The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Postgraduate
Faculty of art
P.H.D Arabic language

الجامعـــــــــة الإســـــلاميــة بغـــزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كـليـــــــــــــــــــة الآداب
دكـتـوراه لـــغــــة عـــربـــيـــة

حَاشِيَةُ ابْنِ جَمَاعَةَعَلَى شَرْحِ الجَارَبَرْدِي لِشَافِيَةِ ابْنِ الحَاجِبِ، حَتَّى بَابِ (الجَمْعِ) (دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ)

Ibn Jamaa's Commentary on the Jarpardy's Explanation of Ibn AL– Hajeb's Shafia to (Plural Chapter)

إعدَادُ البَاحِثِ

فهد محمد ديب الجمل

إشرَافُ

الأستاذ الدُّكتُور
محـــمـــود محـمـــد العامودي

الدُّكتُور
إبراهيم رجب بخيت

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الدكتوراه فِي النحو والصرف بِكُليةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

محرم/1439هـ – أكتوبر/2017م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان :

حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب، حتى باب (الجمع) (دراسة وتحقيق)

Ibn Jamaa's commentary on Jarpardy's explanation of Ibn AL- Hajeb's Shafia to Plural Chapter

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	فهد محمد ديب الجمل	اسم الطالب:
Signature:	فهد الجمل	التوقيع:
Date:	15 أكتوبر 2017م	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية-غزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref:

التاريخ: 2017/11/07م Date:

نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **فهد محمد ديب الجمل** لنيل درجة الدكتوراة في **كلية *الآداب*/ قسم اللغة العربية**، وموضوعها:

حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب
حتى باب الجمع - دراسة وتحقيق

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الثلاثاء 18 صفر 1439هـ، الموافق 2017/11/07م الساعة الحادية عشرة صباحاً في قاعة مبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمود محمد العامودي	مشرفاً و رئيساً	....
د. إبراهيم رجب بخيت	مشرفاً	....
أ.د. جهاد يوسف العرجا	مناقشاً داخلياً	....
أ.د. محمد رمضان البع	مناقشاً داخلياً	....
أ.د. محمد جواد النوري	مناقشاً خارجياً	....
د. علي يوسف اليعقوبي	مناقشاً خارجياً	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراة في **كلية *الآداب*/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن إسماعيل هنية

+97082644400 +97082644800 public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps iugaza iugaza mediaiug iugaza
P.O Box 108, Rimal,Gaza,Palestine ص.ب 108 الرمال . غزة . فلسطين

مُلخَّص الدراسة

تناول الباحث في هذه الدّراسة (حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب) وتكوّنت هذه الرّسالة من مقدمة: استعرض فيها الباحث خُطَّةَ الرسالة، وتشتمل على قسمين:

القسمِ الأوَّلِ: قسمِ الدراسة. **القسمِ الثاني:** قسمِ التحقيق.

القسم الأول: قسم الدراسة: تكونت الدراسة فيه من: تمهيد، وفصلين، وخاتمة. توقّف الباحث في **التّمهيد**، على: أولا- أهمية الصرف، أو التصريف، والتعريف بالصرف، والتصريف، والمراحل التي مرّ بها هذا العِلْمُ، بطريقة موجزة.

ثانيا- ترجمة الأعلام الثلاث: ابن الحاجب، والجاربردي، وابن جماعة.

وأما **الفصل الأول:** (سمات التأليف الصرفي عند ابن جماعة)؛ ففيه مبحثان: **المبحث الأول:** خصائص أسلوب ابن جماعة، وفيه ثمانية مطالب.

والمبحث الثاني: مَوْقِفُ ابنِ جَمَاعَةَ مِنَ المَسَائِلِ الخِلَافِيَّةِ، والأصول الصرفيّة. وفيه ثمانية مطالب كذلك.

وأمّا **الفصل الثاني:** (منهج ابن جماعة الصرفي)، وفيه مبحثان – أيضًا-

المبحث الأول: الأصول الصّرفيّة عند ابن جماعة في (حاشيته): (السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال).

المبحث الثاني: مذهب ابن جماعة الصرفي.

القسم الثاني: قسم التحقيق، وفيه مبحثان: المبحث الأول: نسخ المخطوط. والمبحث الثاني: تحقيق الحاشية حتى باب (الجمع).

الخاتمة: توصّلت الدراسة فيها إلى جملةٍ من النّتائج، والتوصيات:

أولا- النّتائج، وأهمها: شخصية ابن جماعة شخصية مستقلة، اعتمد الأدلة والحجج والبراهين والترجيحات مع تفرده بالرأي؛ فكان ناقلًا جامعًا ينتقي ويختار بالدليل والبرهان. تميزت حاشية ابنِ جماعةَ بتتبعه للعالِمِ الصّرفيّ النّحويّ، في أكثرَ مِنْ مؤلَّفٍ في مسألة واحدة؛ ليعقد مقارنة، أو مقابلة، بين آراء هذا العالِمِ نفسِه في مؤلَّفاته المختلفة؛ ثم يغلِّب ويرجِّح. وأن المصدرَ الأوَّلَ عند ابنِ جماعةَ للشّواهدِ الصّرفيّةِ القرآنُ الكريمُ، والشّعرُ في المرتبة الثانية. ومنها: اعتراضه على الشارح الجاربردي، وعلى المصنفِ ابن الحاجب، كذلك. وغلب عليه الأسلوبُ التّعليميُّ، في عرض المسائل، وفي مزجه النّحوَ بالصّرف.

ثانيا- التوصيات: يوصي الباحثُ طلبةَ العلمِ والدارسين بالتّراثِ النَّحويّ؛ بتحقيق مخطوطاته، وبدراسة أعلامه دراسةً مستفيضةً. كما يوصي بإعادة دراسة هذا العالِمِ، ومؤلفاتِه الذَيْنِ لم يُوفِهِمَا حقَّهُمَا؛ لأنّهُمَا أكبرُ مِنْ أنْ تُحِيطَهُمَا مِثْلُ هذهِ الدِّراسَةِ.

Abstract

of Ibn Al-Hajeb's Shafia. The study includes an introduction, which presented the study plan and included two parts:

Part 1: the theoretical part, and Part 2: the editing part.

Part 1: This included a preface, two chapters, and a conclusion. **First, the preface** presented importance of Sarf, word structure, its definition, and the stages of the development of this science in a concise manner.

Second, the study presented a summarized biography of the three scholars: Ibn Al-Hajib, Al-Jarpardi, and Ibn Jamaa.

As for the **first chapter**, it presented the establish properties of Ibn Jamaa in Sarf. It included two sections.

The first topic: properties style of Ibn Jamaa throygh eighth **topic.**

The second topic: it presented discontinue Ibn Jamaa from defference positioned and fundamentals .It included eight sections too.

As for the **second chapter**, it presented the approach of Ibn Jamaa in the science of Sarf. It included two sections:

The first topic: The fundamentals of Sarf adopted by Ibn Jamaa in his Commentary, including hearing, measurement, consensus, and considering the context.

The second topic: the school of Ibn Jamaa in Sarf.

Part 2: This is the editing part, which included two sections.

The first topic: grammatical heritage cpy.

The second topic: Jamaa's Commentary until (Jamm', assemblage)

The conclusion: This included the study findings and recommendations:

First, the results: The study concluded that the personality of Ibn Jamaa was an independent one. He adopted evidence, arguments, proofs, and likelihood, where he presented his unique opinion. Thus, he collected the opinions of other scholars and argued them in a deep and critical way. The Commentary of Ibn Jamaa is characterized by investigating the Arabic language issues (being in grammar or word structures) in an inductive way that considered more than one resource to establish a comparative analysis followed by selecting the more likely opinion. The first resource relied upon by Ibn Jamaa was a group of evidences, quotations, from the Noble Quran. This was followed by the Arabic poetry. The study also noticed some disagreements between Ibn Jamaa and the explainer, i.e. of Jarpardy, and the author, i.e. Ibn Al-Hajib. Ibn Jamaa's style was mainly an educational one, which could be distinguished in presenting issues and mixing Nahw, grammar, with Sarf, word structure.

Second, the recommendations: The researcher recommends the students of knowledge and scholars of grammatical heritage to pay atten tion to the editing of the manuscripts of this science, and to study its scholars thoroughly. He also recommends re-examining the works of Ibn Jamaa in a more detailed manner because this was out of the scope of this study.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

[هود:88]

الإهدَاْءُ

إلى روح عز الدين ابن جماعة(ت819هـ) – رحمه الله – صاحب الحاشية.

وإلى روح السيوطي(ت911هـ)– رحمه الله – الذي كثيرًا ما أنقذني بمؤلفاته ممَّا كان يحيرني، ويجهدني.

وإلى أحمد مختار عمر(ت1424هـ) شيخ المجامع اللغوية في الوطن العربي.

وإلى مَنْ ببرها بلغتُ غايات المجد، بلغتُ السَّعَةَ في الدنيا والآخرة، إهداء إلى تاج رأسي، وقُرَّةُ عيني أمي الغالية – حفظها الله جَلَّ وعَزَّ –

وإلى من لولاه بعد ربي ما كنت (أستاذًا) كما كان يسميني؛ حُلُمٌ حققته لأجله فكانت راحتي وسعادتي؛ فإلى روح والدي الغالي – رحمه الله –

إهداء إلى زوجتيَّ وأولادي وبناتي، وإخوتي وأخواتي

إهداء إلى كل شيخ وعالم ومعلم ومربٍ ومؤدب، له فضل علي بالرواية أو بالدراية، قاصدًا أو غير قاصد من المسلمين؛ فجزاهم الله عني جميعًا خير الجزاء، وإن كان صاحب الفضل ليس من المسلمين هداه الله إلى نعمة الإسلام.

شكرٌ وتقديرٌ

الحَمْدُ والشُّكْرُ للهِ أولًا ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [لقمان: 12]، ومصداقًا لقول النبي ﷺ: "لا يشكرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ" (أبو داود والترمذي وأحمد). وإذا كان مِنْ سُنَّةِ أصحابِ الرّسائلِ الجامعيَّةِ أنْ يُقدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ رسائلِهِمْ شُكْرًا لِأساتِذَتِهِمْ؛ فإنَّ شُكْرِي لشيخي الجليلِ مُشْرِفِي الأوَّلِ: الأستاذِ: **(محمودِ بنِ محمدٍ العاموديّ)** – شيخِ المحققين في فِلِسْطِينَ– والذي حقَّقَ ما يَرْبُو على (الخمسين) مخطوطةً من مخطوطات التراث العربي، أخرجها من غياهب خزائنِ التُّراثِ إلى أنوار النُّورِ؛ لينتفعَ بها العربُ والمسلمون – فسحَ اللهُ في مُدَّتِهِ–. شكري له يتعدّى حُدُودَ هذه الرسالةِ؛ فلقد تلمذتُ له داخلَ الجامعةِ الإسلاميّةِ وخارجَهَا فيما أحيا مِنْ تُراثٍ، وما نَشَرَ مِنْ مُؤَلَّفَاتٍ. ولقد وجدتُ فيه الأستاذَ البَارَّ العَطُوفَ الذي يُغْرِي تَلامِيذَهُ دَائِمًا بالرغبةِ فيه، والحرصِ عليه، والاستكثارِ منه. كان مُتَواضِعًا في غَيْرِ ضَعْفٍ، وشُجَاعًا في غَيْرِ تَهَوُّرٍ، ولم أَكَدْ أُصَارِحُهُ –حَرَسَهُ اللهُ– برغبتي في دراسةِ حاشيةِ ابْنِ جماعةَ حتى شَدَّ مِنْ أَزْرِي، وبارَكَ خَطَوِي، ولم أَزَلْ على صِلَةٍ بِهِ حتَّى استوى بَحْثِي على هذه الصورةِ. – حَفِظَهُ اللهُ وأسعَدَهُ وأسْعَدَ بِهِ، وجَمَعَ لَهُ الخَيْرَ كُلَّهُ، وجَزَاهُ اللهُ عَمَّا قَدَّمَ لي ولجيلي كُلِّهِ مِنْ تَوْجِيهٍ ورِعَايَةٍ وَإِرْشَادٍ، وَجَعَلَ كُلَّ ذلِكَ في مَوَازِينَهُ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا. والشُّكْرُ أَصْدَقُ الشُّكرِ للمُشْرِفِ المُشَارِكِ، أُسْتَاذِي الدُّكْتُورُ: **(إبراهيمُ بنُ رَجَبٍ بخيت)** – حفظه الله ورعاه– الذي كِدْتُ أُعَدُّ وَاحِدًا مِنْ أَفْرَادِ أُسْرَتِهِ؛ لِمُلَازَمَتِي بَيْتَهُ، ولِتَوَاضُعِهِ، ولِمَا لَقِيتُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ مِنْ حَفَاوَةٍ وَاحْتِرَامٍ تَقْدِيرٍ؛ فَبَارَكَ اللهُ لَهُ في عُمُرِهِ وَعِلْمِهِ، وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ. كما أتقدّم بالشّكر والتّقدير للّجْنَةِ المُنَاقِشَةِ الذِينَ سَيَثْرُونَ الدِّرَاسَةَ بِآرَائِهِمُ القَيّمَةِ والسَّدِيدَةِ؛ لِتَخْرُجَ الرِّسَالَةُ بِثَوْبٍ جَدِيدٍ؛ فَقَدْ تَفَضَّلَ الأُستاذُ الدُّكتورُ: **(جِهَادُ بنُ يُوسُفَ العَرْجَا)**، نائبُ عميدِ كليةِ الآدابِ السَّابِقُ – مُنَاقِشًا دَاخِلِيًّا–، والأستاذُ الدُّكتورُ: **(مُحَمَّدُ بنُ رَمَضَانَ البُع)** مشرفُ الدِّرَاسَاتِ العُلْيَا السَّابِقُ، وَرَئِيسُ رَابِطَةِ الخِرّيجِينَ،– مُنَاقِشًا دَاخِلِيًّا–، والأستاذُ الدُّكتورُ: **("مُحَمَّدٌ جَوَادُ" بنُ محمدٍ النُّوْرِيُّ)** عميدُ كليةِ الآدابِ السَّابِقُ في جامعة النَّجَاحِ، ومُؤَسّسُ قِسْمِ اللُّغَةِ العرَبِيَّةِ في جامعةِ النّجاحِ مُنْذُ إِنْشَائِهَا،– مُنَاقِشًا خَارِجِيًّا–، والأستاذُ الدُّكتورُ: **(عَلِيُّ بنُ يُوسُفَ اليَعْقُوبِيُّ)** عَمِيدُ كُلِّيَّةِ الآدَابِ السَّابِقُ فِي جَامِعَةِ الأَقْصَى،– مُنَاقِشًا خَارِجِيًّا– أطال الله بقاءهم بالعمل الصالح، والعلم النافع– بِتَفَضُّلِهِمْ عليَّ بالمأثور من فضلهم، والمذكور من كرمهم؛ فقبلوا المشاركة في مناقشة هذه الرسالة؛ فلهم أصفى الشُّكْرِ وأَجْزَلُهُ. وأتقدّمُ بالشّكر للجامعة الإسلامية على ما تُقدّمُهُ لطلبة الدّراسات العليا، خاصّةً قسمَ اللغة العربيّةِ بهيئتيه التّدريسيّة والإداريّة. ولا أنسى شكرَ زملائي العشرين طالبًا، الدفعةَ الأولى في برنامج الدكتوراه في اللغة العربية على ما بذلوه من جُهدٍ وجَهْدٍ معي، لتخرج هذه الرّسالة بهذا الشكل المقبول– بإذنه تعالى– وأخيرًا فإنّني أَشْكُرُ كُلَّ مَنْ أَسْهَمَ معي وساعدني في إخراج هذه الرّسالةِ على هذا الوجهِ. فأقولُ لِكُلِّ مَنْ لَهُ فَضْلٌ عَلَيَّ مِنَ المسلمين أعلمُه أو لا أعلمُهُ جزاكُمُ اللهُ عنِّي خيرًا.

الباحث: فهد الجمل

فهرس المحتويات

فهرس المخطوطات

المقدّمة

الحمد لله الذي أنزل كتابه المعجز، "الذي فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، وهو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبّار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضلّه الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذّكر الحكيم، وهو الصّراط المستقيم، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرّد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي لم تنته الجنّ إذ سمعته حَتَّى قالوا: ﴿...إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ...﴾[1]، مَنْ قال به صدق، ومن عمل به أُجِرَ، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدِي إلى صراط مستقيمٍ"[2]، سبحانه القائل: ﴿...وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾[3]، والصّلاة والسّلام على من أُوتي جوامع الكَلِمِ، وعلى من قال: "إنَّ مِنَ الشّعر حِكَمًا، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرا"[4]، والصّلاة والسّلام على من قال: "أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش، واسترضعت في بني سعد بن بكر"[5].

أمَّا بعد

فقد رأيت الباحثين ينصرفون في دراساتهم للنّحو العربيّ إلى الإعرابِ، مبتعدين عن ميدانِ (التّصريف)؛ فهم لا يذكرون مِنْهُ إلّا أمثلةً قليلةً تُوحِي للقارئِ بِأَنّ هذا العلمَ كانَ ولَا يزالُ ذَيلاً للإعرابِ، وكأنّهُ لا يَسْتَحِقُّ أنْ يُفردَ بدراسة خاصّةٍ، وإنَّما تهيَّبَ النَّاسُ خَوْضَ غِمَارِهِ؛ لِبُعْدِ غَوْرِهِ، وَدِقَّةِ مَسَائِلِهِ، وليسَ بِوُسْعِ أَيّ بَاحِثٍ أنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ تَابِعٌ للإعرابِ؛ لأنَّ المُتَقَدّمِينَ قَدْ أَفْرَدُوهُ بِمُصَنَّفَاتٍ مُنْذُ القُرُونِ الأُولَى، وَانْتَهَتْ إِلَيْنَا أَهَمُّ تِلْكَ المُؤَلَّفَاتِ؛ لِذَا رَأى الباحثُ أنْ يُمَيّزَ هذه الرّسَالَةَ العِلْمِيَّةَ بِكَسْرِ وَتِيرَةِ المَأْلُوفِ، إِلَى غَيْرِ المَأْلُوفِ؛ لِنَأْلَفَهُ، وَنَقْتَرِبَ مِنْهُ، ولَا نَنْفرَهُ.

فإنَّ علمي (الصّرفِ)، و(النَّحْوِ)، عِلْمَا الآلةِ، والأدَاةِ؛ لِفَهْمِ كِتَابِ اللهِ – تَعَالَى– وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ، مُحَمَّدٍ، ﷺ، وَمِنَ المَعْلُومِ أَنّهُ مَا لَا يَتِمُّ الوَاجِبُ إلّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.

---

(1) [الجن:2].

(2) الترمذي، سنن الترمذي (ج172/5).

(3) [البقرة:255].

(4) ابن حنبل، مسند أحمد (ج245/4)، وفي رو "إنَّ مِنَ الشّعر حِكَمًا، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرا". الخَلَّال، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ج85/1).

(5) البغوي(ت516هـ)، شرح السنة للبغوي،202/4، وقال المزني: سمعت الشافعي، يقول: (بيد)...، قال أبو عبيد: وفيه لغة أخرى: (ميد) بالميم، والعرب تدخل (الميم) على (الباء)، و(الباء) على (الميم). وجاءت (بيد) عند ابن تيمية(ت728هـ)، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (ج507/1).

وكان السيوطي(ت911هـ) يقول: "اعلم أنّ معرفةَ الُّلغةِ، والنّحوِ، والتّصريفِ فَرضُ كِفَايَةٍ؛ لأنّ معرفةَ الأحكامِ الشّرعيّةِ وَاجِبةُ الإجماعِ،...ومعرفةُ الأدِلَّةِ تَتَوَقَّفُ على مَعْرِفَةِ الُّلغَةِ، والنَّحْوِ، والتَّصريفِ"[1].

فالأحكامُ وردتْ بِالعربيَّةِ؛ والعربيَّةُ يُمكِنُ الاحتجاجُ بها مِنْ خِلَالِ إجماعِ العُلماءِ عَلَى مَسَائِلِهَا نَحْوًا، وصَرْفًا.

وبتشجيع من الأستاذ الدكتور، (محمود العامودي)، والأستاذ الدكتور: (إبراهيم بخيت)–حفظهما الله–، اللَّذَيْنِ ذَلَّلَا هذا العلم، وبتعليمهما هذا الفنَّ، وبتوجيهاتهما، وتوجيهات الأساتذة الكرام، وعلى رأسهم: الأستاذ الدكتور: (نبيل أبو علي)، والأستاذ الدكتور: (جهاد العرجا)، والأستاذ الدكتور: (محمد علوان)، والأستاذ الدكتور: (محمد البع)، والأستاذ الدكتور: (فوزي فياض) والأستاذ الدكتور: (كمال غنيم) والأستاذ الدكتور: (أحمد الجدبة) – حفظهم الله–، خُضْتُ غِمَارَ هذا العلمِ، فَذُلِّلَتْ صِعَابُهُ[2]، وَهَدَأَتْ أَمْوَاجُهُ. والفَضْلُ لله ربّ العالمينَ، أوّلًا، وآخِرًا.

وفي هذا البحث يودّ الباحث أنْ يشير إلى أنّه استفاد من كتب النّحو واللّغة، قديمها وحديثها، مسترشدًا بما كتبوه وألّفوه، فربّما نقل ما وجده عن كلمة معيّنة بنصّه بلا تغيير أو زيادة؛ لأنّه لم يجد أوضح من ذلك خيرًا منه، فالباحث لا يدَّعي الابتكار أو التجديد أو التأليف، لكنّه اجتهد، فبحث، ونقَّح، ووضَّح، وصنَّف، ومثَّل وعزَّز بالشواهد قدر استطاعته، وقد استفاد في المنهج وطريقة التبويب وبعض المادة من الأبحاث والدراسات السابقة.

أولا– سبب اختيار الدراسة:

---

(1) يقول الأصمعي: "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: "من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار". الذهبي، تاريخ الإسلام (ج384/5)، والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو (ص78).

(2) صعوبات: لم ترد في أُمَّاتِ كتب المصادر والمعاجم العربية: ووردت (الصعوبات) عند أحمد مختار عمر في معجمه: (اللغة العربية المعاصرة) جمعًا لغير المصدر. وعند الدكتور: (رمضان عبد التواب)، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي (ص201). وكذلك: تمام حسان عمر، في كتابه: (اللغة العربية معناها ومبناها) (ص49). والدكتور: محمود فهمي حجازي، في: (علم اللغة العربية) (ص41)، والدكتور: كمال بشر، دراسات في علم اللغة (ص181)، ود. محمود السعران، اللغة مقدمة للقارئ العربي (ص31)، وعباس حسن، النحو الوافي (8/1، و209/2). والمشهور عند الأقدمين: (المصاعب والصعاب)، مثل: (المشاكل والصعاب التي واجهتني في العمل).

1-سيتناول الباحث في هذا البحث مخطوطةً[1] جليلةً؛ خاصّةً أنّ هذه المخطوطة تَدْرُسُ بِنيةَ الكلمة في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والقراءاتِ، ولُغَاتِ اللِّسانِ العَربيّ، ولَهَجَاتِهِ شعرًا ونثرًا.

2-لم يَجِدِ الباحثُ في حدودِ مَا اطَّلعَ عَليهِ مَنْ أَفْرَدَ لهذا الموضوعِ دِراسَةً مُستقلّةً.

3-إضافةً إلى ذلك فإنّ هذا البحثَ يتناول ترجمةَ شخصيَّةِ المُحشِّي، ومَنْهَجَهُ في حاشيتِهِ، وَمَذْهَبَهُ؛ فمن المهمات أنْ يُعنى الدارسون بتناول العلماءِ الذين قَضَوْا حياتَهُمْ في سبيلِ العِلْمِ والمعرفَةِ عامَّةً، وعِلْمِ النّحْوِ والصَّرْفِ واللُّغَةِ خَاصَّةً. ومن الأسباب أسباب التحقيق نفسه:

4-حُبُّ السَّلَفِ، والتفاني في الدفاع عن علومهم، والحرص على إذاعة فضلهم"[2]. وهذا بِرٌّ من الأبناء والأحفاد، للآباء والأجداد؛ ولترى هذه المخطوطات النور، وينتفع بها الأجيال. وإن لم نفعل ذلك تولّاه غيرنا، أو أعداؤنا، بحسن نية، أو بسوء نية، وربما انحرف غيرنا عن طريق الأمانة العلمية؛ فينصرف هذا التراث إلى ما يشوه صورته الحقيقية؛ فمن لديننا؟ وفكرنا؟ وحضارتنا صنع آبائنا وأجدادنا؟ وأسلافنا السابقة؟! فلا بد من الحفاظ على التراث، والمساهمة في إحياء القديم؛ فالجديد لا ينطلق من فراغ، بل لا بد له من قديم يقتدي به[3].

ثانيا- هدف الدراسة:

1- الحفاظ على التراث الصَّرفيّ.
2- إضافة عمل صَرفيٍّ جديد للمكتبة العربية عامّة، ولمكتبة ابن جماعة خاصّة.
3- إنّ هذا التّحقيقَ لِحَاشِيَةٍ على شَرْحٍ مِنْ أَهَمِّ الشُّرُوحِ لِكِتَابٍ مَعَ صِغَرِ حَجْمِهِ، وَوَجَازَةِ لفظهِ، مُشتَمِلٌ على قواعِدَ لَطِيفَةٍ، ومُحْتَوٍ على دقائقِ الأسرارِ العربيَّةِ، ألَا وَهِيَ شَافِيَةُ ابن الحاجب.
4- ليخلص الباحث من خلال الدراسة إلى مذهب المحشي ابن جماعة (آرائه الصرفية، ومصطلحاته، وترجيحاته لمسائل الخلاف).

ثالثا- الدراسات السابقة[4]:

(1) (مخطوطة): (مخطوطة) [مفرد]: 1 - مُؤَنَّثُ (مخطوط). 2 - مخطوط، كتاب أو وثيقة أو نص مكتوب باليد لمَّا يُطْبَعْ بَعْدُ، يجوز تذكير وتأنيث المعدود على حسب المنوي به. مخطوط [مذكر]، ومخطوطة [مؤنث]. معجم اللغة العربية المعاصرة (ج665/1).

(2) أحمد أمين، مقدمة تحقيق أخبار أبي تمام.

(3) انظر: البابرتي، مقدمة تحقيق: شرح التلخيص (ص8)، وعبد الحميد، مقدمة تحقيق: العمدة، لابن رشيق (ج7/1).

(4) خليفة، كشف الظنون (ج1021/2).

كثرة كاثرة لعظم قدر شافية ابن الحاجب(ت646هـ)، فالشافية مقدمة مشهورة، في فن التّصريف، مقدمة وجيزة على غرار أختها المعروفة في النحو، المسماة بـ(الكافية)، في الاختصار، والشمول، و(الكافية الشافية، لابن الحاجب) شرحٌ لمفصلِ الزمخشري(ت538هـ)، فاصلةً النَّحْوَ عن الصرف، وقد اعتنى بها العلماء، ما بين شرح وحاشية ونظم. وتكاد تكون هذه الشروح، وأخواتها صورًا أخرى أرحبَ للشافية، لم تخرج عليها في المنهج، ولا في المادة المدروسة.

وقد صرّح ابنُ الحاجب بكونِ الشافيةِ مُلحقةً لـ(الكافية)، ومتمّمةً لها، في علمي التّصريف، والخطّ، ومؤخرًا صدرت (الكافية، والشافية) معًا، بين دفتي كتابٍ واحدٍ بتحقيق الدكتور: صالح عبد العظيم الشاعر.

وقد ذكر **الدكتور: حسن العثمان** في مقدمة **تحقيقه للشافية** تسعةً وأربعين شرحاً بالعربية للمقدمة المذكورة، وخمسةً بالفارسية، وشرحاً بالتركية. والمتداول من شروحها:

- شرح مؤلفها ابن الحاجب(ت646هـ)، تحقيق: الدكتور: حسن بن أحمد العثمان.

- شرح الجاربردي(ت746هـ)، طبع مع مجموعة من شروح الشافية في مطبعة دار الطباعة العامرة في استانبول سنة (1310هـ)، وشرح الشافية للجاربردي، دراسة وتحقيق، نبيل محمد أبو عمشه؛ رسالة دكتوراه، إشراف: عبد الحفيظ السطلي، جامعة دمشق،1990م.

وعلى هذا الشرح حواشٍ، منها:

- حاشية: للسيد: نقره كار(ت776هـ)، طبع في استانبول سنة (1273هـ) في مجلد لطيف، كما طبع في مطبعة محمود بك سنة (1320هـ).

- حاشية الشيخ حسين الكمالاتي، أو الكمالاني الرومي(ت785هـ). أسماها (الدرر الكافية في حل شرح الشافية)، على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب، مطبوعة ضمن مجموعة الشافية بالمطبعة العامرة،1310هـ.

- حاشية ابن جماعة(ت819هـ) على (شرح الجاربردي) لشافية ابن الحاجب، مطبوعة ضمن مجموعة الشافية بالمطبعة العامرة، 1310هـ. وهي محِلُّ[1] الدراسة.

- حاشية العيني(ت855هـ)، على (شرح الجابردي(ت746هـ).
- حاشية للسيوطي(ت911هـ) على (شرح الجاربردي) ، المسمَّاة: (بالطراز اللّازَوَرْدِيّ).
- حاشية محمد بن القاسم الغزي الغرابيلي(ت918هـ) .

ومن شروح الشافية:

(1) (وهي محِلُّ الدراسة): يجوز في (حاء) (مَحِلّ) أنْ تُضْبَطَ بالكسر والفتح على أنّها اسمُ مكانٍ مِنْ (يَحِلُّ)، أو (يَحُلُّ). معجم الصواب اللغوي (1/ 671).

- شرح الشيخ، رَضِيّ الدِّينِ: الأستراباديّ، النَّحْوِيّ(ت686هـ) : شرحًا جامعًا.

- وشرح السيد، ركن الدين: حسن بن محمد الأسترابادي(ت715هـ)، صاحب: (المتوسط). تحقيق: عبد الناصر عساف، رسالة ماجستير، إشراف: منى إلياس، جامعة دمشق،1992م.

- شرح الخضر اليزدي(ت بعد720هـ).

- وشرح تاج الدين، أبو محمد: أحمد بن عبد القادر بن مكتوم الحنفي(ت749هـ).

- وشرح ابن هشام النحوي(ت761هـ): شرحًا، في مجلدين. سماه: (عمدة الطالب، في تحقيق تصريف ابن الحاجب).

- وشرح نظام الدين(ت850هـ): النيسابوري، الأعرج، شرحًا ممزوجًا جامعًا.

- وشرح الشيخ: زكريا بن محمد الأنصاري، المصري(ت926هـ)، سماه: (المناهج الكافية، في شرح الشافية)، وهو: شرح ممزوج. دراسة وتحقيق: الدكتورة: رزان خدام، رسالة دكتوراه وهو من سلسلة إصدارات الحكمة، وهو منشور في مكة في مكتبة الفيصلية، أرشيف طبع مع مجموعة من شروح الشافية في مطبعة دار الطباعة العامرة في استانبول سنة (1310هـ).

ومن الدراسات السابقة حول موضوع الرسالة:

- اعتراضات الرضي علي ابن الحاجب في شرح الشافية، الباحث: مهدي بن علي بن مهدي القرني، رسالة دكتوراه، 1420هـ، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

- كما نظمها جماعة من أهل العلم، ذكر المحقق المذكور منهم عشرة، وأشهرها: النيسابوري أو (النيساري)، واسم منظومته: (الوافية نظم الشافية)، ولم يذكر فيها: (الخط)، فرغ منها سنة (1162هـ)، وبلغت أبياتها (1133) بيتاً، طبعت مع الشافية الطبعة التي بتحقيق: الشيخ حسن العثمان، ولم يقف للناظم المذكور على ترجمة.

- الصافية شرح الشافية، ليوسف بن عبد الملك الشهير بـ(قرة سنان)(ت852هـ)، دراسة وتحقيق، تهاني بنت محمد سليم الصفدي، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، الرياض،1413هـ.

- ومجموعة الشافية نسخة مطبوعة: (ضبط: محمد عبد السلام شاهين): تشتمل مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، على: (متن الشافية لابن الحاجب(ت646هـ)، وخمسة شروح لها: 1- شرح الشافية للجاربردي(ت746هـ)، 2- شرح الشافية لنقرة كار(ت776هـ)، 3- حاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة(ت819هـ)، وهذا موضوع الدراسة والتحقيق في هذه الرسالة، 4- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري(ت926هـ)، 5- الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني(ت1016هـ)، ضبطها واعتنى بها: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ط.1، لبنان، 1435هـ - 2014م. وتقع هذه النسخة في مجلدين، عدد الصفحات: (1400) ورقة.

كان مجرد ضبط، بلا توثيقٍ، ولا تخريجٍ، ولا ضبطِ بناءٍ إلَّا ما ندر، ولا دراسةِ منهجٍ، ولا مذهبٍ، فكانت بحاجة إلى تحقيق.

حتى أن محمد عبد السلام شاهين، لم يحصل عند كتابتها إلا على ثلاث مخطوطات، اثنتين: شرح للجاربردي، وثالثة للشيخ زكريا الأنصاري.

1- مخطوطة شرح الشافية للجاربردي(ت819هـ)، المكتبة الأزهرية، رقم: (4319).

2- مخطوطة شرح الشافية للجاربردي(819هـ)، المكتبة جامعة الملك سعود، رقم: (4672).

3- مخطوطة المناهج الكافية في شرح الشافية، للقاضي زكريا الأنصاري(ت926هـ)، المكتبة الأزهرية، رقم: (73 صرف)، (5008) عموميه.

واعتمدت مجموعة (شاهين) في كتابة مادتها العلمية على الطبعة الحجرية في المطبعة العامرية، في دار الخلافة العلية، 1310هـ، كما ذكر ذلك في منهج التحقيق[1].

ومن هنا فقد تميز بحثنا في هذه الرسالة بالرجوع الى مخطوطتين لحاشية ابن جماعة (ت819هـ) إضافة إلى طبعة عالم الكتب، بيروت.

ونحن بذلك لا نبخسه حقَّهُ؛ فقد أراحنا – رحمه الله حيًّا وميِّتًا- في جمع (المجموعة الشافية)؛ فكانت بحقٍّ (شافيةً)؛ فتسنَّى للباحث الرجوع لنصِّ الشافية، لابن الحاجب، ولنصِّ الشارح، الجاربردي، لربط كلام المحشِّي، ابن جماعة بالنص، وبالشرح.

رابعا- منهج دراسة البحث:

طبيعة البحث تطلبت من الباحث أن يَتَّبِعَ في دراسته لشخصية ابن جماعة(ت819هـ)، ولحاشيته على شرح الجاربردي(ت746هـ)، لشافية ابن الحاجب(ت646هـ): المنهج الوصفيّ التّحليليّ الإحصائيَّ. واللهَ أسألُ أنْ أكونَ قدْ وُفِّقتُ في اختيار هذه الدِّراسة مضمونًا ومنهجًا وشكلًا.

خامسا- الصعاب[2] التي واجهت الباحث:

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص53).

(2) ومن المشاكل والصعاب التي واجهتني في العمل: أَنَّ عملًا مثل هذا في إعداد رسالة جامعية وإخراجها وَفْقَ المواصفات العلمية الأكاديمية المعمول بها في الجامعات العريقة والتي يشرف عليها أساتذة كبار مشهود لهم، كل ذلك لا بدَّ أن يكون في عين الاعتبار بالنسبة للطالب الذي يقوم بإعداد الرسالة الجامعية ليتحاشى كلَّ ملاحظةٍ واستدراكٍ متوقَّعٍ من قبل المشرفين والمناقشين لهذه الرسالة، فيصرف جلَّ وقته وغاية إمكانياته العلميةَ وعصارةَ أفكاره، وينتقل من مكان إلى مكان بحثًا عن المراجع والمصادر في المكتبات الخاصة والعامة، وهذه الصعاب تكاد أن تكون اعتيادية لا بدَّ منها على ما فيها من مشقة وجهد كبير جدًا. انظر: الجرجاني: عبد القاهر، دَرْجُ الدُّرَرِ في تفسير الآي والسُّورِ (ج10/1).

إنَّ عملًا مثل هذا في إعداد رسالة جامعية وإخراجها وَفْقَ المواصفات العلمية الأكاديمية المعمول بها في الجامعات العريقة والتي يشرف عليها أساتذة كبار مشهود لهم، كل ذلك لا بدَّ أن يكون في عين الاعتبار بالنسبة للطالب الذي يقوم بإعداد الرسالة الجامعية ليتحاشى كلَّ ملاحظةٍ واستدراكٍ متوقَّعٍ من قبل المشرفين والمناقشين لهذه الرسالة، فيصرف جلَّ وقته وغاية إمكانياته العلميةَ وعصارةَ أفكاره، ويتنقل من مكان إلى مكان بحثًا عن المراجع والمصادر في المكتبات الخاصة والعامة، وهذه الصعاب تكاد أن تكون اعتيادية لا بدَّ منها على ما فيها من مشقة وجهد كبير جدًا، ومن الصعاب – أيضًا–:

– **دقةُ علمِ التَّصريفِ من حَيْثُ بِنْيَةُ الكلمةِ،** وتكاد نسخ المخطوطات تكون معدومة الضبط.

– **عدم ضبط الكلمات في المصادر والمراجع القديمة،** وإنْ ضبطت لا تضمن صحة الضبط؛ لأن الكثير من النسخ المتوفرة يكونُ كاتبها مجرد ناسخ لا عالم صرفٍ، ولا نَحْوٍ؛ ويكثر التحريف، والتصحيف[1]، ولا يسعفك إلا علمُكَ بالقاعدة، والوزنُ الذي بُنِيَتْ عليه الكلمة، فمثلًا... **(هدهد)**، و(هدبد)، وتجد في المصدرِ نَفْسِهِ الضبط غير صحيح بين الكلمة المرادة، ووزنها مثل: (هندلع)، ووزنه (فنعلل) في الممتع. وفي (م)، و(ط): **قوله: [وشذَّ أَبَى يأبَى]** في (ك): (أبَي يأبَي).

– **التحريف الكثير الحاصل في المخطوطات** – خاصّةً – الأحرفَ المنقوطةَ، والكلماتِ المهموزةَ؛ فلا تستطيع أن تُمَيِّزَ: بين (بَيْنَ): ظرف المكان و(يَيَنَ): اِسْمِ مَوْضِعٍ في الجزيرة العربية، لا يوجد غيره في العربية يبدأ بـ(ياءين) متحركتين. كما في قوله: (ولمْ يَجِئْ مِمَّا فاؤهُ وعَيْنُهُ ياءان إلا (يَيَنُ)[2] متحركةً، وهي كما في القاموس: عَيْنٌ أو وَادٌ بين (ضاحِكٍ وضُوَيْحِكٍ)،

---

(1) التصحيف، والتحريف: التصحيف هو التحريف، وهو تبديل الكلمة، من قِبل من يتلفظ بها أو يسمعها أو يكتبها أو يقرأها، إلى كلمة أخرى تشبهها في صورتها أو في لفظها. والظاهر أنه لم يكن ثم فرق بين التصحيف والتحريف لا في اصطلاح المحدثين ولا في اصطلاح القدماء، فإن عباراتهم يفهم منها أن الكل يسمى بالاسمين، وأن التصحيف مأخوذ من النقل عن الصحف، وهو نفسه تحريف؛ وبقي – على ما يظهر – ذلك كذلك إلى أن جاء الحافظ ابن حجر ففرق بينهما فتبعه على ذلك جماعة ممن جاء بعده. وقد قسم ابن حجر التصحيف أو التحريف وهو – كما تقدم – التغيير الواقع على الكلمات، سواء كان في صورتها المكتوبة؛ أي: المرئية، أو في صورتها الملفوظة؛ أي: المسموعة، إلى قسمين، فجعل ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط تصحيفاً، وما كان فيه ذلك في الشكل تحريفاً، وهو اصطلاح جديد. أرشيف ملتقى أهل الحديث – 2 (10/ 142).

(2) (يَيْنُ): بالفتح، ثم السكون: وآخره نون: وضَبَطَهُ كُراعٌ(ت بعد309هـ) بفتْحٍ فسكونٍ، قالَ: وليسَ فِي الكَلامِ اسمٌ وَقَعَ فِي أَوَّلِه ياءان غَيْره: عَيْنٌ بواد يقال له: (جوزمان). وقيل: وادٍ، بين (ضاحك)، و(ضويحك). وقيل: بئر فى بلاد خزاعة. وقيل: موضع قرب بدر. وقيل: بئر فى وادى عباثر. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1241/1)، والزَّبيدي، تاج العروس (ج315/36)، والبغدادي: عبد المؤمن، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (ج1489/3).

وهما جبلان بأرض الفرس[1]).

- **وكذلك** الكلماتُ المهموزةُ، مع استخدامهم تسهيلَ الهمزِ؛ لا تعلم أهي مهموزةٌ؟ أم هي حرفُ مَدٍّ(واويٍّ، أو يائيٍّ، أو ألفيٍّ)؟ مثل: (أبَى)، و(أبِي)، و(يأبَى)، و(يأبي).
- **التحريف، والخلط بين (السين)، و(الشين)**: مثل: (الفرس)، و(الفرش).
- **اعتمد الباحث في المتن (الصواب)** من النسخ الأربع، وإنْ جَانَبَ الصَّوَابُ النُّسَخَ الأَرْبَعَ دَوَّنَ الباحِثُ الصَّوَابَ فِي المَتْنِ، وَنَبَّهَ إِلَى ذَلِكَ فِي الحَاشِيَةِ.
- **يُعَرِّضُ المُحَشِّي القارئَ أو الباحثَ إلى الخَلْطِ بين (المُصَنِّفِ) للمتن، (ابنِ الحَاجِبِ)، وبين (الشَّارِحِ)**، (الجاربردي)، في استخدامه ضمير الغائب أو في إسناد الأفعال إلى الضمائر، مثلًا: في قوله؛ أي: (الجاربردي): [وأمَّا الضَّمُّ فظاهر]؛ فيعلِّقُ (ابن جماعة): وفيه نظر؛ لِمَا ستعرف من قول (المصنف)في (شرح المفصل)[2]: "إن المقبرة في المكان بالفتح: قياس؛ حيثُ جعلها مثالَ القياسيّ، ولِمَا صَرَّحَ بِهِ في (شرح الهادي)[3]. فـ(شرح المفصل)، لابن الحاجب. و(شرح الهادي)، للجاربردي، وهناك: (شرح الهادي)، للزنجاني(ت655هـ)، كما صرح بذلك ابن جماعة، قائلًا: (شرح الهادي، لمولانا الزنجاني).

---

(1) بفتح أوله، وسكون ثانيه، وآخره شين معجمة: (الفَرْش). و(الفَرْشُ): – أيضًا– وادٍ بين (غميس الحمام)، و(مَلَلٍ)، و(فَرْش)، و(صخيرات الثّمام): كلها منازل نزلها رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم–، حين سار إلى (بدر). و(مَلَل): وادٍ ينحدر من (ورقان) جبل (مزينة) حتى يصبّ في (الفرش) (فرش سويقة)، وهو متبدّى بني حسن بن عليّ بن أبي طالب وبني جعفر ابن أبي طالب، ثم ينحدر من (الفَرْشِ) حتى يَصُبَّ في (إضم)، ثم يُفْرَغُ في البحر. و(فَرْشُ الجبا): موضع في الحجاز – أيضًا–. الحموي، معجم البلدان (ج250/4)، وابن منظور، لسان العرب (ج465/13)، والبغداديُّ: عبد المؤمن، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (ج1309/3)، والسمهودي، خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى (ج765/2)، والزَّبيدي، تاج العروس (ج315/36).

(2) ركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(3) (الكافي في شرح الهادي، قسم التصريف)، لأبي المعالي عز الدِّين عبد الوهاب الزنجانيّ(ت655هـ)، (صَاحب شرح الْهَادِي الْمَشْهُور). ذكره السيوطي(ت911ه) في: (بغية الوعاة): أن الجاربردي أكثر من النَّقْل عَنهُ فِي (شرح الشافية)، وقال: وقفت عَلَيْهِ بِخَطِّهِ، وَذكر فِي آخِره أَنه فرغ مِنْهُ بِبَغْدَاد فِي الْعشْرين من ذِي الْحجَّة سنة أَربع وَخمسين وستمِائَة(654هـ). وَ(مَتْن الْهَادِي) لَهُ – أَيْضًا – وَلهُ: (التصريف الْمَشْهُور: بـ(تصريف الْعُزِّى)، ومؤلفات فِي الْعرُوض والقوافي. وخطه فِي غَايَة الْجَوْدَة. تكَرر ذكره فِي جمع الْجَوَامِع. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج122/2)، وعضيمة، المغني في تصريف الأفعال (ص23).

– **الاستشهادُ بأقوالِ علماءَ**[1] **مغمورين، أو** بأقوالِ علماءَ يشتركون **بالاسمِ نَفْسِـهِ أوِ اللَّقَبِ، أَوِ الكُنْيَةِ**[2]**، وكذلك اسم الكتاب،** فمثلًا، يقول: جاء في **(شرح المفصل)؟!** أيَّ شرحٍ قصَدَ**؟!**. وكما في قولـه: **(**جَوَابٌ عَمَّا قَالَـهُ **السَّيِّـدُ:** إنَّ فِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَـرًا. وَذَكَرَ هَذَا الوَجْـهَ**؟!** فأيَّ **سَيِّــدٍ** قصَدَ**؟!.** أو في قوله: قال **الموصلي؟** أيَّ موصليٍّ قصَدَ؟ أو **الأندلسيُّ؟!** وغيرُهُمْ كثيرٌ...إلخ.

– عدمُ العُثورِ على عدَدٍ منَ المصادرِ التي نقل عنها ابْنُ جماعةَ.

سادسا– خُطَّةُ البحث: **اقتضت طبيعةُ البحثِ تقسيمَهُ إلى قسمين:**

القسمِ الأوَّلِ: قِسْمِ الدِّرَاسَةِ.

القِسْمِ الثَّانِي: قِسْمِ التَّحْقِيقِ.

*****القِسْمُ الأوَّلُ:** قِسْمُ الدِّراسةِ: تكونتِ الدِّراسةُ فيهِ، مِنْ: تَمهيدٍ، وفَصْلَينِ، وخَاتَمةٍ. توقّف الباحث في **التّمهيد** على:

أولا– أهميةُ الصرفِ، أو التَّصريفِ، والتَّعريفُ بالصَّرفِ، والتَّصريفِ، والمراحلُ التي مرّ بها هذا العِلْمُ، بطريقة موجزة.

ثانيا– ترجمةُ الأعلامِ الثَّلاثِ: ابنِ الحاجبِ، والجارَبَرْدِيِّ، وابنِ جماعةَ.

وأمّا **الفصلُ الأوَّلُ،** فقد عرض: منهجَ ابنِ جماعةَ في (الحاشيةِ). وفيه خمسةَ عشَرَ مَطلبًا.

وأمّا الفصلُ الثّاني، ففيه مبحثان:

المبحثُ الأوّلُ: الأصولُ الصّرفيّةُ عندَ ابنِ جماعةَ في (حاشيتِهِ)**:** (السّماعُ، والقياسُ، والإجماعُ، واستصحابُ الحال).

المبحثُ الثاني: مذهبُ ابنِ جماعةَ الصّرفيُّ.

*****القسمُ الثّاني:** قِسْمُ التّحقيقِ، وفيه:

المبحث الأول: نسخ المخطوط

- وصفُ النسخ.
- فروقٌ بين النسخ.

(1) (عُلَمَاءُ) ممنوعٌ من الصرف؛ لأنها منتهية بألف التأنيث الممدودة، وهي ليست من أصل الكلمة. قد توهَّم من صَرَف هذه الكلمةَ أنّها لا تحقّق شروط صيغة منتهى الجموع لوجود حرف واحد بعد ألِفِها، والواضحُ أنَّ عِلَّة المنع من الصرف فيها هي وجود ألف التأنيث الممدودة؛ ولذا لا تنوَّن في المثال.

(2) (الْكُنْيَةُ) بِضَمِّ الْكَافِ وَكَسْرِهَا وَاحِدَةُ (الْكُنَى). ابن يعيش، شرح المفصل (ج10/1).

- منهجُ الباحث في التحقيق.
- مزايا تحقيق الحاشية.
- حاشيةُ ابنِ جماعةَ، توثيقٌ ونِسبةٌ.
- عنوانُ[1] المخطوط.
- صورٌ للنسخ المخطوطة.

- الشروعُ في تحقيقِ متنِ المخطوط الذي تناول الآتي:
- مقدمةَ ابنِ جماعةَ، وشرحَهُ مقدمةَ الجاربردي.

المبحث الثاني: حدَّ التصريف، وأبوابَ التّصريف، من الباب الأوّلِ، حتى بابِ (الجمع).

وقد جاءت **أبواب (التّصريف) الأربعون:** مرتبةً ترتيبَ شَافيةِ ابنِ الحاجب(ت646هـ)، وترتيبِ شرحِ الجاربردي(ت746هـ)[2].

سابعا- الخاتِمةُ:

النتائج:

قدّم البحث دراسة وافية حول شخصية موسوعية، ولحاشية من أهم الحواشي على شرح من أهم الشروح، وعلى متن من أهم المتون، هذه الشخصية التي تركت للأمة العربية، والأمة الإسلامية ذخائر نفيسة من مؤلفات في شتّى الفنون؛ فكانت هذه الدراسة مبيّنة مكانتها العلميّة في عصرها عصر الموسوعات، وخاصّةً مكانتها اللّغويّة والصّرفيّة والنّحويّة وبعرض هذه الإمكانات العلمية على معمل اللّغويّين والصّرفيّين والنّحويّين، وباستخدام أدوات الفرز من الأصولِ النّحويّة، وأدلّة الاستشهاد، وبالتّتبع والاستقراء؛ توصّلت الدّراسة إلى منهج ابن جماعة في حاشيته، وإلى أهم الخصائص التي تميزت بها هذه الحاشية، إضافة إلى مذهبِهِ مذهبِ الاستقلاليّة، وقد خَلُصَتْ هذه الدّراسةُ إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

---

(1) (عُنْوَانُ الْكِتَابِ) بِالضَّمِّ، هِيَ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ، وَقَدْ يُكْسَرُ. وَيُقَالُ – أَيْضًا–: (عِنْوَانٌ) وَ(عِنْيَانٌ)، وَ(عَنْوَنَ الْكِتَابَ يُعَنْوِنُهُ)، وَ(عَنَّنَهُ) – أَيْضًا– وَ(عَنَّاهُ) أَبْدَلُوا مِنْ إِحْدَى النُّونَاتِ يَاءً. مختار الصحاح (ص220).

(2) كالآتي: 1. تعريفُ (عِلْمِ التَّصريفِ)، 2. أنواعُ الأبنية، 3. الميزانُ الصرفي، 4. القلبُ المكاني، 5.الصحيحُ والمعتل، 6. أبنيةُ الاسم الثلاثي المجرد، 7. ردُّ بعض الأبنية إلى بعض، 8. أبنيةُ الاسم الرباعي المجرد، 9. أبنيةُ الاسم الخماسي المجرد. (أبنيةُ الاسم المزيد فيه)، 10. أحوالُ الأبنية، 11. الماضي، 12. بناءُ الفعل الرباعي، 13. المضارعُ، 14. الأمرُ، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، وأفعلُ التّفضيل، 15. الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، 16. المصدرُ، 17. المصدرُ الميميُّ، 18. اسمُ المرة، 19. أسماءُ الزمان والمكان، 20. اسمُ الآلة، 21. التّصغيرُ، 22. النَّسَبُ، 23. الجمعُ. وَيَتَبَقَّى: 24. المؤنث، 25. الصفة، 26. ما زيادته مدة ثالثة، 27. التقاء الساكنين، 28. الابتداء، 29. الوقف، 30. المقصور، 31. الممدود، 32. ذو الزيادة، 33. الإمالة، 34. تخفيف الهمزة، 35. الإعلال، 36. الإبدال، 37. الإدغام، 38. الحذف، 39. مسائل التمرين، 40. الخط.

1-شخصية ابن جماعة شخصية مستقلة، اعتمد الأدلة والحجج والبراهين والترجيحات مع تفرده بالرأي؛ فكان ناقلًا جامعًا ينتقي ويختار بالدليل والبرهان.

2-تميزت حاشية ابنِ جماعةَ بتتبعه للعالِمِ الصّرفيِّ النّحويِّ، في أكثرَ مِنْ مؤلَّفٍ في مسألة واحدة؛ ليعقد مقارنة، أو مقابلة، بين آراء هذا العالِمِ نفسِه في مؤلَّفاته المختلفة؛ ثم يغلِّب ويرجِّح.

3-المصدرُ الأوَّلُ عند ابنِ جماعةَ للشّواهدِ الصّرفيّةِ القرآنُ الكريمُ، والشّعرُ في المرتبة الثانية.

4-اعتراضه على الشارح الجاربردي، وعلى المصنفِ ابن الحاجب، كذلك.

5-غلب عليه الأسلوبُ التّعليميُّ، في عرض المسائل، وفي مزجه النّحوَ بالصّرف.

التوصيات:

1-يوصي الباحثُ طلبةَ العلمِ والدارسين بالتّراثِ النَّحويّ؛ بتحقيق مخطوطاته، وبدراسة أعلامه دراسةً مستفيضةً.

2-كما يوصي بإعادة دراسة هذا العالِمِ، ومؤلفاتِه الذَيْنِ لم يُوفِهِمَا حقَّهُمَا؛ لأنّهُمَا أكبرُ مِنْ أنْ تُحِيطَهُمَا مِثْلُ هذهِ الدِّراسَةِ.

المصادر والمراجع:

قَدِ اعتمدَتِ الدّراسةُ على مجموعةٍ مُتنوّعَةٍ من المصادرِ والمراجِعِ؛ فقَدْ تَجَاوَزَتْ هذهِ الدِّراسةُ ثَلاثَمِائَةٍ وخَمْسِينَ مَصْدَرًا وَمَرْجِعًا، تنوّعت بحسب تنوّع مادة الدّراسة.

وقد استقصى الباحث ما في وسعه من الجَهد في الإحاطة بشخصيةٍ علميَّةٍ موسوعيّةٍ، وبمصدرٍ مُهِمّ مِنْ مَصَادِرِ النَّحْوِ، والصَّرْفِ، واللُّغَةِ، ولا يدَّعي الكمالَ، فالكمالُ للهِ وَحْدَهُ -عزّ وجلَّ-.

وَمَـــا أُبَــرِّئُ نَفْسِــي إِنَّنِــي بَشَــرُ   أَسْــهُو وَأُخْطِــئُ مَــا لَــمْ يَحْمِنِــي قَــدَرُ

وَلَا تَــرَى عُــذْرًا أَوْلَــى بِــذِي زَلَــلٍ   مِــنْ أَنْ يَقُــولَ مُقِــرًّا إِنَّنِــي بَشَــرُ

وبعد ذلك فإنّني أسألُ اللهَ أنْ تكونَ هذهِ الدِّراسةُ خَطوةً ناجحةً في طريقِ البحثِ العلميّ، ومَا تَوفيقِي إلّا باللهِ، فإنْ وُفِّقْتُ – وهذا ما أَرْجُوهُ – فَمِنَ اللهِ، وَإِنْ كانَتِ الأُخْرَى فَمِنْ نَفْسِي، وسُدِّدَ المُزَنِيُّ(ت264هـ) صاحبُ الشافعيّ(ت204هـ)، حِينَ قالَ: "لو عُورض كتابٌ سبعين مرّةً لوُجِدَ فيهِ خَطَأٌ، أَبَى اللهُ أنْ يكونَ كتابٌ صَحِيحًا غيرُ كتابِهِ"(1).

وإذا العِنَايَــةُ لَاحَظَتْــكَ عُيونُهَــا   نَــمْ فَالمَخَــاوِفُ كُلُّهُــنَّ أَمَــانُ(2)

وصلى الله على محمد، ولا حول ولا قوة إلا بالله

والله الهادي إلى سواء السّبيل.

---

(1) البغدادي: الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق (ج14/1).

(2) الهاشمي، السحر الحلال في الحكم والأمثال (ص108).

القسم الأول

الدراسة

أوَّلًا: أهمية التصريف

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، ملءَ السماواتِ وملءَ الأرضِ، وملءَ ما شاءَ ربُّ العرشِ مِنْ أيِّ شيءٍ بَعْد، والصّلاةُ والسّلامُ على مَنْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الكَلِمِ، على مَنْ قال: "إنَّ مِنَ الشّعرِ حِكَمًا، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا"(1)، الصّلاةُ والسّلامُ على مَنْ قالَ: "أنا أفصحُ العربِ مَيْدَ أنّي مِنْ قريش، واسترضعتُ في بني سَعْدِ بنِ بَكْرٍ(2).

أمَّا بَعْدُ

فما أبلغَ مَا قالَهُ الشارحُ الجاربرديُّ(ت746هـ) في مِثْلِ هذا المَقَامِ، مبيّنًا قِيمَةَ هذا العِلْمِ، (التّصريفِ، أو الصَّرفِ)، عند شرحه شافيةِ ابنِ الحاجبِ: "ثُمَّ أشارَ إليّ جَمْعٌ مِنَ الفُضَلاءِ أنْ أكْتُبَ إليهِ شَرْحًا يَنْحَلُّ بهِ ألفَاظُهُ، وَمَعَانِيهِ، وينكشِفُ عِبَارَاتُهُ وَمَبَانِيهِ، وَكُنْتُ أتَعَلَّلُ بـ(لَعَلَّ، وعسى، وسوف، وربما)؛ وذلك لصُعُوبَةِ المَسْلَكِ، وَوُعُورَةِ المُرْتَقَى، حَتَّى تَوَسّلُوا بِمَا لَا تَسَعُنِي مَعَهُ المُخالفَةُ، وكانَ ذَلِكَ مِظَنَّةً مِنَ اللهِ – تَعَالَى– بالمُعَاوَنَةِ، وحاولْتُ الوُصُولَ إلَى حَضْرَةِ مَنْ خَصَّهُ اللهُ – تَعَالَى– بِأوفَرِ حَظٍّ مِنَ العُلَى، وأُوتِيَ مِنَ الفَضَائِلِ العِلْمِيَّةِ، والعَمَلِيَّةِ"(3).

وَلِذَا تَكْثُرُ المُؤَلَّفَاتُ (الصَّرفيَّةُ)، و(النَّحْوِيَّةُ) كَثْرَةً يَقِفُ مِنهَا المُطّلِعُ مَوْقِفَ المُتَأَمِّلِ، والمتسائلِ لهذه الكثرةِ؟! أفي كُلِّ هذهِ المُؤلفاتِ جَديدٌ لَمْ يَكُنْ في غَيْرِهَا؟! أمْ أنَّ الجَدِيدَ غيرُ المادَّةِ، وَهُوَ أسلوبُ العَرْضِ، والتَّنَاوُلِ والتَّرْتِيبِ؟ ولَا ضَيْرَ فِي أنَّ تَقَدُّمَ (النَّحْوِ) على (الصَّرْفِ) في كثَيرٍ مِنَ المُؤَلَّفَاتِ لَهُ أَسْبَابٌ أُخْرَى، ولَا يَعْكِسُ ذلِكَ قِلَّةَ الاهْتِمَامِ بـ(الصَّرْفِ). فـ(الصَّرْفُ) يَمَسُّ الجانبَ الأَوَّلَ في التَّركيبِ والكَلَامِ، وهُوَ بِنْيَةُ الكَلِمَةِ؛ فَيَكُونُ بِذَلِكَ مِيزانَ العربيَّةِ، والُّلغةُ يُؤخَذُ جُزْءٌ كبيرٌ منها بالقِياسِ، ولا يَعْرِفُ القياسَ إلَّا كُلُّ مَنْ دَرَسَ الصَّرْفَ، وأمَّا (النَّحْوُ) فَيَمَسُّ جانبَ التَّركِيبِ، وهو تَالٍ للبِنيةِ؛ ولهذا فالخَطَأُ في البِنيَةِ غَيرُ ظَاهِرٍ؛ ولأَجْلِ هَذَا يَسْتَمِرُّ الخَطَأُ، أمَّا (النَّحْوُ) فإنَّهُ يَحْتَالُ على ذلك بالتّسْكِينِ(4)، في كثير من الأحيان. والخَطَأُ مَعَ هذا ظاهِرٌ غيرُ مُستمرٍ؛ وِلأَجْلِ هذا التَّرابُطِ تَمَّ الجَمْعُ بينَ مَبَاحِثِ (النَّحْوِ)، ومباحثِ

---

(1) ابن حنبل، مسند أحمد (ج245/4)، وفي رواية: "إنَّ مِنَ الشّعر حِكَمًا، وَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرا"، الحنبلي، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ج85/1).

(2) البغوي، شرح السنة للبغوي (ج202/4)، وقال المزني: سمعت الشافعي، يقول: (بيد)...، قال أبو عبيد: وفيه لغة أخرى: (ميد) بالميم، والعرب تدخل (الميم) على (الباء)، و(الباء) على (الميم). وجاءت (بيد) عند ابن تيمية(ت:728هـ)، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (ج507/1).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص118).

(4) لأنَّهُ يَحْتَالُ على ذلك بالتّسْكِينِ في كثير من الأحيان؛ إلَّا أنَّ ذلك لا يكون مع جمع المذكر السالم، ولا مع المثنى، ولا الأسماء الستة...إلخ.

(الصَّرْفِ)؛ لأنَّهُمَا مُكَمِّلَانِ لِصِحَّةِ النُّطْقِ بالكلمةِ على الوَجْهِ السَّليمِ الذِي وَرَدَ عَنِ العَرَبِ؛ ومِنَ المَعْلُومِ – أيضًا– أنَّهُ لا يُغنِي صِحَةُ جُزْءِ الكَلِمَةِ، والخَطَأُ في جُزْءٍ آخَر، وإنَّما الصّوابُ تَكَامُليٌّ.

ولا يَخْفَى أنَّ كثيرًا مِنَ المُؤَلَّفَاتِ كانت تستهدفُ التَّعليمَ؛ ولِهَذَا تنوعَتْ فِي أساليبِهَا، وطُرُقِ عَرْضِ مَادَّتِهَا، مَعَ أَنَّ المادَّةَ في كَثيرٍ مِنْهَا وَاحِدَةٌ.

والجديدُ في هذه المُؤَلَّفاتِ هو ترتيبُهَا وتَنظيمُهَا، وطريقةُ عَرْضِهَا؛ ولهذا كثُرَتِ المؤلفاتُ في (النَّحْوِ والصَّرْفِ)؛ بُغْيَةَ الترتيبِ الجديدِ،–غالبًا– وعلى هذا فما في كتاب ابن السراج(ت311هـ): (الأصول)، هو مادة كتاب سيبويه(ت180هـ)، والذي دعاه إلى تكرار ذلك هو محاولتُهُ تَرْتِيبَهُ، وعرضَهُ بطريقةٍ جديدةٍ[1]. ويُقالُ: "ما زال (النَّحْوُ) مَجنُونًا حتى عَقَلَهُ ابْنُ السَّراجِ بأصُولِهِ"[2]. فلمَّا وَصَلَ (الصَّرْفُ) صَاحِبَ مخطوطتِنَا (**ابنَ جماعةَ**) كانَ قَدِ اسْتَوَى على سُوقِهِ، ولكِنْ لَا تَخْلُو هذهِ الحَاشِيَةُ مِنْ نِكَاتٍ، وفوائِدَ قَصَدَهَا في حاشيَتِهِ علَى **شَرْحِ الجاربرديّ**(ت746هـ) لشافيةِ ابْنِ الحَاجِبِ(ت646هـ)، وكانَ قَدْ صرَّحَ بذلِكَ، قائلًا: "فهذِهِ نُكَتٌ لَطيفةٌ، وحواشٍ شريفةٌ، على الشّرحِ المشهورِ للشَّافيةِ، متُكَفِّلَةٌ بحاجةِ طالبيه، وافيةٌ بشرحِ مَبَانِيهِ. وتُوَضِّحُ معانيَهُ، وتُحَقِّقُ مَسائلَهُ[3]، وتُحَرِّرُ دلائلَهُ، وتُبَيِّنُ مُرادَهُ، وتُتِمُّ مَفَادَهُ، وتَسْتَدْرِكُ ما أَهملَهُ[4]، وتُنْصِفُ مِنهُ ولَهُ، مَعَ فوائدَ جَمَّةٍ، وزوائدَ مُهِمَّةٍ..."/ق6أ/.

لم يخالف ابن جماعة في منهجه الذي اختاره لترتيب أبواب (حاشيته) من سبقه؛ بل نراه يعرض أبواب الحاشية ويشرحها على النسق الذي وضعها عليه قبله الجاربردي(ت746هـ) في (شرحه الشافية)، وابن الحاجب(ت646هـ) في شافيته، بل لم يخالف سيبويه(ت180هـ)، في (كتابه)، والمبرّدَ(ت285هـ) في (مقتضبه)، وابنَ السَّرَّاجِ(ت316هـ) في (أُصوله)، والمازنيَّ(ت249هـ) في

(1) فكتاب سيبويه: هو الكتاب الذي ضمّ بين دفتيه أبواب الصرف ومباحثه كلها، غير أن بعض هذه المباحث تفرّق، ولم ينضمّ بعضه مع بعض. كتاب سيبويه(ت180هـ)، والأخفش(ت215هـ): قال المبرد: لم يقرأ أحد كتاب سيبويه على سيبويه وإنّما قُرِئَ بعده على الأخفش. وكان الأخفشُ أَسَنَّ مِنْ سيبويهِ. وكان مِمَّن قَرَأَهُ عليه الجِرمِيُّ(ت225هـ)، وأبو عثمانَ المازِنِيُّ(ت249هـ). وكان الأخفش يستحسن كتاب سيبويه كُلَّ الاستحسانِ؛ فَتَوَهّمَ الجرميُّ والمازنيُّ أنّ الأخفش قد همّ أنْ يدّعيَ الكتابَ لنفسِهِ فتشاورا في مَنْعِ الأخفشِ مِنِ ادَّعائِهِ، فقالا: نقرأُهُ عليه، فإذا قرأنَاهُ عليه أظهرناهُ وأشعْنَا أنّهُ لسيبويه فلا يمكن أن يدعيَهُ، فأرغبا الأخفشَ وبذلا له شيئًا منَ المالِ على أن يَقْرَآهُ عليه فأجابَ، وشرعا في القراءة، وأخذا الكتابَ عنه وأظهراه للنَّاس. وكان الأخفشُ يقولُ: ما وضعَ سيبويه في كتابه شيئًا إلّا وعرضَهُ عليَّ وهو يرى أنّي أعلَمُ مِنْهُ وكان أعلمَ بهِ مِنّي، وأنا اليوم أعلَمُ بهِ مِنْهُ. ياقوت الحموي، معجم الأدباء الأديب (ج1374/3).

(2) الحموي، معجم الأدباء (ج2535/6).

(3) نسخة (ك)، ونسخة (م): بتسهيل الهمز. أما النسخة (ط): بالهمز. وقد اعتمدنا في تحقيقنا نسخة (ط): بالهمز.

(4) في (ط): (ما أجمله). والأنسب كما يراه الباحث: (ما أهمله)؛ لأن الحاشية (تستدرك). ولو كانت (ما أجمله) لكانت تفصّل.

(التصريف)، وأبا علي الفارسيَّ(ت377هـ) في (التكملة على الإيضاح)، وابنَ جنّيٍّ(ت392هـ) في (التصريف الملوكي)، وعبدَ القاهر الجرجانيَّ(ت471هـ) في (المفتاح في الصرف)، والميدانيَّ(ت518هـ) في (نزهة الطَّرْفِ في علم الصَّرْفِ)، وابنَ عُصفُورٍ(ت669هـ) في منهجه الذي اختاره لترتيب أبواب (الممتع الكبير في التصريف)، وابنَ مالك(ت672هـ) في (لامية الأفعال)، وابنَ هشام(ت761هـ) في (عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب(ت646هـ).

إلَّا أنَّ ابنَ عُصفُورٍ(ت669هـ) أخرجَ **التّصغِيرَ، والنَّسَبَ، والتَّكْسِيرَ** مِنْ كِتَابِهِ (الممتع)، فكان يرى ذكرَهَا في (النَّحْوِ) أَوْلَى؛ حَيْثُ يقولُ: "التَّصرِيفُ ينقسِمُ قسمين: أَحَدُهُمَا: جَعْلُ الكَلِمَةِ على صِيغٍ مُختلِفَةٍ لِضُرُوبٍ مِنَ المَعَانِي، نَحْوَ: (ضَرَبَ، وضَرَّبَ، وتَضَرَّبَ، وتَضَارَبَ، وَاضْطَرَبَ)، فالكلمةُ التي هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ (ضَادٍ)، و(رَاءٍ)، وَ(بَاءٍ)، نَحْوَ: (ضَرْبَ) قد بُنِيَتْ مِنْهَا هذهِ الأَبْنِيَةُ المُختلِفَةُ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَمِنْ هذَا النَّحْوِ اخْتِلَافُ صِيغَةِ الاسْمِ لِلمَعَانِي التِي تَعْتَوِرُهُ مِنَ التّصْغِيرِ والتَّكْسِيرِ، نَحْوَ: (زُيَيدٍ وزيود)، **وهذا النَّحْوُ مِنَ التَّصْرِيفِ جَرَتْ عَادَةُ النَّحْوِيّينَ أنْ يَذْكُرُوهُ مَعَ مَا لَيْسَ بِتَصْرِيفٍ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ نُضَمِّنْهُ هذَا الكِتَابَ**"[1]. فلم يذكر (التّصغيرَ، والتَّكسيرَ، والنّسَبَ، والإمَالَةَ)، ونحوَهَا؛ لأنَّها تشترك في أمور هي من مباحث (النَّحْوِ) على ما رأى ابن عصفور(ت669هـ)، مع أنّهُ أشار إلى أنّها تصريفٌ؛ وكأنّهُ أرادّ أنْ يكُونَ كِتَابُهُ خُلْوًا مِنَ المَبَاحِثِ المُشْتَرَكَةِ مَعَ (النَّحْوِ).

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص33).

أولا- الصّرفُ والتّصريفُ

معنى (الصّرفِ والتّصريفِ):

في الُّلغةِ: أصلُهُمَا مَصْدَرَانِ لـ(صَرَفَ)، و(صَرَّف)، ويَدُلّانِ عَلَى معانٍ منها: (التقليب، والتحويل، والتغيير). يُقال: "صَرَفْتُ الصِّبيانَ: وقَلَّبْتُهم. وقالوا: (وصَرَف اللهُ عنك الأذى)؛ أي: حوّله. ومن ذلك قولُهُ – تعالى-: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ﴾[1]؛ أي: تحويلِهِ مِنْ مكان إلى مكان. وتصريفُ الأمورِ، وتصريفُ الآياتِ؛ أي: تَعْيينُهَا في أساليبَ مُختلِفَةٍ، وَصِوَرٍ مُتَعَدِّدَةٍ"[2].

(التّصريفُ) في اصطلاح النُّحاةِ:

ظهر مُصطلحُ (التّصريفِ) فِي كُتُبِ (النَّحْوِ)، ولم يتخلَّفْ عنه في بداية ظُهورِهِ. حتى قال **ابن جنيّ**(ت293هـ): "**لا تكاد تجد كتابًا في (النحو) إلاّ و(التصريفُ) في آخره**"[3]. ويقول – أيضًا-: "التّصريفُ إنّما هو لمعرفة أَنْفُسِ الكَلِمِ الثّابِتَةِ. و(النَّحْوُ) إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة؛ ألا ترى أنّك إذا قُلْتَ: (قامَ بَكرٌ، ورَأيتُ بَكرًا، وَمَررتُ ببكرٍ)، فإنَّك إنَّما خالفتَ بينَ حَركاتِ حُروفِ الإعرابِ؛ لاختلافِ العامِلِ، ولم تَعْرِضْ لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجبِ على من أراد معرفةَ (النَّحْوِ) أن يبدأَ بمعرفةِ (التّصريفِ)؛ لأنَّ معرفةَ ذاتِ الشيء الثابتةِ ينبغي أنْ يكونَ أصلًا لمعرفةِ حالِهِ المتنقلةِ"[4].

فالصَّرفُ: هو: تغييرٌ في بِنيةِ الكلمة[5] لغرضٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ.

فالأوّلُ: كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع. وتغييرِ المصدرِ إلى الفعلِ والوصفِ.

والثاني: كتغيير (قَوَل)، و(غَزَو) إلى (قال)، و(غزا)[6]، ولهذين التغييرين أحكامٌ كالصِّحَّةِ والإعْلَالِ"[7].

---

(1) [البقرة:164].

(2) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1386/4)، وابن منظور، لسان العرب (ج189/9).

(3) ابن جني، المنصف (ص4).

(4) المرجع السابق، ص4.

(5) أي: في صيغتها التي حقها أن تكون عليها حالة الإفراد؛ وذلك لإظهار ما في حروفها؛ من أصالة، أو زيادة أو حذف، أو صحة، أو إعلال، أو إبدال.

(6) وهذا التغيير يكاد ينحصر في القلب والإبدال، والحذف، والإدغام، والزيادة والنقل.

(7) النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك (ج321/4).

وكذلك **ابنُ عصفور**(ت669هـ) **يُطالِبُ بتقديم (عِلْمِ التَّصريفِ)** على غيرِهِ مِنْ عُلُومِ العَربيَّةِ؛ فيقولُ: "وقد كان ينبغي أنْ يُقدَّمَ (علمُ التصريف) على غيره من علوم العربيّةِ؛ إذ هو معرفةُ ذواتِ الكَلِمِ في أنفسها من غير تركيب؛ ومعرفةُ الشَّيءِ في نفسه قبلَ أنْ يتركب ينبغي أنْ تكونَ مُقَدَّمَةً على معرفةِ أحوالِهِ التي تكونُ له بعد التركيب. إلَّا أنَّهُ أُخِّر؛ لِلُطْفِهِ، وَدِقَّتِهِ، فَجُعِلَ ما قُدِّمَ عليه مِنْ ذِكْرِ العَوَامِلِ تَوْطِئَةً له؛ حتى لا يصل إليه الطّالبُ إلَّا وَهُوَ قد تَدَرَّبَ، وارتَاضَ لِلقِيَاسِ"[1].

ويؤكِّدُ ابنُ عصفورٍ شرفَ عِلْمِ التَّصْرِيفِ قائلًا: "فالذي يبيّنُ شرفَهُ احتياجُ جميعِ المشتغلين باللغة العربيّةِ، مِنْ نَحْوِيٍّ ولُغَوِيٍّ، إليه أيَّمَا حاجةٍ؛ لأنّه ميزانُ العربيَّةِ؛ ألَا ترى أنّه قد يُؤخَذُ جُزءٌ كبيرٌ من الُّلغَةِ بِالقِياسِ، ولَا يُوصَلُ إلى ذلِكَ إلّا مِنْ طَرِيقِ التّصرِيفِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: **(كُلُّ** اسمٍ في أوَّلِهِ مِيمٌ زَائِدَةٌ مِمَّا يُعْمَلُ بِهِ[2]، وَيُنْقَلُ فهو مَكْسُورُ الأوَّلِ، نَحْوَ: (مِطْرَقَةٍ، وَمِرْوَحَةٍ)، إلّا مَا اسْتُثْنِيَ مِنْ ذلِكَ؛ فهذا لَا يَعْرِفُهُ إلّا مَنْ يَعْلَمُ أنَّ الميمَ زائِدَةٌ، ولا يُعْلَمُ ذلك إلَّا مِنْ جِهَةِ التّصرِيفِ، ونَحْوَ قَولِهِمْ: (إنَّ المصدر منَ الماضي، إذا كانَ على وزنِ (أَفْعَلَ)، يكُونُ (مُفْعَلًا) بِضَمِّ المِيمِ، وفَتْحِ العَيْنِ. نَحْوَ: (أَدْخَلْتُهُ مُدْخَلًا)؛ ألَا تَرَى أنَّكَ لو أَرَدْتَ المصدرَ مِنْ (أَكْرَمْتُهُ)، على هذا الحدِّ، لَقُلْتَ: (مُكْرَمًا) قِياسًا، ولم تَحْتجْ فيه إلى السّماعِ، إذا عَلِمْتَ أنَّ (أَكْرَمَ): (أَفْعَلَ)؟ ألَا ترى أنَّ ذلك كُلَّهُ لا يُعرَفُ إلَّا بالتَّصْرِيفِ؟ وأَشْبَاهُ ذَلِكَ كَثِيرٌ "[3].

تَطَوُّرُ مُصْطَلَحِ (الصَّرْفِ):

من المعلوم أنه بُدئ باستخدام لفظة (التصريف) عنوانًا لهذا العلم، ولم يكن اختيارهم لها اعتباطًا، بل لذلك دلالةٌ على المعنى الاصطلاحيّ الذي أرادُوهُ، وهو معنى: **تغيير الأبنيةِ من وَضْعٍ إلى وَضْعٍ، ومِنْ مِثَالٍ إلى مِثَالٍ.** و(التّصريفُ) يُفِيدُ معنى التّغييرِ أَكْثَرَ مِنْ إِفَادَةِ (الصّرفِ) لهذا المعنى. وكذا يوحي معنى (التّصريفِ) بالعَمَلِ والتَّدريبِ، وكَثْرَةِ التَّمَارِينِ[4].

وحين اتسعت دائرةُ هذا العِلْمِ، ودخَلَ فيه بَعْضُ المسائلِ، والقواعدِ التي يبدو فيها التّغييرُ أقلَّ ظهورًا ظهرَ مصطلحُ (الصّرفِ) على هذا العلم؛ ليشملَ المسائلَ، والقواعدَ تلك. **ولعلّ ظهورَ هذا المصطلحِ يُواكِبُ استقلالَ هذا العِلْمِ عن (النَّحْوِ)؛ ولهذا فإنّ بَعْضَ العلماءِ يَعُدُّ (التصريفَ) هو**

---

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص33).

(2) (يَقْصِدُ اسمَ الآلَةِ).

(3) ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص31).

(4) انظر: القرني، مجلة جامعة أم القرى، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري (19–24)، (مج459/6).

المَعْنَى العَمَلِيِّ، و(الصَّرْفَ) هو المعنى العِلْمِيُّ؛ أي: أنَّ (التَّصريفَ) يرتبِطُ بكَثْرَةِ دَوَرَانِ الأَبْنِيَةِ، واشْتِقَاقِهَا، والعَمَلِ فيها، و(الصَّرْفَ) يرتبِطُ بالأُصُولِ الكُلِّيَّةِ التِي ينبنِي عليها مَعْرِفَةُ أَحْوَالِ المُفْرَدَاتِ.

التصريفُ عندَ سيبويه: هو ما أورده في باب: "ما بَنَتِ العَرَبُ مِنَ الأَسْمَاءِ، والصِّفَاتِ، والأَفْعَالِ غيرِ المُعْتَلَّةِ، والمُعْتَلَّةِ، ومَا قِيسَ مِنَ المُعْتَلِّ الذي لا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ، ولَمْ يَجِئْ في كَلَامِهِمْ إِلَّا نظيرُهُ مِنْ غَيْرِ بَابِهِ، وهو الذي يُسَمِيهِ النَّحْوِيُّونَ (التّصريفَ والفِعْلَ)"[(1)]. وقَدْ سَاقَ في هذا البابِ تَمْهِيدًا له: أبنيةَ الأسماءِ، والأفعالِ، والزَّوائِدَ فيها، ومواضعَهَا، والإعلالَ، والإبدالَ، والإدْغَامَ، إلى أَنْ وَصَلَ إلى مسائلِ التَّمَارِينِ التي فيها تطبيقٌ عمليٌّ لِمَا عَرَضَهُ في مواضِعِ الزِّيَادَاتِ، وَقَوَانِينِ الإعلالِ والإِبْدَالِ.

وأبو علي الفارسيُّ(ت377هـ) في كتابه (التكملة على الإيضاح)، وهو كتابٌ مُستقِلٌّ بـ(الصَّرْفَ) مَعَ أنَّ (أبا عليّ) يَعُدُّ هذا الكتابَ الجزءَ الثاني من الإيضاح، كما أنه يَعُدُّ (الصَّرْفَ) هنا قِسْمًا من (النَّحْوِ)؛ ولهذا يقول في تعريف (النَّحْوِ): "النَّحْوُ عِلمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراءِ كلامِ العرب، وهو ينقسم قسمين:

أحدُهُمَا: تغييرٌ يلحقُ أواخِرَ الكلمةِ.

والآخَرُ: تغييرٌ يلحقُ ذَوَاتِ الكَلِمِ وَأَنْفُسِهَا"[(2)].

فالفارسيُّ هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ هَذِهِ المَبَاحِثَ في نَسَقٍ وَاحِدٍ، وَجَعَلَهَا مُقَابِلَةً للإعرابِ، وهذه المباحِثُ التي ذكرها، هي: 1- التقاءُ الساكنين. 2- الوقفُ. 3- الابتداءُ. 4- تخفيفُ الهمزة. 5- التثنيةُ والجمع.6- النّسبُ.7- العددُ. 8- المقصورُ والممدودُ. 9- المذكّرُ والمؤنثُ. 10- جمعُ التّكسيرِ. 11- التّصغيرُ.12- المصادرُ، والأفعالُ المشتقَّةُ منها والمُشتقاتُ. 13- أبنيةُ الأفعالِ. 14- الإمَالةُ. 15- حُروفُ الزِّيادَةِ. 16- الإبدالُ. 17- الإدغامُ.

وابنُ جِنِيٍّ(ت392هـ)، في كتابه (التصريف الملوكي)؛ حيث يُعَرِّفُ (التصريفَ) في شرحه كلامَ المَازِنِيِّ(ت249هـ) فيقولُ: "التَّصريفُ إنَّما هو أنْ تَجِيءَ إلى الكلمةِ الواحدةِ فتصرفُهَا على وُجُوهٍ شَتّى. مِثَالُ ذلك: أنْ تأتيَ إلى (ضَرْبٍ) فتبني منه، مثل: (جَعْفَرٍ)؛ فتقول: (ضَرْبَبٍ)...."[(3)].

وهذا ما كان القدماءُ يُطلِقُونَ عليها تَارَةً (مسائلَ التّصرِيفِ)، وتارَةً (مسائلَ التَّمرينِ)، وثالثةً (مسائلَ البِنَاءِ)، ورابعةً (أبنيةَ التَّصريفِ)، ويُسَمّيهِ هِنداويُّ: (القِياسَ الُّلغَوِيَّ)[(4)].

وغاية المتقدمين من (مسائلِ التَّمرينِ)، على ضربين:

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج242/4).

(2) الفارسي، التكملة (ص181-182).

(3) ابن جني، المنصف (ص3).

(4) هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة (ص14).

الأول: الإدخالُ لِمَا تَبْنِيهِ فِي كَلَامِ العَرَبِ والإلحاقُ به.

الثاني: التمَاسُ الرّيَاضَةِ بِهِ، والتَّدَرُبُ بِالصَّنْعَةِ فيهِ(1).

ويأتي ابنُ الحَاجِبِ(ت646هـ): فيصرّحُ أنّ التصريفَ عِلْمٌ، فيقولُ: "**التّصريفُ عِلْمٌ بأصولٍ، يُعرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ التي ليست بإعرابٍ**"(2).

أما ابنُ مَالِكٍ(ت672هـ): فَيُعَرِّفُ التّصريفَ بقولِهِ: "**التّصريفُ علمٌ يتعلقُ بِبِنْيَةِ الكَلِمَةِ، ومَا لِحُرُوفِهَا منْ أصَالةٍ، وَزِيادةٍ، وصحّةٍ، وإعلالٍ، وشِبْهِ ذَلِكَ**"(3).

فالتّصريفُ: هو تَصْيِيرُ الكَلِمَةِ على خِلَافِ مَا كانت عليه في الصّيغَةِ، أو ما عُرِضَ في أُصُولِ الكَلَامِ مِنَ التّغيير.

وهذا يَنْدَرِجُ تحتَهُ: (القِيَاسُ الُّلغَوِيُّ)، و(الاشتقاقُ)، و(أبوابُ التّصريفِ) المعروفةُ، مِنْ إعْلَالٍ، وإبدالٍ، وزِيادَةٍ، وَحَذْفٍ، وَإِدْغَامٍ، ونَحْوِهِ(4).

ومن التصريف صَوْغُ الأَمْثِلَةِ المُختلِفَةِ، مِنْ: ماضٍ، وَمُضَارِعٍ، واسمِ فَاعِلٍ، واسمِ مَفْعُولٍ، ونَحْوِهَا مِنَ الجَذْرِ الأَصْلِيّ(5)، وعليه تبنى المعاجم اللغوية بالدرجة الأولى.

وأمَّا المحدثون من علماءِ الُّلغاتِ: فيرون أنّ مُصطلحَ (الصّرفِ) مُرادِفٌ لِمُصطلَحٍ آخرَ، هُو (بِنَاءُ الكَلِمَةِ)(6). والوِحْدَةُ الصّرفيّةُ قد تَكُونُ كَلِمَةً أو جُزءًا مِنْ كَلِمَةٍ (7).

و(التّصريفُ) في عِلْمِ الُّلغةِ الحدِيثِ:

هو ثَاني أربعةِ مُستوياتٍ تندرِجُ تحتَ مُصطلحِ (عِلْمِ الُّلغَةِ) الذي يُعْنَى بدراسَةِ المُستويَاتِ الأربعَةِ، وهذهِ المُستويَاتُ، هِي: 1- مُستَوى الأَصْوَاتِ. 2- مُستوى الصَّرْفِ. 3- مُسْتَوى النَّحْوِ. 4- مُسْتَوى المُفْرَدَاتِ(8).

---

(1) انظر: ابن جنيّ، التصريف الملوكي (ص88)، والخصائص (ج487/2)، والمنصف، (ج215/1).

(2) ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية، النيساري (ج6/1).

(3) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص58).

(4) هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة (ص14).

(5) المرجع السابق، ص14.

(6)هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة (ص14).

(7) انظر: بشر، دراسات في علم اللغة (ص220).

(8) هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة (ص14).

هذا التّقسيمُ الذي يُمَثِّلُ مجالاتِ عِلْمِ اللغةِ الحديثِ بالإضافةِ إلى مُستوى المُفرداتِ، أو ما يُسمُّونَهُ بِالدّلالَةِ[1]...؛ فهذا التقسيم ينطلق من الوحدات الصغيرة في اللغة إلى الوحدات الكبيرة؛ ولذلك رأى المُحْدَثُونَ أنّ تأخير (التّصريف) عن (النّحو) يذهب بالغرض الأساسيّ من دراسته، وذلك أنّه خادم لـ(النّحو) ومُمَهِّدٌ له، وذلك يقضي بالبدء بدراسة (التّصريف)، ومسائله؛ لتكون معدَّةً في يد الباحث النّحوي، فتقديمه على (النّحو) أَمْرٌ ضروريٌّ يدعو إليه التقليدُ الُّلغَوِيُّ[2]. و(كتاب) سيبويه؛ في معظمِ مسائل التّصريف التي عالجها اعتمد على الأصواتِ اعتمادًا مباشرًا، وذلك في تفسيرِهِ المسائلَ الصرفيَّةَ تفسيرًا صوتيًّا في ثنايا كتابه فكانَ خيرَ دليلٍ على أنَّ عِلْمَ الأصواتِ لم يُوْجَدْ فجأةً عند إمامِ النُّحاة، وإنَّما بلغَ مرحلةَ نُضْجِهِ، وكمالِهِ على يديهِ[3].

وسيبويه، وإنْ بدَأَ كتابَهُ بـ(النّحوِ)، فـ(التّصريفِ)، فـ(الصّوتياتِ) التي طَبَّقَهَا في بابِ الإدغامِ، لم يَنُصَّ على أنَّ هذا الترتيبَ هو الترتيبُ المنطقيُّ، وإنَّما فَعَلَ ذلك للعلَّةِ التي ذكرها **ابنُ جِنِّيٍّ** بعد أنْ نَصَّ على أنَّ المنطقَ يقضي بأنْ يُقَدَّمَ (علمُ التصريفِ) على (عِلْمِ النَّحْوِ) في قولِهِ: "**فالتَّصريفُ إنَّما هو لمعرفةِ أَنْفُسِ الكَلِمِ، والنّحْوُ لِمَعْرِفَةِ أحوالِهِ المُتنقِّلَةِ،** وإذا كان ذلك كذلك فقد كانَ من الواجبِ على من أرادَ معرفةَ النّحوِ أنْ يبدأَ بمعرفة التّصريفِ؛ لأنّ معرفةَ ذاتِ الشّيءِ الثّابتَةِ ينبغِي

(1) عِلْمُ الدَّلالة [فصيحة]–عِلْمُ الدِّلالة [فصيحة]. التعليق: هذه الكلمة مما ورد فيه لغتان: الفتح والكسر، ومثلها (جَِنازة)، و(وَِزارة)، و(وَِصاية)، و(وَِلاية)، وغيرها. انظر: عمر، معجم الصواب اللغوي (ج1/37).
أحمد مختار عمر(1933 – ت2003تم)=(ت1424هـ)، حاصلٌ على الليسانس الممتازة من كلية دار العلوم مع مرتبة الشرف الثانية 1958م. ثم ماجستير علم اللغة من كلية دار العلوم بتقدير ممتاز 1963م، فدكتوراه علم اللغة من جامعة كمبردج ببريطانيا 1967م. أَلَّفَ ثلاثةً وثلاثين (33) كتابًا ومعجمًا، وثلاثةً وخمسين (53) بحثًا، وشَهِدَ أربعةً وثلاثين (34) مؤتمرًا ... إلى آخر ما قام به من أعمال. وبالإحالة يوجه مختارٌ عُمَرُ الباحِثَ إلى أُمَّاتِ المصادرِ والمعاجمِ التي استند إليها فيكفينا مؤنةَ البحثِ لأشياءَ لَيْسَتْ في صُلْبِ البحثِ أو في جِسْمِهِ، ولكنّها مِنَ الأَهَمِّيَّةِ بِمَكَانٍ

(2) انظر: هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة (ص26)، وعبد التواب، مدخل إلى علم اللغة (ص18)، وبشر، دراسات في علم اللغة (ص223).

(3) انظر: هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة (ص26).

أنْ يكونَ أَصْلًا لِمَعْرِفَةَ حالِهِ المُتَنَقِّلَةِ، إلَّا أنَّ **هذا الضّربَ منَ العِلْمِ لَمَّا كانَ عويصًا صعبًا بُدِئَ قبله بمعرفة (النَّحْوِ)، ثُمَّ جِيءَ بِهِ بَعْدُ؛ ليكونَ الارتياضُ في (النَّحْوِ) مُوَطِّئًا للدخولِ فيه**، ومُعينًا على معرفةِ أغراضِهِ ومَعَانِيهِ، وعلى تَصَرُّفِ الحَالِ"[1].

وَسَبَقَ ابنَ جِنِيّ إلى ذلك شيخُهُ **المازنيُّ أبو عثمانَ(ت249هـ)**؛ حيثُ يقولُ: "**والتصريفُ إنَّما ينبغي أنْ يَنْظَرَ فيه مَنْ قد نَقَّبَ في العربيةِ، فإنَّ فيه إشكالًا وصعوبةً على مَنْ رَكِبَهُ**، غيرَ ناظرٍ في غيرِهِ مِنَ (النَّحْوِ)، وإنَّما هو والإدغَامُ، والإمَالَةُ فَضْلٌ مِنْ فُضُولِ العَرَبِيَّةِ. وأكثرُ مَنْ يَسْأَلُ عَنِ الإدغامِ، والإمَالَةِ القُرَّاءُ لِلقُرْآنِ، فَيَصْعُبُ عليهم؛ لأنَّهم لم يُعْمِلُوا أنفسهم فيما هو دونه من العربية، فرُبَّمَا سَأَلَ الرَّجُلُ منهم عَنِ المَسألةِ قَدْ سَأَلَ عَنْها بعضَ العُلماءِ فكتبَ لفظَهُ، فإنْ أجابَهُ غيرُ ذلكَ العالِمِ بمعناه، وخالفَ لفظَهُ كانَ عندَهُ مُخْطِئًا، فَلَا يلتفتُ إلى قَوْلِهِ أَخْطَأْتَ، فإنَّما يَحْمِلُهُ على ذلك جَهْلُهُ بالمعاني وتَعَلُّقُهُ بالألفاظ"[2].

وقد طبق ابنُ جِنِّيٍّ ذلك بصورة عملية في كتابه: (سِرُّ صِناعةِ الإعرابِ)، الذي يُعَدُّ مع كتابيه: (المُنْصِفِ)، و(الخصائِصِ) مفخرةَ عِلْمِ الأصواتِ، وعِلْمِ التَّصْرِيفِ في العربيّةِ. وابنُ جِنِّيٍّ: "مِنْ أحذقِ أهلِ الأدبِ، وأعلمِهِمْ بالنَّحْوِ والتَّصريفِ، وصنّفَ في ذلك كُتبًا أبرّ بها على المتقدمين، وأعجَزَ المتأخِّرِينَ، ولم يَكُنْ في شَيءٍ مِنْ عُلومِهِ أكملَ منهُ في التّصريفِ، ولم يَتكلمْ أحدٌ في التّصريفِ أدقَّ كَلامًا منهُ"[3]. وساعدَهُ على ذلِكَ – أيضًا– أنّه كان حَنَفِيَّ المذهبِ؛ وأبو حنيفةَ(ت150هـ) إمامُ أهلِ الرَّأْيِ.

ولكثرةِ مباحث (التّصريف)، أو (الصّرفِ)، وتَعَاقُبِ عَدَدٍ مِنَ النّحوِيّينَ والصّرْفِيّينَ على دِرَاسَتِهَا، أصبحَتْ عِلْمًا مُستقلًا بذاتِهِ، وضُمَّتْ مَعَ بعضها في المؤلَّفَاتِ؛ حيثُ أصبحتْ جُزءًا أو قِسمًا من المؤلَّف، إمَّا في أوَّلِ الكتاب، أو آخِرِهِ، أو مُسْتَقِلَّةً في تأليفٍ مَخْصُوصٍ؛ فكانَ مِنْ هذه المؤلفاتِ المُستقلَّةِ فِي تأليفٍ مخصوصٍ: شافيةُ ابنِ الحاجبِ(ت646هـ) هذه الشافيةُ التي ذاع سيطُهَا أرجاءَ المَعمورةِ، وهي مُقَدِّمَةٌ تَصْرِيفِيَّةٌ مُخْتَصَرَةٌ[4]، ومعَ اختصارِهَا وَافِيَةٌ، جَامِعَةٌ لِكُلِّ القضايا،

---

(1) ابن جني، المنصف (ص4).

(2) ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: لم نعثر على هذه العبارة في المنصف، ولكن عضيمة وثقها، كما يلي: ابن جني، المنصف (ج3/340–341)، ولم نوثق (التصريف)، للمازني(ت248هـ)؛ لأنه لم يصل إلينا إلا عبر منصف ابن جني. انظر: عضيمة، المغني في تصريف الأفعال (ص16).

(3) الحموي، معجم الأدباء (ج4/1585).

(4) عدد صفحاتها، بمقاس (A4): قُرَابَةُ (50) خمسين صفحة.

والمسائِلِ الصرفيّةِ؛ فقد تميزتْ بِجَمْعِهَا أبوابَ (الصّرفِ)، وأشارَ فيها ابنُ الحاجِبِ إلى اختلافِ لَهَجَاتِ العربِ، ولُغاتِهِمْ. وقد نالَتْ إعجابَ العُلماءِ[1]؛ فقال عنها الجاربرديُّ(ت746هـ): "كتابٌ مَعَ صِغَرِ حَجْمِهِ، وَوَجَازَةِ لَفْظِهِ، مُشتَمِلٌ على فوائدَ شريفةٍ، وقواعِدَ لَطِيفَةٍ، ومُحْتَوٍ على دقائقِ الأسرارِ العربيةِ، ومنطوٍ على المباحثِ التي هي مِفتاحُ العلومِ الأدبيّةِ"[2]؛ فكان لها من الشروحاتِ، والحواشي مَا تجاوزَ الأربعينَ مُؤلفًا؛ ولا نَغْبِنُ أحدًا منهم حَقَّهُ؛ فَلِكُلٍّ ميزاتُهُ، ولكنَّ حاشيةَ صَاحِبِنَا (ابنِ جماعة) فيها ما لا تجدُهُ إلَّا في عدد يسير من الكتب الصرفيَّةِ؛ فقد جمع في هذا الحاشيةِ علومَ الُّلغةِ كُلَّها من (نحوٍ، وصرفٍ، وأصواتٍ، وخطٍّ). وكان ابنُ جماعةَ – رحمه الله – هذا العالمُ الجليلُ، متعدِّدَ المواهبِ، كثيرَ التأليفِ، بعيدَ الصّيتِ، طَرَقَ مُختلَفَ المَوضُوعَاتِ والعلومِ، فأجادَ فيها وبَرَزَ.

---

(1) الشافية في علم التصريف، بابن الحاجب(ت646هـ)، طبعاته: وقد طبع مرات كثيرة من أحسنها الطبعة التي بتحقيق: الشيخ حسن بن أحمد العثمان، في المطبعة المكية بمكة المكرمة سنة (1415هـ)، وهذه التي اعتمدناها في بحثنا هذا.

(2) ركن الدين، شرح الشافية (ج1/99)، في حاشية المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص4/1).

ثانيا– ترجمةُ الأعلامِ الثَلَاثِ

1- ابنِ الحاجبِ

2- الجارَبَردِي

3- ابنِ جماعةَ

ثانيا– ترجمةُ الأعلامِ الثَّلَاثِ: ابنِ الحاجبِ، والجارَبَرْدِي، وابنِ جماعةَ

1– ترجمةُ ابنِ الحاجبِ[1]

مؤلِّفِ (الشَّافيةِ)

أولا– اسمُهُ، ولقبُهُ، ونسبُهُ:

ابن الحاجب(570 – 646هـ) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب: فقيهٌ مالكيٌّ[2]، من كبار العلماء بالعربية. كرديُّ الأصلِ، من (دَوَيْنَ)، بلدةٍ من نواحي (أرَّانَ)، في آخر حدود (أذربيجان)، ومنها بنو أيوبَ؛ فهو ابنُ خال السلطان: صلاح الدين الأيوبيّ. ولد في (أسنا) (من صعيد مصر) سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية.

وأمّا شهرته بابن الحاجب؛ فلأن أباه كان حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحيّ؛ فعُرِفَ بابن الحاجب. وكان أبوه قد انتقل مع الأيوبيين إلى الشام، ثمّ إلى مِصْرَ.

ثانيا– نشأته، وتنقلاته:

اشتغل أبو عمرو بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك – رضي الله عنه– ثم بالعربيّة والقراءات، وبَرَعَ في علومه، وأتقنها غايةَ الإتقان، ثم انتقل إلى دمشق، ودرَّسَ بجامعها في زاوية المالكية، وأكبّ الخلقُ على الاشتغال عليه، والتزم لهم الدروس، وتبَّحرَ في الفنون، وكان الأغلبُ عليه علمُ العربيَّةِ، وخالفَ النّحاةَ في مواضعَ، وأورد عليهم إشكالاتٍ وإلزاماتٍ تَبْعُدُ الإجابةُ عنها، وكان من أحسنِ خَلْقِ اللهِ ذِهناً، نزَحَ عن دمشقَ هو والشيخُ عزُّ الدّينِ بنُ عبدِ السلامِ(ت661هـ) في الدولة الإسماعيليّة عندما أنكرا على الصالحِ إسماعيلَ، فدخلا مصرَ، وتصدّر

---

(1) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج250/3)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج266/23)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج325/19)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج234/9)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج134/2)، وابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ج123/2)، والزركلي، الأعلام (ج211/4).

(2) كَانَ ابْنُ الْحَاجِب وَابْنُ مَالك – رحمهمَا الله تَعَالَى– طرفِي نقيض خالفا الْعَادة؛ لِأَن ابْنَ مَالك مغربيٌّ شَافِعِيٌّ، وَابْنَ الْحَاجِب كردِيٌّ مالكيٌّ وَمن هُنَا غَلِطَ بعض الشُّرَّاح للمقدمة فَجعله مغربيّاً لَمّا سمع بِأَنَّهُ مالكي. ابن خلكان، الوافي بالوفيات (19/ 325).

هو بالمدرسة الفاضليّة في الموضع الذي كان يدرس فيه الشاطبيّ(ت590هـ)[1]، ولازمه الطلبة. وتنقل ما بين دمشقَ، والقُدْسَ، وغَزَّةَ، والكركَ، يُمْلِي طُلَّابَهُ من علومه وفنونه، إلى آخر موضع حيثُ الإسكندريّةُ.

ثالثا- شيوخه[2]:

لقد تنوعت ثقافة ابن الحاجب بتنوع شيوخه؛ فكان موسوعيّ المعرفة؛ حيث تتلمذ على أيدي شيوخ في شتى العلوم، ومنهم:

1. الإمام الشاطبي(ت590هـ) قرأ عليه القرآن ببعض الروايات، وسمع منه التيسير، والشاطبية.
2. أبو القاسم هبة الله البوصيري(ت598هـ)، سمع منه الحديث، وأخذ عنه.
3. أبو الفضل الغزنوي(ت599هـ)، قرأ عليه جميع القراءات.
4. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن حامد الأرتاحي(ت601هـ)، سمع منه الحديث.
5. أبو الجود اللخمي(ت605هـ)، قرأ عليه السَّبْعَ.
6. حماد بن هبة الله بن حماد بن فضيل الحراني(ت598هـ)، سمع منه الحديث.
7. فاطمة بنت سعد الخير(ت600هـ)، سمع منها الحديث.
8. وتفقه على أبي منصور الأبياري، علي بن إسماعيل الصنهاجي(ت616هـ)، وغيره.

رابعا- تلاميذه[3]:

1. ممن روى عنه ياقوت الحموي(ت626هـ)، فقال: حدثني عثمان بن عمر النحوي المالكي، حدثني علي بن المفضل، حدثنا السلفي ...

---

(1) هو القاسم بن فيرُّه(ت590هـ)، وهو غير الشاطبي إبراهيم بن موسى(ت790هـ)، صاحب المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، لابن مالك(ت672هـ). انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص313)، والصفدي، نكث الهميان في نكت العميان (ص213)، والزركلي، الأعلام (ج152/3).

(2) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج250/3)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج266/23)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج325/19)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج234/9)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج134/2)، وابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ج123/2)، والزركلي، الأعلام (ج211/4).

(3) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج250/3)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج266/23)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج325/19)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج234/9)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج134/2)، وابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ج123/2)، والزركلي، الأعلام (ج211/4)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج27/12).

2. كمال الدين الزملكاني(ت651هـ)، أخذ عنه النحو.

3. الملك الناصر داود بن عيسى بن العادل بن أيوب(ت656هـ) ، أخذ عنه النحو.

4. المنذري(ت656هـ)، روى عنه الحديث.

5. رضي الدين القسنطيني أو (القسرطيني) النحوي الشافعي(ت695هـ)، شيخ الذهبي(ت748هـ). أخذ عنه العربية، وشرح (كافية) شيخه. وقد رزقت كتبه القبول التام لجزالتها وحسنها.

6. نقل التبريزي[1] في أواخر شرح الحاجبية (الكافية) أنّ ابنّ مالكٍ(672هـ) جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه. نقل ذلك الخضري[2](ت1287هـ) في حاشيته على ابن عقيل(ت769هـ). وقال الدماميني(ت827هـ): لم أقف عليه لغيره، ولا أدري من أين أخذه.

7. ابن سيد الناس(ت681هـ)، قاضي قضاة المالكية بدمشق، صاحب رياسة الإقراء.

8. ابن المنير، أحمد بن محمد، أبو العباس(ت683هـ)، تفقه به، وأجازه بالإفتاء.

9. الدمياطي(ت705هـ)، روى عنه الحديث.

كان ابن الحاجب رأسًا في علوم كثيرة، منها: الأصول، والفروع، والعروض، والتفسير، وكان الغالب عليه علم العربية، فبرع في النحو، والتصريف.

وكان ذا قدرة عجيبة على الاختصار، حتى أنه كان يضن بالفاء، أو الواو إذا كانت زائدة، ويتم المعنى من دونها.

سابعا – وفاته:

لمّا كان في آخر حياته انتقل إلى الإسكندرية للإقامة بها، فلم تطل مدته هناك، وتوفي بها ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة .

وَلما مَاتَ رثاه الْفَقِيه أَبُو الْعَبَّاس أَحْمدُ بنُ محمدِ بْنِ الْمُنِيرِ(ت683هـ) بقوله:

---

(1) (التبريزي): الذي ذكر أن ابن مالك أخذ عن ابن الحاجب هو: الإمام، تاج الدين، أبو محمد: علي ابن عبد الله الأردبيلي، ثم التبريزي، نزيل القاهرة، المتوفى: (ت746هـ)، صاحب (شرح كافية ابن الحاجب)، وهو شرح كبير، كشرح الرضي(ت686هـ)، سماه: (مبسوط الكلام، في تصحيح ما يتعلق بالكلم والكلام). وليس الخَطِيبَ التِّبْرِيزي(ت502هـ) يحيى الشيبانيّ التبريزي، أبا زكريا: من أئمة اللغة والأدب. صاحبَ: (شرح ديوان الحماسة لأبي تمام)، و(شَرْحِ القصائدِ العَشَرِ)، الذي قرأ (تهذيب اللغة) للأزهري(ت370هـ)، على أبي العلاء المعري(ت449هـ). انظر: خليفة، كشف الظنون (ج1370/2)، والزركلي، الأعلام (8/ 157).

(2) الشيخ محمد الخضري الدمياطي الشافعي. انظر: مقدمة التحقيق: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (ج53/1).

أَلا أَيُّهَـا المُخْتَـالُ فِـي مِطْـرَفِ الْعُمُـرِ   هَلُـمَّ إِلَـى قَبْـرِ الْفَقِيـهِ أَبِـي عَمْـرِو
تَـرَى الْعِلْـمَ والآدَابَ وَالْفَضْـلَ وَالتُّقَـى   وَنَيْـلَ المُنَـى وَالعِـزَّ غُيِّـبْنَ فِـي قَبْـرِ
وَتُـوْقِنُ أَنْ لَا بُـدَّ تَرْجِـعُ مَـرَّةً   إِلَـى صَـدَفِ الأَجْـدَاثِ مَكْنُونَـةَ الـدُّرِّ

خامسا- آثاره العلمية[1]:

أَلّفَ ابْنُ الحَاجِبِ في فُنُونٍ كثيرةٍ، فمن تصانيفه: (الكافية)، أو (الحاجبية) في النحو، و(الشافية) في الصرف، وشرح (الكافية، والشافية) شرحًا مختصرًا، طبع في (استانبول) أكثر من مرة، و(نظم الكافية)، وسماه الوافية في نظم الكافية، و(شرح كتاب سيبويه)، و(شرح الهادي)، و(المكتفي للمبتدي) شرح لإيضاح أبي علي الفارسي، و(معجم الشيوخ)، و(المقصد الجليل في علم الخليل) قصيدة في العروض على وزن الشاطبية، تقع في (171) بيتًا، وشرحها الإمام الأسنوي، و(الأمالي النحوية)، و(رسالة في **العَشْرِ**) وهي رسالة صغيرة في استعمال **كلمةِ (عَشْرِ)** في أول الكلام وآخره، و(القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة)، و(إعراب بعض آيات القرآن الكريم)، و(الإيضاح في شرح المفصل)، للزمخشري، و(شرح المقدمة الجزولية)، و(مختصر الفقه) استخرجه من ستين كتابًا، في فقه المالكية، ويسمى: (جامع الأمهات)،

(1) ولتشابه (الكافية الشافية)، لابن مالك(ت672هـ)، و(المقدمة الكافية في علم الإعراب)، و(المقدمة الشافية في علم الصرف)، لابن الحاجب(ت646هـ)، وهناك: (الكافية الشافية)، لابن قيم الجوزية(ت751هـ). وله: (الكافية، في الانتصار للفرقة الناجية)، وهي: قصيدة ميمية، تبلغ: ستة آلاف بيت؛ لذا يَوَدُّ الباحثُ التذكير بها: أمّا: (الكافية الشافية)، فهي لابن مالك(ت672هـ)، صاحب الألفية، وهي عبارة عن منظومة طويلة تقرب من ثلاثة آلاف بيت، تضم (النحو والصرف). وأهم شروحها شرح المؤلف نفسه؛ حيث ألّف ابن مالك كتاباً سمّاه: (الوافية في شرح الكافية الشافية). وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق: عبدالمنعم هريدي. وشرحها: ولده، بدر الدين، محمد(ت686هـ). ومحمد بن علي الأربيلي(ت686هـ)، وذيَّلَها: أبو الثناء: محمود بن محمد بن خطيب الريفة الحموي. بخمس ومائة بيت. سماها: (وسيلة الإصابة). ثم شرحها. وشرحها أبو أُمامة، محمد بن علي النقاش، المصري، الدكاني، المغربي(ت763هـ). أمّا: ابن الحاجب(ت646هـ)، فقد ألّف مختصرين منفصلين عن بعض: الأول باسم: (المقدمة الكافية في علم الإعراب)، والثاني باسم: (المقدمة الشافية في علم الصرف). أمّا: (الكافية، لابن الحاجب)، وتسمى (الكافية الحاجبية)؛ احترازًا عن (كافية ابن مالك): وهي مقدمة مختصرة في النحو، على الرغم من اختصارها إلا أنها أحاطت بمسائل النحو؛ ولذلك أعجب بها الدارسون، واعتنى بها العلماء؛ فشرحوها لطلابهم وألّفوا حولها الشروح، ومن أهم تلك الشروح: 1ـ (شرح المقدمة الكافية)، للمؤلف نفسه – لابن الحاجب-. 2. (شرح الكافية، للرضي(ت686هـ). وهو من أشهر شروحها. 3ـ (شرح كافية ابن الحاجب)، لمحمد بن ابراهيم بن سعد الله، ابن جماعة(ت733هـ). 4ـ (شرح الكافية)، لعبدالعزيز بن جمعة بن زيد القوَّاس الموصلي(ت696هـ). انظر: خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (ج1369/2).

و(منتهى السُولِ والأَمَلِ في علمي الأصولِ والجَدَلِ) في أصول الفقه، و(مختصر منتهى السُولِ والأمل)، و(الأمالي المعلقة) عن ابن الحاجب في الكلام على مواضع من الكتاب العزيز، وعلى المقدمة، وعلى المفصل، وعلى مسائل وقعت له في القاهرة ، وعلى أبيات من شعر المتنبي .

سادسا- ثناء العلماء عليه، وعلى كتبه:

- **(كتاب الجامع بين الأمهات في الفقه):** فقد بالغ الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد - رحمه الله تعالى- وهو أحد أئمة الشافعية في مدحه هذا الكتاب قائلًا: (أَتَى فِيهِ بالعجب العجاب، ودعا قصي الإجادة فَكَانَ المجاب، وراضَ عَصِيَّ المُرَاد، فَزَالَ شماسه وانجاب، وَأبْدى مَا حَقه أَن تصرف أَعِنَّة الشُّكْر إِلَيْهِ، وتلقى مقاليد الِاسْتِحْسَان بَين يَدَيْهِ، وَأَن يُبَالغ فِي استحسانه، ويشكر نفحات خاطره، ونفثات لِسَانه؛ فَإِنَّهُ رَحِمَهُ الله تيسرت لَهُ البلاغة؛ فتفيأ ظلها الظليل، وتفجرت ينابيع الْحِكْمَة فَكَانَ خاطره بِبَطن المسيل، وَقرب المرمى فَخفف الْحمل الثقيل، وَقَامَ بوظيفة الإيجاز، فناداه لِسَان الْإِنْصَاف: مَا على الْمُحْسِنِينَ من سَبِيل...)[1].

- **(كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب):** المعروفة بـ(الكافية)، وهي مقدمة وجيزة في النحو. وكان أبو حيان(ت745هـ) يقول عنها: (هذه نحو الفقهاء)[2]، وقد انتشرت حتى أن مخطوطاتها في كل مكتبة من مكتبات العالم - تقريبًا- وقد بلغت شروحها (67) شرحًا، وثلاثة مختصرات، وخمس منظومات، وقد طبعت طبعات كثيرة.

- إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ جمالَ الدّين ابْنَ مَالكٍ - رَحِمَهُ الله- يَقُول: هَذِه كَافِيَة، وَلكنهَا لَيست شافية؛ وَلذَلِك نظم الكافية الشافية ثَلَاثَة آلَاف بَيت[3]. ولكنه صراع الأقران يطوى ولا يروى، والمعاصرة حجاب.

- **الإيضاح في شرح المفصل،** لابن الحاجب(ت646هـ)، وقد طبع بتحقيق: الدكتور: موسى بناي العليلي، بالعراق، سنة1981م. وطبع بتحقيق: إبراهيم عبدالله، د. ط، دار سعد الدين، دمشق،1425هـ-2005م.

---

(1) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج9/234).

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج5/175).

(3) المرجع السابق، ج19/ 324.

2- ترجمَةُ الجارَبَرْدِيّ(1)

شارح (الشافية)

أولا– اسمه، ولقبه، ونسبه(2):

الجاربردي(664– ت746هـ) أبو المكارم أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي: فقيه، شافعيٌّ، أصوليٌّ، مفسرٌ، نحويٌّ، نشأ مهتمًّا بالعلم، انحدر من بيت علم، كان جدُّهُ يوسفُ من شيوخ العلم المبرَّزِين. أُشْتُهِر، وتوفي في تبريز .

ومن الواضح أنّ نقولاتِ ترجمة الجاربردي جَمِيعَهَا من طبقات الشافعية الكبرى للسبكي(ت771هـ)(3)؛ فلم نجد له ترجمة مستفيضة تذكر مشايخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ولكن البقية الباقية من التراجم تكرر ما ذكره السبكي.

ثانيا– شيوخه:

اكتفت كتب التراجم المعاصرة للجاربردي أو القريبة منه بذكر نسبه، ومؤلفاته، وتلاميذه، أما شيوخه فلا يكادون يَذْكُرُونَ منهم إلّا البيضاويَّ(ت685هـ)، في مقولة مكررة عند أصحاب التراجم، قد نقلت من طبقات الشافعية الكبرى للسبكي(ت771هـ)، وهي: (اجْتمع الجاربردي مَعَ القَاضِي نَاصِر الدّين الْبَيْضَاوِيّ(ت685هـ) وَأخذ عَنهُ).

ثالثا– تلاميذه(4):

1. ولده: إِبْرَاهِيم بن فَخر الدّين أَحْمد الجاربردي .
2. فرج بن مُحَمَّد بن أبي الْفرج الشَّيْخ نور الدّين الأردبيلي .
3. عبد الرَّحْمَن بن أَحْمد بن عبد الْغفار قَاضِي قُضَاة الشرق وَشَيخ الْعلمَاء بِتِلْكَ الْبِلَاد الْعَلامَة عضد الدَّين الإيجي الشِّيرَازِيّ شَارِح مُخْتَصر ابْن الْحَاجِب الشَّرْح الْمَشْهُور.

---

(1) الجارَبَرْدِيُّ: بفتح الراء والموحدة وسكون الراء ومهملة إلى جاربرد. السيوطي، لب اللباب في تحرير الأنساب (ص58).

(2) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج27/3)، و(ج8/9)، و(ج380/10)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج143/1)، وخليفة، كشف الظنون (ج1021/2)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج256/8)، والشوكاني، البدر الطالع (ج48/1).

(3) تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت771هـ).

(4) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج27/3)، و(ج8/9)، و(ج380/10)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج143/1)، وخليفة، كشف الظنون (ج1021/2)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج256/8)، والشوكاني، البدر الطالع (ج48/1).

سادسا – وفاته:

قال السبكي(ت771هـ): "أنه توفّي بتبريز فِي شهر رَمَضَان سنة سِتّ وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة"[1].

رابعا – مؤلفاته[2]:

ألف الجاربردي في الفقه، والنحو، والصرف؛ فله من المؤلفات: (شرح منهاج البيضاوي) في أصول الفقه، و(شرح الحاوي الصغير) لم يكمل، و(شرح شافية ابن الحاجب)، و(حاشية على الكشاف).

وجاء في كشف الظنون: شَرَحَ الفاضلُ: أحمدُ بنُ الحسنِ، فخرُ الدّينِ الجاربرديُّ(ت746هـ). ، ...أَوَّلُهُ: (نحمدك يا من بيده الخير والجود ... إلخ). قال: لمّا كانَتْ مَعَ صِغَرِ حجمِهَا، مُشتملةً على فوائدَ شريفةٍ، لم يتّفِقْ لها شرحٌ يُذلّلُ صِعَابَهَا. وأشارَ إليَّ: جمعٌ مِنَ الفُضلاءِ، أنْ أكتُبَ لها شَرْحًا، تَنَحَلُّ به ألفاظُهَا، حتى تَوسَّلُوا إليَّ بما لا تَسَعُنِي مُخالفتُهُ، وهو الوزيرُ: محمدُ بنُ الوزيرِ: عليٌّ السّاويُّ؛ فشرعْتُ مُتوسِّطًا، بينَ: الإيجازِ، والإكثارِ.

وألَّفَ بعض العلماء حواشي على شرح الجاربردي، ومنها ما ألفه عِزُّ الدّينِ: محمدُ بنُ أحمدَ، المعروفُ: بابنِ جماعةَ. حاشيةً على: (شرحِ الجاربرديّ)(ت819هـ). أوَّلُهَا: (أحمدُ اللهَ على نِعَمِهِ...).

وحاشيةً أُخرى – أيضًا–. أوّلُهَا: (نحمدُكَ على ما صرفت الجنان بأشرف طرف[3] الجنان...إلخ). ذكر فيها: أنه وجد نسخة الشارح، وعليها هامش منه، وقد ترك تفصيل مجملاته، وتفسير مبهماته، لغاية وضوحها عنده، فأخذها بعينها. وأضاف الفوائد إلى المواضع التي تحتاج إلى تنبيه وتحرير، وإيضاح وتقرير.

وعلى (شرح الجاربردي):

- حاشية: للعلامة، بدر الدين: محمود بن أحمد العيني(ت855هـ).
- وحاشية للسيوطي(ت911هـ) على (شرح الجاربردي)، المسمَّاة: (بالطراز **اللّازَوَرْدِيّ**).
- وحاشية محمد بن القاسم الغزي الغرابيلي(ت918هـ).

(1) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج9/9).

(2) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج27/3)، و(ج9/8)، و(ج380/10)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج143/1)، وخليفة، كشف الظنون (ج1021/2)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج256/8)، والشوكاني، البدر الطالع (ج48/1).

(3) انظر: النشر في القراءات العشر ابن الجزري(ت:833هـ)، (ج265/2)، والإتقان في علوم القرآن، السيوطي911هـ،259/1، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، 1093هـ،422/4.

خامسا- ثناء العلماء عليه[1]:

أثنى عليه ابن السبكي(ت771هـ) في طبقاته؛ فقال: "كَانَ فَاضلًا دينًا متفننًا مواظبًا على الشّغل بِالْعلمِ وإفادة الطّلبَة، شَرَحَ مِنهاجَ الْبَيْضَاوِيّ فِي أصُول الْفِقْه، وتصريفَ ابْنِ الْحَاجِب، وَقطعَةً من الْحَاوِي، وَله على الْكَشَّاف حواشٍ مَشْهُورَة"[2]...، أنشدونا عَنهُ[3]:

عَجَبًا لِقَوْمٍ ظَالِمِينَ تَسَتَّرُوا	**بِالْعَدْلِ مَا فِيهِمْ لَعَمْرِي مَعْرِفَه**
قَدْ جَاءَهُم مِنْ حَيْثُ لَا يَدْرُونَه	**تَعْطِيلُ ذَاتِ اللهِ مَعَ نَفْيِ الصِّفَه**

وَهَذَانِ البيتان عَارض بهما الزَّمَخْشَرِيّ فِي قَوْله[4]:

لجَماعَةٌ سَمَّوْا هَوَاهُمُ سُنَّة	**وَجَمَاعَةٌ حُمُرٌ لَعَمْرِي مُؤْكَفَه**
قَدْ شَبَّهُوهُ بِخَلْقِهِ وَتَخَوَّفُوا	**شَنَعَ الوَرَى فَتَسَتَّرُوا بِالْبَلْكَفَه**

---

(1) انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج27/3)، و(ج8/9)، و(ج380/10)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج143/1)، وخليفة، كشف الظنون (ج1021/2)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج256/8)، والشوكاني، البدر الطالع (ج48/1).

(2) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج9/9).

(3) من [الكامل]. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج9/9).

(4) المرجع السابق: (ج9/9).

3- ترجمة ابن جَمَاعَة[1]

(1) بفتح الجيم، وبتخفيف الميم المفتوحة (جَمَاعَة)؛ حيث لم يرد بضم الجيم، ولا بتشديد الميم مع بدر الدين ابن جماعة الجدِّ(ت733هـ)، ولا في حق الحفيد عز الدين ابن جماعة(ت819هـ). وخاصّة أن ابن حجر العسقلاني(ت852ه) تلميذ ابن جماعة الحفيد قد لازمه سنين لم يثبت الضم، ولا التشديد؛ وأما ما ذكره من ضم الجيم فليس في حق الكِنَانِيَّيْنِ الجدِّ والحفيد، في قوله: "جَماعة: عدَّةٌ. وبالضم: جُماعة بن الحسن، حدّث عنه سعيد ابن عُفير. قلت: وخليل بن جُماعة روَى عن رِشْدَيْنِ بنِ سَعْدٍ. وابن وهب. روى عنه يحيى بن عثمان بن صالح؛ قاله: ابنُ يونس؛ وضبطه ابن نقطة والمسيّبُ بن علي من ذرية خُثيم بن بلال بن جُماعة الضَّبْعِيّ، ذكره الرُّشاطيُّ وعمرُ بنُ إسماعيلَ بنِ عليّ بنِ إسماعيلَ بنِ يُوسُفَ بنِ عَلقمَةَ بنِ جُماعةَ الجُماعي الخولاني، من قَوْم يقال لهم: بنو جُماعة بضم الجيم، كالأول كان فاضلاً أخذ عنه العمرانيُّ صاحبُ البيان عِلْمِ النحو، ومات سنة 551ه؛ استفدته من تاريخ اليمن للجَنَدِي. انتهى.". وفي تاج العروس: جَاءَ فِي صِفَتِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم – أَنَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ؛ أَي: أَنَّهُ كانَ كَثِيرَ المَعَانِي، قَلِيلَ الأَلْفَاظِ. و(جَوَامِعُ الكَلِمِ): مَعْنَاه: الاقتِصارُ عَلَى الإيجازِ وتَرْكُ الفُضُولِ مِن الكَلامِ. وسَمَّوْه: (جَمّاعًا، وجَمَاعَةَ، وجُمَاعَةَ)، كـ(شَدّادٍ وقَتَادَةَ وثُمَامَةَ)، فمِنَ الثّانِي؛ أيْ: – جَمَاعَةَ– بفتح الجيم، وتخفيفِ الميمِ: جَمَاعَةُ بنُ عَلِيّ بنِ جَمَاعَةَ. وكثير من المصادر والمراجع تشير إلى أنّ عدداً كبيرًا من العلماء والقضاة من أفراد هذه العائلة المحترمة قد نَبَغَ وَاشْتُهَر وَذِيعَ اسْمُهُ وَسِيطُهُ، وأشهر هؤلاء هم: *جَدُّهُمُ الأكبرُ: جماعةُ بنُ حازمِ بنِ صخرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ جماعةَ مِنْ وَلَدِ مَالِكِ بنِ كِنَانَةَ، بَطْنٌ. ومن أحفاده: البرهان إبراهيم بن سعد الله بن أبي الفضل سعد الله بن جماعة(ت675هـ) وُلِدَ بِحَمَاةَ(596هـ). وهو أول من سكن بيت المقدس من عائلته. ووَلَدَاهُ: نصر الله أبو الفتح البرهان إبراهيم بن سعد الله بن أبي الفضل سعد الله بن جماعة. وأبو الفرج عبد الرحمن بن البرهان إبراهيم بن سعد الله بن أبي الفضل سعد الله بن جماعة. ومِنْ وَلَدِ أبي الفرج عبد الرحمن: قاضي القضاة بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي(ت733هـ). وحفيداه: السراج عمر ابن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة(ت776ه). والبرهان إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة(ت790هـ). حدث عن الذهبي(ت748هـ). والمسند الجمال عبد الله ابن عمر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الحموي الأصل القاهري. والحافظ المحدث أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن حمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة. حدث عن الحافظ ابن حجر(ت852ه). ومنهم: قاضي القضاة عز الدين عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة(ت767ه). وأبو بكر بن عبد العزيز بن محمد ابن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة بن علي بن جماعة(ت803هـ). محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة درّسَ وخَطَبَ بالأقصى(ت865ه). ومحمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله الجلال بن المحب بن القاضي البرهان بن جماعة(ت907ه). وإبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن سعد الدين ابن جماعة والد العماد –إسماعيل، والنجم محمد شيخ الصلاحية، ولد في بيت المقدس، وسمع على جده لأمه، وولي القضاء(ت972ه). وأحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم تميز في الفرائض(ت989ه). وعبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم=

ابن جماعة(ت819هـ): محمدُ بنُ أبي بَكْرِ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ مُحمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ سَعْدِ اللهِ ابنِ جماعةَ، عِزُّ الدِّينِ الشَّيْخُ شَرَفُ الدِّينِ بنُ قَاضِي الْقُضَاةِ بدرِ الدِّينِ، الْكِنَانِيُّ الْحَمَوِيُّ الأَصْلِ، المِصْرِيُّ، أبو عبدِ اللهِ عِزُّ الدِّينِ، شيخُ الديارِ المصريّةِ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ، وُلِدَ سنةَ سَبْعٍ وأربعينَ وسَبْعِمِائَةٍ(747هـ) بمدينة (يَنْبُعَ) ...[1].

أولا- نشأته وحياته:

نشأ ابن جماعة مشتغلاً بالعلم، ومَالَ إلى المعقولِ فأتْقَنَهُ، حتى صار أُمَّةً وحدَهُ، وبَقِيَ طلبةُ البلدِ كلّها عِيالاً عليه في ذلك. ذكره السيوطي(ت911هـ) في بغيةِ الوُعاةِ: أَنَّهُ وَقَفَ لَهُ على كُرَّاسَةٍ سَمَّاهَا: (ضُوءُ الشَّمْس فِي أَحْوَالِ النَّفْسِ)، تَرْجَمَ فِيهَا نفسَهُ، فَذكَرَ فِيهَا:... أنه حَفِظَ الْقُرْآن فِي شهر؛ كلَّ يَوْم حزبين، واشتغلَ بالعُلومِ على كِبَرٍ،... وَنظر فِي كلِّ فنّ حَتَّى فِي الْأَشْيَاءِ الصّناعِيَّةِ كـ(لعب الرُّمْحِ، وَرميِ النُّشَّابِ، وَضربِ السَّيْف، حَتَّى الشّعوذةِ، حَتَّى فِي عِلْمِ الحرفِ، والرَّمْلِ، والنُّجُومِ،...، وَكَانَ يَقُولُ: (أعْرِفُ خَمْسَةَ عَشَرَ عِلْمًا لَا يَعْرِفُ عُلَمَاءُ عَصْرِي أَسْمَاءَهَا). وصنَّفَ التَّصَانِيفَ الْكَثِيرَةَ المنتشرة الَّتِي جمع أسماءها فِي جُزْءٍ مُفْرد يقْضِي الْوَاقِفُ عَلَيْهِ الْعَجَبَ مِنْ كَثْرَتِهَا، وَلَكِنْ ضَاعَ أَكْثَرُهَا بأيدِي الطّلبَةِ...، كَانَ يَبَرُّ أَصْحَابَهُ ويُساويهم فِي الْجُلُوس، ويبالغُ فِي إكرامهم، ويُدِيمُ الطَّهَارَة؛ فَلَا يُحْدِثُ إِلَّا تَوَضَّأَ، وَلَا يَتْرُكُ أَحَدًا يَسْتَغِيبُ عِنْدَهُ أحدًا، هَذَا مَعَ مَا هُوَ فِيهِ من محبَّة الفُكَاهَةِ[2]، والمُزَاحِ[3] واستحسانِ النَّادِرَةِ، وَلم يتَّفِقْ لَهُ الْحَجُّ مَعَ حِرْصِ أَصْحَابِهِ لَهُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يتَزَوَّجْ، بلْ كَانَتْ عِنْدَهُ زَوْجَةُ أَبِيهِ، فَكَانَت تقومُ بِأُمُورِ بَيته، وَهُوَ يَبَرُّهَا وَيُحْسِنُ إِلَيْهَا. وَكَانَ يُعابُ بالتَّزَيُّنِ بِزِيِّ الْعَجَمِ مِنْ طُولِ الشَّارِب، وَعَدَمِ السِّوَاكِ حَتَّى سَقَطت أَسْنَانُهُ...، وكان زاهدًا في السلطة والمناصب؛ حتى أنّه

=ابن إسماعيل(ت1143هـ). وشيخ الزبيدي(ت1205هـ) صاحب تاج العروس. وقد انتشر هؤلاء على مدار سبعة قرون ساهم كل منهم بدورٍ (ما) في لمعان هذا والذي أدخل بعض مؤلفي كتب التراجم الاسم في لَبسٍ ومتاهات وَخَلْطٍ بين هذه الشخصيات. أضف إلى أن هناك نساء اشتهرن بهذا الاسم، مثل: سارةُ ابْنَةُ عُمَرَ ابنِ عبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد بن ابراهيم بن سعد الله بن جمَاعَة ابْن على ابن جمَاعَة بن صَخْر أم مُحَمَّد ابْنة السراج أبي حَفْص بن الْعِزّ الْكِنَانِي الْحَمَوِيّ ثمَّ القاهري الشَّافِعِي. وأمَّا (مِنَ الثّالِثِ: (جُمَاعَةُ) بضمّ الجيم: فمنهم: جُمَاعَةُ ابْنُ الحَسَنِ، وغيره. ليس محلَّ الدراسة. انظر: ابن حجر العسقلاني، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (ج1/260)، والسبكي، طبقات الشافعية (ج10/79)، والسخاوي، الضوء اللامع(ج1/195)، و(ج6/72، 286)، و(ج7/282)، و(ج12/ 52)، والزبيدي، تاج العروس (ج11/75)، و(ج20/461-463).

(1) انظر: شهبة، طبقات الشافعية (ج4/36).

(2) (الفُكاهة): بالضم، المُزاحُ. و(الفَكاهَةُ) بالفتح: مصدر فَكِهَ الرجلُ بالكسر، فهو فَكِهٌ، إذا كان طيّب النفس مَزَّاحاً. (من محبَّة الفُكَاهَةِ، والمِزَاحِ). الصحاح (ج6/ 2243)..

(3) (المِزاح)، ضُبِطَ بِالْكَسْرِ والضّمّ. من محبَّة الفُكَاهَةِ، والمِزَاحِ. تاج العروس(ج7/117).

عَزَلَ نفسَهُ منَ القضاءِ في مَصْرَ[1]. كما يقول صاحِبُ النُّجُومِ الزّاهِرَةِ: "وفي هذه السَّنَّةِ، وهِيَ سَنَةُ سِتٍّ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةٍ عَزَلَ قَاضِي القُضَاةِ عِزُّ الدِّينِ عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَمَاعَةَ نَفْسَهُ مِنْ قَضَاءِ الدِّيَارِ المِصْرِيَّةِ فِي سَادِسَ عَشَرَ جُمَادَى الأُوْلَى، وَنَزَلَ إِلَيْهِ (الأَتَابِكُ يلبغا)[2] بِنَفْسِهِ إِلَى بَيْتِهِ، وَسَأَلَهُ بِعَوْدِهِ إِلَى المَنْصِبِ؟ فَلَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ، وَأَشَارَ عَلَى (يلبغا) بِتَوْلِيَةِ نَائِبِهِ بَهَاءِ الدِّينِ أَبِي البَقَاءِ السُّبْكِيِّ(ت777هـ)، فَوَلِيَ بَهَاءُ الدِّينِ قُضَاةَ الشَّافِعِيَّةِ عِوَضَهُ[3].

ثانيا- أدبه، وشعره:

كان يَنْظِمُ شِعْراً عجيباً، غالِبُهُ غيرُ مَوزُونٍ، ويُخْفِيهِ كَثيراً إِلَّا عَمَّن يَخْتَصُّ بهِ مِمَّنْ لا يَدْرِي الوزنَ.

جاء من نظمه في حاشيته التي بين أيدينا عند قوله: وَقَدْ جَمَعْتُ أَبنيةَ الخُماسِيِّ؛ تيسيرًا للحِفْظِ، وأُشِيرُ إلى الخلافِ في (هُنْدَلِع) وهو:

سَفَرْجَلٌ، قُذَعْمِلٌ، قَهْبَلِسٌ، قِرْطَعْبٌ، والخُلْفُ في هُنْدَلِعٍ[4]

ومن شعره – أيْضًا– عند حديثه عن (الفاعل) بمعنى (المفعول)، مستشهدًا ببيت الحطيئة(ت45هـ) في هجائه الزِّبْرِقَانَ بنِ بَدْرٍ[5] :

دَعِ المكارِمَ لاَ ترْحَلْ لبُغيتها وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أنت الطاعِمُ الكاسي[6]

فقال ابن جماعة عند هذه المناسبة: وَمِمَّا سَنَحَ بِي خَاطِرٌ قَوْلِي:

---

(1) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج3/244-245)، شهبة، طبقات الشافعية (ج4/36)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج1/13-14)، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج8/219)، والسخاوي، الضوء اللامع (ج1/37-39)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/63-65)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج8/378)، والشوكاني، البدر الطالع (ج2/63)، والزركلي، الأعلام (ج4/184).

(2) يلبغا السالمي(ت811هـ) يلبغا أبو المعالي السالمي الظاهري الحنفي: من أشهر أمراء الجند في دولة الملك (الظاهر برقوق)، ثم ابنه (الناصر)...، ولم يلبث أن نفي إلى الإسكندرية، وقتل في محبسه بها خنقًا. كان ملازمًا للاشتغال بالعلم، وسماع الحديث مع السخاوي وغيره. انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج10/289)، والزركلي، الأعلام (ج8/208).

(3) انظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج11/28).

(4) من نظم ابن جماعة: (الشعر التعليمي).

(5) الزِّبْرِقَانُ(ت45هـ)، بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة، ابن بدر، صحابي. تهذيب الأسماء واللغات(ج1/193).

(6) البيت من [البسيط]، للحطيئة. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج1/417).

تَرْضَى مِنَ الدُّنْيَا بِقُوتٍ وَخِرْقَةٍ تُوَارِيكَ وَاعْلَمْ أَنَّكَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

فَكَمْ مِنْ ذِيْ حِرْصٍ لَقَوْا سَكْرَةَ النَّدَى عِطَاشًا وَمَا أَبْقَوْا سِوَى فَضْلِ الكاسي[1]

ثالثا– ثناء العلماء عليه:

يقول الشوكاني(ت1250هـ) نقلًا عن المقريزي(ت845هـ) أنَّ ابن جماعة: قد طار اسمه، وانتشر ذكره في الأقطار، وقصده الناس من الشرق والغرب، ولم يُخْلَقْ في فُنونه بعده مثلُه[2]. وكما قال عنه السيوطي في ترجمته: "العلامةُ المُفَنّنُ، والمُتكلّمُ الجدليُّ، النّظّارُ، النّحويُّ اللّغويُّ، البيانيُّ الخلافيُّ، أستاذُ الزمان، وفخرُ الأوان، الجامعُ لأشتاتِ جميع العلوم[3].

وينقل السّخاويُّ(ت902هـ) عن شيخه ابنِ حَجَرٍ(ت852هـ)، قائلًا: لازمتُهُ من سنة تسعين(790هـ) إِلَى أَن مَاتَ(819هـ) وَكَانَ يَوَدُّنِي كثيرًا وَيشْهَدُ لي فِي غيبتي بالتقدُّمِ، ويتأدَّبُ معي إِلَى الْغَايَة مَعَ مبالغتي فِي تَعْظِيمِهِ حَتَّى كُنْتُ لَا أُسَمِّيهِ فِي غيبته إِلَّا إِمَامَ الْأَئِمَّة[4]. وأخذ عنه غالبُ أهلِ مصرَ. حتى صار المشارَ إليه في الدّيارِ المصريّةِ في فُنُونِ المَعْقُولِ والمَفَاخَرَ به علماءَ العجَمِ في كلِّ فَنٍّ، والعيالَ عليه، وكان يَعْرِفُ عُلوماً كثيرة، منها: الفقهُ، والتفسيرُ، والحديثُ، والأصلان، والجدَلُ، والخِلاَفُ، والنّحْوُ، والصّرْفُ، والمعاني، والبيانُ، والبديعُ، والمنطقُ، والهيئةُ، والحِكمةُ، والطبُّ، وفُنُونٌ أُخَرُ.

رابعا– شيوخه[5]**:** أخذ الإمامُ عزُّ الدّينِ بنُ جماعةَ العِلْمَ عن مجموعةٍ من العلماءِ، وفيما يلي ترجمةٌ موجزةٌ لشيوخهِ الذينَ وَقَفْنَا عليهم:

1. أبو الحسن(ت764هـ): علي بن أحمد بن محمد العرضي، أبو الحسن الدمشقي، المسند التاجر، ولد سنة (677هـ)، وتوفي في الإسكندرية سنة (ت764هـ).

---

(1) البيتان من الطويل، ولم أجد لهما نسبة. وربما الصواب (ذوي] بدلًا من (ذي]، و(فاضل] بدلا من (فضل]؛ حتى يستقيم الوزن والمعنى.

(2) انظر: الشوكاني، البدر الطالع (ج63/2)، و(ج149/2).

(3) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج63/1–65).

(4) انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج173/17).

(5) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج244/3–245)، وشهبة، طبقات الشافعية (ج36/4، و49–50، و59)، و(ج79/10–81)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج13/1–14، و125–128)، و(ج13/3، و47، و91–92)، و(ج143/4، و179–180)، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج219/8)، و(ج28/11، و89، و193، و203، و316–317)، والسخاوي، الضوء اللامع (ج37/1–39)، و(ج36/2، و140)، و(ج312/3–314)، و(ج145/4–149)، و(ج42/5)، و(ج150/9)، و(ج143/10، و240–243)، و(ج162/11)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج63/1–65)، ونظم العقيان في أعيان الأعيان، (ص50)، وابن الغزي، الكواكب السائرة (ج25/1)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج378/8، و480–481)، و(206/9)، والشوكاني، البدر الطالع (ج63/2)، و(ج149/2)، والزركلي، الأعلام (ج184/4)، و(ج214/8).

2. القَلانسي(ت765هـ): محمد بن محمد بن محمد بن أبي الحرم بن أبي الفتح، القلاَنسي، الحنبلي، المسند، ولد سنة (683هـ)، توفي في القاهرة سنة (765هـ).

3. البيَّاني(ت766هـ): محمد إبراهيم بن محمد أبي بكر بن إبراهيم بن يعقوب بن إلياس الأنصاري الخزرجي، البياني، المقدسي، كان يعرف بابن إمام الصخرة، ولد سنة (686هـ)، مات في القاهرة سنة (766هـ).

4. أبو عمر َعبدُ العزيزِ بنُ جماعةَ(ت767هـ): عبدُ العزيزِ بنُ محمّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ سَعْدِ اللهِ ابنِ جماعةَ، الكِنَانيُّ، الحمويُّ الأصلِ، الشّافعيُّ، وُلِدَ في دمشقَ سنة(ت694هـ)، وتُوُفِّيَ في مكةَ سنة (ت767هـ).

5. جار الله(ت771هـ): محمد بن محمد بن عبد الله بن محمود، قاضي الحنفية، جلال الدين، يلقب جار الله، ويقال له الجار، برع في العلوم العقلية كالطب، وغيره، توفي سنة (771هـ).

6. البهاء السبكي(ت773هـ): أحمد بن علي بن عبد الكافي بن يحيى بن تمام السبكي أبو حامد، ولد سنة (717هـ)، وتوفي في مكة سنة (773هـ).

7. السراج الهندي(ت773هـ): عمر بن إسحاق بن أحمد الغزنوي، العلامة، الحنفي، المعروف بسراج الدين القاضي، توفي سنة (773هـ).

8. الشمس بن الصائغ الحنفي(ت776هـ): محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزُمردي بن الصائغ، الحنفي، النحوي، ولد سنة (708هـ)، توفي سنة (776هـ).

9. المحب ناظر الجيش(ت778هـ): محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي الأصل، ناظر الجيش الشافعي، ولد في القاهرة سنة (697هـ)، مهر في العربية وغيرها، وكانت له في الحساب يد طولى، توفي (778هـ).

10. الضياء القرمي(ت780هـ): عبد الله بن سعد الله بن محمد بن عثمان القزويني، القرْمي، ضياء الدين، ويعرف بقاضي القرم، العفيفي، الشافعي، توفي في القاهرة سنة (780هـ).

11. ناصر الدين الحرازي(ت781هـ): محمد بن يوسف بن علي بن إدريس الحرازي الطبردار، ولد في دمياط سنة (696هـ)، وهو سبط العماد الدمياطي، توفي سنة (781هـ).

12. تاج الدين السبكي(ت782هـ): عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي تاج الدين، ولد في القاهرة سنة (727هـ) ، فقيه شافعي أصولي مؤرخ، توفي سنة (782هـ).

13. الركن القرمي(ت783هـ): أحمد بن محمد بن عبد المؤمن الحنفي القرمي، قاضي قرم، قَدَمٌ، كان معدوداً من أعيان فقهاء مصر، توفي سنة (783هـ).

14. العلاء السيرامي(ت790هـ): علاء الدين بن أحمد بن محمد بن أحمد السيرامي، الحنفي، كان من كبار العلماء في المعقولات، توفي سنة (790هـ).

15. العلاء علي بن عبد الواحد(796هـ): علي بن عبد الواحد بن محمد بن صغير، كان رئيس الأطباء بالديار المصرية، انتهت إليه معرفة العلاج ومهر فيه، توفي في حلب سنة (796هـ)، ودفن في القاهرة.

16. البرهان التنوخي(ت800هـ): إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن علوان بن كامل التنوخي، البعلي، ثم الشامي، الشافعي، نزيل القاهرة، ولد سنة (ت709هـ)، وتوفي سنة (ت800هـ).

17. السراج البلقيني(ت805هـ): عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن عبد الخالق بن مسافر ابن محمد البلقيني، الكناني، الشافعي، شيخ الإسلام، سراج الدين، ولد سنة (724هـ)، وتوفي في القاهرة سنة (805هـ).

18. الحلاوي(ت807هـ): عبد الله بن عمر بن علي بن مبارك الهندي السعودي الأزهري، المعروف بالحلاوي، ولد (728هـ)، وتوفي سنة (807هـ).

19. ابن خلدون(ت808هـ): عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون، أبو زيد، ولد في تونس سنة (732هـ)، ورحل إلى فاس، وغرناطة، وتلمسان، والأندلس، توفي في القاهرة سنة (808هـ). وأكْثر منه ابن جماعة ، وَكَانَ يتبجح بذكر ذلك فِي دروسه، وَأَنه مَعَ ذَلِك لم يُرَ ابْنُ خلدون يُجِلُّ أحدًا كإجلالِهِ إِيَّاه.

20. يوسف النَّدرومي(ت810هـ)، يوسف بن أحمد بن محمد الندرومي نسبة إلى ندرومة بالجزائر متفقه، استقر بمصر، له اشتغال بما يسمى أسرار الحروف، توفي نحو سنة (810هـ).

خامسا- تلاميذه[1]:

تَرْجمَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حجر فِي أنبائه، وَذكر حَاصِل مَا تقدم، وَقَالَ: إنّه لَازمَهُ من سنة (790هـ) إِلَى أَن مَاتَ، وَأَنه كَانَ يُسمّيهِ إمامَ الْأَئِمَّة. قَالَ المقريزي(ت845هـ): وَقد تخرّجَ بِهِ فِي الْأُصُول، والمنطق، والمعاني، وَالْبَيَان، وَالْحكمَةِ خلائقُ من المصريين، والغرباء. وطار اسْمُهُ، وانتشر ذكرُهُ فِي

(1) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج244/3-245)، وشهبة، طبقات الشافعية (ج36/4، و49-50، و59)، و(ج79/10-81)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج13/1-14، و125-128)، و(ج13/3، و47، و91-92)، و(ج143/4، و179-180)، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج219/8)، و(ج28/11، و89، و193، و203، و316-317)، والسخاوي، الضوء اللامع (ج37/1-39)، و(ج36/2، و140)، و(ج312/3-314)، و(ج145/4-149)، و(ج42/5)، و(ج150/9)، و(ج143/10، و240-243)، و(ج162/11)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج63/1-65)، ونظم العقيان في أعيان الأعيان، (ص50)، وابن الغزي، الكواكب السائرة (ج25/1)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج378/8، و480-481)، و(206/9)، والشوكاني، البدر الطالع (ج63/2)، و(ج149/2)، والزركلي، الأعلام (ج184/4)، و(ج214/8).

الأقطار، وقصده النَّاس من الشرق والغرب، وَلم يخلق فِي فنونه بعده مثلُهُ،...، وَكَانَ يَبَرُّ أَصْحَابَهُ ويُساويهم فِي الْجُلُوس، ويبالغُ فِي إكرامهم.

ومن هؤلاء التلاميذ:

1. عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن المحدث التقي بن الحافظِ القُطْبِ، الحَلَبِيِّ الأصلِ، ويعرف بابن الحلبيّ(ت809هـ).

2. ظهيرة بن حسين بن علي بن ظهيرة الفرس المكي الحنفي. أجاز له: الكمال بن خليل، وسمع من العز ابن جماعة، والموفق الحنبلي، توفي سنة (ت819هـ).

3. أحمد بن بهاء محمد، أبو العباس، الدكالي، المكي، سمع على العز ابن جماعة، توفي سنة (823هـ).

4. الشمس الأقصرائي، محمود بن محمد، القاهري، تفقه، واشتغل كثيراً، ولازم العز ابن جماعة، توفي سنة (825هـ).

5. إبراهيم بن حجاج، أبو إسحاق الإبناسي، ثم القاهري، لازم العز ابن جماعة في فنونه، توفي سنة (836هـ).

6. الشمس القاياتي، محمد بن علي بن يعقوب، قاضي القضاة، الشافعي، العلامة، النحوي، أخذ عن العز ابن جماعة في فنونه، توفي سنة (ت850هـ).

7. ابن حجر(ت852هـ): أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر الكناني، العسقلاني، المصري، الشافعي، حافظ الدنيا في عصره، قاضي القضاة، حفظ القرآن الكريم وهو ابن تسع سنين، وحفظ الحاوي الصغير، والعمدة، وألفية العراقي في علوم الحديث، ومختصر ابن الحاجب في الأصول. وكان يقول ابن حجر: لازمتُهُ – ابن جماعة – من سنة تسعين(790هـ) إِلَى أَن مَاتَ(819هـ)، وَكَانَ يَوَدُّنِي كثيرًا، وَيشْهَدُ لي فِي غيبتي بالتقدُّمِ، ويتأدَّبُ معي إِلَى الْغَايَة مَعَ مبالغتي فِي تَعْظِيمِهِ حَتَّى كُنْتُ لَا أُسَمِّيهِ فِي غيبته إِلَّا إِمَامَ الْأَئِمَّة.

8. كمال الدين بن الهمام السيراشي، ثم الكندي، كان محقّقا جدلياً نظّاراً، ولي مشيخة الشيخونية. له تصانيف منها: (شرح الهداية)، توفي سنة (ت861هـ).

9. عبد الله بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله الجمال بن النجم الزين بن البرهان الكناني الحموي الأصل. حفظ القرآن، والمنهاج، وألفية النحو. تفقه على السراج البلقيني وأخذ الأصول، وغيره من المعقول عن العز ابن جماعة، توفي سنة (865هـ).

10. محمد بن العلاء المقريزي الأصل، القاهري، الشافعي، حفظ القرآن الكريم، والعمدة، وعرضها على العز ابن جماعة، توفي سنة (867هـ).

11. صالح بن عمر العسقلاني البلقيني الأصل، القاهري، الشافعي، أخذ الأصول عن العز ابن جماعة في فنونه، توفي سنة (ت868هـ).

12. أحمد بن إبراهيم بن نصر الله ، العسقلاني، تفرد بمذهب الإمام أحمد، وولي القضاء، أخذ عن العز ابن جماعة في فنونه، توفي سنة (ت870هـ).

13. يحيى بن محمد الأقصرائي الأصل، نشأ بالقاهرة، وحفظ القرآن الكريم، والمنظومة والحاجبية، ولازم العز ابن جماعة في النحو، والأصلين، والتفسير، والمعاني، والبيان، والمنطق، (ت880هـ).

14. محمد بن محمد الكمال بن الشمس بن العلاء، القاهري، حفظ القرآن الكريم، والعمدة، وألفية النحو، والموجز في الطب، وعرضها على العز ابن جماعة سنة (816هـ)، توفي سنة (891هـ).

سادسًا- وفاته:

تُوُفِّيَ فِي الْعشْرين من ربيع الآخر سنة تِسْعَ عَشْرَةَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الطَّاعُونِ. وَكَانَ هُوَ فِي غَايَةِ الِاحْتِرَازِ مِنْهُ بِحَيْثُ أَنَّهُ لم يَدْخُلْ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ الْحَمَّامَ، وَامْتنعَ مِنْ مَأْكُولَاتٍ، ومشروباتٍ عَيَّنَهَا لأَصْحَابِهِ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ، وَظَنَّ السَّلامَةَ مِنْهُ دَخَلَ الْحَمَّامَ، وَتَصَرَّفَ فِيمَا كَانَ احتمى مِنْهُ فأُصيبَ- وماتَ شَهِيدًا بالطاعون بالقاهرة – وَاشْتَدَّ أَسَفُ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَلم يُخْلَفْ بَعْدَهُ مِثْلُهُ[1].

وكان (محمد عبد السلام شاهين) في مجموعة الشافية قد خلَطَ في اعتنائِهِ، وضَبْطِهِ بين ابنِ جماعةَ(ت819هـ)، المولودِ في (يَنْبُعَ) سنة(747هـ)، المتوفى في (القاهرة) سنة (819هـ). وبين ابنِ جماعةَ المولودِ في (حماةَ) سنة (639هـ)، المتوفى سنة (733هـ)؛ في (مصر)؛ فقد ذكر شاهين في الغلاف أنه توفي سنة (819هـ)، ولكنه في ترجمته ذكر أنه توفي سنة (733هـ). وقد نبّهَ محمد عبد السلام شاهين: إنَّ الخَلْطَ واردٌ في أسرة ابن جماعة؛ وكأنَّهُ يُمَهِّدُ لنفسه، أو يعتذر لنفسه مسبَّقًا؛ إذْ إنَّ الخطأَ والخلطَ عنده وَارِدٌ، ولكن – ومع احترامنا الشديد له – لا نرى له ذلك؛ فقد توفَّرَ أعلامٌ مِنْ أعلامِ التراجم المعاصرين لصاحبنا ابن جماعة، وكانوا أصحاب علاقة وطيدة به، تكفيه، وتحميه من الوقوع في الخلط، أمثال: ابنِ خلدون(ت808هـ)، والقاضي شهبة(ت851هـ)، وابنِ حجرٍ

(1) انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج173/7).

العسقلاني(ت852هـ) تلميذِ ابنِ جماعةَ، وغيرِهِمْ. ولكننا نعترف أن (التقنية) اليوم ساهمت[1] في البحث الدقيق والسهل واليسير – بحمدِ اللهِ، وَمَنِّهِ وَكَرَمِهِ- وهذا ما لم يكن متوفِّرًا لمشايِخِنَا، وعُلَمَائِنَا الذين سبقونا – رحمهم الله، وجزاهم عنا خير الجزاء- وليس معنى هذا أن نبخس الشيوخَ الأوَائِلَ نصيبَهُمْ مِنَ التّفوُّقِ الهَائِلِ الذي يُذْهِلُ العُقُولَ"[2].

سابعًا- مؤلفاته[3]:

ألف الإمام ابن جماعة في فنون كثيرة، ومؤلفاته تربو على المائتين، لكنّ أكثرها ضاع بأيدي الطلبة، وذكره السيوطي(ت911هـ): "أَنَّهُ وَقَفَ لابنِ جماعَةَ على كَرَّاسَةٍ سَمَّاهَا: (ضُوْءُ الشَّمْسِ فِي أَحْوَالِ النَّفْسِ)، تَرْجَمَ فِيهَا نَفسَهُ، فَذَكَرَ فِيهَا...أَسمَاءَ مُصَنَّفَاتِهِ فِي نَحْوِ كَرَّاسَيْنِ فِي اللُّغَةِ، والنَّحْوِ، والصَّرفِ، والأُصُولِ، والحَدِيثِ، والفِقْهِ، والطِّبِّ، حَتَّى فِي الأَشْيَاءِ الصِّنَاعِيَّةِ كلعْبِ الرُّمْحِ، وَرَمْيِ النُّشَّابِ، وَضَرْبِ السَّيْفِ، يقْضِي الْوَاقِفُ عَلَيْهِ العَجَبَ مِنْ كَثْرَتِهَا"[4]. وأمَّا مؤلفاته التي وردت في كتب التراجم فهي فِي نَحْوِ كُرّاسين، وَمِنْ عُيُونِهَا يلي:

فِي **الأُصُول:** (شرحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ)[5]؛ نَكَّتَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ نُكَتٍ على مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ، و(حَاشِيَةٌ على رفعِ ابْنِ الْحَاجِبِ)، و(حَاشِيَةٌ على شرحِ مِنْهَاجِ الْبَيْضَاوِيّ للإسنوي)، و(حَاشِيَةٌ على شَرحه للعبري)، و(حَاشِيَةٌ على متن الْمِنْهَاج)، مختصرة، و(حَاشِيَةٌ على الْعَضُد).

وَفِي: **الْفِقْه:** (نُكَتٌ على الْمُهِمَّات)، و(نُكَتٌ على الرَّوْضَة)، وشرح التبريزي.

(1) (أسهم)، و(ساهم) بمعنى: (شارك) في لغة العصر الحديث، وعلى الرغم من الخلاف حول صحة الفعل (ساهم) فقد صححه مجمع اللغة المصري لوروده في مقدمة معجم لسان العرب بالإضافة إلى وروده في شعرٍ لزهير. وقد ورد في المعاجم الحديثة كالوسيط، والمنجد، والأساسي. معجم الصواب اللغوي (ج1/ 432).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص30).

(3) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج3/244-245)، وشهبة، طبقات الشافعية (ج4/36، و49-50، و59)، و(ج10/79-81)، وابن حجر، الدرر الكامنة (ج1/13-14، و125-128)، و(ج3/13، و47، و91-92)، و(ج4/143، و179-180)، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج8/219)، و(ج11/28، و89، و193، و203، و316-317)، والسخاوي، الضوء اللامع (ج1/37-39)، و(ج2/36، و140)، و(ج3/312-314)، و(ج4/145-149)، و(ج5/42)، و(ج9/150)، و(ج10/143، و240-243)، و(ج11/162)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/63-65)، ونظم العقيان في أعيان الأعيان، (ص50)، وابن الغزي، الكواكب السائرة (ج1/25)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج8/378، و480-481)، و(9/206)، والشوكاني، البدر الطالع (ج2/63)، و(ج2/149)، والزركلي، الأعلام (ج4/184)، و(ج8/214).

(4) انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج11/162)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/63).

(5) (جمع الجوامع): في أصول الفقه، لـ(تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن السبكي الشافعي(ت771هـ)، له شروح كثيرة، أحسنها: شرح جلال الدين المحلي الشافعي(ت864هـ). انظر: حاشية: المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف (ص86).

وَفِي: **الحَدِيث:** (شرح عُلُوم الحَدِيث، لِابْنِ الصّلاح)، وَ(تَخْرِيجُ أَحَادِيث الرَّافِعِيّ، وَ(ثَلَاثَةُ شُرُوح على منظومة ابْن فرج فِي الحَدِيث)، وَ(شرحُ المنهل الروي فِي عُلُوم الحَدِيث) لجدِّ وَالِده، وَ(الْقَصْدُ التَّمَامُ فِي أَحْكَامِ الحَمَّامِ).

وَفِي: **النَّحْو، واللغة، والمعاني:** (حَاشِيَةٌ على الألفيةِ، لِابْنِ النَّاظِم)، و(المسعف المعين في شرح ابن المصنف بدر الدين)، و(حَاشِيَةٌ على التَّوْضِيح، لِابْنِ هِشَام)، و(حَاشِيَةٌ على المغني)، و(ثَلَاثَةُ شُرُوحٍ على الْقَوَاعِد الْكُبْرَى)، و(ثَلَاثُ نُكَتٍ عَلَيْهَا)، و(ثَلَاثَةُ شُرُوح على الْقَوَاعِد الصُّغْرَى)، و(ثَلَاثُ نُكَتٍ عَلَيْهَا)، و(أوثق الأسباب في شرح الإعراب عن قواعد الإعراب)، لابن هشام النحوي – اختصر فيه ابن هشام مغني اللبيب–، و(إِعَانَةُ الْإِنْسَان على إحكام اللِّسَان)، و(حَاشِيَةٌ على الألفية)، و(حَاشِيَةٌ على شرح الشافية للجاربردي)، و(مُخْتَصر التسهيل، الْمُسَمّى بـ(القوانين).

وَفِي **الْمعَانِي وَالْبَيَان:** (مُخْتَصر التَّلْخِيص)، و(حَاشِيَةٌ على شَرحه، للسبكي)، و(ثَلَاثُ حواشٍ على المُطوَّلِ)، و(حَاشِيَةٌ على الْمُخْتَصر).

وَ(المُثَلَّثُ) فِي **اللُّغَة**.

وفِي الطِّبِّ: (مختصرُ الرَّوْضِ الْأنف) سَمَّاهُ: (نور الرَّوْض، والأنوار فِي الطِّبّ)، وشرحان عَلَيْهِ، و(نكَتٌ على فُصُول أبقراط)، وَ(الْجَامِعُ فِي الطِّبّ)، وَله: (فَلْقُ الصُّبْح فِي أَحْكَام الرمْح)، و(أوثقُ الْأَسْبَاب فِي الرَّمْي بالنُّشاب)، و(الأمنيةُ فِي عُلُوم الفروسية)، و(الأَسُوس فِي صناعَة الدَّبُوس)[1].

ومن الملاحظ أنّ أكثر مؤلفات ابن جماعة من: (الحواشي، والنُّكَتِ، والمختصراتِ، وقليلٍ من الشّروحِ، وأقلَّ مِنْهُ مِنَ المُؤَلَّفَاتِ المُسْتَقِلَّةِ).

---

(1) انظر: ابن حجر، إنباء الغمر (ج241/7–243)، والسخاوي، الضوء اللامع (ج172/7)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج65/1)، وخليفة، كشف الظنون (ج206/9)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج378/8، و480–481)، و(ج206/9).

الفصل الأوّل

سمات التأليف الصرفي عند ابن جماعة

المبحث الأول

خصائصُ أسلوبِ ابنِ جماعةَ

المطلب الأول: منهجه في الشرح في حاشيته:

1. عدم المزج: (بالفصل بين متن الشرح والحاشية):

- يذكر قول الجاربردي، ثم يقوم بشرحه، معتمدًا على المنهج التعليمي، كـ(الإعراب، وشرح المفردات)، مستشهدًا بأقوال الأئمة الأعلام. فيبدأ بقول الشارح، قال الشارح – رحمه الله تبارك وتعالى– يذكر النّصَّ: [...]، ثُمَّ يُحَشِّي حواشيَه؛ شرحًا، وتوضيحًا، وتحقيقًا، وتدليلًا، وتبيينًا، وتتميمًا، وتفصيلًا، وتحكيمًا، وتعليقًا، واستدراكًا، وإعرابًا خدمة للمعنى. مثلًا:

- كما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [نحمدك...]؛ فيقول: (وأخّر المفعول؛ جرياً على ما هو الأصل من تقديم العامل على المعمول؛ وإشارةً إلى أنّ ما يُشْعَرُ به تقديمُ المفعول من الاختصاص، أمرٌ كَفَتْ شُهرتُهُ، واستقرارُه في العقول ينوبُهُ ذِكْرُ مَا يَدلُّ عليه. وهذا فيه ما فيه من التدريبات الإعرابيّة، والتطبيقات(/ق2أ/).

2. الرمز (ص) عند ابن جماعة يُكْتَبُ قبل الشروع بنصّ الشارح، وكأن (ص) قصد بها كلام المصنّف، وهو هنا الشارح الجاربردي، ولكن تصحيفًا كُتِبَ في المخطوطات مراتٍ كثيرةً (ض) ضادًا، وليس (ص) صادًا. ثم يأتي بالشرح، ولكن دون حرف (ش)، على عادة الشراح في طريقة الفصلِ، فصلِ نصّ المتنِ الأصلي عن الشرح بحرف (ش). حتى أن ابن جماعة فعل ذلك في شرح القواعد الصغرى لابن هشام(ت761هـ) كما وضّح ذلك محقّق كتاب: (المقاصد في شرح القواعد الصغرى في النَّحْو)، لابن هشام(ت761هـ)، لأبي عبد الله عزِّ الدِّين بنِ جماعةَ الكنانيّ الشّافعي(ت819هـ[1]. وكما فعل ذلك السيوطي(ت911هـ) في (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع).

3. المقصود بـ(المُصنّفُ) عند ابْنِ جماعةَ، هو (ابنُ الحاجبِ):

- كما كان ذلك – أيضًا– على لسان (الجاربردي)، ويؤكد ذلك الآتي: قول الجاربردي: (قال المصنّفُ في (شرح المفصل) (/ق47أ/).

- وتعليق ابن جماعة على الجاربردي في قوله: [والظاهر أن معنى قوله:...]؛ أي: المصنف...) (/ق47أ/).

(1) تحقيق: د. هشام محمد عواد الشويكي، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الخليل، فلسطين،2007م.

– **لم يعرض ترجمة وافية للشارح الجاربردي،** بل اكتفى بقوله: (وقد كان الشارح – رحمه الله تعالى – إماماً فاضلاً دَيِّنًا خَيِّرًا وقوراً مواظباً على العلم، وإفادةِ الطلبةِ. قيل: إنَّهُ أخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاويّ، وشرحَ مِنْهَاجَهُ، وله على الكشّاف حواشٍ مشهورة، وتوفي بتبريز سنة 746هـ. (/ق3أ/).

4. **تكرار لفظة: (الشيخ)، و(الشيخين) أكثر من ستٍّ وتسعين مرة:**

استخدمها كثيرًا مع الشَّيْخِ بَدْرِ الدِّينِ ابْنِ مَالِكٍ(ت686هـ)، والشَّيْخِ أَبي حَيَّانَ(ت745هـ)، والشيخِ نظامِ الدّينِ(ت850هـ)[1]، كما استخدمها مع سِيبَوَيْـهِ، وأَبِي الحَسَنِ، الأخفش(ت215هـ)؛ وهذا ليس بغريب؛ لأنهم قديمًا كانوا يستخدمونها مع العلماء؛ فكلمة (شيخ) يعني العالم، وهي درجةٌ علميَّةٌ راقيةٌ رفيعةٌ عند أهل العلم عامّة، وعند أهل الحديث خاصة، وقد استخدمها عضد الدولة البويهي(ت372هـ) مع أبي علي الفارسي(ت377هـ) عند تأليفه كتابه: (التكملة على الإيضاح) في التصريف، فقال العضد: (قد غضب الشيخ فصنع لنا كتابًا لا نفهمه، ولا يفهمه)[2]. وقليلًا ما كانوا يسخدمون لفظة (أستاذ)، كما كان ابْن الطَّراوة(ت528هـ) يُعْرَفُ بالأستاذ[3]، وذكروا أنه لا يُلَقَّبُ بالغرب بالأستاذ إلا النحويُّ الأديبُ، كما استخدمها ابنُ عصفور(ت669هـ)، مع أستاذه (الأستاذ الشلوبين(ت645هـ). كما في قَوْلِهِ:

– **[وَإِذَا رُدَّ المَحْـذُوفُ]** اِخْتَلفَ **الشَّـيْخَانِ**[4] فِـي إِقْرَارِ حَرَكَـةِ العَيْنِ فِـي النِّسْبَةِ أَوْ رَدِّهَـا إِلَـى أَصْلِهَا، وَهُوَ السُّكُونُ؛ **فسِـيـبَـوَيْـهِ** يُقِرُّ الحَرَكَةَ،... **وَأَبُو الحَسَنِ** يَرُدُّ الكَلِمَةَ إِلَى أَصْلِهَا،...

---

(1) النظام(ت850هـ) النيسابوري.

(2) لما صنف أبو علي كتاب (الإيضاح)، وحمله إلى عضد الدولة استقصره عضد الدولة، وقال له: ما زدت على ما أعرف شيئًا، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى أبو علي وصنّف (التكملة)، وحملها إليه، فلما وقف عليها عضد الدولة قال: غضب الشيخ، وجاء بما لا نفهمه نحن، ولا هو. انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء،813/2.

(3) انظر: الضبّي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص304)، والحموي، معجم الأدباء (ج1402/3)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج602/1).

(4) قصد بالشيخين: (سيبويه)، و(الأخفش الأوسط).

- **استخدم لفظةَ: (أُسْتَاذٍ)، مع (الشَّيْخِ):** (أَبِي عَلِيٍّ الفارسيّ)؛ مِمَّا يُعَرِّضُ القارئَ للتّوقُّفِ؛ لَكِنْ مَعَ وُجُودِ قَرِينَةِ ابْنِ جِنِّيّ فَلَا مَجَالَ للخلطِ، والشَّكِّ بأنَّ المقصودَ: (أبو عليٍّ الفارِسِيُّ)، وذلك في:

- قَوْلِ ابن جماعة: (...وَابْنُ جِنِّي: هُوَ الإِمَامُ أَبُو الفَتْحِ عُثْمَانُ مِنْ أَصْحَابِ الأُسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ...) (/ق85ب/).

5. **لم يخالف ابْنُ جماعةَ في منهجه الذي اختاره الجاربرديَّ:**

- في ترتيبه أبواب شرحه لشافية ابن الحاجب، بل نراه يعرض أبواب الكتاب، ويشرحها على النسق الذي وضعها عليه الجارَبردي.

6. **دراسة ابن جماعة لم تأتِ لتقعّدَ قواعدَ جديدةً،** وإنّما هي كما قال عنها: (فهذِهِ نُكَتٌ لَطيفةٌ، وحواشٍ شريفةٌ، على الشّرحِ المشهورِ للشَّافيةِ)؛ ويذكر القواعدَ، وقد قُعِّدَتْ، مُقِرًّا بها، كما في:

- حاشيته على قَوْلِ الجاربردي: [ثُمَّ قُلِبَتْ الوَاوُ الأُوْلَى يَاءً] بِتَاءٍ عَلَى القَاعَدِةِ المَذْكُورَةِ، وَهِي أَنَّهُ إِذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَاوٌ قُلِبَتْ يَاءً. مثل: (عُصَيْفِيرٌ).

- وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [كَمَا فِي (شَاكٍ) شَاذًّا][1]؛ لِأَنَّ مِنْ قَوَاعِدِ العَرَبِيَّةِ أَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَيَاءٍ وَقَعَتْ بَعْدَ أَلِفِ اسْمِ الفَاعِلِ قُلِبَتْ هَمْزَةً؛ فَحِينَئِذٍ حَذْفُهُ شَاذٌّ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ حَذْفُ الهَمْزَةِ فِي كَلَامِهِمْ مِنَ اسْمِ الفَاعِلِ.

7. **تفسيرُهُ الكلماتِ، ورَدُّهَا إلى أصلِهَا الُّلغويِّ، ومادةِ كُلِّ كلِمَةٍ، مِثْلَ:**

- (...، و[الآلُ] أصلُهُ (أهلٌ) قُلِبَتِ (الهاءُ) (هَمزةً)، ثُمَّ (الهمزةُ) (ألفًا)، والقَلبُ الأوَّلُ شاذٌّ سهَّلَهُ الثاني. وقيل: أصْلُهُ: (أَوَّلٌ) بـ(واو) مفتوحة، وإليه ذهبَ الكسائـيُّ) (/ق85أ/).

- وكقوله: (...وقال: قيل: (الخَرطال): كـ(خَزعال): حَبٌّ معروف، أو هو (الهُرطمان...) (/ق13أ/).

- وكقوله: (لأنَّ (ظُهْرَانًا) اسم لظاهر الريش، و(بُطْنَاناً) لباطنه،... والذي في القاموس: إنَّ ظُهْرَانًا جمعُ ظَهْرٍ، وهو الجانِبُ القصيرُ مِنَ الرِّيشِ. قال: بُطْنَانُ: جَمْعُ بَطْنٍ، وهو الشِّقُّ الأَطْوَلُ

---

(1) عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وتُقْلَبَانِ هَمْزَةً فِي نَحْوِ: (قَائِمٍ وَبَائِعٍ)، الْمُعْتَلّ فِعْلُهُ، بِخِلَافِ نحو: (عَاوِرٍ)، وَنَحْوُ: (شَاكٍ)، وَ(شَاكٌ) شَاذ، وَفِي نَحْو: (جاءٍ) قَوْلَانِ، قَالَ الْخَلِيلُ: مقلوب كـ(الشاكي)، وقيل: على القياس".
- المسألة مفصلة في موضعها من قسم التحقيق-. انظر: ابن الحاجب، الشافية (ص12)، وركن الدين، شرح الشافية (ج772/2).

منه، وفي الصحاح نحوه فيهما)[1] (/ق13أ/).

– وكقوله: (وَتِبْرَاكُ، وَتِعْشَارُ، وَتِرْبَاعُ): مواضعُ. و(تِمْسَاحٌ): الدابَّةُ المعروفةُ، والرَّجُلُ الكذَّاب. و(تِجْفَافٌ): آلَةٌ لِلْحَرْبِ. وَ(تِمْثَالٌ)، و(تِمْرَادٌ): بَيْتٌ لِلْحَمَامِ. و(تِلْفَافٌ): وهو ثَوْبَانِ يُلَفَّانِ. و(تِلْقَامٌ): سَرِيعُ اللَّقْمِ، يُقَالُ: أَتَتِ النَّاقَةُ على (تِضْرَابِهَا)؛ أَيْ: الوَقْتِ الذي ضَرَبَهَا فِيهِ الفَحْلُ. و(تِلْعَابٌ): كَثِيرُ اللَّعِبِ. و(تِقْصَارٌ): وهو الخَنْقَةُ؛ أَيْ: القِلَادَةُ. و(تِنْبَالٌ): وهو القصير.(/ق43ب/).

– وكقوله: (دَمَكْمَكٌ)، وهو العظيمُ الخَلْقِ،...(/ق47ب/).

– وكقوله في قول الشارح: (الذَّلول): هو بفتح الذال المعجمة من الذِّل بكسرها، ومن القاموس ضمّها – أيضًا– وهو ضدُّ الصعوبة. (/ق142ب/).

– وكقوله: كـ(عُضْرَفُوطٍ) قال في القاموس: هو العضرفوط بالضّمّ ذَكَرُ العَظَاءِ، وهو من دوابِّ الجِنِّ ورِكَابِهِ.

– وكقوله: (نحو: (شَمَّرٌ): هو اسم فرس، وناقة، ورجل.

– ومعنى (كَعْسَبَ): عدا، وهرب، أو مشى سريعًا، أو عدا بطيئًا، أو مشى مِشْيَةَ السكران. (/ق190ب/).

– وكقوله: (و[الرَّسولُ] إنسانٌ أُوْحِيَ إليه بشرعٍ، وأُمِرَ بتبليغِهِ، فإنْ لم يُؤْمَرْ فَنَبِيٌّ فَقَط؛ فالرَّسولُ أَخَصُّ مُطْلَقًا؛ ولِخُصُوصِهِ اختارَ لَفْظَهُ؛ إيثارًا للجنسِ الأقربِ؛ ولأَنَّ وَصْفَ الرِّسالةِ أشرفُ مِنَ النُّبُوَّةِ المُجَرَّدَةِ؛ أي: نُبُوَّةُ غيرِ الرَّسُولِ.

– وكقوله: (السَّمَرْطُول): الطَّويلُ المُضْطَرِبُ. و(الدُّرْدَاقِس): عَظْمٌ يَصِلُ بَيْنَ الرَّأْسِ والعُنُقِ، و(القَرَعْبَلَانَةُ): دُوَيْبَةٌ عَرِيضَةٌ مُخَبَّطَةٌ بِطِينٍ، و(الخُزْرانِق): قيل: ضَرْبٌ مِنَ الثِّيابِ، و(العَظَاية): دويبة[2] أكبر من الوزغة. وجمعها: عِظَايا[3] بالكسر والمد، و(القِرْطَبُوسُ): بكسر القاف: قال الشارح: [لِلدَّاهِيَةِ]، وعنِ المبرّدِ: أَنَّهُ اسمٌ للنَّاقَةِ العظيمةِ، ولَمْ أرَ المادةَ في القاموس[4]، وإنَّما فيه و(القَرْطَبُوسُ)، قال: بفتح القاف وقد تكسر: الشديدةُ الضَّرْبِ مِنَ العَقَارِبِ، والنَّاقَةُ السَّرِيعةُ أو

---

(1) (بُطْنان): نقيض (ظُهْران)، بضَمِّ (الظّاء)؛ لأنّ (بُطْنان) اسمٌ لباطن الريش، و(ظُهْران) اسمٌ لظاهر الريش، و(النون) زائدة في (ظُهْران) فتكون زائدة، كذلك في (بُطْنان)؛ لأنّه يُعلم من (ظُهْران) أنّهم قصدوا بـ(بُطنان) قَصْدَ نَقِيضِهِ. والمسألة مفصلة في قسم التحقيق. ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب (1/ 183).

(2) ابن سيده، المخصص (ج307/2).

(3) ابن سيده، المحكم (ج228/2).

(4) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج566/1).

الشَّدِيدَةُ. ورأيتُ بِخَطِّ مؤلفه في بعض الحواشي: صوابُهُ (القَطْرَبُوسُ) بتقدم الطاء– والله تعالى أعلى وأعلم–(/ق23ب/).

8. ابنُ جماعةَ لم يكن حَرْفيًّا فِي حاشيتِهِ علَى شَرْحِ الجاربرديّ:

– فهناك أشياءُ تَرَكَهَا، إمَّا لِبَدَاهَتِهَا، أو لأنَّهُ لم يَجِدْ فيهَا نُكَتًا. ففي كثيرٍ مِنَ الأحيانِ لم يتناوَلْ كلماتِ الشَّارحِ جميعَهَا، بل يكتفِي بِمَا يَرَاهُ مُسْتَغْلَقًا ذَا إشكاليَّةٍ يَحتاجُ لِشَرْحٍ، وتوضيحٍ لُغَوِيّ ونَحْوِيّ وبَلَاغِيّ. وتَكَرَّرَ ذلِكَ في أكثرَ مِنْ مَوضِعٍ؛ وهذا البَتْرُ أو القَطْعُ يَغْلِقُ على القَارِئِ؛ مِمَّا دَفَعَ البَاحث إلى ذكر المحذوف من شرح الجاربردي في الحواشي السفليّة.

9. بدأ ابْنُ جَمَاعَةَ حاشيته بـ:

(الحمدُ)...قائلًا: "أَحْمَدُ اللهَ على نِعَمِهِ، وأسألُهُ المزيدَ مِنْ فَضلِهِ وكَرَمِهِ، وأُصَلّي وأُسَلّمُ على رسولِهِ مُحَمَّدٍ خَاتمِ النبيين، وعلى آلهِ وصحابتهِ أجمعين، وبعدُ".

10. يُبَيّنُ ابْنُ جَمَاعَةَ سَبَبَ تأليفِهِ الحاشيةَ... قائلًا:

"فهذه نُكَتٌ لطيفةٌ وحواشٍ شريفةٌ على الشرحِ المشهورِ للشَّافيةِ، متُكَفِّلَةٌ بحاجةِ طالبيه، وافيةٌ بشرح مبانيه، وتُوَضِّحُ معانيَهُ، وتُحَقِّقُ مَسائِلَهُ، وتُحَرِّرُ دلائلَهُ، وتُبَيِّنُ مُرادَهُ، وتُتِمُّ مَفَادَهُ، وتَسْتَدْرِكُ ما أَهملَهُ، وتُنْصِفُ مِنهُ ولَهُ، مَعَ فوائدَ جَمَّةٍ، وزوائدَ مُهِمَّةٍ، وَضَعْتُهَا مَعَ اشتغالِ البالِ، واختلالِ الحالِ؛ فجاءتْ رَوْضَةً للناظرين، وتُحْفَةً للطالبين، يَكْمَدُ منها وجهُ الحسُودِ، وتَقَرُّ بها عينُ الوَدُودِ، واللهَ أسألُ أنْ يَنفعَ بها إنَّه قريبٌ مُجيبٌ، ﴿**وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾[1].

11. قَدَّمَ ابنُ جماعةَ في هذه الحاشيةِ تَمهيدًا مُبَسّطًا لِعِلْمِ التَّصْرِيفِ:

ابتدأه بـ(الميزانِ الصّرفيّ)، ثُمّ أَخَذَ **يَستعرِضُ أبوابَ (التَّصْرِيفِ) الأربعينَ**، مُرَتَّبَةً ترتيبَ شافيةِ ابنِ الحاجبِ(ت646هـ)، وترتيبَ شَرْحِ الجاربرديّ(ت746هـ). كالآتي: 1. تعريفُ (عِلْمِ التَّصْرِيف)، 2. أنواعُ الأبنيَةِ، 3. الميزانُ الصّرفِيُّ، 4. القَلْبُ المَكانِيُّ، 5. الصّحيحُ والمُعْتَلُّ، 6. أبنيةُ الاسْمِ الثُّلاثِيّ المُجَرَّدِ، 7. رَدُّ بعضِ الأبنيةِ إلى بَعْضٍ، 8. أبنيةُ الاسمِ الرُّبَاعيّ المُجَرَّدِ، 9. أبنيةُ الاسمِ الخُماسيّ المُجرّدِ. (أبنيةُ الاسمِ المزيدِ فيهِ)، 10. أحوالُ الأبنيةِ، 11. الماضي، 12. بناءُ الفعلِ الرُّباعِيّ، 13. المُضارِعُ، 14. الأَمْرُ، واسمُ الفَاعلِ، واسمُ المَفعولِ، وأفعلُ التّفضيلِ، 15. الصّفةُ المُشبّهَةُ، 16. المصدرُ، 17. المصدرُ الميميُّ، 18. اسمُ المَرَّةِ، 19. أسماءُ الزّمانِ والمكانِ، 20. اسمُ الآلةِ، 21. التّصغيرُ، 22. النّسبُ، 23. الجمعُ، 24. المُؤنّثُ، 25. الصّفةُ، 26. ما زيادتُهُ مَدَّةٌ ثَالثَةٌ، 27. التقاءُ السّاكِنينِ، 28. الابتداءُ، 29. الوَقْفُ، 30. المَقصُورُ، 31. الممدودُ، 32. ذو

(1) [هود: 88].

الزيادةِ، 33. الإمالةُ، 34. تخفيفُ الهمزةِ، 35. الإعلالُ، 36. الإبدالُ، 37. الإدغامُ، 38. الحذفُ، 39. مسائلُ التّمرينِ، 40. الخطُّ.

12. طَفِقَ ابنُ جماعة يَعْرِضُ عُلُومَ الأَدَبِ الاثْنَيْ عَشَرَ عِلْمًا:

الأُصُولَ، والفُرُوعَ، مُبيّنًا سببَ تأليفِ الجَاربرديّ شَرْحَهُ، مَعَ ذِكْرِهِ أهميّةَ الشّافِيّةِ.

13. تعريفُ (التَّصْرِيف) عِنْدَ ابْنِ جَمَاعَةَ:

يفرّقُ ابْنُ جَمَاعَةَ بَيْنَ عِلْمَيِ (النَّحْو)، أوِ (الإِعْرَابِ)، وَعِلْمِ (التَّصْرِيف). شارِحًا قَوْلَ – الشارحِ الجاربردي– إنّ (عِلْمَ النَّحْو)، و(عِلْمَ التَّصْرِيف) متقابلانِ مُوافِقانِ لِمَا مَرّ عَنْ (شَرْحِ المِفْتَاحِ)[1]، وقَدْ صَرَّحَ كثيرًا: بأنّ (عِلْمَ النَّحْو) مُشْتَمِلٌ على أحكامِ الكَلِمِ العربيَّةِ، وتلكَ الأحكَامُ نَوعَانِ: إفراديّةٌ وتَركيبيَّةٌ، فالإفراديّةُ هي عِلْمُ التَّصْرِيفِ، والتّركيبيّةُ هي عِلْمُ الإعْرابِ؛ لذلك يُقالُ في (حَدِّ النَّحْوِ): عِلْمٌ يُعْرَفُ به أحكامُ الكَلِمِ العربيّةِ إفراداً وتركيباً. قالوا: وأُطْلِقَ على الأحكامِ التّركيبيّةِ عِلْمُ الإِعْرَابِ، ومنها ما هو غيرُ إعرابيّ تَغْلِيباً. (/ق6أ/).

14. لم يتعرض لذكر بعض الأبواب، من ذلك: بابُ: [الأمرِ، واسمِ الفاعل، واسمِ المفعول، وأفعلِ التفضيل]:

لم يتعرَّضْ ابنُ جماعةَ لهذه الأبواب، لا بِالذِّكْرِ، ولا بِالشَّرْحِ؛ والسَّببُ في ذلك: كما جاء في الشافية لابن الحاجب: (الأمرُ، واسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، وأفعلُ التفضيل): تقدمت. وكما جاء في شرح الجاربردي: قوله: [الأمرُ]: لمّا كانَ البحثُ عن كيفيةِ عملِ: (الأمرِ، واسمِ الفاعل، واسمِ المفعول، وأفعلِ التفضيل) متعلّقًا بـ(علمِ النَّحْوِ) ذَكَرَهُ هنالك – يقصدُ في (الكافيَةِ)؛ (فهي في النَّحْوِ)–؛ لذلك كانَ البحثُ عن كيفيةِ وَضْعِهَا، وَصِيَغِهَا مُتَعَلّقًا بِصِيَغِ الصَّرْفِ؛ لِكونِهَا مِنَ الأحوالِ غَيْرِ الإعرابيّةِ، وقد ذَكَرَهَا هنالك بالعَرَضِ، عدّها ها هنا ليُعْلَمَ أنَّها مِنْ (عِلْمِ الصَّرْفِ)[2].

---

(1) للسيد الشريف: علي بن محمد الجرجاني(ت816هـ)، وهو الموسوم بـ(المصباح)، (الْمِصْبَاح فِي شرح الْمِفْتَاح) للسَّيِّد الْجِرْجَانِيّ، وتجاوزًا يُسمّى بـ(شرح الْمِفْتَاح). وبعد بحث دؤوب تحصّل الباحث على نسخة (المصباح في شرح المفتاح) محققة، رسالة دكتوراه، وقام بالتوثيق منها. الشريف الجرجاني، المصباح في شرح المفتاح، القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي (ص8–9). انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج348/1)، والغزي، الكواكب السائرة (ج38/1)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج544/10)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج172/2)، وخليفة، كشف الظنون (ج1370/2).

(2) انظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية، النيساري (ج24/1).

15.استخدامُ ابنِ جماعةَ مصطلحَ (الأئمةِ):

وقد سبقه إليه: أئمةُ الُّلغةِ، والنَّحْوِ، والصَّرْفِ، وأعلامُها من قبلُ، وكأنّهم يَقْصِدُونَ به (الإجماعَ)، أو (أكثرَ أهلِ العلمِ)، أو (الجمهورَ). أمّا ابنُ جماعة فاستخدم لفظة: (أئمةٍ) في أكثرَ مِنْ مَوْضِعٍ، منها:

- (...المَصْدَرُ ثُمَّ نَقَلَهُ **أَئِمَّةُ الْعَرَبِيَّةِ** إِلَى الْحَدَثِ الذِي هُوَ (فِعْلُ الفَاعِلِ) كـ(الضَّرْبِ، وَالقِيَامِ وَالقُعُودِ)؛ فَسَمَّوْهُ مَصْدَرًا...) (/ق39أ/).
- وكما ذكر ذلك في حاشيته على قول الجاربردي: [وجوّزوا في الاسمِ رباعيًّا وخماسيًّا] ذَكَرَ **الأئمةُ** أنَّ البناءَ الثلاثيَّ في الكلامِ أكثرُ مِنَ الرُّباعيّ وأنَّ الرُّباعيَّ فيهِ أكثرُ مِنَ الخماسيّ.
- وكما في قوله: (...وما قدّمَهُ هو قولُ **أكثرِ الأئمةِ**، وعليه تفريعٌ طويلٌ...) (/ق4ب/).

المطلب الثاني: شخصيةُ ابنِ جماعةَ في حاشيته:

1. **تأدُّبُ ابنِ جماعةَ**، وَوَرَعُهُ، وتواضُعُهُ: فكثيرًا ما كان يَقُولُ: (اللهُ أَعْلَمُ)، بعدَ أنْ يَنْقُلَ عنِ الأئمةِ الأعلَامِ، وبعدَ أنْ يُبدِيَ رأيَهُ، مِنْ بابِ الأمانةِ العِلميَّةِ، والحِرْصِ على الإصابَةِ بالقولِ، مَعَ إنكارِ الذَّاتِ.

ومِنْ تأدُّبِهِ تواضُعُهُ في إبْدَاءِ رَأْيِهِ، كما فَعَلَ معَ الفراءِ(ت207هـ) ، وأبي عليّ الفارسيّ(ت377هـ)، في قضيةِ (الهاءِ) في قولِهِ – تَعَالَى- ﴿ وَيَتَّقْهِ﴾[1]، هل هي (هاءُ) الضّميرِ (الكِنَايَةِ)، أم (هاءُ) السّكْتِ، وبناءً عليه، لماذا كُسِرَتْ؟ أو لماذا سُكّنِتْ؟ على حَسَبِ القِراءَةِ التي قُرِئَتْ بِهَا. ويَتَّضِحُ ذلكَ مِنْ قَوْلِهِ: **(وَعَلَى مَا أَفْهَمُهُ: كلامُ هؤلاءِ** لا يُرَدُّ على أبي عليّ ما أوردَهُ المُصَنّفُ مِن لُزُومِ تَحْرِيكِ (هَاءِ) السَّكْتِ، وَإِثْبَاتِهَا فِي الوَصْلِ. (/ق110ب/).

2. **اعتداده برأيه، واستخدامه ضمير المتكلم، مستندًا إلى الأدلة، والإقناع:**

– كقوله: (**كذا ظهر لي ثم رأيتُ في** (إيجاز التعريف)، لابن مالك(ت672هـ): أنّ أكثر النَّحْويّين لم يعتدوا لهذا البناء في الأسماء؛ لعلمهم أنّه في الأصل مقصود به اختصاصُ الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

– وكقوله: (... يُشترَطُ لهذا القولِ في العينِ على **ما تحرَّرَ لي** في كلامِهِمْ شُرُوطٌ خَمْسَةٌ: الشرطانِ المذكوران في الشرحِ، وأصالةُ حرفِ العِلَّةِ، وأصالةُ حركتِهِ – أيضاً-،إلخ....).

(1) [النور:52].

-وكقوله: (...**كذا ظهر لي ثم رأيتُ** البدر بن مالك(ت686هـ) استند فيما قاله: مَن نَقَلَ الكسرةَ،... وفَرَّقَ بَيْنَ باب (حيّ)، وباب (ظَلَّ) **بما ابتديتُهُ. والله أعلم.**

- وكقوله: (...**وفيه عندي نَظَرٌ**؛ لأنّ أداة التعريف كلمةٌ منفصلةٌ).

المطلب الثالث: موسوعية ابنِ جَمَاعَةَ، وإِحَاطَتُهُ بالعلوم عامَّةً:

1. **جَمْعُ ابنِ جماعةَ ما لم يُسْبَقْ إلى جَمْعِهِ،** وقد صَرَّحَ بذلِك؛ مفاخرًا، كما جاء في الضَوْءِ اللامِعِ: (وَكَانَ يَقُولُ: أعْرِفُ **خَمْسَةَ عَشَرَ عِلْمًا** لَا يَعْرِفُ عُلَمَاءُ عَصْرِي أَسْمَاءَهَا...)"[(1)].

2. **عرضُهُ بعضَ الأمورِ العقديَّةَ، والفقهيّةَ،** كحديثهِ عنِ الأسماءِ، والصفاتِ في حقِّ الربِّ – عزَّ وجَلَّ–:

- كما في قولِهِ: (والمرادُ بـ(اليدِ): القُدْرَةُ، والخيرُ: ضِدُّ الشَّرِّ، والجودُ: السَّخاءِ، فعطفَهُ على الخيرِ مِنْ عَطْفِ الخَاصّ على العامِّ...) (/ق2ب/).

3. **استخدامُهُ ألفاظًا منطقيَّةً، مِثْلَ: (المَحْمُولِ):**

- ولَفَتَ إلى ذلك الباحثُ الدكتورُ (أسامةُ حماد) في رسالة الماجستير الموسومة بـ(شروح عزِّ الدِّينِ ابنِ جماعَةَ على قواعد الإعراب)[(2)]، لابن هشام(ت761هـ). كقوله: و(الحقيقةُ): مِنْ (حَقَّ)، كـ(ضَرَبَ): بمعنى (ثَبَتَ)، ولزومُ حقيقةِ الشَّيْءِ ذاتِهِ الثابِتَةِ اللَّازمةِ له، ومعنى الوجود بديهيٌّ، وأراد بـ(الغير) معناه المصطلح، وهو ما يجوزُ انفكاكُهُ كما هو مُبَيَّنٌ في مَحَلِّهِ؛ فالصفات ليست غيرَ الذَّاتِ كَمَا أنَّها ليست عينَهَا، وصحَّ سَلْبُ الوجودِ عَمَّا سواه من المُمْكِنَاتِ؛ تنزيهًا لوُجُودِ سَائِرَهَا؛ لِسَبْقِهِ بِالعَدَمِ، وانتهائِهَا إليه، ونَقْصِ آثَارِهَا، وَضَعْفِهَا مَنْزِلَةَ العَدَمِ؛ فالوصفُ بالوجودِ في الحقيقةِ ادِّعَائِيَّةٌ، وَصَدَقَ الوصف به عليها من قبيل ما تجاوز حدُّهُ، وخرج عن موضعه.

- ومثل قوله على شرح الجاربرديَ، في قوله: [بما قيل: إنَّ كُلَّ أصل إلى آخره]؛ لأنَّ حال الشيء لا يعرف إلَّا بعد معرفة ذلك الشيء؛ لأنَّ العلم بالصفة موقوفٌ على العلم بالموصوف، وأجيب بأَنَّ معرفة الصفة تستلزمُ معرفةَ المُوصُوفِ بِوَجْهٍ لا يكونُ حقيقته سلمنا، ولكن لمَّا لا يجوز أن يكون الموصوفُ يعلم أو لا في علم متقدم لم يعرف صفته في علم متأخر؛ فيستلزم العلم بالصفة العلم بالموصوف، ولكن لا من هذا العلم المتأخر، بل من العلم المتقدم. (/ق7أ/).

---

(1) السخاوي، الضوء اللامع (ج162/11).

(2) حماد، شروح عز الدين ابن جماعة على قواعد الإعراب (ص71).

- وكذلك استخدام كتب المنطق، مثل: (حَوَاشِي المَطالِع)[1]. (/ق4ب/).

- وكقوله: لأنَّه لم يَدُلَّ دليلٌ على عَدَمِ قَصْدِ التَّكرارِ فيكونُ **محمولًا** على قَصْدِ التَّكرارِ بناءً على الظاهرِ. (/ق11ب/).

- وكقوله: (ويُجابُ بأنَّ الشيءَ لَمَّا كانَ أقربَ خُطُورًا بالبال معَ ضِدِّهِ مِنْ سائرِ المغايراتِ التي ليست أضدادًا له؛ صحَّ لهذا الجامعِ المُشْتَرِكِ تنزيلُهُمَا مَنزلةَ المِثْلَيْنِ فيُحْمَلُ أحدُهُمَا على الآخَرِ في شيءٍ مِنْ أحكامِهِ، كما **يُحْمَلُ على نَظِيرِهِ**، وقد قالوا: (صحَّ المَوَتَان) معَ وجودِ مقتضى الإعلالِ؛ حملاً له على ضِدِّهِ (الحيوان). وما نَحْنُ فيهِ أَوْلَى؛ لأنَّه أمرٌ لفظيٌّ، وفي التصحيحِ المذكورِ التزامُ الثِّقَلِ. والإلزامُ بالحياةِ والمماتِ ساقطٌ؛ لاختلافِ مواقع الحروفِ الأصولِ والزائدِ فيهما، وهو مقتضٍ لو **حُمِلَ** أحدُهُمَا في الزِّنَةِ على الآخرِ لَجُعِلَ الأصليُّ زائداً أو بالعكس بخلافِ (بُطْنَان). (/ق13أ/).

4. **رَفْضُهُ الأجوبَةَ الجَدَلِيَّةَ:**

- كما في قَوْلِهِ: (...في حَتَّى يَكُونَ التَّعَرُّضُ لَهَا خَارِجًا عَنِ المَبْحَثِ، وَسَنَدُ المَنْعِ مَا سَنَعْرِفُهُ مِنْ أَنَّهَا بِالفَتْحِ اسْمُ مَكَانٍ، وَإِنَّمَا جُعِلَ شَاذَّةً؛ لِدُخُولِ التَّاءِ فِيهَا. وَثانيا- أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا التَّعَرُضَ خَارِجٌ عَنِ الغَرَضِ؛ لِأَنَّ الفَتْحَ بِحَسَبِ ظَاهِرِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّها اسْمُ مَكَانٍ مِنْ (يَفْعَلُ)، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قِيَاسَهُ، فَدُفِعَ هَذَا الوَهْمُ بِأَنَّهَا مَعَ فَتْحِ العَيْنِ - أيْضًا- شَاذَّةٌ. **وَهَذَا الجَوَابُ جَدَلِيٌّ، وَالأَوَّلُ تَحْقِيقٌ**...) (/ق47أ/).

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: رَبْطُ ابْنِ جَمَاعَةَ بَيْنَ فُرُوعِ العَرَبِيَّةِ من لغة، وأصوات، ونحو، وصرف:

1. اعتمد ابنُ جماعةَ في معظمِ مسائلِ التّصريف التي عالجها على الأصواتِ اعتمادًا مباشرًا:

وذلك في تفسيرهِ المسائلَ الصرفيَّةَ تفسيرًا صوتيًّا في ثنايا حاشيته. كمَا فِي حاشيتِهِ علَى شَرْحِ الجاربرديّ: [أي: يَنْبَعُ العِرْقُ إلى آخره] كذا في شَرْحِ الزَّوْزَنِيِّ للمعلقات، وفيه - أيضًا - أرَادَ (يَنْبَعُ) فَأَشْبَعَ الفَتْحَةَ؛ لإقامَةِ الوَزْنِ فَتَوَلَّدَ منها الألِفُ. (/ق26ب/).

- وكمَا فِي حاشيتِهِ علَى شَرْحِ الجاربرديّ: [ونحو (عُنُقٍ) يجوزُ فيه (عُنْقٌ) لا يخفى أنَّ مَحَلَّ الجوازِ ما لم يَمْنَعْ مِنَ السُّكُونِ مَانِعٌ، فإنْ مَنَعَ امْتَنَعَ كما في (سُرُرٍ)، و(جُدُدٍ) ولا يَجُوزُ السُّكُونُ فيهما؛ لأنَّهُ يُؤدِّي إلى إدغام ما يمتنعُ إدغامُ مثلِهِ، أو الفكُّ وهو مستثقل جِدّاً]. (/ق12أ/).

---

(1) من حواشي المطالع: المخطوط: حاشيه الطوسي على حاشيه السيد السند على شرح القطب على المطالع(مطالع الأنوار في المنطق، ابن قرقول الإمام العلامة، أبو إسحاق، إبراهيم(ت569هـ). خزانة التراث، فهرس مخطوطات (ج145/96).

– وكمَا فِي حاشيتِهِ علَى شَرْحِ الجاربرديّ: [وَهُوَ اليَاءُ] وَجْهُ الشَّبَهِ اتّحَادُ مَخْرَجِهِمَا مَعَ اشْتِرَاكِهِمَا فِي صِفَةِ الشِّدَّةِ، وَالسُّفْلِ، وَالانْفِتَاحِ. (/ق51ب/).

– وكمَا فِي حاشيتِهِ علَى شَرْحِ الجاربرديّ: [(شُرُوعٌ) فِي المَضْمُومِ الفَاءِ] وَإِنَّمَا أَخَّرَ المُصَنِّفُ (فُعْلًا) بِضَمِّ الفَاءِ وَسُكُونِ العَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ تَصَرُّفًا مِنْ (فِعْلٍ) بِكَسْرِ الفَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَثْقَلُ مِنْهُ إِذِ الضَّمُّ أَثْقَلُ مِنَ الكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِعَمَلِ العَضَلَتَيْنِ الصُّلْبَتَيْنِ الوَاصِلَتَيْنِ إِلَى طَرَفَي الشَّفَةِ[1]، بِخِلَافِ الكَسْرِ فَإِنَّهُ يَكْفِي فِيهِ العَضَلَةُ الجَاذِبَةُ.

2. **تناوَلَ النَّصّ تناولًا بَلاغيًّا شاملًا علومَهُ الثلاثَ:**

– كما في قوله: (من علم المعاني (الإطناب)، وأنواعه، كقوله: (والخيرُ ضِدُّ الشَّرِّ، والجودُ السَّخَاءُ؛ فعطفَهُ على الخيرِ مِنْ عَطْفِ الخَاصِّ على العَامّ)، مِنْ قَوْلِ الشَّارحِ: [نحمدُكَ يا مَنْ بيدِكَ الخيرُ والجُودُ]. (/ق1ب/).

– وكقولِهِ على شرح الجاربردي: [لابُدَّ مِنْ ميزانٍ] اعْلَمْ أنَّ علماءَ صناعةِ التَّصْريف شَبَّهُوهَا بالصياغةِ، فكما أنَّ الصَّوَّاغَ يَصُوغُ مِنْ أَصْلٍ واحدٍ أشياءَ مختلفةً فكذلك التَّصْرِيفيُّ يَصُوغُ مِنْهُ أشياءَ مُخْتَلِفَةً، كـ(الماضي، والمضارع)، وغيرِهِمَا مِنَ الأحوالِ التَّصْرِيفيَّةِ فَمِنْ أَجْلِ تلكَ المشابهةِ احتاجَ التَّصْرِيفيُّ إلى ميزانٍ يَعْرِفُ بهِ الأُصُولَ مِنَ الزوائدِ كما يَحتاجُ إلى ذلكَ الصَّوَّاغُ؛ لِيَعْلَمَ مِقدارَ ما يَصُوغُهُ مِنْ ذلكَ الأصلِ. (/ق9أ/).

3. **استخدام ابن جماعة الصورة البلاغية المركبة:**

فقد استخدم الكناية، والمجاز المرسل، متداخلتين في شرحه؛ حيث ذكر الكناية وَاللَّازِمَ، وَالمَلْزُومِ، وَأنّهُ ذَكَرَ اللَّازِمَ، وأَرَادَ المَلْزُومَ. وَاللَّازِمَ، وَالمَلْزُومِ من علاقات المجاز المرسل.

– كما في قوله على شرح الجاربردي: [فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ...البَيْت]

فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ تُدْمَى كُلُومُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا[2]

فِي هَذَا البَيْتِ كِنَايَتَانِ:

الأَوْلَى: وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ عَدَمِ الإِدْبَارِ فِي القِتَالِ؛ لأَنَّهُ عِنْدَ الإِدْبَارِ يَصِلُ الكَلْمُ إِلَى الظَّهْرِ. وَالدَّمُ إِذَا نَزَلَ مِنَ الكَلْمِ الذِي عَلَى الظَّهْرِ يَصِلُ العَقِبَ؛ فَنَفَى اللَّازِمَ، وَأَرَادَ نَفْيَ المَلْزُومِ. وَالثَّانِي:

---

(1) (شَفَةٌ): (إِلَى طَرَفَي الشَّفَةِ): ضُبطت كلمة (شَفَةٍ) في المعاجم بفتح الشين والفاء مخففتين، وذكر التاج أن الكلمة بفتح الشين وتُكْسر (الشِّفَّةِ). الزبيدي، تاج العروس ((ج36/415– 418).

(2) البيت من [الطَّوِيل]، انظر: المرّي، ديوان الحصين بن الْحمام المرّي (ص115)، وابن جني، المنصف (ج148/2)، والزجاجي، أمالي الزجاجي (ص207)، وبلا نسبة عند: الخليل، الجمل في النحو (ص240)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج377/2)، والرضي، شرح الشافية (ج114/4).

عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا

وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الإِقْدَامِ إِلَى القِتَالِ، وَالدُّخُولِ فِي مُعْظَمِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصِلُ الكَلْمُ غَالِبًا عَلَى البَطْنِ وَالصَّدْرِ، وَمَا يَكُونُ فِي المُوَاجَهَةِ، وَالدَّمُ النَّازِلُ مِنْهُ يَقْطُرُ عَلَى القَدَمِ لَا عَلَى العَقِبِ؛ فَذَكَرَ اللَّازِمَ، وأَرادَ المَلْزُومَ.

- وذكر الكناية منفردة في قوله على شرح الجاربردي: [وَ(هَنْتُ)] (هَنْتُ) كَلِمَةٌ **كِنَايَةٌ** عَنِ القَبَائِحِ. (/ق53أ/).

المَطْلَبُ الخَامِسُ: مَصَادِرُ ابْنِ جَمَاعَةَ:

1. استندَ ابنُ جماعةَ في حاشيتِهِ إلى مصادرَ كثيرةٍ:

لم يكُنِ ابنُ جماعةَ لِيَجْحَدَ حَقَّ مَنْ كان لهُ فضلٌ عليه في عِلْمِهِ، وحتّى أنْ يكونَ في مأمنٍ عندَ مَقُولاتِهِ، وأدِلَّتِهِ؛ فكانَ يُبيّنُ الأقوالَ عندَ ذِكرِهَا في مَحَلّها، وينسبُها لأهلِها. **مِنْ ذلكَ: (المعاجمُ)**؛ لأنّ (التَّصْرِيفَ) ذو علاقةٍ وطيدَةٍ بـ(عِلْمِ المعاجِمِ)، وخاصَّةً كتابَي: (الصِّحَاحِ)، للجوهريّ(ت393هـ)، و(القاموسِ)، للفيروزأباديّ(817هـ)، **ومِنْ ذلكَ: كُتُبُ (النَّحْوِ)، و(الصّرفِ)، وخاصَّةً الشروحَ**، كـ(شرحِ المفصّلِ الذي اهتمَّ بهِ كثيرًا، وبصاحب المفصل الزمخشري، ومن شروحِ المفصّلِ، للخوارزميّ(ت617هـ)، و(الإيضاحِ في شرحِ المفصّلِ، لابن الحاجبِ(ت646هـ)، و(الكافِي في شرحِ الهادِي، قسم التَّصْرِيف)، للزنجانيّ(ت655هـ)، الْمَشْهُورِ بـ(شرحِ الْهَادِي)، أكثَرَ الجاربرديُّ مِنَ النَّقْلِ عَنهُ فِي (شرحِ الشّافيَةِ)، وَ(المُحَصَّلِ في شرحِ المُفَصَّلِ) للأندلسيّ، القاسمِ اللّورقيّ المقرئِ النَّحْويّ(ت661هـ)، والملفت أنه لم يستشهد بشرح المفصل لابن يعيش(ت643هـ) إلا مرة واحدة باسم (أبي البقاء)، وكما استَشْهَدَ كثيرًا بِكَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ(ت672هـ)، في كتابه: شرحِ الكافيةِ الشّافيَةِ، و(شرحِ الشافيةِ، للرّضِيّ(ت686هـ)، وشرحِ الشّافيةِ، للنّظّامِ النّيسابوريّ(ت850هـ)، وبُغْيَةِ الطّالبِ في شرحِ غريبِ تصريفِ ابنِ الحاجبِ، لابنِ النّاظِمِ(ت686هـ). ومن كتب التفسير، اللُّغويّة، النَّحويّة، وعلوم القرآن: تفسير البحرُ المحيطُ، لأبي حيَّانَ الأندلسيّ(ت745هـ)، والدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي(ت756هـ). وغيرُهَا الكثيرُ، سنستعرضُهُ في فهرسِ الأعلامِ. وكذلك كُتُبُ المُعاصِرِينَ لَهُ، أو القريبينَ مِنْ عصرِهِ؛ ولعلّ السببَ في ذلكَ أنَّهَا في مُتناوَلِ الأيدِي، وخاصَّةً أنّهُمْ قَرِيبُونَ مِنْهُ، أو مِنْ مَشَايِخِهِ أمثالَ: (القامُوسِ، للفيروزآباديّ(ت817هـ)، وشرحِ المَطَالِعِ، لقُطْبِ الدّينِ التَّحتَانِيّ الرَّازيّ(766هـ). أكثرُ اعتمادِ ابنِ جماعةَ على مرحلتين قريبتين منه، مرحلةٍ ذاع فيها سيطُ وشُهْرَةُ كُتُبِ ابنِ الحاجبِ؛ فاعتمد فيها على شرح ابنِ الحاجبِ للمفصَّل في كتابه الإيضاح في أكثرَ مِنْ عشرين موضعًا، وكذلك اعتمد مرحلةً ثانيةً طوتِ المرحلةَ السَّابِقَةَ، وهي مرحلةُ ابنِ مالكٍ وكُتُبِهِ (الكافيةِ الشافيةِ، وشرحِ الكافيةِ، والخلاصةِ الألفيّةِ وشروحاتِها، والتسهيل– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد–) فكانت مواضعها منافسة لسابقتها كمًّا وكيفًا. وهذا إنْ دَلَّ يدُلُّ عَلَى سِعَةِ عِلْمِهِ، وَمَوْسُوعِيَّتِهِ.

2. **استخدمَ ابنُ جماعةَ (القاموسَ المحيطَ، للفيروزآباديّ**(ت817هـ) بِكَثْرَةٍ ملحوظةٍ؛ فقدِ استخدمَهُ (149) مائةً وَتِسْعًا وَأَرْبَعِينَ مرَّةً؛ لعلّ السِّرَّ في ذلك معاصرتُهُ، إضافةً إلى أنّ الفيروزآباديّ شيخُ ابنِ حَجَرٍ(ت852هـ) تلميذِ ابنِ جماعةَ.

3. **استخدمَ ابنُ جماعةَ (الصِّحَاحَ، للجوهريّ**(ت393هـ) بِكَثْرَةٍ أقلَّ بكثير من استخدامه للقاموس؛ فقدِ استخدمَهُ (43) ثَلاثًا وَأَرْبَعِينَ مرَّةً؛ "هذا الصحاح الذي قهر غيره من الكتب حتى خرق العادة"[1].

4. **اقتناءُ ابنِ جماعةَ أكثرَ مِنْ نُسْخَةٍ لِلْمُؤَلَّفِ الوَاحِدِ:**

– وَقَدْ أَشَارَ إلى ذلك مَعَ كتابِ التّسهيلِ، لابنِ مَالِكٍ(ت672هـ) هذا يَدُلُّ على اهتمَامِهِ بالكُتُبِ، وخاصَّةً كُتُبَ ابنِ مَالِكٍ؛ فمعظم المؤلفات النحوية، والصرفية قامت على مؤلفات ابن مالك: وخاصَّةً: ألفيتَهُ.

– وكذا فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [**وَقُيِّدَ بِقَوْلِهِ: جَمْعًا**] تَبِعَ فِي هَذَا التَّقْيِيدِ الجَزُوليَّ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ الشَّلَوْبِينُ، وَقَالَ هَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ سِيبَوَيْه قَالَ: إِذَا صَغَّرْتَ (أَفْعَالًا) اسْمَ رَجُلٍ، قُلْتَ: (أُفَيْعَال) كَمَا تُصَغِّرُهَا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا، وَعَلَى الإِطْلَاقِ مَشَى ابْنُ مَالِكٍ، بَلْ صَرَّحَ بِالتَّعْمِيمِ عَلَى مَا **فِي بَعْضِ نُسَخِ** (التَّسْهِيلِ). (/ق50أ/).

– **ويرى الباحثُ:** أنّ ذلكَ ليسَ بعزيزٍ على مِثْلِ ابنِ جَمَاعَةَ، وهو قاضي القُضاةِ في القاهرةِ أن يتوفَّرَ لهُ ما لم يَتوفَّرْ لِغيرِهِ، وقد كانتِ القاهرةُ قِبْلَةَ العِلْمِ والعُلمَاءِ في عصرِهِ، في زمَنٍ سقطَتْ فيهِ بَغْدَادُ، وسقطَتْ فيهِ الأَنْدَلُسُ، فكانتْ مِصْرُ أو القاهرَةُ مَحَطَّ أنظارِ الجميعِ، وخاصَّةً طلبةَ العِلْمِ، والعُلْمَاءِ.

3. ذَكَرَ ابنُ جماعةَ (الكافيةَ) في حاشيَتِهِ كثيرًا؛ وللتفريقِ بينَ الكافياتِ، نَنْسِبُ كُلًّا مِنْهَا لصاحِبِهَا:

كافيةِ، ابنِ الحاجبِ(ت646هـ) التي كانت امتدادًا لـ(المفصل)، وكانت أكثر المؤلفات منافسة له، وهي في الحقيقة أحدُ مختصراته[2]، و(شرحُ الكافيةِ)، للمصنّفِ، ابنِ الحاجبِ(ت646هـ)، وشرحُ كافيةِ ابنِ الحاجبِ، لمحمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ سَعْدِ اللهِ، ابنِ جماعةَ(733هـ)[3]، وشرحُ كافيةِ ابنِ الحاجبِ،

(1) انظر: النشر في القراءات العشر ابن الجزري(ت:833هـ)، (ج265/2)، والإتقان في علوم القرآن، السيوطي911هـ،259/1، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، 1093هـ،422/4.

(2) محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين، أبو عبد الله(ت733هـ)، شرح كافية ابن الحاجب.

(3) العثيمين، مقدمة تحقيق: شرح المفصل، الخوارزمي.

للجاربرديّ(ت746هـ)، و(كافيةِ، ابنِ مالِكٍ(ت761هـ)، و(شرحِ الكافيةِ الشّافيةِ)، لابنِ مالكٍ(ت761هـ).

وكانَ ابنُ جماعةَ إذا قَصَدَ (شَرْحَ الكافيةِ، لابنِ مَالِكٍ) صَرّحَ بذلِكَ، وتَكَرَّرَ ذَلِكَ في أَكْثَرَ مِنْ مَوْضِعٍ:

- كما في قولِهِ: (بلْ صرَّحَ ابنُ مالكٍ في الكافيةِ، وشرحِهَا: بأَن (محييا) شاذٌّ. (/ق50أ/).
- وكما في قولِهِ: (قال ابنُ مالِكٍ في الكافِيَةِ، وغيرِهَا: أنّ الوقفَ بِهِ (لَخْمِيَّةٌ)، وأنشدَ[1]:

مَنْ يَأْتَمِرْ لِلْخَيْرِ فِيْمَا قَصَدُهْ   تُحْمَدْ مَسَاعِيْهِ وَيُعْلَمْ رَشَدُهْ

- وكما في قولِهِ: (...وقدَ جزمَ بجوازِهِ – أيضًا – ابنُ مالِكٍ في الكافِيَةِ، وغيرِهَا، وتعرَّضَ له في التّسهيلِ على مَا في بعضِ نُسَخِهِ).
- وكما في قولِهِ: (...واختارَهُ ابنُ مالِكٍ في الكافيةِ، وشرحِهَا). (/ق119ب/).
- وكما في قولِهِ: (...قال ابنُ مالِكٍ في شرحِ الكافيةِ: وكمَا شَذَّ في المُعْتَلِّ (أعين)، و(أثوب) شَذَّ فيما (فاؤُهُ) (واوٌ) (أوجه)، ونحوِهِ. (/ق84ب/).

4.رجَعَ ابنُ جماعةَ كثيرًا إلى كتبٍ، أو مراجعَ، أسماؤها تكررت، أو اشتركت بالاسم نَفْسِهِ عند أكثرَ مِنْ مُؤَلِّفٍ، مِثْلَ:

(شرحِ المُفَصّلِ)؛ فأيَّ شارحٍ قَصَدَ؟! أو (شَرْحِ المُغني)؛ فأيَّ شارحٍ قَصَدَ، كذلك؟! أو (بُغْيَةِ الطّالِبِ)؛ فأيَّ (بُغْيَةِ الطّالِبِ) قَصَدَ، كذلك؟! ومثلَ: (الكافيةِ)، فأيَّ (كافية) قصد؟ فكان على الباحث أن يبحث في هذه الكتب المتشابهة ليصل للمنقول فيوثقه، ويعلق عليه إن كان هناك تعليق.

أو يتناول كتبًا، أو مراجعَ. أسماءُ مؤلفيها تكررت أو اشتركت بِالاسْمِ نَفْسِهِ عند أكثرَ مِنْ مُؤَلِّفٍ، مِثْلَ: (شرحِ الشّريفِ) ، فأيَّ شريفٍ قَصَدَ؟! أو (الموصليَّ)، فأيَّ موصليٍّ قَصَدَ؟!

– كقوله على شرح الجاربردي: [وبقوله ليستْ بإعرابِ عِلْمِ النَّحْوِ] قد اعترض في **(شرح الشريف)**، و**(بغيةِ الطالب)** على تعريفِ المُصَنِّفِ: بأنَّهُ غيرُ مانعٍ؛ لشمولِهِ العِلْمَ بالأصولِ التي يُعْرَفُ بها البناءُ...). (/ق6أ/).

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1481/3)، والعثيمين، مقدمة تحقيق: شرح المفصل، الخوارزمي.

– وكقوله: (...إنَّ التَّصْغِيرَ مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ؛ لَكَانَ مُسْتَدْرَكًا هَذَا كَمَا قِيلَ: فِي **(الكَافِيَـةِ)** فِي قَوْلِـهِ: "وَالإِسْنَادُ إِلَيْهِ؛ أَيْ إِلَى اللَّفْظِ لَا إِلَى الاسْمِ وَأَلَّا يَكُونَ الحُكْمُ بِأَنَّـهُ مِنْ خَـوَاصِّ الاسْمِ غَيْرَ مُفِيدٍ). فأيَّ **(كافية)** قَصَدَ؟.

5. **تضمَّنَ المخطُوطُ** آراءً **مُتَفَرِّقَةً لِكَثِيرٍ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَالنَّحْوِيِّينَ وَالصَّرْفِيِّينَ**، كما تضمَّنَ ذِكْرَ كَثْرَةٍ كَاثِرَةٍ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ والنَّحْوِ والصَّرْفِ: وَصَلَ بعضُهَا إلينَا، ولمْ يَصِلْ الآخَرُ، مِمَّا يُؤَكِّدُ قِيمةَ الكتابِ في المُحافظَةِ على أسماءِ بعضِ الكُتُبِ التي اندثرَتْ، وبعضِ آراءٍ لعلماءَ غمرَهُمْ الزّمانُ لعدَمِ وُجودِ كُتُبِهِمْ. وهذَا يَدُلُّ على طُولِ نَفَسِهِ، واستقلاليّةِ رَأْيِهِ، ويُعَدُّ ابنُ جماعةَ مِنْ خِلَالِ (حَاشِيتِهِ) مَرْجِعًا مُهِمًّا؛ لمعرفَةِ آراءِ العُلماءِ القُدماءِ حَوْلَ مسائِلِ العَرَبيَّةِ، نَحْوًا وَصَرْفًا؛ فقَدْ جَمَعَ آراءَ عددٍ كبيرٍ مِنَ العُلماءِ مِنْ عَهْدِ الخليلِ، وسيبويه، إلى ابنِ الحاجِبِ، وابنِ عُصفُورٍ، وابنِ مَالِكٍ، وأبِي حَيَّانَ، والجاربرديّ، والمُرادِيّ، وغيرِهِمُ الكثيرِ.

6. **الإحالة إلى كتابه الذي بين أيدينا**؛ أو إلى كتبٍ أخرى من مؤلفاته، مثلَ: **(كِتَابِ التَّعْرِيفِ)**؛ منعًا للتكرار، ورجاءَ الاختصار، وفيه دليلٌ على اطّلاعِهِ، وتَفَحُّصِهِ الشَّرحَ قبلَ الشُّرُوعِ في كتابتِهِ، وعلى تحضيرِهِ لذلك؛ فَيُحِيلُنَا لِمَا سيأتِي مِنْ شَرْحِهِ:

– كما في قوله: (وَاعْلَمْ أَنَّ المَعَانِي المَذْكُورَةَ لِهَذا البِنَاءِ، وغَيْرِهِ مِمَّا سَيَأْتِي، يُسْمَعُ وَيُحْفَظُ، ولَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مُطَّرِدًا، وَهُوَ نَظَرٌ لُغَوِيٌّ، وقَدْ **ذَكَرْتُ فِي (كِتَابِ التَّعْرِيفِ)، مِنْهَا جُمْلَةً زَائِدَةً** عَلى مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ، والشَّارِحُ مَعَ فَوَائِدَ نَفِيسَةٍ، **وآثَرْتُ حَذْفَ ذَلِكَ هُنَا اعْتِمَادًا على مَا ذَكَرْتُهُ هُنَاكَ. فَلْيُرَاجِعْهُ مَنْ أَرَادَهُ**). (/ق29ب/).

– وكما في قوله: (والمَظِنَّة): بفتح الميم، وكسر المعجمة: موضع الشيء، ومألفُهُ الذي يُظَنُّ كونُه فيه، **وسيأتي في (الشرح)**.

– وكما في قوله: (فيقال في وزن (دُرَيْهِمٍ) (فُعَيْعِلٌ)، لا (فُعَيْلِلٌ). **وسيأتي إيضاحه في موضعه**).

– وكما فِي حاشيتِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [لمحافظة الإلحاق]؛ أي: بـ(جَعْفَرٍ)، و(دِرْهَمٍ)، و(جَخْدَبٍ) إنْ ثَبَتَ، وهو مذهب الأخفشِ، وغيرِهِ **وقَدْ تقدَّمَ**. (/ق182ب/).

– وكما فِي حاشيتِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [فَزَادُوا قَبْلَ آخِرِهَا يَاءً] هِيَ يَاءُ التَّصْغِيرِ، كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدُ، وَأُدْغِمَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ فِيهَا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَقَعَتْ هنا ثَانِيَةً مِنَ الابْتِدَاءِ. **وَقَدْ سَبَقَ أَوَّلُ البَابِ** عَنِ المُرَادِيِّ، وَغَيْرِهِ خِلَافُهُ.

– وكما في شرحه قول الشارح: قَوْلُهُ: [لِيَكُونَ مَا قَبْلَ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِيهِمَا وَاحِدًا] الضَّمِيرُ لِاسْمِ الإِشَارَةِ، وَالِاسْمِ المَوْصُولِ. وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: (اللَّذَيَانِ)، وَ(اللَّتَيَانِ)، وَ(اللَّذَيَيْنِ)، وَ(اللَّتَيَيْنِ)؛ فَيُحْذَفُ العِوَضُ فِيهَا، وَلَمْ يُصَرِّحِ الشَّارِحُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا **تُعْلَمُ مِمَّا** سَيَأْتِي. (/ق64أ/).

- وكما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [لِأَنَّ الزِّيَادَةَ غَيْرُ مُنْحَصِرَةٍ فِي اليَاءِ] **لِمَا سَنَعْرِفُ**. (/ق48ب/).

- وكما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [ثُمَّ اسْتُثْنِيَ مِنَ الحُكْمِ بِالكَسْرِ أَرْبَعُ صُوَرٍ] يُسْتَثْنَى – أَيْضًا– مَا فِيهِ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ، وَالمُرَكَّبُ المَزْجِيُّ، نَحْوَ: (زَيْدَانِ)، وَ(زَيْدُونَ)، وَ(بَعَلْبَكَ). **وَسَيُعْلَمُ مِمَّا** سَيَأْتِي. (/ق49أ/).

- وكما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي تَصْغِيرِ (مَعْزًى)، وَ(كِسَاءٍ): (مُعَيْزٍ)، و(كُسَيٌّ)] الأَلِفُ فِي (مَعْزًى) وَهُوَ مُنَوَّنٌ فِي كَلَامِهِ بَدَلٌ قَبْلَ سُقُوطِهَا مِنْ يَاءٍ زِيدَتْ لِلإِلْحَاقِ بِـ(دِرْهَمٍ)، وَتَصْغِيرُهَا (مُعَيْزٍ) بِكَسْرِ الزَّايِ، وَالأَصْلُ (مُعَيْزِيٌّ) أُعِيْدَتِ اليَاءُ لِزَوَالِ المُقْتَضَى لِانْقِلَابِهَا ثُمَّ أُعِلَّ إِعْلَالَ (مَاضٍ)، وَالهَمْزَةُ فِي (كِسَاءٍ) بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ أَصْلِيَّةٍ لِتَطَرُّفِهَا إِثْرَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، وَتَصْغِيرِهَا (كُسَيٌّ)، وَالأَصْلُ (كُسَيْيٌ) بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ، فَحُذِفَ الأَخِيرَةُ نَسْيًا، وَأُجْرِيَ الإِعْرَابُ عَلَى مَا قَبْلَهَا، **وَسَيَأْتِي** إِيضَاحُ ذَلِكَ. (/ق49ب/).

- وكما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [فإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ]؛ أَيْ: يُعْتَدُّ بِهَا، بِأَنْ لَا يَكُونَ زِيَادَةٌ أَصْلًا أَوْ يَكُونَ، وَلَكِنْ لَا يُعْتَدُّ بِهَا كَمَا فِي تَاءِ (عِدَة) **عَلَى مَا سَنَشْرَحُ**.

- وكما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [قِيلَ: (نُوَيْسٌ)]؛ لِأَنَّ أَلِفَهُ وَقَعَتْ ثَانِيَةً، فَوَجَبَ قَلْبُهَا إِلَى الوَاوِ **كَمَا مَرَّ** فِي (ضَارِبٍ). (/ق53ب/).

- حَتَّى يَكُونَ التَّعَرُّضُ لَهَا خَارِجًا عَنِ المَبْحَثِ، وَسَنَدُ المَنْعِ **مَا سَنَعْرِفُهُ** مِنْ أَنَّهَا بِالفَتْحِ اسْمُ مَكَانٍ، وَإِنَّمَا جُعِلَ شَاذَّةً؛ لِدُخُولِ التَّاءِ فِيهَا.

- وكما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [لَقِيْلَ: (أُنَيْسٌ)]؛ لِأَنَّهُ إِذَا صُغِّرَ وَقَعَ أَلِفُهُ يَلِي يَاءِ التَّصْغِيرِ فَوَجَبَ قَلْبُهُ إِلَى اليَاءِ وَإِدْغَامُهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ قَاعِدَتَهُمْ: أَنَّهُ إِذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَاوٌ كـ(عُرْوَةٍ) أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ كـ(عَصَا) أَوْ زَائِدَةٌ كـ(رِسَالَةٍ) قُلِبَتْ تِلْكَ الحَرْفُ يَاءً **كَمَا ذَكَرَ** فِي قَوْلِهِ: [وَإِذَا وَلِيَ إِلَى آخِرِهِ]. (/ق53ب/).

- وكما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [وأَمَّا مَنْ يَحْذِفُهَا حَذْفًا إِعْلَالِيًّا) هو مذهب أبي عمرو، والأَوَّلُ مذهبُ سيبويه. **وتقدَّمَ بَسْطُ ذلكَ في التَّصْغِيرِ**. (/ق219ب/).

7. الإحالةُ إلى كُتُبِ الشّارِحِ، وَكُتُبِ المُصَنِّفِ:

– كما في قوله: [ثُمَّ اسْتُثْنِيَ المُبْدَلُ مِنْ تَاءِ الافتعالِ] وما في معناه، وهو معلوم بالْأَوْلَى؛ لِعَدَمِ لزوم الإبدالِ المُبْدَلَ مِنْ تاءِ (التفاعل والتفعُّل)، نحو: (إدَّارك)، و(تطيَّرُوا)؛ فَوَزْنُ الأَوَّلِ (اِتْفَاعَلَ) ذكره الجعبري، والثاني (تتفعّل) ولا يشملهما المكرر نظراً للأصل، ومِنْ ثَمَّ كان وزنُ (يَهَدِّي)، و(يخصِّم) – أيضًا– (يفتعل)، وقد مَرَّ في شرح الكافية ما يرشد إلى ذلك. فَلْيُتَدَبَّرْ. (/ق10أ/).

8. سِعَةُ اطِّلَاعِهِ لشُرُوحِ الأَلْفِيَّةِ:

—كذا فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [إمَّا لبيان الأصل، أو لدفع الثقل] يوضِّحُهُ قولُ **الموصليّ**: إنَّما فعلوا ذلك؛ أَيْ: الوزنَ بذكرِ تَاءِ الافتعالِ في: (اِزْدَجَرَ)، و(اِصْطَلَحَ)؛ إمَّا لثقل هذا اللفظ، وخفتِهِ بالتَّاءِ، وإمَّا لإرادة بيانِ أصلِ الزِّنَةِ. انتهى. وفي **بعض الشروح** ما يوهم أنَّ الاشتغال لتكثيرِ الأوزانِ في هذا الموضعِ إذ يجِبُ أنْ يُقَالَ تارةً: (اِفْطَعَلَ) بالطّاء، ومرّةً بالظّاء، ومرّةً بالذّالِ إلى غيرِ ذلك، وهو مُفْضٍ إلى الاستثقال. (/ق10ب/).

المَطْلَبُ السَّادِسُ: عِنَايَتُهُ بِالمُصْطَلَحَاتِ:

1. يصرِّحُ ابنُ جماعةَ بتعريفِ المصطلح، الذي لم ينبه الجاربرديُّ إليه، مَعَ عِنَايَتِهِ بالحدود والتعريفات، لغةً، واصطلاحًا:

– كما في تعريفِهِ **(القلبِ)**: كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فلوِ اتَّفَقَ قَلْبٌ في الموزونِ بِجَعْلِ حَرْفٍ مَوْضِعَ حَرْفٍ] فيهِ إشارةٌ إلى تعريفِ **(القلبِ)**: فهو عِبارَةٌ عَنْ جَعْلِ حَرْفٍ مِنَ الكلمةِ مكانَ غيرِهِ منها. وجَعْلُ ذلكَ الغيرِ مكانَ ذلك الحرفِ، وهو واقِعٌ في كلامِ العَرَبِ كثيرًا في المعتلِّ والمهموز، وقليلًا في غيرهما، ولا يُقاسُ عليه مع كثرته...). (/ق13ب/).

– وكما في قوله: (المباحث): جمع: (مبحث)، وهو القول من حيث يقع فيه (البحث)، وهو لغةً: التفحص والتفتيش. واصطلاحًا: إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بين شيئين بطريق الاستدلال. (/ق3ب/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وبقوله ليست بإعرابِ عِلْمِ النَّحْوِ] قد اعترض في (شرح الشريف)، و(بغية الطالب) على تعريف المصنف: بأنه غيرُ مانع؛ لشمولِهِ العِلْمَ بالأصول التي يعرف بها البناء كَكَوْنِ النكرةِ اسمًا لـ(لا) التبرئة، نحو: (لا رجلَ)، وكونِ المفردِ المعرفةِ منادًى نَحْوَ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ﴾[1] ، وغيرِهَا ممَّا هو من **(عِلْمِ النَّحْوِ)**؛ فأشار الشارح إلى رفعه؛ بأن المراد من الإعراب في التعريف **(عِلْمُ النَّحْوِ)** بأقسامه، واستوضح لصحة هذا الإطلاقِ بما حكاه، ولَمَّا وَرَدَ أنّ الإطلاقَ المذكورَ مَجَازٌ، وهو مهجورٌ في التّعريفات مِنْ غيرِ قرينةٍ ردَّهُ بأنَّ القرينة موجودة،

(1) [الرعد:31].

وهي ما قاله المصنف في أول الكتاب... ثُمَّ ظاهر كلامه أنّ **(عِلْمَ النَّحْو)**، و**(عِلْمَ التَّصْرِيف)** متقابلان موافقان لما مرّ عن (شرح المفتاح)، وقد صرَّح كثيرًا بأنَّ: **(عِلْمَ النَّحْوِ)** مشتمل على نوعين: أحدُهُمَا **(عِلْمُ الإعراب)**، والآخرُ **(عِلْمُ التَّصْرِيف)**. قالوا: وذلك أنّ (علمَ النَّحْو) مشتمل على أحكام الكَلِمِ العربيةِ، وتلك الأحكامُ نوعان: إفراديّةٌ وتركيبيّةٌ، فالإفراديّة هي **(علمُ التَّصْرِيف)**، والتركيبيّةُ هي **(علمُ الإعراب)**؛ لذلك يُقالُ في **(حدِّ النَّحْو)**: عِلْمٌ يُعرَفُ به أحكامُ الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا. قالوا: وأطلق على الأحكام التركيبية **(علم الإعراب)**، ومنها ما هو غير إعرابي تغليباً. انتهى. ونُقِلَ عن المتقدمين، ومنهم سيبويه(ت180هـ) ما يوافقه وهو ظاهر عبارة المصنّف فلو عبَّر الشارح بـ**(علم الإعراب)** بدلَ **(علمِ النَّحْو)** لوافق ذلك.

- وكما في قوله: **(المعاني)**: الصورة الذهنية من حيثُ وُضِعَ بإزائها الألفاظ[1]، جمع معنى. (/ق4أ/).

- وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ المُرَادَ **بالشَّاذِّ**...إلخ] يُعْرَفُ بالتَّأَمُّلِ في التَّعريفاتِ الثلاثةِ أنَّ بين الشاذِّ والنّادر عموماً من وجه، فما خالف القياسَ وقلَّ وُجُودُهُ شاذٌّ ونادِرٌ، وما خالف وكان كثيراً شاذٌّ فقط، وما قلَّ ولم يُخالِفْ نَادِرٌ فقط، وأنَّ الضّعيفَ مُبَايِنٌ لهما...). (/ق13ب/).

- وكما في قوله: **(والدَّخِيلُ** مِنْ قولِهِمْ: (هو دَخِيلٌ في القومِ)؛ أي: مِنْ غَيرِهِمْ، ويَدْخُلُ فيهِمْ: وكُلُّ كَلِمَةٍ أُدْخِلَتْ في كَلامِ العَرَبِ ولَيْسَتْ مِنْهُ فَهِيَ دَخِيلٌ). (/ق25ب/).

- **وكما في قوله: (والمُعْرَبُ)**: لفظٌ استعملتْهُ العربُ في معنًى وُضِعَ لهم في غيرِ لُغَتِهِمْ. (/ق12أ/).

(1) هكذا في النسخ الثلاث. والمعنى: كما جاء عن عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، في تعريفه (النظم)، وهو ترتيب الألفاظ في النطق على حسب ترتيب المعاني في الذهن)، وبمعنى آخر: (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) كما أبان الجاحظ في قضية اللفظ والمعنى. انظر: الجاحظ، البيان والتبيين، والجرجاني: عبد القاهر، دلائل الإعجاز (ج51/1).

- وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: قَوْلُهُ: [في شرح السَّبْعِيَّاتِ] هي المعلقاتُ السَّبْعُ ذكر ذلك عند شرح قول امرئ القيس: (/ق21ب/)

لَـــهُ أَيْطَـــلا ظَبْـــيٍ وسَـــاقَا نَعَامَـــةٍ وَإِرْخَـــاءُ سِـــرْحَانٍ وَتَقْرِيـــبُ تَتْفُـــلِ

2. **الإلحاح في الحدود والتعريفات؛ بوصفه أسلوبًا تعليميًّا:**

- كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [لأنَّ التَّصْرِيف عِلْمٌ لِعِلْمٍ خاصٍّ كالفقهِ، والنَّحْو]: هو ما قاله غيره - أيضًا- كـ(ابنِ الحاجبِ)[1]، و(القاضي العَضُدِ)، وكثيرٍ، ومُرَادُهُمْ أنَّها أعلامُ أجناسٍ. قال السيد الشريف في حواشي العضد[2]: مُعَلِّلًا ما نَصُّهُ: **(لأنّ عِلْمَ أصولِ الفقهِ** كُلِّيٌّ يتناولُ أفرادًا مُتعدِّدَةً؛ إذِ (القائم منه بزيدٍ)[3]، غير (ما قام بعمروٍ شخصًا)[4]؛ وإنِ اتَّحدَ مفهوماهما، ولمَّا أُحْتِيجَ إلى نقل هذا اللفظِ عَنْ معناه الإضافيّ جعلوه عِلْمًا لِلْعِلْمِ المخصوص على ما عهد في اللغة لا اسم جنس له. انتهى. وقيل بل هي من المنقولات العرفية أسماء الأجناس؛ لأنّا نجد في العُرْفِ: أنّه لو قال القائل: (فلانٌ يَعْرِفُ فِقْهًا ونَحْوًا وطِبًّا) فُهِمَ مِنْهُ معانيها الخاصَّةُ؛ فدَلَّ على أنَّها موضوعةٌ لها مع التنكير، كما يُفْهَمُ مِنْ (دابَّة) مع التنكير: ذواتُ الأربعِ. انتهى.

هذا وقد يُقالُ قَدِ اشْتُهِرَ أنّ حقيقةَ كُلِّ عِلْمٍ مسائلُهُ. ومسائلُ التَّصْرِيفِ ليستْ إلَّا الأصولُ المذكورةُ؛ فهي حقيقةٌ؛ ففي التعريفِ استدراكٌ، وجوابُهُ أنَّ أسماءَ العلومِ يُطْلَقُ كُلٌّ منها تارةً بإزاءِ معلوماتٍ مخصوصةٍ، كقولنا: (زيدٌ يَعْلمُ النَّحْو)؛ أي: يَعْلَمُ تلكَ المعلوماتِ المُعَيَّنَةَ، وباعتبار هذا الإطلاقِ قيل: (حقيقةُ كُلِّ عِلْمٍ مسائلُهُ)، وتارةً بإزاءِ إدراكِ تلكَ المعلوماتِ. والتَّعْرِيفُ بهذا الاعتبار فلا استدراك - أيضًا-.

- **و**كشرحه قول الجاربردي: [ليس في كلامهم (فَعْلَالٌ) مِنْ غَيرِ البناءِ المُكَرَّر] يريد المضاعف بقرينة المثال. (/ق12ب/).

- وكقوله: **(حدُّ التضعيف):** أنْ يأتيَ بحرفين: ساكنٍ فمتحركٍ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، والحرْفُ الثّاني فيما ذُكِرَ لا يكونُ إلا مُتَحَرِّكًا. (/ق6أ/).

---

(1) العضد، شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب (ج1307/2)، وسركيس (ج1332/2)، معجم المطبوعات العربية والمعربة.

(2) حَاشِيَة على شرح العضدية لعضد الدين: عبد الرحمن الإيجي(ت756هـ)، لمختصر ابْن الْحَاجِب(منتهى السَّوْلِ والأمَلِ، في علمي الأَصْلِ والجَدَلِ) في (أصول الفقه). شرحه: السيد، الشريف الجرجاني(ت816هـ). انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج143/11)، وتفصيلها في قسم التحقيق.

(3) في (م)، و(ط): إذِ (القائم منه بزيدٍ).

(4) في (م)، و(ط): (بعمروٍ وشخصًا).

– وكقوله: **(والتَّصْرِيف):** على ما ذهبوا إليه: معرفةُ أحوالِ الأبنيةِ. ومعرفةُ الأبنيةِ لا تَصَوُّرُهَا).(/ق7أ/).

– **استخدامه (التكرير والمكرر) بدلًا من المضعّف والتضعيف** –إسوة بالمصنف ابن الحاجب–:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وإنْ **كانت تكريرًا**] ذكَرَ ابنُ مالكٍ وغيرُهُ **أنَّ التَّكْرِيرَ** على أربعةِ أقسامٍ: **(تَكْرِيرُ عَيْنٍ)** فقط، نحو: (سلَّمَ، وقطَّعَ)، **و(تكريرُ لامٍ)** فقط، نحو: (مَهْدَدَ) اسمُ امرأةٍ، و(جَلْبَبَ) ، و**(تكريرُ عَيْنٍ ولامٍ)** مَعَ مباينةِ (الفاءِ)، نحو: (صَمَحْمَحَ للشَّديد) ، وتكريرُ (فاءٍ وعَيْنٍ) مع مباينة (اللام)، نحو: (مَرْمَرَيْت) و(مَرْمَرِيس)[1] كلاهما للداهية، قال أبو حيان(ت745هـ)، وغيره: لا يُحْفَظُ مِنْ هذا القسمِ غيرُهُمَا، وقال: (المَرْمَرَيْت): اسم للفقر، وفي القاموس، وشرح الكافية: إنَّه الدَّاهيةُ، كما سبق). (/ق11أ/).

- وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: في قوله: [إلَّا بلفظِ الأصلِ **المُكَرَّرِ**] تقديره: لم يُوزَنْ إلَّا بما يُوْزَنُ به لفظُ **المُكَرَّرِ**، وكذلك التقدير في قوله: فإنَّه بما تَقَدَّمَهُ؛ أي: يُعَبَّرُ عَنْهُ بِشيء عُبِّرَ بِهِ عَمَّا تَقَدَّمَهُ. تأمَّلْ. (/ق11ب/).

3. مصطلحات معجمية، استخدمها المحشِّي:

– مثل: (مهملة) لغير المنقوط من الحروف، مثل: (ح، د، ر، س، ص، ط، ع)، والمعجمة: (ج، خ، ذ، ز، ش، ض، ظ، غ)، و(فاء مهملة)؛ ليستثني الـ(ق) (القاف). ومُوَحَّدَة: حرف (الباء) (ب). والمثناة: (ت) (التاء). والمثلثة: (ث) الثاء. والتحتية: (ي) (الياء).

المَطْلَبُ السَّابِعُ: الدِّقَّةُ عِنْدَ ابنِ جَمَاعَةَ:

1. تَمَيَّزَ ابنُ جماعةَ بالدِّقَّةِ الُّلغويّةِ، مِثْلَ: تَعْقِيبِهِ على الشارح:

الباحث: نَاهِيكَ عنِ استخدامِهِ التّطبيقَاتِ الإعرابيَّةَ في كثيرٍ منَ المَواطِنِ لشَرْحِ الجارَبردي. وكثيرًا ما كان يعقب على الشارح، بقوله: **(لو قال كذا لكان أولى)**...(/ق12أ/). أو(**لو عبر بكذا لكان أولى)**...(/ق12ب/). أو بقوله: **(أخطأ)**، أو **(خلط)**. (/ق4ب/).

2. .الدقّةُ في النَّقْلِ، والأَمَانَةُ في الاقتِبَاسِ:

– ففِي نَقْلِهِ عنِ ابنِ جِنّي(ت392هـ)، حيثُ يقولُ: (وإنّما كان الميزانُ ثُلاثِيًّا؛ لِكَوْنِ الثُّلاثِيّ أكثرَ مِنْ غَيرِهِ؛ أوْ لِأَنَّهُ لو كانَ رُباعيًّا، أو خُماسِيًّا لمْ يُمْكِنْ وزنُ الثلاثيّ بِهِ إلَّا بحذفِ حرفٍ أوْ

(1) (المَرْمَرِيسُ): الأرض التي لا تُنْبِتُ. و(المَرْمَرِيسُ): الأمْلَسُ. و(المَرْمَرِيسُ): الدَّاهِيةُ. و(المَرْمَرِيسُ): الداهِي من الرِّجَالِ. وتحقيرهُ: (مُرَيْرِيسٌ)؛ إشعارٌ بالثُّلاثيَّة. لم يجئ على (فَعْفَعِيل): إلَّا اسمٌ، نحو: (مَرمَرِيس)، وقد قالوا فيه: (مَرمَرِيت). المسألة مفصلة في قسم التحقيق. انظر: ابن سيده، المحكم (ج8/497)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص99).

أكثر،... ذكرهُ ابنُ جِنّيٍّ[1] هكذا) (/ق9أ/). مع أنَّهُ ذكرَ أنَّ المنقُولَ مِنْ كلامِ ابنِ جِنّيٍّ، ولم يُحَدِّدِ الكتابَ بِعَيْنِهِ؛ فهذا يَدُلُّ على سِعَةِ اطِّلَاعِهِ، وتَمَكُّنِهِ، وصياغتِهِ للمضمونِ بأسلوبِهِ؛ أي: ما نُسَمّيهِ اليومَ بـ(التّصرُّفِ)، أو بـ(يُنْظَرُ). وكان د. عبد المقصود محمد عبد المقصود: محقِّقُ شرحِ شافيةِ ابنِ الحاجبِ(ت646هـ)، لركنِ الدّينِ الأسترأباذيِّ(ت715هـ)، قد ذَكَرَ أنَّهُ منقولٌ عن كتابَيِ: (سِرِّ صناعةِ الإعرابِ)، و(المُنْصِفِ).

– ومن الدِّقَّةِ في النَّقل – أيضًا–: قوله: (وكذا الدَّفْعُ أنْ لَا نُسَلِّمَ أنّ النّقلَ لا يكونُ إلّا في الأعْلَامِ. وقد ذهب السيرافي(ت368هـ) إلى أنّه يجئ في أسماء الأجناس – أيضًا– كما جاء في الأعلام، حكاه عنه المرادي، وحكاه أبو حيان – أيضًا–.(/ق19ب/).

– **ومن اهتمام ابن جماعة بدقَّةِ الصِّيَاغَةِ والتَّعْبِيرِ والتَّرْكِيبِ**، في اعتراضِهِ الجارَبردي في قوله: [وهي الكلماتُ التي عُلِمَ أنَّ الجَمِيعَ رَاجِعٌ إلى أَصْلٍ وَاحِدٍ]؛ أَيْ: التِي عُلِمَ رُجُوعُهَا كُلِّهَا. **فلو قال: (أنَّ جَميعَهَا)؛ لكان أولى؛ ليكون في الكلامِ ضميرٌ يعودُ على الموصولِ.** (/ق14أ/).

3. **الأمانة العلميّة كـ(نِسْبَةِ القولِ لصَاحِبِهِ):**

يُعَرِّفُ بـ(الشخصيّةِ)، دُونَ تَفْصِيلٍ، ودُونَ تَرْجَمَةٍ، إلَّا مَعَ القَلِيلِ مِنْهُمْ، كمَا فَعَلَ مَعَ الشّارِحِ، ومَعَ أبِي الأسودِ الدُّؤلِيِّ(ت69هـ)، ولبيدٍ العامِرِيّ(ت41هـ)، والمُتنبّي(ت354هـ)، وكانتْ تَعاريفُهُ مُوجَزةً جِدًّا، إلَّا أنَّ تعريفَهُ للعَلَمِ، وتحديدَهُ: أراحَ القارئَ مِنَ الوُقُوعِ في الخَلْطِ، وخَاصَّةً تَشَابُهَ الأسمَاءِ، وكذلِكَ فَعَلَ فِي نِسْبَةِ الأشعارِ لأصحابِهَا، وتفسيرِ المُفردَاتِ. **فكانَ ابنُ جماعةَ مُحقِّقًا يَكفِي الباحِثَ مُؤْنَةَ البَحْثِ** فِي ترجمَةِ عَالِمٍ (مَا). ومِنْ أمثِلَةِ ذَلِكَ:

– مَا فَعَلَهُ مَعَ (أبِي مُوسَى) الذِي لم يُوضِّحِ المُرادِيُّ مَنِ المَقصودُ بذلِكَ فَوَضَّحَ ذلِكَ ابنُ جماعة بقولِهِ: (الجَزُولِيُّ(ت607هـ). (/ق50أ/). ويُؤَكِّدُ ذلكَ أنَّ الشّلوبينَ(ت645هـ) نَاقِلَ النَّصِّ أنَّهُ مِنْ تلاميذِ الجَزُولِيِّ(ت607هـ). ومِنْ أمثِلَةِ ذَلِكَ:

– قولُهُ: (وأبُو مَنْصُورٍ: هو الجَوالِيقِيُّ(ت540هـ). (/ق12أ/).

– وقوله: (وأوردَ عليهِ بعضُ الشّارِحِينَ) هو الشريف(ت816هـ). (/ق30أ/).

– وقولُهُ: (ذكرَهُ بعضُ الفُضلاءِ): هو جمالُ الدِّينِ الحسينُ بنُ إيازٍ(ت681هـ) النَّحْويُّ البغداديُّ. (/ق14ب/).

– وقولُهُ : (قال الحَمَاسِيُّ) هو نِسْبَةُ إلى الحَمَاسَةِ، بفتحِ الحاءِ، وهِيَ في الُّلغَةِ الشّجاعةُ، والمُرادُ بها هُنَا ما اختارَهُ أبو تَمَّامٍ(231هـ) حبيبُ بنُ أوسِ الطَّائِيُّ، مِنْ أشعَارِ العَرَبِ، وسَمَّاهُ كتابَ الحَمَاسَةِ.(/ق12ب/).

---

(1) منقول من: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج5/2)، وابن جني، المنصف، شرح كتاب التَّصْرِيف لأبي عثمان المازني (ج26/1)، منقول بـ(تصرف) من الناقل، ابن جماعة الكناني(ت819هـ).

- وقولُهُ: [وكانَ أحمدُ بنُ يَحْيَى] هُو ثَعْلَبٌ(ت291هـ) – رحِمَهُ اللهُ تَعَالَى –. (/ق13أ/).

- وقولُهُ: (ونقَلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ) هُو الفَارِسِيُّ(ت377هـ)، كانَ مِنْ تَلامِذَةِ سيبويه(ت180هـ)[1] (/ق15ب/). **وهذا مِنْ تَرَاجِمِهِ الغَرِيبَةِ.**

- وقولُهُ: (لأنّهُ اسمٌ لأبي الأسودِ الدّؤَلِيّ(ت69هـ): المُرادُ أنّهُ اسْمٌ لِقَبِيلةٍ، إليها يُنْسَبُ أبُو الأسودِ، وهُوَ ظالمُ بنُ عمرِو بنِ حِلْسِ بنِ فغاثةَ بنِ عَدِيّ بنِ الدِّئَلِ بنِ بَكْرِ بنِ كنانةَ. (/ق19أ/).

- وقولُهُ: (كقولِ الشّاعِرِ) هو لبيد بن ربيعة العامريّ(ت41هـ)، شاعرٌ مُفْلِقٌ فارِسٌ جوادٌ صَحَابيٌّ مُعَمَّرٌ، عاشَ مائةً وأربعينَ سَنَةً، وتُوفِّيَ فِي خِلافةِ عُثمانَ(ت35هـ) – رضيَ اللهُ تَعَالى عَنْهُ_[2]. (/ق48أ/).

- وقولُهُ: (ذَكَرَ بَعْضُ الفُضَلَاءِ) هُوَ ابنُ إِيَازٍ(ت681هـ). (/ق78أ/).

- وقولُهُ: (قالَ أوْسٌ) هو ابنُ حَجَرٍ(ت...). وقولُهُ: (وابن حَجَرٍ) هو الكِنْدِيّ، المشهورُ صاحبُ المُعَلَّقَةِ، واسمُهُ: سُليمانُ، ويُعرَفُ – أيضًا – بالملكِ الضِّلّيلِ بمعجمةٍ، ولامَينِ، بوزنِ: (سِكّيت).(/ق81أ/).

- وقولُهُ: (وقال المتنَبّي(ت354هـ) وهو أبُو الطَّيِّبِ أحمدُ بنُ الحُسينِ بنِ الحسنِ الجَعْفِيُّ، وُلِدَ بالكُوفَةِ سنة(303هـ)، ونشأَ بالشّامِ، وأكثرَ المَقَامَ بالبادِيَةِ، وقالَ الشِّعْرَ في حَداثتِهِ حتَّى بلغَ فيه النّهايةَ، وذُكِرَ في سببِ تلقيبِهِ بالمُتنَبّي: أنَّهُ كانَ خرجَ إلى كَلْبٍ وادَّعَى أنّه عَلَوِيٌّ حُسَيْنِيٌّ، ثُمَّ ادَّعى النُّبُوَّةَ، وذلِكَ ببادِيةِ السّمَاوَةِ؛ فخرجَ إليهِ أميرُ حِمْصَ لُولُو مِنْ قِبَلِ الإخشيديَّةِ، فقاتَلَتْهُ، وَأَسَرُوهُ، وحَبَسَهُ بِالشَّامِ إِلَى أنْ تَابَ. (/ق141ب/).

- وقولُهُ: (وقِيلَ) القَائِلُ: هو الشّيخُ بَدْرُ الدِّينِ بنُ مالِكٍ(ت686هـ). (/ق54ب/).

- وقولُهُ: [وقالَ الشّاعرُ] هو قُصَيُّ بنُ كِلَابٍ. (/ق152ب/).

- وقولُهُ: (إلياسُ بنُ مُضَرٍ(ت...) مُضَرٌ اسْمُ رَجُلٍ، هو أبُو القَبِيلَةِ، لا اسْمُ قبيلَةٍ حتَّى يكونَ غيرَ مُنْصَرِف. (/ق152ب/).

- وقولُهُ: (أنّ الأخفشَ(ت215هـ) هو الأخفشُ سعيدُ بنُ مَسعدَةَ. (/ق152ب/).

- وقولُهُ: (اِسْمُ رَجُلٍ) وهُوَ لَقَبُ الحارِثِ بنِ شُرَيْكٍ(ت...)؛ لأنَّ قَيْسَ بنَ عَامِرٍ حقَّرَهُ بالرُّمْحِ حينَ خافَ أَنْ يَفُوتَهُ. (/ق154ب/).

- وقولُهُ: (فذهَبَ بَعْضُهُمْ) هو ابنُ السّراجِ(ت316هـ). (/ق157ب/).

---

(1) ساقِطٌ في (ك)، و(م) قوله: (كان من تلامذة سيبويه). وإلّا كيف يكون أبو علي الفارسي من تلامذة سيبويه؟ أم قصد من أنصاره، أم بالرواية، أم قصد على مذهب سيبويه كما سيأتي؟ والراجح أنه من زيادات النساخ. – والله أعلمُ–

(2) في (ك): _ رضي الله عنهما _.

-وقولُهُ: (ووائِلُ قبيلةٌ) سُمّيَتْ باسْمِ أبيها وائِلِ بنِ قَاسِطِ بنِ هِنبِ(ت...) بالكسرِ، ونُونٍ، وَموحدة. (/ق217ب/).

- وقولُهُ: (وَبَكْرٍ) – أيضًا– قبيلةٌ كذلك. (/ق217ب/).

- وقولُهُ: (قال الشّاعرُ) هو المُثَقِّبُ العَبْدِيُّ(نحو 35 ق هـ)، بِمُثَلَّثَةٍ، وقافٍ مُشَدَّدَةٍ، مَكْسُورَةٍ، ثُمَ مُهْمَلَةٍ، وموحدة سَاكِنَةٍ، ووقع في شرحِ المُغْنِي ضَبْطُهُ: بِضَمِّ المِيمِ، وفتحِ الثّاءِ[1]، وكسرِ القافِ المُشدَّدَةِ. قال: وأظُنُّ أَنَّ (العبديَّ) نِسْبَةٌ إلى (عَبْدِ القَيْسِ)، والموجودُ في القاموسِ، وغيرِهِ: ما قَدَّمْتُهُ، والمفهومُ مِنْ كَلَامِ الجَوهريِّ أَنَّ النِّسْبَةَ إلى عَبْدِ شَمْسٍ... إلخ. (/ق105ب/).

4. عدمُ نِسبَةِ النّقلِ لصَاحِبِهِ – أحيانًا–:

- **فقدْ تفاجَأَ الباحِثُ** أنّ كلامًا بِرُمَّتِهِ مَنْقُولٌ منَ (المُرَادِيِّ)، ولمْ يُشِرِ ابنُ جماعةَ إلى ذلِكَ. وكأنّهُ (تَدْلِيسٌ) – إنْ صَحَّ التعبيرُ–، وهذا الشَّيْءُ تكرَّرَ كثيرًا، كمَا في كتابَي: (مغني اللبيبِ عَنْ كُتُبِ الأعارِيبِ، لابنِ هشامٍ(ت761هـ)، وكتابِ الجَنَى الدّانِي في حُرُوفِ المَعَانِي، لِلمُرادِيِّ(ت749هـ)، ولمْ يُنَبِّهْنَا إلى ذلِكَ، مَعَ أنّ الأصْلَ التّنبيهُ؛ للأمَانةِ الأدبيَّةِ، والعلميّةِ– ولا يُشكِّكُ الباحثُ في أمانةِ المُحشّي ابنِ جماعةَ، وقد يُعزَى ذلكَ إلى زَحْمَةِ المادَّةِ العِلميَّةِ، وتوارُدِ الأفكارِ، وتَنَاقُلِ المُتُونِ، والشُّرُوحاتِ؛ فالعِلْمُ رَحِمٌ بينَ أهلِهِ–. كما كان يفعل السيوطيُّ(ت911هـ) من نُقُولاتٍ كثيرةٍ؛ حتّى تَظُنَّ أنّكَ – مثلًا– تقرأُ من كتابِ الخِصَائِصِ، لابنِ جِنِّي(ت392هـ).

5. عند الاقتباس يختم نقولاته، بقوله: (انتهى):

- كما في نقلِهِ عنِ (ابنِ مالكٍ)، من كتابِهِ: (إيجازِ التّعريفِ في عِلْمِ التَّصْرِيفِ)؛ فيقولُ في حاشيتِهِ: (وعَزَاهُ ابنُ مالِكٍ – رَحِمَهُ اللهُ – للأخفشِ(ت215هـ)، والفراءِ(ت207هـ)، قال: وزيادةُ الثّقةِ مَقبولةٌ، ثم قالَ: وقدْ ينتصرُ لسيبويه في إلغائِهِ (فُعْلَلًا) بأنْ يُقالَ: سَلَّمْنَا صِحَّةَ نَقْلِهِ عَنِ العربِ إلّا أنَّهُ فَرْعٌ على (فَعْلَلٍ)؛ لأنَّ كُلَّ ما نُقِلَ فيهِ الفتحُ نُقِلَ فيه الضَّمُّ، ولا ينعكسُ، ولو كانَ (فُعْلَلٌ) أصلًا كغيرِهِ منَ الرُّباعيِّ لجازَ أنْ يَنفرِدَ عَنْ (فَعْلَلٍ)؛ فَعُلِمَ بذلِكَ أنَّ فَتْحَ مَا فُتِحَ لَمْ يَكُنْ إلَّا فِرارًا مِنْ توالِي ضَمَّتَينِ ليسَ بينهما إلّا ساكِنٌ، وهو حاجزٌ غيرُ مَنِيعٍ. انتهى. (/ق22أ/).

- وكما في نقلِهِ عَنِ الأصمعيِّ(ت216هـ): (قالَ الأصمعيُّ: أظُنُّهَا روميَّةً؛ فلا ينبغِي أنْ يَثْبُتَ بها (فُعْلالِلٌ) وكذلكَ، (خُزْرَانِق)، أصلُهُ فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، وبأنَّ (قَرَعْبَلانةٌ) لم يُسْمَعْ إلّا مِنْ كتابِ (العَيْنِ)؛ فلا يَنبغِي أنْ يُلْتَفَتْ إليها.انتهى[2]. (/ق24أ/).

---

(1) في (ك)، و(م)، و(ط): (النُّونِ).

(2) منقول من: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص114).

6. **الدقة قد يعتريها النّقْصُ؛ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾**[1]؛ و(**أَبَى اللهُ أنْ يكونَ كتابٌ صحيحًا غيرُ كتابِهِ**)؛ فليس بالضَّرُورَةِ أنْ يُوافِقَ كلامُهُ كلامَ المُعْجَمِيّينَ في ضَبْطِهِ الأوزَانَ، حتَّى مُعَاصِرِيهِ؛ فعلَى سبيلِ المِثَالِ:

– كما في نسبته للـ(الفراء) سؤالًا سأله (الأصمعي): فلم يجد الباحث في كتب التراجم أنّ الأصمعي(ت216هـ) البصريَّ، التقى بالفراء(ت207هـ) الكُوفيّ؟! فكيف سأَلَهُ هذا السؤالَ؟!. والصّوابُ: أنّ السَّائِلَ هو: (أبو عمرٍو الشيبانيُّ(ت206هـ). كما في شرح الشافية، لـ(ركن الدين الإستراباذي): ما نصُّهُ: (قال أبو عمرٍو: سألتُ الأصمعيَّ: ما الإِقْعَنْساسُ؟ فقال: هكذا؛ فقدَّمَ بطنَهُ، وأخَّرَ صَدَرَهُ)[2].

– ولَمَّا تناوَلَ الجارَبرديُّ كلمةَ (القِرْطَبُوسِ) كالآتي: و(القِرْطَبُوسُ): بِكَسْرِ القَافِ: قال الشارح: [لِلدَاهِيَّةِ]، وَعَنِ المُبَرّدِ: أنَّهُ اسمٌ للنَّاقَةِ العَظِيمَةِ. لكنَّ ابنَ مَنْظُورٍ(ت711هـ) قال: (القَرْطَبُوسُ): الدَّاهِيَةُ، بِفَتْحِ القَافِ، و(القِرْطَبُوسُ)، بِكَسْرِهَا: النَّاقَةُ العظيمةُ الشَّديدةُ؛ مَثَّلَ بِهِمَا سيبويه(ت180هـ)، وفَسَرَّهُمَا السّيرَافِيُّ(ت368هـ)[3]. (/ق24أ/).

7. **استخدامه صيغ التمريض كثيرًا، مثل: (قالوا، وقيل...)**: أو عدم نسبة المنقول لصاحبه، أو لمصنفه، مع الإطالة في التعليق، والتعليل في هذا المنقول، مثاله:

– قوله: (وفي بعض الشروح ما يُوْهِمُ أنَّ الاشْتِغَالَ لِتَكْثِيرِ الأَوْزَانِ في هذا المَوْضِعِ إذْ يَجِبُ أنْ **يُقَالَ** تارةً (إفْطَعَلَ) بالطاء، ومرَّةً بالظاء، ومرَّةً بالذَّالِ إلى غير ذلك، وهو مُفْضٍ إلى الاستثقال،.... (/ق10ب/).

– وكقَوْلِهِ في حاشيته على قولِ الجارَبَرْدِيّ: [ثُمَّ أَبْدَلُوا الفَتْحَةَ ضَمَّةً، وَالأَلِفَ وَاوًا]: **وَالمَنْقُولُ**: أَنَّ سِيبَوَيْهِ يَقُولُ فِي جَمْعِ (الذِي): (اللَّذَيُونَ) بِضَمِّ اليَاءِ، وَ(اللَّذَيينَ) بِكَسْرِهَا. (/ق64أ/).

– وكقَوْلِهِ في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [حملاً للنَّقيضِ على النَّقيضِ]: (قال شارحٌ: فيه نظر؛ لأنَّ التضاد أمرٌ معنويٌّ، وهو لا يُوجِبُ بين الضِّدَّين اِتّحَادَ بِنَائِهِمَا لَفْظًا كما في (الحياة والممات)، مثلاً؛ فإنه لا يقال: (زِنَتُهُمَا وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ أحدَهُمَا ضِدُّ الآخَرِ). (/ق13أ/).

---

(1) [النساء:82].

(2) ركن الدين، شرح الشافية (ج1/236).

(3) ابن منظور، لسان العرب (ج6/173).

المَطْلَبُ الثَّامِنُ: الأُسْلُوبُ التَّعْلِيمِيُّ عندَ ابنِ جَمَاعَةَ:

1. **أسلوبُ ابنِ جماعةَ في الحاشيةِ سَهْلٌ، ومُبَسّطٌ معَ الإيضاحِ بِبَعْضِ الأَمْثَلَةِ، ولا غَرَابَةَ في ذلك؛ لأنّهُ يقدِّمِ حاشيتَهُ للمتعلمين.** فكان منهجُهُ في حاشيتِهِ على شرحِ الجارَبَرْدِيّ منهجًا تعليميًّا؛ فهو يَذْكُرُ نَصَّ الجَارَبَرْدِيّ، ويُعَلّقُ عليهِ بإيجازٍ غيرِ مُخِلٍّ، أو بتَفْصِيلٍ، يَذْكُرُ فيهِ خُلاصَةَ الرّأْيِ الصَّرْفِيّ، مِنْ دُونِ تَطْوِيلٍ مُمِلٍّ. كما في مخطوطته التي شرحَ فيها القواعدَ الصُّغْرَى، لابن هشام(ت761هـ)[1]. فَيَكْثُرُ استخدامُهُ ألفاظَ ومصطلحاتِ المُعَلّمِينَ، كما في قوله: **(وَقَدْ عَرَفْتَ)**، وفي قوله: **(فَتَنَبَّهْ)**، و**(فليتأمل)**، و**(فليتدبر)**. (/ق61ب/)، و(/ق18أ/)، و(/ق10أ/).

2. **واستخدامُهُ الإعرابَ كثيرًا؛ لأنّ هدفَهُ تعليميٌّ**، فَيُعَدُّ الإعرابُ مِنْ وسائِلِ التّمرينِ لِلطلبَةِ؛ فكانَتْ بِحَقٍّ حَاشيتُهُ نَحْوِيَّةً صَرْفِيَّةً:

– كقوله: **(فعطفُهُ على الخبرِ** مِنْ عَطْفِ الخَاصّ على العامّ، وهما مرفوعان بالظّرْفِ قبلهما؛ لاعتمادِهِ على الموصولِ ومُتَعَلَّقِهِ؛ حينئذٍ استقرَّ قَطْعًا، أو بالابتداءِ، **وهو خَبَرٌ مُقَدَّمٌ**. والأوَّلُ أَرْجَحُ؛ لأنَّ الأَصْلَ عدمُ التقديمِ والتَّأْخيرِ، ويُؤَيِّدُهُ – أيضًا – هنا مناسبةُ **الجملةِ المعطوفةِ)**. (/ق2أ/).

3. **عرضُ المسألة في صورة سؤال وجواب:**

– كقوله: (والثاني: قد يُنسبُ إلى (فُلُوعٍ) الذي مُغَيَّرٌ مِن (فُعُولٍ)؛ **فنقولُ لِمَ لا يَجُوزُ أنْ يُنسبَ إلى الثاني دونَ الأَوَّلِ؟** لأصالةِ الثاني؛ فأُجِيبَ عَنِ الثاني بأنَّهُ بَعَدَ التغييرِ يَنزِلُ مَنْزِلَةَ الأصلِ فهو فيه كـ(هو) فيه). (/ق15أ/). وكقوله: (ولِقائلٍ أنْ يقولَ: إذا وُقِفَ على (جَعْفَرٍ) بغير التضعيفِ فهو يرجعُ إلى الأبنيةِ؛ لأنَّ (جَعْفَرًا) (فَعَلَلًا) بـ(اللّامين)، وإذا وُقِفَ عليه بالتضعيفِ فيكونُ (فَعلَلّ)[2] بثلاث (لامات)، وهذا البناءُ غيرُ البناءِ الأولِ؟ ويمكنُ أنْ يُجَابَ عنهُ بأنَّ تغييرَ البِنْيَةِ إنَّما حَصَلَ مِنَ الإدغامِ لا مِنَ الوقفِ، وقد ذُكِرَ أنَّ الإدغامَ قد يكونُ راجعًا إلى الأبنيةِ؛ فعُلِمَ أنَّ الوقفَ مِنَ الأحوالِ مُطلَقًا). (/ق6أ/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [والحركةُ العارضةُ غيرُ مُعْتَدٍّ بها]: لِقَائِلٍ أنْ يَقُولَ: نَقْلُ حَرَكَةِ المِيمِ للإدغامِ وَاجِبٌ؛ فهي حينئذٍ عارضةٌ لازمَةٌ، **فلِمَ لَمْ يُعتدَّ بها كما اعْتُدَّ بالياء المبدلةِ مِنَ الهمزةِ في (جاءي) على مذهب سيبويه على ما سبق؟** وليسَتِ الحَرَكَةُ في (أَخْشَى اللهَ)، ونحوِهِ مثلَهَا. كما لا يخفى؟ (/ق16أ/).

---

(1) تحقيق: د. هشام الشويكي، جامعة الخليل. مع زيادة إعرابه: (للآيات الواردة).

(2) هكذا في (ك)، و(م)، و(ط).

- وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [يَعْنِي بِالمغَاَلَبَةِ]؛ أي: يُرِيدُ بـ(فِعْلِ المُغَالَبَةِ)، الفِعْلِ الذي يُذْكَرُ بَعْدَ الفِعْلِ الدَّالِّ على المُفَاعَلَةِ مُسْتَنِدًا إلى الغَالِبِ في الماضي أو المُسْتَقْبَلِ، نَحْوَ: (كَارَمَني زَيْدٌ فَكَرَمْتُهُ أو وسَأُكْرِمُهُ، ويُكَارِمُنِي وأُكْرِمُهُ). قال في التَّسْهِيلِ(1): وهذا البِنَاءُ مُطَّرِدٌ في كُلِّ ثُلاثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ تَامٍّ خَالٍ مِنْ مُلْزِمِ الكَسْرِ، ولَا يُنَافِيهِ قَوْلُ سيبويه: ليس في كُلِّ شَيْءٍ يَكُونُ هذا، ألَا تَرَاهُمْ لَا يَقُولُونَ: (نَازَعَنِي فَنَزَعْتُهُ)؛ اسْتِغَناءً عَنْهُ بِغَلَبْتُهُ؟ (/ق27ب/).

4. **مَيْلُهُ إلى الإيجَازِ، مَعَ أنّ ابنَ حَجَرٍ قالَ عَنْهُ لَا يُجِيدُ الإيجَازَ**، قدْ يَكُونُ في غَيْرِ هذه المَخْطُوطَةِ.

5. **التفصيلُ بعدَ الإجمالِ، أو تفصيلُ المُجْمَلِ:**

- [فوضعوا لذلك لفظ (فعل)]؛ أَيْ: لمّا رامُوا وزن الكلمة قابلوا أوَّلَ أصولها بفاء، وثانيها بعين، وثالثها بلام؛ فلهذه المقابلة يُسَمَّى أَوَّلُ الأصولِ فاءً، وثانيها عَيْنًا، وثالثُهَا لَاماً، وكذا رابُعها، وخامِسُهَا إنْ كانا كما سيأتي، ويساوي الفاءُ والعينُ واللَّامُ أصولَ الكلمة في حالها من حركة، وسكون، وكذا في مَحَلِّهَا في التقديم والتأخير. (/ق9أ/).

6. **يَزِيدُ في المَسْأَلَةِ إضَافَةً وتَفْصِيلًا، إذا لم يفعَلْ ذلك مَنْ نَقَلَ عَنْهُم:**

- كما في حاشيتِهِ على قَوْلِ الشارح: [فإنْ لم يَكُنْ أَوَّلُ السَّاكِنَينِ مَدَّةً] فلا يُحْذَفُ مِثْلُ المدَّةِ في الحَذْفِ وُجُوباً نُونُ التَّأْكِيدِ الخَفِيفَةِ، نَحْوَ: (اضْرِبَ الرَّجُلَ) بفتح الباءِ؛ أي: اِضْرِبَنْ، ونُونُ (لَدُنْ)، نَحْوَ: (ما رَأَيْتُهُ مِنْ لَدُنِ الصَّباحِ)، وقَدْ جاءتْ هذهِ ثابتةً قَليلاً في قولِ الشَّاعِرِ(2):

تنتَهِضُ الرِّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي

من لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ

وجاء - أيضاً- شاذًّا حَذْفُ الألِفِ تَنْوينًا، كما رُوِيَ عَنْ أبي عَمْرٍو: ﴿أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ﴾ (3)، بِحَذْفِ التَّنْوِينِ، وَبِهِ قَرَأَ - أيضًا- أَبَّانُ بنُ عُثمانَ، وزيدُ بنُ عَلِيٍّ، وأبُو السَّمال، وغيرُهُمْ، وقَرَأَ عمارَةُ بنُ عقيل كما رواه عنه المُبَرِّدُ، وغيرُهُ. ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ﴾(4) بِحَذْفِ التَّنْوينِ، وَنَصْبِ (النَّهَارِ)، قال الشاعر(5): [الكامل]

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ص469).

(2) البيت من [الرجز]، بلا نسبة، أنشده الأصمعي. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج4/ص200).

(3) [الإخلاص:1- 2].

(4) [يس:40].

(5) البيت من [الكامل]، لمطرود الخُزاعي في التهذيب. ولابن الزِبَعْرى في الصحاح. انظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج6/ص60)، والجوهري، الصحاح (ج1/ص254).

عَمْـرُو الَّـذِي هَشَـمَ الثَّرِيـدَ لِقومـهِ   ورِجـالُ مَكَـةَ مُسْـنِتُونَ عِجـافُ

وقالَ الجِرْمِيُّ: حَذْفُ التَّنْوِينِ؛ – لالتقاءِ السَّاكِنَينِ مُطْلَقًا– لُغَةٌ. انتهى. والقياسُ إثباتُهُ. نَعَمْ يَطَّرِدُ حَذْفُهُ؛ لالتقائِهِمَا في النُّدْبَةِ، كقولِكَ في نُدْبَةِ: (غُلامَ زيدٍ)، (وَا غُلَامَ زيداه) على رَأْيِ البصريين، وَمِنَ العَلَمِ المُوصُوفِ بِ(ابنِ) مُضَافاً إلى عَلَمٍ، أو بِ(ابنةٍ) كذلك، نَحْوَ: (جاءَ زَيْدُ بنُ عمروٍ)، و(هِنْدُ ابْنَةُ بَكْرٍ)، و(عمرُو) في البيتِ: هُوَ لِهَاشِمٍ[1] الوَاقِعِ فِي النَّسَبِ الشَّرِيفِ. وَيُقَالُ: (أَسْنَتِ القَوْمُ)؛ أي: أَجْدَبُوا. (/ق108ب/).

– وكان قد أشار إلى ذلك في مقدمة حاشيته في قوله: (حاشية...**تستدرك ما أجمله**،... وتنصف منه وله، مع فوائدَ جمَّةٍ، **وزوائدَ مُهِمَّةٍ**، ...). وكان هذا الاستطرادُ في مَحَلِّهِ؛ فهو من أصحابِ الإيجازِ غَيرِ المُخِلِّ، والإطنابِ غَيرِ المُمِلِّ.

– كما في تفصيله لعلوم الأدب، عند قول الشارح: (علوم الأدب)، فصّل المجمل، أو وضّح المبهم، فعدّ علوم الأدب (لفظًا أو كتابةً)، اثني عشر علمًا مقسمةً إلى قسمين: (الأصول، والفروع).

أمّا الأصول: 1– فعلم اللغة، 2– فعلم التَّصْرِيف، 3– فعلم النَّحْو، 4– فعلم المعاني 5– فعلم البيان، 6– فعلم العروض، 7– فعلم القافية.

وأمَّا الفروع: 8– فعلم الخط، 9– فالعلم المسمى بقرض الشعر أو بالمنثور، 10– فعلم إنشاء النثر من الرسائل والخطب، 11– فعلم المحاضرات، 12– فعلم التواريخ. (/ق3ب/).

---

(1) لهاشم بن عبد مناف والد عبد المطلب جد النبي ﷺ، وكان هاشم يسمى عمرًا، فسموه هاشما لأنه كان يهشم الثريد لقومه ويطعمهم في المجاعات. الأنباري: أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (ج545/2).

المَبحث الثاني

مَوْقِفُ ابنِ جَمَاعَةَ مِنَ المَسَائِلِ الخِلَافِيَّةِ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: اعتراضاته:

1. اعتراضُهُ على الشارحِ، وتصويبُهُ، دُونَ التَّصريحِ بِتَخْطِئَتِهِ:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [إذا أخبرتَ عَنْ نفسِكَ] هذا ليس بقيدٍ؛ لأنَّ المخاطبَ كذلك. نَحْوَ: (قُلْتَ) بفتح التاء، وكسرها؛ ولهذا قال في الشرح المنسوب إلى المصنف: (إذا أخبرتَ عن نفسِكَ، ونحوِهِ، ولو قال الشارح: (ونحوِهِ)؛ لكانَ أَوْلَى؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ قَيْدٌ. (/ق18أ/).

– وكان مُحَقِّقُ: (بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، لابن الناظم، بدر الدين(ت686هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، كان قد ذكر في تحقيقه: (أنه كان من منهج الجاربردي في شرحه عنايتُهُ بدفع الاعتراض على المصنف، والذَّوْدِ عنه، ولو ألجأه ذلك إلى تَكَلُّفٍ شَدِيدٍ. في حينَ أنَّ مَنْهَجَ ابنِ جماعةَ كانَ يُناقِشُ رُدُودَ الجارَبَرْدِيِّ؛ فَيُسْقِطَ الضَّعِيفَ).

– **الترجيح مع التعليل:** كما جاء في علامات القلب، في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وقيل: هو متعلق بقوله: يُعْرَف] مشى على هذا الشيخ نظام الدين(ت850هـ). **وعليه الأصَحُّ في قولِ المُصنَّفِ: (على الأَصَحِّ):** إشارةٌ إلى **مذهبِ سيبويه**، وصوَّب اليزدي(ت بعد720هـ) كُلاً من الوجهين. (/ق16ب/).

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [لا يُؤَدِّي إلى منع الصرف من غير علَّةٍ]؛ لأنه حينئذ يؤدي إلى مذهبين: أحدُهُمَا: مذهبُ الكسائي(ت189هـ) وهو منعُ الصَّرْفِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ. والآخَرُ: مذهبُ الفراءِ(ت207هـ) وهو منع الصرف بِعِلَّةٍ؛ فَعُلِمَ مِنْ هذا أنَّ تَرْكَ القَلْبِ مُطلقاً لا يُؤَدِّي إلى منعِ الصّرفِ بغيرِ عِلَّةٍ بل يُؤَدِّي إلى أحدِ مذهبين. والأَصَحُّ منهما مَنْعُ الصَّرْفِ مِنْ غَيرِ عِلَّةٍ؛ فوجَبَ أنْ يكونَ: (على الأصَحِّ) مُتعلِّقاً بقوله: (بأداءِ). ولا يجوزُ أنْ يكونَ مُتَعَلِّقاً بقوله: (يُعْرَفُ القلبُ)؛ لِمَا بَيَّنَّا، ولا يظهرُ لك إلَّا بالتَّأَمُّلِ. وحاصِلُهُ أنْ يُعْرَفَ القَلبُ بما هو مذهبُ سيبويه؛ لأنَّهُ لو لم يُقَدَّرِ القَلْبُ أَدَّى في عَدَمِ القلبِ إلى مذهبين: أحدُهُما: مذهبُ الكسائي. والآخَرُ: مذهبُ الفراءِ. ولكنَّ مذهبَ الكسائي بالنسبة إلى مذهبِ الفراءِ أَصَحُّ؛ لِمَا يَجِيءُ؛ إنْ كان مذهبُ سيبويه أَصَحَّ منهما. (/ق16ب/).

2. **اعتراضه على الشارح الجاربردي، والمصنف ابن الحاجب، مَعَ التّعليلِ، والتّفصِيلِ:**

– على قولِهِ: [وإذا نَسَبْتَ إليها قُلْتَ: (قُسَوِيّ)] وفيهِ نَظَرٌ مِنْ وِجْهَيْنِ: أحدُهُمَا: أنَّ مُقتضَى القِيَاسِ أنْ يُرَدَّ الجمعُ إلى واحدِهِ، ثُمَّ يُنْسَبُ. وجوابُهُ: أنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ عَلَمًا لشخصٍ مُعَيَّنٍ فلا حاجةَ إليه.

والثاني: قد يُنسبُ إلى (فُلُوعٍ) الذي مُغَيَّرٌ مِن (فُعُولٍ)؛ فنقولُ: لِمَ لا يَجوُزُ أنْ يُنسبَ إلى الثاني دونَ الأَوَّلِ لأصالةِ الثاني؟ فأُجِيبُ عَنِ الثاني: بأَنَّهُ بَعَدَ التغييرِ يَنزِلُ مَنْزِلَةَ الأصلِ؛ فهو فيه كـ(هو) فيه. (/ق15أ/).

– وكذلك على قَوْلِهِ: [لَا تُنَافِيهِ[1]] **فِي تَقْرِيرِهِ نَظَرٌ**؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّنَافِي لَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّنَافِي أَعَمُّ. وَالمَطْلُوبُ أَعْظَمُ وُجُودِ التَّعْلِيلِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَانِعٌ لِخُرُوجِهِ عَنِ الحَدِّ، لَا مُسْتَدلٌ فَيَكْفِيهِ بَيَانُ عَدَمِ التَّنَافِي. (/ق48ب/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [إذ ذكرهَا أو لا يغني عن التَّكرار] **ينبغي أنْ يقول**: (ذكره)؛ لأنّ الضمير عائد إلى (لفظه)، لا إلى (معناه) على ما لا يخفى. ولفظ الأصول مُذَكَّرٌ.(/ق9أ/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [الحرفُ الأصليُّ ما ثَبَتَ في تصاريفِ الكلمةِ] **نُقِضَ بـ(النون) في (الانطلاق)**؛ إذ لا يَسقطُ في شيء من تصاريفه مَعَ أنَّها زائدة، وأجيب بأن المزيد مأخوذ من المجرد؛ فحينئذٍ لا تصدق أنَّها تثبت في جميع التصاريف. فليتأمل . (/ق9ب/)

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [الأَوْلَى أنْ يقولَ]، أو [الأوْلَى أنْ يقالَ] فلو قال... (/ق11أ/)، و(/ق11ب/).

– يقول ابن جماعة، مُعَقِّبًا على شرح الجاربردي: **(فلو قال: وهذا الوزنُ مِنَ العَلَمِ أكثرُ منهُ مِنْ غيرِ العَلَمِ لكان صوابًا)**. (/ق11ب/).

– وكذلك قوله: **(الأَوْلَى أن يقال: نقلت الواو وهي متحركة** فصار الجيمُ السّاكنُ فاءً، ولا يمكن الابتداء بالساكن، فحركوها بالفتح؛ لكونه أخفَّ؛ ولكونه حركةَ الفاءِ الأصليّ فصارَ (جُوَّة).

– ويقول ابنُ جماعةَ – أيضًا–: مجازًا؛ **فلو قال: لِقُرْبِهَا مِنَ الطَّرْفِ فكان أولى**. (/ق221ب/).

– وكقوله: **(والأَوْلَى نَصْبُ (طَيِّبَ) على المدح، أو رفعهُ (خبرُ مبتدأٍ) محذوفٍ**، فيتعين حينئذ في الموعودِ أحدُهُمَا، ولا يجوزُ الاتّباعُ؛ لأنَّ المقطوعَ[2] لا يَتَقَدَّمُ على المُتَّبَعِ). (/ق2ب/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فَأَزَالُوا ضَمَّةَ الصَّدْرِ]؛ أَيْ: الضَّمَّةَ التِي كَانَتْ فِي تَصْغِيرِ المُعْرَبَاتِ هُنَا، وَعَوَّضُوا مِنْهَا الأَلِفَ فِي آخِرِهِ، أَوْ أَزَالُوا ضَمَّةَ الياءِ، وَالذَّالِ مِنْ (تَا)، و(ذَا) عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ عَلَى قِيَاسِ المُعْرَبَاتِ، **وَلَوْ قَالَ: (لَمْ يَضُمُّوا صَدْرَهُمَا، وَعَوَّضُوا مِنْ تَرْكِ الضَّمِّ الأَلِفَ فِي آخِرِهِ)؛ لَمْ يرد عَلَى عِبَارَتِهِ شَيء**. (/ق63ب/).

---

(1) (صغَّر الداهية، والمراد به الموت. وأيُّ داهية أكبر منه، ولا التصغير الذي للشفقة، كما يقال يا بني، وأجيب عن الأول : بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول؛ فالتصغير لتقليل المدة، وبأن المراد بأن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام؛ فحتف النفوس قد يكون بالأمر الصغير الذي لا يؤبه به. وعن الثاني بأنه داخل في الحد. ولِمَ قلتم : بأنه ليس فيه التقليل؟ فإن الشفقة لا تنافيه. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص328).

(2) هكذا في نسخة (ك): (المقطوع)، وكذلك في النسخة (م)، أما في نسخة (ط): (المتبوع).

- كما اعترض الجاربردي على ابن الحاجب: في مثل قوله: **(فلو قال المُصَنِّفُ: (لِعَدَمِ فعلول) بدل قوله: (لندور فعلول) لكان أولى).** (/ق12أ/).

- وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[و- أيضًا- يلزم على هذا التقدير]**؛ أي: على تقدير ما قيل: أنَّ كلَّ أصلٍ يُعرفُ به أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ يُعْرَفُ به أبنيةُ الكَلِمِ يَلْزَمُ أنْ يكونَ جميع مباحث اللغة داخلةً في التعريف؛ لأنَّ مباحثَ الُّلغةِ هي الأبنيةِ نَفْسُهَا، **والأَوْلَى أنْ يُقالَ:** المرادُ بهذا التقدير: هو تقديرُ أنْ يكونَ الإسنادُ إلى المضافِ إسناداً إلى المضافِ إليهِ، أو تقدير أن يكونَ معنى المضافِ والمضافِ إليهِ داخِلَيْنِ في الحدِّ. (/ق7أ/).

- وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فعلى هذا المذهب] يظهر وجهُ مَنْ قَالَ: تقدم أوائل الكتاب أنَّه القُرَّاءُ، وقد يمنع ما قاله الشارح هناك لأنَّ الساكنَ غيرُ الألفِ حاجِزٌ غيرُ حَصينٍ بخلاف الألفِ لِمَا فيها مِنَ المَدِّ فإنَّهَا قائمٌ مَقامَ الحركةِ على أَنَّ الثِّقَلَ إنَّما يَحْصُلُ عِنْدَ الثانيةِ، والمحذوف من أشياءَ على ذَلِكَ القولِ **هو الأولى.**

- وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وكثرة الثقل والحذف في (سَلْ)] اتفق القُرَّاءُ على ذلك في نحو: ﴿**سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾[1] مِمَّا كانَ فِعْلَ أَمْرٍ مُخَاطَبٍ مِنَ السُّؤالِ، وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِوَاوٍ، ولَا فَاءٍ استثقالًا؛ لاجتماعِ الهمزةِ مَعَ الأُولَى ابتداءً فيما كَثُرَ دَورُهُ، وهى في ذلك مذهبُ أكثرِ العرَبِ. فَإِنِ اقترنَ بِأحدِهِمَا،... وبه قرأ ابنُ كثيرٍ، والكسائيُّ، والبعضُ هَمَزَ؛ لِعَدَمِ الاجتماعِ. وبهِ قَرَأَ البَاقُونَ، **وهو لُغَةُ قُرَيْش، وهو المُخْتارُ** أَمَّا نَحْوَ: ﴿**وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا**﴾[2]، فبالهمزة بالاتفاق. فليتأمل.

- وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فبعضهم يجعلها بين بين المشهور] هذا **مذهب سيبويه وهو المشهور.**

3. اعتراضه على شارح مجهول، مع التعليل لهذا الاعتراض بالحجة، والبرهان، مثاله:

جاء شارحٌ معترضًا على قَوْلِ الشارح: [حَمْلاً[3] للنَّقيضِ على النَّقيضِ] قال شارحٌ: فيه نظرٌ؛ لأنَّ التضادَ أمرٌ معنويٌّ، وهو لا يُوجِبُ بين الضِّدَّينِ اتَّحادَ بنائِهما لفظاً كما في الحياة والممات مثلاً؛ فإنَّه لا يُقَالُ: زِنتُهُمَا واحدةٌ؛ لأنَّ أحدَهُمَا ضِدُّ الآخَرِ[4]. انتهى. ويُجابُ بأنَّ الشيءَ لَمَّا كانَ أقربَ خُطُورًا بالبال معَ ضِدِّهِ مِنْ سائرِ المغايراتِ التي ليست أضدادًا له؛ صحَّ لهذا الجامعِ المشتركِ تنزيلُهُمَا

---

(1) [البقرة:211].

(2) [الممتحنة:10].

(3) (قياسًا)، يعني: لا يعل الموتان مع أنه ليس في معناه اضطراب حملا على الحيوان، وإنما حملوه عليه "لأن نقيضه" وهم يحلمون النقيض على النقيض، كما يحملون النظير على النظير. دنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص124).

(4) وصَحَّ (الموتان) مع عدم حركة مسماه؛ لأنه نقيض (الحيوان)، فحمل النقيضَ على النقيضِ، كما حملَ النَّظيرَ على النَّظيرِ. يقال: اشْتَرِ من المَوَتَان، ولا تَشْتَرِ منَ الحَيَوان. ركن الدين، شرح الشافية (ج768/2).

مَنزلةَ المِثْلَيْنِ في حَمْلِ أحدِهِمَا على الآخر في شيءٍ مِنْ أحكامِهِ كما يُحْمَلُ على نَظِيرِهِ، وقد قالوا: (صحَّ الموتان) معَ وجودِ مقتضى الإعلالِ؛ حملاً له على ضِدِّهِ (الحيوان). **وما نَحْنُ فيهِ أَوْلَى لأنَّه أمرٌ لفظيٌّ،** وفي التصحيحِ المذكورِ التزامُ الثِّقَلِ. والإلزامُ بالحياةِ والمماتِ ساقطٌ؛ لاختلافِ موقعِ الحروفِ الأصولِ والزائدِ فيهما، وهو مقتضٍ لو حُمِلَ أحدُهُمَا في الزِّنَةِ على الآخرِ لَجُعِلَ الأصليُّ زائداً أو العكسَ بخلافِ (بُطْنَان). (/ق13أ/).

4. تَأَدُّبُ ابنِ جماعةَ في اعْتِرَاضِهِ علَى الشَّارِحِ:

- كما في اعتراضِهِ على **قولِهِ:** [والضَّمِيرُ في (بِأَصْلِهِ): لِلمَقْلُوبِ]؛ **الأَوْلَى أنْ يَرجِعَ الضَّميرُ إلى المَوْزُونِ المَذْكُورِ في المتنِ.** (/ق14أ/).

- وكما في اعتراضِهِ على **قولِهِ:** [وقد شَبّهُوا تاءَ الضّميرِ] يشمَلُ تاءَ المُتكلِّمِ، وتاءَ المخاطَبِ مُطلَقًا. **وهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ.** (/ق215ب/).

- وكمَا فِي حاشيتِهِ علَى شَرْحِ الجاربرديّ: [إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرْمَةَ؛ أي: بِفَتْحِ الهَاءِ وسُكُونِ الرَّاءِ]

مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أدنو فَأَنْظُورُ[1]

أَرَادَ (فَأَنْظُرُ): فَأُشْبِعَتِ الضَّمَّةُ فَتَوَلَّدَتْ مِنْهَا وَاوٌ. مِثْلُهُ: قَوْلُنَا: (آمِين)، والأَصْلُ (أَمِينٌ) فَأُشْبِعَتِ الفَتْحَةُ؛ فَتَوَلَّدَتْ مِنْ إِشْبَاعِهَا أَلِفٌ، يَدُلُّكَ عَلَيْهِ أَنَّهُ ليسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ جاءَ على (فَاعِيلٍ)، **وهَذِهِ اللَّفْظَةُ عَرَبِيَّةٌ بِالْإِجْمَاعِ. انتهى. ومَا ادَّعَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ غَرِيبٌ،** وما ذَكَرَهُ مِنَ الإِشْبَاعِ فِي (آمِين) بَحَثَهُ الرَّضِيُّ بعدَ أَنْ نَقَلَ أَنَّهُ سُرْيَانِيٌّ، وليس إلّا مِن أَوْزَانِ العُجْمِيَّةِ كـ(قَابِيلَ)، و(هَابِيلَ)، وأنَّ القَصْرَ تَخْفِيفٌ بِحَذْفِ الْأَلِفِ. وقال المُوصِلِيُّ كالجَوْهَرِيِّ، وصاحبِ القَامُوسِ: فيهِ لغتانِ: القَصْرُ: بوزنِ (فَعِيلٍ)، والمَدُّ بِوَزْنِ: (فاعِيلٍ). وقال: هُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ العَجَمِ. وقيلَ: الأَلِفُ نَشَأَتْ مِنْ فَتْحَةِ الهَمْزَةِ؛ فَلا يَكُونُ أعجميًّا. (/ق26ب/).

4. **حكمه على المسائل أو إصداره أحكامًا:**

- كما جاء في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَ(بَلْ) بمعنى (رُبَّ)، أو (رُبَّ) بعدها مقدرة] هذا **هو الصواب** قال في المغني: ووَهِمَ بعضُهُمْ؛ فَزَعَمَ أنَّها تُسْتَعْمَلُ جارَّةً، قال شارحه: هو كما قال؛ فقد حكى ابنُ مَالِكٍ، وابْنُ عُصْفُورٍ: الاتفاق على أنَّ الجرَّ بعد (بَلْ) بـ(رُبَّ)، لا بها. قال الرضيُّ: أمَّا (الفاءُ)، و(بَلْ) فَلا خلافَ عندهم أنَّ الجَرَّ ليس بهما بَلْ بـ(رُبَّ) مقدرَّةٌ بعدهما. (/ق120ب/).

---

(1) في (ك)، و(م)، و(ط): (فَانْظُرُوا). من البسيط: بلا نسبة، وصدر البيت:

وأنني حيث ما يثني الهوى بصري ... ...

الشاهد: يريد: (أَنْظُرُ)، فَأَشْبَعَ ضَمَّةَ الظَّاءِ، فَنَشَأَتْ عَنْهَا وَاوٌ. انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج41/1)، والتوحيدي، البصائر والذخائر (ج161/5).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [المراد بأبنية الكَلِمِ]: **والأَوْلَى** أنْ يُقَالَ: البِنْيَةُ عبارةٌ عن اعتبار [1] حروف مخصوصة وتأليفها، من غير اعتبار الحركاتِ والسَّكَنَاتِ فيها، وإنَّما كان أَوْلَى؛ لأَنَّ المصدرَ عندَ ابنِ الحَاجِبِ(ت646هـ) من أحوال الأبنية. وبتحقق الشارح خارج عن تعريف الأبنية فيلزم المخالفةُ بين الشرح والمتن، هذا مسموعٌ مِنْ مَوْلَانَا رُكْنِ الدِّينِ – رَحِمَهُ اللهُ–. (/ق6ب/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [حذفوا (ما) الأُولَى] صرَّحَ بأنَّ المحذوفَ العَيْنُ. – **وهو الأَوْلَى**– ابْنُ مَالِكٍ في التسهيل، وهو ظاهر كلام سيبويه. فإنْ قُلْتَ: فقد خالفَ أصلَهُ؛ لِأَنَّهُ قال في (تَنَزَّلَ) الثَّانيةَ أَوْلَى بالحذف؟ قلتُ: لا؛ لِأَنَّ العِلَّةَ عِنْدَهُ أنَّ الثَّانِيَةَ هي التي تُسَكَّنُ، وَتُدْغَمُ كما تَقَدَّمَ عَنْهُ...). (/ق217ب/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَجْهُ (معائِش) بالهمز] اشتهر ذلك عن نافع[2] من رواية خارجة، **وهو غلط** عند النَّحْوِيّين، قال الحَلبِيُّ في إعرابه: ولم ينفرد بها نافع، بل رُوِيَتْ عن ابْنِ عَامِرٍ[3]، وقرأ بها – أيضًا– زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، والأَعْمَشُ، والأَعْرَجُ، وقال الفَرَّاءُ: إنَّ قَلْبَ هذه الياءِ؛ تشبيهاً لها بياءِ (صَحِيفَةٍ) قد جاء. وإن كان قليلاً). (/ق185ب/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[فَلا يُقْلَبُ يَاؤُهُ وَاواً]** لكن يكسر ما قبلها، **هذا هو المشهور في كلام سيبويه، وغيره من النَّحْويين**، قال ابنُ مالكٍ، وابنُهُ: يَجُوزُ (عَيْنُ) (فُعْلَى) صفة أنْ تُبْدَلَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً، فَتَسْلَمُ التَّاءُ أَوْ أَنْ تَسْلَمُ الضَّمَّةُ فَتُقْلَبُ اليَاءُ واوًا، قال ولدُهُ ترديداً بَيْنَ حَمْلِهِ على مُذَكَّرِهِ تَارَةً، وَبَيْنَ رِعَايَةِ الزِّنَةِ أُخْرَى، قالَ: وَالأَوَّلُ أَكْثَرُ. (/ق185ب/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وألحقوا المثنى به] **هذا هو المختار**، ومنهم من لا يزيدُ أَلِفًا في المثنى، كما لم يزدها في الجمع؛ لأنَّ مُوجِبَ الزِّيَادَةِ قَدْ زَالَ. (/ق226ب/).

---

(1) هكذا في نص حاشية ابن جماعة.

(2) نافِع القارِئ(ت169هـ) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني. الزركلي، الأعلام (ج5/8).

(3) ابن عامِر(ت118هـ) عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران اليحصبي الشامي: أحد القراء السبعة. ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك. ولد في البلقاء، في قرية (رحاب)، وانتقل إلى دمشق، بعد فتحها، وتوفي فيها. الزركلي، الأعلام (ج95/4).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [نحو: المَنا] (المَنَا) المقصود الذي يوزن به التثنية: (مَنَوانِ)، والجمع (أَمْنَاءُ)، وهو **أفصح** مِنَ (المَنِّ)، و(المَنَا) – أيضًا– القَدَرُ. قالَ: دَرَيْتُ ولا أَدْرِي مَنَا الحَدَثانِ. صحاح(1).(/ق227ب/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وحتى حملا عليها] قال ابن الأنباري: إنَّما كتبت حتى الياء، وإنْ كانت لا تُمَالُ فَرْقًا بين دُخُولِهَا على الظَّاهِرِ، والمضمر؛ فَلَزِمَ فيها الأَلِفُ مَعَ المُضْمَرِ، حتى قالوا: (حتى وحتاك وحتاه)، وانصرفت إلى الياء في: (حتى زيد). انتهى. وما منعه كغيره من إمالتها **هو المشهور** عن عامَّةِ العربِ والقُرَّاءِ(2). (/ق228ب/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فإنَّ الأخفش قال: (سمعت مَنْ يقول: (سفيرجِل) بكسر الجيم)]؛ أي: للاتباع. والتقييد بالكسر هو **المشهور** في رواية الأخفش، وفي (شرح اللباب)(3) أن رواية (سفيرجَل) بإبقاء فتحة الجيم. فالله أعلم. (/ق51ب/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وأَصْلُ (مُذْ) (مُنْذُ)] وهذا هو **المشهور**، وذهبَ ابْنُ مَلْكُون: إلى أَنَّهُمَا أَصْلَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يتصرفُ في الحَرْفِ، وَشِبْهِهِ، وَقَالَ المَالِقِيُّ: "إذا كانت (مُذْ) اسْمًا فَأَصْلُهَا (مُنْذُ) أو حَرْفًا، فَهِيَ أَصْلٌ. (/ق53أ/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فلا يتحقق التنافي] **فيه نظر**؛ لأنَّ الفرار إمَّا مِنْ مُقَارَنَةِ المُتَنَافِيَيْنِ في الذِّهْنِ أو فِي الخَارِجِ لَا سَبِيلَ إِلَى الأَوَّلِ لِجَوَازِ اجْتِمَاعِ المُتَنَافِيَيْنِ المتناقضين وغير المتناقضين في الذهن، وإلَّا لم يكن الحكم عليه بأنه مُحَالٌ، ولم يكنِ الحُكْمُ ها هنا بكراهة المقارنة بين المتنافيين؛ لأنَّ الحُكْمَ على الشيء المسبوقِ بِتَصَوُّرِهِ فلو لم يُتَصَوَّرِ المُقارَنَةُ في الذِّهْنِ لا يمكن الحُكْمُ عليه، ولا سبيلَ إلى الثاني؛ لأنَّ المقارنةَ بين المتنافِيَيْنِ في الخارجِ مُتَحَقِّقٌ؛ لأنَّ الحرفَ المتوسِطَ لَا يَخْلُو مِنْ كَوْنِهِ مُتَحَرِّكاً أو ساكناً في الخارج، وأمَّا جوازُ الحركةِ والسُّكُونِ عليه فباعتبار ذاتِ المُتوسِّطِ، وتَصَوُّرِهِ في الذِّهْنِ لا باعتبارِ وُجُودِهِ في الخارج. (/ق8ب/).

---

(1) انظر: الجوهري، الصحاح (ج2497/6).

(2) انظر: ابن السراج، الأصول (ج426/1)، وابن هشام، المغني (ص167)، والسيوطي، الهمع (ج425/2).

(3) إمّا للسيرافي(المتوفى بعد712هـ) محمد بن مسعود بن محمود بن أبي الفتح، قطب الدين الفالي (بالفاء) الشقار: مفسر، عالم بالنحو صاحب: (شرح اللباب في علم الإعراب للاسفراييني(ت684ه). وإمّا (العباب في شرح اللباب) في النحو، للدهلوي(ت750هـ) عبد الله بن محمد الدهلوي، جمال الدين: فاضل هندي، من أهل دهلي. والعباب في شرح اللباب، عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، المعروف بالنقره كار(ت776ه)، دراسة وتحقيق، إعداد حمدي إبراهيم المارد؛ إشراف منى إلياس، (ماجستير)، جامعة دمشق، 1987م.ويرجح الباحث أنه: الفالي السيرافي(المتوفى بعد712هـ)؛ الذي استشهد به البغدادي(ت1093هـ)، في خزانته في الكثير من المواضع، مثل: قَوْلِهِ: (وَهُوَ مُخَالف لما نَقله الفالي فِي شرح اللّبَاب). انظر: البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج229/2)، والزركلي، الأعلام (ج126/4)، و(ج96/7).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [إذِ الإعرابُ أعمُّ]، **وفيه نَظَرٌ**؛ لأنَّ الإعرابَ سَوَاءٌ[1] كانَ بالحروفِ أو بالحركاتِ لَا يُخرِجُ الكَلِمَ مِنْ بِنَاءٍ إلى بِنَاءٍ. وتضعيفُ الآخِرِ يُخْرِجُ (جَعْفَرًا) مِنَ الرباعي إلى الخماسي؛ فالتضعيفُ يكونُ مِنَ الأبنيةِ، والإعرابُ مِنَ الأحوالِ مُطلقًا. (/ق6أ/).

المَطْلَبُ الثاني: موافقات ابن جماعة:

1. **تَأْيِيدُ ابنِ جماعةَ الشَارحَ الجاربرديّ:**

– كما جاء في قولِهِ: (وَقَوْلُ الشَّارِحِ لَا يَحْسُنُ حِينَئِذٍ أَنْ يُقَالَ: التَّصْغِيرُ مِنْ خَوَاصّ الأَسْمَاءِ مُعَارَضٌ بِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: اللَّفْظُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ: مَا ذُكِرَ يَعُمُّ التَّقْسِيمَ إِلَى الاسْمِ المُتَمَكِّنِ، وَغَيرِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي يُنَاسِبُ التَّعْمِيمَ، **وَيُعِينُ فِي هَذَا المَقَامِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ؛ فَلْيُعْتَمَدْ**، وَيَخُصُّ قَوْلُهُمُ التَّصْغِيرَ مِنْ خَوَاصّ الأَسْمَاءِ بِالقِيَاسِيّ، وَإِنْ وُجِدَ فِيهَا غَيْرُهُ – أَيْضًا–. (/ق47ب/).

2. **تأييده المصنفَ على الشّارحِ:**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [ورُجوعُ هذه الأقسامِ إلى الأوَّلِ] إشارةٌ إلى ما يُقالُ إنَّ حاصِلَ الكُلِّ راجعٌ إلى أمرٍ واحدٍ وهو الاشتقاقُ فلو ذُكِرَ وحدَهُ لم يرد عليه شيء، والجواب واضح وهما في شرح الشريف –أيضاً – وقد سلكَ ابنُ مالكٍ – رحمه الله – في هذا المقامِ طريقاً أخرى؛ فقال: علامةُ صِحَّةِ القلبِ كونُ أحدِ التأليفين فائقاً للآخر ببعض وجوهِ التَّصْرِيف كما فاقَ (يئس أيس) بقولهم للكثير اليأس: (يؤوسُ دونَ أَيُوس). وكما فاقَ (الوجهُ الجاهَ) بقولهم: (وَجِهَ وجاهةً؛ فهو وجيه)، ولم يبنوا من لفظ (الجاه) فِعْلاً، ولا وَصْفاً، وكما فاقَ (نَأَى نَاءَ) بقولهم في المصدر: (نَأْيٌ دُونَ نَئ)، وفاق (شوايعُ شواعيَ) بقولهم: (شاعَ يشيعُ؛ فهو شايع)، ولم يقولوا: (شعى يشعَى فهو شاعٍ)، قال: فإنْ تساوى المثالان في الاستعمالِ والتَّصْرِيف فهما لغتان، وليس أحدُهما مقلوباً من الآخَرِ. نحو: (جَذَبَ)، و(جَبَذَ)؛ فإن جميع تصاريفهما جاء عليهما. انتهى. **وما ذكره المصنف أوضح**. (/ق15ب/).

3. **توفيقُ ابنِ جماعةَ بينَ المُصَنِّفِ (ابنِ الحاجبِ)، والشَّارِحِ (الجاربرديِّ):**

---

(1) (سواء): (سواءٌ .. أو). مثال: (سأزورك سواء أزرتني أم لم تزرني)، أمَّا (سأزورك سواءٌ أزرتني أو لم تزرني) مرفوضة. بسبب استخدام (أو) بعد همزة التسوية بدلاً من (أم). لأن المشهور استعمال (أم) بعد همزة التسوية؛ ففي القرآن الكريم: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:6]. ويجوز استعمال (أو) مع همزة التسوية – أيضًا–. أما إذا لم تظهر همزة الاستفهام وقُدِّر وجودها فيكون العطف بعدها بـ(أم)، ويجوز العطف بـ(أو). وقد أجاز مجمع اللغة المصري ذلك وفاقًا لما قرره جمهرة النحاة. وكذلك استعمال (أو) مع الهمزة أو بغيرها. ذكر المسألة ابن جماعة: قَوْلُهُ: [سَوَاءٌ كَانَ فَارِسًا، أَوْ رَاجِلًا] فِيهِ العَطْفُ بـ(أَوْ) بَعْدَ (سَواءٍ)، وَقَدْ صَرَّحَ بِجَوَازِهِ السِّيرَافِي، وَغَيْرُهُ، وَصَوَّبَ ابْنُ هِشَامٍ الإِتْيَانَ بَدَلَهَا بـ(أَمْ) مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ بَعْدَ (سَوَاءٍ). انظر: السِّيرَافِي، شرح كتاب سيبويه (ج232/2)، و(ج287/4)، وابن هشام، شرح شذور الذهب (ص580)، وابن هشام، مغني اللبيب (ص24).

- كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [ثُمَّ إِنَّ جَعْلَهُ المَصْدَرَ المِيمِيَّ قِيَاسًا مَعَ ذِكْرِ (مَدْخَلٍ)، وَغَيْرِهِ فِي السَّمَاعِيِّ مَوْضِعُ تَأَمُّلٍ] يُمْكِنُ التَّوْفِيقُ بِأَنَّهُ لَمْ يُقَيِّدْ مَصْدَرُ الثُّلَاثِيِّ بِالسَّمَاعِيِّ حَتَّى **يُتَوَهَّمَ التَّنَاقُضُ**، وَإِنَّمَا قَالَ: أَبْنِيَةُ الثُّلَاثِيِّ كَثِيرَةٌ، وَعُدَّ (المَدْخَلَ) مِنْهَا، **فَلَا تَنَاقُضَ**. (/ق44ب/).

4. اختياراتُهُ:

لا ينقُلُ الآراءَ دُونَ تَمْحِيصٍ أو تَدَبُّرٍ، بَلْ يَعْرِضُ الآراءَ، ويَخْتَارُ مَا يَرَاهُ صَوابًا، أو التحقيقُ عندَ ابنِ جماعةَ، بالتَّتَبُّعِ، والاستقرَاءِ:

- كما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [وَاخْتَارَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ]؛ أَيْ: نَظَرًا إِلَى أَنَّ الحَذْفَ هَهُنَا لَيْسَ كَالحَذْفِ فِي (قَاضٍ، فَيَكُونَ مُرَادًا، فَصَارَتِ الكَلِمَةُ كَأَنَّهَا عَلَى هَذِهِ البِنْيَةِ فَخَرَجَتْ عَنْ صِيغَةِ (أَفْعَلَ)؛ وَلِذَلِكَ إِذَا صُغِّرَ (أَحْمَرُ) تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ قِيلَ (حُمَيْر) عَلَى وَزْنِ (فُعَيْل) بِلَا خِلَافٍ؛ لِانْتِفَاءِ صِيغَةِ (أَفْعَل)، وَإِنْ كَانَ فِي التَّقْدِيرِ عَلَيْهِ كَذَا فِي شَرْحَي (المُفَصَّلِ) لِلمُصَنِّفِ، وَالأَنْدَلُسِيِّ قَالَا: وَكَأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ مَا التَّغْيِيرِ فِيهِ لِإِعْلَالٍ مُوجِبٍ فَيَكُونُ المَحْذُوفُ مُرَادًا مِثْلَهُ فِي (أُسَيْد) وَبَيْنَ مَا التَّغْيِيرُ فِيهِ لَيْسَ لِإِعْلَالٍ مُوْجِبٍ، فَلَا يَكُونُ الأَصْلُ مُرَادًا مِثْلَهُ فِي (حُمَيْر). انْتَهَى. **وَمَا حَقَّقْنَاهُ يُنَافِيهِ الوَجْهُ الثَّانِي الآتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ. فَلْيُتَأَمَّلْ.** (/ق56أ/).

ثالثا- نَقْلُهُ الآرَاءَ دُونَ تَعْلِيقٍ:

1. يعرِضُ الآراءَ - أحيانًا- دُونَ أنْ يُبْدِيَ رَأْيَهُ فيهَا؛ ترجيحًا، أو بطلانًا:

- كما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: **[بَلْ ما ليس بـ(فاءٍ)، ولا (عَيْنٍ)، ولا (لامٍ)]** هو شاملٌ (للزائد السابق)، وهو ما كان في بنية الكلمة من أوَّلِ وَضْعِهَا كـ(ياء) (يرمع)، [اليرمع]: حجارة بيض تلمع- صحاح -، و(تاء) (تنضب) [التَّنَضُّبُ]: شجرٌ حجازي شوكه كشوك العوسج، وقرية قرب مكة، و(الزائد اللاحق)، وهو ما لحقها لِمَعْنًى عوض كـ(ألفِ) (ضارِبٍ)، و(ياءِ التَّصْغِيرِ)، /ق10أ/ و(ميمِ الآلةِ)، وشاملٌ باعتبارٍ آخَرَ كما أشارَ إليه بما زِيدَ؛ تعويضًا، كما في (عِدَة)، أو تكثيرًا لحروف الكلمة كـ(ألف) (قَبَعْثَرى)، [القَبَعْثَرى]: مقصور: العظيم الشديد. و(نون) (كنهبل)- الكهبل: القصير، وشجر عظام، كالكنهبل-. أو إلحاقًا بغيرها كـ(دال) (قَرْدَدٍ)، أو لإفادة بمعنى زائد فيها كحروف المضارعة، وزيادتي الجمع والتثنية وياء التصغير، وألف التكسير. وكذا ما زيد للمدِّ كـ(ألف) (كتاب)، و(واو) (عجوز)، و(ياء) (قضيب). ويشمل - أيضًا- المبدل من حرف زائد ومِنْ ثمَّ. صَحَّ استثناءُ المبدلِ مِنْ (تاء) الافتعال. وكذا المبدل من أصليٍّ على وجهٍ؛ ففي **المقدمة الهارونية** أنَّه يجوز فيه رعاية الأصل؛ لأنَّ القائمَ مقامَ الأصلِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ، ورِعايةَ المبدلِ؛ لأنَّهُ غيرُ أَصْلِيٍّ. وقال **المُوصِلِيُّ:**

أُخْتُلِفَ في المُبْدَلِ من الأصلِ، فمنهم مَنْ يُقابِلُهُ بالأصلِ ومنهم مَنْ يُقابِلُهُ بلفظهِ؛ فعلى الأوَّلِ وَزْنُ (كِسَاءٍ) (فِعَالٌ)، وعلى الثاني (فِعَاءٌ)، وكذا قال **المرادي** عن حكاية بعضهم. (/ق10أ/).

2. **كثيرًا ما يكونُ مُجرّدَ نَاقِلٍ لآراءِ العُلَمَاءِ، فيلتزم الصمت، ولا يبدي رَأْيَهُ، كما فَعَلَ في مَسْأَلَةِ الشَّاذِّ:**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [قد جاء حذف أحد المثلين]: (ذكر **ابن مالك** في **التسهيل:** إنه **لغة لبني إسرائيل**، ومقتضاه اطِّرادُ الحذف. وإليه ذهب **الشلوبين**، وهو ظاهر كلام **المصنف**، وذكر **ابن عصفور وغيره: أنه شاذٌّ**. وعليه نصَّ **سيبويه**، ثم ظاهر عبارة **التسهيل** أن **بني سليم** يجوزون ذلك ولا يوجبونه). (/ق216ب/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَخَصَّ اليَاءَ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ] يُرِيدُ أَنَّ الأَوْلَى بِالزِّيَادَةِ حُرُوفُ المَدِّ وَالأَلِفُ قَدِ اسْتَبَدَّ بِهَا الجَمْعُ، وَاليَاءُ أَقْرَبُ إِلَيْهَا؛ لِثِقَلِ الوَاوِ فَخُصَّتْ بِالزِّيَادَةِ، هَذَا وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ وَابْنُ الدَّهَانِ أَنَّ الأَلِفَ قَدْ تُجْعَلُ عَلَامَةً لِلتَّصْغِيرِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ العَرَبِ فِي (هَدْهَد هُدَاهِد) يَعْنُونَ الصَّغِيرَ، وَفِي: (دَابَّةٍ وَشَابَّةٍ): (دُوَابَّةً وَشُوَابَّةً)، وتأول ذلك البصريون بِأَنَّ (الهَدَاهِدَ) لُغَةٌ فِي (الهُدْهُدِ)، وَبِأَنَّ أَلِفَ (دَوَابَّةٍ وَشَوَابَّةٍ) بَدَلٌ عَنْ يَاءِ التَّصْغِيرِ، والأَصْلُ: (دُوَيْبَةٌ وَشُوَيْبَةٌ)؛ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ قَدْ تُجْعَلُ أَلِفًا إِذَا وَلِيَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ. (/ق49أ/).

الباحث: ومعلومٌ أنّ البصريين يعتدون بالقياس بالأكثر، وبالسماع على الكثرة الكاثرة، ولا يعتدون بالقليل والشاذ كالكوفيين، وإنْ كان ذلك تأوَّلوا كما في هذا الموقف، وهذا الموضع.

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فَالتَّصْغِيرُ؛ لِتَقْلِيلِ المُدَّةِ] حَاصِلُهُ أَنَّ الدَّاهِيَةَ إِذَا كَانَتْ عَظِيمَةً كَانَتْ وُقُوعُهَا مُدَّةً سَرِيعَةً؛ فَيَرْجِعُ مِثْلُ هَذَا التَّصْغِيرِ إِلى المَعْنَى الثَّالِثِ، وَهُوَ تَقْرِيبُ مَا يَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ بَعْدَهُ. هَذَا حَلُّ مَا فِي الشَّرْحِ. وَفِيهِ نَظَرٌ. فاكتفى ابنُ جماعة بقوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ). (/ق48ب/).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: الشَّوَاهِدُ وَالسَّمَاعُ عِنْدَ ابنِ جَمَاعَةَ:

1. حَشْدُهُ الشّواهدَ الصّرفيّةَ منَ القرآنِ الكريمِ، والشّعرِ، والنّثرِ؛ فهو جامِعٌ للشواهدِ الصرفيّةِ التي اسْتَشْهَدَ بهَا الصّرفيّونَ مِنْ قَبْلِهِ مَعَ زياداتٍ مِنْ عِنْدِهِ.
2. **كان مقلًّا في استشهاده بالحديث الشريف، كسابقيه من أسلافه:**

يُعدُّ ابنُ جماعةَ من الذين استشهدوا بالحديث؛ ولا غرابةَ في ذلك فإنّهُ من سلالة عريقةٍ في طلبِ الحديث، وعلومِهِ، كما ظهر ذلك في ترجمته. ويؤكد ذلك ما قاله في حاشيته على شرح الشارح في قوله: [لِمَا مَرَّ] **من كونهم أعدلَ وأفضلَ مِنَ النُّحاةِ؛ ولنقلهم عمن هو معصومٌ عنِ الكَذِبِ**. ويؤكد

ذلك – أيضًا– في موافقته الجاربرديَّ في ردِّ الحديث الضعيفِ قَوْلُهُ: [وحديثُ ابنِ عبّاسٍ[1] لم يَثْبُتْ] اعترض بأنّه أخرجه عبد الرزاق. (/ق142ب/). ولدقته من الاستشهاد بالحديث كان من الذين يَرُدُّونَ الحديثَ الشَّاذَّ بقوله: شاذٌّ لا يُقاسُ عليه. وهذا ما فعله السّيوطيُّ من بعده.

وكان ابن جماعة يهتمُّ بالسّند – أحيانًا– وعدم إتمامه – أحيانًا– أخرى، ويكتفي بذكر اسم الكتاب، كـ(الموطأ)، أو راوي الحديث.

كما سيأتي في المسألتين الآتيتين، وعلى الرغم[2] من ذلك كان من المقلين في استشهادهم بالحديث الشّريف، وهذا ديدن علماء النّحو، والصّرف – غالبًا– حتى من جوّز منهم الاستشهاد بالحديث الشريف كانوا مقلين، كالشاطبي(ت790هـ)، والسيوطي(ت911هـ).

3. **تقديمه الشاهد القرآني، وإن كان قراءة شاذّة على الشّاهد الشّعري:** كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وإنْ لم يَكُنْ كذلكَ كـ(كَتِفٍ)] الفِعْلُ فإنَّهُ لا يُشارِكُ الاسْمَ في هذا القِسْمِ – أيضاً – وإنّما له فَرْعٌ واحدٌ وهو سلبُ كسرتِهِ؛ فنحو: (عَلْم) يجوز تسكينُ لامِهِ مَعَ بَقاءِ فَتْحَةِ العينِ. وقد قُرِئَ شاذًّا[3]: ﴿**لَعَلْمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾ [4]، وقال الشاعر: (/ق21أ/)

فإن أهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بَازِلٍ   مِنَ الأَدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وغَارِبُهْ[5]

4. **لم يستشهد ابنُ جماعةَ بشعر الطبقة الرابعة من (المولَّدين)؛ فكان كعادةِ سابقيه من أسلافه النُّحاة، والصرفيين:**

– فيوافقُ ابنُ جماعةَ قولَ الشّارحِ الجاربرديّ: [وأبو تمَّامٍ لم يُحْتَجْ بشعره]. (/ق141ب/).

وكمَا فِي حاشيتِهِ علَى شرح الشارح: (وقال أبو تمام) هو بالتشديد حبيب بن أوس الطائي من فحول الشعراء المولّدين.

رأي الباحث: وعلى الرغم من فحولته التي ذكرها ابنُ جماعةَ: إلا أنَّه في موضع آخرَ فإنَّهُ يقولُ عَنْهُ: (وأمّا عن بيت أبي تمام فإنه ليس بحجة). (/ق141ب/).

---

(1) هو رأي الجوهري، وعليه أورد لفظة إنسان في مادة: (أنس)، واستدل هؤلاء بقول ابن عباس – رضي الله عنه–: "إنما سمي إنسانا؛ لأنه عهد إليه فنسي" . انظر: الجوهري، الصحاح، (أنس)، (ج904/3).

(2) (رَ ُ ِغْمَ): في المعاجم القديمة والحديثة مثلثة الراء بالفتح والضمِّ والكسر، ومن ثم فهي فصيحة في استعمالاتها بهذه الصور، وإن كان الأشهر فيها الفتح والضم. معجم الصواب اللغوي(ج406/1).

(3) قرئ: بسكون اللام، وهى قراءة أبى السمال. الأبياري، الموسوعة القرآنية (ج182/5).

(4) [النساء:83].

(5) من [البسيط] الأخطل، ديوان الأخطل (ص217).

ولم يبد اعتراضه على الجاربردي في استشهاده بشعرٍ لأبي العتاهية، وهو من المولّدين؛ لأنّه لم يأتِ به لتقعيد قاعدة، أو لمخالفة قاعدة، وإنما جاء به في سياق مدحه – كما قال–: (سلطان وزراء بني آدم، صاحب ديوان الممالك): فذكر ابن جماعة: أن الأبياتَ الأولى لأبي العتاهية، بلفظ:

أَتَتْـــــــهُ الخلافـــــــةُ مُنقـــــادَةً ... ...[1]

مَدَحَ بها المَهْدِيَّ، وأنشدَهَا بِحَضْرَتِهِ.

5. تميَّزَ ابنُ جماعةَ بِنِسْبَةِ الأشعارِ إلى قائلِيهَا، ومِنْ نِسْبَةِ الأشعارِ لأصحابِهَا:

– [كقولِ آخَرَ: بَلْ مُهِمَّةٌ قُطِعَتْ بَعْدَ مُهِمَّةٍ] وهُو رَجَزٌ نُسِبَ إلى رُؤبَةَ، وقِيلَ: إلى العَجَاجِ، ولم يَصِحّ. (/ق120ب/).

– [وكقولِ الشاعرِ: [فلستُ لأنْسَى] قالَ الأَعْلَمُ، هو لـ(عَلْقَمَةَ بنِ عَبْدَةَ)، مَدَحَ رَجُلًا. (/ق140ب/).

6. عَدَمُ نِسْبَةِ بَعْضِ الأشْعَارِ إِلَى قائلِيهَا، مَعَ إصدارِهِ أحكامًا لدرجةِ البيتِ، ومَرْتَبَتِهِ:

– كمَا فِي حاشيتِهِ علَى شرح الشارح:[ولا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ] تَوْجِيهُهُ فِي كِتَابِ التَّعْرِيفِ قال أبو حَيَّانَ: ومَا أنشدُوهُ مِنْ قولِهِ[2]:

تَوَيَّـــلَ أَنْ مـــلأتُ يَـــدِي وَكَفِّـــي ... وكانَـــــتْ لاَ تُعَلَّــــلُ بِالقَلِيْـــــلِ

فهو شاذٌّ نَادِرٌ. (/ق18ب/). وأمَّا قَولُهُ:

فمـــــــــــــــا وَالٍ وَلا واحَ ... ولا وَاسَ أبـــــــو هنـــــــــد[3]

---

(1) البيت من [المتقارب]، لأبي العتاهية(ت211هـ)، وتتمته:

أتته الخلافة منقادة ... إليه تجرّر أذيالها

فلم تك تصلح إلا له ... ولم يك يصلح إلّا لها

ولو رامها أحد غيره ... لزلزلت الأرض زلزالها

انظر: مخطوطة: الجاربردي، شرح الجاربردي شافية ابن الحاجب، الورقة الأولى (ص أ)، وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج783/2)، والثعالبي، خاص الخاص (ص110)، والأصفهاني، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (ج200/1).

(2) البيت من الهزج أَنْشَدَه ابْنُ بَرِّي(ت582هـ): عند: ابن منظور، لسان العرب (ج739/11)، والزبيدي، تاج العروس (ج104/31).

(3) البيت من [الهزج] عند: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص360)، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ج48/2).

فمصنوع[1] . (/ق18ب/).

– وكذا يُوْزَنُ (جِلِد) مِنْ قَوْلِ الآخَرِ: (/ق9أ/)

ضَرْبَاً أليماً بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا

– **ونَحْوَ**: قَوْلِهِ: [[2]حِينَ هاجَ الصِّنَّبِرْ] وهذا يجوزُ أنْ يكونَ لمَّا سُكِّنَ الرَّاءُ للوقفِ كُسِرَ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ. (/ق23ب/).

– وكذلك في قوله: (وَإِنَّمَا زَادُوا فِي المَصْدَرِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الفِعْلِ؛ لِأَنَّ الاسمَ أَخَفُّ، فَكَانَ أَحْمَلَ لِلزِّيَادَةِ. وَ(تِمِلّاق) بكسر التاء والميم، وتشديد اللام، قال الجوهري: "يقال: تَمَلَّقَهُ وتَمَلَّقَ له تَمَلُّقًا وتِمِلَّاقًا إذا تَوَدَّدَ إِلَيْهِ وَتَلَطَّفَ لَهُ"[3]، قال:

ثَلاثَـــةُ أَحْبــابٍ فَحُــبُّ عَلاقَـــةٍ   وَحُــــبُّ تِمِـــلَّاقٍ وَحُـــبٌّ هُـــوَ القَتْـــلُ[4]

انتهى. (/ق43أ/).

– والرِّوَايَةُ (حُبٌّ) بِالتَّنْوِينِ فِي المَوَاضِعِ الثَّلاثَةِ، وَيُرْوَى: (فَحُبُّ) بِالْإِضَافَةِ فِي كِلَا المَوْضِعَيْنِ، قَالَهُ الخوارزميُّ في (شَرْحِ المُفَصَّلِ). (/ق43أ/).

– وكما في قوله: (أَمَّا(التِّفْعَالُ) بِالْكَسْرِ كَ(التِّبْيَانِ)؛ فَلَيْسَ مَصْدَرًا، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ جُعِلَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِكَ: (أَغَرْتُ إِغَارَةً)، ثُمَّ تَجْعَلُ (غَارَةً) مَوْضِعَ (إِغَارَةٍ)، وَمِثْلُهُ (التِّلْقَاءُ) تُرِيدُ (اللُّقْيَانَ) كَمَا قَالَ:

أَمَّلْــتُ خَيْــرَكَ هَــلْ تَــأْتِي مَواعِــدُهُ   فَـــاليومَ قَصَّـــرَ عـــن تِلقائِـــهِ الأَمَـــلُ

يُرِيدُ عَنْ لِقَائِكَ. (/ق43ب/).

---

(1) (فمصنوع صَنعه النحويُّون). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص360).

(2) البيت لطَرَفَةُ، من بحر [الرمل]: وكمال البيت:

بجِفَانٍ نَعْتَرِي نادِيَنَا   وسَدِيفٍ حينَ هاجَ الصِّنَّبِرْ

انظر: طرفة، ديوان طرفة بن العبد (ص66)، والجوهري، الصحاح (ج2/708).

(3) انظر: الجوهري، الصحاح (ج4/1556).

(4) البيت من [الطويل]. وهو بلا نسبة في: شرح ديوان الحماسة: أنشد ابن الأعرابي بيتاً في قسمة الهوى زعم أنه لا ثاني له، وأنّ قائله لا يُعرف. الشاهد: أن (تفعَّل) يأتي على (تِفِعَّال) نحو: تَمَلَّق تَمَلُّقا وتِمِلَّاقا. انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص876)، والزمخشري المفصل (ج1/276)، والسهيلي، نتائج الفكر في النَّحو، (ج1/279)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1/300).

- وكما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [لِأَنَّهُ لَا يُتنَاوَلُ لِتَصْغِيرِ الذِي لَهُ لِلتَّعْظِيمِ] فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مِنَ التَّغْيِيرِ مَا يَكُونُ لِلتَّعْظِيمِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ، قَالُوا: وَمِنْهُ تَصْغِيرُ (الدَّاهِيةِ) فِي البَيْتِ، وَقَوْلِ عُمَرَ فِي ابْنِ مَسْعُودٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا–: "كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا"[1]، **وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:**

فُوَيْقَ جُبَيلٍ شَاهِقِ الرَّأسِ لَمْ تكُنْ ... لِتَبْلُغَــهُ حَتَّــى تَكِــلَّ وَتَعْمَــلَا[2]

وَقَوْلِهِمْ: (أُخيّ وصُديقيّ)[3]، وَأَنْشَدَ فِي (المُغْنِي) البَيْتَ بِلَفْظِ[4]:

فُوَيْـــقَ جُبَيـــلٍ شَـــامِخٍ لَـــنْ تَنالَـــهُ ... لِقُنَّتِـــهِ حَتَّـــى تَكِـــلَّ وَتَعْمَـــلا

(/ق48ب/).

ويرى الباحث: أنّ ابنَ جماعةَ لم ينسِبِ البيتَ هنَا لقائِلِهِ؛ لأنَّ الشَّارِحَ نسبَهُ في شَرْحِهِ للشَّاعِرِ (لبيدِ بنِ ربيعةَ العامرِيِّ)[5].

7. الإتيانُ بِمَطْلَعِ القصيدةِ، وبأبياتٍ أُخرَى، تُؤكّدُ سِعَةَ حِفْظِهِ، وسِعَةِ اطِّلَاعِهِ:

كما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [الأُمَيْلِحُ] البيتُ هُوَ مِنْ قصيدَةٍ طَويلَةٍ أَوّلُهَا:

لا حبَّــذا أنــتِ يــا صــنعاءُ مِــنْ بَلَــدٍ ... ولا شُــعوبُ هــوىً منِّــي ولا نُقُــمُ

ومنها البيتان المشهوران وهما قوله:

لَـــمْ أَلْـــقَ بَعْـــدَهُمْ حيًّـــا فَـــأُخْبِرَهُمْ ... إلَّا يزيـــدُهُمْ حبًّـــا إلـــيّ هُـــمُ

---

(1) مالك، موطأ مالك، انقضاء الحيض، 206: رقم الحديث 601].

(2) البيت مِنَ [الطويل]. لأوس بن حجر في ديوانه،87، وابن منظور، لسان العرب (ج492/12)، وبلا نسبة عند: الرضي، شرح الشافية (ج192/1.)

(3) (وأمَّا قَوْلهم فلانٌ أُخيّ وصُديقيّ فَهُوَ من لطف الْمنزلَة وصِغر الْأَمر الَّذِي أحكم الوصلةَ بَينهمَا). العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج159/2).

(4) البيت بهذه الرواية عند ابن هشام، مغني اللبيب (ص181).

(5) نص الجاربردي: (كقول الشاعر (لبيد): [الطويل]

وكل أناس سوف تدخل بينهم ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامل

الشاهد: صغر الداهية، والمراد به الموت، وأي داهية أكبر منه؟! ولا التصغير الذي للشفقة، كما يقال: (يا بني)، وأجيب عن الأول بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول؛ فَالتَّصْغِيرُ؛ لِتَقْلِيلِ المُدَّةِ). انظر: لبيد، ديوان لبيد (ص132)، وابن دريد، جمهرة اللغة (ج232/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج114/5)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص327).

وقوله:

وقمـــتُ للطيـــفِ مرتاعـــاً فـــأرَّقَني فَقُلْـتُ أهِـيَ سَـرَتْ أمْ عــادَنِي حُلُـمُ

(/ق12ب/).

8. **عَدَمُ إتمامِهِ البيتَ –أَحْيَانًا–، أو عَدَمُ عَرْضِ البيتِ كَامِلًا:**

– نَحْوَ: قَوْلِهِ: [**حِينَ هَاجَ الصِّنَّبِرْ**] وهذا يجوزُ أنْ يكونَ لمَّا سُكِّنَ الرَّاءُ للوقفِ كُسِرَ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

– وكقَوْلِهِ: [إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرْمَةَ؛ أي: بِفَتْحِ الهَاءِ وسُكُونِ الرَّاءِ]

مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أدنو فَأَنْظُورُ[1]

(/ق26ب/).

9. **يأتِي ابنُ جماعةَ بالشّاهدِ الشّعريّ؛ لتَأْكِيدِ قَاعِدَةٍ عَلَى عَادَةِ النُّحَاةِ:**

– وَإِنَّمَا زَادُوا فِي المَصْدَرِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الفِعْلِ؛ لِأَنَّ الاسمَ أَخَفُّ، فَكَانَ أَحْمَلَ لِلزّيَادَةِ. وَ(تِمِلّاق) بكسر التاء والميم، وتشديد اللام، قال الجوهري: "يُقَالُ: تَمَلَّقَهُ وتَمَلَّقَ له تَمَلُّقًا وتِمِلَّاقًا: إذا تَوَدَّدَ إِلَيْهِ وَتَلَطَفَ لَهُ"[2]، قال:

ثَلاثَـــةُ أَحْبـــابٍ فَحُـــبُّ عَلاقَـــةٍ وَحُـبُّ تِمِـلَّاقٍ وَحُـبٌّ هَـوَ القَتْـلُ[3]

(/ق43أ/).

– والرِّوَايَةُ (حُبٌّ) بِالتَّنوينِ فِي المَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ، وَيُرْوَى: (فَحُبُّ) بِالْإِضَافَةِ فِي كِلَا المَوْضِعَيْنِ، قَالَهُ الخوارزميُّ في (شَرْحِ المُفَصَّلِ). (/ق43أ/).

– أَمَّا(التِّفْعَالِ) بِالْكَسْرِ كَ(التِّبْيَانِ)؛ فَلَيْسَ مَصْدَرًا، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ جُعِلَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِكَ: (أَغَرْتُ إِغَارَةً)، ثُمَّ تَجْعَلُ (غَارَةً) مَوْضِعَ (إِغَارَةٍ)، وَمِثْلُهُ (التِّلْقَاءُ) تُرِيدُ (اللُّقْيَانَ) كَمَا قَالَ:

أمَّلْـتُ خَيْـرَكَ هَـلْ تَـأْتِي مَواعِـدُهُ فـــاليومَ قَصَّـــرَ عـــن تِلقائِـــهِ الأَمَـــلُ

---

(1) سبق تخريجه، ص72.

(2) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1556/4).

(3) سبق تخريجه، ص80.

يُرِيدُ عَنْ لِقَائِكَ. (/ق43أ/).

– وكما فِي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشَّارِحِ: [لِأَنَّهُ لَا يُتنَاوَلُ لِتَصْغِيرِ الذِي لَهُ لِلتَّعْظِيمِ] فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مِنَ التَّغْيِيرِ مَا يَكُونُ لِلتَّعْظِيمِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ، قَالُوا: وَمِنْهُ تَصْغِيرُ (الدَّاهِيةِ) فِي البَيْتِ، وَقَوْلِ عُمَرَ فِي ابْنِ مَسْعُودٍ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا–: "كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا"[1]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: (/ق48ب/)

فُوَيْقَ جُبَيلٍ شَاهِقِ الْرَّأسِ لَمْ تكُنْ ... لِتَبْلُغَــهُ حَتَّــى تَكِـلَّ وَتَعْمَــلَا [2]

وَقَوْلِهِمْ: (أُخيّ وصُديقيّ)، وَأَنْشَدَ فِي (المُغْنِي) البَيْتَ بِلَفْظِ[3]:

فُوَيْــقَ جُبَيــلٍ شَــامِخٍ لَــنْ تَنالَــهُ ... لِقَتْنِـــهِ حَتَّــى تَكِــلَّ وَتَعْمَــلا

(/ق48ب/).

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: مَوْقِفُ ابنِ جَمَاعَةَ مِنَ القليلِ والشَّاذِّ والكثيرِ:

1. **درجاتُ الاستعمالِ في الشِّعْرِ: (الشَّاذُّ، والنَّادرُ، والمصنوعُ) عندَ ابنِ جماعةَ:**

– كما فِي حاشيتِهِ علَى شرح الشارح:[ولا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ] توجيهُهُ في (كتاب التعريف) قال أبو حيان: وما أنشدوه من قوله[4]:

تَوَيَّــلَ أَنْ مَــلأتُ يَــدِي وَكَفِّــي ... وكانَــــتْ لاَ تُعَلَّـــلُ بِالقَلِيْـــلِ

فهو **شاذٌّ نَادِرٌ**. (/ق18ب/). وأمَّا قَولُهُ[5]:

فمــــــــــــا وَالَ وَلا واحَ ... ولا وَاسَ أبــــــــو هنـــــــدٍ

فمصنوع. (/ق18ب/).

2. **الشَّاذُّ عندَ ابنِ جماعةَ يُحْفَظُ، ولَا يُقَاسُ عليهِ:**

---

(1) مالك، موطأ مالك، انقضاء الحيض، 206: رقم الحديث 601].

(2) سبق تخريجه، ص81.

(3) سبق تخريجه، ص81.

(4) سبق تخريجه، ص79.

(5) سبق تخريجه، ص79.

– كما في حاشيتِهِ على قَوْلِ الشارحِ: في قوله: [كَتَبُوا كُلَّ مُشَدَّدٍ مِنْ كَلِمَةٍ حَرْفًا وَاحِدًا]؛ (أَيْ: إلَّا في ﴿ **بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ**﴾(1) فإنَّهم كتبوهُ بـ(يائين) على هذه الصورة: (بأييكم) وَهُوَ شَاذٌّ يُنْقَادُ إِلَيْهِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. كَذَا فِي (بُغْيَةِ الطَّالِبِ). (/ق227ب/).

– وكما في قوله: (وَاعْلَمْ أَنَّ المَعَانِي المَذْكُورَةَ لِهَذا البِنَاءِ، وغَيْرِهِ مِمَّا سَيَأْتِي، **يُسْمَعُ وَيُحْفَظُ، ولَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مُطَّرِدًا**، وَهُوَ نَظَرٌ لُغَوِيٌّ، وقَدْ ذَكَرْتُ في (كِتَابِ التَّعْرِيفِ)، مِنْهَا جُمْلَةً زَائِدَةً عَلى مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ والشَّارِحُ مَعَ فَوَائِدَ نَفِيسَةٍ، وآثَرْتُ حَذْفَ ذَلِكَ هُنَا اعْتِمَادًا على مَا ذَكَرْتُهُ هُنَاكَ. فَلْيُرَاجِعْهُ مَنْ أَرَادَهُ). (/ق29ب/).

3. **لم يبدِ ابنُ جماعةَ رَأْيَهُ، مِنْ جِهَةِ (القليلِ)، الذي اعْتَدَّ بهِ الفَرَّاءُ، وكأَنَّهُ إقرارٌ منهُ، على رأيِ الكُوفِيِّينَ:**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَجْهُ (مَعَائَش) بِالْهَمْزِ]: (أُشْتُهِرَ ذلك عَنْ نَافِعٍ مِنْ روايةِ خَارِجَةَ، وَهُوَ غَلَطٌ عِندَ النَّحْويينَ، قَالَ الحَلَبِيُّ في إعرابِهِ: (ولم ينفرد بها نَافِعٌ، بَلْ رُوِيَتْ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ، وَقرأَ بهَا – أيضاً – زَيْدُ بنُ عَلِيٍّ، والأَعْمَشُ، والأَعْرَجُ، وقال الفَرَّاءُ: إِنَّ قلبَ هذه الياءِ تشبيهاً لها بياءِ (صَحِيفَة) قد جاء، وإنْ كانَ قليلاً). (/ق185ب/).

المَطْلَبُ الخَامِسُ: مَوْقِفُ ابنِ جَمَاعَةَ مِنَ القِيَاسِ:

1. **اعتداد ابن جماعة بالقياس:**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَ(ثَقَفِيٌّ): وَارِدٌ عَلَى (فَعِيلٍ)، والقياسُ: (ثَقَيْفِيٌّ)]؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ (ثَقِيفُ)، وَهِيَ قَبِيلَةٌ مِنْ (هَوَازِنَ)، وَالقِيَاسُ (ثَقَيْفِيٌّ)، كَـ(ظَرِيفٍ)، وَ(ظَرِيفَيّ). وَالقِيَاسُ: (قُرَيْشِيٌّ)، جَاءَ عَلَى القِيَاسِ، في قوله:

يَجِيءُ قُرَيْشِيٌّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ ... سَرِيعٍ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكَرُّمِ (2)

(/ق70أ/).

(1) [القلم:6].

(2) من [الطويل] هَكَذَا أَنْشَدَه الجَوْهَرِيّ والخَلِيلُ، ونَقَلَه ابنُ دِحْيَةَ فِي التَّنْوِير، والبيتُ من شَوَاهِد كتَابِ سِيبَوَيْه من جُمْلَةِ ثَلاثَةِ أَبياتٍ وَهِي:

وَلَسْتُ بِشَاوِيّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ ... إذا مَا غَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وأَسْهُمِ

ولكِنَّما أَغْدُو عَلَيَّ مُفَاضَةٌ ... دِلاَصٌ كأَعْيَانِ الجَرَادِ المُنَظَّمِ

بِكُل قُرَيْشِيّ عَلَيْه مَهَابَةٌ ... سَرِيعٍ إِلى دَاعِي النَّدَى والتَّكَرُّمِ

انظر: سيبويه، الكتاب (ج337/3)، والجوهري، الصحاح (ج1016/3)، والزَّبيدي، تاج العروس (ج326/17).

2. **الاحتجاجُ عِنْدَ البَصْرِيّينَ لا يَكُونُ إِلَّا بِالكَثْرَةِ الكَاثِرَةِ لِلقِيَاسِ بِهِ**، إلّا إذا دلّ دليلٌ على مخالفَتِهِ. ومُوَافَقَةُ ابنِ جماعةَ على ذلك في مثل:

– قوله مُعَقِّبًا على شرح الشَّارِحِ: [وذلك لأنّه لا بُدَّ مِنْ ميزانٍ إلى آخره] يشير إلى أَنَّ القصدَ بالوزنِ على هذا الوجهِ تفريقُ الأصليّ مِنَ الزائدِ؛ **أَيْ: في الأكثرِ باختصارٍ**، وبيانُ مَحَلِّ الأصليّ. فإذا قيل: وزنُ (مُسْتَخْرَجٍ) (مُسْتَفْعَلٌ) كان أخْصَرَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: (الميمُ، والسينُ، والتّاءُ زوائدُ)، وإذا قِيلَ: وزنُ (آدَرَ) (أَعْفَلُ)؛ عُلِمَ أنَّ (العينَ) مُتَقَدِّمَةٌ فيه على (الفَاءِ)، **وقولي: في الأَكْثَرِ؛ اِحْتِرَازٌ** عَنْ وزنِ (قَرْدَدٍ) على (فَعْلَلٍ) فإنَّ أَحَدَ الدَّالينِ زائدٌ، ولم يُبَيِّنْ ذلكَ في الوزنِ اعتمادًا على معرفته مِنَ المَوْزُونِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُضَاعَفٍ زَائِدٌ على ثلاثةٍ يُحْكَمُ بزيادته **إِلَّا إِنْ قامَ دليلٌ على زيادةِ غيرِهِ**، نحو: (أَلَنْدَد)[1]. (/ق9أ/).

المَطْلَبُ السَّادِسُ: مَوْقِفُ ابنِ جَمَاعَةَ مِنَ اللُّغَاتِ:

1. **مَعْرِفَتُهُ بِلُغَاتِ العَرَبِ، وَإِقْرَارُهُ بِالاستشهادِ بِهَا:**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَهُوَ لُغَةُ بَنِي عَامِرٍ] **لَمْ تَفْعَلْ بَنُو عَامِرٍ ضَمَّ العَيْنِ وَفَتْحَ الفَاءِ إِلَّا فِي مُضَارِعِ (وَجَدَ)** فَقَطْ، وَهُمْ فِي غَيْرِهِ كَغَيْرِهِمْ. (/ق34ب/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: (فَضِـَلَ) بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ] وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجْهَ التَّدَاخُلِ فِي (نَعِمَ: يَنْعَمُ)، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ كَمَا فِي: (فَضِلَ: يَفْضُلُ) وَهُوَ صَحِيحٌ؛ فَفِي القَامُوسِ: (نَعِمَ): كـ(سَمِعَ، وَنَصَرَ، وَضَرَبَ)، وَفِي شَرْحِ الشَّرِيفِ، وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ جَاءَ بِالضَّمِّ فِيهِمَا، وَبِالْكَسْرِ فِي المَاضِي، وَالْفَتْحِ فِي المُضَارِعِ؛ فَأَخَذَ المَاضِي مِنْ إِحْدَاهُمَا، وَالمُضَارِعَ مِنَ الْأُخْرَى؛ قَالَ الشَّيْخُ نِظَامُ الدِّينِ: **وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ فِيهِ لُغَةً رَابِعَةً هِيَ الْكَسْرُ فِيهِمَا**. (/ق36ب/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿**فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرِهِ**﴾[2]] لَمْ أَجِدْ القِرَاءَةَ بِكَسْرِ الظَّاءِ وَضَمِّ السِّينِ، وَالإِضَافَةِ لِأَحَدٍ، وَالمَنْقُولُ عَنْ عَطَاءِ[3] بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَّهُ قَرَأَ بِالضَّمِّ، وَالإِضَافَةِ – إضافة (ميسر) إلى (الهاء) (**مَيْسُرِه**)، ثُمَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ (فَنَاظِرَةٌ) عَلَى (فَاعِلَةٍ)، وَقَدْ

---

(1) رجلٌ ألنددُ ويَلَنْدَد: كثير الخُصوماتِ شَرِسُ المعاملة. الخليل، العين (ج8/9).

(2) [البقرة:280].

(3) (عطاءٌ): مصروفة؛ لأنها منقلبة وليست مزيدة للتأنيث، وتصغير: (عطاء)، أصلها (عطاو)، قلبت الواو همزة؛ لوقوعها طرفًا بعد الألف، فإذا صغر انقلبت الألف (ياءً)، وزال الموجب فرُدَّ إلى أصله، وقيل: (عُطَيو)، ثم قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها، وانكسار ما قبلها؛ فحصل (عُطَيٍّ)، ثم حذفت الياء الأخيرة. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص353).

خَرَّجَهَا أَبُو إِسْحَاقَ(1) عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ، نَحْوَ: ﴿**لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ**﴾(2)، وَعَنْهُ (فَنَاظِرُهُ) عَلَى الْأَمْرِ؛ أَيْ: سَامِحْهُ بالنَّظِرَةِ، وَالضَّمِيرُ لِلْغَرِيمِ، وَعَنْ مُجَاهِدٍ – أَيْضًا–: أَنَّهُ قَرَأَ بِالضَّمِّ، وَالإِضَافَةِ، لَكِنَّهُ قَرَأَ (فَنَظْرُهُ) بِسُكُونِ الظَّاءِ، **وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ**، وَفِي الآيَةِ قِرَاءَاتٌ أُخْرَى، وَالمَشْهُورُ مِنْهَا: ﴿**فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**﴾(3) بِكَسْرِ الظَّاءِ، وَفَتْحِ السِّينِ، وَضَمِّهَا مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ. (/ق44ب/).

– وكما في قوله: (قال: وجاء الحَذْفُ في (سوف)، و(إنْ). و(القلبُ)، و(الإبدالُ) في (عتَّى)، و(لَعَنَّ). فقد أجاب ابنُ عُصْفُورٍ بأنّ **س** إنّما حَكَمَ بذلك بعد انتقال (على) إلى الاسميَّةِ وجعلَها اسمًا مُتَمَكِّنًا وحُكِمَ على (الألف) بأنَّها عَنْ (واو) لِمَا فيها مِنْ معنى (العلو)، وبأنَّ الحَذْفَ والإِبْدَالَ شَاذٌّ. قيل: ويُمْكِنُ أَنْ يُدَّعَى أَنْ لَا حَذْفَ، وَلَا إِبْدَالَ في الحُرُوفِ، وأنَّ هَذِهِ الكَلِمَاتِ الواردةَ ليس فيها حذفٌ، ولا إبدالٌ، وإنَّما هي لُغَاتٌ في ذلك الحَرْفِ). (/ق9ب/).

2. **تضعيفُهُ بَعْضَ الُّلغاتِ:**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشّارح: [إجماعُ النَّحْويّينَ عَلَى أنّ هذهِ لُغَةٌ حَارِثِيَّةٌ] لَعَلَّهُ أراد على أنَّهم أجمعوا على أنَّ ما خَرَّجَ ابنُ عَبَّاسٍ _ رضي الله عنهما _ عليه هذه الآية لُغَةُ بني الحَارِثِ، إلا أنَّهم أجمعوا على تخريجها إليها، فقد نُقِلَ عن النَّحْويين مذاهبُ أخرى منها (**أنّ**) فيها بمعنى (**نَعَم**)، وأنّها المؤكِّدَةُ، واسمُهَا ضميرُ الشّأنِ، فـ(هذان) عليهما: مبتدأ مرفوع على الجارّة على أنّ اللغة المذكورة قد **أنكرها المبرد، وهو من أكابر النحاة، وإنكاره قادحٌ** فيما سيأتي آخر الكلام – أيضاً– وإنْ رُدَّ بحكاية غَيْرِهِ إياها كالكسائي، وأبي زيد الأنصاري، وغيرهم. (/ق176ب/).

– **تضعيفُهُ بعضَ الُّلغَاتِ؛ لأنّها ليسَتْ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ:** كما جاءَ في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فلو قال المُصنِّفُ: (لِعَدَمِ فَعْلُولٍ] بدل قوله: (لندور فَعْلُولٍ)؛ لكان أولى]؛ لموافقة ما سبق عن القاموس، وقال ابن درستويه: إنَّ (فَعْلُولًا) ليس من أبنيةِ كلامِ العربِ، ولا في المعرّب إلَّا كلمةٌ واحدةٌ أعجميَّةٌ في قولِ العجَّاج:

مِن آلِ صَعْفُوقٍ وأتباعٍ أُخَرْ

وقولِ ثعلبٍ: وكلُّ اسمٍ على (فُعْلُول) فهو مضمومُ الأوّلِ، وقد استدرَكَ عليهم (**زُرْنُوق) في لُغةٍ حكاها اللحيانيُّ**(كان حيًّا قبل 207هـ) في (زُرْنُوق) بالضَّمِّ: واحِدُ (الزُّرْنُوقَيْنِ)، وهما منارتان تُبْنَيَانِ على جانبتي رأسِ البِئْرِ، و(بُرْشُومٌ) لِـ(أَبْكَرِ النَّخْلِ بالبصرةِ) حكاها أبو حنيفةَ، و(صُنْدُوقٌ)

---

(1) جاء عند الزجاج(ت311هـ) أبو إسحاق: قوله: (من قال: (فناظرة إلى ميسرة) فـ(فاعلة) من أسماءِ المَصَادِرِ، نحو: (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ)، و(كَاذِبَة) مصدر كقولك: (عافاه) الله عافية وعَاقَبَهُ عاقبة، وكذلك: (كذب كاذبة)، وهذه أسماء في مَوْضِعِ المَصَادِرِ. انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج5/107)..

(2) [الواقعة:2].

(3) [البقرة:280].

حكاها أبو عمرو الشيبانيُّ، و(قُرْبُوسٌ) بسكون الراء. و(عُصْفُورٌ)، حكاها ابن رشيق في كتاب (الغرائب والشذوذ)، والفتحُ في ما عدا (قُرْبُوس) منها شاذٌّ، جاء مرجوحًا معَ الضَّمِّ. وفي القاموس: أنَّ (راءَ) (قُرَبُوس) لا تَسَكَّنُ إلَّا في ضرورة الشعر، وقال: ما تقدَّمَ مَعَ حكايتِهِ لأَكْثَرِهَا، وهو مُؤْذِنٌ بعدم الاعتداد بها، وصرَّحَ اللحيانيّ في نوادره بندورها، فقول شارح بعد ذِكْرِ بعضِها؛ فَيُتَعَذَّرُ القولُ بالنُّذُورِ؛ أي: كما ذَكَرَ المُصَنِّفُ. (/ق12أ/).

– قوله: [لكانَ أَوْلَى] لأنَّ (فَعْلُولًا) لم يجئْ إلّا مِنَ العُجْمَى، ولا يُعْتَدُّ ذلك؛ **لأنَّ كلامَنَا في لُغةِ العَرَبِ، و(صَعْفُوقُ) ليس مِنْ كُلامِ العَرَبِ.** (/ق12ب/).

3. **عَدَمُ اعتدادِهِ بالُّلغاتِ القَليلَةِ:** يَتَّضِحُ ذَلِكَ مِنْ:

– حاشيته على قَوْلِ الشارح: [قِلْتُ البَيْعَ وَأَقَلْتُهُ] والشَّاهِدُ فِيهِ: أَنَّ (أَقَلْتُ) بمعنى: (قِلْتُ)، و(عَيْنُ) الكَلِمَةِ مَحْذُوفَةٌ، والْأَصْلُ: (قِيلَتْ)، ثُمَّ حُذِفَتِ (اليَاءُ) بَعْدَ نَقْلِ كَسْرَتِهَا إِلى (القَافِ)؛ فَصَارَ (قِلْتُ)، قالَ الجَوْهَرِيُّ: أَقَلْتُهُ البَيْعَ إِقَالَةً؛ أيْ: فَسَخْتُهُ. وَرُبَّمَا قَالُوا: (قِلْتَ البَيْعَ) بِالضَّمِّ، **وَهِيَ لُغَةٌ فِيهِ قَلِيلَةٌ.** (/ق30أ/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [كمُعْرَسِ الدِّئِلِ]: التَّعريسُ: نُزولُ القومِ في السَّفْرِ مِنْ آخِرِ الَّليلِ؛ للاستراحةِ، وأَعْرَسُوا: **لغةٌ فيه قليلة.** والمَوْضِعُ: مُعْرَسٌ، ومُعَرَّسٌ. (/ق19ب/).

4. **إهمالُهُ، وإغفالُهُ الُّلغاتِ المَتْرُوكَةَ:**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَزَادَ عَلَيْهِ بَعْضُ الشَّارِحِينَ[1]] هُوَ الشَّرِيفُ، وفي شَرْحِ النَّظَّامِ؛ فَإِنْ قُلْتَ: (غَلَقْتُ الباب)، أوْ (قَطَعْتُ الثَّوْبَ) خُفِّفَتْ على الْأَفْصَحِ، وفِيما قَالَاهُ نَظَرٌ؛ فَفِي الصِّحَاحِ[2]: أنّ (غَلَقْتَ البَابَ غَلْقاً) **لُغَةٌ رَدِيَّةٌ مَتْرُوكَةٌ.** وفى القاموس[3]: (وغَلَّقَ البَابَ يُغْلِقُهُ) مِنَ البَابِ الثَّانِي: **لَثْغَةٌ أو لُغَةٌ رَدِيَّةٌ مَتْرُوكَةٌ، والفَصِيحُ: أَغْلَقَه.** (/ق30أ/).

5. **عَرْضُهُ بعضَ الُّلغَاتِ – أحيانًا – دون أن يُبْدِي رأيَهُ:**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: في قوله: [قد جاءَ حَذْفُ أَحَدِ المِثْلَيْنِ] ذكرَ ابنُ مالكٍ في التّسهيل: إنه **لغة لبني إسرائيل،** ومقتضاه اطِّرَادُ الحَذْفِ. وإليه ذهبَ الشّلوبينُ، وهو ظاهرُ كلامِ المُصَنِّفِ، وَذَكَرَ ابنُ عُصفورٍ، وغيرُهُ: أَنَّهُ شَاذٌّ. وعليه نَصَّ سيبويهِ، ثُمَّ ظَاهِرُ عبارةِ التّسهيلِ أنَّ **بني سُلَيْمٍ** يُجَوِّزُونَ ذلك، ولا يُوجِبُونَهُ. (/ق216ب/).

---

(1) نصُّ الجاربردي: (إنَّ المراد بالتكثير في المفعول أنه لا يستعمل (غلقت) بالتضعيف، إلا إذا كان المفعول جمعا، حتى إذا كان واحدًا وغلَّق مرارًا كثيرة لم يستعمل إلا غلَّقَ بلا تضعيف، إلا على سبيل المجاز). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص234).

(2) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1538/4).

(3) وغلق الباب يغلقه: لثغة أو لغية رديئة في أغلقه. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج915/1).

المَطْلَبُ السَّابِعُ: عِلْمُ ابنِ جَمَاعَةَ بالقَراءَاتِ:

1. عَالِمٌ بالقَراءَاتِ، – وكانَ قَدْ حَفِظَ كِتَابَ اللهِ في شَهْرٍ – كما ذَكَرَ ذَلِكَ السُّيُوطِيُّ.

– فقد ذكر ذلك تعليقًا على قَوْلِ الشارح: [إنَّهُ[1] قرأ الحسينُ بنُ عَلِيٍّ]، قائلًا: (الذى رأيتُهُ في الإعرابِ للحَلَبِيّ: الحسنُ بنُ عِلِيٍّ بِدُونِ يَاءٍ، وكذا في الكشّافِ، ولعلَّ نُسَخَهُ مُختلِفَةٌ، وهى قراءةٌ شاذَّةٌ، والمتواتِرُ هو (أَنَّا) بفتح الهمزة، والفتحُ على أنَّ اللَّفْظَ (أنَّ)، و(اسمَها)، وهو **قراءةُ الكوفيّينَ**، وبكسر الهمزة كذلك، وهو **قراءةُ الباقين**. وكذلك تعليقُهُ على قَوْلِ الشارح: [وهو في قراءةِ حمزةَ] **قراءةُ حمزةَ**: ﴿**فَمَا اسْطَّاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ**﴾[2] بالإدغامِ، وجَمَعَ بين السّاكِنَيْنِ. صحاح، وكذلك تعليقًا على قَوْلِ الشارح: **[تاء أخرى]** قد يُفْعَلُ هذا التَّخْفِيفُ فيما يَصْدُرُ فيه نُونَانِ، ومِنْ ذلك ما حكاه أبو الفتح من **قراءة بعضهم**: ﴿**وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا**﴾[3] بنون واحدة، وتشديد الزاي، ورَفْعِ الفِعْلِ، ونَصْبِ الملائِكَةِ، والأَصْلُ: (نُنَزِّلُ) بنونين، فحُذِفَتِ الثّانيةُ وهي شَاذَّةٌ؛ ثقلاً، وقياساً. وقد قرأ بها خارجةُ عن أبي عمرٍو. و(... وقراءةُ الجمهورِ: الفتحُ ونَقَلَ يحي بنُ آدمَ عن أبى بكرٍ بنِ عَيَّاشٍ عَنْ عِصَامٍ إسكانَ الميمِ، وإثباتَ الهمزةِ. (/ق105ب/).

2. **عَرْضُهُ القَرَاءَاتِ، – أحيانًا – دُونَ أَنْ يُبْدِيَ رَأْيَهُ:**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: في قوله: [وَجْهُ (مَعَائَشَ) بِالْهَمْزِ]: (أُشْتُهِرَ ذلك عَنْ نَافِعٍ مِنْ رِوايةِ خَارِجَةَ، وَهُوَ غَلَطٌ عِندَ النَّحْويينَ، قَالَ الحَلَبِيُّ في إعرابِهِ: (ولم ينفرد بها نَافِعٌ، بَلْ رُوِيَتْ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ، وَقرَأَ بهَا – أيضاً – زَيْدُ بنُ عَلِيٍّ، والأَعْمَشُ، والأَعْرَجُ، وقال الفَرَّاءُ: إنَّ قلبَ هذه الياءِ تشبيهاً لها بياءِ (صَحِيفَة) قد جاء، وإنْ كانَ قليلاً). (/ق185ب/).

المَطْلَبُ الثَّامِنُ: مَذْهَبُ ابنِ جَمَاعَةَ الصَّرْفِيُّ:

1. المصطلحات الصّرفيّة، والنَّحْوية عند ابنِ جماعة بصريَّةٌ مِنَ الدَّرَجَةِ الأُولى:

استخدامُهُ المصطلحاتِ البصريَّةَ، مثلَ: (الصِّفَةِ) الممصطلحِ البصريّ بدلًا من (النَّعْتِ) الكوفيّ، و(الضميرِ) البصريّ بدلًا من (الكنايةِ أو المُكَنَّى) الكوفيّ، و(الظَّرفِ) البصريّ بدلًا من (المَحَلِّ) الكوفيّ، و(البدلِ) البصريّ بدلًا من (الترجمةِ أو التّبيينِ) الكوفيّ، و(الجرّ) البصريّ بدلًا من (الخفضِ) الكوفيّ، وقليلًا ما كان يستخدم (الخفضَ) الكوفيَّ بدلًا من (الجرِ) البصريِّ.

---

(1) نصُّ الجاربردي: (ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: (أنَا صببنا الماء صبًّا) [عبس: 25] أنّهُ قرأ الحسين بن علي – رضي الله عنهما – (أنى صببنا) بإمالة (أنَّا)؛ أي: كيف صببنا. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص172).

(2) [الكهف:97].

(3) [الفرقان:25].

- كما في قوله: (...لأنَّ العِلْمَ **بالصفةِ** موقوفٌ على العِلْمِ **بالموصوفِ**، وأُجِيبَ بأنَّ معرفةَ **الصِّفَةِ** تَستلزمُ معرفةَ الموصوفِ...، ولكنْ لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ **الموصوفُ** يُعْلَمُ أو لا في عِلْمٍ مُتَقَدِّمٍ لم يُعْرَفْ **صِفَتُهُ** في عِلْمٍ متأخِّرٍ؛ فَيْستلزمُ العِلْمُ **بالصفةِ** العلمَ **بالموصوفِ**؟ ولكنْ لا مِنْ هذا العلمِ المتأخِّرِ، بل مِنَ العِلْمِ المُتَقَدِّمِ). (/ق7أ/).
- وكما في قوله: (...يجوز أنْ يكونَ **الظَّرفُ** خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ...)، وقوله: (...**والظرفان** الآخران متعلقان بـ(داوني) حالٌ منها...). (/ق5أ/).
- وكما في قوله: (...**الضمير** للزيادة بتأويل المذكور أو. المنتهي). وكقوله: (...**الضميرُ** لِلْفَتْحِ المَفْهُومِ مِنْ لَفْظِ: (مَفْتُوحٍ)... (/ق24ب/).
- وكما في قوله: (...خَفَضَ كِنْفَيْنِ عَلَى **البَدَلِيَةِ**، مِنْ حُطَامٍ). (/ق38ب/).
- وكما في قوله: (إنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ **يُسَكِّنُ** هَاءَ الضَّمِيرِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا؛ فَتَقُولُ: (ضَرَبْتُهْ ضَرْباً)؛ **ولَمَّا <u>رجع الباحثُ إلى معاني القرآن</u>**، للفراء(ت207هـ)، وجده استخدم: (**يَجْزِمُ**)، لا (**يُسَكِّنُ**)، كما ذكر، ونقل ابنُ جماعةَ، فهل النسخة التي نقل عنها كانت (يُسَكِّنُ)؟ أم أنّه المصطلح البصريّ الأشهر؟ (وأمّا الآخرُ فإنَّ من العربِ مَنْ **يَجْزِمُ** الهاءَ إذا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا فيقولُ: (ضَرَبْتُهْ ضَرْباً شديدًا)[(1)]. (/ق110ب/).

2. مُوَافَقَةُ ابنِ جماعةَ البَصريّينَ في أنَّ أصلَ الكلامِ المصدرُ، لا الفعلُ:

قَالَ المُصَنِّفُ: [المَصْدَرُ إِلَى آخِرِهِ] المَصْدَرُ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِلْمَوْضِعِ الذِي يَصْدُرُ[(2)] عَنْهُ الإِبِلُ. قِيلَ: إِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الإِبِلَ إِذَا انْصَرَفَتْ عَنْ المَاءِ رُوِيَتْ صُدُورُهَا فَهُوَ (مَفْعَلٌ) مِنَ المَصْدَرِ ثُمَّ نَقَلَهُ أَئِمَّةُ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى الْحَدَثِ الذِي هُوَ (فِعْلُ الفَاعِلِ) كـ(الضَّرْبِ، وَالقِيَامِ وَالقُعُودِ) فَسَمَّوْهُ مَصْدَرًا؛ لِأَنَّ مِثْلَ الْأَفْعَالِ صَادِرَةٌ عَنْهُ فَهُوَ مَوْضُوعُ صُدُورِهَا بِهَا، وَتَسْمِيَتُهُ بِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَبْلَ: (الفِعْلِ) وأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنَ الفِعْلِ يُسمَّى صَادِرًا، ويُسَمَّى الفِعْلُ مَصْدَرًا، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ هَذَا. وَلَمَّا كَانَتِ المَصَادِرُ مِنْ جُمْلَةِ الأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ، وَالنَّكِرَاتِ الأُولَى تَلَاعَبَتِ الْعَرَبُ بِهَا كَتَلَاعُبِهَا سَائِرَ الأَجْنَاسِ كَمَا أَنَّ حَيَوَانًا وَإِنْسَانًا وَرَجُلًا وَفَرَسًا وَجَمَلًا وطَائِرًا وَأَمْثَالَهَا مِنَ النَّكِرَاتِ الأولَى مُتَبَايِنَةٌ وَمُضْطَرِبَةٌ غَيْرُ سَالِكَةٍ فِي نَهْجٍ وَاحِدٍ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَكَمَا نَقُولُ: فِيهَا مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ وَالنَّقْلِ، كَذَلِكَ نَقُولُ فِي المَصَادِرِ: لِأَنَّهَا –أَيْضًا– مُخْتَلِفَةُ الصِّيَغِ فَتَفَاوُتُهُ المثلَ لَا يَطَّرِدُ وَلَا يَأْخُذُ عَلَى سَنَنٍ، وَلَا

---

(1) الفراء، معاني القرآن (ج223/1).

(2) فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَصْدُرَ الرِّعَاءُ﴾ [الْقَصَص:23]؛ أَي: يَرْجِعُوا من سَقْيِهِمْ وَمن قَرَأَ: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ أَرَادَ حَتَّى يُصْدِرُوا مَوَاشِيَهُمْ من وِرْدِهِم؛ فَحذف المفعولَ. وحذفُ الْمَفْعُول كثير فِي التَّنْزِيل. ابن سيده، المخصص (ج459/2).

يَسْتَقِرُّ عَلَى طَرِيقَةٍ بَلْ هِيَ فِي الغَالِبِ أَمْرُهَا مَسْمُوعَةٌ غَيْرُ مُعَلَّلٍ بِعِلَّةٍ، وَلَا مَقِيسٍ بِقِيَاسٍ مِنَ المَنْفِي. (/ق39أ/).

3. **إحاطَتُهُ بأقوَالِ النُّحَاةِ، وآرائِهِمْ في المَسْأَلَةِ النَّحْويّةِ الواحِدَةِ**، معَ تَفنيدِ هذهِ الأقوالِ وترجيحِ بعضِهَا على بَعْضٍ، ورَدِّ بَعْضِ الآراءِ؛ فقد كانَ كتابُهُ جَامِعًا لِمُخْتَلَفِ المَدارسِ: البَصريّةِ، والكُوفيّةِ، والبَغداديّةِ، والأندلسيَّةِ، وهذا منهجُ المدرسةِ المِصريَّةِ الشّاميّةِ.

4. **سِعَةُ اطِّلَاعِهِ، ومعرفتُهُ بمذاهبِ النُّحاةِ، وتمكُّنُهُ منَ التّفصيلِ في كُلِّ مسألةٍ؛ فكان بحقٍّ موسوعيًّا**، كما:

– في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وحُذِفَتْ] ظاهرُهُ أنّ المحذوفَ العينِ، وصرّح به **المُصنِّفُ** في (شرحِ المُفَصّلِ) **تبعًا للزمخشريّ، وهو مذهبُ الأخفشِ**، والذي **ذهبَ إليهِ الخليلُ وسيبويه**، أنَّ المحذوفَ هو الألفُ الثانيةُ الزَّائدَةُ). (/ق41ب/).

– وكما في قوله: (عندَ الإضافةِ) تابَعَ في **ذلك المصنِّفَ** في (شرحِ المُفصّلِ)، وهو **رأيُ الفرَّاءِ**، وظاهرُ **كلامِ سيبويه**: أنَّه يجوز تركُ التّعويضِ مطلقًا). (/ق42أ/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فَالأَفْصَحُ بَقَاءُ الكَسْرَةِ] هُوَ **اخْتِيَارُ سِيبَوَيْه**، وَالفَتْحُ عِنْدَهُ شَاذٌّ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، **وَذَهَبَ المُبَرِّدُ، وَابْنُ السَّرَاجِ، وَمَنْ وَافَقَهُمَا** إلى أَنَّهُ جَائِزٌ مُطَّرِدٌ. (/ق67ب/).

– وفي حاشيتِهِ علَى قَوْلِ الشّارحِ: [فيجُوزُ فيهِ الحَذْفُ]: هو **المختارُ عندَ ابنِ مَالِكٍ، والمُصَنِّفِ، وغيرِهِمَا**. والمرادُ الحذفُ معَ بقاءِ السُّكونِ. وقولُهُمْ: في النَّسَبِ إلى (بَنِي الحُبْلَى) حيٌّ مِنَ الأنصار، (حَبَلِيٌّ)، بفتح الباء شاذٌّ[1]. (/ق72أ/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فالحذفُ لا غيرُ] مقتضى إطلاقِهِ، حذفُ الألفِ المُنقلبَةِ عن أصلِ خامسٍ بعد حرفٍ مشدَّدٍ، نحو: (مُعَلًّى)، و(مُثَنًّى)، وهو **مذهبُ سيبويه، والجمهورِ**. وأجازَ **يونسُ** فيها القلبَ؛ لأنَّ المُضَعَّفَ في حُكْمِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، فكأنَّهَا رَابِعَةٌ كـ(ألفِ) (مُعْطًى)، قال **أبو حيان**، وغيرُهُ: وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ المُدْغَمَ بمنزلةِ ما ليس بِمُدْغَمٍ في الزِّنَةِ. (/ق72ب/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُسَكِّنْ] تَقَدَّمَتِ الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الفَتْحَ **مَذْهَبُ سِيبَوَيْه وَالجُمْهُورِ**. وَتَقَدَّمَ الاحْتِجَاجُ لَهُ.

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [إنْ أرادَ له إلخ] سبقه إلى هذا الاعتراضِ **البدرُ بنُ مالكٍ**.

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [ولو قلنا تركيبَهُ إلخ] هذا هو الأظهرُ **في التّسهيلِ**، وغيرِهِ. (/ق218ب/).

---

(1) بفتح الباء فرقاً بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبلى، وإنما قيل لأبيهم حُبْلي لعظم بطنه. الرضي، شرح الشافية (ج2/82).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [نحو: قامَ قِيامًا] وفيما اشترطَ **ابنُ مالكٍ** في شرحِ الكافيةِ، لِقَلْبِ الواوِ ياءً في المفردِ معَ كَونِهِ مصدراً على فِعْلِهِ وجودَ الألفِ بَعْدَهَا، نحو: (قامَ قِيامًا)، و(انقادَ انقيادًا)، وعليه فـ(الحِوَلُ) غيرُ شاذٍّ. ونحو: (قِيَمًا) مَقْصُورٌ مِنْ (قِيَامًا)، وقد قَدَّمْتُ أوائلَ هذا الموضوعِ ما يوافقُ ذلك وهو من **كلامِ ابنِ عُصفورٍ**. (/ق186ب/).

– وفي حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وقيل: في هذا نظر] هذا النظر مأخوذٌ مِنْ **شرحِ الشَّرِيفِ، وقد سبقَهُ إليهِ البدرُ بنُ مالكٍ**. (/ق189ب/).

5. **انتصارُهُ لسيبويه، وتقديمُهُ على الأخفشِ**، لِسَهْوٍ وقعَ منَ الشارح:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [لَكِنَّ مَذْهَبَ الأَخْفَشِ أَقْيَسُ] **الصَّحِيحُ، وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْه**، وَبِهِ وَرَدَ السَّمَاعُ. (/ق79أ/).

6. **عرضُهُ المسائلَ الخلافيةَ بين البصريين والكوفيين، وإبداءُ رأيِهِ، وتخطيئُهُ الآخرين، وتصويبُهُ الخطأَ، دونَ تعصُّبٍ، أو محاباةٍ، معَ ترجيحِهِ المسائِلَ:**

– **كمعارضته الكوفيين** في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [إِنَّ أَصْغَرَ الأَشْيَاءِ] وَهَذَا المَعْنَى هُوَ الذِي أَثْبَتَهُ الكُوفِيُّونَ، وَسمَّوْهُ (تَصْغِيرَ التَّعْظِيمِ)، قِيلَ: مِنْ هَذَا القَبِيلِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لِعَائِشَةَ– رَضِيَ اللهُ عَنْهَا–: "يَا حُمَيْرَاءُ، لَا تَفْعَلِي هَذَا"[1]. **وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، بَلْ هُوَ لِلشَّفَقَةِ**. (/ق48ب/).

– **وكترجيحه المذهبَ البصريَّ** في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فَزَادُوا قَبْلَ آخِرِهَا يَاءً] هِيَ يَاءُ التَّصْغِيرِ، كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدُ، وَأُدْغِمَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ فِيهَا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَقَعَتْ هنا ثَانِيَةً مِنَ الابْتِدَاءِ. وَقَدْ سَبَقَ أَوَّلَ البَابِ عَنِ المُرَادِي وَغَيْرِهِ خِلَافُهُ. وَصَرَّحَ الأَنْدَلُسِيُّ بِأَنَّهَا وَقَعَتْ فِي تَصْغِيرِ(ذَا) ثَالِثَة كَمَا تَقَعُ فِي المُعْرَبِ غير أَنَّهُ قَدَّرَ زِيَادَتَهَا بَعْدَ الأَلِفِ، وَأَنَّهُ زِيدَ يَاءٌ بَعْدَهَا؛ لِتَقَعَ ثَالِثَةً، وَبَعْدَهَا حَرْفٌ. قَالَ: (وَصَارَتْ أَلِفُ (ذَا) (يَاءً) قَبْلَ يَاءِ التَّصْغِيرِ؛ فَصَارَ مَعَكَ ثَلَاثُ يَاءاتٍ، فَحَذَفُوا أَحَدَيْهَا. وَالقِيَاسُ يَقتَضِي أَنْ تَكُونَ المَحْذُوفَةُ الأَوْلَى. اِنْتَهَى. **وَالأَنْسَبُ بِقَوْلِ البَصْرِيِّين:** أَنَّ لَفْظَ (ذَا) ثُلَاثِيُّ الوَضْعِ. وَأَنَّ أَصْلَهُ (ذَيَيُ)[2]، فَحُذِفَتْ لَامُهُ هُوَ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ البَابِ، **وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الأَنْدَلُسِيِّ** كَمَا يَظْهَرُ أولَ البابِ بِالتَّأَمُّلِ. وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الشَّارِحِ، ذَكَرَهُ أَبُو البَقَاءِ بَحْثًا لَهُ؛ فَقَالَ: (وَعِنْدِي يَاءُ التَّصْغِيرِ لَوْ جُعِلَتْ ثَانِيَةً مِنَ الابْتِدَاءِ، وَجُعِلَ بَدَلَ الأَلِفِ يَاءٌ مُتَحَرِّكَةٌ؛ لِتَقَعَ الأَلِفُ المُعَوِّضَةُ مِنَ الضَّمَّةِ بَعْدَهَا لَكَانَ أَقْرَبَ إلى القِيَاسِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالحَذْفِ.

---

(1) قوله ﷺ: "يا حميراء، لا تفعلي فإنه يورث البرص". انظر: الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، باب: ما تجوز به الطهارة من المياه، 17/1، والنووي، تهذيب الأسماء واللغات، باب: الحاء، 71/3.

(2) كان أصل (ذا): (ذَيَيُ)، أو (ذَوَيُ)، قلبت اللام – لام (فعل) ألفاً، وحذفت العين شاذّاً. (ذَيَيُ)، بلا تنوين؛ لبنائه، بالتحريك بدليل الانقلاب ألفًا، حذفت لامه اعتباطًا، وقلبت عينه ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج284/1)، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، لألفية ابن مالك (ج202/1).

وَالرُّجُوعُ – أَخِيرًا– إلى هَذَا المَذْهَبِ ولو أَمْكَنَ فِي الاسْمِ المُعْرَبِ أَنْ تَقَعَ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَانِيَةً لأُوقعت، وإِنَّمَا مُنِعَ مِنْهُ انْضِمَامُ مَا قَبْلَهَا. اِنْتَهَى.

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَقِيَاسُهُ: (أُنَيْسَيَان)] كَذَا فِي شَرْحِ الشَّرِيفِ، – أَيْضًا– وَبِهِ جَزَمَ الأَنْدَلَسُيُّ، وَالمُوصِلِيُّ، وَغَيْرُهُمَا **وَهُوَ الصَّوَابُ**[1]. وَقَالَ النَّظَّامُ: (القِيَاسُ: (أُنَيْسِين)، وَقَالَ اليَزْدِيُّ – أَيْضًا–: (أَنَّهُ القِيَاسُ، وَالمَنْقُولُ فِي الكُتُبِ). قالَ: (لِأَنَّ الأَلِفَ وَالنُّونَ فِيهِ لَيْسَتَا كَمَا فِي: (سَكْرَان)، بَلْ هُمَا كَمَا فِي (سَرْحَان)؛ فَتَنَبَّهْ. انتهى. **وَكَأَنَّهُمَا نَظَرَا إلى أَنَّهُ جُمِعَ عَلَى (أَنَاسِين) شَاذٌّ؛ فَلَا يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ.** أَشَارَ إلى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ. وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ، وَأَتْبَاعُهُ: قالُوا فِي: (غرثان): (غراثين)، وَفِي (إِنْسان): (أُنَاسِين) عَلَى جِهَةِ الشُّذُوذِ؛ فَلَا يُقَالُ: (غريثين)، وَلَا (أُنَيْسِين)؛ لِشُذُوذِ (غراثين)، و(أناسين) فيهما. (/ق61ب/).

– **ويتضح ذلك في ترجيحه، وتضعيفه المسألةَ الآتيةَ:** قوله: [وإنْ سَلِمَ إلى آخره]: فيه إشارةٌ إلى دَفْعِ ما قِيلَ: أنّ (الدِّئِلَ) اسمٌ لدويبةٍ شبيهةٍ بـ(ابن عِرْسٍ) – أيضًا– أي: فهو حينئذٍ من أسماءِ الأجناسِ. والنَّقْلُ لا يكونُ إلَّا في الأعلامِ فلا كفاية إلا في الجواب السابق، وكذا الدفعُ أنْ لا نُسَلِّمَ أنّ النّقلَ لا يكونُ إلّا في الأعلامِ، وقد ذهب السيرافيُّ إلى أنّه يجئُ في أسماءِ الأجناسِ – أيضًا – كما جاء في الأعلامِ، حكاه عنه المرادي وحكاه أبو حيان – أيضاً – عنه لكن بلفظ (زَعَمَ)؛ وللتوقفِ في ذلك قولُ الشارح عنه: (فَسَلَّمَ) أنّه لا يجوز. وفي قوله – أيضاً –: (وإنْ سَلَّمَ) إشعارٌ بالتوقف فيما زعمَهُ بعضُهُمْ. ولا وجهَ له؛ فقد ذكرَهُ الجوهريُّ، وغيرُهُ، وكذا الأخفشُ قال: وبتلك الدُّويبةِ سُمِّيَتْ قبيلةُ أبي الأسودِ. يعني: أنّ العَلَمَ المذكورَ منقولٌ مِنِ اسمِ الجنسِ لا مِنَ الفعلِ ابتداءً، واللهُ – تعالى – أعلم، و(المُعْرَسُ): في البيت بضَمِّ الميمِ، وسكونِ المهملةِ، وفتحِ الرَّاءِ: (مَوْضِعُ التَّعْرِيسِ)، وهو نزولُ القومِ آخرِ اللَّيلِ؛ لاستراحةٍ. ويُقالُ: (مُعَرَّسٌ) – أيضًا – بتشديد الرَّاءِ. (/ق19ب/).

---

(1) يعطي ابن جماعة نفسه الصلاحية ليقرر الصواب أو عدمه

7. عرضُهُ المسائلَ الخلافيَّةَ بيْنَ البصريّينَ، والكوفيّينَ، معَ عدمِ إبداءِ رأيِهِ، والتزامِهِ الصّمْتَ تجاهَ هذه المسائلِ، فَهَلْ هذا نَوْعٌ مِنَ الإقْرَارِ؟!

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [أحدُهُمَا ما ذَهَبَ إليه سيبويه] **ذهبَ إليه الخَليلُ، وجمهورُ البصريّين** – أيضًا–. (/ق16ب/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [الأصلُ جنادِلُ[1]] **هذا قولُ البصريّينَ، وقال الكوفيُّونَ:** الأصلُ (جَنَدِيلٌ)، ووافقهم أبو علي، **واختاره ابن مالك،** قال: لأنَّ (جَنَدِلًا)، ونَحْوَهُ ينطَلِقُ على مُفرداتٍ لا جُموعٍ، و(فَعْلِيلٌ) في الآحادِ بخلاف (فَعَالِل). (/ق23أ/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فأثبتَهُ الأخفشُ] نُقِلَ – أيضًا– **عن الكوفيين وعَزَاهُ ابن مالك** [2] – رحمه الله – **للأخفش[3] والفرَّاءِ**[4]، قال: وزيادةُ الثِّقَةِ مقبولةٌ، ثُمَّ قال: وقد يُنْتَصَرُ لسيبويه في إلغائه **(فُعْلَلًا)** بأنْ يُقالَ: سَلَّمْنَا صِحَّةَ نَقْلِهِ عَنِ العربِ إلّا أنَّهُ فَرْعٌ على **(فَعْلَلٍ)**؛ لأنَّ كُلَّ ما نُقِلَ فيه الفتحُ نُقِلَ فيه الضَّمُّ، ولا ينعكس، ولو كان **(فُعْلَلٌ)** أصلًا كغيره من الرباعي لجازَ أنْ يَنفرِدَ عن (فَعْلَلٍ)؛ فَعُلِمَ بذلك أنَّ فَتْحَ ما فُتِحَ لم يَكُنْ إلّا فِرارًا مِنْ توالي ضمتين ليس بينهما إلّا ساكِنٌ وهو حاجزٌ غيرُ مَنِيعٍ[5].(/ق13أ/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَخَصَّ اليَاءَ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ] يُرِيدُ أَنَّ الأَوْلَى بِالزِّيَادَةِ حُرُوفُ المَدِّ. وَالأَلِفُ قَدِ اسْتَبَدَّ بِهَا الجَمْعُ، وَاليَاءُ أَقْرَبُ إِلَيْهَا؛ لِثِقَلِ الوَاوِ فَخُصَّتْ بِالزِّيَادَةِ، هَذَا وَقَدْ زَعَمَ **بَعْضُ الكُوفِيِّينَ وَابْنُ الدَّهَانِ:** أَنَّ الأَلِفَ قَدْ تُجْعَلُ عَلَامَةً لِلتَّصْغِيرِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ

---

(1) (جَنَدِل) هو المكان ذو الجَنَادِلِ؛ أي: الحجارة، فحذفوا الموصوف وهو (المكان)، والمضاف وهو (ذو)، واقتصروا على المضاف إليه وهو (جَنَادِل). ثُمَّ حذفوا الألف؛ لأنَّ الْعِلْمَ بِرَفْضِ أربعِ حركات متوالية في كلمة مُنَبِّهٌ على حذف ساكن. لا (فَعَلِل)، بقولهم: (جَنَدِل)، بل جعله البصريون فَرْعًا على (فَعَالِل)، وأصله (جَنَادِل). وجعله الفراء(ت207هـ)، وأبو علي(ت377هـ): (فَعْلِيل)، وأصله (جَنْدِيل). انظر: ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص78)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1523/3).

(2) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص64–66).

(3) مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على فُعْلُل –بالضم– فتح تخفيفًا؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو: جُخْدَب وطُحْلَب وبُرْقَع في الأسماء، وجُرْشَع في الصفات. وحكى أَبُو الْحسن الْأَخْفَش: جُخْدَب، وَبهَا احْتج على سِيبَوَيْهٍ حِين قَالَ وَلَيْسَ فِي الْكَلَام فُعْلَل. ابن سيده، المخصص (ج14/5)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1521/3).

(4) ركن الدين، شرح الشافية (ج616/2).

(5) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص66).

العَرَبِ فِي (هَدْهَد هُدَاهِد) يَعْنُونَ الصَّغِيرَ، وَفِي: (دَابَّةٍ وَشَابَّةٍ): (دُوَابَّةً وَشُوَابَّةً)، وتأوّلَ ذلك البصريون بِأَنَّ (الهَدَاهِدَ) لُغَةٌ فِي (الهُدْهُدِ)، وَبِأَنَّ أَلِفَ (دَوَابَّةٍ وَشَوَابَّةٍ) بَدَلٌ عَنْ يَاءِ التَّصْغِيرِ، والأَصْلُ: (دُوَيْبَةٌ وَشُوَيْبَةٌ)؛ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ قَدْ تُجْعَلُ أَلِفًا إِذَا وَلِيَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ. (/ق49أ/).

– قَوْلُهُ: [وَهَذِهِ عِلَّةُ جَمِيعِ مَا يُشْبِهُهَا مِنَ الكَلِمَاتِ]؛ أَيْ: نَحْوَ: (حَثْحَثَ)، وَ(كَفْكَفَ)، وَ(لَمْلَمَ)، وَ(زَلْزَلَ)، وَ(صَرْصَرَ)، وَ(كَبْكَبَ)، وَنَحْوِهَا؛ مِمَّا يُفْهَمُ المَعْنَى بِسُقُوطِ ثَالِثِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ **مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ**، قَالُوا: (إِنَّ الثَّالِثَ مُبْدَلٌ مِنْ مِثْلِ الثَّانِي، وَالفِعْلُ ثُلَاثِيٌّ، وَالأَصْلُ: (حَثَثَ)، وَ(كَفَفَ)، إلى آخِرِهَا. وَاسْتَدَلُّوا بِالاشْتِقَاقِ لأَنَّهُمْ يَقُولُون: (كَفَفْتُ) فِي مَعْنَى: (كَفْكَفْتُ). وَ(كَبَبْتُ) فِي مَعْنَى: (كَبْكَبْتُ). وَصَحَّحَ مَقَالَتَهُمْ الزُّبَيْدِيُّ[1] **وَمَذْهَبُ جُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ**: (أَنَّ الفِعْلَ رُبَاعِيٌّ، وَالحُرُوفَ الأَرْبَعَةَ أُصُولٌ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ إِنَّمَا تُعْتَقَدُ بِدَلِيلٍ، وَلَا دَلِيل، بَلِ الدَّلِيلُ قَائِمٌ بِخِلَافِ الزِّيَادَةِ، وَهُوَ أَنَّ أَصَالَةَ اثْنَيْنِ مُتَيَقَّنَةٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ مُكَمِّلٍ لِأَقَلِّ الأُصُولِ، وَلَيْسِ أَحَدُ البَاقِينَ أَوْلَى مِنَ الآخَرِ؛ فـ(حَثَّ)، وَ(حَثْحَثَ) مَثَلًا مِنَ المُتَرَادِفَاتِ التِي تَوَافَقَتْ فِي مُعْظَمِ اللَّفْظِ. **وَاخْتَارَ المُصَنِّفُ**، وَابْنُ مَالِكٍ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ مَذْهَبَ هَؤُلَاءِ، وَسَتَأْتِي المَسْأَلَةُ مَبْسُوطَةً فِي بابِ (ذِي الزِّيَادَةِ). (/ق62أ/).

رأي الباحث: لم يُصرِّحْ بالبَصْرِيِّينَ، واكتفَى بِقَوْلِهِ: (مَذْهَبَ هَؤُلَاءِ)!

8. استخدامه مصطلح (الكوفيّ):

استخدمَ ابنُ جماعة مصطلحَ (الكوفيّ) على غيرِ عادةِ النُّحاةِ، والصّرفيّين في استخدامهم مصطلحَ: (الكوفيين، أو البصريين)، كما في حاشيته على قول الجاربردي[2]: [وَوَزْنُهُ (فِيلٌ)]؛ أَيْ: وَكَانَ أَصْلُهُ (مُيْوِتًا) عَلَى (فُيْعِلٍ) **وَعِنْدَ الكُوفِيِّ**: أَصْلُهُ (مُوْيِتٌ) عَلَى (فُعْيِلٌ)، فأُعِلَّتِ العَيْنُ لِإِعْلَالِهَا فِي (مَاتَ). (/ق53ب/).

---

(1) هو أبو بكر الزُّبيدي(ت379هـ) الأندلسي الإشبيلي، من تصانيفه: (الواضح) في النحو، و(طبقات النحويين واللغويين)، و(لحن العامة)، و(مختصر العين) في اللغة، و(الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية)؛ لأن صاحب تاج العروس الزَّبيدي(ت1205هـ) متأخر عن المحشي. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج84/1)، والزركلي، الأعلام (ج82/6).

(2) (...إذا لم يمكن جعل الاسم مع الزيادة على بناء (فُعَيْل)، وإن أمكن فحكمه أن تستغني بالزيادة عن المحذوف فتقول: في (ميت)، ووزنه (فيل) (مييت)، ولو رددت المحذوف لقلت: (مييت)، وفي: (هارٍ) (هوير)، وهو اسم فاعل من (هار يهور هورًا)، أصله (هاير) حذفت عينه، كما في (شاكٍ) شاذًّا، وليس مقلوب (هائر)، كما وقع في بعض الحواشي؛ إذ حكم مثله أن يكون (الياء) فيه كالثابتة. انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص349 –350).

الفصل الثاني

منهج ابن جماعة الصرفي

المبحث الأول

الأصولُ[1] عندَ ابنِ جماعةَ(ت819هـ)

الأصلُ الأوَّلُ: السّماعُ

السماعُ عند الصرفيين والنّحاةِ: هو المصدرُ الأوّلُ من مصادرِ الاستدلالِ النّحويّ، والصرفيّ لا يُقَدَّمُ عليه غيرُهُ معَ وجودِهِ، هذا ما قرَّرَهُ النّحاةُ، والصرفيون نظريًّا؛ **يقول ابنُ جنيٍّ(ت392هـ):** "**واعلَمْ أنّك إذا أدَّاك القياسُ إلى شيء (ما)، ثم سمِعْتَ العربَ قد نطقت فيه بشيء آخرَ على قياسٍ غيرِهِ فَدَعْ مَا كُنْتَ عليه إلى مَا هُمْ عليه...**"[2].

وقد عبَّر أبو البركات الأنباري(ت577هـ) عن السماع بالنّقل؛ لأن المنقول يشمل ذلك المسموع مباشرة من الأعراب، وكذلك المنقول عن طريق الرواية عنهم[3]؛ فيقول الأنباري عن النقل: "إنّهُ الكلامُ العربيُّ الفصيحُ المنقولُ بالنّقلِ الصّحيحِ الخارجِ عن حدّ القلةّ إلى حدِّ الكثرة"[4]. وبتعريف أكثرَ دِقَّةً يقولُ السّيوطيُّ(ت911هـ): "ما ثبت في كلامِ مَنْ يُوثَقُ بفصاحته، فشمل كلامَ الله – تعالى– وهو القرآنُ، وكلامَ نبيه– صلى الله عليه وآله وسلم– وكلامَ العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمنٍ فسدت الألسنةُ بكثرة المولَّدين نظمًا ونثراً، عن مُسلِمٍ أو كافرٍ؛ فهذه ثلاثةُ أنواعٍ لا بُدَّ في كُلٍّ منها من الثُّبُوتِ"[5].

ونلاحظ في تعريف الأنباري أنّه لا بُدَّ في المسموع أن يتَّصِفَ بِالفَصَاحَةِ، وصِحَّةِ النَّقْلِ والاطرّادِ (الكثرةِ)، فأمّا الفصاحةُ فهي محصورةٌ في لغةِ القرآن، وكلامِ النبي– صلى الله عليه وسلم–

---

(1) نقل السيوطي في الاقتراح قول ابن جني: (أدلة النحو ثلاث: (السماع، والإجماع، والقياس)، ثم قال: (وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاث: نقل، وقياس، واستصحاب حال)، ثم علّق السيوطي قائلًا: (فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم يجز الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم). و(أصول النحو) عند السيوطي: (علم يبحث فيه عن أدلة النحو الاجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدلّ). انظر: السيوطي، الاقتراح (ص3، و4).

(2) ابن جنّي، الخصائص (ج126/1).

(3) صالح، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري (ص١٥١).

(4) الأنباري: أبو البركات، لمع الأدلة (ص٨).

(5) السيوطي، الاقتراح (ص2).

وكلامِ العرب النّثريّ والشِّعْريّ بالضَّوَابِطِ التي قرَّرها النّحاةُ، وأمّا صِحَّةُ النّقلِ فقد عبَّرَ عنْهُ بالنَّقْلِ الصحيح، ثم قسَّمَه إلى قسمين: تواتُرٍ وآحادٍ، فلغةُ القرآنِ وما تواترَ منَ السُّنَّةِ وكلامِ العربِ وهذا القِسْمُ دليلٌ قطعيٌّ مِنْ أَدِلَّةِ النّحوِ يَفِيدُ العِلْمَ[1].

فالسيوطي(ت911هـ) لم يشترط الاطّراد في الكلام المسموع؛ لأن هذا الشرط يكون في المقيس عليه الذي هو أحد أركان القياس، فيكون السيوطيُّ قد تدارك ما وقع فيه الأنباري حين اشترط الاطراد في الكلام المنقول فخلط بين السماع بوصفه أصلًا مستقلًا، والسماع بوصفه ركناً من أركان القياس[2] .

ويقول عصام عيد في هذه المسألة: "والصواب أن كل ما ثبت نقله يقبل سواء أكان مطرداً أم شاذّاً أم كثيراً أم قليلًا"[3]، وشرط الاطَّراد سار عليه البصريون[4] فأهدروا كثيراً من الشواهدِ وخطّأُوا بعضَ العرب في أقوالهم إذا لم تَجْرِ على القواعد، أمّا الكوفيون فأجازوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامّة، بل يجعلون هذا الشذوذ أساسًا لا وضع قاعدة عامة"[5] .

ويعتذر الدكتور عبد العال سالم مكرم للنحاة الذين رأوا الاطراد في المسموع شرطًا، فيقول:"إنّ الباني للقواعد – يحاول- دائمًا أن تكون قواعدُهُ مطّردةً؛ لذا كان المنهج يُحَتِّمُ عليه أن يبني قواعده على الأكثر، وما خالف هذه القواعدَ سُمِّيَ لغاتٍ، وليست هذه اللغاتُ موضعَ شَكٍّ واتِّهَامٍ ولكنّها خرجتْ عن مستوى الكثرة فلا تُقَامُ عليها قاعِدَةٌ؛ لأنَّ مِنْ شأنِ القاعدةِ دائمًا أنْ تُحاطَ بالاطّرادِ الذي يحميها من الخَلَلِ ويَحفَظُهَا مِنَ الاضْطِرَابِ"[6] .

فالاطِّرَادُ ليس شرطاً من شروط السَّماع، ولكنه معيار للتفاضل بين المواد المسموعة فيقدم المطّرد على الشّاذّ، ولكن الشّاذّ يستشهد به في مثل موضعه ولا يقاس عليه[7].

ولكن إن لم يَرِدْ له مخالف جاز القياس عليه؛ لأنّ هذا جميعُ ما سُمِعَ، ولو ورد ما يُخالِفُهُ لكان شذوذاً يحفظ في موضعه ولا يقاس عليه. فلم تنسبِ العرب إلى (فَعُولَةٍ) بإثبات (الواو) إلاّ في (شَنُوءَةٍ)[8].

---

(1) انظر: الأنباري: أبو البركات، لمع الأدلة (ص٨١) .

(2) انظر: صالح، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري ص154).

(3) أبو غريبة، أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق (ص35).

(4) وكانوا يفاخرون بذلك، ولذا يقول الرياشي: "أخذنا اللغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أكلة الكواميخ والشواريز" ابن النديم، الفهرست (ص82). .

(5) أمين، ضحى الإسلام (ج٢/221).

(6) مكرم، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي (ص٢).

(7) انظر: السيوطي، الاقتراح (ص٢).

(8) انظر: ابن عصفور، شرح الجمل (ج٢/325).

وقد اعتمدَ ابنُ جماعةَ على السَّمَاعِ كثيرًا، وعوَّلَ عليه في اختياراتِهِ الصرفيَّةِ، وفي ترجيحه للآراء التي أوردها؛ فسار على نهج سابقيه من النّحاة، والصّرفيين في اعتدادهم بالسّماع، وتقديمهم له على غيره من الأدلّةِ؛ إذ إنّ الأدلّةَ الأخرى تقومُ عليه كما **يقول السيوطي(ت911هـ): "وكُلٌّ مِنَ الإجماعِ، والقياسِ لا بُدَّ له مِنْ مُستنَدٍ مِنَ السّماعِ، كما هما في الفِقْهِ كذلك"**[(1)].

وهناك بعض الظواهر التي يلحظها الناظر في حاشية ابن جماعةَ، نستطيعُ من خلالها التَّعَرُّفَ على منهجِهِ في الاستدلالِ السّماعيّ:

1. **السّماعُ دليلٌ صرفيٌّ، ونحويٌّ مُقدّمٌ عِنْدَ ابْنِ جَمَاعَةَ**؛ فَقَدْ رَفَضَ مَا لَمْ يَأْتِ بِهِ السّماعُ، وهذا ظاهرٌ في جميع أبواب الحاشية، فمن ذلك:

– **استشهاده به؛ ليوافق رأيًا لأحد النحاة أو بعضهم، ومنه: كما في حاشيته على** قَوْلِ الشارح: [فلو قال المُصَنِّفُ: (لِعَدَمِ فَعْلُولٍ) بدل قوله: (لندور فَعْلُولٍ)؛ لكان أولى) لموافقة ما سبق عن القاموس، وقال ابن درستويه: إنَّ (فَعْلُولًا) ليس من أبنيةِ كلامِ العربِ، ولا في المعرب إلَّا كلمةٌ واحدة أعجميَّةٌ في قولِ العجَّاج:

مِن آلِ صَعْفُوقٍ وأتباعٍ أُخَرْ[(2)]

وقولِ ثعلبٍ: وكلُّ اسم على (فُعْلُول) فهو مضمومُ الأول، وقد استدرك عليهم (زُرْنُوق) في لغة حكاها اللحيانيُّ(كان حيًّا قبل 207هـ) في (زُرْنُوق) بالضَّمِّ: واحِدُ (الزُّرْنُوقَيْنِ)، وهما منارتان تُبْنَيَانِ على جانبتي رأسِ البِئْرِ، و(بُرْشُومٌ)[(3)] لِ(أَبْكَرِ النَّخْلِ بالبصرةِ) حكاها أبو حنيفة، و(صُنْدُوقٌ) حكاها أبو عمرو الشيباني(ت206هـ)، و(قُرْبُوسٌ) بسكون الراء. و(عُصْفُورٌ)، حكاها ابن رشيق(ت463هـ) في كتاب (الغرائب والشذوذ)، والفتحُ في ما عدا (قُرْبُوس) منها شاذٌّ، جاء مرجوحًا معَ الضَّمِّ. وفي القاموس: أنَّ (راءَ) (قَرَبُوس) لا تَسَكَّنُ إلَّا في ضرورة الشعر، وقال: ما تقدَّمَ مَعَ

---

(1) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو (ص26).

(2) البيت من [الرجز]. وبعده:

من طامعين لا يبالون الغَمَرْ

انظر: العجاج، ديوان العجاج، رواية الأصمعي (ج16/1)، الخليل، العين (ج289/2).

(3) (البُرْشُومُ): ضرب من النّخل واحدته برشومة بِالضَّمّ لَا غير قَالَ ابْن دُرَيْد لَا أَدْرِي مَا صِحَّته وَقَالَ أَبُو حنيفَة البرشوم جنس من التَّمْر وَقَالَ مرّة البرشومة بِالضَّمّ، وَيُفْتَحُ (أَبْكَرُ النّخل بِالْبَصْرَةِ) وَقَالَ ابْن الْأَعرَابِي: (البُرْشُومُ) من الرطب الشقم. وَرطب البرشوم يتَقَدَّم عِنْد أهل الْبَصْرَة على رطب الشهريز وَيقطع عذقه قبله. الزبيدي، تاج العروس (ج278/31).

حكايتِهِ لأَكْثَرِهَا، وهو مُؤْذِنٌ بعدم الاعتداد بها، وصرَّحَ اللحيانيّ في نوادره بندورها، فقول شارح بعد ذِكْرِ بعضِها؛ فَيُتَعَذَّرُ القولُ بالنُّدُورِ؛ أي: كما ذَكَرَ المُصَنِّفُ. (/ق12ب/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [لكنّ مذهبَ الأخفشِ أقيسُ] الصّحيحُ. ومذهبُ سِيبَوَيْه. **وبه وَرَدَ السّماعُ**. (/ق78ب/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[لما يلزم على مذهب سيبويه من إعلالين]** رَدَّ بعضُهُمْ كلامَ الفارسيّ بأن سيبويه قد قال: (إنا إذا بنينا (فَيْعَلًا) من (حويت) فإنَّا نقول: (حيّا)، قال: فقد توالى إعلالان؛ لأنّ على الكلمة من جهة واحدة؛ ألا ترى أنَّ أصلَهُ (حيوي)؟ وقال أبو سعيد[1]: (الممنوع من جمع إعلالين هو أنْ تُسَكَّنَ الّلامُ والعينُ جميعاً من جهة واحدة في الإعلال مثل: **(شوي)** إنْ سُكِّنَتِ الّلامُ فلا تُسَكَّنُ العَيْنُ، وإنْ سُكِّنَتِ العينُ فَلا تُسَكَّنُ الّلامُ، **كـ(أية)**، ونحوِهِ، وأمّا إذا كانتِ العينُ تُعْتَلُّ اعتلالاً، مُطَّرِدًا، والّلامُ تُعْتَلُّ اعتلالًا آخرَ ليس مِنْ جِنْسِ ذلك الاعتلالِ فلا يَمْتَنِعُ ذلك. انتهى. ومِمَّا قَوِيَ به – أيضًا – مذهبُ سيبويه السماعُ. وقد بينتُه في كتاب التعريف. وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[الرابع قلة استعمال المقلوب]** ليس المرادُ أنَّ مجردَ قِلَّةِ الاستعمالِ لأمارة السماع على القلب، بلِ المرادُ كما أشارَ إليهِ أنْ يكونَ أحدُ النَّظْمينَ أقلَّ استعمالاً من الآخر أمارةُ كونِ الأوّلِ مقلوباً عن الثاني عندَ اتّحادِ معناهما كـ(أرآم) و(آدر) فإنّه لمّا قلَّ استعمالُهما بالقياس إلى (آرام)، و(أدور) عُلِمَ أنهما مقلوبان عنهما، و(الرِّئْمُ) بكسر الراء، وسكونِ الهمزةِ أو الياء: (الظَّبْيُ الخالصُ البياضِ).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[وَصِيغَتُهَا المُطَّرِدَةُ]** قَالَ الشَّيْخُ نِظَامُ الدِّينِ: "وَهَذِهِ الأَوْزَانُ الثَّلَاثَةُ قِيَاسِيَّةٌ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُشْتَقَّ كُلٌّ منها مِنْ أَيِّ فِعْلٍ اتُّفِقَ، وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلًّا منها إِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ بِهِ السَّمَاعُ فِي فِعْلٍ مُعَيَّنٍ أَمْكَنَ أَنْ يُطْلَقَ هُوَ عَلَى كُلِّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَعَانَ بِهِ فِي ذَلِكَ الفِعْلِ كَالمِفْتَاحِ، فَإِنَّ كُلَّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُفْتَحَ بِهِ البَيْتُ يُسَمَّى مِفْتَاحًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْآلَةَ المَعْرُوفَةَ بِذَلِكَ.

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: في **قَوْلِهِ: [ثُمَّ أَبْدَلُوا الفَتْحَةَ ضَمَّةً، وَالأَلِفَ وَاوًا]** وَالمَنْقُولُ أَنَّ سِيبَوَيْه يَقُولُ فِي جَمْعِ (الذِي): (اللَّذَيُونَ) بِضَمِّ اليَاءِ، وَ(اللَّذَيِينَ) بِكَسْرِهَا. وَأَنَّ الأَخْفَشَ، والمُبَرِّدَ يَفتَحَانِهَا. قَالَ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ: (مَنْشَأُ الخِلَافِ مِنَ التَّثْنِيَةِ؛ فَسِيبَوَيْهِ يَقُولُ: حُذِفَتْ أَلِفُ (اللَّذَيَانِ) فِيهَا؛ تَخْفِيفًا، وَفَرْقًا بَيْنَ المُتَمَكِّنِ، وَغَيْرِهِ؛ فَيَقُولُ: حُذِفَتْ فِي الجَمْعِ –أَيْضًا– لِذَلِكَ، وَتَبْقَى الفَتَحَةُ دَلِيلًا عَلَيْهَا كَمَا هُوَ فِي المَقْصُورِ، نَحْوَ: (المُصْطَفَيْنَ)، وَ(الأَعَلَيْنَ). قَالُوا: (لَمْ يَرِدْ

(1) السَّيرافيُّ(ت368هـ).

عَنِ العَرَبِ سَمَاعٌ بأَحَدِ المَذْهَبَيْنِ)، وَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ سِيبَوَيْه فِي الحُكْمِ دُونَ سَبَبِهِ. فَيُتَأَمَّلُ. (/ق64أ/).

2. دعائمُ اختياراتِهِ مِنَ السَّمَاعِ:

– كما وَرَدَ في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَخَصَّ اليَاءَ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ] "يُرِيدُ أَنَّ الأَوْلَى بِالزِّيَادَةِ حُرُوفُ المَدِّ، وَالأَلِفُ قَدِ اسْتَبَدَّ بِهَا الجَمْعُ، وَاليَاءُ أَقْرَبُ إِلَيْهَا؛ لِثِقَلِ الوَاوِ فَخُصَّتْ بِالزِّيَادَةِ، هَذَا وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ وَابْنُ الدَّهَانِ أَنَّ الأَلِفَ قَدْ تُجْعَلُ عَلَامَةً لِلتَّصْغِيرِ، **وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ العَرَبِ فِي (هَدْهَد هُدَاهِد)** يَعْنُونَ الصَّغِيرَ، **وَفِي: (دَابَّةٍ وَشَابَّةٍ): (دُوَابَّةٌ وَشُوَابَّةٌ)**، وتأوّلَ ذلك البصريُّون بِأَنَّ (الهَدَاهِدَ) لُغَةٌ فِي (الهُدْهُدِ)، وَبِأَنَّ أَلِفَ (دَوَابَّةٍ وَشَوَابَّةٍ) بَدَلٌ عَنْ يَاءِ التَّصْغِيرِ، وِالأَصْلُ: (دُوَيْبَةٌ وَشُوَيْبَةٌ)؛ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ قَدْ تُجْعَلُ أَلِفًا إِذَا وَلِيَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ.

يرى الباحث: أنّ البصريِّين يعتدون بالسماع على الكثرة الكاثرة، ولا يعتدون بالقليل والشاذِّ كالكوفيين، وإن كان ذلك تأوَّلوا كما في هذا الموقف، وهذا الموضع. وابنُ جماعةَ يسوق بصيغة التضعيف نقلًا عن الكوفيين، والبغداديين. كقوله: (وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ وَابْنُ الدَّهَانِ). وكأنّهُ ينتصر للبصريّين. (/ق49أ/).

3. عدمُ اعتدادِهِ بالكثرةِ معَ السّماعِ – دائمًا–، واعتدادُهُ بالقليل على قِلَّتِهِ؛ لأنّه لم يوجَدْ في غيرِ الأسماءِ؛ ولأنّه لا مانعَ لهُ مِنْ نَفْسِهِ:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[فلوِ اتَّفَقَ قَلْبٌ في الموزونِ بِجَعْلِ حَرْفٍ مَوْضِعَ حَرْفٍ]** فيهِ إشارةٌ إلى تعريفِ **(القلبِ)**: فهو عِبارَةٌ عَنْ جَعْلِ حَرْفٍ مِنَ الكلمةِ مكانَ غيرِهِ منها. وجَعْلُ ذلكَ الغيرِ مكانَ ذلك الحرفِ، **وهو واقِعٌ في كلامِ العَرَبِ كثيرًا في المعتلِّ والمهموزِ، وقليلًا في غيرِهِمَا، ولا يُقاسُ عليه مَعَ كثرتِهِ. واعتدُّوا بموازنِ (فِعِلٍ) على قِلَّتِهِ؛ لأنّه لم يوجَدْ في غيرِ الأسماءِ؛ ولأنّه لا مانعَ لهُ مِنْ نَفْسِهِ؛** إذِ الكسرتان أقلُّ ثقلاً من الضمّتين. وذو الضمّتينِ في الكلامِ كثيرٌ؛ فذو الكسرتين حقيقٌ **بكثرةِ النظائرِ**، إلّا أنّه قلَّتْ نظائرُهُ اتِّفاقاً؛ فلم يُسمَعْ إلا التَّسليمُ. (/ق19ب/).

4. القياس على الغالب، وإنْ سُمِعَ خلافُهُ، على رأيِ الفراءِ، والمُصَنِّفِ:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [إِلَّا أَنَّ الغَالِبَ] مَا قَالَ: إِنَّهُ الغَالِبُ جَعَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَغَيْرُهُ مَقِيسًا، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْه، وَالْأَخْفَشِ إِلَّا أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ (فَعْلًا) – مَثَلًا– قِيَاسٌ فِي المُتَعَدِّي مِنْ (فَعَلَ)، وَ(فَعْلٍ) فِيمَا لَا يُسْمَعُ خِلَافُهُ **فَإِنْ سُمِعَ خِلَافُهُ وُقِفَ عِنْدَهُ.** وَقَالَ سِيبَوَيْه: قَالُوا: (ضَرَبَهَا الفَحْلُ ضِرَابًا)، وَالقِيَاسُ (ضَرْبٌ). وَلَا يَقُولُونَهُ: كَمَا لَا يَقُولُونَ: (نَكْحًا)، وَهُوَ القِيَاسُ، **وَظَاهِرُ قَوْلِ الفَرَّاء: إِنَّ القِيَاسَ جَائِزٌ وَإِنْ سُمِعَ غَيْرُهُ،** وَقِيلَ: لَا يُقَاسُ فَلَوْ وَرَدَ (فِعْلٌ) مِنْهُ لَا يُدْرَى كَيْفَ

نُطِقَ بِمَصْدَرِهِ لَمْ يَجُزْ النُّطْقُ بِهِ عَلَى (فَعْلٍ) عَلَى الثَّالِثِ، وَيَجُوزُ عَلَى الآخَرَينَ. **وَالمُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ هُوَ الثَّالِثُ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْأَوَّلِ، وَجَعَلَ الغَلَبَةَ مُجَوِّزَةً لِلْقِيَاسِ إِذَا لَمْ يُسْمَعْ خِلَافُ الغَالِبِ، وَ– اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ–.** (/ق40أ/).

5. عَدَمُ تعليقِهِ على الشّاذِّ الموقوفِ على السّماعِ، وكأنّه إقرارٌ به:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[فَالأَفْصَحُ بَقَاءُ الكَسْرَةِ]** هُوَ اخْتِيَارُ سِيبَوَيْه، **وَالفَتْحُ عِنْدَهُ شَاذٌّ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ**، وَذَهَبَ المُبَرِّدُ، وَابْنُ السَّرَاجِ، وَمَنْ وَافَقَهُمَا إِلى أَنَّهُ جَائِزٌ مُطَّرِدٌ.

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[فِي النّسبِ إلى (بني الحُبْلَى)]** حيّ من الْأَنْصَار (حُبَلِيّ)، بفتح الباء. شَاذٌّ[1]. (/ق72أ/).

6. تعريفُ الشّاذِّ، والنّادرِ عندَ ابنِ جماعةَ:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشّارح: [ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ المُرَادَ بالشَّاذِّ...إلخ] يُعْرَفُ بالتَّأَمُّلِ في التَّعريفاتِ الثلاثةِ أنَّ بينَ **الشَّاذِّ والنَّادرِ** عُموماً من وجه، فما خالف القياسَ وقلَّ وجودُهُ **شَاذٌّ ونادِرٌ**، وما خالف وكان كثيراً **شاذٌّ** فقط، وما قلّ ولم يُخالِفْ **نادِرٌ** فقط، وأنّ الضعيف مباين لهما...). (/ق13ب/).

7. موقفُهُ منَ الشَّاذِّ، والنّادرِ، والقليلِ، والكثيرِ:

– كان ابنُ جماعةَ يصِفُ **الأدِلَّةَ التي تُخالِفُ المُطَّرِدَ بأنّها منَ الشّاذِّ أو النّادِرِ**، كما في قوله: (إذا ضمَمْتَ الفاءَ لم تَصْرِفْ؛ لأنّهُ حينئذٍ (فُعْلَى)، وكُلُّ (فُعْلَى) فألفها للتأنيث، وإذا كَسَرْتَ جازَ الصَّرْفُ وتركُهُ؛ لأنَّ ألفَ (فِعْلَى) يكون للتأنيث كما في (ذِكْرَى)، وللإلحاق كما في (دِفْرَى)، و(مِعْزَى). أقول ذكر في شرح (مُوسَى) أنَّ (دُنْيَا) جاء منونًا، **وهو نادِرٌ**). (/ق191ب/).

8. ردُّه الّشاذَّ:

– كما في قوله: (...وَكَأَنَّهُمَا نَظَرَا إلى أَنَّهُ جُمِعَ **عَلَى (أَنَاسِين) شَاذٌّ؛ فَلَا يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ.** أَشَارَ إلى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ. وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ، وَأَتْبَاعُهُ: قالُوا فِي: (غرثان): (غراثين)، وَفِي (إِنْسان): (أُنَاسِين) **عَلَى جِهَةِ الشُّذُوذِ**؛ فَلَا يُقَالُ: (غُرَيْثِين)، وَلَا (أُنَيْسِين)؛ **لِشُذُوذِ** (غراثين)، و(أناسين) فيهما...". (/ق61ب/).

9. تقديمُهُ الشّاهِدَ القرآنيَّ، وإنْ كانَ قراءةً شاذَّةً على الشّاهِدِ الشِّعْرِيِّ:

–كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وإنْ لم يَكُنْ كذلكَ كـ(كَتِفٍ)] الفِعْلُ فإنَّهُ لا يُشارِكُ الاسْمَ في هذا القِسْمِ – أيضاً –، وإنّما له فَرْعٌ واحدٌ وهو سلبُ كسرتِهِ؛ فنحوَ: (عَلْم) يجوز تسكينُ لامِهِ مَعَ

---

(1) ابن سيده، المخصص (ج4/159).

بَقاءِ فَتْحَةِ العينِ. وقد قُرِئَ شاذًّا: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (1)، وقال الشاعر:

فإن أهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجْرَ بَازِلٍ … مِنَ الأَدْمِ دَبْرَتْ صفحتاهُ وغَارِبُهْ (2)

– وكما في حاشيته على قولِ الشّارِحِ: [نَحْوَ: (أَخْرَجْتُهُ مُخْرَجًا)] قَالَ اللهُ– تَعَالَى–: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّق﴾(3)، وَقَالَ الشَّاعِرُ(4):

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُمْسَانَا وَمُصْبِحَنَا … … … … (/ق45أ/)

10. ابنُ جماعةَ لم يُبْدِ رأيَهُ جِهَةَ الأكثرِ، كما اعتدّ به الشارحُ، وكأنه إقرار منه:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[فَلا يُقْلَبُ يَاؤُهُ وَاواً]**: (لكِنْ يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا، هَذَا هُوَ المَشْهُورُ في كَلامِ سيبويهِ، وغيرِهِ من النّحويّين، قال ابنُ مالكٍ، وابنُهُ: يجوزُ عين **(فُعْلَى)** صفة أنْ تُبْدَلَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً؛ فَتَسْلَمُ التَّاءُ أو أنْ تَسْلَمَ الضَّمَّةُ، فَتُقْلَبُ اليَاءُ وَاواً، قَالَ وَلَدُهُ تَرْدِيداً بَيْنَ حَمْلِهِ عَلَى مُذَكَّرِهِ تَارَةً، وَبَيْنَ رِعَايَةِ الزِّنَةِ أُخْرَى. قَالَ وَالأَوَّلُ أَكْثَرُ. (/ق185ب/).

---

(1) [النساء:83].

(2) من [البسيط] الأخطل، ديوان الأخطل (ص217).

(3) [سبأ:9].

(4) هذا صدر بيت، وعجزه:

… … … … بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا

البيت لأمية بن أبي الصلت على [البسيط]، كان يُنْشِده النَّبِيُّ ﷺ . انظر: ابن أبي الصّلت، ديوان أميّة بن أبي الصّلت (ص62)، وسيبويه، الكتاب (ج95/4)، والفراء، معاني القرآن (ج264/1)، والسيرافي، شرح أبيات سِيبَوَيْه (ج338/2)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج248/1)،

الشاهد فيه: على أنه جعل (المُمْسَى والمُصْبَح) للزمان. أراد: الحمد لله في وقت إصباحنا وفي وقت إمسائنا.

مصادر السماع

المصدرُ الأوّلُ: القرآنُ الكريمُ وقراءاتُهُ:

مِمَّا لا شَكَّ فيه، ولا يمكن أن يختلف فيه اثنان أنَّ القرآن الكريم هو المورد الصافي، والمصدر الأساسي في تأصيل اللغة العربية. ونصوصُهُ هي المصدرُ الأوَّلُ في الاستشهاد على قضاياها ومسائلها، ولا غَرْوَ في ذلك فهو أعلى درجات الفصاحة والبيان؛ لذلك نجد كتب اللغة العربية زاخرة بالآيات القرآنية التي جاءت شواهدَ ناصعةً وأدلةً قاطعةً على ما جيء بها من أجله. فالقرآن الكريم من أهم الأصول التي يَرْجِعُ إليها أهلُ اللغة والنّحو والصّرف عند القياس؛ إذ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ لتكفله – سبحانه وتعالى – بحفظه؛ فقد قال – عزَّ وجلَّ-: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[1]، ولا يتطرق إليه شكٌّ في الاحتجاج به؛ فآياته الكريمةُ شواهدُ لغويَّةٌ، ونحويَّةٌ، وصرفيَّةٌ مؤكَّدةُ النِّسبةِ؛ لأنَّ الذين جمعوا القرآنَ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ وهم أهلُ اللغةِ، وهم القدوة، وهم الذين أخذوه عن رسول الله ﷺ، وجمعوه[2].

يقول الفراء(ت207هـ) عن القرآن: " **الكتابُ أَعْرَبُ وَأَقْوَى فِي الحُجَّةِ مِنَ الشّعْرِ**"[3].

ويظهر من ذلك أنَّ القرآن الكريم هو المصدر الأول للاستشهاد النّحوي عند النُّحاة، وقد جوَّزُوا الاحتجاج به سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا[4]. وكان لدى قدماء النحاة مادةٌ لغويّة كافيةٌ من كلام العرب تخوّلهم ملاحظةَ الظواهرِ اللّغويّةِ التي وضعوا على ضوئها قواعدَ النّحْوِ والصّرْفِ العربي، لكن مع مرور الزمن ودخول اللّحنِ على اللِّسانِ العربيّ أَخَذَ النُّحاةُ يبحثون عن مصادرَ أخرى يؤيدون بها قواعدَهُمْ، فوجدوا في القراءات وفي الحديث ما يمكن أن يعوِّض النقص في مصدر السماع الرئيس لديهم. يقول الدكتور علي أبو المكارم: "فإذا لم يجدوا في المادة اللُّغويّةِ المعتمَدَةِ من قِبَلِ طلبتهم، اتجهوا إلى مصادرَ أخرى علّها تُسْعِفُهُمْ بما يريدون؛ ولذلك لا غرابة فإن أكثرَ النُّحاة إسرافاً في الاحتجاج للقراءات الشاذّة أبو علي الفارسي(ت377هـ)، وتلميذُهُ ابنُ جنيّ(ت392هـ)، وللأحاديث الشّريفُ الرّضيّ(ت406هـ)، وابنُ خروف(ت609هـ)، وابنُ مالك(ت672هـ)"[5].

ثم صار هذا النهج متّبعًا حيث سار عليه النّحاة بعد ذلك، فأصبحت كتبُ النّحو مليئة بالقراءات القرآنية متواترِها، وآحادِها، وشاذِّها، وكذلك بالأحاديث.

---

(1) [الحجر:9].

(2) انظر: البقري، الشواهد النحوية (ص97).

(3) الفراء، معاني القرآن (ج14/1).

(4) انظر: السيوطي، الاقتراح (ص48).

(5) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي.

مصادر السماع عند ابن جماعة(1)

المصدر الأول: القرآن الكريم وقراءاته

مَوْقِفُ ابْنِ جَمَاعَةَ مِنَ الاسْتِدْلَالِ بِالقُرَآنِ وَقِرَاءَاتِهِ:

ابنُ جماعةَ مِنَ النُّحاةِ والصّرفيّينَ الذين أكثروا من الاستشهاد بالقرآن وقراءاتِهِ، وحَفَلَتْ حاشيتُهُ بعددٍ زاخرٍ منها مستشهداً بها لقاعدةٍ (ما)، أو مُرَوِّجاً بها رأيًا، أو مُؤَوِّلًا لها على وَجْهِ مُطَّرِدٍ يَجُوزُ القياسُ عليه.

1.اعتمادُ القرآنِ، وقراءاتِه مصدرًا أساسيًّا للاستدلال:

لا يكادُ يخلُو بابٌ من (أبواب التّصريف) في حاشيته من آيةٍ، أو قراءةٍ يستدِلُّ بها ابنُ جماعة على قاعدة صرفيّة، ولا يعدل عنها إلى غيرها معَ وُجُودِهَا؛ وما ذلك إلّا لإيمانه العميقِ بفصاحة القرآن؛ إذ هو أفصح الكلام، وخيرُ البيان، وقد يَسْتَدِلُّ بآياتٍ كثيرةٍ على مسألةٍ واحدةٍ، كما أنَّهُ قد يُعَضِّدُ الأدِلَّةَ الأُخْرَى بها أو العكس.

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [في (داري)، و(مستهزيون)، و(رِيًّا)] كما في قوله تعالى: ﴿**هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا**﴾(2) ، قال في الكشّاف: قُرِئَ على خمسة أوجه: (رِئْيًا)، وهو المَنْظَرُ، والهيئةُ: (فِعْلٌ) بمعنى (مفعول) مِنْ (رأيتُ)، و(رِيئًا) على القلب، كقولهم: (راء في رأى)، و(رِيًّا) على قلب الهمزةِ ياءً والإدغام أو من (الرِّي) الذي هو النعمة والتَّرَفه من قولهم: (رَيَّان من النعيم)، و(رِيًا) على حذف الهمزةِ رأساً، وَوَجْهُهُ أنْ يُخَفَّفَ المقلوبُ وهو (رِيْئا) بحذف همزتِهِ وإلقاءِ حركتِهَا على الياءِ الساكنةِ قبلها، و(زيا) واشتقاقه من (الزي) وهو الجمعُ؛ لأنَّ (الزي) محاسنُ مجموعةٌ. والمعنى: (أحسنُ مِنْ هؤلاءِ). (/ق16أ/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [كَمَا قِيلَ فِي (فُلْكٍ)، وَ(هِجانِ الفُلْكِ) مُفْرَدًا وَجَمْعًا] (الفُلْكُ) بِالضَّمِّ: السَّفِينَةُ، وَاحِدٌ وَجَمْعٌ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، قَالَ– تَعَالَى–: ﴿**فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ**﴾ (3)

---

(1) المصدرُ الأوّلُ: القرآنُ الكريمُ وقراءاتُهُ. المصدرُ الثاني: الحديث الشريف. المصدر الثالث: كلامُ العرب شعرًا ونثرًا.

(2) [مريم:74].

(3) [يس:41].

وَقَالَ- تَعَالَى-: ﴿ **وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ**﴾ (1)، وقال- تعالى -: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم**﴾ (2)، وَهُوَ مُفْرَدٌ كَـ(قُفْلٍ) وَجَمْعٌ كَـ(أُسْدٍ). (/ق49أ/).

وهكذا بدا اهتمامُ ابنِ جماعةَ(ت819هـ) واضحًا جليًّا في الاستشهاد بآيات القرآن الكريم؛ إذ بلغت الشواهد القرآنية في حاشيته ما يقارب (التسعين) آيةً، هذا مقارنة بالشواهد الشعرية التي استشهد بها، التي بلغت ما يقارب (الأربعين) شاهدًا. ومقارنة بالرواد الأوائل من علماء النحو والصرف. مع العلم والتذكير أن هذه الإحصائية في نصف حاشية ابن جماعة لا كلها، وذلك حسب خُطَّةِ البحث. ولا غرو أن ظهر مثل هذا العدد الكبير من الشواهد القرآنية؛ فإنّ ابنَ جماعةَ هو أحدُ مَنْ أَلَّفُوا في التفسيرِ والقراءاتِ والحديثِ؛ فارتباطه بالقرآن الكريم ارتباطٌ وثيق الصِّلة.

2.استخدامُ ابنِ جماعةَ الشَّاهِدَ القرآنيَّ لإثباتِ قاعدةٍ، وَمِنْ ذَلِكَ:

إثبات أسلوب التغليب بأكثرَ من آية، كما ذكر ذلك في حاشيته على قَوْلِ الشارح: في حدِّ التّصريفِ: [التّصريفُ عِلْمٌ ...إلخ] ذَكَرَ الإعرابَ، وإنْ كانتْ مِنَ المبنياتِ بِحَسَبِ **التغليبِ، وهو أسلوبٌ مِنْ كُتُبِ البلاغةِ، وأمثالُ ذلكَ كثيرةٌ في كلامِ اللهِ –تعالى**: ومنها: قوله تعالى: ﴿**وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ**﴾(3)، وقوله: ﴿**كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ**﴾(4)، وقوله: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ** ﴾(5) .(/ق5ب/).

وكإثبات أسلوب التضمينِ بأكثر من آية – أيضًا- كما ذكر ذلك في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [أو ضمَّنَه معنى الإحاطةِ]: **التضمينُ على ما في (المغني)، وهو مبنيٌّ على جوازِ استعمالِ اللفظِ في حقيقتِهِ ومَجَازِهِ**، وهو أنْ يُشربَ لفظٌ معنى لَفْظٍ آخَرَ فَيُعْطَى حُكمَهُ. قال: وفائدتُهُ: أنْ تُؤدِّيَ كلمةٌ مُؤدَّى كلمتين كما ضَمَّنَ (الرَّفَثَ) في قوله – تعالى-: ﴿**الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ**﴾(6) معنى الإفضاء؛ فتَعَدَّى بـ(إلى)، مثل: ﴿**وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ**﴾(7) وإنّما أصلُ (الرَّفَثِ) أنْ يَتَعَدَّى بـ(الباء)؛ يُقالُ: (أَرْفَثَ فلانٌ بامرأته). (/ق7أ/).

---

(1) [البقرة:164].

(2) [يونس:22].

(3) [التحريم:12].

(4) [الأعراف:83] .

(5) [البقرة:34] .

(6) [البقرة :187] .

(7) [النساء:21].

وإثبات قلب الواو ياءً في المصدر: كما في قوله: (...فَدَلَّ انقلابُ الواوِ ياءً في (قِيَمٍ) على أنّهُ مَصْدَرٌ في الأَصْلِ للشَّيءِ المستوي وُصِفَ به في قوله– تعالى–: ﴿**دِينًا قِيَمًا**﴾[1].(/ق20ب/).

وكإثبات أوزان مصادر (فَعَّلَ) ذي التَّضْعِيفِ، فَلَهُ أَرْبَعَةُ مَصَادِرَ:

* **الْأَوَّلُ: (التَّفْعِيلُ)**: وَهُوَ أَكْثَرُهَا؛ وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿**وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾ [2].

***الثَّانِي: (التَّفْعُلَةُ)**، نَحْوَ: (كَرَّمَ: تَكْرُمَةً)، وَ(بَصَّرَ: تَبْصُرَةً).

***الثَّالِثُ: (فِعَّالٌ)**: بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ، كَقَوْلِهِ– تَعَالَى–: ﴿**وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً**﴾ [3].

***الرَّابِعُ:** (مُفَعَّلٌ)، نَحْوَ: (مَزَّقَ: مُمَزَّقًا)، وَتَكْثُرُ (التَّفْعِلَةُ) فِي مُعْتَلِّ اللَّامِ، نَحْوَ: (عَزَّى: تَعْزِيَةً). (/ق41أ/).

وإثبات مصدر استفعل على (الاسْتِفَعَالِ) مِنْ غَيْرِ تَعْوِيضٍ، وِلَا إِضَافَةٍ، مِثْلُ: (أَرْوَحَ اللَّحْمَ إِرْوَاحًا)، وَقَالَ– تَعَالَى–: ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ**﴾[4]؛ أي: (غَلَبَ)، وَمَصْدَرُهُ: اسْتِحْوَاذٌ. (/ق42أ/).

وكإثبات مجيء المصدر على زنة مفعول: كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [نَحْوَ: (أَخْرَجْتُهُ مُخْرَجًا)] قَالَ اللهُ– تَعَالَى–: ﴿**وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّق**﴾ [5]. (/ق45أ/).

وكإثبات مجيء المصدر على زنة (فَاعِلَةٍ): كَقَوْلِهِ– تَعَالَى: ﴿**لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ**﴾[6]. وكقولهِ– تَعَالَى–: ﴿**وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ**﴾ [7]؛ أَيْ: خِيَانَةٍ، وكقولهِ – تَعَالَى–: ﴿**لاَّ تَسْمَعُ فِيهَا لاَغِيَةً**﴾ [8]؛ أي: لغو. (/ق45ب/).

استشهد بالآية دليلًا على التّصغير غير المباشر، ومن ذلك: لمّا أرادُوا تصغيرَ المصدر، وَلَمْ يَتَأَتَّ ذلك إِلَّا بِتَصْغِيرِ مَا يَدُلُّ عَلَى المَصْدَرِ إِذَا كَانَ (فِعْلُ التَّعَجُّبِ) لَا مَصْدَرَ لَهُ فَصَغَّرُوهُ كَمَا أَنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يُمْكِنْهُمْ تَسْلِيطُ الفِعْلِ عَلَى مَفْعُولِهِ الحَقِيقِيّ فِي بَابِ: (ظَنَنْتُ) وَهُوَ النِّسْبَةُ سَلَّطُوهُ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الجُزْآن، وَنَحوَ ذَلِكَ – أَيْضًا– إِضَافَةُ ظُرُوفُ الزَّمَانِ إلى الفِعْلِ فِي نَحْوِ: قوله – تعالى:

(1) [الأنعام: 161].

(2) [النساء:164].

(3) [النبأ:28].

(4) [المجادلة:19].

(5) [سبأ:9].

(6) [الواقعة:2].

(7) [المائدة:13].

(8) [الغاشية:14].

﴿**هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾(1) مَعَ أَنَّ الإِضَافَةَ – أَيْضًا– مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَيْهَا. (/ق62أ/).

3.استخدمَ ابنُ جماعةَ الشّاهدَ القرآنيَّ في تفسير المفرداتِ الُّلغويّةِ، ومِنْ ذلك:

في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [مَعْنَى الكَسْبِ تَحْصِيلُ الشَّيْءِ إلى آخره] هذا مَا قَالَهُ الزمخشريُّ، وغَيْرُهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ سيبويه، قال الحَلَبِيُّ: وَهُوَ الأَظْهَرُ. وَقَالَ قَوْمٌ: لا فَرْقَ. قَالُوا: وَقَدْ جَاءَ القُرَآنُ بِالْكَسْبِ وَالِاكْتِسَابِ في مَوْرِدٍ وَاحِدٍ؛ قَالَ – تَعَالَى –: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**﴾ (2)، ﴿**وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا**﴾ (3)، ﴿**بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً**﴾ (4)، وَقَالَ – تَعَالَى –: ﴿**بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا**﴾ (5)؛ فَقَدِ اسْتَعْمَلَ الكَسْبَ وَالاكْتِسَابَ: في الشَّرِّ، وَقَالَ الوَاحِدِيُّ: الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: أَنَّ الكَسْبَ وَالِاكْتِسَابَ وَاحِدٌ. (/ق32أ/).

وكذلك: (الفُلْكُ) بِالضَّمِّ: السَّفِينَةُ وَاحِدٌ، وَجَمْعٌ يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، قَالَ– تَعَالَى–: ﴿**فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُون**﴾ (6) وَقَالَ– تَعَالَى: ﴿**وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِى فِى الْبَحْرِ**﴾ (7)، وقال– تعالى–: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم**﴾ (8)، وَهُوَ مُفْرَدٌ كَ(قُفْلٍ)، وَجَمْعٌ كَ(أُسْدٍ). (/ق48ب/).

4.عدمُ ذِكْرِ اسمِ السُّورةِ، ورقمِ الآيةِ – غالبًا:

ولعلّ ذلك لأنّهم من أهل القرآن، في زمن لا يحتاجون فيه إلى معجم مفهرس لألفاظ القرآن الكريم، خاصَّةً أنّ صاحبنا كما نقل عنه السيوطي من كُرَّاسَةٍ له: "أَنَّهُ حَفِظَ كتابَ اللهِ في شَهْرٍ"(9).

القراءات القرآنية:

يقول السيوطي(ت911هـ): "أمّا القرآنُ فكُلُّ ما ورد أنّه قُرِئَ به جاز الاحتجاجُ به في العربيّةِ، سواء كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًّا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّةِ في العربيّةِ

---

(1) [المائدة:119].
(2) [المدثر:38].
(3) [الأنعام:164].
(4) [البقرة:81].
(5) [الأحزاب:58].
(6) [يس:41].
(7) [البقرة:164].
(8) [يونس:22].
(9) السيوطي، بغية الوعاة (ج1/63–65).

إذا لم تُخالِفْ قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يُحتَجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإنْ لم يَجُزِ القياسُ عليه"[1]؛ ذلك أنّ هذه القراءاتِ كانت تسهيلًا من الله – تعالى، وتوسيعًا على العرب، فلو أجبرهم على لهجة قريشٍ؛ لكان ذلك شاقًّا على من اعتاد لهجةً (ما) مدّةً طويلةً، كما أنّ هذه اللهجاتِ لا تَخْرُجُ عَنْ أنْ تَكُونَ لُغَةً عربيّةً، وقد أقرّها النبي ﷺ فلا ضيرَ – إذَنْ– في الاحتجاجِ بها.

1. أكثَرَ ابنُ جماعةَ من الاستشهاد بالقراءات، مع نسبة القراءة لأصاحبها؛ دالًّا على تَمَرُّسِهِ بهذا الفنّ، وتمكُّنه، في عرضها، وإسنادِهَا، ومعرفةِ المشهورِ منها، والشّاذِّ، والنَّادِرِ:

– كما في قوله: **نُقلت القراءةُ** بهذا اللّفظِ في قولِهِ – تعالى : ﴿**وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ**﴾[2] عن الحسن، وأبي مالكٍ الغفاريّ. (/ق20أ/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [قَرَأَ الحَسَنُ (**وَيَهْلَكُ**)[3] بِفَتْحِ اللَّامِ، مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ]، يُرِيدُ بِفَتْحِ اليَاءِ وَاللَّامِ، وَرَفْعِ الفِعْلِ وَالِاسْمَيْنِ بَعْدَهُ، هَكَذَا ضَبَطَ المَهْدَوِيُّ، وَغَيْرُهُ. وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَرَأَ – أَيْضًا–: (**وَيُهْلَكُ**) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. **وَفِي إِعْرَابِ الحَلَبِيِّ** فِي آيَةِ الْأَحْقَافِ: أَنَّ **ابْنَ مُحَيْصِنٍ** قَرَأَ (**يَهْلِكُ**) بِفَتْحِ اليَاءِ، وَكَسْرِ اللَّامِ، مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، قَالَ عَنْهُ – أَيْضًا–: فَتْحَ اللَّامِ، وَهِيَ لُغَةٌ، وَالمَاضِي بِالْكَسْرِ. (/ق34ب/).

–وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿**فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرِه**﴾[4]] لَمْ أَجِدْ القِرَاءَةَ بِكَسْرِ الظَّاءِ وَضَمِّ السِّينِ، وَالإِضَافَةِ لِأَحَدٍ[5]، **وَالمَنْقُولُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ**: أَنَّهُ قَرَأَ بِالضَّمِّ، وَالإِضَافَةِ[6]، ثُمَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ (**فَنَاظِرَةٌ**) عَلَى (فَاعِلَةٍ)، وَقَدْ **خَرَّجَهَا أَبُو إِسْحَاقَ**[7] عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ، نَحْوَ: ﴿**لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ**﴾[8]، وَعَنْهُ (**فَنَاظِرْهُ**) عَلَى الْأَمْرِ؛ أَيْ: سَامِحْهُ بالنَّظِرَةِ، وَالضَّمِيرُ لِلْغَرِيمِ،

---

(1) السيوطي، الاقتراح (ص48).
(2) [الذاريات:7].
(3) قوله – تعالى–: ﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة:205].
(4) [البقرة:280].
(5) أي: إضافة (ميسر) إلى (الهاء) (مَيْسُره) الذي هو الضمير المجرور فيه. كما ذكره ابن جماعة في الفقرة الآتية.
(6) أي: (مَيْسُرَه).
(7) أبو إسحاق الزجاج(ت311هـ) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. كان في فتوته يخرط الزجاج. ومال إلى النحو فعلَّمَهُ المبرد. وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدّبًا لابنه القاسم، فدله المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير، فأدب له ابنه إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتابه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة. وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره. من كتبه: (معاني القرآن)، و(الاشتقاق)، و(خلق الإنسان)، و(الأمالي) في الأدب واللغة، و(فعلت وأفعلت) في تصريف الألفاظ، و(المثلث) في اللغة، و(إعراب القرآن). انظر: الزجاج، إعراب القرآن ومعانيه (ص316)، و الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص183)، وياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج51/1).
(8) [الواقعة:2].

وَعَنْ مُجَاهِدٍ – أَيْضًا: أَنَّهُ قَرَأَ بِالضَّمِّ، وَالإِضَافَةِ، لَكِنَّهُ قَرَأَ **(فَنَظْرَهُ)** بِسُكُونِ الظَّاءِ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ، وَفِي **الآيَةِ قِرَاءَاتٌ أُخْرَى، وَالمَشْهُورُ مِنْهَا:** ﴿**فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**﴾ [1] بِكَسْرِ الظَّاءِ، وَفَتْحِ السِّينِ، وَضَمِّهَا مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ. (/ق44ب/).

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وإن كان في الدَرْجِ فلا يُغْتَفَرُ إلّا في صور] المُرادُ الدَرْجُ: المَحْضُ؛ لِيَخْرُجَ مَا أُجْرِيَ فيه الوصْلُ مَجْرَى الوَقْفِ كـ**(قراءةِ نافع)**. (/ق104ب/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [احترازًا عمَّا يكونان في كلمتين]؛ أي: بأنْ ينفصِلَ ثانيهما عن أَوَّلِهِمَا لفظًا وحكمًا كما مثَّلَ؛ فإنِ اتَّصَلَ بهِ لفظًا كـ**(دابَّةٍ)**، أو حُكْمًا نحو: **(أَتُحَاجُونِّي)** جاز التقاؤهُمَا في كلمة أو في حُكْمِهَا على أنَّهُ قد ثَبَتَ الممدودة قبل المُدغَمِ المُنفَصِلِ، نحو: **(عَنْهُ)**، و**(تَلَهَّى)**، و﴿**مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ**﴾[2] في **قراءة البزّيّ**؛ وذلك لأنَّ التشديد عارض. (/ق104ب/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [ولم يكسروها] نُقِلَ عن عمرو بن عبيد [3]، وسيأتي في الشرح، وعن **أبي حَيْوَةَ**، وغيرهما: كسرها على أصل التقاء الساكنين. **والمشهورُ، وقراءةُ الجمهور:** الفتحُ. ونَقَلَ **يحي بنُ آدمَ** عن **أبي بكرِ بنِ عَيَّاشٍ** [4] عن **عَاصِمٍ** [5] إسكانَ الميمِ، وإثباتَ الهمزةِ. (/ق105ب/).

---

(1) [البقرة: 280].

(2) [الصافات:25].

(3) عمرو بن عبيد: الزاهد، العابد، القدري، كبير المعتزلة وأولهم أبو عثمان البصري. له، عن أبي العالية، وأبي قلابة، والحسن البصري. وعنه: الحمادان، وعبد الوارث، وابن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الوهاب الثقفي، وعلي بن عاصم، وقريش بن أنس ثم تركه القطان. وقال النسائي: ليس بثقة. الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج259/6).

(4) أَبُو بَكْر بْن عَيَّاش كُوفِي يُقَال إِن كنيته اسْمه وَهُوَ مقرِيء مُحدث قرأ عَلَى عاصمِ وأَبي حُصَيْنٍ وأَخوه الْحَسَن ابْن عَيَّاش روى عَن الْأَعْمَشُ وَابْن عَجلان. العسكري، تصحيفات المحدثين (ج864/2).

(5) عاصِم القارئ(ت127هـ) عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء، أبو بكر: أحد القراء السبعة. تابعي، من أهل الكوفة، ووفاته فيها. كان ثقة في القرآت، صدوقًا في الحديث. قيل: اسم أبيه عبيد، وبهدلة اسم أمه. انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (ج357/2)، والزركلي، الأعلام (ج248/3).

-وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [ونُقِلَ عنِ **القُرَّاءِ]؛ أي: السَّبْعَةِ**[1]، وكذا قرأَ غيرُهُمْ، **والمشهورُ عنهم كُلِّهِمْ هُوَ الأوَّلُ**، كما أَنَّهُ **المشهورُ في اللُّغَةِ**. (/ق106ب/).

2.كان – أحيانًا– يزيد تفصيلًا في المسألة، وإضافةً لم يأتِ بها مَنْ نَقَلَ عَنْهُم:

— كما في حاشيتِهِ على قَوْلِ الشارح: [فإنْ لم يَكُنْ أَوَّلُ السَّاكِنَيْنِ مَدَّةً] فلا يُحْذَفُ مِثْل المدَّةِ في الحَذْفِ وُجُوباً نُون التَّأْكِيدِ الخَفِيفَةِ، نَحْوَ: (اضْرِبَ الرَّجُلَ) بفتح الباءِ؛ أي: اِضْرِبَنْ، ونُون (لَدُنْ)، نَحْوَ: (ما رَأَيْتُهُ مِنْ لَدُنِ الصَّباحِ)،...، وجاء – أيضًا– شاذًّا حَذْفُ الأَلِفِ تَنْوينًا، كما رُوِيَ عَنْ أبي عَمْرٍو[2]: ﴿أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[3]، بِحَذْفِ التَّنْوِينِ، وَبِهِ قَرَأَ – أيضاً– **أَبَانُ بنُ عُثمانَ**[4]،

(1) القراء السبعة: 1- ابن عامر(ت118هـ)، 2- ابن كثير (ت120هـ)، 3- عاصم(ت127هـ)، 4- أبو عمرو(ت154هـ)، 5- حمزة (ت156هـ)، 6- نافع(ت169هـ)، 7- الكسائي(ت189هـ). الثلاثة المتمون للعشرة: 8- أبو جعفر(ت130هـ)، 9- يعقوب(ت205هـ)، 10- خلف (ت229هـ). الأربع الشواذ: 11- الحسن البصري(ت110هـ)، 12- ابن محيصين(ت123هـ)، 13- الأعمش (ت148هـ)، 14- اليزيدي(ت202هـ). وإذا ذكر (الباقون) يقصد باقي السّبعة. والله أعلم. "فإذا قلت الحرميَّان فهما: ابن كثير ونافع. وإذا قلت: الابنان فهما: ابن كثير وابن عامر. وإذا قلت: الأخوان فهما: حمزة والكسائي. وإذا قلت: الأبوان فهما: أبو عمرو وأبو بكر، أي: عاصم. وإذا قلت: النَّحويَّان فهما أبو عمرو والكسائي. وإذا قلت: الكوفيون فهم: عاصم وحمزة والكسائي. وإذا قلت: المدنيَّان، فهما نافع وأبو جعفر. وإذا قلت: البصريَّان فهما أبو عمرو ويعقوب. وإذا قلت الكوفيُّون فهم عاصم وحمزة والكسائي وخلف. وإذا قلت الأصحاب فهم حمزة والكسائي وخلف. انظر: السرقسطي، العنوان في القراءات السبع، (ص41)، وعبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (ص11).

(2) أبو عَمْرو ابن العَلاء(ت154هـ) زَبَّان بن عَمَّار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة. قال الفرزدق: (ما زلت أغلق أبوابًا وأفتحها حتى أتيت أبا عمرو ابن عمار) قال أبو عبيدة: كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية. له أخبار وكلمات مأثورة. وعهد الباحث بـ(ابن جماعة أنه إذا ذكر: (أبا عمرو) قصد أبا عمرو بن العلاء)؛ فكان يذكره مع القراء، كما في قوله: (وقد قرأ بها خارجة عن أبي عمرو...). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج466/3)، والزركلي، الأعلام (ج41/3).

(3) [الإخلاص:1، 2].

(4) أبان بن عُثمان(ت105هـ) أبان بن عثمان بن عفان الأموي القرشي: أول من كتب في السيرة النبويّة. وهو ابن الخليفة عثمان. مولده ووفاته في المدينة. شارك في وقعة الجمل مع عائشة. وتقدم عند خلفاء بني أمية فولي إمارة المدينة سنة 76 إلى 83 وكان من رواة الحديث الثقات، ومن فقهاء المدينة أهل الفتوى. ودوّن ما سمع من أخبار السيرة النبويّة والمغازي، وسلمها إلى سليمان بن عبد الملك في حجة سنة 82 فأتلفها سليمان. وكانت فيه دعابة أورد صاحب الأغاني حكايات منها. وأصيب بالفالج مع شئ من الصمم، فكان يؤتى به إلى المسجد، محمولا في محفة. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج351/4)، والزركلي، الأعلام (ج27/1).

وزيدُ بنُ عَلِيٍّ[1]، **وأبُو السَّمال**[2]، وغيرُهُمْ، وقَرَأَ **عمارَةُ بنُ عقـيل** [3] كما رواه عنه المُبَرّدُ، وغيرُهُ. ﴿**وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ**﴾[4] بِحَذْفِ التَّنْوِينِ، وَنَصْبِ (**النَّهَارِ**)...، وقالَ الجِرْمِيُّ: حَذْفُ التَّنْوِينِ؛ – لالتقاءِ السَّاكِنَينِ مُطْلَقاً– لُغَةٌ. انتهى. والقياسُ إثباتُهُ. نَعَمْ يَطَّرِدُ حَذْفُهُ؛ لالتقائِهِمَا في النُّدْبَةِ، كقولِكَ في نُدْبَةِ: (غُلام زيد)، (وَا غُلامَ زيداه) على رَأْيِ البصريين، وَمِنَ العَلَمِ المُوصُوفِ بِـ(ابنِ) مُضَافاً إلى عَلَمٍ، أو بِـ(ابنةٍ) كذلك، نَحْوَ: (جاءَ زَيْدُ بنُ عمروٍ)، و(هِنْدُ بنَةُ بَكْرٍ)، وفي البيتِ[5]: [الكامل]

عَمْـرٌو الَّـذِي هَشَـمَ الثَّرِيـدَ لِقومِـهِ   ورِجــالُ مَكَّــةَ مُسْــنِتُونَ عِجــافُ

هُوَ لهَاشِمٍ الوَاقِعِ فِي النَّسَبِ الشَّرِيفِ. وَيُقَالُ: (أَسْنَتِ القَوْمُ)؛ أي: أَجْدَبُوا. (/ق108ب/).

3. **عدمُ نِسْبَةِ القراءةِ لأصحابِهَا – أحيانًا**–، وليس ذلك قصورًا، أو نقصًا فيه، أو منه؛ بل لأنّها من المسلّماتِ البدهيةِ عنده، والمعروفةِ لديه؛ أو لأنَّهُ يُحيلُ القارئَ إلى الحاشيَةِ نَفْسِهَا؛ حيثُ القراءةُ هناك منسوبةٌ لأصحابِهَا:

– كما في قوله: (...ومِنْ ثَمَّ **امتنعَ القُرَّاءُ** من ضمّ أوَّلِ السَّاكِنينِ اتّباعاً لِضَمّ ثالثِهِ في نحو: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ**﴾ [6]، و﴿**قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي**﴾[7] ، و﴿**غُلِبَتِ الرُّومُ**﴾[8] ولم يلحقوها بـ﴿**قُلِ انْظُرُوا**﴾ [9]، و﴿**إِنِ الْحُكْمُ**﴾[10]، ونحوِهما. (/ق20أ/).

– وكما في قوله: (...هذا التَّوجِيهُ لو اعْتَرَفَ به **من عُزِيَتِ القراءةُ إليه**؛ لدَلَّ على عدم الضبطِ

---

(1) زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال، أبو القاسم العجلي الكوفي المقرئ. أحد الحذاق وشيخ العراق. الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص177).

(2) أبو السَّمَّال العدوي، من القراء، والنحاة بالبصرة: قَعْنَبُ بن هلال، معاصر لأبي عمرو بن العلاء. الذهبي، المقتنى في سرد الكنى (ج1/293).

(3) عمارَة بن عقيل بن بِلَال بن جرير بن عَطِيَّة بن الخَطَفي أَبُو عقيل كَانَ شَاعِرًا متقدّماً فصيحاً يسكن بادية الْبَصْرَة ويمدح خلفاء بني الْعَبَّاس ويجزلون صلته ويمدح غَيرهم من القوّاد وَكَانَ نحاة الْبَصْرَة يَأْخُذُونَ عَنهُ اللُّغَة وَكَانَ المبرَّد يَقُول خُتمت الفصاحةُ فِي شعر الْمُحدثين بعمارة بن عقيل. الوافي بالوفيات (22/ 252).

(4) [يس:40].

(5) سبق تخريجه، ص66 – 67.

(6) [الأنعام:57]، و[يوسف:40، و67].

(7) [الإسراء:85]. في (ك): و﴿قُلِ الرُّوحُ﴾.

(8) [الروم:2].

(9) [يونس:101].

(10) [الأنعام:57]، و[يوسف:40، و67].

ورداءةِ التلاوةِ...). (/ق20أ/).

- وكما في قوله: (...قال في الكشاف: **قرئ على خمسة أوجه: (رئيًا)**، وهو المنظرُ، والهيئةُ: **(فِعْلٌ)** بمعنى (مفعول) مِنْ (رأيتُ)، و**(رييًا)** على القلب، كقولهم: (راء في رأى)، و**(ريا)** على قلب الهمزةِ ياءً والإدغام أو من (الري) الذي هو النعمة والتَّرَفة من قولهم: (ريان من النعيم)، و**(ريا)** على حذف الهمزة رأساً ووجهه أنْ يُخَفَّفَ المقلوبُ، وهو (رييًا) بحذف همزتِهِ وإلقاءِ حركتِهَا على الياءِ الساكنةِ قبلها...). (/ق15ب/).

- وكما في قوله: (...وقد قُرِئَ شاذًّا: ﴿**لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾(1).

- وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [لِأَنَّ المُصَغَّرَ فَرْعُ المُكَبَّرِ وَدَالٌّ عَلَيْهِ] كَمَا يَدُلُّ الفِعْلُ المَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ عَلَى المَبْنِيّ لِلفَاعِلِ، فَضُمَّ مِثْلَهُ، وَمِنْ ثَمَّ كُسِرَ أَوَّلُهُ مَعَ اليَاءِ كَمَا يُكْسَرُ فِي فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَنَقُولُ: فِي (بَيْتٍ) (بُيَيْتٍ)، وَفِي (شَيْخٍ) (شُيَيْخ) بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ كَمَا يُقَالَ: (شُدَّ الحَبْلُ) بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ(2)، **وَقُرِئَ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾**(3) بِالوَجْهَيْنِ. (/ق48ب/).

- وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فمنهم مَنْ يَضُمُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ] وَالضَّمُّ أَشْهَرُ، **وَبِهِ قَرَأَ أَكْثَرُ القُرَّاءِ**. (/ق111ب/).

- وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَقَدْ قَرَأَ بِهِ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ] **قَرَأَ بِهِ غَيْرُهُ** – أيضاً– وَقَدْ سَبَقَ. (/ق111ب/).

4. يأتي بالقراءة؛ لإثبات قاعدة، سماعًا، أو قياسًا، أو تعليلًا:

- كمجيء قراءةٍ لاسمِ المكانِ على (مَفْعَل)، بفتح العين، قياسًا، وسماعًا، كما في قَوْلِهِ: (...وَالحَاصَلُ أَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ مِنَ الثُّلاثِيّ المُجَرَّدِ عَلَى (مَفْعَلٍ) بِفَتْحِ العَيْنِ إِنْ كَانَ مَضْمُومَ عَيْنِ المُضَارِعِ أَوْ مَفْتُوحَهَا أَوْ نَاقِصًا وَلَوْ مَكسورَهَا أَوْ لَفِيفًا مَفْرُوقًا أَوْ مَقْرُونًا كَ(مَقْتَلٍ، وَمَشْرَبٍ، وَمَرْمَى، وَمَوْقَى، وَمَطْوَى) وَعَلَى (مَفْعِلٍ) بِالكَسْرِ إِنْ كَانَ مَكْسُورَ عَيْنِ المُضَارِعِ أَوْ مِثَالًا، وَلَوْ مَفْتُوحًا كَ(مَضْرِبٍ، وَمَوْعِدٍ، وَمَوْضِعٍ)، وَصِيرَ إِلَى الكَسْرَةِ فِي اثْنَتَي عَشْرَةَ كَلِمَةٍ(4))،

---

(1) [النساء:83].

(2) (يشِدُّه ويشُدُّه). ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (2/ 51).

(3) [الأنعام:28].

(4) وقد جاءت أسماء الزمان والمكان من الذي مضارعه: (يَفْعُل – بضم العين– على وزن (مَفْعِل) – بكسر العين– على خلاف القياس من إحدى عشرة كلمة، وهي: (المَنْسِكُ، والمَجْزِر، والمَنْبِت، والمَطْلِع، والمَشْرِق، والمَغْرِب، والمَفْرِق، والمَسْقِط، والمَرْفِق، والمَسْجِد، والمَنْخِر) من: (نسَكَ ينْسُك، ونَبَت ينْبُت، وطَلَعَ يَطْلُع، وشَرَقَ يَشْرُقُ، وغَرب يغرُب، وفَرَقَ يفْرُقُ، وسَقَطَ يَسْقُط، ورَفَق يرفُق، وسجَد يَسْجُد، ونخر ينخُر من النخير، وهو صوت بالأنف. ركن الدين، شرح الشافية (ج313/1).

رُوِيَ فِي بَعْضِهَا الكَسْرُ عَلَى القِيَاسِ وَهُوَ (المَنْسِكُ) وَبِهِ قَرَأَ حَمْزَةُ[1]**، وَالكِسائِــيُّ قَوْلَهُ– تَعَالَى–** : ﴿**وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا**﴾[2] **فِي الآيَتَيْنِ**، وقد سُمِعَتْ على (مَفْعَل) بفتح العين). (/ق46ب/).

– وكذلك في **إثباتِهِ أنَّ (أفعل) مذكر (فُعْلى) لا يُجمعُ على (فُعَل)، و(فُعْلَى) في مؤنثه يُجْمَعُ على (فُعَل)**، كما في قوله: (...أنَّ الجمع فيما لا يعقل من المذكر يَجْري مَجْرَى المؤنث فيمن يعقل، تارةً في مفرده، وتارةً في صفاته، وأخبارِهِ، وأحوالِهِ، ولمَّا كانت هذه لِمَا لا يعقل أُجريت ذلك المجرى. ألَا تَرَى أنَّ (أفعل) مذكر (فُعْلى) لا يُجمعُ على (فُعَل)، و(فُعْلَى) في مؤنثه يُجْمَعُ على (فُعَل)، وقال الله – تعالى– ﴿**فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ**﴾ [3]؛ لأنَّهُ لـ(اليوم)، لكنَّهُ لَمَّا كانَ فِيمَا لَا يَعْقِلُ أُجْرِيَ مَجْرَى (أُخْرَى) على ما ذكر). (/ق99ب/).

– **وكإثبات مجيء اسم المفعول بمعنى المصدر** في حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[بِمَعْنَى الْفِتْنَةِ إِذَا لَمْ تَجْعَلِ البَاءَ زَائِدَةً]**؛ أَيْ: وَلَا لِلظَّرْفِيَّةِ وَلَمْ يُقَدَّرْ مُضَافٌ، فَـ(إنْ) جُعِلَتَ بِمَعْنَى (فِي) وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مُجَاهِدٌ، وَالْفَرَّاءُ، يُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ[4] فِي: ﴿**بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ**﴾[5] بِمَعْنَى اسْمِ المَفْعُولِ لَا مَصْدَرٍ، وَالمَعْنَى: (فِي أَيِّ فِرْقَةٍ وَطَائِفَةٍ مِنْكُمُ المَفْتُونُ)، وَكَذَا إِنْ قُدِّرَ مُضَافٌ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الأَخْفَشُ؛ أَيْ: (**بِأَيِّكُمْ فَتْنُ المَفْتُونِ**)، فَحُذِفَ المُضَافُ، وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَالبَاءُ عَلَى هَذَا سَبَبِيَّةٌ. (/ق45ب/).

– **وكإثبات عدم إدغامِ الواو بـ(الياء) العارضةِ كما في قوله:** (...كَمَا تَقُولُ: (سُوَيِر)، فَلَا يُدْغَمُ لِيُفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (سِيرَ) أَوْ أَنْ يَكُونَ نَظَرَ إِلَى أَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ عَارِضَةٌ، وَالعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ؛

---

(1) حمزة القارئ(ت156هـ) حمزة الزيات: حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، التيمي، الزيات: أحد القراء السبعة. كان من موالي التيم فنسب إليهم. وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان (في أواخر سواد العراق مما يلي بلاد الجبل) ويجلب الجبن والجوز إلى الكوفة. ومات بحلوان. كان عالمًا بالقرآت، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج216/2)، والزركلي، الأعلام (ج277/2).

(2) [الحج:34]. و الثانية من دون حرف العطف الواو: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا﴾ [الحج:67]

(3) [البقرة:184].

(4) إِبْرَاهِيم بن أبي عبلة الْعقيلِيّ، أَبُو إِسْمَاعِيل: وَيُقَال: أَبُو الْعَبَّاس: ...وهو ابْن شمر بن يقظان بن المرتحل. عداده فِي أهل فلسطين. أدْرك جمَاعَة من الصَّحَابَة، مِنْهُم: أنس بن مَالك، وواثلة بن الْأَسْقَع، وَغَيرهم. ابن مَنْدَه، فتح الباب في الكنى والألقاب (ص40).

(5) [القلم:6].

أَلَا تَرَاهُمْ لَا يُدْغِمُونَ نَحْوَ: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ﴾ [1]؛ لِعُرُوضِ مَجِيءَ اليَاءِ بَعْدَ الوَاوِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مَجِيئُهَا أَصْلًا فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةِ. (/ق26أ/).

– **وفي إثبات مسألة نحويّة: كتقدير (أمّا) قبل جواب الشرط المقترن بـ(الفاء)**، كما في قوله: (و(أمّا) قبله مقدرة؛ ولذلك دخلت (الفاء) في خبره، كما قدرت في قوله – تعالى–: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [2] ليصحَّ عَمَلُ مَا بَعْدَ (الفَاءِ) فيما قبلها. (/ق132ب/).

– **ليؤكد مسألةً نحويَّةً، كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح:** [احترازٌ عن أنْ يكونَ بها أربعةُ أحْرُفٍ أُصُولٍ] صفةُ (أحرُفٍ)، لا (أربعةُ)؛ لأن الأحرف هي المقصودة ذاتها، والأربعة جيء بها لبيان الكلمة؛ ليحكم عليها؛ وعلى ذلك جاز قوله – تعالى: ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾ [3] بالخفض صفة لـ(بقرات)، لا بالنصب صفة لـ(سبع). ومثله: ﴿وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ﴾ [4]، بخفض (خُضْرٍ). (/ق149ب/).

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وقولٌ آخَرُ] هو ابْنُ هَرْمَةَ يَرْثِي ابْنَهُ. قالهُ القُطْبُ الرَّازِيُّ فالتَّاءُ في (وأَنْتَ) مَفْتُوحَةٌ، والضَّمِيرُ في (تُرْمَى) لِلْغَوَائِلِ)، وهي: (الدَّوَاهِي)، وجاء – أيضًا– مِنْ هذا البَابِ: قال الشاعر [5]:

أعُوذُ بالله من العَقْرابِ [6]

الشائلاتُ عُقَدَ الأذنابِ

أرادَ العَقْرَبَ الشَّائِلَةَ بلا نسبة. (/ق27أ/).

وقرأَ الحَسَنُ، وابْنُ هُرْمُزٍ: ﴿واعْتَدَتْ لَهُنّ مُتَّكَاءً﴾ [7] على وَزْنِ (مُفْتَعَالٍ).

---

(1) [الزخرف:77].

(2) [المدثر:3].

(3) [يوسف:43].

(4) [يوسف:43] .

(5) من [الرجز]، لم ينسب لشاعر عند: ابن سيده، المحكم (ج425/8)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف (ج24/1)، وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص32، وأبو حيان، البحر المحيط (ج210/10)، وابن هشام، مغني اللبيب (ص487).

(6) ألف الإقحام في قَوْلهم لـ(العقرب): (عقراب)، وَمثله: قَول الله –جلّ وَعزّ –:﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ:28]، والخليل، الجمل في النحو (ص262). فائدة: (جلَّ وعزَّ): من باب التنويع. والأول موافقٌ لِلنَّصِّ ويقول الله عزّ وجلّ: (وعِزّتي وجَلَالِي لأنصرنك ولو بعد حين). وَالْعرب تَقول: (إذا عزّ أَخُوك فهُنْ)، الْمَعْنى إذا غلبك وقهرَك فَلم تقاومْه فتواضعْ لَهُ؛ فَإِن اضطرابك عَلَيْهِ يزيدك ذُلاًّ. ولله المثل الأعلى، (عزَّ فقهر فجلَّ). الأزهري، تهذيب اللغة (ج65/1).

(7) [يوسف: 31].

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [بِمَعْنَى الْفِتْنَةِ إِذَا لَمْ تَجْعَلِ البَاءَ زَائِدَةً]؛ أَيْ: وَلَا لِلظَّرْفِيَّةِ وَلَمْ يُقَدَّرْ مُضَافٌ، فَـ(إِنْ) جُعِلَتْ بِمَعْنَى (فِي) وَإِلَيْهِ **ذَهَبَ مُجَاهِدٌ، وَالْـفَـرَّاءُ**، يُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ **ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ** فِي: ﴿**بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ**﴾ (1) بِمَعْنَى اسْمِ المَفْعُولِ لَا مَصْدَرٍ، وَالمَعْنَى: (فِي أَيِّ فِرْقَةٍ وَطَائِفَةٍ مِنْكُمُ المَفْتُونُ)، وَكَذَا إِنْ قُدِّرَ مُضَافٌ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الأَخْفَشُ؛ أَيْ: (بِأَيِّكُمْ فَتْنُ المَفْتُونِ)، فَحُذِفَ المُضَافُ، وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَالبَاءُ عَلَى هَذَا سَبَبِيَّةٌ. (/ق45أ/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [زَعَمَ بَعْضُهُمْ] مَا زَعَمَهُ عَزَاهُ الشَّرِيفُ لِلأَكْثَرِ، وَقَالَ اليَزْدِيُّ: ذَهَبَ أبو عَلِيٍّ، وَأَكْثَرُ النُّحاةِ، مِنْهُمْ: الزَّمخشريُّ: إلى أنَّ الهاءَ في قَوْلِهِ – تعالى: ﴿**وَيَتَّقْهِ**﴾ (2) هَاءُ السَّكْتِ، وكَذَا نَقَلَ المُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ) عَن أبي عَلِيٍّ. والذي يُفْهِمُهُ كَلَامُ الجَعْبَرِيِّ، وَغيرُهُ: أَنَّ الهَاءَ عِنْدَ أبي عليٍّ هاءُ الضَّمِيرِ، لَا هَاء السَّكْتِ، إِلَّا أَنَّها سُكِّنَتْ، ثُمَّ سُكِّنَتِ القَافُ – أيضاً؛ فَالتَقَى سَاكِنَانِ، فَكُسِرَتِ الهَاءُ. وَعِبَارَتُهُ: وقالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ: سُكِّنَ الهَاءُ، ثُمَّ القَافُ، فالتَقَى سَاكِنانِ، فَحُرِّكَ الثَّانِي بِالكَسْرِ؛ لِتَطَرُّفِهِ. (/ق110ب/).

كما قال الشاعرُ (3): [الطويل]

عجبــــــــتُ لمولـــــــــــود ... ...

وَقَدْ قُدِّمَ أَنَّ وَجْهَ إِسْكَانِ الهَاءِ عِنْدَ مَنْ أَسْكَنَهَا فِي ﴿**وَيَتَّقْهِ**﴾ (4)، و﴿**يُـؤَدِّهِ**﴾ (5)، وغيرهما: هو ما نَقَلَ الفَرَّاءُ: أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ هَاءَ الضَّمِيرِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا؛ فَتَقُولُ: (ضَرَبْتُهْ ضَرْباً)؛ حَمْلاً عَلَى مِيمِ الجَمْعِ، وَعِنْدَ الفَارِسِيّ حَمْلاً عَلَى يَاءِ الضَّمِيرِ. وَعَلَى مَا أَفْهَمَهُ كلام هؤلاءِ لا يَرُدُّ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ مَا أَوْرَدَهُ المُصَنِّفُ: مِن لُزُومِ تَحْرِيكِ هَاءِ السَّكْتِ، وَإِثْبَاتِهَا فِي الوَصْلِ. نَعَمْ ضَعَّفَ قَوْلَهُ؛ بِأَنَّ حَفْصاً لَمْ يُسَكِّنِ الهَاءَ فِي قِرَاءَتِهِ فَقَطْ؛ أَيْ: هَاءَ ﴿**وَيَتَّقْــهِ**﴾ (6)، وأَنَّ أَصْلَهُ فِي هَاءِ الكِنَايَةِ التَّحْرِيكُ؟ وَأُجِيبُ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ خَالَفَ أَصْلَهُ فِي ذَلِكَ كَمَا فَعَلَ فِي ﴿**أَرْجِـــهْ**﴾(7)،

---

(1) [القلم:6].

(2) [النور:52] .

(3) البيت: ... ... وذي ولد لم يلده أبوان

هذا البيت لرجل من أسد السراة. انظر: القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج256/1).

(4) [النور:52] .

(5) [آل عمران:75].

(6) [النور:52] .

(7) [الأعراف:111]، و[الشعراء:36].

و ﴿**فَأَلْقِهْ**﴾(1)، فَسَكَّنَ فِيهِمَا، وَكَمَا أَمَالَ ﴿**مَجْرَاهَا**﴾(2)، وَهُوَ بِفَتْحِ المِيمِ فِي قِرَاءَتِهِ، وَوَصَلَ فِيهَا ﴿**مُهَانًا**﴾(3)، بِيَاءٍ. (/ق110ب/).

5.تقديسُهُ للقراءات، وللقراء؛ فهي عنده – كما قال سيبويه-: (سُنَّةٌ متبعة)؛ فنراه يعذر الزَمخشرِيَّ في رَدِّهِ قِرَاءَةَ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ: كما في حاشيته على شرح الشارح: [لَكِنْ لَمْ تَقْبَلْهُ القُرَّاءُ] رَدَّهُ الزَمخشرِيُّ – أيضاً– قَبْلُ. والعَجَبُ مِنْهُ! كَيْفَ تَجَرَّأَ عَلَى عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ؛ وَهُوَ عِنْدَهُ مَعْرُوفُ المَنْزِلَةِ، وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: وَمَا هِيَ؛ أي: القراءةُ بِالكَسْرِ بِمَقْبُولَةٍ؛ أَنَّها غَيْرُ مَقْبُولَةٍ عَنْهُ؛ أَيْ: لَمْ تَصِحَّ عَنْهُ. (/ق111ب/).

6.خِبرةٌ واسِعَةٌ فـي القِراءَاتِ، يَتَّضِـحُ ذلـك فـي شَرْحِهِ، وَتَفْصِيلِهِ المَسَائِلَ، وَتَعْلِيلِهَـا، وَتَفْنِيدِهَا:

– كما في قوله: (...وَمِنْ هَذِهِ ﴿**فَمَنِ اضْطِرَّ**﴾(4) فِي **قِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ**، بِكَسْرِ الطَّاءِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ (اضطرر) فَنُقِلَتِ الكَسْرَةُ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ الرَّاءُ فِي مَعْنَى الأَصْلِيَّةِ المُمَاثِلَةِ لِلمُسْتَحَقَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿**أَنِ اغْدُوا**﴾(5) عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ، وَالأَصْلُ: (اغددوا)، فَحُذِفَتْ ضَمَّةُ الوَاوِ، أَوْ نُقِلَتْ، ثُمَّ حُذِفَتِ الوَاوُ. (/ق111ب/).

– وكما في حاشيته على شرح الشارح: [وَضمَّتْ فِي نَحْوِ: ﴿**لَـوِ اسْـتَطَعْنَا**﴾ (6)] مِنْهُ قِراءَةُ **الأَعْمَش، وَابْنِ وَثَّابٍ**: ﴿**لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ**﴾ (7)، وَذَكَرَ ذلكَ عَنْ نَافِعٍ، وَأَبِي جَعْفَر(8)، و– أيضاً– وَرُبَمَا فُتِحَتِ الأُوْلَى، حَكَاهُ الأَخْفَشُ، وَقُطْرُب9، وَمِنْهُ:

---

(1) [النمل:28] .

(2) [هود:41] .

(3) [الفرقان:69] .

(4) [البقرة:173]، و[المائدة:3]، و[الأنعام:145]، و[النحل:115].

(5) [القلم:22].

(6) [التوبة:42] .

(7) [الكهف:18].

(8) أبو جعفر القارئ(ت132هـ) يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، المدني، أبو جعفر: أحد القراء (العشرة) من التابعين. وكان إمام أهل المدينة في القراءة وعُرف بالقارئ. وكان من المفتين المجتهدين. توفي في المدينة. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص40)، والزركلي، الأعلام (ج186/8).

(9) قُطْرُب(ت206هـ) محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب: نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة. من الموالي. كان يرى رأي المعتزلة النظامية. وهو أول من وضع (المثلث) في اللغة. وقطرب لقب دعاه به أستاذه (سيبويه) فلزمه. وكان يؤدب أولاد أبي دلف العجليّ. من كتبه: (معاني القرآن)، و(النوادر) لغة، و(الأزمنة)، و(الأضداد)، و(خلق الإنسان)، و(ما خالف فيه الإنسان البهيمية الوحوش وصفاتها)، و(غريب الحديث). أمّا (المثلثات). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (4/ 312)، والزركلي، الأعلام (ج95/7).

قِرَاءَةُ: (يَحْيَى بْنِ يَعْمُرَ)[1]، وَغَيْرِهِ: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾[2] بالفتح. (/ق112ب/).

– **القرآنُ الكريم، وقراءاته – عند ابن جماعة– هما الأصل في المسائل القياسية، وغيرهما الفرع، وهما المقيس عليهما، وغيرهما المقيس:** كما في حاشيته على شرح الشارح: [وَكَجَوَازِ الضَّمِّ فِي نَحْوِ: (رَدَّ)]؛ أَيْ: بِالإِدْغَامِ فِي لُغَةِ الحِجَازِيِّينَ. وَالضَّمُّ فِيهِ هُوَ الأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ، وَغَيْرُهُ، وَالفَتْحُ لُغَةُ أَسَدٍ، وَنَاسٍ، وَغَيْرِهِمْ. والكَسْرُ لُغَةُ كَعْبٍ، وَعَتِي[3]، وَهُمْ حَيٌّ مِنْ غَطَفَانَ، أَمَّا لُغَةُ غَيْرِ الحِجَازِيِّينَ فَهِي الفكُّ مُطْلَقاً، فَيَقُولُونَ: (أُرْدُدْ)، و(لَمْ يَرْدُدْ)، و(ارْدُدِ الرَّجُلَ)، و(لَمْ يُرْدِدِ الرَّجُلَ) بِالكَسْرِ، فَقَطْ. وَ(ارْدِدْهَا)، و(لَمْ تَرْدِدْهَا)، و(ارْدِدْهُ)، و(لَمْ يَرْدِدْهُ)، وَهِيَ أَقْرَبُ إِلَى القِيَاسِ؛ لِوُجُوهٍ ذَكَرْتُهَا فِي (التَّعْرِيفِ). وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ القُرْآنُ بِهَا، قَالَ – تَعَالَى–: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[4]، و﴿ وَمَنْ يَحْلِلْ﴾[5]، و﴿ إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ﴾[6]، و﴿ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾[7]، وجاءَ بِالفَكِّ، وَالإِدْغَامِ فِي السَّبْعَةِ: ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾[8]. (/ق112ب/).

– وكما في حاشيته على شرح الشارح: [وَكَذَا حَرَّكُوا الأَلِفَ] كَمَا قَرَأَ **أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ**[9]: ﴿وَلَا الضَّأْلِّينَ﴾[10]، بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ؛ فَهِيَ لُغَةٌ فَاشِيَةٌ فِي العَرَبِ فِي كُلِّ أَلِفٍ وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ نَحْوَ: (ضَالّ)، و(دَابَّة)،... أقرَّ بها؛ لفشوّها بين لغات العرب. (/ق112ب/).

---

(1) يحيى بن يعمر العَدْواني(ت129هـ) يحيى بن يعمر الوشقى العدوانيّ، أبو سليمان: أول من نقط المصاحف. ولد بالأهواز. وسكن البصرة. وكان من علماء التابعين، عارفًا بالحديث والفقه ولغات العرب، من كتّاب الرسائل الديوانية، وفي لغته إغراب وتقعر. أدرك بعض الصحابة. وأخذ اللغة عن أبيه، والنحو عن أبي الأسود الدؤلي. وكان فصيحًا، ينطق بالعربية المحضة، طبيعة فيه، غير متكلف. وتشيع لأهل البيت من غير انتقاص لفضل غيرهم. وصحب يزيد بن المهلب إلى خراسان (سنة 83) فكان كاتب رسائله. وأعجب الحجاج بقوة أسلوبه، فطلبه من يزيد، فجاءه إلى العراق. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج173/6)، والزركلي، الأعلام (ج177/8).

(2) [البقرة:16، 175].

(3) الصواب: (غَنِيّ)، حي من يقظان، أو هو (غني بن أعصر).

(4) [المدثر:6].

(5) [طه:81] .

(6) [آل عمران:120].

(7) [لقمان:19].

(8) [البقرة:217].

(9) أَيُّوب السَّخْتِياني(ت131ه) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري، أبو بكر: سيد فقهاء عصره. تابعي، من النساك الزهاد، من حفاظ الحديث. كان ثابتًا ثقة رُوي عنه نحو 800 حديث. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج397/1)، والزركلي، الأعلام (ج38/2).

(10) [الفاتحة:7].

– وكما في حاشيته على شرح الشارح: [وَكَذَا حَرَّكُوا الأَلِفَ في (دَابَّة)] قَالَ **أَبُو زَيْدٍ**: سَمِعْتُ **عَمْرَو بْنَ عُبَيْدٍ** يَقْرَأُ: ﴿**فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَأَنٌّ**﴾ [1] فظننت أَنَّهُ قَدْ لَحَنَ حَتَّى سَمِعْتُ العَرَبَ تَقُولُ: (دَأَبَّة)، و(شَأَبَّة)، وَقَرَأَ أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ:﴿**وَلَا الضَّأَلِّينَ**﴾ [2]، قال أبو حَيَّانَ، وَغَيْرُهُ: وَلَا يَنْقَاسُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ عَلَى كَثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْهُ. (/ق112ب/).

– وكما في حاشيته على شرح الشارح: [فَلَمْ يُغَيِّرُوا الوَاوَ] الحَاصِلُ أَنَّ دَفْعَ التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ بِأَحَدِ الأَمْرَيْنِ: إِمّا بِقَلْبِ الأَوَّلِ هَمْزَةً كَمَا فِي (دَأَبَّة)، و(شَأَبَّة)، أو بِتَحْرِيكِ الأَوَّلِ، وهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ سِيَاقِ كَلَامِهِ؛ فَلَا يُمْكِنُ هَذَانِ العَمَلَانِ فِي هَذَا المَقَامِ، أَمَّا الأَوَّلُ؛ فَلِبُعْدِ الوَاوِ عَنِ الهَمْزَةِ فِي المَخْرَجِ، وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلِلُزُومِ الوَاوِ المَضْمُومَةِ مَعَ ضَمِّ مَا قَبْلَهَا. (/ق112ب/).

– قَوْلُهُ: [وكذا ما فيه]؛ أي: مثل الواو والفاء في جواز الإسكان لكنه معهما أفصح منه مع ثم لكثرة حروفها لا تعد جزأ وقرأ به في ﴿**ثُمَّ لْيَقْضُوا**﴾ [3] الكوفيون، وقالون والبزي، وفي: ﴿**ثُمَّ لْيَقْطَعْ**﴾ [4] هؤلاء، **وقنبل**، وفي: ﴿**ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾ [5] **الكسائي، وقالون** [6]. (/ق116ب/).

موقف ابن جماعة من القراءات التي تخالف المطرد:

1. يُقِرُّ ابنُ جماعةَ ما جاءَ بهِ القُرآنُ، والقِراءةُ، ولو كانَتْ شَاذَّةً، وخالفتِ المُطّرِدَ:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [مَعْنَى الكَسْبِ تَحْصِيلُ الشَّيْءِ إلى آخره] هذا مَا قَالَهُ الزمخشريُّ، وغَيْرُهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ سيبويه، قال الحَلَبِيُّ: وَهُوَ الأَظْهَرُ. وَقَالَ قَوْمٌ: لا فَرْقَ. قَالُوا: وَقَدْ جَاءَ القُرْآنُ بِالْكَسْبِ وَالِاكْتِسَابِ في مَوْرِدٍ وَاحِدٍ؛ قَالَ – تَعَالَى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**﴾[7]،

---

(1) [الرحمن:39] .

(2) [الفاتحة:7].

(3) [الحج:29].

(4) [الحج:15].

(5) [القصص:61].

(6) قالُون(ت220هـ) عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدني، مولى الأنصار، أبو موسى: أحد القراء المشهورين. من أهل المدينة، مولدًا ووفاة. انتهت إليه الرياسة في علوم العربية والقراءة في زمانه بالحجاز. وكان أصمّ يُقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ. و(قالون) لقب دعاه به نافع القارئ؛ لجودة قراءته، ومعناه بلغة الروم جيد. الداني، التيسير في القراءات السبع (ص4)، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ج2/235)، والزركلي، الأعلام (ج5/110).

(7) [المدثر:38].

﴿**وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا**﴾ (1)، ﴿**بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً**﴾ (2)، وَقَالَ – تَعَالَى: ﴿**بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا**﴾(3)؛ فَقَدِ اسْتَعْمَلَ الكَسْبَ وَالاكْتِسَابَ: في الشَّرِّ، وَقَالَ الوَاحِدِيُّ: الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: أَنَّ الكَسْبَ وَالِاكْتِسَابَ وَاحِدٌ. وفى القاموس: كَسَبَه، يَكْسِبُهُ، كَسْباً وكِسْباً، وتَكَسَّبَ، واكْتَسَبَ: طَلَبَ الرِّزْقَ، أَو كَسَبَ: أَصابَ، واكْتَسَبَ تَصرَّفَ، واجْتَهَدَ . انتهى.

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وإنْ لم يَكُنْ كذلكَ كـ(كَتِفٍ)] الفِعْلُ فإنَّهُ لا يُشارِكُ الاسْمَ في هذا القِسْمِ – أيضاً، وإنّما له فَرْعٌ واحدٌ وهو سلبُ كسرتِهِ؛ فنحو: (عَلْمٌ) يجوز تسكينُ لامِهِ مَعَ بَقاءِ فَتْحَةِ العينِ. **وقد قُرِئَ شاذًّا:** ﴿**لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾ (4).

2. إقراره قولَ الشارح، وأبي حيان الأندلسي: على أنّ ما خالف المطَّرِدَ شاذٌّ، وتلاوته رديئة:

قال في شرح الكافية: هذا التَّوجِيهُ لو اعْتَرَفَ به من عُزِيَتِ القراءةُ إليه؛ لدَلَّ على عدم الضبطِ ورداءةِ التلاوةِ؛ ومَنْ هذا شأنُهُ لا يُعتمَدُ على ما يُسْمَعُ مِنْهُ؛ لإمكانِ عروضِ ذلك له، وذكر أبو حيان تخريجاً آخرَ؛ فقال: الأحسنُ عندي أنْ يكونَ ممَّا اتَّبَعَ فيه حركةَ الحاء لحركة تاء (ذاتِ)(5) في الكسر ولم يُعْتَدَّ باللّامِ السَّاكنةِ؛ لأنَّ الساكنَ حاجزٌ غيرُ حصين. ولم يَعْتَرِضْهُ مَنْ بَعْدَهُ، وفيه عندي نَظَرٌ؛ لأنّ أداة التعريف كلمةٌ منفصلةٌ، ومِنْ ثَمَّ امتنعَ القُرَّاءُ من ضمّ أوَّلِ السَّاكِنينِ اتِّباعاً لِضَمِّ ثالِثِه، في نحو: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ**﴾ (6)، و﴿**قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي**﴾(7) ، و﴿**غُلِبَتِ الرُّومُ**﴾(8) ولم يلحقوها بـ﴿**قُلِ انْظُرُوا**﴾ (9)، و﴿**إِنِ الْحُكْمُ**﴾، ونحوِهما؛ فالسَّاكِنُ المذكورُ حاجِزٌ حَصِينٌ لِمَا ذُكِرَ على أنَّه لا يجري في غير الآية، ونَحْوِهَا؛ **فالأحسنُ الجوابُ بأنَّ كَسَرَ الحاءِ مَعَ ضَمِّ الباءِ شَاذٌّ.**

---

(1) [الأنعام:164].

(2) [البقرة:81].

(3) [الأحزاب:58].

(4) [النساء:83] .

(5) (ذَاتِ الْحِبِكِ)، [الذاريات:7].

(6) [الأنعام: 57، ويوسف:40، و67].

(7) [الإسراء:85] . في (ك): و﴿قُلِ الرُّوحُ﴾.

(8) [الروم:2] .

(9) [يونس:101].

المصدر الثاني: الحديثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ

يُعَدُّ الحديثُ من أدلة (الصرف) القطعية، والعلماءُ على الاحتجاج به؛ شريطة أن يثبت بلفظه عن النبي- صلى الله عليه وسلم-،وذلك من النادر كما يقول السيوطي(ت911هـ)؛ لأن أغلب الأحاديث مروي بالمعنى؛ ولأن اللحن وقع كثيراً في ما روي من حديث؛ ولأنّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع[1].

رَدُّ الدكتور تمام حسان على من قال: إنَّ الأحاديث لا يحتج بها؛ لأنَّها مروية بالمعنى، فبيَّنَ أنَّ الرواية بالمعنى كانت شائعة في الكثير من الشواهد الشعرية التي اعتزَّ بها النحاة، والصرفيُّون، ويشهد لذلك تعدد رواية الشاهد الواحد؛ فلماذا تكون الرواية بالمعنى مانعاً من الاحتجاج بالنسبة للحديث دون الشعر[2] والحديثُ الشريف إنْ رُوِيَ بالمعنى؛ فراويه مِمَّنْ يُحتجُّ بكلامه؛ فهو في زمن الاحتجاج وعصره، وإنْ كان رواته من غير العرب؛ فكثير من رواة كلام العرب، وشعرهم من غير العرب.

وفي الحقيقة إنّ الصرفيِّين حالهم كحال النحاة ليسوا على وتيرة واحدة في الاستشهاد بالحديث، بل ينقسمون إلى **ثلاثة أقسام**[3]:

1- فمنهم من يمنع الاستشهاد بالحديث مطلقًا، كابن الضائع(ت680هـ)[4]، وأبي حيان(ت745هـ).

2- ومنهم من يجيزه مطلقًا، كابن خروف(ت609هـ) ، وابن مالك(ت672هـ) .

3- ومنهم من توسَّط بين المذهبين؛ فيجيز الاحتجاج بما ثبت أنّه لفظُ النبي- صلى الله عليه وسلم-

---

(1) انظر: السيوطي، الاقتراح (ص٢٩-30).

(2) انظر: حسّان، الأصول، دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي (ص١٠٧).

(3) انظر: عبد العزيز، القياس في اللغة العربية (ص87).

(4) ابن الضَّائع(ت680هـ) علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع: عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية. عاش نحو سبعين سنة. من كتبه: (شرح كتاب سيبويه)، و(شرح الجمل للزجاجي)، و(الرد على ابن عصفور). انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج204/2)، والزركلي، الأعلام (ج333/4).

كالشّاطبيّ(ت790هـ)[1]، والسّيوطيّ[2](ت911هـ)، أمّا السّيوطيّ: فهو يرى أنّه لا يستشهد بالحديث على ما خالف القواعد النّحويّة، لأنّه مرويّ بالمعنى، لا بلفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم – فقد قال: "فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجمُ، والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عبارتهم، فزادوا ونقّصُوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ"[3].

يُعدُّ ابن جماعة من الذين استشهدوا بالحديث؛ ولا غرابةٌ في ذلك فإنه من سلالة عريقةٍ في طلبِ الحديث، وعلومِهِ، كما ظهر ذلك في ترجمته. ويؤكد ذلك ما قاله في حاشيته على شرح الشارح في قوله: [لما مر] **من كونهم أعدل وأفضل من النحاة؛ ولنقلهم عمن هو معصوم عن الكذب**. ويؤكد ذلك – أيضًا – في موافقته الجاربردي في ردِّ الحديث الضعيف قَوْلُهُ: [وحديث ابن عباس[4] لم يثبت] اعترض بأنّه أخرجه عبد الرزاق[5]. (/ق141ب/). ولدقته من الاستشهاد بالحديث كان من الذين يَرُدُّونَ الحديثَ الشَّاذَّ بقوله: شاذٌّ لا يقاس عليه. وهذا ما فعله السيوطي من بعده.

وكان ابنُ جماعة يهتمُّ بالسّند – أحيانًا – ولا يُتِمُّهُ – أحيانًا – أخرى، ويكتفي بذكر اسم الكتاب، كـ(الموطأ)، أو راوي الحديث، كما سيأتي في المسألتين الآتيتين، وعلى الرغم من ذلك كان من المقلين في استشهادهم بالحديث الشّريف، وهذا ديدن علماء النّحو، والصّرف – غالبًا – حتى من

(1) الشاطبي(ت790هـ) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي: أصولي حافظ. من أهل غرناطة. كان من أئمة المالكية. من كتبه: (الموافقات في أصول الفقه)، و(المجالس) شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري، و(الافادت والانشادات) رسالة في الأدب، و(الاتفاق في علم الاشتقاق)، و(أصول النحو)، و(الاعتصام) في أصول الفقه، و(شرح الألفية) سماه: (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية) قال التنبكتي: لم يؤلف عليها – أي على الخلاصة المعروفة بالألفية – مثله، بحثًا وتحقيقًا، فيما أعلم. انظر: التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص48)، والزركلي، الأعلام (ج75/1).

(2) فذكر السيوطي(ت:911هـ): "أنهم لم يشترطوا في العربي الذي يحتج بقوله البلوغ؛ فأخذوا عن الصبيان ثم قال: وكذلك لم أرهم توقوا أشعار المجانين من العرب، بل رووها واحتجوا بها". السّيوطيّ، المزهر (ج١/14).

(3) السيوطي، السيوطي، الاقتراح (ص52).

(4) هو رأي الجوهري، وعليه أورد لفظة إنسان في مادة: (أنس)، واستدل هؤلاء بقول ابن عباس – رضي الله عنه –: "إنما سمي إنسانًا؛ لأنه عهد إليه فنسي". انظر: الجوهري، الصحاح: (أنس) (ج904/3).

(5) الصَّنْعَانيّ(ت211هـ) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم، أبو بكر الصنعاني: من حفاظ الحديث الثقات، من أهل صنعاء. كان يحفظ نحوًا من سبعة عشر ألف حديث. له (الجامع الكبير) في الحديث، قال الذهبي: وهو خزانة علم، وكتاب في (تفسير القرآن)، و(المصنف في الحديث) ويقال له: (الجامع الكبير). انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (ج609/2)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج310/6)، والزركلي، الأعلام (ج353/3).

جوّز منهم الاستشهاد بالحديث الشريف كانوا مقلين، كالشاطبي(ت790هـ)، والسيوطي؛ لذا لم يورد في حاشيته إلا **ما يقارب العشرين شاهدًا ما بين حديث وأثر** فقط. **وقد كان لاحتجاجه بالحديث مظهران:**

أ- **فهو تارةً يستشهد به على رأي صرفي.**

ب- **وتارة يعمد إلى تأويله حتى يصرفه عن الظاهر الذي يخالفه فيه**، فيبطل قيمته الاحتجاجية ويحيله إلى ما يراه .

1. **الاستدلال بالحديث لتقرير حكم صرفي:** وكان ورودُ هذا النوع عند ابن جماعة دليلًا على حجيَّةِ الحديث عنده، ومن أمثلة هذا النوع **في تأكيده مسألة:** (تَصْغِيرِ التَّعْظِيمِ): فيما ذكره في حاشيته على شرح الشارح: [إنَّ أَصْغَرَ الأَشْيَاءِ] وَهَذَا المَعْنَى هُوَ الذِي أَثْبَتَهُ الكُوفِيُّونَ، وَسمَّوْهُ (تَصْغِيرَ التَّعْظِيمِ)، قِيلَ: مِنْ هَذَا القَبِيلِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لِعَائِشَةَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا–: "يَا حُمَيْرَاءُ، لَا تَفْعَلِي هَذَا" [1]، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، بَلْ هُوَ لِلشَّفَقَةِ. (/ق48ب/).

2. **أتى بالحديث؛ لِيُثْبِتَ أنّ من التصغير ما يكون للتعطف:**

– كقوله ﷺ "أُصَيْحَابِي"[2]؛ أَرَادَ بِذَلِكَ تَلْطِيفَ المَحَلِّ وَتَقْرِيبَهُ، وَتَقْلِيلَ المَسَافَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ. (/ق48ب/).

وكذلك في تأكيده مسألةَ تحقيقِ الهمزِ: نقل أبو علي(ت377هـ) عن سِيبَوَيْه: أنّهُ قال[3]: بلغنا أنَّ قومًا مِنْ أهل التّحقيق يُحقِّقُون (نبيئًا)، و(بريئة)، وذلك رديء. انتهى. وقد يشهد لما قالوه: ما

(1) انظر: الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، باب: ما تجوز به الطهارة من المياه، 17/1.

(2) نصُّ قوله ﷺ: "... فلأقولنَّ: أي ربِّ أُصيحابي أصيحابي، فليقالنَّ لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك".
انظر: ابن حنبل، مسند أحمد، عبد الله بن مسعود، 352/7: رقم الحديث 4332] ومسلم، صحيح مسلم، الحوض، 70/7: رقم الحديث: 6062].

(3) سِيبَوَيْه، الكتاب (ج555/3).

أخرج الحاكم [1] **في المستدرك:** حدثني أبو بكر أحمد بن العباس[2]، حدثنا عبد الله بن محمد البغوي[3]، حدثنا خلف بن هشام [4]، حدثني الكسائـي، حدثني حسين الجعفيّ[5] عن حمران بن

---

(1) الحاكِم النَّيْسَابُوري(ت405هـ) محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي، الطّهماني النيسابوريّ، الشهير بالحاكم، ويعرف بابن البيّع، أبو عبد الله: من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه. مولده ووفاته في نيسابور... أخذ عن نحو ألفي شيخ. وولي قضاء نيسابور، ثم قلد قضاء جرجان، فامتنع. وكان ينفذ في الرسائل إلى ملوك بني بويه، فيحسن السفارة بينهم وبين السامانيين. وهو من أعلم الناس بصحيح الحديث وتمييزه عن سقيمه. صنف كتبًا كثيرة جدًّا، منها: (تاريخ نيسابور) قال فيه السبكي: وهو عندي من أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة ومن نظره عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها، و(المستدرك على الصحيحين)، و(الإكليل)، و(المدخل) في أصول الحديث، و(تراجم الشيوخ)، و(الصحيح) في الحديث، و(فضائل الشافعيّ)، و(تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم)، و(معرفة أصول الحديث وعلومه وكتبه) المطبوع باسم (معرفة علوم الحديث). انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (ج89/9)، والزركلي، الأعلام (ج227/6).

(2) أحمد بن العباس بن عبيد الله، أبو بكر المقرئ، يعرف بابن الإمام، قرأ على أحمد بن سهل الأشناني، وحدث عن أبي القاسم البغوي. وكان قد انتقل عن بغداد إلى خراسان، فأقام بها مدة، ووقع حديثه هناك. روى عنه الحاكم النيسابوري. انظر: الذهبي، تاريخ بغداد وذيوله (ج89/5).

(3) أَبُو القاسِم البَغَوي(ت317هـ) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ابن المرزبان، أَبُو القاسم البغوي، حافظ للحديث، من العلماء. أصله من بغشور (بين هراة ومرو الروذ – النسبة إليها بغوي)، ومولده ووفاته ببغداد. كان محدث العراق في عصره. له: (معجم الصحابة)، و(الجعديات)، في الحديث، و(حكايات شعبة عمرو ابن مرة)، الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ج610/2)، والزركلي، الأعلام (ج119/4).

(4) خَلَف القارئ(ت229هـ) خلف بن هشام البزار، الأسدي، أبو محمد: أحد القراء العشرة. كان عالمًا عابدًا ثقة. أصله من فم الصِّلح (بكسر الصاد) قرب واسط، واشتهر ببغداد، وتوفي فيها مختفيًا، زمان الجهمية. انظر: الذهبي، تاريخ بغداد (ج270/9)، والزركلي، الأعلام (ج311/2).

(5) الحسين بن علي الجعفي بن الوليد، الإمام، القدوة، الحافظ المقرئ المجود الزاهد بقية الأعلام، أبو عبد الله وأبو محمد الجعفي مولاهم الكوفي. قرأ القرآن على: حمزة الزيات، وأتقنه، وأخذ الحروف عن: أبي عمرو بن العلاء وعن أبي بكر بن عياش. وسمع من الأعمش، وجعفر بن برقان، ومجمع بن يحيى الأنصاري، وفضيل بن مرزوق، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر وسفيان الثوري، وزائدة وطائفة سواهم. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج121/8).

أعين[1]، عن أبى الأسود الدؤلي[2]، **عن أبى ذر**[3] **– رضى الله تعالى عنه– قال جاء أعرابيٌّ إلى رسول الله – صلى الله تعالى عليه وسلم– فقال: (يا نبيء الله)، فهمز، (فقال: لستُ نبيءَ اللهِ)، فَهَمَزَ، (ولكنْ نَبِيَّ اللهِ)**[4]، وقالَ: **صحيح على شرط الشيخين**، ولم يخرجاه. وما سلف يؤكد مدى اهتمامه برواية الحديث سندًا، ومتنًا.

3. **وذهب إلى عدم الاستشهاد بالحديث الشّاذِّ، وأنَّهُ لا يُقاسُ عليهِ**، وهو بهذا يُبطِلُ الاحتجاجَ به: ومن أمثلة هذا النوعِ:

– **ردُّهُ مسألةَ: (قلبِ الواوِ تاءً)؛ لأنّها جاءت في الحديثِ** شاذَّةً لا يقاس عليها: في ما ذكره في حاشيته على شرح الشارح: [فلا تقلب تاء] جاء من ذلك ألفاظ بالقلب منها: (اتَّزر)، و(اتَّمَنَ) من الأمانةِ، و(اتَّمَرَ) من (الأمر)، و(اتَّهَل) من (الأهل)، **وفى الحديث: (وإِنْ كانَ قَصيرًا فَلْيَتَّزِرْ بِهِ كَذَا الجَمِيعِ). رواه المُوَطَّأُ** بالإبدال، والإدغام. **وعن عائشة – رضى الله عنها– كان رسول الله ﷺ يأمرني إذا حِضْتُ أنْ أتَّزِرَ"**[5]، والمعروفُ أنّ ذلك كلَّهُ **شَاذٌّ لا يُقاسُ عليه.**

الباحث: وهو بهذا يبطل الاحتجاج به.

---

(1) حمران بن أعين أخو عبد الملك بن أعين يروي عن أبي الطفيل روى عنه الثوري وإسرائيل وحمزة الزيات. ابن حبان، الثقات (ج179/4).

(2) أَبُو الأَسْود الدُّؤَلي(ت69هـ) ظالم بن عمرو الدؤلي الكناني: واضع علم النحو. كان معدودًا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب، من التابعين. رسم له علي بن أبي طالب شيئًا من أصول النحو، فكتب فيه أبو الأسود. وأخذه عنه جماعة. وفي صبح الأعشى أن أبا الأسود وضع الحركات والتنوين لا غير. سكن البصرة في خلافة عمر، وولي إمارتها في أيام علي، استخلفه عليها عبد الله بن عباس لما شخص إلى الحجاز. ولم يزل في الإمارة إلى أن قتل عليّ. وكان قد شهد معه (صفين). ولما تم الأمر لمعاوية قصده فبالغ معاوية في إكرامه. وهو – في أكثر الأقوال – أول من نقط المصحف. وله شعر جيد، في (ديوان) صغير، أشهره أبيات يقول فيها: (لاتنه عن خلق وتأتي مثله) مات بالبصرة. ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج535/2)، والزركلي، الأعلام (ج236/3).

(3) أَبو ذَرّ الغِفاَري(ت32هـ) جُنادة بن سفيان، من بني غِفار، أبو ذر: صحابي، من كبارهم. قديم الإسلام، وهو أول من حيَّا رسول الله – صلّى الله عليه وسلم – بتحية الإسلام. وكان كريمًا لا يخزن من المال قليلًا ولا كثيرًا، ولما مات لم يكن في داره ما يكفن به. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج165/4)، والزركلي، الأعلام (ج140/2).

(4) انظر: الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، الحشر، 419/14: رقم الحديث 39129].

(5) الحديث صحيح عند: عبد الجبار، المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة، فضل طهور المرأة، 343/9.

وما وقع **في صحيح مسلم في حديث كعب بـن مـالـك** من حذفها حينئذ في قَوْلِهِ: [ثُمَّ إذا أخرج من سخطه][1] خارج عن هذا القياس. (/ق123ب/).

4. تحقيق الحديث، سندًا، ومتنًا إنْ لم يكن الجاربردي استوفاه سندًا، ومتنًا:

– كما في تحقيقه قَوْلَ الشارح: [وَفِي الْحَدِيثِ: إِنَّ أَصْفَرَ الْبُيُوتِ[2] إِلَى آخِرِهِ] **سَاقَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ[3] بِهَذَا اللَّفْظِ بِدُونِ (أَنَّ) وَأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ[4] بِسَنَدٍ صَحِيحٍ** عَنِ ابْنِ **مَسْعُودٍ قَالَ: "هَذَا الْقُرْآنُ مَأْدُبَةُ اللهِ – تَعَالَى– فَمَنِ اسْتَطَاعَ أَنْ يَعْلَمَ مِنْهُ شَيْئًا فَلْيَفْعَلْ؛ فَإِنَّ أَصْفَرَ الْبُيُوتِ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ – تَعَالَى–"**[5].(/ق39أ/).

ويأتي بالحديث لتفسير مفردة (ما) كما ذكر في حاشيته على شرح الشارح في قَوْلِهِ: [بين جرسيهما]، الجرس، الْجَرْسُ: الصَّوْتُ الْخَفِيُّ، وقال: (سَمِعْتُ جَرْسَ الطَّيْرِ) إذا سمعت صوت مناقيرها على شيء يأكله. **وفي الحديث: "فيسمعون جَرْسَ طير الجنة"** [6].(/ق203ب/).

وهكذا يُعدُّ ابن جماعة من الذين استشهدوا بالحديث؛ فقد بلغت الأحاديث النبويّة، والآثار في (حاشية ابن جماعة) (عَشَرَةً).

(1) عند: مسلم، صحيح مسلم، توبة كعب بن مالك، 107/8: (بم أخرج من سخطه غدًا؟)، وعند: البخاري، صحيح البخاري، كعب بن مالك 4/6: (بماذا أخرج من سخطه غدًا؟).

(2) عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال: "إن أصفر البيوت بيت ليس فيه من كتاب الله شيء، فاقرءوا القرآن، فإنكم تؤجرون عليه بكل حرف عشر حسنات، أما إني لا أقول الم، ولكني أقول ألف، ولام، وميم". الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ذكر فضائل سور وآي متفرقة، 755/1: رقم الحديث 2080].

(3) الْحَدِيثُ: (أَصْفَرُ البُيوت مِنَ الخَيْر البَيْتُ الصِّفْرُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ). ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج36/3).

(4) الطبراني، المعجم الكبير، 341: رقم الحديث 8642].

(5) عن معمر، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص قال: قال ابن مسعود: "إن هذا القرآن مأدبة الله، فمن استطاع أن يتعلم منه شيئا فليفعل، فإن أصفر البيوت من الخير البيت الذي ليس فيه من كتاب الله تعالى شيء، وإن البيت الذي ليس فيه من كتاب الله شيء خرب كخراب البيت الذي لا عامر له، وإن الشيطان يخرج من البيت يسمع سورة البقرة تقرأ فيه". الصنعاني، مصنف الصنعاني، تعليم القرآن وفضله، 368/3: رقم الحديث 5998].

(6) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج162/8)، والجوهري، الصحاح (ج912/3).

المصدر الثالث: كلام العرب شعرًا، ونثرًا

كلامُ العرب: يُراد به ما ثبت عنهم من الشعر والنثر الفصيح، وهما من أهمّ وأقدمِ المصادرِ[(1)] السماعيّةِ، بل مصدرُ الاستقراءِ الأوّلُ لَدَى قدامى النّحاة.

ورغم مجيءِ هذا المصدرِ ثالثاً في كتب أصولِ النّحوِ إلّا أنّه لا يُجادَلُ في تَقَدُّمِهِ على المصادرِ الأخرى من حيثُ الكثرةُ، إضافة إلى كونِ أغلبِ قواعدِ النّحوِ إنّما قُنّنَتْ باستقرائه؛ وعلى ذلك فما جاء من الأدلّة الأخرى على المطّرد من كلام العرب فهو مقيس، وما جاء بخلاف ذلك فهو ممّا يوقف فيه على السماع، والشواهد الشعرية يأتي ببعضها ليوافق رأيًا، أو لردّ رأي أو مخالفته، أو يوظفه لإثبات قاعدة نحوية، أو لتعليل اختياره وترجيحِ أحد الآراء، أو للوقوف على لحن وقع فيه الشاعر، كما جاءت الشواهد الشعرية استشهادًا على لغة من لغات العرب. وعلى ذلك؛ فقدِ اسْتدلَّ ابن جماعة بكلام العرب شعراً ونثراً، وعدَّها أدلّةً مُعتبرة، ولم تزدحم (حاشيته) بهذه الأدلّة السّماعية التي يُقرّرُ بها قاعدةً، أو يُرجِّح بها رأياً، أو يَنْقِضُ دليلًا؛ ولعلّ السّرَّ في ذلك أنّه اكتفى بهذا النّوع من الأدلّة لما ورد عنِ المُصَنِّفِ، أو الشّارحِ، وقام بشرحها مفرداتٍ، وتراكيبَ مِنْ غيرِ أَنْ يُعيدَ هذا المسموعَ بلفظِهِ كاملًا.

---

(1) ملحوظة: (من أهمّ وأقدمِ المصادرِ): قد تسأل وتقول: لماذا الفصل بين المتضايفين؟ الفصل بين المتضايفين: في كثير من مناقشات الرسائل العلمية نسمع ونرى اعتراض عدد ليس بالقليل من الأساتذة على فصل المتضايفين؛ وذلك لزعم كثير من النحويين: أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر؛ –لأن المضاف إليه بمنزلة الجزءِ من المضاف، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم، لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه؛ وهذا رأي البصريين؛ لأنه يُبعد المعنى عن الذهن، ويحتاج إلى تفكير لفهمه، ولا بد من قرينة تدل على ذلك– إلا أنه ورد في القرآن الكريم – الذي يدعو إلى التفكير وإعمال الذهن– في قوله تعالى: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [سورة الأنعام:137] إضافة المصدر إلى مفعوله، وفاعل المصدر (شُرَكَاؤُهُمْ)، أما فاعل (زَيَّنَ): ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الشيطان، – قراءة لابن عامر(ت118هـ) –، وهي: ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾؛ فجاءت من بناء الفعل على ما لم يُسَمَّ فاعله، وجاء المصدر (قَتْلُ) مضافًا إلى فاعله (شُرَكَائِهِمْ)، وقد فَصَلَ بينهما مفعولُهُ (أَوْلادَهِمْ). ومن هنا جاز الفصل بين المتضايفين بدليل نقلي من المصدر الأول من مصادر الاستشهاد. إِذَا كَانَتِ القراءة مِمَّا شَاعَ وَذَاعَ وَتَلَقَّاهُ الْأَئِمَّةُ بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ الْأَعْظَمُ وَالرُّكْنُ الْأَقْوَمُ. وَكَمْ مِنْ قِرَاءَةٍ أَنْكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّحْوِ أَوْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَلَمْ يُعْتَبَرْ إِنْكَارُهُمْ مثل: (الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ) فِي: ﴿قَتْلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ وَغَيْرِ ذَلِكَ. احتجّ ابْن الأنباريّ(ت577هـ) فِي كتاب الْإِنْصَاف عَن الكسائيّ(ت189هـ) عَن الْعَرَب: (هُوَ غُلَامُ – إِن شَاءَ اللهُ – أَخِيك). فَفُصِلَ بِالْجُمْلَةِ الشرطيّة. ولماذا تُرَدُّ القراءةُ وهي سُنَّةٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم: ويقول السمين الحلبي(ت756هـ): "من خطّأ قراءة متواترةٍ فهو المخطئ".

استدلالُ ابنِ جماعةَ بكلامِ العربِ بنوعيهِ الشِّعرِ والنّثرِ:

النّوعُ الأوّلُ: الاستدلال بالشّعر:

لم يكن ابن جماعة مكثرًا من الأدلة الشعرية التي استشهد بها فقد استشهد بـ(ثمانية وثلاثين) شاهدًا، وأغلبها منقولات إما عن المصنف، أو الشارح، أو من علماء النحو والصرف، وهو يهتم غالباً بنسبة الأبيات إلى قائليها؛ إذْ إنه لم يترك نسبتها إلاّ مع القليل منها.

وقد اتخذَ الاستدلالُ بالشعر عند ابن جماعة مظاهرَ عدةً كما يلي:

أولا- استدلاله بالشعر على القواعد الصرفيّة:

يعدّ الشعر أصلَ الاستشهاد، بل إنّ كلمة الشاهد تطلق -غالبًا- ويراد بها الشعر؛ لذلك كَثُرَ ورودُ الشّعر في كتب أئمة (الصّرف) و(النّحو). وابنُ جماعة حينما يسوق الدليل فإنّما يسوقه لحاجة إليه، أمّا ما ليس بحاجة لدليل فإنّه لا يستدلّ عليه.

1. يقدس ابن جماعة ما قدسه السلف من قضية عصر الاحتجاج؛ فيسكت عند قول الشارح: [وأبو تمام لم يحتج بشعره]، بل ويؤكد كلام الشارح مستشهدًا بما اتفق عليه الجمهور بالنسبة لعصر الاحتجاج ناقلًا كلام التفتازاني:

- كما في حاشيته على شرح الشارح: [وأبو تمام [1] لم يحتج بشعره] قال التفتازاني [2]: (الشعراء

(1) أَبو تَمَّام(ت231هـ) جبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أبو تمام: الشاعر، الأديب. أحد أمراء البيان. ولد في جاسم (من قرى حوران بسورية) ورحل إلى مصر، واستقدمه المعتصم إلى بغداد، فأجازه وقدمه على شعراء وقته فأقام في العراق. كان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطيع. في شعره قوة وجزالة. واختلف في التفضيل بينه وبين المتنبي والبحتري. له تصانيف منها: (فحول الشعراء)، و(ديوان الحماسة)، و(مختار أشعار القبائل) وهو أصغر من ديوان الحماسة، و(نقائض جرير والأخطل) نسب إليه، ولعله للأصمعيّ، كما يرى الميمني، و(الوحشيات) وهو ديوان الحماسة الصغرى، و(ديوان شعره) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج11/2)، والزركلي، الأعلام (ج165/2).

(2) السعد التفتازاني(ت793هـ) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس. كانت في لسانه لكنة. من كتبه: (تهذيب المنطق)، و(المطول) في البلاغة، و(المختصر) اختصر به شرح تلخيص المفتاح، و(مقاصد الطالبين) في الكلام، و(شرح مقاصد الطالبين)، و(النعم السوابغ) في شرح الكلم النوابغ للزمخشري، و(إرشاد الهادي) نحو، و(شرح العقائد النسفية)، و(حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب) في الأصول، و(التلويح إلى كشف غوامض التنقيح)، و(شرح التصريف العزي) في الصرف، وهو أول ما صنف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة، و(شرح الشمسية) منطق، و(حاشية الكشاف) لم تتم، و(شرح الأربعين النووية). انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج294/2).

طبقات: الجاهليون: كـ(امرئ القيس[1]، وزهير [2])، والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية، والإسلام: كـ(حسان[3]، ولبيد[4])، والمتقدمون من أهل الإسلام: كـ(الفرزدق، وجرير)، ويستشهد بأشعارهم، ثم المُحْدَثُونَ[5]، ولا يستلزم التحقيق).

2. الاستشهادُ بشعر الحماسة، وإتمامُهُ للبيت، ونسبةُ الشعر لأصحابه، وكيف يكون الاستشهادُ بكتاب أبي تمام، أو باختياراته؟ وهل كان من أنصار الزمخشريِّ الذي يرى الاستشهاد بها، لأن من نستشهد بمنقوله، ونثق به، فمن باب أولى القبول بشعره؟ الجواب: لم يستشهد بشعر أبي تمام، ولكن بمنقوله المتفق عليه، كما سيأتي:

- كما في حاشيته على قول الشارح: [قال الحماسيُّ]: هو نسبةٌ إلى (الحماسة) بفتح الحاء، وهي في اللغة: الشجاعة، والمرادُ بها هنا ما اختاره أبو تمام حبيب بن أوس الطائي من أشعار العرب، وسمَّاهُ: (كتابَ الحماسةِ)، **وجَرَتْ عادةُ المُصَنِّفِينَ فيما يستشهدون به من كلام العرب مِمَّا اشتمَلَ عليه الكتابُ المذكورُ**، بنسبةِ قائلِهِ إليه استغناءً عَنْ تسميَتِهِ، وهو هنا زياد بن جمل

---

(1) ترجمته في قسم التحقيق (ص313).

(2) زهير بن أبي سُلْمى(ت13ق هـ) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني، من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية. وفي أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة. قال ابن الأعرابي: كان لزهير في الشعر ما لم يكن لغيره، كان أبوه شاعرًا، وخاله شاعرًا، وأخته سلمى شاعرة، وابناه كعب وبجير شاعرين، وأخته الخنساء شاعرة. ولد في بلاد (مُزَينة) بنواحي المدينة، وكان يقيم في الحاجر (من ديار نجد) واستمر بنوه فيه بعد الإسلام. قيل: كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة فكانت قصائده تسمى (الحوليّات) أشهر شعره معلقته التي مطلعها: (أمن أم أوفى دمنة لم تكلم) ويقال: إن أبياته التي في آخر هذه القصيدة تشبه كلام الأنبياء. له: (ديوان) ترجم كثير منه إلى الألمانية. انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج137/1)، انظر: الزركلي، الأعلام (ج52/3) .

(3) حَسَّان بن ثابِت(ت54هـ) حسان بن ثابت الخزرجي الأنصاري، الصحابي، شاعر النبي – صلى الله عليه وسلم – وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام. وكان من سكان المدينة. واشتهرت مدائحه في الغسانيين، وملوك الحيرة، قبل الإسلام، وعمي قبيل وفاته. لم يشهد مع النبي – صلّى الله عليه وسلم مشهدًا –؛ لعلة أصابته. وكانت له ناصية يسدلها بين عينيه. وكان يضرب بلسانه روثة أنفه من طوله. له: (ديوان شعر). انظر: ابن مَنْجُويَه، رجال صحيح مسلم (ج167/1)، والزركلي، الأعلام (ج175/2).

(4) ترجم له ابن جماعة في متنه (ص466).

(5) المولدّون، ويقال لهم: المحدثون. كبشار(ت167هـ)، وأبي نواس(ت198هـ)، لا يستشهد بكلامهم مطلقاً وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم).

بالجيم ابن سعيد بن عميرة[1].

الباحث: نسبة البيت لـ(زياد بن جمل بالجيم بن سعيد بن عميرة) يؤكد مدى دقة ابن جماعة في النقل، والتوثيق، كما في حاشيته على قول الشارح: [الأُمَيْلِحُ] البيت هو من قصيدة طويلة أولُّهَا:

لا حبَّـذا أنـتِ يـا صـنعاءُ مِـنْ بَلَـدٍ　　　ولا شُـعوبُ هـوىً منِّـي ولا نُقُـمُ[2]

ومنها البيتان المشهوران وهما قوله:

لـم ألـقَ بعـدهم حيًّـا فَـأُخْبِرَهُمْ　　　إلَّا يزيـدُهُمْ حبًّـا إلـيّ هُـمُ

(1) في (الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة): أنه لزياد بن منقذ الحنظلي أخي المرار العدوي، وقاله ابن بسام، ونسبه البغدادي في (الخزانة) إلى المرار نفسه، وروايته:

وما أصاحب من قوم فاذكرهم ... إلا يزيدهم حباً إليّ هم

وزُعِمَ أنّ المرار هو نفسه زياد بن منقذ، ونقل ذلك البغدادي عنه، وجاء في بعض (أصول زهر الآداب): أنّه أخو المرار، حسبما ذكر ابن بسام، ورَوَى البيت كما جاء في (الذخيرة). وقال البغدادي: وزعم أبو تمام في الحماسة أن القصيدة التي منها البيت لزياد بن حمل بن سعيد بن عميرة (الحماسة)، وزعم الأصفهاني في (الأغاني): أن هذه القصيدة للمرار بن سعيد الفقعسي، والصواب أنها لزياد بن منقذ العدوي، قاله ياقوت: في (معجم البلدان) (مادة: صنعاء) قلت: ما ذكره عن الحماسة ثابت عند التبريزي. قال زياد بن حمل، وقيل زياد بن منقذ. وكان من مناسبة القصيدة أن زياد بن منقذ رحل إلى صنعاء فلم يحمدها، فقال ذلك الشعر يذمها ويتشوق إلى وطنه. انظر: ابن بسام، الذخيرة (ج636/8)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج394/2-396)، القيرواني، زهر الآداب وثمر الألباب (ص1064)، والتبريزي، الحماسة (ج151/2).

(2) البيت من [البسيط] لزِيَاد بن حمل بن سعد بن عميرَة بن حُرَيْث. أو زياد بن منقذ. انظر: التبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج151/2)، والبغدادي، عبد القادر،، خزانة الأدب (ج255/5).

وقوله:

وقمـــتُ للطَّيْـــفِ مرتاعـــاً فـــأرَّقَني   فَقُلْـتُ أهِـيَ سَـرَتْ أمْ عــادَنِي حُلُـمُ

وفي بعض شروح الحماسة: قال أبو الندى: (أُمَيْلِحُ): ماءٌ. و(سَمْنَانُ): رملةٌ، وقال غيرهُ: موضعان. والمرارُ والحَكَمُ أخوان. انتهى.

3. وقد استشهد ابن جماعة بشعر الطبقات الثلاث الأولى التي ذكرها التفتازاني[1] بشعر: أما الرابعة: (المولدون) فكان كعادة سابقيه من أسلافه النحاة، والصرفيين لم يستشهد بشعرهم:

من الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون: كـ(زهير بن أبي سلمى(ت 13 ق.هـ):

– كما في حاشيته على قول الشارح: [فإن شئتَ ألحقتَ الهاءَ]؛ أي: من غير تغيير الضمة في نحو: (لم يغزُهْ واغزُهْ)، قال أبو حيان وغيره: وحكى أبو الخطاب: أن بعض العرب يكسر المضموم؛ فيقول: (لم يغزِهْ، واغزِهْ). قال سِيبَوَيْه: (وهي لغة رديئة). قالوا: وكأن أهلها توهموا الجزم، والوقف في الآخر؛ فكسروا للساكنين. وكذلك شبّهها سِيبَوَيْه **بقول زهير:** [الطويل]

بَـدَا لِـيَ أنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مـا مَضَـى   ولا سَـــابِقًا شَـــيْئاً إذَا كَـــانَ جَائِيَـــا

(1) المولدّون، ويقال لهم: المحدثون. كبشار(ت167هـ)، وأبي نواس(ت198هـ)، لا يستشهد بكلامهم مطلقاً وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم).

ومن الطبقة الثانية: (المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية، والإسلام: كـ(لبيد(ت41هـ)، وحسان(ت54هـ):

- كما في حاشيته على قول الشارح: قَوْلُهُ: [والأصل غد] وشاهده قول الشاعر:

ومــا النّــاسُ إلا كالــدِّيارِ وأَهلِهــا   بهــا يَــوْمَ حَلُّوهــا، وغَــدْواً بَلاقــعُ[1]

- وكما في قوله: (جاء في الشعر إثبات ألف (ما) الاستفهام في حال الجرّ كقول حسان [2]:

عَلَـــى مَـــا قَـــامَ يَشْـــتِمُنِي لَئِـــيمٌ   كَخِنْزِيـــــرٍ تَمَـــرَّغَ فِـــــي رَمَـــادِ

ومن الطبقة الثالثة: قول (جرير(ت110هـ): يَرْثِي عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ(ت101هـ):

فَالشَّــمْسُ كَاسِــفَةٌ لَيْسَــتْ بِطَالِعَــةٍ   تَبْكِــي عَلَيْـكَ نُجُـومَ اللَّيْـلِ والقمـرَا[3]

- وكما في قوله: (وجاء المصدر بلفظ اسم الفاعل في قولهم: (قُمْ قَائمًا)؛ أَيْ: قِيَامًا، وَفِي قَوْلِ الفَرَزْدَقِ:

عَلَـى حِلْفَـةٍ لا أَشْـتِمُ الـدَّهْرَ مُسْـلِمًا   وَلَا خَارِجًــا مِــنْ فِــيَّ زُوْرُ كَــلاَمِ [4]

(1) البيت من [الطويل]، وهو للبيد في: لبيد، ديوان لبيد (ص169)، والفارابي، معجم ديوان الأدب (ج3/4)، وبلا نسبة عند: سيبويه، الكتاب ج358/3)، وابن جني، المنصف (ج64/1)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج479/7).

(2) قائله: هو حسان بن ثابت، وهو من الوافر، انظر: حسان بن ثابت، ديوانه (324)، والأشموني، شرح الألفية (ج758/3)، والسيوطي، همع الهوامع (ج217/2).

(3) البيت لـ(جرير)، كما في: جرير، ديوان جرير (ص736)، والفيروز أبادي، القاموس المحيط (ص849). والقَمَرا في (ك): والقمر.

(4) البيت للفرزدق في ديوانه. قاله في آخر عمره حين تعلق بأستار الكعبة، وعاهد الله ألا يكذب، ولا يشتم مسلماً، وقبله:

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي * لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٌ وَمَقَامِ

عَلَى حِلْفَةٍ لا أشتم الدهر مسلما * وَلاَ خَارِجاً مِنْ فِيَّ زُورُ كَلاَمِ

الشاهد: إضمار الفعل قبل (خارجًا) كأنه قال: ولا يخرج خارجًا، وهو اسم الفاعل في موضع (خروجًا) الذي هو المصدر. انظر: الفرزدق، ديوان الفرزدق (ص539)، وسيبويه، الكتاب (ج346/1، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب (ج1/ 102)، والمبرد، المقتضب (ج269/3)، و(ج113/4)، والرضي، شرح الشافية (ج177/1)، و(ج72/4)، وابن هشام، مغني اللبيب (ج529/1).

الطبقة الرابعة: (المولدون) فكان كعادة سابقيه من أسلافه النحاة، والصرفيين لم يستشهد بشعرهم.

ولم يبد اعتراضه على الجاربردي في استشهاده بشعرٍ لأبي العتاهيـة(ت211هـ)، وهو من المولّدين؛ لأنّه لم يأتِ به لتقعيد قاعدة، أو لمخالفة قاعدة، وإنما جاء به في سياق مدحه – كما قال–: (سلطان وزراء بني آدم، صاحب ديوان الممالك): فذكر ابن جماعة: أن الأبياتَ الأولى لأبي العتاهية، بلفظ:

أَتَتْـــــــهُ الخلافـــــــةُ مُنقـــــــادَةً ... ...[1]

مَدَحَ بها المَهْدِيَّ، وأنشدَهَا بِحَضْرَتِهِ.

4. تعريف ابن جماعة بالشعراء، على الرغم من شهرتهم:

– كما في قوله: (والعجَّاجُ بتشديدِ (الجيمِ): هو ابنُ رُؤْبَةَ، وأبوه رؤبةُ، بضَمّ الرَّاءِ، وسكونِ الهمزةِ، ومُوَحَّدَةٍ: راجزٌ مشهورٌ مِنْ بني سعدٍ. ويُقالُ: أشعرُ القومِ العجَّاجانِ؛ أي: رُؤبةُ، وأبوه، والثُّؤْرَةُ[2]: بمثلثة مضمومة وهمزة ساكنة.

– وكما في قوله: [كَقَوْلِ الشَّاعِرِ] هُوَ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ العَامِرِيُّ شَاعِرٌ مُفْلِقٌ فَارِسٌ جَوَادٌ، صَحَابِيٌّ مُعَمِّرٌ، عَاشَ مَائِةً وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، وَتُوُفِّيَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ _ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ_[3].

– وكما في قوله: [كَقَوْلِهِ: عنترة] ؛ أي: في مُعَلَّقَتِهِ المَشْهُورَةِ[4]، وهُوَ بِمُثَنَّاةٍ فَوْقِيَّةٍ، وهَاءِ تَأْنِيثٍ، ابنُ مُعاوِيَةَ بْنِ شَدَادٍ العَبْسِيّ.

– وكما في حاشيته على قول الشارح: [إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرْمَةَ] ؛ أي: بِفَتْحِ الهَاءِ وسُكُونِ الرَّاءِ:

---

(1) البيت من [المتقارب]، لأبي العتاهية(ت211هـ)، وتتمته:

أتته الخلافة منقادة ... إليه تجرّر أذيالها

فلم تك تصلح إلا له ... ولم يك يصلح إلّا لها

ولو رامها أحد غيره ... لزلزلت الأرض زلزالها

انظر: مخطوطة: الجاربردي، شرح الشارح شافية ابن الحاجب، الورقة الأولى (ص أ)، وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج783/2)، والثعالبي، خاص الخاص (ص110)، والأصفهاني، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (ج200/1).

(2) الثُّؤْرة: مصدرُ الثَّأْرِ. الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج153/4).

(3) في (ك): _ رضي الله عنهما _.

(4) مطلع معلقته: هَلْ غَادَرَ الشّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ... أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

الزوزني، شرح المعلقات السبع (ص245).

مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أدنو فَأَنْظُورُ[1]

– وكما في حاشيته على قول الشارح: [وقال المتنبي] وهو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفيّ ولد بالكوفة سنة (333هـ)، ونشأ بالشام، وأكثر المقام بالبادية، وقال الشعر في حداثته حتى بلغ فيه النهاية. وذُكِرَ في سبب تلقيبه بالمتنبي: أنه كان خرج إلى (كلب)، وادّعى أنه علويٌّ حسينيٌّ، ثم ادَّعى النُّبوَّةَ، وذلك بـ(بادية السماوة)، فخرج إليه (أمير حمص لولو) من قبل الإخشيديّة، فقاتله، وأسره، وحبسه بالشام الى أن تاب.

5. **ذكرُهُ رواياتِ البيت، والشاهدَ فيه، برجوعه إلى أكثرَ مِنْ نسخة للمصدر الواحد** معَ تَنَوُّعِ المصادرِ والمراجعِ، وامتلاكِهِ إياها؛ فهو قاضي القضاة في مصر؛ فدنيا العلم، والعلماء بين يديه:

– كما في حاشيته على قول الشارح: [وَقَدْ رَدَّ الشَّاعِرُ الْهَمْزَةَ فِي قَوْلِهِ:

شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[2]

كَذَا فِي النُّسَخِ، وَأَنْشَدَهُ غَيْرُهُ: (شَيْخًا) بِالنَّصْبِ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِـ(يَحْسَبُ) مِنْ **قَوْلِهِ:**

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يُعْلَمَا

– وفي قوله: وَ(تِمِلّاق) بكسر التاء والميم وتشديد اللام، قال الجوهري: "يقال: تَمَلَّقَهُ وتَمَلَّقَ له تَمَلُّقًا وتِمِلَّاقًا إذا تَوَدَّدَ إِلَيْهِ وَتَلَطَّفَ لَهُ"[3]، قال:

---

(1) سبق تخريجه، ص72.

(2) من الرجز: وتتمته:

يَحْسَبَهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
شَيْخَاَ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا
لَوْ أَنَّهُ أَبَانَ أوْ تَكَلَّمَا
لَكَانَ إيَّاهُ وَلكِنْ أَعْجَمَا
فإنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤْكَرَمَا

الشاهد: قوله: (لم يعلما) حيث أكده بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا بعد (لم). وقد اختلف في قائله: فقيل: في الجمل في النحو، الخليل(ت170هـ): للعجاج، وفي ضرائر الشعر، ابن عصفور(ت669هـ): لأبي حناء الفقعسي. انظر: الخليل، الجمل في النحو (ص256)، وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص29).

(3) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1556/4).

ثَلاثَـــةُ أَحْبـــابٍ فَحُـــبٌّ عَلاقَـــةٍ وَحُـــبٌّ تِمِـــلَّاقٍ وَحُـــبٌّ هُـــوَ القَتْـــلُ[1]

انتهى. **والرِّوَايَةُ** (حُبٌّ) بِالتَّنوِينِ فِي المَوَاضِعِ الثَّلاثَةِ، **وَيُرْوَى:** (فَحُبُّ) بِالْإِضَافَةِ فِي كِلَا المَوْضِعَيْنِ، قَالَهُ الخوارزميُّ في (شَرْحِ المُفَصَّلِ) .

6. موقفُ ابنِ جماعةَ ممّا خالف المطَّرِد:

أولا– يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه. **ثانيا–** تأويل ما خالف المطرد

الموقف الأول: يحفظ، ولا يقاس عليه:

– كما في حاشيته على قول الشارح: [فلو قال المُصَنِّفُ: (لِعَدَمِ فَعْلُولٍ] بدل قوله: [لندور فَعْلُولٍ]؛ لكان أولى) لموافقة ما سبق عن القاموس، وقال ابن درستويه: إنَّ (فَعْلُولًا) **ليس من أبنيةِ كلامِ العربِ، ولا في المعرب إلَّا كلمةٌ واحدة** أعجميَّةٌ في قول العجَّاج:

مِن آلِ صَعْفُوقٍ وأتباعٍ أُخَرْ [2]

وقولِ ثعلبٍ: وكلُّ اسم على (فُعْلُول) فهو مضمومُ الأول، وقد استدرك عليهم (زُرْنُوق) في لغة حكاها اللحيانيُّ(كان حيًّا قبل 207هـ) في (زُرْنُوق) بالضَّمّ: واحِدُ الزُّرْنُوقَيْنِ، وهما منارتان تُبْنَيَانِ على جانبتي رأسِ البِئْرِ، و(بُرْشُومٌ) لِأَبْكَرِ النَّخْلِ بالبصرةِ حكاها أبو حنيفة، و(صُنْدُوقٌ) حكاها أبو عمرو الشيباني، و(قُرْبُوسٌ) بسكون الراء. و(عُصْفُورٌ)، حكاها ابن رشيق في كتاب (الغرائب والشذوذ)، والفتحُ في ما عدا (قُرْبُوس) منها شاذٌّ، جاء مرجوحًا معَ الضَّمّ. وفي القاموس: أنَّ (راءَ) (قَرَبُوس) لا تُسَكَّنُ إلَّا في ضرورة الشعر، وقال: ما تقدَّمَ مَعَ حكايتِهِ لأَكْثَرِهَا، وهو مُؤْذِنٌ بعدم الاعتداد بها، وصرَّحَ اللحيانيّ في نوادره بندورها، فقول شارح بعد ذِكْرِ بعضِها؛ فَيُتَعَذَّرُ القولُ بالنُّدُورِ؛ أي: كما ذَكَرَ المُصَنِّفُ.

– وكما في حاشيته على قول الشارح: [لكانَ أَوْلَى] لأنَّ (فَعْلُولًا) لم يجئْ إلّا مِنَ العُجْمَى، ولا يُعْتَدُّ ذلك؛ لأنَّ كلامَنَا في لُغةِ العَرَبِ، و(صَعْفُوقُ) ليس مِنْ كُلامِ العَرَبِ.

---

(1) البيت من [الطويل]. وهو بلا نسبة في: شرح ديوان الحماسة: أنشد ابن الأعرابي بيتاً في قسمة الهوى زعم أنه لا ثاني له، وأنّ قائله لا يُعرف. الشاهد: أن (تفعَّل) يأتي على (تِفِعَّال) نحو: تَمَلَّق تَمَلُّقا وتِمِلَّاقا. انظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة (ص876)، والزمخشري، المفصل (ج276/1)، والسهيلي، نتائج الفكر في النَّحو (ج279/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج300/1).

(2) البيت من الرجز. وبعده: من طامعين لا يبالون الغَمَرْ. انظر: العجاج، ديوان العجاج، رواية الأصمعي (ج16/1)، والخليل، العين (ج289/2).

الباحث: بما أن ابن جماعة صاحبُ نزعة بصريّة؛ فهو لا يقيس إلاّ على الأكثر؛ كما ذُكِرَ سابقًا، وأمّا النادر والقليل والشّاذُّ فلا يجيز القياس عليها.

الموقف الثاني: تأويل ما خالف المطرد:

التأويل: من الوسائل التي يستخدمها النحوي لإبطال الاستدلال بدليل (ما)، أو توجيهِهِ إلى ما يراه. فهو يرى أن ما لم يكثر كثرة توجب القياس يجب تأويله؛ فيستخدم التأويل، أو ينقله عن البصريين؛ لنقض أدلة الكوفيين:

– فقد أورد ابن جماعة من إثبات الكوفيين من ورود التصغير للتعظيم[1] في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فُوَيْقَ جُبَيلٍ شَاهِقِ الْرَّأسِ لَمْ تكُنْ لِتَبْلُغَــهُ حَتَّــى تَكِــلَّ وَتَعْمَــلَا [2]

وَأَنْشَدَ فِي (المُغْنِي)[3] البَيْتَ بِلَفْظِ[4]:

فُوَيْـــقَ جُبَيـــلٍ شَـــامِخٍ لَـــنْ تَنالَـــهُ لِقُنْتِـــهِ حَتَّـــى تَكِـــلَّ وَتَعْمَـــلا

وَالبَصْرِيُّونَ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ، وَيُؤَوِّلُونَ مَا يُوْهِمُهُ.

7. موقفُ ابنِ جماعةَ من الضّرورةِ الشّعريّة:

ومتى وُجِدَ هذا في شعرٍ كان ساقطاً. فلا يجوز للشاعر مخالفة القياس، يقول ابن جني(ت:392هـ): "واعلم أن الشاعر إذا اضْطُرَّ جاز له أن ينطق بما يَبيحه القياس وإن لم يَرِدْ به سماع"[5].

يقول ابن عصفور في الضرورة برأي الجمهور: "اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يُخْرِجُهُ الزيادةُ فيه والنقصُ منه عن صحة الوزن، ويَحيلُه عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اُضْطُرُّوا إلى ذلك أو لم يُضطروا إليه؛ لأنه موضعٌ أُلِفَتْ فيه الضرائرُ"[6].

ولذا نرى ابن جماعة يكثر من تخريج الأبيات التي تخالف المطّرد على الضرورة:

---

(1) اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم (ج89/1).
(2) سبق تخريجه، ص81.
(3) ابن هشام، مغني اللبيب (ج181/1).
(4) سبق تخريجه، ص81.
(5) ابن سيده، المحكم (ج331/2).
(6) ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص13).

- كما في حاشيته على قول الشارح: [أردَفَهُ بما يخرجُ سوى المحدودِ]: فيه وفيما بعده استعمالُ (سوى) متصرفَةً: (مفعولاً وفاعلاً)، وإلى جوازِ ذلك ذهب الزجاجي، واختاره ابنُ مالكٍ، وأكثرَ مِنَ الشواهدِ عليه نظمًا ونثرًا، ومذهبُ سيبويه، والجمهورِ: أنَّها ظرفُ مكانٍ ملازمٌ للنَّصبِ، لا يَخرُجُ عَنْ ذلكَ إلَّا في الضَّرورةِ.

- وكما في قوله: (وفيه إعمالُ العاملِ الضَّعِيفِ، مَعَ إمكانِ العاملِ القويّ، وتهيئةُ العاملِ للعملِ، ثم قَطَعَهُ عنه، وكلٌّ منهما غيرُ جائزٍ إلَّا في ضرورةٍ، أو قليلٍ من الكلام...).

- وكما في قوله: (...بأنَّ الاستثقالَ في (هِفْعَلٍ) مثلًا: إنْ سلِمَ يُحتمل للضرورة، ولا يَلْزَمُ مِنِ اغْتِفَارِ ما لا مندوحةَ عنهُ اغتفارُ ما لا ضرورةَ إليه هذا...).

8. استشهاد ابن جماعة بالشعر؛ لإثبات قاعدة: كإثبات مجيء المصدر على زنة مفعول:

- كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [نَحْوَ: (أَخْرَجْتُهُ مُخْرَجًا)] كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

الْحَمْــدُ لِلَّهِ مُمْسَــانَا وَمُصْــبِحَنَا(1) ... ...

أَيْ: وَقْتَ إِمَسَائِنَا، وَوَقْتَ إِصْبَاحِنَا، عَلَى حَدِّ: (آتِيكَ خُفوقَ النَّجْمِ[2] وتَمَامَهُ)، بِالْخَيْرِ مُصْبِحَنَا رَبِّي، وَمَمْسَانَا.

- وكإثبات مجيء المصدر على زنة اسم المفعول، كما في: (المجرب)؛ حيث ورد على زنة اسم المفعول، والمراد به المصدر؛ أي: (التجربة). وَقَالَ:

وَقَــدْ ذُقْتُمونــا مَــرَّةً بَعْــدَ مَــرَّةٍ عِلْـمُ بَيـانِ المَـرْءِ عِنْـدَ المُجَـرَّبِ(3)

- وكإثبات مجيء المصدر بلفظ اسم الفاعل، كما في قوله: (وجاء المصدر بلفظ اسم الفاعل في قولهم: (قُمْ قَائمًا)؛ أَيْ: قِيَامًا، وَفِي قَوْلِ الفَرَزْدَقِ:

---

(1) هذا صدر بيت، وعجزه:

... ... بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا

البيت لأمية بن أبي الصلت على [البسيط]، كان يُنْشَده النَّبِيُّ ﷺ . انظر: ابن أبي الصّلت، ديوان أميّة بن أبي الصّلت (ص62)، وسيبويه، الكتاب (ج4/95)، والفراء، معاني القرآن (ج1/264)، والسيرافي، شرح أبيات سِيبَوَيْه (ج2/338)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج1/248)،

الشاهد فيه: على أنه جعل (المُمْسَى والمُصْبَح) للزمان. أراد: الحمد لله في وقت إصباحنا وفي وقت إمسائنا.

(2) آتيك خفوق النجم ومقدم الحاج، أي: وقت خفوق النجم ووقت مقدم الحاج. الزوزني، شرح المعلقات السبع (ص111).

(3) في زهر الأكم في الأمثال والحكم، قاله بعض بني مازن مِنَ [الطويل]. وبلا نسبة: في شرح ديوان الحماسة، التبريزي(ت502هـ). الشاهد فيه قَوْلُهُ: (المجرب)؛ حيث ورد على زنة اسم المفعول، والمراد به المصدر؛ أي: (التجربة). انظر: التبريزي، شرح ديوان الحماسة أبي تمام (ج1/286)، واليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم (ج1/238).

عَلَـى حِلْفَـةٍ لا أَشْـتِمُ الـدَّهْرَ مُسْـلِمًا وَلاَ خَارِجًـا مِـنْ فِـيَّ زُوْرُ كَـلاَمِ [1]

قَالَ سِيبَوَيْه: "التَّقْدِيرُ: وَلَا يَخْرُجُ خُرُوجًا، أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهُ مَعْطُوفًا عَلَى (لَا أَشْتِمُ)"[2].

– وكإثبات ألف (ما) الاستفهامية في حال الجر، كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [بحذف ألفها] جاء في الشعر إثبات ألف الاستفهامية في حال الجر كقول حسان [3]:

علـى مَـا قَـامَ يَشْـتِمُنِي لَئِـيمٌ كَخِنْزِيـرِ تَمَـرَّغَ فِـي رَمَـادِ

– لإثبات أنّ من العرب من يقف على النُّون المنصوب بغير عِوَضٍ، كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وأما في حال النصب فكالصحيح] يستفاد منه أن من العرب من يقف على النون المنصوب بغير عوض، وقد حكى ذلك أبو الحسن الآمدي [4]: عليه بَنَى المتنبي قوله[5]:

أَلَا أَذِّنْ فَمَـا أَذْكَـرْتَ نَاسِـي ولا لَيَّنْـتَ قَلْبَـاً وَهُـوَ قَاسِـي

– لإثبات بناء (الفِعَل) من أبنية الاسم الثلاثي، كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وزِيَم][6] هو بزاي ومثناة تحتية مثال (الفِعَل) بكسرِ الفَاءِ، وفتحِ العينِ: صفة. وشاهدُهُ قولُ النَّابغة:

(1) سبق تخريجه، ص131.
(2) سيبويه، الكتاب (ج346/1).
(3) من [الوافر]. لحسان بن ثابت. انظر: حسان بن ثابت، ديوانه (324)، والأشموني، شرح الأشموني (ج758/3)، والسيوطي، همع الهوامع (ج217/2).
(4) الآمِدي(ت370هـ) الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي، أبو القاسم: عالم بالأدب، راوية، من الكتاب، له شعر. أصله من آمد ومولده ووفاته بالبصرة. من كتبه: (المؤتلف والمختلف) في أسماء الشعراء، وكناهم وألقابهم وأنسابهم، و(الموازنة بين البحتري وأبي تمام)، و(معاني شعر البحتري)، و(الخاص والمشترك) في معاني الشعر، و(نثر المنظوم)، و(تبيين غلط قدامة بن جعفر في كتاب نقد الشعر)، و(تفضيل شعر امرئ القيس على الجاهليين)، و(كتاب فعلت وأفعلت)، و(ديوان شعر). ياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج847/2)، والسيوطي، بغية الوعاة (500/1)، والزركلي، الأعلام (ج185/2).
(5) من [الوافر]. للمتنبي، وكان سيف الدولة بن حمدان يشرب فأذن المؤذن فوضع سيف الدولة القدح من يده، وقال المتنبي هذا البيت والذي بعده:

أَلا أَذِّنْ فَمَا أَذْكَرْتَ نَاسِي ... ولا لَيَّنْتَ قَلْبَاً وَهُوَ قَاسِي

ولا شُغِلَ الأَمِيرُ عَن المعَالي ... وَلا عَن حَقِّ خَلِقِهِ بِكَاسِ

انظر: ابن الإفليلي، شرح معاني شعر المتنبي، السفر الأول (ج308/1).
(6) (فِعَل)، بكسر الفاء وفتح العين، ويكون اسما كـ(عِنَب)، وصفة كـ(زِيَم)، لمتفرق، و(عِدًى) في: (قوم عِدًى)؛ أي: أعداء، و(مكان سِوًى)؛ أي: مستوٍ. ركن الدين، شرح الشافية (ج206/1).

باتَـــتْ ثَـــلَاثَ لَيَـــالٍ ثُـــمَّ واحـــدةً بِـذِي المجـازِ تُراعِـي مُنْـزِلاً زِيَمَـا[1]

أي: مُتَفَرِّقَ النَّباتِ. وهو مُسْتَدْرَكٌ على قولِ سيبويه، لا نَعْلَمُهُ؛ أي: (فِعَلاً) جاء صفةً إلَّا في حرفٍ مُعْتَلٍّ يُوْصَفُ به الجَمْعُ وهو: (قَوْمٌ عِدَىً)، وممَّا اسْتُدْرِكَ عليهِ – أيضاً – (قِيَمًا)، و(سِوَىً) لكنْ أُجِيبَ عَنْ إيرادِهِمَا بأنَ (قِيَمًا) في الأصْلِ مَصْدَرٌ مَقْصُورٌ مِنْ (قِيَامٍ).

– ولإثباته: أصول وزن الكلمة، أو ميزانها بـ(الفاءِ، والعَيْنِ، والَّلامِ)، كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فوضعوا لذلك لفظَ (فعل)]؛ أي: لَمَّا رَامُوا وَزْنَ الكلمةِ قابلوا: (أَوَّلَ أُصُولِهَا بـ(فاءٍ)، و(ثانيَهَا بـ(عَيْنٍ)، وثَالثَهَا بـ(لامٍ)؛ فلهذه المقابلةِ سُمِّيَ: (أَوَّلُ الأُصُولِ) (فَاءً)، و(ثانيها) (عَيْنًا)، و(ثالثُها) (لامًا)، وكذا: (رابِعُهَا، وخَامِسُهَا) إنْ كانَ كما سيأتي، ويساوي: (الفاءُ، والعَيْنُ، والَّلامُ) أُصُولَ الكلمةِ في حالِهَا: مِنْ (حَرَكَةٍ وسُكُونٍ)، وكذا في مَحلِّهَا في التَّقديمِ والتَّأْخِيرِ، كما سيأتي؛ فَيُوْزَنُ (عُصْرَ) مِنْ قولِ أبي النَّجْمِ:

لو عُصْرَ مِنْهُ البَانُ والمِسْكُ انعصر[2]

بـ(فُعْلَ) بسكونِ (العَيْنِ)، وإنْ كانَ أَصلُهُ (عُصِرَ) بكسرها؛ لأنَّ حالَها عِنْدَ الوزنِ السكونُ، وكذا يُوْزَنُ (جِلِد) مِنْ قَوْلِ الآخَرِ:

ضَرْبَاً أَلِيماً بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدَا[3] ... ...

بـ(فَعِلَ) بكسر (العين)؛ لأنَّ حالَها عند الوزن الحركة، و(السِّبْتُ) بكسر المهملة جلود البقر، و(يَلْعَجُ) كـ(يَعْلَمُ)؛ (يُوْلِمُ).

– **وكما في إثباته نيابة (التِّفْعَالِ) بِالْكَسْرِ، عن (التَّفْعَالِ) بِفَتْحِ التَّاءِ**، ولم يَنْسِبِ البيتَ لصاحبه: كما في قوله: (...هذا في (التَّفْعَالِ) بِفَتْحِ التَّاءِ، أَمَّا(التِّفْعَالِ) بِالْكَسْرِ كَـ(التِّبْيَانِ)؛ فَلَيْسَ

---

(1) البيت من [البسيط]، للنابغة: انظر: النابغة، ديوان النابغة الذبياني (ص109)، والشيباني، الجيم (ج81/2).

(2) البيت من [الرجز]، لأبي النجم. انظر: ابن جني، المنصف (ج24/1)، وابن سيده، المخصّص (ج335/4).

(3) البيت من [البسيط] لعبد مناف بن عبد الجربي، وصدره:

إذا تجرد نوحٌ قامتا معه ... ...

(الْجِلِدَا): الكسر فِي (اللَّام) إِنَّمَا هُوَ لاتِّبَاعِ حَرَكَةِ (فَاء) الْفِعْل، وكسر اللام ضرورة؛ لأنَّ للشاعر أن يحركَ الساكنَ في القافية بحركة ما قبله. انظر: ابن سيدة، المخصّص (ج88/1)، وابن منظور، لسان العرب (ج124/3)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج45/7).

مَصْدَرًا، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ جُعِلَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِكَ: (أَغَرْتُ إِغَارَةً)، ثُمَّ تَجْعَلُ (غَارَةً) مَوْضِعَ (إِغَارَةٍ)، وَمِثْلُهُ (التِّلْقَاءُ) تُرِيدُ (اللُّقْيَانَ) كَمَا قَالَ:

أمَّلْــتُ خَيْــرَكَ هَــلْ تَــأْتِي مَواعِــدُهُ   فــاليومَ قَصَّــرَ عــن تِلقائِـــهِ الأَمَــلُ (1)

– **وكإثباته جوازَ سَلْبِ كَسْرَةِ (عَيْنِ) (فَعِلَ) من الفعل:** كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وإنْ لم يَكُنْ كذلكَ كـ(كَتِفٍ)] الفِعْلُ فإنَّهُ لا يُشارِكُ الاسْمَ في هذا القِسْمِ – أيضًا –، وإنّما له فَرْعٌ واحدٌ وهو سلبُ كسرتِهِ؛ فنحو: (عَلْم) يجوز تسكينُ لامِهِ مَعَ بَقاءِ فَتْحَةِ العينِ. وقد قُرِئَ شاذًّا: ﴿**لَعَلْمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾ (2)، وقال الشاعر:

فــإن أهْجُــهُ يَضْــجَرْ كمــا ضَــجْرَ بــازلٌ   مِــنَ الأَدْمِ دَبْــرَتْ صَــفْحَتَاهُ وغَارِبُـــهْ(3)

9. **اعتدادُ ابنِ جماعةَ بالشعر الفصيح؛ مؤكّدًا ما قاله ابْنِ دُرَيْدٍ فِي (الجَمْهَرَةِ):** "لَيْسَ لِمُوَلَّدٍ أَنْ يَبْنِيَ ذَلِكَ إِلَّا مَا بَنَتِ العَرَبُ وَتَكَلَّمَتْ بِهِ، وَلَوْ أُجِيزَ ذَلِكَ لَقُلِبَ أَكْثَرُ الكَلَامِ فَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى مَا جَاءَ مِمَّا لَمْ تَسْمَعْهُ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ بِهِ شِعْرٌ فَصِيحٌ"(4).

10. يؤكد منهج البصريين: في أنّ الذي يُسمع في النثر، ولا يسمع في الشعر؛ أنه ممَّا يُحَرِّفُونَه في الشِّعرِ إذا اضْطُرُّوا:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [ومن الخماسيّ لم يجئْ إلّا عضرفوط إلى آخره] استدراك

---

(1) في (ك) عن تلقائك. البيت على [البسيط] لـ(الراعي). الشاهد: [من شوارد الأوزان]: تِفْعال: وتَفعال: لم يرد في كلام العرب صفة ولا اسم على وزن تفعال بكسر التاء إلا بضعة عشر حرفا. منها: رجل تكرام. وتلقام (عظيم اللقم) . وتجفاف للدابة. وتمثال. ورجل تمساح (أي كذاب) . وتنبال (قصير) . وتلعاب (كثير اللعب) . أما تلقاء وتبيان فمصدران في القرآن. انظر: سيبويه، الكتاب (ج4/84)، والجوهري، الصحاح (ج6/2484)، ولعنترة بن شداد عند: التبريزي، شرح ديوان عنترة (ج1/10)، والزمخشري، أساس البلاغة (ج2/82).

(2) [النساء:83].

(3) من [البسيط] الأخطل، ديوان الأخطل (ص217).

(4) ابْنِ درَيْدٍ، جمهرة العرب (ج2/1192).

على اقتصارهم على الخمسة[1]: (سَّمَرْطُول، ودُرْداقِس، وقرعبلانة)، ورَدّ بأنَّ الأوَّلَ لم يُسْمَعْ قَطُّ في نَثْرٍ وإنَّما سُمِعَ في الشِّعْرِ وهُمْ ممَّا يُحَرِّفُونَ في الشِّعرِ إذا اضْطُرُّوا إلى ذلك، قال[2]:

بِسَبْحَلِ[3] الدَّفَّيْنِ عَيْسَجُورِ[4]

وإنما هو (سِبَحْل) بمنزلة (قِمَطْر)، فكذلك (سَمَرْطُول) يمكن أن يكون محرَّفًا من (سَمَرْطُول) كـ(عضرفوط).

11. لا يذكر تتمة البيت- أحيانًا-، مع عدم نسبته لصاحبه.

- كما نقل عن ابن عصفور، دالًا على معنى: (فاعل)، و(تفاعل): كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [ويجيءُ - أيضًا؛ لِيَدُلَّ على أَنَّ الفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ المعنى الذي اشْتُقَّ مِنْهُ (تَفَاعَلَ) حَاصِلٌ لَهُ] سَمَّى ذَلِكَ ابْنُ عُصْفُورٍ: (الإِيهَامَ)؛ قال: وهُوَ أَنْ يُرِيَكَ أَنَّهُ في حَالٍ ليس فيها، وأَنْشَدَ[5]:

(1) أبنية المزيد الخماسي: 1- عضرفوط، 2- وخُزَعْبِيل، 3- وقَرْطَبُوس، 4- وقَبَعْثَرَى، 5- وخَنْدَرِيس.

1- (عضرفوط): ذكر العِظاء جمع: (عظاة)، و(عظاية)، وهي دويبة أكبر من الوزغة، 2- و(خُزَعْبِيل): للباطل، 3- و(قَرْطَبُوس): للداهية، أو ناقة شديدة أو عظيمة، 4- و(قَبَعْثَرَى): لفصيل مهزول، وقيل: لـ(جمل ضخم)، 5- و(خَنْدَرِيس): للخمر القديمة. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج224/1).

(2) للعجاج: من الرجز: من (سِبَحْل)، الشاهد: أسكن الباء، وحرك الحاء، وغير حركة السين. انظر: ابن جني، الخصائص (ج341/2).

(3) في (ك)، و(ط): (سجل)، وفي (م): (سيحل). وإنَّما هو (سِبَحْل) بمنزلة (قِمَطْر). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص114).

(4) في (ط): (عيسجوري): (نَاقَة عَيْسَجور): الْيَاء وَالْوَاو زائدتان. الكريمة النسب. وصف للناقة. و(عسجَر الرجلُ): إِذا نظر نظرًا شَدِيدًا، وَأَكْثَر مَا يُستعمل فِي الْأسد. الناقة العظيمة الجانبين. انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1137/2)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص114).

(5) من الرجز: لـ(أرطاة بن سهيّة)، كما في سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أمّا في لسان العرب: قال ابن بري: هذا الرجز يروى لـ(عمرو بن العاص)، قال: وهو المشهور، وفي تاج العروس: قَالَ الصَّاغانِيّ، ويُروى للعجَّاج، وَلَيْسَ لَهُ، وللنَّجاشِيّ الحارثِيّ، وَقَالَ أَبُو مُحَمَّد الأَعْرابِيّ: إِنّه لمُساوِرِ بنِ هِنْد. انظر الأندلسي، البكري، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (ج299/1)، وابن منظور، لسان العرب (ج172/5)، والزبيدي، تاج العروس (ج114/14).

إذا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرْ[1]

والخَزَرُ: ضِيقُ العَيْنِ مَعَ صِغَرِهَا، والمُرَادُ بِالمَعْنَى الذي اشْتُقَّ مِنْهُ (تَفَاعَلَ) هو مَصْدَرُ مُجَرَّدِهِ كما يفيده قولُهُ[2]. فَمَعْنَى (تَجَاهَلَ) زِيدَ أَنَّهُ أَظْهَرَ الجَهْلَ.

- وكما في حاشيته على قول الشارح: [نَحْوَ: (أَخْرَجْتُهُ مُخْرَجًا)] ...وَقَالَ الشَّاعِرُ:

الْحَمْــدُ لِلَّهِ مُمْسَـــانَا وَمُصْـــبِحَنَا[3] ... ...

أَيْ: وَقْتَ إِمَسَائِنَا، وَوَقْتَ إِصْبَاحِنَا، عَلَى حَدِّ: (آتِيكَ خُفوقَ النَّجْمِ[4] وتَمَامَهُ)، بِالْخَيْرِ مُصْبِحَنَا رَبِّي، وَمَمْسَانَا؛ أَيْ: عِنْدَ التَّجْرِبَةِ.

12. قد يكتفي بقوله: (كما جاء في البيت)، مما يشق على طالب العلم في البحث عن البيت المقصود، ولكن نعذره بأن الحواشي تكون في الغالب مقترنة، وملاصقة، وملازمة للمشروح، وللمتن، أو لأنهم قديمًا كانوا يحفظون المتون، كما هو الحال مع ألفية ابن مالك، ومثال ذلك:

ما كان في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [لِأَنَّهُ لَا يُتَنَاوَلُ لِتَصْغِيرِ الذِي لَهُ لِلتَّعْظِيمِ] فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مِنَ التَّصْغِيرِ مَا يَكُونُ لِلتَّعْظِيمِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ، قَالُوا: وَمِنْهُ تَصْغِيرُ (الدَّاهِيةِ) فِي البَيْتِ.

[... ... ...]

وكان المقصودُ بيتَ لبيد[5]:

---

(1) وفيها:

إِذا تخازَرْتُ وَمَا بِي من خَزَرْ

ثمَّ كَسَرْتُ العينَ مِن غَيْرِ عَوَرْ

وَجَدْتَني أَلْوَى بَعيدَ المُسْتَمَرّْ

أَحْمِلُ مَا حُمِّلْتُ من خَيْرٍ وَشَرّْ

الزبيدي، تاج العروس (ج114/14).

(2) قَصَدَ: (قول الشاعر).

(3) سبق تخريجه، 102.

(4) آتيك خفوق النجم ومقدم الحاج، أي: وقت خفوق النجم ووقت مقدم الحاج. الزوزني، شرح المعلقات السبع (ص111).

(5) نص الجاربردي: (كقول الشاعر (لبيد): [الطويل]

وكل أناس سوف تدخل بينهم ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامل

الشاهد: صغر الداهية، والمراد به الموت، وأي داهية أكبر منه؟! ولا التصغير الذي للشفقة، كما يقال: (يا بني)، وأجيب عن الأول بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول؛ فَالتَّصْغِيرُ؛ لِتَقْلِيلِ المُدَّةِ). انظر: لبيد، ديوان لبيد (ص132)، وابن دريد، جمهرة اللغة (ج232/1)، وشاهين مجموعة الشافية شرح الشارح (ص327).

وَكُــلٌّ أُنَــاسٍ سَــوْفَ تَــدْخُلُ بَيْــنَهُمْ دُوَيْهِيَـــةٌ تَصْـــفَرُّ مِنْهَـــا الأَنَامِـــلُ

13. نسبة الأبيات لأصحابها، إن لم يأت بها الشارح، ولكنه وقع فيما وقع فيه الشارحُ أكثر من مرة، فبعيد ذلك أتى ببيت شعر لم ينسبه لصاحبه، ولكنه معذور؛ فلم يَثْبُتْ أَنْ نُسِبَ هَذَا البَيْتُ والبيتُ الذي بَعْدَهُ لِأَصْحَابِهِمَا، كما هو موضح في الحاشية، وهذا يدلّ على دقته في البحث، والنقل، والتوثيق:

– كما في حاشيته على قول الشارح: [وقولُ آخَر] هو ابْنُ هَرْمَةَ يَرْثِي ابْنَهُ[1]. قالهُ القُطْبُ الرَّازِيُّ فالتَّاءَ في (وأنْتَ) مَفْتُوحَةٌ، والضَّمِيرُ في (تُرْمَى) لِلْغَوَائِلِ)، وهي: (الدَّوَاهِي)، وجاء – أيضًا– مِنْ هذا البَابِ: قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

أعُوذُ بالله من العَقْرابِ

الشائلاتُ عُقَدَ الأذنابِ[3]

أرادَ العَقْرَبَ الشَّائِلَةَ.

– وكما في قوله، ونقله: (قال الجوهري: "يقال: تَمَلَّقَهُ وتَمَلَّقَ له تَمَلُّقًا وتِمِلَّاقًا إذا تَوَدَّدَ إِلَيْهِ وَتَلَطَّفَ لَهُ"[4]، قال:

---

(1) وأنت بمنتزح من كذا أي ببعد منه؛ قال ابن هرمة يرثي ابنه:

فأنتَ، مِنَ الغَوَائِلِ، حِينَ تُرْمَى، ... ومِنْ ذَمِّ الرِّجالِ، بِمُنْتَزَاحِ

إلّا أَنَّهُ أَشْبَعَ فَتْحَةَ الزَّايِ فَتَوَلَّدَتِ الأَلِفُ. انظر: االزمخشري، أساس البلاغة (ج261/2)، وابن منظور، لسان العرب (ج614/2).

(2) من [الرجز]، لم ينسب لشاعر عند: وابن سيده، المحكم (ج425/8)، وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص32)، وابن هشام، مغني اللبيب (ص487).

(3) ألف الإقحام فيَ قَوْلهم لـ(العقرب): (عقراب)، وَمثله: قَول الله –جلّ وَعزّ–:﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ:28]. وقال: (الشائلات)؛ فوَصَفَ به (العَقْرَبَ)، وهو واحِدٌ؛ لأنه على الجِنْسِ. الشاهد: أراد (العقرب) فأشبع فتحةَ الرّاءِ؛ فنشأت ألف. وفي (المحكم): فزاد الألِفَ للقافية، وابن هشام ذكرها – ألف الإشباع – في الضرورة. وذكر منها ابن عصفور؛ أي: من إشباع الحركة فينشأ عنها حرف من جنسها. فمن إنشاء الألف عن الفتحة قول ابن هَرمة(ت175هـ):

فأنتَ، مِنَ الغَوَائِلِ، حِينَ تُرْمَى ... ومِنْ ذَمِّ الرِّجالِ، بِمُنْتَزَاحِ

ونقل أبو حيان(ت745هـ) في البحر المحيط : (وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ(ت370هـ): وَيُقَالُ إِنَّهَا لُغَةٌ يَمَانِيَةٌ).

انظر: الخليل، الجمل في النحو (ص262)، وابن سيده، المحكم (ج425/8–426)، وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص32)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج210/10).

(4) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1556/4).

ثَلاثَـــةُ أَحْبـــابٍ فَحُـــبُّ عَلاقَـــةٍ   وَحُـــبُّ تِمِـــلَّاقٍ وَحُـــبٌّ هُـــوَ القَتْـــلُ(1)

– ويأتي بالشاهد الشعري مفسرًا، وموضحًا، مع عدم نسبة البيت لصاحبه، ومع عدم إتمامه، كما في حاشيته على قول الشارح: [مَنْ قَالَ: وَصَالِيَاتٍ] أَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ(2):

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن(3)

فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مِثْلَ: يُؤَكْرِمُ، وَيَكُونُ عَلَى لُغَةِ مَنْ قَالَ: ثَفَيْتُ الْقِدْرَ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

...   . **لَـــمْ يُثْـــفَّ لَـــهُ قِـــدْرِي**(4)

14. نسبةُ البيتِ لصاحبه، معَ اعتراضِهِ على الجوهريّ، في وهمه كما ذكر:

في قوله: (إلا أنّ الرواية التي ذكرها الجوهري وردت عند ابن دريد(ت321هـ) في الجمهرة، وعند أبي بكر الأنباري(ت328هـ) في الزاهر، وعند الأزهري(ت370هـ):

– وكما في حاشيته على شرح الشارح: [وعَلَى هذا حَمَلَ الجَوْهَرِيُّ] قال في الصّحَاحِ: يُقَالُ: (بَاكَيْتُهُ فَبَكَيْتُهُ) إذا كُنْتُ أَبْكَى مِنْهُ. قال الشاعر(5):

---

(1) سبق تخريجه، ص80.

(2) من [الرجز]، في كل المصادر، والمراجع، وفي حروف المعاني والصفات، من بَحر [السَّرِيع]، وهو لخطام المجاشعي. وقبله: لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ، بِهَا يُحَلَّيْنْ
غَيْرُ خِطَامٍ، وَرَمَادٍ كِنْفَيْنْ
وَغَيْرُ وَدٍّ جَاذِلٍ، أَوْ وَدَّيْنِ
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ

انظر: سيبويه، الكتاب (ج32/1)، والزجاجي، حروف المعاني والصفات (ص78)، والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج883/2)، وابن منظور، لسان العرب (ج435/1).

(3) رجز من كلمة لخطام المجاشعي أولها: حي ديار الحي بين الشهبين

الشاهد فيه: أن يؤثفين بالهمز شاذ، والقياس يُثْفَيْنَ جاء على الأصل المهجور لضرورة الشعر ووزنه يُؤَفْعَلْنَ بزيادة الياء والهمزة. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج59/4)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج3009/6)، والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج883/2).

(4) من [الطويل]:   ... ...   وذاكَ صَنيعٌ لم تُثَفَّ لَهُ قِدْرِي

بلا نسبة عند: ابن جني، المنصف (ص193)، وابن منظور، لسان العرب (ج114/14).

(5) البيت من [البسيط]، لجرير(ت110هـ). انظر: جرير، ديوان جرير (ص786)، والمبرد، الكامل (ج202/2).

الشَّــمْسُ طَالِعَــةٌ لَيْسَــتْ بِكَاسِــفَةٍ تَبْكِـي[1] عَلَيْـكَ نُجُـومَ الَّليْـلِ والقَمَـرَا[2]

وفي القَامُوسِ: أَنَّ هذهِ الرِّوَايَةَ: وَهْمٌ[3]؛ فيهِ: وقَوْلُ جَرِيرٍ: يَرْثِي عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ:

فَالشَّــمْسُ كَاسِــفَةٌ لَيْسَــتْ بِطَالِعَــةٍ تَبْكِــي عَلَيْـكَ نُجُـومَ الَّليْـلِ والقمـرَا[4]

أيْ: كَاسِفَةٌ بِمَوْتِكَ تَبْكِي أَبَدًا، وَوَهِمَ[5] الجَوْهَرِيُّ[6] فَغَيَّرَ الرِّوَايَةَ بِقَوْلِهِ:

الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ[7]

ويسألُ البَاحِثُ: كيف يَهِمُ الجوهريُّ(ت393هـ)[8]، وقد وردت الرواية عند ابن دريد(ت321هـ) في الجمهرة، وعند أبي بكر الأنباري(ت328هـ) في الزاهر، وعند الأزهري(ت370هـ). وصحيح أن هناك روايةً وردت بالرواية التي ذكرها ابن جماعة(ت819هـ)، ولكن لا يُوصَفُ الجوهريُّ بالوهم؟!

---

(1) حكى الجاربردي: (على أنَّ (تبكي) للمغالبة، و(نجومَ الليل) مفعولة، وهى مغلوبة بالبكاء فإنّ الشمس غلبت النجومَ بكثرة البكاء، ثم حكى قولين آخرين: أحدهما: نصب النجوم بـ(كاسفة)، ثانيهما: نصبها على المفعول معه، بتقدير الواو) التي بمعنى (مع). انظر: الرضي، شرح الشافية (ج4/26)، وشاهين، مجموعة الشافية شرح الشارح (ص220).

(2) في (ك)، و(م): (والقمر).

(3) ذكر الفيروزأبادي(ت817هـ): كاسفة لموتك؛ أي: تبكي أبدًا، ووهم الجوهري، فغير الرواية بقوله: فالشمس طالعة، ليست بكاسفة، وتكلف لمعناه. الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/849).

(4) في (ك): (والقمر).

(5) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1/597)، والأنباري: أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس (ج1/284)، والأزهري، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص84).

(6) انظر: الجوهري، الصحاح (ج4/1421).

(7) في (ط): (بكافية).

(8) ذهب جلُّ الكتب في الفِتَنِ الكائنة من التَّتار وغيرِهِمْ بحيث إن الكتبَ الموجودة الآن في اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تجيء حِمْل جملٍ واحدٍ، وغالبُ هذه الكتب لم يَلتزمْ فيها مؤلفوها الصحيحَ بل جمعُوا فيها ما صحَّ وغيرَه، وينبّهون على ما لم يثبت غالبًا. وأوَّلُ مِن التزمَ الصحيح مقتصرًا عليه الإمامُ أبو نصرٍ إسماعيلُ بنُ حمَّادٍ الجَوْهَرِيُّ، ولهذا سمَّى كتابَهُ بـ(الصِّحاح) [بالكسر أو الفتح]، وقد كثر ثناء العلماء عليه، ومن ذلك قول الصفدي(ت763هـ): (قهر ما سواه من التصانيف، حتى خرق العادة)، وقال السيوطي(ت911هـ): (وهو في كتب اللغة نظير صحيح البخاري في كتب الحديث). إلا أنه مع ذلك لا يخلو من بعض التصحيفات، والكتب الكبار لا تخلو من ذلك، كما يقول ياقوت الحموي(ت626هـ)، والخطيب التبريزي(ت502هـ): (لا تخلو هذه الكتب الكبار من سهو ... غير أن القليل منه إلى جنب الكثير... معفو عنه). وقد قال ابن فضال المجاشعي بأن سبب ذلك عدم تبييض الجوهري لجميع الكتب. ومع ذلك فإن هذه الأخطاء قد (تتبعها العالمون)، كما يقول ياقوت الحموي، ومنهم: ابن بري(ت582هـ)، والصغاني(650هـ)، والقفطي(ت646هـ). انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج2/657)، والسيوطي، المزهر (ج1/74، و101)، وحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (ج2/1073).

15. **اعتراضه على شَارِحُ (المُغْنِي)** في تفسيره كلمةَ (الصَّالِيَاتِ)، من قول الشاعر:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن[1]

كما في حاشيته على شرح الشارح: [وَأَرَادَ بِالصَّالِيَاتِ: الحِجَارَةَ التِي جُعِلَتْ أَثَافِي] قَالَ شَارِحُ المُغْنِي: يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْبِيهُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ. وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِالصَّالِيَاتِ: الحِجَارَةُ المُحْتَرِقَةُ؛ فَيَصِحُّ تَشْبِيهًا بِالْأَثَافِي، وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى صَوَابِهِ التَّفْتَازَانِيُّ؛ فَفِي شَرْحِ الكَشَّافِ لَهُ مَا نَصُّهُ: وَصَالِيَاتٍ: أَيْ: أَحْجَارٍ صَالِيَاتٍ بِالنَّارِ كَالْحِجَارَةِ التِي تُجْعَلُ أَثَافِيَ. وَفِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ لِلْعَيْنِيّ مَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ وَمَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْجَوَابُ عَمَّا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ أَرَادَ أَثَافِيَ صَالِيَاتٍ ثُمَّ قَالَ: وَالْكَافُ الْأُولَى حَرْفُ جَرٍّ، وَالثَّانِيَةُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهَا، وَ(مَا) مَصْدَرِيَّةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: كَأَثَافِيهَا؛ أَيْ: وَالْمَعْنَى حِينَئِذٍ: وَحِجَارَةٌ أَثَافِي صَالِيَةٌ كَأَثَافِهَا؛ أَيْ: عَلَى هَيْئَةِ وَضْعِهَا لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ ذَلِكَ الْوَضْعِ، هَذَا وَقَدِ أغرب الطيبي فَقَالَ: أَيْ: رُبَّ نِسَاءٍ صَالِيَاتٍ بِالنَّارِ كَالْأَثْفِيَةِ وَشَبَّهَهُنَّ بِالْأَثْفِيَةِ، وَهِيَ الْحَجَرُ الْمَنْصُوبُ لِلْقِدْرِ لِدَوَامِهِنَّ عَلَى الْكَانُونِ وَاسْوِدَادِ ثِيَابِهِنَّ مِنَ الدُّخَانِ. انتهى.

وَالْأَثَافِيُّ: بِتَشْدِيدِ اليَاءِ، وَتَخْفِيفِهَا: جَمْعُ أُثْفِيَةٍ، بِضَمِّ الْهَمْزَةِ، وِكَسْرِهَا، وَمُثَلَّثَةٌ: وَهِيَ الْحَجَرُ يُوْضَعُ عَلَيْهِ الْقِدْرُ.

16. **اعتراضه على الجاربردي** في تفسيره (وَأَثْفَيْتَ الْقِدْرَ)، من قول الشاعر:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْن[2]

كما في حاشيته على شرح الشارح: [وَأَثْفَيْتَ الْقِدْرَ إِذَا جَعَلَتَ لَهَا أَثَافِيَ]، هَذَا الاسْتِعْمَالُ لَا يُنَاسِبُ مَا فُسِّرَ بِهِ الصَّالِيَاتُ، وَالمُنَاسِبُ لَهُ: أَثْفَيْتُ الحِجَارَةَ إِذَا جَعَلْتَهُ أَثَافِيَ، وَلَمْ أَرَهُ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ.

17. **يُقِرُّ الاستشهاد برجز: العجَّاجُ(ت90هـ)، ورؤبة(ت145هـ)؛ ولِمَ لا؟** وقد سبقا خاتمة الشعراء، أو ساقة الشعراء، إبراهيمَ بنَ هَرْمَةَ(ت158هـ)، كما قال الأصمعي(ت216هـ):

والعجَّاجُ بتشديدِ (الجيم): هو ابنُ رُؤْبَةَ، وأبوه رؤبةُ بضَمِّ الرَّاءِ، وسكونِ الهمزةِ، ومُوَحَّدَةِ: راجزٌ مشهورٌ مِنْ بني سعدٍ. ويُقالُ: أشعرُ القومِ العجَّاجانِ؛ أي: رُؤبةُ، وأبوه، والثُّؤْرَةُ: بمثلثة مضمومة وهمزة ساكنة.

18. **إقرارُهُ بعدم البناء من المصنوع والشّاذِّ والنّادرِ من الشعر:**

(1) سبق تخريجه، ص143.

(2) سبق تخريجه، ص143.

كما في حاشيته على شرح الشارح: [ولا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ] توجيهه في (كتاب التعريف) قال أبو حيان: وما أنشدوه من قوله:

تَوَيَّــــلَ أَنْ مــــلأتُ يَـــــدِي وَكَفِّـــــي وكانَـــــتْ لاَ تُعَلَّــــــلُ بِالقَلِيْـــــلِ [1]

فهو شاذٌّ نَادِرٌ. وأمَّا قَولُهُ:

فمـــــــــــــــــــــا وَالَ وَلا واحَ ولا وَاسَ أبـــــــــــو هنـــــــــــدٍ[2]

فمصنوع[3] .

19. استشهادُهُ بالشعر في الحدود، والتعريفات:

- كما في حاشيته على قَوْلِ الشارِح: قَوْلُهُ: [في شرح **السَبْعِيَّاتِ] هي المُعَلَّقَاتُ السَّبْعُ** ذكر ذلك عند شرح قول امرئ القيس:

لَـــــهُ أَيْطَـــــلا ظَبْـــــيٍ وسَـــــاقَا نَعَامَـــــةٍ وَإرْخَـــــاءُ سِـــــرْحَانٍ وَتَقْرِيـــــبُ تَتْفُـــــلِ[4]

20. نظمُهُ الشعرَ التّعليميَّ، كما في أبنية الخماسي:

- كما في حاشيته على قَوْلِ الشارِح: [وللخُمَاسِيّ المُجَرَّدِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ] وقد ذكر ابن السراج بناءً خامسًا، وهو: (هُنْدَلِع) لـ(بقلة)، وفيه نَظَرٌ؛ لاحْتِمَالِ أنْ يكونَ رُباعيًّا، ونُونُهُ زائدةٌ، وَوَزْنُهُ (فُنْعَلِلٌ). وَقَدْ جَمَعْتُ أَبنيةَ الخُماسِيّ؛ تيسيرًا للحِفْظِ، وأُشِيرُ إلى الخلافِ في (هُنْدَلِع) وهو:

سَـــــفَرْجَلٌ، قُـــــذَعْمِلٌ، قَهْـــــبَلِسٌ، قِرْطَعْـــــبٌ، والخُلْـــــفُ فـــــي هُنْـــــدَلِعٍ[5]

(1) البيت من الهزج أَنْشَدَه ابْنُ بَرِّي(ت582هـ): عند: ابن منظور، لسان العرب (ج739/11)، والزبيدي، تاج العروس (ج104/31).

(2) البيت من [الهزج] عند: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص360)، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ج48/2).

(3) (فمصنوع صَنعه النحويُّون)، ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص360).

(4) البيت لامرئ القيس من [الطويل]: الحيوان، الجاحظ (ج182/1)، والقرشي، جمهرة أشعار العرب (ج138/1).

(5) من نظم ابن جماعة: (الشعر التعليمي).

النّوعُ الثاني

استشهادُ ابنِ جماعةَ بمنثور القول

النثر: لم يَحْظَ النّثْرُ بالاهتمام كما حَظِيَ الشّعْرُ؛ لأنّ أكثرَ النّحاةِ القُدامى عَدُّوا الشّعْرَ أعلى مرتبةً من النثر؛ ولأنه أسهلُ في الحِفْظِ والنّقل من النثر؛ ولكونه أقربَ إلى ما يريده منه العلماء من فصاحةٍ وصفاءٍ وبلاغةٍ وصحةِ تعبيرٍ عن العواطف السامية(1).

ويُقْصَدُ بالنثر– هنا – الأمثالُ والحكم وما ثَبَتَ من أقوال العرب المأثورة.

ولم يَخْرُجِ ابْنُ جماعةَ على نهج النّحاة السابقين إذ كان مقلًّا في الاستشهاد بالنثر مقارنة بالشعر، فلا تكادُ شواهدُهُ النثرية تصل إلى (عَشَرَةِ) شواهدَ، ما بين حكمة، ومَثَلٍ.

ولم يعتمد على الشواهد النثرية في تقعيد القواعد وإثباتها، وإنما جاء بها – في الغالب– للاستئناس، وذلك بعد إثبات القاعدة والاستشهاد لها من القرآن والشعر، فيأتي بالشاهد النثري بعد ذلك، إلا في عدد يسير منها؛ فقد جاء بها لإثبات رأي؛ أو للاستشهاد على لغة من لغات العرب، أو للاستشهاد لمعنى، أو لتفنيد رأي، أو لتوضيح لَبْسٍ، أو لرد رأي، أو لمخالفته.

1. **استدلاله بكلام الفصحاء:**

نادراً ما كان ابنُ جماعةَ يَستشهدُ بكلامِ مَنْ يُوثَقُ بفصاحتهم، كالصحابة الذين يرى البغدادي(ت1093هـ) جوازَ الاحتجاجِ بما رُوِيَ عنهم، ورُغْمَ جواز ذلك لا يَسْتَشْهِدُ بأقوالهم إلاّ في مواطنَ قليلةٍ.

2. **دقته في رواية الآثار، برواياتها المختلفة، ومن مصادرها المتنوعة**، لِتُؤَكِّدَ مدى تَمَرُّسِهِ في عِلْمِ السِّيَرِ والآثارِ:

–كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [قَالَ عمَرُ– رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ: "لَوْلَا الخِلِّيفَى لأذَّنْتُ"](2). سَاقَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي (النِّهَايَةِ)(3) عَنْهُ بِلَفظِ: "لَوْ أَطَقْتُ الأذَانَ مَعَ الخِلّيفَى لأذَّنْتُ"(4). وَابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ(5) بِسَنَدِهِ إِلَيْهِ بِلَفْظِ: "لَوْ كُنْتُ أُطِيقُ الأذَانَ مَعَ الخِلِّيفَى لَأَذَّنْتُ"(6).

---

(1) انظر: الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه (ص80).

(2) رُوِي في (النهاية): فِي حَدِيثِ عُمَرَ: "لَوْ أَطَقْتُ الْأَذَانَ مَعَ الخِلِّيفَى لأذَّنْتُ" الخِلّيفَى بِالْكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ وَالْقَصْرِ: الْخِلَافَةُ، وَهُوَ وَأَمْثَالُهُ مِنَ الأبْنِية، كالرِّمِّيَّا والدِّلِّيلا، مصدَرٌ يَدُل عَلَى مَعْنَى الكَثْرة. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج69/2)، وابن دريد، وجمهرة اللغة (ج616/1).

(3) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج69/2).

(4) المرجع السابق، ج69/2.

(5) (طبقات الصحابة)، يعرف بـ(طبقات ابن سعد).

(6) قال عمر بن الخطاب– رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ–: "لَوْ كُنْتُ أُطِيقُ الأذَانَ مَعَ الخِلّيفَى لَأَذَّنْتُ". ابن سعد الطبقات الكبرى (ج220/3).

3. يأتي ابنُ جماعةَ بالشاهد النثري؛ لإثبات قاعدة:

– كإثبات مجيءِ (المصدرِ) بلفظ (اِسْمِ الفاعلِ)، كما في قوله: (وجاء المصدرُ بلفظ اِسْمِ الفاعلِ في قولهم: (قُمْ قَائمًا)؛ ...قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ: "وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يَقَعَ اسْمُ الفَاعِلِ مَوْقِعَ المَصْدَرِ؛ لِأَنَّ المَصْدَرَ قَدْ وَقَعَ – أَيْضًا – مَوْقِعَهُ فِي قَوْلِكَ: (رَجُلٌ عَدْلٌ وَزُورٌ وَخَصْمٌ) [1]، قَالَ: (وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَمْ يُسمَعْ إِلَّا فِي الثُّلَاثِيِّ فَحَسْب).

4. ذَكَرَ الخلافَ بين الكوفيّين والبصريّين في مسألة: (هلِ التصغيرُ يأتي للتحقير والتقليل فحسب أم يأتي – أيضًا– للتعظيم أو للتمدح أو لغير ذلك مما يخالفُ في ظاهرِهِ التَّصْغِيرَ أو المقصِدَ الأساسَ مِنْهُ؟ – دُونَ تَعْلِيقٍ مِنْهُ–، فَلَمْ يُرجِّحْ أحدَ الرَّأْيَيْنِ:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [لِأَنَّهُ لَا يُتَنَاوَلُ لِتَصْغِيرِ الذِي لَهُ لِلتَّعْظِيمِ] فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مِنَ التَّصْغِيرِ مَا يَكُونُ لِلتَّعْظِيمِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ، قَالُوا: وَمِنْهُ تَصْغِيرُ (الدَّاهِيةِ) فِي البَيْتِ[2]، وَقَوْلِ عُمَرَ فِي ابْنِ مَسْعُودٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا–: "**كُنَيْفٌ** مُلِئَ عِلْمًا" [3]، وَالبَصْرِيُّونَ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ، وَيُؤَوِّلُونَ مَا يُوْهِمُهُ، قَالُوا: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ صَغِيرَ الجِسْمِ قَصِيرًا، فَقَالَ عُمَرُ: (كُنَيْفٌ) فَصَغَّرَهُ لِيَدُلَّ عَلَى صِغَرِ جِسْمِهِ؛ لِأَنَّ (الكُنَيْفَ) شَيْءٌ فِيهِ أَدَاةُ الرَّاعِي؛ فَأَرَادَ أَنَّهُ حَافِظٌ لِمَا فِيهِ كَمَا يَحْفَظُ الكُنَيْفُ مَا فِيهِ.

---

(1) قال ابن مالك(ت672هـ): وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كثيرًا ... فالتَزَمُوا الإِفْرَادَ والتذكيرَا
ونعتوا بمصدر كثيرًا، وكان حقه أن لا ينعت به؛ لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصدًا للمبالغة، أو توسعًا بحذف مضاف؛ فالتزموا (الإفراد والتذكيرا)؛ تنبيهًا على ذلك؛ فقالوا: (رَجُلٌ عَدْلٌ، ورضًا، وزُورٌ)، و(امرأةٌ عَدْلٌ، ورضًا، وزُورٌ)، و(رجلانِ عَدْلٌ، ورضًا، وزُورٌ)، وكذا في الجمع: (رِجالٌ عَدْلٌ ورِضًا وزَوْرٌ)؛ أي: هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق؛ أي: عادلٌ ومَرضِيٌّ وزائرٌ. تنبيهان: الأول: وقوع المصدر نعتًا – وإن كان كثيرًا– لا يَطَّرِدُ، كما لا يَطَّرِدُ وقوعُهُ حالًا، وإنْ كان أكثرَ من وقوعه نعتًا. الثاني: أطلق المصدر، وهو مقيد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كـ(مزار)، و(مسير)؛ فإنه لا يُنعت به، لا باطِّرادٍ، ولا بغيره. انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج3/1157)، والحلبي، الدر المصون (ج4/454)، والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج2/322).

(2) نص الجاربردي: (كقول الشاعر (لبيد): [الطويل]

وكُلُّ أُناسٍ سوفَ تَدْخُلُ بينهم ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأناملُ

الشاهد: صغر الداهية، والمراد به الموت، وأي داهية أكبر منه؟! ولا التصغير الذي للشفقة، كما يقال: (يا بني)، وأجيب عن الأول بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول؛ فَالتَّصْغِيرُ؛ لِتَقْلِيلِ المُدَّةِ). انظر: لبيد، ديوان لبيد (ص132)، وابن دريد، جمهرة اللغة (ج1/232)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج5/114)، وشاهين، مجموعة الشافية شرح الشارح (ص327).

(3) مالك، موطأ مالك (ص206)، والصنعاني، مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ج10/13).

– وكقوله: (وَقَدْ قَالُوا – أَيْضًا–: تَصْغِيرَ التَّمَدُّحِ كَقَوْلِ الحُبَابِ بْنِ المُنْذِرِ يَوْمَ السَّقِيفَةِ: "أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ" [1].

– وكما ذكرَ إثباتَ الكوفيّين ورودَ التّصغير؛ لِلتَّلَطُّفِ: في قَوْلِهِمْ: (أُخَيّ وصُديقيّ)[2].

5. ومن سكوته في المسائل الخلافية:

– **مسألةُ جَعْلِ عَلَامَةِ التَّصْغِيرِ ألفًا:** في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَخَصَّ اليَاءَ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ] يُرِيدُ أَنَّ الأَوْلَى بِالزِّيَادَةِ حُرُوفُ المَدِّ. وَالأَلِفُ قَدِ اسْتَبَدَّ بِهَا الجَمْعُ. وَاليَاءُ أَقْرَبُ إِلَيْهَا؛ لِثَقَلِ الوَاوِ فَخُصَّتْ بِالزِّيَادَةِ، هَذَا وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ وَابْنُ الدَّهَانِ أَنَّ الأَلِفَ قَدْ تُجْعَلُ عَلَامَةً لِلتَّصْغِيرِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ العَرَبِ فِي (هَدْهَد هُدَاهِد) يَعْنُونَ الصَّغِيرَ، وَفِي: (دَابَّةٍ)، وَ(شَابَّةٍ): (دُوَابَّةً)، وَ(شُوَابَّةً)، وتأوَّلَ ذلك البصريُّون بِأَنَّ (الهَدَاهِدَ) لُغَةٌ فِي (الهُدْهُدِ)، وَبِأَنَّ أَلِفَ (دَوَابَّةٍ)، وَ(شَوَابَّةٍ) بَدَلٌ عَنْ يَاءِ التَّصْغِيرِ، وِالأَصْلُ: (دُوَيْبَةٌ)، وَ(شُوَيْبَةٌ)؛ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ قَدْ تُجْعَلُ أَلِفًا إِذَا وَلِيَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ.

المفاضلةُ بينَ اللُّغاتِ عندَ ابنِ جماعةَ:

1. اللغةُ القليلةُ، تُحفَظُ ولا يُقَاسُ عليها:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [كمُعْرَسِ الدِّئِلِ]: التَّعريسُ: نُزولُ القومِ في السَّفَرِ مِنْ آخِرِ اللَّيلِ؛ للاستراحةِ، وأَعْرَسُوا: لغةٌ فيه قليلة. والمَوْضِعُ: مُعْرَسٌ، ومُعَرَّسٌ[3].

– وكما في: جمع (فَعَالِي) يُحْفَظُ، ولا يُقَاسُ عليه، كـ(صَحَارِي)، عند ابنِ جماعةَ، مَعَ أنّه رأى فيه الأصل.

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [لأنَّها اسمٌ على (فَعْلَاءَ) فيُجْمَعُ على (فَعَالِي)[4] كـ(صحراءَ) على (صَحَارِي)]، قالوا في جمعِ (صحراءَ): (صحارَى) بفتحِ الرَّاءِ، وبكسرِهَا مَعَ

(1) وذهب هذا القول مثلًا. (الجُذَيْل): تصغير الجِذْل، وهو أصل الشجرة، والمُحَكَّكُ عود تتحكك به الإبل الجربى، والعُذَيْق: تصغير العذق، وهو النخلة، والمُرَجَّبُ: الذي جُعِلَتْ له دعامة تقيه العواصف. يريد أنه الرجل الذي يستشفي الناس برأيه وينصرونه. انظر: الصنعاني، مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ج5/444)، وابن حنبل، مسند أحمد (ج1/453).

(2) (وأمَّا قَوْلهم فلانٌ أُخيّ وصُديقيّ فَهُوَ من لطف الْمنزلَة وصِغر الْأَمر الَّذِي أحكم الوصلةَ بَينهمَا). العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج2/159).

(3) والمَوْضِعُ: مُعْرَسٌ، كمُكْرَمٍ، ومُعَرَّسٌ، كمُعَظَّمٍ. الزبيدي، تاج العروس (ج16/249).

(4) في (ك): (على فعلالي).

تخفيفِ الياءِ وتَشْدِيدِهَا[1]، وهذا الأخيرُ محفوظٌ لا يُقاسُ عليه، وإنَّما يَجِيئُ غالباً في الشِّعْرِ، وهو مع ذلك الأصل للأخيرين؛ لأنَّكَ إذا جمعتَ (صحراءَ) أدخلتَ بينَ الحاءِ والرَّاءِ ألفاً، وكسرتَ الرَّاءَ كما تَكْسِرُ ما بَعْدَ أَلِفِ الجمعِ في كلِّ موضعٍ، نحوَ: (مساجِدَ) فتنقلبُ الألِفُ بعد الرَّاءِ ياءً؛ لانكسارِ ما قَبلها، وتُقلبُ الثانيةُ التي للتأنيثِ – أيضًا – ياءً، وتُدغمُ الأولى فيها، ثُمَّ إنَّهم آثروا التّخفيفَ؛ فحذفوا إحدى اليائين فَمَنْ حذفَ الثانيةَ قال: (الصّحَارِي) بالكسرِ، ومَنْ حَذَفَ الأولى قال: (الصَحَارَى) بالفتح، وإنَّما فَتْحُ الرَّاءِ وقَلْبُ الياءِ ألِفاً؛ لِتَسْلَمَ مِنَ الحَذْفِ عندَ التَّنوينِ؛ فَظَهَرَ بهذا أنَّ الأصلَ (الصَحَارِيُّ) ثم (الصَّحَارِي)، ثم (الصحارَى)، هكذا قال المراديُّ وغيرُهُ، وبه يظهرُ مِوقعُ ما نقله الشارحُ عن الصّحاحِ، وأنَّهُ لا مُنافاةَ بينه وبين ما قبله. فليُتأمل.

2. **لا يُلْتَفَتُ إلى ما لم يُسْمَعْ مِنْ كلامِ العربِ، وإنْ وردَ في (العينِ) ، للخليل(ت170هـ):**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: (...وبأنَّ دُرْدَاقِسًا[2] لا يَتَحَقَّقُ كونُهَا مِنْ كلامِ العربِ؛ قال الأصمعيُّ: أظُنُّهَا روميَّةً؛ فلا ينبغي أنْ يَثْبُتْ بها (فُعْلالِلٌ) وكذلك، (خُزْرانِقُ)، أصلُهُ فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، وبأنَّ (قَرَعْبَلانةٌ)[3] لم يُسمَعْ إلّا مِنْ كتابِ (العَيْنِ)[4]؛ فلا يَنبغِي أنْ يُلْتَفَتَ إليها.انتهى[5].

3. **لا يَعْتَدُّ ابنُ جماعةَ بـ(الأوزانِ) التي ليست مِنْ كُلامِ العَرَبِ، مِثْلَ: (فَعْلُول):**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [لكانَ أَوْلَى] لأنَّ (فَعْلُولًا) **لم يَجِئْ إلّا مِنَ العُجْمَى، ولا يُعْتَدُّ ذلك**؛ لأنَّ كلامَنَا في لُغةِ العَرَبِ، و(صَعْفُوقٌ) ليس مِنْ كُلامِ العَرَبِ.

4. **ليست الكثرةُ – دائمًا– شرطًا في القياس عند ابنِ جماعةَ؛ كـ(القلب)، مثلًا: وهو واقِعٌ في كلامِ العَرَبِ كثيرًا في المعتلِّ والمهموزِ، وقليلًا في غيرهما، ولا يُقاسُ عليه معَ كثرتِهِ:**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فلوِ اتَّفَقَ قَلْبٌ في الموزونِ بِجْعِلِ حَرْفٍ مَوْضِعَ حَرْفٍ] فيهِ إشارةٌ إلى تعريفِ **(القلبِ)**: فهو عِبارَةٌ عَنْ جَعْلِ حَرْفٍ مِنَ الكلمةِ مكانَ غيرِهِ منهما، وجَعْلِ ذلكَ الغيرِ مكانَ ذلك الحرفِ، **وهو واقِعٌ في كلامِ العَرَبِ كثيرًا في المعتلِّ والمهموزِ، وقليلًا في** غيرِهِمَا، ولا يُقاسُ عليه معَ كثرتِهِ.

5. **سكوتُ ابنِ جماعةَ على قياسِ الكُوفيّين على النّادرِ:**

---

(1) أي: (صحاري، وصحاريّ).

(2) (الدُّرْداقِس): عظم يصل بين الرأس والعنق. ابن قتيبة، الجراثيم (ج197/1).

(3) (قَرَعْبَلانةٌ)؛ وتُزادُ عَلامَةً للصَّرْفِ فِي كلِّ اسمٍ مُنْصَرِفٍ. الزبيدي، تاج العروس (ج231/36).

(4) (قرعبل): القَرْعْبْلانةُ: دُوَيْبَّةٌ عريضةٌ. الخليل، العين (ج348/2).

(5) منقول من ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص114).

نَقَلَ ابنُ جماعةَ: (قَوْلَ ثَـعلـبٍ: وكلُّ اسم على (فُعْلُول) فهو مضمومُ الأول، وقد استدرك عليهم (زُرْنُوق) في لغة حكاها اللحيانيُّ (كان حيًّا قبل 207هـ) في (زُرْنُوق) بالضَّمّ: واحِدُ (الزُّرْنُوقَيْنِ)، وهما منارتان تُبْنَيَانِ على جانبتي رأسِ البِئْرِ، و(بُرْشُومٌ) لِأَبْكَرِ النَّخْلِ بالبصرةِ حكاها أبو حنيفة، و(صُنْدُوقٌ) حكاها أبو عمرو الشيباني، و(قُرْبُوسٌ) بسكون الراء. و(عُصْفُورٌ)، حكاها ابن رشيق في كتاب (الغرائب والشذوذ)، والفتحُ في ما عدا (قُرْبُوس) منها شاذٌّ، جاء مرجوحًا معَ الضَّمّ. وفي القاموس: أنَّ (راءَ) (قُرَبُوس) لا تَسَكَّنُ إلَّا في ضرورة الشعر، وقال: ما تقدَّمَ مَعَ حكايتِهِ لأَكْثَرِهَا، وهو مُؤْذِنٌ بعدم الاعتداد بها، وصرَّحَ اللحيانيّ في نوادره بندورها، فقول شارح بعد ذِكْرِ بعضِها؛ فَيُتَعَذَّرُ القولُ بالنُّدُورِ؛ أي: كما ذَكَرَ المُصَنِّفُ.

6. **القاموس المحيط، من أهم المصادر، والمرجع الأول لابن جماعة في ضبط اللغات،** على الرغم من مخالفة الرضي الاسترأباذي(ت686هـ) له، ومن مخالفة معاصر الشارح ابن منظور(ت711هـ) له، ولم يعترض على ذلك ابنُ جماعةَ، ولم يُنَوِّهْ إلى ذلك، ولم يذكر أن صاحب الصحاح (ت393هـ) تجاهله كما قال صاحب التاج.

- كما في قوله: (...و(القِرْطَبُوسُ): بكسر القاف[1]: قال الشارح:[للداهية]، وعنِ المبردِ أنَّهُ اسمٌ للنَّاقَةِ العظيمةِ، ولَمْ أرَ[2] المادةَ في القاموس[3]، وإنَّما فيه و(القَطربوس)، قال: بفتح القاف، وقد تكسر: الشديدةُ الضَّرْبِ مِنَ العَقَارِبِ. والنَّاقَةُ السَّريعةُ، أو الشَّدِيدَةُ. ورأيتُ بخطِّ مُؤَلِّفِهِ في بعض الحواشي صوابَهُ (القطربوس) بتقدم الطاء- والله تعالى أعلى وأعلم.

7. **معارضَتُهُ فيمن قال في لفْظَةٍ (ما): (عَرَبِيَّةٍ بِالْإِجْمَاعِ)، وهي ليسَت كذلك، وأنّ هذا الادّعاءَ مِنَ الْإِجْمَاعِ غَرِيبٌ:**

- كمَا فِي حاشيتِهِ علَى شرح الشارح: [إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرْمَةَ؛ أي: بِفَتْحِ الهَاءِ وسُكُونِ الرَّاءِ]

---

(1) الرضي ذكر (الْقَرْطَبُوس): بكسر القاف: الداهية، والناقة العظيمة الشديدة، وفيه لغة أخرى بفتح القاف. وفي اللسان: القَرْطَبُوسُ: الدَّاهِيَةُ، بفتح القاف، والقِرْطَبُوسُ، بكسرها: الناقة العظيمة الشديدة؛ مثَّل بهما سيبويه(ت180هـ)، وفسرهما السيرافي(368هـ). انظر: سيبويه، الكتاب (ج303/4)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج196/5)، والرضي، شرح الشافية (ج51/1)، وابن منظور، لسان العرب (ج173/6)، والزبيدي، تاج العروس (ج379/16).

(2) الكلام لابن جماعة(ت819هـ). وفي التاج: القَطْرَبُوس، بِفَتْح القَاف وَقد تُكْسَر، أَهْمَلَه الجَوْهَرِيُّ(ت393هـ)، كَمَا أَهْمَلَ هُوَ القَرْطَبُوس – قصد الفيروزأبادي(817هـ)، فَهَذِهِ بِتِلْكَ. انظر: الزبيدي، تاج العروس (ج379/16).

(3) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (ج566/1).

مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أدنو فَأَنْظُورُ[1]

أَرَادَ فَأَنْظُرُ: فَأُشْبِعَتِ الضَّمَّةُ فَتَوَلَّدَتْ مِنْهَا وَاوٌ. مِثْلُهُ: قَوْلُنَا: (آمِين)، والأَصْلُ (أَمِينٌ) فَأُشْبِعَتِ الفَتْحَةُ؛ فَتَوَلَّدَتْ مِنْ إِشْبَاعِهَا أَلِفٌ، يَدُلُّكَ عَلَيْهِ أَنَّهُ ليسَ فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ اسْمٌ جاءَ على (فَاعِيلٍ)، **وهَذِهِ اللَّفْظَةُ عَرَبِيَّةٌ بِالْإِجْمَاعِ. انتهى. ومَا ادَّعَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ غَرِيبٌ**، وما ذَكَرَهُ مِنَ الإِشْبَاعِ فِي (آمِين) بَحَثَهُ الرَّضِيُّ بعدَ أَنْ نَقَلَ أَنَّهُ سُرْيَانِيٌّ، وليس إلّا مِن أَوْزَانِ العُجْمِيَّةِ كـ(قَابِيلَ)، و(هَابِيلَ)، وأنَّ القَصْرَ تَخْفِيفٌ بِحَذْفِ الْأَلِفِ. وقال المُوصِلِيُّ كالجَوْهَرِيّ[2]، وصاحبِ القَامُوسِ: فيهِ لغتانِ: القَصْرُ: بوزنِ (فَعِيلٍ)، والمَدُّ بِوَزْنِ: (فاعِيلٍ). وقال: هُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ العَجَمِ. وقيلَ: الأَلِفُ نَشَأَتْ مِنْ فَتْحَةِ الهَمْزَةِ؛ فَلا يَكُونُ أعجميًّا.

8. **تَمَكُّنُهُ مِنْ لُغَاتِ العربِ، فِي ذكرهِ الكثيرَ منها، مِثْلَ:** لُغَةِ الحجازيّينَ، ولُغَةِ أَسَدٍ، وَلُغَةِ كَعْبٍ، وعَتِيٍّ[3]، وهُمْ حَيٌّ مِنْ غَطَفَانَ، وَلُغَةِ قَيْسٍ، وَلُغَةِ تَمِيمٍ، وَلُغَةِ بَنِى عَقِيلٍ، ولُغَةِ أَهْلِ نَجْدٍ، **وكما هو الحالُ معَ لُغَةِ: (بَنِي عَامِرٍ) ، وَ(طَيٍّ):**

– كمَا فِي حاشيتِهِ علَى شرح الشارح: [وَأَمَّا (قَلَى يَقْلَى) فَـ(لُغَةُ بَنِي عَامِرٍ)] عَزَى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ لِـ(طَي) فِي صُورَةِ (دَعْوَى) أَعَمَّ؛ فَقَالَ: وَ(طَي) تُبْدَلُ الكَسْرَةُ فَتْحَةً، وَاليَاءُ أَلِفًا، نَحْوَ: (يَقْلَا)، قِيلَ: وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرُهُ ذَلِكَ عَنْ (طي)، وَلَمْ يُرْوَ عَنْهُمْ فِي (يَمْشِي، وَيَرْمِي)، وَنَحْوِهِمَا (يَمْشَا، وَيَرْمَا)، وَنَصَّ ابْنُ عُصْفُورٍ عَلَى أَنَّ (يَقْلى) شَاذٌّ، وَالمَشْهُورُ كَسْرُ عَيْنِهِ، وَكَذَلِكَ: (عَسَى يَعْسِي)، وَ(حَيَّ يَحْيَى) وَالمَشْهُورُ: (يَحْيِي) بِالْكَسْرِ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: –أَيْضًا–، وَقَدْ ذَكَرَ مَسْأَلَةَ (أَبَى يَأْبَى) مَا أُلْحِقَ بِيَائِي، كـ(يَحْيَا، وَيَقْلَا)، وُجِّهَ بِأَنَّ الْأَصْلَ (يَحْيِي)، وَ(يَقْلِي) بِالْكَسْرِ؛ فَفُتِحَتِ العَيْنُ فَانْقَلَبَتِ اليَاءُ أَلِفًا، وَهِيَ لُغَةُ (طَي). انتهى. وَلَمْ يُحْكَمْ عَلَى (يَأْبِي) بِذَلِكَ؛ إِذْ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ بِالْكَسْرِ كَمَا سُمِعَ فِي (ذَيْنِكَ)، وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ قريبًا تَقْيِيدُ النَّقْلِ عَنْ (طَي) بِمَا إِذَا كَانَتِ اليَاءُ مَفْتُوحَةً كَـ(بَقِيَ)، وَنَحْوِهِ. لَكِنْ ذَكَرَ الجَوْهَرِيُّ[4] فِي (يَقْلِي) عَنْ (طَي) مِثْلَ مَا نَقَلَ ابْنُ مَالِكٍ.

– وكمَا فِي حاشيتِهِ علَى شرح الشارح: [[5]وَهُوَ لُغَةُ بِنِي عَامِرٍ] يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ عِنْدَهُمْ مَكْسُورَ الْعَيْنِ كَأَخَوَاتِهِ. ثُمَّ ضُمَّ بَعْدَ حَذْفِ الوَاوِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمَّةً أَصْلِيَّةً حُذِفَ مِنْهُ الوَاوُ لِكَوْنِ الكَلِمَةِ بِالضَّمَّةِ بَعْدَهُ الوَاوُ أَثْقَلُ مِنْهَا بِالْكَسْرِ بَعْدَهَا. ض.

---

(1) سبق تخريجه، ص72.

(2) (آمِينَ): في الدعاء يمد ويقصر. الجوهري، الصحاح (ج2072/5).

(3) (عَتِيّ): حيّ من غطفان. الجوهري، الصحاح (ج2450/6).

(4) تقول: قلاه يقليه قلى ونقلاء، ويقلاه لغة طيئ. الجوهري، الصحاح (ج2467/6).

(5) نص الجاربردي: (وَجَدَ يَجُدُ) ضعيف. وهو لُغَةُ بِنِي عَامِرٍ. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الشارح (ص259).

- وكمَا فِي حاشيتِهِ علَى شرح الشارح: [وَهُوَ لُغَةُ بَنِي عَامِرٍ] لَمْ تَفْعَلْ بَنُو عَامِرٍ ضَمَّ العَيْنِ وَفَتْحَ الفَاءِ إِلَّا فِي مُضَارِعِ (وَجَدَ) فَقَطْ، وَهُمْ فِي غَيْرِهِ كَغَيْرِهِمْ.

9. تفسيرُ ابنِ جماعةَ (تداخلَ اللُّغاتِ):

-كمَا فِي حاشيتِهِ علَى شرح الشارح: [مِنْ تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ] مِنَ التَّدَاخُلِ - أَيْضًا-: (قَنَطَ: يَقْنِطُ)[1] بِالْكَسْرِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ جَاءَ مِنْ بَابِ: (عَلِمَ، وَضَرَبَ)، وَ(شَمِلَ يَشْمُلُ) بِالْكَسْرِ فِي المَاضِي، وَالضَّمِّ فِي المُضَارِعِ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ كَ(عَلِمَ، وَنَصَرَ). وَ(مِتَّ: تَمُوتُ)، وَ(دِمْتَ: تَدُومُ): بِكَسْرِ (الْمِيمِ)، وَ(الدَّالِ)؛ لِأَنَّهُ جَاءَ: وَ(مِتَّ: تَمُوتُ)، وَ(مُتَّ: تُمَاتُ)، وَ(دِمْتَ: تَدُومُ)، وَ(دُمْتَ: تُدَامُ)[2].

---

(1) انتبه واضعو المعاجم إلى ملحظ مهم وهو مجيء لغة مركبة من لغتين، كما حدث في (قَنَطَ يَقْنَطُ) بالفتح في ماضيه ومضارعه، حيث قيل بأنها مركبة من: قَنَطَ (بالفتح) يَقْنِطُ (بالكسر)، وقَنِطَ (بالكسر) يَقْنَطُ (بالفتح). القادوسي، أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجًا (ص79).

(2) (مِتَّ - بكسر الميم- تَمُوتُ، ودِمْتَ تَدُومُ) من اللغة المتداخلة؛ لأنه جاء: (مُتَّ: تَموتُ)، كـ(قُلْتَ تَقُولُ)، و(مِتَّ تَمَاتُ) - بكسر الميم، [كـ(خِفْتَ تَخافُ)، و(دُمْتَ: تَدُومُ)، و(دِمْتَ: - بكسر الدال- تَدامُ)؛ فأخذ الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى. ركن الدين، شرح الشافية (ج1/282).

الأصل الثاني من أصول التصريف، القياس

القياس الأصل الثاني من أصول النحو والصرف، وكما يقول ابن عصفور(ت669هـ): "ألَا ترى أنَّه قد يؤخذ جزء كبير من الُّلغة بالقياس، ولا يُوصَلُ إلى ذلك إلَّا مِنْ طريق التصريف"[1].

القياسُ: أداته العقل، وهو أحد طرق الاستدلال غير المباشر، وأقومها إنتاجًا[2] .

وقد عرفّه الأنباري(ت577هـ) بأنه: "حَمْلُ فَرْعٍ على أصلٍ بعِلّةٍ، وإجراءُ حُكْمِ الأصلِ على الفرعِ"[3].

والنّحاة في الغالب يَرَوْنَ حُجّيَّةَ القياس خلافاً لمن ينكره؛ فها هو ذا الأنباري يحاول التدليلَ على حجيته وأهميته، ويَنُصُّ على أنّ: "إنكارَ القياسِ في النّحو لا يتحقّق؛ لأنّ النّحو كلّه قياسٌ فَمَنْ أنكر القياسَ فقد أنكرَ النّحو"[4].

ويقول أبو علي الفارسي(ت377هـ): "أُخْطِئُ في خمسين مسألة في اللّغة، ولا أُخْطِئُ في واحدة من القياس"[5]. ويقول عنه تلميذُهُ ابنُ جِنّى(ت392هـ): "مسألةٌ واحدة من القياس أنبلُ وأنبَهُ من كتابِ لُغَةٍ عندَ عُيُونِ النّاس"[6]. وعن ابن جنى: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[7].

أركان القياس الأربعة:

1- المقيس عليه: المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية، والقواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص[8].

ويكون المقيس عليه أحدَ أمور ثلاثة: إمّا أن يكونَ كثيراً مُطَّرِدًا، أو قليلًا لا يطرّد، أو شاذّاً.

---

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص31).

(2) انظر: صالح، أصول النحو، (ص103)، وحبنكة، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال (ص٢27).

(3) الأ الأنباري: أبو البركات، الأنباري، لمع الأدلة (ص٩3).

(4) المرجع السابق، ص٩5.

(5) ابن جني، الخصائص (ج88/2).

(6) المرجع السابق، ج90/2.

(7) المرجع نفسه، ج115/1.

(8) الأنباري: أبو البركات، لمع الأدلة (ص95) .

2- المقيس: تأتي أهمية المقيس في كونه ليس من الممكن الاعتماد على المسموع وحده؛ لأنه غير محدود، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال؛ فلذلك كان لا بُدَّ من القياس على ما يصحّ من النصوص اللُّغوية[1].

3- الجامع: يراد به العلاقة التي تجمع بين المقيس، والمقيس عليه؛ وعلى ضوئها يأخذ المقيس حكم المقيس عليه. **والجامع بين طرفي القياس أحد ثلاثة: العلة، والشبه، والطرد.**

4- الحكم: "ثمرةُ القياسِ ونتيجتُهُ العمليَّةُ، وهو عند النّحاة من أركان القياس؛ لأن عملية إلحاق المقيس بالمقيس عليه لو لم يترتّب عليها إعطاءُ حكمِ الأصلِ للفَرْعِ لبطلت العملية القياسية بأسرها؛ لأنه لا قياس بلا حكم"[2] .

والحكم إمّا أن يكون ثَبَتَ استعماله عن العرب فلا خلاف في جواز القياس عليه، أو أنه ثبت بالقياس والاستقراء وقد ذكر السيوطي أن ظاهرَ كلامهم إجازةُ القياس عليه، وقد أدرك النّحاةُ أنّ إلحاقَ المقيسِ بالمقيس عليه قد لا يُوْجِبُ له حُكْمَهُ؛ لأن صور الإلحاق تتعدَّد، فَمِنْ ثَمَّ تتعدَّد بتعدّدها الأحكامُ؛ لذلك جعلوه ستة أقسام: (الواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء[3] .

---

(1) انظر: نحلة، أصول النحو العربي (ص١٢٠).

(2) صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري (ص370).

(3) انظر: السيوطي، الاقتراح (ص69).

القِيَاسُ عندَ ابنِ جماعةَ

ليس مرادُ ابنِ جماعةَ – دائمًا– من ذكر القياس إجراء العملية القياسية، بل قد يريد به القاعدةَ المستقرةَ على ضوء المسموع المطَّرد مثل قول ابن عصفور(ت669هـ): "ألَا ترى أنَّه قد يؤخذ جزء كبير من الُّلغة بالقياس، ولا يُوصَلُ إلى ذلك إلَّا مِنْ طريق التصريف، نحو قولهم: "كُلُّ اسمٍ في أوَّلِهِ مِيمٌ زَائِدَةٌ مِمَّا يُعْمَلُ به؛ أي: – اسم آلة – وينقل فهو مكسور الأول، نحو: (مِطْرَقَةٌ)، و(مِرْوَحَةٌ)، إلَّا ما استثني من ذلك"[1]. فهذا لا يعرفه إلَّا مَنْ يعلمُ أنَّ الميمَ زائدةٌ، ولا يَعْلَمُ ذلك إلَّا مِنْ جِهْةِ التَّصريفِ. ونحو قولهم: "إنَّ المصدر من الماضي[2]، إذا كان على وزن (أَفْعَلَ)، يكون (مُفْعَلًا) بضم الميم، وفتح العين. نحو: (أَدْخَلْتُهُ مُدْخَلًا)؛ ألَا ترى أنَّك لو أردت المصدرَ مِنْ (أَكْرَمْتَهُ)، على هذا الحَدِّ، لَقُلْتَ: (مُكْرمًا) قِيَاسًا، ولم تَحْتَجْ فيه إلى السَّمَاعِ، إذا عَلِمْتَ أنَّ (أَكْرَمَ): (أَفْعَلَ)؟ ألَا ترى أنَّ ذلك كُلَّهُ لَا يُعرَفُ إلَّا بالتصريف؟ وأشْبَاهُ ذَلِكَ كثيرٌ "[3].

اعتمد ابن جماعة على القياس أصلًا من الأصولِ الصّرفيّةِ، ومن الأمثلة على ذلك:

1. تفصيلُهُ أنواعَ الشَّاذِّ:

– كما في حاشيته على شرح الشارح: [ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ المُرَادَ بالشَّاذِّ...إلى آخره] يُعْرَفُ بالتَّأَمُّلِ في التَّعريفاتِ الثلاثةِ أنَّ بينَ الشَّاذِّ والنَّادرِ عمومًا مِنْ وجه، وخصوصًا من وجه، **فما خالفَ القِياسَ وقَلَّ وُجودُهُ:** (شَاذٌّ ونَادِرٌ)، **وما خالفَ وكانَ كثيرًا:** (شَاذٌّ فقط)، **وما قَلَّ ولم يُخالِفْ:** (نادِرٌ فقط)، وأنَّ **الضعيفَ:** (مُباينٌ لهما). (/ق13ب/).

2. القياسُ الذي سنتناولُهُ هنا هو الذي يُحْمَلُ فيه المقيسُ على المقيسِ عليه؛ لِجَامِعٍ بَيْنَهُمَا:

والقياسُ بهذا المفهومِ عندَ ابنِ جماعةَ يُعَدُّ دليلًا معتبرًا، فهو من أدلته الصَّرفيّة التي ساقها كثيراً في (حاشيته)، فتارةً يستخدمه للاستدلال، وتارةً أخرى يَرُدُّ بِهِ رَأْيًا، كما أنَّهُ قد يُنْقِضُ قياساً بقياس آخر. وهو في كُلِّ ذلك يَعتدُّ بهذا الدليل ما دام يسيرُ على قواعدِ القياس، ولو لم يكن هناك سَمَاعٌ يُعَضِّدُهُ.

– فمِنْ ذلك حديثُه عن الإعلال في حاشيته على شرح الشارح: [سواءٌ زِيدَ تعويضًا] كـ(تاء) (استقامة) زِيدَتْ؛ تَعويضًا مِنَ (الواو) المحذوفة في (اِسْتِقْوَامٍ). وكـ(يمانِيٍّ) في (يَمَنِيٍّ) حذفوا إحدى (يائَيِّ) النِّسْبَةِ وزادُوا (الألف)؛ عِوَضًا عنها ثُمَّ أُعِلَّ إعْلَالَ (قَاضٍ). (/ق10أ/).

– **ومِنْ ذلك حديثُه عن** (قلبِ الهمزةِ ياءً) في حاشيته على شرح الشارح: [وقلبُ الهمزةِ ياءً واجبٌ] هذا هو القياسُ عند النحويّين في كُلِّ ثانية همزتين انكسرت، قالوا: ولا يجوز فيها التسهيل؛

---

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص31).

(2) انظر: الأنباري: أبو البركات، الإنصاف، المسألة 28، في: (مصدر الماضي).

(3) ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص31).

لأنَّ فيه ملاحظةً للهمزةِ؛ فيلزَمُ منه الجمعُ بين الهمزتين، وسيأتي ذلك في بابه، وأنَّه قد صَحَّ عن الفراء تسهيلُهَا، وتخفيفُهَا جميعاً. (/ق16أ/).

3. **استخدامُهُ القياسَ، والحاملَ، والمحمولَ عليه، كما في قضيةِ الأصل، والفرعِ، في مسألة الخلاف بين العلماء**، وخاصةً (الفراءَ)، و(أبا عليٍّ الفارسيِّ)، في قضية الهاء في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾، هل هي هاءُ الضّميرِ؟ أم هاءُ السّكْتِ؟ وبناءً عليه لماذا كُسِرَتْ؟ أو لماذا سُكِّنَتْ؟ على حَسَبِ القراءةِ التي قرأتْ بها:

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [زَعَمَ بَعْضُهُمْ] مَا زَعَمَهُ عَزَاهُ الشَّرِيفُ لِلأَكْثَرِ، وَقَالَ اليَزْدِيُّ: ذَهَبَ أبو عَلَيٍّ، وَأَكْثَرُ النُّحاةِ، مِنْهُمُ: الزَّمخشريُّ: إلى أنَّ الهَاءَ في قَوْلِهِ – تعالى: ﴿**وَيَتَّقْهِ**﴾[1] هَاءُ السَّكْتِ، وكَذَا نَقَلَ المُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[2] عَن أبي عَلِيٍّ. والذي يُفْهِمُهُ كَلَامُ الجَعْبَرِيِّ، وَغيرِه: أَنَّ الهَاءَ عِنْدَ أبي عليٍّ هاءُ الضَّمِيرِ، لَا هَاءُ السَّكْتِ، إلَّا أنَّها سُكِّنَتْ، ثُمَّ سُكِّنَتِ القَافُ – أيضاً–؛ فَالتَقَى سَاكِنَانِ، فَكُسِرَتِ الهَاءُ. وَعِبَارَتُهُ: (وقالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسيُّ: سُكِّنَ الهَاءُ، ثُمَّ القَافُ، فالتَقَى سَاكِنانِ، فَحُرِّكَ الثَّانِي بِالكَسْرِ؛ لِتَطَرُّفِهِ). (/ق110ب/).

كما قال الشاعرُ[3]: [الطويل]

عَجِبْـــــــــتُ لِمَوْلُــــــــــودٍ ... ...

وَقَدْ قُدِّمَ أنَّ وَجْهَ إِسْكَانِ الهَاءِ عِنْدَ مَنْ أَسْكَنَهَا فِي ﴿**وَيَتَّقْهْ**﴾[4]، و(**يُؤَدِّهْ**)[5]، وغيرِهِمَا: هو ما

---

(1) [النور:52].

(2) ركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(3) البيت:

عجبت لمولود وليس له أب ... وذي ولد لم يلده أبوان

هذا البيت لرجل من أسد السراة. والشاهد فيه قَوْلُهُ: لم يلده فخفف اللام فأسكن، فقال لم يلده، ثم أسكن اللام للجازم لالتقاء الساكنين، وحركها بحركة أقرب المتحركات إليه. انظر: القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج256/1).

(4) [النور:52].

(5) ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾. [آل عمران:75].

نَقَلَ الـفَـرَّاءُ[1]:أنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ هَاءَ الضَّمِيرِ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا؛ فَتَقُولُ: (ضَرَبْتُهْ ضَرْباً)؛ حَمْلاً عَلَى مِيمِ الجَمْعِ، وَعِنْدَ الفَارِسِيّ حَمْلاً عَلَى يَاءِ الضَّمِيرِ. وَعَلَى مَا أَفْهَمُهُ كلام هؤلاءِ لا يَرُدُّ علَى أَبِي عَلِيٍّ مَا أَوْرَدَهُ المُصَنِّفُ: مِن لُزُومِ تَحْرِيكِ هَاءِ السَّكْتِ، وَإِثْبَاتِهَا فِي الوَصْلِ. نَعَمْ ضَعَّفَ قَوْلَهُ؛ بِأَنَّ حَفْصًا لَمْ يُسَكِّنِ الهَاءَ فِي قِرَاءَتِهِ فَقَطْ؛ أَيْ: هَاءَ ﴿**وَيَتَّقْهْ**﴾[2]، وأَنَّ أَصْلَهُ فِي هَاءِ الكِنَايَةِ التَّحْرِيكُ؟ وَأُجِيبُ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ خَالَفَ أَصْلَهُ فِي ذَلِكَ كَمَا فَعَلَ فِي ﴿**أَرْجِهْ**﴾[3]، و﴿**فَأَلْقِهْ**﴾[4]، فَسَكَّنَ فِيهِمَا، وَكَمَا أَمَالَ ﴿**مَجْرَاهَا)**[5]، وَهُوَ بِفَتْحِ المِيمِ فِي قِرَاءَتِهِ، وَوَصَلَ فِيهَا ﴿**مُهَانًا**﴾[6]، بِيَاءٍ... (/ق110ب/).

4. القرآن الكريم، وقراءاته – عند ابن جماعة– هما الأصل في المسائل القياسية، وغيرهما الفرع، وهما المقيس عليهما، وغيرهما المقيس:

– كما في حاشيته على شرح الشارح: [وَكَجَوَازِ الضَّمِّ فِي نَحْوِ: (رَدَّ)]؛ أَيْ: بِالإِدْغَامِ فِي لُغَةِ الحِجَازِيِّينَ. وَالضَّمُّ فِيهِ هُوَ الأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ، قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ. وَالفَتْحُ لُغَةِ أَسَدٍ، وَنَاسٍ، وَغَيْرِهِمْ. والكَسْرُ لُغَةُ كَعْبٍ، وَعَتي، وَهُمْ حَيٌّ مِنْ غَطَفَانَ، أَمَّا لُغَةُ غَيْرِ الحِجَازِيِّينَ فَهِي الفكُّ مُطْلَقاً، فَيَقُولُونَ: (أُرْدُدْ)، و(لَمْ يَرْدُدْ)، و(ارْدُدِ الرَّجُلَ)، و(لَمْ يُرْدِدِ الرَّجُلَ) بِالكَسْرِ، فَقَطْ. وَ(ارْدِدْهَا)، و(لَمْ تَرْدِدْهَا)، و(ارْدِدْهُ)، و(لَمْ يَرْدِدْهُ)، وَهِيَ أَقْرَبُ إِلَى القِيَاسِ؛ لِوُجُوهٍ ذَكَرْتُهَا فِي (التَّعْرِيفِ). وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ القُرْآنُ بِهَا، قَالَ – تَعَالَى–: ﴿**وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ**﴾[7]، و﴿ **وَمَنْ يَحْلُلْ**﴾[8]، و﴿ **إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ**﴾[9]، و﴿**وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ**﴾[10]، وجاءَ بِالفَكِّ، وَالإِدْغَامِ فِي السَّبْعَةِ: ﴿**وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ**﴾[11]. (/ق112ب/).

---

(1)الفراء، معاني القرآن (ج223/1).
(2) [النور:52].
(3) [الأعراف:111]، و[الشعراء:36].
(4) [النمل:28].
(5) [هود:41].
(6) (وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا)، [الفرقان:69].
(7) [المدثر:6].
(8) [طه:81].
(9) [آل عمران:120].
(10) [لقمان:19].
(11) [البقرة:217].

5. **إقرارُ ابنِ جماعةَ ما جاء به القياس:**

– **مِنْ ذلك حديثُه** عن (قلبِ الهمزةِ ياءً) في حاشيته على شرح الشارح: [فيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ (جَحَمْرَشٍ) وَ(فَرَزْدَقٍ): (جُحَيْرِش) وَ(فُرَيْزِقٍ)] هَذَا مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَتَبِعَهُ المُصَنِّفُ وَالمُوصِلِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَقَالَ الأَنْدَلُسِيُّ نَقْلًا عَنْ أَبِي البَقَاءِ الذِي عَلَيْهِ العُلَمَاءُ أَنَّ (فَرَزْدَقًا) يَجُوزُ فِيهِ حَذْفُ القَافِ وَإِبْقَاءُ الدَّالِ، وَهُوَ القِيَاسُ، وَقَدْ جَوَّزُوا عَكْسَهُ، وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّ الدَّالَ تُشْبِهُ التَّاءَ، وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ. وَأَمَّا (جَحَمْرَشٌ) فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيمَا عَلِمْنَاهُ بَعْدَ البَحْثِ التَّامّ عَلَيْهِ، وَتَتَبُّعُ المَظَانِّ أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ إِلَّا الشِّينُ؛ لِأَنَّ الرَّاءَ التِي هِيَ مُجَاوِرَةُ الطَّرَفِ لَا تُحْذَفُ؛ إِذْ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَالذِي قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ حَذْفِ المِيمِ بَعِيدٌ جِدًّا سَمَاعًا وَقِيَاسًا، ثُمَّ قَالَ: "وَالذِي يُبْعِدُ قَوْلَهُ: (إِنَّ المِيمَ لَا تَلِي الطَّرَفَ، بَلْ بَيْنَهُمَا الرَّاءُ فَجَاوَرَهُ الحَذْفُ مِنَ الطَّرَفِ إِلَى الوَسَطِ أَبْعَدِ الأَشْيَاءِ". انْتَهَى. وَفِي (شَرْحِ اللُّبَابِ)[1]: نَحْوُهُ، وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ فِي الجَمْعِ مَا يُوَافِقُهُ. (/ق49أ/).

– **وكما في حاشيته** على شرح الشارح: [أَمَّا الْأَوَّلُ: فَبَعْضُ (أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ)، وَ(المَوصُولَاتِ)] القِيَاسُ أَنْ لَا تُصَغَّرَ المَذْكُورَاتُ مُطْلَقًا؛ لِلُزُومِ البِنَاءِ لَهَا، وَقُوَّةِ شَبْهِهَا بِالحَرْفِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأَسْمَاءِ فِي تَثْنِيَتِهَا، وَجَمْعِهَا، وَوَصْفِهَا، وَالوَصْفِ بِهَا، وَوُقُوعِهَا فَاعِلَةً، وَمَفْعُولَةً، وَمُضَافَةً إِلَيْهَا أُلْحِقَتْ بِالمُعْرَبَةِ فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّهُ وَصْفٌ فِي المَعْنَى.

– **ومِنْ ذلك – أيضًا– في حاشيته** على شرح الشارح: [على ما هو القياس عند أبي علي]؛ أي: فإنَّ مذهبَهُ كما تقدَّمَ أنَّه يُحْذَفُ من الفرع مَا حُذِفَ مِنَ الأَصْلِ قياسًا، وإنْ لم يُوجَدْ في الفرعِ مُقتضَى الحَذْفِ فبِنَاءً على ذلك أجابَ بأنَّه (مستاءٌ) فَحُذِفَتِ التَّاءُ لِحَذْفِهَا مِنَ الأَصْلِ، وهو (مستطار)؛ لوجود مقتضيه فيه، وإنْ لم يوجد في (مستاء) إذ مقتضى هذا الكلام أنَّ حذْفَ التَّاءِ مِنْ (مستطار) قياسيٌّ، وبه جَزَمَ النَّظَّامُ، وَمَشَى عليه اليَزْدِيُّ فِي رَأْيِ أبي عَلِيٍّ، وأنكَرَهُ الشيخُ بدرُ الدِّينِ مُطْلقًا، وقال: إنَّه لا نظيرَ له في الكلامِ إلَّا (اِسْطَاعَ) (يَسْطِيعُ)، ولو كان مَقيسًا لَجَازَ مِثْلُهُ في (اِسْتَطَابَ الشيءَ)، و(اِسْتَطَالَ عَلَيْهِ)، ولا يقولُ بجواز ذلك أحَدٌ. وعلى هذا قولُ أبى عَلِيٍّ في مثل: (مُسْطَارٍ)...، وقال ابنُ الحاجب: فأجاب على أصله بناءً على أنَّ الحذفَ في (مسطار) مقيسٌ غَيْرُ مستقيم. قال: فلا يتجه عندي صحةُ قولِ أبي عليٍّ في ذلك إلَّا أنْ يكونَ أصلُهُ في بناءِ مِثْلِ مَا حُذِفَ مِنْهُ شَيْءٌ أنْ يأتيَ بالمبني على أصلِ ما حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ أصليٌّ حَذْفًا شاذًّا، وعلى لفظِ مَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ أصليٌّ مَقِيسًا، أو مَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ زَائِدٌ مُطْلَقًا؛ لأنَّ الإخلالَ به في البناء لا يؤدي إلى حذفِ شيءٍ مِنْ أُصولِ المبني. (/ق220ب/).

---

(1) سبق التعريف به. ص85.

6. تقديمه القياس، وإن كان فيه إعلالان:

– كما في حاشيته على شرح الشارح: [لِمَا يَلْزَمُ مِنْ مِذْهَبِ سيبويه] ويمكِنُ أنْ يُعارضَ بأنَّ إعلالين إذا كانا على القياسِ أوْلَى من إعلالٍ واحدٍ على خلافِ القياسِ. (/ق16ب/).

7. تقديسُهُ القراءاتِ، وإنْ خالفَتِ القياسَ:

– كما في حاشيته على شرح الشارح: [وكذا إنْ كان قَبْلَهُ سَاكِنٌ صَحِيحٌ] هذا هو القِيَاسُ وَرَوَى البُزِّيُّ عنِ ابْنِ كَثِيرٍ الإِدْغَامَ فِي قولِهِ: – تَعَالَى– ﴿**قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا**﴾(1)، ﴿**فَإِنْ تَوَلَّوْا**﴾(2)، ونحوهما. وهو خارجٌ عَنْ هذا القِيَاسِ، وإنْ كانَ مَقْبُولاً. (/ق216ب/).

8. يُؤَكِّدُ ابنُ جماعةَ: أنّ ما ثَبَتَ تَعْمِيمُهُ مِنَ اللُّغةِ بالاستقراءِ ليس من القياسِ المُخْتَلَفِ في جوازِهِ:

– كما في حاشيته على شرح الشارح: [وقَوْلُهُ: ولا ثالثَ لهما إشارةٌ إلى أنَّهُ لم يُوجَدْ في الخارج غيرهما] قال الشارح هو مبني على انتفاء غيرهما في الخارج وهو ممنوع، وإن سَلِمَ لَزِمَ تَجويزُ الإسكانِ في النّحو بتقديرِ وُجُودِهِ في الخارجِ وهو قياسٌ في اللُّغةِ وهو باطِلٌ. انتهى. وجوابُ هذا أنّ ما ثَبَتَ تَعميمُهُ من اللُّغةِ بالاستقراء ليس من **القياس** المُختَلَفِ في جوازه كما صرح به ابن الحاجب وغيره ومثَّلُوا له: برفع الفاعل، ونصب المفعول، وما نحن فيه من هذا القبيل، كما لا يَخْفَى؛ فلا إشكالَ حينئذٍ في جوازِ الإسكانِ فيما يُفْرَضُ وُجُودُهُ. (/ق21ب/).

9. ما خَالَفَ القِياسَ، فِيهِ نَظَرٌ عِنْدَ ابنِ جَمَاعَةَ:

– كما في حاشيته على شرح الشارح: [وإذا نَسَبْتَ إليها قُلْتَ: (قُسَوِيٌّ)] وفيه نَظَرٌ؛ من وِجْهَيْنِ:

أحدُهُمَا: أنَّ مُقْتَضَى القِياسِ أنْ يُرَدَّ الجَمْعُ إلى واحدِهِ، ثُمَّ يُنْسَبُ. وجوابُهُ: أنَّهُ يَجوزُ أنْ يكونَ عَلَمًا لشخصٍ مُعَيَّنٍ فلا حاجةَ إليه.

والثاني: قد يُنسبُ إلى (فُلُوعٍ) الذي مُغَيَّرٌ مِن (فُعُولٍ)؛ فنقولُ لِمَ لا يَجوُزُ أنْ يُنسبَ إلى الثاني دونَ الأَوَّلِ؟ لأصالةِ الثاني؛ فأُجِيبَ عَنِ الثاني بأنَّهُ بَعَدَ التغييرِ يَنزِلُ مَنْزِلَةَ الأصلِ فهو فيه كـ(هو) فيه. (/ق15أ/).

10.يُعَلِّلُ ابنُ جماعةَ قَبُولَهُ القياسَ في مسألةِ بناءِ الاسمِ على (فِعِل):

– كما في حاشيته على شرح الشارح: [(سلمناه) ولكنَّهُ شَاذٌّ] يجبُ أنْ يقولَ: مثلَ ذلك في (رُئِمٍ)،

---

(1) [التوبة:52].

(2) [آل عمران:32، و63، و64]، و[النساء:89]، و[المائدة:49]، و[التوبة:129]، و[هود:57]، و[النحل:83]، و[الأنبياء:109]، و[النور:54].

و(وُعِلٍ)[1] عند تسليم أنّ النَّقْلَ لا يكونُ إلّا في أسماءِ الأجناسِ؛ فيَدَّعِيَ أنَّهُما شاذَّانِ – أيضًا، وقد حَكَى المُرَادِيُّ الجوابَ بذلك، ثم قال: وفيه نظَرٌ؛ لأنَّ سيبويه أثبتَ بناءَ الـ(فِعِلٍ) بلفظٍ واحدٍ، وهو (إِبِلٌ)، ... ولك أنْ تقولَ: ليس في إثباتِ بناءِ **لـ(فِعِلٍ) مُخَالِفَةُ قياسٍ، بَلِ القياسُ يَقْتَضِيهِ؛** لأنَّ اجتماعَ الكسرتين أسهلُ من توالي الضَّمَّتين؛ فلا وجْهَ لِلْحُكْمِ على (إِبِلٍ) بالشُّذُوذِ، بخلافِ ذلك البناءِ؛ فإنّ القياسَ يَمْنَعُهُ لِمَا فيه مِنْ ثِقَلِ الانتقالِ: من الضّمّ إلى الكسر كعكسه[2]، كذا ظهر لي، ثُمَّ رأيتُ في (إيجاز التعريف) لابن مالك: أنّ أكثرَ النحويّين لم يَعْتَدُّوا لهذا البناءِ في الأسماءِ؛ لِعِلْمِهِمْ أنَّهُ في الأَصْلِ مقصودٌ بِهِ اختصاصُ الفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ. واعتدُّوا بموازنِ (فِعِلٍ) على قِلَّتِهِ؛ لأنّه لم يوجَدْ في غيرِ الأسماءِ؛ ولأنّه لا مانعَ لهُ مِنْ نَفْسِهِ؛ إذِ الكسرتان أقلُّ ثقلاً من الضمَّتينِ. وذو الضمّتين في الكلامِ كثيرٌ[3]؛ فذو الكسرتين حقيقٌ بكثرةِ النظائرِ، إلّا أنّه قلَّتْ نظائرُهُ اتّفاقاً؛ فلم يَسَعْهُمْ إلَّا التَّسليمُ. (/ق20أ/).

11.يَرُدُّ ابنُ جماعةَ بالقياسِ قياسًا آخرَ:

- كما في حاشيته على شرح الشارح: **[فِيهِ نَحْوُ: ضَرَّهُ يَضِرُّهُ وَيَضُرُّهُ] أَنَّ هَذَا الفِعْلَ كَالْمَذْكُورَاتِ فِي جَوَازِ الوَجْهَيْنِ فِي مُضَارِعِهِ،** وَلَمْ أَرَ مَنْ صَرَّحَ بِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ مِيزَانًا لِمَا قَبْلَهُ، وَيُقَالُ: (نَمَّ الحَدِيثَ)؛ أَيْ: (قَتَّهُ)[4]؛ أَيْ: وَشَى بِهِ[5]، وَبَتَّ الحُكْمَ – مَثَلًا– بِمُثَنَّاةٍ قَطَعَهُ. وَ(عَلَّهُ

---

(1) قال الليث بن المظفر أو الليث بن رافع بن نصر بن سيار(بعد180هـ): (الوُعِلُ) لغةً في (الوَعِل)، وحُكي (الرُّئِم) بمعنى (الاست). (الوَعِلُ): بفتح فكسر. و(الوَعْلُ) بفتح فسكون. و(الوُعِلُ) بضم فبكسر، والأخيرة نادرة: هو تَيْسُ الجبل. وقال الأزهري(ت370هـ): أمَّا (الوُعِلُ): بضم فكسر: فما سمعته لغير الليث؛ فإنْ صَحَّتْ روايةُ الليثِ فوجْهُهَا أنَّ أصْلَهُ الفعل المبنى للمجهول؛ تقول: (وُعِلَ بمحمَّدٍ) إذا أُشْرَفَ به؛ أي: (ارتفع به)؛ فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل إلى الضمير أو يضمن (وُعِلَ) معنى (علا) فيتعدَّى تَعْدِيَتَهُ. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج38/1).

(2) (فُعِلٌ)، وَ(فِعُلٌ): بِضَم الْفَاء وَكسر الْعين، وَبِالْعَكْسِ؛ استثقالًا للثِّقْل فيهمَا من الضمة إِلَى الكسرة، وَبِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّهُمَا حركتان ثقيلتان متبائنتان فِي الْمخْرج. وقَدْ جَاءَ (دُئِلٌ) و(حِبُكٌ)، وهُمَا نَادِرَانِ، فَلا يَكُونَانِ أصْلاً في الوَزْنِ. انظر: الجرجاني، المفتاح في الصرف (ص29)، نكري، دستور العلماء (ج258/1).

(3) خَفَّفُوا نحو عُنُق وإبل بتسكين الحرف الثاني فيهما، وهذا التخفيف في نحو عُنُق أكثر منه في إبل، لأن الضمتين أثقل من الكسرتين حتى جاء في الكتاب العزيز وهو حجازي رُسْلَنَا وَرُسْلَهم، وهو في الجمع أولى منه في المفرد لثقل الجمع". الرضي، شرح الشافية (ج44/1).

(4) القَتُّ: الكذب المهيأ والنميمة، وهو يَقُتُّ الكذب أي يهيئه. والقَتَّاتُ: النَّمَامُ. الخليل، العين (ج19/5).

(5) وَشَي فلانٌ بفلانٍ وشايةً، أي: نمَّ به. الخليل، العين (ج299/6).

بِالشَّرَابِ)، بِعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ: سَقَاهُ بَعْدَ نَهَلٍ(1)، وَ(**شَدَّ المَتَاعَ): أَوْثَقَهُ. هَذَا وَقَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْ تَقْيِيدِ المُصَنِّفِ وَالشَّارِحِ: (المُضَاعَفَ) بِالمُتَعَدِّي أَنَّ الَّلازِمَ مِنْهُ عَلَى القِيَاسِ السَّابِقِ فِي جَوَازِ الوَجْهَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ القِيَاسُ فِيهِ الكَسْرُ، نَحْوَ: (حَنَّ يَحِنُّ)**، وَ(**نَدَّ يَنِدُّ**)، وَغَيْرِهِمَا. **ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ**(2)**، وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَتْ مِنْهُ أَفْعَالٌ كَثِيرَةٌ خَارِجَةٌ عَنْ هَذَا القِيَاسِ، بَعْضُهَا التَزَمَ ضَمَّ عَيْنِ مُضَارِعِهِ، وَبَعْضُهَا جَاءَ مُضَارِعُهُ بِالوَجْهَيْنِ**، وقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ مَالِكٍ فِي لَامِيَّتِهِ(3). (/ق35ب/).

12.يفصِّلُ ابنُ جماعة في مسألةِ القياسِ مَا أَجْمَلَهُ الشَّارِحُ، أو مَا أَوْجَزَهُ:

– كما في حاشيته على شرح الشارح: [وَمَا جَاءَ مِنْهُ عَلَى (يَفْعِلُ) بِالْكَسْرِ مَعَ صِحَّةِ الْفَاءِ قَلِيلٌ]؛ أَيْ: فَقَوْلُ المُصَنِّفِ إِنْ كَانَ مِثَالًا لِمُوَافَقَةِ الغَالِبِ لَا لِإِخْرَاجِ غَيْرِهِ. وَقَوْلُ الشَّارِحِ مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ، قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْهُ اخْتِصَاصُ جَوَازِهِمَا بِالْمَذْكُورَاتِ وَمَا هُوَ كَذَلِكَ. **وَالتَّفْصِيلُ: أَنَّ القِيَاسَ فِي مُضَارِعِ (فَعِلَ) بِالْكَسْرِ أَنْ يَكُونَ عَلَى (يَفْعَل) بِالْفَتْحِ، وَلَا تَنْحَصِرُ صِيَغُهُ**، وَ**قَدْ خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ أَفْعَالٌ جَاءَ مُضَارِعُهَا بِالْكَسْرِ وَحْدَهُ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ. وَأَفْعَالٌ أُخْرَى جَاءَ مُضَارِعُهَا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَهِيَ تِسْعَةٌ:**

---

(1) نَهِلَ الْبَعِيرُ نَهَلًا مِنْ بَابِ تَعِبَ شَرِبَ الشُّرْبَ الْأَوَّلَ حَتَّى رَوِيَ فَهُوَ نَاهِلٌ وَالْجَمْعُ نِهَالٌ بِالْكَسْرِ وَنَاقَةٌ نَاهِلَةٌ وَالْجَمْعُ نِهَالٌ أَيْضًا وَنَوَاهِلُ وَكُلُّ مَا ارْتَوَى مِنْ الْمَوَاشِي فَهُوَ نَاهِلٌ وَيَتَعَدَّى بِالْأَلِفِ فَيُقَالُ أَنْهَلْتُهُ إذَا سَقَيْتَهُ حَتَّى رَوِيَ وَالْمَنْهَلُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْهَاءِ الْمَوْرِدُ وَهُوَ عَيْنُ مَاءٍ تَرِدُهُ الْإِبِلُ. الفيومي، المصباح المنير (ج628/2).

(2) في (فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك(ت672هـ)، للصعيدي(ت1250هـ): إِلَى أَن الَّذِي سهّل مَجِيء الْوَجْهَيْنِ فِي هَذِه الْأَفْعَال لُزُومهَا مرّة، وتعدّيها أُخْرَى، وَذكر أَنَّهَا أَرْبَعَة فَلم يذكر مَجِيء الْوَجْهَيْن فِي (هَرَّهُ)، وحكاهما فِي الْقَامُوس، وَكَلَام النَّاظِم يُوهم الْحصْر فِي هَذِه الْخَمْسَة، وعبّر فِي التسهيل، ابن مالك: بقوله: وَالْتزم الضَّم فِي المضاعف المعدَّى غير الْمَحْفُوظ كسرُهُ، لكنّه لم يزدْ فِي شَرحه على الْخَمْسَة، وَقد ظَفرتُ فِي الْقَامُوس بأَرْبَعَة أَفعَال بَعْضهَا فِي الصِّحَاح –أَيْضًا– مَعَ مَا سبق من حصرهلَهَا فِي الْأَرْبَعَة السَّابِقَة وَهِي: (نَثَّ الخبَرَ) بالنُّون (يَنِثُّه ويَنُثُّه) أفشاه، و(شَجَّ رأسَهُ يَشِجُّهُ ويَشُجُّهُ)، و(أَضَّهُ) بِالْمُعْجَمَةِ إِلَى كَذَا (يَؤُضُّهُ ويَئِضُّهُ) أَلْجَأَهُ، وَهَذِه الثَّلَاثَة فِي الْقَامُوس، و(رَمَّه) بالراء (يَرِمُّهُ ويَرُمُّهُ) أصلحه، ذكره بِالْوَجْهَيْنِ –أَيْضًا– فِي الصِّحَاح مَعَ حصره السَّابِق قد نظمتها فَقلتُ:

وَمِثْلُ هَرَّ يَنِثُّ شَجَّهُ وَكَذَا ... كـ(أَضَّهُ رَمَّهُ؛ أَي: أصلح العلملا

الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ابن مالك (ص206).

(3) وبتَّ قطعًا ونمَّ واضممنَّ مَعَ الـ ... لُزُوم فِي اِمْرُرْ بِهِ وجَلَّ مِثْلُ جَلَا

أَي: واضمم عين الْمُضَارع من المضاعف مَعَ لُزُومه، على خلاف قِيَاسه فِي هَذِه الْأَفْعَال الْمَذْكُورَة...

الْأُولَى[1]: (وَمِقَ)[2]؛ أَيْ: أَحَبَّ، وَ(وَثِقَ)[3]: قَوِيَ اعْتِمَادُهُ، وَ(وَفِقَ)[4]: صَارَ مُوَافِقًا، وَ(وَلِيَ)[5]: تَبِعَ، وَ(وَلِيَ الْأَمْرَ): صَارَ حَاكِمًا عَلَيْهِ، وَ(وَرِثَ)[6] مِنَ الْإِرْثِ: وَ(وَرِعَ)[7]: صَارَ ذَا وَرَعٍ، وَ(وَرِمَ)[8]: دَخَلَهُ الوَرَمُ، وَ(وَرِيَ الْمُخُّ)[9]: أَكْثَرَ مِنَ السِّمَنِ[10]. (/ق36أ/).

والثانية[11]: (حَسِبَ)، و(نَعِمَ)[12]؛ أَيْ: عَدِمَ البُؤْسَ، وَ(بَئِسَ)[13]: صَارَ ذَا بُؤْسٍ. وَ(يَبِسَ): جَفَّ، وَ(يَئِسَ)[14]: قَنَطَ، وَ(وَغِرَ) الصَّدْرُ[15]، وَ(وَحِرَ)[16]: التَهَبَ حُزْنًا أَوْ غَيْظًا. وَ(وَلِهَ)[17]: كَادَ يَعْدَمُ العَقْلَ. وَ(وَهِلَ)[18]: اِشْتَدَّ فَزَعُهُ. قال ذلك ابْنُ مَالِكٍ[19] – رحمه الله–، وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يَذْكُر فِي

---

(1) قصد بـ(الأولى): المجموعة الأولى، التي قال عنها: (أَفْعَالٌ جَاءَ مُضَارِعُهَا بِالْكَسْرِ وَحْدَهُ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ).

(2) (وَمِقَ: يَمِقُ). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص284).

(3) (وَثِقَ: يَثِقُ). المرجع السابق، ص284.

(4) (وَفِقَ: يَفِقُ). المرجع نفسه، ص284.

(5) (وَلِيَ: يَلِي). المرجع نفسه، ص121.

(6) (وَرِث: يَرِثُ). المرجع نفسه، ص284.

(7) (وَرِعَ يَرِعُ). المرجع نفسه، ص121.

(8) (وَرِمَ: يَرِمُ) المرجع نفسه، ص284.

(9) (وَرِيَ الزَّندُ: يَرِي). المرجع نفسه، ص284.

(10) السِّمَنِ. الزبيدي، تاج العروس (ج35/219).

(11) قصد بـ(الثانية): المجموعة الثانية، التي قال عنها: (وَأَفْعَالٌ أُخْرَى جَاءَ مُضَارِعُهَا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَهِىَ تِسْعَةٌ).

(12) (حَسِب يَحسِبُ)، و(نَعِمَ يَنعِمُ). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص292).

(13) بَئِسَ يَبْأَس بالفتح على القياس، ويَبْئِس بالكسر شذوذاً، أي ضاق حاله وافتقر. ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص68).

(14) (يَبِسُ، ويَئِسُ)، في مضارع (يَبِسَ ويَئِسَ). وأصلهما (يَيبِسُ)، و(يَيئِسُ)، فحُذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة، كما حذفت الواو من (يَعِدُ)، تشبيهًا بها في أنهما حرفا علَّة، وقد وقعا بين ياء وكسرةٍ. وإنَّما لم تحذف الياء باطِّراد، إذا وقعت بين ياء وكسرة؛ لأنها أخفُّ من الواو. ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص286).

(15) (وَغِرَ: يَغِرُ). المرجع السابق، ص284.

(16) (وَحِرَ صَدرُه: يَحِرُ). المرجع نفسه، ص284.

(17) (وَلِهَ: يَلِهُ). المرجع نفسه، ص284.

(18) (وَهِلَ يَوْهَل ويَوْهِل): فزع، وكذلك عن الشيء نسيه. والفتح على القياس، والكسر على الشذوذ. ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ض68).

(19) (وَهِلَ يَوْهَل ويَوْهِل): فزع، وكذلك عن الشيء نسيه. والفتح على القياس، والكسر على الشذوذ. وجمع المصنِّف هذه الأفعال بقوله في لامية الأفعال:=

الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: وَ(وَعِمَ: يَعِمُ)[1]؛ لِذِكْرِهِ (عِمّ صَبَاحًا) فِيمَا لَا يَتَصَرَّفُ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَهُ، بَل هُوَ مُتَصَرِّفٌ. وَفِى (بُغْيَةِ الطَّالِبِ) لِوَلَدِهِ: (إِنْ كَانَ (فَعِلَ) (فَاؤُهُ) (يَاءً) لَمْ يَجِئْ فِي (عَيْنِ) مُضَارِعِهِ إِلَّا (الْفَتْحُ)، نَحْوَ: (يَئِسَ: يَيْئَسُ)، وَ(يَقِظَ: يَيْقَظُ) بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ، وَإِنْ كَانَ (وَاوًا) فَمِنْهُ مَا لَزِمَ (الْفَتْحَ) فِي (عَيْنِ) مُضَارِعِهِ عَلَى الْأَصْلِ، نَحْوَ: (وَجِلَ: يَوْجَلُ)، وَمِنْهُ مَا لَزِمَ (الْكَسْرَ) لِلتَّخْفِيفِ، نَحْوَ: (وَلِيَ يَلِي)، وَمِنْهُ مَا جَاءَ بِالْوَجْهَيْنِ، نَحْوَ: (وَغِرَ: يَغِرُ، وَيَوْغَرُ). انتهى. وَفِي أَوَّلِهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى عِلْمُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ. (/ق36ب/).

13.جَعَلَ ابنُ جماعةَ الغَلَبَةَ مُجَوِّزَةً لِلْقِيَاسِ إِذَا لَمْ يُسْمَعْ خِلَافُ الغَالِبِ، وهو بذلك يوافِقُ مذهبَ سيبويه، والبصريّينَ:

– كما في حاشيته على شرح الشارح: [إِلَّا أَنَّ الغَالِبَ] مَا قَالَ: إِنَّهُ الغَالِبُ جَعَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ [2]، وَغَيْرُهُ مَقِيسًا، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، وَالْأَخْفَشِ إِلَّا أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ (فَعْلًا) – مَثَلًا– قِيَاسٌ فِي المُتَعَدِّي مِنْ (فَعَلَ). وَ(فَعْلٌ) فِيمَا لَا يُسْمَعُ خِلَافُهُ فَإِنْ سُمِعَ خِلَافُهُ وُقِفَ عِنْدَهُ. وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: قَالُوا: (ضَرَبَهَا الفَحْلُ ضِرَابًا)، وَالقِيَاسُ (ضَرْبٌ). وَلَا يَقُولُونَهُ: كَمَا لَا يَقُولُونَ: (نَكْحًا، وَهُوَ القِيَاسُ)، وَظَاهِرُ قَوْلِ الفَرَّاءِ: إِنَّ القِيَاسَ جَائِزٌ وإِنْ سُمِعَ غَيْرُهُ، وَقِيلَ: لَا يُقَاسُ فَلَوْ وَرَدَ (فِعْلٌ) مِنْهُ لَا يُدْرَى كَيْفَ نُطِقَ بِمَصْدَرِهِ لَمْ يَجُزْ النُّطْقُ بِهِ عَلَى (فَعْلٍ) عَلَى الثَّالِثِ، وَيَجُوزُ عَلَى الآخَرِينَ، وَالمُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ هُوَ الثَّالِثُ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْأَوَّلِ، وَجَعَلَ الغَلَبَةَ مُجَوِّزَةً لِلْقِيَاسِ إِذَا لَمْ يُسْمَعْ خِلَافُ الغَالِبِ، وَ– اللهُ تَعَالَى أَعَلَمُ–.(/ق40أ/).

=وجهان فيه من أحْسِبِ مَع وَغِرَت وحِرْت ... أنعم بَئِسَت يَئِسَت أوله يبس وهلا

فهذه تسعة أفعال يجوز فيها فتح عين المضارع على القياس وورد فيها كسرها شذوذاً. وذكر صاحب مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبَان معاني لامية الأفعال (ص35): أربعة أفعال أخرى تفتح عين مضارعها وتكسر وهي: وَلِغَ الكلبُ يَوْلَغ ويَوْلِغُ إذا شرب بأطراف لسانه، أو أدخل فيه لسانه وحرّكه. ووَبِقَ يَوْبَقُ ويَوْبِقُ إذا هلك. ولي فلاناً يليه ولياً: دنا وقرب منه، وولي الشيء وعليه يَلِي بالكسر أيضاً إذا قام به وملك أمره، وولي الرجل إذا نصره، وولي البلد إذا سلط عليه. انظر: ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص68).

(1) الرضي، شرح الشافية (ج136/1).

(2) قال ابن مالك في ألفيته:

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِيْ ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدًّا

وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ ... كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ

وفَعَلَ اللازم مثل قعدا ... له فُعُول باطراد، كغدا

ما لم يكن مستوجبًا فِعالًا... أو فَعَلانًا –فادر– أو فُعَالًا

انظر: ابن مالك، ألفية ابن مالك (ص40).

14.يُقِرُّ ابْنُ جماعةَ ما قَالَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ(ت321هـ) فِي (الجَمْهَرَةِ): إِنَّهُ لا يُقاسُ إِلَّا بما جاءَ بِهِ شِعْرٌ فَصِيحٌ:

– كما في حاشيته على شرح الشارح: [قِيلَ: سُئِلَ الزَّمَخْشَرِيُّ] قَالَ الخَوَارِزْمِيُّ: قَالَ العِمْرَانِيُّ: سَأَلْتُ صَاحِبَ (الكَشَّافِ): فَقُلْتُ: (الْفِعِّيلَى)؛ أَهُوَ عَلَى القِيَاسِ أَمْ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ؟ فَقَالَ: هُوَ كَثِيرُ الاسْتِعْمَالِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قِيَاسًا. وَعَنِ ابْنِ دُرَيْدٍ فِي (الجَمْهَرَةِ): لَيْسَ لِمُوَلَّدٍ أَنْ يَبْنِيَ ذَلِكَ إِلَّا مَا بَنَتِ العَرَبُ وَتَكَلَّمَتْ بِهِ، وَلَوْ أُجِيزَ ذَلِكَ لَقُلِبَ أَكْثَرُ الكَلَامِ فَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى مَا جَاءَ مِمَّا لَمْ تَسْمَعْهُ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ بِهِ شِعْرٌ فَصِيحٌ"[1]. (/ق44أ/).

15. تناقضُ قولِ الشارحِ: (مصدرُ الثُّلاثِيِّ سماعيٌّ – مرَّةً–، وقياسيٌّ– مرَّةً–)؟! يُزِيلُ ابنُ جماعةَ ذلكَ اللَّبْسَ[2]، مُفَصِّلًا:

– كما في حاشيته على شرح الشارح: [مَوْضِعُ تَأَمُّلٍ؛ حَيْثُ عَدَّ (مَدْخَلًا) هُنَاكَ مِنَ السَّمَاعِيِّ، وَهَهُنَا مِنَ **القِيَاسِ**] فَفِي كَلَامِهِ تَنَاقُضٌ، وَالجَوَابُ: أَنَّهُ مَا قَيَّدَ هُنَاكَ مَصْدَرَ الثُّلاثِيِّ بِالسَّمَاعِيِّ حَتَّى يَلْزَمَ التَّنَاقُضَ، وَإِنَّمَا قَالَ: أَبْنِيَةُ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ كَثِيرَةٌ أعمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا **قِيَاسِيًّا** أَوْ لا، فَعُدَّ مِنَ الكَثِيرِ (المَدْخَلُ) مَعَ أَنَّهُ **قِيَاسِيٌّ**، ثُمَّ لَمَّا لَمْ يُعْلَمْ هُنَاكَ أَنَّهُ سَمَاعِيٌّ أَوْ **قِيَاسِيٌّ** ذَكَرَ هُنَا أَنَّ مِثْلَ (مَدْخَلٍ) **قِيَاسِيٌّ**، فَلَا تَنَاقُضَ. (/ق44ب/). فَإِنْ قِيلَ: تَخْصِيصُ المَزِيدِ وَالرُّبَاعِيِّ بِكَوْنِ مَصْدَرِهِمَا **قِيَاسِيَّيْنِ** فِي مُقَابَلَةِ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَصْدَرَهُ سَمَاعِيٌّ. وَ– أَيْضًا– قَوْلُهُ: إِلَّا إِنَّ الغَالِبَ فِي نَحْوِ: (مَدْخَلٍ) إِلَى آخرِهِ دَلِيلٌ عَلِى كَوْنِ مَصْدَرِهِ سَمَاعِيًّا؛ فَيَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ؛ قُلْنَا: تَخْصِيصُهُمَا بِكَوْنِهِمَا **قِيَاسِيَّيْنِ** إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثُّلَاثِيَّ المُجَرَّدَ لَيْسَ مَصْدَرُهُ **قِيَاسِيًّا** فَحَسْب؛ لِمَا أَنَّ مَصْدَرَهُمَا **قِيَاسِيٌّ** فَحَسْب بَلْ قَدْ يَكُونُ سَمَاعِيًّا فَحَسْب، وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُ سَمَاعِيًّا، وَبَعْضُهُ **قِيَاسِيًّا**، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ وَإِنْ دَلَّ عَلَى نَفْيِ الحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثُّلَاثِيَّ المُجَرَّدَ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ أَيْ: لَيْسَ **بِقِيَاسِيٍّ** فَحَسْب، وَنَفْيُ كَوْنِهِ **قِيَاسِيًّا** أَعَمُّ مِنَ القِسْمَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، وَلَا دَلَالَةَ لِلْأَعَمِّ عَلَى الْأَخَصِّ، وَ– أَيْضًا– اسْتِثْنَاءُ إِلَّا أَنَّ الغَالِبَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثُّلَاثِيَّ المُجَرَّدَ لَيْسَ **بِقِيَاسِيٍّ** مُطْلَقًا، وَسَمَاعِيٍّ مُطْلَقًا، بَلْ فِيهِ السَّمَاعِيُّ **وَالقِيَاسِيُّ**، بِدَلِيلِ أَنَّ المُسْتَثْنَى **قِيَاسِيٌّ**، وَهُوَ فِيهِ، وَإِذَا كَانَ بَعْضُهُ **قِيَاسِيًّا**، وَبَعْضُهُ سَمَاعِيًّا؛ فَلَا يَكُونُ مَضْبُوطًا مُطْلَقًا، وَالاسْتِثْنَاءُ مِنْ عَدَمِ الضَّبْطِ فِيهِ كَمَا تَقَرَّرَ؛ سَلَّمْنَا أَنْ أَرَادَ أَوَّلًا أَنَّهُ سَمَاعِيٌّ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَنَاقُضَ؛ لِأَنَّ (مَفْعَلًا) مَجِيئُهُ فِيهِ سَمَاعِيٌّ، وَإِنْ أَرَادَ فِي إِفْرَادِهِ **قِيَاسِيٌّ**. ض.

---

(1) ابْنِ درَيْدٍ، جمهرة العرب (ج1192/2).

(2) (اللَّبْسُ): بالفتح: الخلط من باب: (ضَرَبَ). مصدرُ قولِكَ: (لَبَسْتُ عليه الأمرَ ألْبِسُ)؛ مِنْ قوله – تعالى–: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام:9] اللُّبْسُ بالضم: مصدرُ قولِكَ: (لَبِسْتُ الثَّوْبَ أَلْبَسُ). الكليات، أبو البقاء الحنفي(ت1094هـ) (ص800).

التعليل

التعليلُ: وسيلةُ النّحوِ الإقناعيّةِ، وهو تابعٌ للقياس. والعِلَلُ تَعليميّةٌ، وقياسيّةٌ، وجَدليّةٌ، كما قسّمها الزجاجيّ (ت337هـ). والعلّةُ أرضٌ خَصبةٌ لإظهارِ المواهبِ والقُدراتِ الفكريّةِ لدى العالِمِ النّحويّ.

أقسامُ العِلَّةِ:

أ . **العِلَّةُ التّعليميّةُ:** وهي التي يتوصل بها إلى تَعَلُّمِ كلامِ العربِ، ومِنْ هذا النّوعِ قَولُنَا: (إنّ زيدًا قائمٌ). فإنْ قيل: بِمَ نصبتم زيدًا؟ قلنا بـ(إنّ)؛ لأنّها تنصب الاسمَ، وترفعُ الخبرَ؛ لأنّنا كذلك عُلّمْنَا، ونعلّمه...؛ فهذا وما أشبهَهُ مِنْ نوعِ التّعليمِ، وبهِ ضُبِطَ كلامُ العربِ.

ب . **العلّة القياسيّةُ:** فإنْ قيلَ – لمَن قالَ: نصبتُ (زيدًا) بـ(إنّ) في قوله: (إنّ زيدًا قائمٌ): لِمَ وجَبَ أنْ تنصِبَ (إنّ) الاسمَ؟ فالجوابُ في ذلك، أنْ يقولَ: لأنّها وأخواتِها ضارعتِ الفعلَ المتعدّيَ إلى مفعولٍ؛ فَحُمِلَتْ عليه؛ فَأُعْمِلَتْ إعمالَهُ لمّا ضارَعَتْهُ؛ فالمنصوبُ بها مُشبّهٌ بالمفعولِ لفظًا. والمرفوعُ بها مُشبّهٌ بالفاعِلِ لفظًا؛ فهي تُشْبِهُ الأفعالَ من ما قُدّمَ مفعولُه على فاعلِه.

ت . **العلّة الجدليّةُ:** (النظريّة): أمّا هذه العِلّةُ فتبدأُ بَعْدَ العِلَّتَيْنِ السابقتين، وهي تعليل لهما، وتأييد لهما عن طريق التّسويغِ المنطقيّ؛ إذ إنّها تأتي من الإحساس بضرورة منطقة الظواهر، والقواعد، والعللِ جميعًا، وهي على ما مثّلنا به أعلاه أن يقال: مِنْ أي جهة شابهتِ هذه الحروفُ الأفعالَ؟ وَلِمَ شابهَتْ ما قُدّمَ مفعولُهُ على فاعِلِهِ، وهو ليس بأصل؟ وما الذي دعا إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟ ... إلخ، فالجواب الذي يُعْتَلُّ به عن أيٍّ من هذه المسائلِ هو عِلَّةٌ ثالثةٌ، وداخلَةٌ في الجدلِ، والنّظرِ.

ولمّا كان ابنُ جماعةَ من النّحاة المتأخرين، يختار آراءه ممّن سَبَقَهُ لا يلتزِمُ في ذلك مدرسةً نحويَّةً بِعَيْنِهَا – وهو مَنْهَجٌ المدرسةِ المِصْريَّةِ – فَقَدْ بنى (حاشيته) كأنّ أحدًا يسألُهُ: لمَ اخترتَ هذا الرأيَ؟ فتراه يُعلِّلُ لاختيارِهِ، ويُبَرِّرُهُ، ومن هنا فقد كانت التّعليلاتُ في حاشيته كثيرةً، ولكنّ أكثرَهَا يَبْعُدُ عَنِ التّعليلِ الجَدَليّ، بَلْ يُفَسّرُ اختياراتِهِ، وَيُبَرّرُ لها.

استخدامُ ابنِ جماعةَ التّعليلَ:

– مثلُ قولِهِ: (وإنما كان الميزان ثلاثيّاً، لكونِ الثلاثيّ أكثرَ مِنْ غَيْرِهِ، أو لِأَنَّهُ لو كانَ رُبَاعيّاً أو خُمَاسِيّاً لم يُمَكَّنْ وزنُ الثُّلاثِيِّ به إلّا بِحذفِ حَرفٍ أو أَكثرَ، ولو كانَ ثُلاثيّاً لم يُمَكَّنْ وزنُ الرُّباعيّ

أو الخُماسيّ إلّا بزيادَةِ لامٍ مرَّةً أو مَرَّتين. والزيادةُ عندَهُمْ أسهلُ مِنَ الحذفِ. ذكره ابنُ جنيٍّ هكذا)[1]. وهذا يُعَدُّ منَ العِلَلِ الأُوَلِ.

- وكما في حاشيته على شرح الشارح: [لأنّه أعمُّ الأفعالِ معنىً]؛ أي: لأنّ لفظَ (الفِعْلِ) يُعَبَّرُ بهِ عن كُلِّ فِعْلٍ كَمَا يَقُولُ القائلُ: هل ضَربتَ زيدًا؟ فتقولُ: فَعَلْتُ. وتُكَنِّي عَنْ قَوْلِكَ: (فَعَلْتُ) عن (الضَّرْبِ) وحُمِلَ الاسمُ على الفِعْلِ؛ لأنّ لـ(الفِعْلِ) الأصالَةَ في التَّصْرِيفِ. (/ق9ب/).

- وكما في حاشيته على شرح الشارح: [ويَصِحُّ استعمالُهُ في معنى كُلِّ فِعْلٍ] هو مِنْ عَطْفِ المُسَبَّبِ على السببِ؛ لأنَّ عمومَهُ سببٌ لصحةِ الاستعمالِ المذكورةِ، أو مِنْ عَطْفِ الدليلِ على المدلولِ؛ لأنَّها دليلٌ عليه. وعبارةُ شارحِ الهَارُونِيَّةِ: (وَضَعُوا لذلك لفظَ (فِعْلٍ)؛ لِكَوْنِهِ أعمَّ الأفعالِ معنىً؛ لجوازِ استعمالِهِ في معنى كُلِّ فِعْلٍ). (/ق9ب/).

- وكما في حاشيته على شرح الشارح: [وأفاعل]؛ لأنّه حينئذ إمّا أنْ يُعبَّرَ عنه بما تقدَّمَهُ أو بلفظِهِ، فإنْ كانَ الأوَّلُ فَوَزْنُهُ (أفاعل)، وإنْ كان الثاني فوزنه (أفداعل)، وكلاهما لم يوجدا؛ فَحُكِمَ بالإبدال؛ حتى يكون (تفاعل) فهو تعليل بمعنى: (لأنَّه)[2]. (/ق198ب/).

---

(1) هكذا ذكره ركن الدين الاستراباذي: أنه نقله عن ابن جني من (سر صناعة الإعراب). ركن الدين، شرح الشافية (ج175/1).

(2) انظر: المرجع السابق، (ج852/2).

الأصلُ الثّالثُ: الإجماعُ

ارتكز منهجُ ابنِ جماعةَ، إضافةً إلى السّماعِ، والقياسِ، والتّعليلِ، على الإجماعِ، والتّرجيحِ، والتّعارضِ، واستصحابِ الحال، ويَظْهَرُ ذلك في حاشيته الصّرفيّةِ على شرح الشّارحِ، على خِلَافِ الأوائلِ؛ وقد يكونُ السّببُ في ذلك أنَّ الأوائلَ لم يَعْتَمِدُوا إلّا السّماعَ، والقياسَ، والتّعليلَ الشّخصيَّ؛ فكان الواحدُ منهم مدرسةً بذاتِهِ؛ فهم أوَّلُ الطّريقِ، وعَلَيْهِمُ ارتكزتْ قواعِدُ الُّلغةِ[1].

وكان السيوطي(ت911هـ) يقول: "اعلم أنّ معرفةَ الُّلغةِ، والنّحوِ، والتّصريفِ فَرضُ كِفَايَةٍ؛ لأنّ معرفةَ الأحكامِ الشّرعيّةِ وَاجِبةُ الإجماعِ، ...ومعرفةُ الأدِلَّةِ تَتَوَقَّفُ على مَعْرِفَةِ الُّلغَةِ، والنَّحْوِ، والتَّصريفِ"[2].

فالأحكامُ وردتْ بِالعربيَّةِ؛ والعربيَّةُ عندَ السّيوطِيِّ(911هـ) يُمكِنُ الاحتجاجُ بها مِنْ خِلَالِ إجماعِ العُلماءِ عَلَى مَسَائِلِهَا نحوًا، وصَرْفًا.

ويقصد بالإجماع:

أَوَّلًا: إجماعُ العربِ عَلَى مسألَةٍ مِنَ المسائِلِ؛ فَيَنْطِقُونَ بِهَا علَى وَجْهٍ مُعيَّنٍ العربُ الأوائلُ الخُلَّصُ الفُصحاءُ، أصحابُ اللغةِ الأولى، قبل امتزاجِهِمْ بِغَيرِهِمْ مِنَ الأُمَمِ، وَالقَبَائِلِ الأُخْرَى.

ثَانِيًا: إجماعُ علماءِ المدرستينِ الكُبْرَيَيْنِ (البصرةِ، والكُوفَةِ)؛ ويُعَدُّ الإجماعُ حُجَّةً يُعتمَدُ عليها في معرفةِ لُغَةِ العَربِ الفصيحةِ مِنَ الُّلغَةِ المَلْحُونَةِ والدَّخِيلَةِ. ويقولُ السّيوطيُّ: "وإجماعُ العربِ – أيضًا– حُجَّةٌ"[3]. وقد ناقش هذا ابنُ جني(ت392هـ)، فقال: "اعلم أنّ **إجماعَ أهلِ البلدَيْنِ** إنّما يكونُ حُجَّةً؛ إذا أعطاكَ خَصْمُكَ يَدَهُ ألَّا يُخَالِفَ المنصوصَ، والمَقِيسَ على النُّصوص؛ فأمّا إنْ لمْ يُعْطِ يَدَهُ بذلكَ فَلَا يكونُ إجماعُهُمْ حُجَّةً عليهِ؛ وَذَلكَ أنَّهُ لم يَرِدْ مِمَّنْ يُطَاعُ أمرُهُ في قُرآنٍ، ولَا سُنَّةٍ: أنَّهُمْ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى الخَطَأ، كما جاءَ النَّصُّ عنْ رَسولِ اللهِ ﷺ في قولِهِ: "أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ على ضَلَالَةٍ" [4]، وإنّما هُو عِلْمٌ مُنتزَعٌ مِنِ استقراءِ هذهِ الُّلغَةِ"[5].

---

(1) انظر: بيامين عبد الجليل أحمد دويكات، جهود السيوطي الصرفية.

(2) السيوطي، الاقتراح (ص78).

(3) المرجع السابق، ص95.

(4) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، السواد الأعظم، 1303/2: رقم الحديث 3950].

(5) ابن جني، الخصائص (ج190/1).

فاجتماعُ الفريقينِ يَجْعَلُهُمْ يصِلُونَ إلى الفَصْلِ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَمَاعٌ مِنَ العَرَبِ في تِلْكَ المَسْأَلَةِ أوِ القَضِيَّةِ المَطْرُوحَةِ، ثُمَّ التَّعَرُفِ إلى مَا قِيسَ عَلَى كَلَامِ العَرَبِ، والمَقْصُودُ بذلكَ السَّمَاعُ، والقِيَاسُ، فالإجماعُ يَكُونَ تَالِيًا للسَّمَاعِ، والقِيَاسِ.

بجانب هذه المنهجيّة؛ فإنّ ابنَ جماعة أَكْثَرُ ما أَخَذَ آراءَهُ من البصريّينَ، كما تبيّنَ ذلكَ في منهجه، ومذهبه، بينما كان يميلُ للمدرسةِ البَغدادِيَّةِ، المصريّةِ؛ (مدرسةِ التَّحقيق)، ولَكِنَّ خِلَافَهُ كانَ وَاضِحًا لِلمَدْرَسَةِ الكُوفِيَّةِ؛ إذْ نَجِدُهُ خَالَفَهَا في كثيرٍ مِنَ المَسَائِلِ التي عَرَضَهَا؛ ولَكِنَّ هذا لا يَعْنِي أَنَّهُ لم يُوَافِقْهَا في بعضِ الآراءِ مَعَ عِلْمِهِ التَّامّ أنَّها كَثيرًا ما تُخَالِفُ المدرسةَ البَصْرِيَّةَ.

وهذا المذهب – في (مِصْرَ) البلدِ التي أقامَ فيهَا زَمَنًا، وكانَ قاضيَ القُضَاةِ فيها، و(الشَّامُ) موطِنُهُ الأَصْلِيُّ، وموطِنُ أجدادِهِ– هذا المذهَبُ عُرِفَ بـ(مذهَبِ المُحَقِّقِينَ)؛ حيثُ نَجِدُهُ لم يلتزِمْ فيهِ بِأُسْلُوبِ البَصْرِيّينَ وَمَنْهَجِهِمْ فَقَطْ، ولَا مَذْهَبِ الكُوفيينَ، إذْ إنَّهُ مَذْهَبُ مَزِيجٍ مِنَ المَذَاهِبِ تُحَقَّقُ فيهِ الآراءُ الصَّرفيَّةُ المُطَّرِدَةُ الفَصِيحَةُ التي تَعْتَمِدُ على الُّلغَةِ السَّلِيمَةِ، التي لَا لَغْوَ فيها، ولَا لَحْنَ؛ ومعنى هذا أنَّهُ لم يلتزِمْ بمذهبِ البَصْرَةِ وَحْدَهُ، ولا الكُوفَةِ أو بَغْدَادَ، وإنّما اتّبعَ (منهجَ المُحَقِّقينَ) مِنَ العلماءِ. وسنؤَكِّدُ ذلك بالدَّليلِ، وقد عَرَفْنَا من البحث، والدراسة في الأبواب الصرفيّة أنَّ ابنَ جماعةَ: كان يميل للبصريين لتأثره بمذهبهم؛ فإنّهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يعتمدون على القياس الشاذِّ، ووُجِدَ أنّ منهجه الذي اتّبعه كان لا يعتمد على المذهب البصريّ فقط، وإنّما إذا خالفه في الآراء واحتجّ بما هو ضعيف وليس له أصلٌ ولا يقومُ على دليلٍ أعرضَ عَنْهُ، واختَارَ مِنَ المذاهبِ الأُخرى ما يلائِمُ منهجَهُ.

ويقولُ النُّحاةُ: إنَّ مذهبَ المحقِّقينَ هو مذهبُ المتأخرين من علماء الأندلس، ومصرَ، والشّامِ، ومن العلماءِ الذين بَرَعُوا في ذلك: ابنُ مالكٍ(ت672هـ)، وأبو حيان(ت745هـ)، وابنُ عُصفورٍ(ت669هـ)، وابنُ هشامٍ(ت761هـ)، والسيوطيُّ(ت911هـ)، وغيرُهُمْ كثيرٌ، ومنهم ابنُ جماعةَ(ت819هـ) صاحبُنَا.

ومن أمثلة الإجماع في حاشيته، ما يلي:

- مَا نقلَهُ، وأقرّهُ عنِ الزّجّاجِ(ت311هـ) قولَهُ: أجمع البصريُّون وأكثرُ الكوفيّين: على أنَّ قولَ الكسائـِيّ

خَطَأٌ، وألزمُوهُ أنْ لَا يَصْرِفَ (أبناءَ)[1]، و(أسماءَ)، وبأنَّ (أشياءَ) جمعُ معنىً؛ لِكَونِهَا اسمَ جمعٍ؛ فجازَ إضافةُ العَدَدِ إليها كما في (ثلاثةِ نَفَرٍ)، و(تسعةِ رَهْطٍ)؛ لأنَّ هذه وإنْ كانَتْ مُفردةً مِنْ حيثُ اللّفظُ فهي مجموعةٌ مِنْ حيثُ المعنى؛ فكذلك (أشياءُ)؛ ولذلك ثَبَتَتْ – أيضًا – (الهاءُ)؛ لأنّها في المعنى جمعُ شيء؛ فصار إضافةُ العددِ إليها بمنزلةِ إضافتِهِ إلى الجمعِ، مثلُ: (ثلاثةِ أثوابٍ).

ولكن في الحقيقة تكادُ تَجِدُ الإجماعَ شحيحًا في حاشيةِ ابنِ جماعةَ؛ لأنّهُ يَغْلِبُ عليه تأييدُهُ سيبويه والبصريّين، و– أحيانًا– يكون مؤيّدًا لفرادى الكوفيّين، كـ(الفراءِ)، و(الكسائِيِّ) .

---

(1) مثال: (رَزَقَه الله بأَبْناءَ بَرَرةٍ). الرأي: مرفوضة عند بعضهم. السبب: لمنع الكلمة من الصرف، دون مسوّغٍ لذلك. الصواب والرتبة: (رزقه الله بأبناءٍ بَرَرة) [فصيحة]. التعليق: تستحق كلمة (أبْناء) الصرف؛ لأنَّ همزتها منقلبة عن أصل، فهي ليست زائدة كما توهَّمها من منعها من الصّرف، ووزنُهَا: (أَفْعالٌ). ومثال: (تَسَمَّى بأسْماءَ كثيرةٍ). الرأي: مرفوضة عند بعضهم. السبب: لمنع الكلمة من الصرف، دون مسوّغ لذلك. الصواب والرتبة: (تَسَمَّى بأسْماءٍ كثيرةٍ) [فصيحة]. التعليق: تستحق كلمة (أسْماء) الصرف؛ لأنَّ همزتها منقلبة عن أصل، فهي ليست زائدة كما توهَّمها من منعها من الصرف، ووزنها: (أَفْعال). عمر، معجم الصواب اللغوي (ج6/1 و43).

الأصل الرابع: استصحاب الحال

هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال هو البناء حتى يوجد دليل الإعراب"(1). فَمِثَالُ ذلك أنّ الأَصْلَ في الأسماءِ الإعرابُ، والأصل في الأفعال البناء، مالم يوجد دليل يصرفها عن الأصل، فَشِبْهُ الاسمِ في الفِعْلِ المضارعِ أخرجه عن الأصلِ (البناءِ) إلى حُكْمٍ جديدٍ وهو (الإعْرَابُ). وهذا الحُكْمُ صدرَ بَعْدَ أنْ لاحَظَ النُّحاةُ تَشابُهَ الشواهِدِ الُّلغويَّةِ. وكلمةُ (استصحاب) تعني المُصاحَبَةَ أو المُماثَلَةَ أوِ المُشابَهَةَ، فعندما لاحظ النُّحاةُ أنَّ (الفاعلَ) مرفوعٌ في أمثلةٍ كثيرةٍ أصدروا قاعدتَهُمُ التي تقول: الفاعلُ مرفوعٌ. وعندما لاحظوا أنَّ (ما) تشابه (ليس) في شواهدَ كثيرةٍ أصدروا قاعدتَهُمُ التي تقول: إنَّ (ما) تعمل عمل (ليس).

واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة، قال ابن الأنباري(ت577هـ): "ومن تمسَّكَ بالأَصْلِ خَرَجَ عَنْ عُهْدَةِ المطالبةِ بالدّلِيلِ، ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"(2).

والمسائل التي استدل فيها النّحاة، والصرفيُّون بالأصل كثيرة جدًا، ومع هذا فهو من أضعف الأدلة، ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليلٌ(3).

ومما استدلّ به ابنُ جماعةَ بالأَصْلِ واستصحابِ الحَالِ:

- كما في حاشيته على شرح الشارح: [ثُمَّ اسْتُثْنِيَ المُبْدَلُ مِنْ تَاءِ الافتعالِ] وما في معناه، وهو معلوم بالْأَوْلَى؛ لِعَدَمِ لزوم الإبدالِ المُبْدَلَ مِنْ تاءِ (التفاعل والتفعُّل)، نحو: (إدَّارك)، و(تطيَّرُوا)؛ فَوَزْنُ الأَوَّلِ (اِتْفَاعَلَ) ذكره الجعبري، والثاني (تتفعّل) ولا يشملهما المكرر نظراً للأصل، ومِنْ ثَمَّ كان وزنُ (**يَهِدِّي** ويخصِّم) - أيضًا- (يفتعل)، وقد مَرَّ في شرح الكافية ما يرشد إلى ذلك. فَلْيُتَدَبَّرْ.

- وكما في حاشيته على شرح الشارح: [إمّا لبيانِ الأصلِ أو لدفعِ الثِّقَلِ] يُوَضِّحُهُ قولُ المُوصِلِيِّ إنّما فعلوا ذلك؛ أي: (الوزنَ) بِذِكْرِ (تاء الافتعال) في (ازدجر واصطلح) إمّا لثقل هذا اللفظِ، وخِفَّتِهِ معَ (التاء)، وإمّا لإرادةِ بيانِ أَصْلِ الزِّنَةِ. انتهى. وفي بعض الشرح ما يُوْهِمُ أنَّ الاشتغالَ لتكثيرِ الأوزانِ في هذا المَوْضِعِ، قال: إذْ يَجِبُ أنْ يُقالَ تارةً (افطعل) بـ(الطاء)، ومرة

---

(1) انظر: الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب (ص46).

(2)الأنباري، الإنصاف (ج1/300).

(3) انظر: الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب (ص171).

بـ(الظاء)، وأخرى بـ(الدّال) إلى غير ذلك؛ وهو مفضٍ إلى الاستثقال، ثُمَّ قال: وكِلَا الوجهين فيه ضَعْفٌ، أمّا الأَوَّلُ: فلاستلزامه التَّخصيصَ بلا مُخَصِّصٍ، إذ قد يقلبون الزِّنَةَ بقلب الموزون، ولا يراعون بيان أصل الوزن، وأمَّا الثاني: فلتخلفِ المعلولِ عَنِ العِلَّةِ إذ الاستثقالُ لو كانَ عِلَّةً لعدمِ التعبيرِ عَنِ الزَّائِدِ بلفظِهِ لَمَا قالوا في زِنَةِ (هِبْلَعٍ) مثلاً: (هِفْعَلٍ)[1]؛ فتبيَّنَ أنَّهُ ليس علةً لِعَدَمِ التعبير. انتهى. ويُجَابُ عَنِ الأَوَّلِ بأنَّ مراعاتِهِمْ بَيَانَ الأصلِ في المقلوبِ مُخِلٌّ بما هو مَقصُودٌ لهُمْ مِنَ الوزنِ، وهو بيانُ مَحَلِّ الأصلِ كما سبق، بخلافِ المُبْدَلِ مِنْ (تاءِ) (الافتعال)؛ فإنَّ مراعاةَ أصلِهِ لا يُخِلُّ بِشيءٍ مِنْ مَقْصُودِهِمْ؛ فلا تَخْصِيصَ، وعن الثَّانِي: بأنَّ الاستثقالَ في (هِفْعَلٍ) مثلًا: إنْ سَلِمَ يَحتمِلُ للضّرُورَةِ، ولا يَلْزَمُ مِنِ اغْتِفَارِ ما لا مندوحةَ عنهُ اغتفارُ ما لا ضرورةَ إليه هذا، وقد ذَكَرَ في (شرح الكافية) أنَّ (التَّاءَ) إنَّما جيء بها؛ لأنَّ الموضعَ لها لكنَّها أُبْدِلَتْ (طاءً)؛ لوقوعها بعد (صاد) في (مُصْطَبِرٍ) مثلًا، وذلك منتفٍ في (مُفْتَعِلٍ) فَسَلِمَتْ (تاؤه) مِنِ الْإِبدَالِ، وهو أَوْلَى مِنَ الوجهين السابقين؛ لسلامته مِمَّا ضُعِّفَا بِهِ، وإنْ رُدَّ، ولمناسبتِهِ لِحُكْمِ الإِدْغَامِ السَّابِقِ بيانُهُ، بل قال المُرادِيُّ: إن التَّعليلَ يَدْفَعُ الثِّقَلَ ليس بشيء. فليتأمل. (/ق10ب/).

– وكما في حاشيته على شرح الشارح: [كـ(دَحرَجَ)] في باب (فَعلَلَ) مثلًا: يعني: (دَحْرَجَ) أَصْلٌ في موزونِ (فَعلَلَ)، و(حَوْقَلَ) فرع في ذلك الباب. (/ق11ب/).

– وكما في حاشيته على شرح الشارح: [فالوجهُ استواءُ (ناءٍ) بـ(نَاء)[2] مَعَ (أَيِسَ)]؛ لأنَّهُ إنْ كانَ مانِعاً فلا بُدَّ أنْ يَنقلِبَ في (أَيِسَ)، قيل: في الجواب الأول نظر؛ لأنَّهُ يلزمُ منهُ عَدَمُ الانقلابِ في (جاءٍ)؛ لأنَّ عِلَّةَ الانقلابِ لم يكنْ على تقديرِ القلبِ، وعَدَمِهِ، لكنَّ الواقعَ خلافُهُ، وفي الجوابِ الثاني –أيضًا– نَظَرٌ؛ لأنَّهُ يلزمُ منهُ أنْ يكونَ نَحْوَ: (صَيِدَ، وعَوِرَ) مقلوبًا، وليس كذلك. والأَوْلَى في الجواب أنْ يُقَالَ: (إنَّهُ قلْبُ الياءِ ألفاً)، أو لا لانفتاح ما قبلها؛ لأنَّ أصلَهُ (نأَى) ثم قُلِبَتْ الألفُ إلى مَوْضِعِ العينِ فلا انقلابَ فيه بعدَ القلبِ حتى يَرِدَ الإيرادَ المَذْكُورَ، لا يُقَالُ: لا يُقْلَبُ

---

(1) (الهِجْرَعَ) الطويل، و(الجَرْعُ) المكان السَّهل المنقاد، و(الهِبْلَعُ) الأكول، وهو من البَلَعِ، ووزنهما(هِجْرَعٍ)، و(هِبْلَعٍ) عند الخليل(ت170هـ) (هِفْعَل)، فقد ذهب الأخفش(ت215هـ) إلى أنّهما من (الجَرَعِ)، و(البَلَعِ)، وأنّ (الهاء) فيهما زائدة؛ وكلّ ذلك عند ابن جنّي(ت392هـ) من أصول مختلفة؛ بعضها ثلاثيّ، وبعضها رباعيّ، والهاء أصل فيها؛ فوزن (هِجْرَعٍ)، و(هِبْلَعٍ) عنده (فِعْلَل). انظر: ابن جني، المنصف (ج25/1)، والصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم (ج562/1).

(2) (ناءَ يناءُ)؛ فإنَّهُ على وزن: (فَلَعَ يَفْلَعُ)، مقلوب من (نَأَى يَنْأَى)؛ لأنَّهُ مشتقٌ من (النأي)، والفعل منه: (نأى ينأى)، وهو اللغة الكثيرة؛ فَعُلِمَ أنَّهم نقلوا اللام إلى موضع العين، والعين إلى موضع اللام. ركن الدين، شرح الشافية (ج185/1).

القلبُ المكانيُّ إلا قَبْلَ القلبِ الحَرْفِيِّ؛ لأنَّ عَدَمَ القلبِ الحَرْفِيِّ أَصْلٌ؛ لأنّا نمنعُ ذلك معَ أنَّهُ مَنقُوضٌ بـ(آدر)؛ فإنَّ أصلَهُ (أدؤر) قُلبَتِ (الواوُ) (همزةً)، ثُمَّ قُلِبَتِ (الهمزةُ) إلى مَوْضِعِ (العينِ). (/ق15أ/).

– وكما في حاشيته على شرح الشارح: [ورجوعُ هذهِ الأقسامِ] جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، تقديرُهُ: أنْ يُقالَ: يمكنُ البيانُ في هذه الأقسامِ كُلِّها بالأصلِ، وهو المصدرُ فلا حاجةَ إلى هذه الدَّلائِلِ.

– وكما في حاشيته على شرح الشارح: [وَسُكِّنَتِ القَافُ على ما ذُكِرَ]؛ أي: مَنْ قَصَدَ التّخفيفَ كما في (كَتْفٍ)، وَقيلَ – أيضًا–: إنَّ الإسكانَ على لُغَةِ مَنْ قَالَ[1]: [الوافر].

وَمَـنْ يَتَّـقِ فَـإِنَّ اللهَ مَعَـهُ وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَـابٌ وَغَـادِي

كأنَّهُ جَعَلَ اليَاءَ نَسْياً، فسلَّطَ الجَازِمَ على القَافِ كمَا في: (لم أُبَلِهْ) وسبق بيانه، وعلى الجملة فقد يقال: كانَ القياسُ أنْ يَضُمَّ الهاءَ؛ لأنَّ السَّاكنَ قبلَهَا ليس ياءً ساكنةً، بل هُوَ حَرْفٌ صحيحٌ كـ(مِنْهُ)، و(عَنْهُ)؟ ويُجابُ بأنّ السّكونَ طارئٌ، فلم يَضُمَّهَا؛ نَظراً إلى الأصلِ على أنَّهُ راعَى الَّلفظَ – أيضًا– فلم يَصِلِ الكسرَةَ بياءٍ؛ فمجموع الأمرين هو الحامِلُ على كَسْرِهَا بِغَيْرِ صِلةٍ. ولو راعَى كسرَ القافِ – أيضًا– لكسَرَ الهاءَ مَوصُولَةً، ويُمكِنُ أنْ يُقالَ – أيضًا–: إنّ كسرَ الهاءِ بدونِ وَصْلٍ لاستصحابِ الحُكْمِ قبلَ حَذْفِ اللَّامِ للجازمِ؛ لأنَّهُ لو كانتْ موجودةً لكانت الهاءُ مكسورةً مُختلسَةً. (/ق110ب/).

– وكما في حاشيته على شرح الشارح: [وإنَّما اعتذر] جوابُ سُؤالٍ: يعني لا يُقالُ احتاجَ إلى الاعتذارِ عن صِحَّةِ الواوِ والياءِ في هذه المواضعِ؛ لعدمِ عِلَّةِ القلبِ؛ لأنَّا نقولُ لا نسلمُ عدَمَ عِلَّةِ الإعلالِ، وهو الحَمْلُ على الأصْلِ، وهو: (قَالَ)، و(حَاطَ)، و(سَارَ). (/ق181ب/).

(1) لم نقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل وقد أنشده الجوهري في الصحاح، في: (أوب)، وفي: (و ق ي).

المبحثُ الثَّاني

المَذْهَبُ الصّرْفِيُّ عِنْدَ ابْنِ جَمَاعَةَ

ابنُ جماعةَ ككثيرٍ مِنَ النُّحاةِ والصّرْفِيّينَ لم تخرج مواقفه تجاه علماء النحو والصرف عن واحدة من صورٍ ثلاثٍ: (الحيادِ أو التّأييدِ أو الرّفضِ). وابنُ جماعة بوصفه نحويًّا مصريًّا تأثر بروح المدرسةِ المصريّةِ التي كان أفرادُها يتخيرون من أقوال النحاة ما تستقيم لهم حُجَّتُهُ، ولابنِ جماعةَ اختياراتٌ يُرجّحُ فيها مذهبَ البصريّين في كثيرٍ من الأحيانِ، ومذهبَ الكوفيّين في أحيانٍ أخرى، أو يرجح آراءَ بعضِ النحاة المتأخرين تبعًا لِمَا يمليه عليه اجتهادُهُ الُّلغويُّ، فلا يَزَالُ ابنُ جماعةَ يختارُ لنفسه من مذاهبِ النّحويّين ما يَراهُ أكثرَ سدادًا، وهو بذلك يجري في اتجاه مدرسته التي كان أفرادُهَا من المصريّين لا يزالون يتخيّرون من الآراء النّحوية ما تستقيم حُجَجُهُ وبراهينُهُ.

حتى في انتصاراته لسيبويه، وترجيح آرائه في مسائلَ (ما)؛ كان ذلك لا يتأتّى منه إلّا بعد مناقشةٍ وعرضٍ لوجهات النَّظَرِ المُخْتَلِفَةِ، دُونَ تَعَصُّبٍ لأفكارِ سيبويه، وهذا يُضفِي عليه طَابَعَ الاستقلالية في الرأي.

فهو يغلّب رأيًا على آخر، ومذهبًا على مذهب، دون تعصُّب لأيّ من هذه الآراء وتلك المذاهبِ؛ مَعَ العِلْمِ أنّ كلّ المذاهبِ كانت قدِ انْتَشَرَتْ قَبْلَ عَصْرِهِ بِزَمَنٍ ليس بالقَصِيرِ، والقارئ في حاشيته يَجِدُ أنّ التّرجيحَ والتّغليبَ والانتقاءَ ماثِلٌ فيها بجلاءٍ وَوُضُوحٍ.

ويَتَّضِحُ مِنَ الأُصُولِ الصّرْفِيَّةِ عندَ ابنِ جماعةَ: السماعِ، والقياسِ، والإجماعِ، واستصحابِ الحال، وآرائه الصرفيَّةِ، ومصطلحاتِهِ، وترجيحاتِهِ لمسائلِ الخلافِ أنَّهُ يدور مَعَ الدّليلِ حَيْثُ دَارَ، ومِنْ خِلَالِ المنهجِ الذي اعتمده في (حاشيته)، **وعلى الرغم من أن ابن جماعة أكثر من الاستشهاد بأقوال البصريين، وبكتبهم، وعلى الرغم مما علمنا عنه في (حاشيته) أنَّهُ بصريُّ النزعة والهوى**؛ فمن آرائه ما يقف فيها مع سيبويه (ت180هـ) والبصريّين، ومنها ما يقف فيه مع الكوفيّين أو البغداديّين؛ فشخصيةُ ابنِ جماعةَ فيها استقلاليَّةٌ في آراءٍ كثيرة، كان يَرُدُّ بها الرأي الكوفِيَّ – أحيانًا، و– أحيانًا– أُخْرَى يَرُدُّ الرأيَ البصريَّ. إضَافَةً إلى استشهادِهِ الكثيرَ، والمتكررَ بآراءِ ابنِ مَالِكٍ(ت672هـ)، وبكتبه، كـ(التسهيل) استشهد به ستين (60) مرة، وبكتابه: (شرح الكافية) ، مع ترجيحه أقواله. وهكذا له آراءٌ كثيرةٌ تدور في (حاشيته).

1.مذهبُ ابنِ جماعةَ الصّرفِيُّ: نَزْعَتُهُ وهواهُ بصريّانِ يُلَاحَظُ ذلكَ مِنْ مُخْتَارَاتِهِ، وَتَرْجِيحَاتِهِ لآرَاءِ الجُمْهُورِ، وَالبَصْرِيّينَ، وإنْ كانَ مُسْتَقِلًّا فِي كَثيرٍ مِنَ الأحيانِ بِرَأْيِهِ، أو

باتِّباعه منهجَ الانتقاءِ، والاختيارِ، هذا المنهج الذي كان سائدًا في – المدرسة المصريَّةِ– إنْ صَحَّ التعبير، ولكنّهُ في النِّهايةِ يَمِيلُ إلى إحدى المدرستين الرئيستين، كما كان ذلك عند الأخفش، والفراء:

– المتتبع لحاشية ابنِ جماعةَ يَكادُ يَرَى هالةً مِنَ القَدَاسَةِ تُحِيطُ (الخليلَ بنَ أحمدَ، وسيبويهِ)؛ فيكونُ ابنُ جماعةَ إمّا موافقًا لآرائهما، وإمَّا ناقلًا فَحَسْب، مَعَ فَحْلَيْنِ مِنْ فُحُولِ العربيَّةِ لا يُشَقُّ غُبارُهُما، ولسانُ حَالِ ابنِ جماعةَ: (مَنْ صَمَتَ نَجَا)[1]، هذا مَعَ أمثال الخليل، وسيبويه – رحمهم اللهُ.

– وكما جاء في حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[عِنْدَ أكثرِ النُّحاةِ]؛ أَيْ: خِلَافًا للكوفيّينَ**، وسيأتي – أيضًا– في الابتداء. (/ق105ب/).

رأي الباحث: وكأنَّ مذهبَ الأكثرِ عندَ ابنِ جماعةَ هُمُ البَصْرِيُّونَ.

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَوَزْنُهُ: (فَعْلَلِيلٌ)]؛ أي: على المختار عند المصنف وسبق أنه **مَذْهَبُ الأكثرِ**، ومقابِلُهُ أنّهُ مُكرّرُ الفَاءِ، **وهُوَ مَذْهَبُ الكوفيين**، كما يُفْهَمُ مِمَّا سيأتي فوَزْنُهُ عندهم: (فَعْفَلِيل). فيرى ابنُ جماعةَ: (الأكثرَ أنَّهُ معَ البصريّين، وبِالمُقابِلِ الكوفِيّين). (/ق149ب/). **الباحث:** وعلى هذا يكونُ مَيْلُهُ بَصْرِيًّا.

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [إنَّ أَصْغَرَ الأَشْيَاءِ] وَهَذَا المَعْنَى **هُوَ الذِي أَثْبَتَهُ الكُوفِيُّونَ**، وَسمَّوْهُ (تَصْغِيرَ التَّعْظِيمِ)، قِيلَ: مِنْ هَذَا القَبِيلِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لِعَائِشَةَ– رَضِيَ اللهُ عَنْهَا–: "يَا حُمَيْرَاءُ، لَا تَفْعَلِي هَذَا"[2]، **وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، بَلْ هُوَ لِلشَّفَقَةِ**. (/ق48ب/).

الباحث: ونرى إنكاره رأي الكوفيين.

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فقيل يرجح بالإظهار الشَّاذِّ] هذا هو **المرجح وهو مذهب سيبويه**. (/ق153ب/).

الباحِثُ: ومن هنا فإنّ ترجيحَ ابنِ جماعةَ مَذْهَبَ سيبويه يكونُ ترجيحًا للرأي البصريِّ.

– قوله (إلا عِزْهى) لم يذكره سيبويه وحكاه غيره، وحكى – أيضًا– (امرأة سِعْلى)، وأجيب بأنَّ المشهورَ فيهما (عِزْهاة)، و(سِعْلاة). (/ق186ب/).

---

(1) انظر: ابن حنبل، مسند أحمد (ج19/11).

(2) انظر: الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، باب: ما تجوز به الطهارة من المياه (ج17/1).

الباحث: وهذا يؤكِّدُ أنَّ قولَ سيبويه القولُ الفصلُ في المسألةِ، عندَ ابنِ جَمَاعَةَ.

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وقال آخرون] هو **مذهبُ الأكثرِينَ وظَاهِرُ كَلَامِ سيـبـويـه**؛ لأنّهُ قال في الياء؛ لأنّها بمنزلةِ الكسرةِ، فجَعَلَ الكسرَةَ أصلًا، وهو الأظهرُ؛ لوجهين: أحدُهُمَا ما ذكره الشّارحُ. والثّاني: أنّ سيـبـويـه ذكرَ أنّ أهلَ الحجازِ يُمِيلُونَ الألِفَ للكسرَةِ، وذكرَ في الياءِ أنّ أهلَ الحجازِ، وكثيرًا من العربِ لا يُمِيلُونَ، فدلَّ هذا من جِهَةِ النّقْلِ على أنَّ الكسرَةَ أقوى. قال ذلك الـمُرادِيُّ وغيرُهُ. (/ق157ب/).

الباحث: يؤكِّدُ ابنُ جماعةَ رأيَ الأكثرينَ المُوافِقَ لِرَأيِ سيبويه، ويُعلِّلُ ذلك من كلامِ سيبويه.

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فإنْ كانت قبله إلخ] حاصلُهُ أنّ (الحروفَ المُستَعْلِيَةَ) إذا سبقَتِ الألِفَ لَا يُمْنَعُ إمالتُهَا إلَّا إذا وَلِيَتَهَا أَلِفٌ، **وَهُوَ مُوَافِقٌ لِظَاهِرِ كَلَامِ سـيـبـويـه**، وَمُقْتَضَى كلامِ ابنِ مَالِكٍ، وابنِ هِشَامٍ، وغيرِهِمَا: أنّ تَقَدُّمَ (الحرفِ المُسْتَعْلِي) كَتَأَخُّرِهِ مَا لَمْ يَنْكسِرْ أو يسَكّن الكسرة، فيمال، نحو: (طلاب)، و(مطواع) بخلاف (غنائم)، و(خزمال)، وذكر الشريف، وغيره من الشارحين: نحو هذا التفصيل فيما إذا فُصِلَ بحرف واحد، وقالوا: إنّ كلامَ المصنف مُطْلَقٌ، والمُرادُ التَّقْيِيدُ. – واللهُ أَعْلَمُ. (/ق157ب/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وجملة المخارج ستة عشر] هذا **مذهب الخليل وسـيـبـويـه، والأكثرين**. وذهب الجرمي(ت225هـ)، وقطرب(ت206هـ)، والفراء(ت207هـ)، وغيرهم إلى أنها أربعة عشر فجعلوا اللام والنون والراء مخرجاً واحداً. (/ق206ب/).

الباحث: إذًا قدّم **مذهب الخليل وسـيـبـويـه، والأكثرين؛ ترجيحًا.**

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [قد جاء حذف أحد المثلين] ذكر ابن مالك في التسهيل إنه لغة لبني إسرائيل ومقتضاه اطراد الحذف وإليه ذهب الشلوبين(ت645هـ)، وهو ظاهر كلام المصنف وذكر ابن عصفور، وغيره أنه شاذّ، وعليه نصُّ سيـبـويـه، ثُمَّ ظاهر عبارة التسهيل: أنَّ بني سليم يجوزون ذلك، ولا يوجبونه. (/ق216ب/).

يرى الباحث: أنّ ابنَ جماعةَ يستشهد بأقوالِ مَنْ يُرَجِّحُونَ مسائِلَ سيبويه، أمثالَ: الشلوبين، والمصنفِ (ابنِ الحاجب)، وابنِ مالك، وابنِ عصفور، إنْ لم يكونوا بصريّين، كانوا – بالتتبع والاستقراء– أصحابَ ميلٍ، وهوىً بصريٍّ.

- وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَقَالَ سِيبَوَيْه: (عَدَوِيٌّ)] قَالَ المُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[1] **مَذْهَبُ سِيبَوَيْه هُوَ القِيَاسُ الذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْدَلَ عَنْهُ**، وَلَيْسَ لِمَا قَالَهُ المُبَرِّدُ وَجْهٌ فِي القِيَاسِ؛ لأَنَّ (عَدَوِي) أَثْقَلُ مِنْ قَوْلِكَ (عَدَوِي)؛ فَلَا مَعْنَى لِالْتِزَامِهِ. (/ق71أ/).

الباحث: تقديسُ ابنِ جماعةَ لمذهبِ سيبويه يتضح ذلك في نقله قولَ المصنف: إنّ مَذْهَب سِيبَوَيْه لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْدَلَ عَنْهُ، مع إقرار ابن جماعة بذلك.

- وكما في قَوْلِهِ: (...إنّ اللغة المذكورة قد **أنكرها المبرد**(ت286هـ)، ، **وهو من أكابر النحاة، وإنكاره قادحٌ** فيما سيأتي آخر الكلام – أيضًا– وإنْ رُدَّ بحكاية غَيْرِهِ إياها كالكسائـي(ت189هـ)، وأبي زيد الأنصاري(ت215هـ)، وغيرهم.

الباحث: نَعْتُ ابنِ جماعةَ المبرّدَ بـ(مِنْ أكابرِ النُّحاةِ)، يؤكدُ تقديره واحترامه المدرسةَ البصريَّةَ.

2. استخدامه مصطلح (مذهب سيبويه) في أكثَر مِن موضع، ومن المعروف أنَّ سيبويه من أوائل زعماء المذهب البصري؛ وهذا يؤكد مدى إجلال ابن جماعة للمذهب البصري، وزعمائه؛ ويتضح ذلك جليًّا في مواطنَ عِدَّةً، منها: ما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [مَعَ أَنَّ المَحْذُوفَ غَيْرُ اللَّامِ احْتِرَازٌ عَنِ الفَتْحِ] فِي (غَدٍ) عَلَى مَا سَيَأْتِي مِنْ مَذْهَبِ سِيبَوَيْه[2]. (/ق78أ/). تكرر ذكره (مذهب سيبويه) في أكثَرَ مِنْ عِشْرِينَ مَوْضِعٍ.
- وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فَالْحَذْفُ لَا غَيْرَ] مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ حَذْفَ الأَلِفِ المُنْقَلِبَةِ عَنْ أَصْلٍ خَامِسٍ بَعْدَ حَرْفٍ مُشَدَّدٍ، نَحْوَ: (مُعَلًّى)، وَ(مُثَنًّى)، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْه والجُمْهُورِ، وَأَجَازَ يُونُسُ فِيهَا القَلْبَ؛ لِأَنَّ المُضَعَّفَ فِي حُكْمِ حَرْفٍ وَاحِدٍ فَكَأَنَّهَا رَابِعَةٌ كَأَلِفِ (مُعْطَى)، قَالَ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ: وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ المُدْغَمَ بِمَنْزِلِةِ مَا لَيْسَ بِمُدْغَمٍ فِي الزِّنَةِ. (/ق72ب/).
- وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [لما يلزم على **مذهب سيبويه** من إعلالين] رَدَّ بعضُهُمْ كلامَ الفارسيِّ بأنّ سيبويه قد قال: (إنا إذا بنينا (فَيْعَلًا) من (حويت) فإنَّا نقول: (حيّا)، قال: فقد توالى إعلالان؛ لأنّ على الكلمة من جهة واحدة؛ ألا ترى أنَّ أصلَهُ (حيوي)؟ وقال أبو سعيد(ت368هـ): (الممنوع من جمع إعلالين هو أنْ تُسَكَّنَ الَّلامُ والعينُ جميعاً من جهة واحدة في الإعلال مثل: **(شوي)** إنْ سُكِّنَتِ الَّلامُ فلا تُسَكَّنِ العَيْنُ، وإنْ سُكِّنَتِ العينُ فَلا تُسَكَّنِ الَّلامُ، **كـ(أية)**، ونحوِهِ، وأمّا إذا كانتِ العينُ تُعْتَلُّ اعتلالاً، مُطَّرِدًا، والَّلامُ تُعْتَلُّ اعتلالًا آخرَ ليس مِنْ

(1) ركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب (ج358/3).

جِنْسِ ذلك الاعتلالِ فلا يَمْتَنِعُ ذلك. انتهى. ومِمَّا قَوِيَ به – أيضًا – **مذهبُ سيبويه** السماعُ. وقد بينتُه في (كتاب التعريف).

– وكما في قولِهِ: (....**وَالأَوَّلُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْه، وَهُوَ الصَّحِيحُ لِلسَّمَاعِ**؛ فَإِنَّ العَرَبَ حِينَ نَسَبَتْ إلى (شَنُوءَةٍ) قَالُوا: (شَيْء) فَإِنْ قِيلَ: (شَيْء) شَاذٌّ أُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَوْ وَرَدَ نَحْوُهُ مُخَالِفًا لَـهُ صَحَّ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَمْ يُسْمَعْ فِي (فَعُولَة) غَيْرُهُ، وَلَمْ يُسْمَعْ إِلَّا كَذَلِكَ؛ فَهُوَ جَمِيعُ المَسْمُوعِ مِنْهُ فَصَارَ أَصْلًا يُقَاسُ عَلَيْهِ. (/ق68أ/).

الباحث: أيَّدَ ابنُ جماعةَ **مَذْهَبَ سِيبَوَيْه؛ لأنه لم يُسْمَعْ غَيْرُ الذي أورَدَهُ** فَصَارَ أَصْلًا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

– **ومن ترجيحاته لمذهب سيبويه** ما جاء في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فَقَدْ خَالَفَ هُنَا بَابَ الصَّحِيحِ؛ إِذْ كَانَ يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ] المَنْقُولُ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي حَيَّانَ، وَغَيْرِهِ: أَنَّ المُبَرِّدَ تَبَعًا لِلأَخْفَشِ، وَالجِرْمِي، يَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى (حُمُولَةٍ)، وَ(رُكُوبَةٍ): (حُمُولِيّ)، وَ(رُكُوبِيّ) مِن غَيْرِ حَذْفٍ، وَلَا يُفَرِّقُ فِي الوَاوِ بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ. قَالُوا: وَ(شَنْأَي) شَاذٌّ. وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: (وَمُلَخَّصُ حُجَّتِهِمْ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَجْرِي الوَاوُ مَجِيءَ اليَاءِ فِي الحَذْفِ كَمَا لَمْ تُجْرِ الضَّمَّةُ فِي: (عَضُدٍ)، وَنَحْوِهِ: مَجْرَى الكَسْرَةِ فِي التَّحْوِيلِ إِلَى الفَتْحَةِ؛ قَالَ: وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الوَاوَ أَثْقَلُ مِنَ الضَّمَّةِ، وَ– أَيْضًا– فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَعَ اليَاءِ مَا لَا يَجُوزُ مَعَ عَدَمِهَا. (/ق71أ/).

رأي الباحث: أنه قَدَّم فِي المَسأَلَةِ مَذْهَبَ ابنِ الطَّرَاوَةِ، وَمَذْهَبَ سِيبَوَيْه. وَهُوَ الصَّحِيحُ.

3. **استخدامه مصطلح (مذهب سيبويه، والأخفش)**، كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[إِلَّا أَنَّ الغَالِبَ] مَا قَالَ: إِنَّهُ الغَالِبُ جَعَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَغَيْرُهُ مَقِيسًا**، وَهُوَ **مَذْهَبُ سِيبَوَيْه، وَالْأَخْفَشِ** إِلَّا أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ (فَعْلًا) – مَثَلًا– قِيَاسٌ فِي المُتَعَدِّي مِنْ (فَعَلَ)، وَ(فَعْلٌ) فِيمَا لَا يُسْمَعُ خِلَافُهُ **فَإِنْ سُمِعَ خِلَافُهُ وُقِفَ عِنْدَهُ.** وَقَالَ سِيبَوَيْه: قَالُوا: (ضَرَبَهَا الفَحْلُ ضِرَابًا)، وَالقِيَاسُ (ضَرْبٌ). وَلَا يَقُولُونَهُ: كَمَا لَا يَقُولُونَ: (نَكْحًا، وَهُوَ القِيَاسُ)، **وَظَاهِرُ قَوْلِ الفَرَاءِ: إِنَّ القِيَاسَ جَائِزٌ وإِنْ سُمِعَ غَيْرُهُ**، وَقِيلَ: لَا يُقَاسُ فَلَوْ وَرَدَ (فِعْلٌ) مِنْهُ لَا يُدْرَى كَيْفَ نُطِقَ بِمَصْدَرِهِ لَمْ يَجُزْ النُّطْقُ بِهِ عَلَى (فَعْلٍ) عَلَى الثَّالِثِ، وَيَجُوزُ عَلَى الآخَرِينَ. **وَالمُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ هُوَ الثَّالِثُ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْأَوَّلِ، وَجَعَلَ الغَلَبَةَ مُجَوِّزَةً لِلْقِيَاسِ إِذَا لَمْ يُسْمَعْ خِلَافُ الغَالِبِ، وَ– اللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ–.** (/ق40أ/).

– وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَحُذِفَتْ] ظَاهِرُهُ أَنَّ المَحْذُوفَ (العَيْنُ)، وَصَرَّحَ بِهِ المُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[1] تَبَعًا للزَّمَخْشَرِيِّ(ت538هـ)، وَهُوَ **مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ**، وَالَّذِي **ذَهَبَ**

---

(1) ركن الدين، شرح الشافية (ج2/1146).

إِلَيْهِ الخَلِيلُ وَسِيبَوَيْه: أَنَّ المَحْذُوفَ هُوَ الأَلِفُ الثَّانِيَةُ الزَائِدَةُ، وَسَتَأْتِي – أَيْضًا–. (/ق41ب/).

الباحث: وكأنّه من الآن يؤيّدُ مذهبَ **الخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ**.

4. **استخدامُهُ مصطلحَ (مذهبِ الكسائيّ، ومذهبِ الفرّاءِ، مع ترجيحه مذهبَ سيبويه)**: كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: **[**لا يؤدي إلى منع الصّرفِ مِنْ غيرِ علَّةِ]؛ لأَنَّهُ حينئذ يؤدي إلى مذهبين: **أحدُهُمَا: مذهبُ الكسائي**: وهو منعُ الصَّرْفِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ. **والآخَرُ: مذهبُ الفراءِ** وهو منع الصّرف بِعِلَّةٍ؛ فَعُلِمَ مِنْ هذا أَنَّ تَرْكَ القَلْبِ مُطلقاً لا يُؤدِّي إلى منعِ الصّرفِ بغيرِ عِلَّةٍ بل يُؤدِّي إلى أحدِ مذهبين. والأَصَحُّ منهما مَنْعُ الصَّرْفِ مِنْ غَيرِ عِلَّةٍ؛ فوجَبَ أَنْ يكونَ: (على الأصَحّ) مُتعلّقاً **بقوله: [بأداءٍ]**. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ مُتَعَلّقاً **بقوله: [يُعْرَفُ القلبُ]**؛ لِمَا بَيَّنَّا، ولا يظهرُ لك إلَّا بالتَّأَمُّلِ. وحاصِلُهُ أَنْ يُعْرَفَ القَلبُ بما هو مذهبُ سيبويه؛ لأَنَّهُ لو لم يُقَدَّرِ القَلْبُ أَدَّى في عَدَمِ القلبِ إلى مذهبين: **أحدُهُما: مذهبُ الكسائي. والآخَرُ: مذهبُ الفراءِ.** ولكنَّ **مذهبَ الكسائي** بالنسبة إلى **مذهبِ الفرّاءِ أَصَحُّ**؛ لِمَا يَجِيءُ؛ إنْ كان **مذهبُ سيبويه أَصَحَّ منهما**.

5. **يعرض المذهبَ الكُوفيَّ، من غير ترجيح** كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [لِأَنَّهُ لَا يُتنَاوَلُ لِتَصْغِيرِ الذِي لَهُ لِلتَّعْظِيمِ] فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مِنَ التَّغْيِيرِ مَا يَكُونُ لِلتَّعْظِيمِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ. (/ق48أ/).

رأي الباحث: مِمَّا يؤكِّدُ أنّهُ ذو نَزْعَةٍ بَصْريّةٍ: تأييدُهُ مذهبَ الجمهورِ، وأكثرِ الأئمةِ، ومن المعروف أنَّ الجمهورَ – غالبًا– هُمُ البصريُّون.

كما ورد من قول ابن جماعة في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [فَقَالَ بَعْضُهُمْ] **هَذَا القَوْلُ مَذْهَبُ الجُمْهُورِ، ومِنْهُمْ سِيبَوَيه.** (/ق29أ/).

– **وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح:** [أردفه بما يخرج سوى المحدود] فيه وفيما بعده استعمال (سوى) متصرفة **(مفعولاً)**، و**(فاعلاً)** وإلى جواز ذلك ذهب الزّجّاجيُّ، واختاره ابن مالك، وأكثَرَ مِنَ الشواهِدِ عليه نظماً ونثرًا. ومذهبُ **سيبويه والجمهورِ** أنّها **(ظرفُ مكانٍ)** ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك إلّا في الضّرورة. (/ق6أ/).

– وكذلك حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَلَا يَشْكُلُ هَذَا بِجَمْعِ الكَثْرَةِ الذِي لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مُسْتَعْمَلٌ] يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الجَمْعَ يُرَدُّ إلى وَاحِدِهِ المُسْتَعْمَلِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَاحِدٌ آخَرُ مُهْمَلٌ كُسِرَ عَلَيْهِ. **وَهُوَ مَذْهَبُ الجُمْهُورِ، خِلَافًا لِأَبِي زَيْدٍ.** (/ق61أ/).

الباحث: مِنَ المعروف أنّ أبا زَيْدٍ(ت215هـ) بصريٌّ، وهو مستثنى من جنسه، وهم البصريُّون؛ فالمقصود بمَذْهَبِ الجمهور: هو المذهبُ البصريّ.

6. **تأييدُهُ مذهبَ الجُمهورِ، وأكثرِ الأئمةِ:**

– كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [كَ(حُبْلَى وَحُمَيْرَاءَ)] مَذْهَبُ الجُمْهُورِ: أَنَّ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ فِي (حَمْرَاءَ) هِيَ الأَلِفُ المُنْقَلِبَةُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا تَأْنِيثَ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ لَمْ يُمَكِّنْهُمُ الجَمْعُ بَيْنَ أَلِفَيْنِ فَأُبْدِلَتِ المُطَرَّفَةُ أَلِفًا، وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ فِي الجَمْعِ إِيضَاحُهُ، وَذِكْرُ مُقَابِلِهِ. (/ق49أ/).

– وكما في تعليقه على قول الأصمعي: (وقال الأصمعيّ: ثمانية وعشرين، وكأنه هو الأظهر؛ لأن السِّهامَ الأقداحَ إذا جمعت تكون ثمانية وعشرين، فإذا خرج واحد واحد باسم رجل ظهر فوز مَنْ خرج لهم ذوات الأنصباء، و(غُرْمُ) مَنْ خرج لهم الأقداح التي لا نصيب لها، وأمّا إذا قَسَّمَ عشَرةَ أجزاء فلعلَّه يفوزُ بها الأسبقُ فالأسبقُ، ولا يكون للسهام الباقية شيءٌ. انتهى. وما قدّمه هو **قولُ أكثرِ الأئمةِ**، وعليه تفريعٌ طويلٌ. (/ق4ب/).

7. **المصطلحات الصّرفيّة، والنَّحْويّة عند ابن جماعة بصريّة من الدّرجة الأولى:**

– استخدام المصطلحات البصريّة، مثل: (الصّفة) البصريّ بدلًا من (النّعت) الكوفيّ، و(الضّمير) البصريّ بدلًا من (الكناية أو المُكّنى) الكوفيّ، و(الظَّرفُ) البصريّ بدلًا من (المحلّ) الكوفيّ، و(البدل) البصريّ بدلًا من (التّرجمة أو التّبيين) الكوفيّ، و(الجرّ) البصريّ بدلًا من (الخفض) الكوفيّ، وقليلًا ما كان يستخدم (الخفض) الكوفيّ مقارنة بالـ(الجرّ) البصريّ.

– كما في قوله[1]: (...لأنَّ العِلْمَ **بالصفةِ** موقوفٌ على العِلْمِ **بالموصوفِ**، وأُجِيبَ بأنَّ معرفةَ **الصِّفَةِ** تَستلزمُ معرفةَ الموصوفِ بوجهٍ لا يكونُ حقيقتُهُ سلمنا، ولكنْ لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ

(1) محمد عبد السلام شاهين، مجموعة الشافية،134.

الموصوفُ يُعْلَمُ أو لا في عِلْمٍ مُتَقَدِّمٍ لم يُعْرَفْ **صِفَتُهُ** في عِلْمٍ متأخِّرٍ؛ فَيْستلزِمُ العِلْمُ **بالصفةِ** العلمَ **بالموصوفِ**؟ ولكنْ لا مِنْ هذا العلمِ المتأخِّرِ، بل مِنَ العِلْمِ المُتَقَدِّمِ).

8. **وكذلك موقفه من المجرد والمزيد يتضح مذهبه: (كوفي أم بصري)؟ كما يلي**: كما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: قوله: [وذلك لأنّه لا بُدَّ مِنْ ميزانٍ إلى آخره] يشير إلى أَنَّ القصدَ بالوزنِ على هذا الوجهِ تفريقُ الأصليّ مِنَ الزائدِ؛ أي: في الأكثرِ باختصارٍ، وبيانُ مَحَلِّ الأصليّ. فإذا قيل: وزنُ (مُسْتَخْرَجٍ) (مُسْتَفْعَلٌ) كان أَخْصَرَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: (الميمُ، والسينُ، والتّاءُ زوائدُ)، وإذا قِيلَ: وزنُ (آدَرَ) (أَعْفَلُ)؛ عُلِمَ أنَّ (العينَ) مُتَقَدِّمَةٌ فيه على (الفاءِ)، وقولي: في الأكثرِ؛ احترازٌ عن وزنِ (قَرْدَدٍ) على (فَعْلَلٍ)[1] فإنَّ أَحَدَ الدَّالينِ زائدٌ، ولم يَتَبَيَّنْ ذلكَ في الوزنِ اعتمادًا على معرفته من الموزون؛ لأنَّ كُلَّ مضاعفٍ زائدٌ على ثلاثةٍ يُحْكَمُ بزيادته إلَّا إنْ قامَ دليلٌ على زيادةِ غيرِهِ، نحو: (مِكَرٍّ وَأَلَنْدَدٍ).(/ق9أ/).

- وكما في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ]، نحو: (احْمَرَّ، وقَرْدَدٍ) فإنّهما على وزن (افْعَلَّ، وفَعْلَلَ)، لا على وزني (اِفْعَلَرَ وفَعْلَدَ).

الكتب، والأعلام الواردة في (الحاشية)، تظهر نزعة ابن جماعة، وميوله:

علماء اللغة والنحو والتصريف والرواة، الذين ذكرهم في (الحاشية):

ذكر ما يفوق الستين (60) عالمًا وراوية، وجلهم من علماء التصريف والنحو، وكان من الملاحظ أنّ الأكثرَ تداولًا وذكرًا مِنْ هؤلاءِ الستين عند ابن جماعة هم أهلُ البصرةِ وبغدادَ والموصلِ، أصحابِ النّزعة البصريّة، أعلامًا وكتبًا؛ وهذا إيذانًا منه، وإشعارًا أنْ يكون بصريًّا ابتداءً، أو على الأقلِّ بصريَّ النزعةِ والهوى.

إضافة إلى ذلك كان من المدرسة الأندلسية المصرية، مدرسة التحقيق، والاختيار، والانتقاء، والترجيح؛ فأكثر من الاستشهاد بهم، وبآرائهم، كاعتداده بـ(ابن مالك)، واستشهاده بآرائه، وكتبه؛ فقد ذكره: أكثر من مائة وثلاثين مرة، واستشهد بكتابه التسهيل: ستين مرة. حتى أنه استشهد بكلام ابنه بدر الدين الطائي، النّحويّ بن النّحويّ، المعروف بـ(ابن الناظم(ت686هـ): (14) أربع عشرة مرة.

فكان توزيع الأعلام في الحاشية على النحو الآتي:

بصريون: الخليل(ت170هـ)، وسيبويه (ت180هـ): مائتان وأربع وثلاثون(234) مرة، وأبو زيد الأنصاري(ت215هـ)، والأخفش الأوسط(ت215هـ)، والمازني(ت249هـ)، والمبرد(ت285هـ):

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج277/4).

أربع وخمسون(**54**) مرة، والأصمعي(ت216هـ)، ابن دريد الأزديّ(ت321هـ)، ومعمر بن المثنى أبو عبيدة(ت209هـ)، وعيسى بن عُمَرَ(ت149هـ)، ويونس بن حبيب(ت182هـ).

كوفيون: الكسائي(ت289هـ)، والفراء(ت207هـ): تسع وثلاثون(39) مرة، وثعلب(ت291هـ): ست عشرة مرة، ومعاذ الهراء(ت187هـ)، وأبو عمرو الشيباني(ت206هـ)، وابن الأنباري، محمد بن القاسم، أبو بكر، الكوفيّ(ت328هـ) .

بغداديون: الزجاج(ت311هـ)، والزجاجي(ت337هـ)، وابن درستويه(ت347هـ)، وأبو سعيد السِّيرافيُّ(ت368هـ): إحدى وعشرون(21) مرة، والجواليقي(ت540هـ)، والقاسم بن أحمد، اللورقي، المقرئ، الأندلسيّ، النّحويّ(ت661هـ): عشرون(20) مرة، والزمخشريّ(ت538هـ): تَسْعَ عَشْرَةَ(19) مرة، وابن الدهان البغدادي(ت569هـ)، والجعبري(ت732هـ) .

ومن علماء الموصل: أبو علي الفارسي(ت377هـ)، وتلميذُهُ ابْنُ جِنِّيٍّ(ت392هـ) .

ومن أهل الأندلس: ابن مالك(ت672هـ): مائة وثمانٍ وثلاثون مرة، وأبو حيان(ت745هـ): ثمان وتسعون مرة، وابن هشام الخضراوي(ت646هـ)، وابن عصفور(ت669هـ)، وابن سِيْده(458هـ)، وأبو إسحاق بن ملكون(ت581هـ) ، وابن الناظم(ت686هـ): أربع عشرة مرة، ومكي بن حموش، ابن أبي طالب(ت437هـ).

ومن أهل مصر: ابن عقيل (ت769هـ)، والمرادي (ت749هـ): إحدى وعشرون مرة، وابن هشام(ت761هـ): تسع وعشرون مرة، والسمين الحلبيّ(ت756هـ) .

ظهورُ شخصيَّةِ ابنِ جماعةَ، واستقلاليَّتُهُ:

مِنْ كُلِّ مَا سَبَقَ يَتَّضِحُ لَنَا أَنَّ ابنَ جماعةَ بَصْرِيُّ النَّزْعَةِ، وَالهَوَى؛ وَلَكِنْ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنِ استقلالِ شَخصيَّتِهِ، واعتمادِهِ الأَدِلَّةَ والحُجَجَ والبَرَاهِينَ والتَّرْجِيحَاتِ مَعَ تَفَرُّدِهِ بِالرَّأْيِ، فلم يكن ابنُ جماعةَ في منهجه تابعًا لمدرسة من المدارس، أو أي مذهب من المذاهب؛ فقد أفاد من علماء البصرة، كما أفاد من علماء مدرسة الكوفة، إضافة إلى اعتماده على مدرستي بغداد والأندلس، ومصر بأسلوب علمي؛ فمدرسته لم تكن واحدة على الإطلاق، وإنما كانت متعددة. وَيَبْرُزُ ذَلِكَ جَلِيًّا فِي نَقْدِهِ جَمِيعَ المَدَارِسِ، وَالمَذَاهِبِ، وَالأَعْلَامِ؛ كَمَا فِي النَّمَاذِجِ الآتِيَةِ:

نقده للكوفيين:

بما أنَّ ابنَ جماعةَ متَّبعٌ للمذهب البصريِّ؛ فهو لا يقيسُ إلاّ على الكثيرِ المُطّرِدِ:

كما جاء في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وَخَصَّ اليَاءَ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ] يُرِيدُ أَنَّ الأَوْلَى بالزِّيَادَةِ حُرُوفُ المَدِّ وَالأَلِفُ قَدِ اسْتَبَدَّ بِهَا الجَمْعُ، وَاليَاءُ أَقْرَبُ إِلَيْهَا؛ لِثِقَلِ الوَاوِ فَخُصَّتْ بِالزِّيَادَةِ، هَذَا وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ وَابْنُ الدَّهَانِ أَنَّ الأَلِفَ قَدْ تُجْعَلُ عَلَامَةً لِلتَّصْغِيرِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ العَرَبِ فِي (هَدْهَد هُدَاهِد) يَعْنُونَ الصَّغِيرَ، وَفِي: (دَابَّةٍ وَشَابَّةٍ): (دُوَابَّةً وَشُوَابَّةً)، وتأول ذلك البصريون بِأَنَّ (الهُدَاهِدَ) لُغَةٌ فِي (الهُدْهُدِ)، وَبِأَنَّ أَلِفَ (دَوَابَّةٍ وَشَوَابَّةٍ) بَدَلٌ عَنْ يَاءِ التَّصْغِيرِ، وِالأَصْلُ: (دُوَيْبَةٌ وَشُوَيْبَةٌ)؛ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ قَدْ تُجْعَلُ أَلِفًا إِذَا وَلِيَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ.

ويرى الباحث: أنّ البصريين يعتدون بالقياس بالأكثر، وبالسماع على الكثرة الكاثرة، ولا يعتدون بالقليل والشاذ كالكوفيين، وإنْ كان ذلك تأوّلوا كما في هذا الموقف، وهذا الموضع. (/ق49أ/). فيفاخر الرياشي(257هـ) البصريُّ الرّاوية اللُّغويّ: "نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ"[1].

– **ومن معارضته الكوفيين:** ما جاء في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [إِنَّ أَصْغَرَ الأَشْيَاءِ] وَهَذَا المَعْنَى هُوَ الذِي أَثْبَتَهُ الكُوفِيُّونَ، وَسمَّوْهُ (تَصْغِيرَ التَّعْظِيمِ)، قِيلَ: مِنْ هَذَا القَبِيلِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لِعَائِشَةَ- رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-: "يَا حُمَيْرَاءُ، لَا تَفْعَلِي هَذَا"[2]. **وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، بَلْ هُوَ لِلشَّفَقَةِ.** (/ق48ب/).

ولم يخلُ من مخالفة للبصريين، وموافقته الكوفيين: كما جاء في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [الأصل جنادل] هذا قول البصريين، وقال الكوفيون: الأصلُ (جَنَدِيلٌ)، ووافقهم أبو علي، واختاره ابن مالك [3]، قال: لأنَّ (جَنَدِلًا)، ونَحْوَهُ ينطَلِقُ على مُفرداتٍ لا جُموعٍ، و(فَعْلِيلٌ) في الآحادِ بخلاف (فَعَالِل). (/ق23أ/).

وكذلك، مخالفته ثعلبًا: كما جاء في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [قالوا: ليس في الكلام فَعْلَالٌ مِنْ غَيرِ البناءِ المُكَرَّر] يريد المضاعف بقرينة المثال، والمستثنى. وعبارةُ الجوهريّ: قال الفراء: ليس في الكلام (فَعْلَالٌ) مفتوحُ (الفاءِ) مِنْ غَيرِ ذواتِ التَّضْعِيفِ إلَّا (حرف واحد)، يُقالُ: ناقةٌ بها (خَزْعَالٌ)؛ أي: (ظَلْعٌ)، وزاد ثعلب: (قَهْقَار) وخالفه النَّاسُ. (/ق12ب/).

وعلى النقيض جاء موافقًا الفراء: كما جاء في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [وقلبُ الهمزةِ ياءً واجبٌ] هذا هو القياسُ عند النحويين في كل ثانية همزتين انكسرت، قالوا: ولا يجوز فيها التسهيل؛

---

(1) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (2/ 371).

(2) انظر: الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي، باب: ما تجوز به الطهارة من المياه (ج17/1).

(3) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص78).

لأنَّ فيه ملاحظةً للهمزة؛ فيلزَمُ منه الجمعُ بين الهمزتين، وسيأتي ذلك في بابه، وأنه قد صَحَّ عن الـفراء تسهيلُهَا، وتخفيفُهَا جميعاً. (/ق16أ/).

ترجيحُهُ مذهبَ الكسائي: كما جاء في قوله: (ولكنَّ مذهبَ الكسائـي بالنسبة إلى مذهبِ الـفراءِ أَصَحُّ؛ لِمَا يَجِيُّ؛ إنْ كان مذهبُ سيبويه أَصَحَّ منهما). (/ق16ب/). وكما جاء في حاشيته على قَوْلِ الشارح: [بل اللازم حينئذٍ من أحد المذهبين] الثاني أن يقول: نعم. ولكنْ مذهبُ الكسائـي أرجحُهُمَا؛ والأَخْذُ بالراجح مُتَعَيّنٌ. والمرجوحُ مَعَ ملاحظتِهِ سَاقِطٌ؛ فصَحَّ بهذا الاعتبارِ إطلاقُ (أداء) ترك القلبِ إلى مَنْعِ الصَّرْفِ مِنْ غَيرِ عِلَّةٍ، وكانَ في قولِ الشَّارِحِ: (لكنْ ما ذكرناهُ أَوَّلًا أَوْلَى) إشارةٌ إلى هذا الاعتذارِ. (/ق16ب/).

الخلاصة:

من كل ما سبق يتضح لنا أن ابن جماعة يمتلك شخصية مستقلة، باعتماده الأدلة والحجج والبراهين والترجيحات مع تفرده بالرأي. ولكن وبموضوعية كان ناقلًا جامعًا ينتقي ويختار بالدليل والبرهان.

الخاتمة

قدّم البحثُ دراسةً حول شخصية موسوعية، هذه الشخصيّةُ التي تركت للأمّة العربيّة، والأمّة الإسلاميّة ذخائرَ نفيسةً، من مؤلفات في شتّى الفنون، فكانت هذه الدِّراسةُ مبيّنةً مكانتَهَا العلميَّةَ في عصرها عصرِ الموسوعات، وخاصّةً مكانتَهَا اللُّغويَّة، والصّرفيّة، والنّحويّة، وبعرض هذه الإمكانات العلميّة على معمل اللّغويّين، والصّرفيّين، والنّحويين، وباستخدامِ أدوات الفرز: من أصول صرفيّة، ونحويّة، وأدلة الاستشهاد، وبالتتبع والاستقراء **خَتمَ الباحثُ البحثَ بخاتمةٍ**، خلصت الدراسة فيها إلى جملةٍ من النّتائج، والتوصيات الآتية:

أولا- النتائج:

1. تَمَيَّزَ ابن جماعة بالدِّقَّةِ الُّلغَوِيَّةِ؛ فكثيرًا ما كان يعقب على الشارح، بقوله: (لو قال كذا لكان أولى)...، أو (لو عبّر بكذا لكان أولى)،...، أو بقوله: (أخطأ)، أو (خلط).
2. لم يخالف ابن جماعة في منهجه الذي اختاره ترتيب أبواب شرح الشارح لشافية ابن الحاجب.
3. استخدمَ ابنُ جماعةَ (القاموسَ المحيطَ، للفيروزآباديّ(ت817هـ) بِكَثْرَةٍ ملحوظةٍ؛ فقدِ استخدمَهُ (149) مِائَةً وَتِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ مرَّةً؛ لعلّ السِّرَّ في ذلك معاصرتُهُ، ويؤكدُ ذلك أنّ الفيروزآباديّ شيخُ ابنِ حَجَرٍ تلميذِ ابنِ جماعةَ.
4. اقتناءُ ابنِ جماعةَ أكثرَ مِنْ نُسْخَةٍ لِلْمُؤَلَّفِ الوَاحِدِ. وذلكَ ليسَ بعزيزٍ على مِثْلِ ابنِ جَمَاعَةَ، وهو قاضي القُضاةِ في القاهرةِ أن يتوفَّرَ لهُ ما لم يَتوفَّرْ لِغيرِهِ، وقد كانتِ القاهرةُ قِبْلَةَ العِلْمِ والعُلمَاءِ في عصرِهِ، في زمَنٍ سقطَتْ فيهِ بَغْدَادُ، وسقطَتْ فيهِ الأَنْدَلُسُ، فكانتْ مِصْرُ والقاهرَةُ مَحَطَّ أنظارِ الجميعِ، وخاصَّةً طلبةَ العِلْمِ، والعُلْمَاءَ.
5. عنايته بالحدود والتعريفات، لغةً، واصطلاحًا.
6. دِقّةُ ابنِ جماعةَ في النقل، والأمانة في الاقتباس؛ فقد تميز – رحمه الله – بالأمانة في النقل، ونسبتِه لصاحبه؛ فلا يسوق خبرًا إلَّا برواية، ولا يأتي بنصٍّ إلا وهو موثَّقٌ مِنْ حيثُ المصدر، ومن حيث الراوي، فيُضْفِي على مؤلفاته الطابَعَ العلميَّ.
7. إحاطَتُهُ بِأقوَالِ النُّحَاةِ، وآرائِهِمْ في المَسْأَلَةِ النَّحْوِيّةِ الواحِدَةِ، معَ تَفنيدِ هذهِ الأقوالِ وترجيحِ بعضِهَا على بَعْضٍ، ورَدِّ بَعْضِ الآراءِ؛ فقد كانَتْ حاشيتُهُ جَامِعةً لِمُخْتَلَفِ المَدارسِ: البَصريّةِ، والكُوفيّةِ، والبَغدادِيّةِ، والأندلسيَّةِ، وهذا منهجُ المدرسةِ المِصريَّةِ الشّاميّةِ.
8. تميزت حاشية ابنِ جماعةَ بتتبعه للعالِمِ الصّرفيّ، أو النّحويّ، في أكثرَ مِنْ مؤلَّفٍ في مسألة واحدة؛ ليعقد مقارنة، أو مقابلة، بين آراء هذا العالِمِ نفسِه في مؤلَّفاته المختلفة؛ ثم يغلِّب ويرجِّح.

9. تميُّزُ ابن جماعة – رحمه الله – بجرأته الصّرفيّة، والنّحويّة في انتصاراته لسيبويه(ت180هـ)، وترجيح آرائه في كثير من المسائل؛ وذلك بعد مناقشةٍ وعرضٍ لوجهات النّظر المختلفة، دون تعصُّبٍ لأفكار سيبويه، وهذا يضفي عليه طابع الاستقلاليّة في الرأي.

10. استقرار المصطلحات الصّرفيّة، والنّحويّة لم يمنع ابنَ جماعةَ الناقلَ الجامعَ من أن يدلي بدلوه بَيْنَ الدِّلاءِ، كما فعل في حاشيته، وهذا بعد أن كان علمُ الصّرف غضًّا طريًّا ثم نضجَ فاحترق.

11. حَشْدُهُ الشّواهدَ الصّرفيّةَ منَ القرآنِ الكريمِ، والشّعرِ، والنّثرِ، فهو جامِعٌ للشواهدِ الصرفيّةِ التي اسْتَشْهَدَ بهَا الصّرفيّونَ مِنْ قَبْلِهِ مَعَ زياداتٍ مِنْ عِنْدِهِ.

12. المصدرُ الأوّلُ عند ابنِ جماعةَ للشّواهدِ الصّرفيّةِ القرآنُ الكريمُ. والشّعرُ في المرتبة الثانية، وأمّا الحديثُ الشريفُ فكان مُقَلِّلًا منه إسوةً بأسلافه من العلماء.

13. جَمَعَ ابنُ جماعةَ ما لم يُسْبَقْ إلى جَمْعِهِ، وقد صَرَّحَ بذلِك؛ مفاخرًا: أعْرِفُ خَمْسَةَ عَشَرَ عِلْمًا لَا يَعْرِفُ عُلَمَاءُ عَصْرِي أَسْمَاءَهَا.

14. تأييده المصنِّفَ على الشّارحِ.

15. اعتراضه على الشارح الجاربردي، وعلى المصنفِ ابن الحاجب، كذلك.

16. توفيقُ ابنِ جماعةَ بينَ المُصَنِّفِ ابنِ الحاجبِ، والشَّارحِ الجاربرديّ.

17. اعتداد ابنِ جماعةَ برأيه، واستخدامُهُ ضميرَ المتكلم، مستندًا إلى الأدلة، والإقناع.

18. غلب عليه الأسلوبُ التّعليميُّ، في عرض المسألة في صورة سؤال وجواب، وفي إعرابه شرح (الجاربردي) ؛ فقد مزج النّحو بالصّرف.

19. مَيْلُهُ إلى الإيجَازِ، مَعَ أنّ ابنَ حَجَرٍ قالَ عَنْهُ: (لَا يُجِيدُ الإيجَازَ)، قدْ يَكُونُ في غَيْرِ هذه المَخْطُوطَةِ.

20. التفصيلُ بعدَ الإجمالِ، أو تفصيلُ المُجْمَلِ.

21. الإحالة إلى كتابه الذي بين أيدينا؛ منعًا للتّكرار، وللاختصار، وفيه دليلٌ على اطِّلاعِهِ، وتَفَحُّصِهِ الشَّرحَ قبلَ الشُّرُوعِ في كتابتِهِ، وعلى تحضيرِهِ لذلك؛ فَيُحِيلُنَا لِمَا سيأتِي مِنْ شَرْحِ الشّارِحِ.

22. الإحالةُ إلى كُتُبِ الشّارِحِ، وَكُتُبِ المُصَنِّفِ.

23. اعتماده شُرُوحَ أَلْفِيَّةِ ابن مالك.

24. الشَّاذُّ عندَ ابنِ جماعةَ يُحْفَظُ، ولَا يُقَاسُ عليهِ، إسوةً بالمذهب البصريّ.

25. معرفتُهُ بلغات العرب، والقليلِ، والنّادرِ منها، والمتروك.

26. عَالِمٌ بالقَراءَاتِ، – وكانَ قَدْ حَفِظَ كِتَابَ اللهِ في شَهْرٍ –، كما ذَكَرَ ذَلِكَ السُّيُوطِيُّ.

27. سِعَةُ اطِّلَاعِهِ، ومَعْرِفَتُهُ بمذاهب النحاة، وتَمَكُّنُهُ من التفصيل في كُلِّ مسألةٍ؛ فكان بحقٍّ موسوعيًّا.

28. عرضُهُ المسائلَ الخلافيةَ بين البصريّين والكوفيّين، وإبداءُ رأيِهِ، وتخطيئُهُ الآخرين، وتصويبُهُمْ، دونَ تعصُّبٍ، أو محاباةٍ، معَ ترجيحِهِ المسائِلَ.

29. ابنُ جماعة نحويٌّ مصريٌّ تأثّر بروح المدرسة المصريّة التي كان أفرادُهَا يتخيَّرُونَ من أقوال النّحاةِ ما تستقيم لهم حُجَّتُهُ؛ فهو مذهبُ الجَمْعِ، (جمعِ الآراءِ). ولابنِ جماعةَ اختياراتٌ يُرجّحُ فيها مذهبَ البصريّين في كثيرٍ مِنَ الأحيانِ، ومذهبَ الكوفيّين في أحيانٍ أخرى، أو يرجّحُ آراءَ بعضِ النُّحاةِ المُتأخِّرينَ تبعًا لِمَا يمليه عليه اجتهادُهُ الُّلغويُّ، فلا يزالُ ابنُ جماعةَ يختار لنفسه من مذاهبِ النَّحويّين ما يراه أكثرَ سدادًا، وهو بذلك يَجْري باتجاه مدرسته التي كان أفرادها من المصريّين لا يزالون يتخيّرون من الآراءِ النّحويَّةِ ما تستقيمُ حُجَجُهُ وبراهِينُهُ.

30. يتّضحُ من الأصول الصرفيّة عندَ ابنِ جماعةَ: السّماعِ، والقياسِ، والإجماعِ، واستصحابِ الحالِ، وآرائِهِ الصّرفيّةِ، ومصطلحاتِهِ، وترجيحاتِهِ لمسائلِ الخلافِ أنَّهُ يدور معَ الدَّليلِ حيثُ دارَ، ومن خلال المنهج الذي اعتمده في (حاشيته)، وعلى الرغم من أن ابن جماعة أكثر من الاستشهاد بأقوال البصريّين، وبِكُتُبِهِمْ، وعلى الرّغمِ ممّا عَلِمْنَا عنه في (حاشيتِهِ) أنَّهُ بصريُّ النّزعةِ والهوى؛ فمِنْ آرائِهِ ما يقف فيها مع سيبويه والبصريّين، ومنها ما يقف فيه مع الكوفيّين أو البغداديّين؛ فشخصيةُ ابنِ جماعةَ فيها استقلاليّةٌ في أراءٍ كثيرةٍ، كان يَرُدُّ بها الرأيَ الكوفيَّ – أحيانًا–، و– أحيانًا– أخرى يَرُدُّ الرأيَ البصريَّ. إضافةً إلى استشهاده الكثيرِ، والمتكررِ بآراءِ ابنِ مالكٍ، وبكتبه، كـ(التسهيل) استشهد به ستين (60) مرة، وبكتابه: (شرح الكافية) ، مع ترجيحه أقواله. وهكذا له أراءٌ كثيرةٌ تدور في (حاشيته).

31. المصطلحاتُ الصّرفيّة، والنَّحْويّةُ عندَ ابنِ جماعةَ بصريّةٌ مِنَ الدَّرجَةِ الأُولَى.

32. يَعْكِسُ التَّأليفُ طريقةَ التَّأليفِ في عصرِهِ المملوكيّ، القائمةِ على الشُّروحِ، والحواشي.

ثانيا– التّوصياتُ:

1. يوصي الباحثُ بالتّراثِ النَّحويّ؛ بتحقيق مخطوطاته، وبدراسة أعلامه دراسةً مستفيضةً.
2. كما يوصي بإعادة دراسة هذا العالِمِ، ومؤلفاتِه الذَيْنِ لم يُوفِهِمَا حقَّهُمَا؛ لأنّهُمَا أكبرُ مِنْ أنْ تُحِيطَهُمَا مِثْلُ هذهِ الدِّراسَةِ.
3. ضَرورةُ شرحِ كتبِ ابنِ جماعةَ الُّلغويَّةِ، والنَّحويَّةِ، والصَّرفيَّةِ؛ والتَّعليقِ عليها، وتوضيحِ الغامضِ منها.

وأخيرًا، فإنّي لا أدّعي أنّني أحطتُ بالمسائلِ المتعلّقةِ بهذا البحثِ، ولكنّني بذلتُ قصارَى جَهدي في البحثِ والاستقصاءِ، وأرجو أنْ أكونَ قد وَفَّيْتُ هذا البحثَ ما يستحِقُّهُ مِنْ جَهْدٍ، وإخلاصٍ، وأنْ أكونَ قد اقتربتُ مِنَ الصَّوابِ، وابتعدتُّ عنِ الخطأ والنِّسيانِ.

﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾

والله مِنْ وراءِ القصدِ،

وَهُوَ حَسبُناَ ونِعْم الوَكيل، وَصلّى الله على مُحمّد وعَلى آلهِ وصَحْبِه وسَلَّمَ، ورضيَ الله عَنْ أصْحابِهِ أجْمَعينَ، وَعَن التّابِعينَ وتابعي التَّابعينَ لَهُم بإحسانٍ إِلَى يَومِ الدِّين، وَلَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيّ الْعَظِيمِ.

وَإِنْ تَـــرَى عَيْبًـــا فَسُـــدَّ الخَلَـــلَا ... فَجَـــلَّ مَـــنْ لَا عَيْـــبَ فِيـــهِ وَعَـــلَا

(أَقِلَّنِي عثرتي؛ فإنه لا بد للجواد من كبوة، وللسيف من نبوة، وللحليم من هفوة)[1]، وللفهد من عثرة.

(1) للحجاج(ت95هـ). الجاحظ ،البيان والتبيين (ج283/1).

القسم الثانـي

قسم التحقيق

المبحث الأول

نسخ المخطوط

التحقيق: الحصول على النسخ المختلفة للكتاب، في أنحاء العالم، ثم مقارنة بعضها ببعض، واستبعاد غير الصالح منها أو المكرر، وما يصح إثباته في النسخ، وما لا يصح، وما يجوز للمحقق من تصحيح الأصل، وما لا يصح[1].

أسباب التحقيق:

يقول محمد محيي الدين عبد الحميد: "فإني ألفيت أشق ما يضطلع به أهل العلم من عمل أن يوكل إليهم تحقيق كتاب صُنِّفَ قبل زمانهم، وقد رأيت على قَدْرِ بُعْدِ العهدِ بالتصنيف، والكتابة يكون الجهد، وتثقل التبعة؛ فالتحقيق يقتضي صبرًا طويلًا، وجهدًا شاقًّا"[2].

وكما قال أحمد أمين عن سبب حبه التحقيق: "حب السلف، والتفاني في الدفاع عن علومهم، والحرص على إذاعة فضلهم"[3]. وهذا بر من الأبناء، والأحفاد للآباء، والأجداد؛ ولترى هذه المخطوطات النور، وينتفع بها الأجيال. وإن لم نفعل ذلك تولَّاه غيرنا، أو أعداؤنا، بحسن نية، أو بسوء نية، وربما انحرف غيرنا عن طريق الأمانة العلمية؛ فينصرف هذا التراث إلى ما يشوه صورته الحقيقية؛ فمن لديننا؟ وفكرنا؟ وحضارتنا صنع آبائنا وأجدادنا؟ وأسلافنا السابقة؟! فلا بد من الحفاظ على التراث، والمساهمة في إحياء القديم؛ فالجديد لا ينطلق من فراغ، بل لا بد له من قديم يقتدي به[4].

وصف النسخ:

اعتمدَ الباحثُ في تحقيقِ حاشية ابن جماعة (ت819هـ) على شرح الشارح(ت746هـ) لشافية ابن الحاجب(ت646هـ) على ثلاث نسخ:

---

(1) التفتازاني، المطول (ص18).

(2) التفتازاني، المطول (ص18)، وعبد الحميد، مقدمة تحقيق: كتاب الموازنة، للآمدي (ص3)، وشرف، مقدمة تحقيق: بديع القرآن (ص13).

(3) أحمد أمين، مقدمة تحقيق أخبار أبي تمام.

(4) انظر: البابرتي، مقدمة تحقيق: شرح التلخيص (ص8)، وعبد الحميد، مقدمة تحقيق: العمدة، لابن رشيق (ج7/1).

1- النسخة التركية: الرمز: (ك)، سنة النسخ: (937هـ) (مصورة النسخة التركية): هذه النسخة في مكتب: (قسم: فيزو الله)، تسجيل قديم: تحت رقم: (2034). التي رمزت لها بالرمز: (ك)، وتقع في مائتين وأربع وعشرين (224) ورقة[1]. تبدأ من الورقة الرابعة برقمها: (2034)، والخامسة، بتصنيفها في مكتبتها. وفي الورقة السادسة مقدمتها، وأولها: (أحمد الله على نعمه...). وتنتهي: بالورقة المائتين والأربع والعشرين. ومسطرتها ثلاثة وعشرون (23) سطراً، في كل سطر حوالي ثماني (8) كلمات، وهي غير تامّةٍ، ويوجد بها سقط، مثبت في نسخة: (ط). وليس للحاشية: ورقة خاصّة بعنوانها؛ فهي ساقطة، أو مفقودة. وناسخها محمد الكمشيشيُّ، وقد ذَكَرَ أنّهُ فرغ من نسخها سنة (937هـ). آخرها صفحة: (224)، وفيها: والله - سبحانه وتعالى- أعلمُ بالصَّوَابِ، وصلى الله على سيدنا محمد، وآلِهِ، وصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ. وكانَ الفَرَاغُ مِنْ تعليقِهَا في عاشرِ شَهْرِ رجب، سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلاثِينَ وَتِسْعِ مِائَةٍ(937هـ)، على (يد محمد الكمشيشيّ[2])، حقّقَ اللهُ رجَاهُ، وبلّغَهُ ما يُؤمّلُهُ، ويَرْتَجِيهِ مِنْ مَوْلَاهُ، بِوَسْمِ سَيِّدِنا، ومولانا.

العبدُ الفقيرُ إِلَى اللهِ - تَعَالَى- الشَّيْخُ الإمامُ العَالِمُ العَلَّامَةُ صَدْرُ المُدَرِّسِينَ، شَيْخُ النُّحَاةِ، وَالمُعْرِبِينَ الشَّافِعِيُّ، فَسَحَ اللهُ في مُدَّتِهِ، وأَعَادَ علينا، وعلى المُسْلِمِينَ مِنْ بَرَكَاتِهِ وَبَلَّغَهُ زِيارَةَ بَيْتِهِ الحَرَامِ، وَزِيَارَةِ نَبِيِّهِ عليه أفضلُ الصّلاةِ والسّلَامِ في هذا العامِ، والحمدُ للهِ وَحْدَهُ، وَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

وقف الشيخ المرتضى ابن شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي (1137هـ).

والله أعلم.

---

(1) وكل ورقة صفحتان؛ يعني عدد صفحات المخطوط (448) صفحة. وعند طباعة صفحات المخطوط من الباب الأول حتى باب (الجمع) على الحاسوب على ورق مقاس (A4) طبع نصف المخطوط المراد تحقيقه في (215) صفحة؛ فكان هناك نسبة وتناسب عند تحقيق المخطوط في توزيع عدد صفحات الرسالة؛ فكان عدد صفحات متن الحاشية (215)، وعدد صفحات الدراسة (158)، وعدد صفحات الحواشي (253)، وعدد الحواشي (3753) حاشية، والمتبقي صفحات الفهارس. وعدد كلمات البحث من غير الفهارس (203576) مائتان وثلاثة آلاف وخمس مائة وست وسبعون كلمة. ولهذا كان واردًا أن يعثر الباحث في ضبط أو بناء بعض الكلمات؛ فيقول الخطيب التبريزي(ت502هـ) عند نعته صحاحَ الجوهري(ت393هـ): (لا تخلو هذه الكتب الكبار من سهو...غير أن القليل منه إلى جنب الكثير... معفو عنه). انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (ج1073/2).

(2) كَمْشِيشُ، بالفَتْح: قَرْيَةٌ بمِصْرَ، مِنْهَا مُحَمَّدُ بنُ محمّدِ بنِ عبدِ اللهِ الكَمْشِيشيّ القاهِريّ، سَمِعَ على الإمَامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ. الزَّبيدي، تاج العروس (ج367/17).

نسخة المدينة المنورة: الرمز: (م)، سنة النسخ: (...)، مصورة مكتبة الحرم النبوي الشريف، (النّحو والصّرف). اسم المخطوط: (شرح الشافية)، حاشية ابن جماعة على شرح الشارح على شافية ابن الحاجب، وتقع هذه النسخة في (118) ورقة، وتبدأ من وجه الورقة الثانية، وتنتهي بظهر الورقة (118)، ومسطرتها خمسة وعشرون سطراً، في كل سطر حوالي خمس عشرة (15) كلمة. رقم المخطوط بالمكتبة(415/11). وقف من محمد العزيز الوزير سنة (1320هـ). أولها: (أحمد الله على نعمه...). وقد رمزتُ لها بالرمز: (م)، وهي غَيْرُ تَامّةٍ، ويُوْجَدُ بها سَقْطٌ، مُثْبَتٌ في نسخة (ط). وليس للحاشية صفحة خاصّةٌ بعنوانها؛ فهي ساقطة، أو مفقودة. أولها: (أحمد الله على نعمه...). وآخرها صفحة: (118)، وفيها:

والله – سبحانه وتعالى– أعلمُ بالصّوابِ، وإليه المَرْجِعُ والمآبُ، والحمد للهِ وَحْدَهُ، وَصَلّى اللهُ وسَلَّمَ على مَنْ لَا نَبِيّ بعدَهُ، أَحْمَدُ اللهَ على المعونةِ والإتمامِ، وعلى الإفضالِ والإنعامِ، وأشكُرُهُ على كُلِّ حَالٍ مَدَا[1] الدُّهورِ والأيّامِ، وأُصَلِّي على نَبِيّنَا مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ مَنْ صَلّى وَصَامَ، وَحَجَّ واعْتَمَرَ بِالبَيْتِ الحَرَامِ، المَبْعُوثِ إِلَى الخَاصِّ وَالعَامِّ، وَعَلَى آلِهِ وأصحابِهِ الأخيارِ الأَعْلَامِ، وأئمةِ[2] الإسلامِ، جعلنَا اللهُ في زُمْرَتِهِمْ فِي دَارِ السَّلَامِ، إنَّهُ القُدُّوسُ السَّلَامُ، وَحَسْبُنَا اللهُ، ونِعْمَ الوَكِيلُ، ولَا حَوْلَ، ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ العَلِيّ العَظِيمِ. م

إِلَهِـــــي أُسَـــــاقُ فَـــــلَا تُخْزِنِـــــي إذا النَّـــــاسُ ضَـــــمَّهُمُ المَحْشَـــــرُ
لا تَجْعَلَنَّـــــي كَأَهْـــــلِ السَّـــــعِيرِ إذا اعْتَـــــذَرُوا فِيـــــهِ لَا يُعْـــــذَرُ[3]

الدعاء

تَقَبَّلَ اللهُ مِنْ كَاتِبِهِ، وَمِنْ كُلِّ دَاعٍ مُخْلِصٍ، لِمَنْ كَانَ سَبَبًا فِي إيجَادِ هَذَا المَنْقُولِ، وأَقَرَّ بِهِ الأَعْيُنَ، وَحَفِظَهُ، وحَفِظَ عَلَيْهِ، وَرَحِمَ اللهُ مَنْ مَضَى، وَغَفَرَ لنَا أَجْمَعِينَ،

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ

العَلِيّ العَظِيمِ.

وقف من محمد العزيز الوزير سنة (1320هـ).

---

(1) هكذا في المخطوطتين: (ك)، و(ط).

(2) هكذا في المخطوطتين: (ك)، و(ط): (أزمة). ومن الواضح أنه يقصد: (أئمة).

(3) الظاهر أن البيتين من نظم الناسخ بغرض الدعاء والترجي.

نسخة (ط): (مجموعة الشافية من علمي الصّرف، والخَطِّ)، طبعة لبنان:

تحتوي المجموعة على: (متنِ الشافية)، و(شرحِهَا للعلّامة الجاربرديّ)، و(حاشية الجاربرديّ، لابن جماعة). مُصوّرةُ عَالَمِ الكُتُبِ، وتَقَعُ هذه النّسخَةُ في (384) ورقةً، وتبدأُ مِنْ وَجْهِ الورَقَةِ الأُولَى، وتنتهي بِظَهْرِ الورقةِ (384)، ومسطرتُهَا تَختلِفُ، وتتباينُ بينَ صفحاتِهَا؛ لأنّ الصفحةَ تَجمعُ المَتْنَ، والشَّرْحَ، والحاشيَةَ، مَعَ التَّنَاسُقِ في تناوُلِ المَسَائِلِ؛ فتباينتِ الأَسْطُرُ، مِنْ أربعةِ (4) أسطُرٍ، إلى أربعةٍ وثلاثِينَ (34) سَطْرًا، في كُلِّ سَطْرٍ –حوالي– عِشْرُونَ (20) كَلِمَةً. وفي الصفحةِ الثّانيَةِ أَوَّلُهَا، ومُقدِّمَتُهَا، يقولُ فيها: (أحمدُ اللهَ على نِعَمِهِ...). والصفحةُ الثّالثَةُ بيضاءُ فارِغَةٌ، وفي الصفحةِ الرَّابِعَةِ: (البَسْمَلَةُ، وتَحْتَهَا: الطبعةُ الثالثةُ، وتحتها: السنة: 1404هـ – 1984م، بيروت. وقد رمزتُ لها بالرمز (ط)، وهيَ غَيرُ تَامّةٍ، ويوجدُ بها سَقْطٌ، مُثْبَتٌ في نسخةِ (ك)، و(م). والواجهةُ، بعنوان: (متنُ الشافية، وشرحُهَا للعلّامةِ الجاربرديّ، وحاشيةُ الجاربرديّ، لابنِ جَمَاعَةَ) صفحةٌ خاصّةٌ. أوَّلُهَا: (أحمدُ اللهَ عَلَى نِعَمِهِ...). وآخِرُهَا صفحةُ (384)، وفيها: واللهُ – سبحانه وتعالى– أعلمُ بالصّوابِ، وإليه المَرْجِعُ والمآبُ، والحمد للهِ وَحْدَهُ، وَصَلّى اللهُ وسَلَّمَ على مَنْ لَا نَبِيّ بعدَهُ، أَحْمَدُ اللهَ على المعونةِ إتمامٍ، وعلى الإفضالِ والإنعامِ، وأشكُرُهُ على كُلِّ حَالٍ مَدَا[1] الدُّهورِ والأيّامِ، وأُصَلّي على نَبِيّنَا مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ مَنْ صَلّى وَصَامَ، وَحَجَّ واعْتَمَرَ بِالبَيْتِ الحَرَامِ، المَبْعُوثِ إِلَى الخَاصِّ وَالعَامِّ، وَعَلَى آلِهِ وأصحابِهِ الأخيارِ الأَعْلَامِ، وأئمةِ[2] الإسلامِ، جعلنَا اللهُ في زُمْرَتِهِمْ فِي دَارِ السَّلَامِ، إنَّهُ القُدُّوسُ السَّلَامُ، وَحَسْبُنَا اللهُ، ونِعْمَ الوَكِيلُ، ولَا حَوْلَ، ولَا قُوَّةَ إلَّا بِاللهِ العَلِيِّ العَظِيمِ. م

ثم خُتِمَتْ بتعريفٍ لـ(الشَافِيَةِ)، وَمُؤلِفِهَا، وَشَارِحِهَا الجَاربرديّ، وحاشيةِ ابنِ جماعةَ على شرح الشارح، وشروحِ الشّافيةِ، وأسماءِ شُرَّاحِهَا، وَسَنَوَاتِ وَفَاتِهِمْ. وَأَخيرًا: فهرست مُتَوَسّمٌ في أوائل القَوَلَةِ.

الفروق بين النسخ:

مِنَ المُلاحَظِ التَّشَابُهُ الكبيرُ بينَ (ك)، و(م) في قضيَّةِ السَّاقِطِ، وَالحَذْفِ، والاخْتِلَافِ في الخَطِّ، من حيثُ الوضوحُ، والتَّحْرِيفُ، والتَّصْحِيفُ مِنَ النّاسخِ؛ وكأنّهما نَقَلا مِنْ نُسخَةٍ واحدَةٍ، ولا ندري من أين الزيادة في النسخة (ط)، أمْ أنّها زيادةٌ من الناسخ؟ أم أنّهُ نَقَلَ مِنْ نُسْخَةٍ ثالثة، وهي الأصلُ دُونَ سَاقِطٍ، أوْ مَحْذُوفٍ. حتى طبعة: ضبط، واعتناء (محمد عبد السلام شاهين) تجدها ناقلة من إحدى النسختين: (ك)، أو (م)، أو منهما معًا؛ فمثلًا: في: قَوْل الشارح: [**وَهَذَا** القِسْمَانِ] والصواب ما هو

(1) هكذا في المخطوطتين: (ك)، و(ط).

(2) هكذا في المخطوطتين: (ك)، و(ط): (أزمة). ومن الواضح أنه يقصد: (أئمة).

عند الجاربردي: **(وَهَذَانِ** القِسْمَانِ]، وكل النسخ كتبت **[وَهَذَا** القِسْمَانِ]، بصيغة المفرد، وهي بصيغة المثنى، وكأنهم جميعًا نقلوا من نسخة واحدة.

- في (م): يكتب حرف الحاء (ح)، وكأنه يختصر كلمة: (حينئذ)، وتكرر ذلك معه.
- في (ك): حرف (س)؛ أي: (سيبويه) .
- نسخة (ك)، ونسخة (م): بتسهيل الهمز. أمّا النسخة: (ط): فبالهمز. وقد اعتمدنا في تحقيقنا نسخة (ط): بالهمز.
- كثرة التصحيف، والتحريف في النسختين: (ك)، و(م).
- تكرر السّاقطُ كثيرًا في (ك)، و(م)؛ فيؤكد ذلك أن (ط) ناقل من نسخة ثالثة.
- أخطاء متكررة في النسخة: (ك)، والنسخة: (م)، تؤكد أن النُّسَّاخَ، لم يكونوا ذا صلة بالنّحو، أو بالصّرف، بل كانوا مجرّد نُسَّاخٍ، فكانَ النّاسخُ من الورّاقين المأجورين، أو المكترين، والأدِلَّةُ على ذلك كثيرةٌ، منها ما يلي:
- (وأبوه **رؤبةُ)**، ذكر في: (ك) (ص17): **(رؤية** وأبوه **رؤيةُ)**.
- ونَحْوَ: (...(شاكٍ)، و(هارٍ)، كما أنَّ انقلابَ الألفِ عن (الواوِ) أكثرُ مِنِ انقلابِها عن **(الياء)**، ذكر في (ك)، (ص18): **(الباء)**، يؤكد ذلك أنّهُ مجرّد ناسخ – رحمه الله.
- ونَحْوَ: (...قال: (الصحارَى) بالفتح، وإنَّما فَتْحُ الرَّاءِ). قال في (ك)، (ص23): (الواو).

منهج الباحث في التحقيق: قام الباحث: باتباع الخطواتِ العلميّةِ في تحقيق المخطوط، مِنْ نِسْبَةِ المَخْطُوطِ إِلَى صاحبه، وتوثيقِ الأقوالِ والآرَاءِ الوارِدَةِ مَنْسُوبَةً إلى أصحابِهَا، وتَخْرِيجِ الآيَاتِ القرآنيّةِ، والأحاديثِ النّبَوِيّةِ، والشّوَاهدِ الشّعْرِيّةِ، ومراجعةِ النّصّ على المصادر التراثيّةِ، والمعاجِمِ اللّغويّةِ.

ورجع الباحث إلى كلام الجاربردي، الذي ناقشه ابن جماعة، وحاول إثباته قدر الاستطاعة في الحاشية؛ ليتسنى للقارئ معرفة السياق العام للجملة، أو القضية التي هي محل النقاش.

عمل الباحث في التحقيق: قام الباحث بتحقيق هذا المخطوط على نسختين خطيَّتين، وثالثة طباعة لبنانية قديمة، ورابعة طباعة حديثة: (مجموعة الشافية، ضبط: شاهين)؛ حيث قام بإثبات فروق النسخ، وضبط المُشْكل من النص، وعزو الآيات، وتخريج الأحاديث مع بيان درجته من كلام المحدِّثين والحُفَّاظ، وتوثيق كلام العرب شعرًا، ونثرًا، وشرح الغريب والمصطلحات النحويّة، والصرفيّة، والتعريف بالأعلام الواردة في النصّ، مميزًا البصريَّ من الكوفيّ، مع عمل إحصائية يستدلُّ من خلالها على نزعة المحشِّي، وميله، وهواه، لأي مدرسة كان، وكذلك بتتبع المدارس، وباستخدامه المصطلحات.

هذا وقد قام الباحث بكتابة مقدمة للرسالة تتضمن ترجمة لصاحب المتن ابن الحاجب(ت646هـ) ، وتعريفًا لمتنه (الشافية)، **وكذا ترجمة للشارح الجاربردي**(746هـ) ، وشرحه، ثم ترجمة لابن جماعة صاحب المخطوطة (الحاشية على الشرح)، مبينًا منهج كلٍّ واحد منهم في طريقة عرضه المادة العلمية، وتبويبها، وطريقة أبوابها. وشواهده: من (القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعرًا، ونثرًا). ومصادره: من (الكتب، والأعلام). والأصول الصرفية عندهم: من (السماع، والقياس، والإجماع). ومذاهبهم الصرفية في: (آرائهم الصرفية، ومصطلحاتهم، وترجيحاتهم لمسائل الخلاف) .

– وكان ابن جماعة في مقدمة الحاشية، عند شرح مقدمة الجاربردي، في كثير من الأحيان يتناول اللفظة دون ذكر كلمة (قوله)؛ وكأنه استخدم (طريقة المزج)؛ ممَّا دفع **الباحث لإبراز ذلك المتن بإضافة كلمة: [قوله] للشارح**؛ حتى لا يختلط على طالب العلم كلام الشارح الجاربردي مع كلام المُحَشِّي ابن جماعة. بوضع كلمات الشارح بين معقوفتين، وبلون داكن، وبخط عريض.

– **أتى الباحث بالمحذوف من قول الشارح**؛ حتى يكون متصلًا بلا انقطاع، ولا إخلال عن متن الشارح، فلا يكون مبتورًا، ولا مجرومًا. نكتبه كاملًا في الحاشية، متصدرًا بـ(قَوْلِ الجاربردي...)، **والإتيان بمتن الشارح الجاربردي كاملًا عند الحاجة** كان من المخطوطة المطبوعة طباعة لبنان، أو من (مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ضبطها واعتنى بها: محمد عبد السلام شاهين)؛ حتى لا نظلم الناس حقَّهم، ولا نبخسهم شيئًا.

– وقام – أيضاً– **ببيان النسخ الخطية التي اعتمد عليها في التحقيق**، ومنهج التحقيق.
– **تذييل الكتاب بفهارس علمية تُفيد الباحث والقارئ**، وتُظهر مكنوناتِ الكتاب وفوائدَهُ. والحمد لله على توفيقه وتيسيره ومَنِّهِ وَفَضْلِهِ.

– **استخدم الباحث ضمير الجمع**، أو لفظة الباحث. كما فعل الجاربردي في قوله: (نحمدك)، وفي قوله: (نصلي)، وعلَّق على ذلك ابنُ جماعة، قائلًا: "وأتى بالنُّونِ هَضْمًا لنفسه[1]".

– **ضبط الباحث الكثير من الكلمات**، إن لم يكن كُلَّهَا، وخاصَّةً أنَّ المخطوطةَ تتناولُ التَّصريفَ، وهو فَنُّ بِنْيَةِ الكلمةِ، وضَبْطِهَا مِنَ الدَّاخِلِ، وهذا الأَمْرُ يدفعُهُ إلى الرجوع إلى أُمَّاتِ معاجمِ الُّلغَةِ؛ وهذا يحتاجُ إلى نَفَسٍ طَوِيلٍ، وَصَبْرٍ مَدِيدٍ، وَوَقْتٍ لَيْسَ بِالقَصِيرِ.

---

(1) وهذا منهج من سبقنا من العلماء في قضية استخدام الباحث لضمير المتكلم (الجمع)، لا (المفرد) تحرّزًا عن (الأنا)، وإنكارًا للذات.

- **وضع علامات الترقيم المفسرة:** فلا يخفى على أهل التخصص ما لها من دور في تفسير المعاني، والمدلولات.

- **استشهد الباحث بكلام للمحشي – ابن جماعة–** ليصل به إلى أصوله، أو مذهبه، وكان هذا الكلامُ المُسْتَشْهَدُ به – أحيانًا– مِمَّا بعدَ بابِ الجمعِ، المُقَرَّرِ تحقيقُهُ، هذا في حال عدم وجود ما يسعف الباحثَ للاستدلالِ به؛ من أجلِ أنْ تَصِلَ الفكرةُ تامَّةً كاملةً.

مزايا التحقيق:

1. إنّ هذهِ الحاشِيَةَ تُبَيِّنُ لَنَا فِكْرَ ابنِ جماعةَ الصَّرْفِيِّ، المُتَمَثِّلَ في البسَاطَةِ، والسُّهُولَةِ، والبُعْدِ عَنِ التعقيدِ، أو الإبهامِ.
2. إنّ هذا التحقيقَ يُضيفُ عمًلا صَرفيًا جديداً للمكتبةِ العربيّةِ بشكلٍ عامٍّ، ولمكتبةِ ابْنِ جَمَاعَةَ بِشَكْلٍ خَاصٍّ.
3. إنّ هذا التّحقيقَ لِحَاشِيَةٍ على شَرْحٍ مِنْ أَهَمِّ الشُّرُوحِ لِكِتَابٍ مَعَ صِغَرِ حَجْمِهِ، وَوَجَازَةِ لفظِهِ، مُشتَمِلٌ على فوائدَ شريفةٍ، وقواعِدَ لَطِيفَةٍ، ومُحْتَوٍ على دقائقِ الأسرارِ العربيَّةِ، وَمُنْطَوٍ على المباحثِ التي هي مِفْتَاحُ العُلُومِ الأَدَبِيَّةِ، أَلَا وَهِيَ الشَّافِيَةُ"[1].

حاشيةُ ابنِ جَمَاعَةَ(ت819هـ): تَوْثِيقٌ، وَنِسْبَةٌ:

حدُّ الحاشية: معناها التعليقة على الكتاب بزيادة، وشروح، وإيضاح، وانتقادات –بأسلوب تعليمي– مثل: المختصرات، والتلخيصات، وهي في الأصل حواشي الكتاب، وجوانبه، وأطرافه، مثل: تعليقة أبي علي الفارسي على كتاب سيبويه [2].

نُسِبَتِ الحَاشِيَةُ علَى شرح الشارح(ت746هـ)، لشَافِيَةِ ابنِ الحَاجِبِ(ت646هـ)، لابنِ جماعَةَ، فِي أَكْثَرَ مِنْ مَصْدَرٍ، مِنْهَا: طبقاتُ الشَّافِعِيَّةِ، لابنِ قَاضِي شُهْبَةَ(ت851هـ) ، وإنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني(ت852هـ) ، ونظم العقيان في أعيان الأعيان، السيوطي(ت911هـ)، والسيوطي(ت911هـ)، بغية الوعاة، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لابن الغزي(ت1061هـ)، والأعلام، للزركلي(ت1396هـ)، وفي كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي

(1) ركن الدين، شرح الشافية (ج99/1)، في حاشية المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص4/1).
(2) التفتازاني، المطول (ص18)، وخليفة، كشف الظنون (ج623/1)، ابن منظور، لسان العرب (ج180/4)، إبراهيم مصطفى، وآخرون، المعجم الوسيط (ج177/1).

خليفة(ت1067هـ)، وفي خزانة التراث، فهرس مخطوطات، مركز الملك فيصل: أنَّ لِعِزِّ الدِّينِ: محمَّدِ بنِ أحمدَ، المعروفِ: بابنِ جماعةَ: حاشية على: (شرح الشارح)، أولها: (أحمد الله على نعمه...). وحاشية أخرى – أيضًا–، أولها: (نحمدك على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان...إلخ)، سماها: (الدرر الكافية، في حل شرح الشافية)، ذكر فيها: أنه وجد نسخة الشارح، وعليها هامش منه، وقد ترك تفصيل مجملاته، وتفسير مبهماته، لغاية وضوحها عنده، فأخذها بعينها. وأضاف: الفوائدَ إلى المواضع التي تحتاج إلى تنبيه وتحرير، وإيضاح وتقرير.

عنوان المخطوط:

حاشية على شرح الشارح على الشافية، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز، ابن جماعة، اسم الشهرة: ابن جماعة، تاريخ الوفاة: 819هـ، قرن الوفاة: 9هـ، اسم المكتبة: دار الكتب الوطنية، اسم الدولة: تونس، اسم المدينة: تونس، رقم الحفظ: رقم التسلسل: (4066)[1].

ولابن جماعة(ت819هـ) – أيضًا– حاشية على شرح الشافية للجاربردي. عنوان المخطوط: (الدرر الكافية في حل شرح الشافية)، غير التي بين أيدينا، وتبدأ بـ(نحمدك على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان...إلخ)، اسم المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز، ابن جماعة، اسم الشهرة: ابن جماعة، تاريخ الوفاة: 819هـ، قرن الوفاة: 9هـ، اسم المكتبة: مكتبة البلدية، اسم الدولة: مصر، اسم المدينة: الإسكندرية، رقم الحفظ: 12 أدب، اسم المكتبة: رامبور، اسم الدولة: الهند، اسم المدينة: رامبور، رقم الحفظ:521/1 رقم6، اسم المكتبة: المكتبة المركزية، اسم الدولة: المملكة العربية السعودية، اسم المدينة: الرياض، رقم الحفظ:2126 عن الظاهرية 470/1623، اسم المكتبة: المكتبة الأزهريّة، اسم الدولة: مصر، اسم المدينة: القاهرة، رقم الحفظ: [74] 5106 اللغة، اسم المكتبة: مكتبة برنستون، اسم الدولة: الولايات المتحدة الأمريكية، اسم المدينة: برنستون، رقم الحفظ: 5730، اسم المكتبة: دار الكتب الوطنية، اسم الدولة: تونس، اسم المدينة: تونس، رقم الحفظ: رقم التسلسل(4066)[2].

واللهَ أسَأْلُ أنْ يُرشِدَنَا إلى صوابِ العملِ، ويَدُلَّنَا على مكامِنِ الزَّلَلِ مِنْ كُلِّ مَنْ قَرَأَ هَذَا العَمَلَ.

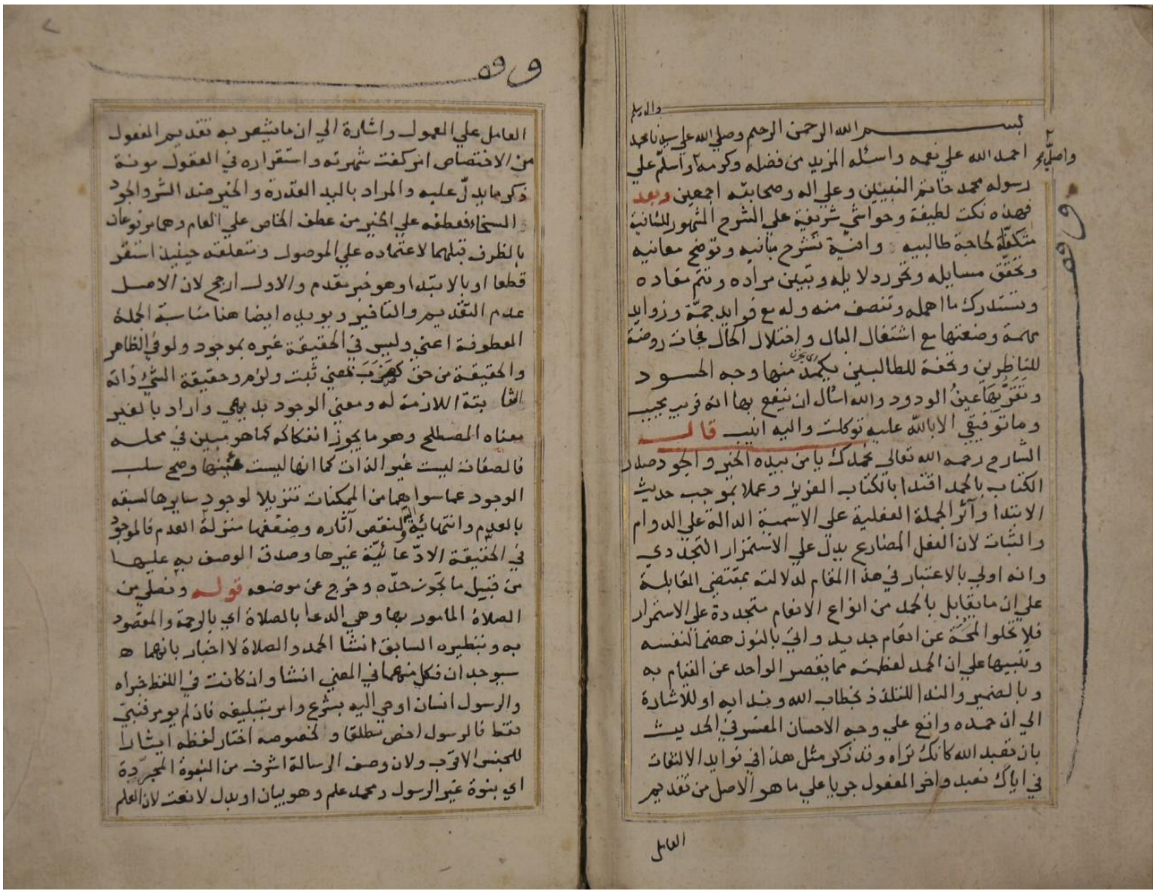
---

(1) انظر: شهبة، طبقات الشافعية (ج4/49–59)، وابن حجر، إنباء الغمر (ج3/115)، والسيوطي، نظم العقيان (ص50)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/63)، وابن الغزي، الكواكب السائرة (ج1/25)، وخليفة، كشف الظنون (ج2/1021)، والزركلي، الأعلام (ج4/184)، وخزانة التراث (ج98/292).

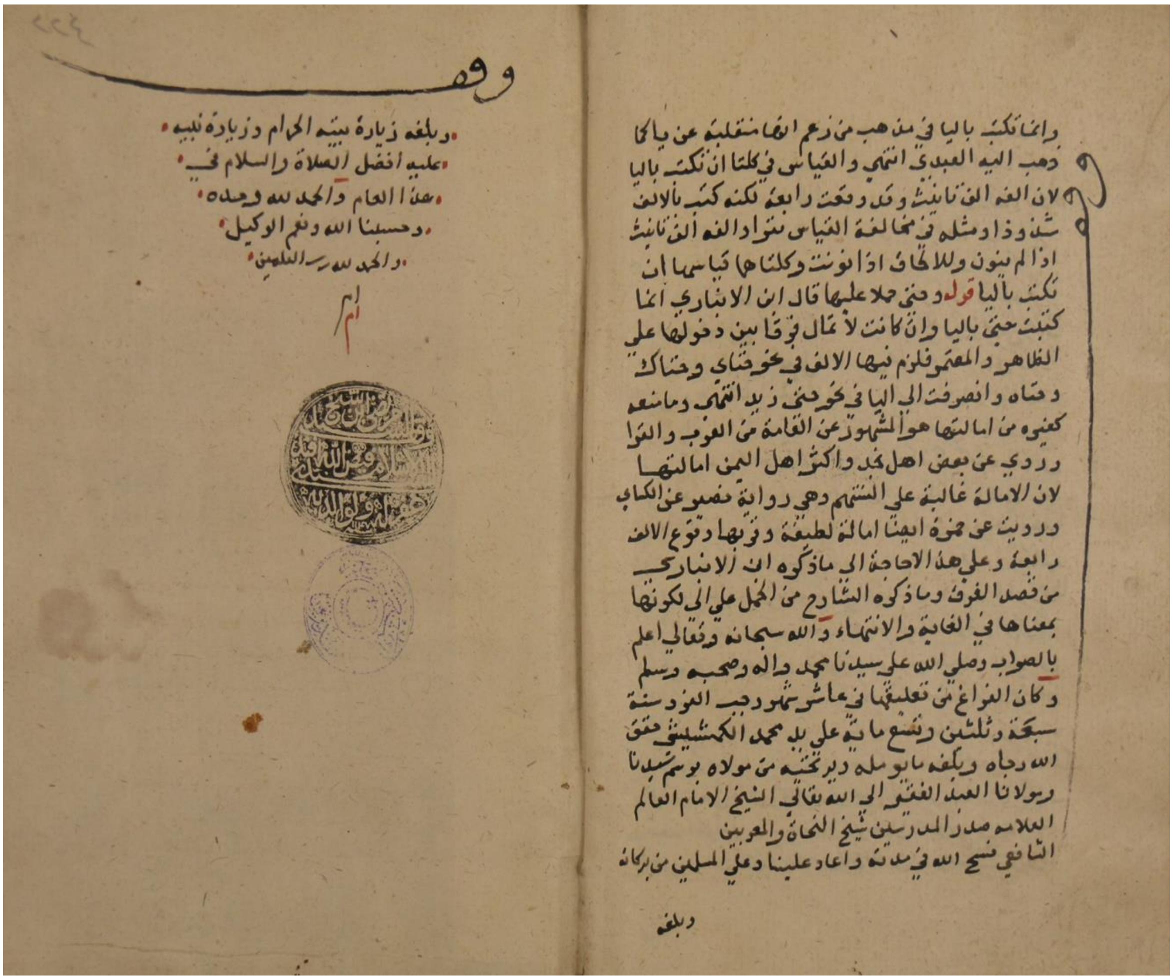
(2) خزانة التراث، فهرس مخطوطات (ج70/835).



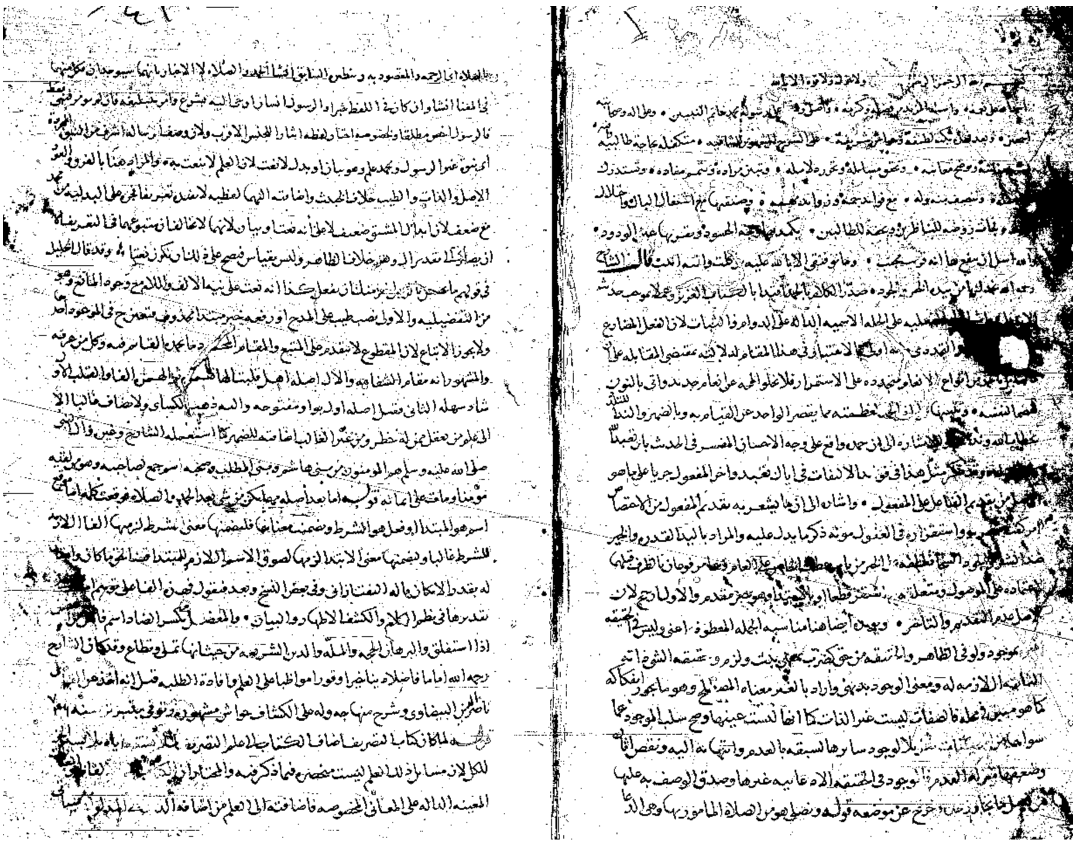
مخطوطة (2.1): النسخة التركية (ك)، تركيا: قسم: فيزو الله تسجيل قديم: ٢٠٣٤صورة الغلاف لحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب



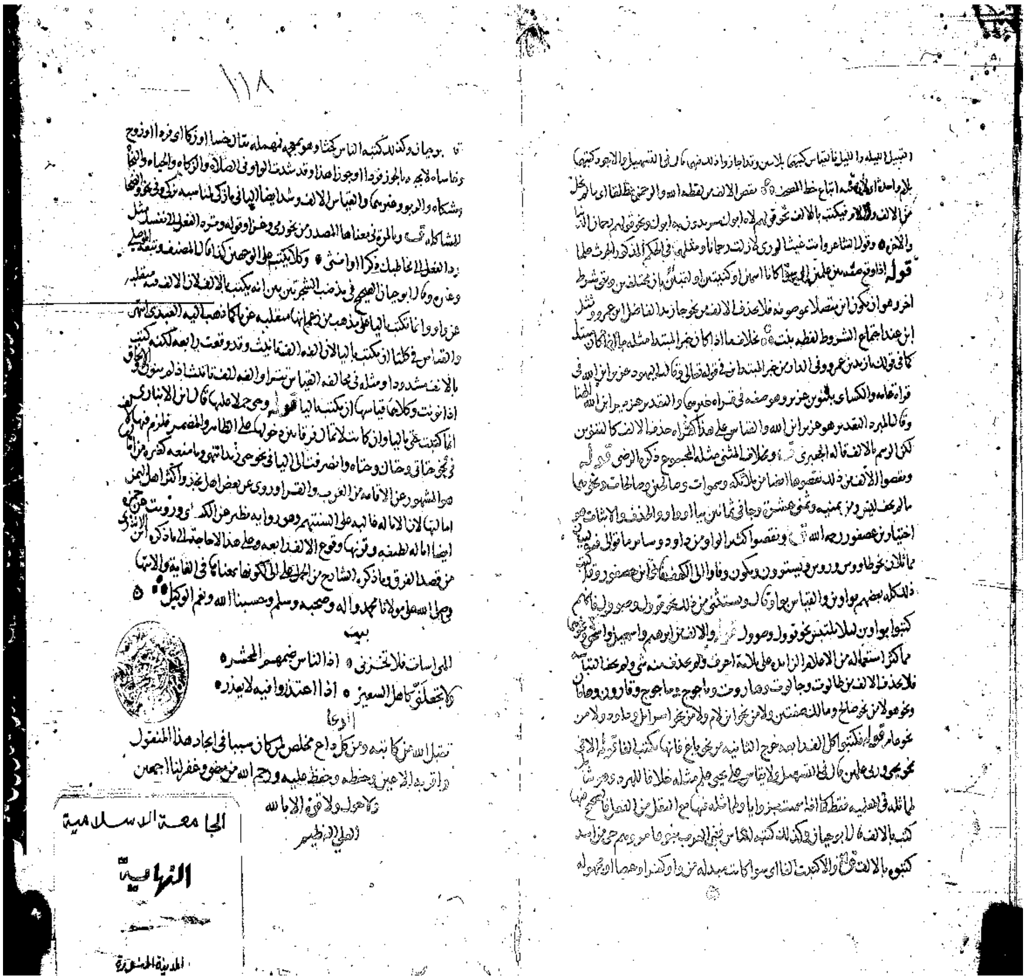
مخطوطة (2.2): النسخة التركية (ك)، الورقة الأولى (1/أ)، و(1/ب). من حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب



مخطوطة (2.3): النسخة التركية (ك)، الورقة الأخيرة (223/ب)، و(224/أ). لحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب



مخطوطة (2.4): نسخة المدينة المنورة: (م)، الورقة (1/ب)، و(2/أ). لحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب



مخطوطة (2.5): نسخة المدينة المنورة: (م)، الورقة الأخيرة (117/ب)، و(118/أ). لحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ جار پردى ﴾

نحمدك يامن بيدك الخير والجود* وليس فى الحقيقة غيره بموجود* ونصلى على رسولك محمد طيب العرق والعود* الموعود بالبعث فى مقام محمود* وعلى آله وصحبه الذين اطاعوك فى القيام والقعود* والركوع والسجود* امابعد* فيقول المولى المعظم* الامام الاعظم حلال المشكلات كشاف المعضلات* قدوة المحققين* برهان الملة والدين احمد بن الحسن الجاربردى متع الله المسلمين بطول بقائه لما كان كتاب التصريف الذى صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى* جمال الدين ابو عمرو عثمان بن الحاجب رفعه الله تعالى مكانا عليا مع صغر حجمه

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

احمدالله على نعمه* واسأله المزيد من فضله وكرمه* واصلى واسلم على رسوله محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحابته اجمعين* وبعد* فهذه نكت لطيفة وحواش شريفة على الشرح المشهور للشافية* متكفلة بحاجة طالبيه وافية بشرح مبانيه وتوضح معانيه* وتحقق مسائله وتحرر دلائله* وتبين مراده* وتتم مفاده* وتستدرك ما اجمله وتنصف منه وله* مع فوائد جمة* وزوائد مهمة* وضعتها مع اشتغال البال واختلال الحال* فجاءت روضة للناظرين تحفة للطالبين* يكمد بها وجه الحسود* وتقربها عين الودود* والله اسأل ان ينفع بها انه قريب مجيب* وماتوفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب (قال الشارح رحمه الله تبارك وتعالى نحمدك يامن بيده الخير والجود) صدر الكلام بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بموجب حديث الابتداء وآثر الجملة الفعلية على الاسمية الدالة على الدوام والثبات لان الفعل المضارع يدل على الاستمرار التجددى وانه اولى بالاعتبار فى هذا المقام لدلالته بمقتضى المقابلة على ان مايقابل بالحمد من انواع الانعام متجددة على الاستمرار فلا تخلو لحة عن انعام جديد *واتى بالنون هضما لنفسه وتنبيها على ان الحمد لعظمته مما يقصر الواحد عن القيام به* وبالضمير والنداء للتلذذ بخطاب الله وندائه اوللاشارة الى ان حمده واقع على وجه الاحسان المفسر فى الحديث بان تعبدالله كأنك تراه وقد ذكر مثل ذلك فى فوائد الالتفات فى اياك نعبد* وأخر المفعول جريا على ماهو الاصل من تقديم العامل على المعمول واشارة الى ان مايشعر به تقديم المفعول من الاختصاص امر كفت شهرته واستقراره فى العقول

طبعة لبنان (2.6): الورقة الأولى، طبعة لبنان، عن الطبعة الحجرية، لحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب

وبالمضارع نحو يرمى ويغزو وبكون الفاء واوا نحو وعى وبكون العين واوا نحو شوى الاماشذ نحو
القوى والصوى فان جهل فان اميلت فالياء نحومتى والا فالالف وانما كتبوا لدى بالياء لقولهم لديك
وكلا يكتب على الوجهين لاحتمالين واما الحروف فلم يكتب بالياء غير بلى وعلى والى وحتى

وبالمضارع نحو يرمى ويغزو ويعرف ايضا بكون الفاء واوا نحو وعى فانه اذا كان الفاء واوا علم
ان اللام ياء لاواو لانه ليس فى الكلام ما فاؤه واو ولامه واو الا الواو على وجه ويعرف ايضا بكون العين
واوا نحو شوى فان لامه حينئذ لا يكون واوا لانه ليس فى الكلام ما عينه ولامه واو الاماشذ نحو القوى
والصوى وان جهل بان لم يجر فيه شئ مما ذكر فان اميلت فالياء نحو متى والا فالالف نحو المنا وهو القدر وانما كتبوا الدى
بالياء لانقلابها ياء فى لديك وكلا تكتب على الوجهين لاحتمال ان يكون الفه عن الواو بدليل قلبها تاء فى كلتا واحتمال
كونها عن الياء لامالتها فان الالف الثالثة عن الواو لا تمال للكسرة ولم يكتب شئ من الحروف بالياء غير هذه
وهى بلى لامالتها وعلى لقولهم عليك والى لقولهم اليك وحتى حملا عليها لانها بمعناها فى الغاية والانتهاء

قوله نحو المنا) المنا المقصور الذى يوزن به التثنية منوان والجمع امناء وهو افصح من المن والمنا ايضا القدر قال دريد ولا ادرى منا الحدثان صحاح قوله القدر) والقدر ايضا ما يقدره الله تعالى من القضاء صحاح (قوله وكلا يكتب على الوجهين) كذا قال المصنف وتبعه الموصلى وغيره وقال ابو حيان الصحيح فى مذهب البصريين انه يكتب بالالف لان الالف فيه منقلبة عن واو وانما تكتب بالياء فى مذهب من زعم انها منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدى انتهى والقياس فى كلتا ان تكتب بالياء لان الفه الف تأنيث وقد وقعت رابعة لكنه كتب بالالف شذوذا ومثله فى مخالفة القياس تترى والفه الف تأنيث اذا لم ينون وللالحاق اذا نونت وكلتاهما قياسها ان تكتب بالياء (قوله وحتى حملا عليها) قال ابن الانبارى انما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلزم فيها الالف مع المضمر حتى قالوا حتاى وحتاك وحتاه وانصرفت الى الياء فى حتى زيد انتهى وما منعه كغيره
من امالتها هو المشهور عن عامة العرب والقراء وروى عن بعض اهل نجد واكثر اهل اليمن امالتها لان
الامالة غالبة على السنتهم وهى راوية نصير عن الكسائى ورويت عن حمزة ايضا امالة لطيفة
وقربها وقوع الالف رابعة وعلى هذا لا حاجة الى ما ذكره ابن الانبارى من قصد
الفرق وما ذكره الشارح من الحمل على الى لكونها بمعناها فى الغاية والانتهاء
والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله
وحده وصلى الله وسلم على من لا نبى بعده احمد الله على المعونة
والاتمام وعلى الافضال والانعام واشكره على كل حال مدا
الدهور والايام واصلى على نبينا محمد افضل من صلى
وصام وحج واعتمر بالبيت الحرام المبعوث الى
الخاص والعام وعلى اله واصحابه
الاخيار الاعلام وازمة الاسلام
جعلنا الله فى زمرتهم فى دار
السلام انه القدوس السلام
وحسبنا الله ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا
بالله العلى العظيم
م

طبعة لبنان (2.7): الورقة الأخيرة، وخاتمة حاشية ابن جماعة. طبعة لبنان، عن الطبعة الحجرية، لحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب

المبحث الثاني

تحقيق الحاشية حتى: (باب الجمع)

مقدمة (ابن جماعة)

[1]أَحْمَدُ /ق1ب/ اللهَ على نِعَمِهِ، وأسألُهُ المزيدَ مِنْ فَضلِهِ وكَرَمِهِ، وأُصَلِّي وأُسَلِّمُ على رسولِهِ مُحَمَّدٍ خَاتمِ النبيين، وعلى آلهِ وصحابتهِ أجمعين، وبعدُ

فهذه نُكَتٌ لطيفةٌ وحواشٍ شريفةٌ على الشرحِ المشهورِ للشَّافيةِ، متُكَفِّلَةٌ بحاجةِ طالبيه، وافيةٌ بشرح مبانيه. وتُوَضِّحُ معانيَهُ، وتُحَقِّقُ مَسائلَهُ[2]، وتُحَرِّرُ دلائلَهُ، وتُبَيِّنُ مُرادَهُ، وتُتِمُّ مَفَادَهُ، وتَسْتَدْرِكُ ما أَهملَهُ[3]، وتُنْصِفُ مِنهُ ولَهُ، مَعَ فوائدَ جَمَّةٍ، وزوائدَ مُهِمَّةٍ، وَضَعْتُهَا مَعَ اشتغالِ البالِ، واختلالِ الحالِ؛ فجاءتْ رَوْضَةً للناظرين، وتُحْفَةً[4] للطالبين، يَكْمَدُ[5] منها[6] وجهُ الحسُودِ، وتَقَرُّ بها عينُ الودودِ، واللهَ أسألُ أنْ يَنفعَ بها إنَّه قريبٌ مُجيبٌ، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[7].

[8]شرح ابن جماعة مقدمة (الجاربردي) : قال الشارح – رحمه الله تبارك وتعالى[9]:

[نَحمدُكَ يا مَنْ بيدِهِ الخيرُ والجودُ]: صدَّر الكلامَ بالحمدِ اقتداءً بالكتابِ العزيزِ، وعملاً بِمُوجَبِ حديثِ الابتداءِ[10]، وآثر الجملةَ الفعليةَ على الاسميةِ الدالةَ على الدوامِ والثباتِ؛ لأنَّ الفعلَ المضارعَ يَدُلُّ على الاستمرارِ التَّجَدُّدِيّ، وأنَّه أولى بالاعتبار في هذا المقامِ؛ لدلالتِهِ بمقتضى المقابلةِ على أنَّ ما يُقابَلُ بالحمدِ مِنْ أنواعِ الإنعامِ مُتَجَدِّدَةٌ على الاستمرار، فلا تَخْلُو لَمْحَةٌ عَنْ إنعامٍ جديدٍ، وأتَى

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص113).

(2) في (ك)، و(م): بتسهيل الهمز.

(3) في (ط): (ما أجمله). والأنسب كما يراه الباحث أنه: (ما أهمله)؛ لأن الحاشية هنا (تستدرك)، ولو كانت (ما أجمله) لجاءت (تفصل).

(4) (الواو) في (ط): ساقطة. ويرى الباحث: (العطف)؛ لأنه يفيد المغايرة.

(5) كَمِدَ الشَّيْءُ يَكْمَدُ فَهُوَ كَمِدٌ مِنْ بَابِ تَعِبَ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ وَالِاسْمُ الْكُمْدَةُ وَالْكَمَدُ بِفَتْحَتَيْنِ الْحُزْنُ الْمَكْتُومُ وَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْ بَابِ تَعِبَ وَصَاحِبُهُ كَمِدٌ وَكَمِيدٌ. الفيومي، المصباح المنير (ج541/2).

(6) في (ط): (بها). ويرى الباحث: أنّ الحروف تتناوب، وتتعاور، مع الدِّقّة في اختيار اللفظ، ولا يعلم ذلك إلّا الحُذَّاق من أهل اللغة، والكلام في الأصل عند العرب سماعي؛ ويقول ابن عطية الأندلسي(ت542هـ): (فلو نزعت لفظة من كتاب الله، ثم أدير لها لسان العرب لما وجدت لفظة تحل محلها). انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج52/1).

(7) [هود: 88].

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص114).

(9) في (م): – رحمه الله–.

(10) الحديث: (كل أمر ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو أقطع)، وورد: (لم يبدأ باسم الله). الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (ج807/1).

بالنُّونِ هَضْمًا لنفسه(1)، وتنبيهًا على أنَّ الحمدَ لعظمتِهِ ممَّا يُقَصِّرُ الواحدُ عنِ القيامِ به، وبالضمير والنداءِ للتلذُّذِ بخطابِ اللهِ وندائه، أو للإشارةِ إلى أنَّ حمدَهُ واقعٌ على وجهِ الإحسانِ المُفَسَّرِ في الحديث: بـ"**أنْ تَعْبُدَ اللهَ كأنَّكَ تراهُ**"(2) وقد ذُكِرَ (مثلُ هذا)(3) في فوائدِ الالتفاتِ في: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾ (4) وأخَّرَ المفعولَ؛ جريًا على ما هو الأصلُ مِنْ تقديمِ /ق2أ/ العاملِ على المعمولِ؛ وإشارةً إلى أنَّ ما يُشْعَرُ به تقديمُ المفعولِ منَ الاختصاصِ أمرٌ كَفَتْ شُهْرَتُهُ واستقرارُهُ في العقولِ ينوبُه(5)، ذِكْرُ ما يَدُلُّ عليه.

والمرادُ بـ**[اليدِ]:** القُدْرَةُ(6)، والخيرُ ضِدُّ الشَّرِّ، والجودُ السَّخاءِ، فعطفَهُ على الخيرِ مِنْ عَطْفِ الخَاصِّ على العامِّ، وهما مرفوعان بالظَّرْفِ قبلهما؛(7) لاعتمادِهِ على الموصولِ ومُتَعَلَّقِهِ؛ حينئذٍ استقرَّ

---

(1) وهذا منهج من سبقنا من العلماء في قضية استخدام الباحث لضمير المتكلم (الجمع)، لا (المفرد) تحرّزًا عن (الأنا)، وإنكارًا للذات.

(2) أحمد، مسند الإمام أحمد (ج435/1).

(3) في: (ط): (ذلك).

(4) [الفاتحة:5] .

(5) في (ط): (مونة)، وفي (م): (مونه).

(6) وفي هذه المسألة كلامٌ عند أهل العقيدة. فقالوا: المقصود بـ(اليد) (اليد معلومة، والكيف مجهول، والإيمان بها واجب، والسؤال عنها بدعة). إثبات صفة اليد لله تعالى، وإثبات اليد لله من غير تمثيل ولا تكييف: كقوله – سبحانه وتعالى –: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:64]، وهي صفة خبرية، وضابطها أن مسماها عندنا أجزاء وأبعاض، وقلنا صفة خبرية؛ لأنّها ثبتت بالخبر. وقد ثبتت لله بالكتاب وبالسنة وإجماع أهل السنة، أما بالكتاب فقد قال الله –تعالى–: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:10]، وقال جلّ في علاه: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس:71]، وقال النبي ﷺ في رواية أخرى عن اليد كما في السنن بسند صحيح،: (إن الله –جلّ وعلا– لمّا خلق آدم – عليه السلام– قبض قبضة بيده اليمنى، وقبض قبضة بيده الأخرى؛ فقال لآدم: يا آدم! اختر، فقال: اخترت يمين ربي، وكلتا يدي ربي يمين) فاختار أهلَ الجنة. و– أيضاً– قال النبي ﷺ: (إن الله ينادي يوم القيامة: يا آدم! فيقول: لبيك وسعديك والخير كله بيديك) إثباتاً لليد. و– أيضاً– في الصحيح في حديث احتجاج آدم وموسى أن موسى يقول له: (أنت آدم خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه، فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله بكلامه وخط لك التوراة بيده) وهذه كلُّها أدلة تثبت لله –جلّ في علاه يداً حقيقية لا تشبه يد المخلوق، وإنْ حصل الاشتراك في الاسم، ولها كيفية نجهلها. ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:67] شرح كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، لابن قدامة المقدسي(ت620هـ)، محمد حسن عبد الغفار، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس – 24 درسًا. http://www.islamweb.net.

(7) أي: (نحمدك يا من بيده الخير والجود).

قَطْعًا، أو بالابتداءِ، وهو خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. والأوَّلُ أَرْجَحُ؛ لأنَّ الأَصْلَ عدمُ التقديمِ والتَّأْخيرِ، ويُؤَيِّدُهُ أيضًا هنا مناسبةُ الجملةِ المعطوفةِ؛ أعني.

قوله[1] **(الجاربردي)**[2]: **[وليس في الحقيقةِ غيرُهُ بموجودٍ، ولو في الظَّاهرِ]** والحقيقةُ: مِنْ (حَقَّ)، كـ(ضَرَبَ): بمعنى (ثَبَتَ)، و(لَزَمَ). وحقيقةُ الشَّيءِ ذاتُهُ الثابتةُ اللازمةُ لَهُ، ومعنى الوجودِ بديهيٌّ، وأراد بـ(الغَيْرِ) معناهُ المُصْطَلَحُ، وهو ما يَجُوزُ انفكاكُهُ كما هو مُبَيَّنٌ في مَحَلِّهِ؛ فالصِّفَاتُ ليستْ غيرَ الذَّاتِ كما أنَّها ليسَتْ عينَهَا، وصَحَّ سَلْبُ[3] الوجودِ عمَّا سِواهُ مِنَ المُمْكِنَاتِ؛ تنزيلًا لوُجُودِ سائرِهَا؛ لِسَبْقِهِ بالعَدَمِ، وانتهائِهِ إليهِ، ونَقْصِ آثارِهِ[4]، وضَعْفِهَا مَنْزِلَةَ العَدَمِ؛ **(فالوجودُ**[5] **في الحقيقةِ الادَّعائِيَةِ غيرُها)**[6]، وصِدْقُ الوَصْفِ بهِ عليها مِنْ قَبِيلِ ما تَجاوَزَ[7] حَدَّهُ وخَرَجَ عَنْ مَوْضِعِهِ.

قوله[8]: **[ونُصَلِّي]** هو مِنَ الصَّلاةِ المأمورِ بها، وهي الدُّعاءُ بالصَّلاةِ؛ أي: الرَّحْمَةُ، والمقصودُ به وبنظيرِهِ السَّابقِ إنشاءُ[9] الحمدِ والصلاةِ، لا الإخبارُ بأنَّهُمَا سيُوْجَدَانِ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا في المعنى إنشاءٌ، وإنْ كانَ في اللَّفْظِ خَبَرًا، و**[الرسولُ]**[10] إنسانٌ أُوْحِيَ إليه بشرعٍ، وأُمِرَ بتبليغِهِ، فإنْ لم

---

(1) في (م): (قوله)، ساقط.

(2) القول للشارح الجاربردي؛ فابن جماعة يقوم بشرحه، وتفصيله لغويًّا ابتداءً كعادته.

(3) (س ل ب): سَلَبْتُهُ ثَوْبَهُ سَلْبًا مِنْ بَابِ قَتَلَ. الفيومي، المصباح المنير (ج284/1).

(4) في (ط): (وانتهائها). وفي (ط): (لنقص): ساقطة (الواو). وفي (ط): (آثارها). والدليل: قوله: (لسبقه بالعدم).

(5) في (ك)، و(ط): (فالموجود).

(6) في (ط): (فالوصف بالوجود في الحقيقة ادعائية): ساقطة (الواو).

(7) في (ط)، (ك): (تجوز).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص115).

(9) أي: في (نحمدك...، ونصلي) قصد بالإنشاء: الأسلوب الإنشائي الدعائي؛ أي: أسلوب خبري لفظًا، إنشائي معنى دعاء.

(10) هنا لفظة ساقطة، أو محذوفة، وهي: (على رسولك). (ونصلي على رسولك محمد). كذا في الشرح، كما في (مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، وهي تشتمل على متن الشافية لابن الحاجب(ت646هـ)، وخمسة شروح لها: 1- شرح الشافية للجاربردي(ت746هـ)، 2- شرح الشافية لنقرة كار(ت776هـ)، 3- حاشية على شرح الشارح لابن جماعة(ت819هـ)، 4- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري(ت926هـ)، 5- الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني(ت1016هـ)، ضبطها واعتنى بها محمد عبد السلام شاهين. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص116).

يُؤْمَرْ فَنَبِيٌّ[1] فَقَط؛ فالرسولُ أَخَصُّ مُطْلَقًا؛ ولِخُصُوصِهِ اختارَ لَفْظَهُ؛ إيثارًا للجنسِ الأقربِ؛ ولأنَّ وصفَ الرِّسالةِ أشرفُ مِنَ النُّبُوَّةِ المُجَرَّدَةِ؛ أي: نُبُوَّةُ غيرِ الرَّسُولِ.

و**[مُحَمَّدٌ]** عَلَمٌ وهو بَيانٌ[2]، أو بَدلٌ لا نَعتٌ؛ لأنَّ العَلَمَ /ق2ب/ لا يُنْعَتُ بِهِ[3]. والمرادُ هنا بـ**[العِرْقُ والعُودُ]**[4]: الأصلُ والذَّاتُ. و**[الطَّيِّب]:** خلافُ الخبيثِ، وإضافتُهُ إليهما لفظيةٌ لا تُفيدُ تعريفًا فَجرُّهُ على (البدليَّةِ) مِنْ (مُحَمَّدٍ) معَ ضَعفٍ؛ لأنَّ إبدالَ المُشْتَقِّ ضعيفٌ لا على أنَّهُ نَعتٌ أو بيانٌ؛ لأنَّهما لا يخالفانِ متبوعَهُمَا في التَّعريفِ إلَّا أنْ يُصَارُ إلى تقديرِ (أل) وهو خِلافُ الظَّاهرِ، وليس بقياسٍ، فَيَصِحُّ[5] على ذلك أن يكونَ نعتًا. قد[6] قال الخليل [7] في قولهم: (ما يُحْسِنُ بالرَّجُلِ

---

(1) في (ط): (فهو نبي فقط).

(2) أي: عطف بيان. وكذللك جاء في: ابن هشام، مغني اللبيب (ص237).

(3) القول بأن الأعلام لا ينعت بها لأنها جامدة يعني لا تتضمن صفة، إذا قيل: جاء العاقل زيد، زيد علم جامد لا يدل على صفة فلا يصح أن يقع نعتا هنا. لكن هذه القاعدة لا تطرد في أسماء الله تعالى وصفاته، فمثلًا (الرحمن) دال على ذات وصفة، فهي أعلام وأوصاف، فمن حيث كونها أوصافاً صح النعت بها حينئذٍ لا تعارض فـ(الرحمن) علم، وهو نعت. انظر: الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، (نظم الآجرومية) لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي (ص428).

(4) هنا لفظة ساقطة، أو محذوفة، وهي: (طيب العرق والعود). (ونصلي على رسولك محمد طيب العرق والعود). كذا في الشرح، كما في: عالم الكتب، مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط (ص116).

(5) (رفع المضارع بعد فاء السببية): مثال: لا يعرفون منزلك فيزورونك. الرأي: مرفوضة عند الأكثرين السبب: للخطأ في إعراب المضارع بعد الفاء. الصواب والرتبة: –لا يعرفون منزلك فيزوروك [فصيحة]–لا يعرفون منزلك فيزورونك [صحيحة]. التعليق: الفاء في الفعل هي (فاء السببية) التي تُضْمر بعدها (أن) وجوبًا بعد النفي المحض، فالصواب نصب الفعل، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنّه من الأفعال الخمسة، ويجوز الرفع على أنّ الفاء عاطفة، وأجاز بعض النحاة الرفع مع بقاء الفاء على معنى السببية، واستشهدوا بقوله –تعالى– : ﴿وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:36]، لكن الأكثرين على أن الفاء عاطفة في الآية. عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي (ج940/2).

(6) في (م): (وقد).

(7) الخليل بن أحمد(ت170هـ) أشهر من أن يعرف به الفراهيدي من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أستاذ سيبويه النحوي. ولد ومات في البصرة، وعاش فقيرًا صابرًا. له: كتاب (العين) في اللغة، و(معاني الحروف)، و(جملة آلات العرب)، و(تفسير حروف اللغة)، وكتاب (العروض)، و(النقط والشكل)، و(النغم). وأمَّا كتابه: (العين)؛ فإنه هو الذي رتّب أبوابه، وتُوفي قبل أن يحشوه. فكتبه: الليث بن نصر بن سيار، من ولد نصر بن سيار(ت131هـ)، انظر: ابن المعتز، طبقات الشعراء (ص96)، وياقوت الحموي، معجم الأدباء (ج260/3)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج240/13).

خَيْرٍ منك أنْ يَفْعَلَ كذا)[1] أنه نعتٌ على نِيَّةِ (الألفِ واللَّامِ) مَعَ وُجُودِ المانعِ وهو (مِنْ) التفضيليَّةِ، والأَوْلَى نَصْبُ (طَيِّبَ) على المدحِ، أو رَفْعُهُ خَبَرَ مبتدأٍ محذوفٍ؛ فَيَتَعَيَّنُ حِينئذٍ في الموعودِ أحدِهُمَا، ولا يَجُوزُ الاتِّبَاعُ؛ لأنَّ المقطوعَ[2] لا يَتَقَدَّمُ على المُتْبَعِ. و**[المقامُ المحمودُ]**[3] ما يَحْمَدُهُ القائِمُ فيه، وكُلُّ مَنْ عَرَفَهُ. والمَشْهُورُ أَنَّهُ مَقامُ الشَّفاعَةِ. و**[الآلُ]** أصلُهُ (أهلٌ) قُلِبَتِ (الهاءُ) (هَمزةً)، ثُمَّ (الهمزةُ) (ألفًا)، والقَلبُ الأَوَّلُ شاذٌّ سهَّلَهُ الثاني. وقيل[4]: أصْلُهُ: (أَوَّلٌ) بـ(واو) مفتوحة[5]، وإليه ذهبَ الكسائـيُّ[6]، ولا يُضافُ غالبًا إلّا إلى عَلَمِ مَنْ يَعقِلُ مِمَّنْ لهُ خَطَرٌ، ومِنْ غَيرِ الغالبِ إضافتُهُ إلى

---

(1) نقل ابن هشام(ت761هـ) عن الخليل (ت170هـ) في ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا هو على نية (ال) في خير ويرده أنها لا تجامع من الجارة للمفضول وقال الأخفش(ت215هـ) اللام زائدة وليس هذا بقياس والتركيب قياسي وقال ابن مالك(ت672هـ): (خير) بدل وإبدال المشتق ضعيف وأولى عندي أن يخرج على قوله (لرجل من بني سلولٍ مولدٍ من (بحر الكامل):

ولقد أمر على اللئيم يسبني *** فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني

الشاهد فيه: (اللئيم يسبني)؛ حيث وقعت الجملة نعتًا للمعرفة وهو (اللئيم) المقرون بأل. والجمل بعد المعارف أحوال؛ وإنما ساغ ذلك؛ لأن (أل) فيه جنسية، فهو قريب من النكرة. سيبويه، الكتاب (ج3/24)، وابن هشام، مغني اللبيب (ص845)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج2/948).

(2) في (ط): (المتبوع).

(3) هنا لفظة ساقطة، وهي: (الموعود بالبعث). (الموعود بالبعث في مقام محمود). كذا في الشرح، كما في: عالم الكتب، مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط (ص116).

(4) في (م): (فقيل).

(5) أصل آل أهل، قلبت الهاء همزة، كما قلبت الهمزة هاء في (هراق) الأصل (أراق) ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في (آدم وآمن) هذا مذهب سيبويه. وقال الكسائي: أصله (أول) كجمل من آل يئول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، وقد صغروه على (أهيل) وهو يشهد للأول وعلى (أويل) وهو يشهد للثاني، ولا يضاف إلا إلى ذي شرف بخلاف أهل، فلا يقال: (آل الإسكاف)، ولا ينتقض بـ(آل فرعون) فإن له شرفا باعتبار الدنيا. في حاشية: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1/263)، والأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (جح1/5).

(6) الكسائي(ت189هـ) علي بن حمزة، الكوفي، إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. قرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالري، عن سبعين عامًا. وهو مؤدب الرشيد العباسي وابنه الأمين. له تصانيف، منها: (معاني القرآن)، و(المصادر)، و(الحروف)، و(القراآت)، و(نوادر)، و(مختصر في النحو)، و(المتشابه في القرآن)، و(ما يلحن فيه العوام). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/295).

الضميرِ كما استعملَهُ الشارحُ وغيرُهُ[1]. و(آلُ[2] النَّبيّ – صلَّى اللهُ تعالى عليهِ وسَلَّمَ[3] –): المؤمنون من بني هاشم [4]، وبني المطلب [5].

و[صَحْبُهُ] اسمُ جَمعٍ: صاحِبٍ[6]، وهو مَنْ لَقِيَهُ مؤمنًا، وماتَ على إيمانِهِ.

قوله[7]: **[أمّا بعدُ]** أصلُهُ: (مهما يكن من شيء) بعد الحمد والصلاة؛ فوقعت كلمة (أمّا) موقع اسمٍ، هو المبتدأ، وفعلٍ، هو الشرط، وتضمنت معناهما؛ فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالباً؛ ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوقُ الاسمِ اللازم للمبتدأ؛ قضاءً لحقِ ما كان وإبقاءً له بقدر الإمكان قاله التفتازاني [8] وفي بعض النسخ /ق3أ/ :**[وبعدُ فيقولُ]:** فهذه (الفاء) على توهُّمِ (أمَّا) أو على تقديرها في نظم الكلام.

و[9]**[الكشفُ]**[10]: الإظهارُ والبيانُ. و**[المُعْضِلُ]:** بكسر الضاد: اسمُ فاعل مِنْ أُعْضِلَ إذا اسْتُغْلِقَ. و**[البرهانُ]:** الحجَّةُ. و**[المِلَّةُ]:** الدِّينُ. و**[الدِّين]**[11]: الشريعة؛ من حيثُ إنّها تُمْلَى وتُطَاعُ.

---

(1) والصحيح أنه من كلام العرب؛ قال عبد المطلب: وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم (آلك)، وفي الحديث: "اللهم صلِّ على محمد وآله". المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج264/1).

(2) هنا كلام ساقط، وهو: (وعلى آله وصحبه الذين أطاعوه في القيام والقعود، والركوع والسجود).

(3) في (م): – صلى الله تعالى عليه وسلم–.

(4) هاشم بن عبد مناف(نحو 127 ق هـ – نحو 102 ق هـ)، هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة، من قريش: أحد من انتهت إليهم السيادة في الجاهلية، ومن بنيه النبي ﷺ، وساد صغيرًا فتولى بعد موت أبيه سقاية الحاج ورفادته (وهي إطعام الفقراء من الحجاج) ووفد على الشام في تجارة له، فمرض في طريقه إليها، فتحول إلى غزة (في فلسطين) فمات فيها، شابًّا. وبه يقال لـ(غزة): (غزة هاشم)، وإليه نسبة الهاشميين على تعدد بطونهم. انظر: الزركلي، الأعلام (ج66/8).

(5) عبد المطلب(نحو 127 ق هـ – 45 ق هـ)، عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو الحارث: زعيم قريش في الجاهلية، وأحد سادات العرب ومقدميهم. كان عاقلًا، ذا أناة ونجدة، فصيح اللسان، حاضر القلب، خلّص وطنه من غارة الحبشة. وهو جد رسول الله ﷺ قيل: اسمه شيبة، و(عبد المطلب). الزركلي، الأعلام (ج154/4).

(6) في (م)، و(ط): (لصاحبه).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص116).

(8) سبقت ترجمته (ص127).

(9) من قوله: [والكشفُ)...إلى إنّها تُمْلَى وتُطَاعُ)، ساقط في (ك).

(10) هنا لفظة ساقطة، أو محذوفة، بعد: (أما بعد فيقول)... المولى المعظم، الإمام الأعظم، حلّال المشكلات، – إلى أن بدأ يفصّل قوله: [كشّاف المعضلات).

(11) أسقط كلامًا للشارح يقول فيه: "أحمد بن الحسن الجاربردي، متّع الله المسلمين بطول بقائه" وكأنه هذا من النساخ، فلا نظن أن الأئمة الأوائل يمدحون أنفسهم بمثل قولهم: (الأعظم، والمولى المعظّم).

وقد كان الشارح – رحمه الله تعالى – إمامًا فاضلًا ديِّنًا خَيِّرًا وقورًا مواظبًا على العلم، وإفادة الطلبة. قيل: إنه أخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاوي(ت685هـ)[1]وشَرَحَ منهاجه[2]، وله على الكشّاف حواشٍ مشهورة، وتوفي بتِبْرِيز [3] سنة 746هـ[4].

قوله: [لما كان كتابُ التصريف][5] أضاف الكتاب إلى علم التصريف؛ لملابسته إياه ملابسة الجزء للكل؛ لأنّ مسائل ذلك العلم ليست منحصرة فيما ذكره فيه. والمختار أن الكتاب اسمٌ [6]للألفاظ والعبارات المعينة، الدالةِ على المعاني المخصوصةِ؛ فإضافته إلى العلم من إضافة الدالِّ إلى

---

(1) البيضاوي(ت685هـ) عبد الله بن عمر الشيرازي، ناصر الدين البيضاوي: قاض، مفسر، علامة. ولد في المدينة البيضاء بفارس، قرب شيراز، وولي قضاء شيراز مدة. وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز فتوفي فيها. من تصانيفه: (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، يعرف بتفسير البيضاوي، و(طوالع الأنوار) في التوحيد، و(منهاج الوصول إلى علم الأصول)، و(لب اللباب في علم الإعراب)، و(نظام التواريخ) كتبه باللغة الفارسية، و(رسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها)، و(الغاية القصوى في دراية الفتوى) في فقه الشافعية. انظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج157/8)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج50/2).

(2) (منهاج الوصول إلى علم الأصول الجامع بين المعقول والمشروع والمتوسط بين الأصول والفروع) في الفقه الشافعي. شرحه: الشيخ، الإمام، فخر الدين، أبو المكارم: أحمد بن حسن التبريزي، الجاربردي(ت746هـ). سماه: (بالسراج الوهاج). أوَّله: (الحمد لله الذي خلق الأرض والسموات ... الخ) . وهو: شرح بقوله: أقول. وكتب المتن تمامًا. انظر: خليفة، كشف الظنون (ج1879/2).

(3) (تِبْرِيزُ) بكسر أوله، وسكون ثانيه، وكسر الراء، وياء ساكنة، وزاي. وهو أشهر مدن أذربيجان: ومرّ بها التّتر لما خربوا البلاد في سنة 618، فصالحهم أهلها ببذول بذلوها لهم فنجت من أيديهم وعصمها الله منهم، وقد خرج منها جماعة وافرة من أهل العلم، منهم: أبو زكرياء يحيى بن علي الخطيب التبريزي(ت502هـ). انظر: الحموي، معجم البلدان (ج13/2).

(4) وكأن ابن جماعة نقل ذلك عن طبقات السبكي(ت771هـ) التي يقول فيها: "أَحْمد بن الْحسن الجاربردي الشَّيْخ الإِمَام فَخر الدّين نزيل تبريز، كَانَ فَاضلا دينا متقننا مواظبا على الشّغل بِالْعلمِ وإفادة الطّلبَة، شرح منهاج الْبَيْضَاوِيّ فِي أصُول الْفِقْه وتصريف ابْن الْحَاجِب وَقطعَة من الْحَاوِي وَله على الْكَشَّاف حواش مَشْهُورَة وَقد أقرأه مَرَّات عديدة..." السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (ج8/9).

(5) قصد بـ(كتاب التصريف) كتاب الشافية.

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص117).

المدلول، وسيأتي تعريفُ (عِلْمِ التَّصريفِ). وقد قيل: إنّ أَوَّلَ مَنْ وضعه مُعاذٌ الهراءُ [(1)] وأَنَّ رجلاً جلس إليه فسمعه يقولُ لرجل: "كيف تقولُ: مِنْ ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[(2)] يا فاعِلُ افعل؟"[(3)] . وَلُقِّبَ (بالهراء)

(1) معاذ الهراء(ت187هـ) معاذ بن مسلم الهراء، أبو مسلم: أديب معمر، له شعر. من أهل الكوفة. عرف بالهراء، لبيعه الثياب الهروية الواردة من مدينة هراة) له كتب في النحو ضاعت، وأخبار مع معاصريه كثيرة. وفيه يقول سهل بن أبي غالب الخزرجي، من أبيات:

قل لمعاذ إذا مررت به *** قد ضج من طول عمرك الأمد

انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج99/2)، والزبيدي، طبقات النحويين واللغويين (ص135- 136) وفيه، عن الهراء ما معناه: (قولهم سيرة العمرين، يعني أبا بكر وعمر، وكان يقال: ذلك قبل خلافة عمر ابن عبد العزيز). القفطي، إنباه الرواة (ج288/3 – 295).

(2) [مريم: 83].

(3) مناسبة هذه المسألة: جلس أبو مسلم مؤدّب عبد الملك بن مروان إلى معاذ بن مسلم الهرّاء(ت187هـ) النحوىّ- وكان يبيع الهروىّ(ت187هـ)- وسمع معاذا يناظر رجلًا فى النّحو، فقال معاذ: كيف تقول من (تؤزّهم أزّا): يا فاعل افعل؟ ومثلها بـ(يا فاعل افعل) مِنْ (إذا الموءودة سئلت)؟ فأجاب الرجل معاذًا، فسمع أبو مسلم كلامًا لم يعرفه؛ فقام عنهم، وأنشأ الأبيات الآتية:

قد كان أخذهم فى النّحو يعجبنى *** حتّى تعاطوا كلام الزّنج والرّوم

لمّا سمعت كلاما ليس يعجبنى *** كأنّه زجل الغربان والبوم

تركت نحوهم والله يعصمنى *** من التّقحّم فى تلك الجراثيم

وكان قد نظر فى النّحو، فلما أحدث النّاس التّصريف لم يحسنه وأنكره، فهجا أصحاب النحو بما قال آنفًا؛ فأجابه معاذ الهرّاء(ت187ه) أستاذ الكسائىّ(ت189ه):

عالجتها أمرد حتى إذا *** شبت ولم تعرف أباجادها

سمّيت من يعرفها جاهلا *** يصدرها من بعد إيرادها

سهّل منها كل مستصعب *** طود عليه فوق أطوادها

ولما سمع أبو مسلم الأبيات قال: والله إن زاد بيتًا لأهجونّه دون النحاة؛ ولأذكرنّ اسمه ظاهرًا، فلم يزد معاذٌ بعد ذلك شيئًا على ما قاله من الأبيات. والجواب: يقال يا آزّ أزّ، ويا وائد إد، مثل قولك: يا واعد عد. قال السيوطى فى البغية: "ومن هنا لمحتُ أنّ أوّل مَنْ وَضَعَ التصريفَ معاذٌ هذا وَقد وَقع فِي شرح الْقَوَاعِد لشَيْخِنَا الكافيجي(ت879ه) أَنّ أول من وَضعه معَاذُ بنُ جبلٍ؛ وَهُوَ خطأ بِلَا شكّ، وَقد سَأَلته عَنهُ فَلم يجبني بِشَيْء. وَكَانَ معَاذٌ شِيعِيًّا. مَاتَ سنة سبع وَثَمَانِينَ وَمِائَة، وَقيل: سنة تسعين بِبَغْدَاد؛ وَكَانَ يشد أَسْنَانه بِالذَّهَب من طول مَا عمر، وَمَات أَوْلَاده وَأَوْلَاد أَوْلَاده وَهُوَ بَاقٍ؛ حَتَّى قَالَ فِيهِ الشَّاعِر:

إِن معَاذ بن مُسلم رجل *** قد ضج من طول عمره الْأَبَدُ

يَا نسرَ لُقْمَانَ كم تعيش وَكم *** تَأْكُل طول الزَّمَان يَا لُبدُ؟!

وفي رواية:

قد شَاب رَأس الزَّمَان واكتهل *** الدَّهْر وأثواب عمره جددُ

يَا بكر حَوَّاء كم تعيش وَكم *** تخْدم ثوب الْحَيَاة يا لُبدُ؟!

فَهَذِهِ دَار آدم خربَتْ *** وَأَنت فِيهَا كَأَنَّك الوتِدُ

تسْأَل غربانها إذا نعبت *** كَيفَ يكون الصداع والرمدُ

مصححا كالظليم ترفل فِي *** برديك مِنْك الجبين يتقدُ

فَاذْهَبْ وَدعنَا فَإِن غايتك *** الْمَوْت وَإِن شدّ ركنك الْجلدُ

انظر: القفطي، إنباه الرواة (ج292/3). والسيوطي، بغية الوعاة (ج291/2).

لبيعِهِ الثيابَ الهرويَّةَ. **وله:[التحقيقُ]**[1]: التثبيتُ، و**[التدقيقُ]:** الإتيانُ بالأمرِ الدقيقِ؛ أي: الغامضِ[2]. و**[الوَرَى]:** الخَلْقُ، و**[الصِّغَرِ]** بكسر الصاد، وفتح الغين: خلافُ العِظَمِ. يقال: (صَغُرَ) كـ(كَرُمَ)، و(فَرِحَ)، صَغَارةً، وصِغَرًا كـ(عِنَبٍ)، وصَغَرًا مُحَرَّكَةً، وصُغْرَانًا بالضَّمِّ[3]. و**[حَجْمُ]** الشيء: مَلْمَسُهُ الناتئ تحت يدِكَ، و**[الوَجِيزُ]:** الخفيفُ مِنَ الكلامِ، وقد وَجَزَ في منطقه – كـ(كَرُمَ) ووَعَدَ– وَجْزًا، ووَجازة بفتح الواو، ووُجُوزًا. و**[النَّظْمُ]:** التأليفُ والجمعُ، والمرادُ هنا اللفظُ المؤلَّفُ[4]، و**[الفائدةُ]:** ما استفدتَّ مِنْ عِلْمٍ أو غيرِهِ. و**[الشَّريفُ]:** العالي. و**[القاعِدةُ]:** الأساسُ، والمُرادُ هنا الأمورُ الكليَّةُ. و**[اللطيفُ]:** الدقيقُ. و**[المباحثُ]:** جمعُ مبحثٍ، وهو القولُ مِنْ حَيثُ /ق3ب/: يقعُ فيه البحثُ، وهو لغةً: الفحصُ[5] والتفتيشُ. واصطلاحًا: إثباتُ النِّسْبَةِ الإيجابيَّةِ أو السَّلبيَّةِ بين شيئين بطريق الاستدلالِ. و**[علومُ الأدبِ]:** علومٌ يُحترزُ بها عن الخللِ في كلامِ العربِ: **(لفظًا أو كتابةً)**، وهي على ما صرَّحُوا به: اثنا عشر، منها أصولٌ، وهي العمدةُ في ذلك الاحترازِ، ومنها فروعٌ.

أمّا الأصولُ: فالبحثُ فيها إمَّا عن المفردات من حيثُ جواهرُها وموادُّها **فعلمُ اللغةِ.**

1- أو من حيثُ صورُها وهيآتُها **فعلمُ التصريفِ.** 3- أو من حيثُ انتسابُ بعضِها إلى بعضٍ بالأصالةِ، والفرعيةِ؛ **فعلمُ الاشتقاقِ**[6].

2- وأمَّا عن المُرَكَّبَاتِ على الإطلاقِ، فإمَّا باعتبارِ مَعِيَّاتِها التركيبيَّةِ، وتأديتها لمعانيها

---

(1) قول الجاربردي: (كتاب التصنيف الذي صنفه المحقّق، والعالم المدقِّق، علامة الورى جمال الدين ابن الحاجب رفعه الله تعالى مكانًا عليًّا، مع صغر حجمه، ووجازة نظمه، مشتملًا على فوائد شريفة، وقواعد لطيفة، محتويًا على دقائق الأسرار العربية، منطويًا على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية، ولم يتفق له شرح يذلل صعابه، ويخرج من قشره لبابه...

(2) في (ط) ساقطة (أي)، (الدقيق الغامض).

(3) كذا ضبطه. الزَّبيدي، تاج العروس (ج322/12).

(4) وكأنه أراد أن يميزه عن النظم بين اللفظ والمعنى، وهو (توخي معاني النحو)، أو ترتيب اللفظ في النطق على حسب ترتيب المعنى في الذهن) عند عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، أو (إن حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى واختيار الكلام وحسن النظام، حتى تكون الكلمة مقاربة أختها ومعاضدة شكلها، وأن يقرب بها البعيد ويحذف منها الفضول) كما قال المبرد(ت285هـ)، أو كما قال الخطابي(ت388هـ): (لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم). كتاب البلاغة، أبو العباس المبرد(ت285هـ). وللكتاب رابطان:= البلاغـــــــة-/http://www.esnips.com/doc/57d075f3-1d95-4859-a3f2-115567f87a26 للمبـرد http://www.4shared.com/file/55868285/56b2567d/__online.html انظـر: عبـد القاهر، دلائل الإعجاز (ج81/1)، والسمعوني، توجيه النظر إلى أصول الأثر (ج46/1).

(5) في (ط): (التفحص).

(6) في (ط): (أو من حيثُ انتسابُ بعضها إلى بعض بالأصالة، والفرعية؛ فعلم الاشتقاق). أما في (ك) ففيه ساقط: (أو من حيثُ انتسابُ بعضها إلى بعض بالأصالة...).

الأصليةِ؛ **فعلمُ النَّحوِ**[1].

3- أو باعتبارِ إفادتِهَا لِمَعَانٍ مغايرةٍ لأصلِ المعنى؛ **فَعِلْمُ المعاني**.

4- أو باعتبارِ كيفيةِ تلك الإفادةِ في مراتبِ الوضوحِ؛ **فعلمُ البيانِ**.

5- وأمّا عَنِ المُرَكَّبَاتِ الموزونةِ فإمّا مِنْ حيثُ وزنُها؛ **فعلمُ العَروض**.

أو من آخِرِ أبياتِها؛ **فعلمُ القافيةِ**[2].

وأمّا الفروعُ:

6- فالبحثُ فيها إمّا أنْ يتعلقَ بنقوشِ الكتابةِ؛ **فعلمُ الخَطِّ**.

7- أو يختصُّ بالمنظومِ؛ **فالعلمُ المُسمَّى بِقْرضِ**[3] **الشِّعْرِ**.

8- أو بالمنثورِ؛ **فعلمُ إنشاءِ النثرِ** عَنِ[4] الرسائلِ والخُطبِ.

9- أو[5] لا يَختصُّ بشيءٍ منها؛ **فعلمُ المحاضرات**.

ومنه **التواريخُ**: كذا في شرحِ المفتاحِ[6]

---

(1) في (ط) ففيه ساقط: (...لمعانيها الأصلية فعلم النحو).

(2) في (م)، و(ط): (أو من حيثُ أواخرُ أبياتِها؛ فعلم القافية).

(3) في (ط): (بقرض).

(4) في (م)، و(ط): (من).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص118).

(6) للسيد الشريف: علي بن محمد الجرجاني(ت816هـ) الذي علق على: (حاشية) على: (شرح الرضي(ت686هـ) لـ(كافية ابن الحاجب(ت646هـ)، وله شرح (الكافية) بالفارسية. وشرح (الكافية) الشريف، نور الدين(863هـ): علي بن إبراهيم الشيرازي، تلميذ الشريف، الجرجاني(ت816هـ). المتوفى: بالمدينة. وأمّا بالنسبة لشرح المفتاح، للشريف: ففي هامش كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: مفتاح العلوم لسراج الدين أبي يعقوب يوسف السكاكي(ت626هـ). وقد شرح القسم الثالث منه السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني(ت816هـ) وهو الموسوم بـ(المصباح)، (الْمِصْبَاح فِي شرح الْمِفْتَاح) للسَّيِّد الْجِرْجَانِيّ، وتجاوزًا يُسمّى بـ(شرح الْمِفْتَاح) للسَّيِّد الشريف، وذكر صاحب معجم المؤلفين: من تصانيفه: شرح المفتاح للسيد الجرجاني. انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج348/1)، وفي هامش التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (ج1217/2)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج172/2)، وخليفة، كشف الظنون (ج1370/2). والذي يراه الباحث: أن (شرح الشريف) المقصود في حاشية ابن جماعة(ت819هـ)، هو شرح السيد الشريف علي ابن محمد الجرجاني(ت816هـ)؛ للأدلة السابقة، ولتعاصرهما. وانظر: في ابن العماد، شذرات الذهب (ج544/10): (شرح المفتاح): للشريف الجرجاني. وفي الشقائق النعمانيه في علماء الدوله العثمانية، طاشْكُبْري زَادَهْ(ت968هـ)،339: (شرح الْمِفْتَاح للشريف الْجِرْجَانِيّ)، وفي خزانة التراث، فهرس مخطوطات،=

للشريف[1]، ويصحُّ أنْ يريدَها الشارحُ هُنَا؛ لأنَّ ما أشار إليه مِنَ المباحثِ آلةٌ ووسيلةٌ لأكثرِها. و**[يُذَلِّلُ]**[2]: من الذِّلِّ بكسر المعجمة، وهو السهولةُ والانقيادُ. و**[المُخَدَّرَةُ]**: بخاء معجمةٍ، ودالٍ مهملةٍ: ملازمةُ الخِدرِ، وهو بالكسرِ سِتْرٌ يُمَدُّ للجاريةِ في ناحِيَةِ البيتِ، والخَدْرُ بالفتحِ إلزامُهَا الخِدرَ كالإخدارِ والتخديرِ /ق4أ/، وهي مخدورةٌ ومخدَّرةٌ ومُخَدِّرَةٌ. و**[القِناع]** بكسر (القاف) ما تُغَطِّي به المرأةُ رأسَهَا: أوسعُ[3] مِنَ المِقْنَعَةِ [4].

=قام بإصداره مركز الملك فيصل، نبذة: فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم تشتمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية،380/1: عنوان المخطوط: (المصباح في شرح المفتاح) عنوان فرعي: (شرح مفتاح العلوم) عنوان فرعي: (شرح المفتاح) واسم المؤلف: علي بن محمد بن علي، الشريف الجرجاني، اسم الشهرة: الشريف الجرجاني، تاريخ الوفاة: (816هـ - 1413م)، قرن الوفاة: 9هـ - 15م، [نسخه في العالم]، اسم المكتبة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، اسم الدولة: المملكة العربية السعودية، اسم المدينة: الرياض، ورقم الحفظ: 01712 وعند خليفة، كشف الظنون (ج1762/2): مفتاح العلوم للعلامة، سراج الدين، أبي يعقوب: يوسف السكاكي(ت626هـ)، شرح: السيد، الشريف: علي بن محمد الجرجاني(ت816هـ)، أوَّله: (نحمدك اللهم على ما هديتنا إليه من دقائق المعاني...إلخ). وهو الموسوم: (بالمصباح)، ألفه: السيد، بسمرقند، سنة(804هـ). وقد دون حواشي هذا الشرح التي علقها الشارح، على وجه الاستقلال. وفرغ السيد من شرح القسم الثالث: بما وراء النهر، أواسط شوال، سنة(803هـ)، وعند: الغزي، الكواكب السائرة (ج38/1): (شرح المفتاح للسيد الشريف)، ومحمد عبد السلام شاهين، مجموعة الشافية، شرح الشارح،246: بناء على ما سبق يكون (الشريف) المقصود هو الشريف الجرجاني. وبعد بحث دؤوب تحصَّل الباحث على نسخة (المصباح في شرح المفتاح) محققة، رسالة دكتوراه، وقام بالتوثيق منها. الشريف الجرجاني، المصباح في شرح المفتاح، القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي (ص8-9).

(1) الشريف الجرجاني(ت816هـ) علي بن محمد بن علي، فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز. ولما دخلها تيمور سنة (789هـ) فرَّ الجرجاني إلى سمرقند، ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي، وكان بينه وبين التفتازاني(ت793هـ) مباحثات ومحاورات في مجلس تيمورلنك. من مصنفاته: (التعريفات)، و(شرح مواقف الإيجي)، و(الحواشي على المطول) للتفتازاني، و(شرح على حاشية القاضي العضد)، و(تحقيق الكليات)، و(شرح السراجية)، في الفرائض، و(الكبرى والصغرى في المنطق)، و(مراتب الموجودات)، رسالة، ورسالة في (تقسيم العلوم)، و(رسالة في فن أصول الحديث)، و(شرح التذكرة للطوسي) في الهيئة، و(شرح الملخص) في الهيئة، و(حاشية على الكشاف) إلى آية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة:26]. انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج328/5).

(2) متن الشارح: (...شرح يذلل صعابه، ويخرج من قشره لبابه، فمخدراته بعد لم يكشف عنها القناع...).

(3) في (ط): (أي: تتقنع).

(4) والمِقْنَعَةُ، بكَسْرِ مِيمِهما. الزَّبيدي، تاج العروس (ج91/22).

و**[الخَلَد]**[1]: بفتح (الخاءِ) المعجمةِ و(اللامِ): البالُ والقلبُ والنَّفْسُ. **و[الإنكارُ]**: الجحودُ. **و[النِّزاعُ]**: المجاذبَةُ في الخصومةِ. و**[الأَوَان]**: بفتح أوله وقد يُكْسَرُ: الحينُ، وهو الوقتُ أو المُدَّةُ. **و[الطَّمْثُ]**: الافتضاضُ مِنْ بابِ (ضَرَبَ ونَصَرَ). **و[الجانّ]**: هو اسمُ جَمْعٍ للجنّ. **و[المعاني]**[2]: الصورةُ الذهنيَّةُ مِنْ حَيْثُ وُضِعَ بإزائها الألفاظ[3]، جَمْعُ معنى، و**[العبارات]**: الألفاظُ مِنْ حَيْثُ يُعَبِّرُ بها الشخصُ عمَّا في نِفْسِهِ؛ أي: يُعْرِبُ، وهي **[المباني]**: – أيضًا– مِنْ حيثُ ابتناءُ المعاني عليها. **و[التَّعَلُّلُ]**: التشاغُلُ كأنَّهُ كانَ يُجِيبُ سؤالَهم بالمذكوراتِ. **و[المَسْلَكُ]**: بـ(فتح الّلامِ): اسمُ مكانِ السُّلُوكِ. و**[المَظِنَّةُ]**: بـ(فتحِ الميمِ، وكسرِ المُعجمةِ): مَوْضِعُ الشَّيءِ، ومألفُهُ الذي يُظَنُّ كونُه فيه، وسيأتي في الشَّرْحِ. **و[العُلى]**: بالضَّمِّ، مقصورًا: الرِّفْعَةُ، والشرفُ، كـ(العَلاءِ) بالفتحِ والمَدِّ. و**[القِدْحُ]**[4]: بالكسرِ: السَّهْمُ قَبْلَ أنْ يُراشَ، ويُرَكَّبَ نَصْلُهُ، والمرادُ: قَدَحَا الميسرِ. والكلامُ مِنْ بابِ التَّمثيلِ. و**[الرقيبُ والمُعَلَّى[5]]**[6]: بيانٌ لهما أو بَدَلٌ، وَكان للعربِ عشَرَةُ قِدَاحٍ[7] تُسَمَّى (الأَزلامَ)، واحدُهَا (زَلَمٌ)[8] بفتحتين، وبضَمِّ الزَّاي – أيضًا– ذواتُ الأنصباءِ، منها سبعةٌ: **[الفَذُّ]** بـ(فاء) ومعجمة، وله سَهْمٌ، وفيه: **[فَرْضٌ]**[9] بالفاء بـ(فتح الفاء)[10]؛ أي: جزؤه.

---

(1) قال الشارح: (فلا نظر في شرح مواضعه المشكلة من يدور في خلده إنكار أو نزاع ، ومستتراته لم يبرزهن شارح إلى هذا الأوان، لم يطمثهن إنس قبل ولا جان).

(2) قال الشارح: (ثم أشار إليّ جمع من الفضلاء أن أكتب إليه شرحًا ينحل به ألفاظه، ومعانيه، وينكشف عباراته ومبانيه، وكنت أتعلل بـ(لعل، وعسى، وسوف، وربما؛ وذلك لصعوبة المسلك، ووعورة المرتقى، حتى توسّلوا بما لا تسعني معه المخالفة، وكان ذلك مظنة من الله تعالى بالمعاونة، وحاولت الوصول إلى حضرة من خصّه الله تعالى بأوفر حظٍّ من العُلى، وأُوتي من الفضائل العلمية، والعملية).

(3) هكذا في النسخ الثلاث. والمعنى: كما جاء عن عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ)، في تعريفه (النظم)، وهو ترتيب الألفاظ في النطق على حسب ترتيب المعاني في الذهن)، وبمعنى آخر: (مطابقة الكلام لمقتضى الحال) كما أبان الجاحظ في قضية اللفظ والمعنى. انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز (ج51/1).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص119).

(5) في (ط): (الرقيبُ المُعَلَّى).

(6) قول الشارح: (بالقدحين الرقيب المُعَلَّى).

(7) في (ط) (أقداحٍ).

(8) (زَلُم).

(9) (فَرْض)، بفتح الفاء، وسكون الراء. الزَّبيدي، تاج العروس (ج451/9).

(10) في (ك): (بالفاء).

و**[التَّوْأَمُ]**: بفتح المثناة[1] والهمزة، وسكون الواو، وله سهمان، وفيه فَرْضان. وعلى هذا.

[الرَّقِيبُ][2]: بفتح الراءِ، وكسرِ القافِ. و**[الْحِلْسُ]**: بمهملتين بينهما (لام) كـ(صِفْرٍ)، و(كِتْفٍ). و**[النّافِسُ]**: بـ(نونٍ)، وفاءٍ مُهْمَلَةٍ. و**[المُسْبِلُ]** بـ(سينٍ) ومُوَحَّدَةٍ مكسورةٍ. و**[الْمُعَلَّى]**[3]: بفتح المُهْمَلَةِ، وتشديدِ الَّلامِ وفتحِها. يُزَادُ في كُلِّ واحدٍ منهما سَهْمٌ وفَرْضٌ، والتي لا حظوظَ لها. **[المَنِيحُ]**: /ق4ب/، بنونٍ ومُهْمَلَةٍ. **و[السَّفِيحُ]**[4]: بفاءٍ ومُهْمَلَتَينِ. **و[الْوَغْدُ]**: بِمُعْجَمَةٍ فَمُهْمَلَةٍ، كـ(سَهْمٍ)، وهذه الثلاثةُ تُسَمَّى (إغفالاً)؛ لِخُلُوِّهَا عَنِ السِّمَاتِ، وإنّما يُخلَطُ[5] بِذَواتِ السِّهَامِ في (الربابةِ)[6] وهي خَرِيطَتُهَا؛ لِيَكْثُرَ[7] عَدَدُهَا. قال القُطْبُ الرَّازيُّ [8]: فإذا أرادُوا أنْ يُيَسِّرُوا اشتَرَوا

---

(1) في (ط): (التاء).

(2) الرَّقِيبُ: السَّهْمُ الثَّالِثُ من السَّبْعَةِ الَّتِي لَهَا أَنْصِبَاءِ. الزبيدي، تاج العروس (ج514/2).

(3) والمُعَلَّى: الْقِدْحُ السَّابِعُ فِي الميسر، وَهُوَ أفضلهَا إِذا فَازَ حَاز سَبْعَة انصباء من الْجَزُور. ابن سيده، المحكم (ج354/2).

(4) في (ط): (الفَسِيح). (والسَّفِيح: الكِسَاءُ الغَلِيظُ. و) من المَجَاز: السَّفِيحُ أَيضاً: (قِدْحٌ من) قِدَاحِ (المَيْسِرِ) ممّا (لَا نَصِيبَ لَهُ) . وَقَالَ اللِّحْيَانيّ: السَّفِيح: الرّابِعُ من القِدَاحِ الغُفْلِ، الّتي لَيْسَتْ لَهَا فُرُوضٌ وَلَا أَنْصِبَاءُ، وَلَا عَلَيْهَا غُرْمٌ، وإِنما يُثَقَّل بهَا القِدَاحُ اتِّقَاءَ التُّهَمَةِ. الزَّبيدي، تاج العروس (ج477/6).

(5) في (ط): (تُخلَطُ).

(6) في (م): (الربانة)، وأما في (ط): (الريانة). الباحث: (الربابة) كما جاءت في القاموس المحيط، للفيروزآبادي(ت817هـ)،87: "والربابة، بالكسر: العهد، كالرباب، وجماعة السهام، أو خيط تشد به السهام، أو خرقة تجمع فيها".

(7) في (م): (لتكثر).

(8) القطب الرازي التحتاني(ت766هـ): قطب الدّين أبو عبد الله محمد وقيل: محمود بن محمد الرّازي القطب المعروف بالتّحتانيّ؛ تمييزًا له عن قطب آخر. كان ساكنًا معه بأعلى المدرسة الظّاهرية. كان شافعيًّا، إمامًا، ماهرًا في علوم المعقول، أحد أئمتها، اشتغل في بلاده بها فأتقنها، وشارك في العلوم الشّرعية، وأخذ عن العضد وغيره بدمشق، وله: (المحاكمات) في المنطق، و(المحاكمات بين الإمام والنصير) حكم فيه بين الفخر الرازي(ت606هـ)، والنصير الطوسي(ت672هـ)، في شرحيهما لإشارات ابن سينا(ت428هـ)، وشرح (الحاوي) في فروع الشافعية، لم يكمله، و(المطالع) بـ(لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار)، أو (شرح مطالع الأنوار في المنطق)؛ أي: (مطالع ابن قرقول الإمام العلامة، أبو إسحاق، إبراهيم(ت569هـ)، وللقطب الرازي – أيضًا– شرح (الإشارات)، وكتب على (الكشّاف) حاشية وصل فيها إلى سورة طه، وشرح الشمسية في المنطق. قال السيوطي(ت911هـ): قال شيخنا الكافيجي(ت879هـ): السّيّد، والقطب التّحتانيّ، لم يذوقا علم العربية بل كانا حكيمين. وقال السّبكي(ت771هـ) في (الطبقات الكبرى): إمام مبرّز في المعقولات، اشتهر اسمه وبعد صيته، ورد إلى دمشق سنة ثلاث وستين وسبعمائة، وبحثنا معه فوجدناه إمامًا في المنطق والحكمة، عارفًا بالتفسير والمعاني والبيان، مشاركًا في النحو، يتوقد ذكاء. وقال ابن كثير: كان أحد المتكلمين العالمين بالمنطق وعلم الأوائل، وله مال وثروة، توفي ببغداد ودفن بمقبرة الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج228/15)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج355/8).

جزورًا[1] نسيئةً[2]، ونحرُوهُ قَبْلَ أنْ يُيَسِّرُوا، وقَسَّمُوهُ عَشَرَة أقسامٍ. وقالَ الأَصْمَعِـيُّ[3]: ثمانيةً وعشرين، وكأنَّهُ هو الأظهرُ؛ لأنَّ السِّهَامَ الأقداحُ إذا جُمِعَتْ تكونُ ثمانيَةً وعشرين، فإذا خَرَجَ واحدَ واحدَ باسمِ[4] رَجُلٍ ظَهَرَ فَوْزُ مَنْ خَرَجَ لهم ذَواتُ الأنصباءِ، و(غُرْمُ) مَنْ خَرَجَ لَهُمُ الأقداحُ التي لا نَصِيبَ لها، وأمّا إذا قَسَّمَ عشَرةَ أجزاءٍ[5] فلعلَّهُ يفوزُ بها الأسبقُ فالأسبقُ، ولا يكونُ للسِّهامِ البَاقِيَةِ شَيْءٌ. انتهى.

وما قدّمَهُ هو قولُ أكثرِ الأئمةِ، وعليه تفريعٌ طويلٌ، حاصلُهُ: أنَّ (الحُرْضَةَ)[6] يُخْرِجُ[7]

---

(1) في (ط): (جزرًا). الْجَزَرُ الْمَأْكُولُ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرُهَا لُغَةٌ الْوَاحِدَةُ بِالْهَاءِ وَالْجَمْعُ بِحَذْفِ الْهَاءِ وَالْجَزُورُ مِنْ الْإِبِلِ خَاصَّةً يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالْجَمْعُ: (جُزُرٌ)، مِثْلُ: رَسُولٍ وَرُسُلٍ وَيُجْمَعُ – أَيْضًا– عَلَى جُزُرَاتٍ ثُمَّ عَلَى جَزَائِرَ وَلَفْظُ الْجَزُورِ أُنْثَى يُقَالُ رَعَتْ الْجَزُورُ. الفيومي، المصباح المنير (ج98/1). رأي الباحث: (جزورًا)؛ لأنه مفرد، وأما (جزرًا) جمع، وقد أسنده إلى مفرد؛ فقال: (نحروه).

(2) في (م): (نسبه). والنَّسيئة: تأخير الشّيء ودفعه عن وقته، ومنه النَّسيء، وهو شهر كانت العرب تؤخرُه في الجاهليّة، من الأَشْهُر الحُرُم. ونسأت الإبل عن الحوض: إذا أخرتها. ونسأت الماشية تنسأ: إذا سمنت؛ وكل سمين ناسىء. ونسئت المرأة في أول حملها، وأنسأته الدين: إذا أخرته؛ واسم ذلك الدين النسيئة. قال: ونسأت الإبل في ظمئها فأنا أنسؤها نسأ: إذا زدتها في ظمئها يوما أو يومين. انظر: الخليل، العين (ج306/7). والأزهري، تهذيب اللغة (ج58/13).

(3) الأصمعي(ت216هـ)، عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع. ومولده ووفاته في البصرة. كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، ويتحف بها الخلفاء، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة. أخباره كثيرة جدًّا. وكان الرشيد(ت193هـ) يسميه (شيطان الشعر). قال الأخفش(ت215هـ): ما رأينا أحدًا أعلم بالشعر من الأصمعي. وقال أبو الطيب اللغوي(ت351هـ): كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم بالشعر، وأحضرهم حفظًا. وكان الأصمعي يقول: أحفظ عشرة آلاف أرجوزة. وتصانيفه كثيرة، منها: (الإبل)، و (الأضداد) مشكوك في أنه من تأليفه، و(خلق الإنسان)، و(المترادف)، و(الفرق)؛ أي: الفرق بين أسماء الأعضاء من الإنسان والحيوان، و(الخليل)، و(الشاء)، و(الدارات)، و(شرح ديوان ذي الرمة(ت117هـ)، و(الوحوش وصفاتها)، و(النبات والشجر). الزركلي، الأعلام (ج162/4).

(4) في (ط): (إلى اسم). الباحث: (باسم).

(5) مَنْع المصروف من الصرف لتوهّم زيادة الهمزة وهي أَصْليّة. عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي (ج987/2).

(6) الحُرْضَة: الرَّجُل الَّذِي يضْربُ بِالْقداحِ سمي بذلك لرذالته. ابن سيده، المخصّص (ج16/4).

(7) في (ط): (تُخرج). الباحث: (يُخْرِجُ)؛ كما في: الزَّبيدي، تاج العروس (ج468/2). الحُرْضَةِ وَهُوَ (مُخْرِجُ القِدَاحِ) .

في كل مرَّةٍ سَهْمًا إلى أنْ يَسْتَغْرِقَ[1] الأجزاءَ العَشَرَةَ مِنَ الجزورِ، فإذا[2] فَضُلَتْ كما إذا خرجَ (المُعَلَّى) ثُمَّ (المُسْبِلُ)[3] غُرْمٌ لِلْمُسْبِلِ الذين[4] لم يُخْرِجْ[5] سِهَامَهُمْ قسَّمَهُ[6] ثلاثةَ أعشار ربع[7] ثمن الجزورِ. وما قالَهُ الأصمعـيُّ قال التفتازانيُّ – أيضًا – أنَّهُ[8] ظاهِرٌ، قال: هو و[9]القُطْبُ، وفي كيفيَّةِ[10] الغُرْمِ أيضًا[11] اضطرابٌ واختلافُ روايةٍ.

و**[الحُرضَةُ]**: بـ(مُهملَةٍ مضمومةٍ، وراءٍ ساكنةٍ، ومُعجمةٍ): (أمينُ المقامرين) الذي يحِيلُ السِّهَامَ. و**[حُقَّ]**: بـ(ضَمِّ الحاءِ). و**[السُّبُل]** جمعُ سبيلٍ، بمعنى الطَّريقِ، ويُقالُ: جاؤوا طُرًّا؛ أي: جميعًا، وهو نَصْبٌ على الحالِ. و**[البيانُ]**: الفصاحةُ[12] واللَّسَنُ[13]، وفي القاموس:[14] الإفصاحُ معَ[15] ذكاءٍ.

---

(1) في (ط): (تستغرق).

(2) في (م)، و(ط): (فإن).

(3) توم: أوَّلُ أسماء السِّهام: الفَذُّ، ثمَّ التَّوْأمُ، ثُمَّ الرَّقيبُ، ثمَّ الحلسُ ثم النافِزُ، ثمَّ المُسْبِل، ثمَّ المُعَلَّى، والذي ليس له نَصيب المَنيحِ والسَّفيحِ والوَغدِ. والتُّومة: القُرْط. الخليل، العين (ج139/8).

(4) في (م): (الذين)، وفي (ط): (للذين).

(5) في (م): (يخرج)، وفي (ط): (تخرج). الباحث: يجوز تذكير الفعل، وتأنيثه مع جمع التكسير.

(6) في (ك): (قسيمة)، وفي (ط): (قيمة).

(7) في (ك): (ربع)، وفي (م)، و(ط): (مع).

(8) في (ط): (أن).

(9) في (ط): ساقطة (الواو). (القطب).

(10) في (ط): (كيفية). وفي (ك): (كيفيته).

(11) في (م): (أيضًا)، وفي (ط): ساقطة (أيضًا).

(12) في (م): (لا فصاحة).

(13) الزَّبيدي، تاج العروس (ج304/34).

(14) الفيروزآبادى، القاموس المحيط (ج1182/1). من الملاحظ الإكثار من استخدام (القاموس المحيط، للفيروزآبادي(ت817هـ)؛ فقد استخدمه (149) مائة وتسعًا وأربعين مرة؛ لعلّ السِّرَّ في ذلك معاصرته، أضف إلى أن الفيروزآبادي شيخ ابن حجر(ت852هـ)، الذي كان ملازمًا لابن جماعة، تلميذًا له.

(15) في (م): (ومعه ذكاء).

و**[الصَاحِبُ]**[1]: لُقِّبَ بِهِ[2] الوزيرُ إسماعيلُ بنُ عَبّادٍ[3]؛ لكونِهِ كانَ يَصْحَبُ الأستاذَ ابنَ العميدِ[4] ثُمَّ بَقِيَ[5] لَقَبًا لكُلِّ وزيرٍ، وفي (حواشي المطالع)[6]: الصاحِبِيُّ/ق5أ/: مطلقًا الوزيرُ؛ لأنَّهُ يُصاحِبُ السُّلطانَ. قال: و**[الدُّسْتُورُ]**: بِضَمِّ الدّالِ فارسيٌّ مُعرَّبٌ: وهو الوزيرُ الكبيرُ[7] الذي يُرْجِعُ في أحوالِ النَّاسِ إلى ما يَرْسُمُهُ، وأصلُهُ الدَّفْتَرُ الذي جُمِعَ فيه قوانينُ المَلِكِ وضوابطُهُ. وفي القاموس: هو النسخةُ المعمولةُ للجماعاتِ التي منها تحرِيرُهَا. و[المُفَخَّمُ]: المُعَظَّمُ، وكأنّهُ أرادَ بوصفِهِ: بـ(واهبِ

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص120).

(2) في (ط): دون (به)، (لقب).

(3) في (م): (عياد). الصاحب ابن عباد(ت385ه) إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني: وزير غلب عليه الأدب، فكان من نوادر الدهر علمًا وفضلًا وتدبيرًا وجودةَ رأي. استوزره مؤيد الدولة ابن بويه الديلمي ثم أخوه فخر الدولة. ولقب بالصاحب لصحبته مؤيد الدولة من صباه، فكان يدعوه بذلك. ولد في الطالقان (من أعمال قزوين) وإليها نسبته، وتوفي بالري ونقل إلى أصبهان فدفن فيها. له تصانيف جليلة، منها: (المحيط في اللغة)، وكتاب (الوزراء)، و(الكشف عن مساوئ شعر المتنبي)، و(الإقناع في العروض وتخريج القوافي)، و(عنوان المعارف وذكر الخلائف) رسالة، و(الأعياد وفضائل النيروز)، وقد جمعت رسائله في كتاب سُمِّيَ: (المختار من رسائل الوزير ابن عباد)، وله شعر في (ديوان)، وتواقيعه آية الإبداع في الإنشاء. الزركلي، الأعلام (ج1/316).

(4) ابن العميد(ت360هـ) محمد بن الحسين العميد بن محمد، أبو الفضل: وزير، من أئمة الكتاب. كان متوسعًا في علوم الفلسفة والنجوم، ولقب بالجاحظ الثاني في أدبه وترسله. قال الثعالبي(ت429هـ): بدئت الكتابة بعبد الحميد(ت132هـ) وختمت بابن العميد(ت360هـ). ولي الوزارة لركن الدولة البويهي. وكان حسن السياسة خبيرًا بتدبير الملك، كريمًا ممدوحًا. قصده جماعة من الشعراء فأجازهم، ومدحه المتنبي فوهبه ثلاثة آلاف دينار. له (مجموع رسائل) في مجلد ضخم، وشعر رقيق. قال ابن الأثير(ت630هـ): كان أبو الفضل من محاسن الدنيا، اجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره من حسن التدبير وسياسة الملك والكتابة التي أتى فيها بكل بديع، مع حسن خلق ولين عشرة وشجاعة تامة ومعرفة بأمور الحرب والمحاصرات، وبه تخرج عضد الدولة البويهي ومنه تعلم سياسة الملك ومحبة العلم والعلماء. وكانت وزارته أربعا وعشرين سنة، وعاش نيفا وستين. ومات بهمذان. انظر: الثعالبي، يتيمة الدهر (ج3/183)، وابن الأثير، الكامل في التاريخ (ج7/291).

(5) في (ط): (بقيا)، وما يراه الباحث: (بالإفراد)؛ لأنه يعود على الوزير.

(6) من حواشي المطالع: المخطوط: حاشيه الطوسي على حاشيه السيد السند على شرح القطب على المطالع(مطالع الأنوار في المنطق، ابن قرقول الإمام العلامة، أبو إسحاق، إبراهيم(ت569هـ)، الرقم التسلسلي: 96489، الفن: منطق، اسم المؤلف: الطوسي، اسم الشهرة: الطوسي، تاريخ الوفاة: ؟ [نسخه في العالم] ، اسم المكتبة: دار الكتب الوطنيه، اسم الدولة: تونس، اسم المدينة: تونس، رقم الحفظ: رقم التسلسل 1928. ومخطوط: حاشيه عبد الرحيم على حاشيه السيد السند على شرح القطب على المطالع، الفن: منطق، اسم المؤلف: عبد الرحيم، اسم الشهرة: عبد الرحيم، تاريخ الوفاة: ؟ [نسخه في العالم] ، اسم المكتبة: دار الكتب الوطنية، اسم الدولة: تونس، اسم المدينة: تونس، الرقم التسلسلي: 96490، رقم الحفظ: رقم التسلسل 1928. ومخطوط: حاشيه السمرقندي على حاشيه السيد السند على شرح القطب على المطالع، الفن: منطق، اسم المؤلف: السمرقندي، اسم الشهرة: السمرقندي، تاريخ الوفاة: ؟ [نسخه في العالم]، اسم المكتبة: دار الكتب الوطنية، اسم الدولة: تونس، اسم المدينة: تونس، الرقم التسلسلي: 96491، رقم الحفظ: رقم التسلسل 1928. خزانة التراث، فهرس مخطوطات (ج96/145).

(7) هكذا في (م)، و(ط): (الوزير الكبير). أما في(ك)، (الكبير).

السَّيْفِ والقَلَمِ أنَّهُ يُعْطِي ما[1] مَنْ شاءَ[2] مِنْ أصحابِ[3] السيوفِ والأقلامِ إعطاؤه[4] مِنَ الولاياتِ والمكارمِ، ونحوِهِمَا. والأبياتُ الأولى لأبي العتاهية[5] بلفظ[6] :

أَتَتْـــــهُ الخلافـــــةُ مُنقـــــادَةً ... ...

مَدَحَ بها المَهْدِيُّ [7] وأنشدَهَا بِحَضْرَتِهِ. و**[الأمانيُّ]**: واحدُها (أُمْنَيَةٌ) بِـ(ضَمّ الهمزةِ)، تقولُ منه: تَمَنَّيْتُ الشيءَ ومنَّيْتُ[8] غيري تمنيةً. وأصلُهُ: ما يُقَدِّرُهُ الإنسانُ في نَفْسِهِ. و**[ذُرَى]** الشيءِ، بـ(ضَمّ المُعجمةِ): أعاليه، جَمْعُ ذِرْوَةٍ بالكسرِ والضَّمّ.

و**[النُّعْمَى]**: و**[النِّعْمَةُ]**[9]؛ أي: اليدُ، والصَّنيعةُ، والمِنَّةُ، وما أُنْعِمَ به[10] عليك؛ فإنْ فَتَحْتَ

---

(1) هكذا في (ك)، و(م)، و(ط).

(2) في (ط): (شان)، وفي (ك): (شا من)، وفي (م): (من شان)، والذي يراه الباحث أن ك بتسهيل الهمز (مَنْ شاء مِنْ أرباب)...

(3) في (ك): أصحاب. وفي (م): أرباب. وفي (ط): أصحاب.

(4) هكذا في النسخ الثلاث، بالرفع.

(5) أبو العتاهية(ت211هـ) إسماعيل بن القاسم، العنزي بالولاء، شاعر مكثر، وهو يعد من مقدمي المولدين، من طبقة بشار(ت167هـ)، وأبي نواس(ت198هـ) وأمثالهما. جمع الإمام يوسف القرطبي(ت463هـ) من (زهدياته) وشعره في الحكمة والعظة، وما جرى مجرى الأمثال، (الأنوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية) نشأ في الكوفة، وسكن بغداد. ثم اتصل بالخلفاء وعلت مكانته عندهم. وهجر الشعر مدة، فبلغ ذلك المهدي العباسي، فسجنه ثم أحضره إليه وهدده بالقتل أو يقول الشعر! فعاد إلى نظمه، فأطلقه توفي في بغداد. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج219/1).

(6) البيت من [المتقارب]، لأبي العتاهية(ت211هـ)، وتتمته:

أتته الخلافة منقادة ... إليه تجرّر أذيالها

فلم تك تصلح إلا له ... ولم يك يصلح إلّا لها

ولو رامها أحد غيره ... لزلزلت الأرض زلزالها

انظر: مخطوطة: شرح الجاربردي(ت746هـ) للشافية، كتبه سعيد بن يوسف بن عبد الله المراغي سنة(737هـ)، مخطوطات جامعة الرياض، الورقة الأولى، أ، وابن قتيبة(ت276هـ)، الشعر والشعراء (ج783/2)، الثعالبي، خاص الخاص (ص110)، والراغب الأصفهانى، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء (ج200/1).

(7) المهدي(ت169هـ) محمد بن عبد الله المنصور العباسي، أبو عبد الله، المهدي بالله: من خلفاء الدولة العباسية في العراق. الزركلي، الأعلام (ج2/6).

(8) هكذا في(م)، و(ط)، أما في(ك): (تمَنَّيْتُ).

(9) هكذا في (ك)، أما في (م)، و(ط): بلا (واو): (النعمة).

(10) في (ط): (بها).

النونَ مددتَ وقلتَ (النَّعماء)[1]، و(نُعْمَى[2]) في البيتِ لاسمِ[3] (زال[4]). والظرفُ قبلها فإنَّهُ[5] حالٌ منها. وجُمْلَةُ (قطوفُهَا[6] دَوَاني)؛ أي: قريبةُ الجَنِي[7]، والظرفان الآخران متعلقان بـ(داوني) حالٌ منها[8]، ويقال: (فُلانُ كَهْفٌ) [9]؛ أي: ملجأٌ.

و**[الملهوفُ]**: المظلومُ يستغيثُ. و(المَكْرُمةُ): بضمِّ الراءِ واحدةُ المكارمِ[10]. والـ(مَحْمِدَةُ) بكسرِ الميمِ الثانيةِ وفَتْحِهَا[11] بمعنى الْحَمْدِ، و(الآلاءُ)[12] النَّعماءُ.

وقوله: [فإنّ الشكرَ مربوط بالمزيد]؛ أي: لقوله تعالى: ﴿**لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ**﴾ [13]، ناظِرٌ لِقوله: [ولا شَغَلَهُ التَّرَفُّعُ بها عَنِ الشُّكْرِ لِوَاهِبِهَا.

وقوله: [والتأمُّلُ سببٌ للتجريدِ[14]]؛ أي: لِتجريدِ[15] الاعتمادِ على الصَّانِعِ، وقَصْرُ القصدِ عليه ناظرٌ[16] **إلى قوله[17]: [ولا مدّ العينِ]** إلى آخرِهَا.

---

(1) في (م): (النعمى).

(2) في (م): النَّعماء.

(3) في (م)، و(ط) (اسم).

(4) في (م): (ذال).

(5) (فإنه)، ساقط في (ك)، و(ط).

(6) في ط (قطوها)، وفي (م): (قطوفها)، وفي (ك): (قطوفها).

(7) في (م) قويته الخبر. وفي (ط) (الخير).

(8) (حال منها) ساقطة في (ك)، و(م).

(9) يقال: فلان كهف؛ أي: ملجأ. الجوهري، الصحاح (ج4/1425).

(10) المَكْرُمَةُ: واحِدَةُ المَكَارِمِ. وَقَالَ الكِسَّائِيُّ: المَكْرُمُ: المَكْرُمَةُ، ولَمْ يَجِئْ [على] مَفْعُلٌ للمُذَكَّر إِلَّا حَرْفان نَادِرَانِ، لَا يُقاسُ عَلَيْهِمَا: مَكْرُمٌ ومَعْوُنٌ. الجوهري، الصحاح (ج5/2021)، والزَّبيدي، تاج العروس (ج33/338).

(11) مَحْمِدة.

(12) الآلاءُ: النعماءُ، واحدها (إلى). ابن فارس، مجمل اللغة (ص101).

(13) [إبراهيم:7].

(14) في (م)، و(ط) سببُ التجديد. أي: مبتدأ وخبر، لا كما ذكر في (ك): (سببًا للتجريد).

(15) هكذا (لتجريد) في (ك)، و(م). أمَّا في (ط): (لتجديد).

(16) في (م): (ناظرًا).

(17) هكذا (إلى قوله) في (ك)، و(م). أمَّا في (ط): (لقوله).

وقوله: [شَرَعْتُ فيه] جوابُ /ق5ب/ الشَّرْطِ السابقِ. و(الفُتُورُ): الانكسارُ، والضّعفُ؛ يُقالُ: طَرْفٌ[1] فاترٌ إذا لم يكنْ حديدًا[2]. و(القُصُورُ): العجزُ؛ يُقالُ: قَصُرْتُ على[3] الشيءِ: عَجَزْتُ[4] عنه. والمُرادُ[5] بـ**[التعليلاتِ]** ما يُذْكَرُ لإثباتِ المطالبِ؛ أي: ما يكونُ عِلَّةً[6] وواسطةً في حصولِ التصديقِ بما هو مطلوبٌ، وأصلُ التعليلِ بِتَبَيُّنِ[7] علةِ الشيءِ. وهو في اللغةِ مصدرُ (عَلَّلَهُ) إذا سقاهُ سَقْيًا بعد سَقْيٍ، والمرادُ أيضًا بـ**[التمثيلاتِ]**: الأمثلةُ[8]؛ أي: الجزئياتُ المذكورةُ لإيضاحِ القواعدِ.

و**[المُمِلُّ[9]]**: اسمُ فاعلٍ مِنْ أَمَلَّهُ، وأَمَلَّ عليه؛ أي: أسأمَهُ. و**[المُخِلُّ]**: مِنْ أَخَلَّ؛ أي: أجحَفَ. و**[التُّكَلانُ]**[10]: الاعتمادُ، (فُعَلَان)، مِنْ وَكَلَ؛ فـ(تاؤه) بَدَلٌ[11] عَنْ واوٍ، أو[12] على غَيرِ قِياسٍ،

---

(1) في (ط): نظرتُ. في: انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج831/1): طَرَفَ بعينه: حَرَّكَ جفنيها.

(2) في (م): (حديد النظر).

(3) في (م)، و(ط): عَنْ. وفي: الزبيدي، تاج العروس (ج277/25): قَصُرَت عَن تَناوُلِ الشَّيْءَ.

(4) (عَجَزَ) العين وَالْجِيمُ وَالزَّاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى الضَّعْفِ، وَالْآخَرُ عَلَى مُؤَخَّرِ الشَّيْءِ. فَالْأَوَّلُ عَجِزَ عَنِ الشَّيْءِ يَعْجِزُ عَجْزًا، فَهُوَ عَاجِزٌ، أَيْ ضَعِيفٌ. وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الْعَجْزَ نَقِيضُ الْحَزْمِ فَمِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ يَضْعُفُ رَأْيُهُ. وَيَقُولُونَ: " الْمَرْءُ يَعْجِزُ لَا مَحَالَةَ ". وَيُقَالُ: أَعْجَزَنِي فُلَانٌ، إِذَا عَجِزْتُ عَنْ طَلَبِهِ وَإِدْرَاكِهِ. وَلَنْ يُعْجِزَ اللَّهَ – تَعَالَى – شَيْءٌ؛ أَيْ: لَا يَعْجِزُ اللَّهُ – تَعَالَى – عَنْهُ مَتَى شَاءَ. وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿لَنْ نُعجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا﴾ [الجن:12]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [العنكبوت: 22] وَيَقُولُونَ: عَجَزَ بِفَتْحِ الْجِيمِ. ... ولَا يُقَالُ: عَجِزَ إِلَّا إِذَا عَظُمَتْ عَجِيزَتُهُ. والعجْز، مُثَلَّثة. انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة،232/4، والزَّبيدي، تاج العروس (ج199/15)، وأحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، ومعجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عَجِزَ عن تحقيق هدفه. الرأي: مرفوضة. السبب: للخطأ في ضبط عين الفعل (الجيم) بالكسر. المعنى: لم يقدر عليه الصواب والرتبة: –عَجَزَ عن تحقيق هدفه [فصيحة]–عَجِزَ عن تحقيق هدفه [فصيحة] ، التعليق: يأتي الفعل (عجز) في المعاجم بفتح العين في الماضي من باب (ضَرَبَ)، وبكسرها من باب (سمع) لغة فيه، وقد قرئ باللغتين قوله تعالى: ﴿قَالَ يَاوَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾ [المائدة:31]. عمر، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي (ج525/1).

(5) في (ط): (ويراد).

(6) في (ك): (عليّةً) . في (م)، و(ط): (عِلَّةً). وحسب السياق، والحديث عن (العلل)، و(التعليلات) تكون (علة).

(7) في (م): (بيان). وفي (ط): (تبيينُ).

(8) في (م): (الأمثلثة).

(9) في (م): (واعمل).

(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص122).

(11) (بدل): ساقطة في (ك).

(12) (أو)، ساقطة في (ك).

وله نظائرُ كثيرةٌ ذكرتُها في كتاب[1] (التعريف)[2]. و**[السُّدَّة]:** بالضَّمِّ، بابُ الدارِ والعُلُوُّ، و**[السَّنَاءُ[3]]:** بالمدِّ: الرِّفْعةُ[4]. و**[الأكمامُ]:** جمعُ (كِمَامٍ)، و(كِمْ)، بكسرِ الكافِ فيهما: أوعيةُ (الطَّلعِ). و**[الحديقةُ]:** الرَّوضةُ ذاتُ الشَّجَرِ. و**[العُذْرَة]:** بضَمِّ المهملةِ، وسكونِ المعجمة: البكارةُ. قال الجوهريُّ[5]: يُقالُ: (فلانٌ أبو عُذْرِها) ، إذا كان هو الذي افترعَهَا وافْتَضَّها[6]. وقولُهُمْ: (ما أنتَ بأبي عُذْرِ هذا الكلامِ)؛ أي: لستَ أوَّلَ مَنْ افتضّهُ[7]. واقتضابُ الكلامِ ارتجالُهُ، وأرادَ بـ[الحُلْوِ والمُرِّ] الصوابَ وضدَّهُ.

---

(1) في (م)، و(ط): (كتابِي). فهل هو كتابه؟ أي: هل هو لابن جماعة(ت819هـ). أم كما في (ك) (كتاب التعريف)؟ فيكون لغيره؟ مثل الجرجاني(ت816ه) معاصره؟

(2) تكرر اسم (كتاب التعريف) في أكثر من عِلْمٍ، ولأكثرَ مِنْ مُؤَلِّفٍ، وعَالِمٍ؛ فمنها، وممَّا يخصُّ فَنَّنَا، وعِلْمَنَا هنا: (التعريف بضروري قواعد التصريف)، لمحمد مرتضى الزبيدي(ت1205ه)، تحقيق: غنيم غانم الينبعاوي، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، 1418ه – 1997م. و(إيجاز التعريف في علم التصريف)، ابن مالك(ت672ه)، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط، 1، 1422هـ – 2002م. وقد جاء في (م)، و(ط): (كتابِي). فهل هو كتابه؟ أي: هل هو لابن جماعة(ت819ه). أم كما في (ك) (كتاب التعريف)؟ فيكون لغيره؟ مثل الجرجاني(ت816هـ) معاصره؟ وعلى كل لم أعثر عليه، حتى ولو مجرد ذكر الاسم في كتب التراجم؛ فنصنفه من المفقودات التي ذكرها أصحاب التراجم. ولكنها تبقى من المفقودات التي ذكرها صاحبها

(3) في (م): (والنسا).

(4) في (م): (الرفقة).

(5) الجوهريُّ(ت393ه): هو إسماعيل بن حمَّاد الجوهريّ، أبو نصر، ابن أخت أبي إسحاق الفارابي(ت350هـ) صاحب معجم (ديوان الأدب، عرفه بقوله: وهو ميزان اللغة ومعيار الكلام): والجوهريُّ أوَّل مَنْ حاول الطَّيران، ومات في سبيله، لغويٌّ مِنَ الأئمَّة، وخطُّه يُذكَرُ مع خطِّ ابن مقلة(ت328هـ)، أشهر كتبه (الصحاح) مجلدان. وله كتاب في (العروض)، ومقدمة في (النَّحو). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج656/2).

(6) في (ط) (اقتضبها)، وفي (م) (وافتضها)، ولكن الذي يراه الباحث: (وافتضها)؛ لمناسبة السياق، في الحديث عن العُذرة، والبكارة، وهكذا جاء في: الجوهري، الصحاح (ج738/2)، وعند: عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (ج1475/2): (أبو عُذرها): أول زوج للمرأة.

(7) في (ط): (تقضيه).

و**[التنقيحُ]:** التهذيبُ[1]. يُقالُ: نقَّحْتُ الجِذْعَ[2]؛ أي: قطَّعتُ ما تفرَّقَ مِنْ أغصانِهِ[3]. و**[العُثُورُ]:** بِالمُثَلَّثَةِ الاطِّلاعُ. و(الظرفان): في **قوله: [فإنّي بالنقصانِ لمعترفٌ، وبالخطايا[4] لَمغترفٌ][5]**: متعلقان[6] بالمذكورِ بعدهما، وقُدِّمَا رعايةً للفاصلةِ، ومثلُهُ في التنزيلِ: ﴿**إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ**﴾ [7]. والجُمَلِ الثلاثِ بعدَهُ[8]؛ فمانِعُ[9] ذلك الكلامِ واهِمٌ.

قوله[10]: [بالقِدْحَيْنِ الرقيبِ والْمُعَلَّى]، إشارةٌ إلى عادةِ العربِ، وهُمْ كانوا إذا أرادُوا الَّلعِبَ بالمَيْسِرِ ذَبَحُوا جَزُورًا، وقسَّموا أقسامًا يلعبونَ بعشَرةِ أقداحٍ، ثلاثةٍ ليس لها نصيبٌ، وسبعةٍ لكلِّ واحدٍ نصيبٌ على الترتيبِ، للواحدِ هُوَ (أحدُ) إلى (السابعِ) فـ(للرقيبِ) ثلاثةٌ، ولـ(المعلّى سَبْعَةٌ، فكُلُّ مَنْ فازَ بهما تَأْخُذُ جميعَ الأنصباءِ؛ فيريدُ أنَّه فاز بجميعِ المكارمِ كما فاز بها بجميعِ الأنصباءِ.

قوله[11]: [قُطُوفُهَا أبدًا]: قطوفُهَا: مبتدأ. وخبرُهُ: دواني. و**[أبدًا]:** ظرفُ زمانٍ لـ(دواني). و**[إليك]:** ظَرْفُ مكانِهَا. والجملةُ خبرُ **[لا زالت]**. و**[نُعْمَى]:** اسمُهُ.

---

(1) وتنقيح الشعر وإنقاحه: تهذيبه. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج245/1).

(2) والأُبنة: عقدةٌ في العصا، وجَمعُها: أُبَنٌ. الخليل، العين (ج383/8).

(3) في (م): (من أعضائه).

(4) في (م): (وبالخطا).

(5) هكذا (فإني بالنقصان لمعترف وبالخطايا لمغترف) في (ك). وفي (م): (وبالخطا لمقترف). أمَّا في (ط): (فإني بالنقصان لمعترف ومن بحر فضائلهم لمغترف).

(6) هكذا (متعلقان) في (ك)، و(م). أمَّا في (ط): (يتعلقان).

(7) [العاديات:6].

(8) ﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ * وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: 7، 8] هل المقصود الآيتان بعدها؟ ولماذا لم يقل الآيات الثلاث؟ بدلًا من الجمل الثلاث؟ مع أنهما آيتان؟ أم أراد جمل الشارح؟ وكذلك بعدها جملتان لا ثلاث جمل!

(9) في النسخة (ك)، و(ط): (فمانع)، والنسحة (م) تمانع. والذي يراه الباحث مناسبًا للسياق النسخة (ك)، و(ط).

(10) ساقط في (ك)، و(م): من قوله: [بالقِدْحَيْنِ الرقيبِ والْمُعَلَّى]،...إلى وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ ...

(11) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص123).

أبواب التّصريف

الباب الأول: حدُّ التصريف

قوله[1]**: [التصريفُ عِلْمٌ ...إلخ]** ذَكَرَ الإعرابَ، وإنْ كانتْ مِنَ المبنياتِ بِحَسَبِ التغليبِ، وهو أسلوبٌ مِنْ كُتُبِ البلاغةِ، وأمثالُ ذلكَ كثيرةٌ في كلامِ اللهِ – تعالى– كقوله تعالى: ﴿**وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ**﴾ [2] ، وقوله: ﴿**كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ**﴾ [3]، وقوله: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ**﴾ [4].

قوله[5]**: [أردَفَهُ بما يخرجُ سوى المحدودِ]:** فيه وفيما بعده استعمالُ (سوى) متصرفَةً: (مفعولاً وفاعلاً) /ق6أ/، وإلى جوازِ ذلك ذهب الزجاجي[6]، واختاره ابنُ مالكٍ[7]، وأكثرَ مِنَ الشواهدِ

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص125).

(2) [التحريم:12].

(3) [الأعراف:83] .

(4) [البقرة:34]. ساقط في (ك): من قوله: (بالقِدْحَيْنِ الرقيبِ والْمُعَلَّى)،...إلى وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ ...

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص126).

(6) الزجاجي(ت337هـ) عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم: شيخ العربية في عصره. ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق وتوفي في طبرية (من بلاد الشام) نسبته إلى أبي إسحاق الزجاج. له: كتاب (الجمل الكبرى)، و(الإيضاح في علل النحو)، و(الزاهر) في اللغة، و (شرح الألف واللام للمازني) ذكره ناشر الإيضاح، و(شرح خطبة أدب الكاتب)، و(المخترع) في القوافي، و(الأمالي)، و(اللامات)، و(المجالس) (مجالس العلماء)، و(الإبدال والمعاقبة والنظائر). انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج77/2).

(7) ابن مالك(ت672هـ) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها. أشهر كتبه (الألفية) في النحو، وله (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) في النحو، و(شرحه)، و(الضرب في معرفة لسان العرب)، و(الكافية الشافية)، وأرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، و(شرحها)، واختصرها بـ(الخلاصة)، المسماة بـ(الألفية)، و(سبك المنظوم وفك المختوم) في النحو، و(لامية الأفعال)، و(عدة الحافظ وعمدة اللافظ) رسالة، وشرحها، و(إيجاز التعريف) في الصرف، و(شواهد التوضيح)، و(إكمال الإعلام بمثلث الكلام)، و(مجموع) فيه 10 رسائل، و(تحفة المودود في المقصور والممدود) منظومة، و(العروض)، و(الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد) قصيدة من بحر البسيط على روي الظاء المفتوحة. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج130/1).

عليه نظمًا ونثرًا، ومذهبُ سيبويه[1] والجمهورِ: أنَّها ظرفُ مكانٍ ملازمٌ للنَّصبِ، لا يَخرُجُ عَنْ ذلكَ إلَّا في الضَّرورةِ.

قوله[2]: **[وبقوله**[3]**: ليستْ بإعرابِ عِلْمِ النَّحْوِ]** هذا جوابٌ عَنْ سؤالٍ مُقَدَّرٍ، وتوجيهُهُ أنْ يُقَالَ: لا نُسَلِّمُ أنَّ **قوله: [ليستْ بإعرابٍ]** يُخْرِجُ (النَّحْوَ) بأقسامِهِ؛ أي: بحثَ المُعْرَبَاتِ، والمَبنياتِ؛ لأنَّهُ لا دلالةَ للمُعرباتِ على المَبنياتِ، وكُلَّمَا لا دلالةَ له على شيءٍ لا يَلْزَمُ مِنْ إخراجِهِ إخراجُهُ؛ فَيَنتجُ أنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ إخراجِ المُعْرَبَاتِ إخراجُ المَبنياتِ؛ فيكونُ الحدُّ غيرَ مانعٍ لدخولِ المبنياتِ فيهِ[4].

قوله: [وبقوله ليستْ بإعرابِ عِلْمِ النَّحْوِ] قد اعترض في (شرح[5] الشريف)، و(بغية

---

(1) سيبويه(ت180هـ): عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بـ(سيبويه): إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنف كتابه المسمى: (كتاب سيبويه) في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله. ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي(ت189هـ). وأجازه الرشيد(ت192هـ) بعشرة آلاف درهم. وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل: وفاته وقبره بشيراز. وكانت في لسانه حبسة. و(سيبويه) بالفارسية رائحة التفاح. وكان أنيقًا جميلًا، توفي شابًّا. وفي مكان وفاته والسنة التي مات بها خلاف. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/463).

(2) ساقط في (ك)، و(م): من قوله: [وبقوله: ليستْ بإعرابِ عِلْمِ النَّحْوِ) هذا جوابٌ عَنْ سؤال مقدر،...إلى قوله: فيكون الحد غير مانع لدخول المبنيات فيه.

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص127).

(4) ساقط في (ك): من قوله: [وبقوله: ليستْ بإعرابِ عِلْمِ النَّحْوِ) هذا جوابٌ عَنْ سؤال مقدر،...إلى قوله: فيكون الحد غير مانع لدخول المبنيات فيه.

(5) للشريف السيد ركن الدِّين الإستراباذي(ت715هـ): ففي الضوء اللامع، السخاوي(ت902هـ)،143/11: (شرح الشافية)، للسَّيِّد الرُّكْن(ت715هـ)، وهذا ما ذكره د. عبد المقصود محقق: (شرح الشافية للسيد الركن). وكذلك لا يكون (شرح الهادي)، للزنجاني، هو (شرح الشريف)؛ الذي ذكره السيوطي، في بغية الوعاة (ج122/2): الزنجاني(ت655هـ) صَاحب (شرح الْهَادِي) الْمَشْهُور، أَكثر الجاربردي(ت819هـ) من النَّقْل عَنهُ فِي (شرح الشافية)؛ لأن ابن جماعة ذكره باسم (شرح الشريف). وكذلك: ما رآه المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراه) محقق: شرح الشافية(ت646هـ)، لركن الدين الإستراباذي(ت715هـ) (ج136/1): أن (شرح الشريف)، لركن الدين الإستراباذي(ت715هـ): مفندًا ذلك بقوله: "وقفت على نسخة برقم: (13) صرف غير منسوبة إلى أحد، ونسخة أخرى برقم: (159) صرف، منسوبة للسيد الشريف، وهما نسختان متطابقتان تمام التطابق مع النسخة التي معنا المنسوبة لركن الدين. وبأدنى تأمل تجد أن ثمة خطأ واضحًا في نسبة المخطوطة رقم: (159) صرف، إلى السيد الشريف؛ حيث

الطالب)[1] على تعريف المصنف: بأنه غيرُ مانعٍ؛ لشمولِهِ العِلْمَ بالأصولِ التي يُعْرَفُ بها البناءُ،

=إنها للسيد ركن الدين. وأرجح أن هذه النسخة لم يدون عليها عنوانها إلا في مرحلة متأخرة، وأنها قد تَمَلَّكَهَا السيد الشريف الجرجاني(ت816هـ) الذي كان شغوفًا بالاطلاع على علم ركن الدين، والذي صنف بعض الحواشي على بعض كتبه كـ(كتاب الوافية)، وبعد أن توفي السيد الشريف الجرجاني(ت816هـ) المذكور آلت إلى غيره؛ فظنها من مصنفاته هو، فدَوَّنَ عليها عنوانها منسوبًا إليه. ويؤيد هذا أَنَّ هذه النسخة كتبت في حياة المؤلف؛ حيث إنها كتبت سنة(713هـ)؛ أي: قبل وفاته بعامين، وتاريخ النسخ هذا مدرج في متن الكتاب بخط الناسخ، على حين ولد السيد الشريف الجرجاني سنة(740هـ) وتوفي سنة(816هـ)؛ أي: كان ميلاده بعد كتابة النسخة بأكثر من ربع قرن. ويؤكد أنه (ركن الدين)، لا (الشريف الجرجاني) قول ابن جماعة: (وَمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّارِحُ(ت746هـ) سَبَقَهُ إِلَيْهِ الشَّرِيفُ(ت715هـ)، أما الشريف الجرجاني لم يسبقه؛ فقد توفي سنة(816هـ)، ونقل نصًّا من الشريف، هو: (وَلِأَنَّهَا تَنْقَلِبُ إلى حَرْفٍ آخَرَ كَـ(الوَاوِ) مَثْلًا؛ فَلَا يُكْرَهُ وُقُوعُهَا فِي الوَسَطِ؛ كَرِاهَـةَ التَّـاءِ)، وجدناه عند ركن الدين. توثيقه: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاستراباذي(ت715هـ)،372/1. وفي حاشية: شرح الشافية(ت646هـ)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب(ت1093هـ) الرضي الإستراباذي(ت686هـ): (والشريف الذي يشير إليه هو الشريف الهادي وهو أحد شراح الشافية، وليس هو الشريف الجرجاني(ت816هـ). انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج143/11)، ومقدمة: ركن الدين، شرح الشافية (ج136/1)، وحاشية الرضي، في: شرح الشافية، مع شرح شواهده للبغدادي صاحب خزانة الأدب (ج24/2).

(1) تكرر اسم كتاب (بغية الطالب)، في كتب التراجم، في التصريف، والتاريخ، كما تكرر في حاشية ابن جماعة، وبعد الاستعراض، والتتبع تبيَّنَ أنه لـ(بدر الدين بن مالك)، المعروف بـ(ابن الناظم)(ت686هـ) محمد ابن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، وقد صرّح بذلك المحشِّي ابن جماعة(ت819هـ)، تحت مسمّى (شرح غريب تصريف ابن الحاجب(ت646هـ).

*بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب، أحمد بن محمد الخالدي(ت880هـ). إلا أنه اختلف في سنة وفاته؛ ففي الملحق بالبدر الطالع، أنه توفي سنة(ت1115هـ)، وفي خزانة التراث – فهرس مخطوطات (826/77): أنه توفي: (ت1034هـ)، وفي الأعلام للزركلي، ومعجم المؤلفين أنه توفي: (ت880هـ). والمرجح أنه: (ت1115هـ)،؛ لقرب المؤلف منه؛ فيستبعد أن يكون هو المقصود عند ابن جماعة.

*وهناك: (بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب(ت646هـ)، لابن منظور(ت711هـ)، رسالة ماجستير، لحسن أحمد عثمان، في جامعة أم القرى.

*و(بغية الطالب لأعز المطالب) رسالة في دار الكتب (23265 ب) ضمن مجموعة، لابن الأطعاني(ت807هـ)محمد بن أحمد بن الحلبي البسطامي، شمس الدين ابن الأطعاني.

*و(بغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب)، ابن زكري(ت899هـ) مستبعد زمنيًّا.

لِكَونِ[1] النكرةِ اسمًا لـ(لا)[2] التبرئة، نحو: لا رجلَ، وكونِ المفردِ المعرفةِ[3] منادًى نحو: (يا زيدُ)، وكونِ الاسمِ مقطوعًا عن الإضافةِ لفظًا، نحو: ﴿**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ**﴾ [4]، وغيرِها ممَّا هو مِنْ (عِلْمِ النَّحْوِ)؛ فأشار الشارحُ إلى دفعِهِ[5]؛ بأنَّ المرادَ مِنَ الإعرابِ في التعريفِ عِلْمُ النَّحْوِ بأقسامِهِ، واستوضح لصحةِ هذا الإطلاقِ بمَا حكاهُ، ولمَّا وَرَدَ أنّ الإطلاقَ المذكورَ مَجَازٌ، وهو مهجورٌ في التعريفاتِ مِنْ غيرِ قَرينةٍ. رَدَّهُ بأنَّ القرينةَ موجودةٌ، وهي ما قالهُ المُصَنِّفُ في أوَّلِ الكتابِ.

ثم ظاهرُ كلامِهِ أنّ (علمَ النَّحوِ)، و(علمَ التصريفِ) متقابلان موافقانِ لِمَا مرَّ عَنْ (شرح المفتاح)، وقد صرَّحَ كثيرٌ بأنَّ: (**عِلْمَ النَّحْوِ**) مشتملٌ على نوعين: أحدُهُمَا (عِلْمُ الإعرابِ)، والآخرُ (عِلْمُ التَّصْرِيفِ). قالوا: وذلك أنّ عِلْمَ النَّحْوِ مُشتمِلٌ على أحكامِ الكَلِمِ العربيَّةِ، وتلك الأحكامُ نوعان: إفراديَّةٌ وتركيبيَّةٌ، فالإفراديُّة، هي: (عِلْمُ التَّصْرِيفِ). والتركيبيَّةُ، هي: (عِلْمُ الإعرابِ)؛ ولذلك يُقالُ في (**حدِّ النَّحوِ**): عِلْمٌ يُعرَفُ به أحكامُ الكَلِمِ العربيَّةِ، إفرادًا وتركيبًا. قالوا: وأُطْلِقَ على الأحكامِ التركيبيَّةِ (عِلْمُ الإعرابِ)، ومنها ما هو غيرُ إعرابيٍّ تغليبًا. انتهى .

ونُقِلَ عن المتقدمينَ، ومنهم سيبويه ما يُوافِقُهُ، وهو ظاهرُ عبارةِ المُصَنِّفِ. فلو عبَّر الشارحُ بـ(عِلْمِ الإعرابِ) بدلَ (عِلْمِ النَّحْوِ)؛ لوافقَ ذلكَ.

قوله[6]: **[فاندفعَ اعتراضُ بعضِ الشَّارِحِينَ]** فإنْ قيلَ: ما ذكرَهُ لم يَدفعِ الاعتراضَ؛ لأنَّ المعترضَ يقولُ: (غايةُ ما ذَكرتُ أنْ يَصِحَّ إطلاقُ الإعرابِ، وإرادةُ جميعِ النَّحْوِ، ولكنَّ هذا الإطلاقَ حقيقةٌ أو مجاز. إنْ قُلْتَ: حقيقةٌ؛ فلا نُسَلِّمُ؛ لأنَّ نفيَهُ صحيحٌ، بأنْ يُقالَ: (النَّحْوُ ليس بإعرابٍ فَحَسْبُ[7]، بل إعرابٌ وبناءٌ، ولأنّ الإعرابَ بعضُ النَّحْوِ فلا يكونُ كُلَّهُ، وإنْ قُلْتَ: (مجازٌ). فَمُسَلَّمٌ،

---

(1) في (م)، و(ط): (كَكَون).

(2) في النسخة (ط): (اسما لا). وفي (ك)، و(م): (اسمًا لـ(لا).

(3) في (م): (المعرف).

(4) [الرعد:31].

(5) في (ط): (رفعِهِ).

(6) من هنا إلى قوله: (وأورد عليه بعض الشارحين)... ليس موجودًا في نسخة (ك)، و(م)، وأنَّ ذلك يؤكد وجود نسخة رابعة، أو نسخ أخر.

(7) قَالَ سيبويه: قَطُ معناهَا: الانْتِهَاءُ، وبُنِيَتْ على الضَّمِّ كحَسْبُ. الزَّبيدي، تاج العروس (ج37/20).

ولكنْ يجبُ الاحترازُ في الحدودِ عنِ الألفاظِ المجازيةِ، ويمكنُ أنْ يُجَابَ عَنْهُ بأنَّهُ مجازٌ مشهورٌ بين علماءِ العربيةِ بدليلِ ما ذكرَهُ مِنَ الاستعمالِ؛ فيكونُ كالحقيقةِ العُرْفِيَّةِ (ض)[1].

قوله[2]: **[نَحْوَ شَدَّ يَشُدُّ]** فالتغييرُ الذي في (شَدَّ يَشُدُّ) هو الإدغامُ راجعٌ إلى أبنيةِ الكَلِمِ نَفْسِهَا.

قوله: [نَحْوَ انْطَلَقَ] وَاعْلَمْ أَنَّ أَصلَ انطلَقَ: (انطلِقْ) بكسر (اللام)، وسكون (القاف)، فشَبَّهُوا (انطلِقْ) بـ(كَتِفْ)؛ فَأَسْكَنُوا (لامه) فالتقى ساكنان؛ فحرَّكُوا (القاف)، وفتحوا اتِّبَاعًا؛ لحركة قرب المتحركات، وهي فتحة (الطاء).

قوله[3]: **[ليس راجعًا إلى بِنَاءِ الكلمةِ]** بل إلى الأحوالِ، وهي استراحةُ المُتَكَلِّمِ.

قوله: [وأوردَ عليهِ بعضُ الشارحين] هو **الشريفُ**، وقد أُجِيبَ عنْهُ بأنَّ تغييرَ البنيةِ في الوَقْفِ بتضعيفِ الآخِرِ إنّما حصلَ مِنَ الإدغامِ لَا مِنَ الوقفِ، وقد ذَكَرَ أنَّ الإدغامَ قد يكون راجعًا إلى الأبنيةِ؛ فَعُلِمَ أنَّ الوقفَ مِنَ الأحوالِ مطلقًا. انتهى.

---

(1) (ض). هي (ص) قبل نص متن الأصل. ثم يأتي بالشرح، ولكن دون حرف (ش)، على عادة الشراح في طريقة الفصل فصل نص المتن الأصلي عن الشرح بحرف (ش). حتى أن ابن جماعة فعل ذلك في شرح القواعد الصغرى لابن هشام(ت761هـ) كما وضّح ذلك محقّق: (كتاب المقاصد في شرح القواعد الصغرى في النحو)، لابن هشام(ت761هـ)، لأبي عبد الله عز الدين بن جماعة الكناني الشّافعي.2007م. تحقيق: د. الشويكي هشام محمد عواد. (د. ط). جامعة الخليل. قسم اللغة العربية. كلية الآداب. فلسطين.

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص128).

(3) انظر: المصدر السابق، ص129.

وليس بشيء[1]؛ لأنّ تضعيفَ آخِر، نحو: (جَعْفَرٍ[2]) في الوقف ليس من الإدغامِ المصطلحِ المرادِ؛ لِعَدَمِ صِدْقِ حَدِّهِ عليه[3]؛ إذ هو كما سيأتي أن يأتي بحرفين: ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل، والحرف الثاني فيما ذُكِرَ لا يكونُ إلَّا[4] مُتَحَرِّكًا.

قوله[5]: [وهو الوَقْفُ بتضعيفِ الآخِرِ]؛ لأنَّ فيه تغييرًا في الحرفِ لا في الحركةِ، وكُلُّ تغييرٍ في الحرفِ فهو مِنْ أبنيةِ الكَلِمِ لا مِنْ أحوالِها، وهذا صادقٌ في نحو: (جَعَفَرٍ) إذا وُقِفَ بالتَّضعيفِ. ولِقائلٍ أنْ يقولَ: إذا وُقِفَ على (جَعَفَرٍ) بغير التضعيفِ فهو يرجعُ إلى الأبنيةِ؛ لأنَّ (جَعْفَرًا) فَعَلَلًا بـ(اللّامين)، وإذا وُقِفَ عليه بالتضعيفِ فيكونُ فَعلَلَّ بثلاث (لامات)، وهذا البناءُ غيرُ البناءِ الأولِ؟ ويمكنُ أنْ يُجَابَ عنهُ بأنَّ تغييرَ البنيةِ إنَّما حَصَلَ مِنَ الإدغامِ لا مِنَ الوقفِ، وقد ذُكِرَ أنَّ الإدغامَ قد يكونُ راجعًا إلى الأبنيةِ؛ فعُلِمَ أنَّ الوقفَ مِنَ الأحوالِ مُطلقًا.

قولـه[6]: [وفيـه نظر]: لأنَّـه مِنْ حيثُ الإدغامُ كذلك؛ أي: مِنْ حيثُ زيادةُ (لام) ثالث ليس كذلك من بابِ الإدغامِ.

قولـه: [وفيـه نظر] تقريـرُهُ[7] موضـحًا أنَّـه قد تقرَّرَ أنّ كـلًّا من أحكام الإدغام، وأحكام التقاء الساكنين يرجع ما كان منه[8] في كلمة واحدة إلى الأبنية، وما كان من[9] كلمتين إلى أحوالها[10] من غير تبعيض فيما كان منهما من كلمة أو كلمتين؛ فعلى قياس ذلك ينبغي أنْ لا

---

(1) في (م): (ليس بشيء).

(2) رُبَّ سائلٍ: يسأل، ويقول: لماذا نوّنت (جعفرًا)، وهو علمٌ على وزن الفعل الماضي(فَعْلَلَ) ؟! (جعفر) ليس ممنوعًا من الصرف؛ فهو ليس فيه إلَّا العلميَّة، وليس على وزن الفعل، فوزن الفعل الذي يمنع من الصرف هو الوزن المختص بالأفعال، وأما (جعفر) فقد نص النحاة على أنه ليس بممنوع لأن وزنه (فَعْلَلَ) وزن مشترك بين الأسماء والأفعال. انظر: ابن جني، الخصائص (ج202/2)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج417/2).

(3) في (م): (لعدم صدقه عليه).

(4) (إلا): ساقط في (ك)، و(م).

(5) من قوله: (وهو الوَقْفُ بتضعيفِ الآخِرِ)؛ لأنَّ فيه تغييرًا... إلى قوله: (وفيه نظر): لأنَّه مِنْ حيثُ الإدغامُ كذلك؛ أي: مِنْ حيثُ زيادةُ (لام) ثالث ليس كذلك من بابِ الإدغامِ. ساقط في (ك).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص130).

(7) في (ك): (تقديره).

(8) في (م): التقاء الساكنين كثير يرجع ما كان منه. وفي (ط): (يرجع منه ما كان).

(9) في (م): (في كلمتين).

(10) في (م): (أخراها).

يُفَرِّقَ في الوقف إذ هو تحكّم، وإذا بَطَلَ الوقفُ[1] تَوَجَّهَ على ذلك الموردِ اختيارُ أنّ الجميعَ راجعٌ إلـى الأبنيـةِ أو إلـى أحوالِهَا، وقدِ اعترفَ بفسادِ الأوَّلِ؛ حيثُ وافقَ فـي رجوع الوقفِ بالسكونِ، وأخويه إلى الأحوال فلزمه الاعتراف برجوع التضعيف – أيضاً– إليها.

قولـه[2]: **[ولا أثَـرَ لِكَـوْنِ التغييرِ فـي بعضِ الصُّـوَرِ]** هذا جوابٌ عَنْ سؤالٍ مُقَدَّرٍ. وتَوجِيهُهُ: أنْ يُقالَ: التغييرُ في (جَعْفَرٍ) بالتضعيف عِنْدَ الوقفِ بالحرفِ، وهي راجعٌ إلـى البنية، وفي (جَعْفَرٍ) بسكون اللام بالحركة فيكونُ الفرقُ حاصلاً بين الصورتين.

قوله: [إذِ الإعرابُ أعمُّ]، وفيه نظر؛ لأنَّ الإعرابَ سواءٌ كانَ بالحروفِ أوْ بالحركاتِ لا يُخْرِجُ الكَلِمَ مِنْ بناءٍ إلى بناءٍ، وتضعيف الآخِرِ يُخْرِجُ (جَعْفَرًا) مِنَ الرُّباعيّ إلى الخماسيّ، فالتضعيفُ يكونُ من الأبنيةِ، والإعرابُ مِنَ الأحوالِ مُطلقًا. ض.

قوله: [أو بالحروفِ] فإنْ كانَ التغييرُ بالحروفِ راجعًا إلى الأبنيةِ فَلَا يكونُ داخلاً في أحوال الأبنية؛ فينبغي أن يقولوا: (الإعراب) – بالحركات – داخِلٌ في أحوال الأبنيةِ، ولكنَّهُمْ يقولون: (الإعرابُ داخِلٌ في الأحوالِ مُطلقًا)[3].

قوله[4]: **[وفي بعضِ ما ذَكَرْنَا، وإنْ كانَ نَظَرٌ سنذكره، لَكِنْ ذَكَرْنَاهُ كما ذَكَرُوا تأسِّيًا بهم]**: يجوز أنْ يكونَ الظَّرفُ خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ، ويكون خبر كان محذوفًا[5]، وكذا جوابُ الشرطِ، والتقدير: (وفي بعضِ ما ذكرنا نظرٌ سنذكرُهُ، وإنْ كان فيه نَظَرٌ سنذكرُهُ فلا بَأْسَ)؛ فحُذِفَ من أوَّلِ الكلامِ؛ لدلالة آخرِهِ على المحذوف، وبالعكس. وقيل المبتدأ: (نَظَرٌ) /ق6ب/ المذكور، وفي (كان) ضمير راجع للبعض، وهي تامّة. والمعنى: وفي بعض ما ذكرنا المذكور[6]، وإنْ كان؛ أي: وجدنا، وقلناه نظر. انتهى. وفيه إعمالُ العاملِ الضَّعِيفِ، مَعَ إمكانِ العاملِ القويّ، وتهيئةُ العاملِ للعملِ، ثم

---

(1) في (م)، و(ط): (الفرقُ).

(2) من قوله: (ولا أثَرَ لِكَوْنِ التغييرِ في بعضِ الصِّوَرِ) هذا جوابٌ عَنْ سؤالٍ مُقَدَّرٍ... إلى... ولكنَّهُمْ يقولون: (الإعرابُ داخِلٌ في الأحوالِ مُطلقًا). ساقط من (ك).

(3) من قوله: (ولا أثَرَ لِكَوْنِ التغييرِ في بعضِ الصِّوَرِ) هذا جوابٌ عَنْ سؤالٍ مُقَدَّرٍ... إلى... ولكنَّهُمْ يقولون: (الإعرابُ داخِلٌ في الأحوالِ مُطلقًا). ساقط من (ك).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص131).

(5) (ويكون خبر كان محذوفًا)، ساقط من (ط).

(6) (المذكور) ساقط في (ط).

قَطَعَهُ عنه، وكلٌّ منهما غيرُ جائزٍ إلَّا في ضرورةٍ، أو قليلٍ من الكلام، والمرادُ هنا بالتأسِّي: (الاقتداءُ). يُقالُ: (لي في فُلانٍ أُسْوَةٌ) بالكسر[1] والضم؛ أي: قدوة.

قوله[2]: **[وإنْ أفاد]:** هذا ومثلُه: عطفًا على مقدّر (هو خبرُ (إنَّ) هاهنا. تقديره: إنّ زيادَةَ قوله: ([أحوال) أخلّ مِنْ وجه، وإنْ أفاد.

قوله: [إنْ أُريدَ بأبنيةِ الكَلِمِ إلى آخِره] الضمير في (موادِّها وجواهرها) للكلم، وفي (مخرجها)[3] للأبنية، وكذا ضمير (هي)، و(الهيئة، والحال) واحدٌ [4]ويجوزُ كسرُ الهاءِ.

قوله[5]: **[وإنْ أُريدَ ما يَطْرَؤُ على الكلماتِ مِنَ الهيئاتِ والأحوالِ]** فإنْ قيل: إذا كان المرادُ من أبنيةِ الكَلِمِ هي الأحوالَ فما الحاجةُ إلى ذِكْرِ الأحوالِ عند ذكرِ الأبنيةِ، قلنا لِيُعْلَمَ أنَّ المرادَ من التصريفِ هو الأمرُ العامُّ فقط، وهو الأحوالُ؛ لأنَّها عامَّةٌ مِنْ حَيْثُ إنَّها للكلمِ وغيرِها؛ إذ لو قال[6]: أبنيةُ الكلمِ مِنْ غيرِ ذِكْرِ الأحوالِ؛ لتُوُهِّمَ أنَّ المرادَ مِنَ التَّصريفِ هو الأمرُ الخَاصُّ؛ أي: الأحوالُ مَعَ (المادَّةِ)، و(الجَوْهَرِ) يعني: (الأبنيةَ)؛ لأنَّها أحوالٌ أيضًا. ولكنَّهُ ليس كذلك بل المراد هو الأحوالُ مِنَ الأبنيةِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ (المادَّةِ والجَوْهَرِ) فيكونُ الإضافةُ مِنْ بابِ إضافةِ العامّ إلى الخاصّ.

قوله: [فهي نفسُ أحوالِ أبنيةِ الكَلِمِ] وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّهُ إذا كانتِ الأبنيةُ نفسَ الأحوالِ[7] فَيَلْزَمُ إضافةُ الشيء إلى نفسِهِ، وقال: الإضافةُ فيه كما في(شجر أراك)؛ فيكون تناقضًا[8].

---

(1) في (ك): يقال: (لي فُلانٍ أُسْوَةٌ)، وأسوة بالكسر...

(2) من قوله: [وإنْ أفاد): هذا ومثله... إلى ... وإنْ أفاد. ساقط في (ك)، و(م).

(3) في النسخة (ك): (مخرجها)، وفي (م) (نحوها)، وفي (ط): (بخروجها).

(4) (ويجوزُ كسرُ الهاءِ) ساقط في (م).

(5) من قوله: (وإنْ أُرِيدَ ما يطرؤ على الكلمات من الهيئات والأحوال) فإنْ قيل:.. إلى... كما في(شجر أراك)؛ فيكون تناقضًا. ساقط في (ك)، و(م).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص132).

(7) أتى الشارح والمحشِّي بـ(نفس) مضافة، ولم يأتِ بها توكيدًا لفظيًّا. ويكون استعمال النفس في غير التوكيد بمعنى الذات فصيحًا، كما يكون – أيضًا– استعمالها للتوكيد دون أن تدخل في نطاق التوكيد الاصطلاحي (النحوي) فصيحًا، وقد أجاز مجمع اللغة المصري هذا الاستعمال مستشهدًا بما حكاه سيبويه عن العرب: (نزلت بنفس الجبل)، وبقول الجاحظ: (لا بد للترجمان أن يكون بيانه في نفس الترجمة في وزن علمه في نفس المعرفة). سيبويه، الكتاب (2/ 379)، والجاحظ، الحيوان (1/ 54)، وعمر، أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي (1/ 764).

(8) التقدير: يكون هذا الكلامُ متناقضًا.

قوله[1]: **[المرادُ بأبنيةِ الكَلِمِ إلى آخِرِهِ]** الضميرُ في (حروفِهَا وحَرَكَاتِهَا وسَكَنَاتِهَا) وفي (لها) للألفاظ، وفي الموضوعةِ للحروفِ والحركاتِ والسكناتِ، وكذا في **قوله: [باعتبارِ كَوْنِهَا]**. واحترز بهذا الاعتبار عن الإعرابِ الحرفيّ، ونحوِهِ.

قوله[2]: **[المرادُ بأبنيةِ الكَلِمِ]** والأَوْلَى أنْ يُقَالَ: البنيةُ: عبارةٌ عَنِ اعْتِبَارِ[3] حروفٍ مخصوصةٍ وتأليفَهَا، مِنْ غَيْرِ اعتبارِ الحركاتِ والسَّكَنَاتِ فيها، وإنَّما كان أولى؛ لأنَّ المصدرَ عندَ ابْنِ الحَاجِبِ من أحوالِ الأبنيةِ وبِتَحَقُّقِ الشارحِ خارِجٌ عَنْ تعريفِ الأبنيةِ فيلزَمُ المخالفةُ بينَ الشَّرْحِ والمَتْنِ، هذا مسموعٌ مِنْ مولانا رُكْنِ الدِّينِ [4] – رحمه الله –.

قوله: [الموضوعة لها] احترازٌ عَنِ الحروفِ والحركاتِ الإعرابيَّةِ؛ لأنَّها ليستْ موضوعةً لتلكَ الألفاظِ نحو: (زيدان وزيدون) في الرَّفعِ فكذلك في النَّصْبِ والجَرِّ[5].

قوله[6]: **[ويظهرُ لك من هذا التَّحْقِيقِ إلى آخرِهِ]** قد يُقَالُ: إنَّ مُرَادَ المصنفِ في الشرحِ المنسوبِ إليه، وغيرِهِ من الشارحين: بالأبنية لوِ اقْتُصِرَ عليها في التعريفِ ليس الكلمةَ المجرَّدَةَ مِنْ حَيْثُ هي لظهورِ أنَّها ليستْ مِنْ عِلْمِ التصريفِ بل هي باعتبار هيئاتِها الحاصلةِ لها في نفسِها؛ أي: غيرُ الطارئةِ عليها من كلمةٍ أخرى، أو لأجلِ الوقفِ، ونَحْوِ ذلك؛ فلهم حينئذٍ أن يقولوا: كان التَّعريفُ يشملُ بعضَ المسائلِ، ويَخْرُجُ عن بعضِها؛ فَزِيدَ فيه لَفْظُ الأحوالِ؛ لإدخالِ ذلك البعضِ فدخلَ، ولم يُخْرِجِ الأَوَّلَ؛ لأنَّه أيضًا راجعٌ إليها[7]، وإلى الأبنيةِ باعتبارين، وعلى هذا يتفقُ في المآلِ كلامُهم، وما حقَّقَهُ الشارحُ ولا يُنافي[8] ما /ق7أ/ سيأتي في المتن. فَلْيُتَأَمَّلْ.

---

(1) قوله: [المرادُ بأبنيةِ الكَلِمِ إلى آخِرِهِ) الضميرُ في (حروفِهَا وحَرَكَاتِهَا وسَكَنَاتِهَا)، ساقط في (م).

(2) من قوله: [المراد بأبنية الكلم) والأولى أن يقال... إلى ... (في الرفع فكذلك في النصب والجر). ساقط من (ك)، و(م).

(3) هكذا في نص حاشية ابن جماعة.

(4) (ركن الدين): ابن شرف شاه(ت715هـ) حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين: عالم الموصل في عصره. توفي بها. من كتبه (شرح مختصر ابن الحاجب)، و(شرح الحاوي الصغير) في فقه الشافعية، للقزويني، و(شرح الحماسة) وكتاب (مرآة الشفا) في الطب. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج118/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج22/1).

(5) من قوله: [المراد بأبنية الكلم) والأولى أن يقال... إلى ...(في الرفع فكذلك في النصب والجر). ساقط من (ك).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص133).

(7) في (م)، و(ط): (راجع إلى الأحوال؛ فهو راجع إليها).

(8) في (ط): (لا يُنافي).

قوله: [لمَّا مثَّلوا له] (ما) فيه مصدريّة؛ أي: لتمثيلهم.

قوله[1]: **[لا يقتضي الإسنادُ إلى المضافِ إليه]** لا يُقالُ: هذا إذا كان المضافُ والمضافُ إليه متغايرين معنىً، وأمَّا لو كانت الإضافة كما في (شجر أراك)، و(مسجدِ الجامعِ)، و(جانبِ الغربيِّ) كما تَقدَّمَ لكانَ الإسنادُ إلى أحدِهما عينَ الإسنادِ إلى الآخَرِ؛ لأنَّ أحدَهما عينُ الآخَرِ؛ لأنَّا نقول هذا الإيرادُ على تقديرِ أنْ يكونَ هذا التحقيقُ الذي قرَّرَهُ الشارحُ مُسَلَّمًا، وحينئذٍ معنى (أحوالِ أبنيةِ الكلمِ) غيرُ معنى (أبنيةِ الكلمِ) على ما لا يَخْفَى فلا يَكونُ الإسنادُ إلى أحدِهما إسنادًا إلى الآخَرِ. ض.

قوله: [بما قِيلَ أنَّ كُلَّ أصلٍ إلى آخِرِهِ]؛ لأنَّ حالَ الشيءِ لا يُعْرَفُ إلَّا بعدَ معرفةِ ذلك الشيءِ؛ لأنَّ العِلْمَ بالصفةِ موقوفٌ على العِلْمِ بالموصوفِ، وأُجِيبَ بأنَّ معرفةَ الصِّفَةِ تَستلزمُ معرفةَ الموصوفِ بوجهٍ لا يكونُ حقيقتُهُ سلمنا، ولكنْ لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ الموصوفُ يُعْلَمُ أو لا في عِلْمٍ مُتَقَدِّمٍ لم يُعْرَفْ صِفَتُهُ في عِلْمٍ متأخِّرٍ؛ فَيْستلزِمُ العِلْمُ بالصفةِ العلمَ بالموصوفِ، ولكنْ لا مِنْ هذا العلمِ المتأخِّرِ، بل مِنَ العِلْمِ المُتَقَدِّمِ. ض.

قوله: [لأنّه ممنوع] دفَعَ هذا المنعُ بأنه يلزم من تَصَوُّرِ صفةِ الشيء تصورُهُ لا مَحالةَ، وأُجيبَ بأنَّهُ لا يَلزمُ العِلْمُ بماهِيَّتِهِ، وحقيقتِهِ. مثالُهُ: الوقفُ على (مساجد) لا يَستلزِمُ معرفةَ كونِهِ جَمعًا، وكونِهِ جمعَ تَكْسِيرٍ، وكونِهِ على زِنَةِ (فِعَالِل) وغيرِ ذَلكَ، وإنّما يَستلزِمُ تَصَوُّرَهُ فقط. و(التصريفُ) على ما ذهبوا إليه معرفةُ أحوالِ الأبنيةِ ومعرفةُ الأبنيةِ لا تَصَوُّرُهَا.

قوله[2]: **[لأنّه ممنوع]**؛ لجوازِ أنْ يكونَ معلومةً بالبديهةِ أو لغيرِ ذلكَ. غايةُ ما في الباب أنّه يَلْزَمُ منه أنْ لا يُعْلَمَ حالُ الأبنيةِ إلَّا بعدَ العلمِ بالأبنية.

قوله: [وأيضا يَلزمُ على هذا التَّقْديرِ]؛ أي: على تقديرِ ما قِيلَ: أنَّ كلَّ أصلٍ يُعرفُ به أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ يُعْرَفُ به أبنيةُ الكَلِمِ يَلْزَمُ أنْ يكونَ جميعُ مباحثِ اللغةِ داخلةً في التعريفِ؛ لأنَّ مباحثَ اللغةِ هي نفسُ الأبنيةِ[3]، والأَوْلَى أنْ يُقالَ: المرادُ بهذا التقديرِ: هو تقديرُ أنْ يكونَ الإسنادُ إلى المضافِ إسنادًا إلى المضاف إليه، أو تقديرُ أنْ يكونَ معنى المضافِ والمضافِ إليه داخلين في الحدِّ[4] ض .

---

(1) من قوله: (لا يقتضي الإسناد إلى المضاف إليه) لا يقال:... إلى... (بل من العلم المتقدم). ساقط في (ك).

(2) من (قوله: [لأنّه ممنوع)؛ لجواز... إلى ... (داخلين في الحدِّ). ساقط في (ك).

(3) التوكيد بـ(نفس) انظر: سيبويه، الكتاب (2/ 379)، والجاحظ، الحيوان (1/ 54)، وعمر، أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي (1/ 764)

(4) من (قوله: [لأنّه ممنوع)؛ لجواز... إلى ... (داخلين في الحدِّ). ساقط في (ك).

قوله: [ومِنْ عاداتِهم أنَّهم يستعملون الْعِلْمَ في الكلياتِ والمعرفةَ في الجزئياتِ] هذا ما اصطلح[1] عليه البعضُ. وغيرُهم لا يُفَرِّقُون في الاستعمال بينهما.

قوله[2]: [لأنَّهم يقولون عَلِمَهُ وعَلِمَ بِهِ]. قال في (القاموس) : عَلِمَهُ كَـ(سَمِعَهُ) عِلْمًا بالكسر، ثم قال: وعَلِمَ به كـ(سَمِعَ) شَعَرَ.

قوله[3]: [أو ضمَّنَه معنى الإحاطةِ]: التضمينُ على ما في (المغني[4])، وهو مبنيٌّ على جوازِ[5] استعمالِ اللفظِ في حقيقتِهِ ومَجَازِهِ، وهو أنْ يَشربَ لفظٌ معنى لَفْظٍ آخَرَ فَيُعْطَى حُكْمَهُ. قال: وفائدتُهُ: أنْ تُؤدِيَ كلمةٌ مُؤَدَّى كلمتين كما ضَمِنَ (الرَّفَثُ) في قوله تعالى: ﴿**الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ**﴾ [6] معنى[7] الإفضاء؛ فَعُدِيَ[8] بـ(إلى)، مثل: ﴿**وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ**﴾ [9] وإنّما أصلُ الرَّفَثِ أنْ يَتَعَدَّى بـ(الباء)؛ يُقالُ: (أَرْفَثَ فلانٌ بامرأته). وذكر غيرُه معنىً آخرا[10]، أوضحتُهُ[11] في **نفائس القواعد**[12].

قوله: [فإنَّ انتقالَ الصِّلةِ للتَّضْمِينِ] يريدُ انتقالَ الصِّلةِ مِمَّا قياسُهُ أنْ يُتَعَدَّى بها إلى غيره مِمَّا شأنُه الاستغناءُ عنها.

قوله[13]: [لا بُدَّ مِنْ تقديرِهِ]؛ لأنَّ التصريفَ الُّلغويَّ ليس عِلْمًا بأحوالِ... إلى آخره، بل عِلْمُ التَّصريفِ عِلْمٌ بأصولِ... إلى آخره.

---

(1) في (ط): (اطَّلَعَ).

(2) كلمة (قوله) ساقطة في (ك)، و(ط).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص135).

(4) لابن هشام(ت761هـ).

(5) (جواز) ساقطة في (م).

(6) [البقرة:187].

(7) (معنى)، ساقطة في (م).

(8) في (ط): (فتَعَدَّى).

(9) [النساء:21].

(10) هكذا في (ك)، و(م)، و(ط). والأصل منعه من الصرف: (آخر).

(11) في (ط): (وضحتُه).

(12) لم أعثر عليه، حتى ولو مجردِ ذكر الاسم في كتب التراجم؛ فنصنفه من المفقودات التي ذكرها أصحاب التراجم، ولكنها تبقى من المفقودات التي ذكرها صاحبها.

(13) من قوله: (لا بُدَّ مِنْ تقديرِهِ)؛ لأنَّ... إلى (عِلْمٌ بأصولِ)... إلى آخره . ساقط في (ك).

قوله: [لأنَّ التَّصريفَ عِلْمٌ لِعِلْمٍ[1] خاصٍّ كالفقهِ والنَّحوِ]: هو ما قاله غيره – أيضًا– كـ(ابن الحاجب)[2]، و(القاضي العضد)[3]، وكثيرٌ، ومُرَادُهُمْ /ق7ب/ أنَّها أعلامُ أجناسٍ. قال السيد[4] الشريف[5] في حواشي العضد: مُعَلِّلًا ما نَصُّهُ: (لأنّ عِلْمَ أصولِ الفقهِ كُلِّيٌّ يتناولُ أفرادًا

---

(1) (لِعِلْمٍ) ساقط في (م).

(2) ابن الحاجب، شرح القاضي العضد على مختصر المنتهى (ج1307/2)، سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة (ج1332/2).

(3) عبد الرَّحْمَن بن أَحْمد بن عبد الْغفار القَاضِي عضد الدّين الأيجي ولد بايج من نواحي شيراز بعد السبعمائة وَأخذ عَن مَشَايِخ عصره ولازم الشَّيْخ زين الدّين الهنكي تلميذ الْبَيْضَاوِيّ وَغَيره وَكَانَت أَكثر اقامته بالسلطانية ثمَّ ولي أَيَّام أبي سعيد قَضَاء الممالك وَكَانَ إِمَامًا فِي الْمَعْقُول قَائِمًا بالأصول والمعاني والعربية مشاركاً فِي الْفُنُون وَله: (شرح الْمُخْتَصر)، و(المواقف فِي علم الْكَلَام)... وَغير ذَلِك وأنجب تلامذة عظاماً اشتهروا فِي الْآفَاق مثل: (شمس الدّين الْكرْمَانِي)، و(ضياء الدّين العفيفي)، و(سعد الدّين التَّفْتَازَانِيّ)، وَغيرهم. وَوَقع بَينه وَبَين (الْأَبْهَرِيّ) منازعات وماجريات. وَكَانَ كثير المَال جدًّا، كريمَ النَّفس، يكثر الإنعام على الطّلبَة، وَجَرت لَهُ محنة مَعَ صَاحب (كرمان)؛ فحبسه بالقلعة؛ فَمَاتَ مسجوناً فِي سنة 756هـ. ابن حجر، الدرر الكامنة (ج 110/3)، والشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (ج326/1).

(4) (الشريف)، ساقط في (م). المقصود: الشريف الجرجاني. خزانة التراث، فهرس مخطوطات (ج262/112).

(5) حَاشِيَة على شرح العضدية لعضد الدين: عبد الرحمن الإيجي(ت756هـ)، لمختصر ابْن الْحَاجِب(منتهى السَّوْلِ والأَمَلِ، في علمي الأَصْلِ والجَدَلِ) في (أصول الفقه). شرحه: السيد، الشريف الجرجاني(ت816هـ). وشرحه السبكي(ت771هـ)، وعليه حاشية: لعز الدين: محمد بن أبي بكر بن جماعة(ت819هـ)، وشرحه: السيد، ركن الدين: الأستراباذي(ت715هـ)، وهو: شرح بالقول. أوَّله: (أما بعد، حمدًا لله خالق الصور والأشباح ... إلخ). سماه: (حل العُقَد والعقل، في شرح مختصر السول والأمل). ذكر في أوَّله: اسم السلطان، الملك، المظفر: قرا أرسلان بن السعيد: نجم الدين الغازي، الأرتقي. وفرغ من جمعه: في جمادى الأولى، لسنة (684هـ). وكان محقق: (بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، لابن الناظم، حسن أحمد العثمان، ذكر من شراح الشافية في دراسته، وتحقيقه: (السيد الشريف)، الذي أكثر الجاربردي، وابن جماعة، والسيوطي في النكت على (الألفية، والكافية، والشافية، ونزهة الطرف، وشذور الذهب) من النقل عنه كثرة ملحوظة. وأكمل المحقق قائلًا: (ولم أستطع معرفة من هو هذا (السيد الشريف)، واستأنف: (وهو قطعًا ليس (السيد الشريف الجرجاني) المولود سنة (740هـ)؛ لنقل الجاربردي المتوفى سنة (746هـ) عنه. وفي بغية الوعاة: (السَّيد): جمَاعَة، أشهرهم ثَلَاثَة: (السَّيِّد ركن الدّين الأستراباذي)(ت715هـ)، صَاحب الْمُتَوَسّط، الْحسن بن شرفشاه، وَ(السَّيِّد الْجِرْجَانِيّ عَليّ)(ت816هـ)، الْمُتَأَخر. وَ(السَّيِّد عبد الله النقره كار)(ت776هـ). إذًا نستثني (السَّيِّد الْجِرْجَانِيّ عَليًا)(ت816هـ) الْمُتَأَخر؛ وخاصة أن ابن جماعة كان حينما يذكر الجاربردي نقلًا عن شارح أو أحد الشارحين، قال ابن جماعة: (قصد الشريف)، والشريف الناقل عنه الجاربردي لا يكون الشريف الجرجاني المتأخر عنه، ولم يدركه، كما ذكر ذلك في (الباب الثالث والعشرين): (باب الجمع): كما في قَوْلِهِ: (فَعُلِمَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الشَّارِحِينَ) المُرَادُ بِهِ الشَّرِيفُ. أمّا (السيد نقره كار(ت776هـ)، فقد تتبعنا نصوصه في مجموعة الشافية، فلم نجدها مطابقة لأقوال (السيد الشريف) التي نقلها عنه ابن= =جماعة في أكثر من موضع، ولسبب آخر لحداثة سن (نقره كار) عند وفاة الجاربردي؛ فقد كان في بداية

مُتعدِّدَةً؛ إذَا القائمُ منه يزيدُ[1] غيرَ (ما قام بعلمٍ وشخصًا[2])؛ وإنِ اتَّحدَ مفهوماهما، ولمَّا احْتِيجَ إلى نقل هذا اللفظِ عَنْ معناه الإضافيِّ جعلوه عَلَمًا لِلْعِلْمِ المخصوص على ما عُهِدَ في اللغة، لا اسمَ

العقد الثاني من عمره، فنكون قد استثنينا (نقره كار)، ولم يبقَ أمامنا إلا صاحب الباع الطويل في شروح الكافية، والشافية: (السيد الشريف ركن الدين)(ت715هـ)، وهذا ما رجحه: (عبد المقصود) في تحقيقه (شرح ركن الدين للشافية)، وكنا قد استبعدنا ذلك، ورجحنا أنه: (السيد الشريف الجرجاني(ت816هـ) المتأخر، وكان ذلك مع بداية تحقيق المخطوطة في رمضان1437هـ، وبعد مضي عام من البحث والتنقيب في غمار المخطوط، وفي مسائل كثيرة متنوعة متعددة، وكنت قد أخرت الأعلام المختلف فيها وكان الباحث قد بدأ كتابة الرسالة في شوال1437هـ، وبعد عام من ذلك وبمتابعة الدراسة والتحقيق تبين لنا في شوال1438هـ أن القول ما قاله: (عبد المقصود) محقق شرح ركن الدين للشافية، وهو أن المقصود بـ(السيد الشريف): هو (ركن الدين)، كما رآه المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراه) محقق شرح الشافية(ت646هـ)، لركن الدين الإستراباذي(ت715هـ)،136/1: أن (شرح الشريف)، لركن الدين الإستراباذي(ت715هـ): مفندًا ذلك بقوله: "وقفت على نسخة برقم: (13) (صرف) غير منسوبة إلى أحد، ونسخة أخرى برقم: (159) (صرف)، منسوبة لـ(السيد الشريف)، وهما نسختان متطابقتان تمام التطابق مع النسخة التي معنا المنسوبة لـ(ركن الدين). وبأدنى تأمل تجد أن ثمة خطأ واضحًا في نسبة المخطوطة رقم: (159) (صرف)، إلى (السيد الشريف)؛ حيث إنها لـ(السيد ركن الدين). وأرجح أن هذه النسخة لم يدون عليها عنوانها إلا في مرحلة متأخرة، وأنها قد تَمَلَّكَهَا (السيد الشريف الجرجاني(ت816هـ) الذي كان شغوفًا بالاطلاع على علم (ركن الدين)، والذي صنف بعض الحواشي على بعض كتبه كـ(كتاب الوافية)، وبعد أن توفي (السيد الشريف الجرجاني(ت816هـ) المذكور آلت إلى غيره؛ فظنها من مصنفاته هو، فدَوَّنَ عليها عنوانها منسوبًا إليه. ويؤيد هذا أنَّ هذه النسخة كتبت في حياة المؤلف؛ حيث إنها كتبت سنة(713هـ)؛ أي: قبل وفاته بعامين، وتاريخ النسخ هذا مدرج في متن الكتاب بخط الناسخ، على حين ولد (السيد الشريف سنة(740هـ) وتوفي سنة(816هـ)؛ أي: كان ميلاده بعد كتابة النسخة بأكثر من ربع قرن. ويؤكد أنه (ركن الدين) لا (الشريف الجرجاني) قول ابن جماعة: (وَمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّارِحُ –الجاربردي– (ت746هـ) سَبَقَهُ إِلَيْهِ الشَّرِيفُ(ت715هـ)، أما الشريف الجرجاني لم يسبقه؛ فقد توفي سنة(816هـ)، ونقل نصًّا من الشريف، هو: (وَلِأَنَّهَا تَنْقَلِبُ إلى حَرْفٍ آخَرَ كَـ(الوَاوِ) مَثْلًا؛ فَلَا يُكْرَهُ وُقُوعُهَا فِي الوَسَطِ؛ كَرَاهَةَ التَّاءِ)، وجدناه عند ركن الدين. توثيقه: ركن الدين، شرح الشافية (ج372/1). وعند تتبع نقولات ابن جماعة من الشريف وجدناها مطابقة لنصوص ركن الدين في أكثر من موضع، أو بشيء من التصرف. وفي حاشية: شرح الشافية(ت646هـ)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب(ت1093هـ) الرضي الإستراباذي(ت686هـ): (والشريف الذي يشير إليه هو الشريف الهادي وهو أحد شراح الشافية، وليس هو الشريف الجرجاني(ت816هـ). هذا في حالة وصفه بـ(الهادي)؛ فالمقصود: (الهادي الزنجاني). انظر: السخاوي، الضوء اللامع (ج143/11)، ومقدمة: ركن الدين، شرح الشافية (ج136/1)، والرضي، شرح الشافية، مع شرح شواهده للبغدادي صاحب خزانة الأدب (ج24/2)، وابن الناظم، بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب (ص47)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج377/2)، وخليفة، كشف الظنون (ج1853/2)، والبغدادي: إسماعيل، هدية العارفين (ج318/1).

(1) في (م)، و(ط): إذِ (القائم منه بزيدٍ).

(2) في (م)، و(ط): (بعمروٍ وشخصًا).

جِنْسٍ[1] له. انتهى. وقيل: بل هي من المنقولاتِ العرفيَّةِ أسماءُ الأجناسِ؛ لأنّا نجدُ في العُرْفِ: أنّه لو قال القائلُ: (فلانٌ يَعْرِفُ فِقْهًا ونَحْوًا وطِبًّا) فُهِمَ مِنْهُ معانيها الخاصَّةُ؛ فدَلَّ على أَنَّها موضوعةٌ لها مع التنكير، كما يُفْهَمُ مِنْ (دابَّةٍ) مع التنكير: ذواتُ الأربعِ. انتهى. هذا؛ وقد يُقالُ قَدِ اشْتُهِرَ أنّ حقيقةَ كُلِّ عِلْمٍ مسائلُهُ. ومسائلُ التصريفِ ليستْ إلَّا الأصولُ المذكورةُ؛ فهي حقيقةٌ؛ ففي التعريفِ استدراكٌ، وجوابُهُ أنَّ أسماءَ العلومِ يُطْلَقُ كُلٌّ منها تارةً بإزاءِ معلوماتٍ مخصوصةٍ، كقولنا: (زيدٌ يَعْلمُ النَّحْوَ)؛ أي: يَعْلَمُ تلكَ المعلوماتِ المعينةَ، وباعتبار هذا الإطلاقِ قِيلَ: (حقيقةُ كُلِّ عِلْمٍ مسائلُهُ)، وتارةً بإزاءِ إدراكِ تلكَ المعلوماتِ، والتَّعْرِيفُ بهذا الاعتبارِ؛ فلا استدراك – أيضًا –.

(1) اسم الجنس: هو يطلق على الواحد على سبيل البدل ك (رجل) ، ولا يطلق على القليل والكثير، والجنس يطلق عليهما ك (الماء). واسم الجنس: لا يتناول الأفراد على سبيل العموم والشمول في غير موضع الاستغراق، ويتناول ما تحته من الأنواع كالحيوان يتناول الإنسان وغيره مما فيه الحيوانية. واسم النوع: لا يتناول الجنس كالإنسان فإنه لا يتناول الحيوان. واسم الجنس: إذا عرف باللام، فإن كان هناك حصة من الماهية معهود حمل عليها، وإلا فإن لم يكن هناك ما يدل على إرادة الحقيقة من حيث وجودها في ضمن أفرادها حمل على الحقيقة؛ وإن دلت قرينة على إرادتها من حيث الوجود فإن كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه، وإلا حمل على غير معين. وشمول اسم الجنس لكل فرد ومثنى ومجموع إنما يتصور على مذهب من يقول ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي المتحدة في الذهن يمكن فرض صدقها على كثيرين في الخارج فهي متعينة في الذهن بالنسبة إلى سائر الحقائق، وليست بمشخصة حيث توجد في الخارج في ضمن أفراد كثيرة هذا ما هو مختار السيد الشريف والقاضي العضد. وأمَّا على مذهب من يقول إنه موضوع للماهية مع وحدة شخصية أو نوعية باعتبار وجودها في الخارج يسمى فردا منتشرا فهو ليس بمتعين ولا بشخص، وهو مذهب الأصوليين ومختار ابن الحاجب والرضي والتفتازاني. واسم الجنس: موضوع للفرد المبهم. وعلم الجنس: موضوع للماهية، وإذا قال الواضع: وضعت لفظة (أسامة) لإفادة ذات كل واحد من أشخاص الأسد بعينها من حيث هي هي على سبيل الاشتراك اللفظي، فإن ذلك علم الجنس. وإذا قال: وضعت لفظ (الأسد) لإفادة الماهية التي هي القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين كان اسم الجنس. الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (ص87).

الباب الثاني: أنواع الأبنية

قوله[1]: [إعلمْ أنّ الأصلَ في كُلِّ كلمةٍ أنْ تكونَ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ. حَرْفٍ يُبْتَدَأُ بها إلى آخره] قال أبو حيان [2] وغيره: يجوزُ تذكيرُ الاسمِ وتأنيثُه إذا قُصِدَ لفظُه فقط دون مدلولِهِ، وكذلك الفعلُ والحرفُ؛ فالتَّذكيرُ يُذْهَبُ به إلى اللفظِ، والتأنيثُ إلى الكَلِمِ؛ تقول: كتب (زيدًا)[3] فأجاده أو فأجادها[4]، قالوا: وكذلك أسماءُ حروفِ الهجاءِ تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ. انتهى .

وقد جَرَتْ عادةُ الشَّارحِ[5] في هذا الكتابِ[6] في الأسماءِ المذكورةِ بالاعتبارين، فتارةً يُعيدُ الضمائرَ إليها مؤنثةً، /ق8أ/ وتارةً يُعيدُهَا مُذَكَّرَةً، وكذا فَعَلَ هنا في لفظِ الحرفِ[7] فأَنَّثَ العددَ لِتذكيرِهِ، وأعادَ الضميرَ مؤنثًا؛ لأنَّه عبارةٌ عن تلكَ الأسماءِ ثُمَّ ما ذكرَهُ كما أفادَتْهُ عبارتُه إنَّما هو بالنظر إلى الوضعِ لا الاستعمالِ؛ فقد تَنْقُصُ الكلمةُ فيه عنْ ثلاثة حروف[8] بحذف (الفاءِ)، أو (العينِ)، أو

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص136).

(2) أبو حيان النحوي(ت 745هـ) محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي الجياني، أثير الدين، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة. وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة. وتوفي فيها، بعد أن كف بصره. واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه. من كتبه: (البحر المحيط) في تفسير القرآن، و(النهر الماد) اختصر به البحر المحيط، و(مجاني العصر) في تراجم رجال عصره، ذكره ابن حجر في مقدمة الدرر وقال إنه نقل عنه، ولم يذكره في ترجمة أبي حيان، و(طبقات نحاة الأندلس)، و(زهو الملك في نحو الترك)، و(الإدراك للسان الأتراك)، و(منطق الخرس في لسان الفرس)، و(نور الغبش في لسان الحبش)، و(تحفة الأريب) في غريب القرآن، و(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، و(التذييل والتكميل)، في شرح التسهيل لابن مالك، نحو، و(عقد اللآلي) في القراآت، و(الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية)، و(التقريب) بخطه، و(المبدع في التصريف في شرح الممتع، لابن عصفور (ت669هـ)، و(النضار) مجلد ضخم ترجم به نفسه وكثيرًا من أشياخه، و(ارتشاف الضرب من لسان العرب)، و(اللمحة البدرية في علم العربية) وله شعر في (ديوان) ونشر أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، في بغداد، كتابًا سمياه: (من شعر أبي حيان الأندلسي). ذكر ابن جماعة في حاشيته التي بين أيدينا: (قال الشيخ ابو حيان:) في شرح التسهيل. المسمّى: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) في النحو، وهو مختصر كتاب له اسمه: (كتاب الفوائد) في النحو. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج58/6).

(3) هكذا في (ك)، و(ط).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص137).

(5) في (ط): (الشرح).

(6) يقصد شرح الجاربردي للشافية.

(7) في (ط): (الحروفِ).

(8) في (ك)، و(ط): (ثلاثةٍ).

(اللَّامِ)، [1]كـ(عِدْ)، و(قُلْ)، و(ارْمِ)، وليس بالكثير في الأسماءِ، وما يَلحقُهُ (هاءُ) التأنيثِ مِنْ ذلكَ فيها عِوَضًا عَنْ المحذوفِ، كـ(ثُبَة)، و(شِفَة)، و(لِثَّه) أكثرُ مِمَّا يَلْحَقُهُ كـ(سهٍ)، و(حرٍ)، قِيلَ: ولا ينتهي الاسمُ بالحذفِ إلى حرفٍ واحدٍ أبدًا، وقولُهم: [2](م[3] اللهِ) حرفُ قَسَمٍ جاءَ على حرفٍ واحدٍ كـ(الباء)، وليس أصلُهُ (أيمنًا)، وما حُكِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ: (شَرِبْتُ ما): يريدون: (ماءً) [4]بادر[5]. وقد تَبْقَى مِنَ الفعلِ بعدَ الحذفِ حَرْفٌ واحدٌ، نحو: (عِهْ)، و(قِهْ) أمرين مِنْ (وَعَى)، و(وَقَى). انتهى. وما ذَكَرَهُ في قولِهِمْ: (م اللهِ)[6] نَصَّ س[7] على خلافه، وضعَّفَهُ في التسهيل [8].

وقال الجوهري: وربما أَبْقَوْا (الميمَ) وحدَهَا مضمومةً. فقالوا[9]: (مُ اللهِ)، ثم يكسرونها؛ لأنّها صارت حرفًا واحدًا؛ فيشبهونها بـ(الباء)[10]؛ فيقولون: (مِ اللهِ)؛ فأفاد الكسرَ والضَّمَّ[11] – أيضًا –، وقد

---

(1) من كـ(عِدْ)،...إلى...و(ارمِ) ساقط في (ك).

(2) في (م): (من الله).

(3) ويقولون: (أَيْمُنُ اللهِ، وايمُ اللهِ، ومُ الله، ومِ اللهِ) يريدون: (أَيْمُنُ اللهِ)، وقال قوم: (إنَّ مُ اللهِ، ومِ اللهِ) محذوفة من قولهم: (مُنُ اللهِ)، والأول هو الوجه. و(م الله): يريدون (أيمن الله)، ثم صيروا الكلمتين كلمة واحدة. انظر: ابن جنّي، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ج61/1)، والسُّهَيلي، نتائج الفكر في النَّحو (ص153).

(4) في (ك)، و(ط): (نادر).

(5) كقول بعض العرب: (شربت ما، وهذا قليل). المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1510/3).

(6) "... واعلم أن بعض العرب يقول: (م اللهِ لأفعلَنَّ)، يريد: (أيم الله)، فَحَذَفَ حتى صيَّرها على حرف، حيث لم يكن مُتَمَكِّنًا يتكلم به وحده، فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف، كما كثرت الأسماء في الحرفين حيث ضارعت ما قبلها من غير الأسماء. وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيءٍ من الأسماء والأفعال وغيرهما". سيبويه، الكتاب (ج229/4).

(7) في (م)، و(ط): سيبويه. في (ك): رمز لـ(سيبويه) بـ(س)، وهذه عادة عند النحاة، وفعل مثلها البغدادي في خزانة الأدب.

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج203/3)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج357/11).

(9) في (ط): (قالوا).

(10) انظر: الجوهري، الصحاح (ج2222/6).

(11) (والضم) ساقط في (م)، و في (ط).

حكاهُ الضَّمَّ الكسائـيُّ، والأخفشُ [1]، بل (الميم) مثلثة كما في التسـهيل [2]، والقاموس، وما أبداه – أيضًا – من التفرقة بين الاسمِ والفعلِ صرَّحَ ابنُ عَقِيلٍ [3] بخلافِهِ فسوَّى بينهما[4]، وكأنَّهُ اعْتَبَرَ النَّادرَ. والله أعلم .

قوله[5]: [اعلمْ أنَّ الأصلَ في كلِّ كلمةٍ[6]] لمَّا كان الصيرفي[7] يبحث عن الكلماتِ باعتبارِ الأحوالِ الطارئةِ عليها مِنْ كَوْنِ بعضِهَا زائدًا وبعضِهَا أصليًّا وكونِ الكلمةِ مُصَغَّرًا أو منسوبًا أو غَيرَهُمَا. والحرفُ بِمَعْزَلٍ عَنْ ذلكَ فَتعرَّضَ لأبنيةِ الاسمِ، والفعلِ، ولم يَذْكُرِ الحرفَ؛ فَبِعُمْدَةِ العِلَّةِ عُلِمَ

---

(1) الأخفش الأوسط(ت215هـ) سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط: نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. وصنف كتبًا، منها: (تفسير معاني القرآن)، و(شرح أبيات المعاني)، و(الاشتقاق)، و(معاني الشعر)، و(كتاب الملوك)، و(القوافي)، وزاد في العروض بحر (الخبب) وكان الخليل قد جعل البحور خمسة عشر فأصبحت ستة عشر. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج2/380).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/203).

(3) ابن عقيل(ت769هـ) عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي، بهاء الدين ابن عقيل: من أئمة النحاة. من نسل عقيل ابن أبي طالب. مولده ووفاته في القاهرة. كان بعض أسلافه يقيمون في همذان أو آمد، ولعلهم انتقلوا من إحداهما إلى مصر، فولد بها عبد الله، فعرفه مترجموه بالهمذاني أو (الآمدي) البالسي ثم المصري. قال أبو حيان: (ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل). كان مهيبًا، مترفعًا عن غشيان الناس، ولا يخلو مجلسه من المترددين إليه، كريمًا، كثير العطاء لتلاميذه، في لسانه لثغة. ولي قضاء الديار المصرية مدة قصيرة. له: (شرح عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم الطالبي العقيلي المعروف بابن عقيل عن أول كتابه: (تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد) فقه شافعي، و(شرح ألفية ابن مالك) في النحو، متداول، وقد ترجم مع الألفية إلى الألمانية، و(التعليق الوجيز على الكتاب العزيز) تفسير، لم يكمله، و(الجامع النفيس) في فقه الشافعية، مبسوط جدًّا، لم يكمله، و(المساعد) في شرح التسهيل، لابن مالك، في النحو، وغير ذلك. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج3/42).

(4) ابن عقيل، المساعد في شرح تسهيل الفوائد (ج2/311).

(5) قوله: (اعلمْ أنَّ الأصلَ في كلِّ كلمةٍ) لمَّا كان الصيرفي... إلى ... (المتمَكِّنَ بمعزلٍ). ساقط في (ك).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص137).

(7) أكثر من مصدر أكد أنه (عثمان الصيرفي)، لا (أبو عثمان الصيرفي) المحدِّث: (عثمان بن حراز أبو عمرو الصيرفي)(نحو350هـ)، لحديثه عن الحروف ومخارجها، وأحوالها؛ عثمان بن حراز أبو عمرو الصيرفي. ففي تاريخ بغداد، الذهبي(ت748هـ): أخبرنا الأزهري، قال: أخبرنا أبو الحسن الدارقطني، قال: أبو عمرو عثمان ابن حراز الصيرفي صديقنا، ذكر أنه سمع من يوسف القاضي، وغيره، مات بعد الخمسين وثلاث مائة. وجاء في همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: وقال أبو عمرو الصيرفي الغنة صوت مركب في جسم النون ومخرجه من الخيشوم وهو مؤخر الأنف المنجذب إلى داخل الفم وليس بالمنخر وألفًا الإمالة والتفخيم فرع عن الألف المنتصبة التي ليس فيها ترقيق ولا تفخيم والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة والصاد التي كالزاي فرع عن الزاي الخالصة والهمزة المسهلة عند سيبويه حرف واحد. *وليس (أبو عثمان الصيرفي)(ت238هـ) طالوت بن عباد، الإمام المحدث أبو عثمان الصيرفي البصري صاحب الكتاب المشهور في الحديث. مات سنة 238هـ. انظر: البغدادي: الخطيب، تاريخ بغداد (ج13/193)، والسيوطي، همع الهوامع (ج3/492)، وابن الغزي، ديوان الإسلام (ج3/223).

أنَّ المُرادَ بالاسمِ في قوله: [وأبنيةِ الاسمِ]: الاسمُ المُتَمَكِّنُ؛ لأنَّ الغَيْرَ[1] المتمَكِّنَ بمعزلٍ عنِ الأحوالِ المذكُورَةِ .

قوله: [فلمَّا تنافيا في الصِّفةِ كَرِهُوا مقارنتَهَا]؛ أي: كرهوا الانتقالَ مِنْ وُجُوبٍ إلى وجوبٍ؛ فجعلوا بين الوجوبين فاصلًا يجوز فيه الأمران.

وقال أبو حيان: إنَّما كان أقلَّ الأصولِ الثَّلاثةُ؛ لأنّه لا بُدَّ مِنْ حرفٍ يُبْتَدَأُ به، وحَرْفٍ يُسْكَتُ عليه، وحرفٍ يُحَشَّى به الكلمة؛ لأنّ بعضَ الكَلِمِ يُحتاجُ إليه في بعض الأحكامِ، ألَا تَرى أنَّ التَّصغيرَ /ق8ب/ لا يُتصوَّرُ في اسمٍ على حرفين؛ لأنَّ ياءَهُ إنَّما تَقَعُ ثالثةً، وحَرْفُ الإعرابِ بَعْدَهَا.

قوله[2]: **[وأيًّا ما كان إلى آخره]**؛ لأنَّه إنْ كانَ متحرِّكًا يلزمِ التنافي معَ الثاني، وإنْ كانَ ساكنًا يلزمُ التَّنافي مَعَ الْأَوَّلِ.

قوله[3]: **[مِنْ حيثُ هو متوسِّطٌ]** احترَزَ[4] عَنِ المتوسطِ مِنْ حيثُ تَشَخُّصُهُ في كلمةٍ معينةٍ؛ فإنَّه بهذا الاعتبارِ لا يَحْتَمِلُ غيرَ ما هو عليهِ مِنَ الحركةِ أو السكونِ. نعم. هو باعتبارِ كونِهِ متوسِّطًا يحتملُهُمَا وإلَّا لتَعَيَّنَ أحدُهما في كُلِّ متوسِّطٍ كما تُعيَّنُ الحركةُ في كلِّ مبتدإٍ به، والسكونُ وما في حُكْمِهِ في كُلِّ موقوفٍ عليه.

---

(1) قَالَ بعض النَّحْوِيين مثل وَغير وَشبه وَسوى لَا تتعرف بِالْإِضَافَة وَإِن أضيف إِلَى الْمعرفَة للُزُوم الْإِضَافَة لمعناها وغلبتها على لَفظهَا وذلك أَنَّك إذا قلت هَذَا الْمثل لم تخرجه عَن أَن يكون لَهُ مثل آخر وَلَا يكَاد يسْتَعْمل إِلَّا على الْإِضَافَة حَتَّى ذكر بعض النَّحْوِيين أَنه لَا يجوز الْغَيْر إِنَّمَا تَقول غَيْرك وَغير زيد وَنَحْو هَذَا، وقَالَ أَبُو عبيد: (هُوَ غيرُك)، و(هما غيرُك)، و(هم غيرُك)لَا يثنى وَلَا يجمع وَلَا يؤنث قَالَ النحويون (وَهِي نكِرة كمِثْل). قَالَ أَبُو عَليّ: قَالَ أَبُو بكر مُحَمَّد ابْن السّري ابن السراج(ت316هـ): اعْلَم أَن حكم كل مُضَاف إِلَى معرفَة أَن يكون معرفة وَإِنَّمَا تنكّرتْ غير من أجل الْمَعْنى... أما: (إبراهيم بن السري) هو انظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية (ص153)، وابن سيده، المخصّص (ج3/375).

(2) قوله: (وأيًّا ما كان إلى آخره)؛ (لأنَّه إنْ كانَ متحرِّكًا يلزمِ التنافي معَ الثاني، وإنْ كانَ ساكنًا يلزمُ التَّنافي مَعَ الْأَوَّلِ). ساقط في (ك).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص138).

(4) في (ط): (احترازٌ).

قوله[1]: [فلا يتحقق التنافي]. فيه نظر؛ لأنّ الفِرارَ إمّا مِنْ مقارنةِ المتنافِيَيْنِ في الذِّهْنِ أو في الخارجِ لا سبيلَ إلى الأَوَّلِ؛ لِجَوازِ اجتماعِ المتنافيين المتناقضين، وغيرِ المتناقضين في الذهنِ، وإلَّا لم يكنِ الحُكْمُ عليه بأنَّهُ مُحَالٌ، ولم يكنِ الحُكْمُ ها هُنَا بكراهةِ المقارنةِ بينَ المتنافيين؛ لأنَّ الحُكْمَ على الشيء المسبوقِ بِتَصَوُّرِهِ. فلو لم يُتَصَوَّرِ المقارنةُ في الذِّهْنِ لا يُمكنُ الحكمُ عليه، ولا سبيلٌ إلى الثاني؛ لأنّ المقارنةَ بينَ المتنافيين في الخارجِ مُتَحَقّقٌ؛ لأنَّ الحرفَ المتوسطَ لا يخلو من كونِهِ متحرّكًا أو ساكنًا في الخارج، وأمَّا جوازُ الحركةِ والسُّكُونِ عليه فباعتبار ذاتِ المتوسّطِ وتَصَوُّرِهِ فِي الذِّهْنِ، لا باعتبارِ وجودِهِ في الخارج.

قوله[2]: [وجوّزوا في الاسمِ رباعيًّا وخماسيًّا] ذَكَرَ الأئمةُ[3] أنَّ البناءَ الثلاثيَّ في الكلامِ أكثرُ مِنَ الرُّباعيّ وأنَّ الرُّباعيَّ فيهِ أكثرُ مِنَ الخماسيّ.

قوله: [لكثرةِ تَصَرُّفِهِ]؛ أي: فَنَاسَبَ التَّخْفيفُ فيهِ فلم يُحْتَمَلْ مِنْ عِدَّةِ الحُرُوفِ الأصولِ ما

---

(1) من قوله: [فلا يتحقق التنافي). فيه نظر... إلى ... (لا باعتبارِ وجودِهِ في الخارج). ساقط في (ك).

(2) كلمة (قوله)، ساقط في (م).

(3) استخدام ابن جماعة مصطلح (الأئمة)، وقد سبقه إليه: أئمة اللغة، والنحو، والصرف، وأعلامها من قبلُ، وكأنّهم يَقْصِدُونَ به (الإجماع)، أو (أكثر أهل العلم)، أو (الجمهور)، فعلى سبيل المثال، لا الحصر، ممن استخدم هذا المصطلح: صاحب المنصف: ابن جني، في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص287)؛ حيث قال: "...اختلاف الأئمة في المحذوف من (مفعول) من نحو (بيع)، و(قيل)...". وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج583/2)، في قوله: "...الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره...". والرضي، شرح الشافية (ج223/4)، في قوله: "...البدنة: ناقة أو بقرة أو بعير، ولا تقع على الشاة، وقال بعض الأئمة: البدنة هي الإبل خاصة، وإنما ألحقت البقرة بالإبل بالسُّنَّة...". والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص460)؛ حيث قال: "...والتزم سيبويه فعلية عدا، ولم يذكر أنها تكون حرفاً، لأنَّ حرفيته قليلة. وقد حكى حرفيته غير سيبويه، من الأئمة، فوجب قبولها...". وكذلك في كتابه: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1619/3): "...ولم يحك هذا سيبويه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصيغة وتحري النقل..". وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص377)، في قوله: "...ولم يثبت تخفيف (لعلّ) ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ(لعلَّ) لغة قوم بأعيانهم..." والأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج157/3)، في قوله: "...الرابع: تعرف عجمة الاسم بوجوه: أحدها: نقل الأئمة...". والسيوطي، همع الهوامع (ج579/1)، في قوله: "...والصحيح الأول لنقل الأئمة أنها لغة....".

يَحْتَمِلُهُ الاسمُ؛ فلم يُجاوِزِ المُجَرَّدُ مِنْهُ أربعةً، والمُرادُ كثرةُ استعمالِهِ، ودورانُهُ في الكلامِ الناشئةِ[1] مِنْ كَثْرَةِ تَصَرُّفِهِ وتَعَدُّدِ أنواعِهِ.

قوله[2]: **[والمرادُ بقولِهِ: أبنيةُ الاسمِ]** لم يَتعرَّضْ للفعلِ؛ لأنَّهُ لم يُوْضَعْ على أَقَلَّ مِنْ ثلاثةٍ مُطلقًا مُتصرِّفًا كان كـ(نَصَرَ)، أو جَامدًا كـ(ليس)، و(عسى). أَقَلَّ مِنْ ثلاثةٍ مُطلقًا.

قوله: [ولذلكَ لم يتعرضْ للحرف]؛ أي: إنّهُ[3] لا حَظَّ له في التصريفِ. نَصَّ عليه ابن جني، وغيرُهُ من المشايخ[4]؛ ولذلك لم يتعرض للحرف[5]؛ وإنْ نازعَ فيه الخضراويُّ [6] بأنَّ س[7] ذَكَرَ: أنَّكَ إذا سَمَّيْتَ بـ(عليٍّ)، قلتَ في التثنية: (علوان)؛ لأنّه مِنْ عَلَوْتَ.

قال: وجاء الحذفُ في (سوف)[8]، و(إنْ)، و(القلبُ)، و(الإبدالُ) في (عتَّى)، و(لَعَنَّ)[9].

(1) في (م)، و(ط): (الفاشيةِ).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص139).

(3) كسر همزة (إن) بعد (أي)؛ يقول عبد السلام هارون: (أيْ: إنَّ) يُخطئُ كثيرٌ مِنَ الكاتبين والمتكلمين في استعمال (أن) المفتوحةِ الهمزةِ بعد (أي) التفسيرية، والصوابُ (أي إن) بالكسر، لا غير؛ لأنّها تكونُ تفسيرًا لكلامٍ سابقٍ؛ أي: لجملة لا لكلمةٍ،؛ وإذن فإنّ الواقعةَ بعدَهَا هي بِدْءُ كلامٍ؛ فَوَجَبَ كَسْرُ هَمْزَتِهَا. انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج317/3)، وهارون، كناشة النوادر (ج101/1).

4) (من المشايخ)، ساقطة في (ك)، و(ط)

(5) (ولذلك لم يتعرض للحرف)، ساقطة في (ك)، و(ط).

(6) ابن هشام الخضراوي(ت646هـ): المعروف بـ(ابن البرذعي)، أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، الأنصاري الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء. كان إمامًا في العربية، عاكفًا على التعليم. أخذ عن ابن خروف(ت609هـ) والرندي المالقي الأندلسي(ت610هـ)، وأخذ عنه الشلوبين(ت645هـ)، وكان شاعرًا ناثرًا متصرفًا في الأدب. وله مصنفات منها: (النقض على الممتع لابن عصفور)، و(المقال في تلخيص أبنية الأفعال)، و(الإفصاح بفوائد الإيضاح)، و(الاقتراح في تلخيص الإيضاح)، و(غرة الإصباح في شرح أبيات الإيضاح). وتوفي بتونس سنة 646هـ. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج390/2).

(7) في (م)، و(ط): (سيبويه).

(8)"...عن العرب أنهم قالوا في: (سوف أفعل): (سو أفعل)، وهو حرف... انظر: الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية (ج161).

(9) "...وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه، فمن ذلك مجيء الحذف في (سوف). والإبدال في (حاء) (حتى)، (عينًا) (عتّى)، و(همزة) (إنْ) (هاء). والحذف والإبدال في (لعلّ). والتصغير في (ذا، والذي)، وفروعهما. والإبدال في (لام) (عسى). والحذف في (عين) (ليس) عند اتصال تاء الفاعل. الوقاد، شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج654/2).

فقد أجاب ابن عصفور[1] بأن س[2] إنّما حَكَمَ بذلك بعد انتقال (على) إلى الاسميَّةِ وجعلَها اسمًا مُتَمَكِّنًا وحُكِمَ على (الألف) بأنَّها عَنْ (واو) لِمَا فيها مِنْ معنى (العلو)، وبأن الحذف والإبدال شاذّ. قيل: ويمكن أن يُدَّعَى أنْ لا حذف، ولا إبدالَ في الحروف، وأنَّ هذه الكلماتِ الواردةَ ليس فيها حذفٌ، ولا إبدالٌ، وإنَّما /ق9أ/ هي لغات في ذلك الحرف.

قوله[3]: **[إذ ذكرَهَا أو لا يغني عن التَّكرار]** ينبغي أنْ يقول: (ذكره)؛ لأنّ الضمير عائد إلى (لفظه) لا إلى (معناه) على ما لا يخفى. ولفظ الأصول مُذَكَّرٌ. ض.

---

(1) ابن عصفور (ت 669هـ) علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه: (المقرب)، و(الممتع) في التصريف، و(المفتاح)، و(الهلال)، و(المقنع) في القرويين بفاس، و(السالف والعذار)، و(شرح الجمل)، و(شرح المتنبي)، و(سرقات الشعراء)، و(شرح الحماسة). ولد بإشبيلية، وتوفي غريقًا بتونس. انظر: ابن شاكر، فوات الوفيات (ج575/7).

(2) في (م)، و(ط): (سيبويه).

(3) من قوله: (إذ ذكرَهَا أو لا يغني عن التَّكرار)... إلى... (ولفظ الأصول مُذَكَّرٌ). ساقط في (ك).

الباب الثالث: الميزان الصرفي[1]

قوله[2]: **[وذلك لأنّه لا بُدَّ مِنْ ميزانٍ إلى آخره]** يشير إلى أَنَّ القصدَ بالوزنِ على هذا الوجهِ تفريقُ الأصليّ مِنَ الزائدِ؛ أي: في الأكثرِ باختصارٍ، وبيانُ مَحَلِّ الأصليّ. فإذا قيل: وزنُ (مُسْتَخَرَجٍ) (مُسْتَفَعَلٌ) كان أَخْصَرَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: (الميمُ، والسينُ، والتّاءُ زوائدُ)، وإذا قِيلَ: وزنُ (آدَرَ) (أَعْفَلُ)؛ عُلِمَ أَنَّ (العينَ) مُتَقَدِّمَةٌ فيه على (الفاءِ)، وقولي: في الأكثرِ؛ احترازٌ عن وزنِ (قَرْدَدٍ) على (فَعْلَلٍ)[3] فإنَّ أَحَدَ الدَّالينِ زائدٌ، ولم يَتَبَيَّنْ[4] ذلكَ في الوزنِ اعتمادًا على معرفته من الموزون؛ لأنَّ كُلَّ مضاعفٍ زائدٌ على ثلاثةٍ يُحْكَمُ بزيادته إلَّا إنْ قامَ دليلٌ على زيادةِ غيرِهِ، نحو: مِكَرٍّ[5]، وأَلَنْدَدُ[6].

قوله[7]: **[لابُدَّ مِنْ ميزانٍ]** اعْلَمْ أَنَّ علماءَ صناعةِ التَّصريفِ شَبَّهُوهَا بالصياغةِ، فكما أَنَّ الصَّوَّاغَ يَصُوغُ مِنْ أَصْلٍ واحدٍ أشياءَ مختلفةً فكذلك التَّصْرِيفيُّ يَصُوغُ مِنْهُ أشياءَ مُخْتَلِفَةً كـ(الماضي،

---

(1) أبنية الاسم الأصول: ثلاثية ورباعية وخماسية، وأبنية الفعل الأصول: ثلاثية ورباعية.

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص140).

(3) سيبويه، الكتاب (ج277/4).

(4) في(ط): (يُبَيِّنْ).

(5) إدغام ما كان فيه المثلان متحركين، أو اجتماع المثلين في كلمة واحدة: (ونظرًا لثقل التضعيف لجأوا للإدغام، ولكنْ لمّا كان الإدغام لا يحصل إلا بحرفين ساكنٍ ومتحركٍ؛ لكي لا تُفْصَلَ حركةُ الأول بينهما؛ لأنّ الحركةَ أبدًا محلُّها بعد الحرف، سكَّنُوا الحرفَ الأوَّلَ وذلك بحذف الحركة منه إنْ كان ما قبله متحركًا أو ساكنًا هو حرفُ مدٍّ ولينٍ، أو بنقلها إلى ما قبله إنْ كان ساكنًا غيرَ حرفِ مدٍّ ولينٍ: فالأول نحو: ردَّ، فإنَّ أصلَهُ: رَدَدَ، فحُذِفَتْ حركةُ الأوَّلِ لِتَحَُّرك ما قبله، والثاني نحو: (فارٍّ، وضارٍّ)، فإنَّ أصلَهما: (فارِرٌ وضارِرٌ)، فحذفت أيضًا حركةُ الأوَّلِ ولم تُنقلْ إلى الساكنِ قبلَهُ؛ لأنَّه حرفُ مدٍّ ولينٍ، والثالثُ نحوَ: (مِكَرٍّ ومُسْتَقَرٍّ)، فإنَّ أصلَهُ: (مِكْرَرٌ، ومُسْتَقْرٌ)، فنُقِلَتْ حركةُ الأوَّلِ إلى الساكنِ قَبْلَهُ؛ لأنَّهُ غيرُ حرفِ مَدٍّ ولينٍ، ثم أُدْغِمَ في الثاني). انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ج412/1)، وأبو حيان، المبدع في التصريف (ص246)، ومجلة البحوث الإسلامية مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، (ج364/64).

(6) "...رجل ألنددُ ويَلَنْدَد: كثير الخُصوماتِ شَرِسُ المعاملة". وقَالَ ابنُ جِنّى: (هَمْزَةُ) (أَلَنْدَد)، و(ياءُ) (يَلَنْدَد) كِلْتاهما للإِلْحَاقِ، فإنْ قلتَ: فإذا كَانَ الزَّائِدُ إذا وقعَ أَوَّلًا لم يكن للإلحاق، فَكيف أَلْحَقُوا (الهمزةَ والياءَ) فِي (أَلَنْدَد)، و(يَلَنْدَد)؟ والدليلُ على صِحَّةِ الإِلْحاقِ ظُهورُ التِّضعيفِ؟ قيل: إنهم لَا يُلْحِقون بِالزَّائِدِ من أَوَّلِ الْكَلِمَة إِلَّا أَنْ يكونَ مَعَهُ زائِدٌ آخَرُ؛ فلذلك جَازَ الإِلحاقُ بـ(الهَمْزَةِ والياءِ) فِي (أَلَنْدَد)، و(يَلَنْدد) لِمَا انْضَمّ إِلى (الهمزةِ) في (ألندد)، و(الياءِ) في (يلندد) مِنَ (النُّون). وتصغِير (أَلَنْدَدٍ) (أُلَيْدٌ)؛ لأَنَّ أَصلَهُ (أَلد) فَزَادُوا فِيهِ (النونَ)؛ لِيُلْحِقُوه ببناءِ (سَفَرْجَلٍ)، فَلَمَّا ذَهبت (النونُ) عَادَ إِلى أَصْلِهِ. انظر: الخليل، العين (ج9/8)، والزَّبيدي، تاج العروس (ج139/9). باب (لدد).

7) قوله: [لابُدَّ مِنْ ميزانٍ]... إلى قوله:... (ذكرهُ ابنُ جِنِّيّ هكذا. ساقط في (م).

والمضارعِ)، وغيرِهِمَا مِنَ الأحوالِ التَّصْرِيفَيَّةِ فَمِنْ أَجْلِ تلكَ المشابهةِ احتاجَ التَّصريفيُّ إلى ميزانٍ يَعْرِفُ بِهِ الأُصُولَ مِنَ الزوائدِ كما يَحتاجُ إلى ذلكَ الصَّوَّاغُ؛ لِيَعْلَمَ مِقدارَ ما يَصُوغُهُ مِنْ ذلكَ الأصلِ. ض.

وإنَّما كان الميزانُ ثُلاثِيًّا[1]؛ لِكَوْنِ الثُّلاثِيِّ أكثرَ مِنْ غَيرِهِ؛ أَوْ لِأَنَّهُ لو كانَ رُباعيًّا، أو خُماسِيًّا لمْ يُمْكِنْ وزنُ الثلاثيّ بهِ إلَّا بحذفِ حرفٍ أوْ أكثرَ، ولو كان ثلاثيًّا لم يمكنْ وزنُ الرُّباعيّ أوِ الخُماسيّ إلَّا بزيادةِ لامٍ مرَّةً أو مَرَّتينِ، والزيادةُ عندهمْ أسهلُ مِنَ الحذفِ. ذكرهُ ابنُ جِنِّيٍّ [2] هكذا.

قوله: [فوضعوا لذلك لفظَ (فعل)]؛ أي: لَمَّا رَامُوا وَزْنَ الكلمةِ قابلوا: (أَوَّلَ أُصُولِهَا بـ(فاءٍ)، و(ثانيَهَا بـ(عَيْنٍ)، وثَالثَهَا بـ(لامٍ)؛ فلهذه المقابلةِ سُمِّيَ[3]: (أَوَّلُ الأُصُولِ) (فَاءً)، و(ثانيها) (عَيْنًا)، و(ثالثُها) (لامًا)، وكذا[4]: (رابِعُهَا، وخَامِسُهَا) إنْ كانَ[5] كما سيأتي، ويساوي: (الفاءُ، والعَيْنُ، واللَّامُ) أُصُولَ الكلمةِ في حالِهَا: مِنْ (حَرَكَةٍ وسُكُونٍ)، وكذا في مَحِلِّهَا في التَّقديمِ والتَّأْخِيرِ[6]، كما سيأتي؛ فَيُوْزَنُ (عُصْرَ) مِنْ قولِ أبي النَّجْمِ [7]:

لو عُصْرَ[8] مِنْهُ البَانُ والمِسْكُ [9]انعصرْ[10]

بـ(فُعْلَ) بسكونِ (العَيْنِ)، وإنْ كانَ أَصلُهُ (عُصِرَ) بكسرها؛ لأنَّ حالَها عِنْدَ الوزنِ السكونُ.

---

(1) سبب صوغ الميزان الصرفي، وسبب اعتمادهم الثلاثي، لا الرباعي، ولا الخماسي.

(2) منقول من ابن جني (ج5/2)، سر صناعة الإعراب، وابن جني، (المنصف)، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ج26/1). منقول بـ(تصرف) من الناقل، ابن جماعة الكناني(ت819هـ).

(3) في (ط): (يُسَمَّى).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص141).

(5) في (ط): (كانَا).

(6) في (م): (من جهة التقديم، والتأخير).

(7) أبو النجم العجلي(ت130هـ) الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل: من أكابر الرجاز ومن أحسن الناس إنشادا للشعر. نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام. قال أبو عمرو بن العلاء(ت154هـ): كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت. انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج588/2).

(8) جاء في (المخصّص)، ابن سيده(ت458هـ) (ج335/4): هَذَا بَاب مَا يُسَكَّن اسْتِخْفَافًا وَهُوَ فِي الأَصْل عِنْدهم متحرك: وَذَلِكَ قَوْلهم فِي: (فَخِذ فَخْذ) وَفِي: (كَبِد كَبْد)، وَفِي: (عَضُد عَضْد)، وَفِي: (الرجُل رَجْل)، وَفِي: (كَرَمَ الرجلُ كَرْمَ)، وَفِي: (عَلِم عَلْم)، وَهِي لُغَة بكر بن وَائِل وأناس كثير من بني تَمِيم. وَقَالُوا: فِي مَثَل: لم يُحْرَم مَنْ فُصْدَ لَـهُ. يَعْنِي فَصْدَ الْبَعِير للضَّيْف، وفَصْدُه للضيف أَنهم كَانُوا عِنْد عَوَز الطَّعَام يَفْصِدون البعيرَ؛ ليشربَ الضيفُ من دمِه فيَسُدّ جوعَه. وَقَالَ أَبُو النَّجْم: لَو عُصْرَ مِنْهُ البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ، يُرِيد عُصر. وَأَبُو النَّجْم من بكر بن وَائِل. وَهَذِه اللُّغَة – أَيْضًا– كَثِيرَة فِي تغلب، وَهُوَ أَخُو بكر بن وَائِل. وَقَالَ – أَيْضًا–: ونُفْخُوا فِي مَدائِنِهم فَطاروا، وَإِنَّمَا حملهمْ على هَذَا أَنهم كَرِهُوا أَن يرفعوا أَلسنتهم عَن المفتوح إِلَى المكسور، والمفتوحُ أخفُّ عَلَيْهِم، فكرهوا أَن يَنْتَقِلُوا من الأخف إِلَى الأثقل، وكرِهوا فِي عُصِرَ الكسرة بعد الضمة". ابن سيده، المخصّص (ج335/4).

(9) في (ط) ساقطة: (انعصر).

(10) البيت من [الرجز]، لأبي النجم، في: ابن سيده، المخصّص (ج335/4)، وابن جنّي، المنصف (ج24/1).

وكذا يُوْزَنُ (جِلِد) مِنْ قَوْلِ الآخَرِ[1]:

ضَرْبَاً أَلِيماً بِسِبْتٍ [2]يَلْعَجُ[3] الجِلِدَا[4] ... ...

بـ(فِعِلٍ) بكسر (العين)؛ لأنَّ حالَها عند الوزن الحركة، و(السِّبْتُ) بكسر المهملة جلود البقر، و[5](يَلْعَجُ) كـ(يَعْلَمُ)؛ (يُوْلِمُ)[6]، قال في شرح الكافية[7]: والمعتبر في شَكْلَاتِ الحروف ما استحق قبل طُرُوءِ التغيير الحادث[8] بإعلالٍ أو إدغامٍ؛ وكذا[9] يُقال في وزن (مِعَدٍّ): (مِفْعَلٍ)؛ لأنَّ أصلَهُ: (مَعْدَدٍ)، ويقال في وزن (بُيِعَ): (فُعِلَ)؛ لأنَّ /ق9ب/ أصلَه (بَيَعَ)، ولا يمنع المقابلةُ عند سلامة الموزون من الإدغام منه في الزنة عند وجود مقتضيه فيها كعكسه السابق؛ فيقال: في وزن

---

(1) في (م): (من قوله).

(2) في (م): (يلفح).

(3) لَعَجَ الْحزن وَالْحب، يَلْعَجُ لَعْجا: استحر فِي الْقلب. ولَعَجَه لَعْجا: أحرقه. وكل محرق: لاعج. واللَّعَج: الحرقة...واللَّعْجُ: ألم الضَّرْب وكل محرق. انظر: ابن سيده، المحكم (ج1/329).

(4) البيت من [البسيط] لعبد مناف بن عبد الجربي، وصدره:

إذا تجرد نوحٌ قامتا معه*** ... ...

(الْجِلِدَا): الكسر فِي (اللَّام) إِنَّمَا هُوَ لاتِّبَاعِ حَرَكَةِ (فَاء) الْفِعْل، وكسر اللام ضرورة؛ لأنَّ للشاعر أن يحركَ الساكنَ في القافية بحركة ما قبله. انظر: ابن سيده، المخصّص (ج1/88)، وابن منظور، لسان العرب (ج3/124)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج7/45) .

(5) في (م): (يلفح).

(6) في (م): (يلفح) (يعلم)؛ أي: (يولم).

(7) شرح الكافية: في الغالب الشارح المقصود هو الجاربردي(ت746هـ) في شرحه (كافية ابن الحاجب(646هـ)، كما جاء في: خزانة التراث، فهرس مخطوطات،459/70، الرقم التسلسلي: 71278، الفن: نحو، عنوان المخطوط: (الشكوك على الكافية)، عنوان المخطوط: شرح الكافيه في النحو أحمد بن الحسن بن يوسف، الجاربردي، اسم الشهرة: الجاربردي، تاريخ الوفاة: 746هـ، قرن الوفاة:8هـ، [نسخه في العالم]، اسم المكتبة: دار الكتب المصرية، اسم الدولة: مصر، اسم المدينة: القاهرة، رقم الحفظ: 139/2. ويؤكد ذلك: أننا لم نجده عند: ابن مالك، شرح الكافية الشافية.

(8) (الحادث)، ساقط في (ك)، و(م).

(9) في (ك) و(ط): (لذا).

(سَفَرْجَل)، و[1](قِرْطَعْب)[2] – [3]يقال: (عنده قِرْطَعْب)؛ أي: لا قليل ولا كثير، أو لا شيء[4] – (فَعَلَّ)، و(فِعْلَلّ) بالإدغام فيهما[5]. ومن البَيِّنِ إنَّما قالوه هنا[6] في غير (باب التصغير)، أمَّا بابُه فإنَّه لا يُقابَلُ فيه ثالثُ الأصولِ بـ(اللام)، بل بـ(العين) فيقال في وزن (دُرَيْهِم): (فُعَيْعِل)، لا (فُعَيْلِل). وسيأتي إيضاحُه في موضعه.

قوله[7]: **[لأنّه أعمُّ الأفعالِ معنىً]**؛ أي: لأنّ لفظ الفعل يُعَبَّرُ به عن كُلِّ فِعْلٍ كما يقول القائلُ: هل ضربتَ زيدًا؟ فتقول: فَعَلْتُ. وتُكَنِّي عَنْ قَوْلِكَ: (فَعَلْتُ) عن (الضرب) وحُمِلَ الاسمُ على الفِعْلِ؛ لأنّ للفعل الأصالةَ في التَّصْرِيفِ.

قوله[8]: **[ويَصِحُّ استعمالُهُ في معنى كُلِّ فِعْلٍ]** هو مِنْ عَطْفِ المُسَبَّبِ على السببِ؛ لأنَّ عمومَهُ سببٌ لصحةِ الاستعمالِ المذكورةِ، أو مِنْ عَطْفِ الدليلِ على المدلولِ؛ لأنَّها دليلٌ عليه.

---

(1) في (م) (قرطنب).

(2) الخماسي: مجرد ومزيد: المجرد على فعلَّل: اسمًا سَفَرْجَل، وصفة شَمَرْدَل، وفُعلِّل: اسمًا خُزَعْبِل، وصفة: قُذَعْمل، وفِعْلَلّ: اسمًا قِرْطَعْب، وصفة جِرْدَحْل، ... وفُعْلُلّ: قُرُعْطُب، وفعلل: عِقِرْطِل و(عَقَرْطَل)، وفَعَلَّل: سَبَعْطَر... المزيد لا يلحقه إلا زيادة وواحدة: فيأتي على فَعْلِيل: اسمًا عَنْدَليب، وصفة: عَلْطَميس، وفُعلِّيل: اسمًا خُزَعْبِيل، وصفة: قُذَعْمِيل، وفَعْلَلول: اسمًا فقط عَضْرَفُوط، وفِعْلَلُول: صفة قليلًا قِرْطَبُوس، وفَعَلَّلَى: صفة قليلًا قَبَعْثَرَى وفَعَلَّلَى: قَبَعْثَرَى لغة، وفُعْلالِلّ: خُذْرَانِقٌ، وقيل أصله فارسي، ودُرْدَاقِس: قال الأصمعي: أظنُّها رومية، وزُرْمانِقة، وفَعْلَلِيل: مَنْجَنيق، وفَعَلُّول: شَمَرْطُول، وقيل: يمكن أن يكون محرَّفًا من شَمَرْطُول كـ(عَضْرَفُوطٍ)، وفعلال: قِرِصْطَال، وفِعْلَلِيل: مِغْنَطِيس وفَعلَّلانة: قَرَعْبَلانَة، قيل: ولم تسمع إلا مع كتاب (العين)؛ فلا يُلتفتُ إليها، وفعلالة: طَرْجَهَارة، ونَقَلَ ابن القطاع: مِغْنَاطيس على وزن: فِعْلالِيل. فإنْ صَحَّ وكان عربيًّا كان ناقضًا لقولهم: (الخماسي لا يلحقه إلا زيادة واحدة): أو يكون شاذًّا فلا ينقض. انظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج470/2)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (ص114)، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ج40/2).

(3) (يقال)، ساقط في (ط).

(4) (أي: لا قليل ولا كثير، أو لا شيء). ساقط في (م).

(5) في (م): (بينهما).

(6) في (ط): (هذا).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص141).

(8) انظر: المرجع السابق، ص142.

وعبارة شارح الهارونية [1]: وضعوا لذلك لفظَ (فِعْلٍ)؛ لِكَوْنِهِ أعمَّ الأفعالِ[2] معنىً؛ لجوازِ استعمالِهِ في معنى كُلِّ فِعْلٍ.

قوله[3]: **[أي: مزكون[4]]** وقال النبي – عليه الصلاة والسلام –: "عليهنَّ مُعَقِّبَاتٌ لا يَخْبَتُ

(1) الهارونية(ت901هـ)، في التصريف، لنجم الدين: عمر بن الهروي، المتوفى: سنة ....، أوله: (الحمد لله الذي صرفنا في نعمه ... الخ). رتبها على: ستة فصول. وألفها: لولد صاحب (الديوان) ، بهاء الدولة: محمد، وولي الدين: هارون، ابنَيْ: شمس الدين: محمد، صاحب (الديوان)، الفصل الأول: في الاصطلاحات. الفصل الثاني: في أبنية الأفعال. الفصل الثالث: في الأمثلة. الفصل الرابع: في الحذف. الفصل الخامس: في حل العقد. السادس: في معاني الأمثلة. ولها شروح، منها: شرح: العلامة: شمس الدين النكساري. وفي خزانة التراث – فهرس مخطوطات (462/81)، الرقم التسلسلي: 82625، الفن: صرف، عنوان المخطوط: شرح الهارونيه في التصريف، اسم المؤلف: محمد بن ابراهيم بن حسن، النكساري(ت901هـ)، اسم الشهرة: النكساري، تاريخ الوفاة: 901هـ، قرن الوفاة: 10هـ، [نسخه في العالم]، اسم المكتبة: مكتبه الجامعة، اسم الدولة: لبنان، اسم المدينة: بيروت، رقم الحفظ: 523، [نسخه في العالم]، اسم المكتبة: مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي، اسم الدولة: المملكه العربيه السعودية، اسم المدينة: مكة المكرمة، رقم الحفظ: 24 عن شستربتي 5279، [نسخه في العالم]، اسم المكتبة: مكتبه برنستون، اسم الدولة: الولايات المتحدة الأمريكية، اسم المدينة: برنستون، رقم الحفظ: h 475 b، وكان النكساري(ت901هـ) عالماً بالعربية، والعلوم الشرعية العقلية، ماهراً في علوم الرياضة. أخذ عن المولى فتح الله الشرواني، وقرأ على المولى حسام الدين التوقاني، ثم على المولى يوسف بالي ابن محمد الفناري، ثم على المولى يكان، وكان حافظاً للقرآن العظيم، عارفاً بعلم القراءات، ماهراً في التفسير. وكان يذكر الناس كل يوم جمعة تارة في أيا صوفيا، وتارة في جامع السلطان محمد خان، وكان حسن الأخلاق، قنوعاً راضياً بالقليل من العيش، مشتغلاً بإصلاح نفسه، منقطعاً إلى الله تعالى. صنف تفسير سورة الدخان، وكتب حواشي على تفسير القاضي البيضاوي، وحاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة، ولما آن أوان انقضاء مدته ختم التفسير في أيا صوفيا، ثم قال: أيها الناس إني سألت الله تعالى أن يمهلني إلى ختم القرآن العظيم، فلعل الله تعالى يختم لي بالخير والإيمان، ودعا فأمن الناس على دعائه، ثم أتى إلى بيته ومرض. وتوفي بالقسطنطينية في سنة إحدى وتسعمائة –رحمه الله تعالى–. انظر: الغزي، الكواكب السائرة (ج23/1)، وخليفة، كشف الظنون (ج2027/2)، وخزانة التراث، فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، نبذة: فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم تشتمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية (ج462/81).

(2) في (م): (بنى أعم الأفعال).

(3) قوله: (أي: مزكون، وقال النبي –عليه الصلاة والسلام–: "عليهنَّ مُعَقِّبَاتٌ لا يَخْبَتُ فَاعِلُهُنَّ دُبَرَ كُلِّ صلاةٍ ثلاثون تسبيحةً" الحديث؛ أي: قائلهن. ض). ساقط في (ك). نقل عن الجاربردي في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون:4] (أي: مزكون). شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص142).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص143).

فَاعِلُهُنَّ دُبَرَ كُلِّ صلاةٍ ثلاثون تسبيحةً" الحديث[1] أي: قائلهن. ض.

قوله: [الحرفُ الأصليُّ ما ثَبَتَ في تصاريفِ الكلمةِ] نُقِضَ بـ(النون) في (الانطلاق)؛ إذ لا يَسقطُ في شيء من تصاريفِهِ مَعَ أَنَّها زائدة، وأجيب بأنَّ المزيد مأخوذ من المجرد فحينئذٍ لا تصدق أنَّها تثبت في جميع التصاريف. وأجيب بأن المزيد مأخوذ من المجرد لا يصدق[2]. فَلْيُتَأَمَّلْ.

قوله: [والزائِدُ ما سَقَطَ في بَعْضِهَا] المرادُ سقوطُهُ لفظًا، أو تقديرًا. وهو ظاهرٌ؛ فلا ينتقضُ بـ(عَيْنِ) (قُلْتُ)[3] و(بِعْتُ)، ونحوهما.

قوله[4]: [بَلْ ما ليس بـ(فاءٍ)، ولا (عَيْنٍ)، ولا (لامٍ)] هو شاملٌ (للزائد السابق)، وهو ما كان في بنية الكلمة من أَوَّلِ وَضْعِهَا كـ(ياء) (يرمع)،[5][اليرمع]: حجارة بيض تلمع- صحاح -، و(تاء) (تنضب) [6][التَّنَضُّبُ]: شجرٌ حجازي شوكه كشوك العوسج، وقرية قرب مكة -[7]، و(الزائد اللاحق)، وهو ما لحقها لِمَعْنًى عوض[8] كـ(ألفِ) (ضارِبٍ)، و(ياءِ التَّصْغِيرِ)، /ق10أ/ و(ميمِ الآلةِ)، وشاملٌ باعتبارٍ آخَرَ كما أشارَ إليه بما زِيدَ؛ تعويضًا، كما في (عِدَة)، أو تكثيرًا لحروف الكلمة كـ(ألف) (قَبَعْثَرى)[9]- القَبَعْثَرى: مقصور: العظيم الشديد[10]. و(نون) (كنهبل)[11]- [12]الكهبل:

---

(1) الحديث عن كعب بن عجرة: "معقبات لا يخيب قائلهن- أو فاعلهن - دبر كل صلاة مكتوبة: ثلاث وثلاثون تسبيحة، وثلاث وثلاثون تحميدة، وأربع وثلاثون تكبيرة". مسلم، صحيح مسلم، باب: الذكر بعد الصلاة، 98/2: رقم الحديث 1288].

(2) (وأجيب بأن المزيد مأخوذ من المجرد لا يصدق). ساقط في (ك)، و(ط).

(3) مِنْ: (قال)، (قول).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص144).

(5) (اليرمع: حجارة بيض تلمع- صحاح-)، ساقط في (ك)، و(ط).

(6) (- التَّنَضُّبُ: شجرٌ حجازي شوكه كشوك العوسج، وقرية قرب مكة، قاموس): ساقط في (ط).

(7) (شجرٌ حجازي شوكه كشوك العوسج، وقرية قرب مكة)، ساقط في (م).

(8) في (ط): (عُرِضَ).

(9) (بَاب مَا جَاءَ على فَعَلَّى)، (قَبَعْثَرى)، وَهُوَ الْعَظِيم الخَلْق الْكثير الشَّعَر من الْإِبِل وَالنَّاس. ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1228/3).

(10) (القَبَعْثَرى: مقصور: العظيم الشديد) ساقط في (م)، و(ط).

(11) (كَنَهْبُل)، بـ(ضم الباء) لنوع من الشجر؛ لأنه لو حكم بأصالة النون لكان على وزن (فَعَلّل) بـ(ضم اللام)، وهو ليس في أبنيتهم؛ ولأنه جاء فيه (كَهْبَل)؛ فـ(النون) زائدة؛ فهو على وزن (فَنَعْلُل) ويقال: (رجل كَهْبَل): قصير. وهذا مذهب سيبويه - رحمه الله -. انظر: سيبويه، الكتاب (ج324/4)، والجوهري، الصحاح، (كهل) (ج1814/5)، وابن منظور، لسان العرب، (كهبل) (ج3945/5)، وركن الدين، شرح الشافية (ج610/2).

(12) (الكهبل: القصير، وشجر عظام، كالكنهبل) ساقط في (م)، و(ط).

القصير، وشجر عظام، كالكنهبل –[1]. أو إلحاقًا بغيرها كـ(دال) (قَرْدَدٍ)[2]، أو لإفادة[3] بمعنى زائد فيها كحروف المضارعة، وزيادتي الجمع والتثنية وياء التصغير، وألف التكسير. وكذا ما زيد للمد كـ(ألف) كتاب، و(واو) عجوز، و(ياء) قضيب. ويشمل أيضًا المبدل من حرف زائد ومِنْ ثمَّ[4]. صَحَّ استثناءُ المبدلِ مِنْ (تاء) الافتعال. وكذا المبدل من أصليٍّ على وجهٍ؛ ففي المقدمة الهارونية أنَّه يجوز فيه رعاية الأصل؛ لأنَّ القائمَ مقامَ الأصلِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ، ورِعايةَ المبدلِ؛ لأنَّهُ غيرُ أَصْلِيٍّ. وقال المُوصِلِيُّ[5]: اُخْتُلِفَ في المُبْدَلِ من الأصلِ، فمنهم مَنْ يُقابِلُهُ بالأصلِ ومنهم مَنْ يُقابِلُهُ بلفظِهِ؛ فعلى

---

(1) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/1055).

(2) امتنع الإدغام في الملحق بتضعيف كـ(قردد) الملحق بـ(جعفر) فإنّ الفكَّ فيه واجبٌ. في نفس حاشية ابن جماعة(ت819هـ).

(3) في (ط): (إفادة).

(4) في (ط): (ثمة).

(5) بعد البحث في كتب التراجم عن أعلام باسم (الموصلي)، وبتتبع مقولات ابن جماعة(ت819هـ) في المخطوطة، حول هذا العلم؛ ترجّحَ بعض الأعلام منها، حسب سنة الوفاة:

*ابن النديم الموصلي(ت235هـ) إسحاق بن إبراهيم بن ميمون التميمي الموصلي، أبو محمد ابن النديم: من أشهر ندماء الخلفاء. تفرد بصناعة الغناء، وكان عالمًا باللغة والموسيقى والتاريخ وعلوم الدين وعلم الكلام، راويًا للشعر حافظًا للأخبار، شاعرًا، له تصانيف، من أفراد الدهر أدبًا وظرفًا وعلمًا. فارسي الأصل، مولده ووفاته ببغداد. وعمي قبل موته بسنتين. نادم الرشيد والمأمون والواثق العباسيين. ولما مات نعي إلى المتوكل فقال: ذهب صدر عظيم من جمال الملك وبهائه وزينته. وألف كتبًا كثيرة، قال ثعلب: رأيت لإسحاق الموصلي ألف جزء من لغات العرب كلها سماعه. من تصانيفه: (كتاب أغانيه) التي غنى بها، و(أخبار عزة الميلاء)، و(أغاني معبد)، و(أخبار حماد عجرد)، و(أخبار ذي الرمة)، و(الاختيار من الأغاني) ألفه للواثق، و(مواريث الحكماء)، و(جواهر الكلام)، و(الرقص والزفن)، و(الندماء)، و(النغم والإيقاع)، و(قيان الحجاز)، و(النوادر المتخيرة). ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج1/202). وهذا – أيضًا – بعيدٌ عن (علم الصرف).

*ابن جني(ت392هـ) عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو 65 عامًا. وكان أبوه مملوكًا روميًّا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه: (رسالة في من نسب إلى أمه من الشعراء)، و(شرح ديوان المتنبي)، و(المبهج) في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، و(المحتسب) في شواذ القراآت، و(سر الصناعة)، و(الخصائص)، و(اللمع) في النحو، و(التصريف الملوكي)، و(التنبيه) في شرح ديوان الحماسة، و(المذكر والمؤنث)، و(المصنف) باسم (المنصف)، و(المصنف في شرح (التصريف) للمازني، و(التمام) في تفسير أشعار هذيل، و(إعراب أبيات ما استصعب من الحماسة)، و(المقتضب من كلام العرب) رسالة، وغير ذلك وهو كثير. وكان المتنبي يقول: ابن جني أعرف بشعري مني. ابن العماد، شذرات الذهب (ج4/494). وهذا مستبعدٌ؛ مع أنه من أهل هذا الفن وهذا العلم (علم الصرف، والنحو) معًا، ولكنّ ابن جماعة كان إذا قصده في حاشيته صرَّح باسمه:=

=(ابـن جنــي). ورجــع الباحــث إلــى كتــب ابـن جنــي مثـل: (الخصــائص)، و(ســر صــناعة الإعـراب)، و(الخصائص)، و(المنصف)، و(التصريف الملوكي)، و(اللمع في العربية)، و(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات) فلم يجد ما يثبت أنه المقصود من نقولاته.

*ابن الخباز (ت639هـ) أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الخباز: نحوي ضرير. له تصانيف، منها: (الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية) وهو شرح لألفية ابن معطي، و(توجيه اللمع) شرح لكتاب اللمع لابن جني، في الأزهر. الصفدي، نكث الهميان في نكت العميان (ص96). وهذا من المرجَّحين، وخاصَّة أن ابن جماعة لم يصرّح بـ(ابن الخباز) في حاشيته، وكأنه اكتفى بـ(الموصليّ) نسبًا له. ورجع الباحث إلى (الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية)، وإلى (النهاية في شح الكافية) فلم يعثر على ما يثبت أنه المقصود من نقولاته.

*ابن يعيش(ت643ه) يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: من كبار العلماء بالعربية. موصلي الأصل. مولده ووفاته في حلب. رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدر للإقراء بحلب إلى أن توفي. كان ظريفًا محاضرًا، كثير المجون، مع سكينة ووقار، له في ذلك نوادر. من كتبه: (شرح المفصل)، و(شرح التصريف الملوكي) لابن جني. ابن خلكان، وفيات لأعيان (ج7/46). وهذا مستبعدٌ؛ مع أنه من أهل هذا الفن وهذا العلم (علم الصرف، والنحو) معًا، ولكنّ ابن جماعة كان إذا قصده في حاشيته صرَّح باسمه: (ابن يعيش). ورجع الباحث إلى (شرح المفصل)، فلم يعثر على ما يثبت أنه المقصود من نقولاته.

*عز الدين أبو الفضل بن جمعة بن زيد بن القواس الموصلي(ت696هـ): عالم بالنحو. ولد بالموصل سنة 628هـ. (شَرَح ألفية ابن معطي)، وكافية ابن الحاجب. وليس هو المقصود هنا؛ لأن السيوطي يقول عنه: (هُوَ الْمَشْهُور بِابْن القوّاس)؛ إذن ليس المشهور بـ(الموصلي). ورجع الباحث إلى (شَرَح ألفية ابن معطي)، فلم يجد ما يثبت أنه المقصود من نقولاته. السيوطي، بغية الوعاة (ج2/96-99).

*زين الدين الآثاري(ت828هـ) شعبان بن محمد الموصلي، المعروف بالآثاري:، له أكثر من ثلاثين كتابًا في الأدب والنحو، منها (لسان العرب في علوم الأدب) فرغ من نظمها سنة 809هـ، و(ألفية) في النحو، سمّاها (كفاية الغلام)، و(أرجوزة) في النحو أيضًا، سماها (الحلاوة السكرية)، و(شرح ألفية ابن مالك) ثلاثة أجزاء، لم يتمَّه، و(ديوان شعر)، و(العمدة في المختار من تخاميس البردة)، ووسيلة الملهوف عند أهل المعروف.

*ابن الخطيب الإربلي(ت بعد729هـ)محمد بن علي بن أحمد، أبو المعالي، بدر الدين الإربلي ثم الموصلي الشافعي ابن الخطيب: عالم بالموسيقى، من أعيان النحاة الفقهاء. له (شرح الكافية الشافية) في النحو، و(حواش على الحاوي) في فروع الشافعية، و(حاشية على التسهيل) لابن مالك، ورسالة في (تعريف العلوم)، وله نظم ونثر. قدم مصر، رسولًا من ملك الموصل، فأقام بها خمسين يومًا. وهو صاحب (أرجوزة الأنغام) نظمها سنة 729هـ، وتسمى (جواهر النظام في معرفة الأنغام). يُحتملُ أن يكون (الموصلي) المقصود من ابن جماعة؛ وخاصة أنه (شرح الكافية الشافية)، وذكره د. حسن العثمان، محقق: الشافية، ومحقق: شرح الشافية لليزدي(ت720ه)، ذكر أن الموصلي محمد بن علي الإربلي الموصلي، المعروف بابن الخطيب هو شارح الشافية.

الأوَّلِ وَزْنُ (كِسَاءٍ) (فِعَالٌ)، وعلى الثاني (فِعَاءٌ)، وكذا قال المرادي[1] عن حكاية بعضهم[2].

قوله[3]: [سواءٌ زِيدَ تعويضًا] كـ(تاء) (استقامة) زِيدَتْ؛ تَعويضًا مِنَ (الواو) المحذوفة قي (اِسْتِقْوَامٍ). وكـ(يمانِيٍّ) في (يَمَنِيٍّ) حذفوا إحدى (يائَيِّ) النِّسْبَةِ وزادُوا (الألف)؛ عِوَضًا عنها ثُمَّ أُعِلَّ إِعْلَالَ (قَاضٍ)[4].

قوله: [ثُمَّ اسْتُثْنِيَ المُبْدَلُ مِنْ تَاءِ الافتعالِ] وما في معناه، وهو معلوم بالْأَوْلَى؛ لِعَدَمِ لزوم الإبدالِ المُبْدَلَ مِنْ تاءِ (التفاعل والتفعُّل)[5]، نحو: (إدَّارك[6])، و(تطيَّرُوا)[7]؛ فَوَزْنُ الأَوَّلِ (اِتْفَاعَلَ[8])

---

(1) ابن أم قاسم، المراديُّ(ت749هـ) الحسن بن قاسم بن عبد الله المراديُّ المصريُّ، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم: مفسر، أديب. مولده بمصر، وشهرته وإقامته بالمغرب. وأم قَاسم جدته أم أَبِيه؛ وَاسْمهَا زهراء. وَكَانَت أول مَا جَاءَت من الْعَرَب، عرفت بالشيخة، فَكَانَت شهرته تَابِعَة لشهرتها. ومن أشهر مشايخه: (أبوحيان الأندلسي(ت745هـ)، ومن كتبه: (تفسير القرآن)، و(إعراب القرآن)، و(شرح الشاطبية) في القراءات، و(شرح ألفية ابن مالك)، و(شرح الجزولية)، و(الكافية الشافية، وشرح(التسهيل)، وشرح (الفصول) لِابْنِ معط)، وشرح (الحاجبية النحوية)، و(العروضية). توفي بسرياقوس (بمصر). انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج139/2)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج517/1).

(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1531/3).

(3) من قوله: [سواءٌ زِيدَ تعويضًا)...إلى (قَاضٍ) ساقطة في (ك).

(4) وَمن ذَلِك قَوْلهم فِي النّسَب إِلَى الشَّام، واليمن: (يمَانٍ يَا فَتى)، و(شآمٍ يَا فَتى)؛ فَجعلُوا الْألف بَدَلًا من إِحْدَى الياءين، وَالْوَجْهُ يَمَنِيٌّ، وشآميٌّ، وَمَنْ قَالَ: (يمانيٌّ) فَهُوَ كالنسب إِلَى مَنْسُوب. منسوب على غير القياس، وذكر من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي يمان، وشأم، وتهام، وذكر في سبب شذوذها وجهين هما الحذف والتعويض في يمان وشآم، والحذف وتغيير الحركة في تهام، فقال: وتقول: (رجلُ يمانٍ): من أهل اليمن. و(شآمٍ) بوزن (شَعَامٍ): من أهل الشام... و(تَهَامٍ) بفتح التاء: من أهل تِهَامَة، وكان القياس فيمن نسب إلى اليمن والشام أن يقال: يمني وشأمي بتسكين الهمزة، بوزن شَعْمِيٌّ، وبياء مشددة في آخره للنسب، لكن لما كثر استعمالهما في الكلام وجب تخفيفهما فحذفوا إحدى ياءي النسب من آخرهما وعَوَّضُوا منها ألفًا قبل النون والميم، فصار (يمانيّ وشآميّ) بفتح الهمزة، وياء خفيفة، ثم لمّا أَدخلوا التنوين حذفوها؛ لئلّا يَجتمعَ ساكنان، فقيل: (يمانٍ وشآمٍ). وجاء في الصحاح: "ونسبوا إلى (تِهَامَةَ)، البلد، (تَهامِيّ)، و(تَهَامٍ) –أيضًا–. إذا فتحت التاء لم تشدد، كما قالوا: (رجلٌ يمانٍ وشآمٍ)، إلّا أنّ الألِفَ في تَهامٍ من لفظها، والألف في يمانٍ وشآمٍ عِوَضٌ مِنْ ياءيّ النِّسْبَةِ". انظر: المبرد، المقتضب (ج145/3)، والجوهري، الصحاح (ج187/5)، والهروي، إسفار الفصيح (ج211/1).

(5)(والتفعُّل) ساقطة في (ك). وفي (م): (والتفاعل). ويأتي مِنْ (تَفَعّل) على (تَفَعُّل)، نحو: (تَكَرَّم تَكَرُّمًا). ويأتي على (تِفِعَّال)، نحو: (تَمَلَّق تَمَلُّقًا وتِمِلَّاقًا). ومِنْ (تفاعَل) على (تفاعُل)، نحو: (تَقاتَل تَقاتُلًا)، إلّا أنّك إذا بنيت (التفاعُل، والتفعُّل) على (تفاعُل)، نحو: (تَقاتَلَ تَقاتُلًا)، إلّا أنّك إذا بنيت (التفاعُل والتفعُّل) من الناقص كسرت (العين) منهما، نحو: (تمنَّى تَمَنِّيًا)، و(تجافى تجافيًا)؛ لأنّ الناقص إنْ كان يائيًّا فظاهر؛ لمجانسة الكسرة الياء، وإنْ كان واويًّا؛ فلأنَّه يجب قلبُ الواو ياءً والضمةِ التي قبلها كسرةً، لِمَا ثبت في كلامهم أنَّه إذا كان آخرَ المتمكن واوٌ قبلها ضمةٌ قُلبت الواوُ ياءً والضمةُ كسرةً. ويأتي من (افْتَعَل) على (افْتِعال)، نحو: (اكْتَسَبَ اكتسابًا). ركن الدين، شرح الشافية (ج300/1).

(6) في (م) (إذذاك)، وفي (ط): (إدراك).

(7) في (ط): (وتطير).

(8) في (ط): (تفاعل).

ذكره الجعبري[1] والثاني (تتفعّل) ولا يشملهما[2] المكرر نظراً للأصل، ومِنْ ثَمَّ كان وزنُ (**يَهَدِّي** ويخصِّم) أيضًا (يفتعل)، وقد مَرَّ في شرح الكافية[3] ما يرشد إلى ذلك. فَلْيُتَدَبَّرْ.

قوله[4]: **[إمّا لبيانِ الأصلِ أو لدفعِ الثِّقَلِ]** يُوَضِّحُهُ قولُ المُوصِلِيّ إنّما فعلوا ذلك؛ أي: (الوزن) بذكر (تاء الافتعال) في (ازدجر واصطلح) إمّا لثقل هذا اللفظِ، وخِفَّتِهِ معَ (التاء)[5]، وإمّا لإرادةِ بيانِ أَصْلِ الزِّنَةِ. انتهى. وفي بعض الشرح[6] ما /ق10ب/ يوهم أنَّ الاشتغالَ لتكثيرِ الأوزانِ في هذا الموضع، قال[7]: إذ يجب أنْ يُقالَ تارةً (افطعل) بـ(الطاء)، ومرة بـ(الظاء)، وأخرى بـ(الدّال)[8] إلى غير ذلك؛ وهو مفضٍ إلى الاستثقال، ثُمَّ قال: وكِلَا الوجهين فيه ضَعْفٌ، أمّا الأوَّلُ: فلاستلزامه التَّخصيصَ بلا مخصّص، إذ قد يقلبون الزِّنَةَ بقلب الموزون، ولا يراعون بيان أصل الوزن، وأمَّا الثاني: فلتخلفِ المعلولِ عَنِ العِلَّةِ إذ الاستثقالُ لو كانَ عِلَّةً لعدمِ التعبيرِ عَنِ الزَّائِدِ بلفظِهِ لَمَا قالوا في زِنَةِ (هِبْلَعٍ) مثلاً: (هِفْعَلٍ)[9]؛ فتبيَّنَ أنَّهُ ليس علةً لِعَدَمِ التعبير. انتهى. ويُجَابُ عَنِ الأَوَّلِ بأنَّ مراعاتِهِمْ

---

(1) الجعبري(ت732هـ) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، أبو إسحاق: عالم بالقراءات، من فقهاء الشافعية. له نظم ونثر. ولد بقلعة جعبر (على الفرات، بين بالس والرقة) وتعلم ببغداد ودمشق، واستقر ببلد الخليل (في فلسطين) إلى أن مات. يقال له: (شيخ الخليل) وقد يعرف بـ(ابن السراج)، وكنيته في بغداد (تقي الدين) وفي غيرها (برهان الدين)، له نحو: مائة كتاب أكثرها مختصر، منها: (خلاصة الأبحاث) شرح منظومة له في القراآت، و(شرح الشاطبية) المسمّى: (كنز المعاني شرح حرز الأماني) في التجويد. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج55/1).

(2) في (ط): (يشملها).

(3) شرح الكافية: في الغالب الشارح المقصود هو الجاربردي(ت746هـ) في شرحه (كافية ابن الحاجب(646هـ)، كما جاء في: خزانة التراث، فهرس مخطوطات (ج459/70)، الرقم التسلسلي: 71278، الفن: نحو، عنوان المخطوط: (الشكوك على الكافية)، عنوان المخطوط: شرح الكافيه في النحو أحمد بن الحسن بن يوسف، الجاربردي، اسم الشهرة: الجاربردي، تاريخ الوفاة: 746هـ، قرن الوفاة:8هـ، [نسخه في العالم]، اسم المكتبة: دار الكتب المصرية، اسم الدولة: مصر، اسم المدينة: القاهرة، رقم الحفظ: (ج139/2).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص145).

(5) في (ط): بـ(التاء).

(6) في (م)، و(ط): (الشروح).

(7) (قال) ساقطة في (ط).

(8) في (ط): (ومرة بـ(الذّال).

(9) (الهِجْرَعَ) الطويل، و(الجَرْعُ) المكان السَّهل المنقاد، و(الهِبْلَعُ) الأكول، وهو من البَلَعِ، ووزنهما(هِجْرَعٍ)، و(هِبْلَعٍ) عند الخليل(ت170هـ) (هِفْعَل)، فقد ذهب الأخفش(ت215هـ) إلى أنّهما من (الجَرَعِ)، و(البَلَعِ)، وأنّ (الهاء) فيهما زائدة؛ وكلّ ذلك عند ابن جنّي(ت392هـ) من أصول مختلفة؛ بعضها ثلاثيّ، وبعضها رباعيّ، والهاء أصل فيها؛ فوزن (هِجْرَعٍ)، و(هِبْلَعٍ) عنده (فِعْلَل). انظر: ابن جني، المنصف (ج25/1)، والصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم (ج562/1).

بَيَانِ الأصلِ في المقلوبِ مُخِلٌّ بما هو مَقصُودٌ لهُمْ مِنَ الوزنِ، وهو بيانُ مَحَلِّ الأصلِ كما سبق، بخلافِ المُبْدَلِ مِنْ (تاءِ) (الافتعال)؛ فإنَّ مراعاةَ أصلِهِ لا يُخِلُّ بِشيءٍ مِنْ مَقْصُودِهِمْ؛ فلا تخصيصَ، وعن الثاني: بأنَّ الاستثقالَ في (هِفْعَلٍ) مثلًا: إنْ سُلِمَ يُحتمل[1] للضرورة، ولا يَلْزَمُ مِنِ اغْتِفَارِ ما لا مندوحةَ عنهُ اغتفارُ ما لا ضرورةَ إليه هذا، وقد ذَكَرَ في (شرح الكافية) أنَّ (التَّاءَ) إنَّما جِيئَ بها؛ لأنَّ الموضعَ لها لكنَّها[2] أُبْدِلَتْ (طاءً)؛ لوقوعها بعد (صاد) في (مُصْطَبِرٍ) مثلًا، وذلك منتفٍ في (مُفْتَعِلٍ) فَسَلِمَتْ (تاؤه) مِنِ الْإِبدَالِ، وهو أَوْلَى مِنَ[3] الوجهين السابقين؛ لسلامته مِمَّا ضُعِّفَا بِهِ، وإنْ رُدَّ، ولمناسبتِهِ لِحُكْمِ الإدْغَامِ السَّابِقِ بيانُهُ، بل قال المرادي: إن التَّعليلَ يَدْفَعُ الثِّقَلَ ليس بشيء. فليتأمل.

قوله[4]: **[عطف على مقدر]** يريدُ أنَّ قولَهُ: وإنْ كان مِنْ حروفِ[5] الزِّيادةِ، معطوفٌ[6] بـ(الواو) الداخلةِ عليه على مُقَدَّرٍ هو أولى من المعطوفِ بالحُكْمِ فَتَحْصُلُ بالتعميم المستفادِ منهما المبالغةُ /ق11أ/، والتأكيدُ والمعنى يُعَبَّرُ عنْهُ بما تَقَدَّمَهُ سواءٌ كانَ مِنْ حُروفِ الزيادةِ[7] أو لم يَكُنْ.

وفي كلام التفتازاني، وغيرِهِ أنَّ (الواو) في مثله (واوُ) الحال، وصُوِّرَ بقولهم: (زيدٌ وإنْ كَثُرَ مالُهُ بخيلٌ)، و(عمرٌو وإنْ أُعْطِي جاهًا لئيمٌ)[8]؛ فلا مُقَدَّرٌ[9].

---

(1) في (م)، و(ط): (مُحْتَمَلٌ).

(2) (لكنَّها) ساقطة في (ك).

(3) (مِنَ) ساقطة في (ط).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص146).

(5) في(م): (حرف).

(6) هكذا في (ك)، و(ط).

(7) قيل: سأل تلميذ شيخه عن حروف الزيادة، فقال: سألتمونيها، فظن أنه لم يجبه إحالة على ما أجابهم به قبل ذلك، فقال: ما سألتك إلا هذه النوبة، فقال الشيخ: اليوم تنساه، فقال: والله لا أنساه فقال: قد أجبتك يا أحمق مرتين. وقيل: إن المبرد سأل المازني عنها، فأنشد المازني:

هَوَيْتُ السَّمَّانَ فَشَيَّبْنِي ... وَقَدْ كُنْتُ قِدْمًا هَوَيْتُ السَّمَّانَا

فقال: أنا أسألك عن حروف الزيادة وأنت تنشدني الشعر! فقال: قد أجبتك مرتين. وقد جمع ابن خروف(ت610هـ) منها نيفًا وعشرين تركيبًا محكيًّا وغير محكي، قال: وأحسنها لفظًا ومعنىً قوله:

سَأَلْتُ الحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اسْمِهَا ... فقالت ولم تبخل أمانٍ وتسهيلُ

انظر: الرضي، شرح الشافية (ج2/331).

(8) "...وَبَعْدَ الْوَاوِ فِي مَقَامِ التَّأْكِيدِ فِي نَحْوِ زَيْدٌ وَإِنْ كَثُرَ مَالُهُ بَخِيلٌ حَيْثُ أُعْتُبِرَ كَوْنُ الْوَاوِ لِلْعَطْفِ عَلَى مَحْذُوفٍ أَيْ إنْ لَمْ يُكْثِرْ مَالُهُ وَإِنْ كَثُرَ مَالُهُ وَكَوْنُ إنْ شَرْطِيَّةً وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ لَهَا جَوَابٌ إذْ قَوْلُهُمْ إنْ الشَّرْطِيَّةُ لَهَا شَرْطٌ وَجَزَاءٌ..."، و"إذا جيء بـ(إن) في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط، ولا يذكر له حينئذ جزاء نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل، وعمرو وإن أعطي له مال لئيم". انظر: القرافي، الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق (ج1/97)، والكفوي، الكليات (ص1005).

(9) في (ط): (يُقَدَّرُ).

والتَّعميمُ المذكورُ على هذا يُسْتَفَادُ(1) مِنْ مَنطوقِ الكلامِ ومَفْهُومِهِ. والإعرابان جائزان.

قوله(2): **[أي: يُعَبِّرُ عَنْهُ]**؛ أي: يُعَبِّرُ عَنِ المُكَرَّرِ بِمَا تَقَدَّمَهُ، سَوَاءٌ كانَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيادَةِ أو لا، فيكونُ أربعةَ أقسامٍ؛ لأنَّ المُكَرَّرَ إمَّا مِنْ حُرُوفِ (سألتمونيها)(3)، أو مِنْ غَيْرِهَا، وعلى التقديرين إمَّا للإلحاق أو لغيرِهِ، أمَّا المُكَرَّرُ من حروف (سألتمونيها)، فمثال الملحقِ نحو: (شَمْلَلَ)، ومثالُ غيرِ المُلْحَقِ: (عَلِمَ). وأمَّا المُكَرَّرُ مِنْ غَيْرِ (سألتمونيها)، فـ(مِثَالُ الملحقِ): (قَرْدَدَ)، ولغيرِهِ (كَرُمَ).

قوله: [مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ]، نحو: (احْمَرَّ، وقَرْدَدٍ) فإنّهما على وزن (افْعَلَّ، وفَعْلَلَ)، لا على وزني (اِفْعَلَرَ وفَعْلَدَ).

قوله: [وما قبلَهُ سادٌّ مَسَدَّ جوابِهِ؛ لأنَّهُ يَدُلُّ عليه] كذا قاله: الشريف (4) – أيضًا–، وقال شارح(5). في هذا نظر؛ إذ لا سادَّ مَسَدِّ شيء؛ لأنَّ المَسَدَّ موضعُ الجوابِ، ولا سادَّ فيه، وهذه العبارةُ تُسْتَعْمَلُ في مثلِ(6): (لولا زيدٌ لكانَ كذا)، والأَوْلَى أنْ يُقالَ: يُحْذَفُ الجوابُ؛ لإغناءِ الأَوَّلِ عَنِ الإعادةِ. انتهى. وما قالَهُ آخِرُ هُوَ مُرَادُ الشارحِ كما يُفِيدِهُ تَعليلُهُ؛ أي: إنّهُ سَادٌّ مَسَدَّهُ في تَمامِ الكلامِ، وحصولِ الفائدةِ وإنْ لم يقعْ مَوْقِعَهُ، وليس بواجبٍ في مُطْلَقِ الحَذْفِ الواجبِ وقوعُ شيءٍ مَوْقِعَ المحذوفِ، وإنِ اعْتَبَرَهُ ابنُ الحاجِبِ، وغيرُهُ في وجوبِ حذفِ الخبرِ، فَقَدْ قَالَ ابنُ هشامٍ (7): حَذْفُ جملةِ جوابِ الشَّرطِ

---

(1) في (ط): (مُسْتَفَادٌ).

(2) من: (أي: يُعَبِّرُ عَنْهُ) إلى... (اِفْعَلَرَ وفَعْلَدَ). ساقط في (ك)، و(م).

(3) حُرُوف الزِّيَادَة: يجمعها سألتمونيها. وَلَيْسَ المُرَاد أَن هَذِه الْحُرُوف لَا تكون إِلَّا زَائِدَة بل المُرَاد أَنه إِذا زيد حرف فَلَا يكون إِلَّا مِنْهَا. وَأَيْضًا لَيْسَ المُرَاد أَن حُرُوف الزِّيَادَة لَيست إِلَّا هَذِه بل أَنه إِذا زيد حرف لغير الْإِلْحَاق والتضعيف فَلَا يكون إِلَّا مِنْهَا. فَإِن الزِّيَادَة قد تكون بالتضعيف أَي بتكرير حُرُوف الْكَلِمَة أَي حرف كَانَت نَحْو: (علم وَفرح). وَ–أَيْضًا– قد يكون للإلحاق من تِلْكَ الْحُرُوف، نَحْو: (شَمْلَلَ)، وَمن غَيرهَا نَحْو: (جَلْبَبَ). حُكِيَ أَنَّ الْأَخْفَش تلميذَ سِيبَوَيْهٍ سَأَلَهُ عَن حُرُوف الزِّيَادَة؟ فَأَجَاب حُرُوفُ الزِّيَادَةِ (سألتمونيها). ثمَّ سَأَلَ عَنْهَا؟ فَأَجَاب (الْيَوْم تنسها). ثمَّ سَأَلَ؟ فَأَجَاب (هَوِيتُ السَّمَّانَ). وَلَا يخفى لُطفُهُ. ويجمعُها قَوْلُكَ: (يَا أَوْسُ نِمْتَ)، وقولُكَ: (لم يأتِنا سَهْوٌ)، وَكَذَا (الْيَوْم تنساه)، وَجَمعَهَا بَعضُهُمْ فِي بَيتٍ:

يَا أَوْس هَل نمت وَلم يأتنا ... سَهْو فَقَالَ الْيَوْم تنساه

وَهَذِه الْحُرُوف عشَرَةٌ، وَإِنَّمَا اخْتُصَّتْ بِالزِّيَادَةِ دُونَ غَيرِهَا لوجهٍ مَذْكُورٍ فِي المطولات. وَهَذِه الْحُرُوفُ حُرُوفُ المباني، لَا حُرُوفَ الْمَعَانِي الَّتِي من أَقسَامِ الْكَلِمَةِ. الأحمد نكري، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (ج22/2).

(4) ركن الدين، شرح الشافية (ج177/1).

(5) في (م)، و(ط): (الشارح). قصد ابن جماعة بالشارح: الجاربردي.

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص147).

(7) ابن هشام(ت761هـ) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر. قال ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه. من تصانيفه: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، و(عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب)، و(رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة)، و(الجامع الصغير) نحو، و(الجامع الكبير)، نحو، و(شذور الذهب)، و(الإعراب عن قواعد الإعراب)، و(قطر الندى)، و(التذكرة)، و(التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل)، و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، و(نزهة الطرف في علم الصرف)، و(موقد الأذهان)، في الألغاز النحوية. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج308/2)، و(ج93/3).

واجبٌ إنْ تَقَدَّمَ عليه أو اكْتَنَفَهُ ما يَدُلُّ على الجوابِ نحو: (هو ظالِمٌ إنْ فَعَلَ[1])[2]. ﴿**وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ**﴾ [3].[4] فليُتأملْ.

قوله: [وإنْ[5] كانت تكريرًا] ذكَرَ ابنُ مالكٍ وغيرُهُ أنَّ التَّكْرِيرَ [6] على أربعةِ أقسامٍ: تَكْرِيرُ (عَينٍ) فقط، نحو: (سلَّمَ، وقطَّعَ)، وتكريرُ (لامٍ) فقط، نحو: (مَهْدَدَ) اسمُ امرأةٍ، و(جَلْبَبَ)[7]، وتكريرُ (عَيْنٍ ولامٍ) مَعَ مباينةِ الفاءِ)، نحو: (صَمَحْمَحَ [8]للشَّديد)[9]، وتكريرُ (فاءٍ وعَيْنٍ) مع مباينة (اللام)، نحو: (مَرْمَرَيْت) و(مَرْمَرِيس)[10] كلاهما للداهية، قال أبو حيان، وغيره: لا يُحْفَظُ مِنْ هذا القسمِ غيرُهُمَا، وقال: (المَرْمَرَيْت): اسم للفقر، وفي القاموس، وشرح الكافية: إنَّه الدَّاهيةُ، كما سبق.

---

(1) يجب حذف جواب الشرط إذا تقدم ما يدل عليه، مثل: هو ظالم إن فعل والتقدير إن فعل فهو ظالم. انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص450)، وصافي، الجدول في إعراب القرآن (ج296/12).

(2) ابن هشام، مغني اللبيب (ص849).

(3) [البقرة:70].

(4) جَوَابُ هَذَا الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ، أَيْ إنْ شاء الله اهتدينا، وإذ حُذِفَ الْجَوَابُ كَانَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًا فِي اللَّفْظِ وَمَنْفِيًّا بِلَمْ، وَقِيَاسُ الشَّرْطِ الَّذِي حُذِفَ جَوَابُهُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الدَّلِيلِ عَلَى الْجَوَابِ، فَكَانَ التَّرْتِيبُ أَنْ يُقَالَ فِي الْكَلَامِ: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَيْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَهُوَ قَائِمٌ، لَكِنَّهُ تَوَسَّطَ هُنَا بَيْنَ اسْمِ إِنَّ وَخَبَرِهَا، لِيَحْصُلَ تَوَافُقُ رؤوس الْآيِ، وَلِلِاهْتِمَامِ بِتَعْلِيقِ الْهِدَايَةِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ. أبو حيان، البحر المحيط (ج411/1).

(5) في (ط): (وإذا).

(6) هو مصطلح التضعيف.

(7) موضع (اللام) من الثلاثة مُكَرَّرًا؛ للإلحاق، مثل: (مَهْدَد)، و(قَرْدَد)، و(سُؤْدُد)، و(عُنْدُد)، والأفعال (جَلْبَبَ يُجَلْبِبُ جَلْبَبَةً). ومَهْدَد: اسم امرأة. قال ابن سيده(ت458هـ): "وإنَّما قضيتُ على (ميم) (مَهْدَد) أنَّها أصلٌ؛ لأنَّها لو كانت زائدةً لم تكنْ الكلمةُ مفكوكةً، وكانت مدغمةً كـ(مسَدّ، ومردّ). وقال سيبويه(ت180هـ): نحو ذلك. ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ج41/1، و381).

(8) (للشَّديدِ): ساقطة في (ك).

(9) (الصمحمح): الشديد. قال الجرمى(ت225هـ): الغليظ القصير. وقال ثعلب(ت291هـ): (رَأْسٌ صَمَحْمَحٌ)؛ أي: أصْلَعُ غليظ شديدٌ. وهو (فَعَلْعَل)، كرر فيه العين واللام. الجوهري، الصحاح (ج384/1).

(10) (المَرْمَرِيسُ): الأرض التي لا تُنْبِتُ. و(المَرْمَرِيسُ): الأَمْلَسُ. و(المَرْمَرِيسُ): الدَّاهِيةُ. و(المَرْمَرِيسُ): الداهِي من الرِّجَالِ. وتحقيرهُ: (مُرَيْرِيسٌ)؛ إشعارٌ بالثُّلاثيَّة. قال سيبويْه: كأنهم حقَّروا (مَرَّاسًا)، وقد قالوا: (مَرْمَرِيتٌ) فلا أدْرِي أَلُغَةٌ أمْ لُثْغَةٌ؟ وقال ابنُ جِنِّي: ليْسَ من البَعيدِ أن تكونَ التاءُ بدلاً من السِّين كما أُبْدِلَت مِنْها في سِتٍّ. لم يجئ على (فَعْفَعِيل): إلَّا اسمٌ، نحو: (مَرمَرِيس)، وقد قالوا فيه: (مَرمَرِيت). انظر: ابن سيده، المحكم (ج497/8)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص99).

قوله(1): **[إلَّا بلفظِ الأصلِ المُكَرَّرِ]**، تقديره: لم يُوزَنْ إلَّا بما يُوْزَنُ به لفظُ المُكَرَّرِ، وكذلك، التقدير في قوله: فإنَّه بما تَقَدَّمَهُ؛ أي: يُعَبَّرُ عَنْهُ بِشيءٍ عُبِّرَ بِهِ عَمَّا تَقَدَّمَهُ. تأمَّلْ.

قوله: [فلأنَّ غَرَضَهُمْ(2)**. بالزيادَةِ** /ق11ب/ **جَعْلُ الكلمةِ إلى آخرِهِ]**؛ أي: **فالإلحاقُ**: زيادةُ حرفٍ في الكلمة؛ لتصيرَ على هيئةٍ أصليةٍ بكلمةٍ فوقَهَا في عددِ الحروفِ الأصولِ، وسيأتي في ذي الزيادةِ تعريفُهُ بمعنى هذا، والكلامُ عليه. والضميرُ في (فأرادوا): لعلماء(3) التصريف. وفي: (أنَّهُمْ)، وما بعده لـ(العرب). والإشارةُ في: (ولذلك): للكراهة، المدلول عليها بـ(تكرهون)(4) وفي قوله: كـ(هي) إدخالُ (الكافِ) على (الضَّميرِ) وهو شَاذٌّ(5).

قوله(6): **[كـ(دَحَرَجَ)]** في باب (فَعَلَلَ) مثلًا: يعني: (دحرج) أصل في موزون (فَعَلَلَ)، و(حَوْقَلَ) فرع في ذلك الباب.

قوله(7): **[فأرادوا في الزنة أن ينبهوا على ذلك]**؛ أي: لمّا كان المرادُ مِنَ الإلحاقِ جعل الكلمة مثل: (جلبب) على مثال كلمة أخرى مثل: (دحرج)؛ فعبروا: (جلبب) بـ(فعلل) كما عبروا (دحرج) بـ(فعلل)؛ تنبيهًا على أن الغرضَ من الزيادة في: (جلبب) مثلًا: أنه مجعول على مثال (دحرج)؛ ليعامل معاملتها.

قوله: [إلا بِثَبَتٍ] هو بـ(فتحِ الباءِ)، قال الجوهري: تقول: لا أَحْكُمُ بكذا إلَّا بِثَبَتٍ؛ أي: بِحُجَّةٍ(8).

قوله(9): **[إلا إذا دَلَّ دَليلٌ]** وإنَّما احتيجَ إلى دليلٍ حتى يَدُلَّ أنَّ الظَّاهرَ قَصْدُ التَّكرارِ؛ لأنَّه مُوافِقٌ لِمَا قَبْلَهُ.

---

(1) في (ك)، و(م): قوله: [إلَّا بلفظِ الأصلِ المُكَرَّرِ) ساقط إلى قوله: [عَمَّا تَقَدَّمَهُ. تأمَّلْ].

(2) في (ك): (عَرضَهُمْ).

(3) في (م): (بعلم التصريف).

(4) في (ط): (يكرهون).

(5) وأنشد الجاربردي...الشاهد السادسَ والستين بعد المائة، وهو من شواهد سيبويه: (من الرجز)

* وَأُمِّ أَوْعَالٍ كها أو أقرابا *

على أن دخول الكاف على الضمير شاذ في الاستعمال، لا في القياس، إذ القياس أن يدخل الكاف على الاسم، ظاهراً كان أو مضمراً، كسائر حروف الجر. الرضي، شرح الشافية (ج345/4).

(6) في (ك)، و(م): ساقط من قوله: كـ(دَحَرَجَ) في باب (فَعَلَلَ) إلى قوله: (على مثال (دحرج)؛ ليعامل معاملتها).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص148).

(8) انظر: الجوهري، الصحاح (ج245/1).

(9) في (ك)، و(م): ساقط إلى قوله: (لا (فِعْلِيتًا)؛ لِكَوْنِ التَّكرَارِ مَقْصُودًا).

قوله[1]: **[كَانَ حِلْتِيتٌ فِعْلِيلًا لاَ فِعْلِيتًا]**؛ لأنَّه لم يَدُلَّ دليلٌ على عَدَمِ قَصْدِ التَّكرارِ فيكونُ محمولًا على قَصْدِ التَّكرارِ بناءً على الظاهرِ. لا يُقالُ: كَوْنُ وزنِ (حِلْتِيتٍ فِعْلِيلًا) لا (فِعْلِيتًا)؛ لعدمِ مَجيئِ الاسمِ بهذا الوزنِ مَعَ زيادةِ التَّاءِ؛ لأنَّ قولَ: (جاءَ عِفْرِيتٌ)، بل كونُ حِلْتِيتٍ[2] فِعْلِيلًا لا(فِعْلِيتًا)؛ لِكَوْنِ التَّكرَارِ مَقْصُودًا[3].

قوله: [وهو صمغُ الأَنْجُذَان] قال في القاموس: في باب (الذَّال) المعجمة: (الأَنْجُذَان): بضمِّ الجيم، نباتٌ يُقاوِمُ السُّمُومَ، جَيِّدٌ لِوَجَعِ المَفَاصِلِ، جَاذِبٌ، مُدِرٌّ للطَّمْثِ. انتهى. و(الحِلْتِيتُ) بِمُثَنَّاةٍ ثالثةٍ في آخرِهِ، وفيه لُغتَانِ: (حِلِّيت) كـ(سِكِّيت)، و(حِلِّيث) بمثلثة في آخرِهِ .

قوله[4]: **[وسُحْنُون]** قيل: (سُحْنُون) اسمُ رَجُلٍ يقال: إنَّهُ مِنَ الفقهاءِ المالكيَّةِ[5]، و(عُثْنُون): الشَّعَرُ الذي تَحْتَ لِحَى البعيرِ.

قوله: [وهو أَوَّلُ الرِّيحِ والمطرِ] ظاهرُهُ أنَّه تفسيرٌ لـ(سُحْنُون)[6] ولم أرَهُ، وفي شرح الشريف[7]، وغيرِهِ أنَّه اسمٌ لِرَجُلٍ، وقال في القاموس: (العُثْنُونُ)[8]: اللِّحْيَةُ، أو ما فَضُلَ منها بعد العارضين، أو نَبْتٌ على الذَّقْنِ وتَحْتَهُ سُفْلًا[9] أو هو طولُهَا أو شَعْرَاتٌ طِوالٌ تَحْتَ حَنَكِ البعيرِ. ومِنَ الرِّيحِ والمطرِ أَوَّلُهُمَا أو عامٌّ لمطر، أو المطرُ ما دام بينَ السماءِ والأرضِ. انتهى.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص149).

(2) حِلتيت، وهو صمغ الأَنْجُذان – بفتح الهمزة وضم الجيم وإعجام الذال: نبات جيد لوجع المفاصل – على وزن: فِعْلِيل لا على وزن: فِعْلِيت، وإن جاء فِعْلِيت كعِفْريت؛ لأنه لم يدل دليل على عدم قصد التكرار. وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقًا، ولو كان تكرارًا لأصل فيقال في وزنِ (حلتيت): (فعليت)، وفي وزن (سحنون): (فعلون). انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج178/1)، والوقاد، شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج667/2).

(3) في (ك)، و(م): ساقط إلى قوله: (لا (فِعْلِيتًا)؛ لِكَوْنِ التَّكرَارِ مَقْصُودًا).

(4) في (ك)، و(م): ساقط إلى...(تَحْتَ لِحَى البعيرِ).

(5) (سَحْنُونٌ)(ت240هـ): بِنُونَيْنِ...هُوَ أَبُو سَعِيدٍ التَّنُوخِيُّ قَاضِي إِفْرِيقِيَّةَ وَفَقِيهُهَا وَتُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ. ونحو (سُحْنُون، وعُثْنُون): فهما مكرَّرَا اللام للإلحاق بـ(عُصْفُور)، ولا يجوز أن يكون زِيدَ الواوُ والنُّونُ، كما في (حَمْدُون)؛ لعدم (فُعْلُون) في أبنيتهم، وأمَّا (سَحْنُون): بفتح (الفاءِ) فليس بمكرر اللام للإلحاق بـ(صَعْفُوقٍ)؛ لأنّه نادر، ولا يلحق بالنادر، وليس التكرير لغير الإلحاق كما في (سُودَدٍ)؛ لعدم (فَعْوَل) مكرَّرَ (اللّامِ)؛ فهو إذن (فَعْلُون)؛ لثبوتِ (فَعْلُون) في الأعلام خاصَّة، وسَحْنُون عَلَمٌ. الرضي، شرح الشافية (ج16/1)، والمُطَرِّزِيّ، المغرب في ترتيب المعرب (ص220).

(6) (سُحْنُون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة وبنونين، وهو أول المطر والريح. انظر: الوقاد، شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج667/2).

(7) ركن الدين، شرح الشافية (ج178/1).

(8) في (م): (اللعينون).

(9) (سَفْلًا): بالفَتْحِ، ويُضَمُّ. الزبيدي، تاج العروس (ج204/29).

قوله[1]: **[وهذا الوزنُ مُخْتَصٌّ بالعَلَمِ**[2]**]** فيه نَظَرٌ؛ لأنَّهُ جاء (زيتونُ) مَعَ أنَّهُ ليس بِ(عَلَمٍ) فلو قال: (وهذا الوزنُ مِنَ العَلَمِ أكثرُ منهُ مِنْ غيرِ العَلَمِ) لكان صوابًا.

قوله: [وهذا الوزنُ مُخْتَصٌّ بالعَلَمِ] يريد أنَّهُ مَقصورٌ على الأعلامِ لا يُوجَدُ في غيرها؛ فكانَ الأَوْلَى أنْ يقولَ: (يَخْتَصُّ به العَلَمُ؛ لأنَّ (الباءَ) في مثلِهِ، إنَّما تَدْخُلُ في الاستعمالِ المشهورِ على المقصورِ لا على المقصورِ عليه.

قوله: [لم يأتِ غَيْرُ صَعْفُوقَ] في القاموس: (الصَّعْفُوق) اللئيم. وقريةٌ باليمامة[3] لهم فيها وقعة. ويقال صَعْفُوقة[4]، وليس في الكلام (فَعْلُول) سواه. والصَّعَافِقَة[5] خَوَلٌ لبني مروان[6]، /ق12أ/ ويقال لهم: (بنو صَعْفُوقَ) ممنوعٌ للعُجْمَةِ[7] سُمُّوا بذلك؛ لأنَّهم سَكَنُوا (صَعْفُوقَ). وفيهِ (الخَوَلُ)؛ أي:

---

(1) في (ك)، و(م): ساقط إلى... (لكان صوابًا).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص150).

(3) (اليمامة): كان فتحها وقتل مسيلمة الكذاب في أيام أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، سنة 12 للهجرة وفتحها أمير المسلمين خالد ابن الوليد عنوة ثم صولحوا، وبين اليمامة والبحرين عشرة أيام، وهي معدودة من نجد. وسمّيت اليمامة بامرأة من طسم بنت مرّة، واليمامة لبني حنيفة. انظر: الحموي، معجم البلدان (ج442/5). وابن الفقيه، البلدان (ص86).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص151).

(5) (صعفق): الصَّعافِقَةُ: قومٌ يَشْهَدون السُّوق للتِّجارة ليست لهم رءوس الأموال، فإذا اشتَرَى التُّجّار شيئاً دخلوا معهم. الواحدُ صَعْفَقٌ وصَعْفَقيٌّ، ويُجمعُ على صَعافيق وصَعافِقة، قال أبو النجم:[الرجز]

بهم قَدَرنا والعزيزُ مَنْ قَدَرْ

وآبتِ الخَيلُ وقَصَّينا الوَتَر

من الصَّعافيق وأدْرَكْنا المِيَر

ويقال: الصَّعْفُوق اللِّصُّ الخَبيث. والصَّعْفُوقُ: اللئيم من الرجال، وكان آباؤهم عَبيداً فاسْتَعْرَبوا قال العجّاج:

من آلِ صَعْفوقَ وأتباعٍ أُخَرْ *** من طامِعِينَ لَا يُبالون الغَمَرْ

قال أعرابيٌّ: هؤلاء الصَّعافِقة عندَك، وهم بالحجاز مسكنهم، وهم رُذالةُ الناس. ومنهم من يقول بالسين. الخليل، العين (ج288/2)، الرضي، شرح الشافية (ج6/4)، والزبيدي، تاج العروس (ج20/26).

(6) (بَنو صَعْفوق): لخَوَل باليَمامة، ... سُمّوا لأنّهم سكَنوا قَرْيَة باليَمامة تُسمّى صَعْفوقَ، والصّعافِقَةُ جمعُ صَعْفوق: خَوَلٌ لبَني مَرْوانَ أنزلَهم اليَمامة، ومَرْوانُ بنُ أبي حَفْصَةَ مِنْهُم، وَقيل: الصّعافِقَةُ: قومٌ كَانَ آباؤهم عَبيداً، فاستَعْرَبوا وقِيل: همْ قوْمٌ من بَقايا الأُمَمِ الخالية، ضلّت. الزبيدي، تاج العروس (ج20/26).

(7) قصد للعلمية، والعجمة.

بـ(فتح المعجمة والواو)، وما أعطاك اللهُ مِنَ النِّعَمِ والعبيدِ والإماءِ وغيرِهِمْ مِنَ الحاشيةِ للواحدِ، والجمعِ، والذَّكَرِ، والأنثى. انتهى .

قوله: [والفصيحُ الضّمّ[1]] قال في القاموس: وتُشَدُّ راؤه، وهو (أبو منصور)[2]: هوالجواليقي[3]. و(المُعْرَبُ): لفظٌ استعملتْهُ العربُ في معنىً وُضِعَ لهم في غيرِ لُغَتِهِمْ، والعجَّاجُ[4] بتشديدِ (الجيمِ): هو ابنُ رُؤْبَةَ[5]، وأبوه رؤبةُ [6] بضَمِّ الرَّاءِ، وسكونِ الهمزةِ، ومُوَحَّدَةٍ: راجزٌ [7] مشهورٌ مِنْ بني سعدٍ[8].

---

(1) في (ط): (بالضَّمِّ).

(2) في (ط): (أبو منصور): (هو الجواليقي).

(3) ابن الجواليقي(ت540هـ) موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقي البغدادي: عالم بالأدب واللغة. مولده ووفاته ببغداد. كان يصلي إمامًا بالمقتفي العباسي، وقرأ عليه المقتفي بعض الكتب. نسبته إلى عمل الجواليق وبيعها. قال ابن القفطي: وهو من مفاخر بغداد. من كتبه: (المعرب) في ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي، و(تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة)، و(أسماء خيل العرب وفرسانها)، و(شرح أدب الكاتب)، و(العروض) صنفه للمقتفي. قال ابن الجوزي: لقيت الشيخ أبا منصور الجواليقي، فكان كثير الصمت، شديد التحري فيما يقول، متقنًا محقِّقًا، وربما سُئِلَ المسألة الظاهرة التي يبادر بجوابها بعض غلمانه، فيتوقف فيها حتى يتيقن. انظر: ابن القفطي، إنباه الرواة (ج3/335)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/342)، والزركلي، الأعلام (ج7/335).

(4) العجاج(نحو90هـ) عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، العجاج، راجز مجيد، من الشعراء. ولد في الجاهلية وقال الشعر فيها. ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك، ففلج وأقعد. وهو أول من رفع الرجز، وشبهه بالقصيد. وكان لا يهجو. وهو والد (رؤبة) الراجز المشهور. له: (ديوان) في مجلدين. انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج2/578)، والزركلي، الأعلام (ج4/86).

(5) رؤبة بن العجاج(ت145هـ) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحاف، أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة. مات في البادية، وقد أسن. وله (ديوان رجز) وفي الوفيات: لما مات رؤبة قال الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة. ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج2/303). والزركلي، الأعلام (ج3/34).

(6) في (ك): (رؤية وأبوه رؤيةُ).

(7) في (م): (زاجر).

(8) بنو سعد، بطن من تميم، وهم بنو سعد بن زيد مناة بن تميم. والعجاج يقال له: (التميمي) أبو الشعثاء العجاج بن رؤبة واسمه عبد الله التميمي البصري؛ وابنه رؤبة بن العجاج، واسمه عبد الله بن رؤبة بن لبيد ابن صخر ينتهي إلى زيد مناة بن تميم، أبو الجحاف، ويقال: أبو العجاج التميمي البصري الراجز المشهور. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج14/99)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (ج28/129)، والقلقشندي، نهاية الأرب (ص285).

ويُقالُ: أشعرُ القومِ[1] العجَّاجانِ؛ أي: رُؤبةُ، وأبوه، والثُّؤْرَةُ[2]: بمثلثة مضمومة وهمزة ساكنة.

قوله[3]: [لِخَوَلٍ باليمامةِ]: (خَوَلُ الرَّجُلِ): حَشَمُهُ. الواحد: (خَايِل)، وقد يكونُ (الخَوَلُ) واحدًا ويقعُ على العبدِ والأمَةِ، قال الفراء [4]: (الخَايِلُ) الراعي، وقال غيره: هو مأخوذٌ مِنْ (خُوَيْلٍ)[5]، وهو التمليك.

قوله[6]: [فلو قال المُصَنِّفُ: (لِعَدَمِ فَعْلُولٍ] بدل قوله: [لندور فَعْلُولٍ]؛ لكان أولى) لموافقة ما سبق عن القاموس[7]، وقال ابن درستويه [8]: إنَّ (فَعْلُولًا) ليس من أبنيةِ كلامِ العربِ، ولا في المعرب[9] إلَّا كلمةٌ واحدة[10] أعجميَّةٌ في قول العجَّاج:

---

(1) في (ك): (ويُقالُ: وأشعرُ القومِ).

(2) (الثُّؤْرة): مصدرُ الثَّأْرِ. الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج153/4).

(3) في (ك)، و(م): ساقط إلى قوله: (وهو التمليك).

(4) الفراء(ت207هـ): هو أبو زكريا يحيى بن زياد، إمامُ الكوفيّين في النَّحو واللُّغة، أخذ عن الكسائيّ. قال أبو العباس ثعلب: لولا الفراء لمَا كانت عربيَّة؛ لأنَّه خلَّصها وضبطها، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، فكان أكثر مقامه بها، وتوفي في طريق مكة. وكان مع تقدمه في اللغة فقيهًا متكلمًا، عالمًا بأيام العرب وأخبارها، عارفًا بالنجوم والطب، يميل إلى الاعتزال. من كتبه: (المقصور والممدود)، و(المعاني)، ويُسَمَّى: (معاني القرآن) أملاه في مجالس عامة كان في جملة من يحضرها نحو ثمانين قاضيًا، و(المذكر والمؤنث)، و(كتاب اللغات)، و(الفاخر)، في الأمثال، و(ما تلحن فيه العامة)، و(آلة الكتاب)، و(الأيام والليالي)، و(البهي) ألفه لعبد الله بن طاهر، و(اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف)، و(الجمع والتثنية في القرآن)، و(الحدود) ألفه بأمر المأمون، و(مشكل اللغة). وكان يتفلسف في تصانيفه. ولمَّا مات وُجِدَ (كتابُ سيبويه) تحت رأسه، فقيل: إنَّه كان يتتبعُ خطأه، ويتعمد مخالفته. انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2812/6)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج176/6).

(5) (الخَال): واحِدُ (خِيلان) الوجه، وتصغيره: خُيَيْل، وقد يُصَغَّرُ على (خُوَيْلٍ) بالواو –أيضاً–. انظر: الحميرى، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (ج1968/3).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص152).

(7) في (م): (ما في القاموس كما سبق).

(8) ابن درستويه (ت347هـ) عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان، أبو محمد: من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد. له تصانيف كثيرة، منها: (تصحيح الفصيح) يعرف بـ(شرح فصيح ثعلب)، و(الكتاب)، و(الإرشاد) في النحو، و(معاني الشعر)، و(أخبار النحويين)، و(نقض كتاب العين)، و(شرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصورة والأفعال) مؤلفًا على حروف المعجم. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج36/2)، والزركلي، الأعلام (ج76/4).

(9) في (ك)، و(ط): (العرب).

(10) (واحدة)، ساقطة في (ك)، و(ط).

مِن آلِ صَعْفُوقٍ وأتباعٍ أُخَرْ[1]

وقول ثعلب[2]: وكلُّ اسم على (فُعْلُول) فهو مضمومُ الأول، وقد استدرك عليهم[3] (زُرْنُوق) في لغة حكاها اللحيانيُّ(كان حيًّا قبل 207هـ)[4] في (زُرْنُوق) بالضَّمِّ: واحِدُ الزُّرْنُوقَيْنِ، وهما منارتان تُبْنَيَانِ على جانبتي[5] رأسِ البِئْرِ، و(بُرْشُومٌ)[6] لِأَبْكَرِ النَّخْلِ بالبصرةِ حكاها أبو حنيفة[7]، و(صُنْدُوقٌ)

(1) البيت من الرجز. وبعده: من طامعين لا يبالون الغَمَرْ. انظر: العجاج، ديوان العجاج، رواية الأصمعي (ج16/1)، والخليل، العين (ج289/2).

(2) ثعلب(ت291هـ) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة. كان راوية للشعر، محدثًا، مشهورًا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة. ولد ومات في بغداد. وأصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس فسقط في هوة، فتوفي على الأثر. من كتبه: (الفصيح)، و(قواعد الشعر) رسالة، و(شرح ديوان زهير)، و(شرح ديوان الأعشى)، و(مجالس ثعلب) مجلدان، وسمَّاهُ (المجالس)، و(معاني القرآن)، و(ما تلحن فيه العامة)، و(معاني الشعر)، و(الشواذ)، و(إعراب القرآن)، وغير ذلك. انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ص173)، والزركلي، الأعلام (ج267/1).

(3) في (م) (استدرك عليه).

(4) أبو الحسن اللحياني (كان حيًّا قبل 207هـ) علي بن حازم اللحياني؛ اللحياني من بني لحيان بن هذيل صاحب (كتاب النوادر)، وقيل: سمي اللحياني لعظم لحيته. كان من أكابر أهل اللغة وله نوادر. كان اللحياني أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفراء والأحمر. وكان إذا دخل على الفرّاء وهو يملى كتابه النوادر أمسك الفرّاء عن الإملاء حتى يخرج اللّحيانى، فإذا خرج قال: هذا أحفظ الناس للنوادر .قال أبو الطيب: وقد أخذ اللحياني عن أبي زيد وأبي عمرو الشيباني وأبي عبيدة والأصمعي وعمدته على الكسائي، وكذلك أهل الكوفة كلهم يأخذون عن البصريين، وأهل البصرة يمتنعون من الأخذ عنهم؛ لأنهم لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة.، فمن نوادره أنه حكي عن بعض العرب، أنهم يجزمون بـ(لن)، وينصبون بـ(لم)، وعلى هذه اللغة قرأ من قرأ: (ألم نشرحَ لك صدرَكَ) لفتح الحاء. وحكَى اللحياني في نوادره: ذُرُّوح وذَرُّوح وذُرَّاح وذُرْنوح وذُرَحْرَح وذُرَّحْرَح. انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ص137)، الحموي، معجم الأدباء (ج1844/4)، والقفطي، إنباه الرواة (ج255/2)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج56/7).

(5) في (م)، و(ط): (جانبيّ).

(6) (البُرْشُومُ): ضرب من النّخل، واحدته: (بُرْشُومَةٌ) بِالضَّمِّ، لَا غير. قَالَ ابْن دُرَيْد: لَا أَدْرِي مَا صِحَّته! وَقَالَ أَبُو حنيفَة: (البُرْشُومُ): جنس من التَّمْر. وَقَالَ مرّة (البُرْشُومَةُ): بِالضَّمِّ، وَيُفْتَحُ (أَبْكَرُ النّخل بِالْبَصْرَةِ). وَقَالَ ابْن الْأَعرَابِي: (البُرشُومُ): من الرطب: الشقم. وَرطب (البرشوم) يتَقَدَّم عِنْد أهل الْبَصْرَة على رطب (الشهريز)، وَيقطع عذقه قبله. الزبيدي، تاج العروس (ج278/31).

(7) أبو حنيفة الدينوري(ت282هـ) أحمد بن داود بن ونند (بفتح الواو والنون الأولى وسكون النون الثانية) الدينوري، أبو حنيفة: أخذ عن البصريين والكوفيين، وأكثر أخذه عن ابن السكيت، وكان نحويًّا لغويًّا مهندسًا مؤرخًا نباتيًّا، من نوابغ الدهر. قال أبو حيان التوحيدي(ت400هـ): جمع بين حكمة الفلاسفة. وبيان العرب. له تصانيف، منها: (الأخبار الطوال) مختصر في التاريخ، و (الأنواء) كبير، و(النبات)، وهو من أجل كتبه، و(تفسير القرآن) ثلاثة عشر مجلدًا، و(ما تلحن فيه العامة)، و(الشعر والشعراء)، و(الفصاحة)، و(البحث في حساب الهند)، و(الجبر والمقابلة)، و(البلدان)، و(إصلاح المنطق). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج258/1)، والقفطي، إنباه الرواة (ج76/1)، والزركلي، الأعلام (ج123/1).

حكاها أبو عمرو الشيباني[1]، و(قُرْبُوسٌ)[2] بسكون الراء. و(عُصْفُورٌ)[3]، حكاها[4] ابن رشيق [5] في كتاب (الغرائب والشذوذ)، والفتحُ في ما عدا (قُرْبُوس) منها شاذٌّ، جاء مرجوحًا معَ الضَّمِّ. وفي القاموس: أنَّ (راءَ) (قُرَبُوس) لا تَسَكَّنُ إلَّا في ضرورة الشعر، وقال: ما تقدَّمَ مَعَ حكايتِهِ لأَكْثَرِهَا، وهو مُؤْذِنٌ بعدم الاعتداد بها، وصرَّحَ اللحيانيّ[6] في نوادره بندورها، فقول /ق12ب/ شارح[7] بعد ذِكْرِ بعضِها؛ فَيُتَعَذَّرُ القولُ بالنُّدُورِ؛ أي: كما ذَكَرَ المُصَنِّفُ. سَاقِطٌ.

قوله[8]: [لَكانَ أَوْلَى[9]] لأنَّ (فَعْلُولًا) لم يجئْ إلّا مِنَ العُجْمَى، ولا يُعْتَدُّ ذلك؛ لأنَّ كلامَنَا في لُغةِ العَرَبِ، و(صَعْفُوقُ) ليس مِنْ كُلامِ العَرَبِ.

---

(1) أبو عمرو الشيباني الكوفيّ(ت206هـ) إسحاق بن مرار الشيباني بالولاء، أبو عمرو: لغوي أديب، من رمادة الكوفة. سكن بغداد ومات بها. أصله من الموالي. جاور بني شيبان وأدب بعض أولادهم فنسب إليهم. وجمع أشعار نيف وثمانين قبيلة من العرب ودوَّنَها، وكان كُلَّمَا عَمِلَ منها قبيلةً أخرجها إلى الناس في (مجلد) وجعلها في مسجد الكوفة. وأخذ عنه جماعة كبار منهم أحمد بن حنبل: كان يلزم مجالسه ويكتب أماليه. ومن تصانيفه: (كتاب اللغات)، و(كتاب الخيل)، و(النوادر) المعروف بـ(كتاب الجيم)، و(غريب الحديث). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج201/1). والزركلي، الأعلام (ج296/1).

(2) في الهامش : القَرَبُوس للسرج – بتحريك الراء – ولا يخفف إلا في ضرورة الشعر؛ لأنَّه ليس (فَعْلُول) بسكون العين في أبنيتهم، وهما قَرْبوسان، والجمع قرابيس. (القَرَبُوسُ): بفتحِ الرَّاءِ والقافِ، وإسكانُ الرَّاءِ، وهوَ الشَّاخصُ فِي المقدِّمةِ. والشَّاخصُ وراءَ الرَّاكبِ منهُ مؤخَّرٌ. قلت: وللسرج قربوسان، فأما القربوس المقدم ففيه العضدان وهما رِجَلا السرج. ويقال لهما: صنواه، وما قدام القربوسين من فضلة دفة السرج، يقال له: الدرواسيج، وما تحت قدام القربوس في الدفة يقال له الأبراز. انظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج294/9)، والعسكري، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء (ص343)، والصاغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر (ج167/1).

(3) العُصْفُور: بـ(ضم العين)، وحكى ابن رشيق في كتاب (الغرائب والشذوذ): (عَصْفُور) بالفتح. وفي إسفار الفصيح: باب المضموم أوله: (تقول: هو عُصْفُور): لطائر صغير معروف. انظر: الهروي، إسفار الفصيح (ج713/2)، وعاشور، موسوعة الطير والحيوان في الحديث النبوي (ص276).

(4) في (ط): (حكاهما).

(5) ابن رشيق(ت463هـ) الحسن بن رشيق القيرواني، أبو علي: أديب، نقاد، باحث. كان أبوه من موالي الأزد. ولد في المسيلة (بالمغرب) وتعلم الصياغة، ثم مال إلى الأدب وقال الشعر، فرحل إلى القيروان سنة 406هـ ومدح ملكها، واشتهر فيها. وحدثت فتنة فانتقل إلى جزيرة صقلية، وأقام بمازر (Mazzara) إحدى مدنها، إلى أن توفي. من كتبه: (العمدة في صناعة الشعر ونقده)، و(قراضة الذهب) في النقد، و(الشذوذ في اللغة)، و(أنموذج الزمان في شعراء القيروان)، و(ديوان شعره)، و(ميزان العمل في تاريخ الدول)، و(شرح موطأ مالك)، و(الروضة الموشية في شعراء المهدية)، و(تاريخ القيروان)، و(المساوي) في السرقات الشعرية. وجمع الدكتور عبد الرحمن ياغي، ما ظفر به من شعره في (ديوان) ببيروت. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج85/2). والزركلي، الأعلام (ج191/2).

(6) لم يعثر الباحث على نوادر اللحياني.

(7) في (م): (الشارح).

(8) في (ك)، و(م): ساقط إلى قوله: [ليس مِنْ كُلامِ العَرَبِ).

(9) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص153).

قوله: [بها ظَلْعٌ][1]، هو بفتحِ المعجمة، وسُكُونِ الَّلام، كذا[2] في شرح المغني[3]يقال: ظَلَعَ البعيرُ [4]، كـ(مَنَعَ) غَمَزَ في مشيه[5].

قوله: [و(سَمْنَانُ):[6] ماءٌ لبني ربيعةَ [7]] كذا قال – أيضًا – المراديُّ [8]، وغيرُهُ. والذي في القاموس: (سَمْنَانُ)[9]؛ أي: بالفتح: مَوْضِعٌ، وبالكسر: بلدٌ، وبالضَّمِّ جبلٌ، وقال التبريزي[10]: (الأُمَيْلِحُ) ماءٌ لبني ربيعةَ، و(سَمْنَانُ) بفتحِ السِّينِ: دِيارُهُمْ.

---

(1) في (م): (بما ظلم).

(2) (كذا)، ساقط في (م).

(3) بما أن ابن جماعة(ت819هـ) أخذ عن الشمني(801هـ – 872هـ)؛ فلماذا لا يكون قد أخذ عنه شرح المغني؟! وإن كان من المحتمل أن يكون صاحب (شرح المغني): مُحَمَّد بن عمار بن مُحَمَّد بن أَحْمد القاهري المصري المالكي الْمَعْرُوف بِابْنِ عمار(ت844هـ): صاحب: (جلاب الموائد فِي شرح تسهيل الْفَوَائِد) فِي ثَمَان مجلدات، و(الكافي فِي شرح المغني) لِابْنِ هِشَام، فِي أَربع مجلدات. لأن ابن عمار أخذ عَن العز ابن جمَاعَة، وَعن شيخه ابْن خلدون. ومن عادة ابن جماعة كما رأينا أن يأخذ من معاصريه كما فعل مع الشمني، والفيروزأبادي في القاموس. مع ترجيح الباحث للأول: (الشمني). وهناك (شرح المغني)، للجاربردي' شرح لـ(كافية ابن الحاجب). إضافة إلى الجاربردي، شارح المغني – شرح لكافية ابن الحاجب–، وهو اختصار شديد للكافية، كما ذكر ذلك د. حسن العثمان السوري– في إحدى محاضراته لشرح المغني للجاربردي. حسن العثمان: صاحب تحقيق شافية ابن الحاجب، وتحقيق شرح الشافية لليزدي، وشرح الشافية للنظام(ت850هـ)، وبغية الطالب في الرد على شافية ابن الحاجب.

(4) في (م): (ظلم البعير). (الظَّلْعُ) بِسُكُونِ اللَّامِ عَرَجٌ ضَعِيفٌ مِنْ بَابِ مَنَعَ (وَمِنْهُ) رَخَّصَ فِي يَسِيرِ الظَّلْعِ (وَالْبَيِّنُ ظَلَعُهَا) المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب (ص299).

(5) (ظَلَعَ الفرسُ) إذا غَمَزَ في مشيهِ؛ فهي لازمة. الظَّلْع بالسُّكُون: العَرَج. وَقَدْ ظَلَعَ يَظْلَعُ ظَلْعاً فَهُوَ ظَالِع. الْمَعْنَى لَا يُقيم عَلَيك فِي حَالِ ضَعْفِك وعَرَجِك إلاَّ مَن يَهْتَمّ لأمْرِك وشَأنِك، ويَحْزُنُه أمْرُك وشَأنُك. وَمِنْهُ حَدِيثُ الْأَضَاحِي: (وَلاَ العَرْجَاءُ البَيِّن ظَلْعُها). انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج3/158)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1/555).

(6) سَمْنَانَ: إما أن يكون مكرر اللام للإلحاق بِزِلْزَال، أو يكون زيد فيه الألف والنون لا للتكرير بل كما زيد في سَلْمَان، ولا دليل في قول الحماسي:

نَحْوَ الأُمَيْلِحِ من سَمْنَانَ مبتكرا *** بفتية فيهم المرار والحكم

بمنعه صرف (سَمْنَانَ)، على كونه (فَعْلانَ)، لجواز كونه (فَعْلاَلاً)، وامتناعُ صرفه؛ لتأويله بالأرض، والبقعة؛ لأنَّه اسمُ موضعٍ. سَمْنان من ديار الشاعر بنجد، وقال الشراح: هو ماء لبني ربيعة، وليس كما قالوا، بل الماء هو الأُمَيْلِح، وفي القاموس: سَمْنَان بالفتح موضع، وبالكسر بلد، وبالضم جبل. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج1/15)، و(ج4/9).

(7) (ربيعة): وهم بنو ربيعة بن نزار، ويعرف بربيعة الفرس؛ لأنَّ أباه نزارًا أَوْصَى له من ماله بالخيل... ولربيعة بطنان، وهما أسد، وضبيعة ابنا ربيعة، ولكلّ منهما عدّة أفخاذ، وديارهم إلى الآن بالجزيرة الفراتية تعرف بديار ربيعة، أمَّا أسد فأكثرها أفخاذًا. القلقشندي، صبح الأعشى (ج1/390).

(8) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج3/1530).

(9) في (ك): (وسَمْنَانُ).

(10) الأميلح مَاء لبني ربيعَة الْجُوع وسمنان مَوضِع بالبادية وَقيل هُوَ بديار بني تَمِيم قرب الْيَمَامَة... انظر: التبريزي، شرح ديوان الحماسة، اختاره أبو تمام حبيب بن أوس (ج2/160).

قوله[1]: [لِلتَّعْرِيفِ والزِّيادَةِ]؛ أيْ: (الألفُ والنُّونُ).

قوله[2]: [قال الحماسيُّ[3]] (الأُمَيْلِحُ) مَوْضِعٌ. سَمْنَانُ – أيضًا – موضعٌ. (المرار[4]): اسمُ رَجُلٍ. كما أنَّ (الحَكَمُ)[5]: كذلك[6].

قوله: [قال الحماسيُّ]: هو نسبةٌ إلى (الحماسة) بفتح الحاء، وهي في اللغة: الشجاعة، والمرادُ بها هنا ما اختاره أبو تمام[7] حبيب بن أوس الطائي من أشعار العرب، وسمَّاهُ: (كتابَ الحماسةِ)، وجَرَتْ عادةُ المُصَنِّفِينَ فيما يستشهدون به من كلام العرب مِمَّا اشتمَلَ عليه الكتابُ المذكورُ[8]. بنسبةِ قائلِهِ إليه استغناءً عَنْ تسميَتِهِ، وهو هنا زياد ابن جمل[9] بالجيم ابن سعيد ابن عميرة[10].

قوله: [الأُمَيْلِحُ] البيت هو من قصيدة طويلة أولُّهَا:

---

(1) في (ك)، و(م): ساقط إلى قوله: [كما أنَّ (الحَكَمُ): كذلك).

2 قوله: [قال الحماسيُّ):... إلى (الحَكَمُ) كذلك. ساقط في (م).

(3) هو نسبة إلى الحماسة بفتح الحاء، وهي في اللغة الشجاعة، والمراد بها هنا ما اختاره أبو تمام حبيب بن أوس الطائي(ت231هـ) من أشعار العرب وسماه كتاب الحماسة. كذلك ذكره ابن جماعة بعد سطرين.

(4) (المرّارى)(ت210هـ): بفتح الميم والألف بين الراءين الأولى مشددة، هذه النسبة إلى مرار، وهو اسم رجل: بحر بن مرار بن عبد الرحمن ابن أبى بكرة المراري، ثقة، روى عنه يحيى بن معين، من أهل البصرة، روى عنه الأسود بن سنان ويحيى بن سعيد القطان وأبو عمرو إسحاق ابن مرار الشيباني المراري النحويّ اللغوي، روى عنه أحمد بن حنبل، يروى عنه إبراهيم بن إسحاق الحربي اللغة يقول: حدثني عمرو بن أبى عمرو الشيباني عن أبيه، ومات سنة عشر ومائتين يوم الشعانين. السمعاني، الأنساب (ج169/12).

(5) (المرار): أَخُو الشَّاعِر. وَ(الْحَكَمُ) ابْنُ عَمِّهِ.

(6) الأميلح مَاء لبني ربيعَة الْجُوع وسمنان مَوضِع بالبادية وَقيل هُوَ بديار بني تَمِيم قرب الْيَمَامَة والمرار أَخُو الشَّاعِر وَالْحكم ابْن عَمه هَذَا قَول الْأَصْمَعِي وَقَالَ غَيره هما أَخَوَاهُ وَمعنى الْبَيْتَيْنِ يَا قوم لَيْت علمي حَاصِل مَتى أغدو بفرس سابحة أَو سابح سَابق أقوده فيسبقني لسلاسة قياده إِلَى جِهَة الأميلح وسمنان مبتكرًا مَعَ فتية فيهم أخي وَابْن عمي. التبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج160/2).

(7) في (م): (أبو تميم).

(8) في (ك) ساقط: (المذكور).

(9) في (م): (جميل).

(10) في (الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة): أنه لزياد بن منقذ الحنظلي أخي المرار العدوي، وقاله ابن بسام، ونسبه البغدادي في (الخزانة) إلى المرار نفسه، وروايته:

وما أصاحب من قوم فاذكرهم *** إلا يزيدهم حباً إليّ هم

وزُعِمَ أنّ المرار هو نفسه زياد بن منقذ، ونقل ذلك البغدادي عنه، وجاء في بعض (أصول زهر الآداب): أنّه أخو المرار، حسبما ذكر ابن بسام، ورَوَى البيت كما جاء في (الذخيرة). وقال البغدادي: وزعم أبو تمام في الحماسة أن القصيدة التي منها البيت لزياد بن حمل بن سعيد بن عميرة (الحماسة)، وزعم الأصفهاني في (الأغاني): أن هذه القصيدة للمرار بن سعيد الفقعسي، والصواب أنها لزياد بن منقذ العدوي، قاله ياقوت: في (معجم البلدان) (مادة: صنعاء) قلت: ما ذكره عن الحماسة ثابت عند التبريزي. قال زياد بن حمل، وقيل زياد بن منقذ. وكان من مناسبة القصيدة أن زياد بن منقذ رحل إلى صنعاء فلم يحمدها، فقال ذلك الشعر يذمها ويتشوق إلى وطنه. انظر: التبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج151/2)، وابن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة (ج636/8)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج2/394–396)، والقيرواني، زهر الآداب وثمر الألباب (ج1136/4).

لا حبَّـذا أنــتِ يــا صــنعاءُ مِــنْ بَلَــدٍ ولا شُــعوبُ هــوىً منِّــي ولا نُقُــمُ[1]

ومنها البيتان المشهوران وهما قوله:

لــم ألــقَ بعــدهم حيًّــا فَــأُخْبِرَهُمْ إلَّا يزيــدُهُمْ حبًّــا إلــيّ هُــمُ

وقوله:

وقمــتُ لِلطَّيْــفِ مُرْتَاعًــا فــأرَّقَني فَقُلْــتُ أهِــيَ سَــرَتْ أمْ عــادَنِي حُلُــمُ

وفي بعض شروح الحماسة[2] قال أبو الندى [3]: (أُمَيْلِحُ): ماءٌ. و(سَمْنَانُ)[4]: رملةٌ، وقال غيرهُ: موضعان. والمرارُ والحَكَمُ أخوان[5]. انتهى.

قوله[6]: [قالوا[7] ليس في الكلام[8] فَعْلَالٌ مِنْ غَيرِ البناءِ المُكَرَّر] يريد المضاعف بقرينة المثال[9]، والمستثنى. وعبارةُ الجوهريّ: قال الفراء: ليس في الكلام (فَعْلَالٌ) مفتوحُ (الفاءِ) مِنْ غَيرِ ذواتِ التَّضْعِيفِ إلَّا (حرف واحد[10])، يُقالُ: ناقةٌ بها (خَزْعَالٌ)[11]؛ أي: (ظَلْعٌ)[12]، وزاد ثعلب:

---

(1) البيت من [البسيط] لزِيَاد بن حمل بن سعد بن عميرَة بن حُرَيْث. أو زياد بن منقذ. انظر: التبريزي، شرح ديوان الحماسة (ج151/2)، البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج255/5).

(2) في (ك) (الحماسية).

(3) الحسن بن أحمد أبو محمد الأعرابي: المعروف بالأسود الغندااني (العندجاني): نسبة إلى غندجان، وهي بليدة في أرض فارس) اللغوي النسابة كان قد رزق في أيامه سعادة؛ لأنه كان في كنف الوزير أبي منصور بهرام. وكان مستنده فيما يرويه عن محمد بن أحمد أبي الندى وهو رجل مجهول وكان ابن الهبارية أبو يعلى الشاعر يعيره بذلك ويقول ليت شعري من هذا الأسود الذي قد وضف نفسه على الرد على العلماء وتصدى للأخذ على الأئمة القدماء بماذا يصحح قوله ويبطل قول الأوائل ولا تعويل له فيما يرويه إلا على أبي الندى ومن أبو الندى في العالم لا شيخ مشهور ولا ذو علم مذكور. انظر: الفيروزأبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص118)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج293/11).

(4) في (ك): (سمان).

(5) في (م): (أخواه).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص154).

(7) في (ط): ساقطة: (قالوا).

(8) في (ط): (كلامهم).

(9) يقصد (سمنان).

(10) هكذا في (ط).

(11) القاموس المحيط: وناقة بها (خَزْعَالٌ): ظَلْعٌ، وليس فعلال من غير المضاعف سواه وقسطال وخرطال. ونَاقَة بهَا (خَزْعال)، بِفَتْح الْخَاء. في: ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1144/2)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج992/1).

(12) في (م): (ظلم).

(قَهْقَار)[1] وخالفه /ق13أ/ النَّاسُ. وقال في القاموس: وليس (فَعْلَالٌ)[2] مِنْ غَيرِ المضاعفِ[3]. سواه[4]، و(قَسْطالٍ، وخَرْطالٍ). وقال: قيل[5]: (الخَرطال) ك(خَزعال): حَبٌّ معروفٌ أو هو [6](الهُرطمانُ)[7].

قوله[8]: **[وأمَّا بَهْرَام[9] وشَهْرَام[10]]** جواب سؤال مقدر.

قوله: [وكان أحمدُ بنُ يحيى] هو ثـعـلـب – رحمه الله تعالى– .

قوله: [لأنّه[11] ظُهرانًا[12] اسمٌ لظاهِرِ الرِّيشِ وبُطنانًا لباطنه[13]] كذا قال الشريف[14] – أيضًا –. والذي في القاموس: إنَّ ظُهرانًا[15] جَمْعُ ظَهْرٍ، وهو الجانبُ القَصِيرُ مِنَ الرِّيشِ، قال: وبُطنانًا[16]: جمع (بطن)، وهو الشِّقُّ الأطولُ منه، وفي الصحاح[17] نحوه فيهما.

---

(1) هكذا عند: الجوهري، الصحاح (ج1684/4).
(2) الراجح على كلام الجوهري الآتي طبعة (ط). حيث يقول الجوهري: وزاد ثعلب: (قهقار)، وخالفه الناس وقالوا: هو قهقر. وزاد أبو مالك (قسطال)، وهو الغبار. فأما في المضاعف ففعلال فيه كثير، نحو الزلزال والقلقال. الجوهري، الصحاح (ج1684/4).
(3) في (م) (من غير المصنف).
(4) في (ك): (مِنْ المضعَّفِ سواه).
(5) في (م) : (قبل).
(6) في (م): (الشرطمان).
(7) "(الهرطمان): بالضم: حَبٌّ متوسطٌ بين الشعير والحنطة، نافع للإسهال، والسعال". انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1169/1).
(8) ساقط في (ك)، و(م): إلى... (مقدر).
(9) ويقولون (بِهرام). والصواب فتح الباء. وهو (بَهرام بن أرْدَشير)، فارسي. (وَبَهْرامُ: اسْم) مَلِكٍ من مُلُوكِ الفُرْسِ. (و) بَهْرامُ: (فَرَسُ النُّعْمانِ بن عُتْبَةَ العَتَكِيّ). المريخ والمريج: كوكب من الخنس في السماء الخامسة وهو (بَهرام). انظر: الصفدي، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف (ص173)، والزبيدي، تاج العروس (ج316/31)، وابن منظور، لسان العرب (ج54/3).
(10) ملك الهند (شِـهْرَامُ): بكسر الشين المعجمة. وابن شَـهرام– أبو إسحاق بن شَـهرام، المعروف بابن ظلوم المغنّية، كاتب سيف الدولة، ورسوله إلى ملك الروم. وشَهرام الفارسي. وفي شرح شافية ابن الحاجب: على (فَعلال) بفتح الفاء: خَزعال، وقَهقار...(وأما بَهْرام وشَـهْرام فعجميان. انظر: المقدسي، البدء والتاريخ (ج206/3)، والتنوخي، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة (ج311/3)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج357/4)، والدميري، حياة الحيوان الكبرى (ج196/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج182/1).
(11) في (ط): (لأنَّ).
(12) هكذا في جميع المخطوطات، مع أنه الأصل أن تكون مثل: (بُطنان) في (ط).
(13) "و(بُطنان) (فُعْلان)، لا (فُعْلال)؛ لدليلين: أحدهما: مجيء (فُعْلان) في أبنيتهم، وعدم مجيء (فُعْلال). و(قُرْطاس)، بضم القاف، ضعيف؛ لأنّ الفصيح (قِرْطاس) بكسر القاف. والثاني: أنّ (بُطْنان) نقيض (ظُهْران)، بضم الظاء؛ لأنّ (بُطْنان) اسم لباطن الريش و(ظُهْران) اسم لظاهر الريش، والنُّونُ زائدة في (ظُهْران) فتكونُ زائدةً كذلك في (بُطْنان)؛ لأنّه يُعلمُ مِنْ (ظُهْران) أنّهم قصدوا ببُطنان نقيضه؛ أعني: قُصِدَ (ظُهْران)، بناءً على حملهم أحد النقيضين على الآخر". ركن الدين، شرح الشافية (ج183/1).
(14) ركن الدين، شرح الشافية (ج183/1).
(15) في (ط): (بُطنان).
(16) في (ط): (بُطنان).
(17) انظر: الجوهري، الصحاح (ج5/ 2079).

قوله: [حملاً[1] للنَّقيضِ على النَّقيضِ] قال شارحٌ: فيه نظرٌ؛ لأنَّ التضادَ أمرٌ معنويٌّ، وهو لا يُوجِبُ بين الضِّدَّينِ اتَّحادَ بنائِهما لفظًا كما في الحياة والمماتِ، مثلاً؛ فإنَّه لا يُقالُ: زِنَتُهما واحدة؛ لأنَّ أحدَهما ضدُّ الآخَرِ[2]. انتهى. ويُجابُ بأنَّ الشيءَ لَمَّا كانَ أقربَ خُطُورًا بالبال معَ ضِدِّهِ مِنْ سائرِ[3] المغايراتِ التي ليست أضدادًا له؛ صحَّ لهذا الجامعِ المشتركِ تنزيلُهُمَا مَنزلةَ المِثْلَيْنِ فيُحْمَلُ[4] أحدُهُمَا على الآخَر في شيءٍ مِنْ أحكامِهِ، كما يُحْمَلُ على نَظِيرِهِ، وقد قالوا: (صحَّ المَوَتَان) معَ وجودِ مقتضى الإعلالِ؛ حملاً له على ضِدِّهِ (الحيوان). وما نَحْنُ فيهِ أَوْلَى؛ لأنَّه أمرٌ لفظيٌّ، وفي التصحيحِ المذكورِ التزامُ الثِّقلِ. والإلزامُ بالحياةِ والمماتِ ساقطٌ؛ لاختلافِ مواقع[5] الحروفِ الأصولِ والزائدِ فيهما، وهو مقتضٍ لو حُمِلَ أحدُهُمَا في الزِّنَةِ على الآخرِ لَجُعِلَ الأصليُّ زائداً أو بالعكس[6] بخلافِ (بُطْنَان).

قوله[7]: [الثاني أنَّ (فُعْلَالاً) لم يُوْجَدْ] قال في الديوان[8] لم يأتِ على (فُعْلَالٍ) بِضَمِّ (الفاءِ)، وتَسْكِينِ (العينِ) شيء مِنْ أسماءِ العربِ مِنَ الرُّباعيِّ السالمِ إلَّا مُكَرَّرًا نحو: (فُصْطَاطٍ[9] وقُرْطَاطٍ)[10].

---

(1) قياسًا. يعني لا يعل الموتان مع أنه ليس في معناه اضطراب حملا على الحيوان، وإنما حملوه عليه "لأن نقيضه" وهم يحلمون النقيض على النقيض، كما يحملون النظير على النظير. دنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص124).

(2) وصَحَّ (الموتان) مع عدم حركة مسماه؛ لأنه نقيض (الحيوان)، فحمل النقيضَ على النقيضِ، كما حملَ النَّظيرَ على النَّظيرِ. يقال: اشْتَرِ من المَوَتَان، ولا تَشْتَرِ منَ الحَيَوان. ركن الدين، شرح الشافية (ج768/2).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص155).

(4) في (ط): في (حَمْلِ).

(5) في (ط): (موقعِ).

(6) في (ط): (العكس).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى...(وقُرْطَاطٍ).

(8) الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج62/2).

(9) في (ط): فصطاط. ولم نجده إلا (فسطاط) بـ(السين). (الفسطاط والقرطاط). كما في: الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج62/2).

(10) (لقُرطاطُ): بالضم والكسر: ما يوضع تحت رحل البعير، وهو الداهية – أيضا –. الفُسطاطُ): بضم أولِهِ أو كسرِهِ: المدينةُ التي فيها مجتمع الناس، وكلُّ مدينة (فُسطاطٌ)، ومنه قيل لمدينة مصر التي بناها عمرو بن العاص: (فُسطاطٌ)، وقال الزمخشري: (الفُسطاط): ضرب من الأبنية في السفر دون السرادق، وبه سميت المدينة، ويقال لمصر والبصرة الفسطاط. ابن منظور، لسان العرب، مادة (فسط)، ومادة (قرطط) (ج372/7– 376).

قوله: [وهو ضَعيفٌ – أيضًا –]؛ أي: كما أنَّه لم يُوجَدْ غيرُهُ، ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ المصنف [1] والشارحون من ضعف الضَّمِّ[2]، ظاهرُ كلامِ الجوهري. وغيرُهُ يُخالِفُهُ؛ ففي الصحاح[3]: (القِرْطَاسُ) /ق13ب/ الذي يُكْتَبُ فيه، و(القُرْطَاسُ): بالضَّمِّ مِثْلُهُ. وفي القاموس: (القرطاس): مثلثةُ[4] (القافِ). كـ(جَعْفَرٍ)، و(دِرْهَمٍ) الكاغَدُ[5].

قوله: [ثُمَّ اعْلَمْ أنَّ المُرَادَ بالشَّاذِّ...إلى آخره[6]] يُعْرَفُ بالتَّأَمُّلِ في التَّعريفاتِ الثلاثةِ أنَّ بينَ الشَّاذِّ والنَّادرِ عمومًا مِنْ وجه، وخصوصًا من وجه[7]، **فما خالفَ القِياسَ وقَلَّ وُجودُهُ:** (شَاذٌّ ونَادِرٌ)، **وما خالف وكان كثيرًا:** (شَاذٌّ فقط)، **وما قلَّ ولم يخالف:** (نادِرٌ فقط)[8]، وأنَّ **الضعيف:** (مُبايِنٌ لهما).

---

(1) ابن الحاجب(ت646هـ).

(2) (قُرْطاس)، بضم القاف، ضعيف؛ لأن الفصيح (قِرْطاس) بكسر القاف. ركن الدين، شرح الشافية (ج183/1).

(3) [قرطس] القِرْطاسُ: الذي يكتب فيه. والقُرْطاسُ بالضم مثله. الجوهري، الصحاح، مادة (قرطس) (ج962/3).

(4) قول صاحب القاموس: فِي التَّثْلِيث(قرطاس)؛ اقْتضَى أَنَّهَا كلَّها فَصِيحَةٌ وَارِدةٌ، وليسَ كَذَلِك، وَقد قَالَ فِي الْمِصْبَاح: كَسْر الْقَاف أَشْهَرُ، وَقَالَ الجَارْبَرْدِيُّ شَرْح الشَّافِيَة: الضَّعِيفُ مَا فِي ثُبُوتِهِ كلامٌ، كقُرْطاسٍ، بالضَّمِّ، فدَلَّ على ضَعْفِه، بخلافِ عبَارة المِصْبَاح فإنَّها تُوهِمُ أَنّه مَشْهُورٌ، وأَمَّا الفَتْحُ فَلم يَذْكُرْه أَكثرُ أَهْل اللُّغةِ، وقَضيَّةُ قَولِهم (فَعْلال) فِي غير التَّضْعيف قَليلٌ لم يَرِدْ مِنْهُ إلاّ خَزْعالٌ، يَنْفِيه، وَلَكِن أَوْرَدَه ابنُ سِيدَه(ت458هـ) على ضَعْفِه، وقلَّده صاحب القاموس(ت817هـ) وَهَذَا الَّذي أَنْكرَه الجَارْبَرْدِيُّ على الفيروزأبادي وابنِ سِيدَه، ونَظرَ فِيه، فقد حَكاه اللِّحْيَانِيُّ(بعد207هـ) هَذَا بالفتْح. وَكَذَا حَكى (القَرْطَسَ): كـ(جَعْفرٍ)، كَذَا نَقله الجَوْهَرِيُّ(ت393هـ) عَن ابْن دُريْدٍ(ت321هـ) فِي نوادره، وحكَى الفارَابيُّ(ت350هـ) مْثل: (دِرْهَمٍ)، هَكَذَا قَيَّدَهُ، وَهُوَ الكاغِدُ يُتَّخذُ من بَرْدِيٍّ يكونُ بمِصْر. و(القِرْطاس)، بالكسْر: الجَملُ الآدَمُ، نَقَلَهُ الصَّاغَانيُّ(ت650هـ). وَعَن ابْن الأَعْرَابيّ: (القِرْطاس): الجَارِيَةُ البَيْضاءُ المَدِيدَةُ القَامَةِ. وقَولُه – تَعَالَى –: (ولَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ). وَهُوَ الصَّحيفَةُ من أَيِّ شَيْءٍ كانَتْ، يُكْتَبِ فِيهَا، والجَمْع: قَرَاطِيسُ، وَمِنْه قولُه – تَعَالَى –: (تَجْعَلُونَه قَرَاطِيسَ)؛ أَي: صُحُفاً. وكُلُّ أَدِيمٍ يُنْصَب للنِّضالِ فَهُوَ قِرْطَاسٌ. و(القِرْطاس): النّاقَةُ الفِتِيَّةُ الشابَّةُ، عَن ابْن الأَعْرَابِيّ، قَالَ: وَهِي – أيضاً – الدِّيبَاجُ والدِّعْبِلُ والعَيْطَمُوس. و(القِرْطَاس): بُرْدٌ مِصْرِيٌّ، أَي نَوْعٌ من بُرُودِ مصْرَ. انظر: الجوهري، الصحاح (ج962/3)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج565/1)، والزبيدي، تاج العروس (ج365/16).

(5)(الكَاغَدُ): بِفَتْح الْغَيْن، أهمله الجوهريّ، وَقَالَ الصاغانيّ(ت650هـ): هُوَ (القِرْطَاسُ)، فارسيٌّ (مُعَرَّب). الزبيدي، تاج العروس (ج110/9).

(6) في (ط): (إلخ).

(7) (وخصوصًا من وجه)، ساقطة في (ك)، و(ط).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص156).

قوله[1]: **[كالقَوَد**[2]**]** فإنَّ (الواوَ) تَحَرَّكَتْ، وانفتحَ ما قبلَهَا؛ فلم تُقْلَبِ (الفاءُ)؛ فيكونَ شاذًّا.

قوله: [فلوِ اتَّفَقَ قَلْبٌ في الموزونِ بِجْعِلِ حَرْفٍ مَوْضِعَ حَرْفٍ] فيهِ إشارةٌ إلى تعريفِ **(القلبِ):** فهو عِبارَةٌ عَنْ جَعْلِ حَرْفٍ مِنَ الكلمةِ مكانَ غيرِهِ منهما[3] وجَعْلُ ذلكَ الغيرِ مكانَ ذلك الحرفِ، **وهو واقِعٌ في كلامِ العَرَبِ كثيرًا في المعتلِّ والمهموزِ، وقليلًا في غيرهما، ولا يُقاسُ عليه معَ كثرته.**

قال ابنُ مالك، وغيرُهُ : وذو (الواو) أمكنُ فيه من ذي (الياء) بالاستقراء، نحو: (شاكٍ)، و(هارٍ)[4]، [5]كما أنَّ انقلابَ الألفِ عن (الواوِ) أكثرُ مِنِ انقلابِها عن (الياء)[6]، حتَّى أنّا لو وجدنا كلمةً أُشْكِلَ علينا الأمرُ في ألفِهَا، منقلبةً عن (واوٍ أو ياءٍ) حَمَلْنَا ذلك على أنَّها مُنقلبةٌ عَنْ (واو)، ودليلُ ذلك الكثرة.

قالوا: وهو بتقديمِ[7] الآخِرِ، ولو زائدًا على مَتْلُوِّهِ، ولو غُيِّرَ (عَيْنُ) أكثرِ قَوْلِهِمْ:[8] (راءٍ، وهارٍ، وشاكٍ، والأوالى، وشَواعٍ)، وكذا (أيامى) جمع (أَيِّمٍ) عند الأخفش في (رأيي، وهاور، وشاوك)[9]، و(الأوايل)، والأصل: (الأواول)، و(شوايع) من (شاع يشيع) و(أيايم)، وفي كُلِّها قُدِّمَتِ الّلامُ على ما قَبْلَهَا، وكقولِهِمْ: (ترايق) في جمع (تَرْقُوَة)[10]والأصل (التراقي) فقَدَّمَ الحرفَ الزَّائدَ على (لام) الكلمة، وقد يكونُ بتقديمِ (مَتْلُوِّ الآخِرِ) على (العَيْنِ) كقولهم: (الحوبا) وهي النفسُ، والأصلُ: (الحبوا)، لقولهم: (حابَيْتُ الرَّجُلَ) إذا أظهرتَ له خِلافَ ما في (حوبايك)، و(ميدان) /ق14أ/ إذا جُعِلَ مأخوذًا مِنَ (المدى)، والأصلُ (مديان). لا إذا جُعِلَ مأخوذًا مِنْ (مَادَ يَمِيدُ)، وهو ما في الصحاحِ والقاموسِ.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)... إلى... (شاذًّا).

(2) قول ابن الحاجب: (وَنَحْوُ: (القَوَد) وَالصَّيَدِ وأَخْيَلَتْ وأَغْيَلت وأَغْيَمت شَاذٌ)؛ أي: تصحيح الواو والياء فيهما شاذٌّ؛ لوجودِ عِلَّةِ قَلْبِهَا ألفًا، وهي كونُ الواوِ والياءِ متحركتين، أو في حكمِهما معَ انفتاحِ ما قبلَهما. ركن الدين، شرح الشافية (ج747/2).

(3) في (ط): (منها).

(4) في (م): نحو: (شارك)، و(عمارا).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص157).

(6) في (ك): (الباء).

(7) في (ك): (بتقدم).

(8) في (ك): (كقولهم).

(9) في (م): (شارك).

(10) التَّرْقُوَةُ وَزْنُهَا فَعْلُوَةٌ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِّ اللَّامِ وَهِيَ الْعَظْمُ الَّذِي بَيْنَ ثُغْرَةِ النَّحْرِ وَالْعَاتِقِ مِنْ الْجَانِبَيْنِ وَالْجَمْعُ التَّرَاقِي قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَا تَكُونُ التَّرْقُوَةُ لِشَيْءٍ مِنْ الْحَيَوَانَاتِ إلَّا لِلْإِنْسَانِ خَاصَّةً. الفيومي، المصباح المنير، مادة (ت ر ق) (ج74/1).

وبتقديم (العينِ)، أو (الّلامِ) على (الفاءِ)، وبتأخِيرِهِا عنهما جميعًا كقولهم: (أيس[1]، وآرام[2]، وجاهٍ[3] و[4] قولهم: (أشياءَ) في القولِ الأصَحِّ، وقولهم: (حادي عَشَرَ) في العَدَدِ[5]، وسيأتي هذا في كلامه.

قوله: [والواوُ المضمومةُ يجوزُ قلبها[6] همزةً]؛ أي: ولو لم تَكُنْ (فاءً) كان في هذا اللفظ المذكور، وظاهرُ كلام سيبويه[7]: أنَّ الهمزَ فيه أكثرُ، وإليه ذهبَ المازنيُّ[8]، وسيأتي إيضاحُ المسألةِ في الإعلالِ. و(آدر) جمع (دار).

قوله: [فجعلَ الفاءَ موضعَ العينِ]؛ أي: بعدَ أنْ نُقِلَتْ حركةُ العينِ إليها لتكونَ الهمزةُ بعدَ القلبِ ساكنةً فتنقلبُ ألفاً، والمرادُ نَقْلُ الحرفِ مَعَ بقاءِ الشَّكْلِ، وهذا أَنْسَبُ فيما قَرَّرُوهُ في قلبِ (أينقَ)، و(الحوبا)، وبما سيقوله الشارح: في (الجاه)، وغيرِهِ.

---

(1) (أَيِسَ يَأْيَسُ)، فإنه مقلوب من(يَئِسَ)؛ لأنه لو كان أَيِسَ هو الأصل لوجب أن يقال: (آسٍ)؛ لتحرُّكِ الياءِ، وانفتاحِ ما قبلها، ولمَّا لم يَقُلْ كذلك عُلِمَ أنَ (أَيِسَ) مقلوب من: (يئس)؛ فوزنُ (أَيِسَ) (عَفِلَ) لا فَعِلَ. ركن الدين، شرح الشافية (ج1/ 187).

(2) في (ط): (آيس، وآرم). (آرامًا) على وزنِ (أَعْفَالٍ)، جمع رِئْم. وهو أكثرُ استعمالًا من(أرآم). ركن الدين، شرح الشافية (ج187/1).

(3) يُعرَفُ القلبُ بأمثلة اشتقاقه؛ أي: بالكلمات التي عُلِمَ أنَّ جميعَها راجعةٌ إلى أصلٍ واحدٍ كـ(الجاهِ)؛ فإنَّه نُقِلَ فيه (الفاءُ) إلى موضعِ (العين) وبالعكس، فوزنُهُ (عفل)؛ لأنَّ (الجاهُ والوجيهُ والتَّوجِيهُ والتَّوَجُّهُ ووَجْهٌ وتَوَجَّهٌ) راجعةٌ إلى أصلٍ واحدٍ، وهو (الوَجْهُ). ركن الدين، شرح الشافية (ج185/1).

(4) في (ط): (وجاء قولهم أشياء).

(5) في (ط): (العدّ).

(6) (قلبها): ساقطة في (ك)، و(م).

(7) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج249/5).

(8) المازني(ت249هـ) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها. له تصانيف، منها: كتاب: (ما تلحن فيه العامة)، و(الألف واللام)، و(التصريف)، و(العروض)، و(الديباج). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج283/1)، والزركلي، الأعلام (ج69/2).

الباب الرابع[1]: القلب المكاني

قوله[2]: [والضميرُ في (بأصلهِ): للمقلوبِ]؛ الأَوْلَى أنْ يَرجِعَ الضَّميرُ إلى الموزونِ المذكورِ في المتنِ.

قوله: [مِنْ سياقِ الكَلامِ]؛ أي: لأنَّ الكلامَ في ألفاظٍ، قالوا: وقرينةُ السياقِ أمرٌ يُؤخَذُ مِنَ الكلامِ المسبوقِ؛ لبيانِ المقصودِ سَواءٌ كان سابِقاً على اللفظِ الدالِّ على خُصُوصِ المقصودِ أو متأخراً عنه، وقد يُعَبَّرُ عنه بدلالةِ (السياق أيضًا)[3].

قوله: [وهي الكلماتُ التي عُلِمَ أنَّ الجميعَ راجعٌ إلى أَصْلٍ واحدٍ]؛ أي: التي عُلِمَ رجوعُهَا كلِّها فلو قال: (إنَّ جميعَهَا)؛ لكانَ أولى؛ ليكون في الكلامِ ضميرٌ يعودُ على الموصولِ.

قوله[4]: [نُقِلَتِ الفاءُ إلى موضعِ العَيْنِ] الأَوْلَى أنْ يُقالَ: نُقِلَتِ الواوُ وهي متحركةٌ فصار الجيمُ الساكِنُ[5] فاءً ولا يمكنُ الابتداءُ بالساكنِ فحرَّكُوهَا بالفتحِ؛ لكونِهِ أخفَّ، ولِكَوْنِهِ حركةَ الفاءِ الأصليّ فصارَ جوه. ض.

قوله: [لكنْ حيثُ غُيِّرَتْ بالتقديمِ]؛ أي: عليها غيرتْ بالتقديمِ؛ أي: عليها غُيِّرَتْ بالتحريكِ، قال شارحٌ: وفيه تَكَلُّفٌ، والوجهُ: أنْ يُقالَ: قُلِبَتِ الواوُ أَلِفاً شُذُوذًا كـ(قَلْبِ) (طاي)[6]؛ لأنَّ تقديرَ الفتحِ

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص158).

(2) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: [المذكورِ في المتنِ).

(3) في (ط): السياقِ إليه.

(4) ساقط في (ك)، و(م): إلى قوله: (فصارَ جوه. ض).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص159).

(6) باب (طوى وشوى): ... لو قلبتَ الواو من (طَوَيتُ) ألفًا، والياء ألفٌ (لعلّه يريد الفعل قبل اتصاله بالضمير)؛ لأنَّ ألفه منقلبة عن ياء. وهو: طَوَى؛ لتوالى الإعلال. ثمَّ يلتقي الألفان وهما ساكنان، فيؤدِّي ذلك إلى الحذف. فلمَّا لم يمكن إعلالهما معًا أعللتَ إحداهما، وكانت الأَوْلى بالإعلال اللام؛ لأنها طرف. وأيضًا فإنك لو أعللتَ العين وصحَّحتَ اللام لكنتَ تقول: شايَ يَشِيُّ وطايَ يَطِيُّ، فتقلب الواو التي هي عين ياء وتُدغمها في الياء، وتدخل اللام الضَّمَّة؛ لأنها تجري مُجرى الصحيح، فكان يلزم في ذلك تغيير وتبديل كثير. فرُفِض لذلك. وقد شذَّ من ذلك (شيء)، فأُعِلَّت عينه وصُحِّحت لامه، وجاء ذلك في الاسم لقوَّته وتمكُّنه. وذلك نحو: (طاية) و(الطاية): سقف البيت. و و(ثاية)، و(الثاية): حجارة تكون للراعي حول الغنم تأوي إليها؛ لأنهما من: طَوَيتُ وثَوَيتُ). وأمَّا ما عينه ولامه واوان فإنَّ العين منه تجري مَجرى الحرف الصحيح أبدًا (باب طَوِي، وحَيِي): (طَوِي يطوَى) فرع: (طوَى يطوِي)، و(حيِيَ) فرع (حَيَا)؛ لأن (فعل) -بفتح العين- أصل، و(فَعِل) فرع؛ لأن (فَعَل) -بفتح العين- أخفُّ وأكثرُ من (فعِل) -بكسر العين- ولما وجب تصحيح (طوي وحيي)؛ لئلا يؤدي إلى إعلالين، وجب تصحيح (طَوَى وحَيَا) وإن لم يتأد إلى الإعلالين؛ إجراء له مجرى أصله في البناء، ولأنه لو أُعل لقيل: (طَايَ وحَايَ)، فيقضي إلى وقوع ياء متطرفة بعد ألف، وهو نادر في كلامهم. يقال: (طَوِيَ الرجل: إذا جاع). انظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، ومعها: (الوافية نظم الشافية)، للنيساري (ص12)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص363)، وركن الدين، شرح الشافية (ج751/2).

الموجبِ للانقلابِ أقلُّ مِنْ تقديرِ القلبِ الشَّاذِّ. قال: واستدلالُ بعضِ الشارحين في القلبِ بفتحةِ ما قَبْلَ الواوِ خطأٌ؛ إذ انفتاحُ ما قبلها ليس العلةُ لقلبها ألفاً بل جزؤها[1].انتهى.

وقد يُقالُ: ما قالَهُ /ق14ب/ الشارحُ مَعَ ما فيهِ مِنَ التَّكَلُّفِ أوجهُ؛ لأنَّ تقديرَ التحريكِ تَصَرُّفٌ شَاذٌّ في السَّبَبِ، وهو أخفُّ مِنَ الشُّذُوذِ في الحُكْمِ، ولو قيلَ: مثلُهُ في قَلْبِ (طاي) لجاز، والظَّاهرُ أيضًا أنَّ ذلك البعضَ أرادَ أنَّ الواوَ قُلِبَتْ أَلِفاً؛ لانفتاحِ ما قَبْلَهَا مَعَ تَحْرِيكِهَا في الأصلِ؛ أي: قبلَ القلبِ، وهو حسنٌ ومناسبٌ لِمَا قَرَّرُوهُ في إعلالٍ نَحْوَ: (أَقْوَم واستقوم) كما سيأتي.

قوله[2]: **[فوزنُهُ عَفَل]** بفتح الفاء، وقيل: بسكونها.

قوله: [ذكرَهَ بعضُ الفضلاءِ] هو جمال الدين الحسين بن إياز النحوي البغدادي [3].

قوله[4]: **[فَقُلِبَتْ الواوُ ياءً]**؛ أي: لتطرفها، وانكسارِ ما قبلَها، أو لُوُقُوعِهَا رابعةً معَ عَدَمِ انضمامِ ما قبلَهَا كما في (دُعِيَ) و(الغازي)[5].

قوله: [يَدُلُّ على أنَّ أصلَهُ قُوُوس] سيأتي في الجمع أنَّ (فَعْلاً) (الواوي العين) لا يُجْمَعُ على (فُعُول)، ولا (أَفْعُل)؛ أي: للاستثقال بل على (أَفْعَالٍ) غالباً؛ ففي تقديرِ (قُوُوسٍ) أصلاً لِـ(قُسِيّ)

---

(1) هكذا في (ك)، و(م)، و(ط).

(2) ساقط في (ك)، و(م) إلى (بسكونه).

(3) ابن إياز (ت681هـ) حسين بن بدر بن أياز بن عبد الله أبو محمد جمال الدين البغدادي، عالم بالنحو، من أهل بغداد، ولي مشيخة النحو بالمستنصرية، من كتبه: (قواعد المطارحة في النحو)، و(مذاهب النحويين)، و(المحصول في شرح الفصول لابن معط). انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج532/1)، والزركلي، الأعلام (ج234/2).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص150).

(5) أي: وتقلب الواو ياء إذا كان ما قبلها مكسورًا نحو: دُعِيَ، ورُضِيَ. أصلهما: دُعِوَ، ورُضِوَ، قلبت الواو ياء؛ لكونها متطرفة بعد الكسرة. أو وقعت الواو فيه رابعة فصاعدًا مطلقًا؛ أي: سواء كان ما قبلها مكسورًا، نحو: الغازِي، أو لم يكن نحو: أغزَيْتُ، وتغزَّيْتُ، واستغزَيْتُ، ويغزيان، ويرضيان، أصلها: أغزوتُ، وتغزوتُ واستغزوتُ، ويغزُوَان، ويرضوَان. وإنّما قلبت الواو فيها ياء لوجهين: أحدهما: أنه لما كثر وقوعها فيما يجب قلبها ياء في بعض متصرفاته، فإنه حمل على ذلك البعض غيره، نحو: يُغزِي، ويستغْزِي مضارعي: أغزيتُ واستغزيتُ. أصلهما: يُغزِوُ، ويستغزِوُ قلبت الواو فيهما ياء لكسرة ما قبلها مع تطرفها، فوجب في: أغزوت، واستغزوت اطرادًا للباب؛ لكونها من باب واحد. ونحو: غُزِيا، أصله: غُزِوا؛ قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، فيجب قلبها ياء في: يُغزوان؛ اطرادًا للباب. ونحو: رَضِيَ، أصله: رَضِوَ؛ قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، فيجب في: يرضوان؛ اطرادًا للباب. والثاني: أنه لما زاد على ثلاثة أحرف ثقل، والياء أخف من الواو وليس قبلها ضم يمنع من قلب الواو ياء، فقلبت ياء؛ طلبًا للتخفيف. ركن الدين، شرح الشافية (ج818/2).

تقديرُ جَمْعٍ شَاذٍّ، وكأَنَّهُ احْتَمَلَ لِمَا قَصَدُوهُ فيهِ مِنَ القَلْبِ المُزِيلِ لِلثِّقَلِ، وإنْ لم يَقْلِبُوا في (فُوُوجٍ)، و(سُوُوفٍ)[1] مَعَ شُذُوذِهِمَا أو اجْتِمَاعِ الضَّمَّتَينِ والواوين فيهما؛ فهما خارجان عن قياس قصد التدارك – أيضاً –.

قوله[2]: **[فَقُلِبَتِ الواوُ المُتطرِّفَةُ ياءً]**؛ أي: لِتَطَرُّفِهَا في جَمْعٍ وانضمامِ ما قَبْلَهَا كما قالوه: في (عُتُوو)، و(جُثُوو)، قالوا: ولا أَثَرَ لِلْمَدَّةِ الفاصلةِ، فكأَنَّ الواوَ وَلِيْتِ[3] الضَّمَّةَ أو نَزَلَتْ هي مَنْزِلَةَ الضَّمَّةِ، فإنْ قِيلَ: (واو) (عتو)، و(لام) بخلاف (واو) (قُسُوٍّ) وقلنا: نعم، ولكنَّها لَمَّا أُخِّرَتْ فَجُعِلَتْ في مَوْضِعِ (الَّلامِ) أُشْبِهَتِ (الَّلامَ)؛ فَقُلِبَتْ كما تُقْلَبُ، وإنْ كانتِ[4] (العَيْنُ) قد قُلِبَتْ لِشِبْهِهِا بـ(الَّلامِ)، وهي في موضعِهَا، نحو: (صَيِّمٌ وقَيِّمٌ)؛ فهي بالْقَلْبِ إذا صارت في مَوْضِعِ (الَّلامِ) أحرى. قاله ابن جِنِّيّ.

قوله: [فَقَلَبُوا ضَمْةَ القافِ كَسْرَةً] ليس هذا القلبُ بِوَاجِبٍ؛ فَيَجُوزُ بَقَاءُ الضَّمَّةِ، قال في القاموس: (القوسُ): معروفٌ مُؤَنَّثٌ[5]، وقد /ق15أ/ يُذَكَّرُ الجَمْعُ: (قُسِيٌّ وقِسِيٌّ وأَقْوَاسٌ وقِيَاسٌ).

قوله: [قال[6] **في الصحاح: وإذا نسبتَ إليها قلتَ: قَسَوِيّ]**[7] المراد: وقد صارتْ عَلَمًا. فسيأتي في المنسوب أنَّ الجَمْعَ يَجِبُ رَدُّهُ في النِّسْبَةِ إلى واحدِهِ إنْ كانَ باقيًا على معنى جَمْعِيَّتِهِ، وبقاؤُهُ على لَفْظِهِ إنْ خَرَجَ كـ(مَسَاجِدَ) عَلَمًا، و(قُسَوِيٍّ) بضمِّ القافِ، وفَتْحِ السِّينِ، وتَخْفِيفِ الواوِ.

قوله: [لأنَّها فُلُوع مُغَيَّرٌ مِنْ فُعُولٍ؛ فَتَرُدَّهَا إليها] هو كذلك في الصحاح، لكِنْ يُلْفَظُ؛

---

(1) في (م): في (بروح)، و(سروق).
(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص160).
(3) في (م): (ليست).
(4) في (م): (وإذا كانت).
(5) ساقطة في (م).
(6) قال ساقطة في (ك).
(7) انظر: الجوهري، الصحاح (ج3/967).

فَتَرُدُّهَا[1] إلى الأَصْلِ، ومُرادُهُ بهِ غيرُ الأصيلِ، وهو (فُلُوعٌ)؛ لأَنَّهُ أصلٌ بالقياس إلى (فِلِيعٍ)[2] السابق في كلامه.

قوله[3]: [وإذا نَسَبْتَ إليها قُلْتَ: قُسَوِيٌّ[4]] وفيه نظر من وجهين:

أحدُهُمَا: أنَّ مقتضى القياسِ أنْ يُرَدَّ الجمعُ إلى واحدِهِ، ثُمَّ يُنْسَبُ. وجوابُهُ: أنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ عَلَمًا لشخصٍ مُعَيَّنٍ فلا حاجةَ إليه.

والثاني: قد يُنسبُ إلى (فُلُوعٍ) الذي مُغَيَّرٌ مِن (فُعُولٍ)؛ فنقولُ لِمَ لا يَجوُزُ أنْ يُنسبَ إلى الثاني دونَ الأَوَّلِ؟ لأصالةِ الثاني؛ فأُجِيبَ عَنِ الثاني بأنَّهُ بَعَدَ التغييرِ يَنزِلُ مَنْزِلَةَ الأصلِ فهو فيه كـ(هو) فيه.

قوله[5]: [كما مَرَّ] يعني جمع على قُسوو[6] قلبتِ (الواوُ) المتطرفةُ (يَاءً) فصار قُسْوِي اجتمعت (الواوُ)، و(الياءُ)، والسابقُ ساكنٌ فَقُلِبَتِ (الواوُ) (ياءً) (قِسِيي)، وأُدْغِمَتْ (قِسِيٌّ) فنقلت من (الضمة) إلى (الكسرة) فصارت (قِسِيٌّ).

---

(1) في (م): (فردَّها).

(2) جعل ركن الدين الأستراباذي(ت715هـ) (القِسِيّ) على وزن (الفِلِيع) – بكسر الفاء واللام وقلب الواو ياء– متأثر بعبارة الجوهري، السابقة، وهي: (فصارت قِسِي على فِلِيع). والجوهري راعَى الإعلالَ بالقلب في الميزان، وتابعه في ذلك ركن الدين. وحُكي عن عبد القاهر(ت471هـ): أنه راعى ذلك، وذكر أنّ وزن (قال) (فال)؛ لأنّ القلب عن حرف أصلي، وهو (الواو)، وهو (عين) الكلمة، ولكن جمهور النحاة يذهبون إلى أن الإعلال بالقلب لا يراعى في الميزان؛ فـ(قال) على وزن (فَعَل) من (قَوَل)، و(قِيل) على وزن (فُعِل) من (بُيِع)، و(قِسِيّ) على وزن (فُلُوع) مِنْ (قُسُوو). انظر: الجوهري، الصحاح (ج967/3)، 967/3. ركن الدين، شرح الشافية (ج186/1)، والرضي، شرح الشافية (ج171/3).

(3) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (فنقلت من (الضمة) إلى (الكسرة) فصارت (قِسِيٌّ).

(4) قال الجوهري: (وكان أصل قِسِيّ: قُوُس؛ لأنه فُعُول، إلا أنهم قدموا اللام وصيروه (قُسُو) على فُلُوع، ثم قلبوا الواو ياء وكسروا القاف، كما كسروا عين عِصِي، فصارت قسي على فِلِيع، كانت من ذوات الثلاثة فصارت من ذوات الأربعة، وإذا نسبت إليها قلت: قُسَوِيّ، لأنها مغير من فعول، فتردها إلى الأصل فضممت الفاء؛ لأنّ أَصلَهُ الضَّمُّ، وإنَّما كنتَ كسرتَهُ إتباعاً لكسرة العين (قِسِوِيٌّ) فلمَّا انفتح العين في النسبة (قُسَوِيٌّ) رجع الفاء إلى أَصلها (قَسَوِيٌّ). انظر: الجوهري، الصحاح (ج967/3)، والرضي، شرح الشافية (ج32/2).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص161).

(6) كل جمع على (فُعُول)، ولامه صحيح، كقُوُوس، قُدّم اللاّم على العين، فصار: قُسُوْو، فاجتمعت الواوان طرفاً، فانقلبتا ياء مدغمًا، فصار قُسِيّاً، فكسر القاف إتباعاً لما بعدها فصارت: قِسِيٌّ، فوزنها (فِلِيع)، لا=

قوله: [كـ(أَيِسَ) إلخ]؛ أي: فإنَّ وجودَ تَحَرُّكِ الياءِ وانفتاحِ ما قبلها مُقتضٍ لِقَلْبِهَا ألفًا، فلمَّا لم تُقلَبْ دَلَّ على أنَّ فيه قَلْبًا وإلَّا لَزِمَ تَخَلُّفُ المُقتضي عن مقتضيهِ بغيرِ مانعٍ فكأنّهم لمّا قَلَبُوا تَرَكُوا الياءَ[1] على حالِها نظرًا إلى أنّها لم تكُنْ في الأصلِ بِصَدَدِ الانقلابِ؛ لأنَّها لم تكُنْ مسبوقةً بحرفٍ مفتوحٍ بخلافِ (نأَ) إذ ياؤه[2] في معرضِ الانقلابِ على تقديري[3] القلبِ وعدمِهِ.

قوله: [وسَنَحَ لي إلى آخره[4]] إشارةٌ إلى سؤالٍ تقديرُهُ: أنَّ القلبَ الذي الكلامُ فيه إمَّا أنْ يَمْنَعَ انقلابَ حرفِ العلَّةِ[5] ألفًا أوَّلًا[6]، فإنْ لم يُمنعْ فالوجهُ استواءُ (ناءَ) مَعَ (أَيِسَ) في الانقلابِ؛ فيُقالُ: (آس)[7]، كما[8] قيل[9]: (ناءَ) وإنْ مُنِعَ فالوجْهُ استواؤهما في عَدَمِهِ؛ فيقال: (ناءَ) كما قيل: (أَيِسَ)، يُقالُ: (سَنَحَ لي رَأْيٌ)؛ أي: عُرِضَ.

=(فِعِيل). وفي الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (قِسِيّ) في جمع (قوس)، والأصل أنْ يُقالَ في جمعها: (قُوُوس)؛ إلّا أنّهم قلَبُوا كراهيةَ لاجتماعِ الواوين والضمتين؛ فصار قُسُوْو؛ فأبدلوا من الضمة كسرة؛ لأنّهم ليس في كلامهم اسمٌ متمكنٌ في آخره (واو) قبلها ضمة؛ فانقلبتِ (الواوُ) الثانيةُ التي هي لام ياء؛ لانكسار ما قبلها؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف في كِسَاء ورداء لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في كساء ورداء كأنه قد ولي الفتحة كما وليته في عَصًى ورَحًى؛ فكما وجب قلبه في عصًى ورحًى ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، فكذلك يجب قلب الواو الثانية ههنا ياء لانكسار ما قبلها؛ فصار: قُسُويٌ، وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء، وجُعِلت ياء مشددة فصار (قُسِيّ). انظر: الجرجاني: عبد القاهر، المفتاح في الصرف (ص105)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج671/2).

(1) (ثم الياء)، ساقطة في (م)، و(ط).

(2) في (م)، و(ط): (ناءَ)، (آدر) أنه.

(3) في (م)، و(ط): (تقدير).

(4) في (م) و(ط): (إلى آخر).

(5) (العلَّةِ)، ساقطة في (ك).

(6) في (ط): (أنْ يُمنعَ انقلابٌ على تقدير: حرفِ العلَّةِ ألفاً أو لا).

(7) في (ط)، و(م): (أاس).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص162).

(9) في (م): (كما يقال).

قوله[1]: [فالوجهُ استواءُ ناءَ بـ(نَاء)[2] مَعَ أَيِسَ[3]]؛ لأنَّهُ إنْ كانَ مانِعاً فلا بُدَّ أنْ

---

(1) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: إلى مَوْضِعِ (العينِ).

(2) (ناءَ يناءُ)؛ فإنَّهُ على وزن: (فَلَعَ يَفْلَعُ)، مقلوب من (نَأَى يَنْأَى)؛ لأنَّـهُ مشتقٌّ من (النأيِ)، والفعل منـه: (نأى ينأى)، وهو اللغة الكثيرة؛ فَعُلِمَ أنَّهم نقلوا اللام إلى موضع العين، والعين إلى موضـع اللام. ركن الدين، شرح الشافية (ج185/1).

(3) القلب المكاني: هو تقديمُ بَعضِ أحرُفِ الكَلِمةِ على بَعضٍ، دون تغيير في معناها. وأكثرُ ما يكون في المَهمُوزِ والمُعتَلِّ، نحو: (أيِسَ)، و(جاءٍ). فوزنُ (أَيِسَ): (مقلوب (يَئِسَ): (عَفِلَ)، و(نَاءَ (مقلوب (نَأَى): (فَلَعَ). ويعرف القلبُ المكانيُّ: بأمور خمسة: الأول: (الاشتقاق): كـ(نَاءَ)؛ فمصدرُهُ (النَأْي) دليلٌ على أنَّـهُ مَقلوبُ (نَأَى)، ووزْنُه (فَلَعَ). وكذلك: (جاءٍ)؛ فإنّ وُرُودَ (وَجْهٍ)، و(وِجْهَة)، و(وجاهة) دليلٌ على أنَّ لفظ (جاءٍ) مَقلوبُ (وَجهٍ)، ووزنُه (عَفَل). والحادي: مقلوب من (واحد)؛ لأنَّ (الحادي)، و(الواحد)، و(التوحيد). الثاني: (التصحيح): مع وجود مُوجِب الإعلال، كما في (أَيِسَ)، فإنّ تصحيحه مع وجود الموجِب، وهو تحريك الياء، وانفتاح ما قبلها، دليل على أنه مقلوب (يئِسَ)، فيقال: (أَيسَ) على وزن (عَفِلَ). ويُعرَفُ القلبُ هنا أيضًا بأصله، وهو (اليَأس). الثالث: (نُدْرَة الاستعمال): نحو: (آرام، وآدُر): جمع (رِئْم، ودار)؛ فإنهما أقل استعمالا من (أرآم وأدْؤُر)؛ فالأَوْلَى أنْ يُجعلَ ما هو أكثرُ استعمالًا، وهو (أرآم، وأدؤر)، هو الأصل فَعُلِمَ أنَّ (آرامًا) على وزن (أعفال)، لا (أفعال) وأنَّ (أدؤرًا) على وزن (أعْفُل)، لا (أَفْعُل). ولِقَائِلٍ أنْ يَقولَ: هذا القسم والذي قبله راجعان إلى القسم الأول؛ لأنَّهُ يُعْرَفُ القلبُ فيهما بأصلهما، وهو: (الرِّئْم، والدار، واليأس). ويمكن أنْ يُجابَ عنه بأنَّ معرفتها بأصلها لا يمنعُ معرفتَهَا بِصَحْةِ حُرُوفِ عِلَّتِهِ وبِقِلَّةِ استعمالِهِ؛ لأنَّ المعرَّفَ ههنا أمارةٌ، ويجوزُ اجتماعُ أماراتٍ كثيرةٍ على شيءٍ واحدٍ. الرابع: (أن يترتَّب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف). وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كـ(جاءٍ) و(شاءٍ)، فإنَّ اسم الفاعل منه على وزن فاعل). والقاعدة أنّه متى أُعِلَّ الفعلُ بقلبِ عينِهِ ألفًا، أُعِلَّ اسمُ الفاعلِ منه، بقلب عينِهِ (همزةً)، فلو لم نقل بتقديم (اللام) في موضع (العين)، لزم أن ننطِق باسم الفاعل من (جاءٍ) (جائِي) بهمزتين؛ ولذا لَزِمَ القولُ بتقديم اللام على العين، دون أن تقلب همزة، فتقول: (جائيٌّ) بوزن (فالِع) ثم يُعلُّ إعلال (قاضٍ)؛ فَيُقالُ: (جاءٍ) بوزن (فاعٍ). الخامس: (أن يترتب على عدم القلب منعُ الصرفِ دون مقتضٍ)، كـ(أشياءِ)، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منعُ (أفعالٍ) من الصرف دون مقتض، وقد ورد مصروفًا. قال تعالى:﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾ [النجم: 23] فنقول: أصل (أشياء) (شيْأَاء) على وزن (فعْلاءَ) قُدِّمَت الهمزة التي هي اللام في موضع الفاء فصار (أشياء) على وزن(لَفْعَاءَ)، فَمنعها من الصرف نظرًا إلى الأصل، الذى هو (فَعْلاء) ولا شكَّ أنَّ (فعلاءَ) من موازين ألف التأنيث الممدودة؛ فهو ممنوع من الصرف لذلك، وهو المختار. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج188/1)، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف (ص15).

يَنقلِبَ في (أَيِسَ)، قيل: في الجواب الأول نظر؛ لأنَّهُ يلزمُ منهُ عَدَمُ الانقلابِ في (جاهٍ)؛ لأنَّ عِلَّةَ الانقلابِ لم يكنْ على تقديرِ القلبِ، وعَدَمِهِ، لكنَّ الواقعَ خلافُهُ، وفي الجوابِ الثاني -أيضاً- نَظَرٌ؛ لأنَّهُ يلزمُ منهُ أنْ يكونَ نَحْوَ (صَيِدَ، وعَوِرَ[1]) مقلوباً، وليس كذلك. والأَوْلَى في الجواب أنْ يُقالَ: (إنَّهُ قلْبُ الياءِ ألفاً)، أو لا لانفتاح ما قبلها؛ لأنَّ أصلَهُ (نأَى) ثم قُلِبَتْ الألفُ إلى مَوْضِعِ العينِ فلا انقلابَ فيه بعدَ القلبِ حتى يَرِدَ الإيراد المذكور، لا يقال: لا يقلبُ القلبُ المكانيُّ إلا قَبْلَ القلبِ الحَرْفِيِّ؛ لأنَّ عَدَمَ القلبِ الحَرْفِيِّ أَصْلٌ؛ لأنّا نمنعُ ذلك معَ أنَّهُ مَنقُوضٌ بـ(آدر)؛ فإنَّ أصلَهُ (أدؤر) قُلبَتِ (الواوُ) (همزةً)، ثُمَّ قُلِبَتِ (الهمزةُ) إلى مَوْضِعِ (العينِ).

قوله: [وجوابه من وجهين] تقريرُ أَوَّلِهُمَا عُلِمَ ممَّا مرَّ[2] وحاصلُهُ الفرقُ بين (ناءَ، وآيِسَ) بما ذكر؛ فلا يلزم استواؤهما لكنَّه يرد حينئذٍ على الصحيح[3] في (أَيِسَ) أنَّ في (الجاهِ) قلباً وانقلاباً معَ فَقْدِ العِلَّةِ في أصلِهِ كأصْلِ (أَيِسَ) فَيُدْفَعُ بأنَّ العلامةَ لا يجبُ انعكاسُها وهو حاصلُ الجوابِ الثاني، ولا يرد /ق15ب/على طرده (عَوِرَ)، و(صَيِدَ)؛ لأنَّ واحداً منهما ليس له فِعْلٌ بمعناه يَصْلُحُ أنْ يكونَ أصلاً له فَتَعَيَّنَ القولُ بشذوذها، وسيأتي قريبًا ما يوضح هذا .

قوله[4]: [ولا يَلْزَمُ العكسُ]؛ أي: القلبُ ليس دليلاً على عدمِ الانقلابِ كما في ناءَ يَنَاءُ).

قوله[5]: [الرابع قلة استعمال المقلوب[6]] ليس المرادُ أنَّ مجردَ قِلَّةِ الاستعمالِ لأمارة السماع على القلب[7]، بلِ المرادُ كما أشارَ إليهِ أنْ يكونَ أحدُ النَّظْمَيْنِ أقلَّ استعمالاً من الآخر أمارةُ كونِ

(1) (الإبدال): (إبدال الألف من أربعة أحرف: (الواو والياء والهمزة والنون)، الإبدال في (الياء، والواو): متى تحركتا وانفتح ما قبلهما أُبدلتا ألفاً، في نحو: (قَامَ وباعَ ودَعَا ورَمَى)، وغيرها من المعتل (العين واللاّم)، إلّا في (صَيِدَ وعَوِرَ)؛ لأنَّهما بمعنى: (اِصْيَدَ واعْوَرَّ)، وكذلك في: (اجْتَوَروا واعْتَوَروا)، لأنهما في معنى تَجَاوَروا وتَعَاوَروا). وأما الهمزة: فمتى سكنت وانفتح ما قبلها أبدلت ألفاً في نحو: (رأس) (راس)، و(فأس) (فاس)، وفي (اقرأ) (اقرا)، وفي نحو: (آدم وآمن)؛ لاجتماع الهمزتين. وأمّا النون): فقد أبدلت ألفاً في حال النصب، نحو: (رأيت زيدا)، و(كلّمت بكرا)، وكذا في أمر الواحد بالنون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها، في نحو: (اضرِبا)، يريد: (اضْرِبَنْ)، قال الله تعالى: (لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ)، إذا وقفت قلت: (لَنَسْفَعَا). وكذا من نون (إِذَنْ)، يريد (إذا). وذكر ذلك ابن عصفور أنَّ الوقف على نون (إذنْ) يبدل فيه النون ألفاً، تقول: (أزورك إذا)، تريد: (إذنْ). انظر: الجرجاني: عبد القاهر، المفتاح في الصرف (ص92)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ج459/1).

(2) في (ك)، و(ط): (ما مرَّ).

(3) في (م): (على التصحيح).

(4) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: [كما في ناء يناء).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص163).

(6) في (ك): (المثلوب).

(7) (على القلب)، ساقط في (م)، و(ط).

الأولِ مقلوباً عن الثاني عندَ اتّحادِ معناهما كـ(أرم)[1] و(أدر) فإنّه لمّا قلَّ استعمالُهما بالقياس إلى (أرام)، و(أدور) عُلِمَ أنهما مقلوبان عنهما، و(الرِّئْمُ) بكسر الراء، وسكونِ الهمزةِ أو الياء: (الظَّبْيُ الخالصُ[2] البياضِ).

قوله: [ورجوع هذه الأقسام إلى الأول] إشارةٌ إلى ما يُقالُ إنَّ حاصِلَ الكُلِّ راجعٌ إلى أمرٍ واحدٍ وهو الاشتقاقُ فلو ذُكِرَ وحدَهُ لم يرد عليه شيء، والجواب واضح وهما في شرح الشريف[3] – أيضاً –، وقد سلكَ ابنُ مالكٍ –رحمه الله–[4] في هذا المقامِ طريقاً أخرى؛ فقال: علامةُ صِحَّةِ القلبِ كونُ أحدِ التأليفين فايقاً للآخر ببعض وجوهِ التَّصريفِ كما فاقَ (يئس أيس) بقولهم للكثير اليأس: (يُووسُ دونَ أَيُوس). وكما فاقَ (الوجهُ الجاهَ) بقولهم: (وَجِهَ وجاهةً؛ فهو وجيه)، ولم يبنوا من لفظ (الجاه) فعلاً، ولا وصفاً، وكما فاقَ (نأي ناءَ)[5] بقولهم في المصدر: (نأي دون نئ)[6]، وفاق (شوايعُ شواعيَ) بقولهم: (شاعَ يشيعُ؛ فهو يشيعُ[7])، ولم يقولوا: (شعى يشعَى فهو شاعٍ)، قال: فإنْ تساوى المثالان في الاستعمالِ والتصريفِ فهما لغتان، وليس أحدُهما مقلوباً من الآخَرِ. نحو: (جذب وجبذ)؛ فإن جميع تصاريفهما جاء عليهما. انتهى، وما ذكره المصنف واضح[8].

قوله[9]: [ورجوع هذه الأقسام] جواب عن سؤال مقدر تقديره أنْ يُقالَ: يمكنُ البيانُ في هذه الأقسامِ كُلِّها بالأصلِ وهو المصدرُ فلا حاجةَ إلى هذه الدَّلائِلِ.

قوله[10]: [فَأُعِلَّ إعلالَ[11] قَاضٍ]؛ أي: يُحذفُ ضَمَّةُ يائِهِ للثِّقَلِ، ثُمَّ يُحذفُ الياءُ؛ لالتقاءِ الساكنين.

---

(1) في (م)، و(ط): (أرآم).
(2) في (ك)، و(ط): (الخاص).
(3) ركن الدين، شرح الشافية (ج188/1).
(4) – رحمه الله– ليست مكتوبة في (ك)، و(ط).
(5) في (م): (ناء نأي).
(6) في (م): (نأي دون شي).
(7) في (م)، و(ط): (شايع).
(8) في (م)، و(ط): (أوضح).
(9) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: [إلى هذه الدلائل).
(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص164).
(11) في (ك): (إعلاله).

قوله[1]: **[إذ لو لم تُقلبْ لانقلبتِ الياءُ همزةً]**؛ لأنّ كلّ ياءٍ أو واوٍ إذا وقعتا بعدَ ألفِ اسمِ الفاعلِ، وقدْ أُعِلَّ فِعْلُهُ وَجَبَ قلبُهما همزةً.

قوله /ق16أ/: **[لا بقلب**[2] **الياءِ همزةً]**؛ أي: لكونِهَا عينَ اسمِ الفاعل من ثلاثي مُجَّردٍ اعْتُلَّ فِعْلُهُ كما في (بايع وساير).

قوله[3]: **[في داري ومستهزيون وريا]** كما في قوله تعالى: ﴿**هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا**﴾[4]

قال في الكشاف[5]: قرئ على خمسة أوجه: (رئيًا)، وهو المنظرُ، والهيئةُ: (فِعْلٌ) بمعنى (مفعول) مِنْ (رأيتُ)، و(ريئا) على القلب، كقولهم: (راء في رأى)، و(ريا) على قلب الهمزةِ ياءً والإدغام أو من (الري) الذي هو النعمة والتَّرَفة[6] من قولهم: (ريان من النعيم)، و(ريا) على حذف الهمزة رأساً[7] ووجهه أنْ يخففَ المقلوبُ وهو (ريئا) بحذف همزتِهِ وإلقاءِ حركتِهَا على الياءِ الساكنةِ قبلها، و(زيا) واشتقاقه من (الزي)[8] وهو الجمعُ؛ لأنَّ (الزي) محاسنُ مجموعةٌ. والمعنى: (أحسنُ مِنْ هؤلاءِ)[9]. ض.

قوله: [فإنها إذا خُفِّفَتْ]؛ أي: بقلبها ياءً أثبتت الياءُ؛ أي: بدون[10] إعلال في الأوَّلَيْنِ وإدغامٌ في الثَّالِثِ على الأفْصَحِ بناءً على عَدَمِ الاعتدادِ بالعارض مع ما يَتْبَعُ الإدغامُ من الَّلبْسِ، والتخفيفُ

(1) ساقط في (م) إلى قوله: [وجب قلبهما همزة].

(2) في (م)، و(ط): (لانقلبت).

(3) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (أحسن من هؤلاء. ض).

(4) [مريم:74].

(5) الزمخشري، الكشاف (ج37/3-38).

(6) الترفة النعمة، وصبي مترف إذا كان منعم البدن مدللا، والمترف الذي أبطرته النعمة، وسعة العيش. الأزهري، تهذيب اللغة (ج193/14).

(7) الرازي، تفسير الرازي (ج561/21).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص165).

(9) الرازي، تفسير الرازي (ج561/21).

(10) (بدون): الجذر: دون، مثال: (غضب بدون سبب)، الرأي: مرفوضة، السبب: لدخول حرف الجر (الباء)، على الظرف (دون). الصواب والرتبة: (غضب دونَ سبب) [فصيحة]، و(غضب من دون سبب) [فصيحة]، و(غضب بدون سبب) [صحيحة]. التعليق: الفصيح استخدام (دون) في التعبير السابق إمّا من غير حرف جرّ، أو مسبوقة بـ(مِنْ). ويمكن تصحيح سبقها بحرف الجر الباء إما على تفسير (دون) بـ(غير) أو (لا)، أو استنادًا إلى ما ورد في المعاجم القديمة من أمثلة وشواهد تؤيد ذلك. كما وردت أمثلة أخرى لبعض المتأخرين في تكملة المعاجم العربية وغيرها. عمر، معجم الصواب اللغوي (ج178/1).

المذكورُ في همزةِ (رئيا) قياسٌ لِسُكُونِهَا، وانكسارِ ما قَبْلَهَا، وفي همزةِ (دارئ)[1] وصلاً شاذٌّ، والقياسُ فيها التسهيلُ بين بين، وكذا في همزةِ (مستهزئون) على الأشهرِ. وبعضُهُمْ كالأخفشِ يجعلُهَا ياءً مَحْضَةً، والتمثيلُ على رأيه (داري) بدال مهملة اسم فاعل من (الدرء) وهو الدفع. و(الرءي)[2] المنظر من (رأيت)، وهو (ما رأته العين من حال حسنة).

قوله[3]: **[إنْ كانَ القلبُ واجباً فالإعلالُ واجبٌ]**؛ أي: تنزيلاً لذلك العارضِ لِلُزُومِهِ منزلةَ الأصلِ، وهو واضِحٌ.

قوله: [وقلبُ الهمزةِ ياءً واجبٌ] هذا هو القياسُ عند النحويين في كل ثانية همزتين انكسرت، قالوا: ولا يجوز فيها التسهيل؛ لأنَّ فيه ملاحظةً للهمزة؛ فيلزَمُ منه الجمعُ بين الهمزتين[4]، وسيأتي ذلك في بابه، وأنه قد صَحَّ عن الفراء تسهيلُهَا، وتخفيفُهَا جميعاً.

قوله: [والحركة العارضة غير معتدٍّ بها] لقائل أن يقول: نقل حركة الميم للإدغام واجب؛ فهي حينئذٍ عارضة لازمة، فلِمَ لَمْ يُعتدَّ بها كما اعْتُدَّ بالياء المبدلةِ مِنَ الهمزة في (جاءي) على مذهب سيبويه [5] على ما سبق؟ وليست الحركة في (أخشى الله)، ونحوِهِ مثلَهَا. كما لا يخفى.

---

(1) (الدارىء): العدو المبادىء. و(الداري): القريب، وفي لسان العرب: (الغريب). ودَرَأَ البَعِيرُ يَدْرَأُ دُرُءاً، فهو دارِئ: وَرِمَ ظَهْرُه، وكذلِكَ الأُنْثَى بغير هاءٍ. انظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج111/14)، وابن سيدة، المحكم (ج374/9)، وابن منظور، لسان العرب (ج73/1).

(2) و(الرِّءْيُ الرُّؤاء والمرآة): المنظر. وقيل: (الرِّءْيُ والرُّؤاء): حُسن المنظر. والمَرآة عامة: المنظر، حسنًا كان أو قبيحًا. وابن سيدة، المحكم (ج341/10).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص166).

(4) إن النحاة قالوا: (إنَّ قلبَ الهمزةِ ياءً) في نحو: (أيمة) ملتزم؛ فقال ابن الحاجب: هذا القول منهم غير صحيح؛ لأنه ثبت في القراءات السبع تسهيل هذه الهمزة؛ أي: جعلها بين بين، وتحقيقها، والقراءات السبع متواترة، وإن قلنا: إنها ليست بمتواترة فلا أَقَلَّ من أن تكون أخبار آحاد، عدول في قبول اللغة عنهم. وأجيب عنه بأن مراد النحاة بأن قلب هذه الهمزة ياءً ملتزم أنه قياس، وما خالفه شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه، وهو لا يخالف مجيء خلافه في القراءات السبع؛ لجواز أن يكون شاذًّا مخالفًا للقياس. قال الزمخشري في الكشاف عند تفسيره (الآية:12) من سورة (التوبة): "فإنْ قُلْتَ: كيف لفظ (أئمة)؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين؛ أي: بين مخرج الهمزة والياء. وتحقيق الهمزتين: قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين. وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف". وقال ابن الجزري ردًّا على كلام الزمخشري السابق: "وهذه مبالغة منه، والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة، أعني: التحقيق، وبين بين، والياء المحضة عن العرب، ولكلِّ وَجْهٍ في العربية سائغٌ قَبُولُهُ، والله – تعالى – أعلم". انظر: الزمخشري(ت538هـ)، الكشاف، 251/2، وركن الدين، شرح الشافية (ج711/2)، وابن الجزري(ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، 375/1.

(5) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج289/4)، والفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج96/5).

قوله[1]: [وأما عن الثاني فكذلك[2]] حاصلُ معناه أنَّ قلبَ الهمزةِ ياءً مشروطٌ بالإدغام فلو ثَبَتَ القلبُ بدون الإدغامِ يلزمُ تحقُّقُ المشروطِ بدون الشرطِ وهو مُحال.

قوله: [وَنُقِلَ عن أبي عليٍّ] هو الفارسيُّ [3]. كان[4] من تلامذة سيبويه [5]. ومفهوم قول الفارسي أنَّهُ قد قالوا في (شاكٍ)[6] مقلوب بالإجماع مع أنّه ليس فيه اجتماع الهمزتين وإعلالين[7] في كلمة؛ فبطريقُ الأَوْلَى أنْ يكونَ جاءَ مقلوبًا؛ لأنّهُ إنْ لم يكن مقلوباً يلزمْ اجتماعُ همزتين وإعلالين في كلمة وهذان مستكرهان في الكلمة .

---

(1) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (بدون الشرط وهو محال).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص167).

(3) أبو علي الفارسي(288هـ – 377هـ) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية. ولد في فسا (من أعمال فارس) ودخل بغداد سنة(307هـ) وتجول في كثير من البلدان. وقدم حلب سنة(341هـ) فأقام مدة عند سيف الدولة. وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده، فعلمه النحو، وصنف له كتاب: (الإيضاح) في قواعد العربية (في النحو). ويسمى (الإيضاح العضدي)، وصنف له –أيضًا– (التكملة) في الصرف، ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن توفي بها. كان متهمًا بالاعتزال. وله شعر قليل. من كتبه: (التذكرة) في علوم العربية، و(تعاليق سيبويه)، و(الشعر)، و(الحجة) الأول منه، في علل القراآت، و(جواهر النحو)، و(الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني)، و(المقصور والممدود)، و(العوامل) في النحو. وسئل في حلب وشيراز وبغداد والبصرة أسئلة كثيرة فصنف في أسئلة كل بلد كتابًا، منها: (المسائل الشيرازية). و(المسائل العسكريات) نسبة إلى بلدة عسكر مكرم، و(المسائل البصريات) أمالٍ ألقاها في جامع البصرة، و(الحلبيات)، و(البغداديات) و للفارسي رسائل بخط أحمد بن تميم بن هشام اللبلي، كتبها ببغداد سنة(615هـ). انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ج232/1)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج80/2)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج369/12)، والزركلي، الأعلام (ج179/2).

(4) ساقط في (ك)، و(م) من (كان من تلامذة سيبويه)... إلى قوله: [مستكرهان في الكلمة] .

(5) (كيف ذلك؟ أم قصد من أنصاره، أو بالدراية لا بالرواية)، أو قصد على مذهب سيبويه كما سيأتي؟

(6) قول ابن الحاجب: (وشاك شاذٌّ): جواب عن سؤال مقدَّرٍ. وتقدير السؤال: (إن أصلَ شاكٍ: (شائك): لتامّ السلاح من: شاكتني الشوكة، إذا دخلت في جسدي، فهو مثل (قاوم) مع أن واوه لم تقلب همزة بل حذفت، وأنتم قلتم: إنها تقلب همزة؟ وأجاب عنه بأنه شاذ، فمن قال: (شاكٍ) بكسر الكاف نقل العين إلى موضع اللام، ثم أعله إعلال قاضٍ، ومن قال: (شاكٌ) برفع الكاف حذف حرف العلة الذي هو العين؛ طلبًا للتخفيف وجعله نسيًا منسيًّا، والأصل: (وهو شائِكٌ) بقلب الواو همزة، مستعمل كثير. ركن الدين، شرح الشافية (ج772/2).

(7) هكذا في (ك)، و(م)، و(ط).

قوله: [لما يلزم على مذهب سيـبـويـه [1] من إعلالين] رَدَّ بعضُهُمْ كلامَ الفارسيِّ بأن /ق16ب/ سيـبـويـه [2] قد قال: (إنا إذا[3] بنينا (فَيْعَلًا) من (حويت) فإنَّا نقول: (حيّا)، قال: فقد توالى إعلالان؛ لأنّ[4] على الكلمة من جهة واحدة؛ ألا ترى أنَّ أصلَهُ (حيوي)؟ وقال أبو سعيد[5]: (الممنوع من جمع إعلالين هو أنْ تُسَكَّنَ الَّلامُ والعينُ جميعاً من جهة واحدة في الإعلال مثل: **(شوي)** إنْ سُكِّنَتِ الَّلامُ فلا تُسَكَّنِ العَيْنُ، وإنْ سُكِّنَتِ العينُ فَلا تُسَكَّنِ الَّلامُ، كـ**(أية)**، ونحوِهِ، وأمّا إذا كانتِ العينُ تُعْتَلُّ اعتلالاً[6]، مُطَّرِدًا، والَّلامُ تُعْتَلُّ اعتلالًا آخرَ ليس مِنْ جِنْسِ ذلك الاعتلالِ فلا يَمْتَنِعُ ذلك. انتهى. ومِمَّا قَوِيَ به – أيضاً – مذهبُ سيـبـويـه [7] السماعُ. وقد بينتُه في (كتاب التعريف).

قوله[8]: [لما يلزم من مذهب سيـبـويـه [9]] ويمكِنُ أنْ يُعارضَ بأنَّ إعلالين إذا كانا على القياسِ أوْلَى من إعلالٍ واحدٍ على خلافِ القياسِ.

قوله: [وإذا كانوا قد قَلَبُوا في شاكٍ] (شاكٍ): من الشوكة، وهي شدَّةُ البأسِ. وقد شَاكَ الرَّجلُ يُشاكُ شَوكاً؛ أي: ظهرتْ شوكتُهُ وحِدَّتُهُ. وفي اسم فاعله ثلاثة أوجه:

أحدها: (شائكٌ) بالهمزة على مقتضى القياس.

الثاني: (شاكٍ) كـ(قاضٍ) على تأخير العين إلى موضع اللام.

الثالث: أنْ يُحذفَ العينُ من غير الانقلاب[10].

---

(1) في (ك): (س)؛ أي: (سيـبـويـه).

(2)سيبويه، الكتاب (ج408/4).

(3) (إذا) ساقطة في (ك).

(4) (لأن)، ساقطة في (م).

(5) السيرافي(284 – 368هـ) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد: نحوي، عالم بالأدب. أصله من سيراف (من بلاد فارس) تفقه في عمان، وسكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها. وكان معتزليًّا، متعففًا، لا يأكل إلا من كسب يده، ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها. له (الإقناع) في النحو، أكمله بعده ابنه يوسف، و(أخبار النحويين البصريين)، و(صنعة الشعر)، و(البلاغة)، و(شرح المقصورة الدريدية)، و(شرح كتاب سيبويه). انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ص227)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج130/1)، والزركلي، الأعلام (ج195/2).

(6) في (ك): (إعلالًا).

(7) انظر: سيبويه، الكتاب (ج472/3)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج201/4)، والفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج96/55).

(8) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (وإنما لم يعتبره لشهرته وسرعته ض).

(9) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج289/4).

(10) من العرب من يقول: شاكٌ ولاثٌ، فيحذف العين من شائك ولائث. ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص327).

قوله[1]: [لما جمعوا على الكلمة إعلالين] المراد بأحد الإعلالين إمّا أنْ يكونَ قلبَ الواو همزةً في (شائك)؛ لأنها بعد ألف فاعل كـ(قائل). وبالإعلال الثاني قلب الهمزة ياء لوقوعها متطرفة بعد قلب الهمزة إلى موضع اللام. ولفظةُ (جمعوا) يدُلُّ على هذا (ظاهراً)، وأمَّا المرادُ بالإعلالين: الإعلالان اللذان هما بَعْدَ قَلبِ الهمزةِ إلى موضعِ اللَّامِ: أحدُهُمَا قلبُ الهمزةِ ياءً؛ لوُقُوعِهَا في الطرف. والثاني: حذفُ الياءِ كما في (قاضي). والظَّاهِرُ أنَّهُ لم يَعْتَبِرْ إعلالَ (قاضٍ) في (جاءٍ) – أيضاً – وإلَّا قال: يَلْزَمُ على مذهبِ سيبويه [2] ثلاثة إعلالات، وكذا ها هنا وإنَّما لم يَعْتَبِرْهُ؛ لِشُهْرَتِهِ وسرعتِهِ. ض.

قوله: [فهم بأن[3] قلبوا[4] إلى آخره] (هم) مبتدأ و(أولى) خبره. و(الجملة) جواب (إذا)، و(الباء)، متعلقة بـ(أَوْلَى)، وفي: (بأن قلبوا)، و(لزمهم)[5] جواب (لو).

قوله: [لو لم يُقَدَّرْ لأدَّى] الضمير في (يُقَدَّر) للقلب، وفي (أدَّى) لعدم التقدير.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص168).

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج5/307).

(3) في (ك): (بابه).

(4) عند الجاربردي: (فهم بأن قلبوا فيما لو لم يقلبوا لزمهم إعلالان أولى).

(5) في (م): (ولزمتم).

علامات القلب[1]

قوله: [وقيل: هو متعلق بقوله: يُعْرَف] مشى على هذا الشيخ نظام الدين[2]. وعليه الأَصَحُّ في قولِ المُصنِّفِ: (على الأَصَحِّ): إشارةٌ إلى مذهبِ سيبويه[3]، وصوَّب اليزدي[4] كُلاًّ من الوجهين[5].

---

(1) القلب المكاني: هو حلول حرف مكان آخر. الإعلال بالقلب: يكون بين حروف العلة، وتشاركها في ذلك الهمزة أحيانًا، مثل: (قال) (قائل)، و(جَاءَ) (جَاءٍ)، و(راسَ) (رَاسٍ)، (لؤم) (لوم)، و(قيل) (يقول)، و(بئر) (بير)، و(المؤمنون) (المومنون)، و(بيع) (باع)، و(قول) (قال)، و(مصابيح)، الألف زائدة على وزن (فعل) عند التصغير تقلب ياء (مصيبيح). أو أن تجعل (اللام) موضع (العين) (فلع) ، مثل: (جَذَبَ) (فَعَلَ)، و(جَبَذَ) (فَلَعَ). أو موضع (الفاء) (لعف)، و(العين) موضع (الفاء) (عفل). رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص575).

(2) النظام(ت850هـ) النيسابوري: الحسن بن محمد بن الحسين القميّ النيسابوريّ، نظام الدِّين، ويقال له الأعرج: مفسر، له اشتغال بالحكمة والرياضيات. أصله من (قم) ومنشأه وسكنه في نيسابور. له كتب، منها: (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، يعرف بتفسير النيسابورى، و(لب التأويل)، و(شرح شافية ابن الحاجب) في الصرف – طبع فارس–، يُعرف بشرح النِّظام، و(تعبير التحرير) شرح لتحرير المجسطي للطوسي، و(توضيح التذكرة النصيرية)، وشرح (مِفْتَاح الْعُلُوم) للسكاكى(ت626هـ). وليس المقصود هنا: الشَّيْخ نظام الدّين(ت833هـ): يحيى بن يُوسُف بن مُحَمَّد بن عِيسَى السيرامي، الشَّيْخ نظام الدّين ابْن الشَّيْخ سيف الدّين، الإِمَام الْعَلامَة المفنن النَّحْوِيّ الْبَيَانِي. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج525/1)، و(ج346/2)، وخليفة، كشف الظنون (ج1021/2)، والزركلي، الأعلام (ج216/2)، و(ج178/8)، والبغدادي: إسماعيل، هدية العارفين (ج283/1)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج282/3)، وخزانة التراث، فهرس مخطوطات (ج748/6)، و(ج826/70)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة (ج1527/2).

(3) سيبويه، الكتاب (ج378/4).

(4) الخضر اليزدي(ت بعد720هـ) من أعيان القرن الثامن له شرح الشافية أتمها(720هـ)، شرح الشافية للخضر اليزدي، تحقيق: حسن أحمد العثمان(زميل: دكتوري ومشرفي: د. إبراهيم بخيت – حفظه الله–)، إشراف أحمد مكي الأنصاري(وهو أستاذ: دكتوري ومشرفي: د. إبراهيم بخيت – حفظه الله–)، يقول المحقق: ولست أعرف من أخبار اليزدي أكثر من هذا، ولقد أعياني البحث عن ترجمته. (والذي أعيا الشيخ الدكتور المحقق أعيانا في الحصول على أكثر من ذلك ترجمة لهذا العَلَم). وقد ذكر ابن جماعة أكثر من مرة شرحًا نسبه لليزدي، مثل قوله: (في شرح اليزدي)، وفي شرحَي: (الشريف واليزدي)، ففي إيضاح المكنون: (شرح الشافية، لابن الحاجب، في التصريف، لخضر اليزدي)، أوله: (أحمد الله على أن وفقني لصرف ريعان الشباب في اقتناء العلوم والآداب... إلخ) فرغ منه سنة(720هـ). وفي خزانة التراث: الرقم التسلسلي:71727، الفن: صرف، عنوان المخطوط: شرح الشافية، اسم المؤلف: خضر اليزدي، اسم الشهرة: اليزدي، تاريخ الوفاة: بعد720هـ، قرن الوفاة: 8هـ، [نسخة في العالم]، اسم المكتبة: مشهد، اسم الدولة: إيران، اسم المدينة: مشهد، رقم الحفظ:17/12، رقم 56، [نسخة في العالم]، اسم المكتبة: دار الكتب المصرية، اسم الدولة: مصر، اسم المدينة: القاهرة، رقم الحفظ: 61/2. انظر: البغدادي: إسماعيل، إيضاح المكنون (ج38/4)، وخزانة التراث، فهرس مخطوطات (ج883/70)، واليزدي، شرح الشافية (ج/38).

(5) اليزدي، شرح الشافية (ج134/1).

قوله[1]: **[لا يؤدي إلى منع الصرف من غير علَّةٍ**[2]**]** لأنه حينئذ[3] يؤدي إلى مذهبين:

أحدُهُمَا: مذهبُ الكسائـي: وهو منعُ الصَّرْفِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ.

والآخَرُ: مذهبُ الـفراءِ وهو منع الصرف بِعِلَّةٍ؛ فَعُلِمَ مِنْ هذا أَنَّ تَرْكَ القَلْبِ مُطلقاً لا يُؤَدِّي إلى منعِ الصّرفِ بغيرِ عِلَّةٍ بل يُؤَدّي إلى أحدِ مذهبين. والأَصَحُّ منهما مَنْعُ الصَّرْفِ مِنْ غيرِ عِلَّةٍ؛ فوجَبَ أنْ يكونَ: (على الأصَحّ) مُتعلِّقاً **بقوله: [بأداءِ].** ولا يجوزُ أنْ يكونَ مُتَعَلِّقاً **بقوله: [يُعْرَفُ القلبُ]؛** لِمَا بَيَّنَّا، ولا يظهرُ لك إلَّا بالتَّأَمُّلِ. وحاصِلُهُ أنْ يُعْرَفَ القَلبُ بما هو مذهبُ سيـبويـه [4]؛ لأنَّهُ لو لم يُقَدَّرِ القَلْبُ أَدَّى في عَدَمِ القلبِ إلى مذهبين: أحدُهُما: مذهبُ الكسائـي. والآخَرُ: مذهبُ الـفراءِ. ولكنَّ مذهبَ الكسائـي بالنسبة إلى مذهبِ الـفراءِ أَصَحُّ؛ لِمَا يَجِئُ؛ إنْ كان مذهبُ سيـبويـه أَصَحَّ منهما.

قوله: [بل اللازم حينئذٍ من[5] **أحد المذهبين]** الثاني[6] أن يقول: نعم. ولكنْ مذهبُ الكسائـي أرجحُهُمَا؛ والأَخْذُ بالراجح مُتَعَيِّنٌ. والمرجوحُ مَعَ ملاحظتِهِ سَاقِطٌ؛ فصَحَّ بهذا الاعتبارِ إطلاقُ (أداء) ترك القلبِ إلى مَنْعِ الصَّرْفِ مِنْ غَيرِ عِلَّةٍ، وكانَ في قولِ الشَّارِحِ: (لكنْ ما ذكرناهُ أوَّلًا أَوْلَى)[7] إشارةٌ إلى هذا الاعتذارِ [8].

قوله: [أحدُهُمَا[9] **ما ذَهَبَ إليه سيـبـويـه** [10]**]** ذهبَ إليه الخَليلُ [11]، وجمهور البصريين – أيضًا –.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (مذهب سيبويه أصح منهما).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص169).

(3) في (م) – ح –، وكأنه يختصر كلمة – حينئذ –، وتكرر ذلك معه.

(4) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج3/479-481).

(5) (حينئذٍ من)، ساقط من (م).

(6) في (م): (للثاني).

(7) (أولى)، ساقطة في (م).

(8) في (ط): (الاعتبار)، وفي (م): (الاعتداد).

(9) في (م): (أحدها).

(10) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/451).

(11) الخليل، العين (ج5/397).

قوله[1]: **[كرهوا]** وفي هذا التعليل نظرٌ؛ لأنّهُ لو كان القلبُ للتخفيفِ لَمَا قال في المتن: (وبأداء تركِهِ إلى منعِ الصرفِ بغيرِ عِلَّةٍ اللَّهُمَّ إلَّا أنْ يُقالَ: العِلَّةُ كِلَاهُمَا. ض .

قوله[2]: **[وقال الفراءُ:]** وافَقَهُ الأخفشُ غيرَ أنَّهُ قال: إنَّ (شيئًا) (فَعْلٌ)[3] ليس بمخفف، وأنه جمع على /ق17أ/(أفعلاء)[4] شذوذًا.

قوله: [ويُلْزِمُ الكسائيُّ مخالفةَ الظَّاهِرِ مِن وجهين] استشعر الكسائيُّ هذا الرَّدَّ فاعتذر عنه، ولكن بما لا يقبل. قال – رحمه الله تعالى–: هي على وزن (أفعال) ولكنَّها كَثُرَتْ في الكلامِ؛ فَأُشْبِهَتْ (فَعْلاء) فَلَمْ تُصْرَفْ كما لم تُصْرَفْ (حمراءُ). قال: وجمعوها على: (أشاوي) كما جمعوا (صحراءَ)[5] على (صحاري)، و(أشياوات). كما قيل: (حمراوات) يعني: أنَّهم عاملوا (أشياءَ) وإنْ كانتْ على (أفعالٍ) معاملةَ[6] (صحراءَ)، و(حمراءَ) في التكسير والتصحيح. قال: ويدُلُّ على أنَّهُ جَمَعَ قولَهُمْ: (ثلاثةَ أشياءَ).[7] والعددُ مِنْ ثلاثةٍ إلى عَشَرَةَ لا يضافُ إلّا إلى جَمْعٍ. وإثباتُ الهاءِ في العددِ المضافِ إليها من قولك: (ثلاثةَ أشياءَ)، ولو كانت مؤنثة لوجب أنْ يُقالَ: (ثلاثَ) بغير (هاء). وأُجِيبَ بأنَّ ما ذَكَرَهُ مِنَ الشبهِ باطِلٌ بنظائرِهِ، نحو: (أبناء)، و(أسماء)[8] قال الزجاج [9]: أجمع

(1) ساقط في (ك)، و(م) إلى (كلاهما. ض).
(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص170).
(3) في (م): إنَّ (شاء) فعلًا .
(4) فكما جمعوا (سَمْحًا)، وهو (فَعْلٌ)، على (سُمَحاء)، فكذلك جمعوا (شَيئًا)، وهو (فَعْلٌ)، على (أَفعِلاء). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص330).
(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص171).
(6) (معاملة)، ساقطة في (ط).
(7) (والعدد من الثلاثة أشياء)، ساقط في (م)، وط).
(8) في (ك): (أما وسها)، وهي: (أبناء وأسماء)؛ وسيذكرهما (ك) بعد قليل.
9) الزجاج(241هـ – 311هـ) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد. وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدبًا لابنه القاسم، فدله المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير، فأدّب له ابنه إلى أنْ ولي الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كُتَّابه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة. وكانت للزجاج مناقشاتٌ معَ ثعلب وغيره. من كتبه: (معاني القرآن)، و(الاشتقاق)، و(خلق الإنسان)، و(الأمالي) في الأدب واللغة، و(فعلت وأفعلت) في تصريف الألفاظ، و(المثلث) في اللغة، و(إعراب القرآن). انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ص183)، والحموي، معجم الأدباء (ج51/1).

البصريون وأكثرُ الكوفيين[1]: على أنَّ قولَ الكسائـي خطأ، وألزموه أنْ لا يَصْرِفَ (أبناءَ)[2]، و(أسماءَ)، وبأنَّ (أشياءَ) جمعُ معنى؛ لِكَونِهَا اسمَ جمعٍ؛ فجاز إضافةُ العددِ إليها كما في (ثلاثةِ نَفَرٍ)، و(تسعةِ رَهْطٍ)؛ لأنَّ هذه وإنْ كانَتْ مُفردةً مِنْ حيثُ الّلفظُ فهي مجموعةٌ مِنْ حيثُ المعنى؛[3] فكذلك (أشياءُ)؛ ولذلك ثَبَتَتْ – أيضاً – (الهاء)؛ لأنّها في المعنى جمعُ شيء؛ فصار إضافةُ العددِ إليها بمنزلةِ إضافتِهِ إلى الجمعِ مثلُ: (ثلاثةِ أثوابٍ).

قوله[4]: **[الأوَّلُ مَنْعُ الصَّرْفِ مِنْ غيرِ عِلَّةٍ]**؛ لأنَّ الهمزةَ الثانيةَ عندَهُ (لامُ الفعلِ) لا (ألفُ التأنيثِ)؛ لأنَّ وزنَهَا عندَهُ (أفعالٌ) فيلزمُ مَنْعُ الصَّرفِ بغيرِ عِلَّةٍ[5].

قوله[6]: **[لا يجمع على أفاعل]** بل على (أفاعيل) كـ(أنعام) .

---

(1) في (م)، و(ط): (الكوفيون).

(2) مثال: (رَزَقَه الله بأَبْناءَ بَرَرةٍ). الرأي: مرفوضة عند بعضهم. السبب: لمنع الكلمة من الصرف، دون مسوّغ لذلك. الصواب والرتبة: (رزقه الله بأبناءٍ بَرَرة) [فصيحة]. التعليق: تستحق كلمة (أبْناء) الصرف؛ لأنَّ همزتها منقلبة عن أصل، فهي ليست زائدة كما توهَّمها من منعها من الصرف، ووزنها: أَفْعال. ومثال: تَسَمَّى بأسْماءَ كثيرة. الرأي: مرفوضة عند بعضهم. السبب: لمنع الكلمة من الصرف، دون مسوِّغ لذلك. الصواب والرتبة: تَسَمَّى بأسْماءٍ كثيرةٍ [فصيحة]. التعليق: تستحق كلمة (أسْماء) الصرف؛ لأنَّ همزتها منقلبة عن أصل، فهي ليست زائدة كما توهَّمها من منعها من الصرف، ووزنها: أَفْعال. عمر، بمساعدة فريق عمل، معجم الصواب اللغوي (ج1/6)، و(ج1/43).

(3) المعنى ساقطة في (م).

(4) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (على أفاعيل كأنعام).

(5) عقدة: في (المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ): (الأشياء): جمع شَيْء، أصلها: (أَشْيِئَاء) كـ(أَصْدِقَاء)، على وزن (أفْعِلاء) قدّمت الهمزة التي هي لام الكلمة، فصار وزنها: (لَفْعَاء). ويرى المحقق والمقدم: علي توفيق الحَمَد، لكتاب (المفتاح في الصرف): أنَّ كلاماً سقط بعد هذه الكلمة. فتكاد تجمع المصادر أنّ: (الأشياء) جمع (شيء)، أصلها: (أشْيِئاء) على وزن (أفْعِلاء)، هو رأي الأخفش(ت215هـ) والفراء(ت207هـ)، وعبد القاهر(ت471هـ) يتصل بمذهب الأخفش عن طريق أبي علي الفارسي(ت377هـ) عن طريق أبي الحسين محمد بن الحسين ابن عبد الوارث الفارسي(ت421هـ) – ابن أخت أبي علي – وتتمة الكلام: والأصل: (أشْيِياء)، فحذفت الهمزة التي هي لام الكلمة من وسط (أشياء)؛ لكثرتها، وانفتحت الياء لأجل الألف، فصار وزنها (أفْعاء). والأخفش والفراء متفقان في الوزن والأصل، لكنهما مختلفان في المفرد (شيء)، هل هو (فَعْل)، أو (فَيْعَل): (شيئ). وقال الكسائي: (أفْعال)، وقال الفرّاء: (أفْعَاء). ويرى حمد: أنَّ الأصلَ في قول الكسائي: (أفْعاء)، وأمّا (أفعال) فهو تحريف، وصوابه (أفعال) بإجماع المصادر. والأصل في قول الفراء: (أفْعال) لا (أفعاء)، لأنه تحريف. ويكون الفراء مطابقًا لرأي الأخفش. وعلى هذا يكون ملخص الآراء في (أشياء): 1 – أصلها (أشْيِياء) على وزن (أفْعِلاء)، ثم حذفت الهمزة (لام الكلمة)؛ فصارت (أفْعاء)، وهو رأي الأخفش والفراء، ويبدو أن عبد القاهر قد اختار مذهب الأخفش لتقديمه إياه. 2 – أصلها (شَيْئاء) على وزن (فَعْلاء)، وهو مذهب الخليل وسيبويه، ثم قدمت الهمزة الأولى (لام الكلمة)؛ أي: حدث قلب مكاني، فصار وزنها (لَفْعاء). 3– ومذهب الكسائي هو الثالث، وهو أنْ وزنها: (أفْعال)، فأُشبهت (فَعْلاء)، فلم تُصْرَفْ، كما لم تصرف (حمراء)؛ أي: أنه منع صرفها لكثرة الاستعمال، شذوذاً بلا سبب، وهو رأي أضعفه كل اللاحقين. انظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/321)، وابن جني، المنصف (ج2/94)، الجرجاني: عبد القاهر، المفتاح في الصرف (ص109)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ص118)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج1/463)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص513)، والقفطي، إنباه الرواة (ج2/188)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج3/340).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص172).

قوله: [ويلزم الـفـراء مخالفة الظَّاهر من وجوه] ردَّ مكيٌّ[1] مذهبَ الـفـراءِ مِنْ وجهٍ آخرَ؛ فقال: إنَّه يلزم منه عدمُ النَّظير إذ لم يقع (أفعلاء) جمعاً[2] لـ(فعيل)، قال: و(هين واهوناء) شاذٌّ، لا يُقاس عليه. انتهى. وما ذكروه من الشذوذ صرَّح به ابن هـشـام، وغيره قال أبو حيـان: والقياس هو في مثل: (ميت وموتى). لكن ما سيأتي في /ق17ب/ الجمع يقتضي خلاف ما ذهبوا إليه.

قوله: [إذ لا قياس يؤدي إلى جواز حذف الهمزة إذا اجتمع همزتان بينهما ألف] يريد في مثل (أشياء)؛ إلى ذاتها[3]. القياس في تخفيف أولاهما بإبدالها[4] ياءً. وقولي في مثل (أشياء): مُخْرجٌ لِمَا إذا اجتمعَ همزتان وكان ما قبلهما ساكناً يصِحُّ النَّقْلُ إليه كما في (شيا) فإنَّهُ يَجُوزُ حينئذٍ حَذْفُ أولاهما بأنْ تُنْقَلَ حَركتُهَا إلى الساكنِ قَبْلَهَا؛ فَتَسْقُطُ لالتقاءِ الساكنين.

قوله[5]: [لكانت جمعَ كثرةٍ]؛ لأنَّها لَيْسَتْ جَمْعَ قِلَّةٍ.

قوله: [ولو كانت جمعَ كثرةٍ لوجب ردُّها إلى المفرد] سيأتي في الجمعِ أنَّ جمعَ الكثرةِ لا يُصَغَّرُ على بنائه؛ للتنافي بين الكثرةِ، ومعنى التصغيرِ، بلْ يَجِبُ رَدُّهُ إلى مفردِهِ، إنْ لم يكُنْ لذلك المفردِ[6] جمعُ قِلَّةٍ، وإليه أو إلى جمعِ القلَّةِ إنْ كان له. ثُمَّ يُصَغَّرُ ثُمَّ يُجمعُ إذا رُدَّ إلى المفرد جمعُ السَّلامةِ بالواو والنون والألفِ[7] والتَّاءِ؛ فيُقَالُ[8]: في تصغيرِ (مساجدَ مُسيجداتِ)، وفي تصغيرِ

(1) مكي بن حموش(ت437هـ) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية. من أهل القيروان. ولد فيها، وطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها. ثم سكن قرطبة (سنة 393) وخطب وأقرأ بجامعها وتوفي فيها. له كتب كثيرة، منها (مشكل إعراب القرآن)، و(الكشف عن وجوه القرآت وعللها) وهو شرح التبصرة، و(الهداية إلى بلوغ النهاية) في معاني القرآن وتفسيره، و(التبصرة في القرآت السبع)، و(والمنتقى) في الأخبار، و(الإيضاح للناسخ والمنسوخ)، و(الموجز) في القرآت، و(الإيجاز) في الناسخ والمنسوخ، و(الرعاية) لتجويد التلاوة، و(الإبانة) في القرآت، و(شرح (كلا وبلى ونعم)، و(فهرس) جامع لرحلته، مشتمل على مروياته وتراجم شيوخه وأسماء تآليفه. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج298/2)، والزركلي، الأعلام (ج286/7).

(2) في (م): (جميعًا).

(3) في (م)، و(ط): (أيك وإنّما).

(4) في (م)، و(ط): (بإبدال).

(5) ساقط في (ك)، و(م) إلى (جمع قلة).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص173).

(7) في (م)، و(ط): (أو الألف).

(8) في (م)، و(ط): (فيقول).

(غلمان غليمون)، أو (غُليمة)؛ وحينئذٍ[1] فلو صَحَّ ما ذَهَبَ إليه الـفراءُ لوجبَ أنْ يقَالَ في تصغيرِ (أشياءَ): (شييات)[2] لا (أشياءَ) ولا يُرَدُّ[3] هذا الشيءُ على الكسائيِّ؛ لأنَّ (أشياءَ) عنده جمعُ قِلَّةٍ.

قوله: [لأنَّها اسمٌ على (فعلاء) فيُجْمَعُ على (فَعَالِي)[4] كـ(صحراءَ) على (صحاري)] قالوا في جمعِ (صحراءَ): (صحارَى) بفتحِ الرَّاءِ، وبكسرِهَا مَعَ تخفيفِ الياءِ وتَشْدِيدِهَا[5]، وهذا الأخيرُ محفوظٌ لا يُقاسُ عليه، وإنَّما يَجِيئُ[6] غالباً في الشِّعْرِ، وهو مع ذلك الأصل للأخيرين؛ لأنَّكَ إذا جمعتَ (صحراءَ) أدخلتَ بينَ الحاءِ والرَّاءِ ألفاً، وكسرتَ الرَّاءَ كما تَكْسِرُ ما بَعْدَ أَلِفِ الجمعِ في كلِّ موضعٍ، نحوَ: (مساجِدَ) فتنقلبُ الألِفُ بعد الرَّاءِ ياءً؛ لانكسارِ ما قَبلها، وتُقلبُ الثانيةُ التي للتأنيثِ أيضاً ياءً[7]، وتُدغمُ الأولى فيها، ثُمَّ إنَّهم آثروا التخفيفَ؛ فحذفوا /ق18أ/ إحدى[8] اليائين فَمَنْ حذفَ الثانيةَ قال: (الصحارِي) بالكسرِ، ومَنْ حذفَ الأولى قال: (الصحارَى) بالفتح، وإنَّما فَتْحُ الرَّاءِ[9]، وقَلْبُ الياءِ أَلِفاً؛ لِتَسْلَمَ مِنَ الحَذْفِ عندَ التَّنوينِ؛ فَظَهَرَ بهذا أنَّ الأصلَ (الصحارِيُّ) ثم (الصحارِي)، ثم (الصحارَى)، هكذا قال المراديُّ، وغيرُهُ، وبه يظهرُ مِوقعُ ما نقله الشارِحُ عن الصّحاحِ، وأنَّهُ لا مُنافاةَ بينه وبين ما قبله. فليُتأمل.

قوله: [قال في الصّحَاحِ أَصْلُ (أشاوِي) (أشائي)][10] قال في القاموس: هو (الشيء)[11] معروفٌ. والجَمْعُ: (أشياء)، و(أشياوات)، و(إشاوات)، و(إشاوى)، وأَصلُهُ: (أشيايي)[12] بثلاث (ياآت). وقولُ الجوهريِّ: أَصلُهُ: (أشائي) بالهمزِ غَلَطٌ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ همزُ الياءِ الأولى[13]؛ لكونِهَا

---

(1) في (ك)، و(م) – ح –، وكأنه يختصر كلمة – حينئذ –، وتكرر ذلك معه.

(2) في (ك): (أشيا شيات).

(3) في (ك): (يريد).

(4) في (ك) (على فعلالي).

(5) أي: (صحاري، وصحاريّ).

(6) في (م): (جاء).

(7) (ياء)، ساقطة في (م).

(8) في (م)، و(ط): (أحد).

(9) في (ك): (الواو).

(10) في (ك): أصل (شاوي): (أشاي).

(11) في (ط): الشيء بإسقاط (هو).

(12) في (م): (وأصله): (أشاوي).

(13) في (ك): (الآن لو).

أصلاً غيرَ زائِدٍ. كما تقولُ: في جمعِ (أبياتٍ): (أبابيتٌ)[1] فلا تَهمِزُ الياءَ التي بعد الألفِ. وتُجْمَعُ – أيضاً – على (أشيايا)[2]. انتهى. بحروفه[3].

قوله[4]: **[وكذلك؛ أي: كالقلبِ**[5]**]** وهو إشارةٌ إلى قولِهِ: إنْ كانَ قلبٌ في الموزونِ فيكونُ تقديرُ الكلامِ: فإنْ كانَ قَلْبٌ في الموزونِ قُلِبَتِ الزِّنَةُ مثلَهَا. وإنْ كانَ حَذْفٌ في الموزونِ حُذِفَتِ الزِّنَةُ مِثْلُهَا.

---

(1) في (م): (أما بيت) .

(2) في (م)، و(ط): (أشايا).

(3) (بحروفه)، ساقطة في (م).

(4) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (الزنة مثلها).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص174).

الباب الخامس: الصحيحُ والمُعَتَلُّ

مدخل:

قوله: [تنقسمُ الأبنيةُ إلى صحيحٍ ومُعْتَلٍّ] ظاهِرُهُ أنّ المضاعفَ والمهموزَ من الصَّحيحِ، وهو اصطلاحُ البعضِ؛ فالسَّالِمُ أخصُّ منه مطلقاً، وعند آخرين، ونُقِلَ عن الجمهور: أنَّهُ ما سَلِمَتْ حُروفُهُ الأصليَّةُ مِنْ حُروفِ العِلَّةِ والهمزةِ والتَّضعيفِ، كالسَّالِمِ؛ فهما متساويان.

وقوله[1]: **[مِنْ حُرُوفِهِ الأُصُولِ]**؛ ذكره؛ لِيَخْرُجَ عَنِ (الْمُعْتَلِّ)، نَحْوُ: (ضَارِبٌ ومَضروبٌ).

قوله[2]: **[مِنْ حُروفِهِ الأُصُولِ]** وإنَّما قَيَّدَ بالأُصولِ؛ لِيَخْرُجَ نحو: (يضربُ)، و(يدخلُ)، نحو: (ضرب) و(وعد)، و(رمى).

قوله: [فإنْ كانَ فاءً يُسَمَّى (مِثَالاً)] قال **الشريف** [3] في اصطلاح المتقدمين.

قوله[4]: **[لمماثَلَتِهِ الصحيحَ في الصِّحَّةِ]** ألَا تَرَى أنَّك إذا قُلْتَ: (وَعَدَ ويَئِس) كانت الواو والياءُ بمنزلةِ الحَرْفِ الصَّحِيحِ في تَحَمُّلِ الحركةِ وإثباتِهَا، وتَرْكِ إعلالِهَا. وفيه نظَرٌ؛ لِحَذْفِهِ في مثلِ: (يَعِدُ)، وقَلْبِهِ في مِثْلِ (وجاه) إلى التاء؛ حيثُ قيل: (تجاه). وغير ذلك إلَّا أنْ يُقالَ غالباً فلا يرد. ض.

قوله: [لكونِ ماضِيهِ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ]؛ أي: نحوَ: (قُلْتُ)، و(بِعْتُ)؛ فإنَّهُ وإنْ كانَ جُملةً[5] إلَّا أنَّ أهلَ التَّصريفِ يُسمُّونَهُ: (فِعْلَ الماضي للمتكلم).

قوله: [لنقصانِهِ عَنْ قَبُولِ بَعْضِ الإعرابِ]؛ أي: كالرَّفْعِ في نَحْوِ: (يرَى)[6]، والرَّفْعِ والجرِّ، في مثل: (القاضي)، والثلاثةِ في مثل: (يخشى)[7].

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص175).

(2) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (ووعد ورمى).

(3) ركن الدين، شرح الشافية (ج197/1).

(4) ساقط في (م) إلى قوله: (فلا يرد). ض.

(5) (جملة) ساقطة في (ك).

(6) في (م)، و(ط): (يرمي).

(7) كيف تأتي الثلاثة: (الرفع، والجر، والنصب) مع المضارع؟ فلو قال: (والرفع، والنصب).

قوله[1]: **[إذا أخبرتَ عَنْ نفسِكَ]** هذا ليس بقيدٍ؛ لأنَّ المخاطبَ كذلك. نَحْوَ: (قُلْتَ) بفتح التاء، وكسرها؛ ولهذا قال في الشرح المنسوب إلى المصنف: (إذا أخبرتَ عن نفسِكَ، ونحوِهِ، ولو قال الشارح: (ونحوِهِ)؛ لكانَ أوْلَى؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّهُ قَيْدٌ.

قوله[2]: **[لِنقصانِهِ عن قَبولِ بعضِ الإعرابِ]** ألا تَرَى أنَّك إذا قُلتَ: (قاضٍ) لم يُقْلَبْ مِنْ الإعرابِ إلَّا النَّصبُ، وينْقُصُ منهُ الرَّفْعُ والجَرُّ، وكذا في (الفعلِ)، نحو: (يخشى ويرمي)؛ فإنَّ آخرَهُ لا يَقْبَلُ الحَرَكَةُ. أو لِحَذْفِ (لَامِهِ) كثيراً، كـ(لَامِ) (يَرمِ)[3].

قوله[4]: **[فإنَّهُ لمَّا صَارَ]** هذا تعليلٌ؛ لِكونِهِ على أربعةِ[5] (عِلَّة)؛ لأنَّهُ سُمِّيَ ذا الأربعة. تَأَمَّلْ.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (وهو اسم لي وهو حرف أيضاً).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص176).

(3) وسمي المعتل اللام منقوصاً وناقصاً لا باعتبار ما سمي له في باب الإعراب منقوصاً؛ فإنَّهُ إنَّما سُمِّيَ به هناك؛ لِنُقْصانِ إعرابِهِ، وسُمِّيَ ههنا بهما؛ لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف، نحو: (اغْزُ، وَارْمِ، وَاخْشَ)، و(لا تَغْزُ، ولا تَرْمِ، ولا تَخْشَ)، وسمي ذا الأربعة لأنَّه – وإن كان فيه حرفُ العلة – لا يصيرُ في أوَّلِ ألفاظِ الماضي كـ(غزوتُ، وحميتُ) على ثلاثةٍ كما صار في الأجوف عليها (قُلْتُ). وإنما سمي ذا الثلاثة اعتباراً بأول ألفاظ الماضي، لأن الغالب عند الصرفيين إذا صَرَّفوا الماضي أو المضارع أن يبتدئوا بحكاية النفس نحو: (ضَرَبْتُ، وبِعْتُ)؛ لأنَّ نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه، والحكاية عن النفس من الأجوف على ثلاثة أحرف نحو قُلْتُ وبِعْتُ. فقسميتهما ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم.

تَقْسِيم الْأَبْنِيَة إِلَى صَحِيح ومعتل:

وانقسم الْأُصُول عِنْد الْحل *** إِلَى صَحِيح وَإِلَى معتل

معتلهم مَا فِيهِ حرف عِلّة *** صحيحهم خِلَافه مَحَله

مَا اعتل بِالْفَاءِ هُوَ الْمِثَال *** مِثَاله الْيَسَار والوصال

معتل عينه يُسمى أجوفا *** وَذَا ثَلَاثَة كطفت بالصفا

مَا اعتل لاما كحميت مربعه *** سمي منقوصا كَذَا ذَا الْأَرْبَعَة

بِالْفَاءِ وَالْعين لفيف قرنا *** كَذَاك بِالْعينِ وَلَام فاقرنا

بِالْفَاءِ وَاللَّام لفيف فرقا *** مثل وقى الله التقي مَا اتَّقى

انظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، ومعها: (الوافية نظم الشافية)، للنيساري (ج17/2)، والرضي، شرح الشافية (ج34/1).

(4) ساقط في (ك)، إلى قوله: [وهو حرف أيضاً].

(5) لِكَوْنِهِ على أربعةِ أَحْرُفٍ إذا أخبرتَ عَنْ نَفسِكَ. هكذا. كما سيأتي.

قوله: [ولا يرد الصحيح نَحْوَ: ضَرَبْتُ]: جواب عن سؤالٍ مُقدَّرٍ توجيهُهُ أنَّه يُقالُ: إذا كان سببُ تسميةِ النَّاقصِ (ذا الأربعةِ) كونَهُ على أربعةِ أَحْرُفٍ إذا أخبرْتَ عَنْ نَفْسِكَ يَجِبُ أنْ يكونَ (ضَرَبْتُ) ناقصاً لِكَوْنِهِ على أربعةِ أَحْرُفٍ إذا أخبرتَ عَنْ نَفسِكَ. ض.

قوله: [وسَلِمَ عن المُنَافِي] بخلافِ النَّاقِصِ؛ فإنَّهُ مَا سَلِمَ عَنِ المُنَافِي؛ لأنَّ الأجوفَ منافٍ لهُ إذا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ؛ لأَنَّكَ تقولُ: (بِعْتُ) على ثلاثةِ أَحْرُفٍ و(دَعَوْتُ) على أربعةِ أحرفٍ مَعَ أنَّ النَّاقِصَ أَوْلَى بأنْ يَكُونَ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ؛ لِكَوْنِ حَرْفِ العِلَّةِ في آخِرِ الكلمةِ الذي هو مَحَلُّ التَّغييرِ.

قوله: [لاسمي الحرفين[1]]؛ أي: الـ(واو) على ثلاثة أحرف ومجموعها حرفُ عِلَّةٍ وهو اسمٌ لـ(و) وهو حرفٌ. وكذلك الـ(ياء)؛ فإنَّ مجموعَ حروفِهَا حَرْفُ عِلَّةٍ، وهو اسمٌ لـ(ي) وهو حرفٌ – أيضاً– .

قوله[2]: [ولم يَذْكُرْه المصنِّفُ؛ لِقِلَّتِهِ] قال: التفتازاني، وغيره: /ق18ب/ لم يَأْتِ في الكلام من هذا النوع إلا مثالان، وهما (واو)، و(ياء)؛ فإتيانُ الشَّارِحِ بـ(الكاف) للنظر إلى الأفراد الذهنية. كما سيأتي نظيره في كلامه. وسيأتي: (أَوَّلُ الإعلالِ بيانُ ما تُرَكَّبُ مِنْهُ الأسماءُ المذكوراتُ وِفاقاً وخِلافاً).

قوله: [كـ(وَيْلٍ)، و(يَوْمٍ)]: لم يأتِ مِمَّا (فاؤهُ) (واوٌ)، و(عَيْنُهُ) (يَاءٌ) إلَّا أَرْبَعٌ، وهي (وَيْلٌ)، و(وَيْحٌ)، و(وَيْسٌ)، و(وَيْبٌ) [3]، وهذه كلمةُ عذابٍ كـ(وَيْلٍ)، وكُلٌّ مِنَ الأَخِيرَيْنِ كلمةُ رَحْمَةٍ، ولم يأتِ

---

(1) ...إِنْ تَعَدَّدَ فِيهِ حرفُ الْعلَّة فإمَّا أَن يكون اثْنَيْنِ أَو أَكثر فَإِن كَانَ أَكثر فَهُوَ المعتل الْمُطلق كواو وياي لاسمي الحرفين. وَإِن لم يكن أَكثر. فإمَّا أَن يفترقا أَو يقترنا. فَإِن افْتَرَقَا فيسمى (لفيفا مفروقا) لالتفاف حر فِي الْعلَّة فِيهِ وافتراقهما. وَإِن اقترنا. فإمَّا أَن يَكُونَا فِي الْفَاء وَالْعين كويل وَيَوْم. وَلَا يبْنى مِنْهُ فعل أَو فِي الْعين وَاللَّام كغوى وَيُسمى (لفيفا مَقْرُونا) لالتفاف حر فِي الْعلَّة فِيهِ مَعَ الاقتران... انظر: نكري، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (ج3/203).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص177).

(3) ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: 15] ، مكررة في سورة (المرسلات: 10 مرات)، وفي سورة المطففين: مرة واحدة) قال: لا ينبغي أن يقال ويل دعاء هاهنا لأنه قبيح في اللفظ، ولكن العباد كُلِّمُوا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم على مقدار فهمهم، فكأنه قيل لهم: (ويل للمكذبين)؛ أي: هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم؛ ومثله: (قاتلهم الله)، أجري هذا على كلام العرب، وبه نزل القرآن. قال المازني: (حفظت عن الأصمعي: الويل: قبوح، والويح: ترحم، والويس: تصغيرهما؛ أي: هي دونهما. وقال أبو زيد: الويل: هلكة، والويح: قبوح، والويس: ترحم. وقال سيبويه: الويل: يقال: لمن وقع في هلكة، والويح: زجر لمن أشرف على هلكة، ولم يذكر في الويس شيئًا. ابن منظور، لسان العرب (ج11/739).

مِنْ عَكْسِهِ إلَّا (يَوْمٌ)، و(يُوْحٌ) بضَمِّ اليَاءِ ومُهْمَلَةٍ: مِنْ أسماءِ الشَّمْسِ، وقيل: إنَّما هو بمُوَحَّدَةٍ[1]. ولمْ يَجِئْ مِمَّا فاؤهُ وعَيْنُهُ ياآن إلا (يَيَنُ)[2] متحركةً، وهي كما في القاموس: عَيْنٌ أو وَادٌ بين (ضاحِكٍ وضُوَيْحِكٍ) ، وهما جبلان بأرض الفرس[3].

قوله: [ولا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ[4]] توجيهه في **كتاب التعريف**، **قال أبو حيـان**: وما أنشدوه من قوله:

تَوَيَّــلَ أَنْ مــلأتُ[5] يَــدِي وَكَفِّــي[6]   وكانَــــتْ[7] لاَ تُعَلَّـــلُ بِالقَلِيْـــلِ [8]

---

(1) أمَّا كون الفاء والعين واوين فلم يجئ منه فِعل، لمَّا يلزم فيه من الاعتلال، ولم يجئ منه اسم إلَّا (أوَّل). وسبب قلَّته أنَّ باب: (سَلِس) أكثر من باب: (دَدَن). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص357).

(2) (يَيَن): بالفتح، ثم السكون: وآخره نون: وضَبَطَهُ كُراعٌ(ت بعد309هـ) بفتْحٍ فسكونٍ، قالَ: وليسَ فِي الكَلامِ اسمٌ وَقَعَ فِي أَوَّلِه ياآن غَيْرِه. عين بواد يقال له: جوزمان . وقيل: واد، بين ضاحك وضويحك. وقيل: بئر فى بلاد خزاعة. وقيل: موضع قرب بدر. وقيل: بئر فى وادى عباثر. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1241/1)، والزبيدي، تاج العروس (ج315/36)، والبغدادي: عبد المؤمن، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (ج1489/3).

(3) بفتح أوله، وسكون ثانيه، وآخره شين معجمة. الفرش، والفرش أيضًا: واد بين غميس الحمام وملل، وفرش وصخيرات الثّمام: كلها منازل نزلها رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، حين سار إلى بدر وملل واد ينحدر من ورقان جبل مزينة حتى يصبّ في الفرش فرش سويقة وهو متبدّى بني حسن بن عليّ بن أبي طالب وبني جعفر ابن أبي طالب ثم ينحدر من الفرش حتى يصب في إضم ثم يفرغ في البحر، وفرش الجبا: موضع في الحجاز أيضًا. انظر: الحموي، معجم البلدان (ج250/4)، وابن منظور، لسان العرب (ج465/13)، والبغدادي: عبد المؤمن، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (ج1309/3)، والسمهودي، خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى (ج765/2)، والزبيدي، تاج العروس (ج315/36).

(4) جاء في (المزهر): تحت عنوان: ذكر الأسماء التي لا يتصرف منها فعل: وقال ثعلب(ت291هـ) في أماليه: لا يكونُ من (وَيْلٍ)، ولا مِنْ (وَيْحٍ)، ولا مِنْ (وَيْسٍ) فِعْلٌ، زادَ غيرُهُ: ولا مِنْ (وَيْبٍ)....وحرفا العلّة يكونان فِي (الْفَاءِ) وَ(الْعينِ) كـ(وَيْلٍ)، وَ(يَوْمٍ). وَلَا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ... انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ج157/2)، ونكري، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (ج203/3).

(5) في (م)، و(ط): (مَدَدْتُ).

(6) في (م)، و(ط): (وَكَانَتْ).

(7) في (م)، و(ط): (يَمِينِي).

(8) البيت من [الهزج] أَنْشَدَه ابْنُ بَرِّي(ت582هـ): عند: ابن منظور، لسان العرب (ج739/11)، والزبيدي، تاج العروس (ج104/31).

فهو[1] شاذٌّ نَادِرٌ. وأمَّا قَولُهُ:

فمــــــــــــــــا وَالَ[2] وَلا واحَ　　　　ولا وَاسَ أبـــــــــو هنـــــــــدٍ[3]

فمصنوع[4].

قوله: [أو في العَيْنِ والَّلامِ] جاء منه ما (عينُهُ) (وَاوٌ)، و(لاَمُهُ) (يَاءٌ) كـ(شوي)[5] وما (عَيْنُهُ)، و(لَامُهُ)[6] (ياءان) كـ(حيي)[7]، وما (عَيْنُهُ)، و(لَامُهُ) (واوان)[8]. فِعْلُهُ لا يَكونُ إلَّا مكسُورَ العَيْنِ كـ(قَوِيَ)[9]. ولم يَجِئْ عكسَ الأول[10]. وسيأتي الكلامُ عليه في (أَوَّلِ) الإعْلَالِ.

---

(1) (فهو)، ساقط في (ط).

(2) في (م): (واق).

(3) البيت من [الهزج] عند: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص360)، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ج48/2).

(4) (فمصنوع صَنعه النحويُّون)، ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص360).

(5) في (م): (كسوي).

(6) (وما عينه ولامه): ساقط في (ط) .

(7) في (م): كـ(حيا). و(لم تأتِ الفاءُ والعينُ والَّلامُ كلُّهَا ياءاتٍ إلَّا في قولِهم:(يَيَّيتُ ياءً حسنةً).

(8) (إلا أن)، ساقط في (م)، و(ط).

(9) وممّا جاءَ عينُه ولامُه واوان الحُوَّة والقُوَّة فَلَوْ بنيتَ من هَذَا فِعْلاً ثُلاثياً قلتَ حوِيَ وقَوِيَ فأبدلت الواوَ الثانيةَ يَاء لانكسارِ مَا قبلَها فإنْ بنيتَ مِنْهُ افعلّ مثل احمرّ قُلْتَ حوّى بواوٍ مشدّدةٍ مثل قوّى وسوّى وأصلُه احوَوْوَ مثل أصل احمرّ فنقلتَ فتحةَ الواوِ الأولى إِلَى الْحَاء واسْتُغْني بذلك عَن همزةِ الْوَصْل وأدْغمتَ الواوَ المسكّنةَ فِي الثَّانِيَة وأبْدَلتَ الثالثةَ أَلِفاً لتحركها وانفتاحِ مَا قبلهَا فَصَارَت حوَّى وَإِنَّمَا فَعَلوا ذَلِك لأنّهم لَو بَقَّوا الْكَلِمَة على أَصْلهَا لقالوا يَحوَوٌ فِي الْمُضَارع فضمّوا الْوَاو وَهَذَا لَا يجوزُ فِي الأفعالِ فأصاروه بالتغييرِ إِلَى مَا يجوزُ. وممَّا عينُهُ ولَامُهُ واوان، باب: (قَوِيتُ، وحَوِيتُ، والقُوَّةُ، والحُوَّةُ، والصُّوَّةُ). وفي الممتع الكبير في التصريف: وأمَّا ما عينه ولامه واوان فإنَّ العين منه تجري مَجرى الحرف الصحيح أبدًا. وأمَّا اللام فتجري مَجرى اللام في باب: (غَزَوتُ)، في جميع ما ذُكر، مزيدًا كان الاسم أو الفِعل أو غيرَ مزيد. إلَّا أنَّ الفِعل إذا كان على ثلاثة أحرف لم يُبنَ إلَّا على (فَعِلَ)، بكسر العين، بخلاف باب: (غَزَوتُ). والسبب في ذلك أنَّك لو بَنَيتَ الفِعل على (فَعَلَ) أو (فَعُلَ)، بضمِّ العين أو فتحها، لكنتَ تقول: (قَوَوتُ) و(قَوُوتُ)، فتجمع بين واوين إذا رددتَ الفعل إلى نفسك. وكذلك المضارع كنت تقول فيه: (يَقْوُو)، فتجمع أيضًا بين واوين. فلمَّا تَعذَّرا عُدِل إلى (فَعِلَ)؛ لأنَّ الواو تنقلب ياء لتطرُّفها ووقوع الكسرة قبلها نحو: قَوِيَ)، ويجيء المضارع على (يَفعَلَ)، نحو: يَقْوَى، فيَخِفُّ اللفظ. فأمَّا الاسم فلا يلزم (فَعِل) بكسر العين. بل قد تكون العين مفتوحة، فلا يلزم قلبُ اللام ياءً، نحو: (التَّوَى). وهو الهلاك، وهو مصدر: (تَوِيَ يَتْوَى) ك"(قَوِيَ يَقْوَى). وهو من مضعَّف الواو، يدلُّك على ذلك قولُهُمْ: (التَّوّ) للمفرد، والمعنى واحدٌ؛ لأنَّ الهلاك أكثر ما يكون مع الوحدة والانفراد. هكذا قال أبو علي(ت377هـ). وإنَّما لم يُستنكر مجيء الاسم على (فَعَلٍ)، وإن كان يلزم في التثنية اجتماع الواوين، نحو (تَوَوَين)، كما يلزم ذلك في الفِعل إذا رددتَه إلى نفسك؛ لأنَّ الفعل أثقل، فاستُخفَّ في الاسم لخِفَّته ما لم يُستخفَّ في الفعل لثِقَله. وأيضًا فإنَّ الفِعل يَتصرَّف فيلزم فيه الثقل في مضارعه، وإذا رددتَ الفعل إلى نفسك. ولا يلزم في الاسم إلَّا في حال التثنية. انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج228/2)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج419/2)، ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص363).

(10) ما (عينُهُ) (ياء)، و(لاَمُهُ) (واو).

الباب السادس[1]: أبنية الاسم الثلاثي المجرّد[2]

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص178).

(2) أَبْنِيَةُ الأَسْمَاءِ: ثُلاثِي، وَرُبَاعِي، وخُمَاسِيٌّ. فَلِلثُّلاثِيّ عَشَرَةُ أَبْنِيَةٍ، والقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثْنَيْ عَشَرَ بِنَاءً، سَقَطَ (فِعُل) بِكَسْرِ الفَاءِ وضَمّ العَيْنِ، و(فُعِل) بِضمّ الفَاءِ وَكَسْرِ العَيْنِ، وقَدْ جَاءَ (حِبُك ودُئِل)، وهُمَا نَادِرَانِ، فَلا يَكُونَانِ أصْلاً في الوَزْنِ. فَالعَشَرَة الأَبْنِيَة في الاسْمِ وَالصِّفَةِ، على: [1]- (فَعْلٌ): (كَلْبٌ) فِي الاسْمِ، وَ(سَهْلٌ) فِي الصِّفَةِ. [2]- و(فَعَلٌ): كَ(فَرَسٍ) فِي الاسْمِ، و(حَسَنٍ) فِي الصِّفَةِ. [3]-و(فَعُلٌ): كَ(رَجُلٌ) في الاسْمِ، و(نَطُقٌ) فِي الصِّفَةِ. [4]- و(فَعِلٌ): كَـ(كَبِدٌ) فِي الاسْمِ، و(حَذِرٌ) فِي الصِّفَةِ. [5]-و(فُعُلٌ): كـ(عُنُقٍ) في الاسْمِ، و(جُنُبٍ) فِي الصِّفَةِ. [6]- و(فُعَلٌ): كـ(صُرَدٍ) في الاسم، و(خُتَعٍ) في الصفة. [7]-و(فُعْلٌ): كـ(قُفْلٍ)، و(بُرْدٍ) و(قُرْطٍ) في الاسم، و(حُلْوٍ) و(مُرٍّ) في الصفة. [8]- و(فِعْلٌ): ك(حِمْلٍ) في الاسم، و(نِقْضٍ) في الصفة. [9]- و(فِعِلٌ): كـ(إِبِلٍ) في الاسم، و(إِبِدٍ) في الصفة. [10]- و(فِعَلٌ): كـ(عِنَبٍ) في الاسم، و(سِوَى) في الصفة. وللرباعي خمسةُ أبنية في الاسم والصفة، على: [1]- (فَعْلَلٌ): كـ(ثَعْلَبٍ) في الاسم، و(سَهْلَبٍ) في الصفة. [2]- و(فِعْلِلٌ): كـ(زِبْرِجٍ) في الاسم، و(خِرْمِلٍ) في الصفة. [3]- و(فِعْلَلٌ): كـ(دِرْهَمٍ) في الاسم، و(هِجْرَعٍ) في الصفة. [4]- و(فُعْلُلٌ): كـ(بُرْثُنٍ) في الاسم، و(جُرْشعٍ في الصفة. [5]- و(فِعَلٌّ): كَ(قِمَطْرٌ) في الاسم. وزاد الأخفش(ت215هـ) بناءً سادساً، وهو: (فُعْلَلٌ). كـ(جُنْدَبٍ). وللخماسي أربعةُ أبنية في الاسم والصفة، على: [1]- (فِعْلَلٌّ): كـ(قِرْطَعْبٍ) في الاسم، و(جِرْدَحْلٍ) في الصفة. [2]- (فَعْلَلِلٌ): كـ(قَهْبَلِسٍ) في الاسم، و(جَحْمَرِشٍ) في الصفة. [3]- (فَعَلَّلٌ): كـ(سَفَرْجَلٍ)، و(فَرَزْدَقٍ) اسماً، و(سَمَهْدَرٍ) صفةً. [4]-(فُعَلِّلٌ): كـ(قُذَعْمِلٍ) اسماً (للجملِ الضخمِ)، و(خُبَعْثِنٍ) (للجمل الضخم) صفة]. وحُكِيَ بناءٌ خامسٌ، وهو: (فُعَلْلَلٌ): كـ(هُمَيْسَعٍ). وحاصلُ أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ الاثْنَيْ عَشَرَ، هي: أنّ للفاء ثلاثة أحوال، وهي: الفتحة والضمة والكسرة. وللعين أربعة أحوال: الفتحة والضمة والكسرة والسكون، فهذه ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر بناء. فنبدأ بالفاء المفتوحة فنصرفها في الأربعة الأوجه في العين، فيخرج: فَعْلَ، فَعَلَ، فَعُلَ، فَعِلَ؟ فهذه أربعة. وبضمّ الفاء ونصرفها في الأربعة الأوجه في العين، فيخرج: فُعْل، فُعُل، فُعَل، فُعِل، فهذه أربعة أخرى. وبكسر الفاء ونصرفها في الأربعة الأوجه في العين ، فيخرج: فِعْل، فِعِل، فِعَل، فِعُل. فهذه اثنا عشر بناء، إلا أنّ المستعمل عشرة، والباقي مهمل، وهما: فُعِل وفِعُل. وهذا ما جمعه ابن الحاحب(ت646هـ) في شافيته: للاسْمِ الثُّلاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَشَرَةُ أَبْنِيَةٍ، وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِي اثني عشر: سقط منها فُعِل وفِعُل استثقالا وَجُعِلَ الدُئِلُ مَنْقُولاً، والحِبُكُ إن ثَبَتَ فَعَلَى تَدَاخُل اللُّغَتَيْنِ في حَرْفَي الْكَلِمَةِ، وَهِيَ فَلْسٌ وفَرَسٌ وكَتِفٌ وعَضُدٌ وحِبْرٌ وعِنَبٌ وإبِلٌ وقُفْلٌ وصُرَدٌ وعُنُقٌ. انظر: الجرجاني: عبد القاهر، المفتاح في الصرف (ص29)، وابن الحاجب، الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (ج9/1).

قوله: [سقط (فُعِلٌ) و(فِعُلٌ)][1] ذهب ابنُ مالكٍ إلى أنَّ (فُعِلًا)[2] بضَمِّ الفاءِ، وكسرِ العينِ ليس بمهملٍ بل قليلٌ، قالَ: إنَّ أكثرَ النَّحويّينَ لم يَعتدُّوا به في الأسماءِ لِعِلْمِهِمْ أنَّهُ في الأصلِ مقصودٌ به اختصاصُ الفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ[3].

قوله: [متباينان في المخرج] مخرجاهما[4] مخرجا الواوِ والياءِ.

وقوله: [للاحتياج] تعليل[5] لكون /ق19أ/ الضَّمِّ أثقلَ[6]، والعضلة[7]. قال الجوهري: (كُلُّ لحمة مجتمعة مكتنزة في عصبة)، ويقال: (ما أعبأُ بفلان)؛ أي: ما أُبالي[8]، و(مِعْرَضٌ): بكسر الميم وفتح الراء.

قوله[9]: [وأمّا نحو: يَضْرِبُ[10]] جواب سؤالٍ مُقَدَّرٍ وهو: أنّ النقلَ من الكسرةِ إلى الضَّمَّةِ ثقيلٌ، فما تقولُ في (يَضْرِبُ)؟ فإنَّ فيه ذلك.

---

(1) في (م): (سقط فُعِلَ). سقط مِنْهَا: (فُعِلٌ)، وَ(فِعُلٌ): بِضَم الْفَاء وَكسر الْعين، وَبِالْعَكْسِ؛ استثقالًا للنَّقْل فيهمَا من الضمة إِلَى الكسرة، وَبِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّهُمَا حركتان ثقيلتان متبائنتان فِي الْمخْرج لَكِنَّ الأوَّلَ أخفُّ؛ لِأَنَّ فِيهِ انتقالًا من الأثقلِ، وَهُوَ الضَّمُّ للاحتياج فِيهِ إِلَى تَحْرِيك العضلتين إِلَى مَا دونه فِي الثّقل وَهُوَ الْكسر؛ إِذْ لَا يحْتَاج فِيهِ إِلَّا إِلَى تَحْرِيك عضلة وَاحِدَة. وَعُلِمَ مِنْهُ أَن الْفَتْحَ أخفُّ مِنْهُمَا إِذْ لَا يحْتَاج فِيهِ إِلَى تَحْرِيك العضلة؛ وَلذَا وضعُوا الْبناء الأوَّلَ فِي الْفِعْل عِنْد الِاحْتِيَاج. وَأَمَّا نَحْو: (يَضْرِبُ) وَإِنْ كَانَ فِيهِ انْتِقَالٌ من الْكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ فَلم يعبؤوا بِهِ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ فِي مِعْرَضِ الزَّوَالِ بالناصب والجازم؛ فتصيرُك (لن يَضْرِبَ)، و(ولم يَضْرِبْ). انظر: نكري، دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (ج258/1).

(2) في (م)، و(ط): (فُعِلَ).

(3) إِن الْبَصرِيين مَا عدا الْمبرد يرَوْنَ أَن الْفِعْل الْمَبْنِيّ للْمَجْهُول فرع عَن الْفِعْل الْمَبْنِيّ للْفَاعِل؛ وَلِهَذَا فَإِن أوزان الْفِعْل الثلاثي الْمَاضِي المجرّد عِنْدهم ثَلَاثَة فَقَط: (فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ)، والكوفيون والمبرد وَابْن الطراوة يرَوْنَ أَن الْفِعْل الْمَبْنِيّ للْمَجْهُول رَأس بِنَفسِهِ، وَعِنْدهم أوزان الْفِعْل الثلاثي المجرّد أَرْبَعَة بِزِيَادَة صِيغَة الْمَبْنِيّ للْمَجْهُول. ومن أوائل من تناول مصطلح (فعل لم يسم فاعله): الفراء(ت207هـ) في كتابه: (معاني القرآن). انظر: سِيبَوَيْه، الكتاب (ج67/4)، والفراء، معاني القرآن (ج102/1)، والسيوطي، همع الهوامع (ج36/6)، والصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال (ص260).

(4) أي: مخرج (الضمة)، و(الكسرة) هو مخرج (الواو)، و(الياء). ينظر حاشية (وفِعُلٌ) التي قبلها بـ(اثنتين).

(5) في (ك): (فعليل).

(6) "فلأن الضم إنما يحصل بإعمال العضلتين معًا والكسر بإعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فإنه يحصل بمجرد فتح الفم". الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى، لألفية ابن مالك (ج95/1).

(7) في (ط): (والفصلة)، وفي (م): (الفضلة).

(8) في (م): (به).

(9) ساقط في (ك)، و(م) إلى قوله: (على غير وزن الأسماء).

(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص179).

قوله: [لأنه اسمٌ لأبي الأسود الدؤلي [1]] المراد أنَّهُ اسمٌ لقبيلةٍ إليها يُنسَبُ أبو الأسودِ، وهو ظالِمُ بنُ عمرِو بنِ حِلْسِ بنِ فُغاثَةَ بنِ عَدِيِّ بنِ الدِّئَلِيِّ[2] بنِ بكرِ بنِ كَنَانَةَ. وعبارةُ الجوهريّ: قال **أحمدُ** بنُ يحيى [3]: لا نَعْلَمُ اسماً جاء على (فِعِلٍ)[4] غيرَ هذا الاسمِ يعني الدِّئِل[5]. قال الأخفش: وإلى المسمّى بهذا الاسمِ يُنسَبُ[6] أبو الأسودِ الدِّئَلِيُّ [7] إلّا أنّهم فتحوا الهمزة على [8]مذهبهم[9] في النسبة استثقالاً لتوالي الكسرتين مع يائَيِّ النَّسَبِ كما ينسب إلى (نِمِر) (نِمَرِيّ)[10]، وربما قالوا: (أبو الأسود الدُّوليُّ) بقلب الهمزة واواً؛ لأنّ[11] الهمزة إذا انفتحت وكانت قبلها[12] ضمَّةٌ فتخفيفُها أنْ تقلبَهَا واوًا مَحْضَةً كما قالوا في (جؤر): (جُور)، وفي (مُؤن): (مون)[13]. انتهت.

لكن قال في القاموس: نقلاً عن شرح اللمع للأصبهاني [14]: وهو[15] (أبو الأسود) إنَّما هو (دِئَلِيّ) (بكسر الدَّال، وفتح الهمزة)؛ نسبة إلى (دِئِل) كـ(عِنَب)، وهي قبيلة أخرى.

---

(1) في (ط): (الدئلي).

(2) في (م)، و(ط): (الدئل).

(3) ثعلب(ت391هـ).

(4) (فِعْل) ساقط في (ك).

(5) في (ك): الدئلي. وفي (م): (الدُّؤْل).

(6) وفي(م)، و(ط): (نُسب).

(7) في (م): (الدُّؤلي).

(8) في (ط): (على مذهبه).

(9) أي: (دِئَلِيّ).

(10) "...وإن كان المنسوبُ إليه ثلاثيًا مكسورَ العينِ فُتِحَتْ عَيْنُهُ وجوبًا كقولك فيك (نمِرٍ): (نَمِريٌّ)، وفي: (إبِلٍ): (إبِلِيٌّ)، وفي: (الدِّئِلِ): (دُؤَلِيٌّ)". ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج4/1947).

(11) في (م): (فإن).

(12) في (م): (وكانت معها).

(13) كما قالوا في (جُور)، وفي (مون).

(14) الباقولي(ت نحو543هـ) علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن الأصبهاني الباقولي، ويقال له جامع العلوم: عالم بالأدب، ضرير. من كتبه: (البيان في شواهد القرآن)، و(علل القرآت)، و(شرح الجمل)، في النحو، سمَّاهُ: (الجواهر في شرح جمل عبد القاهر)، وكتاب شرح اللمع، لابن جني(ت392هـ). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج4/1737)، والزركلي، الأعلام (ج4/279).

(15) (وهو)، ساقط في (ك)، و(ط).

قوله[1]: **[فهو من الأعلام المنقولة]**؛ أي: والأعلام لا يثبت بها أصولُ الأبْنِيَةِ؛ لأنَّهُ قد يُسَمَّى بـ(الفعل، والحرفِ، والصَّوْتِ)، وغيرِ ذلك ممَّا يَجيءُ على غيرِ وزنِ الأسماءِ[2].

قوله[3]: **[لأبي الأسود الدِّئَليّ]** بـ(فتح الهمزة) في النِّسْبَةِ لا غَيْرَ، كـ(نمَرِيّ)، وفي (نِمَرِيّ) فراراً من اجتماع (كسرتين)، و(يائين).

قوله: [وإنْ سَلِمَ إلى آخره]: فيه إشارةٌ إلى دَفْعِ ما قِيلَ: أنّ (الدِّئِلَ) اسمٌ[4] لدويبةٍ شبيهةٍ بـ(ابن عِرْسٍ[5]) أيضاً؛ أي: فهو حينئذٍ[6] من أسماءِ الأجناسِ. والنَّقْلُ لا يكونُ إلَّا في الأعلامِ فلا كفاية إلا في الجواب السابق، وكذا[7] الدفعُ أنْ [8]لا نُسَلِّمَ أنّ النّقلَ لا يكونُ إلّا في الأعلامِ وقد ذهب السيرافي إلى أنّه يجئُ في أسماءِ الأجناسِ - أيضاً - كما جاء /ق19ب/ في الأعلامِ، حكاه عنه المرادي، وحكاه أبو حيان[9] - أيضاً - عنه لكن بلفظ (زعم)؛ وللتوقف في ذلك قول [10]الشارح عنه: (فَسَلَّمَ) أنّه لا يجوز. وفي قوله - أيضاً -: (وإنْ سَلَّمَ) إشعارٌ بالتوقف فيما زعمه بعضهم. ولا وجهَ له؛ فقد ذكره الجوهريُّ، وغيرُهُ، وكذا الأخفشُ قال: وبتلك الدُّويبةِ[11] سُمِّيَتْ قبيلةُ أبي الأسودِ. يعني: أنّ العَلَمَ المذكورَ منقولٌ مِنِ اسمِ الجنس[12] لا من الفعلِ ابتداءً، والله - تعالى - أعلم[13]

---

(1) في (ط) جاءت بعد قوله: [وأمّا نحو يضرب) جواب سؤال مقدر وهو أن النقل من الكسرة إلى الضمة ثقيل فما تقول في يضرب فإن فيه ذلك.

(2) من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول أل عليه كقولك في حسن الحسن وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقولك في حارث الحارث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في فضل الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في نعمان النعمان وهو في الأصل من أسماء الدَّمِ؛ فيجوز دخول أل في هذه الثلاثة نظرًا إلى الأصل وحذفها نظرًا إلى الحال وأشار بقوله للمح ما قد كان عنه نقلًا إلى أنَّ فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك (ج184/1).

(3) ساقط في (ك)، و(م) إلى (من اجتماع كسرتين ويائين).

(4) (اسم)، ساقط في (ك).

(5) بالكسر. الرازي، مختار الصحاح (ص205).

(6) في (م) – ح –، وكأنه يختصر كلمة – حينئذ –، وتكرر ذلك معه.

(7) في (ك): (وذلك).

(8) في (م)، و(ط): (أنّا لا نسلم).

(9) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص180).

(10) في (ط): (تنزل الشارح).

(11) في (ط): (الدوبلة).

(12) (الجنس)، ساقط في (ك).

(13) في (ك): (والله أعلم).

و(المُعْرَسُ): في البيت بضَمِّ الميمِ، وسكونِ المهملة، وفتحِ الرَّاءِ: (مَوْضِعُ التَّعْرِيسِ)، وهو نزولُ القومِ آخرِ اللَّيلِ؛ لاستراحةٍ. ويُقالُ: (مُعَرَّسٌ) – أيضاً – بتشديد الرَّاءِ.

قوله[1]: **[كمُعْرَسِ الدِّئِلِ]:** التَّعريسُ: نُزولُ القومِ في السَّفْرِ مِنْ آخِرِ اللَّيلِ؛ للاستراحةِ، وأَعْرَسُوا: لغةٌ فيه قليلة. والمَوْضِعُ: مُعْرَسٌ، ومُعَرَّسٌ[2].

قوله: [(سلمناه) ولكنَّهُ شَاذٌّ][3] يجبُ أنْ يقولَ: مثلَ ذلك في (رُئِمٍ)[4]، و(وُعِلٍ)[5] عند تسليم أنّ النَّقْلَ لا يكونُ إلّا في أسماءِ الأجناسِ؛ فيَدَّعِيَ أنَّهُما شاذَّانِ[6] – أيضاً –، وقد حَكَى المرادي [7] الجواب بذلك، ثم قال: وفيه نظَرٌ؛ لأنَّ سيبويه [8] أثبتَ بناءَ الـ(فِعِل) بلفظٍ واحدٍ، وهو (إِبِلٌ)[9]. وسيأتي ذكره. انتهى. ولك أنْ تقول[10]: ليس في إثباتِ بناءِ[11] **الـ(فِعِل) مخالفةُ قياسٍ، بل القياسُ يقتضيهِ؛** لأنَّ اجتماع الكسرتين أسهلُ من توالي الضَّمَّتين؛ فلا وجْهَ لِلْحُكْمِ على (إِبِلٌ)[12] بالشُّذُوذِ، بخلافِ ذلك البناءِ؛ فإنّ القياسَ يَمْنَعُهُ لِمَا فيه مِنْ ثِقَلِ الانتقالِ: من الضّمِّ إلى الكسر

---

(1) ساقط في (م) إلى قوله: (ومعرس).

(2) والمَوْضِعُ: مُعْرَسٌ، كمُكْرَمٍ، ومُعَرَّسٌ، كمُعَظَّمٍ. الزبيدي، تاج العروس (ج249/16).

(3) في (ط): (وإن سلم لكنه شاذ).

(4) في (ك)، و(ط): (ريم).

(5) قال الليث بن المظفر أو الليث بن رافع بن نصر بن سيار (بعد180هـ) فلم تؤرخ سنة وفاته: (الوُعِلُ) لغةً في (الوَعِل)، وحُكي (الرُّئِم) بمعنى (الاست). (الوَعِلُ): بفتح فكسر. و(الوَعْلُ) بفتح فسكون. و(الوُعِلُ) بضم فبكسر، والأخيرة نادرة: هو تَيْسُ الجبل. وقال الأزهري(ت370هـ): أمَّا (الوُعِلُ): بضم فكسر: فما سمعته لغير الليث؛ فإنْ صَحَّتْ روايةُ الليثِ فوجْهُهَا أنَّ أصْلَهُ الفعل المبنى للمجهول؛ تقول: (وُعِلَ بمحمَّدٍ) إذا أُشْرَفَ به؛ أي: (ارتفع به)؛ فحذف حرف الجر ثم أوصل الفعل إلى الضمير أو يضمن (وُعِلَ) معنى (علا) فيتعدَّى تَعْدِيَتَهُ. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج38/1).

(6) في (ك): (شاذات).

(7) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج164/3).

(8) في (ك): لأن (س)؛ أي: (لا سيبويه). انظر: سِيبَوَيْه، الكتاب (ج492/4).

(9) في (ك): (أَيِل).

(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص181).

(11) (بناء)، ساقط في (م)، و(ط).

(12) في (ك): (أَيِل).

كعكسه[1]، كذا ظهر لي، ثُمَّ رأيتُ في (إيجاز التعريف)[2] لابن مالك: أنّ أكثر النحويين لم يعتدُّوا لهذا البناءِ في الأسماءِ؛ لِعِلْمِهِمْ أَنَّهُ في الأَصْلِ مقصودٌ بِهِ اختصاصُ الفِعْلِ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ. واعتدُّوا بموازنِ[3] (فِعِلٍ) على قِلَّتِهِ؛ لأنّه لم يوجَدْ في غيرِ الأسماءِ؛ ولأنّه لا مانعَ لهُ مِنْ نَفْسِهِ؛ إذِ الكسرتان أقلُّ ثقلاً من الضمتين، وذو الضمتين في الكلامِ كثيرٌ[4]؛ فذو الكسرتين حقيقٌ /ق20أ/ بكثرةِ النظائرِ، إلّا أنّه قلَّتْ نظائرُهُ اتّفاقاً؛ فلم يَسَعْهُمْ[5] إلَّا التَّسليمُ. انتهى.

قوله: [وَأَورَدَ على البِنَاءِ الثَّاني (الحُبُك[6])] نُقلت القراءةُ[7] بهذا اللفظِ في قوله –تعالى–:

---

(1) (فُعِلٌ)، وَ(فِعُلٌ): بِضَم الْفَاء وَكسر الْعين، وَبِالْعَكْسِ؛ استثقالًا للنَّقْل فيهمَا من الضمة إِلَى الكسرة، وَبِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّهُمَا حركتان ثقيلتان متباينتان فِي الْمخْرج. وقَدْ جَاءَ (دُئِلٌ) و(حِبُكٌ)، وهُمَا نَادِرَانِ، فَلا يَكُونَانِ أصْلاً في الوَزْنِ. انظر: الجرجاني: عبد القاهر، المفتاح في الصرف (ص29)، ونكري، دستور العلماء (ج258/1).

(2) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص60).

(3) في (ط): (بموزان).

(4) خَفَّفُوا نحو عُنُق وإبل بتسكين الحرف الثاني فيهما، وهذا التخفيف في نحو عُنُق أكثر منه فيى إبل، لأن الضمتين أثقل من الكسرتين حتى جاء في الكتاب العزيز وهو حجازي رُسْلَنَا وَرُسْلَهم، وهو في الجمع أولى منه في المفرد لثقل الجمع". الرضي، شرح الشافية (ج44/1).

(5) في (ك)، و(ط): (فلم يُسْمَعْ). وفي إيجاز التعريف: (فلم يَسَعْ إِلَّا التَّسليمُ). ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص62).

(6) في (ك): كـ(حبك). (حُبُك) بضم الحاء والباء، وهذا التداخل في كلمة لكن التداخل أكثر ما يكون من كلمتين؛ فإنهم يقولون: (قنِط يقنِط)، بكسر النون في الماضي والمضارع، ولا يجيء (يَقْنُطُ) من (قَنِط)، وكذا يقولون: (قنَط يقنَط)، بفتح النون فيهما [ولا يجيء (يَقْنَطُ) من (قنَط) بفتح النون]، بل يجيء من (قنِط) – بكسر النون– (يقنَط) – بفتح النون– كـ(علِم يعلَم)، ويجيء من (قنّط)، بفتح النون (يقنِط)، بكسر النون، كـ(ضرَب يضرِب)؛ فأخذ الماضي من إحدى اللغتين، والمضارع من اللغة الأخرى؛ فقيل: (قنط يقنط)، بكسر النون، وبفتحها فيهما. وهذا التداخل شائع كثير، بخلاف الأول. ركن الدين، شرح الشافية (ج204/1).

(7) قرأ جمهور الناس: (الحُبُك) بضم الحاء والباء. وقرأ الحسن بن أبي الحسن وأبو مالك الغفاري بضم الحاء وسكون الباء تخفيفًا، وهي لغة بني تميم كرسل في رسل، وهي قراءة أبي حيوة وأبي السمال. وقرأ الحسن أيضًا وأبو مالك الغفاري: (الحِبِك) بكسر الحاء والباء على أنها لغة كإبل وإطل. وقرأ الحسن أيضًا فيما روي عنه: (الحِبْك) بكسر الحاء وسكون الباء كما قالوا على جهة التخفيف: إبل وإطل بسكون الباء والطاء. وقرأ ابن عباس: (الحَبَك) بفتح الحاء والباء. وقرأ الحسن أيضًا فيما روي عنه (الحِبُك) بكسر الحاء وضم الباء وهي لغة شاذة غير متوجهة، وكأنه أراد كسرهما ثم توهم (الحِبُك) قراءة الضم بعد أن كسر الحاء فضم الباء، وهذا على تداخل اللغات وليس في كلام العرب هذا البناء. ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز (172/5).

﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [1]عن الحسن [2]، وأب مالك الغفاريّ [3].

قوله: [وإنْ ثَبَتَ فهو مَحْمُولٌ على التَّداخُلِ] هذا تخريجُ ابنِ جنيّ [4]. وذكره ابنُ عطيّة [5] وغيرُهُ، واستبعده[6] الفارسيُّ [7]؛ لأنّ التَّداخُلَ[8]. إنَّما يكونُ في كلمتين.

قال في شرح الكافية: هذا التَّوجِيهُ لو اعْتَرَفَ به من عُزِيَتِ القراءةُ إليه؛ لدَلَّ على عدم الضبطِ ورداءةِ التلاوةِ؛ ومَنْ هذا شأنُهُ لا يُعتمَدُ على ما يُسْمَعُ مِنْهُ؛ لإمكانِ عروضِ ذلك له، وذكر أبو حيان تخريجاً آخرَ؛ فقال: الأحسنُ عندي أنْ يكونَ ممَّا اتَّبَعَ[9] فيه حركةَ الحاء[10] لحركة تاء (ذاتِ)[11] في الكسر ولم يُعْتَدَّ باللَّامِ السَّاكنةِ؛ لأنَّ الساكنَ حاجزٌ غيرُ حصين. ولم يَعْتَرِضْهُ مَنْ بَعْدَهُ، وفيه عندي نَظَرٌ؛ لأنّ أداة[12] التعريف كلمةٌ منفصلةٌ، ومِنْ ثَمَّ امتنعَ القُرَّاءُ من ضمِّ أوَّلِ السَّاكِنينِ اتّباعاً[13]

---

(1) [الذاريات:7].

(2) الحسن البصري(ت110هـ) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد: تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه. وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب، واستكتبه الربيع ابن زياد والي خراسان في عهد معاوية، وسكن البصرة. وعظمت هيبته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، وكان غاية في الفصاحة، وله مع الحجاج بن يوسف مواقف، وقد سلم من أذاه. ولما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب إليه: إني قد ابتليت بهذا الأمر فانظر لي أعوانًا يعينونني عليه. فأجابه الحسن: أما أبناء الدنيا فلا تريدهم، وأما أبناء الآخرة فلا يريدونك، فاستعن بالله. أخباره كثيرة، وله كلمات سائرة وكتاب في: (فضائل مكة). توفي بالبصرة. ولإحسان عباس: كتاب: (الحسن البصري). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج69/2)، والزركلي، الأعلام (ج226/2).

(3) أبو مالك الغفاري. صاحب التفسير. وكان قليل الحديث. ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج299/6).

(4) ابن جني، الخصائص (ج376/1).

(5) ابن عطية(ت542هـ) عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، ابو محمد: مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة. عارف بالأحكام والحديث، له شعر. ولي قضاء المرية، وكان يكثر الغزوات في جيوش الملثمين. وتوفي بلورقة. له (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) و(برنامج) في ذكر مروياته وأسماء شيوخه. وقيل في تاريخ وفات(ت541هـ). انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج40/18)، والزركلي، الأعلام (ج282/3).

(6) في (م): (الناس).

(7) في (ك): ك(حبك). الفارسي، الحجة للقراء السبعة (ج47/5).

(8) قوله: (هذا تخريجُ ابنِ جنيّ. وذكره ابنُ عطيّة وغيرُهُ، واستبعده الفارسيُّ؛ لأنّ التَّداخُلَ)، ساقط في (ك).

(9) في (م)، و(ط): (تَبِعَ).

(10) (الْحِبِكِ).

(11) (ذَاتِ الْحِبِكِ). [الذاريات:7].

(12) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص182).

(13) (اتباعاً)، ساقط في (م).

لِضَمِّ ثالثِهِ[1] في نحو: ﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾ [2]، و﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [3]، و﴿غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ [4] ولم يلحقوها بـ﴿قُلِ انْظُرُوا﴾ [5]، و﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾﴾، ونحوِهما؛ فالسَّاكِنُ المذكورُ حاجِزٌ حَصِينٌ لِمَا ذُكِرَ على أنَّه لا يجري[6] في غير الآية، ونَحْوِهَا؛ فالأحسنُ الجوابُ بأنَّ كَسَرَ الحاءِ مَعَ ضَمِّ الباءِ شَاذٌّ.

قولــه: [قِيـلَ: جـاءَ رُئِـمٌ] هو بـ(راء، وهمزة). قال في القاموس : (الاست)[7]، ومَوْضِعٌ. وقال: (الوَعِلُ) بالفتح. وكـ(كَتِف)، و(دَيِل)، وهذا نادِرٌ: (تيس الجبل).

قوله: [وأُجِيبَ بأَنَّهُمَا مِنَ الأجناسِ المنقولةِ مِنَ الأَفْعَالِ[8]]؛ أي: فهما منقولان من مجهول (رَئِمَ الشيءَ) مثل: (سَمِعَ)[9]: (أَحَبَّهُ)[10]، وأَلِفَهُ. أو (رَئِمَ[11] القَدَحَ)[12]: كـ(مَنَعَ): أصلحه. ومن مجهول (وُعِلَ إليه[13]): لجأ [14] (التُنُوِّطُ) كـ(تُكُرِّم). و(التُنُوِّطُ): بضَمِّ التَّاءِ، وكَسْرِ الواوِ: (طائرٌ يُدْلِي خُيوطاً مِنْ شَجَرَةٍ، وينسجُ عُشَّهُ)[15] كـ(قارورةِ الدُّهْنِ[16]) منوطاً بتلك الخيوط. كذا في القاموس . قال: و(التُّبُشِّرُ): بضَمِّ

---

(1) في (م): (ثالث).

(2) [الأنعام:57]، و[يوسف:40، و67].

(3) [الإسراء:85]. في (ك): و﴿قُلِ الرُّوحُ﴾.

(4) [الروم:2].

(5) [يونس:101].

(6) في (م)، و(ط): (تجري).

(7) الجاعرة: الاست، أو حلقة الدبر. والجاعرتان: موضع الرقمتين من است الحمار، ومضرب الفرس بذنبه على فخذيه، أو حرفا الوركين المشرفين على الفخذين. و(رئم: للاست). انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج366/1)، والسيوطي، همع الهوامع (ج296/3).

(8) (من الأفعال)، ساقطة في (م).

(9) في (ك)، و(ط) كـ(سَمِعَ).

(10) في (م)، و(ط)، (حَبَّهُ).

(11) في (م): (رام)، وفي (ط): (أو رئم).

(12) رَأَمَ القَدَحَ رَأْمًا أَصْلَحَه كَرَأَّبَه والرُّئِمُ الاسْتُ عن كُراعٍ حَكاها بالألِفِ واللاّمِ ولا نَظِيرَ لَها إلا الدُّئِلُ وهي دُوَيْبَةٌ ورِئام مَوْضِعٌ وقِيلَ هِي مَدِينَةٌ من مَدائنِ حِمْيَرَ. ابن سيدة، المحكم (ج293/10).

(13) (استوعل إليه): لجأ. (وعل): و(وَعَل): (وَعْلًا) لجأ. انظر: ابن القَطَّاع، كتاب الأفعال (ج309/3)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1069/1).

(14) في (ك): (وعلى إليه لجأ). وفي (م): (على الضمة مجال).

(15) في (م): (عليه).

(16) في (م): (الذهب).

التَّـاءِ والبَـاءِ[1]، وكسْـرِ /ق20ب/ الشِّـينِ المشـدَّدَةِ، وبخـطِّ الجوهـرِي: (البـاءُ) مفتوحـةٌ: (طـائرٌ) يُقـالُ[2] لـه: الصفارية[3].

قوله[4]: **[ثُمَّ بَدَأَ في التمثيلِ[5]]**، وإنَّما رَاعَى هذا الترتيبَ؛ لأنَّ بعضَ الأبنيةِ العَشَرَة أكثرُ دوراناً في الكـلامِ مِـنْ بَعْـضٍ بِحَسَـبِ الثِّقَـلِ والخِفَّـةِ؛ فمـا هـو علـى وزنِ (فَعْـلٍ)؛ أي: بسـكونِ العـينِ، وفـتحِ الفـاءِ أكثـرُ استعمالاً؛ لاشتمالِهِ على خِفَّتَينِ؛ فلهذا بَدَأَ ثُمَّ أَتَى على هذا الترتيب.

قوله: [وزِيَم] [6] هو بزاي ومثناة تحتية مثال (الفِعَل) بكسرِ الفَاءِ، وفتحِ العينِ: صفة. وشاهدُهُ قولُ النَّابغة:

باتَـــــتْ ثَـــــلَاثَ لَيَـــــالٍ ثُـــــمَّ واحـــــدةً   بِـــذِي المجـــازِ تُراعِـــي مُنْـــزِلاً زِيَمَـــا[7]

أي: مُتَفَرّقَ النَّباتِ. وهو مُسْتَدْرَكٌ على قولِ سيبويـه [8]، لا نَعْلَمُهُ؛ أي: (فِعَلاً) جاء صفةً إلَّا في حرفٍ مُعْتَلٍّ يُوْصَفُ به الجَمْعُ وهو: (قَوْمٌ عِدَىً)، وممَّا اسْتُدْرِكَ عليهِ – أيضاً – (قِيَمًا)، و(سِوَىً) لكنْ أُجِيبَ عَنْ إيرادِهِمَا بأنَ (قِيَمًا) في الأصْلِ مَصْدَرٌ مَقْصُورٌ مِنْ (قِيَامٍ)، ولولا ذلك لقِيلَ: (قِوَمًا)؛ لأنّها مِنْ ذَوَاتِ الوَاوِ، ولا تُقْلَبُ الواوُ ياءً إذا كانَتْ مُتَحَرِّكَةً (عَيْنًا) في مفرد؛ لانكسارِ ما قبلها[9] إلّا بشرطِ أنْ يكونَ بعدها أَلِفٌ، ويكونُ في مَصْدَرٍ لِفِعْلٍ[10] اعْتُلَّتْ عَيْنُهُ، نحو: (قَامَ قِيَامًا)؛ فَدَلَّ انقلابُ الواوِ ياءً في (قِيَمٍ) على أنّهُ مَصْدَرٌ في الأَصْلِ للشَّيءِ المستوي[11] وُصِفَ به في قوله– تعالى–: ﴿**دِينًا قِيَمًا**﴾[12] كما وُصِفَ بـ(عَدْلٍ[13]، و(زُورٍ)، وبأنّ (سِوَى): اسمٌ في الأَصْلِ للشَّيءِ المُسْتَوِي[14] وُصِفَ بِهِ بدليلِ أَنَّهُ لو كانَ صِفَةً أصليَّةً لَتُمُكِّنَ في الوَصْفِيَّةِ؛ فكانَ يُذَكَّرُ مَعَ المذكَّرِ، ويُؤَنَّثُ مَعَ المُؤَنَّثِ. وهم يقولون: (بُقعةٌ سِوَى)، كما يقولون: (مَكَانٌ سِوَى).

---

(1) في (م): (والياء).
(2) (يُقالُ)، ساقط في (ك).
(3) في (ط): (الصقارية).
(4) ساقط في (م)، إلى قوله: (على هذا الترتيب).
(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص183).
(6) (فِعَل)، بكسر الفاء وفتح العين، ويكون اسما كـ(عِنَب)، وصفة كـ(زِيَم)، لمتفرق، و(عِدًى) فـي: (قوم عِدًى)؛ أي: أعداء، و(مكان سِوًى)؛ أي: مستوٍ. ركن الدين ، شرح الشافية (ج206/1).
(7) البيـت مـن [البسـيط]. للنابغـة: انظـر: النابغـة، ديـوان النابغـة الـذبياني (ص109)، والشـيباني، الجـيم (ج81/2).
(8) سِيبَوَيْه، الكتاب (ج244/4).
(9) في (م): (ما قبل).
(10) في (م): (لفعل محتمل اعتلت عينه). والمقصود لفعل معتل.
(11) (المستوي)، ساقطة في (م) و(ط).
(12) [الأنعام:161].
(13) في (م): (كما وصفه يعدل).
(14) (وُصِفَ به في قوله– تعالى–: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام:161].كما وصف بـ(عدل، وزور، وبأنّ (سوى): اسم في الأصل للشيء المستوي). ساقط في (ك).

الباب السابع[1]: ردُّ بعضِ الأبنيةِ إلى بعضٍ

قَوْلُهُ /ق12أ/: **[يجوزُ فيهِ سُكُونُ العَيْنِ مَعَ فَتْحِ الفَاءِ إلى آخرِهِ]:** الحاصِلُ أنّ نحو: (فخذ)[2]: له فروعٌ ثلاثةٌ: أحدُهَا: (فَخْذٌ): بِسُكُونِ العَيْنِ، مَعَ فَتْحِ الفاءِ، وذلك للخِفَّةِ؛ لأنَّ السكونَ أخفُّ مِنْ مُطْلَقِ الحَرَكَةِ. وثانيها: (فِخْذٌ) بالسكونِ مَعَ كسرِ الفاءِ؛ لِنقْلِ حركةِ الخاءِ إليها بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا لِلْخِفَّةِ – أيضاً –؛ لأنَّ الحرفَ المبتدأَ به لِقُوَّتِهِ أَحْمَلُ للحركةِ الثَّقِيلةِ. وثالثُهَا: (فِخِذٌ) بكسرتين؛ لِكونِ كسرةِ حَرْفِ الحَلْقِ قويةً بخلافِ غَيرِهَا، فنَاسَبَ[3]. أنْ تتبع لِقُوَّتِهَا بكسرةٍ لِيَحْصُلَ نَوْعٌ مِنَ[4]التَّخْفِيفِ، وهو الخروجُ مِنْ كسرةٍ إلى كَسْرَةٍ[5]؛ لأنَّ اللِّسانَ يَعمَلُ في جهةٍ واحدةٍ بخلافِ /ق21أ/ الخروجِ مِنَ الفتحةِ إلى الكسرةِ، وكأنَّهم عَدَلُوا عَنْ فَتْحِ الفاءِ والعَيْنِ المُحْصَلِ– أيضاً – للغرضِ المذكورِ؛ لأنّ استتباعَ القويّ لِمَا دُونَهُ أولى مِنْ عَكْسِهِ، وقيلَ: الأَقْيَسُ الاتِّبَاعُ في الفَتْحِ، ولكنَّ الُّلغَاتِ الفرعيةَ الأصلِ عَدَمُهَا؛ إذِ الأَصْلُ في الفَرْعِ عَدَمُهُ؛ فَوُجُودُهُ يَحتاجُ إلى دليلٍ، وأمَّا عَدَمُهُ فلا.

قَوْلُهُ[6]: **[وإنْ لم يَكُنْ كذلكَ كـ(كَتِفٍ)]** الفِعْلُ فإنَّهُ[7]لا يُشارِكُ الاسْمَ في هذا القِسْمِ – أيضاً – ، وإنّما له فَرْعٌ واحدٌ وهو سلبُ كسرتِهِ؛ فنحو: (عَلْم) يجوز تسكينُ لامِهِ مَعَ بَقاءِ فَتْحَةِ[8]العينِ. وقد قُرِئَ شاذًّا: ﴿**لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾ [9]، وقال الشاعر[10]:

فـإن أهْجُـهُ يَضْـجَرْ كمـا ضَـجْرَ بـازلٌ ... مِــنَ الأَدْمِ دَبْــرَتْ صَــفْحَتَاهُ وغَارِبُــهْ

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص185).
(2) في (م): (فرع).
(3) في (م): (مناسب).
(4) في (ك): (في التخفيف).
(5) في (ك)، و(ط): (الكسرة إلى الكسرة).
(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص150).
(7) (فإنه): ساقط في (ط).
(8) في (ك): (فتح).
(9) [النساء:83].
(10) في (م): (وعاتقه). البيت من [البسيط] الأخطل، ديوان الأخطل (ص217).

قَوْلُهُ[1]: **[ونحو (عُنُقٍ) يجوزُ فيه**[2]**(عُنْقٌ)]** لا يخفى أنَّ مَحَلَّ الجوازِ ما لم يَمْنَعْ مِنَ السُّكُونِ مَانِعٌ، فإنْ مَنَعَ امْتَنَعَ كما في (سُرُرٍ)، و(جُدُدٍ) ولا يَجُوزُ السُّكُونُ فيهما؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إلى إدغام[3]ما يمتنعُ إدغامُ[4]مثلِهِ، أو الفكُّ[5]وهو مستثقل[6]جدّاً .

قَوْلُهُ[7]: **[لأن لعَضُد**[8]**]** في ذكر (عَضُد)[9]نَظَرٌ؛ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ بعضَهُمْ جوَّزَ له فرعاً ثالثاً وهو (عضد)[10]مَعَ أَنَّهُ لو لم يَجُزْ لكَانَ مُمْكِناً بالنقل بخلاف (إِبِل وبِلِز)[11].

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص186).

(2) (فيه)، ساقط في (ك).

(3) جاء في المصباح المنير (فَصْلٌ) كُلُّ اسْمٍ ثُلَاثِيٍّ عَلَى فُعْلٍ بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ فَبَنُو أَسَدٍ يَضُمُّونَ الْعَيْنَ إتْبَاعًا لِلْأَوَّلِ نَحْوُ عُسُرٍ وَيُسُرٍ وَإِنْ كَانَ بِضَمَّتَيْنِ فَبَنُو تَمِيمٍ يُسَكِّنُونَ تَخْفِيفًا نَحْوُ عُنْقٍ وَطُنْبٍ وَرُسْلٍ وَكُتْبٍ إلَّا فِي نَحْوِ سُرُرٍ وَذُلُلٍ لِأَنَّ السُّكُونَ يُؤَدِّي إلَى الْإِدْغَامِ فَتَخْتَلُّ دَلَالَةُ الْجَمْعِ وَبَعْضُ بَنِي تَمِيمٍ يُخَفِّفُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فَيَقُولُ سُرَرٌ وَذُلَلٌ وَطَرَدَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ ذَلِكَ فِي الصِّفَاتِ أَيْضًا فَيَقُولُ ثِيَابٌ جُدَدٌ وَالْأَصْلُ جُدُدٌ بِضَمَّتَيْنِ جَمْعُ جَدِيدٍ وَمَنَعَهُ الْأَكْثَرُونَ لِأَنَّ الِانْتِقَالَ مِنْ حَرَكَةٍ إلَى حَرَكَةٍ رُبَّمَا كَانَ أَثْقَلَ مِنْ الْأَصْلِ وَلِأَنَّ الصِّفَةَ قَلِيلَةٌ وَالشَّيْءُ إذَا قَلَّ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَإِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ ثَقُلَ فَيُنَاسِبُهُ التَّخْفِيفُ. الفيومي، المصباح المنير (ج698/2).

(4) (ما يمتنع إدغام)، ساقط في (ك).

(5) في (ك): التفكك، وفي (م): (الكف).

(6)في (ك)، و(م): (مستقل). إنَّما سكن (عُنْقٌ) كراهة توالى الثقلين في الثلاثي المبني على الخفة؛ فسكن الثاني لامتناع تسكين الأول؛ ولأنَّ الثقل من الثاني حصل؛ لأنه لأجل التوالي، ولتوالي الثقلين أيضاً خَفَّفُوا. نحو: (عُنْق وإِبْل) بتسكين الحرف الثاني فيهما، وهذا التخفيف في نحو: (عُنْق) أكثر منه في (إِبْل)؛ لأنَّ الضمتين أثقل من الكسرتين؛ حتى جاء في الكتاب العزيز وهو حجازي: (رُسْلَنَا)، وَ(رُسْلَهم). الرضي، شرح الشافية (ج44/1).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [لأن لعضد].

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص187).

(9) [العَضُد]: ما بين المرفق إلى الكتف، يذكر ويؤنث والجميع: أعضاد، وفيه ثلاث لغات: (عَضَد وعَضِد وعَضْدٌ). وقرأ الحسن بضم العين وَإِسْكَانِ الضَّادِ (عُضْد)، وقرأ عيسى بن عمر بفتح العين والضاد: (عَضَد). انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز (ج288/4)، والحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (ج4588/7)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج304/8)، والوقاد، شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج657/2).

(10) جواز (عُضْد)، بضم الفاء وسكون الضاد. الرضي، شرح الشافية (ج211/1).

(11) (إِبِل، بِلِز)؛ بكسرتين. ولم يأت في الكلام على فِعِل إلا: إبِل، وإطِل حِبِر، وهي صفرة الأسنان، وفي الصفات: امرأة بِلِز: وهي السمينة، وأتانٌ إبِد، تلد كل عام، وقيل التي أتى عليها الدهر. ولا يجوز إسكان الثاني إلا في: (إبل، وبلز). انظر: الصفدي، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف (ص73)، والوقاد، شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج657/2)، وشاهين، مجموعة الشافية، نقرة (ص187).

قَوْلُهُ: [لمجئ الإِبِدِ[1]والإِبِطِ[2]والحِبِك[3]][4]جاء - أيضاً- (إِبِدٌ)[5]اسماً[6]للأتان الوحشية وللأبد، نحو: (لا أفعل أبَدَ الإِبِدِ)[7]حكاه ابن دريد[8].

---

(1) لم يجئ على فِعِل (بكسرتين إلا إبل، وإطِل وهو الخَصْر، وإبِد (لغة في الأبد) بمعنى الدهر. وقالوا في سجعهم: أتان إبد، في كل عام تلِد ولا يقال هذا إلا في الأتان خاصة. وَلَا يُقال هَذَا السَّجْع إِلَّا للأَتَانِ خاصَّة صَاحب الْعين المَرَاغة أَتَانُ لَا تمتَنِع عَن الفُحُولة. و(الإبِد): الولود من النساء. انظر: ابن سيده، المخصص (ج270/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج212/1)، والسيوطي، المزهر (ج70/2).

(2) (الْإِبْطُ) بِسُكُونِ الْبَاءِ مَعْرُوفَةٌ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ وَتَأَبَّطَ الشَّيْءَ جَعَلَهُ فِي إبْطِهِ وَمِنْهُ التَّأَبُّطُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِي الْإِحْرَامِ وَهُوَ أَنْ يُدْخِلَ الثَّوْبَ تَحْتَ يَدِهِ الْيُمْنَى فَيُلْقِيَهُ عَلَى مَنْكِبِهِ الْأَيْسَرِ. ويقول بعض المتحذلقين: الإبِط بكسر الباء. والصواب: الإبْط، بسكون الباء. ولم يأت في الكلام على فِعِل إلا: إبِل، وإطِل حِبِر، وهي صفرة الأسنان، وفي الصفات: امرأة بِلِز: وهي السمينة، وأتانٌ إبِد، تلد كل عام، وقيل التي أتى عليها الدهر. قلت: قرأ بعض الطلبة على بعض الأشياخ إبط وحرّك الباء، فقال له: لا تحرّك الإبْط يفح صُنانُه. وفي القاموس: وتكسر الباء. انظر: المُطَرِّزِيّ، المغرب في ترتيب المعرب (ص17)، والصفدي، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف (ص73)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج658/1).

(3) في (م): (والخيط).

(4) رُوِيَ عَن الحسن: (الحِبِك) بكسرتينِ. و(الحِبُك) عدَّها ابن جني قراءة أبي مالك الغفاري في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات:7]. وقال: وأما (الحِبُك) – بكسر الحاء وضم العين– فأحسبه سهوًا، وذلك أنه ليس في كلامهم (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين، وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلًا البتة. أو لعلَّ الذي قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر (الحِبِك)، والضم (الحُبُك). انظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (ج286/2–288)، وركن الدين، شرح الشافية (ج203/1)، والزبيدي، تاج العروس (ج105/27).

(5) إبِد: بكسرتين: (الأتان).

(6) (اسماً)، ساقط في (ك)، و(م).

(7) وقال اللحياني: لا أفعل ذلك أبد الآبدين وأبد الأبدية أي أبد الدهر. الأزهري، تهذيب اللغة،146/14.

(8) ابن دريد(ت321هـ) محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من أزد عمان من قحطان، أبو بكر: من أئمة اللغة والأدب. كانوا يقولون: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء. وهو صاحب (المقصورة الدريدية)، ولد في البصرة، وانتقل إلى عمان فأقام اثني عشر عامًا، وعاد الى البصرة. ثم رحل إلى نواحي فارس، فقلده (آل ميكال) ديوان فارس، ومدحهم بقصيدته (المقصورة) ثم رجع إلى بغداد، واتصل بالمقتدر العباسي فأجرى عليه في كل شهر خمسين دينارًا، فأقام إلى أن توفي. ومن كتبه: (الاشتقاق) في الأنساب، و(المقصور والممدود)، و(شرحه)، و(الجمهرة) في اللغة، ثلاثة مجلدات، و(ذخائر الحكمة) رسالة، و(المجتنى)، و(صفة السرج واللجام)، و(الملاحن)، و(السحاب والغيث)، و(تقويم اللسان)، و(أدب الكاتب) و (الأمالي)، و(الوشاح)، و(زوار العرب)، و(اللغات). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج323/4). والزركلي، الأعلام (ج80/6).

و(حِبِرٌ)[1]: بكسر المهملة وَالمُوَحَّدَةِ لِقَلَحِ الأسنان[2]وبِلِصٌ[3] لطائر، وعِبِلٌ[4] اسم بلد، ودِبِسٌ[5]لُغَةٌ في الدِّبْس[6]ووِتِدٌ[7] في الوَتِد، ومِشِطٌ[8][9] في المُشْطِ، وإِثِرٌ[10][11] في الأَثَر، وإطِلٌ في الأَطِل[12]وهو الخصر[13]وإِجِدٌ في أُجُدٍ. ويقال ناقة أُجُدٌ؛ أي:[14]: قوية.

---

(1) الحَبَرُ والحَبارُ: أَثَر الشَّيْء. والحَبْرُ، والحِبْرُ: الجَمال والبَهاء، بالفتح والكسر. والحِبْر: المِداد. والحِبْرُ والحَبْرُ: العالِمُ من علماء أهل الدين، وجمعهُ أحبار، ذِمّياً كانَ أو مُسلِماً بعد أن يكون من أهل الكتاب. والحَبْر: صُفرة تَقَع على الأسنان. والحِبَرة: ضَرْب من بُرود اليَمَن. والحِبِرَةُ بكسر الحاء والباء: القَلَحُ في الإِسنان وهي صُفْرَةٌ تُصِيبُ الْأَسْنَانَ. انظر: الخليل، العين (ج218/3)، والجوهري، الصحاح (ج621/2)، والفيومي، المصباح المنير (ج118/1).

(2) في (ك)، و(ط): (لفلح الإنسان).

(3) بِلِصّ، بكَسْرٍ فتَشْديد. الزبيدي، تاج العروس (ج496/17).

(4) في (ك)، و(م): (وعيل).

(5) في (م): (وديس).

(6) في (م): في الوبر. والدِّبْس: عُصارةُ الرُّطَب والتَّمْر. (الدبس والدبس) جَمِيعًا، وَهُوَ عسل التَّمْر. يُقَال: (دبس ودبس)، ويسميه أهل الْمَدِينَة: (الصَّقْر)، وَرُبمَا سمي عسل النَّحْل: دِبْسًا بِكَسْر الدَّال. الخليل، العين (ج231/7)، وابن دريد، جمهرة اللغة (ج29/1).

(7) وِتِد (لغة في الوَتِد)، والوَتِدُ معروف، وجمعُه أوتاد، وتقول: تِدْ يا فلان وَتْداً. يقولون وَتَد، فيفتحون التاء. والصواب وَتِد ومَنْ خفّف قال: وَتْدٌ، ولزمه الإدغام، لقرب مخرج التاء والدال، فيصير على ودّ، فإن جمعت الوَدَّ قلت: أوتاد، فأظهرت ما كان مدغماً. انظر: الخليل، العين (ج55/8)، والصفدي، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، الصفدي (ص540)، والسيوطي، المزهر (ج72/1).

(8) في (م): (وشط).

(9) (مِشِط): لغة في المشط، و(إثِر): لغة في الأثر. السيوطي، المزهر (ج71/2).

(10) في (م): (وأبر).

(11) (إثِر): لغة في الأثر. السيوطي، المزهر (ج71/2).

(12) (الإطل): بِكَسْر الْألف. و(الأيطل): وَاحِد وَهُوَ الخصر. ابن دريد، جمهرة اللغة (ج505/1).

(13) في (ك)، و(ط): (الخضر).

(14) (ناقَةٌ أُجُدٌ): إذا كانت قوية موثقة الخلق. يقال: الحمد لله الذي (آجَدَنِي) بعد ضعف، أي قوّاني. ويقال: (ناقَةٌ أُجُدٌ) بِضَمَّتَيْنِ، إذا كانت قوية مُوَثَّقةُ الظَّهْرِ؛ أي: (مُتَّصِلةُ فَقَارِ الظَّهْرِ)، تَراها كأَنَّها عَظْمٌ وَاحِد، (خاصٌّ بالإناث)، وَلَا يُقَال: (للجَمَل أُجُدٌ). و(وآجَدَهَا اللَّهُ – تَعَالَى–) فَهِيَ مُؤْجَدةُ القَرَاء. وأيضًا أُجُد زجر للإبل. ويقَال: (الحمدُ لله الَّذِي آجَدَنِي بَعْدَ ضَعْف)؛ أَي: قَوّانِي. انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق (ص218)، وركن الدين، شرح الشافية (ج213/1)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج366/2)، والزبيدي، تاج العروس (ج375/7).

قَوْلُهُ: [فكيف يَصِحُّ الجمعُ بينهما[1]] لم يتعرض الشارح لِرَدِّهِ؛ لظهورِ ضَعْفِهِ، وقد رَدَّهُ اليزديُّ [2] فقال: ليس بشيءٍ لجوازِ الجمعِ بينهما.

قَوْلُهُ[3]: [قال ثـعـلـب [4]] دليل آخر للتصحيف أو دليل لمجيء (إبِد) .

قَوْلُهُ[5]: [في شرح السَّبْعِيَّاتِ[6]] هي المعلقات السبع ذكر ذلك عند شرح قول امرئ القيس [7]: /ق21ب/

لَـــهُ أَيْطَـــلا ظَبْـــيٍ وسَـــاقَا نَعَامَـــةٍ وَإِرْخَـــاءُ سِـــرْحَانٍ وَتَقْرِيـــبُ تَتْفُـــلِ[8]

---

(1) قصد قول الشارح: (وقال بعضهم هذا تصحيف لمجيء الإبِدِ والإبِط والحِبِك؛ ولأن الإبل من الأسماء، والبلز من الصفات؛ فكيف يصح الجمع بينهما؟!). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص187).

(2) اليزدي، شرح الشافية (ج40/1)، وابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد (ج11/4).

(3) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [في شرح السبعيات].

(4) قال ثـعـلـب: لم يأتِ من الصفات على فِعِل إلا حرفان: امرأةٌ إبِد؛ أي: ولود، وأتان بِلِز؛ أي: ضخم.

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص188).

(6) في إعجاز القرآن للباقلاني، في حديثه عن امرئ القيس: (...اختاروا قصيدته في (السبعيات). انظر: الباقلاني، إعجاز القرآن (ص159)، وفي الملل والنحل ذكر زهير بن أبي سلمى: من أصحاب السبعيات. انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، (ج88/3)، وذكر البغدادي: أنه وَقع إليه كتابُ أبي بكر مُحَمَّد بن الْقَاسِم الأنباريّ فِي شرح القصائد السبعيات. انظر: البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج161/3).

(7) امرؤ القيس(نحو 80 ق هـ) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار: أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يماني الأصل. مولده بنجد، أو بمخلاف السكاسك باليمن. اشتهر بلقبه، واختلف المؤرخون في اسمه، فقيل: حندج. وقيل: مليكة. وقيل: عدي. وكان أبوه ملك أسد وغطفان. وأمه أخت المهلهل الشاعر، فلقنه المهلهل الشعر؛ فقاله وهو غلام، وجعل يشبب ويلهو، ويعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن سيرته فلم ينته. فأبعده إلى (دمون) بحضرموت، وهو في نحو العشرين من عمره. فأقام زهاء خمس سنين، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه وقتلوه، فبلغ ذلك امرأ القيس وهو جالس للشراب فقال: رحم الله أبي! ضيعني صغيرًا، وحملني دمه كبيرًا، لا صحوَ اليوم، ولا سكرَ غدًا! اليوم خمر، وغدًا أمر!، ونهض مِنْ غده فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بني أسد، وقال في ذلك شعرًا كثيرًا. قال ابن قتيبة: (هو من أهل نجد). و(الديار التي يصفها في شعره كلُّها ديار بني أسد). ويعرف امرؤ القيس بالملك الضليل؛ (لاضطراب أمره طول حياته)، وبذي القروح؛ (لما أصابه في مرض موته). وكتب الأدب مشحونة بأخباره. انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج107/1)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (ج245/9)، والزركلي، الأعلام (ج12/2).

(8) البيت لامرئ القيس من [الطويل]، انظر: ديوان امرئ القيس (ص21)، والجاحظ، الحيوان (ج182/1)، والقرشي، جمهرة أشعار العرب (ج138/1)، وابن السكيت، الكنز اللغوي في اللسن العربي (ص214).

وعبارة[1] الأيطل[2] والأطل[3]، والأطل الخاصرة، والجمع الأياطل، والأطال أجمع البصريون إلى آخره[4] [5] ما حكاه الشارح[6] ، والمراد بالاقتصاد[7] في كلامه عدم الزيادة. فليتأمل[8].

قَوْلُهُ: [وقَوْلُهُ: ولا ثالث لهما إشارة إلى أنه لم[9]يوجد في الخارج غيرهما] قال الشارح[10] هو مبني على انتفاء غيرهما في الخارج وهو ممنوع، وإن سلم لزم تجويز الإسكان في النحو بتقدير وجوده في الخارج وهو قياس في اللغة وهو باطل. انتهى. وجواب هذا أن ما ثبت تعميمه من اللغة بالاستقراء ليس من **القياس** المختلف في جوازه كما صرح به ابن الحاجب وغيره ومثلوا له: برفع الفاعل، ونصب المفعول، وما نحن فيه من هذا القبيل، كما لا يخفى؛ فلا إشكال حينئذٍ[11] في جواز الإسكان[12]فيما يفرض وجوده .

قَوْلُهُ[13]: [فَتَعَيَّنَ الحَمْلُ على مَا ذَكَرْنَا[14]] وهو جاء على فعل كثير من الألفاظ لكن لم يجز إسكان العين في شيء منها غير (الإبِل والبِلِز).

قَوْلُهُ: [وهل هذا إلا تناقضٌ بيّنٌ]؟؛ لأنّ قَوْلَهُ: ونحو: (إِبِل وبِلِز) يدل على أنَّ كُلَّ ما كان على فِعِلٍ يجوز فيه إسكان العين.

---

(1) في (ك): (ج). لا أدري ماذا يقصد بها؟

(2) في (ط)، و(م): (عبارته الأيطل).

(3) في (م): (الأيطل).

(4) ويروَى: (لَهَا إِطلاً). ج: (أَياطِلُ)، يُقال: (خَيْلٌ لُحُقُ الآطالِ، والأَياطِلِ)، وَمن سجَعاتِ الأَساسِ: (هم أَهْلُ العَواتِقِ العياطل، والعتاقِ اللحق الأَياطِلِ). انظر: الزوزني، شرح المعلقات السبع (ص68)، والزبيدي، تاج العروس (ج455/27).

(5) في (ك): (إلى آخر).

(6) في (ك): (ما كناه الشارح).

(7) في (ك)، و(م): (بالاقتصار).

(8) (إلى آخره ما حكاه الشارح، (والمراد بالاقتصار في كلامه عدم الزيادة. فليتأمل). ساقط في (م).

(9) في (م): (لا).

(10) في (ك)، و(م): (قال شارحه).

(11) في (م): (ح)، قصد بها: حينئذ.

(12) في (م): (الإمكان).

(13) ساقط في (ك)، إلى قَوْلِهِ: [على زعم هذا القائل].

(14) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص189).

وقَوْلُهُ: [ولا ثالث لهما] معناه أنه لا يجوز إسكان العين إلا في البناءين المذكورين فيكون معنى الكلام يجوز إسكان العين في كل ما جاء على **(فُعُل)**، ولا يجوز إسكان العين في كل ما جاء على (فِعِلٍ) هذا تناقض بَيِّنٌ.

قَوْلُهُ: [على زعم هذا القائل[1]] (الزعم): مثلثة: القول والحق والباطل والكذب هذا[2]وأكثر ما يقال: فيما يشك فيه، والظاهر أنّ الجارَّ متعلقٌ بـ(جاء)[3]لا بـ(يجوز)[4].

قَوْلُهُ[5]: [فكيف يصِحُّ هذا الحكم] وهو أنه لم يجز إسكان العين إلّا في (الإبِلِ والبِلِزِ)؟!.

قَوْلُهُ: [وهو أن يكون اللفظ إلخ] لا يخلو[6]، أو لا يكون كذلك إلا إذا كان[7]جارياً على القوانين المستنبطة من كلامهم، سالماً من تنافر الحروف بحيث يسهل على اللسان، ومن الغرابة؛ بحيث لا يحتاج إلى أن ينفر[8]، ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة، ولا يحتاج إلى أن يُخَرَّجَ له وَجْهٌ بعيدٌ. وتفصيلُ[9] ذلك في مَحِلِّهِ[10].

قَوْلُهُ[11]: [والأكثرون[12] لا يُجَوِّزُونَ ذلك[13]]؛ أَيْ: كَوْنَ (العُسُرِ واليُسُرِ) فرعاً على (العُسْرِ واليُسْرِ)؛ لوجهين: **أحدهما:** أشار إليه بقَوْلِهِ: (إذ لا يحصل)[14]. **والثاني:** أشار له بقَوْلِهِ: مع جواز أن يكون هكذا في الحواشي، والظاهر المراد بذلك الضم في (قُفُل) تفريعاً على (قُفْل)[15]؛ لأنّ البحث فيه، ولأنّه شرحٌ لقوله: (ونحو: قُفْل يجوز فيه قُفُل على رأي)، وهو يريد أن يبين أنّ الأكثرين ليسوا على هذا الرأي، كما يدلُّ عليه تنكيرُ لفظ (رأي) في المتن ثم بيّن مسندَ الرأي الضعيف بالوجهين المذكورين. ض.

---

(1) في (ط): (القاتل).
(2) في (ك)، و(ط): (ضد).
(3) في (م): بـ(خاء).
(4) نص الجاربردي: (كل ما جاء بكسرتين على زعم هذا القائل: كـ(الإبِط، والحِبِك، والإبِد)، يجوز فيه الإسكان...). شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص189).
(5) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وهو أن يكون اللفظ إلخ].
(6) (لا يخلو أو)، ساقط في (ك)، و(ط).
(7) في (م): (صار).
(8) في (ك): (ينقر).
(9) في (ط): (تفصيل).
(10) إجابة سؤال الجاربردي: ما تريد بالفصيح؟
(11) ساقط في (ك)، (م)، إلى قَوْلِهِ: [لكن لم يأت إلا ما ذكره للاستثقال].
(12) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص190).
(13) نص الجاربردي: (قُفْل): بالسكون، يجوز فيه (قُفُل): بالضم؛ لمجيء (عُسُر ويُسُر): بالضم، و (عُسْر ويُسْر): بالسكون.
(14) إذ لا يحصل منه الغرض، وهو التخفيف.
(15) والأكثر استعمالًا أولى بالأصالة.

الباب الثامن[1]: أبنية الاسم الرباعي المجرد[2]

قَوْلُهُ: [لكن لم يأت إلا ما ذكره للاستثقال] من المذكورات ثلاثة سقطت لالتقاء الساكنين، هي: أحوال الفاء مع سكون العين واللام.

قَوْلُهُ: [والزِّبْرِجُ][3] بزاي وراء مكسورتين ومُوَحَّدَةٍ ساكنة وجيم: الزينةُ[4] مِنْ وَشْيٍ أو جَوْهَرٍ[5]، والذَّهَبُ /ق22أ/ والسَّحابُ[6]الرقيقُ، فيه حُمْرَةٌ، والبُرْثُنُ[7]: بِمُوَحَّدَةٍ ومثلثة [8] مضمومتين. والمِخْلَبُ[9]: بكسر الميم، وفتح اللام، والقِمَطْرُ[10]:[11]بكسر القاف، وفتح الميم، وسكون المهملة، والدِّفِنْسُ[12]:[13]بمهملتين[14] وفاء ونون: كـ(زبرج): الحمقاءُ والأحمقُ: الدنيءُ. الجمعُ دفانِسَةٌ، والمرأة الثقيلة[15].

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص191).

(2) وللرباعي المجرد خمسة: (جَعْفَر وزِبْرِج وبُرْثُن، ودِرْهَم وقِمَطْر) وَزَادَ الأَخْفَشُ نَحْوَ: (جُخْدَب). أبنية الاسم الرباعي المجرد: وهي خمسة بالاستقراء: 1- (فَعْلَلَ) (جَعْفَرَ)، بفتح الفاء واللام، وسكون العين. 2- (فِعْلِلٌ) (زِبْرِجٌ)، بكسر الفاء واللام، وسكون العين. 3- (فُعْلُلٌ) (بُرْثُنٌ)، بضم الفاء واللام، وسكون العين. 4- (فِعْلَلٌ) (دِرْهَمٌ)، بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح اللام. 5- (فِعَلْلٌ) (قِمَطْرٌ) بِكَسْرِ الفَاءِ، وَفَتْحِ العَيْنِ، وَسكون اللام الأولى. 6- (فُعْلَلٌ) (جُخْدَبٌ) بضم الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى زاده الأخفش(ت215هـ). وسيبويه(ت180هـ) يرويه بـ(ضم) الذّال (جُخْدُبٌ). انظر: ابن الحاجب، والنيساري، الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (ج1/ 14)، وركن الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (ج1/ 215)، والملك المؤيد، الكناش في فني النحو الصرف (ج388/1).

(3) في (ك): [والزبرج] من دون (قوله).

(4) في (م): (القرينة).

(5) (الزَّبرجُ): الذهب. و(الزِّبرج): السَّحاب بسوادٍ وحُمرةٍ في وجهه. و(الزِّبرجُ): زينةُ السِّلاح. الخليل، العين (ج203/6).

(6) في (م): (السنجاب).

(7) (البَراثِنُ): وواحدها: (البُرْثُنُ): مَخالِبُ الأَسَد. الخليل، العين (ج253/8).

(8) في (ك): (والمثلثة).

(9) (المِخْلَبُ): للطائر والسِباعِ بمنزلة الظُفْرِ للإنسان. و(المخْلَبُ): المِنْجَلُ الذي لا أسنان له. الخليل، العين (ج122/1).

(10) (القِمَطْرُ): الجمل الضخم. و(القمطر) بوزن الهزبر. و(القمطرة): ما تصان فيه الكتب. انظر: الخليل، العين (ج258/5)، والرازي، مختار الصحاح (ص260).

(11) في (م): (القمط).

(12) (دفنس): (الدِّفِنسُ): المرأةُ الحَمْقاء. [والدِّفِنس] و(الدِّفناسُ): الأحمق. (الدفناس): والمرأة الثقيلة. انظر: الخليل، العين (ج339/7)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج545/1).

(13) في (م): (الدفقس).

(14) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص192).

(15) في (ط): (والمرأة الثقيلة).

و(الجُرْشُعُ)[1]: بجيم، وشين معجمة، كـ(بُرْثُن). قال في القاموس: العظيم من الإبل والخيل: العظيم الصدر المنتفخ[2] الجهتين[3].

قَوْلُهُ /ق13أ/: **[وَاعْلَمْ أَنَّ فِي ثُبُوتِ (فِعْلَل)[4] بِكَسْرِ الفَاءِ، وَفَتْحِ اللَّامِ[5]، بَحْثًا؛ لِأَنَّ دِرْهَمًا مُعْرَبٌ]** لم يذكر هذا صاحب القاموس، وذكره الجوهري [6]، وجاء –أيضًا[7] (قِلْفَعٌ) [8]لكنه عَلَمٌ، و(هِجْرَعٌ)[9]وفيه – أيضًا– خلاف أبي الحسن [10]، وبالجملة فالحق ثبوت (فِعْلَل)؛ لأنَّ الأظهرَ أصالةُ الهاءِ[11]؛ ولأنَّ الملحقَ يستدعي ثبوتَ الملحقِ به وقد تحقق الملحق نحو: (عثير)[12].

---

(1) (الجُرْشُعُ): الضَّخم الصَّدر. و(الجرشع): المنتفخ الجنبين من الدَّوَابّ. انظر: الخليل، العين (ج311/2)، وابن دريد، جمهرة اللغة (ج567/1).

(2) في (ك): (المنفتح).

(3) في (ك)، و(ط): (الجنين).

(4) في (ط): (فعال).

(5) (بكسر الفاء وفتح اللام)، ساقط في (ك)، و(م).

(6) قال الخليل: (ليس في الكلام فِعْلَل إلا أربعة أحرف: درهم، وهجرع، وهبلع، وقلعم وهو اسم). الجوهري، الصحاح (ج1250/3).

(7) في (ك): (تلمع أو قلمع).

(8) في (م): (قلمع).

(9) في (م): (وعجزع).

(10) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة(ت215هـ).

(11) (الهاء) في (هِبْلَع) زائدةٌ؛ لوضوح اشتقاقه من البلع. وأمَّا (هِجْرَع) فوجه الجمع بينه وبين (الجَرَع) ليس له ذلك الوضوح الذي لـ(هِبْلَع)؛ فينبغي أن تجعل الهاء أصليَّة، وألَّا تُجعل من لفظ (الجَرَع). ومسألة الهاء في (هِجْرَع) زائدة أم أصلية؟ اختلف حول أصالة الهاء في (هِجرع)؛ فذهب الأخفش: إلى أنها زائدة، وأن (الهجرع) مشتق من (الجَرع)، وذهب ركن الدين: إلى أن الهاء أصلية غير زائدة، وأن وزن (هجرع): (فعلل). وركن الدين ههنا يذهب إلى ما ذهب إليه جمهور النحاة واللغويون، ويستبعد مذهب الأخفش ومن وافقه كعبد القاهر الجرجاني في كتابه (المفتاح). انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص149)، والرضي، شرح الشافية (ج120/1).

(12) الإلحاقُ إذا كانَ حَشْواً فَيكون بِالْيَاءِ وَالْوَاو والنّون فمثال الْوَاو ثَانِيَة جَوْهَر مُلْحق بـ(جَعْفَر) فالواو بِإِزَاءِ الْعين والياءُ ثَانِيَة مثل: (خَيْفَق)، ومثالُهما ثَالِثَة (جَدْوَل)؛ فالواوُ بمنزلةِ الْفَاء من (جَعْفَر)، و(عِثْيَر)؛ فالياءُ بِإِزَاءِ الْهَاء من (دِرْهَم). انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج281/2).

قَوْلُهُ: [فأثبته الأخفش[1]**]** نقل – أيضًا– عن الكوفيين وعَزَاهُ ابن مالك – رحمه الله – للأخفش[2] والفراء[3]، قال وزيادة الثقة مقبولة، ثم قال: وقد ينتصر لسيبويه [4] في إلغائه **(فُعْلَلًا)** بأنْ يُقالَ: سَلَّمْنَا صِحَّةَ نَقْلِهِ عَنِ العربِ إلَّا أنَّهُ فَرْعٌ على **(فَعْلَلٍ)**؛ لأنَّ كُلَّ ما نُقِلَ فيه الفتحُ نُقِلَ فيه الضَّمُّ، ولا ينعكس، ولو كان **(فُعْلَلٌ)** أصلًا [5]كغيره[6] من الرباعي لجازَ أنْ يَنفرِدَ عن **(فَعْلَلٍ)**؛ فَعُلِمَ بذلك أنَّ فَتْحَ ما فُتِحَ لم يَكُنْ إلَّا فِرارًا مِنْ توالي ضمتين ليس بينهما إلّا ساكِنٌ وهو حاجزٌ غيرُ مَنِيعٍ[7]. انتهى.

---

(1) نَصُّ الجاربردي: (أي: اختلف في بناء (فُعْلَل)، بضم الفاء، وفتح اللام، فأثبته الأخفش). وفي شرح ركن الدِّين: اعلم أن للرباعي خمسة أبنية بالاستقراء: – أحدها: (فَعْلَل): بفتح الفاء، وسكون العين، وفتح اللام، نحو: (جَعْفَر) للنهر الصغير – في الأسماء– و(سَلْهَب) للطويل في الصفات. – والثاني: (فِعْلِل) بكسر الفاء، والّلام، وسكون العين، نحو: (زِبْرِج) للزينة، والذهب، و... في الأسماء، و(دِفْنِس) للحمقاء من النساء، في الصفات. – والثالث: (فُعْلُل): – بضم الفاء، واللام، وسكون العين، نحو: (بُرْثُن) لمخلب الأسد، في الأسماء، و(جُرْشُع): للطويل في الصفات. – والرابع: (فِعْلَل): – بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح الّلام– نحو: (دِرْهَم) في الأسماء، و(هِبْلَع): للأكول، في الصفات. – والخامس: (فِعَلّ) – بكسرِ الفاء، وفتحِ العين، وسكونِ الّلام– نحو: (قِمَطْر)، في الأسماء، لوعاء السكر، ولِمَا يُصَانُ فيه الكتب، وللتشديد ومنه: {عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا} [الإنسان:10]، و(سِبَطْر): للطويل الممتد، في الصفات. وزاد الأخفش سادسًا، هو (فُعْلَل) – بضم الفاء، وسكونِ العينِ، وفتحِ الّلام الأولى– نحو: جُخْدَب– لنوع من الجراد، وللجمل الضخم، وقيل: لدابة كالحِرباء. فإنّه يرويه بفتح الدال. وسيبويه لا يرويه إلا بضمها: (جُخْدُب) (فُعْلُل)، الثالث سابق الذكر، وكذا يروي الفراء في: (بُرْقَع) و(طُحْلَب)، و(جُؤْذَر) بفتح الثالث فيها، كالأخفش على (فُعْلَل)، وإن كان الأجود فيها عند (الفراء) ضمها، وذكر ابن عصفور(ت669هـ): (فَعْلِل)، وقال: ولم يجئ منه إلّا (طَحْرِبة). انظر: الرضي، شرح الشافية (ج215/1).

(2) مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على فُعْلُل –بالضم– فتح تخفيفًا؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو: جُخدَب وطُحْلَب وبُرْقَع في الأسماء، وجُرْشَع في الصفات. وحكى أَبُو الْحسن الْأَخْفَش: جُخْدَب، وَبهَا احْتج على سِيبَوَيْهٍ حِين قَالَ وَلَيْسَ فِي الْكَلَام فُعْلَل. انظر: ابن سيده، المخصص (ج14/5)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك(ج1521/3).

(3) ركن الدين، شرح الشافية (ج616/2).

(4) سيبويه، الكتاب (ج289/4).

(5) في (م): (أصل).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص193).

(7) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص66).

قَوْلُهُ: [لِنَوْعٍ مِنَ الجَرَادِ[1]**]** هو الأخضرُ الطويلُ الرجلين. والضمير في **قَوْلِهِ: [هو مُعَرَّبٌ للمذكورِ من طُحْلَبٍ وبُرْقَعٍ**[2]**وفى ثبوته لـ(فُعْلَلٍ**[3]**)]** وما قال: إنَّهُ الْحَقُّ؛ قال المَوْصِلِيُّ وغيرُهُ: إنَّهُ الأظهرُ، ومِثْلُ: (عُنْدَدٍ)[4] في /ق22ب/ كونِهِ مُلْحَقًا [5](سُؤْدَد)[6].

قَوْلُهُ[7]**: [صَحَّ عُلْيَبٌ]** ولم يجِئْ على (فُعْيَلٍ) بضم الفاء، وتسكين العين، وفتح الياء، شيءٌ غيرُهُ. صحاح[8].

قَوْلُهُ: [أمَّا نحو: جَنَدِلٍ] جواب عن سؤال مقدر وهو أنكم قلتم أوزان الرباعي خمسة فردّ عليكم جندل فإنه من الرباعي وليس من تلك الأوزان المذكورة فأجاب بأنَّه نادرٌ[9].

قَوْلُهُ: [وأمَّا نحو: جَنَدِلٍ إلخ] قد اسْتُدرِكَ على ما ذكره المصنف مِنْ أوزانِ الرُّباعيِّ أوزانٌ أُخرى فمنها: (فَعَلِلٌ): بفتح الفاء، والعين، وكسر الّلام، كـ(جَنَدِلٍ)**[10]**.

---

(1) قصد (جُخْدَب) على (فُعْلَل) – بضم الفاء، وسكونِ العينِ، وفتحِ الّلام الأولى– لنوع من الجراد، وللجمل الضخم، وقيل: لدابة كالحِرباء. فإنّه يرويه بفتح الدال. وسيبويه لا يرويه إلا بضمها: (جُخْدُب) (فُعْلُل)، الثالث، وكذا يروي الفراء في: (بُرْقَع) و(طُحْلَب)، و(جُؤْذَر) بفتح الثالث فيها، كالأخفش على (فُعْلَل)، وإن كان الأجود فيها عند (الفراء) ضمها. ركن الدين، شرح الشافية (ج1/217).

(2) في (م): (ويرفع).

(3) في (م): (كفعلل).

(4) (فُعْلَل): ويكون فيهما. فالاسم: (عُندَد). والصفة، نحو: (قُعدَد)، و(دُخلَل). انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص67).

(5) في (م): (بسودد).

(6) ويكون على (فُعْلَلٍ) في الاسم والصفة؛ فالاسم، نحو: (عُنْدَدٍ)، و(سُرْدَدٍ)، و(عُنْبَبٍ). والصفة: (قُعْدَدٌ)، و(دُخْلَلٌ). ، وإنَّ نَحْوَ (سُوَددٍ) ملحقٌ بـ(جُخْدَب). وذِكْرُ (سُرْدَدٍ)، على (سُوْدَدٍ) كما في حاشية ابن جماعة إنّما تصحيف، وتحريف من النسّاخ. ولكِنْ وَرَدَ (سُوْدَدٌ) في الكتاب، لسيبويه: في باب: (ما الزيادة فيه من حروف الزيادة ولزمه التضعيف). انظر: سيبويه، الكتاب (ج4/277)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص67)، والرضي، شرح الشافية (ج1/55).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وأما نحو جندل الخ].

(8) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1/189).

(9)(جَنَدِلٌ)، و(ذَلَذِلٌ)، ليس فيها دليلٌ على إثباتِ (فَعَلِلٍ) في أبنية الرباعي انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص55).

(10) في (ط): كحندل.

و(فُعَلِلٌ)[1]: بضم الفاء، وفتح العين، وكسر الّلام، كـ(عُلَبِطٍ)[2]، وقد أشار إلى حكاية استدراك[3] هذين الشّارِحُ، وَرَدَّهُ: بأنَّ ما ذُكِرَ نادِرٌ،[4] وبأنَّ القاعدةَ المعلومةَ مِنِ استقراءِ كلامِهِمْ دَلَّتْ على أنَّهُما مقصورانِ مِنْ (جنادِلٍ وعَلَابِطٍ).

ومنها (فَعَلُلٌ) بفتح الفاء، والعين، وضمِّ الّلامِ، كـ(عَرَتُنٍ) لشجر يُدْبَغُ بهِ. وَرَدَ – أيضًا- بأنَّهُ لم يجئْ منهُ إلَّا هذا، وقد قالوا فيه: (عَرَنْتُنٌ)[5] هو الأصل، كـ(قَرَنْفُلٍ) وكان (عَرَتُنٌ)[6] فرعًا عنه. ومنها: (فَعْلِلٌ)، بفتحِ الفاءِ، وإسكانِ العينِ[7]وكسرِ الّلامِ[8].

و(فِعْلُلٌ) بكسرِ الفاء، وإسكانِ العينِ، وضَمّ الّلامِ، ذكرهما ابنُ عُصْفُورٍ. وقال: إنَّهما نادِرَانِ لم يجِئْ مِنَ الأوَّلِ إلَّا (طَحْرِبَةٌ)، ومِنَ الثَّاني إلَّا (زِئْبُرٌ)،[9]و(ضِئْبُلٌ)،[10]قال: وذلك شاذٌّ لا يُلْتَفَتْ إليهِ[11]، وذَكَرَ – أيضًا- آخر، ولم يُثْبِتْهُ، وهو (فُعَلْلٌ[12]بِضمّ الفاءِ، وفتحِ العينِ؛ فإنَّهُ

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص194).

(2) وكذلك (عُلَبِطٌ)، و(هُدَبِدٌ)، و(عُكَمِس)، و(عُجَلِط)، و(عُكَلِطٌ)، و(دُوَدِم)، ليس في شيء من ذلك دليلٌ على إثباتِ (فُعَلِل) في الرباعي. يَدُلُّ على ذلك أنَّهُ لا يُحفظُ شيءٌ من ذلك إلَّا والألف قد جاء فيه، نحو: (عُلابِطٍ)، و(هُدابِدٍ)، و(عُكامِسٍ)، و(دُوادِمٍ)، و(عُجالِطٍ)، و(عُكَالِطٍ). فَدَلَّ ذلك على أنَّها مُخَفَّفَةٌ بحذف الألف؛ إذ لو لم تكن كذلك لجاءت بغير ألف البتَّة. انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص55).

(3) في (ط): (حكاية استدراك).

(4) في (م): (ما ذكرناه). وفي (ط): (نارد).

(5) (فكان عرنتن)، ساقط في (ك)، وفي (م): (غرتين).

(6) في (م): (غرتن). وكذلك عَرَتُنٌ، ليس فيه دليل على إثبات (فَعَلُل) في الرباعي؛ لأنه لم يجئ منه إلّا هذا. وقد قالوا في معناه: عَرَنْتُنٌ. فيمكن أن يكون هذا مخففًا منه، كما خففوا الألف في (عُلابِط) ونحوه؛ لأنَّ النون لزمت زيادتها في مثل الموضع –أعني: ثالثة ساكنة– كما لزمت زيادة الألف، فأجروها مجراها لذلك. انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص55).

(7) في (م): (وكسر العين).

(8) في (م): (وإسكان اللام).

(9) في (ك)، و(ط): (زئير)، وفي (م): زنبر، والذي أثبتناه ما في الممتع، لابن عصفور: (زِئْبُر). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص56).

(10) في (ك)، و(ط): (ضئيل)، وفي (م): (ضيفل)، والي أثبتناه ما في الممتع، لابن عصفور: (ضِئْبُلٌ). انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص56).

(11) وكان ابن جني(ت392هـ) قد أنكر ذلك في قَوْلِهِ: (فأما حكاية بعضهم: (زِئْبُر وضِئْبُل) – بضم الباء– فلا أصل لها ولا هي معروفة. انظر: ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني(ت249هـ)،54.

(12) في الممتع: (فُعَلّ). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص55).

قال: وأمّا الفُتَكْرِين[1] بضمِّ الفاءِ على ما حكاه يعقوب[2] وكأنَّهُ (فُتَكْرٌ) ثُمَّ جُمِعَ فلا حُجَّةَ فيه على إثبات (فُعَلٌّ)[3]إلّا أنْ يُحْفَظَ بالواو والنون رفعًا[4]، والياءِ والنُّونِ[5] نصبًا وجرًّا[6]، ولَكِنِ المسموع من هذا إنَّما هو بالياءِ[7]؛ فيمكنُ أنْ يكونَ اسمًا مفردًا كقذعميل[8]. انتهى[9]. و(الطَّحْرِبَةُ) الملبوسُ الحقيرُ، والقطعةُ مِنَ الْغَيْمِ. يُقالُ: (ما في السماءِ طَحْرِبَةٌ)؛ أَيْ: شيءٌ مِنْ غَيْمٍ. والمشهورُ فيها: (طَحْرَبَةٌ) بفتحِ الرَّاءِ والطَّاءِ، وضَمِّهِمَا، وكَسْرِهِمَا[10]، وجاءت بالخاء المعجمة[11]– أيضًا–.

الزِّئْبُرُ والضِّئْبُلُ[12]بهمزة ومُوَحَّدَةٍ[13]: للداهية، قال في القاموس – أيضًا–: وليس

---

(1) في (م)، و(ط): الفُتَكْرِين، وفي (ك): (العُتَكرين). وفي الصحاح: مادة: (فتكر) قولهم: (لقيتُ منه الفِتَكْرِين والفُتكرين)، بكسر الفاءِ وضمِّهَا، والتاءَ مفتوحةٌ، والنُّونُ للجمعِ، وهى الشدائد والدواهي. انظر: الجوهري، الصحاح (ج777/2)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص55).

(2) ابن السكيت(186هـ – 244هـ) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت: إمام في اللغة والأدب. أصله من خوزستان (بين البصرة وفارس) تعلم ببغداد. واتصل بالمتوكل العباسي، فعهد إليه بتأديب أولاده، وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله، لسبب مجهول، قيل: سأله عن ابنيه المعتز والمؤيد: أهما أحبُّ إليه أم الحسنُ والحسينُ؟ فقال ابن السكيت: والله إنَّ قنبرًا خادمَ عليٍّ خيرٌ منك ومِن ابْنيكَ! فأمرَ الأتراكَ فداسوا بطنَهُ، أو سَلُّوا لسانَهُ، وحُمِلَ إلى داره فمات (ببغداد). من كتبه: (إصلاح المنطق)، قال المبرد: ما رأيتُ للبغداديين كتابًا أحسنَ منه، و(الألفاظ)، و(الأضداد)، و(القلب والإبدال)، و(شرح ديوان عروة ابن الورد)، و(شرح ديوان قيس ابن الخطيم)، و(الأجناس)، و(سرقات الشعراء)، و(الحشرات)، و(الأمثال)، و(شرح شعر الأخطل)، و(تفسير شعر أبي نواس)، و(شرح شعر الأعشى)، و(شرح شعر زهير)، و(شرح شعر عمر بن أبي ربيعة)، و(شرح المعلقات)، و(غريب القرآن)، و(النبات والشجر)، و(النوادر)، و(الوحوش)، و(معاني الشعر)، صغير وكبير. انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص138)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج395/6)، والزركلي، الأعلام (ج195/8).

(3) في (ك)، و(ط): (فُعَلْلٌ).

(4) (الفُتَكْرُون).

(5) (الفُتَكْرِين).

(6) في (م): (جرًّا ونصبًا).

(7) (الفُتَكْرِين).

(8) (القذعمل) والقذعملة، القصير الضخم من الإبل، مرخم بترك الياءين. أبو عمرو: القذعميل: الضخم الرأس. الأزهري، تهذيب اللغة (ج236/3).

(9) ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص55).

(10)(طُحْرُبَةٌ)، و(طِحْرِبَةٌ).

(11) (طُخْرُبَةٌ).

(12) في (ك)، و(ط): الزئير والضئيل، وفي (م): (الزئبر والضيئل).

(13) في (ك)، و(ط): (موحدة).

(فِعْلُلٌ) /ق23أ/ غيرَهُمَا[1].

قَوْلُهُ: [الأصل جنادل[2]] هذا قول البصريين[3]، وقال الكوفيون: الأصلُ (جَنَدِيلٌ)، ووافقهم أبو علي [4]، واختاره ابن مالك [5]، قال: لأنَّ (جَنَدِلًا)، ونَحْوَهُ ينطَلِقُ على مُفرداتٍ لا جُموعٍ، و(فَعْلِيلٌ) في الآحادِ بخلاف (فَعَالِل)[6].

قَوْلُهُ[7]: [وعَلابِطُ] العَلابِطُ الضخم، والعُلَبِطَةُ والعُلَبِطُ والعُلابِطُ: القطيع من الغنم. صحاح [8].

---

(1) (الضئبل): كـ(زئبر)، وقد تضم باؤهما: الداهية. وليس (فعلل) غيرهما. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/1024).

(2) (جَنَدِل) هو المكان ذو الجَنَادِل؛ أي: الحجارة، فحذفوا الموصوف وهو (المكان)، والمضاف وهو (ذو)، واقتصروا على المضاف إليه وهو (جَنَادِل). ثُمَّ حذفوا الألف؛ لأنَّ الْعَلَمَ بِرَفْضِ أربعِ حركات متوالية في كلمة مُنَبِّهٌ على حذف ساكن. ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص78).

(3) لا (فَعَلِل)، بقولهم: (جَنَدِل)، بل جعله البصريون فَرْعًا على (فَعَالِل)، وأصله (جَنَادِل). المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1523/3).

(4) وجعله الفراء(ت207هـ)، وأبو علي(ت377هـ): (فَعْلِيل)، وأصله (جَنْدِيل). المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1523/3).

(5) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص78).

(6) واختاره المصنِّفُ (ابن مالك(ت672هـ)؛ لأنَّ جَنَدِلًا مُفْرَدٌ، فتفريعُهُ على المفردِ أولى. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1523/3).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وهكذا هدبد].

(8) [علبط]: العُلَبِطُ والعَلابِطُ: الضخمُ. والعُلبِطُ والعُلَبِطَةُ والعُلابِطَةُ والعُلابِطُ: القطيع من الغنم. انظر: الجوهري، الجوهري، الصحاح (ج1144/3).

قَوْلُهُ: [وهكذا هُدَبِدٌ[1]][2] جاء – أيضًا– عُكَمِسٌ[3]، يقال: إِبلٌ عُكَمِسٌ؛ أَيْ: كَثِيرَةٌ، وهُدَبِدٌ: لغة في الهُدَبِدُ[4]، وعثلط[5]وعُجَلِطٌ[6] وعُكَلِطٌ[7] ومعناها الخاثِرُ، ودُوَدِمٌ[8]: لصمغ السَّمر[9]قال ابنُ عُصْفُورٍ في الممتع [10]: وليس في شيءٍ مِنْ المذكوراتِ دليلٌ على إثباتِ (فُعَلِلٍ) في الرباعي يَدُلُّ عل ذلك أنَّهُ لا يُحْفَظُ شيءٌ منها إلَّا والألفُ قد جاء فيه، نحو: (عُلَابِط، وهُدَابِدٍ، وعُكَامِسٍ، وغيرِهاَ؛ فدلّ[11]على أنَّها مُخَفَّفَةٌ منها بحذفِ الْأَلِفِ، والخاثِرُ: بمثلثة.

قَوْلُهُ[12]: [مقصور عن هُدَابِد] قال سيبويه [13]: والدليلُ على أنَّهما مقصوران مِنْ (هُدَابِد) و(عُلَابِط) أنَّك لا تَجِدُ نحوَهُمَا إلَّا ويُرْوَى فيه (فُعَالِلٌ) كـ(عُلَابِط).

---

(1) في (م): (طويد).

(2) جاء في بَابِ (مَا جَاءَ على فُعَلِل): يُقَال: (هُدَبِد وعُثَلِط وعُجَلِط وعُلَبِط وعُكَلِط): وَهُوَ اللَّبن الخاثر الغليظ. (الهُدَبِد): دَاءٌ يُصِيب الْإِنْسَان فِي عينه، نَحْو، (العَشا) فَلَا يبصر بِاللَّيْلِ. وَ(لَبَنٌ هُدَبِد)؛ أي: ثخين. انظر: الخليل، العين،126/4، وابن دريد، جمهرة اللغة، 1167/2.

(3) (إِبِلٌ عُكَامِسُ)، و(عُكَمِسٌ)، و(عكمس)، و(عُكَبِسٌ): إذا كَثُرَتْ. و(ليلٌ عُكَامِسُ): مُتراكِبُ الظُّلْمَةِ. الأزهري، تهذيب اللغة (ج194/3).

(4) في (ك)، و(م)، و(ط): (الهُدَهِدُ)، وكأنه تصحيف وتحريف في (الهدَبِدُ)؛ فهكذا وجدناها في جميع كتب الصرف، حتى في شرح الجاربردي.

(5) في (م)، و(ط): (غُتَلِطٌ). (عُثَلِطٌ): لبَنٌ عُثَلِطٌ وعُثَالِطٌ؛ أي: خاثرٌ. وهو المتكبد الغليظ. الأزهري، تهذيب اللغة (ج223/3).

(6) (عجلط): (العُجَلِط): اللَّبن الخاثِرَ الطيِّبُ من الألبان، ويُجْمَعُ: (عَجالِط). و(عُجالِطُ): لغة. الخليل، العين (ج311/2).

(7) اللَّبن الخاثر الغليظ. ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1167/2).

(8) (دُوَدِمٌ): شيءٌ يُشبهُ الدَّمَ، يخرُجُ من شجرِ السَّمر. وصمغ السَّمُر. انظر: ابن قتيبة، أدب الكتاب (ص409)، والأشموني، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (ج52/4).

(9) في (م): (السمز).

(10)ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص55).

(11) (ذلك)، ساقط في (م).

(12) ساقط في (ك)، (م)، إلى قَوْلِهِ: [سقط البواقي للاستثقال].

(13) سيبويه، الكتاب (ج289/4).

الباب التاسع: أبنيةُ الاسْمِ الخُمَاسِيّ المُجَرَّدِ[1] [أبنيةُ الاسْمِ المَزِيدِ فِيه]

قَوْلُهُ: [وللخُمَاسِيّ المُجَرَّدِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ[2]] وقد ذكر ابن السراج [3] بناءً خامسًا[4]، وهو: (هُنْدَلع)[5] لـ(بقلة)[6]، وفيه نَظَرٌ؛ لاحْتِمَالِ أنْ يكونَ رُباعيًّا، ونُونُهُ زائدةٌ، وَوَزْنُهُ (فُنْعَلِلٌ). وَقَدْ جَمَعْتُ أَبنيةَ الخُماسِيّ؛ تيسيرًا للحِفْظِ، وأُشِيرُ إلى الخلافِ في (هُنْدَلِع) وهو:

سَفَرْجَلٌ، قُذَعْمِلٌ، قَهْبَلِسٌ، قِرْطَعْبٌ، والخُلْفُ في هُنْدَلِعٍ[7]

---

(1) أبنية الاسم الخماسي المجرد: 1- (فِعْلَلٌ): (قِرْطَعْبٌ). 2- (فَعْلَلِلٌ): (قَهْبَلِسٌ). 3- (فَعَلَّلٌ): (سَفَرْجَلٌ). 4- (فُعَلِّلٌ): (قُذَعْمِلٌ). رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف.

(2) للخماسي أربعةُ أبنية في الاسم والصفة، على: [1]- (فِعْلَلّ): كـ(قِرْطَعْب) الشيء الحقير التافه، في الاسم، و(جِرْدَحْل): الضخم من الإبل. [2]- و(فَعْلَلِل): كـ(قَهْبَلِس) في الاسم، وهو العجوز الكبيرة، والمرأة العظيمة – أيضاً-، و(جَحْمَرِش) في الصفة، وهي الأفعى العظيمة. [3]- و(فَعَلَّل): كـ(سَفَرْجَل)، و(فَرَزْدَق): اسماً، و(سَمَهْدَر): صفةً . [4]- وَ(فُعَلِّل): مثل: (قُذَعْمِل): اسماً (للجملِ الضخمِ)، و(خُبَعْثِن): (للجمل الضخم)، صفة. وحُكِيَ بناءٌ خامسٌ، وهو: (فُعَلْلَل): كـ(هُمَيْسَع). الهُمَيْسَع: الرجل القويّ. وفي اللسان: (الهَمَيْسَع): بفتح الهاء، على وزن سَفَرْجَل، وفي نزهة الطرف: ذكر البناء الخامس الزائد أنه: (فُعْلَلِل)، مثل: (هُنْدَلِع)، اسم بقلة، وقد ذكره ابن جني وقال: لم يذكره سيبويه، وقال: وهذا يجوز أن يكون (فنْعَلِلاً)؛ فيكون ملحقاً. وذكر أبو علي الفارسي: أنّ الذي زاده هو ابن السراج، وقال الأشموني: والصحيح أن نونه زائدة، ويرى د. علي توفيق الحَمَد – محقق المفتاح في الصرف، للجرجاني(ت471هـ)، وجمل الزجاجي(ت337هـ): أنّ الصواب ما جاء في المخطوطة، أمّا ما جاء في اللسان فغير صحيح؛ لأنّه لو كان بفتح الهاء لما كان الوزن الخامس المقصود، ولكان تابعاً لبناء مثال سَفَرْجَل (فَعَلَّل). انظر: ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ج1/31)، والفارسي، التكملة (ص230)، وابن جني، التصريف الملوكي (ص29)، والجرجاني: عبد القاهر، المفتاح في الصرف (ص33)، والرضي، شرح الشافية (ج1/49)، وابن منظور، لسان العرب، (الهَمَيْسَع)، والأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج4/249).

(3) ابن السراج(ت316هـ) محمد بن السري بن سهل، أبو بكر: أحد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. كان يلثغ بالراء فيجعلها غينًا. ويقال: ما زال النَّحْوُ مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شابًّا. وكان عارفًا بالموسيقى. من كتبه: (الأصول) في النحو، و(شرح كتاب سيبويه)، و(الشعر والشعراء)، و(الخط والهجاء)، و(المواصلات والمذكرات) في الأخبار، و(الموجز في النحو)، و(العروض) في خزانة الرباط (المجموع 100 أوقاف) كتب قبل سنة 353هـ وفي هذا المجموع رسالة (الخط) له – أيضًا-. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج4/339)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/109)، والزركلي، الأعلام (ج6/136).

(4) أي: (فُعْلَلِلٌ).

(5) ذكره ابن عصفور في الممتع: (وزاد بعضهم أيضًا (فُعْلَلِلًا)، نحو: (هُندَلِع)، ولم يحفظ منه غيره. وهذا عندي – ابن عصفور- إنَّما ينبغي أنْ يُحْمَلَ على أنَّهُ (فُنْعَلِل)، والنّونُ زائدةٌ. ويحكم عليها بالزيادة، وإنْ لم تكن في موضع زيادتها؛ لأنَّهُ لم يتقرَّرْ (فُعْلَلِلٌ) في أبنية الخماسي. فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة. فإن قيل: ولم يثبت – أيضًا- من مزيد الرباعي (فُنْعَلِل). قيل له: هو على كل حال ليس له نظير، فدخوله في الباب الأوسع أولى – وهو المزيد-؛ لأنَّ أبنيةَ المزيدِ أكثرُ مِنْ أبنيةِ المجرَّدِ من الزيادة. انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص57).

(6) و(هُنْدَلِعٌ): بِضَمِّ الهاءِ، وسكونِ النُّونِ، وفتحِ الدالِ، وكسرِ الّلامِ: اسمُ بَقْلَةٍ. انظر: الأزهري الوقاد، شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج2/680).

(7) من نظم ابن جماعة: (الشعر التعليمي).

قَوْلُهُ: [والقسمة تقتضي مائة[1]] إذ هو الحاصل من ضرب ثمانية وأربعين[2] الحاصل من أحوال الفاء والعين واللام الأولى في الأربع التي هي أحوال اللام الثانية. ض.

قَوْلُهُ: [سقط البواقي للاستثقال] منها ما سقط للتعذر وهو أحد وعشرون، ثلاثة منها: مشتملة[3]على ثلاثة سواكن، وثمانية عشر مشتملة على ساكنين ملتقيين. فليتأمل.

قَوْلُهُ[4]: **[**[5]**القِرْطَعَبُ**[6]**: الشَّيْءُ القَلِيلُ]** قَالَ الجَوْهَرِيُّ: يُقَالُ: مَا عِنْدَهُ قِرْطَعْبَةٌ[7] ولا قُذَعْمِلةُ[8]ولا سَعْنَةٌ[9].

---

(1) نص الجاربردي: والقسمة تقتضي مائة واثنين وتسعين سقط البواقي للاستثقال.

(2) خلاصة عدد أوزان الرباعي والخماسي: كان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة واربعون بِنَاءً، وذلك بأن تضرب ثلاثَ حَالاَتِ الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللام الأولى يكون ثمانيةً وأربعين، يسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين، وكان حقُّ أبنية الخماسي أن تكون مائةً وأحَداً وسبعين، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائة واثنين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام الثانية، وتسقط بامتناع سكون اللام الأولى والثانية فقط تسع حالات الفاء والعين، وتسقط بامتناع سكون العين واللامين معاً ثلاث حالات الفاء، يبقى مائة وأحد وسبعون بناء، اقْتُصِرَ من أبنية الرباعي على خمسة مُتَّفَقٍ عليها، وزاد الأخفش فُعْلَلاً بفتح اللام كـ(جُخْدَب). انظر: الرضي، شرح الشافية (ج47/1).

(3) في (م): (من أشمله).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص196).

(5) (قال القرطبي)، ساقط في (ك)، و(ط)، ومثبت في (م)، ولم نجد له علاقة بما نحن صدده. ولم نجدها في شرح الرضي الاسترأباذي، ولا في شرح الجاربردي، ولا في مجموعة الشافية، ضبط: محمد عبد السلام شاهين، فبالتأكيد حصل تصحيف وتحريف ما بين (قرطعب)، و(قرطبي).

(6) (القِرْطَعَبُ): وهو (فِعْلَلْ): بكسر الفاء، وسكون العين، وفتح اللام الأولى، وسكون اللام الثانية. (قِرْطَعْبٌ)؛ أي: سحابة، وقال ثعلب: هو دابة. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج51/1).

(7) [قرطعب]: يقال: مَا عِندَهُ قِرِطَعْبَةٌ، وَلَا قُذَعْمِلَةٌ، وَلَا سَعْنَةٌ، وَلَا مَعْنَةٌ، أَيْ شَيْءٌ، وَمَا عَلَيْه قِرْطَعْبةٌ: أَي قِطْعَةُ خِرْقَةٍ، (أَوْ) مَا لَهُ قُرَطْعَبَةٌ أي (شَيْءٌ). انظر: الجوهري، الصحاح (ج201/1)، والزبيدي، تاج العروس (ج29/4).

(8) في (م): (قدعملة). (قذعمل): (القُذَعْمِلةُ)، و(القُذَعْمِلُ): (الضَّخْمُ من الإبل)، والقُذَعملة): الشديد من الأمر. (والقُذَعْمِلُ): الشَيءُ الصغيرُ، شِبْهُ الحَبَّة، تقول: لا تُعطِ فلاناً قُذَعْمِلَةً. الخليل، العين (ج347/2).

(9) في (ك): (ولا شعنة)، وفي (ط): (شعتة). في باب: [فَعْلة]: (السُعْنُ): بالضم: قِربةٌ تُقطع من نصفها ويُنْبَذُ فيها، وربَّما استقى بها كالدلو، وربما جعلت المرأة فيها غَزْلها وقُطْنها. والجمع: (سَعْنَةٌ). ويقال: (لا سَعْنَةَ ولا مَعْنَةَ)؛ أي: ما له قليل، ولا كثير. ويقال للذي لا مال له. وَقيل: (السَّعْنة): المشئومة. و(المعنة): الميمونة. انظر: ابن السكيت، الكنز اللغوي في اللسن العربي (ص74)، والجوهري، الصحاح (ج2135/5)، وابن سيده، المحكم (ج494/1)، والحميرى، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (ج3079/5).

وَلَا مَعْنَةٌ[1]؛ أَيْ: شَيْءٌ. ثم قال في باب اللام: وقيل: القُذَعْمِلُ، والقُذَعْمِلَةُ: الإبل الضخم. وفي **قَوْلِهِ: [وأمثله الصفة]** إشعار بأن (الجَحْمَرِشَ)[2]، و(القُذَعْمِلَ) بما فسَّرَ به من الأسماء وليس كذلك[3]، وقد مثَّل بهما[4]للصفة صاحبُ الممتع [5] وغيرُهُ، ثم قال وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسي (فِعَّلْلًا)، نحو: (صِنَّبْرٍ). قال: والصحيحُ أَنَّهُ لم يَجِئْ في أبنيةِ كلامِهِمْ إلَّا في الشِّعرِ، نحو: **قَوْلِهِ: [**[6]**حين هاج الصِّنَّبِرْ**[7]**]** وهذا يجوزُ أنْ يكونَ لمَّا سُكِّنَ الرَّاءُ للوقفِ كُسِرَ لالتقاءِ /ق23ب/ السَّاكِنَيْنِ. نحو: قولِهِمْ: (ضَرَبْتِهْ وقَتَلْتِهْ)، قال: وزاد بعضُهُمْ – أيضًا– (فُعْلَلِلًا)[8]، نحو: (هُنْدَلِعٍ)[9] ولم يحفظ فيه غيرُهُ، وهذا عندي إنَّما يَنبغي أنْ يُحْملَ على أنَّهُ (فُنْعَلِلٌ)، والنّونُ زائدةٌ يُحكمُ عليها

---

(1) في باب: [فَعْلة]: ما له سَعْنَة ولا مَعْنَة؛ أي: ما له قليل ولا كثير. ويقال للذي لا مال له. انظر: ابن السكيت(ت244هـ)، الكنز اللغوي في اللسن العربي،74، والأزهري، ، تهذيب اللغة (ج13/3)، والحميرى، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (ج6333/9).

(2) في (م): (القدعمل). و(القدعملة): من باب: (فَعْلَلِل): كـ(قَهْبَلِس) في الاسم، وهو العجوز الكبيرة، والمرأة العظيمة – أيضاً–، و(جَحْمَرِش) في الصفة، وهي الأفعى العظيمة. انظر: الفارسي، التكملة (ص230)، وابن جني، التصريف الملوكي (ص29)، والرضي، شرح الشافية (ج49/1)، والأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج249/4).

(3) في (م): (والقدعمل): (فَعْلَلِل): كـ(قَهْبَلِس) في الاسم، وهو العجوز الكبيرة، والمرأة العظيمة – أيضاً–، و(جَحْمَرِش) في الصفة، وهي الأفعى العظيمة. وفي الأصول: (جَحْمَرِش): صفة. وقالوا: صفة فقط جَحْمَرِش وفي الممتع: (فَعْلَلِلٌ): لم يجئ إلّا صفة، نحو: جَحْمَرِش، وقَهْبَلِس. انظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج185/3)، والفارسي، التكملة (ص230)، وابن جني، التصريف الملوكي (ص29)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص56/1)، والرضي، شرح الشافية (ج49/1)، والأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج249/4)، والسيوطي، المزهر (ح40/2).

(4) في (م): (لهما).

(5) ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص57).

(6) البيت لطَرَفَةُ، من بحر [الرمل]: وكمال البيت:

بجِفَانٍ نَعْتَرِي نادِيَنَا وسَدِيفٍ حينَ هاجَ الصِّنَّبِرْ

و(الصِّنَّبْرُ): بتسكين الباء: يوم من أيام العجوز، أو ريح باردة في غيم. انظر: طرفة، ديوان طرفة (ص66)، والجوهري، الصحاح (ج708/2)، والحميرى، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (ج3662/6)، والزبيدي، تاج العروس (ج355/12).

(7) (الصِنَّبْرُ): بتسكين الباء. وهذا يجوز أن يكون لما سكَّن الراء للوقف كسر لالتقاء الساكنين. نحو قولهم: ضَرَبَتِهْ، وقَتَلَتِهْ. انظر: الجوهري، الصحاح (ج708/2)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص57).

(8) في (م): (فعلالا).

(9) (هُنْدَلِعٌ): بِضَمِّ الهاءِ، وسكونِ النُّونِ، وفتحِ الدالِ، وكسرِ الّلامِ: اسمُ بَقْلَـةٍ. انظر: الأزهري الوقاد، شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج680/2).

بالزيادةِ، وإنْ لم يَكُنْ في مَوضعِ زيادتِهَا؛ لأنَّهُ لم يتقررْ (فُعْلَلٌ)[1]. في أبنيةِ الخُماسيّ؛ فَيُحْكَمَ من أجل ذلك على النُّونِ بالزِّيادَةِ، فإنْ قِيلَ: ولم يثبُتْ – أيضًا– في مزيد الرُّباعيّ (فُنْعَلٌ)[2]، قيل: هو على كُلِّ حالٍ ليس له نظيرٌ؛ فدخولُهُ[3]في البابِ الأَوْسَعِ[4]أولَى وهو المزيدُ؛ لأنَّ أبنيَةَ المزيدِ أكثرُ مِنْ أبنيةِ المُجَرَّدِ[5]مِنَ الزِّيادَةِ. انتهى.

قَوْلُهُ[6]: **[وللمزيدِ فيه مِنَ الثُّلاثِيِّ والرُّبَاعِيِّ أَبْنِيَةٌ كَثيرةٌ**[7]**]** سُتَعْرَفُ إجمالًا في بابِ ذي الزّيادَةِ ومَنْ أَرادَ مَعرِفَتَهَا على وَجْهِ التَّفصيلِ فعليهِ بكتاب الممتع [8]، وغيرِهِ مِنَ الكُتُبِ المَبْسُوطَةِ والذى ذكره الزُّبَيْديُّ [9] أنَّ جُملةَ أَبنيةِ الأسماءِ المُجَرَّدَةِ والمَزِيدَةِ[10] ثلاثُ مِائةِ[11] بناءٍ، وثمانيةُ أبنيةٍ، منها للثلاثي مائتان وثمانيةٌ وثلاثون بناءً، للمجرد منها عَشَرَةُ أبنيةٍ، أو أحدَ عَشَرَ بناءً، إنْ ثَبَتَ نحو:

---

(1) في (م): (فعلل).
(2) في (م): (ففعلل).
(3) في (م): (قد خوله).
(4) في (م): (الأونفع).
(5) في (م): (المجردة).
(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص197).
(7) للثلاثي والرباعي المزيد فيهما أمثلة كثيرة تُعرف في باب زيادة الحروف. وللخماسي المزيد خمسة أبنية لا أكثر. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج223/1).
(8) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف.
(9) أبو بكر الزبيدي(316هـ – 379هـ) محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر: عالم باللغة والأدب، شاعر. أصل سلفه من حمص (في الشام) ولد ونشأ واشتهر في إشبيلية. وطلبه الحكم (المستنصر بالله) إلى قرطبة، فأدب فيها ولي عهده هشامًا (المؤيد بالله) ثم ولي قضاء إشبيلية، فاستقر، وتوفي بها. من تصانيفه (الواضح) في النحو، و(طبقات النحويين واللغويين)، و(لحن العامة)، و(مختصر العين) في اللغة، و(الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية). الزَّبِيديُّ: بفتح الزاي، وكسر الباء الموحدة: قصبة في اليمن. أمّا الزُّبَيْديُّ: بضم الزاي، وفتح الموحدة، وبدال مهملة بعد الياء: نسبة إلى زُبَيْدٍ، في الأندلس. انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2519/6)، والعيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (ج412/3)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج84/1)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج417/4)، والزركلي، الأعلام (ج82/6).
(10) (والمَزِيدَةِ) ساقط في (ط).
(11) (ثلاثُ مِائة)، مثال: تضمّ مكتبته أكثر من (ثلاثُ مائة) كتاب. الرأي: مرفوضة؛ السبب: لفصل العدد عن المائة. الصواب والرتبة: –تضمّ مكتبته أكثر من ثلاثِ مائة كتاب [صحيحة]–تضمّ مكتبته أكثر من أربعمائة كتاب [صحيحة]. التعليق: أقر مجمع اللغة المصري جواز فصل الأعداد من (ثلاث) إلى (تسع) عن (مائة). معجم الصواب اللغوي (1/ 32).

دُئِل[1]، والبقيَّةُ للمزيدِ فيه، ومنه للرُّباعيّ أحدٌ وسِتُّونَ، مِنَهَا بناءٌ للمُجَرَّدِ منها[2]خمسةٌ والبقيَّةُ للمزيد فيه، ومنه للخماسيِّ تِسْعَةُ أَبنيَةٍ، للمجرد منها أربعةٌ والبقيَّةُ للمزيد فيه[3]- والله تعالى أعلم-.

قَوْلُهُ: [ومن الخماسيِّ[4] لم يجئْ إلَّا عضرفوط[5]إلى آخره[6]] استدراك على اقتصارهم على الخمسة[7] سَّمَرْطُول[8] ودُرْداقِس[9]وقرعبلانة [10]**ورَدّ بأنَّ الأوَّلَ لم يُسْمَعْ قَطُّ في نَثْرٍ وإنَّما سُمِعَ في الشِّعْرِ وهُمْ ممَّا يُحَرِّفُونَ في الشِّعرِ إذا اضْطُرُّوا إلى ذلك،** قال[11]:

---

(1) في (ك): (ديل)، وفي (م): (ذيل)، وفي (ط): (ذئل). فاحترزت بالندور من نحو: (دُئِل)، لدويبة. ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1460/3).

(2) (منها) ساقط في (ك)، و(ط).

(3) (للخماسي تسعة أبنية للمجرد منها أربعة والبقية للمزيد فيه): ساقط في (م).

(4) [الخماسيّ المزيد]: وأمَّا الخماسيُّ فلا تلحقه إلَّا زيادة واحدة، فيصير على ستَّة أحرف ويكون: [1]: على فَعْلَلِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: خَنذَرِيس: (الخمر). والصفة نحو: دَردَبِيس: (الشيخ الهرم). [2]: وعلى فَعْلَلُول: ولم يجئ إلَّا اسمًا، نحو يَستَعُور: (شجر). [3]: وعلى فِعْلَلُول: ولم يجئ إلَّا صفةً، وهو قليل، نحو: قِرطَبُوس: (الناقة العظيمة الشديدة). [4]: وعلى فَعَلَّلَى: ولم يجئ أيضًا إلَّا صفةً، وهو قليل، نحو: قَبَعثَرَى: (الجمل الضخم العظيم). [5]: وعلى فُعَلِّيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: خُزَعبِيل: (الباطل). والصفة نحو: قُذَعمِيل: (الشيخ الكبير). وأمَّا سَمَرْطُول من قَوْلِهِ: (على سَمَرطُولٍ، نِيافٍ شَعشَعِ) فلا يثبت به (فَعَلُّولٌ)؛ لأنه لم يُسمع قطُّ في نثر. وإنَّما سُمع في الشعر، وهم مما يحرّفون في الشعر، إذا اضطُرُّوا إلى ذلك. ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص113).

(5) في (ك): (عدرفوط)، وفي (ك): (غضرفوط).
أبنية المزيد الخماسي: 1- عضرفوط، 2- وخُزَعْبِيل، 3- وقَرْطَبُوس، 4- وقَبَعْثَرَى، 5- وخَنْدَرِيس.
1- (عضرفوط): ذكر العِظاء جمع: (عظاة)، و(عظاية)، وهي دويبة أكبر من الوزغة، 2- و(خُزَعْبِيل): للباطل، 3- و(قَرْطَبُوس): للداهية، أو ناقة شديدة أو عظيمة، 4- و(قَبَعْثَرَى): لفصيل مهزول، وقيل: لـ(جمل ضخم)، 5- و(خَنْدَرِيس): للخمر القديمة. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج224/1).

(6) في (ط): (إلخ).

(7) (على الخمسة)، ساقط في (ط).

(8) (السمرطول): الطويل المضطرب. سَمَرْطُول من قَوْلِهِ: (على سَمَرطُولٍ، نِيافٍ شَعشَعِ) فلا يثبت به (فَعَلُّولٌ)؛ لأنه لم يُسمع قطُّ في نثر. وإنَّما سُمع في الشعر، وهم مما يحرّفون في الشعر، إذا اضطُرُّوا إلى ذلك. انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص113)، وابن منظور، لسان العرب (ج265/13).

(9) في (ط): ودراقس، وفي (م): ودردانس. و(الدُّرْداقِس): عظم يصل بين الرأس والعنق. (الدُّرْداقِس): عظم يصل بين الرأس والعنق. ابن قتيبة، الجراثيم (ج197/1).

(10) في (ك): (فرعبلانة)، وفي (ط): (وقزعبلانة). وليس بعد الخماسي باب؛ لأنه: (ليس للعرب بناء في الأسماء، والأفعال أكثر من خمسةِ أحرُف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فِعل أو اسم فاعلم أنَّها زائدة على البناء، نحو:(قَرَعْبَلانةٌ)، أنما هو (قَرَعْبَلَ)، ومثل: عنكبوت، إنّما هو: (عنكب). ويقول ابن عصفور(ت669هـ): أمّا (قَرَعْبَلانةٌ) فلم تُسمَع إلَّا من كتاب (العَين)، فلا ينبغي أن يُلتفت إليها. وفي العين: (قرعبل): القَرْعْبْلانةُ: دُوَيْبَّةٌ عريضةٌ. الخليل، العين (ج348/2)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص114).

(11) للعجاج: من الرجز: من (سِبَحْل)، الشاهد: أسكن الباء، وحرك الحاء، وغير حركة السين. انظر: ابن جني، الخصائص (ج341/2)، والقيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج354/1).

بِسَبْحَلِ[1]الدَّفَّيْنِ عَيْسَجُورِ[2]

وإنما[3] هو سِبَحْل[4]بمنزلة قِمَطْر[5] فكذلك سَمَرْطُول/ق24أ/ يمكن[6] أن يكون محرفًا من سَمَرْطُول[7]كعضرفوط[8]وبأَنَّ دُرْدَاقِسًا[9]لا يَتَحَقَّقُ كونُهَا مِنْ[10]كلامِ العربِ؛ قال الأصمعيُّ: أَظُنُّهَا روميَّةٌ؛ فلا ينبغي أنْ[11]يَثْبُتْ بها (فُعْلالِلٌ) وكذلك[12]، (خُزْرانِق)[13]، أصلُهُ فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، وبأَنَّ (قَرَعْبَلانةٌ)[14]لم يسمع إلّا مِنْ كتابِ (العَيْنِ)[15]؛ فلا يَنبغِي أنْ يُلْتَفَتْ

---

(1) في (ك)، و(ط): (سجل)، وفي (م): (سيحل). وإِنَّما هو (سِبَحْل) بمنزلة (قِمَطْر). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص114).

(2) في (ط): (عيسجوري): (نَاقَة عَيْسَجور): الْيَاء وَالْوَاو زائدتان. الكريمة النسب. وصف للناقة. و(عسجَر الرجلُ): إِذا نظر نظرًا شَدِيدًا، وَأكْثر مَا يُستعمل فِي الْأسد. الناقة العظيمة الجانبين. انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1137/2)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص114).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص198).

(4) في (ك)، و(ط): (سجل). وفي (م): (سيحل).

(5) في (ك)، و(ط): (قطر). في الأسماء، لوعاء السكر، ولِمَا يُصَانُ فيه الكتب، وللتشديد ومنه: ﴿عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان:10]. الرضي، شرح الشافية (ج215/1).

(6) (السمرطول): الطويل المضطرب. ابن منظور، لسان العرب (ج265/13).

(7) في (م)، و(ط): (سمرطول)، وفي(ك): (ممرطول. (السَّمَرْطُول): الطويل المضطرب. (سَمَرْطُول): من قَوْلِهِ: (على سَمَرطُولٍ، نِيافٍ شَعشَعٍ)، فلا يثبت به (فَعَلُّولٌ)؛ لأنه لم يُسمع قطُّ في نثر. وإِنَّما سُمع في الشعر، وهم مما يحرّفون في الشعر، إذا اضطُرُّوا إلى ذلك. انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص113)، وابن منظور، لسان العرب (ج265/13).

(8) ذكرها قبل قليل (عدرفوط)؛ في (ط): (كغضرفوط)، في (م): (كعصرنول). (عضرفوط): ذَكَرُ العِظاء، جمع: (عظاة)، و(عظاية)، وهي دويبة أكبر من الوزغة. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج224/1).

(9) (الدُّرْداقِس): عظم يصل بين الرأس والعنق. ابن قتيبة، الجراثيم (ج197/1).

(10) ساقط في (ك):إلى قَوْلِهِ: (فلا ينبغي أن يلتفت إليها).

(11) (فلا ينبغي أن)، ساقط في (ك)، و(م).

(12) في (م): (وكذا).

(13) في (ك)، و(ط): (حذرانق)، وفي (م): (حدرانق). (الخزرانق): ضرب من ثياب الديباج. ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص114).

(14) في (ك)، و(ط): (قزعبلانة). (القرعبلانة): دويبة عريضة. على وزن: (فَعْلَّلانَة). انظر: ابن جني، الخصائص (ج190/3)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص114)، والسيوطي، المزهر (ج41/2).

(15) (قرعبل): (القَرْعْبْلانةُ): دُوَيْبَّةٌ عريضةٌ. الخليل، العين (ج348/2).

إليها[1].انتهى[2]. و(السَّمَرْطُول)[3]: الطَّويلُ المُضْطَرِبُ، و(والدُّرْدَاقِس): عَظْمٌ يَصِلُ بَيْنَ الرَّأْسِ والعُنُقِ، و(القَرَعْبَلاَنةُ)**[4]**: دُوَيْبَةٌ عَرِيضَةٌ مُخَبَّطَةٌ بِطِينٍ، و(الخُزْرانِق): قيل: ضَرْبٌ مِنَ الثِّيابِ**[5]**، و(العَظَاية)[6]: دويبة[7] أكبر من الوزغة**[8]**. وجمعها: عِظَايا[9]بالكسر والمد، والقِرْطَبُوسُ[10]: بكسر القاف[11]: **قال الشارح:[للداهية]**، وعنِ المبردِ أنَّهُ اسمٌ للنَّاقَةِ العظيمةِ، ولَمْ أرَ[12] المادةَ في القاموس [13]، وإنَّما فيه والقَطربوس[14]، قال: بفتح القاف وقد تكسر: الشديدةُ الضَّرْبِ مِنَ

(1) (دُرْداقِس): عظم يصل بين الرأس والعنق. انظر: ابن قتيبة، الجراثيم (ج1/197)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص114).

(2) منقول من ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص114).

(3) (السمرطول): الطويل المضطرب. انظر: ابن منظور، لسان العرب(ج13/265).

(4) في (ك)، و(ط): (القزعبلانة).

(5) (م): (من النبات).

(6) في (ك): (الغطابة)، وفي (ط): و(الغطاية).

(7) ابن سيده، المخصص (ج2/307).

(8) في (ك)، و(ط): (الوغزة).

(9) في (ك)، و(م): (غطا). وفي (ط): (غطايا). ابن سيده، المحكم (ج2/228).

(10) في (ك): (والقِطربوس). (القَرْطَبُوسُ): الدَّاهِيَةُ، بفتح القاف، و(القِرْطَبُوسُ): بكسرها: الناقة العظيمة الشديدة؛ مثَّل بهما سيبويه(ت180هـ)، وفسرهما السيرافي(368هـ). الرضي، شرح الشافية (ج1/51)، وابن منظور، لسان العرب (ج6/173)، والزبيدي، تاج العروس (ج16/379).

(11) خالف الشارح الجاربردي(746هـ) في ضبط (القَرْطَبُوسُ) الرضي الاستراباذي(ت686هـ)، كما خالف معاصره ابن منظور(ت711ه)، ولم يعترض على ذلك ابن جماعة، ولم ينوه إلى ذلك، وكأنه لم يعتمد فيها إلا القاموس المحيط لمعاصره الفيروزأبادي(ت817هـ)؛ ولم يذكر أن صاحب الصحاح تجاهله كما قال صاحب التاج، مع أن ابن جماعة أكثر من اعتماده المعجمين. فالرضي ذكر (القِرْطَبُوس): بكسر القاف: الداهية، والناقة العظيمة الشديدة، وفيه لغة أخرى بفتح القاف. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج1/51)، وابن منظور، لسان العرب (ج6/173)، والزبيدي، تاج العروس (ج16/379).

(12) الكلام لابن جماعة(ت819هـ). وفي التاج: (القَطْرَبُوس): بِفَتْح القَاف، وَقد تُكْسَر، أَهْمَلَه الجَوْهَرِيُّ(ت393ه)، كَمَا أَهْمَلَ هُوَ (القَرْطَبُوس) – قصد الفيروزأبادي(817ه)، فَهَذِهِ بِتِلْكَ. انظر: الزبيدي، تاج العروس (ج16/379).

(13) الفيروزأبادي، انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/1566).

(14) في (ط): (القارطبوس).

العَقَارِبِ[1]، والنَّاقَةُ السَّرِيعةُ[2] أو الشَّدِيدَةُ. ورأيتُ بخط مؤلفه في بعض الحواشي صوابه القطربوس[3]بتقدم الطاء- والله تعالى أعلى وأعلم-.

قَوْلُهُ[4]: [ومن الخماسي لم يجئ[5]]؛ أي: المزيدُ من الخماسي.

قَوْلُهُ: [وقَبَعثَرى[6]] قال في الصحاح[7]: قال المبرد: القبعثرى: العظيم الشديد[8].ض.

قَوْلُهُ: [وهو الخماسي] الضمير للزيادة بتأويل المذكور أو. المنتهي.

قَوْلُهُ: [وهي في قَبَعثَرى[9] كنحو ألف كتاب لإنافتها على الغاية] قال ابن الحاجب يريد أنَّها زيادةٌ محضةٌ، ليست للإلحاقِ، كما أنَّ ألفَ كتابٍ ليسَتْ كذلك، ومعنى **قَوْلِهِ:[لإنافتها على الغاية]:** أنَّها زائدةٌ على نهايةِ ما بُنِيَتْ عليه الأُصُولُ؛ لأنّ نهايتَهَا خمسةٌ.

---

(1) في (م): (العقاب).

(2) في (ك): (الشريفة).

(3) في (م): (القرطبوس).

(4) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وهى في قبعثري].

(5) بقية نص الجاربردي: لم يجئْ إلا عضرفوط. - ذَكَرُ (العِظاءِ): جمع: (عظاة)، و(عظاية)، وهي دويبة أكبر من الوزغة). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص197).

(6) على (فَعَلَّلَى): لم يجئ إلَّا صفةً، وهو قليل، نحو: (قَبَعثَرَى): (الجمل الضخم العظيم). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص113).

(7) [قبعثر] القَبَعْثَرُ: العظيم الخَلْقِ. قال المبرد: (القبعثر): العظيم الشديد. والالف ليست للتأنيث، وإنما زيدت لتلحق بنات الخمسة ببنات الستة، لانك تقول: قبعثراة، فلو كانت الالف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر. فهذا وما أشبه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، والجمع قباعث، لان ما زاد على أربعة أحرف لا يبنى منه الجمع ولا التصغير حتى يرد إلى الرباعي، إلا أن يكون الحرف الرابع منه أحد حروف المد واللين، نحو أسطوانة وحانوت. الجوهري، الصحاح (ج785/2).

(8)ابن منظور، لسان العرب (ج70/5).

(9) إن الألف لا تزاد أولا؛ لامتناع الابتداء بها، وتزاد في الاسم ثانية نحو ضارب، وثالثة نحو كتاب، ورابعة نحو حبلى، وخامسة نحو انطلاق، وسادسة نحو قبعثرى، وسابعة نحو أربعاوى. وأنَّ الألفَ لَا تكونُ أصلا فِي الأفعالِ والأسماءِ المعْرَبة وإنَّما تكونُ إمَّا بَدَلاً وإمَّا زَائِدَة فَكونُها بَدَلا يُذكَر فِي بَابه وأمَّا كونُها زَائِدَة فَلَا تقعُ أوّلاً بحالٍ لأنَّها ساكنةٌ والابتداءُ بالسَّاكن مُحال بل تقَع ثَانِيَة كالألفِ فِي فَاعل مثل ضارِب وكابِر وثالثةٌ كألفِ التكسير نَحْو دَراهِم ودَنانير وكألفِ المدِّ المحْضِ مثل كتاب وحِسَاب ورابعةٌ نَحْو شِمْلال وحِمْلاق وخامسةً نَحْو حَبَرْكى وسادسةً للتكثير نَحْو قَبَعْثَرى وضَبَغْطرى. وفي المفصل: الألف لا تزاد أولاً لامتناع الإبتداء بها. وهي غير أول إذا كان معها ثلاثة أحرف أصول فصاعداً لا تقع إلا زائدة كقولهم خاتم وكتاب وحبلى وسرادح وحلبلاب. ولا تقع للالحاق إلا آخراً في نحو معزى. وهي في قبعثرى كنحو ألف كتاب لإنافتها على الغاية. انظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص502)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1534/3)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (227/2).

قَوْلُهُ[1]: **[في شرحِ الهادي** [2]**]** لمولانا[3] عزِّ الدّينِ الزّنجانيّ[4]. **قَوْلُهُ: [غيرُ صحيحٍ]** ويُمْكِنُ أنْ يُقالَ: مُرادُهُ بالإلحاقِ[5]: هو الإلحاقُ الُّلغويُّ، لا الاصطلاحيُّ؛ فيكونُ مرادُهُ إخراجُ الكلمةِ

---

(1) ساقط في (ك)، (م)، إلى قَوْلِهِ: [هكذا ذكر في الشروح].

(2) نص الجاربردي: (...وهي في (قبعثرى)، كنحو: ألف كتاب لا ناقتها على الغاية هكذا ذكر في (شرح الهادي). فالذاكر هنا: (ابن الحاجب) في كتابه (شرح الهادي).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص199).

(4) الزنجاني(ت655هـ) أَبُو الْفَضَائِل هو ابراهيم بن عبد الوهاب بن ابراهيم الزنجاني له مختصر في فن الصرف سماه التصريف العزي طبع في مصر بدون ذكر السنة ولسعد الدين التفتازاني(ت793هـ) شرح على التصريف العزي طبع في القاهرة سنة 1293هـ ولعلي الكيلاني شرح عليه طبع في بولاق 1298هـ وعلى الهامش متن التصريف. وزنجان مدينة طيبة الهواء في شمال بلاد الجبل أي العراق العجمي من بلاد فارس وعلى الطريق من تبريز إلى حمدان (الكافي في شرح الهادي، قسم التصريف)، لأبي المعالي عز الدِّين عبد الوهاب الزنجانيّ(ت655هـ)، (صَاحب شرح الْهَادِي الْمَشْهُور). ذكره السيوطي(ت911ه) في: (بغية الوعاة): أن الجاربردي أكثر من النَّقْل عَنهُ فِي (شرح الشافية)، وقال: وقفت عَلَيْهِ بِخَطِّهِ، وَذكر فِي آخِره أَنه فرغ مِنْهُ بِبَغْدَاد فِي الْعشْرين من ذِي الْحجَّة سنة أَربع وَخمسين وسِتمِائَة(654ه). وَ(مَتْن الْهَادِي) لَهُ – أَيْضًا –، وَلهُ: (التصريف الْمَشْهُور: بـ(تصريف الْعُزَّى)، ومؤلفات فِي الْعرُوض والقوافي. وخطه فِي غَايَة الْجَوْدَة. تكَرر ذكره فِي جمع الْجَوَامِع. له: الْعُزَّى فِي التصريف. والْكَافِي شرح الهادى فِي النَّحْو والتصريف. وكَافِيَة فِي الْحساب. ونقاوة فتح الْعَزِيز فِي اخْتِصَار شرح الْوَجِيز من الْفُرُوع. الكافي في شرح الهادي: الزنجاني: تحقيق: محمود فجال، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة. وهناك أيضًا لابنه: أنس محمود فجال، تحقيق: الكافي في شرح الهادي: الزنجاني، قسم التصريف، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، 1426هـ – 2005م. لم يستطع الباحث الحصول على هاتين الرسالتين إلا أنه تمكن من الحصول على المخطوطة نفسها، وكانت قد نسخت سنة 1139ه، موجودة في مكتبة MILLET GENNEL KUTUPHANESI V. Caru LLah 1956. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج1168/2)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج122/2)، وعضيمةَ، المغني في تصريف الأفعال (ص23)، وفانديك، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (ص301)، والبغدادي: إسماعيل، هدية العارفين (ج12/1).

(5) قال أبو الفتح: اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة، فذوات الثلاثة يبلغ بها الأربعة والخمسة، وذوات الأربعة يبلغ بها الخمسة. ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب؛ لأن ذوات الخمسة غاية الأصول، فليس وراءها شيء يلحق به شيء. ويعرف ابن الحاجب الإلحاق: معنى الْإِلْحَاق: أَنَّهَا إِنَّمَا زيدت لغَرَض جعل مِثَال على مِثَال أَزِيد مِنْهُ ليعامل مُعَامَلَته فنحو قردد مُلْحق وَنَحْو مقتل غير مُلْحق لما ثَبت من قياسها لغيره وَنَحْو أفعل وَفعل وفاعل كَذَلِك لذَلِك ولمجيء مصادرها مُخَالفَة. ومعنى الألحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادةً غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة=

من الخماسيّ إلى السُّداسيِّ الذي هو مِنَ الزَّوائدِ لا مِنَ الأصولِ لَمَّا تقَرَّرَ: ألَّا سداسيَّ لنا من الأُصُولِ. ض.

قَوْلُهُ: [وخَنْدَرِيس] قال في شرح المقامة للمطرزي [1]: إنّ خَنْدَرِيسًا فارسيٌّ مُعَرَّبٌ؛ فعلى هذا لا يكونُ مِنْ مَزيدِ الخُماسِيّ أو الرُّباعِيّ[2]. ض.

=والسكنات، كُلُّ وَاحدٍ في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعياً، ومن التصغير والتكسير إن كان المحلق به اسماً رباعيًّا لا خماسيًّا وفائدة الألحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شِعْرٍ أو سجع ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الألحاق على ما يتوهم، كيف وإن معنى حَوْقَلَ مخالف لمعنى حَقِلَ ومعنى الْإِلْحَاق في الوافية نظم الشافية:

وَالْقَصْد بالإلحاق أَيْنَمَا بدا ... جعل مِثَال كمثال أزيدا
فقردد كجعفر لَا مقتل ... إِذْ قيس فِي معنى الْمَكَان مفعل
وَهَكَذَا صدق مثل أصدقا ... قد قيس للمعنى فَلَيْسَ مُلْحقًا
وَخَالف الْمصدر من ذِي أفعلا ... وَفعل الْمصدر من ذِي فعللا
وَلم يُصَادف ألف الْإِلْحَاق ... فِي الِاسْم حَشْوًا حسب الْإِطْلَاق
لِأَنَّهَا يلْزم أَن تحركا ... إِن كسرت أَو صغرت فليدركا

انظر: ابن جني، المنصف (ص34)، وابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية، للنيساري (ج70/1)، و(ج51/2)، والرضي، شرح الشافية (ج52/1).

(1) المُطَرِّزي(ت610هـ) ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي: أديب، عالم باللغة، من فقهاء الحنفية. ولد في جرجانية خوارزم، ودخل بغداد حاجًّا (سنة 601) وتوفي في خوارزم. كان رأسًا في الاعتزال. قَرَأَ على الزَّمَخْشَرِيّ ولما توفي رثي بأكثر من 300 قصيدة. من كتبه (الإيضاح) في شرح مقامات الحريري، انتقد ياقوت (في معجم البلدان) بعض ما جاء فيه من التعريف بأسماء الأماكن ولم يسمه، و(مُخْتَصر الْمِصْبَاح) فِي النَّحْو، مُقَدّمَة فِيهِ مَشْهُورَة بالمطرزية، مُخْتَصر الْإِصْلَاح لِابْنِ السّكيت، و(المعرب) في اللغة، شرحه ورتبه في كتابه: (المغرب في ترتيب المعرب) تكلم فيه عن الألفاظ التي يستعملها الفقهاء من الغريب، وهو للحنفية بمثابة كتاب الأزهري للشافعية، وله: (الإقناع بما حوى تحت القناع)، وله شعر. انظر: المطرزي، الإيضاح لمقامات الحريري، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج370/5)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج311/2)، والزركلي، الأعلام (ج348/7)،

(2) لكنه في الممتع: (الخَندَرِيس) في [الخماسيّ المزيد]: ويكون: على (فَعْلَلِيل): ويكون فيهما. فالاسم نحو: خَندَرِيس: (الخمر). والصفة نحو: دَردَبِيس: (الشيخ الهرم). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص113).

قَوْلُهُ[1]: **[الأوَّلُ أنَّ ذلك]** تقريرُ الجوابِ الأوَّلِ أنَّهُ لا نُسَلِّمُ أنَّ جَعْلَهُ زائدًا أَوْلَى على إِطْلَاقِهِ، بل الأَوْلَى فيما يكونُ أمثلةُ المزيدِ فيه كثيرةً كما في الثلاثِيِّ والرُّباعِيِّ، لا فيما يكونُ أمثلةُ المزيدِ فيه قليلةً كما في الخُماسِيِّ.

قَوْلُهُ: [والثاني] مُقْتَضَى القياسِ أنْ يَذْكُرَ الجوابَ الثانيَ أوَّلًا؛ لِيكونَ على سبيلِ المَنْعِ والتَّسليمِ. تَأَمَّلْ[2].

قَوْلُهُ: [هكذا ذُكِرَ في الشّروحِ] مِمَّنْ ذَكَرَ الجوابَ الشَّريفُ [3] في شَرْحِهِ [4] لَكِنْ سَاقَهُ بِلَفْظٍ وأُجِيبَ عَنْهُ كما فَعَلَ الشَّارِحُ.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص200).

(2) كـ(خَنْدَرِيس): للخمر القديمة. وإنّما قال: (على الأكثر)؛ لأنّ أكثر الناس على أنّ النّون أصلية؛ فوزنه فَعْلَلِيل – وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين– وذهب الأقلون إلى أن النون زائدة؛ فوزنه (فَنْعَلِيل)؛ فعلى هذا يكون رباعيًّا لا خماسيًّا. والحقُّ هو الأوَّلُ؛ لأنّ الحرف إذا تردّد بين أصلي وزائد فالأصل أن يكون أصليًّا. وقد عورض بأنه إذا ترددت الكلمة بين وزن – إذا فرض الحرف المحتمل للزيادة أصليًّا– وبين وزن آخر – إذا فرض ذلك الحرف فيه زائدًا– ولم يكن مثال ذينك الوزنين في أبنيتهم كان جعل ذلك الحرف زائدًا أولى من جعله أصليًّا. وأجيب عنه: أمّا أولا– فبأنّا لا نُسلّمُ أنّ جعله زائدًا أولى على إطلاقه حينئذ، بل أولى فيما يكون أمثلة المزيد فيه كثيرة كما في الثلاثي والرباعي، لا فيما يكون أمثلة المزيد فيه قليلة، كما في الخماسي. وأمّا ثانيًا فبأنه قد ثبت (عَضْرَفُوط)، وليس بين (عَضْرَفُوط وخَنْدَرِيس) فرق إلّا بالواو والياء وهما أخوان، فكما أن الضاد أصل في (عضرفوط)، كذلك النون أصل في (خَنْدَرِيس). وهذا الجواب ذكره الرضي – أيضًا–. ثم أورد اعتراضًا على المصنف، حيث قال: "ولو قال المصنف بدل (خندريس): (برقعيد) لا ستراح من قَوْلِهِ: (على الأكثر)؛ لأنه (فَعْلَلِيل) بلا خلاف، إذ ليس فيه من حروف (اليوم تنساه) شيء غير الياء، ويمكن أن يكون إنّما لم يذكره لَمّا قيلَ: إنّه أعجمي، ولو ذكر (غلطميسًا وجعفليقًا) لم يرد شيء؛ لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته في موضعه فيهما. انظر: سيبويه، الكتاب (ج4/303)، والرضي، شرح الشافية (ج1/50)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1/224)، وشاهين، مجموعة الشافية،– شرح نقره كار على الشافية (ج2/19).

(3) ذكر المحققون: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، لشرح الشافية للشريف الرضي(ت686هـ)، أن المقصود هو الشريف الهادي. والذي رآه المحقق: (رسالة الدكتوراه) محقق شرح شافية ابن الحاجب(ت646هـ)، لركن الدين الإستراباذي(ت715هـ) د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (ج1/136): أن (شرح الشريف)، لركن الدين الإستراباذي(ت715هـ)، وهذا هو الصواب سبق وأن فصل الباحث ذلك. انظر: شرح، وتحقيق: قوله: [وبقوله ليستْ بإعرابِ عِلْمِ النَّحْوِ] قد اعترض في (شرح الشريف).

(4) ركن الدين، شرح الشافية (ج1/191).

قَوْلُهُ[1]: **[وإنّما يريدُ إلحاقُهُ بمزيدِ الرُّبَاعِيِّ]**؛ لأنّهُ يَجعلُ النُّونَ زائدةً[2]، لا لإلحاقِهِ بالرُّبَاعِيِّ. ض.

قَوْلُهُ: [وأمّا مَرْزَنْجُوشٍ] اختلف العلماء في (مَرْزَنْجُوشٍ)[3] فبعضُهُمْ يقولُ: (مزيدَ الخُماسِيِّ)؛ لأنّ (النُّونَ والواوَ) زائدتان بالإجماع؛ فمذهبُ ذلك البعضِ أنَّ الميمَ أصليَّةٌ[4]؛ فيكونُ (مزِيدَ الخُماسِيِّ)[5]، وذهب بعضُهُمْ إلي أنَّ الميمَ – أيضًا– زائدةٌ؛ فيكونُ (مزيدَ الرُّبَاعِيِّ)، وأحالَ الشّارِحُ تحقيقَ هذا البحثِ إلى فصلِ ذي الزيادَةِ، وأشار إلى جوابِهِ: بأنَّهُ مُعْرَّبٌ.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [فالمذكور إلى هنا من المبادي].

(2) – وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين– وذهب الأقلون إلى أن النون زائدة؛ فوزنه (فَنْعَليل)؛ فعلى هذا يكون رباعيًّا لا خماسيًّا. والحقُّ هو الأوَّلُ؛ لأنّ الحرف إذا تردّد بين أصلي وزائد فالأصل أن يكون أصليًّا. (على الأكثر)؛ لأنّ أكثر الناس على أنّ النّون أصلية؛ فوزنه (فَعْلَلِيل). الرضي، شرح الشافية (ج50/1).

(3) (السمسق): عشب عطري من الفصيلة الشفوية ويسمى كذلك (مردقوش) و (مرزنجوش). مصطفى، المعجم الوسيط (ج448/1).

(4) وأمَّا بنات الخمسة فلا يلحقها من أوَّلها زيادة أصلًا؛ لأنها لا تكون فعلًا. وذلك نحو: (مَرْزَنْجُوش)، ينبغي أن تكون الميم فيه أصليَّة. وكذلك كلُّ ما جاء من هذا النحو. ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص165).

(5) وزنه (فَعْلَلُول) بوزن (عضرفوط). ركن الدين، شرح الشافية (ج618/2).

الباب العاشر[1]: أحوال الأبنية[2]

قَوْلُهُ: [فالمذكورُ إلى هُنَا مِنَ المَبادِئِ] مبادِئُ كُلِّ عِلْمٍ ما لا يَكُونُ مَقْصُودًا بالذاتِ بل يُتَوَقَفُ عليه ذلك.

قَوْلُهُ: [لأنَّ مَعروضَ مسائلِ العِلْمِ يكونُ مَوضُوعًا له] فيهِ إشارةٌ إلى مَا قيل: إنَّ موضوعَ كُلِّ عِلْمٍ (ما) يُبْحَثُ في ذلك العِلْمِ عَنْ عَوَارِضِهِ الذَّاتِيَّةِ؛ ولبسط الكلام على الموضوع والمبادئ /ق24ب/ محل غير هذا.

قَوْلُهُ[3]: **[**[4]**فبحثٌ عَنِ الحُرُوفِ]** فالبحثُ في الموضوعِ عَنِ الحروفِ الواقعةِ في الكلمةِ، وعَنْ حَرَكَاتِهَا وسَكَناتِهَا؛ فجَعَلَ المُصَنِّفُ بَحْثَ الموضوعِ قِسمينِ، كما أَشارَ إليهِ الشَّارِحُ. ض.

قَوْلُهُ[5]: [6]**[عِنْدَ ذِكْرِهِ]**؛ أي: ذلكَ الاسْمِ المَعْرُوضِ للحَالِ يُحْتَمَلُ أنْ يَكُونَ في ما يَحْصُلُ عبارة عَنِ الحَرَكاتِ والسَّكَناتِ؛ لأنَّ البحثَ عَنِ الحَرَكاتِ والسَّكَناتِ، والمَقْصُودُ أنَّهُمَا قسمانِ: قِسْمٌ لا يَحْصُلُ في حَالٍ من الأحْوَالِ فهو من الأبنيةِ؛ فَذِكْرُهُ في ذِكْرِ الموضوعِ. وقِسْمٌ يَحْصُلُ به حَالٌ مِنَ الأحْوَالِ؛ فَذِكْرُهُ في مَوْضِعِ ذِكْرِ ذلك الحَالِ؛ لأنّهُ مِنَ المسائلِ؛ فعلى هذا يكونُ ضَمِيرُ (فيه)، و(حركاته)، و(سكناته) عائدًا إلى الاسْمِ. وضميرُ (باعتبارها) عائدٌ إلى ما باعتبارِ معناه؛ فإنّ معناهُ الحركاتُ والسكناتُ. وأمّا ضمير (ذِكْرُهُ) فَيُحْتَمَلُ أنْ يكونَ عائدًا إلى الاسْمِ – أيضًا–؛ أي: ذِكْرُ المُصَنِّفِ حَرَكاتِ الاسْمِ وسَكناتِهِ الذي يَحْصُلُ باعتبارِهِ (حالٌ مِنَ الأَحْوَالِ) التي هي مِنْ مسائلِ هذا العلمِ عِنْدَ ذِكْرِ ذلك الاسْمِ. ويُحْتَمَلُ أنْ يَكُونَ عائدًا إلى الحَالِ؛ أي: ذِكْرُ ما ذَكَرْنَا عِنْدَ ذِكْرِ الحَالِ، وهو بابٌ مِنَ الأَبْوَابِ الذى فصَّلَهُ المُصَنِّفُ. والحالُ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ. ض.

قَوْلُهُ: [لَكِنْ لمَّا كانَ ممنوعًا مِنْ حَيْثُ الصِّنَاعَةُ إلى آخره[7]**]** في جعل الموقف[8]حينئذ من المُحْتَاجِ إليهِ. والإعلالُ مِنْ غَيْرِهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ تصحيحَ ما وُجِدَ فيهِ مقتضى الإعلالِ ممنوعٌ مِنْ حَيْثُ

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص201).

(2) أحوال الأبنية: تكون (للحاجة): كـ(الماضي)، و(المضارع)، و(الأمر)، و(اسم الفاعل)، و(اسم المفعول)، و(الصفة المشبهة)، و(أفعل التفضيل)، و(اسمي الزمان والمكان)، و(اسم الآلة)، و(المصغر)، و(المنسوب)، و(الجمع)، و(التقاء الساكنين)، و(الابتداء)، و(الوقف). وتكون للتوسع: كـ(المقصور)، و(الممدود). و(ذي الزيادة) كـ(الإمالة). وتكون للاستثقال: كـ(تخفيف الهمزة)، و(الإعلال)، و(الإبدال)، و(الإدغام)، و(الحذف). رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف.

(3) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [لكن لما كان ممنوعًا من حيث الصناعة].

(4) تناوله الجاربردي بالتفصيل. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص201).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص202).

(6) المرجع السابق، ص201.

(7) في (ط): (إلخ).

(8) في (م): (الوقف).

الصِّناعَةُ[1] – أيضًا–، وإنْ كانَ مُمْكِنًا مِنْ حَيْثُ التَّلَفُّظُ، وبعضُ الإبدالِ والإدْغَامِ مِثْلُهُ. فليتأمل.

قَوْلُهُ[2]: **[وأمَّا غيرُهَا]** كالمَقْصُورِ والمَمْدُودِ وذوى الزيادةِ، وغَيْرِها. ض.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص203).

(2) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [لخفته وامتناع الابتداء بالساكن].

الباب الحادي عشر[1]: الماضي: [أبنية الماضي المجرد الثلاثي]

قَوْلُهُ: [لِخِفَّتِهِ وامتناعِ الابتداءِ بالسَّاكِنِ] الضميرُ لِلْفَتْحِ المَفْهُومِ مِنْ لَفْظِ: (مَفْتُوحٍ)، و(الخِفَّةُ) عِلَّةٌ لِخُصُوصِهِ، و(الامتناعُ) المَذْكُورُ عِلَّةٌ لِمُطْلَقِ الحَرَكَةِ.

قَوْلُهُ: [2][فإنَّ الَّلامَ تُسَكَّنُ حِينَئِذٍ[3]]؛ أي: لأنَّ الضميرَ المرفوعَ كالجُزْءِ مِنَ الكَلِمَةِ؛ فلو لم تُسَكَّنِ الَّلامُ عِنْدَ اتِّصالِهِ لَزَمَ اجْتِمَاعُ أَرْبَعَةِ مُتَحَرِّكاتٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، وهو مَرْفوضٌ[4].

قَوْلُهُ: [لِعُرُوضِ الضَّمِّ والكَسْرِ فيهما] أمَّا عُرُوضُ الكَسْرِ في المَكْسُورِ كَ(شَهِدَ) فظاهِرٌ بما مرَّ، وأمَّا عُرُوضُ الضَّمِّ في المَجْهُولِ فَلِكَوْنِهِ فَرْعًا عَنِ المبنيِّ للفاعِلِ على الأصَحِّ؛ بدليلِ صِحَّةِ الواوِ في (بُويِعَ زَيْدٌ، وسُويِرَ) مَعَ وُجُودِ المُقْتَضَى لانقلابها ياءً، وإدغامِها؛ فإنَّهُ إنَّما صُحِّحَ مراعاةً للأَصْلِ؛ إذِ المُشْتَقُّ مِمَّا صُحَّ صَحِيحٌ بدليلِ صِحَّةِ (عاوِر) المشتق مِنْ (عَوِر)[5].

قَوْلُهُ[6]: [لأنَّ مَكْسُورَ العَيْنِ في الماضي إنَّما تُكْسَرُ في المضارِعِ إذا كانَ مثالًا] كذا قال المصنفُ فيما سيأتي، ونَبَّهَ الشارِحُ هناك على أنَّ الكَسْرَ جاء في صَحِيحِ الفَاءِ- أيضًا-، نحو: (نِعِمَ يَنْعِمُ)[7]، و(حَسِبَ يَحْسِبُ)[8]، وغيرهما.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص204).

(2) في (م): (مفروض وعكسه).

(3) في (م): (ح) قصد بها: حينئذ.

(4) في (م): (مفروض وعكسه).

(5) صَحَّت فِي آيس كَمَا أَنَّهَا لمّا صَحَّت فِي عَوِر وصَيِدَ صَحَّت فِي عاوِر وصايِد. ابن سيده، المخصص (ج283/1).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص205).

(7) (نَعُمَ الشَّيءُ): بالضم نُعُومَةً؛ أي: صار ناعِماً لَيِّناً. وكذلك: نَعِمَ يَنعم، مثل: حَذِرَ يَحْذَرُ. وفيه لغة ثالثة مركبَّة بينهما: نَعِمَ يَنْعُمُ، مثل: فَضِلَ يَفْضُلُ. ولغةٌ رابعة: نَعِمَ يَنْعِمُ بالكسر فيهما، وهو شاذٌّ. الجوهري، الصحاح (ج2042/5).

(8) كُلُّ فِعْلٍ كان ماضيه مكسورًا فإنَّ مستقبله يأتي مفتوحَ العين، نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ، إلّا أربعةَ أحرفٍ جاءت نوادر، قالوا: (حَسِبَ يَحْسَبُ ويَحْسِبُ)، و(بَئِسَ يَبْأَسُ ويَبْئِسُ)، و(يَئِس يَيأَسُ ويَيْئِسُ)، و(نَعِمَ يَنْعَمُ ويَنْعِمُ)، فإنّها جاءت من السالم بالكسر والفتح. ومن المعتل ما جاء ماضيه ومستقبله جميعًا بالكسر، نحو: (وَمِقَ يَمِقُ)، و(وَفِقَ يَفِقُ)، و(وَثِقَ يَثِقُ)، و(وَرِعَ يَرِعُ)، و(وَرِمَ يَرِمُ)، و(وَرِثَ يَرِثُ)، و(وَرِيَ الزند يَرِيَ)، و(وَلِيَ يَلِي). انظر: الجوهري، الصحاح (ج112/1).

قَوْلُهُ: [وعلى التقديرين فـ(عَيْنُ) مضارعِهِ إمَّا مَضمومٌ أو مَكسورٌ[1]] قال اليزدي[2]: فإنْ قُلْتَ: ألم يَجِئْ (فَعَلَ يَفْعَلُ) بفتح العين فيهما؟ قلتُ: نَعَمْ. إلّا أنّهُ بِصَدَدِ ذِكْرِ الأُصُولِ مِنْ الأبْوَابِ، وهو فَرْعٌ؛ ولذلكَ لم يَجِئْ إلّا مَشْرُوطًا. كما سيأتي. انتهى.

قَوْلُهُ[3]: [إذا كانَ مِثالًا[4]] وما جَاءَ مِنْ، نَحْوِ: (حَسَبَ حَسُبَ يَحْسُبُ) [5]؛ فَنَادِرٌ. ض.

---

(1) قصد: (نَعِمَ: يَنْعِمُ يَنْعُمُ)، و(حَسِبَ يَحْسِبُ يَحْسُبُ).

(2) اليزدي، شرح الشافية (ج54/1)، وابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد (ج585/2-590).

(3) ساقط في (ك)، و(م): إلى قَوْلِهِ: [وقلنس؛ أي: لبس القلنسوة].

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص206).

(5) (حَسَبَ يَحْسُبُ) بِالْفَتْح فِي الْمَاضِي، وَالضَّم فِي الْمُسْتَقْبل، (حِسابًا وحُسبانًا) بِالضَّمِّ، و(حَسُبَ الشَّخصُ): انحدر من سلالةٍ كريمة الأصل، شريفة النَّسب، عاليةِ المنزلةِ، وَمِنْه: عن النبي ﷺ قال: "إِنَّا أمة أمية، لا نحسب ولا نكتب، والشهر هكذا وهكذا وهكذا – وعقد الإبهام في الثالثة –، والشهر هكذا وهكذا وهكذا تمام الثلاثين". انظر: النسائي، سنن النسائي (ج140/4)، وعياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (ج211/1)، وعمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (ص1038).

[أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه](1)

قَوْلُهُ(2): **[وحَوْقَلَ**(3)**؛ أي: ضَعُفَ]** وحَوْقَلَ الشيخُ، وحَوْقَلَهُ، وحَيْقَالًا: إذا كَبُرَ، وفَتَرَ عَنِ الجِمَاعِ. ويَجوزُ أَنْ يكونَ مِنَ (الحَقِيلةُ)(4)، وهي مِمَّا بَقِيَ مِنْ بَقاياتِ التَّمْرِ؛ لأَنَّهُ لَمَّا كَبُرَ وضَعُفَ فَصَارَ كأَنَّهُ لم يَبْقَ إِلَّا بَقَايَتَهُ(5).

قَوْلُهُ/ق25أ/: **[وقَلْنَسَ؛ أي: لَبَسَ القَلَنْسُوَةَ]** وصوابُهُ أَلْبَسَ(6)؛ لأَنَّ الفِعْلَ متعدٍّ، وبمعناه، وفي حكمه قَلْسَى. ولم يُصَرِّحِ الشَّارِحُ بعدَهُ اكتفاءً بما نَقَلَهُ عنِ الصِّحَاحِ (7). وفيما ذكره المُصَنِّفُ ثم الشّارِحُ من عدد الملحقات(8) بـ(دَحْرَجَ) وتعيينُ (قَلْنَسَ) خِلافٌ ذَكَرْتُهُ في كتاب التعريف، وذكرتُ فيهِ أفعالًا أُخْرَى نَدُرَ إلحاقُهَا به – أيضًا– فليراجعه من أراد ذلك. ومِمَّا لم أَذْكُرْهُ فيهِ مِنَ النَّادِرِ (فَتْرَضَ)(9) الشَّيءَ بمعنى (فَرَضَهُ)؛ أي: (قَطَعَهُ). و(يَرْنَأَ(10) رَأْسَهُ): خَضَّبَهُ بـ(اليُرَنَّا)؛ أي: الحِنَّاءِ،

---

(1) أبنية الثلاثي المزيد: 1– أَفْعَلَ. 2– فَعَّلَ. 3– اِنْفَعَلَ. 4– فَاعَلَ. 5– اِفْتَعَلَ. 6– اِفْعَلَّ. 7– تَفَعَّلَ. 8– تَفَاعَلَ. 9– (استفعل) مِنَ السّداسي (الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف): 1– اِفْعَوْعَلَ: اِعْشَوْشَبَ. 2– اِفْعَالَّ: اِبْيَاضَّ. لِلألوان. 3– اِفْعَوَلَّ: اِجْلَوَذَّ. للمبالغة. 4– اِفْعَنْلَلَ: اِقْعَنْسَسَ. رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص498).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص207).

(3) (حوقل): حوقلة بزيادة الواو بين الفاء والعين. دنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص23).

(4) (الحَقِيلةُ): بـ(هاءٍ): حُشافَةُ التَّمْرِ وَمَا بَقِيَ مِن نُفاياتِه. الزبيدي، تاج العروس (ج315/28).

(5) (حَوْقَلَ الرجل حِيْقَالًا): ضَعُفَ عن الجِمَاعِ، والقياس حَوْقَلَةً. انظر: الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج487/2)، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف (ص60).

(6) في (م): (أليس).

(7) القلنسوة والقلنسية، إذا فتحت القاف ضممت السين، وإن ضمت القاف كسرت السين وقلبت الواو ياء. فإذا جمعت أو صغرت فأنت بالخيار لأن فيه زيادتين الواو والنون، إن شئت حذفت الواو وقلت قلانس، وإن شئت حذفت النون وقلت قلاس، وإنما حذفت الواو لاجتماع الساكنين. وإن شئت عوضت فيهما ياء وقلت قلانيس أو قلاسى. وتقول في التصغير: قلينسة، ولك أن تعوض فيهما وتقول قلينيسة وقليسية بتشديد الياء الاخيرة، وإن شئت جمعت القلنسوة بحذف الهاء فقلت قلنس وأصله قلنسو، لانك رفضت الواو، لانه ليس في الاسماء اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة، فإذا أدى إلى ذلك قياس وجب أن يرفض ويبدل من الضمة كسرة، فيصير آخر الاسم ياء مكسورا ما قبلها. وذلك يوجب كونه بمنزلة قاض وغاز في التنوين. وكذلك القول في أحق وأدل، جمع حقو ودلو وأشباه ذلك، فقس عليه. وقد قلسيته فَتَقَلْسى، وتَقَلْنَسَ، وتَقَلَّسَ؛ أي: ألبسته القَلَنْسُوَةَ فلبِسها. انظر: الجوهري، الصحاح (ج966/3).

(8) في (ك): (المختلفات).

(9) في (م): (افترض). (فَتْعَلَ) نحو: (فَتْرَضَ الشّيءَ). ركن الدين، شرح الشافية (ج233/1).

(10) (اليُرَنَّأُ) بِالضَّمِّ وَالْفَتْح، وَالْقصر وَالْمدّ: مشدّد النُّون، وَقد تحذف الْهمزَة من الْمَقْصُور لَكَانَ أَضبط وأَجمع وأَبعد عَن الإبهام والخلط. و(يَرْنَأَ لِحْيَتَهُ): صَبَغَ بِهِ؛ أَي: اليُرَنَّاءِ، كـ(حَنَّأَ) مُضَعَّفاً، (وَهُوَ مِن غَرِيبِ الأَفْعَالِ)؛ لأنّه على صِيغَةِ المُضَارِعِ وَهُوَ مَاضٍ، وذكره فِي (لِسَان الْعَرَب) فِي (رَنَأَ) عن ابْن جني: قَالُوا: (يَرْنَأَ لِحْيَتَه): صَبَغَها باليُرَنَّإِ. وَقَالَ: هَذَا (يَفْعَلُ) فِي الْمَاضِي، وَمَا أَغربه وأَظرفَهُ. الزبيدي، تاج العروس (ج522/1).

و(نَخْرَبَ[1]الشجرةَ): نَقَبَهَا، و(عَذْيَطَ[2]وجَلْمَطَ[3]رَأْسَهُ) بمعنى: جَلَطَهُ[4]؛ أي: حلقه، وغيرها. و(اليُرَنَّا) بضم الياء وفتحها، مقصورةٌ مُشَدَّدَةُ النُّونِ، وبالضَّمِّ والمَدِّ. و(الجَوْرَبُ)[5]: لِفَافَةُ[6]الرِّجْلِ. الجمعُ: جَوَارِبَةٌ وجَوَارِبُ.

قَوْلُهُ[7]: **[**[8]**أي: لبس الجلباب**[9]**]** قال **أبو عثمان**: في اللغة: (الجلباب): ثَوْبٌ واسِعٌ دون الرِّداءِ، وقيل: هو الرِّداءُ.

قَوْلُهُ[10]: **[**[11]**لأنَّ الإلحاقَ لا يكونُ مِنْ**[12] **أوَّلِ الكَلِمَةِ]** ليس على عُمُومِهِ؛ ففي التسهيل[13]:

---

(1) في (ك): تجرب، وفي (م): بخرط. (نَفْعَلَ)، نحو: (نَخْرَبَ الشجرةَ)؛ أي: ثَقَبَهَا. وفي اللسان: نخرب القادح الشجرة: ثقبها؛ وقد قيل: إن هذا كله رباعي. (نَخْرَبَ): في اللسان ذكرهُ مرتين؛ الأولى في (خَرِبَ) على أنَّهُ ثلاثيٌّ، والنُّونُ زائدةٌ في أوَّلِهِ، فيكونُ وزنُهُ (نَفْعَلَ) كما ذكرَهَا ركنُ الدِّينُ(ت715هـ). والثانية في (نَخْرَبَ) الرباعي، ووزنه: (فَعْلَلَ)، وأشار إلى أن ابن جني(ت292هـ) جعله ثلاثيًّا مزيدًا بالنون. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج234/1)، وابن منظور، لسان العرب (ج349/1)، و(ج1122/2)، و(ج4376/6).

(2) في (ك)، و(ط): (عَذْيَطَ). (عذط): (العِذْيَوْطُ): الذي إذا أتى أهله أبدى، ويجمع: (عذاييط)، و(عذاويط)، وإن شئت: (عِذْيَوْطُونَ). وقد (عَذْيَطَ): (عَذْيَطَةً). (العذيوط): الذي إذا غشي المرأة أكسل أو أحدث. انظر: الخليل، العين(ج6/2)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج96/2).

(3) في (ك)، و(ط): جملط. (فَعْيَلَ)، نحو: (عَذْيَطَ)، و(فَعْمَلَ)، نحو: (جَلْمَطَ رأسَهُ)، بمعنى: جَلَطَه؛ أي: حلقَهُ. ركن الدين، شرح الشافية (ج234/1).

(4) يقال: (جلط رأسه يجلطه) إذا حلقه. و(جلمط رأسه وجلطه)، إذا حلقه. الأزهري، تهذيب اللغة (ج334/10)، و(ج170/11).

(5) (الجَوْرَبُ): لِفافَةُ الرِّجْلِ، مُعَرَّبٌ، وهو بالفارسيَّةِ كَوْرَبُ؛ والجمعُ جواربة؛ زادوا الهاء لمكان العجمة، ونظيره من العربية القشاعمة. وقد قالوا: الجوارب. ابن منظور، لسان العرب (ج263/1).

(6) في (ك): لقافة. (لِفافةٌ): بكسر اللام. عمر، معجم الصواب اللغوي (ج640/1).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، قَوْلُهُ: [لأن الإلحاق لا يكون...].

(8) نص الجاربردي: وأما الملحق بـ(تدحرج): نحو: (تَجَلْبَبَ)؛ أي: لبس الجلباب.

(9) الملحقة بـ(تدحرج): سبعة، وهي: 1- (تَجَلْبَبَ) إذا لبس الجلباب، 2- و(تَجَوْرَب) إذا لبس الجَوْرَب، 3- و(تَشَيْطَنَ)، 4- و(تَرَهْوكَ) إذا تَمَوَّجَ في مشيه، 5- و(تَمَسْكَن)، 6- و(تَغافَل)، 7- و(تَكَلَّم)؛ من: جلب، وجرب، وشطن، ورهك، وسكن، وغفل، وكلم. ركن الدين، شرح الشافية (ج235/1).

(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص208).

(11) نص الجاربردي: وينبغي أن يعلم أن تحقق الإلحاق في (تجلبب) إنما هو بتكرار الباء. والتاء إنما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في (تدحرج)؛ لأن الإلحاق لا يكون..). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص208).

(12) في (ط): (في).

(13) ابنُ مَالِكٍ، شرح التَّسْهِيلِ (ج448/3-449).

ولا تكونُ الهمزةُ للإلحاقِ أوَّلًا إلّا مَعَ مُسَاعِدٍ كـ(نونِ) (أَلَنْدَدِ)[1]، [2]و(واوِ) (إِدْرَوْنٍ)؛ يعني[3]: أنّها لا تكون أوَّلًا للإلحاق إلَّا إذا كان معها حرفٌ آخَرُ للإلحاق، و(أَلَنْدَدِ) ملحق بـ(سَفَرْجَل)؛ لأنّه من (اللَّدَدِ)[4]؛ فـ(الهمزةُ والنُّونُ) فيه زائدتان للإلحاقِ حَشْوًا[5]، وإظهارُ التَّضعيفِ يَدُلُّ على ذلك، و(إِدْرَوْنٍ)[6] بمعنى (الدَّرَنِ) فـ(الهمزةُ والواوُ) فيه زائدتان للإلحاقِ بـ(جِرْدَحْلٍ)[7]قال ناظر الجيش[8]:

---

(1) قَالَ ابنُ جِنّي: هَمزةُ أَلَنْددٍ، وياءُ يَلَنْدَدٍ كِلتاهُما للإلحاقِ. فإِن قُلْتَ: فإذا كان الزّائِدُ إذا وَقَع أوّلاً لم يكنُ للإلحاقِ، فكيف أَلْحقُوا الهمزة والياء في (أَلَنْدَدٍ ويَلَنْددٍ)، والدليلُ على صِحَّةِ الإلحاقِ ظهورُ التّضعيفِ؟ قِيلَ: إنَّهم لا يُلْحِقونَ بالزّائِدِ من أول الكلمة إلاّ أن يكون معه زائدٌ آخَرُ، فلذلك جازَ الإلْحاقُ بالهمزة والياءِ في (أَلَنْدَدٍ ويَلَنْدَدٍ). رجلٌ ألنددُ ويَلَنْدَد: كثير الخُصوماتِ شَرِسُ المعاملة. انظر: الخليل، العين (ج9/8)، ابن سيده، المحكم (ج272/9).

(2) (رجلٌ ألنددُ ويَلَنْدَد): كثير الخُصوماتِ شَرِسُ المعاملة.

(3) في (م): (معناه).

(4) (اللَّدَدِ): شَدِيدُ الخُصُومة. الزبيدي، تاج العروس (ج139/9).

(5) (حشوًا)، ساقط في (ك)، و(ط).

(6) (إِدْرَوْنٌ) (إِفْعَوْلٌ) مِنَ (الدَّرَنِ)؛ لأنَّ مَعْنَاهُ (دُرديّ الزَّيْت)، وَيُقَال: – أَيْضًا– (فُلَانٌ على إدرونه)؛ أَي: على أَصله. (فلان إدرون شر): إذا كان نهاية في الشر. (الإِدْرَوْنُ): الأَصْلُ، وخَصَّ بعضُهُم به الخَبِيثَ مِنَ الأُصُولِ: فذَهَب إلى اشْتِقاقِه من (الدَّرَنِ)، وليسَ بشَيْءٍ. وقيل: (الإِدْرَوْنُ): (الدَّرَنُ)، وليس هذا مَعْرُوفاً. ورَجَعَ إلى (إِدْرَوِنْه): أي وَطَنِه. قال ابنُ جِنّي: (إِدْرَوْنٌ) مُلْحَقٌ بـ(جِردَحْلٍ، وحنْزَقْرٍ)، وذاكَ أَنَّ الواوَ الَّتِي فيه ليسَتْ مَدّا؛ لأنّ ما قَبْلِها مَفْتُوحٌ، فَتَشَابَهَت الأُصُولُ بذلك، فأُلْحِقَتْ بها. انظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج66/14)، وابن سيده، المحكم (ج299/9)، وابن عادل، اللباب في علل البناء والإعراب (ج238/2).

(7) في (ك)، و(ط): (حردحل)، وفي (م): بجردزهل).

(8) ناظر الجيش(697هـ – 778هـ) محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش: عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، أصله من حلب، ومولده ووفاته بالقاهرة. ترقى إلى أن ولي نظر الجيش بالديار المصرية. وفاق غيره في المروءة ومساعدة من يقصده ولا سيما طلبة العلم. وألف: (تمهيد القواعد)، وشرح (التسهيل لابن مالك) في النحو، امتدح في مقدمته أبا حيان(ت745هـ)، وله في ثنايا الكتاب ردود على أبي حيان في اعتراضاته على ابن مالك، قَرُبَ إلى تمامه، و(شرح التلخيص) في المعاني والبيان. انظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج210/7)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج275/1)، ومحيسن، معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ (ج151/2)، والزركلي، الأعلام (ج153/7).

والظاهر أنَّ المساعدَ[1] لا يكونُ غيرهما[2].

قَوْلُهُ: [لأنَّ الألفَ لا تَقْعُ للإلحَاقِ حَشْوًا[3]] سيأتي ذِكْرُ الخلافِ في ذلك، والكلامِ عليهِ، وعلى الإلحاقِ، وذكرِ شيءٍ مِنْ أَحكامِهِ في ذي الزِّيادَةِ.

قَوْلُهُ[4]: [لأنَّ الألِفَ لا تَقَعُ للإلحاقِ حَشْوًا في الاسمِ ولا في الفِعْلِ]؛ فـ(تَغَافَلَ) لا يكونُ ملحقًا، والمُصَنِّفُ لماَّ قَيَّدَ بالاسمِ فيكونُ على ظاهرِ تقييدِهِ مُلْحَقًا[5].ض.

---

(1) في (ط): (الساعد).

(2) وفي (الهمع): فإن وقعت أولا وليس معها حرف زائد لم تكن للإلحاق (كأفكل) وإن وقعت حشوًا أو طرفًا فإنها تكون للإلحاق ولا يحتاج إلى مساعد من حرف زائد نحو: (شأمل) ملحق بجعفر وقد يكون معها حرف زائد نحو علباء ملحق بقرطاس ولا إلحاق إلا بسماع من العرب إلا أن يكون على جهة التدرب والامتحان كالأمثلة التي يتكلم بها النحويون متضمنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن وإجادة فكره ونظره وهذا الحكم جار في كل ما أردت أن تبني من كلمة نظير كلمة أخرى وإن لم يكن إلحاق فإن ذلك لا يجوز إلا أن يكون على وجه التدرب والامتحان. السيوطي، همع الهوامع (ج460/3).

(3) نصُّ الجاربردي: وليست الألف في (تغافل) للإلحاق؛ لأنّ الألف لا تقع للإلحاق حشوًا، لا في الاسم ولا في الفعل، لكن المصنف قيد ذلك بالاسم في ذي الزيادة. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص208).

(4) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [من القعس].

(5) في شرح الرضي: "تقبله المصنف بكون ألف نحو: (تَغَافَلَ) للإلحاق بـ(تَدَحْرَجَ)، وهو وهم؛ لأنّ الألف في مثله غالبة في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً، ولو كان للإلحاق لم يدغم نحو (تَمَادَّ وَتَرَادَّ)، كما لم يدغم نحو: (مَهْدَدٍ)، ولو كان الألف في (تغافل) للإلحاق لكان في مصدره، واسمي فاعله ومفعوله – أيضاً–، فلم يصِحَّ إطلاقُ قولِهم: (إنَّ الألِفَ لا تكون للإلحاق في الاسم وسطاً)". وفي شرح ركن الدين الاسترابادي: "اعلم أنّه قيل: في جعله (تَغافَل)، و(تَكَلَّمَ) ملحقًا بـ(تدحرج) نَظَرٌ؛ لأنّ الألِفَ لا تكونُ للإلحاقِ إلّا بدلًا من (الياء) في الطرف؛ كما في (اسْلَنْقَى)، وإذا كان كذلك لم يكُنْ (تَفاعَلَ) مُلحقًا بـ(تَفَعْلَل)، وكذا (تفعَّلَ) لا يكونُ مُلْحَقًا بـ(تَدَحْرَجَ)؛ لأنَّ (تَفَعَّل) مطاوعُ (فعَّلَ)، و(فعَّلَ) غيرُ مُلْحَقٍ بـ(دحرج)؛ لعدم مساواته له في المصدر فكذا مطاوعه. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج57/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج235/1).

قَوْلُهُ[1]: **[**[2]**فنحو: اقْعَنْسَسَ**[3]**]** قال الفراءُ سألتُ الأصمعيَّ: (ما اقْعَنْسَسَ)؟ فقال: (هكذا: فَقَدَّمَ بَطْنَهُ، وأَخَّرَ ظَهْرَهُ). قالوا: (إحدى (سينِ) (اقْعَنْسَسَ)، و(أَلِفُ) (اسْلَنْقَى[4]فقط للإلحاق؛ لأنّ (الألِفَ والنُّونَ) فيهما في مُقَابَلَةِ الزائدتين من الملحق بِهِ، ولا يكونُ الإلحاقُ إلَّا بزِيادَةِ حَرْفٍ في مُقَابَلَةِ الأُصُولِ.

قَوْلُهُ[5]: **[من القَعَسِ**[6]**]** هو بفتح القاف، والعين.

قَوْلُهُ: [[7]**وإنَّما هو دَخِيلٌ فيه غَيْرُ مُطَّرِدٍ**[8]**]** الضميرُ الأوَّلُ لـ(الفعلال) /ق25ب/ والثاني لـ(فعلل)، ونفيُ الاطِّرادِ صادِقٌ في الجُملةِ، وإنِ اطَّرَدَ في المُضاعَفِ كـ(زَلْزَلَ)، و(قَلْقَلَ)،

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص209).

(2) نصُّ الجاربردي: وملحق بـ(احرنجم)، نحو: (اقعنسس)، و(اسلنقى). يقال: (احْرَنْجَمَ الإبل)، إذا اجتمع بعضهما إلى بعض. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج237/1)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص209).

(3) في المقتضب عند المبرد(ت285هـ): "تلحق النُّون الْأَفْعَال ثَالِثَةً، وتُسَكَّنُ أَوَّلُهَا، وتَلحَقُها ألفُ الْوَصْلِ؛ فَيكونُ على (افْنَعْلَلَ)، وَذَلِكَ، نَحْو: (احْرَنْجَمَ واخْرَنْطَمَ)، والملحقُ بِهِ من بَنَات الثَّلَاثَة يكون على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا: أَنْ تُضَاعفَ اللَّامُ؛ فَيكونَ الْوَزْنُ (افْعَنْلَلَ)، وَإِحْدَى اللّامين زَائِدَة، وَذَلِكَ، نَحْوَ: (اقعنسس)، وَالْوَجْهُ الآخرُ أَنْ تُزادَ يَاءٌ بعدَ اللَّامِ؛ فَيكونَ (افْعَنْلَى)، وَذَلِكَ، نَحْو: (اسنلقى)، وَلَا يكونُ الْإِلْحَاقُ بِهِ من بَنَات الثَّلَاثَة غير (احرنجم)؛ لِأَنّ النُّونَ إِنَّمَا تقع بَين حرفين مِنْ الأَصْلِ؛ فَلَا يكونُ فِيمَا أُلحق بِهِ إِلَّا كَذَلِك. المبرد، المقتضب (ج108/2).

(4) يقال: (اسْلَنْقَى)، إذا نام على قفاه؛ من سلقيتُه: إذا رميته على قفاه. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج236/1).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص210).

(6) في (م): (العقش).

(7) نصُّ الشافية: (مُلْحَقٌ بـ(اِحْرَنْجَمَ)، نَحْوَ: (اِقْعَنْسَسَ، واسْلَنْقَى)، وَغير مُلْحَقٍ، نَحْوَ: (أَخْرَجَ، وجَرَّبَ، وَقَاتَلَ، وَانْطَلَقَ، واقْتَدَرَ، واسْتَخْرَجَ، واِشْهَابَّ، وأَشْهَبَ، واغْدَوْدَنَ، واعْلَوَّطَ)، و(اسْتَكَانَ) قيل: (افتعل) من (السّكُون)؛ فالمدُّ شَاذٌّ؛ لأنَّهُ حينئذٍ يكونُ (اِسْتَكَنَ) على وزن (افتعل). وَقيل: (اسْتَفْعَلَ) من (كَانَ)؛ أصله: (استكون)؛ فنقلت حركة الواو إلى الكاف، وقلبت الواوُ ألفًا، فمدُّ الكاف قِياسِيٌّ. انظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية، للنيساري (ج18/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج238/1).

(8) نصّ الجاربردي: (...وإنما حكموا بأن شملل ملحق بـ(دحرج) دون (أخرج)، وأخويه – وجرب وَقَاتل–؛ لأنّ شرط الإلحاق توافق المصدرين، وقد قالوا: (شملل شمللة)، كما قالوا: (دحرج دحرجة)، ولم يجئ مصدر (أخرج) وأخويه على ذلك. فإن قلتَ: فقد قالوا: (أخرج إخراجًا) كما قالوا: (دحرج دحراجًا). قلتُ: أجيب عنه بوجهين: الأول: أن الاعتبار إنما هو بـ(الفعللة)؛ لاطرادها وعمومها في جميع صور (فعلل)، وأما (الفعلال) فلا اعتداد به؛ دَخِيلٌ فيه غَيْرُ مُطَّرِدٍ... الثاني: أنّ الشّرطَ توافقَ المصادرَ أجمعَ... انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص210).

ونحوهما. والدَّخِيلُ مِنْ قولِهِمْ: (هو دَخِيلٌ في القومِ)؛ أي: مِنْ غَيرِهِمْ، ويَدْخُلُ فيهِمْ: وكُلُّ كَلِمَةٍ أُدْخِلَتْ في كَلامِ العَرَبِ ولَيْسَتْ مِنْهُ فَهِيَ دَخِيلٌ.

قَوْلُهُ[1]: [واشْهَابَّ وأَشْهَبَّ[2]]؛ فَأَشْهَبَ الفَرَسُ[3]؛ أي: اِبْيَضَّ. واشْهَابَّ الزَّرْعُ: إذا يَبِسَ، وبَقِيَ خِلَالَهُ شَيْءٌ أَصْفَرُ.

قَوْلُهُ: [واغْدَوْدَنَ] (اغْدَوْدَنَ النَّبات) إذا اخضرّ حتى يَضْرِبَ إلى السَّوادِ مِنْ شِدَّةِ رَيِّهِ[4].

قَوْلُهُ: [وإنَّما حُكْمُنَا على اِقْعَنْسَسَ] جوابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وهو: أَنْ يُقَالَ: إذا كانَ اِقْعَنْسَسَ مُوازِنًا لـ(احْرَنْجَمَ)؛ فينبغي أَنْ يَكُونَ (اسْتَخْرَجَ)[5] – أيضًا– مُوازنًا له؛ لأنَّهُ وَقَعَتْ حَرَكَاتُهُ وسَكَنَاتُهُ مِثْلَ حَرَكَاتِهِ وسَكَنَاتِهِ؛ فَأَجَابَ بقَوْلِهِ: (وإنَّما حُكْمُنَا).

قَوْلُهُ: [لأنّا لم نَعْنِ بالمُوازَنَةِ[6] صُورةَ حَرَكَاتٍ وسَكَنَاتٍ إلى آخِرِهِ[7]] هذا الكلامُ مَأْخُوذٌ

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [لأنا لم نعن بالموازنة].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص211).

(3) (أَشْهَبَّ الفَرَسُ)؛ أي: صار أشْهَبَ. جاء في (أَفْعَلَّ بابُ الافْعِلال).انظر: الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج473/2)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج56/6).

(4) [غدن]: اغْدَوْدَنَ الشعر، إذا طال وتمّ... و(اغْدَوْدَنَ النبتُ): إذا اخضرَّ يضربُ إلى السواد من شدَّة ريه. الجوهري، الصحاح (ج2173/6).

(5) ذكر ذلك الجاربردي مفصلًا، ولكن متمثلًا الفعل (استعلم)؛ فلا ندري ما الغرض من إعادة ابن جماعة ذلك، ولكن بمثال آخر، ألا وهو (استخرج)؟!

(6) معنى الموازنة: وُقوعُ (الفاءِ)، و(العَيْنِ)، و(الّلامِ) في الفَرْعِ مَوْقِعَهَا في الأصْلِ المُلْحَقِ به، وإنْ كانَ ثَمَّةَ حَرْفٌ زائدٌ فَلا بُدَّ مِنْ مُماثَلَةٍ في المُلْحَقِ لا مجَرَّدِ التَّوافُقِ في الحَرَكَاتِ والسَّكَنَاتِ؛ ولذلك حُكِمَ على (اِقْعَنْسَسَ) بِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بـ(اِحْرَنْجَمَ) ولم يحكم على (استخرج) بأنَّهُ مُلْحَقٌ بـ(احرنجم)؛ لأنّ (الاستخراج) بالنسبة إلى (احرنجم) على خلاف ما ذُكِرَ في الأصلية، والزيادةِ جميعًا؛ أمَّا في الأصليَّةِ؛ فلأنَّ (الخَاءَ) في (استخرج) وهو (فاءٌ) وقعت موقع (النون) الزائدةِ في الأَصْلِ، وأمَّا في الزيادَةِ؛ فلأنَّ (النُّونَ) واقعةٌ في الأَصْلِ بعد (الفَاءِ)، و(العَيْنِ)، وليس في الفَرْعِ (نُونٌ) في موضعها. والفرقُ بين (الأصلِ)، و(المُلحقِ بهِ) أنَّ (المُلْحَقَ يَجِبُ أنْ يَكُونَ فِيهِ ما زيد للإلحاق دون الملحق به، مثلا يجب في باب حوقل بزيادة الواو بين الفاء والعين دون باب: (دحرج)، وفي باب: (اقعنسس)، و(تجلبب)، و(جلبب) تكرير اللام دون باب: (احرنجم)، و(تدحرج)، و(دحرج) وعلى هذا القياس. والمراد بالإلحاق جعل مثال على مثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر؛ أي: جعله موازنًا له في عدد الحروف في الحركات والسكنات؛ ولذلك لا يجوز الإدغام مطلقًا في الملحق، ولا الإعلال في غير الآخر، وبجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلًا للأصل في الملحق به؛ فيعامل الملحق معاملة الملحق به في أحكامه من التصغير والتكبير، وغيرهما؛ فلا بُدَّ أنْ يكونَ المُلحقُ مُماثِلًا ومُوازنًا للملحق به. دنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص24).

(7) في (ط): (إلخ).

مِنْ شَرْحِ[1] المُفَصَّلِ [2]، وتَعْمِيمُهُ مُخْرِجٌ لِنَحْوِ: (أَخْرَجَ وأخويه)[3] عن الموازنة؛ لأنّها فيها ليست إلّا

---

(1) الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب؛ وذلك لأنه ذكر أكثر من مرة مقترنًا أو منسوبًا لمصنف (الشافية)، إضافة إلى أن ابن الحاجب شرح المفصل واختصره بـ(كافيته) أو ما تسمى بـ(الحاجبية)، و(شافيته) المشهورتين؛ ففصل النحو عن الصرف، ولقد أنهك ابن جماعة المحشّي – رحمه الله– الباحث في معرفة الشراح الذين قصدهم، لـ(المفصل)؛ لأنّ المفصل له: ما يربو على مائة شرح، كما في (كشف الظنون)، وكما في (مقدمة تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، كتاب: (التخمير) في شرح المفصل لـ(الخوارزمي(ت617هـ)، فكان ابن جماعة مرة يقول: قال (شارح المفصل)، أو في (شرح المفصل)، أو قال (الأندلسي)، مع أن هناك اثنين: (أندلسي) شرحا المفصل، أو قال (الموصلي)؟! من المقصد؟! فأخذ ذلك من الباحث الوقت الكثير، والعنت في البحث، والتتبع حتى وصل إلى الأعلام والكتب المقصودة. وكان من أشهر شروحات (المفصل) ما يلي: (شرح الزمخشري(ت538هـ) نفسه) تحت اسم: (الحواشي على المفصل)، وهناك: (المحرر في شرح المفصل)، للفخر الرازي(ت606هـ) صاحب التفسير المشهور، و(المحصل في شرح المفصل)، للعكبري(ت616هـ)، و(التخمير في شرح المفصل) لصدر الأفاضل، الخوارزمي(ت617هـ) القاسم ابن الحسين ابن أحمد الخوارزمي، وله (المتوسط): (المجمرة)، و(المختصر الصغير) (السبيكة). و(شرح المفصل) لابن الخباز الموصلي(ت638هـ)، و(حواشي على المفصل)، لأبي علي الشلوبين(ت643هـ)، استفاد منه: ابن مالك(ت672هـ)، وأبو حيان(ت745هـ)، والمرادي(ت749هـ)، وناظر الجيش(ت778هـ)، والبغدادي(ت1093هـ)، و(المفضل في شرح المفصل) لعلم الدين السخاوي المشرقي(ت643هـ)، وشرح ابن يعيش النحوي(ت643هـ)، وشرحه ابن الحاجب النحوي، وسمَّاه: (الإيضاح). وعلى (شرح الإيضاح): حاشية، لفخر الدين الجاربردي، أحمد بن حسن(ت746هـ)، وحاشية أخرى: لجلال الدين: رسولا بن أحمد (بن يوسف) التباني، الثيري(ت793هـ)، وسماها: (التلخيص)، وشرحه: الشيخ، أبو البقاء: عبد الله بن الحسين العكبري، النحوي(ت616هـ)، وسمَّاه: (الإيضاح) – أيضًا–، وهو: شرح كبير، وقيل: سماه: (المحصل)، و(المحصل في شرح المفصل)، للنحوي القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي، علم الدين الأندلسي(ت661هـ)، ونظمه ابن مالك، وسماه: (المؤصل)، وشرح نظمه في (نثر المنظوم وفك المختوم)، ومن شروح (المفصل): شرح: بـ(قال)، و(أقول). للشيخ، أبي عاصم: علي بن عمر بن الخليل ابن علي الفقيهي، المدعو: بالفخر الأسفندري(ت698هـ)، وسمَّاه: (كتاب المقتبس من توضيح ما التبس في شرح المفصل) للزمخشري. مقتبسة مواده: من كتب جرت مجرى الشروح (للمفصل): (كالتخمير)، و(الإيضاح)، و(العقارب)، و(المحصل)، وشرح (الإقليد) لتاج الدين: أحمد بن محمود بن عمر الجندي(ت700هـ)، وشرحه: حسام الدين: حسين بن علي السغناقي(ت710هـ)، سماه: (الموصل)، و(المحصل الكاشف لأسرار المفصل) ليحيى بن حمزة العلوي(ت749هـ)، وشرحه المرادي(ت749هـ)، وغيرها من الشروحات، والتعليقات، والحواشي الكثير. لم يحدد الباحث: المؤلِّفَ؛ لأن ابن جماعة تناول هذه الشروح الثلاثة، إلا أنه هنا لم يترك قرينة، أو علامة تدلل على المقصود منها. مع ترجيحه المصنف (ابن الحاجب)؛ لأنه ذكر في كثير من المواضع نسبة شرح المفصل للمصنف ابن الحاجب، ولو أراد غيره لنسبه لصاحبه، مثل: (الأندلسي)، و(الموصلي)، و(الأسفندري)، وغيرهم: وتفصيل ذلك في: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: الدّكتور موسى بناي العليلي، وتحقيق: إبراهيم عبدالله. وفي رسالتنا اعتمدنا تحقيق: إبراهيم عبدالله–. انظر: خليفة، كشف الظنون (ج2/1776)، والزركلي، الأعلام (ج5/172).

(2) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج2/107).

(3) (أخرج وجرَّبَ وقاتل) يوازن دحرج غير أن مصدره مخالف لمصدره. الزمخشري، المفصل (ص370).

بِحَسَبِ الحركاتِ والسَّكناتِ كما لا يَخْفَى، وصَرَّحَ به المَوْصِلِيُّ، ومِنْ ثَمَّ سَوَّى الشَّرِيفُ[1]، وغَيْرُهُ مِنَ الشَّارِحِينَ بينهما وبين (استخرج)؛ فجعلوا الكُلَّ مِنَ المُوازِنِ غَيْرَ المُلْحَقِ؛ قال النظام [2]: لا يَذْهَبَنَّ بِكَ الوَهْمُ إلى أنَّ نَحْوَ: (اِسْتَخْرَجَ) يَجِبُ أنْ يَكُونَ مُلْحَقًا بـ(اِحْرَنْجَمَ)؛ لِتَوازِنِهِمَا، وتَوَازُنِ مَصْدَرَيْهِمَا وسَائِرِ[3]تَصارِيفِهِمَا؛ لأنَّ (اِحْرَنْجَمَ) مَزِيدٌ فِيهِ، وكُلُّ الثُّلاثِيِّ يُلْحَقُ بِمَزِيدِ الرُّباعِيِّ يَجِبُ[4] أنْ يَكُونَ فِيهِ مِنَ الزِّيَادَةِ مِثْلَ ما في المُلْحَقِ بِهِ، وفى مُقَابَلَتِهِ؛ فَيَجِبُ أنْ يَكُونَ في (اِسْتِخْرَاجِ)[5]نُونٌ زَائِدَةٌ مكانَ نُونِ (اِحْرَنْجَمَ).انتهى. ومِنْهُ يَظْهَرُ أنَّ مَا في الشَّرْحِ معنى المُوازَنَةِ على وَجْهِ الإِلْحَاقِ بِمَزِيدِ الرُّبَاعِيِّ لا مُطْلَقًا[6]، وبِنَحْوِهِ: صَرَّحَ اليزديُّ [7] في ذي الزِّيادَةِ، وهو ظَاهِرُ كلامِ الشَّارِحِ – أيضًا– هنا فلا مُخالَفَةَ بينهُ وبينَ كلامِ غَيرِهِ مِنَ الشَّارِحِينَ[8]. فليُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ[9]: [مَوْقِعُهَا في الأَصْلِ] فَعَلَى هذا يُرَدُّ (أَخْرَجَ)[10]؛ فإنَّهُ مُوَازِنُهُ على ما ذُكِرَ مَعَ أنَّهُ لَمْ يَقَعِ (الفَاءُ) في الفَرْعِ مَوْقِعَهُ فِي الأَصْلِ. ض.

---

(1) ركن الدين، شرح الشافية (ج238/1).

(2) النظام، شرح الشافية (ج40/1).

(3) في (م): (وصار).

(4) في (م): (وكل ثلاثي فإنه ملحق بمزيد الرباعي فيجب).

(5) في(م): (استخرج).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص212).

(7) اليزدي، شرح الشافية (ج613/2).

(8) تعرض لذلك ركن الدين في شرحه الشافية: بقَوْلِهِ: "إنّ (استخرج) موزان لـ(احرنجم) وغيرُ ملحق به. إنّما حُكْمُنا على بعض الموازن للرباعي بأنّه مُلحقٌ به، وعلى بعضٍ بأنَّهُ غيرُ مُلْحَقٍ بِهِ؛ لأنَّ مِنْ شَرْطِ الإلحاقِ اتِّحادِ المصدرين؛ ففي صورة حُكْمِنَا فيها بالإلحاقِ وُجِدَ هذا الشرطُ، وفي صورة حُكْمِنَا فيها بعدمِ الإلحاقِ لَمْ يُوجَدْ هذا الشرطُ. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج238/1).

(9) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [لما ذكر أن غير الموازن سبعة...].

(10) ولم يحكم على (استخرج) بأنَّهُ مُلْحَقٌ بـ(احرنجم)؛ لأنّ (الاستخراج) بالنسبة إلى (احرنجم) على خلاف ما ذُكِرَ في الأصلية، والزيادةِ جميعًا؛ أمَّا في الأصليَّةِ؛ فلأنَّ (الخَاءَ) في (استخرج) وهو (فاءٌ) وقعت موقع (النون) الزائدةِ في الأَصْلِ، وأمَّا في الزيادَةِ؛ فلأنَّ (النُّونَ) واقعةٌ في الأَصْلِ بعد (الفَاءِ)، و(العَيْنِ)، وليس في الفَرْعِ (نُونٌ) في موضعها. دنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص24).

قَوْلُهُ: [[1]لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ غَيْرَ المُوازِنِ سَبْعَةٌ[2] إلى آخِرِهِ] اِعْتَذَرَ عَنْهَا وهُوَ[3]اِعْتِذَارٌ لِلْمُصَنِّفِ في ذِكْرِ هذا البحثِ هنا دَفْعًا لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ كانَ المُنَاسِبُ أَنْ يُوْرِدَهُ في بَابِ ذِي الزِّيادَةِ؛ لأَنَّهُ في مَقَامِ تِعْدَادِ الأَبْنِيَةِ، لَا في تَبْيِينِ الْأَصْلِ والزَّائِدِ.

قَوْلُهُ[4]: [و(استكانَ)[5] مِنْ جُمْلَتِهَا] بمعنى أنَّه مِنِ (اِسْتَفْعَلَ) أَوِ (اِفْتَعَلَ)؛ فَيَكُونُ كـ(اِسْتَخْرَجَ)، أَوِ (اِقْتَدَرَ)؛ لأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنَ السَّبْعَةِ التي أُرِيدَ عَدُّهَا؛ لأَنَّهُ ثَامِنٌ لَا سَابِعٌ[6]. ض.

قَوْلُهُ[7] /ق26ب/: **[وقِيلَ: هُوَ مِنَ الْكَيْنِ]** جَعَلَهُ على هذا مِنْ (كَانَ يَكِينُ) إذا خَضَعَ[8]. أَنْسَبُ كَمَا لَا يَخْفَى.

---

(1) نصُّ الجاربردي: (وأمّا غير الموازن فسبعة، نحو: (انطلق، واقتدر، واستخرج، واشهابّ، واشهبَّ، واغدودن،... واعْلَوَّطَ).

(2) ذكر ابن عصفور غير الموازن للفعل الرباعي: بقَوْلِهِ: والذي لم يجئ على وزن الفعل الرباعي ما كان: 1- على (انفَعَلَ): نحو: انطَلَقَ. 2- أو (افتَعَلَ): نحو: اقتَدَرَ. 3- أو (استَفْعَلَ): نحو: استَخرَجَ. 4- أو (افْعَلَّ): نحو: احمَرَّ. 5- أو (افْعالَّ): نحو: احمارَّ. 6- أو (افْعَوَّلَ): نحو: اعلَوَّطَ. 7- أو (افعَوْعَلَ): نحو: اغدَودَنَ. فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثيّ، وليس لها نظير في الرباعيّ. انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص117).

(3) (اعتذر عنها وهو)، ساقط في (ك)، و(ط).

(4) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وقيل: هو من الكين].

(5) قولهم: (استكان الرجل): خضع وذل. ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ﴾ [المؤمنون:76]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ [آل عمران:146]. و(استكان): ذكرها صاحب اللسان مرتين، الأولى في (سكن): ابن نظور، لسان العرب (ج216/13)، والثانية في (كين): ابن نظور، لسان العرب (ج371/13).

(6) المُلْحَقُ بـ(اِحْرَنْجَمَ)، نَحْوَ: (اِقْعَنْسَسَ، واسْلَنْقَى)، وَغيرُ المُلْحَقِ، نَحْوَ: (أَخْرَجَ، وجَرَّبَ، وَقَاتَلَ، وَانْطَلَقَ، واقْتَدَرَ، واسْتَخْرَجَ، واِشْهَابَّ، وأَشْهَبَ، واغْدَوْدَنَ، واعْلَوَّطَ)، و(اسْتَكَانَ) قيل: (افتعل) من (السّكُون)؛ فالمدُّ شَاذٌّ؛ لأنَّهُ حينئذٍ يكونُ (اِسْتَكَنَ) على وزن (افتعل). وَقيل: (اسْتَفْعَلَ) من (كَانَ)؛ أصله: (استكون)؛ فنقلت حركة الواو إلى الكاف، وقلبت الواوُ ألفًا، فمدُّ الكاف قِياسِيٌّ. انظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية، للنيساري (ج18/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج238/1).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص213).

(8) في شرح الرضي الأستراباذي: (وقيل: من (الكَيْنِ)، والسين للانتقال، كما في (اسْتَحْجَر)؛ أي: انتقل إلى كونٍ آخر؛ أي: حالة أخرى؛ أي من العِزَّةِ إلى الذِّلَّةِ، أو صار كـ(الْكَيْنِ)، وهو لحم داخل الفرج؛ أي: في اللِّينِ والذِّلَّةِ. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج70/1).

قَوْلُهُ: [وقال آخرون: إنَّهُ افْتَعَلَ] بهذا جَزَمَ في القاموس[1]، وسَيَأَتِي في المَتْنِ في الإِعْلَالِ نَقْلُهُ عَنِ الْأَكْثَرِ واختيار الأول[2].

قَوْلُهُ: [كقَوْلِهِ: (عنترة)[3]]؛ أي: في مُعَلَّقَتِهِ المَشْهُورَةِ[4]، وهُوَ بِمُثَنَّاةٍ فَوْقِيَّةٍ، وهَاءِ تَأْنِيثٍ، ابنُ مُعاوِيَةَ بْنِ شَدَادِ العَبْسِيّ[5].

قَوْلُهُ: [أي: يَنْبَعُ العِرْقُ[6]إلى آخره[7]] كذا في شَرْحِ الزَّوْزَنِيّ [8] للمعلقات، وفيه – أيضًا –

---

(1) واستكان: خضع، وذل، افتعل، من المسكنة، أشبعت حركة عينه. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/1206).

(2) (استكان)، خضع، من باب: استفعل، من: كان، نحو: استقام، من: قام، لا من باب افتعل، من سكن، خلافا للأكثرين لوجهين: أحدهما: أنه لو كان افتعل، من سكن؛ لكانت الألف في استكان زائدة، وزيادة الألف في افتعل بعيد. والثاني: أنه لو كان افتعل لم يجئ مصدره على: استكانة، بل على استكان – بغير التاء–؛ لأنّ مصدر افتعل افتعال، لا افتعالة. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج2/744).

(3) في (م): عنثرة. عنترة العبسي(ت نحو22ق هـ) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي: أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى. من أهل نجد. أمه حبشية اسمها زبيبة، سرى إليه السواد منها. وكان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفسًا، يوصف بالحلم على شدة بطشه، وفي شعره رقة وعذوبة. اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر، وشهد حرب داحس والغبراء، وعاش طويلًا، وقتله الأسد الرهيص أو جبار ابن عمرو الطائي. ينسب إليه: (ديوان شعر) أكثر ما فيه مصنوع. اختلف في واضع قصة عنترة، فزعمت جماعة أنه الأصمعي. انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج1/243)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج1/128)، والزركلي، الأعلام (ج5/91).

(4) مطلع معلقته:

هَلْ غَادَرَ الشّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ... أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

الزوزني، شرح المعلقات السبع (ص245).

(5) في (م): (القبسي).

(6) في (ك)، و(م): يتبع العرف. ينبع هذا العرق من خلف أذن ناقة غضوب موثقة الخلق شديدة التبختر في سيرها، مثل فحل من الإبل قد كدمته الفحول، شبهها بالفحل في تبخترها ووثاقة خلقها وضخمها. الزوزني، شرح المعلقات السبع (ص245).

(7) في (ط): (إلخ).

(8) الزوزني(ت486هـ) الحسين بن أحمد بن حسين الزوزني، أبو عبد الله: النحوي الضرير ، القاضي، عالم بالأدب، من أهل زوزن (بين هراة ونيسابور) له: (شرح المعلقات السبع)، و(المصادر)، و(ترجمان القرآن) بالعربية والفارسية. انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج3/1038)، والقفطي، إنباه الرواة (ج1/355)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج1/531)، والزركلي، الأعلام (ج2/231).

أرَادَ (يَنْبَعُ)[1] فَأَشْبَعَ الفَتْحَةَ؛ لإقامَةِ الوَزْنِ فَتَوَلَّدَ منها الأَلِفُ[2]. قالَ: ومِثْلُهُ.

قَوْلُهُ: [إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَرْمَةَ [3]]؛ أي:[4]بِفَتْحِ الهَاءِ وسُكُونِ الرَّاءِ:

مِنْ [5]حَيْثُمَا سَلَكُوا أدنو فَأَنْظُورُ [6]

أَرَادَ فَأَنْظُرُ[7]: فَأُشْبِعَتِ[8] الضَّمَّةُ فَتَوَلَّدَتْ مِنْهَا وَاوٌ. مِثْلُهُ[9]: قَوْلُنَا: (آمِين)، والأَصْلُ (أَمِينٌ) فَأُشْبِعَتِ الفَتْحَةُ؛ فَتَوَلَّدَتْ مِنْ إِشْبَاعِهَا أَلِفٌ، يَدُلُّكَ عَلَيْهِ **أَنَّهُ ليسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ[10]جاءَ على**

---

(1) من [الكامل]:

يَنْبَاعُ من ذِفْرَى غضُوبٍ جَسْرَةٍ ... زَيّافَةٍ مِثْلَ الفَنيقِ الْمُكْدَمِ

أراد (يَنْبَعُ) فأشبع الفتحة؛ لإقامةِ الوَزْنِ فَتَوَلَّدَتْ مِنْ إشباعِهَا أَلِفٌ. الشاهد: أشبع الفتحة فتولَّد منها ألفٌ. أراد (يَنْبَع). انظر: الزوزني، شرح المعلقات السبع (ص254)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج24/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج478/6).

(2) في (ط): (فتولدت من إشباعها ألف).

(3) إِبْرَاهِيم بن هرمة(ت175هـ) في البداية والنهاية، وفي النجوم الزاهرة، والأعلام(ت176هـ)، وفي خزانة الأدب، للبغدادي(ت بعد150هـ) إِبْرَاهِيم هُوَ أَبُو إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بن هرمة بِفَتْح الْهَاء وَسُكُون الرَّاء الْمُهْملَة ابْن عَليّ بن سَلمَة بن عَامر بن هرمة. قَالَ ابْن قُتَيْبَة(ت276هـ) فِي الطَّبَقَات هُوَ من الخلج من قيس عيلان. وَيُقَال إِنَّهُم من قُرَيْش: وقال: حَدثنِي عبد الرَّحْمَن عَن عَمه الْأَصْمَعِي أَنه قَالَ ساقة الشُّعَرَاء ابْن ميادة، وَابْن هرمة، ورؤبة، وَحكم الخضري حَيّ من محَارب وَقد رَأَيْتهمْ أَجْمَعِينَ وَكَانَ من مخضرمي الدولتين مدح الْوَلِيد بن يزِيد ثمَّ أَبَا جَعْفَر الْمَنْصُور وَكَانَ مُنْقَطِعًا إِلَى الطالبيين وَكَانَ مولده سنة سبعين ووفاته فِي خلَافَة الرشيد بعد الْخمسين وَمِائَة تَقْرِيبًا وَله فِي آل الْبَيْت أشعار لَطِيفَة مِنْهَا قَوْله (المتقارب):

وَمهما أُلام على حبهم ... فَإِنِّي أحب بني فاطمه

بنى بنت من جَاءَ بالمحكمات وَالدّين وَالسّنة القائمه

قَالَ ابْن قُتَيْبَة وَكَانَ ابْن هرمة مُولَعا بِالشرابِ وَأَخذه صَاحب شرطة زِيَاد على الْمَدِينَة فجلده فِي الْخمر وَهُوَ زِيَاد بن عبيد الله الْحَارِثِيّ وَكَانَ واليا عَلَيْهَا فِي ولَايَة أبي الْعَبَّاس فَلَمَّا ولي الْمَنْصُور شخص إِلَيْهِ فامتدحه فَاسْتَحْسن شعره وَقَالَ سل حَاجَتك قَالَ تكْتب إِلَى عَامل الْمَدِينَة لَا يحدني فِي الْخمر قَالَ هَذَا حد من حُدُود الله وَمَا كنت لأعطلة قَالَ فاحتل لي فِيهِ يَا أَمِير الْمُؤمنِينَ فَكتب إِلَى عاملة من أَتَاك بِابْن هرمه سَكرَان فاجلده مائَة جلدَة وَأَجْلَد ابْن هرمة ثَمَانِينَ فَكَانَ النَّاس يَمرونَ بِهِ وَهُوَ سَكرَان فَيَقُولُونَ من يشترى ثَمَانِينَ بِمِائَة. انظر: الزجاجي، الأمالي (ص5)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (ج63/7)، وابن كثير، البداية والنهاية (ج177/10)، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج84/2)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج424/1).

(4) (أي): ساقطة في (م).

(5) في (ط): (ابن حوث).

(6) في (ك)، و(م)، و(ط): (فَانْظُرُوا). سبق تخريجه، ص72.

(7) في (م): (فانطووا).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص214).

(9) (مثله)، ساقطة في (ك)، و(م).

(10) (جاء)، ساقط في (ك).

(فَاعِيلٍ)[1]، **وهَذِهِ اللَّفْظَةُ عَرَبِيَّةٌ بِالْإِجْمَاعِ. انتهى. ومَا ادَّعَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ غَرِيبٌ**[2]، وما ذَكَرَهُ مِنَ الإِشْبَاعِ فِي (آمِين) بَحَثَهُ الرَّضِيُّ[3] بعدَ أَنْ نَقَلَ أَنَّهُ سُرْيَانِيٌّ[4]، وليس إلّا مِن أَوْزَانِ العُجْمِيَّةِ كـ(قَابِيلَ)، و(هَابِيلَ)، وأنَّ القَصْرَ تَخْفِيفٌ بِحَذْفِ الْأَلِفِ. وقال المُوصِلِيُّ كالجَوْهَرِيِّ [5]، وصاحبِ القَامُوسِ [6]: فيهِ لغتانِ: القَصْرُ: بوزنِ (فَعِيلٍ)[7]، والمَدُّ بِوَزْنِ: (فاعِيلٍ). وقال: هُوَ مِنْ أَبْنِيَةِ العَجَمِ. وقيلَ: الأَلِفُ نَشَأَتْ مِنْ فَتْحَةِ الهَمْزَةِ؛ فَلا يَكُونُ أعجميًّا. هذا وعَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ [8]: أَنْ (يَنْبَاعُ)[9] في

---

(1) (أَمِينَ) بِالْقَصْرِ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ، وَبِالْمَدِّ فِي لُغَةِ بَنِي عَامِرٍ، وَالْمَدُّ إِشْبَاعٌ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَلِمَةٌ عَلَى (فَاعِيلٍ)، وَمَعْنَاهُ اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ. وقيل: أصله القصر ووزنه فعيل والمد إشباع؛ لأنه ليس في كلام العرب (أفعيل)، ولا (فاعيل)، ولا (فيعيل). حكي ذلك عن أبي علي(ت377هـ). انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1161/3)، والفيومي، المصباح المنير (ج24/1).

(2) قال النَّووي(ت676هـ) – رَحِمَهُ اللهُ تعالى – في (التهذيب): وقال عطية العرفي: (آمِينَ): كلمة عبرانية، أو سُرْيانية، وليست عربية. انظر: ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب (ج230/1).

(3) الرضي الأسترآباذي(ت نحو686هـ) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابيه: (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب) في النحو، أكمله سنة 686هـ، و(شرح مقدمة ابن الحاجب) وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف. انظر: البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج29/1)، والزركلي، الأعلام (ج86/6)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج/183).

(4) قال الرضي إنَّ (آمين) سرياني، كـ(قابيل)؛ لأنه ليس من أوزان كلام العرب، وهو اسم فعل، كـ(صه) للسكوت مبني على الفتح؛ لخفته، كـ(أين وكيفَ)؛ لأن أسماء الأفعال مبنية بالاتفاق، وحكمه السكون حالة الوقف، والتحريك بحركة البناء حالة الوصل لالتقاء الساكنين. الطحطاوي، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح (ص261).

(5) (آمِينَ): في الدعاء يمد ويقصر. الجوهري، الصحاح (ج2072/5).

(6)(آمِينَ)، بالمد والقصر، وقد يشدد الممدود ويُمَالُ – أيضًا–، ... اسْمٌ مِنْ أَسماءِ اللهِ – تعالى–، ومعناه: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ. الفيروزآبادى، القاموس المحيط (ج1176/1).

(7) في (م): (فعل).

(8) ابن الأعرابي(ت231هـ) محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، أبو عبد الله: راوية، ناسب، علامة باللغة. من أهل الكوفة. كان أحول. أبوه مولى للعباس بن محمد بن علي الهاشمي. قال ثعلب: شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان، كان يسأل ويقرأ عليه، فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابًا قط، ولقد أملى على الناس ما يحمل على أجمال، ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه. وهو ربيب المفضل بن محمد(ت168هـ) صاحب المفضليات. مات بسامراء. له تصانيف كثيرة، منها: (أسماء الخيل وفرسانها)، و(تاريخ القبائل)، و(النوادر) في الأدب، و(تفسير الأمثال)، و(شعر الأخطل)، و(معاني الشعر)، و(الأنواء) رسالة، و(البئر) رسالة، و(الفاضل) أدب، و(أبيات المعاني). انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص119)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج306/4)، والصفدي(ت764هـ)، الوافي بالوفيات (ج66/3)، والزركلي، الأعلام (ج131/6).

(9) أراد (يَنْبَعُ) فأشبع الفتحة؛ لإقامةِ الوَزْنِ فَتَوَلَّدَتْ مِنْ إِشباعِهَا أَلِفٌ. انظر: الزوزني، شرح المعلقات السبع،254، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج24/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون (ج478/6).

البيتِ[1] (يَنْفَعِلُ) مِنْ (بَاعَ يَبُوعُ)[2] إذا مَرَّ مَرًّا المَاءُ فيهِ[3] تَلَوَّى. وأنكرَ أنْ يكونَ الأصْلُ فيه (يَنْبَعُ). قال: وإنَّما أرادَ (سَيَلانَ العَرَقِ[4]وتَلَوِّيَهُ على رقبتِهَا كَتَلَوِّي /ق27أ/ الْحَيَّةِ)[5]. وفي القاموس: (وانباع[6] العرق)[7](سال)[8]، وفي المَثَلِ: (مُخْرَنْبِقٌ[9] لينباع)[10]؛ أي: (مُطْرِقٌ لِيَثِبَ)[11]و(الذِّفْرَى[12] بِـ(مُعْجَمَةٍ)، و(فَاءٍ) :كـ(ذِكْرَى)، يقال: (هذهِ ذِفْرَى أَسِيلَةٌ)، غيرُ مُنَوَّنَةٍ، وقَدْ تُنَوَّنُ. وجَعَلَ الأَلِفَ لِلإلْحَاقِ بِـ(دِرْهَمٍ). و(الزِّيافَةُ)[13]: بزايٍ، وتَحْتِيَّةٍ و(فَاءٍ). و(الفَنِيقُ)[14]: بـ(فَاءٍ)،

(1) بيت من [الكامل]: لعنترة بن شداد

يَنْبَاعُ من ذِفْرَى غضُوبٍ جَسْرَةٍ ... زَيّافَةٍ مِثْلَ الفَنيقِ الْمُكْدَمِ

(2)الأنباري: أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس (ج299/2).

(3) في (ك)، و(م): (مرمر إلينا فيه).

(4) في (م): (الفرق، أو الغرق.

(5) الشيباني، شرح المعلقات التسع (ص235).

(6) في (ك): (واتباع).

(7) في (م): (الفرق)، أو (الغرق). انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج705/1).

(8) في (ك): (يتسال).

(9) في (ك): (محرنيق)، وفي (ط): (مخزنيق).

(10) في (ك): (له نباع).

(11) في (ك): (لينب)، وفي (م): ليثبت. فِي المَثَل: (مُخْرَنْبِقٌ لِيَنْبَاعَ)؛ أَيْ: مُطرِقٌ لِيَثِبَ، أَوْ لِيَسْطُوَ، يُضْرَبُ لِلرَّجُلِ إذا أَضَبَّ عَلَى دَاهِيَةٍ. ويُرْوَى: لِيَنْبَاقَ، أي لِيَأْتِيَ بالبَائِقَةِ، اسْم لِلدَّاهِيَةِ. الزبيدي، تاج العروس (ج364/20).

(12) في (ك): (والذقري). (الذِّفْرَى): من القَفا، هو الموضع الذي يَعْرَقُ مِنَ البعيرِ خَلْفَ الأُذُنِ. يقال: (هذه ذِفْرَى أَسِيلَةٌ)، لا تُنَوَّنُ؛ لأنَّ أَلِفَهَا للتَأنِيثِ. وهى مأخوذةٌ مِنْ (ذَفِرَ العَرَقُ)؛ لأنّها أوَّلُ ما يَعْرَقُ مِنَ البَعِيرِ. قال الأَصْمَعِيُّ: قُلْتُ لأبي عمرو بن العلاء: (الذفرى من الذفر)؟ فقال: نعم. و(المعزى من المعز)؟ فقال: نعم. وبعضهم ينونه في النكرة ويجعل ألفه للإلحاق بـ(دِرْهَمٍ)، و(هِجْرَعٍ). والجمعُ: (ذفريات وذفارَى) بفتح الراء، وهذه الألف في تقدير الانقلاب عن الياء، ومن ثم قال بعضهم: (ذفارٍ) مثل: (صَحَارٍ). الجوهري، الجوهري، الصحاح (ج663/2).

(13) [زيف]: زافَ البعيرُ يَزِيفُ؛ أي: تَبختَر في مِشيته. والزَيَّافَةُ من النوق: المختالة. ومنه قول عنترة:

ينباع من ذفرى غضوب جسرة ... زيافة مثل الفنيق المكدم

وكذلك الحمام عند الحمامة، إذا جرَّ الذنابى، ودفع مُقَدَّمَهُ بمؤخَّره واستدار عليها. ودِرْهَمٌ زَيْفٌ وزائِفٌ. وقد زافَتْ عليه الدراهم، وزيفتها أنا. الجوهري، الجوهري، الصحاح (ج1371/4).

(14) (فَنَقَ) الْفَاءُ وَالنُّونُ وَالْقَافُ أُصَيْلٌ يَدُلُّ عَلَى كَرَمٍ وَنَعْمَةٍ. مِنْ ذَلِكَ الْفَنِيقُ: الْفَحْلُ الْمُكْرَمُ لَا يُؤْذَى لِكَرَامَتِهِ. وَيُقَالُ: الْفُنُقُ: الْجَارِيَةُ الْمُنَعَّمَةُ. وَالْمُفَنَّقُ: الْمُنَعَّمُ. ابن فارس، مقاييس اللغة (ج454/4).

و(نُونٍ): كـ(كَرِيمٍ). و(المُكْدَمُ)[1]: بـ(الدَّالِ) بمعنى المُكْدَمِ؛ أي: المعضضُ[2]، وقيل: الذى لونُهُ لونُ الزَّعْفَرَانِ[3]، ويُرْوَى بالرَّاءِ[4]، ويُرْوَى (المَقْرَم)[5] حكى ذلك الزوزني.

قَوْلُهُ[6]: [والزِّيافَةُ المتبخترةُ[7]] مُتبخترةٌ[8] في السِّيرِ مِثْلُ الفَحْلِ المُكْدَمِ الذى عَضَّهُ فَحْلٌ آخرُ؛ فتكونُ في غايةِ الغَضَبِ. ض.

قَوْلُهُ: [وقولُ آخَرٍ] هو ابْنُ هَرْمَةَ يَرْثِي ابْنَهُ[9]. قالهُ القُطْبُ الرَّازِيُّ فالتَّاءَ[10]في (وأنْتَ) مَفْتُوحَةٌ، والضَّمِيرُ في (تُرْمَى) لِلْغَوَائِلِ)[11]، وهي: (الدَّوَاهِي)، وجاء – أيضًا– مِنْ هذا البَابِ: قال الشاعر[12]:

---

(1) فَنِيقٌ مُكْدَمٌ، كَمُكْرَمٍ: غَلِيظٌ أَوْ صُلْبٌ. الزبيدي، تاج العروس (ج33/34).

(2) المُكَدَّمُ، (كَمُعَظَّمٍ: المُعَضَّضُ) . يُقالُ: حِمارٌ مُكَدَّمٌ. الزبيدي، تاج العروس (ج33/333).

(3) زعفر: الزَّعْفَران: صِبْغٌ وهو من الطِّيبِ. والأَسَدُ يُسَمَّى مُزَعْفَراً لأنَّه وَرْدُ اللَّوْن يضربُ إلى الصُفرة. الخليل، العين (ج2/333).

(4) كذا في لسان العرب:

ينباع من ذفرى غضوب، جسرة، ... زيافة مثل الفنيق المُكْرَمِ

ابن منظور، لسان العرب (ج9/143).

(5) كذا في لسان العرب:

ينباع من ذفرى غضوب جسرة، ... زيافة مثل الفنيق المُقْرَمِ

ابن منظور، لسان العرب (ج1/649).

(6) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وقول آخر].

(7) في (ك)، و(م)، و(ط): (المتبحترة).

(8) في (ك)، و(م)، و(ط): (متحترة).

(9) وأنت بمنتزح من كذا أي ببعد منه؛ قال ابن هرمة يرثي ابنه:

فأنتَ، مِنَ الغَوَائِلِ، حِينَ تُرْمَى، ... ومِنْ ذَمّ الرّجالِ، بِمُنْتَزَاحِ

إلّا أنَّـهُ أَشْبَعَ فَتْحَـةَ الـزَّايِ فَتَوَلَّـدَتِ الأَلِـفُ. انظر: الزمخشري ،أساس البلاغـة (ج2/261)، وابـن منظـور، لسـان العرب (ج2/614).

(10) في (م): (والباء).

(11) في (م): (للقوابل).

(12) من [الرجز]، لم ينسب للشاعر عند: ابن سيده، المحكم (ج8/425)، وفي حاشية محقق كتاب: الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج1/24)، وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص32)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج10/210)، وابن هشام، مغني اللبيب (ص487).

أعُوذُ باللهِ من العَقْرابِ[1]

الشائلاتُ[2] عُقَدَ الأذنابِ[3]

أرادَ العَقْرَبَ الشَّائِلَةَ.

وقرأَ الحَسَنُ [4] وابْنُ هُرْمُزٍ [5]: (واعْتَدَتْ لَهُنَّ [6]مُتَّكَاءً[7] على وَزْنِ (مُفْتَعَالٍ).

---

(1) ألف الإقحام فيَ قَوْلهم لـ(العقرب): (عقراب)، وَمثلـه: قَـول الله –جلّ وَعزّ–:﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾، [النبأ:28]. الخليل، الجمل في النحو (ص262).

(2) قال: (الشائلات)؛ فوَصَفَ به (العَقْرَبَ)، وهو واحِدٌ؛ لأنه على الجِنْسِ. ابن سيده، المحكم (ج426/8).

(3) الشاهد: أراد (العقرب) فأشبع فتحةَ الرّاءِ؛ فنشأت ألف. وفي (المحكم): فزاد الألِفَ للقافية، وابن هشام ذكرها – ألف الإشباع – في الضرورة. وذكر منها ابن عصفور؛ أي: من إشباع الحركة فينشأ عنها حرف من جنسها. فمن إنشاء الألف عن الفتحة قول ابن هَرمة(ت175هـ):

فأنتَ، مِنَ الغَوَائِلِ، حِينَ تُرْمَى، ... ومِنْ ذَمّ الرِّجالِ، بِمُنْتَزَاحِ

ونقل أبو حيان(ت745هـ) في البحر المحيط : (وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ(ت370هـ): وَيُقَالُ إِنَّهَا لُغَةٌ يَمَانِيَةٌ). انظر: ابن سيده، المحكم (ج425/8)، وحاشية محقق كتاب: الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج24/1)، وابن عصفور، ضرائر الشعر (ص32)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج210/10)، وابن هشام، مغني اللبيب (ص487).

(4) الحسن البصري(21هـ – 110هـ) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد: تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه. وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة، وشب في كنف علي بن أبي طالب، واستكتبه الربيع، بن زياد والي خراسان في عهد معاوية، وسكن البصرة. وعظمت هيبته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، لا يخاف في الحق لومة. وكان أبوه من أهل ميسان، مولى لبعض الأنصار. قال الغزالي: كان الحسن البصري أشبه الناس كلامًا بكلام الأنبياء، وأقربهم هديًا من الصحابة. وكان غاية في الفصاحة، تتصبب الحكمة من فيه. وله مع الحجاج بن يوسف مواقف، وقد سلم من أذاه. ولما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب إليه: إني قد ابتليت بهذا الأمر فانظر لي أعوانًا يعينونني عليه. فأجابه الحسن: أما أبناء الدنيا فلا تريدهم، وأما أبناء الآخرة فلا يريدونك، فاستعن بالله. أخباره كثيرة، وله كلمات سائرة وكتاب في (فضائل مكة). توفي بالبصرة. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج69/2)، والذهبي، تذكرة الحفاظ، (ج57/1)، والزركلي، الأعلام (ج226/2).

(5) ابن هرمز الأعرج(ت117هـ) عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود، من موالي بني هشام، عرف بالأعرج: حافظ، قارئ، من أهل المدنية. أدرك أبا هريرة وأخذ عنه، وأبا سعيد الخدري وعبد الله بن بحينة، وجماعة حدث عنه الزهري، وأبو الزناد، وصالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد، وعبد الله بن لهيعة، وآخرون. وكان ثقة ثبتًا عالمًا مقرئًا، وهو أول من برز في القرآن والسنن. وكان خبيرًا بأنساب العرب، وافر العلم، ثقة. رابط بثغر الإسكندرية مدة، ومات بها. انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص24)، والذهبي، تذكرة الحفاظ (ج75/1)، والزركلي، الأعلام (ج340/3).

(6) في (ط): (متكاء).

(7) وقرأ الحسن(ت110هـ) وابن هرمز(ت117هـ): (مُتَّكاءً)، بالتشديد والمدّ،[يوسف: 31]. وهي كقراءةِ العامَّة إلّا أنّه أشْبَعَ الفتحةَ؛ فتولَّدَ منها ألفٌ. كما في:

يَنْبَاع مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ   زَيَّافَةٍ مثل الفَنِيقِ المُكْدَمِ

و:

أَعوذُ باللهِ مِنَ العَقْرابِ   الشَّائِلاتِ عُقَدَ الأَذْنابِ

انظر: حاشية كتاب: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج106/3)، والأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج24/1).

قولهُ[1]: [وأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ[2]][3] جَمْعُ (غَائلَةٍ) وهي المَهْلَكَةُ. ض.

قَوْلُهُ: [على أنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الزّيَادَاتِ] الظَّاهِرُ أَنَّ هذا مِنْ كَلامِ الشَّارِحِ يُجِيبُ أبَا عَلِيّ مِنْ أَنَّ ثُبُوتَ حَرْفِ العِلَّةِ ليس بِدَلِيلٍ لأَصَالَتِهِ كَثبُوتِ (مِيمِ) (مَكَانٍ)[4] فِي مُتَصَرَّفَاتِهِ، ويُحْتَمَلُ أنْ يَكُونَ مِنْ تَمَامِ كَلَامِ أبي عَلِيّ[5] بِأَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ؛ أي: الحَرْفُ الزَّائِدُ، وإنْ ثَبَتَ في تَصَارِيفِ بَعْضِ الكَلِمَاتِ كما في (مَكَانٍ) إلّا أنَّ الأَصْلَ عَدَمُ ثُبُوتِ الزَّائِدِ فَمَا لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ على أنَّ الثَّابِتَ زَائِدٌ لَمْ نَقُلْ بزِيَادَةِ الثَّابِتِ، وهَهُنَا لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ على زِيَادَةِ حَرْفِ العِلَّةِ في (اسْتَكَان)[6]، وهُوَ ثَابِتٌ في تَصَارِيفِ الكَلِمَةِ؛ فَالْأَصْلُ أنْ يَكُونَ أَصْلَيًّا. ض.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [على أنه يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص215).

(3) (الغوائلُ): الدواهي. واحدتها غائلة. انظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج8/171)، وابن منظور، لسان العرب (ج11/512).

(4) (المكان)، نحو: (جلست مكان زيد)، (مَفْعَلٌ) مِنَ (الكون)، فهو في أصل وضعه مصدرٌ عُبِّرَ به عن الموضع. والموضع – أيضاً– من لفظ الوضع؛ فلا يعمل الفعل في شيء من هذا القبيل بحرف. والقول: بأنّ (مكان) من (الكون) هو قول الخليل(ت170هـ) في كتاب (العين)، إلا أنهم شبّهوا (الميم) بالحرف الأصلي للزومها، فقالوا في الجمع: (أمكنة). حتى كأنه على وزن (فعَال)، وقد فعلوا ذلك في ألفاظٍ كثيرةٍ، شبَّهوا الزَّائِدَ بالأصلي نحو: (تمدرع)، و(تمسكن)، ولهما نظائر. وفي الكليات: (فَعَالٌ) مِنَ (التمكن) لا (مَفْعَلٍ) من (الكون)، كـ(المقال) من (القول)؛ لأنَّهم قالوا في جمعه: (أمكن)، و(أمكنة)، و(أماكن). وقالوا: (تمكَّنَ)، ولو كان من (الكون) لقالوا: (تكون). انظر: السهيلي، نتائج الفكر في النحو (ص302)، والكفوي، الكليات (ص826).

(5) الاسْتِكانَةُ: الخُضوعُ والذّلُّ. جَعَلَهُ بعضُهم اسْتَفْعَلَ من الكَوْنِ، وجَعَلَهُ أَبو عليَ مِنَ الكَيْنِ وَهُوَ الأَشْبَهُ. الزبيدي، تاج العروس (ج36/78).

(6) قوله تعالى: ﴿وَمَا استكانوا﴾ فيه ثلاثةُ أقوالٍ: أحدُها: أنَّهُ (استفعل) من (الكونِ)، و(الكونُ): الذُّلُّ، وأصلُه: (اسْتَكْوَن)، فَنُقِلَتْ حركةُ الواو على الكاف، ثم قُلِبَتِ الواوُ ألفاً. الثاني: قولُ الأزهري(ت370هـ)، وأبي عليّ(ت377هـ): هو من قول العرب: (بات فلان بِكَيْنَةِ سوءٍ)، على وزن (جَفْنة)؛ أي: بحالةِ سوءٍ؛ فألفُهُ على هذا من ياءٍ، والأصلُ: (اسْتَكْيَنَ)، ففُعِلَ بالياء ما فُعِلَ بأختها. الثالث: قال الفراء(ت207هـ): وزنُه (افْتَعَل) من (السُّكون)، وإنَّما أُشْبِعَتِ الفتحةُ فتوَلَّدَ منها (أَلِفٌ) كقَوْلِهِ:

أعوذُ باللهِ من العَقْرَابِ ... الشَّائِلاتِ عُقَدَ الأَذْنَابِ

يريد: (العَقْرَبَ الشائلةَ)، ورُدَّ على الفراء(ت207هـ): بأنَّ هذه الألفَ ثابتةٌ في جميع تصاريفِ الكلمةِ، نحو: (استكانَ يَسْتكين فهو مُسْتَكِين ومُسْتَكان إليه استكانةً)، وبأنَّ الإشباعَ لا يكونُ إلا في ضرورةٍ، وكلاهما لا يَلْزَمُه: أمَّا الإشباعُ فواقعٌ في القراءاتِ السبعِ، وأمَّا ثبوتُ الألفِ في تصاريف الكلمةِ فلا يَدُلُّ – أيضاً–؛ لأنَّ الزَّائِدَ قد يلزَمُ ألَا ترى: أنَّ (الميمَ) في (تَمَنْدَل وتَمَدْرَعَ) زائدةٌ، ومع ذلك هي ثابتةٌ في جميعِ تصاريفِ الكلمة=

قَوْلُهُ: [[1]على أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الزِّيادَاتِ الَّلازِمَةِ] إِشَارَةٌ إِلى رَدِّ الاسْتِدلَالِ السَّابِقِ وقَدْ حَكَى رَدَّهُ بِذَلِكَ – أيضًا– الحَلَبِيُّ فِي إِعْرَابِهِ، ومَثَّلَ بـ(تَمَنْدَلَ)، و(تَمَدْرَعَ)[2].

=قالوا: (تَمَنْدل يَتَمَنْدَلُ تَمَنْدُلاً فهو مُتَمَنْدِلٌ ومُتَمَنْدَلٌ به)، وكذا (تَمَدْرَعَ)، وهما من (النَّدْل والدِّرْع). ويرى أبو البقاء: (أنَّ الكلمةَ في جميعِ تصاريفِها ثبتَتْ عينُها والإشباعُ لا يكونُ على هذا الحدِّ). وفي موضع آخر ذكر الحلبي هذنه المسألة في (المَسْكَنَةُ): (مَفْعَلةٌ) من (السُّكون)؛ لأنَّ المِسْكينَ قليلُ الحركةِ والنهوضِ؛ لِما به من الفَقْر. و(المِسْكينُ): (مِفْعيل) منه، إلّا أنَّ هذه (الميمَ) قد ثَبَتَتْ في اشتقاق هذهِ الكلمةِ، قالوا: (تَمَسْكَنَ يَتَمَسْكَنُ فهو مُتَمَسْكِنٌ)، وذلك كما تَثْبُتُ (ميم) (تَمَنْدَلَ وتَمَدْرَعَ) من (النَّدْل والدَّرْع)، وذلك لا يَدُلُّ على أصالتها؛ لأنّ الاشتقاق قَضَى عليها بالزيادَةِ. وقال الراغب(ت502هـ): {وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذلة والمسكنة}: فـ(الميمُ) في ذلك زائدةٌ في أصحِّ القولين، وإيرادُ هذا الخلافِ يُؤْذِنُ بأنَّ (النونَ) زائدةٌ، وأنه من (مَسَك). انظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج397/1)، و(ج432/3).

(1) نصُّ الجاربردي: قال أبو علي الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ [آل عمران:146] لا أقول: إنه افتعلوا من السكون، وزيدت الألف كما في (منتزاح)، لكنه عندي: (استفعلوا)، مثل: (استقاموا)، والعين حرف علّة؛ ولذا ثبت في اسم الفاعل نحو: (مستكين)، وفي نحو: (يستكين)، على أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الزِّيادَاتِ الَّلازِمَةِ. كما قالوا: (مكان) وهو مفعل من (الكون)، ثم قالوا: (أمكنته، وأماكن، وتمكن، واستمكن) على توهم أصالة الميم للزومه، وثباته في جميع تصرفاته. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص215).

(2) في (م): (تمدرح).

[معاني: الأبنية في الأفعال]

[معاني أبنية الثلاثي]

[مَعَاني (فَعَلَ)]:[1]

قَوْلُهُ: [فَقَلَّمَا يُوجَدُ فِعْلٌ غَيْرُهُ لَهُ مَعْنًى إِلَّا وَقَدِ اسْتُعْمِلَ فِيهِ بِمَعْنَاهُ] (ما) هذهِ الزَّائِدَةُ كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الرَّفْعِ، وشَأْنُ الزَّائِدَةِ المَذْكُورَةِ الدُّخُولُ على (قَلَّ)، و(كَثُرَ)، و(طَالَ)؛ لِشِبْهِهِنَّ بـ(رُبَّ)، ولَا يَلِيهَا إِلَّا الجُمَلُ الفِعْلِيَّةُ المَلْفُوظَةُ[2]، والضَّمِيرُ فِي (غَيْرِهِ)، واسْتُعْمِلَ لـ(فَعَلَ) بالْفَتْحِ. وفى (له) لـ(فَعَلَ)[3] غَيْرُهُ. وكذا في (بِمَعْنَاهُ) وفى (فيهِ) وَاحِدُ هذينِ الظَّرْفَينِ يُغْنِي عَنِ الآخَرِ. والعِبَارَةُ في /ق27ب/ شَرْحِ المُفَصَّلِ [4]، بِدُونِ (بِمَعْنَاهُ)[5]؛ أي: فَقَلَّمَا يُوجَدُ فِعْلٌ غَيْرُ (فَعَلَ)[6] لِذَلِكَ[7] الفِعْلِ مَعْنًى وإِلَّا وقَدِ اسْتُعْمِلَ (فَعَلَ) فِيهِ؛ أي: في (مَعْنَاهُ).

---

(1) مَعَاني (فَعَلَ):

أَمَّا المَعَانِي فَمَعَانِي فَعُلَا ... كَثِيرَةٌ كَمَا فَشَا مُسْتَعْمَلَا

بَاب: المغالبة

وَبَابُ مَا غَالَبْتَ حِينَ تَفْعَلُهُ ... يُبْنَى عَلَى فَعَلْتُهُ فَأَفْعُلُه

فِي غَيرِ أَمْثَالِ يَسَرْتُ أَو أَعِد ... أَوْ بِعْتُ أَو رَميتُ فَالْكَسْرُ يَرِد

وَالْفَتْحُ فِي شَاعَرْتُهُ فَأَشْعَرُه ... عَنِ الْكِسَائِيِّ لِعَيْنٍ تَبَصَّرْهُ

ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج21/2).

(2) (الملفوظة)، ساقط في (ك).

(3) في (ك)، و(م): (لِلْفِعْلِ).

(4) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج109/2).

(5) في (ط): (بدون معناه).

(6) في (ط): (الفعل).

(7) في (ط): (ذلك).

قَوْلُهُ[1]: **[يَعْنِي بِالمغَالَبَةِ**[2]**]**؛ أي: يُرِيدُ بِفِعْلِ المُغَالَبَةِ، الفِعْلِ الذي يُذْكَرُ بَعْدَ الفِعْلِ الدَّالِّ على المُفَاعَلَةِ مُسْتَنِدًا[3] إلى الغَالِبِ في الماضي أو المُسْتَقْبَلِ، نَحْوَ: (كَارَمَني زَيْدٌ فَكَرَمْتُهُ أو وسَأُكْرِمُهُ، ويُكَارِمُنِي وأُكْرِمُهُ). قال في التَّسْهِيلِ[4]: وهذا البِنَاءُ مُطَّرِدٌ[5] في كُلِّ ثُلاثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ تَامٍّ

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص216).

(2) (المغالبة): عِنْد عُلَمَاء الصّرْف مَا يذكر بعد (المفاعلة) مُسْندًا إِلَى الْغَالِب؛ أَي: الْمَقْصُود بَيَان الْغَلَبَة فِي (الْفِعْل) الَّذِي جَاءَ بعد (المفاعلة) على الآخر. فَإِذا قلتَ: (كارمني) اقْتضى أَنْ يكونَ مِنْ غَيْرك إِلَيْكَ كَرَمٌ، مثل مَا كَانَ مِنْك إِلَيْهِ، فَإِنْ غلبته فِي الْكَرم وَأَرَدْت بَيَانه فتبنيه على (فَعَلَ) بِفَتْح الْعين، وَ(يَفْعُلُ) بِضَم الْعين. وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ، نَحْوَ: (كارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ يُكَارِمُنِي فَأَكْرُمُهُ)، و(ضَارَبَنِي فَضَرَبْتُهُ يُضَارِبُنِي فَأَضْرُبُهُ). فَهَذَا لقد ضَربته وضربك، وَلَكِنَّك غَلَبْتَهُ فِي الضَّرْبِ، وَيجوزُ أَنْ لَا يكونَ ضَرَبْتَهُ وَلَا ضَرَبَكَ، ولكنكما ضربْتُمَا غيرَكَمَا؛ لِتغلبَهُ فِي ذَلِك، أَو لِيغلبَك وَكَذَا الْبَوَاقِي. وَهَذَا معنى قَوْلهم: وَبَابُ المغالبةِ يُبْنى على (فَعَلْتُهُ أَفْعُلُهُ). وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذا صدرَ مِنْك فِعْلٌ، وَصَدَرَ مِنْ غَيْرِك – أَيْضًا– مِثْلُ ذَلِك الْفِعْلِ. أَو تَقْصِدُ صُدُورَهُ فِي الِاسْتِقْبَالِ كَذَلِكَ، فَطريقُهُ أَنْ تَجِيءَ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي أَو الْمُضَارع من بَابِ (المفاعلة) من ذَلِك (الْفِعْلِ) ثمَّ تَجِيءُ بعدَهُ بِ(الْفِعْلِ الْمَاضِي) على الأول، و(المضارع) على الثَّانِي مِنْ بَابَ (نَصَرَ). وَإِنْ كَانَ ذَلِك (الْفِعْلُ) مِنْ غَيرِه. إِلَّا مُعْتَلَّ (الْفَاءِ)، (واويًا) كَانَ، نَحْو: (وَعَدَ، واعدني؛ فوعدتُهُ، أَعِدُهُ)، أَو (يائيًا)، نَحْو: (يَسَرَ)؛ فَيُقَالُ: (يَاسَرَنِي؛ فَيَسَرْتُهُ أَيْسِرُهُ)؛ فَإِنَّهُ لَا يُنْقَلُ إِلَى (يَفْعُلُ) بِالضَّمِّ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ خِلَافُ لُغَتِهِم؛ إِذْ لم يَجِئْ مِنْهُ مِثَالٌ مَضْمُومُ الْعينِ؛ فَيُقَالُ: (واعدني فَوَعَدْتُهُ يُوَاعِدُنِي أَعِدُهُ). وَمُعْتَلُّ العينِ أَو اللَّامِ اليائيين؛ فَإِنَّهُ لَا يُنْقلُ إِلَى (يَفْعُلُ) بِالضَّمِّ، بَلْ يَبْقَى على الْكَسْرِ. يُقَال: (بَايَعَنِي؛ فَبِعْتُهُ، يُبايِعُنِي أَبِيعُهُ)، و(راماني؛ فَرَمَيْتُهُ، يَرَامَانِي، أَرْمِيهِ)؛ إِذْ لَمْ يَجِئْ أجوفَ، وَلَا نَاقِصًا، مثل: (يَأْبَى) مِنْ (يَفْعُلُ) بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّك لَو ضممت (عينه) لانقلب (الْيَاءُ) (واوًا)؛ فَيَلْتَبِسُ بِذَوَاتِ (الْوَاوِ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص218)، ونكري، دستور العلماء (ج208/3).

(3) في (ط): (مسندًا).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ص469). (التسهيل): كِتَابٌ أَلَّفَهُ ابْنُ مَالِكٍ؛ تسهيلًا وتلخيصًا لكتابه المُسمَّى: (الفوائدُ النَّحويَّةُ)، وسمَّاهُ: (تسهيلُ الفَوائِدِ وتَكْمِيلُ المَقَاصِدِ)، وهو كتابٌ جَمَعَ مَسَائِلَ النَّحْوِ وقَواعِدَهُ، وقد عُنِيَ بِهِ العُلماءُ مِنْ بَعْدِهِ، ووَضَعُوا عليهِ شُرُوحًا كثيرةً. النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك (ج347/4).

(5) هل ينبغي لكل فعل جاء على (فاعلته ففعلته أفعله) على سبيل المبالغة أن يكون (فعلته أفعلُه) فيه، من باب نصر قياساً مطرداً؟ أقول في ذلك مذاهب: المذهب البصري: أما البصريون فيقولون بضم عين المضارع في الصحيح من أفعال المغالبة مطلقاً، ويجعلون هذا قياساً مطرداً. فإذا سُمع فيه غير الضم أوجبوا الضم فيه، ما دام الفعل صحيحاً. قال السيوطي في المزهر (ج25/2): "وشذ الكسر في قولهم خاصمني فخصمته أخصمه بكسر الصاد، ولا يجيز البصريون فيه إلا الضم، وهذا ما لم يكن المضارع وجب فيه الكسر فإنه يبقى على حاله في المغالبة، نحو سايرني فسِرته أسيره، وواعدني فوعدته أعِدُه،=

خَالٍ مِنْ مُلْزِمِ الكَسْرِ[1]، ولَا يُنَافِيهِ قَوْلُ سيبويه [2]: ليس في كُلِّ شَيْءٍ يَكُونُ هذا، أَلَا تَرَاهُمْ لَا يَقُولُونَ[3]: (نَازَعَنِي فَنَزَعْتُهُ)[4]؛ اسْتِغَناءً عَنْهُ بِـ(غَلَبْتُهُ)؟ ففي شرح المُفَصَّلِ [5]: أَنَّ مَا ذَكَرَهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِه قِيَاسًا[6]. قال: كما أَنَّهُ لم يخرج باب التعجب[7]عن القياس لامتناعهم في (ما أقيله[8]ا

=وراماني فرميته أرميه". والبصريون يقولون بالضم، ولو كانت عين المضارع أو لامه حرفاً حلقياً. قال السيوطي في المزهر (ج25/2): "وأما فَعَل بفتح العين، الصحيح، إن كان لمغالبة، فمذهب البصريين أن مضارعه بضم العين مطلقاً نحو: واضأني فوضأته أوضؤه، من حروف الحلق. مذهب الكسائي والجوهري وجماعة: علَّق الضم الذي تستوجبه المغالبة على خلو الفعل من حرف حلقي عيناً أو لاماً، فإذا كان الفعل حلقياً وجب الفتح في عين مضارعه. الجوهري قد أخذ بمذهب الكسائي في أعمال الحلقي، في باب المغالبة. قال السيوطي في المزهر (ج25/2): "وجوز الكسائي في حلقي العين فتح عين مضارعه، كحاله إذا لم يكن لمغالبة" والجمهور لم يوجب الفتح في حلقي العين في غير المغالبة ليوجبها في المغالبة. والمختار في قياس الصحيح من أفعال المغالبة، أن يؤخذ بالسماع أولاً، فإذا سمع فيها غير الضم في عين المضارع أخذ به، وأضيف إليه قياس المغالبة وهو الضم، سواء أكان حلقي العين أم لم يكن، وقد أخذ بهذا جماعة. الزعبلاوي، دراسات في النحو (ص278–280).

(1) ابن مالك، شرح التسهيل (ج472/3).

(2) سيبويه، الكتاب (ج68/4).

(3) في (م): (يقولون).

(4) الأمور التي توجب ضم العين في المضارع ضَمًّا قياسيًّا، ومنها أن يكون دالًّا على المغالبة – نقلًا عن القاموس– التعليق على ذلك: "قَوْلُهُ: أو دالًّا على المغالبة ... "يقتضي أن باب المغالبة قياسي؛ وليس كذلك، كما يدل عليه عبارة الرضي(ت686هـ)؛ حيث قال: "واعلم أنّ باب المغالبة ليس قياسيًّا بحيث يجوز نقل كل لغة إلى هذا الباب؛ قال: سيبويه: "وليس في كل شيء يكون هذا، ألا ترى أنك لا تقول: (نازعني فنزعته أنزِعه)؟ بضم العين، وهي (الزاي)، للاستغناء عنه بغلبته، وكذا غيره، بل نقول: هذا الباب مسموع كثير. عباس حسن، النّحو الوافي (ج173/2).

(5) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج99/2).

(6) القياس في مضارع أفعال المغالبة: إذا كان الفعل جارياً بين اثنين وغلب أحدهما فيه الآخر، أحلت باب المفاعلة فيه إلى باب نصر، ولو كان في الأصل من غير هذا الباب فضممت عين مضارعه، هذا هو الغالب. فأنت تقول شاتمته فشتمته أشتمه بضم عين المضارع، ما دام للمغالبة، والشتم في الأصل من باب ضرب. الزعبلاوي، دراسات في النحو (ص277).

(7) في (م): (من باب التعجب).

(8) في (م): (نقله).

ستغناء[1] عنه بـ(ما أشدّ قائلته). قال ذلك: سيبويه [2]، وإنّما قال:[3] قام دليلٌ خاصٌّ في هذه المواضع هو أنَّهُ كَثُرَ استعمالُهُمْ[4] هذا المعنى، ولم يَرِدْ عنهم فيه مِثْلُ ذلك، وإنَّما قام[5]ورد في موضعه[6]غَلَبَتُهُ؛ فدلَّ ذلك على أنَّهُ في هذا الموضعِ الخَاصّ مُطَّرَحٌ. انتهى.

قَوْلُهُ[7]: **[وأردْتَ بَيَانَـهُ]**؛ أي: بَيَانَ كَوْنِكَ غالبًا؛ فالضَّمِيرُ عائدٌ إلى الغَلَبَةِ، بِتَأْوِيلِ المَذْكُورِ، أو كَوْنِكَ غَالبًا. ض.

قَوْلُهُ: [فَتَبْنِيهِ] في تَرْكِيبِهِ شَيءٌ. والأَوْلَى أنْ يَقُولَ: تَبْنِيهِ على (فَعَلْتُهُ) مِنَ الماضي، وعلى (أَفْعُلُهُ) إذا أَبْنَيْتَهُ مِنَ المُضَارِعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الفِعْلِ الذي جَاءَ بَعْدَ (المُفَاعَلَةِ) مِنْ بَابِ الفِعْلِ بـ(فَعَلَ) بِفَتْحِ العَيْنِ في الماضي، وضَمِّهَا في الغابرِ[8]؛ لِكَثْرَةِ مَجِيءِ الفِعْلِ بِمَعْنَى المُغَالَبَةِ مِنْ هذا البابِ، نحو: الكبر والكثر والقمر في الغَلَبَةِ، في الكبر[9]

---

(1) (استغناء عنه بما أشدّ قابلته. قال ذلك: سيبويه)، ساقط في (م)، و(ط).

(2) سيبويه، الكتاب (ج99/4).

(3) (قال) ساقط في (ك).

(4) في (ط): (استعماله).

(5) (قام)، ساقط في (ك)، و(ط).

(6) في (م): (موضع).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [ثم خصوا من أبوابه].

(8) قد تسألُ وتقول: كيف استخدم المُحشِّي (ابن جماعة) مع المضارع (الغابر)، وما نعرفه عن الغابر أنه للماضي؟ إنّ (الغابر) من الأضداد؛ فقد نقل ثعلب(ت291هـ) عن ابن الأعرابي(ت231هـ): الغابر: الماضي، والغابر: الباقي. قال: وكان النبي ﷺ يَحْدَرُ فيما غَبَرَ مِنَ السُّورَةِ. يحتملُ الوجهين؛ قالَ الأزهري(ت370هـ): والمعروف في كلام العرب أنّ الغابرَ: الباقي، وقد قال غير واحد من الأئمة: إنّ الغابرَ يكونُ بمعنى الماضي. وذكره ابن الأثير(ت606هـ) معتمدًا على كلام الأزهري: إنَّه مِنَ الأَضْدَادِ. انظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج123/8)، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج337/3).

(9) كَبُرَ بالضم يَكْبُرُ؛ أي: عَظُمَ، فهو كَبيرٌ وكُبارٌ. فإذا أفرط قيل: كُبَّارٌ بالتشديد. إنْ كانَ لِلمُغَالَبَةِ فإنَّ مُضارِعَهُ أبدًا على(يَفْعُلُ) بضمّ العين، نحو: (ضَارَبَنِي فضَرَبتُه أَضرُبُهُ)، و(كابَرَنِي فكَبَرتُه أَكبُرُهُ)، و(فاضَلَنِي ففَضَلتُه أَفضُلُهُ). انظر: الجوهري، الجوهري، الصحاح (ج801/2)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص119).

والكثرة[1] والقِمار [2] .

(1) فعَل –بفتح العين– يَفْعُل –بضم العين– نحو: (كارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرُمُهُ)، و(كاثَرَنِي فكثرته أَكْثُرُهُ)، ومن أفعال المغالبة: نحو: (كاثرني فَكَثَرْتُهُ)؛ أي: غَلَبْتُهُ في الكثرة. و(الكُثْرُ): بالضَّمِّ: مِنَ المَالِ الكَثيرُ. ويُقَالُ: (مَالُهُ قُلٌّ ولا كُثْرٌ). ويُقَالُ: الحمدُ للهِ على القُلِّ والكُثْرِ، والقِلِّ والكِثْرِ. والكثرة: نقيض القلة. ولا تقل: الكِثرة بالكسر؛ فإنَّها لُغَةٌ رَديئةٌ. وقد كَثُرَ الشيء؛ فهو كثير. وقومٌ كَثيرٌ، وهم كَثيرونَ. وأَكْثَرَ الرَّجلُ؛ أي: كَثُرَ مَالُهُ. انظر: الجوهري، الجوهري، الصحاح (ج802/2– 803)، وركن الدين، شرح الشافية (ج240/1)، والصبان حاشية الصبان على شرح الأشموني، لألفية ابن مالك (ج78/3).

(2) قَمَرْتُ الرجل أَقْمِرُهُ بالكسر قَمْراً، إذا لاعبْتَه فيه فغلبْته. وقامَرْتُهُ فَقَمَرْتُهُ أَقْمُرُهُ بالضم قَمْراً، إذا فاخرته فيه فغلبته. وخير من فصَّل في هذه المسألة ابن عصفور (ت669هـ): في مسألة: [المضارع الثلاثي]: وأمَّا المضارعات فالمَقِيس منها أن يجيءَ مضارعُ (فَعُلَ) أبدًا على (يَفْعُلُ) بضمّ (العين) كالماضي، نحو: (ظَرُفَ يَظرُفُ، وشَرُفَ يَشرُفُ). ومضارعُ (فَعِلَ) على (يَفْعَلُ) بفتح (العين)، نحو: (شَرِبَ يشرَبُ، وحَذِرَ يحذَرُ). و(فَعَلَ) لا يخلو أن يكون للمُغالَبة، أو لا يكون. فإن كان للمغالبة فإنَّ مضارعه أبدًا على (يَفْعُلُ) بضمّ (العين)، نحو: (ضَارَبَنِي فضَرَبتُه أَضرُبُهُ، وكابَرَنِي فكَبَرتُه أَكبُرُهُ، وفاضَلَنِي ففَضَلتُهُ أَفضُلُهُ). هذا ما لم يكن معتلَّ (العين) أو (اللام) بـ(الياء)، أو معتلَّ (الفاء) ب(الواو). فإنْ كان كذلك لزم المضارعُ (يَفْعِلُ) بكسر (العين)، نحو قولك: (راماني فرَمَيتُهُ أَرمِيهِ، وسايَرَني فسِرتُه أَسِيرُهُ)؛ أي: غَلَبْتُه في السَّير، وواعَدَني فوَعَدتُه أَعِدُهُ. وزعم الكسائيُّ(ت189هـ) أنه يجيء على (أَفْعَلُ) بفتح (العين)، إذا كان عينه حرف حلق، نحو: (فاخَرَني ففخَرتُهُ أَفخَرُهُ). فإنْ لم يكن للمغالبة فلا يخلو أن يكون مُعتلَّ (الفاء) بـ(الواو)، أو معتلّ (العين) أو (اللّام) بـ(الياء) أو بـ(الواو)، أو مُضعَّفًا، أو غير ذلك: فإنْ كان مُعتلَّ (الفاء) بـ(الواو) فإنَّ مضارعه أبدًا على (يَفْعِلُ) بكسر (العين)، نحو: (وَعَدَ يَعِدُ، ووَزَنَ يَزِنُ). وتُحذف (الواو) لوقوعها بين (ياء) و(كسرة) في: (يَعِد)، ثمّ تُحمل في: (أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ). فإنْ كانَ مُعتلَّ (العين) أو (اللّام) بـ(الواو) كان المضارع أبدًا على (يَفْعُلُ) بضمِّ (العين)، نحو: (غَزا يَغزُو، وقالَ يَقُولُ). وإن كان معتلَّ (العين) أو (اللّام) بـ(الياء) فإنَّ المضارع منه أبدًا على (يَفْعُلُ) بكسر (العين)، نحو: (رَمَى يَرمِي، وباعَ يَبِيعُ). وإن كان مضعَّفًا فلا يخلو أن يكون مُتعدِّيًا أو غيرَ مُتعدٍّ. فإنْ كان غيرَ مُتعدٍّ فإنَّ مُضارعَهُ أبدًا يجيءُ على (يَفْعِلُ) بكسر (العين)، نحو: (فَرَّ يَفِرُّ، وشَذَّ الشيءُ يَشِذُّ). وإنْ كان متعدّيًا فإن مضارعَهُ أبدًا يجيء على (يَفعُلُ) بضمّ (العين)، نحو: (رَدَّهُ يَرُدُّهُ، وشَدَّهُ يَشُدُّهُ). فإن كان غير ذلك فلا يخلو أنْ تكون (لامُهُ) أو (عينُهُ) حرف حلق، أو لا يكون. فإنْ كان كذلك فإنَّ مضارعَهُ أبدًا على (يَفْعَلُ) بفتح (العين)، نحو: (قَرَعَ يَقرَعُ، وفَغرَ يَفغَرُ، وزأَرَ يَزأَرُ). وإنْ لم يكن كذلك فإنَّ مضارعه أبدًا يجيءُ على: (يَفْعِلُ)، و(يَفْعُلُ) بكسر (العين)، وضمّها، نحو: (ضَرَبَ يَضرِبُ، وقَتَلَ يَقتُلُ، وجَلَسَ يَجلِسُ، وقَعَدَ يَقعُدُ). وقد يجتمعان في الفعل الواحد، نحو: (عَكَفَ يَعكِفُ ويعَكُفُ). وهما جائزان، سُمِعا للكلمة أو لم يُسمع إلَّا أحدهما. وأمَّا المزيد على ذلك فإنّك إذا أردت المضارع فلا يخلو أن تكون في أَوَّله همزةُ وصلٍ، أو تاءٌ زائِدةٌ، أو لا يكون كذلك. فإن كان كذلك فإنَّ المضارع منه بمنزلة الماضي. إلَّا أنَّك تزيد حرف المضارعة مفتوحًا وتكسِرُ ما قبل الآخر، فيما أوّله همزةُ وصلٍ، وتزيد حرف المضارعة مفتوحًا لا غيرُ، فيما أوّله التاء، فتقول: (انطَلَقَ يَنطَلِقُ، واستَخرَجَ يَستَخرِجُ، وتَغافَل=

قَوْلُهُ: [على فَعَلَ] الحَاصِلُ أنَّ المُغَالَبَةَ إذا ثَبَتَتْ مِنِ المَاضِي يَنْبَغِي أنْ يَكُونَ على (فَعَلَ) بِالفَتْحِ، وإذا ثَبَتَتْ مِنَ المُضَارِعِ يَنْبَغِي أنْ يَكُونَ على (يَفْعُلُ) بِالضَّمِّ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ خَصُّوا]؛ أيْ: ثُمَّ خَصُّوا مِنْ أَبْوَابِ (فَعَلَ) ما كانَ عَيْنُ مُضَارِعِهِ مَضْمُومًا بالرَّدِّ إليهِ، لا إلى (يَفْعِلُ) بِالْكَسْرِ، أو (يَفْعَلُ) بِالفَتْحِ؛ فَضَمِيرُ بالرَّدِّ إليهِ عَائِدٌ إلى (ما) لِتَقَدُّمِهِ تَقْدِيرًا.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ خَصُّوا مِنْ أَبْوَابِهِ بِالرَّدِّ إِلَيْهِ مَا كَانَ عَيْنُ مُضَارِعِهِ مَضْمُومًا] الضَّمِيرُ في أَبْوَابِهِ لِـ(فَعَلَ) بِالْفَتْحِ، وفي (إليه) لـ(ما) وإنْ تَأَخَّرَ لَفْظًا؛ لِتَقَدُّمِهِ رُتْبَةً؛ لِكَوْنِهِ مَفْعُولًا مُسَرَّحًا لـ(خَصُّوا)، والمَفْعُولُ المُسَرَّحُ رُتْبَتُهُ التَّقَدُّمُ على المُقَيَّدِ بِالحَرْفِ[1].

قَوْلُهُ[2]: [بِالرَّدِّ إِلَيْهِ[3]]؛ أي: بِرَدِّ الفِعلِ الذي جاءَ بَعْدَ (المُفَاعَلَةِ). ض.

=يَتغافَلُ، وتَشَجَّعَ يَتَشَجَّعُ). وإن كان غير ذلك فَعَلتَ فيه ما فعلتَ فيما في أوَّلِه همزةُ وصلٍ. إلَّا أنك تضمُّ حرف المضارعة، فتقول: (سَلقَى يُسَلقِي، وجَلبَبَ يُجَلبِبُ، وأَكرَمَ يُكرِمُ، وضَرَّبَ يُضَرِّبُ، وضارَبَ يُضارِبُ). وشَذَّ من (فَعِلَ) شيء، فجاء مضارعه على (يَفْعِلُ) بكسر (العين)، نحو: (نَعِم يَنعِمُ، وحَسِبَ يَحسِبُ، ووَمِقَ يَمِقُ، ووَرِثَ يَرِثُ، ووَلِيَ يَلِي، ووَرِعَ يَرِعُ، ووَعِمَ يَعِمُ، ووَغِمَ يَغِمُ، ووَحِرَ يَحِرُ، ووَغِرَ صدرُه يَغِرُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَرِيَ الزَّندُ يَرِي، ووَطِئَ يَطَأُ، ووَسِعَ يَسَعُ). والدليلُ على أنَّ (يطأُ ويَسَعُ) في الأصل إنَّما هو (يَوْطِئُ ويَوْسِعُ)، ثمّ فُتِحت (العين) لكون (اللّام) حرفَ حلق، حَذفُ (الواو) منهما. ولم يُعتَدَّ بالفتحة؛ لكونها عارضةً. ولو كانت أَصليَّةً لم تُحذَفِ (الواو)؛، كما لم تُحذف من: (يَوجَلُ ويَوحَلُ). وشَذَّ منه –أيضًا– شيء، فجاء على (يَفْعُلُ) بضمّ (العين)، وهو:(نَعِمَ يَنعُمُ، وفَضِلَ يَفضُلُ، وحَضِرَ يَحضُرُ، ومِتَّ تَمُوتُ) في لغة من يَكسِرُ الميم، و(دِمْتَ تَدُومُ). وشَذَّ –أيضًا– من (فَعَلَ) الذي (فاؤه) (واو) لفظة واحدة، فجاء مضارعها على (يَفْعُلُ) بضمّ (العين). وهي: (وَجَدَ يَجُدُ). وأصله (يَوْجُدُ)، فحُذِفت (الواو)؛ لكون الضمّ هنا شاذًّا والأصل الكسر، فحُذفت (الواو) كما حُذفت مع الكسرة. وعلى ذلك قوله:

لَو شِئتِ قَد نَقَعَ الفُؤادُ بِشَربةٍ ... تَدَعُ الصَّوادِيَ لا يَجُدْنَ غَليلا

وشَذَّ –أيضًا– شيء مِنْ (فَعَلَ) المعتلّ (اللّام)، فجاء مضارعه على (يَفْعَلُ) بفتح (العين)، وهو: (قَلَى يَقلَى، وعَثَى يَعثَى، وجَبَى يَجبَى، وأَبَى يأبَى). وشَذَّ –أيضًا– مِنْ (فَعَلَ) الصحيح (اللّام) شيء، فجاء مضارعه على (يَفْعَلُ) بفتح (العين)، وهو: (قَنَطَ يَقنَطُ، ورَكَنَ يَركَنُ). وشَذَّ –أيضًا– مِنْ (فَعَلَ) المضاعف المتعدّي شيء، فجاء مضارعه على (يَفعِلُ) بكسر (العين)، وهو: (هَرَّ الكأسَ يَهِرُّها، وعَلَّه يَعِلُّه، وحَبَّ الشيءَ يَحِبُّهُ). انظر: الخليل، العين (ج161/5)، والجوهري، الصحاح (ج799/2)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص119).

(1) (في) (ط): بِالحَرْفِ (في).

(2) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وإنما فعلوا كذلك].

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص217).

قَوْلُهُ: [وكَذَا البَوَاقِي]؛ أيْ: يَجُوزُ أنْ لَا يَكُونَ (أَكْرَمْتُهُ)، ولا (أَكْرُمُكَ)، ولَكِنَّمَا (أَكْرَمْتُمَا غَيْرَكُمَا) إلى آخرِهِ.

قَوْلُهُ: [وإنَّمَا فَعَلُوا كَذَلِكَ]؛ أيْ: رَدُّوا إِلَى (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) بالضَّمّ؛ لِأَنَّ الـ(فَعَلَ) بمعنى (المُغَالَبَةِ)؛ أيْ: المُسْنَدِ إلى الغَالِبِ قَدْ جاءَ كَثِيرًا مِنْ هذا البَابِ، كـ(الكبرِ، والكثرِ، والقمرِ)؛ فَنَقَلُوا مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ البَابِ إليهِ كَمَا اسْتَعْمَلُوا مَا جاءَ مِنْهُ؛ لِيَدُلَّ ذَلِكَ البَابُ على المُرَادِ مِنَ الغَلَبَةِ المَوْضُوعِ لَهُ /ق27ب/ كَمَا يَدُلُّ على اسْتِعْمَالِهِمُ المَذْكُورِ؛ قالَ في القَامُوسِ [1]: (وكَبِرَ كَفَرِحَ، كِبَرًا كَعِنَبٍ. ومَكْبِرٌ كَمَنْزِلٍ[2]: طَعَنَ في السِّنِّ. وكَبَرَهُ بِسَنَةٍ: كَنَصَرَ)[3]. زَادَ عَلِيهِ، وقَالَ – أيضًا–: (الْكَثْرَةُ – وتُكْسَرُ–: نَقِيضُ القِلَّةِ.[4]و(كَاثَرُوهُمْ فَكَثَرُوهُمْ: غَالَبُوهُمْ في الكَثْرَةِ فَغَلَبُوهُمْ[5]. وقَالَ: و(قَامَرَهُ مُقَامَرَةً، وقِمَارًا؛ فَقَمَرَهُ[6]كَنَصَرَهُ: رَاهَنَهُ؛ فَغَلَبَهُ) [7]. انتهى.

قَوْلُهُ[8]: [وَاوِيًّا كَانَ، نَحْوَ: وَعَدَ، أَوْ يَائِيًّا[9]، نَحْوَ: يَسَرَ[10]] فيهِ تَعْمِيمٌ؛ لِقَوْلِ المُصَنِّفِ إِلَّا بابَ (وَعَدْتَ) بِقَرِينَةٍ.

---

(1) فصل الكاف، (كب). انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج468/1).

(2) في (م): (كمقول).

(3) في (م): (كقصر).

(4) (وكما تردهم) ساقط في (ك)، و(ط).

(5) (وكاثروهم فكثروهم غالبوهم في الكثرة فغلبوهم). ساقط في (ط). انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج468/1).

(6) في (ط): (فقمرًا).

(7) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج465/1).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص218).

(9) في (ط): (ويائيًا).

(10) مُعْتَلَّ (الْفَاءِ)، (واويًا) كَانَ، نَحْو: (وَعَدَ، واعدني؛ فوعدتُهُ، أَعِدُهُ)، أَو (يائيًا)، نَحْو: (يَسَرَ)؛ فَيُقَالُ: (يَاسَرَنِي؛ فَيَسَرْتُهُ أَيْسِرُهُ)؛ فَإِنَّهُ لَا يُنْقَلُ إِلَى (يَفْعُلُ) بِالضَّمّ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ خِلَافُ لُغَتِهِم؛ إِذْ لم يَجِئْ مِنْهُ مِثَالٌ مَضْمُومُ الْعينِ؛ فَيُقَالُ: (واعدني فَوَعَدْتُهُ يُوَاعِدُنِي أَعِدُهُ). وَمُعْتَلُّ العينِ أَو اللَّامِ اليائيين؛ فَإِنَّهُ لَا يُنْقلُ إِلَى (يَفْعُلُ) بِالضَّمِّ، بَلْ يَبْقَى على الْكَسْرِ. يُقَال: (بَايَعَنِي؛ فَبِعْتُهُ، يُبايِعُنِي أَبِيعُهُ)، و(راماني؛ فَرَمَيْتُهُ، يَرَامَانِي، أَرْمِيهِ)؛ إِذْ لَمْ يَجِئْ أجوفَ، وَلَا نَاقِصًا، مثل: (يَأْبَى) مِنْ (يَفْعُلُ) بِالضَّمّ؛ لِأَنَّكَ لَو ضممت (عينه) لانقلب (الْيَاءُ) (واوًا)؛ فَيَلْتَبِسُ بِذَوَاتِ (الْوَاوِ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (218)، ونكري، دستور العلماء (ج208/3).

قَوْلِهِ: [فِيمَا سَيَأْتِي] ولَمْ يَضُمُّوا في المِثَالِ وإليهِ وإلى مُعْتَلِّ العَيْنِ أوِ الَّلامِ اليائِيِّ الإِشَارَةَ بِمُلْزَمِ الكَسْرِ في الضَّابِطِ المُتَقَدِّمِ.

قَوْلُهُ[1]: **[إذا لم يَجِئْ مِنْهُ مِثَالٌ مَضْمُومٌ العَيْنَ]**؛ أي: لَمْ يَجِئْ مِنْ مُعْتَلِّ (الفَاءِ)، أو لَمْ يَجِئْ مِنْ (يَفْعُلُ) مِثَالٌ مَضْمُومُ العَيْنِ صِفَةً مُؤَكِّدَةً لِمَثَالٍ كـ(الأمسِ الدَّابِرِ)، والْأَوْلَى أنْ لَا يَكُونَ لَفْظَةُ مِنْهُ مَوْجُودَةً كَمَا في بَعْضِ النُّسَخِ. ض.

قَوْلُهُ: [فَيُقَالُ: بَايَعَنِي فَبِعْتُهُ]: فَبِعْتُهُ هُوَ بِكَسْرِ البَاءِ. والأَصْلُ: بِيعْتُهُ؛ فَهُوَ على (فَعَلْتُهُ) تقديرًا.

قَوْلُهُ: [وعَلَى هذا حَمَلَ الجَوْهَرِيُّ] قال في الصّحَاحِ: يُقَالُ: (بَاكَيْتُهُ فَبَكَيْتُهُ) إذا كُنْتُ أَبْكَى مِنْهُ. قال الشاعر[2]:

الشَّـــمْسُ طَالِعَـــةٌ لَيْسَـــتْ بِكَاسِـــفَةٍ تَبْكِـي[3] عَلَيْـكَ نُجُـومَ الَّلْيـلِ **والقَمَـرَا**[4]

وفي القَامُوسِ[5]: أنَّ هذهِ الرِّوَايَةَ: وَهْمٌ[6]؛ فيهِ: وقَوْلُ جَرِيرٍ [7]:

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [فيقال: بايعني فبعته].

(2) البيت من [البسيط]، لجرير(ت110هـ). انظر: جرير، ديوان جرير (ص786)، والمبرد، الكامل في اللغة والأدب (ج2/202)، وابن دريد، جمهرة اللغة (ج1/597).

(3) حكى الجاربردي: (على أنَّ (تبكي) للمغالبة، و(نجومَ الليل) مفعولة، وهي مغلوبة بالبكاء فإنّ الشمس غلبت النجومَ بكثرة البكاء، ثم حكى قولين آخرين: أحدهما: نصب النجوم بـ(كاسفة)، ثانيهما: نصبها على المفعول معه، بتقدير الواو) التي بمعنى (مع). الرضي، شرح الشافية (ج4/26)، وشاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص220).

(4) في (ك)، و(م): (والقمر).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص219).

(6) ذكر الفيروزأبادي(ت817هـ): كاسفة لموتك؛ أي: تبكي أبدًا، ووهم الجوهري، فغير الرواية بقوله: فالشمس طالعة، ليست بكاسفة، وتكلف لمعناه. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/849).

(7) جَرير(ت110هـ): جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفي بن بدر الكلبيّ اليربوعي، من تميم: أشعر أهل عصره. ولد ومات في اليمامة. وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم – وكان هجّاءاً مرّا – فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. كان عفيفًا، وهو من أغزل الناس شعرًا. وقد جمعت (نقائضه مع الفرزدق) في ثلاثة أجزاء، و(ديوان شعره) في جزأين. وأخباره مع الشعراء وغيرهم كثيرة جدًّا، وكان يكنى بـ(أبي حَزْرَة). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج1/321)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج4/590)، والزركلي، الأعلام (ج2/119).

يَرْثِي عُمَرَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ [1]:

فَالشَّـمْسُ كَاسِـفَةٌ لَيْسَـتْ بِطَالِعَـةٍ   تَبْكِـي عَلَيْـكَ نُجُـومَ اللَّيْـلِ والقمـرَا[2]

أيْ: كَاسِفَةٌ بِمَوْتِكَ تَبْكِي أَبَدًا، وَوَهِمَ[3] الجَوْهَرِيُّ [4] فَغَيَّرَ الرِّوَايَةَ بِقَوْلِهِ:

الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ[5]

وتَكَلَّفَ لِمَعْنَاهُ. انتهى.

قَوْلُهُ[6]: [وهذا بعيد]؛ أي: حذف (الواو) التي بمعنى (مع)[7] لم يَثْبُتْ في الُّلغَةِ الفَصِيحَةِ.

قَوْلُهُ: [وهذا بعيد]؛ أي: معنىً[8]؛ لِعَدَمِ ظُهُورِ المَعِيَّةِ، واصْطِلَاحًا؛ لأنّ حَذْفَ (واوِ) (المفعولِ مَعَهُ) ليس بِثَابِتٍ.

---

(1) عمر بن عبد العزيز(ت101هـ) ابن مروان بن الحكم الأموي القرشي، أبو حفص: قيل: له خامس الخلفاء الراشدين تشبيهًا له بهم. ولد ونشأ بالمدينة، وولي إمارتها للوليد. ثم استوزره سليمان بن عبد الملك بالشام. وولي الخلافة بعهد من سليمان سنة 99هـ فبويع في مسجد دمشق. وسكن الناس في أيامه، فمنع سبَّ علي بن أبي طالب (وكان مَنْ تَقَدَّمَهُ مِنَ الأمويين يَسبونه على المنابر) ولم تطل مدته، قيل: دُسَّ له السُمُّ وهو بدير سمعان من أرض المعرّة، فتوفي به. ومدة خلافته سنتان ونصف. وكان يُدْعَى: (أشجُّ بني أُميّة) رَمَحَتْهُ دابَّةٌ وهو غلام فشجته. وقيل: في صفته: (كان نحيف الجسم، غائر العينين، بجبته أثر الشجة، وخطه الشيب، أبيض، رقيق الوجه مليحًا). ورثاه الشريف الرضي بقصيدة مطلعها:

يا ابن عبد العزيز، لو بكت العين ... فتى من أمية لبكيتك

انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج250/4)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج312/22).

(2) في (ك): (والقمر).

(3) كيف يَهِمُ الجوهريُّ(ت393هـ)، وقد وردت الرواية عند ابن دريد(ت321هـ) في الجمهرة، وعند أبي بكر الأنباري(ت328هـ) في الزاهر، وعند الأزهري(ت370هـ). صحيح أنها وردت بالرواية التي ذكرها ابن جماعة(ت819هـ)، ولكن لا يصف الجوهري بالوهم؟! انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة (ج597/1)، والأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس (ج284/1)، والأزهري الهروي، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص84).

(4) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1421/4).

(5) في (ط): (بكافية).

(6) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وهذا بعيد].

(7) نصبها على المفعول معه، بتقدير (الواو) التي بمعنى (مع)، في قوله:

تبكي عليك نجومَ الليل والقمرَا

الرضي، شرح الشافية (ج26/4).

(8) في (م): (معنا).

قَوْلُهُ[1]: **[وهو غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ]** عِبَارَةُ المُصَنِّفِ في شَرْحِ المُفَصَّلِ [2]، واسْتِثْنَاءُ الكِسَائِيّ[3] غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، لَا فِي النَّقْلِ ولَا فِي المَعْنَى: أمَّا النَّقْلُ: فَقَدْ نَقَلَ /ق28أ/ الثِّقَاتُ: (فَاخَرَنِي فَفَخَرْتُهُ أَفْخُرُهُ)، وهو عَيْنُ ما خَالَفَ فِيهِ، وأمَّا[4]في المَعْنَى فَإنَّ ما فيهِ أَحَدُ حُرُوفِ الحَلْقِ لم يَلْزَمْ في قِياسِ كَلامِهِمُ الفَتْحُ دُونَ الضَّمِّ حتى يَكُونَ الضَّمُّ مُخْرِجًا لَهُ عَنْ قِياسِ لُغَتِهِمْ، بَلِ اسْتُعْمِلَ فِيهِ الفَتْحُ والضَّمُّ جَمِيعًا، أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ: (دَخَلَ يَدْخُلُ)، و(نَحَتَ يَنْحُتُ)؛ فهو مُمَاثِلٌ لِبَابِ (فَعَلَ) الذي ليسَ فِيهِ حَرْفُ حَلْقٍ في كَوْنِهِمْ يَقُولُونَ: (فَعَلَ[5]يَفْعُلُ ويَفْعِلُ) بالضَّمِّ والكَسرِ، فإذا اسْتَعْمَلُوا الضَّمَّ فَإنَّما اسْتَعْمَلُوا أَحَدَ البِنَاءَيْنِ الّذَيْنِ هُمَا قِيَاسُهُ، فَكَذَلِكَ إذا اسْتَعْمَلُوا (يَفْعِلُ) مِمَّا فيهِ حَرْفُ حَلْقٍ فَإنَّمَا اسْتَعْمَلُوا أَحَدَ الأَبْنِيَةِ التي هِيَ قِيَاسٌ؛[6]فَوَضُحَ أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى ليسَ كـ(بَابِ): (وَعَدَ ورَمَى) في امتناع (يَفْعُلُ) فيه. انتهت[7].

قَوْلُهُ[8]: **[يَلْزَمُ خِلَافُ قَاعِدَةٍ مَعْلُومَةٍ إلى آخِرِهِ]** فالحَاصِلُ أَنَّ المُقْتَضَى مَوجُودٌ، والمَانِعُ مُنْتَفٍ، أمَّا المُقْتَضَى: فَلِثُبُوتِ هذهِ القَاعِدَةِ، وهِيَ النَّقْلُ[9]، وأمَّا المَانِعُ فَلِأَنَّ الضَّمَّ يَثْبُتُ في حَرفِ الحَلْقِ. تَأَمَّلْ.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص220).

(2) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج110/2).

(3) مذهب الكسائي والجوهري وجماعة: علَّق الضم الذي تستوجبه المغالبة على خلو الفعل من حرف حلقي عيناً أو لاماً، فإذا كان الفعل حلقياً وجب الفتح في عين مضارعه. الجوهري قد أخذ بمذهب الكسائي في أعمال الحلقي، في باب المغالبة. قال السيوطي في المزهر،25/2: "وجوز الكسائي في حلقي العين فتح عين مضارعه، كحاله إذا لم يكن لمغالبة" والجمهور لم يوجب الفتح في حلقي العين في غير المغالبة ليوجبها في المغالبة. والمختار في قياس الصحيح من أفعال المغالبة، أن يؤخذ بالسماع أولاً، فإذا سمع فيها غير الضم في عين المضارع أخذ به، وأضيف إليه قياس المغالبة وهو الضم، سواء أكان حلقي العين أم لم يكن، وقد أخذ بهذا جماعة. الزعبلاوي، دراسات في النحو (ص278-280).

(4) في (ط): (وأن).

(5) (فَعَلَ) ساقط في (ك).

(6) في (ط): (قياسه).

(7) في (ك): (انبتت)، وفي (م): (انتهى).

(8) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وأضداد الأحزان كفرح وجذل].

(9) النَّقْلُ إلى (يَفْعُلُ) بالضم، وحرف الحلق لا يمنع الضم. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص220).

[معاني[1]: (فَعِلَ)][2]

قَوْلُهُ: [وأَضْدَادُ الأَحْزَانِ كـ(فَرِحَ وجَذِلَ)] مُقْتَضَاهُ أنَ الضَّمِيرَ في[3]و(أَضْدَادِهَا)[4] لِلْأَحْزَانِ فَقَطْ، وكَذَا شَرَحَ الشَّرِيفُ [5] وغَيْرُهُ، وأَعَادَ شَارِحٌ[6]لِلْعِلَلِ – أَيْضًا– ومَثَّلَ لـ(لِضِدِّ العِلَّةِ)[7]بـ(سَلِمَ)، وكانَ الحَامِلُ لِلشَّارِحِ على ما ذَهَبَ إليهِ اقْتِصَارُ المُصَنِّفُ على مَا ذَهَبَ إليهِ مِنَ التَّمْثِيلِ[8]بـ(فَرِحَ وجَذِلَ[9]بـ(جِيمٍ)، و(مُعْجَمَةٍ): الفَرَحُ. يُقَّالُ: (جَذِلَ) بالكسر (يَجْذَلُ)؛ فهو (جَذْلَان)[10].

قَوْلُهُ: [يُرِيدُ أَنَّ هذه المَعَانِي[11] تَكُونُ فيهِ أَكْثَرَ منها فِي غَيْرِهِ إلى آخِرِهِ] الضَّمَائِرُ المُذَكَّرَةُ[12]

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص221).

(2) مَعَاني (فعِلَ):

فِي فَعِلَ الأَحْزَانُ وَالأَضْدَادُ ... شَاعَتْ كَذَا الأَسْقَامُ إِذْ تُفَادُ

وَجَاءَ مَجْمُوعُ حُلِيِّ الْأَبْدَانِ ... عَلَيْهِ كَالْعُيُوبِ والأَلْوَانِ

وَقَدْ أَتَى كَسْرًا وَضَمًّا عجما ... سَمِرُتْ لزنا وَسَعِيدٍ أَدِمُا

عَجِفُتْ مِنْ سَقَمٍ وَزِيدَ حُمْقًا ... رَعِنُتْ مِنْ عُجْبٍ وَعَمْرٍو خَرقًا

ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج21/2).

(3) (في) ساقط في (ط).

(4) نصُّ المصنفِ ابنِ الحاجبِ(ت646هـ): (تَكْثُرُ فيه العِلَلُ والأَحْزَانُ وأَضْدَادُهَا). شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص221).

(5) ركن الدين، شرح الشافية (ج243/1).

(6) في (م): (وأعاده الشارح).

(7) في (ك): (ضِدِّ الضِّدِّ).

(8) في (ك): على التمثيل. (على التمثيل) ساقط في (ط).

(9) في (ك)، و(م): (والجذل).

(10) (جَذِلَ يجذَلُ): كـ(فَرِحَ يفرَحُ). (جذلان/ جذلان) (مفرد)، وجمعه: (جذالى، وجذلانون)، ومؤنثه: (جذلى، وجذلانة)، وجمع المؤنث: (جذالى، وجذلانات)، صفة مشبهة تدل على الثبوت من (جذل). الزبيدي، تاج العروس (ج198/28)، وعمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (ج355/1).

(11) يريد: (يكثر فيه العلل والأحزان والأضداد، كـ سَقِمَ، ومَرِضَ، وحَزِنَ، وفَرِحَ، وتجيءُ الألوانُ والعيوبُ والحِلِي كلها عليه. وقد جاء أَدُمَ، وسَمُرَ، وعَجُفَ، وحَمُقَ، وخَرُقَ، وعَجُمَ، وَرَعُنَ، بالكسر والضمّ). الجرجاني، المفتاح في الصرف (ص48).

(12) في (م): (المذكورة).

لِـ(فَعِلَ)[1]والمُؤَنَّثَةُ لِلْمَعَانِي، والْأَكْثَرِيَّةُ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ تَخْصِيصِ المُصَنِّفِ لِـ(فَعِلَ)[2] بما قَالَهُ. فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ[3]: **[كَأَدِمَ وَسَمِرَ**[4]**]** الأُدْمَةُ في الأُنَاسِيّ: السُّمْرَةُ[5]، وهِيَ مَنْزِلَةٌ بَيْنَ البَيَاضِ والسَّوَادِ، فيمَا يَقْبَلُ ذلك. والْأَرْعَنُ: الأَهْوَجُ، هِيَ مَنْطِقُهُ[6]، وهُوَ الأَحْمَقُ المسْتَرْخِي. يُقَالُ: (رَعُنَ)[7] بِكَسْرِ العَيْنِ وضَمِّهَا، وفَتْحِهَا: (رُعُونَةً وَرَعَنًا)، مُحَرَّكَةً /ق28ب/. والحِلْي بِكَسْرِ الحَاءِ، ورُبَّمَا ضُمَّتْك جَمْعُ حِلْيَةٍ: وهِيَ الخِلْقَةُ والصُّورَةُ والصِّفَةُ.

قَوْلُهُ: [ثمَّ أَشَارَ المُصَنِّفُ – رحمه الله–[8] **إلى آخرِهِ**[9]**]** جاء – أَيْضًا– بِالضَّمِّ والكَسْرِ: (صَهُبَ الشَّعْرُ): احْمَرَّ ظَاهِرُهُ، وبَاطِنُهُ أَسْوَدُ[10]. و(كَهُبَ كُهْبَةً)[11] أغْبَرُ[12]في سَوَادٍ. حكاهما[13]

---

(1) في(ط): (للفعل).

(2) نصُّ ابن الحاجب: (وَفَعِلَ) يكثر فِيهِ الْعِلَل وَالْأَحْزَان وأضدادها). ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج19/1).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص222).

(4) من نصّ الجاربردي: (وقد جاء أدُمَ، وسَمُرَ، وعَجُفَ، وحَمُقَ، وخَرُقَ، وعَجُمَ، وَرَعُنَ، بالكسر والضمّ). شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص222).

(5) (السُّمْرَةُ، بالضَّمّ: مَنْزِلَةٌ بَين البَيَاضِ والسَّوَادِ) ، تكون فِي أَلوانِ النَّاس والإِبِلِ وَغَيرِهَا، (فِيمَا يَقْبَلُ ذالك) ، إلاّ أَنَّ الأُدْمَةَ فِي الإِبِل أَكْثَرُ. الزبيدي، تاج العروس (ج71/12).

(6) في (ط): (في منطقه).

(7) (رعن): (الأَرْعَنُ: الأَهْوَجُ فِي مَنْطِقِهِ) المُسْتَرْخِي. (و) أَيْضاً: (الأَحْمَقُ المُسْتَرْخِي؛ وَقد (رَعُنَ) الرَّجُلُ، (مُثَلَّثَةً)، رُعونَةً ورَعَناً، محرّكةً، وَمَا أَرْعَنَه) ، وَهُوَ أرْعَنُ، وَهِي رَعْناءُ بَيِّنا الرُّعُونَةِ والرَّعَنِ. الزبيدي، تاج العروس (ج100/35).

(8) في (ك)، و(ط)، من دون – رحمه الله–.

(9) نصُّ الجاربردي: [ثمَّ أَشَارَ المُصَنِّفُ إلى ما جاء فيه بالكسر والضم في الأمثلة المذكورة – قصد–: أدُمَ، وسَمُرَ، وعَجُفَ، وحَمُقَ، وخَرُقَ، وعَجُمَ، وَرَعُنَ]. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص222).

(10) (الصَّهَبُ): أَنْ تَعْلُوَ الشَّعَرَ حُمْرَةٌ وأُصُولُه سُودٌ. الزبيدي، تاج العروس (ج220/3).

(11) كَهُبَ، وكَهِبَ، (كَكَرُمَ وفَرِحَ) ، كَهَباً، وكُهْبَةً. الزبيدي، تاج العروس (ج183/4).

(12) في (ط): (أغير).

(13) في (م): (حكاها).

سِيبَوَيْهِ، وحَكَى[1] غَيْرُهُ[2]. (شَهُبَتِ[3] الدَّابَّةُ)[4]: خَالَطَ بَيَاضَ[5] شَعْرِهَا سَوَادٌ. وقالوا: (خَطُبَ اللَّونُ خُطْبَةً) بِالضَّمِّ لَا غَيْرَ. و(الخُطْبَةُ): حُمْرَةٌ في كُدْرَةٍ كَلَوْنِ القَمَارِيِّ[6]. كَذَا في بُغْيَةِ الطَّالِبِ، وغَيْرِهِ. وفِي الأَخِيرَةِ نَظَرٌ؛ فَفِي القَامُوسِ: (الخُطْبَةُ) بالضَّمِّ: لَوْنٌ كَدِرٌ مُشْرَبٌ حُمْرَةً في صُفْرَةٍ، أو غُبْرَةٌ تَرْهَقُهَا خُضْرَةٌ. (خَطِبَ) كَـ(فَرِحَ)؛ (فَهُوَ أَخْطَبُ)[7]. انتهى.

[معاني (فعُل)[8]][9]

قَوْلُهُ: [الصَّادِرَةُ[10] عَنِ الطَّبِيعَةِ[11]] هِيَ السَّجِيَّةُ[12] جُبِلَ[13] عَلَيْهَا إِنْسَانٌ كَالطَّبْعِ والطِّبَاعِ، وفُسِّرَتْ – أَيْضًا– بِأَنَّهَا مَلَكَةٌ يَصْدُرُ عَنْهَا صِفَاتٌ ذَاتِيَّةٌ، وبِمَا قَالَهُ الشَّارِحُ، وكَأَنَّهُ احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: [الَّتِي لَا شُعُورَ لَهَا][14]: بِمَا يَصْدُرُ عَنْهَا عَنِ القِوَى الشَّاعِرَةِ كَالْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ والبَاطِنَةِ، وبِمَا بَعْدَهُ عَمَّا سَيَذْكُرُهُ مِنَ الصِّغَرِ والكِبَرِ ونَحْوِهِمَا.

---

(1) في (م): (حكاها).

(2) في (ط) (غير).

(3) في (ك)، و(ط): (شهب).

(4) الشَّهَبُ والشُّهْبَةُ: البَيَاضُ الَّذِي غلَب على السَّوَادِ. (وَقد شَهُبَ وشَهِبَ): كـ(كَرُمَ وسَمِعَ): شُهْبَةً. (واشْهَبّ) كـ(احْمَرَّ)، (وَهُوَ أَشْهَبُ). الزبيدي، تاج العروس (ج164/3).

(5) في (م): (خَالَطَها في بَيَاضَ).

(6) القُمْرِيَّةُ، بالضَّمِّ: ضَرْبٌ من الحَمَامِ، هُوَ نصُّ المُحْكمِ، وَفِيه: من الحَمَائمِ: وَالْجَمْعُ: قَمَارِيُّ بِكَسْر الراءِ، غير مَصْرُوف. انظر: الجوهري، الصحاح (ج799/2)، وابن سيده، المحكم (ج406/6)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج465/1)، والزبيدي، تاج العروس (ج467/13).

(7) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج81/1)، والزبيدي، تاج العروس (ج373/2).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص223).

(9) مَعَاني (فعُلَ):

فِي فَعُلَ الْفِعْلُ الطَّبِيعِيّ حَتْمٌ ... كَالْحُسْنِ والقُبْحِ فَمِنْ ثَمَّ لَزِمْ
وَشُذَّ فِيهِ رَحُبَتْكَ الدَّارُ ... أَيْ بِكَ أَوْ ضَمِنْهُ مَا تَخْتَارُ
وَالضَّمُّ فِي قُلْتَ لِواوٍ حُذِفَا ... كَالكَسْرِ فِي بِعْتَ لِيَاءٍ عُرِفَا
وَلَيْسَ للنَّقْلِ على الصَّوَابِ ... ولَاحَظُوا فِي خِفْتَ كَشْفُ الْبَابِ

ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج21/2).

(10) في (م): (الصادر).

(11) قول ابن الحاجب: (وفَعُلَ): لأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِها؛ كـ(حَسُن، وقَبُح، وكَبُر، وصَغُر). وفسرها الجاربردي بقوله: (الصَّادِرَةُ عَنِ الطَّبِيعَةِ). ركن الدين، شرح الشافية (ج244/1).

(12) في (م): (والسجية).

(13) في (م): (جعل).

(14) حيث يقول الجاربردي: (وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها). شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص223).

و (النَّهْجُ[1]بِالسُّكُونِ[2]: الطَّرِيقُ الوَاضِحُ، كَالْمَنْهَجِ والمِنْهَاجِ.

قَوْلُهُ: [وكَأَنَّهُ أَرَادَ بقَوْلِهِ: ونَحْوِهَا: الصِّغَرَ والكِبَرَ] مَشَى الشَّرِيفُ [3]– **رحمه الله**–[4]في شَرْحِهِ على أنَّ الأَمْثِلَةَ الأَرْبَعَةَ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ[5] وعَلَيْهِ؛ فَالْمُرَادُ[6]بِنَحْوِهَا: المَلَكَاتُ الحَاصِلَةُ بِالاكْتِسَابِ: كـ(فَقُهَ وشَعُرَ وهَيُؤَ)[7]، وكـ(صَغُرَ وكَبُرَ) مِنَ الحَقَارَةِ والشَّرَفِ.

قَوْلُهُ[8]: **[بِالنَّمَاءِ[9]]** هُوَ بِالمَدِّ.

قَوْلُهُ: [وإنَّما ضُمَّتِ العَيْنُ فيها]؛ أي: في الأَفْعَالِ الطَّبِيعِيَّةِ، والمُرَادُ هُوَ[10]الفِعْلُ الدَّالُّ عليها؛ لأَنَّها لمَّا كانَتْ خِلْقَةً وطَبِيعَةً؛ أي: صَادِرَةً عَنْ ذَلِكَ، ولَا تَعَلُّقَ لهَا بِغَيْرِ /ق29أ/ مَنْ صَدَرَتْ عَنْهُ جَعَلُوا الضَّمَّ الذِي لَا يَحْصُلُ إلَّا بِانْضِمَامِ الشَّفَتَيْنِ عَلَامَةً لهَا؛ وَرِعَايَةً[11]لِلتَّنَاسُبِ بَيْنَ الأَلْفَاظِ ومَعَانِيهَا كَفِعْلِهِمْ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ فَإِنَّهُمْ لمَّا أَرَادُوا بِنَاءَهُ مِنَ الفِعْلِ المُتَعَدِّي وكَانَ كَالَّلازِمِ حَرَّكُوا الفَاءَ بِالضَّمِّ لِمَا فيه مِنْ معنى اللُّزُومِ.

---

(1) في (م): (المنهج).

(2) نصُّ الجاربردي: (ويكون الصادرُ منها أثرًا واحدًا واقعًا على نهج واحد). شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص223).

(3) ركن الدين، شرح الشافية (ج244/1).

(4) في (ك)، و(ط)، من دون – رحمه الله–.

(5) المراد بأفعال الطبائع: أفعال طُبِعَ الفاعل عليها. والمراد بنحوها أفعال لم يطبع الفاعل عليها لكن صارت ملكة له بالتكرار والتكلف حتى صارت كأفعال الطبائع فيكون الواحد نحو: كَرُمَ، مثلا بالنسبة إلى شخص يكون من أفعال الطبائع، وبالنسبة إلى شخص آخر لا يكون من أفعال الطبائع. ركن الدين، شرح الشافية (ج245/1).

(6) في (ك)، و(ط): (بِنَحْوِهِمَا).

(7) الجاربردي: لم يقصد بِنَحْوِهِمَا: (المَلَكَاتُ الحَاصِلَةُ بِالاكْتِسَابِ: كـ(فَقُهَ وشَعُرَ)، كما ذكر المحشي ابن جماعة؛ فيقول الجاربردي: وليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالزينة، بل المراد بالحسن كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي أن يكون ، وبالقبح خلاف ذلك. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ج223).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص224).

(9) نصُّ الجاربردي: (المراد بالطبائع ، ونحوها: كالصغر، والكبر، والمراد بهما: التغاير الظاهر الذي يعرض للشيء صادرًا عن الطبيعة بالنماء والوقوف). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ج224).

(10) (هُوَ)، ساقط في (ك)، و(ط).

(11) في (ك)، و(ط): (رِعَايَةً).

قَوْلُهُ(1): **[جَعَلُوهُ الضَّمَّ عَلَامَةً لِلْخِلْقَةِ إلى آخِرِهِ]** يَعْنِي: أَرَادَ وَالمُنَاسَبَةُ بَيْنَ اللَّفْظِ والمَعْنَى(2)؛ فَأَتَوْا بِحَرَكَةٍ فِيهَا هَذَا فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا نَزَّلُوا المُتَعَدِّي مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ، وَجَعَلُوا المَفْعُولَ قَائِمًا مَقَامَ الفَاعِلِ أَتَوْا بِالضَّمِّ عَلَامَةً لَهُ.

قَوْلُهُ(3): **[قَالَ نَصْرٌ (4)]** هُوَ بِصَادٍ مُهْمَلَةٍ(5): ابْنُ سَيَّارٍ: بـ(سِينٍ)، و(يَاءٍ) تَحْتِيَّةٍ مُشَدَّدَةٍ(6)،

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [قال نصر].

(2) قصد ما ذكره – ابن جماعة– قبل قليل: (بِانْضِمَامِ الشَّفَتَيْنِ عَلَامَةً لهَا رِعَايَةً لِلتَّنَاسُبِ بَيْنَ الأَلْفَاظِ ومَعَانِيهَا).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص225).

(4) نصر بن سيار(ت131هـ) نصر بن سيار بن رافع بن حري بن ربيعة الكناني: أمير، من الدهاة الشجعان. كان شيخ مضر بخراسان، ووالي بلخ. ثم ولي إمرة خراسان سنة 120 هـ بعد وفاة أسد بن عبد الله القسري، ولاه هشام بن عبد الملك. وغزا ما وراء النهر، ففتح حصونًا وغنم مغانم كثيرة، وأقام بمرو. وقويت الدعوة العباسية في أيامه، فكتب إلى بني مروان بالشام يحذرهم وينذرهم، فلم يأبهوا للخطر، فصبر يدبر الأمور إلى أن أعيته الحيلة وتغلب أبو مسلم على خراسان، فخرج نصر من مرو (سنة 130هـ) ورحل إلى نيسابور، فسير أبو مسلم إليه قحطبة بن شبيب، فانتقل نصر إلى قومس وكتب إلى ابن هبيرة – وهو بواسط – يستمده، وكتب إلى مروان – وهو بالشام – وأخذ يتنقل منتظرًا النجدة إلى أن مرض في مفازة بين الري وهمذان، ومات بساوة. وهو صاحب الأبيات التي أولها:

أرى خلل الرماد وميض جمر ... ويوشك أن يكون له ضرام

أرسلها إلى مروان. قال الجاحظ (في البيان والتبيين): كان نصر من الخطباء الشعراء، يعد في أصحاب الولايات والحروب والتدبير والعقل وسداد الرأي. ومن ولده: رافع بن الليث بن نصر بن سيار(ت195هـ)، القائم بسمرقند أيام الرشيد بدعوة بني أمية. ومن ولده: الليث بن المظفر بن نصر بن سيار(لم تؤرخ سنة وفاته)، قيل: إنه أتم (كتاب العين) على ما كان الخليل رتبه كان الخليل بن أحمد(ت180هـ) منقطعاً إلى الليث بن نصر بن سيار، وكان الليث من أكتب الناس في زمانه، وكان بارع الأدب، بصيراً بالنحو والشعر والغريب، وكان يكتب للبرامكة. انظر: ابن المعتز، طبقات الشعراء (ص96)، وابن حزم، جمهرة أنساب العرب، والحموي، معجم الأدباء (ج1260/3)، وابن الأثير، الكامل في التاريخ (ج389/4)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج224/2)، والزركلي، الأعلام (ج23/8).

(5) (مهملة)، ساقط في (ط).

(6) في شرح الجاربردي(ت746هـ): (قال الخليل: قال نصر بن سيار: "أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني؛ أي: أوسعكم، قال وهي شاذة، ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعديًا غيره). قَوْلُهُ: (رَحُبَتْكَ الدَّارُ)، قال الأزهري(ت370هـ): هو من كلام نصر بن سيار(ت131هـ) وليس بحجة. أَرَحُبَكُمُ الدخول في طاعة ابن الكِرْمانِيّ(ت129هـ)؟ أي: أَوَسِعَكُم؛ فَعُدِّي (فَعُلَ) وليست متعدية عند النحويين، إلا أن أبا علي الفارسي حكى أن هُذيلا تعدّيها إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها، كقَوْلِهِ:

ولم تُبصر العين فيها كِلابا

قال في الصحاح: لم يجئ في الصحيح (فَعُل)" بضم العين، متعدِّيًا، غير هذا. وقد حكى الجوهري كلمة نصر ابن سيار عن الخليل. واعترض الرضي على إجابة ابن الحاجب ههنا، وقال: "والأولى أن يقال: إنما عُدّي لتضمنه معنى وَسَع؛ أي: وَسِعَتْكُمُ الدارُ. ولكن نصر بن سيار(ت131هـ) عربيٌّ أصيل ومن أهل عصر الاحتجاج: هو نصر بن سيار بن رافع بن حرى بن ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف، كان أمير خراسان في الدولة الاموية، وكان أول من ولاه هشام ابن عبد الملك، وكانت إقامته بمرو، فهو عربيُّ الأصل، وحياته كانت في العصر الذى يستشهد بكلام أهله فلا وجه لقولهم: ليس بحجة. انظر: الجوهري، الصحاح، مادة: (رحب) (ج135/1)، والرضي، شرح الشافية (ج75/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج245/1)، وشاهين، مجموعة الشافية (ج225).

والكُرْمَانِيُّ[1]: مَنْسُوبٌ إلى كُرْمَانٍ بِضَمِّ الكَافِ[2]، وقيل: بِفَتْحِهَا.

قَوْلُهُ: [وَلَمْ يَجِئْ فِي (فَعُلَ)[3] بِضَمِّ العَيْنِ مُتَعَدِّيًا غَيْرُهُ] جَاءَ – أَيْضًا– مِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ [4] – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ –: (أَنَّ بَشَرًا قَدْ طَلُعَ اليَمَنَ)[5]، بِضَمِّ اللَّامِ؛ أيْ: بَلَغَ.

قَوْلُهُ: [يُحْمَلُ عَلَى الصّحِيحِ]؛ أيْ: لأَنَّ الخَفِيَّ يُحْمَلُ عَلَى الظَّاهِرِ، قال ابن عصفور: (والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (قَالَ) في الأَصْلِ (فَعَلَ) ثُمَّ نُقِلَ إلى (فَعُلَ) بِالضَّمِّ تَعَدِّيهِ نَحْوَ: (قُلْتُهُ)، ويَجِيءُ اسْمُ الفَاعِلِ مِنْهُ عَلى (فَاعِلٍ)[6] واسْمُ الفَاعِلِ[7] مِنْ (فَعُلَ) إنَّما هُوَ (فَعِيلٌ) نَحْوَ: ظَرِيفٍ ولا يَجِيءُ على (فَاعِلٍ) إلّا شَاذًّا، نَحْوَ: (حَمُضَ)؛ (فهو حَامِضٌ)، قالَ: والدَّلِيلُ – أَيْضًا– عَلى أَنَّ (بَاعَ) في الأَصْلِ (فَعَلَ) مَجِيءُ[8] المُضَارِعُ مِنْهُ عَلى (يَفْعِلُ)، و(يَفْعِلُ) لا يَكُونُ مُضَارِعُ (فَعِلَ) بالكَسْرِ إلَّا شَاذًّا)[9].

---

(1) جديع الكرماني(ت129هـ) جديع بن علي الأزدي، الْمَعْنِيُّ، شيخ خراسان وفارسها في عصره، وأحد الدهاة الرؤساء. ولد بكرمان. وإليها نسبته، وأقام في خراسان إلى أن وليها نصر بن سيار، فخاف شر الكرماني فسجنه، فغضبت الأزد، فأقسم لهم نصر أنه لا يناله منه سوء. وفر جديع من السجن، فاجتمع معه ثلاثة آلاف، فصالحه نصر، فأقام زمنًا يؤلف الجموع سرًّا، ثم خرج من جرجان وتغلب على مرو، فصفت له. وظهر أبو مسلم الخراساني، فاتفق معه على قتال نصر، فكتب نصر إلى جديع يدعوه إلى الصلح، فرضي به، وخرج ليكتبا بينهما كتابًا (معاهدة) ومعه مائة فارس فوجه إليه نصر ثلاث مائة فارس قتلوه في الرحبة. انظر: ابن الأثير، الكامل، (ج317/4)، والزركلي، الأعلام (ج114/2).

(2) في (م): (بكسر الكاف).

(3) في (م): (قيل). المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1517/3)

(4) علي بن أبي طالب(ت40هـ) ابن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن: أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين، وابن عمِّ النبي ﷺ وصهره، وأحد الشجعان الأبطال، ومن أكابر الخطباء والعلماء بالقضاء، أقام عليٌّ بالكوفة (دار خلافته) إلى أن قتله عبد الرحمن ابن ملجم المرادي غيلة، واختلف في مكان قبره. رَوَى عن النبي – صلى الله عليه وآله، وسلم–، وجمعت خطبه وأقواله ورسائله في كتاب سمي: (نهج البلاغة)، وأكثر الباحثين شك في نسبته كله إليه. ولد له 28 ولدًا منهم 11 ذكرًا، و17 أنثى. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، حوادث (سنة40) (ج87/4)، والطبري، تاريخ الطبري (ج427/4).

(5) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1517/3).

(6) (قائل). ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص237).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص226).

(8) في (ك)، و(ط): (يَجِيءُ).

(9) ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص289).

قَوْلُهُ: [فَقَالَ بَعْضُهُمْ[1]] هَذَا القَوْلُ مَذْهَبُ الجُمْهُورِ، ومِنْهُمْ سِيبَوَيه.

قَوْلُهُ: [لِمَا يَلْزَمُ مِنَ النَّقْلِ[2]] مِنْ بَيَانِيَّةٌ، والَّلامُ جَارَّةٌ، وكَذَا الَّلامُ في قَوْلِهِ: [لَمَّا رَأَوْا] و(ما) هذه مَصْدَرِيَّةٌ أو مَوْصُولَةٌ، والعَائِدُ مَحْذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ: (لَمَّا رَأَوْهُ).

قَوْلُهُ: [وانقلبتا[3] ألفًا] لَمْ يَمْنَعْ مِنِ انْقِلَابِهِمَا سُكُونُ مَا بَعْدَهُمَا[4] كما مُنِعَ[5] في مِثْلِ: (طَوِيلٍ[6] وغَيُورٍ)؛ لأَنَّهُ عَارِضٌ هُنَا لِأَجْلِ الضَّمِيرِ فَلَمْ يُعْتَدْ بِهِ.

قَوْلُهُ[7]: [إذْ لَوْ فَتَحُوا فِيهِمَا لَمَا دَلّ /ق29ب/**]**؛ أيْ: الفَتْحُ على حَرَكَةِ (العَيْنِ)؛ أي: لأَنَّ (الفَاءَ) تكونُ مَفْتُوحَةً أَصَالَةً؛ فَوُجُودُ فَتْحِهَا لا يَقْتَضِي النَّقْلُ بِخَلافِ الضَّمِّ والكَسْرِ؛ لأَنَّها لا تَكُونُ مَضْمُومَةً[8] ولا مَكْسُورَةً.

---

(1) القول الذي قصده: (باب المعتل (العين) من (الياء) أو (الواو) إذا أُسْنِدَ إلى ضمير بارزٍ مُتحرّكٍ لَزِمَ كَسْرُ (الفاءِ) في المعتل (الياءِ)، نحوَ: (بِعْتُ)، وضمها في المعتل الواو، نحو: (سُدْت).واخْتُلِفَ في تعليل ذلك؛ فقال الأكثرونَ: إنَّما نقل (فَعَلْتُ) بفتح (العين) في المعتل (الياء) إلى (فَعِلْتُ)– بكسر العين–، وإلى (فَعُلْتُ) بِضمِّ (العَيْنِ) في المُعْتَلِّ (الواو)؛ لأنَّه لو لم ينقل لزم قلب (الواو والياء) (ألفًا)؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وحذف (الألف)؛ لالتقاء الساكنين؛ فقيل: (بَعْتُ وسَدْتُ) – بفتح الفاء– فالتبس الأفعال المتصرفة بالفعل غير المتصرف، وهو (لَسْتُ) – من (ليس)– ثُمَّ استثقلت الضمة، والكسرة على (الواو والياء) فنقلتا إلى ما قبلهما ثُمَّ حذفتا؛ لالتقاء الساكنين، فصار: (بِعْتُ وسُدْتُ). ركن الدين، شرح الشافية (ج246/1).

(2) نَّصُّ الجاربردي: (لِمَا يَلْزَمُ مِنَ النَّقْلِ من باب إلى باب يخالفه لفظًا، ومعنىً إلخ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ج226).

(3) في (م): (وانقلبت).

(4) في (م): (بعدها).

(5) في (ك)، و(ط): (كَمَانِعٍ).

(6) (طلتَ) فإنها (فعلتَ) في الأصل؛ لأنك تقول: (طويل، وطوال) ولا يجوز: (طلتَهُ) وليس في بنات (الياء) (فعلتَ)، ودخلت (فعلتَ) على بنات (الواو)، نحو: (شقيتَ وغبيتَ) ولم تدخل (فعلتَ) على ذوات الياء؛ لأنها نقلت من الأثقل إلى الأخف، وإذا قلتَ: (يفعل) من (قلتَ)، ونحوه؛ ألزمته: (يفعل)؛ فقلتَ: (يقول)، وكان الأصل: (يقول)، فحولت الحركة كما فعلت في (فعلتَ) حين قلتَ: (قمتُ وقلتُ) في (بعت): أبيع)، وكان الأصل: (أبيع)؛ فنقلت الحركة كما قلت: في (فعلت) من (بعت) وأما (خفت) فالأصل: (خَوِفْتَ) مبني على (فَعِلْتَ)، و(العين) مكسورة فهذا لم يحول من بناء إلى بناء وهو على أصله ولكنك نقلت حركة (العين) فألقيتها على (الفاء) ويدلك على أن (خاف) (فعل) قولهم: (يخاف)، و(يخاف) (يفعل) كان الأصل: (يخوف)؛ فنقلت الحركة كما فعلت في الماضي. ابن السراج، الأصول في النحو (ج278/3).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص227).

(8) في (م): (مفتوحة).

قَوْلُهُ[1]: **[حَذرًا مِنْ فَوَاتِ المَقْصُودِ]**؛ أي: المُهِمّ والأَهَمّ جَمِيعًا: الأَهَمُّ بَيَانُ البِنْيَةِ، والمُهِمُّ بَيَانُ بَنَاتِ الوَاوِ واليَاءِ.

[معاني أفعَل[2]**]:**

قَوْلُهُ[3]: **[وَأَفْعَلَ لِلتَّعْدِيَةِ]**[4] ومَعْنَى التَّعْدِيَةِ: أَنْ تَجْعَلَ الفِعْلَ بِحَيْثُ يُتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلَّقٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.

[معاني أفعَل]

قَوْلُهُ: [وَهِيَ أَنْ تُضَمِّنَ الفِعْلَ مَعْنَى[5]**التَّصْيِيرِ إِلَى آخِرِهِ]** هذا التَّعْرِيفُ لِلتَّعْدِيَةِ، ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ [6] في الشَّرْحِ المَنْسُوبِ إِلِيهِ، وَمَعْنَاهُ ظَاهِرٌ مِمَّا قَرَّرَهُ الشَّارِحُ وهُوَ شَامِلٌ لِتَعْدِيَةِ الَّلازِمِ وَتَعْدِيَةِ المُتَعَدِّي، نَحْوَ: (أَخْرَجْتُ زَيْدًا)، و(أَشْمَمْتُهُ الطِّيبَ)، و(أَعْلَمْتُهُ عَمْرًا فَاضِلًا)، وَذَكَرَ الشَّيْخُ نِظَامُ

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وهي أن تضمن الفعل].

(2) مَعَاني أَفْعَل:

أَفْعَلَ فِي غَالِبِهِ لِلتَّعْدِيَة ... كَمِثْلِ أَجْلس مِنْ أَرَاكِ الأَرْدِيَة

وَصِيغَ لِلتَّعْرِيضِ فِي المُعَدَّى ... مِثْلُ أَبِعْتَ العَبْدَ إِذْ تَعَدَّى

وَهَكَذَا يَأْتِي لِصَارَ ذَا كَذَا ... نَحْوَ أَغْدَتْ إِبِلِي مِنَ الْأَذَى

وَمِنْه قَدْ أَحْصَدَ زَرْعُ الْبَلَدِ ... وَأَصْرَمَ النّخْلُ بِهِ فَلْيُقْصَدِ

كَذَا لِوِجْدَانِكَ إِيَّاهُ عَلَى ... وَصْفٍ كَأَحْمَدْتَ وَأَبْخَلْتَ الْعُلَا

وَسِيقَ لِلسَّلَبِ كَأَشْكَيْتُ الْفَتَى ... وَمِثْلُ قِلْتُهُ أَقَلْتُهُ أَتَى

أَفْعَلَ: يكون متعدّيًا وغيرَ متعدّ. فالمتعدّي كـ(أَكرَمَ)، وغيرُ المُتعدّي كـ(أَخطأ). ولها أحدَ عشَرَ معنى: الجَعْلُ، والهُجومُ، والضِّياءُ، ونَفيُ الغَريزة، والتَّسميةُ، والدُّعاءُ، والتعريضُ، وبمعنى (صارَ صاحِبَ كذا)، والاستحقاقُ، والوجودُ، والوصولُ. ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج21/2)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص127).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص229).

(4) [معاني أفعَل]: قوله: وأَفْعَل: لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، نَحْوَ: أَجْلَسْتُهُ، وِلِلتَّعْرِيضِ نَحْوُ: أَبَعْتُهُ، وَلِصَيْرُورَتِهِ ذَا كَذَا نَحْوَ: أَغَدَّ الْبَعِيرُ، ومنه أَحْصَدَ الزَّرْع، ولوجوده على صفة، نحو: أَحْمَدْتُهُ وأَبْخَلْتُهُ وللسَّلْبِ، نَحْوَ: أَشْكَيْتُهُ، وَبِمَعْنَى فَعَلَ، نَحْوَ: قِلْتُهُ وأَقَلْتُهُ. ركن الدين، شرح الشافية (ج 249/1).

(5) في (ط): (بمعنى).

(6) ابن الحاجب(ت646هـ).

الدِّينِ[1]؛ تَبَعاً للمُصَنِّفِ في (النَّحْوِ) تَعْرِيفًا آخَرَ وهُوَ: أنْ تَجْعَلَ الفِعْلَ بِحَيْثُ يُتَوَقَّفُ فَهْمُهُ على مُتَعَلَّقٍ مِنْ بَعْدِ[2] أنْ لَمْ يَكُنْ كَذلِكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ المَعَانِي المَذْكُورَةَ لِهَذا البِنَاءِ، وغَيْرِهِ مِمَّا سَيَأْتِي، يُسْمَعُ وَيُحْفَظُ، ولَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا مُطَّرِدًا، وَهُوَ نَظَرٌ لُغَوِيٌّ، وقَدْ ذَكَرْتُ في (كِتَابِ التَّعْرِيفِ) ، مِنْهَا جُمْلَةً زَائِدَةً عَلى مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ، والشَّارِحُ مَعَ فَوَائِدَ نَفِيسَةٍ، وآثَرْتُ حَذْفَ ذَلِكَ هُنَا اعْتِمَادًا على مَا ذَكَرْتُهُ هُنَاكَ. فَلْيُرَاجِعْهُ مَنْ أَرَادَهُ.

قَوْلُهُ: [ولَوْ قِيلَ مَعْنَاهَا إِلَى آخِرِهِ[3]] هَذَا التَّعْرِيفُ ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ [4] بِلَفْظِ: (مَنْسُوبًا إِلَيْهِ ذَلِكَ الفِعْلُ)[5]، وظَاهِرُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ.

قَوْلُهُ[6]: [وَلَوْ قِيلَ: مَعْنَاهَا[7]] التَّعْرِيفُ الثَّانِي – أَيْضًا– قالَهُ: ابْنُ الحَاجِبِ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ[8].

قَوْلُهُ: [وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ المَفْعُولَ مُعَرَّضًا لِأَصْلِ الفِعْلِ[9]] التَّعرِيض: نوعان: هذا **أَحَدُهُمَا:** وَهُوَ التَّعْرِيضُ لِفِعْلٍ مَنْسُوبٍ إِلَى الفَاعِلِ يَتَعَلَّقُ بالمَفْعُولِ، كـ(القَتْلِ)، و(البَيْعِ). **وثانيهما:** التَّعْرِيضُ لِمَا لَيْسَ كَذَلِكَ كـ(أَقْبَرْتُهُ)، أَلَا تَرَى أَنَّ جَعْلَهُ ذَا قَبْرٍ، لَيْسَ مِثْلَ جَعْلِهِ مُعَرَّضًا لِلْقَتْلِ والبَيْعِ؟؛ /ق30أ/ لأَنَّ القَبْرَ لَيْسَ فِعْلًا لَهُ، يَتَعَلَّقُ[10] بِالمَفْعُولِ. كَذَا فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ [11].

---

(1) النظام، شرح الشافية (ج47/1).

(2) في (ك): (بعد)، بسقوط (من).

(3) في (ط): (إلخ).

(4) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج116/2).

(5) معنى التعدية: أن يصير ما كان فاعلا للفعل الثلاثي مفعولا لأَفْعَلَ، موصوفا بأصل الفعل، نحو جلسَ زيدٌ وأَجْلَسْتُهُ. أو: يصير الفاعل منسوبًا إلى ما اشتق منه ذلك الفعل نحو: أَغَدِّ البعير؛ أي: صار ذا غُدَّة ومنه: أَحْصَدَ الزرع؛ أي: صار ذا حصاد. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج249/1–250).

(6) ساقط في (ك)، إلى قَوْلِهِ: [وهو أن يجعل المفعول...].

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص230).

(8) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج116/2).

(9) كقولك: أَبِعْتَهُ؟؛ أي: عَرَضْتَهُ للبيع؟، وجعلته منتسبًا إليه؟. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص197).

(10) في (م): (مُتَعَلِّقٌ).

(11) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج117/2).

قَوْلُهُ: [وَلِذَا جَعَلَهُ بَعْضُهُمْ لِلْحَيْنُونَةِ[1]**]** الضمير لـ(أَحْصَدَ)[2]، ومَا كَانَ مَثْلَهُ[3].

قَوْلُهُ[4]: **[قَالَ صَاحِبُ الكَشَّافِ]**[5] غَرَضُ صَاحِبِ الكَشَّافِ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُونَ: (أَفْعَلَ) مُطَاوِعُ[6] (فَعَلَ)؛ فَرَدَّهُ، وقَالَ: ولَا شَيْءٌ مِنْ بِنَاءِ (أَفْعَلَ) مُطَاوِعًا، بَلْ (مُكِبًّا)[7] مِنْ (أَفْعَلَ) الذِي لِلصَّيْرُورَةِ.

قَوْلُهُ[8]: **[مِنَ الغَرَائِبِ**[9]**]** الظَّاهِرُ أَنَّهُ في مَحَلِّ النَّصْبِ على الحَالِ، وأَنَّ مُطَاوِعَ (كَبَّهُ) هو المَفْعُولُ الثَّانِي لـ(يَجْعَلُ). وَمِمَّن جعله مطاوعًا ابْنُ جِنِّيٍّ في الخَصَائِصِ[10]، وابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ[11].

---

(1) الحينونة، وهى قرب الفاعل من الدخول في أصل الفعل، نحو أحصد الزرع وأصرم النخل: أي قرب حصاده وصرامه، أو لغير ذلك. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك (ج263/4).

(2) في (م): (لأحصله).

(3) في (ك): (للحسومة الضمير لا حصل وما كان مثله).

(4) ساقط في (ك)، إلى قَوْلِهِ: [من الغرائب].

(5) يجعل (أكبَّ) مطاوع (كبَّهُ)، يُقال: (كَبَبْتُهُ فَأَكَبَّ)، من الغرائب والشواذ. ونحوه: قَشَعَتِ الريحُ السَّحابَ فَأَقْشَعَ)، وما هو كذلك، ولا شيء من بناء (أفعل) مطاوعًا، ولا يَتْقِنُ نحوَ هذا إلَّا حَمَلَةُ كتاب سيبويه، وإنَّما (أَكَبَّ) من باب (انفضَّ، وأَلْأَمَ)، (انفضَّ القومُ) هلكت أموالهم، و(أَلْأَمَ الرَّجُلُ) إذا صنع ما يدعوه الناس عليه لئيمًا، ومعنى (أَكَبَّ): دخل في الكب، وصار ذا كَبٍّ، وكذلك (أَقْشَعَ السَّحابُ): دخل في القشع. ومطاوع (كبَّ، وقشع): (انكب، وانقشع). الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ج582/4).

(6) انْفَعَلَ لازم، مطاوعُ (فَعَلَ)، نحو: (كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ)، وجاز نحوُ: (أَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ)، قليلاً؛ أي: أنّ مطاوعته لصيغة (أَفْعَلَ) قليلة. الجرجاني: عبد القاهر، المفتاح في الصرف (ص50)، والرضي، شرح الشافية (ج108/1).

(7) في (ك)، و(ط): (مُنْكًا).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص231).

(9) نصُّ الجاربردي: (قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا﴾ [الملك:22]: أنه يجعل (أكبَّ) مطاوعَ (كَبَّ)، ويُقالُ: (كَبَبْتُهُ فأَكَبَّ) من الغرائب. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ج230).

(10) (تنقل بالهمز) – أفعل–؛ فيحدث النقل تعدّيًا لم يكن قبله. غير أن ضربًا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة، فنجد (فعل) فيها متعديًا، و(أفعل) غير متعد. وذلك قولهم:... (كبَّه الله على وجهه)، و(أكبَّ هو). ابن جني، الخصائص (ج217/2).

(11) ابْنُ مَالِكٍ، شرح التَّسْهِيل (ج439/3–440).

وقَوْلُهُ: [وَمَا هُوَ كَذَٰلِكَ] رَدٌّ لِجَعْلِ (أَكَبَّ) مُطَاوِعَ (كَبَّ)[1].

وقَوْلُهُ: [انْفَضَّ] هُوَ بِالفَاءِ وَمُعْجَمَةٍ. يُقالُ: (انْفَضَّ القَوْمُ إذا هَلَكَتْ أَمْوَالُهُمْ[2]). ويُقالُ: (أَلْأَمَ الرَّجُلُ): إذا أَتَى[3]بِمَا يُلامُ عَلَيْهِ). قالَهُ الطِّيبِي.[4] وَهُوَ يُفْهِمُ أنَّ (أَلْأَمَ) في عبارَةِ الكَشَّافِ مِنَ

---

(1) في (ط): (أكب).

(2) في (م): (آثر الميم).

(3) أتي في (ط).

(4) الطيبي(ت743هـ) الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، كما في (شذرات الذهب)، و(البدر الطالع): [الحسين]، أمّا في (بغية الوعاة): فـ[الحسن]: وعلق مصحح الدرر الكامنة بقَوْلِهِ: (في هامش 1 – إحدى النسخ المخطوطة – بخط السخاوي(ت902هـ): هذا الرجل؛ أي: (الطيبي) سَمَّى نفسه في أول (شرح المشكاة) (الحسين بن عبد الله بن محمد)، وكذا سمّاه شيخنا المؤلف – يعني صاحب الدرر الكامنة – في أول تخريجه أحاديث المصابيح). من علماء الحديث والتفسير والبيان. من أهل توريز، من عراق العجم. كانت له ثروة طائلة من الإرث والتجارة، فأنفقها في وجوه الخير، حتى افتقر في آخر عمره. وكان شديد الرّدّ على المبتدعة، ملازمًا لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، متواضعًا، ضعيف البصر. من كتبه (التبيان في المعاني والبيان)، و(الخلاصة في معرفة الحديث)، و(شرح الكشاف) سمّاهُ (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب). و(شرح الكشاف)، أو (حاشية على الكشاف)؛ ففي الدرر الكامنة: شَرَحَ الْكَشَّاف شرحاً كَبِيرًا، وَأجَاب عَمَّا خَالف مَذْهَب السّنة؛ –لأنه معتزلي– وكانت إجابته أحسن جَوَاب، يَعْرِفُ فَضلَهُ مَنْ طالعَهُ، صاحبُ (شذرات الذهب)، نعته بـ(شارح الكشاف)، أمّا في بغية الوعاة: (صَاحب حَاشِيَة الْكَشَّاف)، وكذلك في هدية العارفين، فقد ذكر من تآليفه: (دُرَر الأصداف لحاشية الطيبى على الْكَشَّاف). وقد جمع ابنُ جماعة في ثنايا حاشيته الشرح، والحاشية؛ حيث يقول: (... وهو الذي رأيتُهُ في الكشاف ، وشرح ذلك الطيبي)، ولكنه عاود فقال: (قال الحلبى: ولا أدري كيف فهموا الكل من هذين البيتين وفي حواشي الطيبي ...). ولشرحه هذا تحقيقان: 1– فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، للطيبي(ت743هـ)، تحقيق: صالح عبد الرحمن الفائز، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية. 2– فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، للطيبي(ت743هـ)، تحقيق: صالح بن ناصر الناصر، (رسالة دكتوراه)، قسم المخطوطات، الجامعة الإسلامية، (212/3/ط ي ف). يقول صاحب كشف الظنون، عند حديثه عن شروحات، وحواشي (الكشاف): و(حاشية الطيبي) هي أجلُّ حواشي الكشاف، في ستة مجلدات ضخمة؛ قال: رأيت النبي – صلّى الله تعالى عليه وسلّم – قبيل الشروع، أنه ناولني قدحًا من اللبن، وأشار إليّ، فأصبتُ منه، ثم ناولتُهُ – عليه الصلاةُ والسلامُ – فأصاب منه. سمّاها: (فتوح الغيب، في الكشف عن قناع الريب). وفي خزانة التراث، فهرس مخطوطات: عنوان المخطوط: الحاشية على الكشاف عن حقائق التنزيل، عنوان فرعي: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، اسم المؤلف: الحسن بن محمد بن عبد الله، الطيبي، اسم الشهرة: الطيبي، تاريخ الوفاة: 743هـ – 1342 م، قرن الوفاة: 8هـ–14م، [نسخه في العالم]، اسم المكتبة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، اسم الدولة: المملكة العربية السعودية، اسم المدينة: الرياض، رقم الحفظ: 0117 انظر: البغدادي: إسماعيل، هدية العارفين (ج527/2)، وابن خلكان، الدرر الكامنة (ج186/2)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج392/2)، والشوكاني، البدر الطالع (ج229/1)، وخزانة التراث، فهرس مخطوطات (36/1)، والزركلي، الأعلام (ج256/2).

الأَجْوَفِ لَا مِنَ المَهْمُوزِ، عَلى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ – أَيْضًا– وَمَعْنَاهُ حِينَئِذٍ صَنَعَ مَا يُدْعَى بِهِ لَئِيمًا)[1].

قَوْلُهُ[2]: **[مِنْ بَابِ انْفَضَّ]** انْفَضَّ؛ أي: صَارَ ذَا نَفْضٍ لِلجِرَابِ. وأَلأَمَ؛ أي: صارَ ذَا مَلَامَةٍ[3].

قَوْلُهُ: [أَيْ: لِوُجُودِ الشَّيءِ عَلى صِفَةٍ] قالَ الشَّرِيفُ [4]: معناهُ: أَنَّ فَاعِلَهُ وَجَدَ المَفْعُولَ مَوْصُوفًا بِصِفَةٍ مشبهة[5] مُشْتَقَّةٍ مِنْ فِعْلِهِ الثُّلَاثِيّ، وفِيهِ بَيَانٌ لِأَصْلِ الفِعْلِ فِي كَلامِ الشَّارِحِ حِينَئِذٍ؛ فَمَعْنَى: أَبْخَلْتُ زَيْدًا:[6]أَنَّ المُتَكَلِّمَ وَجَدَ زَيْدًا بَخِيلًا، ولَا شَكَّ أَنَّ (البَخِيلَ) صِفَةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنْ (بَخِلَ)، وهي في معنى الفَاعِلِ[7]؛ لأَنَّ (البَخِيلَ) هُوَ مَنْ قَامَ بِهِ (الْبُخْلُ)، ومعنى (أَحْمَدْتُهُ): وَجَدْتُهُ مَحْمُودًا. وَهِيَ فِي مَعْنَى المَفْعُولِ؛ لأَنَّ المَحْمُودَ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ الْحَمْدُ.

قَوْلُهُ[8]: **[وَلِلسَّلْبِ**[9]**]** وقَدْ يَكُونُ لِسَلْبِ الفِعْلِ عَنِ الفَاعِلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا، كقولِهِمْ: (أَقْسَطَ)؛ أيْ: زَالَ عَنْهُ القِسْطُ، وهو الجَوْرُ، وكذلكَ مَعْنَى: أَقْسَطَ: عَدَلَ. ومَعْنَى: قَسَطَ: جَارَ؛ فَهُوَ مِنْهُ؛ فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَذْكَرَ المُصَنِّفُ هَهُنا، ويقول: ومِنْهُ: أَقْسَطَ.

قَوْلُهُ: [قِلْتُ البَيْعَ وَأَقَلْتُهُ] والشَّاهِدُ فِيهِ: أَنَّ (أَقَلْتُ) بمعنى: (قِلْتُ)، و(عَيْنُ) الكَلِمَةِ مَحْذُوفَةٌ، والْأَصْلُ: (قِيلَتْ)، ثُمَّ حُذِفَتِ (اليَاءُ) بَعْدَ نَقْلِ كَسْرَتِهَا إِلى (القَافِ)؛ فَصَارَ (قِلْتُ)، قالَ الجَوْهَرِيُّ: أَقَلْتُهُ

---

(1) يجعل (أكبَّ) مطاوع (كبَّهُ)، يُقال: (كَبَبْتُهُ فَأَكَبَّ)، من الغرائب والشواذ. ونحوه: قَشَعَتِ الريحُ السَّحابَ فَأَقْشَعَ)، وما هو كذلك، ولا شيء من بناء (أفعل) مطاوعًا، ولا يَتْقِنُ نحوَ هذا إلَّا حَمَلَةُ كتاب سيبويه، وإنَّما (أَكَبَّ) من باب (انفضَّ، وأَلْأَمَ)، (انفضَّ القومُ) هلكت أموالهم، و(أَلْأَمَ الرَّجُلُ) إذا صنع ما يدعوه الناس عليه لئيمًا، ومعنى (أَكَبَّ): دخل في الكب، وصار ذا كَبٍّ، وكذلك (أَقْشَعَ السَّحابُ): دخل في القشع. ومطاوع (كبَّ، وقشع): (انكب، وانقشع). الزمخشري، الكشاف (ج582/4).

(2) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [أي: لوجود الشيء على صفة].

(3) (مصدر ميمي من لام). عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (ج2050/3).

(4) ركن الدين، شرح الشافية (ج250/1).

(5) (مشبهة)، ساقطة في (ك)، و(ط).

(6) (زيدًا) ساقط في (ط).

(7) في (م): (المفعول).

(8) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ:[وهو أما في الفعل إلى آخره].

(9) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص232).

البَيْعَ إِقَالَةً[1]؛ أيْ: فَسَخْتُهُ. وَرُبَّمَا قَالُوا: (قِلْتَ البَيْعَ) بِالضَّمِّ، وَهِيَ لُغَةٌ فِيهِ قَلِيلَةٌ.

[مَعَاني (فَعَّلَ)[2]]:[3]

قَوْلُهُ:[وَهُوَ إِمَّا فِي الفِعْلِ[4] إِلى آخِرِهِ[5]] مِنَ البَيِّنِ أَنَّ التَّكْثِيرَ في الفَاعِلِ أوِ المَفْعُولِ يَسْتَلْزِمُ التَّكْثِيرَ في الفِعْلِ بِدُونِ العَكْسِ.

قَوْلُهُ(6):[فَلِذَلِكَ كَانَ مَوَّتَتِ الشَّاةُ]؛ أي: لأَجْلِ عَدَمِ التَّكْثِيرِ أَوْ لِأَجْلِ عَدَمِ جَوَازِ اسْتِعْمَالِهِ إذا فَقَدَ التَّكْثِيرَ[7]. ض.

قَوْلُهُ:[إِذْ لا يَسْتَقِيمُ تَكْثِيرُهَا وَهِيَ وَاحِدَةٌ]؛ عَلَّلَ انْتِقَاءَ[8] التَّكْثِيرِ في الفِعْلِ لِهَذَا؛ لِيُقَيِّدَ انْتِفَاءَ التَّكْثِيرِ بِالفَاعِلِ – أَيْضًا– وَمِنَ الوَاضِحِ أَنَّ (الفِعْلَ) الذِي[9]هُوَ (المَوْتُ) يَمْتَنِعُ تَكْثِيرُهُ في نَفْسِهِ بِدُونِ تَكْثِيرٍ في فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ.

---

(1) الإقالةَ فِي البَيْع من (قِلْتُه البَيْعَ وأَقَلْتُه)، حَكَاهُ سِيبَوَيْه، وَأَبُو زيد؛ فدلَّ قولهِم: (قِلْته) على أَنَّ (العينَ) (ياءٌ). ابن سيده، المخصص (ج323/1).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص233).

(3) [مَعَاني فَعَّلَ]:

فَعَّلَ فِي الْغَالِبِ لِلتَّكْثِيرِ ... كَفَتَحَ الْأَبْوَابَ لِلتَّعْمِيرِ
قَطَّعْتَ جَوَّلْتَ وَطَوَّفْتَ كَذَا ... وَمَوَّتَتَ أَنْعَامَهُمْ فَلْيُؤْخَذَا
وَلِلتَّعَدِّي نَحْوَ فَرَّحْتَ التَّقِيَّ ... وَمِنْهُ فَسَّقْتَ الْمُنَافِقَ الشَّقِيَّ
لِلسّلبِ فِي جَلَّدْتَهُ قَدْ عُهِدَا ... زَيَّلْتَهُ كَزِلْتَهُ قَدْ وَرَدَا

ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج22/2).

(4) قصد (فَعَّلَ)، مُضَعَّفُ الثُّلاثِي، مُضَعَّفَ العَيْنِ.

(5) في (ط): (بالفعل إلخ).

(6) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ:[إذ لا يستقيم تكثيرها].

(7) التكثير: قَالَ أهل التصريف بَاب التفعيل للتكثير غَالِبا. ثمَّ التكثير إِمَّا فِي الْفِعْل نَحْو حولت وطوفت. أَو فِي الْفَاعِل نَحْو موت الْإِبِل. أَو فِي الْمَفْعُول نَحْو غلقت الْأَبْوَاب. فَإِن فقد ذَلِك لم يسغْ اسْتِعْمَاله فَلذَلِك كَانَ موتت الشَّاة لشاة وَاحِدَة خطأ لِأَن هَذَا الْفِعْل لَا يَسْتَقِيم تكثيره بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّاة إِذْ لَا يَسْتَقِيم تكثيرها وَهِي وَاحِدَة وَلَيْسَ ثمَّ مفعول ليكُون التكثر لَهُ. انظر: دنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ج148/1)، ونكري، دستور العلماء (ج235/1).

(8) في (شاهين، مجموعة الشافية): (انتفاء)، و(انتقاء)، في النسخ الثلاثة، وهي (انتفاء)؛ بدليل ما يلي، فيكون خطأ من النساخ.

(9) (الذي) ساقط في (ط).

قَوْلُهُ[1]: **[وَزَادَ عَلَيْهِ بَعْضُ الشَّارِحِينَ**[2]**]** هُوَ الشَّرِيفُ [3]، وفي شَرْحِ النَّظَّامِ [4]؛ فَإِنْ قُلْتَ: (غَلَقْتُ الباب)[5]. أوْ (قَطَعْتُ الثَّوبَ) خفّفت على الْأَفْصَحِ، وفِيما قَالَاهُ نَظَرٌ؛ فَفِي الصّحَاحِ [6]: أنّ (غَلَقْتَ البَابَ غَلْقاً) لُغَةٌ رَدِيَّةٌ مَتْرُوكَةٌ. وفى القاموس[7]: (وغَلَّقَ البَابَ يُغْلِقُهُ) مِنَ البَابِ الثَّانِي[8]: لَثْغَةٌ[9] أو لُغَةٌ رَدِيَّةٌ مَتْرُوكَةٌ[10]، والفَصِيحُ: أَغْلَقَه.

قَوْلُهُ[11]:**[وَهَذَا يُخَالِفُ ظَاهِرَ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ** [12]**]**؛ أي: في (قَطَّعْتُ الثَّوْبَ) مِنْ جَوَازِ التَّضْعِيفِ؛ أي: حَقِيقَةً مَعَ كَوْنِ المَفْعُولِ وَاحِدًا إذا أُرِيدَ التَّكْثِيرُ في الفِعْلِ، وإنَّمَا كَانَ ظَاهِرُهُ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ الحَقِيقَةُ.

قَوْلُهُ[13]:**[وَهَذَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ]**؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَ في شَرْحِ المُفَصَّلِ [14]: (قَطَّعْتُ الثَّوْبَ) دَلَّ على جَوَازِ اسْتِعْمَالِهِ، وَإِنْ كَانَ مَفْعُولُهُ وَاحِدًا، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ في مُخَالَفَةِ بَعْضِ الشَّارِحِينَ؛ لِمَا ذَكَرَ في شَرْحِ المُفَصَّلِ [15].

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص234).

(2) نصُّ الجاربردي: (إنَّ المراد بالتكثير في المفعول أنه لا يستعمل (غلقت) بالتضعيف، إلا إذا كان المفعول جمعا، حتى إذا كان واحدًا وغلَّق مرارًا كثيرة لم يستعمل إلا غلَّقَ بلا تضعيف، إلا على سبيل المجاز). شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي(ص34).

(3) ركن الدين، شرح الشافية (ج252/1).

(4) النظام، شرح الشافية (ج48/1).

(5) في (ك): (الْأَبْوَابَ). لو الثابت عند ابن جماعة (الْأَبْوَابَ)؛ لقال: ضعَّفتَ. وعند النظام، شرح الشافية (ج48/1): (غَلَّقَتِ الأَبْوَابَ) [يوسف:23]؛ للتكثير، مع التضعيف.

(6) الجوهري، الصحاح (ج1538/4).

(7) وغلق الباب يغلقه: لثغة أو لغية رديئة في أغلقه. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج915/1).

(8) (من الباب الثاني) ساقطة في (ك).

(9) (لَثْغَةٌ): ساقط في (م).

(10) في (ط): (مهجورة).

(11) ساقط في (ك)، إلى قَوْلِهِ:[المشتق هو منه].

(12) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج120/2).

(13) ساقط في (م)، إلى قَوْلِهِ:[المشتق هو منه].

(14) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج120/2).

(15) المرجع السابق، 120/2.

قَوْلُهُ:[المُشْتَقُّ هُوَ مِنْهُ][1] الضَّمِيرُ المُنْفَصِلُ: لـ(فَسَّقَ)، والمَجْرُورُ لِلْفِعْلِ، والمُرَادُ بِهِ المَصْدَرُ؛ فَالمُشْتَقُّ صِفَةٌ جَرَتْ عَلى غَيْرِ مَنْ هِيَ[2] لَهُ.

قَوْلُهُ[3]: **[وَقَرَّدْتُهُ**[4]**]**[5] والقُرَادُ: واحِدُ القِرْدَان. يُقالُ: (قَرِّدْ بَعِيرَكَ)؛ أي: أَزِلْ عَنْهُ القِرْدَانَ[6].

[معاني: فَاعَلَ][7]

---

(1) نصُّ الجاربردي: (وللتعدية) وقد عرفت معناها وإنما فصل قوله: (فَسَّقْتُهُ)؛ لأنّه مخالفٌ لـ(فَرَّحْتُهُ) في أنّه لم يصيره فاعلًا للفعل المشتق منه، وإنما جعله منسوبًا إليه إذ معنى (فَسَّقْتُهُ): قلت له: يا فاسق، أو نسبته إلى الفسق. وليس المعنى صيرته فاسقًا. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي(ص234).

(2) في (م): (من هو).

(3) ساقط في (ك)، و(م)، قَوْلُهُ:[فإنه يدلُّ صريحًا...].

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص235).

(5) التشديد لِلسَّلْبِ والإزالة، نَحْوُ: جَلَّدْتُه وقَرَّدْتُه)؛ أي: أزلت قراده وسلخت جلده. ركن الدين، شرح الشافية (ج251/1)، والنيسابوري، تفسير النيسابوري (ج496/5).

(6) انظر: الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج350/2)، والجوهري، الصحاح (ج523/2).

(7) معاني: فاعَلَ:

يُنْسبُ فِي فَاعَلَ أَصْلُهُ إِلَى ... مُشَارِكٍ لِغَيْرِهِ مُسَجَّلَا
فَعَكْسُهُ يَلْزَمُ بِالتَّضْمُّنِ ... كَنَحْوِ بَاحَثْتُ أُولِي التَّفَطُّنِ
لِذَا يُعَدَّى الْفِعْلُ بِاللُّزُومِ ... كَمِثْلِ كَارَمْتُ أَبَا مَخْزُومِ
وَإِنْ تَعَدَّى لِلَّذي مَا شَارَكَه ... عُدِّيَ لاثْنَيْنِ على المُشَارَكَه
كَنَحْوِ جَاذَبْتُ أخي الكِتَابَا ... لَا مِثْل شَاتَمْتُ الَّذِي أَجَابَا
وَرُبمَا جَاءَ بِمَعْنَى فَعَّلَا ... كَمِثْلِ ضَاعَفْتُ وَمَعْنَى فَعَلَا

ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج22/2).

يقول ابن الحاجب(ت646هـ): وفاعَل لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقاً بالآْخَرِ لِلْمُشَارَكَةِ صَرِيحاً، فَيَجِيءُ الْعَكْسُ ضِمْنًا، نَحْوَ: ضَارَبْتُهُ، وشارَكْتُهُ وَمِنْ ثَمَّ جاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّياً، نَحْوَ: كارَمْتُه، وشاعَرْتُه، وَالْمُتَعَدِّي إِلَى واحِدٍ مُغَايِرٍ لِلْمُفَاعَلِ مُتَعَدِّياً إِلى اثْنَيْنِ، نَحْوَ: (جَاذَبْتُهُ الثَّوب)، بخلاف: (شاتمته)، وبمعنى: (فَعَلَ)، نحوَ: (سافرتُ). ويذكر ركن الدين الإستراباذي: أنّ (فاعَلَ) يأتي لمعان: أحدها: أن يأتي غالبًا لنسبة مصدر الفعل الثلاثي إلى أحد الأمرين متعلقًا بالأمر الآخر مشاركًا له، وينعكس ضمنًا. وثانيها: أن يأتي بمعنى (فَعَّل)، يعني للتكثير، نحو: (ضاعفت)، بمعنى: (ضعَّفت)، و(ناعمت)، بمعنى: (نعَّمتُ). – وثالثها: أنْ يأتيَ بمعنى: (فعَل) نحوَ: (سافرتُ). –ورابعها: أنْ يأتي بمعنى: (أَفْعَل)، نحوَ: (عافاك اللهُ)، و(طارقتُ النَّعْلَ)، بمعنى: (أعفاك الله)، و(أطرقتُ النَّعْلَ). انظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج20/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج253/1).

قَوْلُهُ:[فَإِنَّهُ يَدُلُّ صَرِيحًا عَلَى نِسْبَةِ الضَّرْبِ إلى زَيْدٍ مُتَعَلِّقًا بِعَمْرٍو]؛ أي: لِأَنَّ فَاعِلِيَّةَ زَيْدٍ، وَمَفْعُولِيَّةَ عمْرٍو مِمَّا صُرِّحَتْ بِهِ، وَيَجِيءُ العَكْسُ الذِي هُوَ فَاعِلِيَّةُ عَمْرٍو، ومَفْعُولِيَّةُ زَيْدٍ – ضِمْنًا–؛ إذِ الضَّرْبُ كَمَا وَقَعَ مِنْ زَيْدٍ عَلى عَمْرٍو وَقَعَ مِنْ عَمْرٍو عَلى زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَشَارِكَانِ فِيهِ[1] وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا[2] فَاعِلٌ مِنْ وَجْهٍ، وَمَفْعُولٌ مِنْ وَجْهٍ. وفي بَعْضِ الشُّرُوحِ إنَّ في تَمْثِيلِ المُصَنِّفِ بـ(شَارَكْتُهُ) نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ لَيْسَتْ بِمُسْتَفَادةٍ مِنَ المُفَاعَلَةِ بَلْ هِيَ مِنَ الشِّينِ والرَّاءِ والكَافِ؛ إذْ هِيَ مَدْلُولُ الكَلِمَةِ ولَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ المُشَارَكَةُ فِي الشَّرِكَةِ؛ لِأَنَّ تَحْصِيلَ الحَاصِلِ مُحَالٌ؛ فَشَارَكَ مِنْ مُوَافِقِ المُجَرَّدِ كـ(سَافَرَ) بِمَعْنَى (سَفَرَ) قَالَ: وفِي التَّمْثِيلِ – أَيْضًا– الَّلازِمُ بـ(شَاعَرْتُهُ) نَظْرٌ؛ لأَنَّ (شَعَرَ) مِنَ العِلْمِ ليس /ق30ب/ بِلَازِمٍ، وَكَذَا بِمَعْنَى أَنْشَأَ الشِعْرَ؛ لأَنَّ الشِّعْرَ مَقُولُ الشَّاعِرِ وَمَفْعُولُهُ. يَكُونُ مُتَعَدِّيًّا. انتهى.

والجَوَابُ إمّا عَنِ الأَوَّلِ فَبِمَنْعِ لُزُومِ تَحْصِيلِ الحَاصِلِ؛ لأَنَّ المُسْتَفَادَ مِنْ لَفْظِ (شَرَكَ) مَعْنًى لَا يُتَصَوَّرُ إلّا بَيْنَ اثْنَيْنِ؛ إذْ هُوَ مَفْهُومُهُ، وأمّا نِسْبَتُهُ إلَى الأَوَّلِ وَتَعَلُّقُهُ بِالثَّانِي صَرِيحًا، وَمَجِيءُ عَكْسِهِ – ضِمْنًا– فَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ صِيغَةِ فَاعِلٍ إذَا بُنِيَ مِنْهُ، وأَمَّا عَنِ الثَّانِي فَيُمْنَعُ تَعَدِّي (شَعَرَ) بِمَعْنَى (قَالَ شِعْرًا) أو (أَجَادَهُ)، كَيْفَ وَقَدْ جَاءَ بِضَمِّ العَيْنِ، وإِنْ جَاءَ – أَيضًا– بِفَتْحِهَا؟

قَوْلُهُ:[بَلْ يَكُونُ مُغَايِرًا لِلْمَفَاعِلِ] فِي بَعْضِ النُّسَخِ لِلْفَاعِلِ، وَالمُرَادُ: المُغَايرَةُ في الصَّلاحِيَّةِ لِلْمُشَارَكَةِ؛ فَزِيدَ فِي (شَاتَمْتُ زَيْدًا) (صَالِحًا) لها؛ فَلَيْسَ مُغَايِرًا. و(الثَّوْبُ)[3] في: (جَذَبْتُ الثَّوْبَ) غَيْرُ صَالِحٍ[4]؛ فَهُوَ مُغَايِرٌ، أوِ المُرَادُ مُغَايَرَةُ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ لِلْمُشَارِكِ؛ لِعَدَمِ صَلَاحِيَّتِهِ لِأَنْ يَكُونَ[5] مُشَارِكًا لِلْفَاعِلِ، كَ(الثَّوْبِ) في: (جَذَبْتُ الثَّوْبَ) [6]؛ لَمَّا لَمْ يَصْلُحْ لِأَنْ يَكُونَ مُشَارِكًا كَانَ مُغَايِرًا لِلْمُشَارِكِ؛ فَاحْتِيجَ إلى مَفْعُولٍ آخَرَ يَكُونُ مُشَارِكًا بِخِلَافِ (زَيْدٍ) في: (شَتَمْتُ زَيْدًا)[7] لَمَّا صَلُحَ لِلْمُشَارَكَةِ؛ لَمْ يكن

---

(1) في (م): (وقعا فيه بالمشاركة).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص236).

(3) في (م): (الثواب).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص237).

(5) في (م): (لا يَكُونُ).

(6) (غير صالح فهو مغاير أو المراد مغايرة مفعول الثلاثي للمشارك؛ لعدم صلاحيته لِأَنْ يكونَ مشاركًا للفاعل كالثوب في: (جذبتُ الثوبَ) ساقط في (ك).

(7) في (ط): (بخلاف في): (زيدٌ شتمَ زيدًا).

مغايرًا للمشارك؛ فَاكْتُفِيَ بِهِ، وَهَذَا أَقْرَبُ إلى لَفْظِهِ وأَوْفَقُ بِمَا في شَرْحِ المُفَصَّلِ [1] وإلى الأَوَّلِ يشِيرُ كَلَامُ[2] الْيَزْدِيّ [3] .

قَوْلُهُ:[4] **[لَكِنْ نَقَلَ الجَوْهَرِيُّ: (سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفُورًا)]**[5] في القاموس [6]: مَا يَرُدُّ[7] هذَا النَّقْلَ، وَيُؤَيّدُ مَا ذَكَرَ المُصنِّفُ: قَالَ فِيهِ: (وَرَجُلٌ سَفْرٌ وَقَوْمٌ سَفْرٌ، وَسَافِرَةٌ، وَأَسْفَارٌ، وَسُفَّارٌ): ذُو سَفَرٍ: لِضِدِّ الحَضَرِ. و(السَّافِرُ): المُسَافِرُ: لا (فِعْلَ) لَهُ[8]. هَذَا كَلَامُهُ.

وَعَدَمُ اسْتِعْمَالِ[9] المُجَرَّدِ لَا يَمْنَعُ التَّمْثِيلَ بِـ(سَافَرْتُ) /ق31أ/ لِـ(فَاعَلَ) بِمَعْنَى (فَعَلَ) كَمَا فَعَلَ المُصنِّفُ عَلَى مَا لَا يَخْفَى. نِعْمَ الْأَحْسَنُ التَّمْثِيلُ بِـ(دَافَعَ وَجَاوَزَ وَوَاعَدَ)، وَنَحْوِهِا.

[مَعَاني (تفَاعَلَ)][10]

قَوْلُهُ[11]: **[وَوُضِعَ تَفَاعَلَ**[12] **لِنِسْبَتِهِ]** هذا الضَّمِيرُ لِلْفِعْلِ، وكَذَا ضَمِيرُ (فِيهِ)، و(لَهُ).

---

(1) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج120/2).

(2) في (م): (البزدوي).

(3) اليزدي، شرح الشافية (ج54/1)، وابن عقيل، المساعد في تسهيل الفوائد (ج585/2-590).

(4) نصُّ الجاربردي: (ويأتي (فاعَلَ) بمعنى (فَعَلَ)؛ أي: لنسبة الفِعْلِ إلى الفاعِلِ، لا غير كقولك: (سافرتُ): بمعنى نسبة السفر إلى المسافر، وليس ثَمَّ فِعْلٌ ثلاثيٌّ من لفظ سافرت بمعناه فَيُمَثَّلَ به كما في (شغلته وأشغلته). شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص237).

(5) يقال: (سَفَرْتُ أَسْفِرُ سُفوراً): خرجْت إلى السَفَرِ: فأنا سافِرٌ، وقومٌ سفر، مثل: صاحب وصحب، وسفار، مثل: راكب وركاب. الجوهري، الصحاح (ج686/2).

(6) ورجل سفر، وقوم سفر وسافرة وأسفار وسفار: ذوو سفر، لضد الحضر. والسافر: المسافر، لا فعل له. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج408/1).

(7) في (ط): (لا يرد).

(8) فِي التَّهْذِيبِ: (لَا فِعْلَ لَه)، وَفِي المُحْكَم: ورَجُلٌ سافِرٌ: ذُو سَفَرٍ، وَلَيْسَ على الفِعْلِ؛ لأَنَّا لم نَرَ لَهُ فِعْلاً. وَفِي الْمِصْبَاح: سَفَرَ الرجُلُ سَفَراً، مثل: طَلَب: خرج للارْتِحالِ، فَهُوَ سافِرٌ، والجَمْعُ سَفْرٌ، مثل صاحِبٍ وصَحْبٍ، لكنَّ استعمالَ الفعلِ مَهْجُورٌ، وَاسْتُعْمِلَ المَصْدَرُ اسْماً، وجُمِعَ على أَسْفَارٍ. الزبيدي، تاج العروس (ج38/12).

(9) في (م): (الاستعمال).

(10) مَعَاني تفَاعَلَ:

وَاشْتَرَكَ الْأَمْرَانِ فِي تَفَاعَلَا ... مُصَرَّحًا كَقَوْلِنَا تَبَادَلَا
مِنْ ثَمَّ هَذَا الْبَابُ فِي المُشَاكَلَة ... يَنْقُصُ مَفْعُولًا عَنْ المُفَاعَلَة
وَجَاءَ فِي إِظْهَارِ أَمْرٍ انْتَفَى ... نَحْوَ تَجَاهَلْتُ بِأَمْرٍ عُرِفَا
وَهَكَذَا جَاءَ بِمَعْنَى فَعِلَا ... مِثْلُ تَوَانَيْتُ لِضَعْفٍ حَصَلَا
وَطَاوَعَتْ فَاعَلَ نَحْوَ بَاعَدَا ... طَاوَعَهُ بِتَائِهِ تَبَاعَدَا

ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج22/2).

(11) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص238).

(12) في (م): بـ(فاعل).

قَوْلُهُ[1]: **[ويجيئُ – أيضًا–؛ لِيَدُلّ على أنَّ الفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ المعنى الذي اشْتُقَّ مِنْهُ (تَفَاعَلَ) حَاصِلٌ لَهُ]** سَمَّى ذَلِكَ ابْنُ عُصْفُورٍ [2]: (الإِيهَامَ)؛ قال: وهُوَ أَنْ يُرِيَكَ أَنَّهُ في حَالٍ ليس فيها، وأَنْشَدَ[3]:

إذا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرْ[4]

والخَزَرُ[5]:ضِيقُ العَيْنِ مَعَ صِغَرِهَا، والمُرَادُ بِالمَعْنَى الذي اشْتُقَّ مِنْهُ (تَفَاعَلَ) هو مَصْدَرُ مُجَرَّدِهِ كما يفيده قولُهُ[6]. فَمَعْنَى (تَجَاهَلَ) زِيدَ أَنَّهُ أَظْهَرَ الجَهْلَ.

قَوْلُهُ[7]: **[من الوَنْيِ**[8]**]** هو بفتح الواو، وسكون النون.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص239).

(2) (الإيهام): وهو أن يُرِيَكَ أنه في حال ليس فيها. كقولك: (تَغافَلتُ وتَعامَيتُ وتَناعَستُ وتَجاهَلتُ)؛ أي: أَظهرتُ ذلك، وإِنْ لم أكن في الحقيقة موصوفًا بذلك. قال:

إذا تَخازَرتُ وما بي مِنْ خَزَرْ

أي: أظهرتُ ذلك. وقوله: "وما بي من خزر": يدلُّ على ما قلناه: من الإيهام. و(تخازر): ضيق عينيه ليحدد النظر. والخزر: ضيق العين. ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص125).

(3) من الرجز: لـ(أرطاة بن سهيّة)، كما في سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، وفي فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أمّا في لسان العرب: قال ابن بري: هذا الرجز يروى لـ(عمرو بن العاص)، قال: وهو المشهور؛ ويقال: إنه لـ(أرطاة بن سهية) تمثل به عمرو – رضي الله عنه–، وفي تاج العروس: قَالَ الصَّاغانِيّ، ويُروى للعجَّاج، وَلَيْسَ لَهُ، وللنَّجاشِيّ الحارثيّ، وَقَالَ أَبُو مُحَمَّد الأَعْرابيّ: إنّه لمُساوِرِ بنِ هِنْد. انظر: البكري، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي (ج1/299)، وابن منظور، لسان العرب (ج5/172)، والزبيدي، تاج العروس (ج14/114).

(4) تتمته:

إذا تخازَرْتُ وَمَا بِي من خَزَرْ
ثمَّ كَسَرْتُ العينَ مِن غَيْرِ عَوَرْ
وَجَدْتَني أَلْوَى بَعيدَ المُسْتَمَرّْ
أَحْمِلُ مَا حُمِّلْتُ من خَيْرٍ وَشَرّْ

انظر: الزبيدي، تاج العروس (ج14/114).

(5) المجرّد من الأسماء: [فَعَلٌ]: بفتح الفاء والعين: [الخَزَر]. اليمني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (ج3/1783).

(6) قَصَدَ: (قول الشاعر).

(7) نصُّ الجاربردي: (ويكون بمعنى (فَعَلَ)، نحو: (توانيت)؛ أي: ونيتُ، من (الوَنْي). شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي(ص239).

(8) في (ط): (الوَاني).

و(الضَّعْفُ)[1] بِفَتْحِ الضَّادِ، وضَمِّهَا مَعَ سُكُونِ العَيْنِ.

قَوْلُهُ[2]: **[ويجئ للمطاوعة**[3]**]** المُطَاوَعَةُ[4] في اصْطِلَاحِهِمْ: قَبُولُ الأَثَرِ، سَوَاءٌ كانَ المُتَأَثِّرُ مُتَعَدِّيًا، نَحْوَ: (عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ؛ فَتَعَلَّمَهُ)؛ أي: قَبِلَ التَّعْلِيمَ، أوْ لَازِمًا، نحو: (كَسَرْتُهُ؛ فَتَكَسَّرَ)[5]. الرضي [6].

قَوْلُهُ: [وَمَعْنَى كَوْنِ الفِعْلِ مُطَاوِعًا إلى آخِرِهِ[7]**]** هذا التعريف ذكره المصنف في شرح المُفَصَّلِ [8]، والضَّميرُ في (بهِ) للمعنى، بتقدير مضاف؛ أي: بمحله؛ أي: بما قام به ذلك المعنى، كما أفاده الشارح بقَوْلِهِ: أي: بهذا الذى قام به (تباعد)؛ أي: أَصْلُهُ وهو (التباعد)، وفى شرح المفصل بعد هذا[9] التَّمثيلِ لِلْمُطَاوِعِ بـ(انْكَسَرَ) ما لفظه؛ فقولك: (انكسر)، عبارة عن معنى حصل عن تَعَلُّقِ (فِعْلٍ) مُتَعَدٍّ، وهو الكسر به؛ أي: بهذا الذي قام به أَثَرُ الكَسْرِ، وهو الانْكِسَارُ. انتهى.

وأراد **بقَوْلِهِ: [عبارة عن معنى]:** أنه دالٌّ عليه كما لا يُخفى[10].

---

(1) في (ط): (ضعف).

(2) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [ومعنى كون الفعل...].

(3) في شافية ابن الحاجب: (مطاوع لـ(فَاعَلَ)، نحوَ: (بَاعَدْتُهُ؛ فَتَبَاعَدَ). ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج20/1).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص240).

(5) متعدياً، نحو: عَلَّمْتُهُ الفقه فتعلَّمهُ: أي قبل التعليم، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر، وهو متعدٍّ كما ترى، أو كان لازما، نحو: كَسَرْتُهُ فانكسر: أي تأثر بالكسر. الرضي، شرح الشافية (ج103/1).

(6) الرضي الأسترآباذي(ت نحو 686هـ) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابيه: (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب) في النحو، أكمله سنة 686هـ، و(شرح مقدمة ابن الحاجب) وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف. انظر: البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج29/1)، والزركلي، الأعلام (ج86/6)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج183/9).

(7) نصُّ الجاربردي: (وَمَعْنَى كَوْنِ الفِعْلِ مُطَاوِعًا كونه دالًا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعدٍّ (به)، كقولك: باعدته؛ فتباعد). شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص240).

(8) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج120/2).

(9) (هذا): ساقط في (ك)، و(ط).

(10) في (ط): (يخلُّ).

قَوْلُهُ: [وَقَدْ يُتَكَلَّمُ بِالمُطَاوِعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مُطَاوَعٌ[1]] الأَوَّلُ بِكَسْرِ الوَاوِ، والثاني بِفَتْحِهَا، ومُرَادُهُ كَمَا أَفْهَمَتْهُ العِبَارَةُ أَنَّهُ لا يَلْزَمُ ذِكْرُ ما هُوَ مُطَاوِعٌ لهُ مَعَهُ، وإنَّمَا يَلْزَمُ أنْ /ق31ب/ يَكُونَ لَهُ فِعْلٌ مُتَعَدٍّ المُطَاوَعَ أَثَرَهُ.

[معاني (تَفَعَّلَ)][2]

قَوْلُهُ[3]: [جَعْلُ الفَاعِلِ المَفْعُولَ[4]]، ولَوْ قَالَ[5]: جَعَلُ الفَاعِلِ أَصْلَ الفِعْلِ مَفْعُولًا؛ لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ المَعْنَى عَلَيهِ. ض.

قَوْلُهُ: [ولِلتَّجَنُّبِ] واعْلَمْ أَنَّ تَفَعَّلَ إذا كَانَ بِمَعْنَى التَّجَنُّبِ، والإِزَالَةِ كَانَ مُشَاكِلًا لِهَمْزَةِ السَّلْبِ في قَوْلِكَ: (أَشْكَيْتُهُ) إذا أَزَلْتَ شَكْوَاهُ. و(أَعْجَمْتُ الكتابَ) إذا زَالَتْ عُجْمَتُهُ.

قَوْلُهُ: [[6]وَمِنْهُ تَفَهَّمَ] وإنَّمَا فَصَلَ المُصَنِّفُ؛ لِأَنَّهُ ليسَ مِنَ الأَعْمَالِ المَحْسُوسَةِ؛ أيْ: لِأَنَّ الأَوَّلَ مِنَ الأُمُورِ الخَارِجِيَّةِ، والثَّانِي مِنَ الأُمُورِ الذِّهْنِيَةِ، وإنَّما فَصَلَهُ لِيُعْلَمَ الفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

قَوْلُهُ[7]: [وَمِنهُ تَفَهَّمَ] فِيهِ تَجَوُّزٌ؛ لأَنَّ المَسْأَلَةَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لا يُتَصَوَّرُ التَّدْرِيجُ في فَهْمِهَا نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ في مُعَدَّاتِهِ[8]، وهِيَ الانْتِقَالَاتُ والأَفْكَارُ الموْصِلَةُ إِلَيهِ كَانَ يَلْتَفِتُ الذِّهْنُ لَهَا[9] فِي الأَوَّلِ ثُمَّ

(1) نصّ الجاربردي: (كقولك: انكسر الإناء. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص240).

(2) [مَعَاني تَفَعَّلَ]:

تَفَعَّلَ مُطَاوِعٌ لِفَعَّلَا ... فَطَاوَعَتْ حَصَّلْتُهُ تَحَصَّلَا
وَتارَةً يَجِيءُ لِلتَّكَلُّفِ ... نَحْوَ تَشَجَّعْتُ بِلَا تَصَلُّفٍ
ولِاتِّخَاذٍ كَتَوَسَّدَ الْحَجَرْ ... وَلِاجْتِنَابٍ كَتَأَثَّمَ لِلْحَذَرْ
وَهَكَذَا للْعَمَلِ المُكَرَرِ ... فِي مُهْلَةٍ نَحْوَ تَجَرَّعْ صَبْرِي
وَقَدْ أَتَى بِمَعْنَى الاسْتِفْعَالِ ... نَحْوَ تَكَبَّرْتَ مِنَ الخَيَالِ

ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج2/23).

(3) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [ومنه تفهم].

(4) نصّ الجاربردي: (والمرادُ بـ(الاتخاذ) جَعْلُ الفَاعِلِ المَفْعُولَ أَصْلَ الفِعْلِ، نحو: توسّدتُ الترابَ)؛ أي: اتخذته وسادة. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص240).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص241).

(6) نصّ الجاربردي: (وللعمل)؛ أي: ليدل على أن أصل الفعل حصر مرة بعد مرة، نحو: تَجَرَّعَهُ؛ أي: شربَهُ جُرْعَةً بَعْدَ جُرْعةٍ، وَمِنْهُ تَفَهَّمَ، كأَنَّهُ حَصَلَ لهُ فَهْمُهُ شيئًا بعد شيء). شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص242).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص242).

(8) في (ط): (مُعَادَاتِهِ).

(9) في (ط): (إليها).

يُخَالِطُهُ في الثَّاني، ثُمَّ يَتَّضِحُ لَهُ في الثَّالثِ بالتَّرْتِيبِ المُقْتَضِي، لَكِنْ لَمَّا حَصَلَ المُهْلَةُ وَالتَّدْرِيجُ في طريقِهِ جَعَلَ كَأَنَّ ذَلكَ وَاقِعٌ فِيهِ، وإلى هذا أَشَارَ الشَّارِحُ بقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ[1] حَصَلَ لَهُ فَهْمُهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ.

[مَعَاني (انْفَعَلَ)][2]

قَوْلُهُ[3]: [وَانْفَعَلَ لَازِمٌ؛ لِأَنَّهُ لِلْمُطَاوَعَةِ[4]] اِعْلَمْ أَنَّ الَّلازِمَ أَعَمُّ مِنَ المُطَاوَعَةِ؛ لِأَنَّ الَّلازِمَ قد يَكُونُ (اِنْفِعَالًا)، وقد يَكُونُ (فَعَلًا) إِذِ الفِعْلُ اللَّازِمُ كَمَا يَكُونُ، تَأَثُّرًا، وتَقَبُّلاً كذلك، كذلك يَكُونُ إيجادًا وإحداثًا كـ(قامَ وقَعَدَ)[5] فهذه وما أَشْبَهُهَا ليسَتْ بـ(اِنْفِعَالَاتٍ)؛ أي: (تَأَثُّرَاتٍ وقَبُولَاتٍ)، بل هي أَفْعَالٌ؛ أي: إِصْدَارَاتٌ، وَإِيجَادَاتٌ؛ إِذِ المُرَادُ أَنَّ الذي أُسنِدَتْ إِلَيهِ صَدَرَتْ مِنْهُ، وَأَحْدَثَتْهَا؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ فَعَلَهَا فِيهِ؛ فَقَبِلَهَا بِخِلَافِ (اِنْكَسَرَ الإِنَاءُ، وَاسْوَدَّ التَّمْرُ)؛ إِذِ المُرَادُ أَنَّهَا قَبِلَتْ هَذِهِ الآثَارَ لَا أَنَّها أَحْدَثَتْهَا؛ فَكَانَتِ انفِعَالَاتٍ، وإِذْ قَدْ ظَهَرَ تَحَقُّقُ اخْتِصَاصِ انْفَعَلَ بِالمُطَاوَعَةِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا؛ لِأَنَّ بَابَ المُطَاوعَةِ يَسْتَلْزِمُ اللُّزُومَ ولم يُوْضَعْ مُتَعَدِّيًا؛ إِذْ مَعْنَاهُ حُصُولِ الْأَثَرِ لَنَا، وَقِيلَ: إِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ اللُّغَةِ اتَّفَقَ على أَنَّ انْفَعَلَ مُطَاوِعٌ لِلْفِعْلِ المُخَفَّفِ الْعَيْنِ، كقولِكَ: (كَسَرْتُهُ؛ فَانْكَسَرَ).

قَوْلُهُ: [لِأَنَّهُ لِلْمُطَاوَعَةِ]؛ أَيْ: لِلْمُطَاوَعَةِ[6] مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ ولَا شَكَّ أَنَّها تَقْتَضِي اللُّزُومَ، وقَدْ جَاءَ – أَيْضًا– لِغَيْرِ المُطَاوَعَةِ، نَحْوَ: (انْسَلَخَ الشَّهْرُ)، و(انْكَدَرَتِ النُّجُومُ)؛ أي: تَنَاثَرَتْ. قَالَ ذَلِكَ المُوصِلِيُّ. وفي كِتَابِ سِيبَوَيْه [7] في بابِ: (مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ (فَعَلْتُهُ): إِنَّ مِنْ ذَلِكَ: (انْفَعَلَتْ)، نَحْوَ: (انْطَلَقَتْ، وانْكَمَشَتْ، وَانْجَرَدَتْ، وَانْسَلَتْ). قَالَ: وَهَذَا مَوْضِعٌ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِيهِ (انْفَعَلَتْ)، وَلَيْسَ مِمَّا طَاوَعَ (فَعَلْتُ)، نَحْوَ: (كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ)، ولَكِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (ذَهَبَ، وَمَضَى).

---

(1) في (ط)، و(م): (كأنه).

(2) [مَعَاني انفعل]:

طَاوَعَ الانْفِعَالُ حَتْمًا فَعَلَا ... تَقُولُ قَدْ فَصَلْتُهُ فَانْفَصَلَا

وطَاوَعَ الإِفْعَالَ لَكِنْ نَدرَا ... كَالانْسِفَاقِ وَانْزِعَاجٍ ظَهَرَا

وَاخْتُصَّ بِالْعِلَاجِ فَهُوَ انْصَرَمَا ... مِنْ أَجْلِ ذَاكَ خَطَّؤُوا مُنْعَدِمَا

[معاني (انْفَعَلَ)]: و(انْفَعَلَ): لَازِمٌ، مطاوِعُ (فَعَلَ)، نَحْوُ: (كَسَرْتُهُ فانكَسَرَ)، وجاء مُطَاوعَ (أَفْعَلَ)، نَحْوُ: (أَسْفَقْتُهُ فانْسَفَقَ، وأَزْعَجْتُهُ فانزَعَجَ) قَلِيلاً. وَيَخْتَصُّ بِالْعِلاَجِ وَالتَّأْثِيرِ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: (انْعَدَمَ) خطأ. ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج21/1)، و(ج23/2).

(3) ساقط في (ك)، و(م)، قَوْلُهُ: [لأنه للمطاوعة].

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص243).

(5) وإنَّما ذكرَ المطاوِعَ بعد ذِكْرِ اللَّازِمِ؛ لأَنَّ اللَّازِمَ قد لا يكونُ مُطَاوِعًا لشيء كـ(قَعَدَ)، وقد يكونُ مُطَاوِعًا لشيءٍ، نَحْوَ: (انْكَسَرَ]؛ فَذَكَرَ أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ لَازِمًا مُطَاوِعَ (فَعَلَ وأَفْعَلَ)، لا مطاوعَ غيرِهما. الرضي، شرح الشافية (ج262/1).

(6) في (م): (لِمُطَاوَعَتِهِ).

(7) سيبويه، الكتاب (ج77/4).

قَوْلُهُ[1]: **[وَهِيَ تَقْتَضِي اللُّزُومَ]**، وفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: (عَلَّمْتُهُ الفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ). تأمَّلْ لَهُ.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ مُطَاوِعُ (فَعَلَ)]، قالَ سيبويه [2] في باب (فَعَلَ): ما طَاوَعَ الذي فِعْلُهُ على (فَعَلَ)، ورُبَّما اسْتُغْنِيَ عنِ (انْفَعَلَ)[3] في هذا البابِ؛ فَلَمْ يُسْتَعْمَلْ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (طَرَدْتُهُ؛ فَذَهَبَ)، ولا يقولون: (فَانْطَرَدَ ولا فَاطَّرَدَ) اسْتَغْنَوْا عَنْ لَفْظِهِ بِلَفْظِ غَيْرِهِ إذا كَانَ في مَعْنَاهُ.

قَوْلُهُ: [[4]**نَحْوَ: أَسْفَقْتُ البَابَ]** يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (انْسَفَقَ)[5] مِنْ (سَفَقَ)؛ فَإِنَّهُ مَقُولٌ ومَنْقُولٌ، كما قالَ ابْنُ مَالِكٍ [6]. وفي القَامُوسِ: (سَفَقَ البَابَ) كـ(أَسْفَقَهُ)[7].

قَوْلُهُ[8]: **[وَيَخْتَصُّ بِالعِلَاجِ**[9]**]** الفِعْلُ العِلَاجِيُّ مَا يَحْتَاجُ في حُدُوثِهِ إِلَى تَحْرِيكِ العُضْوِ كَالضَّرْبِ، والشَّتْمِ. وَغَيْرِ العِلَاجِيّ مَا لَا يُحْتَاجُ إليهِ كَ(العِلْمِ)، و(الظَّنِّ)، فإنْ قِيلَ: لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ (انْفَعَلَ) مُطَاوِعًا لـ(أَفْعَلَ)، كـ(أَفْحَمْتُهُ؛ فَانْفَحَمَ)، و(أَغْلَقْتُهُ؛ فَانْغَلَقَ) وَجَبَ اعْتِقَادُ كَوْنِهِ جَارِيًا على القِيَاسِ، وَنَاسَبَ أَنْ يُجْعَلَ صِنْفًا مِنْ أَصْنَافِ (انْفَعَلَ) غَيْرَ ظَانٍّ مِنَ الشُّذُوذِ. قُلْتُ: لِأَنَّ الطَّرْدَ والشَّاذَّ عِنْدَهُمْ على أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ[10]: 1- مُطَّرِدٌ في القِيَاسِ، شَاذٌّ في الاسْتِعْمَالِ.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [وهو مطاوع فعل].

(2) سيبويه، الكتاب (ج65/4).

(3) في (ك): (الفعل).

(4) نصّ الجاربردي: (وقد جاء مُطَاوِعَ (أَفْعَلَ) قليلًا، نَحْوُ: (أَسْفَقْتُ البابَ؛ أي: رددتُهُ؛ فانْسَفَقَ، وأَزْعَجْتُهُ؛ أي: أبعدته فانزَعَجَ) قَلِيلاً. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ج244).

(5) في (م): كله على (انسقف)، من مادة: (سقف).

(6) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج631/2).

(7) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج894/1).

(8) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [فلا يقال: علمته فانعلم].

(9) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص244).

(10) 1- المطرد في القياس والاستعمال جميعًا، هو الذي لا نهاية وراءه، نحو: (رفع الفاعل ونصب المفعول). 2- والمطرد في القياس الشاذّ في الاستعمال، نحو: الماضي من (يَذَر، ويَدَع)؛ لا يُقالُ فيهما: وَذَرَ، ولا وَدَعَ)، وليس هنا شيء يدفعهما من طريق القياس. قال سيبويه: استغني عنهما بـ(ترك)، وهذه ليست حجةً قاطعةً، ولكنَّ فيها ضربًا من التعلل. 3- والمطرد في الاستعمال الشَّاذُّ في القياس، قولهم: (استحْوَذ، وأغيلت المرأة)، القياس يوجب إعلالهما؛ لأنهما بمنزلة (استقام، وأبانت)، ولكنَّ السماع أبطل فيهما القياس. وحكى ابن السكيت: (أغالت المرأة، وأغيلت) إذا سقت ولدها الغَيْل، ولا يعرف أصحابنا الاعتلال. قال أبو علي: 4- والشاذ في القياس والاستعمال جميعًا، ما أجازه أبو العباس من تَتْميم (مفعول) من ذوات الواو التي هي عين؛ لأنه أجاز في (مَقُول: مَقْوُول)، وفي (مصوغ): (مصووغ)؛ قال: لأن ذلك ليس بأثقلَ مِنْ (سُرْتُ سُوورًا، وغارت عَيْنُهُ غُؤُورًا). ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص278).

2- وبالعكسِ(1)، 3- وَمُطَّرِدٌ في القِياسِ، والاسْتِعْمَالِ جميعًا، 4- وشَاذٌّ فيهما؛ فَيُحْتَمَلُ هَذَانِ مِنْ قَبِيلِ القِسْمِ الرَّابِعِ.

قَوْلُهُ(2): **[فَلَا يُقَالُ: عَلِمْتُهُ؛ فَانْعَلَمَ]**(3) مِثْلُهُ: (عَرَفْتُهُ فَانْعَرَفَ)، و(ظَنَنْتُهُ(4)حَاصِلًا فَانْظَنَّ). قال /ق32أ/ في شرح المفصل (5): وقالوا: (قُلْتُهُ؛ فَانْقَالَ)؛ لأَنَّ المَقُولَ مُعَالَجٌ بِتَحْرِيكِ اللِّسَانِ، والشَّفَتَيْنِ، وَإِخْرَاجِ الصَّوْتِ، وكُلُّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ المَحْسُوسَاتِ لِلْمُخَاطِبِ والمُخَاطَبِ. قال(6): فإنْ أَطْلَقَ: (قُلْتُهُ: فَانْقَالَ) على إِرَادَةِ المَعْنَى المَفْهُومِ مِنَ القَوْلِ: أيْ(7): مُرَادًا بِهِ ذلكَ المَعْنَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى أَلْفَاظٍ مُحَقَّقَةٍ، أَوْ مُقَدَّرَةٍ كَانَ في الامْتِنَاعِ نَظِيرَ انْعَدَمَ.

قَوْلُهُ(8): **[(انْعَدَمَ) ليسَ بِجَيِّدٍ]**؛ أيْ: لِأَنَّ الإعْدَامَ اسْتِيصَالُ المَوْجُودِ دُفْعَةً؛ فَلا يَبْقَى ثَمَّةَ عِلَاجٌ وتَأْثِيرٌ؛ وَلِأَنَّ المَعْدُومَ لا يُتَصَوَّرُ فِيهِ أَثَرٌ صُورِيٌّ كـ(الانكسَارِ) اللايح(9) في المنكسر.

---

(1) (مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس)، ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص277).

(2) نصّ الجاربردي: (وتختص بالعلاج)؛ يعني: خصّوا هذا البناء للمعاني الواضحة، للحسّ دون المختصّة بالعلم، كأنّهم لمَّا خصّوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جليًّا واضحًا؛ فلا يقال: (عَلِمْتُهُ؛ فانْعَلَمَ)، وقال في شرح المفصل: (انعدم) ليس بجيد. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص244).

(3) لا يقال: (عَلِمْتُهُ فَانْعَلَمَ)، ولا (قَصَدْتُهُ فَانْقَصَدَ)، ولا (عَدِمْتُهُ فَانْعَدَمَ)؛ لأنَّ العِلْمَ والقَصْدَ، والعَدَمَ غيرُ عِلاجٍ، ويقال: (قُلْتُهُ فانْقَالَ)؛ لأنَّ القَولَ عِلاجٌ؛ لأنَّ القائِلَ يَعْمَلُ في تحريك لسانه. الرضي، شرح الشافية (ج262/1).

(4) في (ك)، و(ط): (حَاصِلًا). في (م): (جاء منه).

(5) نسب الجاربردي(ت746هـ) ذلك لابن الحاجب(ت646هـ)، في كتابه: الإيضاح في شرح المفصل، (ج122/2)، وشاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص244).

(6) (قال) ساقط في (ك).

(7) (أي): ساقط في (ط).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص245).

(9) في (ط): (اللايج).

قَوْلُهُ[1]: **[(انْعَدَمَ) ليسَ بِجَيِّدٍ**[2]**]** لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (عَدَمْتُهُ؛ فَانْعَدَمَ)؛ لِأَجِلِ أَنَّ (عَدَمْتَ) وَإِنْ كَانَ يَنْصِبُ مَفْعُولًا فَلَيسَ هُنَاكَ فِعْلٌ يُوجِبُهُ، بِمَعْنَى أَحْدَثْتَ بِهِ فِعْلًا كَمَا يَكُونُ في (كَسَرْتَ)، وَإِنَّمَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (لم أَجِدْهُ) في أنَّ لهُ مَعْنَى انْتِفَاءِ الوُجُودِ، والحَقِيقَةُ يُؤَوَّلُ إلى قَوْلِكَ: (فَاتَ وَزَالَ) فَكَمَا لَا يُتَصَوَّرُ في شَيْءٍ مِنْ ذَا مُطَاوِعٌ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ في (عَدَمَ).

قَالَ المُصَنِّفُ: [وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ (انْعَدَمَ) خَطَأٌ]؛ أي: مِنْ أَجْلِ اشْتِرَاطِ العِلَاجِ والتَّأْثِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ البَابُ إلَّا بِحَيْثُ يَكُونُ عِلَاجٌ وَتَأْثِيرٌ لَزِمَ مِنْهُ أَنْ يكُونَ قَوْلُهُمْ: (انْعَدَمَ خَطَأٌ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ عِلَاجٌ عَلَى مَا بَيَّنَاهُ؛ فَإِنْ قُلْتَ: (قَالُوا: (قُلْتُهُ فـ(انْقَالَ) فَـ(انْقَالَ) مُطَاوِعٌ؛ لِقَوْلِكَ: (قُلْتُهُ)، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ الجَوَارِحِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كَوْنَهُ عِلَاجًا لَيْسَ بِشَرْطٍ. قُلْتَ: الشَّرْطُ مَوْجُودٌ؛ لِأَنَّ المَقُولَ فِعْلٌ وَعِلَاجٌ؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ إلَّا بِتَحْرِيكِ اللِّسَانِ، والشَّفَتَينِ، وَإِخْرَاجِ الصَّوْتِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَحْسُوسٌ لِلْمُخَاطَبِ. فَإِنْ أُطْلِقَ: (قُلْتُهُ؛ فَانْقَالَ) على المَعْنَى الذِي يُفْهَمُ مِنْهُ القَوْلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْصَدَ مِنْهُ أَلْفَاظٌ مُحَقَّقَةٌ كَانَ فِيهِ الامْتِنَاعُ، مِثْلُ: (انْعَدَمَ)؛ فَاعْرِفْهُ.

[معاني (افْتَعَلَ)][3] قَوْلُهُ[4]: [وَمَا وَقَعَ في بَعْضِ النُّسَخِ]

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، قَوْلُهُ: [وما وقع في بعض النسخ].

(2) نصّ الجاربردي: (وتختص بالعلاج)؛ يعني: خصُّوا هذا البناء للمعاني الواضحة، للحسّ دون المختصّة بالعلم، كأنّهم لمَّا خصّوه بالمطاوعة التزموا أن يكون جليًّا واضحًا؛ فلا يقال: (عَلِمْتُهُ؛ فانْعَلَمَ)، وقال في شرح المفصل: (انعدم) ليس بجيد. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص244).

(3) [معاني: افْتَعَلَ]: يقول ابن الحاجب: "وافْتَعَلَ: لِلْمُطاوَعَةِ غَالِباً نَحوُ: غَمَمْتُهُ فاغْتَمَّ، وَلِلاِتِّخَاذِ نَحْوُ: اشْتَوَى وللتَّفَاعُلِ، نَحْوُ: اجْتَوَرُوا، ولِلتَّصَرُّفِ، نَحْوُ: اكْتَسَبَ). وفي نظم النيساري [مَعَاني افتعل]:

والافتعال غَالِبا مُطَاوع ... فالاجتماعُ بَعْدَ جَمَعَ وَاقِعٌ

وَقَدْ أَتَى للاِتِّخَاذِ كاشْتَوَى ... أَي أَخَذَ الْمَرْءُ لنَفسِهِ الشّوى

وَجَاء فِي معنى تفَاعَلَ كَمَا ... تَقولُ هُمْ يَشْتَرِكُونَ فِي الْحِمَى

وَرُبمَا يَجِيءُ للتَّصَرُّفِ ... نَحْوَ اكْتَسَبْتَ السُّوءَ بالتَّعَرُّفِ

نقل ابن الحاجب هذه العبارة – أيضًا– عن عبد القاهر(ت471هـ)، إلا أنه غيّر فيها قليلًا؛ ففي المفتاح: "قال عبد القاهر: (وافْتَعَلَ): لِلْمُطاوَعَةِ غَالِباً، نَحوُ: (غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ)، وَلِلاِتِّخَاذِ، نَحْوَ:(اطَّبَخَ واشتوى). وللتصرف: نَحْوَ: (اكتسب). و(للمفاعلة)، نَحْوَ: (اجتوروا واختصموا). الجرجاني: عبد القاهر، المفتاح في الصرف (ج50/1)، وابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج21/1)، و(ج23/2).

(4) نصّ الجاربردي: (وافْتَعَلَ: لِلْمُطاوَعَةِ)، وقد عرفتَ معناها، وللاِتِّخَاذِ، نَحْوُ: اشْتَوَى؛ أي: اتخذ الشواء لنفسه، وللتَّفاعُلِ، نَحْوُ: اختصموا، وتجاوروا، وما وقع في بعض النسخ من قوله: و(للمفاعلة)، بدل قوله: وبمعنى (تفاعل) خطأ. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص246).

على هذا البَعْضِ شَرْحُ الشَّرِيفِ [1] وَرَدَّ (المُفَاعَلَة) إلى معنى (التَّفَاعُلِ)؛ أَيْ: لِمَا فيها مِنَ الاشْتِرَاكِ في الفِعْلِ. والقَرِينَةُ[2]: قَوْلُ المُصَنِّفِ [3]: نَحْوَ: (اجْتَوَرُوا)، و(اخْتَصَمُوا)[4]، ثم قال[5]: وَلَوْ قَالَ؛ أَيْ: المُصَنِّفُ: (لِلتَّفَاعُلِ)

كَانَ أَوْلَى وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَبِالتَّأَمُّلِ فِيمَا قُلْتُهُ: يَظْهَرُ سُقُوطُ[6] قَوْلِ شَارِحٍ[7]: كَانَ الأَوْلَوِيَّةُ إِنَّمَا تُطْلَقُ[8] إِذَا كَانَ جَائِزًا مُنْفَصِلًا[9] وَلَا جَائِزَ هُنَا؛ فَإِيهَامُهُ خَطَأٌ.

قَوْلُهُ[10]: **[مَعْنَى الكَسْبِ[11] تَحْصِيلُ الشَّيْءِ إِلى آخره]** هذا مَا قَالَهُ الزمخشريُّ [12]،

---

(1) ركن الدين، شرح الشافية (ج263/1).

(2) في (ك): (وفي القرينة).

(3) ابن الحاجب.

(4) وكذلك قال ركن الدين(ت715هـ): (يأتي للمفاعلة، نحو اختصموا واجتوروا، إذا تخاصموا وتجاوروا، واعلم أنه لو قال للتفاعل كان أولى. الرضي، شرح الشافية (ج263/1).

(5) الجاربردي.

(6) في (ك): (سقوطه).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص246).

(8) في (م): (نطق).

(9) (منفصلًا) ساقط في (ك)، و(م).

(10) قول ابن الحاجب: (وللتصرف نَحْو اكْتسب)، نصّ الجاربردي: معنى الكسب تحصيل الشيء على أي وجه كان، ومعنى الاكتساب المبالغة، والاعتمال فيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:286]. ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج21/1)، وشاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص246).

(11) في (م): (السلب).

(12) فإن قلتَ: لِمَ خص الخير بالكسب، والشر بالاكتساب؟ قلتُ: في الاكتساب اعتمال، فلَمَّا كان الشَّرُّ مِمَّا تشتهيه النَّفْسُ وهي منجذبة إليه وأمَّارة به، كانت في تحصيله أعملَ وأجدَّ، فَجُعِلَتْ لذلك مكتسبة فيه. ولَمَّا لَمْ تَكُنْ كذلك في باب الخير وُصِفَتْ بما لا دلالة فيه على الاعتمال؛ أي: لا تؤاخذنا بالنسيان أو الخطأ إنْ فَرَطَ مِنَّا. وفي المفصل: وزن افتعل: وللزيادة على معناه، كقولك: اكتسب في كسب، واعتمل في عمل. قال سيبويه: أمَّا كسبت فإنَّه يقول: أصبت، وأمَّا اكتسبت فهو التصرف والطالب، والاعتمال بمنزلة الإضراب. انظر: الزمخشري الكشاف (ج332/1)، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص373).

وغَيْرُهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ سيبويه [1]، قال الحَلَبِيُّ: وَهُوَ الأَظْهَرُ. وَقَالَ قَوْمٌ: لا فَرْقَ[2]. **قَالُوا:** وَقَدْ جَاءَ القُرَآنُ بِالْكَسْبِ وَالِاكْتِسَابِ في مَوْرِدٍ وَاحِدٍ؛ قَالَ – تَعَالَى –: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ**﴾ [3]، ﴿**وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا**﴾ [4]، ﴿**بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً**﴾ [5]، وَقَالَ – تَعَالَى –: ﴿**بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا**﴾ [6]؛ فَقَدِ اسْتَعْمَلَ[7] الكَسْبَ وَالاكْتِسَابَ: في الشَّرِّ، وَقَالَ الوَاحِدِيُّ [8]: الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: أَنَّ الكَسْبَ وَالِاكْتِسَابَ وَاحِدٌ[9]. /ق32ب/ وفى القاموس: كَسَبَه، يَكْسِبُهُ، كَسْباً وكِسْباً[10]، وتَكَسَّبَ، واكْتَسَبَ: طَلَبَ الرِّزْقَ، أَو كَسَبَ: أَصابَ، واكْتَسَبَ تَصرَّفَ، واجْتَهَدَ [11]. انتهى.

---

(1) وقد يبنى على (افتعل) ما لا يراد به شيء من ذلك، كما بنوا هذا على أفعلت وغيره من الأبنية، وذلك افتقر واشتد، فقالوا هذا كما قالوا استلمت، فبنوه على افتعل كما بنوا هذا على أفعل. وأما كسب فإنه يقول أصاب، وأما اكتسب فهو التصرف والطلب. والاجتهاد بمنزلة الاضطراب. سيبويه، الكتاب (ج74/4).

(2) نقله عن أبي البقاء: قوله: (وقال قومٌ: (لا فَرْقَ بينهما)، وذكر نحواً مِمَّا تقدَّم. السمين الحلبي، الدر المصون (ج700/2).

(3) [المدثر:38].

(4) [الأنعام:164].

(5) [البقرة:81].

(6) [الأحزاب:58]. في (ط) لم يذكر هذه الآية.

(7) (فقد استعمل) ساقط في (ط).

(8) الواحدي(ت468هـ) علي بن أحمد بن محمد بن علي بن متوية، أبو الحسن الواحدي: مفسر، عالم بالأدب، نعته الذهبي بإمام علماء التأويل. كان من أولاد التجار أصله من ساوة (بين الري وهمذان)، ومولده ووفاته بنيسابور. له: (البسيط)، و(الوسيط)، و(الوجيز) كلها في التفسير، وقد أخذ الغزالي هذه الأسماء وسمى بها تصانيفه، (وشرح ديوان المتنبي)، و(أسباب النزول)، و(شرح الأسماء الحسنى)، وغير ذلك . والواحدي نسبة إلى الواحد بن الديل بن مهرة. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج303/3)، وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة (ج104/5)، والزركلي، الأعلام (ج255/4.

(9) جاء القرآن بالكسب والاكتساب في موردٍ واحدٍ. فقد استعمل الكَسْب والاكتسابَ في الشرّ. وقال أبو البقاء: وقال قومٌ: (لا فَرْقَ بينهما)، وذكر نحوًا مِمَّا تقدَّم. وقال آخرون: (افْتَعَلَ يَدُلُّ على شدَّة الكُلْفَةِ)، و(فِعْلُ السيئة شديدٌ لِما يَؤُول إليه). وقال الواحدي: (الصحيحُ عند أهلِ اللغة أن الكسبَ والاكتسابَ واحدٌ لا فرقَ بينهما وإنَّما أَتى في الكسبِ باللامِ وفي الاكتسابِ بـ(على)؛ لأنَّ اللَّامَ تقتضي المِلْكَ والخيرَ يُحَبُّ ويُسَرُّ به، فجيء معه بما يَقْتَضِي المِلْكُ، ولَمَّا كان الشَّرُّ يُحْذَرُ وهو ثِقَلٌ ووِزْرٌ على صاحبهِ جِيءَ معه بـ(على) (المقتضيةِ لاستعلائِهِ عليه). وقال بعضَهم: (فيه إيذانٌ أَنَّ أَدْنى فعلٍ من أفعالِ الخير يكونُ للإنسان تكرُّماً من اللهِ على عبدهِ حتى يصلَ إليه ما يفعلُهُ معه ابنٌ من غيرِ علمِه به؛ لأنه من كسبهِ في الجملةِ، بخلافِ العقوبةِ فإنه لا يُؤَاخَذُ بها إلَّا مَنْ جَدَّ فيها واجتهَدَ، وهذا مبنيٌّ على القولِ بالفرق بين البنائين وهو الأظهرُ. انظر: الواحدي، التفسير الوسيط (ج409/1)، والسمين، الدر المصون (ج700/2).

(10) في (م): (وكسبًا).

(11)انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج130/1).

قَوْلُهُ: [1][وَفِيهِ تَنْبِيهٌ عَلَى لُطْفِ اللهِ – تَعَالَى–[2] بِخَلْقِهِ إلى آخره] قَالَ ذَلِكَ المُصَنِّفُ: في شَرْحِ المُفَصَّلِ[3]. وَبِمَعْنَاهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: فِيهِ إِيذَانٌ أَنَّ أَدْنَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الخَيْرِ يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ تَكَرُّمًا مِنَ اللهِ عَلَى عَبْدِهِ، بِخِلَافِ العُقُوبَةِ؛ فَإِنَّهُ لا يُؤَاخَذُ[4] بِهَا إِلَّا مَنْ جَدَّ فِيهَا وَاجْتَهَدَ[5]. وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلٌ آخَرُ: لِلنَّفْسِ مَا حَصَلَ مِنَ الثَّوَابِ، بِأَيِّ وَجْهٍ اتَّفَقَ حُصُولُهُ[6]سَوَاءٌ كَانَ بِإِصَابَةٍ مُجَرَّدَةٍ، أَوْ بِتَحْصِيلٍ؛ وَعَلَيْهَا مَا حَصَّلَتْهُ، وَسَعَتْ فِيهِ، لَا مَا حَصَلَ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ وَسَعْيٍ. **نَبَّهَ** –تَعَالَى–: إِنَّ الثَّوَابَ حَاصِلٌ[7] لَهَا، سَوَاءٌ كَانَ بِسَعْيِهَا وَاخْتِيَارِهَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ. وَأَمَّا العِقَابُ: فَلَا يَكُونُ عَلَيْهَا إِلَّا بِقَصْدِهَا، وَتَحْصِيلِهَا. انْتَهَى.

وَمَا قَالُوهُ مِنَ الفَرْقِ يَحْتَاجُ إِلَى ثَبَتٍ[8]؛ وَقَدْ قَالَ – تَعَالَى – ﴿**فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**﴾[9]؛ أي: يَرَى جَزَاءَهُ. وَقَالَ: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ [10] عَلَى أَنَّ تَرَتُّبَ الثَّوَابِ عَلَى مَا حَصَلَ مِنْ غَيْرِ سَعْيٍ وِاخْتِيَارٍ إِنْ كَانَ لِمُبَاشَرَةِ سَبَبِهِ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْهُ؛ فَالْعِقَابُ –أَيْضًا– كَذَلِكَ؛ فَمَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَعَلَيْهِ إِثْمُهَا وَإِثْمُ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَإِنْ صَوَّرَ بِالْإِصَابَةِ عِنْدَ أَوَّلِ الالْتِفَاتِ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ الْعِقَابُ مِثْلَهُ، وَمُدَّعِي خِلَافِهِ عَلَيْهِ البَيَانُ. نَعَمْ. الإِصْرَارُ شَرْطٌ؛ لِأَنَّ الرُّجُوعَ يَمْحُوهُ، لَكِنَّهُ قَدْرٌ زَائِدٌ عَلَى الْفِعْلِ، وَبِالْجُمْلَةِ فَمَا قَالَهُ جَارُ اللهِ حَسَنٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ البَيْضَاوِيُّ

---

(1) نصّ الجاربردي: ... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[البقرة: 286]، وفيه تنبيه على لطف الله – تعالى– بخلقه؛ إذ أثبت لهم ثواب الفعل على أي وجه كان، ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال فيه. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص246).

(2) في (ط): (على لطف الله).

(3) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج123/2).

(4) في (ط): (يؤخذ).

(5) السمين، الدر المصون (ج700/2)، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب (ج534/4).

(6) ساقط في (ط): (سواء كان بإصابة مجردة، أو بتحصيل؛ وعليها ما حصلته، وسعت فيه، لا ما حصل من غير اختيار وسعي نَبَّهَ– تعالى– إن الثواب حاصل لها).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص216).

(8) الِاسْمُ (ثَبَتٌ) بِفَتْحَتَيْنِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْحُجَّةِ: (ثَبَتٌ). الفيومي، المصباح المنير (ج80/1).

(9) [الزلزلة:7، 8].

(10) [النساء:48، و116].

-أَيْضًا-[1] فِي إِعْرَابِ الْحَلَبِيِّ الذِي يَظْهَرُ في /ق33أ/ هذا أَنَّ الحَسَنَاتِ مِمَّا تَكْسَبُ[2] دُونَ تَكَلُّفٍ [3]إِذْ كَاسِبُهَا عَلَى جَادَّةِ أَمْرِ اللهِ، وَرَسْمِ شَرْعِهِ، وَالسَّيِّئَاتُ تُكْتَسَبُ بِتَكَلُّفٍ؛ إِذْ كَاسِبُهَا[4] يَتَكَلَّفُ فِي أَمْرِهَا خَرْقَ حِجَابِ[5] نَهْيِ اللهِ – تَعَالَى –، وَيَتَجَاوَزُ إِلَيْهَا[6]؛ فَحَسُنَ فِي الْآيَةِ مَجِيءُ التَّصْرِيفَيْنِ إِحْرَازًا لِهَذَا المَعْنَى – وَاللهُ أَعْلَمُ –. وَالْمُبَالَغَةُ[7]: مِنْ بَالَغَ مُبَالَغَةً وَبَلَاغًا: اِجْتَهَدَ وَلَمْ[8] يُقَصِّرْ[9]. وَالِاعْتِمَالُ: مِنِ اعْتَمَلَ؛ أَيْ: عَمِلَ بِنَفْسِهِ، وَأَعْمَلَ رَأْيَهُ، وَآلَاتِهِ[10]. وَالجِدُّ: بِالْكَسْرِ: الاجْتِهَادُ فِي الْأَمْرِ[11] وَضِدُّ الهَزَلِ، وَقَدْ جَدَّ يَجِدُّ، ويَجُدُّ، و(أَجِدُّ)[12]. وَالْفُتُورُ: السُّكُونُ بَعْدَ الْحِدَّةِ، وَاللِّينُ بَعْدَ الشِّدَّةِ[13].

---

(1) لَها مَا كَسَبَتْ من خير. وَعَلَيْها مَا اكْتَسَبَتْ من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعاصيها غيرها، وتخصيص الكسب بالخير والاكتساب بالشر لأن الاكتساب فيه احتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب إليه فكانت أجد في تحصيله وأعمل. البيضاوي، تفسير البيضاوي=أنوار التنزيل وأسرار التأويل (ج166/1).

(2) في (ك): (يكسب).

(3) (إذ كاسبها على جادة أمر الله، ورسم شرعه، والسيئات تكتسب بتكلف): ساقط في (ك).

(4) في (ط): (كسبها).

(5) في (م): (من قبل الله تعالى).

(6) السمين، الدر المصون (ج700/2).

(7) نصّ الجاربردي: ... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[البقرة: 286]، وفيه تنبيه على لطف الله –تعالى– بخلقه؛ إذ أثبت لهم ثواب الفعل على أي وجه كان، ولم يثبت عليهم عقاب الفعل إلا على وجه مبالغة واعتمال فيه. شاهين، مجموعة الشافية، الجاربردي (ص246).

(8) في (م): (ولم يتغير).

(9) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج780/1).

(10) انظر: المرجع السابق، ج1036/1.

(11) في (ط): (أمر).

(12) في (ط): (وجاد). (وَقد جَدَّ) فِي الأَمر (يَجِدُّ) ، بِالْكَسْرِ ، (ويَجُدُّ) ، بالضّمّ، جَدًّا، (! وأَجَدَّ) يُجِدّ: اجتهدَ وحَقَّقَ. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج271/1)، والزبيدي، تاج العروس (ج476/7).

(13) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج454/1).

[مَعَاني[1] استفعل)[2]]

قَوْلُهُ: [وَمَعْنَاهُ نِسْبَةُ الفِعْلِ إِلَى فَاعِلِهِ إلى آخره] هَذَا[3] في شَرْحِ المُفَصَّلِ، وَالمُرَادُ بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ الصِّنَاعِيُّ، وَبِالثَّانِي الْمَصْدَرُ، وَالضَّمِيرُ المُنْفَصِلُ لِلْأَوَّلِ، وَالمَجْرُورُ بَعْدَهُ لِلثَّانِي، وَالضَّمِيرُ فِي مَعْنَاهُ لِلطَّلَبِ، وَفِي التَّفْسِيرِ: (حِينَئِذٍ تَسْمَحُ). وَالتَّقْدِيرُ: وَمَعْنَاهُ إِرَادَةُ تَحْصِيلِ الفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ المَذْكُورَةِ.

قَوْلُهُ: [وَلِتَحَوُّلِ الفَاعِلِ إِلَى أَصْلِ الفِعْلِ] مَعْنَاهُ أَنْ يَصِيرَ مُتَّصِفًا بِصِفَةِ الْأَصْلِ الذِي اشْتُقَّ هُوَ مِنْهُ، كَقَوْلِكَ: (اسْتَحْجَرَ الطِّينُ)؛ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى: (صَارَتْ صِفَةُ الطِّينِ صِفَةَ الحَجَرِ)؛ لِكَوْنِهِ صَارَ حَجَرًا، وَكَالْحَجَرِ، وَمِنْهُ: (اسْتَيْتَسَتِ الشَّاةُ)، وَ(اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ)؛ أي: صَارَتِ الشَّاةُ لِقُوَّتِهَا مُتَّصِفَةً بِصِفَةِ التَّيْسِ، وَالجَمَلُ لِضَعْفِهِ مُتَّصِفًا بِصِفَةِ النَّاقَةِ، وَهَذَا تَحَوُّلٌ مَعْنَوِيٌّ، وَالْأَوَّلُ حَقِيقِيٌّ أَوْ صُورِيٌّ، وَ(النَّسْرُ) بِفَتْحِ النُّونِ، وَ(البَغَاثُ)[4] بِمُثَلَّثَةٍ فِي آخِرِهِ[5]، قَالَ الجَوْهَرِيُّ[6]: مَنْ جَعَلَهُ وَاحِدًا؛ فَجَمْعُهُ (بِغْثَانُ)، مِثْلُ: (غَزَالٌ وَغِزْلَانٌ)[7]. وَمَنْ قَالَ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى: (بُغَاثَةُ)؛ فَالجَمْعُ (بَغَاثٌ)، مِثْلُ: (نَعَامَةٌ، وَنَعَامٍ)[8]، وَجَزَمَ فِي القَامُوسِ بِالْأَوَّلِ؛ فَقَالَ /ق33ب/: (البِ ُ ِغَاثُ مُثَلَّثَةُ الْأَوَّلِ: طَائِرٌ أَغْبَرُ، الجَمْعُ بِغْثَانٌ كَغِزْلَانٍ)[9].

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص248).

(2) [مَعَاني استفعل]:

وَبَابُ الاسْتِفْعَالِ لِلسُّؤَالِ ... مُطَّرِدٌ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ

إِمَّا صَرِيحًا نَحْوَ الاسْتِغْلَاجِ ... أَوْ غَيرِهِ كَمِثْلِ الاسْتِخْرَاجِ

وَهَكَذَا يَجِيءُ لِلتَّحَوُّلِ ... كَاسْتَحْجَرَ الطِّينُ مِنَ التَّبَدُّلِ

وَرُبمَا أَفَادَ مَعْنَى فعلا ... كَقَرَّ وَاسْتَقَرَّ حَيْثُ اسْتُعْمِلَا

ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج23/2).

(3) في (ط): (كذا).

(4) بثليث أولـه: (البِ ُ ِغـاثُ)، بالكسر والضَّمِّ والفتح. وفى المَثَلِ: (إنَّ البَغَـاثَ بأرضـنا يَسْتَنْسِرُ)؛ أي: من جاورَنا عَزَّ بِنَا. الجوهري، الصحاح (ج274/1)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج165/1)، والزبيدي، تاج العروس (ج172/5).

(5) نص الجاربردي: (إنَّ البَغَاثَ بأرضنا تَسْتَنْسِرُ)؛ أي: تتحول إلى صفة النسر، والبغاث بحركات الباء: طائر دوين الرخمة؛ أي: من جاورَنا عَزَّ بِنَا. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص249).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص249).

(7) الجوهري، الصحاح (ج1781/5).

(8) (والنَّعَامَـةُ: طَـائِرٌ) مَعْرُوفٌ، أُنْثَـى (ويُـذَكَّرُ) ، قَـالَ الأَزْهَرِيّ: وجَـائزٌ أَنْ يُقَالَ لِلذَّكَرِ: نَعامَـةٌ بِالهَـاءِ، (واسمُ الجِنْس: نَعَامٌ) ، كَحَمَامٍ وحَمَامَةٍ. الزبيدي، تاج العروس (ج506/33).

(9) بثليث أوله: (البِ ُ ِغَاثُ)، بالكسر والضَّمِّ والفتح. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج165/1).

قَوْلُهُ[1]**:[دُوَيْنَ الرَّخْمَةِ]**[2]، قِيلَ فِي الدِّيوَانِ[3] وَالْإِقْنَاعِ[4]: (الرَّخْمَةُ، والْأَنُوقُ): طَائِرٌ أَبْقَعُ يُشْبِهُ النَّسْرَ، يَكُونُ أَوْكَارُهَا فِي الْجِبَالِ، وَالْأَمَاكِنِ الصَّعْبَةِ لَا يُكَادُ يُظْفَرُ بَيْضُهَا؛ يُقَالُ فِي الْمَثَلِ: (هُوَ أَبْعَدُ مِنْ بَيْضِ الْأَنُوقِ).

قَوْلُهُ: [وَلَمْ يَذْكُرْ إِلَّا مَعْنَى الثَّمَانِيَةِ]؛ لِأَنَّ المُلْحَقَ خَمْسَةَ عَشَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا إِلَّا بَابَيْنِ، وَهُمَا (تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ)؛ فَسَقَطَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَغَيْرُ المُلْحَقِ أَحَدَ عَشَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا –أَيْضًا– إِلَّا سَبْعةَ أَبْوَابٍ؛ فَسَقَطَ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ في الشَّرْحِ مِنْ **قَوْلِهِ:** (أَفْعَلَ إلخ)؛ فَحِينَئِذٍ يَقِلُّ الثَّمَانِيَةُ.

قَوْلُهُ:[إِلَّا في (تَفَعَّلَ، وَتَفَاعَلَ)] قَدْ عَرَفْتَ قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّ (تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ) لَيْسَا مِنَ الإِلْحَاقِ، وفي عَدِّ المُصَنِّفِ إِيَّاهُمَا مِنَ الإِلْحَاقِ نَظَرٌ. ض.

قَوْلُهُ:[وَمِنْ غَيْرِ المُلْحَقِ (افْعَالَّ وَافْعَلَّ)] قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: أَكْثَرُ مَا صِيغَ[5] هَذَانِ البِنَاءَانِ لِلْأَلْوَانِ، نَحْوَ: (اِشْهَابَّ)، وَ(اِسْوَادَّ)، وَ(اِبْيَاضَّ)، وَ(اِدْهَامَّ). قَالَ: وَقَدْ قَالُوا: (اِمْلَاسَّ)؛ أي: أَفْلَتَ. وَ(اِضْرَابَّ)، وَلَيْسَا مِنَ الْأَلْوَانِ. وَقَالُوا: اِرَقَدَّ[6]؛ أَيْ[7]: أَسْرَعَ، وَارْعَوَى، وَاقْتَوَى؛ أَيْ: خَدَمَ[8].

---

(1) ساقط في (ك)، و(م) إلى قَوْلِهِ: :[ومن غير الملحق أفعال وأفعل].

(2) قال ابن السكيت(ت244هـ): البغاث: طائر أبغث إلى الغبرة دُوَيْنُ الرَّخْمَةِ –أصغر منها– بَطِيءُ الطَّيَرَانِ. الأزهري، تهذيب اللغة (ج105/8).

(3) يُقالُ في الْمَثَل: "هو أَبْعَدُ من بَيْضِ الأَنُوق". الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج183/4).

(4) وجدته في: (الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع)، وَتحرم الرخمة وَهُوَ طَائِر أَبيض والبغاثة لِأَنَّهَا كالحدأة وَهِي طَائِر أَبيض بطيء الطيران. ولكن هذا لا يتوافق مع ابن جماعة(ت819هـ)؛ حيث وفاة المؤلف: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي(977هـ). وإنما المقصود: الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش، وهذا ما هو مختص بالقراءات، وبنية الكلمة. وقد ذكره ابن جماعة في: قوله: في قراءة أبي عمرو ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ قال ابن الباذش: اتفق الرواة على اليزدي على الإدغام فيه عن أبي عمرو ووافقه أبو زيد الأنصاري عليه عنه وروى عن الدوري إدغام الحاء في العين إذا كان قبلها حرف مد نحو: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾، و﴿الْمَسِيحُ عِيسَى﴾، و﴿الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾. انظر: ابن البَاذِش، الإقناع في القراءات السبع، والشربيني، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (ج584/2).

(5) في (ك): (صنع).

(6) يقال: (ارْقَدَّ ارْقِدادًا)؛ أي: (أسرع). الجوهري، الصحاح (ج476/2).

(7) في (ط): (رفد أي).

(8) في (ك): (حدم).

الباب الثاني عشر: بناء الفعل الرباعي(1)

قَوْلُهُ(2): **[لِأَنَّ إِسْكَانَهُ أَوْلَى]**؛ أَيْ: مُقَدَّمٌ؛ لِتَعيُّنِهِ، بِسَبِبِ تَعَذُّرِ غَيْرِهِ، وَالْأَصْلُ: اسْتِعْمَالُ لَفْظٍ أَوْلَى فِي الرَّاجِحِ مِنَ الأَمْرَيْنِ الجَائِزَيْنِ.

قَوْلُهُ(3): **[يُقَالُ: دَرْبَخَ الرَّجُلُ]** هُوَ بِمُهْمَلَةٍ، وَرَاءٍ، ثُمَّ مُوَحَّدَةٍ، وَمُعْجَمَةٍ. وَيُقَالُ –أَيضًا–: (دَرْبَخَتِ الحَمَامَةُ) إِذَا خَضَعَتْ لِذَكَرِهَا، وَطَاوَعَتْهُ لِلسِّفَادِ(4). وَالْقُشَعْرِيرَةُ: بِضَمِّ القَافِ وَفَتْحِ الشِّينِ: الرَّعْدَةُ.

قَوْلُهُ(5):**[يقال: دَرْبَخَ الرَّجُلُ]** دَرْبَخَتِ الحَمَامَةُ لِذَكَرِهَا خَضَعَتْ له، وَطَاوَعَتْهُ، وكذلك دَرْبَخَ الرَّجُلُ، إذا طَأْطَأَ رَأْسَهُ، وَبَسَطَ ظَهْرَهُ.

---

(1) بناء الفعل الاعرابي(المجرد): (فَعْلَلَ): صيغة واحدة. مثل: (دَحْرَجَ)، ومنه: في النحت: (حَوْقَلَ)، و(بَسْمَلَ) من كلمتين فأكثر. والنسب:(عَبْشَمِيٌّ) لـ(عبد شمس)، و(دَرْعَمِيٌّ) لـ(دَارِالعُلُومِ). انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف. أوزان الفعل الرباعي المزيد: 1- (تَفَعْلَلَ): (تَدَحْرَجَ) من (دَحْرَجَ). 2-(افْعَنْلَلَ): (احْرَنْجَمَ). من: (حَرْجَمَ). ملحوظة: (اقْعَنْسَسَ) من: (قَعَسَ)، ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف. 3- (افْعَلَلَّ): (اطْمَأَنَّ). من: (طَمْأَنَ)، و(اقْشَعَرَّ)من: (قَشْعَرَ). رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص496).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص250).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص251).

(4)انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج462/1).

(5) ساقط في (ك)، و(م): إلى قَوْلِهِ: [راموا].

الباب الثالث عشر: ذِكْرُ حَدِّ المُضَارِعِ: [الفعل المضارع وأبوابه]

قَوْلُهُ[1]: **[ذِكْرُ حَدِّ المُضَارِعِ]** وَهُوَ مَا أَشْبَهَ الاسْمَ بِأَحَدِ حُرُوفِ (نَأَيْتُ).

قَوْلُهُ:[رَامُوا] تُخَالِفُ لَفْظَهُمَا؛ أَيْ: قَصَدُوا إِلَى مُخَالَفَةِ عَيْنِ[2] المَاضِي لِعَيْنِ المُضَارِعِ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَالقِيَاسُ. قَالَ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ: وَلِذَلِكَ كَانَ (فَعِلَ يَفْعَلُ). هُوَ القِيَاسُ، والكَسْرُ لَمْ يَجِئْ لِمُضَارِعِهِ إِلَّا في أَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ. قَالَ: وَأَمَّا (فَعَلَ يَفْعَلُ)؛ أَيْ: بِالْفَتْحِ فِيهِمَا فَلَيْسَ بِأَصْلٍ؛ وَمِنْ ثَمَّ[3] لَمْ يَجِئْ إِلَّا مَشْرُوطًا. وَقَالَ –أَيْضًا–: وَأَمَّا مَجِيءُ مُضَارِعِ (فَعُلَ)؛ أَيْ: بِالضَّمِّ عَلَى وَفْقِ عَيْنِ المَاضِي[4] فَكَأَنَّهُمْ كَرِهُوا مُشَارَكَتَهُ لِعَيْنِ المُتَعَدِّي فِي المَاضِي وَالمُسْتَقْبَلِ؛ فَخَصُّوهُ بِالضَّمَّةِ لِذَلِكَ[5].

قَوْلُهُ: [إِذْ هُوَ المِيزَانُ] الضَّمِيرُ لِحَرَكَةِ الْعَيْنِ. وَالْغَابِرُ هُنَا الْبَاقِي، وَيَجِيءُ للمَاضِي فَهُوَ مِنَ الأَضْدَادِ، والعُلْوُ والسُّفْلُ: بِضَمِّ أَوَّلِهِمَا وَكَسْرِهِ.

قَوْلُهُ: [وَنَبَحَ[6] يَنْبِحُ]؛ أَيْ: بِكَسْرِ البَاءِ في المُضَارِعِ، وَجَاءَ –أَيْضًا– بِفَتْحِهَا.

قَوْلُهُ[7]: **[بِأَنْ يُقَالَ: مَعْنَاهُ[8]]** فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا كَانَ فِي عَيْنِهِ وَلَامِهِ حَرْفُ حَلْقٍ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعُهُ مَفْتُوحًا عَلَى مَا لَا يَخْفَى وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِمَا عَرَفْتَ وَالعِبَارَةُ الصَّحِيحَةُ أَنْ يُقَالَ المَاضِي المُجَرَّدُ المَفْتُوحُ العَيْنِ يُفْتَحُ عَيْنُ مُضَارِعِهِ بِشَرْطِ أَنْ يكُونَ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفَ حَلْقٍ إِلَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا حَرْفَ حَلْقٍ –هُوَ أَلِفٌ–؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْتَحُ عَيْنُ مُضَارِعِهِ. ض.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص252).

(2) في (ك): (غير).

(3) في (ط): (ثمة).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص253).

(5) أوزان مضارع الثلاثي: 1- (فَعَلَ): (يَفْعَلُ) = (نَصَرَ: (يَنْصُرُ)، و(يَفْعِلُ)=(ضَرَبَ): (يَضْرِبُ)، و(يَفْعَلُ)=(مَنَعَ): (يَمْنَعُ). ملحوظة: لا يكون مفتوح العين إلا من فِعْلٍ حَلْقِيِّ العينِ أو اللامِ، مثل: (مَنَعَ)، و(ذَهَبَ)، و(سَعَى)، و(سَأَلَ)، و(قَرَأَ)، و(وَقَعَ). 2- (فَعِلَ): (يَفْعَلُ)=(عَلِمَ): (يَعْلَمُ)، و(يَفْعِلُ)=(حَسِبَ): (يَحْسِبُ). 3-(فَعُلَ): (يَفْعُلُ)=(كَرُمَ): (يَكْرُمُ). انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص493).

(6) من باب ضرب. الرازي، مختار الصحاح (ص303).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وشذّ أبى يأبى].

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص254).

قَوْلُهُ:/ق34أ/ **[وَشَذَّ**[1] **(أَبَى يَأْبَى)**[2]**]** حَكَى ابْنُ سِيدَه فِي المُحْكَمِ[3]: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا فِي المَاضِي: (أَبِي) بِالكَسْرِ؛ فَ(يَأْبَى) عَلَى لُغَتِهِمْ جَارٍ عَلَى القِيَاسِ كَ(نَسِيَ يَنْسَى)، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ (أَبَى يَأْبَى) بِالفَتْحِ فِيهِمَا مِنَ الاسْتِغْنَاءِ بِمُضَارِعِ فِعْلٍ عَنْ مُضَارِعٍ آخَرَ.

قَوْلُهُ: [[4]**وَكَأَنَّهُمْ لَمَّا عَلِمُوا أَنَّ اليَاءَ تَنْقَلِبُ]** يَعْنِي اعْتَبَرُوا فِيهِ المَآلَ لَا الحَالَ؛ لِأَنَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الحَالِ يَلْزَمُ الدَّوْرُ، وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى المَآلِ فَلَا، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الفَتْحَ لِأَجْلِ الْأَلِفِ الَّذِي سَتُوْجَدُ فِي الخَارِجِ، والقَلْبُ لِأَجْلِ الفَتْحَةِ المَوْجُودَةِ فِي الخَارِجِ، فَيَتَوَقَّفُ الفَتْحُ عَلَى تَصَوُّرِ وُجُودِ أَلِفٍ آخَرَ؛ فَتَوَقُّفُهُ ذِهْنِيٌّ، وَيَتَوَقَّفُ القَلْبُ عَلَى الفَتْحَةِ المَوْجُودَةِ فِي الخَارِجِ؛ فَتَوَقُّفُهُ خَارِجِيٌّ؛ فَأَيْنَ أَحَدُهُمَا مِنَ الآخَرِ؟. ض.

قَوْلُهُ: [وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَ(لُغَةُ بَنِي عَامِرٍ)] عَزَى[5] ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ لِ(طَي) فِي صُورَةِ (دَعْوَى) أَعَمَّ؛ فَقَالَ: وَ(طَي) تُبْدَلُ الكَسْرَةُ فَتْحَةً، وَاليَاءُ أَلِفًا، نَحْوَ: (بَقْلَا)[6]، قِيلَ: وَلَمْ يُذْكَرْ غَيْرُهُ ذَلِكَ عَنْ (طي)، وَلَمْ يُرْوَ[7] عَنْهُمْ فِي (يَمْشِي، وَيَرْمِي)، وَنَحْوِهِمَا (يَمْشَا، وَيَرْمَا)[8]، وَنَصَّ ابْنُ عُصْفُورٍ عَلَى أَنَّ (يَقْلى)[9] شَاذٌّ، وَالمَشْهُورُ كَسْرُ عَيْنِهِ، وَكَذَلِكَ[10]: (عَسَى يَعْسِي)[11]، وَ(حَيَّ يَحْيَى)[12] وَالمَشْهُورُ: (يَحْيِي)[13] بِالْكَسْرِ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: –أَيْضًا–، وَقَدْ ذَكَرَ مَسْأَلَةَ (أَبَى يَأْبَى)[14] مَا أُلْحِقَ بِيَائِي، كَ(يَحْيَا، وَيَقْلَا)، وُجِّهَ بِأَنَّ الْأَصْلَ (يَحْيِي)،[15] وَ(يَقْلِي) بِالْكَسْرِ؛ فَفُتِحَتِ العَيْنُ فَانْقَلَبَتِ[16] اليَاءُ[17] أَلِفًا، وَهِيَ لُغَةُ (طَي). انتهى.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص255).
(2) في (ك): (أَبَي يأبَي).
(3)ابن سيده، المحكم (ج558/10).
(4) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وأما قلى يقلي]. نص الجاربردي: وَكَأَنَّهُمْ لَمَّا عَلِمُوا أَنَّ اليَاءَ تَنْقَلِبُ ألفًا على تقدير فتح العين سوَّغوا فتحها إذ يكون حينئذ مع حرف الحلق أو حملوه على منع يمنع لأنه بمعناه. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص256).
(5) في (ك): (عزي).
(6) في (ط): (بقلا).
(7) في (ط): (يروا).
(8) في (ك): (يَمْشِي، وَيَرْمِي) ، وفي (ط): بـ(مشى) و(برّ ما).
(9) في (ط): (يقلا).
(10) (وكذلك): ساقط في (ط).
(11) في (ط): (بعسا).
(12) في (ط): (بحيا).
(13) في (ط): (بحيي).
(14) في (ك): (أبي يأبي).
(15) في (ط): (يحيا).
(16) في (ط): (وانقلب).
(17) في (ط): (الباء) .

وَلَمْ يُحْكَمْ عَلَى (يَأْبِي)[1] بِذَلِكَ؛ إِذْ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ بِالْكَسْرِ كَمَا سُمِعَ فِي (ذَيْنِكَ)، وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ قريبًا. تَقْيِيدُ النَّقْلِ عَنْ (طَي) بِمَا إِذَا كَانَتِ اليَاءُ مَفْتُوحَةً كَـ(بَقِيَ)، وَنَحْوِهِ. لَكِنْ ذَكَرَ الجَوْهَرِيُّ[2] فِي (يَقْلِي) عَنْ (طَي) مِثْلَ مَا نَقَلَ ابْنُ مَالِكٍ.

قَوْلَهُ: [قَرَأَ الحَسَنُ (وَيَهْلَكُ) بِفَتْحِ اللَّامِ، مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ]، يُرِيدُ بِفَتْحِ اليَاءِ وَاللَّامِ، وَرَفْعِ الفِعْلِ وَالِاسْمَيْنِ[3] بَعْدَهُ، هَكَذَا ضَبَطَ المَهْدَوِيُّ[4] وَغَيْرُهُ. وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَرَأَ – أَيْضًا–: (وَيُهْلَكُ) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَفِي (إِعْرَابِ الحَلَبِيِّ) فِي آيَةِ الْأَحْقَافِ: أَنَّ ابْنَ مُحَيْصِنٍ[5] قَرَأَ (يَهْلِكُ) بِفَتْحِ اليَاءِ، وَكَسْرِ اللَّامِ، مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، قَالَ عَنْهُ – أَيْضًا–: فَتْحَ اللَّامِ، وَهِيَ لُغَةٌ، وَالمَاضِي بِالْكَسْرِ[6]. انتهى.

قَوْلُهُ[7]: [8]**[بِفَتْحِ اللَّامِ]** مَا اقْتَضَى هَذَا الكَلَامَ أَنْ يَكُونَ (يَهْلَكُ) بِالْفَتْحِ مِنْ بَابِ (عَلِمَ يَعْلَمُ)، وَ(يَهْلِكُ) بِالْكَسْرِ مِنْ بَابِ (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، وَذَكَرَ فِي (وَيَهْلَكُ) الْحَرْفَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ: (أَبَى يَأْبَى)؛ فَيَكُونُ[9] مِنْ بَابِ: (فَعَلَ يَفْعَلُ) بِالْفَتْحِ فِيهِمَا؛ فَبَيْنَ الكَلَامَيْنِ تَنَافٍ؛ فَيَكُونُ مُرَادُ الشَّارِحِ بَيَانُ تَنَافِي كَلَامِ

(1) في (ط): (يأبى).
(2) تقول: قلاه يقليه قلى ونقلاء، ويقلاه لغة طيئ. الجوهري، الصحاح (ج6/2467).
(3) قوله –تعالى–: ﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة:205].
(4) المهدوي(ت: نحو440هـ) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي التميمي، أبو العباس: مقرئ أندلسي أصله من المهدية بالقيروان. ودخل الأندلس في حدود الثلاثين وأربعمائة أو نحوها، وصنّف كتبًا، منها: (التفصيل الجامع لعلوم التنزيل)، وهو تفسير كبير للآيات، يذكر القراءات والإعراب، واختصره وسمّاه: (التحصيل في مختصر التفصيل)، وله: (أبيات في أجناس الظاءات)، و(هجاء مصاحف الأمصار على غاية التقريب والاختصار)، و(التيسير في القراءات)، و(ري العاطش)، و(الهداية في القراءات). انظر: الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص163)، والحموي، معجم الأدباء (ج2/508)، والقفطي، إنباه الرواة، (ج1/126)، والفيروزأبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص80).
(5) في (ط): (المحيصن). ابن محيصن(ت123هـ) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي بالولاء، أبو حفص المكي: مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية. انفرد بحروفٍ خالف فيها المصحف؛ فترك الناس قراءته، ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة. وكان لا بأس به في الحديث. روى له مسلم، والترمذي، والنسائي، حديثًا واحدًا . انظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج21/429)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج7/474)، والزركلي، الأعلام (ج6/189).
(6) ابن عطية، المحرر الوجيز (ج1/280)، والسمين، الدر المصون (ج4/637).
(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [لذلك].
(8) قَرَأَ الْحَسَنِ: (وَيُهْلَكُ) مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، ثم قال: وهي لغة، نحو: (أبى يأبى).
(9) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص257).

الزَّمَخْشَرِيِّ[1] عَلَى هَذَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ جَاءَ فِي الِاسْتِعْمَالِ الكُلُّ، وَلَكِنْ يَحْتَاجُ إِلَى النَّقْلِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا جَاءَ (هَلَكَ يَهْلَكُ)، (وَهَلَكَ يَهْلِكُ)؛ فَيَكُونُ (هَلَكَ يَهْلَكُ) لَوْ جَاءَ مِنَ التَّدَاخُلِ، كـ(رَكَنَ يَرْكَنُ)، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ شَاذًّا –أَيْضًا– كـ(أَبَى يَأْبَى) وَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا الشُّذُوذِ فَحَسْب، لَا أَنَّ (أَبَى يَأْبَى) –أَيْضًا– مِنَ التَّدَاخُلِ. ض.

قَوْلُهُ:[(مَنْ هَلَكَ) (وَهَلَكَ)] فِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ[2]؛ أَيْ: بِكَسْرِ اللَّامِ، مِنْ (هَلَكَ) بِالْفَتْحِ فِي المَاضِي، وَبِفَتْحِ اللَّامِ مِنْ (هَلِكَ) بِالْكَسْرِ فِي المَاضِي؛ فَيَكُونُ حَاصِلُهُ: (هَلَكَ يَهْلِكُ)، وَ(هَلِكَ يَهْلَكُ). ض. /ق34ب/

قَوْلُهُ:[لِذَلِكَ]؛ أَيْ: لِلْمُنَاسَبَةِ، وَلِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالْوَاوِي.

قَوْلُهُ[3]:[فَأَجَابَ بِأَنَّهُ شَاذٌّ[4]] إِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُمَا مِنْ بَابِ (حَسِبَ)[5] أُجِيبَ بِأَنَّ ذَلِكَ البَابَ شَاذٌّ

---

(1) قرىء: (ليهلَك)، بالفتح، قرأها الأعمش، وعصمة عن أبي بكر، عن عاصم، وقياس ماضيه (هلِكَ) بالكسر، والمشهور فيه (الفتح)، كقوله: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النساء:176]، وقد سمع في فعله (هَلَكَ يَهْلِكُ) كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ)، و(مَنَعَ، وَعَلِمَ) كما في القاموس، وقال ابن جني في المحتسب: إنَّها شاذَّة، مرغوب عنها؛ لأن ماضيه (هَلَكَ) بالفتح، ولا يأتي (فَعَلَ يَفْعَلُ) إلا إذا كان حرف الحلق في العين أو اللام فهو من اللغة المتداخلة، وقد تبعه الزمخشريّ في سورة الأحقاف. الخفاجي، حاشيه الشهاب على تفسير البيضاوي (ج278/4).

(2) (اللّف والنّشر): أن يذكر متعدد، ثم يذكر ما لكل من أفراده شائعاً من غير تعيين، اعتماداً على تصرف السامع في تمييز ما لكلّ واحد منها، وردّه إلى ما هو له، وهو نوعان: (أ) إما أن يكون النشر فيه على ترتيب اللف، نحو: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القصص:73]؛ فقد جمع بين الليل والنهار، ثم ذكر السكون لليل، وابتغاء الرزق للنهار، على الترتيب. (ب) وإما أن يكون النشر على خلاف ترتيب اللف، نحو: ﴿ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [الإسراء:12]، ذكر ابتغاء الفضل للثاني، وعلم الحساب للأول، على خلاف الترتيب، ويسمى: (الطّيّ والنّشر). الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص310).

(3) نصُّ الجاربردي: (يقال: قد ثبت (طوحت)، و(توهت) بالواو مع أنهم قالوا: (طاح يطيح، وتاه يتيه)، فقد كسر عين المضارع في الأجوف الواوي؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ شَاذٌّ عند من قال: (طوحت، وتوهت)؛ إذ قياسه أن يقول: (طاح يطوح، وتاه يتوه)، وأما من قال: (طيحت ويهت) فلا يرد ذلك عليه. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص258).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص258).

(5) لا يجيء على (يَفعِلُ) إلَّا شاذًّا، نحو: (حَسِبَ يَحسِبُ). ابْنُ عُصْفُورٍ، الممتع الكبير (ص283).

مُطْلَقًا فَحَمْلُهُمَا[1] عَلَى مَا يَكُونُ مَقيسًا فِي حَالٍ أَوْلَى. قَالَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ[2].

قَوْلُهُ:[وَأَمَّا مَنْ قَالَ: طِيحَتْ وتِيهَتْ] يَدُلُّ –أَيْضًا– عَلَى أَنَّ (تَاهَ) قَدْ يَكُونُ مِنْ ذَوَاتِ اليَاءِ. قَوْلُهُمْ: (وَقَعَ فِي التَّوْهِ وَالتِّيهِ)؛ فَقَوْلُهُمْ: (التِّيهُ): دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ اليَاءِ. بَقاءً مَعَ الظَّاهِرِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (تَيَّهَ). وَلَيْسَ (فَيْعَل). وَالْأَصْلُ (تَيْوَهَ)؛ لِأَنَّ (فَعَّلَ) أَكْثَرُ مِنْهُ وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ (تَيَّهَ) لِلتَّكْثِيرِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى (فَعَّلَ)؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ التِي وَضَعَتْهَا الْعَرَبُ[3] لِلتَّكْثِيرِ، وَأَيْضًا؛ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِيهِ إِذَا رَدُّوهُ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (تُيِّهَ)، وَلَوْ كَانَ[4] (فُيْعِلَ) لَقَالُوا: (تُوَيِهَ). كَمَا قَالُوا (سُوْيِرَ). قَالَ ذَلِكَ – أَيْضًا– ابْنُ عُصْفُورٍ[5].

قَوْلُهُ[6]: [لَوْ ثَبَتَ طِحْتَ[7]] حَتَّى يَكُونَ المَاضِي بِاليَاءِ كَ(بِعْتُ)، وَالمُضَارِعُ وَاوِيًّا، كَ(أَقُوْلُ) أو (طِحْتُ)؛ حَتَّى يَكُونَ المَاضِي وَاوِيًّا كَ(قُلْتُ)، وَ(أَطِيحُ) حَتَّى يَكُونَ مُضَارِعُهُ يَائِيًّا كَمَا (بِيعَ)؛ فَيَكُونُ مِنَ التَّدَاخُلِ بِأَنْ يَكُونَ المَاضِي مِنْ أَحَدِهِمَا، وَالمُضَارِعُ مِنَ الآخَرِ لِثُبُوتِ لُغَتَيْنِ فِي (طُحْتُ أَطُوحُ)، وَ(طِحتُ أَطِيحُ).

---

(1) في (م): (فحمله).

(2) ابْنُ عُصْفُورٍ، الممتع في التصريف (ص291).

(3) (العَرَبُ): ساقط في (م).

(4) في (ط): (قال).

(5) (فَعَلَ) من ذوات الواو مضارعها أبدًا على (يَفعُل)، بضمِّ العين، نحو: (قالَ يَقُولُ). ولم يشذَّ من ذلك شيء إلَّا لفظتان، وهما: (طاحَ يَطِيحُ)، و(تاهَ يَتِيهُ)، في لغة من قال: (ما أَطوَحَهُ، وما أَتوَهَهُ)! ولا يمكن أن يكونا على هذا (فَعِلَ) بكسر العين؛ لأنَّ (فَعِل يَفعِلُ) شاذٌّ من الصحيح، والمعتلِّ، و(فَعَلَ يَفعِلُ) وإن كان شاذًّا فيما عينُه واو فليس بشاذٍّ في الصحيح. فحملُهما على ما يكون مَقيسًا في حالٍ أَولَى. فأمَّا مَنْ قالَ: (ما أَتيَهَهُ)! فقوله: (يَتِيهُ) على القياس. والدليل أيضًا على أنَّ (تاهَ) قد يكون من ذوات الياءِ قولهم: (وَقَعَ في التُّوهِ والتِّيه). فقولهم: (في التِّيه) دليلٌ على أنَّهُ من ذوات الياء، بقاءً مع الظاهر. وكذلك أيضًا (تَيَّهَ) يدلُّ على أنَّ (تاهَ) من ذوات الياء. فإنْ قِيلَ: (فلعلَّ تَيَّهَ) (فَيعَلَ)، وهي من ذوات الواو، والأصل (تَيْوَهَ) فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياء؟ فالجواب: أنَّ (فَعَّل) أكثرُ من (فَيعَلَ)، فيجبُ أن يُحمل (تَيَّهَ) على (فَعَّل) لذلك. وأيضًا فإنَّ (تَيَّهَ) للتكثير، فينبغي أن يكون على (فَعَّل)؛ لأنَّ (فَعَّلَ) من الأبنية التي وضعتها العربُ للتكثير، نحو: (قَطَّعَ وكَسَّرَ). وأيضًا فإنهم يقولون فيه: إذا ردُّوه لِما لم يُسمَّ فاعلُه: (تُيِّهَ). ولو كان (فَيعَلَ) لقالوا: (تُوْيِهَ) إن كان من ذوات الياء، و(تُوْوِهَ) إن كان من ذوات الواو. ابْنُ عُصْفُورٍ، الممتع في التصريف (ص291).

(6) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [لتحقق التداخل].

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص259).

قَوْلُهُ:[1]**[لَتحقَّقَ التَّدَاخُلُ]**؛ أَيْ: لِأَنَّ الكَسْرَةَ فِي (طِحْتُ) لَيْسَتْ لِبَيَانِ البِنْيَةِ[2]؛ لِأَنَّ (فِعْلَ) لَا يَأْتِي مُضَارِعُهُ عَلَى (يَفْعُلُ) بِالضَّمِّ؛ فَهِيَ لِبَيَانِ بَنَاتِ اليَاءِ، وَكَذَا الضَّمَّةُ فِي (طُحْتُ) لَيْسَتْ لِبَيَانِ البِنْيَةِ؛ لِأَنَّ (فُعْلَ) لَا يَأْتِي مُضَارِعُهُ عَلَى (يَفْعِلُ) بِالْكَسْرِ؛ فَهِيَ لِبَيَانِ بَنَاتِ الوَاوِ.

قَوْلُهُ[3]**:[لِئَلَّا يَلْزَمَ إِثْبَاتُ الوَاوِ]** فِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ لَا يَجِيءَ مِنَ البَابِ الخَامِسِ المُعْتَلِّ الفَاءِ، وَقَدْ جَاءَ كَ(وَجَّهَ يُوَجِّهُ)، وَأَمْثَالِهِ

قَوْلُهُ:[[4]**وَهُوَ لُغَةُ بِنِي عَامِرٍ]** يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ عِنْدَهُمْ مَكْسُورَ الْعَيْنِ كَأَخَوَاتِهِ. ثُمَّ ضُمَّ بَعْدَ حَذْفِ الوَاوِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمَّةً أَصْلِيَّةً حُذِفَ مِنْهُ الوَاوُ لِكَوْنِ الكَلِمَةِ بِالضَّمَّةِ بَعْدَهُ الوَاوُ أَثْقَلُ مِنْهَا بِالْكَسْرِ بَعْدَهَا. ض.

قَوْلُهُ:[وَهُوَ لُغَةُ بَنِي عَامِرٍ] لَمْ تَفْعَلْ بَنُو عَامِرٍ ضَمَّ العَيْنِ وَفَتْحَ[5] الفَاءِ إِلَّا فِي مُضَارِعِ (وَجَدَ) فَقَطْ، وَهُمْ فِي غَيْرِهِ كَغَيْرِهِمْ.

قَوْلُهُ: [كَسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ] التَّعْبِيرُ بِ(مَا قَبْلَ الْآخِرِ): أَحْسَنُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِ(مَا قَبْلَ اللَّامِ)؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَشْمَلُ، نَحْوَ: (يَسْلَنْقِي)[6]؛ لِأَنَّ الْكَسْرَ عَلَى (لَامِهِ) لَا عَلَى مَا قَبْلَهَا.

قَوْلُهُ: [مَا كَانَ أَوَّلَ مَاضِيهِ (تَاءٌ زَائِدَةٌ)]؛ أَيْ: سَوَاءٌ كَانَتْ لِلْمُطَاوَعَةِ: كَ(تَدَحْرَجَ) /ق37أ/، أَوْ غَيْرِهَا[7]، كَ(تَكَبَّرَ)، وَالتَّقْيِيدُ بِالزَّائِدَةِ؛ لِلِاحْتِرَازِ عَمَّا التَّاءُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ كَ(تَبَّرَ)، وَ(تَرَحَّمَ)[8]؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

---

(1) نصُّ الجاربردي: (لو ثبت: طِحْتُ أَطُوحُ) بكسر الفاء في الماضي، أو (طُحْتُ أَطِيحُ) بضمِّهَا فيه؛ لتَحَقَّقَ التداخل). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص259).

(2) (البُنْيَة): مرفوضة؛ السبب: لأنها لم ترد في المعاجم بهذا الضبط لهذا المعنى. المعنى: الخِلْقَة. الصواب والرتبة: – صحيح البُنْيَة [فصيحة]، – صحيح البِنْيَة [فصيحة]، التعليق: جاء في التاج: (البُ ِنْيَةُ)، بالضم والكسر: ما بَنَيْتَه، ويقال: البِنْية: الهيئة التي بُنِيَ عليها. عمر، معجم الصواب اللغوي (ج1/196).

(3) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وهو لغة بني عامر] لم تفعل.

(4) (وَجَدَ يَجُدُ) ضعيف وهو لُغَةُ بِنِي عَامِرٍ. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص259).

(5) في (ك): (وحذف).

(6) في (م): (يستلقي).

(7) في (ك): (غيرهما).

(8) في (م): (ترنم).

قَوْلُهُ: [وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ] فِي هَذَا الْحَصْرِ قُصُورٌ؛ لِخُرُوجِ (تَفَعْيَلٍ) كـ(تَفَهْيَقٍ)، وَ(تَفَعْوَلٍ) كـ(تَرَهْوَكٍ)، وَغَيْرِهِمَا، وَلَوْلَا جَعْلُ المُصَنِّفِ بَابَ: (تَعَلَّمَ)، وَ(تَجَاهَلَ) مِنَ المُلْحَقَاتِ بِـ(تَدَحْرَجَ)؛ لَحَسُنَ الاعْتِذَارُ عَنِ الشَّارِحِ بِأَنَّهُ قَصَدَ الْأَبْوَابَ الْأُصُولَ؛ فَالْأَوْلَى حِينَئِذٍ الضَّبْطُ بِـ(التَّفَعْلُلِ)، وَمُلْحَقَاتِهِ؛ لِيَشْمَلَ الْأَبْوَابَ الثَّمَانِيَةَ.

قَوْلُهُ: [فَإِنَّهُ يُقَالُ فِي مُضَارِعِهِ: (يَتَعَلَّمُ) بِفَتْحِ اللَّامِ] ذَكَرَ المُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ: أَنَّهُمْ لَا يَكْسِرُونَ مَا قَبْلَ الآخِرِ فِي نَحْوِ: (تَضَارَبَ)، وَ(تَعَلَّمَ)، ثُمَّ قَالَ: كَأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَكْسِرُوا الْحَرْفَ المُشَدَّدَ؛ فَيَجِيءَ الضَّمُّ بَعْدَهُ مُسْتَثْقَلًا. قَالَ اليَزْدِيُّ[1]: وَهَذَا الدَّلِيلُ ضَعِيفٌ جِدًّا؛ إِذْ لَا يَتَمَشَّى إِلَّا فِي بَابٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ بَابُ (تَفَعَّلَ)، وَمَا أَوَّلُهُ (تَاءٌ زَائِدَةٌ) يَشْمَلُ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابٍ.

قَوْلُهُ[2]: [(عَلِمَ يَعْلَمُ) خَاصَّةً إِذَا وُقِفَ عَلَى آخِرِهِ].

قَوْلُهُ: [مِثْلُ مَا قِيلَ]: فِي قَوْلِهِمْ: لِأَنَّ الغَالِبَ فِي غَيْرِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ[3] وُقُوعُ الْفِعْلِ عَلَى الْغَيْرِ، فَإِذَا جَازَ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَقِيلَ: (ضَرَبْتَنِي) مَثَلًا، رُبَّمَا يُذْهَلُ[4] عَنِ الضَّمِّ وَلَا يُعْلَمُ أَنَّ التَّاءَ لِلْمُخَاطَبِ، أَوِ لِلْمُتَكَلِّمِ بِخِلَافِ أَفْعَالِ القُلُوبِ؛ لِأَنَّ الغَالِبَ فِيهَا وُقُوعُ الفِعْلِ عَلَى نَفْسِهِ، وَالتَّقْرِيبُ مِنْ بَعْدُ ظَاهِرٌ. فَلْيَتَأَمَّلِ الْمُتَأَمِّلُ. لَنَا. مُرَادُهُ هَهُنَا بِمَا قِيلَ: إِنَّ حَرَكَةَ المُضْمَرِ لَا يَدْفَعُ هَذَا الِالْتِبَاسَ كَحَرَكَةِ (الْيَاءِ)[5] فِي (تَعَلَّمَ)، فِي الْمَبْحَثِ. ض.

---

(1) اليزدي، شرح الشافية (ج72/1).

(2) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [لا يجمعون بين ضميري الفاعل، والمفعول لشخص واحد].

(3) أَفْعَالِ القُلُوبِ:

لَكِنَّ فِعْلَ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ ... يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ فِي التَّلْقِينِ

تَقُولُ: قَدْ خِلْتُ الْهِلاَلَ لاَئِحَا ... وَقَدْ وَجَدْتُ المُسْتَشَارَ نَاصِحَا

وَمَا أَظُنُّ عَامِرًا رَفِيقًا ... وَلاَ أَرَى لِي خَالِدًا صَدِيقًا

وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي عَلِمْتُ ... وَفِي حَسِبْتُ ثُمَّ فِي زَعَمْتُ

هذه أفعال القلوب؛ وهي تدخل على المبتدأ والخبر فتَنْصِبُهُمَا جميعًا؛ وهي: (ظَنَنْتُ)، و(رَأَيْتُ)، و(وَجَدْتُ)، و(عَلِمْتُ)، و(حَسِبْتُ)، و(خِلْتُ)، و(زَعَمْتُ). ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج333/1).

(4) ذَهَلَ الشَّيْء، وذَهَلَ عَنهُ، وذَهِلَه وذَهِلَ عَنهُ، يَذْهَل فيهمَا، ذَهْلا وذُهُولا: تَركه على عمد، أَو نَسيَه لشغل، وَقيل: الذُّهْلُ: السلو وَطيب النَّفس عَن الْألف، وَقد أذهَلَه الْأَمر، وأذهَلَه عَنهُ. ابن سيده، المحكم (ج293/4).

(5) هكذا في جميع النسخ.

قَوْلُهُ[1]: **[قَالَ**[2] **قَائِلُهُمْ]** فِي شَرْحِ الشَّيْخِ نِظَامِ الدِّينِ[3]: أَنَّهُ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ العَامِرِيُّ، وَكَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ، وَقَالَ ابْنُ بَرِّي[4] البَيْتُ لِجَرِيرٍ[5] لَا لِلَبِيدٍ، وَتَبِعَهُ ابْنُ هِشَامٍ[6] /ق35أ/ فِـــــي

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص260).

(2) نص الجاربردي(ت746هـ): [من الكامل]:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نُقِعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الْصَّوَادِيَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيْلاَ

هي لغة بني عامر، الشاهد فيه قوله: (لا يَجُدْنَ)؛ حيث جاء بمضارع (وَجَدَ) على صيغة (يَجُدُ)، وهو شذوذ. هو للبيد بن ربيعة العامريّ في معجم ديوان الأدب، للفارابي، وابن منظور، لسان العرب، ولجرير، في ديوانه (ص364)، وفي مغني اللبيب، لابن هشام، وفي شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، وفي تاج العروس للزبيدي: قَالَ أَبُو جَعْفَر اللبلي(ت691هـ): وعَلى الضَّم أنشدوا هَذَا الْبَيْت لجرير، ثم عاد نسبته صاحب اللسان إلى جرير عن ابن برّي(ت582هـ)، وَأول من تنبه لهَذَا الْخَلْط هُوَ ابْن بري، فِي كِتَابه التَّنْبِيه والإيضاح: قَالَ: "وَذكر فِي فصل (وجد) بَيْتًا زعم أَنّه للبيد شَاهدًا على قَوْلهم: (وَجَدَ يَجُدُ) بِضَم الْجِيم فِي الْمُضَارع، ثمَّ أورد الْبَيْت – قَالَ الشَّيْخُ – يَعْنِي نَفسه – الْبَيْت لجرير وَلَيْسَ للبيد كَمَا زعم...". انظر: جرير، ديوان جرير (ص364)، والفارابي، معجم ديوان الأدب (ج248/3)، وابن برّيّ، التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح (ج60/2)، وابن هشام، مغني اللبيب (ص358)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ج281/4)، وابن منظور، لسان العرب (ج445/3)، والزبيدي، تاج العروس (ج82/1).

(3) النظام، شرح الشافية (ج63/1).

(4) ابن بري (499هـ – 582هـ) عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري، أبو محمد، ابن أبي الوحش: من علماء العربية النابهين. ولد ونشأ وتوفي بمصر. وولي رياسة الديوان المصري. له: (اللّبَاب فِي الرَّد على ابْن الخشاب) فِي رده على الحريري فِي درة الغواص، انتصر فيه للحريري، و(غلط الضعفاء من الفقهاء)، و(شرح شواهد الإيضاح) نحو، و(حواش على صحاح الجوهري)، و(حواش على درة الغواص للحريري). انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج108/3)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج34/2)، والزركلي، الأعلام (ج73/4).

(5) جَرير(ت110هـ): جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفي بن بدر الكلبيّ اليربوعي، من تميم: أشعر أهل عصره. ولد ومات في اليمامة. وعاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم – وكان هجّاءً مُرًّا – فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل. كان عفيفًا، وهو من أغزل الناس شعرًا. وقد جمعت (نقائضه مع الفرزدق) في ثلاثة أجزاء، و(ديوان شعره) في جزأين. وأخباره مع الشعراء وغيرهم كثيرة جدًّا، وكان يكنى بـ(أبي حَزْرَة). ابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج456/1)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج461/1)، والزركلي، الأعلام (ج119/2).

(6) ابن هشام، مغني اللبيب (ج358/1).

المُغْنِي، وَالعَيْنِيُّ[1] وَغَيْرُهُمَا. **قَوْلُهُ: [لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادَ]** البَيْتُ[2]: (لَوْ شِئْتِ) بِكَسْرِ التَّاءِ، خِطَابٌ لِـ(أُمَام) مُرَخَّمُ (أُمَامَةَ). قَالَ شَارِحُ المُغْنِي[3]: وَفِي (نَقَعَ)[4] ضَمِيرٌ يَعُودُ لِلثَّغْرِ أَوِ الرِّيقِ، وَثَمَّ

---

(1) بدر الدين العيني(762هـ – 855هـ) محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني الحنفي: مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين. أصله من حلب ومولده في عينتاب (وإليها نسبته) أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس. وولي في القاهرة الحسبة وقضاء الحنفية ونظر السجون، وتقرب من الملك المؤيد حتى عد من أخصائه. ولما ولي الأشرف سامره ولزمه، وكان يكرمه ويقدمه. ثم صرف عن وظائفه، وعكف على التدريس والتصنيف إلى أن توفي بالقاهرة. من كتبه (عمدة القاري في شرح البخاري)، و(مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار)، في مصطلح الحديث ورجاله، و(العلم الهيب في شرح الكلم الطيب) لابن تيمية، و(عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان) كبير، انتهى فيه إلى سنة 850 هـ و(تاريخ البدر في أوصاف أهل العصر)، و(مباني الأخبار في شرح معاني الآثار) حديث، و(نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار)، و(البناية في شرح الهداية)، في فقه الحنفية، و(رمز الحقائق) شرح الكنز، فقه، و(الدرر الزاهرة في شرح البحار الزاخرة) فقه، و(المسائل البدرية) فقه، و(السيف المهند في سيرة الملك المؤيد أبي النصر شيخ)، و(منحة السلوك في شرح تحفة الملوك) فقه، و(المقاصد النحوية) في شرح شواهد شروح الألفية، يعرف بالشواهد الكبرى، و(فرائد القلائد) مختصر شرح شواهد الألفية، ويعرف بالشواهد الصغرى، و(طبقات الشعراء)، و(معجم شيوخه)، و(رجال الطحاوي)، و(سيرة الملك الأشرف)، و(الروض الزاهر)، في سيرة الملك الظاهر، و(الجوهرة السنية في تاريخ الدولة المؤيدية)، و(المقدمة السوادنية في الأحكام الدينية)، و(شرح سنن أبي داود)، وله بالتركية: (تاريخ الأكاسرة). وقائل البيت عند (العيني) هو (جرير بن الخطفي)، وهو من قصيدة طويلة من [الكامل] يهجو بها (الفرزدق). انظر: العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (ج2127/4)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج275/2)، والسيوطي، نظم العقيان في أعيان الأعيان (ص174)، والزركلي، الأعلام (ج163/7).

(2) [من الكامل]:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نُقِعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الْصَّوَادِيَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيْلاَ

نسبه الصاغاني في العباب لجرير، وأنشد هذه الأبيات الثلاثة له، وهي أول قصيدة هجا بها الفرزدق:

لَمْ أَرَ مِثْلَكَ يا أُمَامُ خَلِيلاً * أَنْأَى بِحَاجَتِنا وأَحْسَنَ قِيلاً

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة * تدع الصوادي لاَ يَجُدْنَ غَلِيلا

بِالْعَذْبِ في رَصْفِ الْقِلاَتِ مَقِيلُهُ * قَضُّ الأَبَاطِحِ لا يَزَالُ ظَلِيلا

وأمامُ: مرخم أُمامة بضم الهمزة اسم امرأة، هي لغة بني عامر، الشاهد فيه قوله: (لا يَجُدْنَ)؛ حيث جاء بمضارع (وَجَدَ) على صيغة (يَجُدُ)، وهو شذوذ. جرير، ديوان جرير(ص364)، والرضي، شرح الشافية (ج55/4).

(3) وبما أن ابن جماعة(ت819هـ) أخذ عن الشمني(801هـ – 872هـ)؛ فلماذا لا يكون قد أخذ عنه شرح المغني؟! وإن كان من المحتمل أن يكون صاحب (شرح المغني): مُحَمَّد بن عمار بن مُحَمَّد بن أَحْمد القاهري المصري المالكي الْمَعْرُوف بِابْنِ عمار(ت844هـ): صاحب: (جلاب الموائد فِي شرح تسهيل الْفَوَائِد) فِي ثَمَان مجلدات، و(الكافي فِي شرح المغني) لِابْنِ هِشَام، فِي أَربع مجلدات. لأن ابن عمار أخذ عَن العز ابن جمَاعَة، وَعن شيخه ابْن خلدون. ومن عادة ابن جماعة كما رأينا أن يأخذ من معاصريه كما فعل مع الشمني، والفيروزأبادي في القاموس. مع ترجيح الباحث للأول: (الشمني). وهناك (شرح المغني)، للجاربردي، شرح لـ(كافية ابن الحاجب). إضافة إلى الجاربردي، شارح المغني – شرح لكافية ابن الحاجب–، وهو اختصار شديد للكافية، كما ذكر ذلك د. حسن العثمان السوري– في إحدى محاضراته لشرح المغني للجاربردي. حسن العثمان: صاحب تحقيق شافية ابن الحاجب، وتحقيق شرح الشافية لليزدي، وشرح الشافية للنظام(ت850هـ)، وبغية الطالب في الرد على شافية ابن الحاجب.

(4) في (ط): (تقع).

مُضَافٌ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: (عَطَشَ الفُؤَادِ).انتهى. وَكَلَامُ الشَّارِحِ قَدْ يُفْهِمُ أَنَّ الفِعْلَ مُسْنَدٌ لِـ(الْفُؤَادِ)[1]، وَ(الصَّوادِي)[2] جَمْعُ (صَادِيَة) مِنَ (الصَّدى)[3]، وَهُوَ العَطَشُ، وَفِي رُوَايَةٍ (الحَوَائم)[4]، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ الطُّيُورُ التِي تَحُومُ حَوْلَ المَاءِ؛ أَيْ: تَدُورُ، وَأَرَادَ بِهَا جَوَانِحَ الفُؤَادِ مَجَازًا، وَ(الغَلِيلُ) بِـ(غَيْنٍ) مُعْجَمَةٍ.

قَوْلُهُ[5]:**[لَزِمَ النَّقْلُ مِنَ الْكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ]**، وَضَمُّ الضَّمِيرِ لَازِمٌ بِخِلَافِ ضَمِّ آخِرِ المُضَارِعِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِالْعَوَامِلِ. ض.

قَوْلُهُ:[لَزِمَ النَّقْلُ مِنَ الْكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ] لَمْ يَعْتَدُّوا بِالسَّاكِنِ؛ لِأَنَّهُ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ مَعَ كَوْنِهِ مُدْغَمًا.

قَوْلُهُ: [لَا فِيهِمَا] كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ شَرْطَ كَوْنِ مُضَارِعِ (فَعَّلَ) مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَنْ تَكُونَ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ – لَا كُلٌّ مِنهُمَا– حَرْفَ حَلْقٍ، وَالمُضَاعَفُ إِنْ وُجِدَ فِيهِ حَرْفُ الحَلْقِ فَإِنَّمَا يُوْجَدُ فِي عَيْنِهِ وَلَامِهِ جَمِيعًا؛ فَلَا يُوْجَدُ شَرْطُ فَتْحِ عَيْنِ المُضَارِعِ.

قَوْلُهُ[6]: **[وَقَدْ جَاءَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ**[7]**]** زَادَ الشَّارِحُ[8] نَقْلًا عَنْ صَاحِبِ (الكَشَّافِ)[9] (خَامِسًا)، وَهُوَ (صَرَّهُ[10])[11].

---

(1) كما في رواية:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نُقِعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الْصَّوَادِيَ لاَ يَجُدْنَ غَلِيْلاَ

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص261).

(3) الصَّدَى: العَطَشُ الشديد. العين، الخليل(ت170هـ) (ج140/7).

(4) عند: ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني،:

لو شئت قد نَقَعَ الفؤاد بشربة ... تَدَعُ الحوائم لا يَجُدْن غليلا

ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص187).

(5) ساقط إلى قَوْلِهِ: [لزم النقل من الكسر إلى الضم] لم يعتدوا بالساكن.

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص262).

(7) قد جاء أفعال بكسر العين في المضارع وهي: نَمَّهُ يَنِمُّهُ، وبَتَّهُ يَبِتُّهُ، وعَلَّهُ في الشراب يَعِلُّهُ، وشَدَّهُ يَشِدُّهُ. ركن الدين، شرح الشافية (ج275/1).

(8) الجاربردي(ت746هـ).

(9) الزمخشري(ت538هـ).

(10) في تفسير الزمخشري: وقرأ ابن عباس – رضى الله عنه– (فصرهن) بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء، من صره يصِرُّهُ وَيَصُرُّهُ إذا جمعه، نحو: ضَرَّهُ وَيَضِرُّهُ وَيَضُرُّهُ. الزمخشري، الكشاف (ج310/1).

(11) في (م): (غيره).

وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ (هَرَّهُ)[1] إِذَا كَرِهَهُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَا فِي الكَشَّافِ، وَقَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْ **قَوْلِهِ: [فِيهِ نَحْوُ: ضَرَّهُ يَضِرُّهُ وَيَضُرُّهُ]** أَنَّ هَذَا الفِعْلَ كَالمَذْكُورَاتِ فِي جَوَازِ الوَجْهَيْنِ فِي مُضَارِعِهِ، وَلَمْ أَرَ مَنْ صَرَّحَ بِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ مِيزَانًا لِمَا قَبْلَهُ، وَيُقَالُ: نَمَّ الحَدِيثَ؛ أَيْ: قَتَّهُ[2]؛ أَيْ: وَشَى بِهِ[3]، وَبَتَّ الحُكْمَ مَثَلًا[4] بِمُثَنَّاةٍ[5] قَطَعَهُ. وَعَلَّهُ بِالشَّرَابِ، بِعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ: سَقَاهُ بَعْدَ نَهَلٍ[6]، وَشَدَّ المَتَاعَ: أَوْثَقَهُ. هَذَا وَقَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْ تَقْيِيدِ المُصَنِّفِ[7] وَالشَّارِحِ[8]: (المُضَاعَفُ) بِالمُتَعَدِّي[9] أَنَّ الَّلازِمَ مِنْهُ عَلَى القِيَاسِ /ق35ب/ السَّابِقِ فِي جَوَازِ الوَجْهَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ القِيَاسُ فِيهِ الكَسْرُ، نَحْوَ: حَنَّ يَحِنُّ، وَنَدَّ يَنِدُّ[10]، وَغَيْرِهِمَا. ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَتْ مِنْهُ أَفْعَالٌ كَثِيرَةٌ

---

(1) في (فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك، للصعيدي(ت1250هـ): إِلَى أَن الَّذِي سهّل مَجِيء الْوَجْهَيْنِ فِي هَذِه الْأَفْعَال لُزُومهَا مرّة، وتعدّيها أُخْرَى، وَذكر أَنَّهَا أَرْبَعَة فَلم يذكر مَجِيء الْوَجْهَيْن فِي (هَرَّهُ)، وحكاهما فِي الْقَامُوس، وَكَلَام النَّاظِم يُوهم الْحصْر فِي هَذِه الْخَمْسَة، وعبّر فِي التسهيل، ابن مالك: بقوله: وَالْتزم الضَّم فِي المضاعف المعدَّى غيرِ الْمَحْفُوظ كَسرُهُ، لكنّه لم يزدْ فِي شَرحه على الْخَمْسَة، وَقد ظَفرتُ فِي الْقَامُوس بأَرْبعَة أَفعَال بَعْضهَا فِي الصِّحَاح –أَيْضًا– مَعَ مَا سبق من حصره لَهَا فِي الْأَرْبَعَة السَّابِقَة وَهِي: (نَثَّ الخبَرَ) بالنُّون (يَنِثُّه وينُثُّه) أفشاه، و(شَجَّ رأسَهُ يَشِجُّهُ ويَشُجُّهُ)، و(أَضَّهُ) بِالْمُعْجَمَةِ إِلَى كَذَا (يَؤُضُّهُ ويَئِضُّهُ) أَلْجَأَهُ، وَهَذِه الثَّلَاثَة فِي الْقَامُوس، و(رَمَّه) بالراء (يَرِمُّهُ ويَرُمُّهُ) أصلحه، ذكره بِالْوَجْهَيْنِ – أَيْضًا– فِي الصِّحَاح مَعَ حصره السَّابِق قد نظمتها فَقلتُ:

وَمِثْلُ هَرَّ يَنِثُّ شَجَّهُ وَكَذَا ... كـ(أَضَّهُ رَمَّهُ؛ أَي: أصلح العلملا

الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ابن مالك (ص206).

(2) (القَتُّ): الكذب المهيأ والنميمة، وهو يَقُتُّ الكذب أي يهيئه. والقَتَّاتُ: النَّمَامُ. الخليل، العين (ج19/5).

(3) وَشَى فلانٌ بفلانٍ وشايةً، أي: نمَّ به. الخليل، العين (ج299/6).

(4) في (ط): (مثالًا).

(5) في (ط): (بمثابة).

(6) نَهِلَ الْبَعِيرُ نَهَلًا مِنْ بَابِ تَعِبَ شَرِبَ الشُّرْبَ الْأَوَّلَ حَتَّى رَوِيَ فَهُوَ نَاهِلٌ وَالْجَمْعُ نِهَالٌ بِالْكَسْرِ وَنَاقَةٌ نَاهِلَةٌ وَالْجَمْعُ نِهَالٌ أَيْضًا وَنَوَاهِلُ وَكُلُّ مَا ارْتَوَى مِنْ الْمَوَاشِي فَهُوَ نَاهِلٌ وَيَتَعَدَّى بِالْأَلِفِ فَيُقَالُ أَنْهَلْتُهُ إذَا سَقَيْتَهُ حَتَّى رَوِيَ وَالْمَنْهَلُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْهَاءِ الْمَوْرِدُ وَهُوَ عَيْنُ مَاءٍ تَرِدُهُ الْإِبِلُ. الفيومي، المصباح المنير (ج628/2).

(7) ابن الحاجب(ت646هـ).

(8) الجاربردي(ت76هـ).

(9) في (ط): (بالتعدي).

(10) في (ك): (تندُّ).

خَارِجَةٌ عَنْ هَذَا القِيَاسِ، بَعْضُهَا التَزَمَ ضَمَّ[1] عَيْنِ مُضَارِعِهِ، وَبَعْضُهَا جَاءَ مُضَارِعُهُ بِالوَجْهَيْنِ، وقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ مَالِكٍ فِي لَامِيَّتِهِ[2]، وَأَنَا أَسْرُدُهَا هُنَا مَشْرُوحَةً؛ تَكْمِيلًا لِلْفَائِدَةِ.

أَمَّا الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: فَثَمَانِيَةٌ[3] وَعِشْرُونَ[4]: هِيَ: (مَرَّ)[5]: مِنَ المُرُورِ، وَ(جَلَّ)[6]: عَنْ مَنْزِلِهِ بِـ(جِيمٍ): بِمَعْنَى: (جَلَا)؛ أَيْ: رحَلَ، وَ(هَبَّتِ الرِّيحُ)[7]، وَ(ذَرتِ الشَّمْسُ)[8] بِـ(ذَالٍ) مُعْجَمَةٍ: طَلُعَتْ[9]، وَ(أَجَّتِ النَّارُ أَجِيجًا)[10]: صَوَّتَتْ، وَ(الرَّجُلُ أَجًّا)[11]: أَسْرَعَ، وَ(كَرَّ)[12]: رَجَعَ، وَ(هَمَّ بِهِ)[13]: قَصَدَهُ بِهِمَّتِهِ[14] وَ(عَمَّ النَّبْتُ)[15] بِالمُهْمَلَةِ: طَالَ، وَ(زَمَّ بِأَنْفِهِ)[16] بِـ(زَايٍ)؛ أَيْ: تَكَبَّرَ، وَ(سَحَّ[17] المَطَرُ)[18] بِمُهْمَلَتَيْنِ: نَزَلَ بِكَثْرَةٍ.

---

(1) في (ط): (بضم).

(2) وبتَّ قطعًا ونمَّ واضممنَّ مَعَ الـ ... لُزُوم فِي امْرُرْ بِهِ وجَلَّ مِثْلُ جَلَا

أَي: واضمم عين الْمُضَارع من المضاعف مَعَ لُزُومه، على خلاف قِيَاسه فِي هَذِه الْأَفْعَال الْمَذْكُورَة...

(3) في (ك)، و(م): فَتِسْعَةٌ. وهي كما بين أيدينا: (فَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ)، وكذلك أوردها ابن مالك في (لامية الأفعال). فَهَذِهِ ثَمَانِيَة وَعِشْرُونَ فعلًا. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص210).

(4) الضرب الأول من قوله – ابن جماعة(ت819هـ)–: (وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَتْ مِنْهُ أَفْعَالٌ كَثِيرَةٌ خَارِجَةٌ عَنْ هَذَا القِيَاسِ، بَعْضُهَا التَزَمَ ضَمَّ عَيْنِ مُضَارِعِهِ، وَبَعْضُهَا جَاءَ مُضَارِعُهُ بِالوَجْهَيْنِ).

(5) (مرَّ: يمُرُّ).

(6) جَلَّ: يَجُلُّ. وَمن هَذَا ﴿وَلَوْلا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلاءَ﴾ [الْحَشْر:3]، وَأما جَلَّ قدرُه يَجِلُّ فبالكسر لَا غير، وَاحْترز عَنهُ بقوله مثل جلا بجر مثل على الْبَدَل أَو نَصبه على الْحَال. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص207).

(7) هَبَّتْ: (تَهُبُّ).

(8) ذَرَّتْ: (تَذُرّ).

(9) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص263).

(10) أجَّ: (تؤجُّ).

(11) أَجَّ في سيره يَؤُجُّ أَجًّا، إذا أسرع وهرول. ابن منظور، لسان العرب (ج206/2).

(12) كرَّ: (يَكُرُّ).

(13) هَمَّ: (يَهُمُّ).

(14) في (ك): (فصد بهمة).

(15) عَمَّ: (يَعُمُّ).

(16) زَمَّ: (يَزُمُّ).

(17) في (م): (سج).

(18) سَحَّ: (يَسُحُّ).

وَ(مَلَّ)[1] إِذَا ذَمَلَ[2]؛ أَيْ: أَسْرَعَ، وَ(أَلَّ السَّرَابُ)[3]؛ أَيْ[4]: لَمَعَ وَبَرَقَ، وَ(الإِنْسَانُ أَليلا[5])[6]: صَوَّتَ، وَ(شَكَّ فِي الأَمْرِ)[7]، وَ(أَبَّ[8] أَبًّا وَأَبَابًا)[9]: تَهَيَّأَ لِلذَّهَابِ، وَ(شَدَّ شَدًّا)[10]: عَدَا[11]، وَ(شَقَّ عَلَيْهِ الأَمْرُ)[12]، وَ(خَشَّ فِي الشَّيْءِ)[13]: دَخَلَ، وَ(غَلَّ فِيهِ) [14] بِالْمُعْجَمَةِ: مِثْلُهُ، وَ(قَشَّ[15] القَوْمُ)[16] بِ(قَافٍ)، وَمُعْجَمَةٍ: حَسُنَتْ حَالُهُمْ بَعْدَ بُؤْسٍ.

---

(1) مَلَّ: (يَمُلُّ).

(2) (ذمل): (الذَّميل): ضَرْبٌ من العَدْوِ، وهو الذَّمَلان، وذَمَلَ يذمِلُ. وَقَيده بذلك ليحترز عَن (مَلَّ الخبزَ) أَي أدخلهُ الملّة وَهِي الرماد الْحَار فَإِنَّهُ معدّى، وأمّا (مَلَّه) بِمَعْنى ضجر مِنْهُ فمضارعه (يمَلُّه) بِالْفَتْح؛ لِأَنَّهُ من بَاب (فَعِلَ) المكسور. انظر: الخليل العين (ج8/188)، والصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، لابن مالك (208).

(3) (ألَّ السَّيْفُ) (يَؤُلُّ) بِمَعْنى لَمَعَ، و(ألَّ العليلُ) –أَيْضًا– (يَؤُلُّ ألًّا)؛ أَي: صَرَخَ؛ وَلذَا قَالَ: (لمعاً وصرخاً) كَذَا قَيده – ابن مالك(ت672هـ)– فِي التسهيل بذلك، قَالَ فِي الْقَامُوس: (أَلَّ المريضُ والحزين يَئِلُّ)، و(أَلَّ يَؤُلُّ) بِالضَّمِّ وَالْكَسْر: برق. فَجعل الصرخ بِالْكَسْرِ لَا غير، على الْقيَاس، واللمع بِوَجْهَيْنِ؛ فَهُوَ من الضَّرْب الثَّانِي فَفِيهِ مُخَالفَة للناظم – ابن مالك(ت672هـ)– من وَجْهَيْن –: الْوَجْهَانِ هما: أَنه جعل (ألّ) بِمَعْنى صرخَ من مضموم الْعين وَهُوَ من مكسورها، وَالْوَجْه الثَّانِي أَنه جعل (ألّ) بِمَعْنى لمع من مضموم الْعين فَقَط، وَهُوَ مِمَّا سمع فِيهِ الضَّم شذوذاً وَالْكَسْر قِيَاسًا–. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص208).

(4) في (ك): (إلا).

(5) و(أَلَّ الرَّجُلُ أَلِيلاً): رفع صوته صارخًا. السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ج2/99).

(6) في (ك): (ألبلا).

(7) (شَكَّ): يَشُكُّ؛ أَي: تردد.

(8) (أَبَّ): يَؤُبُّ. وَقَالَ فِي الْقَامُوس: (أَبَّ يَؤُبُّ) بِالضَّمِّ وَالْكَسْر، فَجعله من الضَّرْب الثَّانِي. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص208).

(9) في (ك): (شد أعدي).

(10) (شَدَّ) الرَّجُلُ (يَشُدُّ)؛ أَيْ: عدا، وَقَيده بذلك الْقَيْدِ؛ ليحترز من: (شَدَّ المتاعَ بِهِ يَشُدُّهُ)، وَقد سبق أَنه معدّى، وَأَنَّ فِيهِ وَجْهَيْن. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص209).

(11) في (ك): (أبيبا).

(12) شَقَّ: (يَشُقُّ).

(13) خَشَّ: (يَخُشُّ).

(14) (غَلَّ) فِيهِ يَغُلَّ هُوَ بِمَعْنى مَا قبله؛ وَلذَا قَالَ: (مثلُهُ)؛ أَي: دخل وقيّده بِهِ ليحترز عَن (غَلَّ) المتاعَ أَي سَرقه فَإِنَّهُ متعدٍّ. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص209).

(15) في (م): (وفسر).

(16) (قَشَّ قومٌ): يَقُشُّون.

وَ(جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ)[1]: سَتَرَهُ، وَ(رَشَّ المُزْنُ)[2] أَمْطَرَ، وَ(طَشَّ)[3]: مِثْلُهُ، وَ(ثَلَّ الحَيَوَانُ)[4] بِمُثَلَّثَةٍ: رَاثَ، وَ(طلّ[5] عَنْ دَمِهِ)[6]: أَهْدَرَ، وَ(خَبَّ الفَرَسُ)[7]: مِنَ الخَبَبِ: هُوَ ضَرْبٌ مِنَ العَدْوِ، (النَّبْتُ)[8][9]: طَالَ، وَ(كَمَّ النَّخْلُ)[10]: طَلَّعَ[11]، وَ(عَسَّتِ النَّاقَةُ)[12]: رَعَتْ وَحْدَهَا، وَ(قَسَّتْ)[13]: مِثْلُهُ. وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي،[14] فَثَمَانِيَةَ عَشَرَ[15]: (صَدَّ[16] عَنِ الشَّيْءِ): أَعْرَضَ.

---

(1) (جَنَّ): يَجُنُّ.

(2) (رَشَّ): يَرُشُّ.

(3) (طَشَّ)؛ أَي: أمطر مَطَرا خَفِيفًا دون الرش، وَمَفْهُوم الصِّحَاح أَنه بِالْكَسْرِ على الْقيَاس؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (طشَّ المزنُ يَطِشُّ) وَلم ينبّه على شذوذه كعادته فِيمَا شذّ، وَقَالَ فِي الْقَامُوس: (طَشَّتِ السَّماءُ تَطُشُّ" بِالضَّمِّ وَالْكَسْر، وَعَلِيهِ فَهُوَ من الضَّرْب الثَّانِي. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص209).

(4) (ثَلَّ: يَثُلُّ): (ثَلَّ) الفرسُ والحمارُ بالمثلّثة: يَثُلُّ؛ أَي: راث، وهو غير (ثَلَّ الترابَ: يَثُلُّه) إذا صبّه. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص209).

(5) في (ط): (طَدَّ).

(6) طَلَّ: (يَطُلُّ).

(7) خَبَّ الحصانُ: يَخُبُّ.

(8) خب (النَّبْتُ) يَخُبُّ: طَال بِسُرْعَة؛ فَقَوله: (النبت) مَعْطُوف على الفرس. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص210).

(9) في (ك): (البنت).

(10) (كَمَّ نخلٌ: يَكُمُّ) إذا طلَّع أكمامَهُ. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص208).

(11) في (ك): (اطلع).

(12) عَسَّت: (تَعُسُّ).

(13) قَسَّت النَّاقة: تَقُسُّ، مثل: (عَسَّت تَعُسُّ)؛ وَلذَا قَالَ: (مِثْلُهُ). الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص210).

(14) في (ط): (الثانية).

(15) الضرب الثاني من قوله – ابن جماعة(ت819هـ)–: (وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَتْ مِنْهُ أَفْعَالٌ كَثِيرَةٌ خَارِجَةٌ عَنْ هَذَا القِيَاسِ، بَعْضُهَا التَزَمَ ضَمَّ عَيْنِ مُضَارِعِهِ، وَبَعْضُهَا جَاءَ مُضَارِعُهُ بِالوَجْهَيْنِ).

(16) صَدّ عَن الشَّيْء: يَصِدُّ ويَصُدُّ؛ أَي: أعرض، وَكَذَا صَدَّ مِنْهُ؛ أَي: ضَجِرَ، فالكسر على الْقيَاس، وَالضَّم على الشذوذ، وَبِهِمَا قرئَ ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الإسراء:107]، وَأَصله: صدّه عَن كَذَا؛ أَي: مَنعه، (يَصُدُّه) بِالضَّمِّ لَا غير معدّى، ثمَّ طَرَأَ لَهُ اللُّزُوم، وَقد أَشَارَ فِي الصِّحَاح إِلَى أَن الضَّم فِي المضاعف اللَّازِم لَا يَأْتِي إِلَّا لمخالطة التعدّي كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِك شَارِح لامية الأفعال: (فتح الأقفال بشرح لامية الْأَفْعَال الْمَشْهُور بالشرح الْكَبِير لـ(بحرق)، عقد المحقق: إبراهيم بن سليمان البعيمي موازنة بَين هَذَا الْكتاب – شرح الصعيدي(ت1250هـ)، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال– وَشرح ابن النَّاظِم، بدر الدين(686هـ)، وفتح الأقفال بشرح لامية الْأَفْعَال، بحرق(ت930هـ). الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص212).

وَ(أَثَّ[1] النَّبَاتُ): كَثُرَ وَالتفَّ، وَ(خرَّ [2] الشَّيْءُ): سَقَطَ، وَ(حَدَّتِ[3] المَرْأَةُ): تَرَكَتِ الزِّينَةَ، وَ(ثَرَتِ[4] العَيْنُ) بِمُثَلَّثَةٍ[5]: /ق36أ/غَزَرَتْ، وَ(جَدَّ[6] فِي الأَمْرِ)، وَ(تَرَّتِ[7] النُّوَاةُ): مِنْ [8]مَرْضَاخِهَا[9] بِمُثَنَّاةٍ: نَدَرَتْ[10]، وَ(طَرَّتِ[11] اليَدُ): طَارَتْ عِنْدَ القَطْعِ، وَ(دَرَّتِ[12] النَّاقَةُ) بِالمُهْمَلَةِ: جَرَى لَبَنُهَا كَثِيرًا[13]، وَ(جَمَّ[14] الشَّيْءُ): كَثُرَ، وَ(شَبَّ[15] الفَرَسُ): اِرْتَفَعَ عَلَى رِجْلَيْهِ.

---

(1) (أَثَّ الشَّعَرُ والنبات): يَؤُثُّ وَيَئِثُّ.

(2) (خَرَّ) الحجرُ الصَّلْدُ يَخِرُّ ويَخُرُّ أَي سقط من علْوٍ إِلَى سُفْلٍ، وَكَذَا خَرَّ الإنسان لوجهه، وَالْكَسْر أفْصح، وَعَلِيهِ أجمع الْقُرَّاء فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿يَخِرُّونَ للأذْقانِ يَبْكونَ﴾ [الإسراء:109]. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص213).

(3) (حَدَّتْ) المرأةُ بِالْحَاء الْمُهْملَة على زَوجهَا تَحِدُّ وتَحُدُّ تركت الزِّينَة، وَأَصله حَدَّه أَي مَنعه بِالضَّمِّ لَا غير وَكَأَنَّهَا منعت نَفسهَا من الزِّينَة وامتنعت فالكسر بِاعْتِبَار لُزُومه، وَالضَّم بِاعْتِبَار تعدّيه. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص213).

(4) (ثَرَّتِ) العينُ بالمثلّثة: (تَثِرُّ وتَثُرُّ)؛ أَي: غزر دمعها، وَكَذَا السحابة؛ فَهِيَ ثَرَّةٌ، وَأَصله من: ثَرَّ الثوبَ يَثُرُّه، مثل: ذَرَّه يَذُرُّه، وثَلَّه –أَيْضًا– يَثُلُّه بِالضَّمِّ لَا غير. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص213).

(5) في (ك): (بمهملة).

(6) (جَدَّ) بِالْجِيم فِي عمله يَجِدُّ ويَجُدّ جِدّاً بِالْكَسْرِ –بِكَسْر الْمصدر–؛ أَي: قَصده بعزم وهمّة، وَأَصله من: جَدَّ الحبلَ؛ أَي: قطعه يَجُدُّه بِالضَّمِّ لَا غير، وَكَأَنَّهُ قطع كلّ شاغل عَنهُ. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص213).

(7) (تَرَّتْ) يَده تَتِرُّ وتَتُرُّ إِذا بَانَتْ عِنْد الْقطع. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص213).

(8) في (ك): (من مرضاغها).

(9) (تَرَّت النواة من مرضاخها): إذا بانت. الحميرى، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (ج2/ 708).

(10) وضرب يده بالسيف فأَتَرَّها؛ أي: قطعها وأندرها. الجوهري، الصحاح (ج600/2).

(11) (طَرَّتْ): تَطِرُّ وتَطُرُّ، بِمَعْنى مَا قبله. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص214).

(12) (دَرَّتِ) الناقةُ بِاللَّبنِ تَدِرُّ وتَدُرُّ. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص213).

(13) في (ط): (كثير).

(14) (جَمَّ) المَاءُ: يَجِمُّ ويَجُمُّ: كثر وَاجْتمعَ، من جَمّه يُجُمُّه بِالضَّمِّ لَا غير إذا جمعه فَهُوَ جَمٌّ؛ أَي: كثير. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص214).

(15) (شَبَّ) حصانٌ: يَشِبُّ ويَشُبُّ شِباباً بِالْكَسْرِ– المصدر– إِذا مَرِحَ ونَشِطَ؛ فَرفع يَدَيْهِ جَمِيعًا، من شَبَّ النَّارَ يَشُبُّهَا إِذا أوقدها بِالضَّمِّ لَا غير، وَأَمّا (شَبَّ) الغلامُ يشِبُّ شَباباً بِالْفَتْح – المصدر– فبالكسر – يشِبُّ– لَا غير؛ وَلذَا قيّده – ابن مالك في لاميته– بِإِسْنَادِهِ للحصان؛ ليحترز عَن هَذَا. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص214).

وَ(عَنَّ[1] الشَّيْءُ): عَرَضَ، وَ(فَحَّتِ[2] الأَفْعَى): صَوَّتَتْ بِفِيهَا، وَ(شَذَّ[3] الشَّيْءُ شُذُوذًا): اِنْفَرَدَ[4]، وَ(شَحَّ[5] شُحًّا): بَخِلَ، وَ(شَطَّتِ[6] الدَّارُ): بَعُدَتْ، وَ(نَسَّ[7] الخُبْزُ[8] وَاللَّحْمُ) بِـ(نُونٍ)، وَمُهْمَلَةٍ: يَنِسُّ[9]،وَ(حَرَّ[10] النَّهَارُ): حَمِيَتْ[11] شَمْسُهُ.

قَوْلُهُ[12]: [13]**[وَالتَّقَيُّدُ بقوله[14]]**؛ أَيْ: بِقَوْلِ المُصَنِّفِ[15] في الشَّرْحِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ[16].

---

(1) (عَنَّ لَهُ الشَّيْءُ): يَعنُّ ويُعُنُّ.

(2) (فَحَّتِ): تَفحُّ وتَفُحُّ، إذا نفخت بفمها وصوّتت. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص214).

(3) (شَذَّ): يَشِذُّ ويَشُذُّ.

(4) في (ط): (تفرّد).

(5) الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص214).

(شَحَّ) بِمَالِه يَشِحُّ ويَشُحُّ.

(6) شَطَّتِ: تَشِطُّ وتَشُطُّ .

(7) (نَسَّ) الشيءُ: يَنِسُّ ويَنُسُّ؛ أَي: جَفَّ وَذَهَبت رطوبته. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص214).

(8) في (ط): (الخبر).

(9) في (ط): (يبس).

(10) (حَرَّ) نهارٌ: يَحِرُّ ويَحُرُّ؛ أَي: حَمِيَتْ شَمْسُهُ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى: (يَحَرُّ) بِالْفَتْحِ؛ فَيكون من بَاب (فَعِلَ) بِالْكَسْرِ. الصعيدي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ابن مالك (ص215).

(11) في (ط): (حيث).

(12) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وما جاء منه على يفعل بالكسر مع صحة الفاء قليل].

(13) نص الجاربردي(ت746هـ): (هكذا ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف، وتقييده بقوله: بأربعة أفعال: يوهم أنه لم يجئ غيرها؛ لكن ذكر صاحب (الكشاف) فيه: أنه قرأ ابن عباس– رضي الله عنهما– ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: 260] بضم الصاد، وكسرها، وتشديد الراء المفتوحة أمرًا من (صَرَّهُ)، إذا جمعه: (يَصُرُّهُ، وَيَصِرُّهُ)، وقال الجوهري: (حبَّه، يحبه) بالكسر شاذ؛ لأنه لا يأتي من المضاعف المتعدي (يفعِل) بالكسر إلا ويشركه (يفعُل) بالضم، وقال الواحدي في شرح (ديوان المتنبي): (حببت): لغة في (أحببت) شاذ لم يستعمل منه إلا (محبوب). الزمخشري، الكشاف (ج310/1)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج646/2)، وشاهين، مجموعة الشافية، نقرة (ص263).

(14) من (مجموعة الشافية): نصُّ الجاربردي: (وتقييده بقوله). شاهين، مجموعة الشافية، نقرة (ص263).

(15) ابن الحاجب(ت646هـ).

(16) يقصد به (ابن الحاجب)، والدليل هو قول الجاربردي، كما نقله ابن جماعة: قوله: [قال المصنف في (شرح المفصل)].

قَوْلُهُ[1]: **[وَقَالَ الوَاحِدِيُّ]** لَهُ تَفْسِيرٌ مَشْهُورٌ: (الوَجِيزُ، وَالوَسِيطُ، وَالْبَسِيطُ) .

قَوْلُهُ: [فِي أَحْبَبْتُ شَاذٌّ] وَجْهُ الشُّذُوذِ أَنَّهُ لم يَجِئْ مِنْهُ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ مَعًا مَعَ أَنَّهُ مُضَاعَفٌ مُتَعَدٍّ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى حَيْثُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ إِلَّا المَحْبُوبُ؛ فَدَلَّ عَلَى عَدَمِ اسْتِعْمَالِ (يَحِبُّهُ) بِالْكَسْرِ فَيَكُونُ مُوَافِقًا لِقَوْلِ الجَوْهَرِيِّ[2].

قَوْلُهُ: [وَمَا جَاءَ مِنْهُ عَلَى (يَفْعِلُ)[3] **بِالْكَسْرِ مَعَ صِحَّةِ الْفَاءِ قَلِيلٌ]**؛ أَيْ: فَقَوْلُ المُصَنِّفِ إِنْ كَانَ مِثَالًا[4] لِمُوَافَقَةِ الغَالِبِ لَا لِإِخْرَاجِ غَيْرِهِ. وَقَوْلُ الشَّارِحِ مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ، قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْهُ اخْتِصَاصُ جَوَازِهِمَا بِالْمَذْكُورَاتِ وَمَا هُوَ كَذَلِكَ. وَالتَّفْصِيلُ[5]: أَنَّ القِيَاسَ فِي مُضَارِعِ (فَعِلَ) بِالْكَسْرِ أَنْ يَكُونَ عَلَى (يَفْعَل) بِالْفَتْحِ، وَلَا تَنْحَصِرُ صِيَغُهُ، وَقَدْ خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ أَفْعَالٌ جَاءَ مُضَارِعُهَا بِالْكَسْرِ وَحْدَهُ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ. وَأَفْعَالٌ أُخْرَى جَاءَ مُضَارِعُهَا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَهِيَ تِسْعَةٌ:

الْأُولَى[6]: (وَمِقَ)[7]؛ أَيْ: أَحَبَّ، وَ(وَثِقَ)[8]: قَوِيَ اعْتِمَادُهُ، وَ(وَفِقَ)[9]: صَارَ مُوَافِقًا، وَ(وَلِيَ)[10]: تَبِعَ، وَ(وَلِيَ الْأَمْرَ): صَارَ حَاكِمًا عَلَيْهِ، وَ(وَرِثَ)[11] مِنَ الْإِرْثِ: وَ(وَرِعَ)[12]: صَارَ ذَا وَرَعٍ، وَ(وَرِمَ)[13]: دَخَلَهُ الوَرَمُ، وَ(وَرِيَ الْمُخُّ)[14]: أَكْثَرَ[15] مِنَ السِّمَنِ[16].

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص264).

(2)الجوهري، ، الصحاح (ج105/1).

(3) في (م): (مِفْعَلِ).

(4) في (ط): (ماثلًا).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص265).

(6) قصد بـ(الأولى): المجموعة الأولى، التي قال عنها: أَفْعَالٌ جَاءَ مُضَارِعُهَا بِالْكَسْرِ وَحْدَهُ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ).

(7) (وَمِقَ: يَمِقُ). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص284).

(8) (وَثِقَ: يَثِقُ). المرجع السابق، ص284.

(9) (وَفِقَ: يَفِقُ). المرجع نفسه، ص284.

(10) (وَلِيَ: يَلِي). المرجع نفسه، ص121.

(11) (وَرِث: يَرِثُ). المرجع نفسه، ص284.

(12) (وَرِعَ يَرِعُ). المرجع نفسه، ص121.

(13) (وَرِمَ: يَرِمُ) المرجع نفسه، ص284.

(14) (وَرِيَ الزَّنْدُ: يَرِي). المرجع نفسه، ص284.

(15) في (ك): (أكثر).

(16) (السِّمَنِ). الزبيدي، تاج العروس (ج219/35).

والثانية[1]: (حَسِبَ)، و(نَعِمَ)[2]؛ أَيْ: عَدِمَ البُؤْسَ، وَ(بَئِسَ)[3]: صَارَ ذَا بُؤْسٍ. وَ(يَبِسَ): جَفَّ، وَ(يَئِسَ)[4]: قَنَطَ، وَ(وَغِرَ) الصَّدْرَ[5]، وَ(وَحِرَ)[6]: التَهَبَ حُزْنًا أَوْ غَيْظًا. وَ(وَلِهَ)[7]: كَادَ يَعْدَمُ العَقْلَ. وَ(وَهِلَ)[8]: اِشْتَدَّ[9] فَزَعُهُ. قال ذلك ابْنُ مَالِكٍ[10] – رحمه الله–[11]، وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يَذْكُر فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: وَ(وَعِمَ: يَعِمُ)[12]؛ لِذِكْرِهِ (عِمْ صَبَاحًا) فِيمَا لَا يَتَصَرَّفُ، وَلَيْسَ /ق36ب/ كَمَا ذَكَرَهُ، بَل هُوَ

---

(1) قصد بـ(الثانية): المجموعة الثانية، التي قال عنها: (وَأَفْعَالٌ أُخْرَى جَاءَ مُضَارِعُهَا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَهِيَ تِسْعَةٌ).

(2) حَسِب يَحسِبُ ونَعِمَ يَنعِمُ. ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص292).

(3) بَئِسَ يَبْأَس بالفتح على القياس، ويَبْئِس بالكسر شذوذاً، أي ضاق حاله وافتقر. ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص68).

(4) (يَبِسُ، ويَئِسُ)، في مضارع (يَبِسَ ويَئِسَ). وأصلهما (يَيبِسُ)، و(يَيئِسُ)، فحُذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة، كما حذفت الواو من (يَعِدُ)، تشبيهًا بها في أنهما حرفا علَّة، وقد وقعا بين ياء وكسرةٍ. وإنَّما لم تحذف الياء باطِّراد، إذا وقعت بين ياء وكسرة؛ لأنها أخفُّ من الواو. ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص286).

(5) (وَغِرَ: يَغِرُ). المرجع السابق، ص284.

(6) (وَحِرَ صَدرُه: يَحِرُ). المرجع نفسه، ص284.

(7) (وَلِهَ: يَلِهُ). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص284).

(8) (وَهِلَ يَوْهَل ويَوْهِل): فزع، وكذلك عن الشيء نسيه. والفتح على القياس، والكسر على الشذوذ. ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص68).

(9) في (ط): (أشد).

(10) (وَهِلَ يَوْهَل ويَوْهِل): فزع، وكذلك عن الشيء نسيه. والفتح على القياس، والكسر على الشذوذ. وجمع المصنِّف هذه الأفعال بقوله في لامية الأفعال:

وجهان فيه من أحْسِب مَع وَغِرَت وحِرْت ... أنعم بَئِسَت يَئِسَت أوله يبس وهلا

فهذه تسعة أفعال يجوز فيها فتح عين المضارع على القياس وورد فيها كسرها شذوذاً. وذكر صاحب مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبَان معاني لامية الأفعال (ص35) أربعة أفعال أخرى تفتح عين مضارعها وتكسر وهي: وَلِغَ الكلبُ يَوْلَغ ويَوْلِغُ إذا شرب بأطراف لسانه، أو أدخل فيه لسانه وحرَّكه. ووَبِقَ يَوْبَقُ ويَوْبِقُ إذا هلك. ولي فلاناً يليه ولياً: دنا وقرب منه، وولي الشيء وعليه يَلِي بالكسر أيضاً إذا قام به وملك أمره، وولي الرجل إذا نصره، وولي البلد إذا سلط عليه. انظر القاموس (الولي). ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص68).

(11) دعاء بالرحمة لم يذكر في (ك)، و(ط).

(12) الرضي، شرح الشافية (ج136/1).

مُتَصَرِّفٌ. وَفِي (بُغْيَةِ الطَّالِبِ) لِوَلَدِهِ[1]: (إِنْ كَانَ (فَعِلَ) (فَاؤُهُ) (يَاءً) لَمْ يَجِئْ فِي (عَيْنِ) مُضَارِعِهِ إِلَّا (الْفَتْحُ)، نَحْوَ: (يَئِسَ: يَيْئَسُ)، وَ(يَقِظَ: يَيْقَظُ) بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ، وَإِنْ كَانَ (وَاوًا) فَمِنْهُ مَا لَزِمَ (الْفَتْحَ) فِي (عَيْنِ) مُضَارِعِهِ عَلَى الْأَصْلِ، نَحْوَ: (وَجِلَ: يَوْجَلُ)، وَمِنْهُ مَا لَزِمَ (الْكَسْرَ) لِلتَّخْفِيفِ، نَحْوَ: (وَلِيَ يَلِي)، وَمِنْهُ مَا جَاءَ بِالْوَجْهَيْنِ، نَحْوَ: (وَغِرَ: يَغِرُ، وَيَوْغَرُ). انتهى. وَفِي أَوَّلِهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى عِلْمُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ[2]: **[وَطَيْء**[3]**]** أَصْلُ طَيٍّ: طَيْءٌ، وَقَدْ خُفِّفَتْ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ عَلَى أَصْلِهَا بِلَا حَذْفٍ

قَوْلُهُ: [مِنْ تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ] مِنَ التَّدَاخُلِ – أَيْضًا–: (قَنَطَ: يَقْنِطُ)[4] بِالْكَسْرِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ جَاءَ مِنْ بَابِ: (عَلِمَ، وَضَرَبَ)، وَ(شَمِلَ يَشْمُلُ) بِالْكَسْرِ فِي المَاضِي، وَالضَّمِّ فِي المُضَارِعِ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ كَ(عَلِمَ، وَنَصَرَ). وَ(مِتَّ: تَمُوتُ)، وَ(دِمْتَ: تَدُومُ): بِكَسْرِ (الْمِيمِ)، وَ(الدَّالِ)؛ لِأَنَّهُ جَاءَ: وَ(مِتَّ: تَمُوتُ)، وَ(مُتَّ: تُمَاتُ)، وَ(دِمْتَ: تَدُومُ)، وَ(دُمْتَ: تُدَامُ)[5].

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: (فَضِلَ) بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ] وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجْهَ التَّدَاخُلِ فِي (نَعِمَ:

---

(1) تكرر اسم كتاب (بغية الطالب)، في كتب التراجم، في التصريف، والتاريخ، كما تكرر في حاشية ابن جماعة، وبعد الاستعراض، والتتبع تبيَّنَ أنه لـ(بدر الدين بن مالك)، المعروف بـ(ابن الناظم)(ت686هـ) محمد ابن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، وقد صرّح بذلك المحشِّي ابن جماعة(ت819هـ)، تحت مسمّى (شرح غريب تصريف ابن الحاجب(ت646هـ). وخاصة أن ابن جماعة في مخطوطته صرّح بذلك؛ فقال: في (بغية الطالب): قال: شيخنا؛ يعني: والده، وكذلك بعد ذكر رأي ابن مالك في المسألة الآتية، ذكر ابن جماعة رأي ابنه قائلًا: وفي (بغية الطالب) لولده؛ قصد ابن الناظم، ولد ابن مالك – رحمهم الله جميعًا– . سبقت ترجمته.

(2) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قوله [من تداخل اللغتين].

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص266).

(4) انتبه واضعو المعاجم إلى ملحظ مهم وهو مجيء لغة مركبة من لغتين، كما حدث في (قَنَطَ يَقْنَطُ) بالفتح في ماضيه ومضارعه، حيث قيل بأنها مركبة من: قَنَطَ (بالفتح) يَقْنِطُ (بالكسر)، وقَنِطَ (بالكسر) يَقْنَطُ (بالفتح). القادوسي، أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجًا (ص79).

(5) (مِتَّ – بكسر الميم– تَمُوتُ، ودِمْتَ تَدُومُ) من اللغة المتداخلة؛ لأنه جاء: (مُتَّ: تَموتُ)، كـ(قُلْتَ تَقُولُ)، و(مِتَّ تَمَاتُ) – بكسر الميم، كـ(خِفْتَ تَخافُ)، و(دُمْتَ: تَدُومُ)، و(دِمْتَ: – بكسر الدال– تَدامُ)؛ فأخذ الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى. ركن الدين، شرح الشافية (ج282/1).

يَنْعَمُ)[1]، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ كَمَا فِي: (فَضِلَ: يَفْضُلُ)[2] وَهُوَ صَحِيحٌ؛ فَفِي القَامُوسِ [3]: (نَعِمَ): كـ(سَمِعَ، وَنَصَرَ، وَضَرَبَ)[4]، وَفِي شَرْحِ الشَّرِيفِ[5]، وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ جَاءَ بِالضَّمِّ فِيهِمَا، وَبِالْكَسْرِ فِي المَاضِي، وَالْفَتْحِ فِي المُضَارِعِ؛ فَأَخَذَ المَاضِي مِنْ أحديهما[6]، وَالمُضَارِعُ مِنَ الآخَرِ؛ قَالَ الشَّيْخُ نِظَامُ الدِّينِ[7]: وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ فِيهِ لُغَةً رَابِعَةً هِيَ الْكَسْرُ فِيهِمَا.

قَوْلُهُ[8]: **[لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَ ضَمِيرَيِ الفَاعِلِ، وَالمَفْعُولِ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ]**؛ أَيْ: فَلَا يَقُولُونَ: (أَنَا ضَرَبْتَنِي)، بل (ضَرَبْتُ نَفْسِي)، وَلَا (أَنْتَ ضَرَبْتُكَ)، بَلْ (ضَرَبْتَ نَفْسَكَ)، وَإِنَّمَا كَرِهُوا ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الأَصْلُ أَنَّهُ مَتَى أَمْكَنَ الإِتْيَانُ بِالْمُضْمَرِ لَا يُعْدَلُ عَنْهُ لَمَّا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ غَيْرَ أَفْعَالِ القُلُوبِ قَلَّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ وَمَفْعُولُهُ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، فَلمَّا كَانَ كَذَلِكَ كَرِهُوا أَنْ يَأْتُوا بِالضَّمِيرَيْنِ لَهُمَا؛ فَيَسْبِق إِلَى الْوَهْمِ أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ قَضَاءً بِالْأَكْثَرِ؛ فَيَقَع اللَّبْسُ[9]، فَعَدَلُوا إِلَى لَفْظِ النَّفْسِ لِيَكُونَ إِيذَانًا بِاتِّحَادِهِمَا، وَأَمَّا أَفْعَالُ القُلُوبِ فَإِنَّهَا كَثِيرًا مَا يَقَعُ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ، بَلْ هُوَ الْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ عِلْمَ الْإِنْسَانِ، وَظَنَّهُ بِأُمُورِ نَفْسِهِ أَكْثَرُ وُقُوعًا /ق37ب/ مِنْ غَيْرِهِ، كَذَا فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص267).

(2) اعلم أنَّ (فَضِلَ: يَفْضُلُ، ونَعِمَ يَنْعُمُ) – بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع– من اللغة المتداخلة؛ لأنه جاء (فَضَلَ: يَفْضُل) بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، و(نَعُمَ: يَنْعُمُ) – بالضم فيهما– وجاء: (فَضِلَ: يَفْضَلُ)، و(نَعِمَ: يَنْعَمُ): – بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع من (الفضلة)، فإذا قيل: (فَضِلَ: يَفْضُلُ، ونَعِمَ يَنْعُمُ): – بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع، و(فَضَلَ: يَفْضَلُ):– بفتح العين فيهما– أخذ الماضي من إحدى اللغتين، والمضارع من اللغة الأخرى. وأما (فَضَلْته) – من (الفضل) للغلبة– فمخصوص بـ(فَعَل: يفعُل): بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، كما مرّ في باب المغالبة. ركن الدين الاسترأباذي، شرح الشافية (ج282/1).

(3) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1162/1).

(4) كـ(سمِع: يَسْمَعُ): (نَعِمَ: يَنْعَمُ)، وكـ(ضَرَبَ: يَضْرِبُ): (نَعَمَ: يَنْعِمُ)، وكـ(نَصَرَ: يَنْصُرُ): (نَعَمَ: يَنْعُمُ).

(5) ركن الدين، شرح الشافية (ج282/1).

(6) في (م)، و(ط): (إِحْدَاهُمَا).

(7) النظام، شرح الشافية (ج67/1).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص269).

(9) اللُّبْسُ بالضم: مصدرُ قولِكَ: (لَبِسْتُ الثَّوْبَ ألبس. واللَّبْسُ بالفتح: مصدرُ قولِكَ: (لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلْبِسُ؛ أي: خلطت، من قوله تعالى: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: 9] . واللَّبْسُ –أيضاً–: اختلاط الظلام. وفي الحديث: (في الأمر لُبْسَةٌ) بالضَّمِّ؛ أي: شبهةٌ ليس بواضح. واللِّباسُ: ما يُلْبَسُ. وكذلك المَلْبَسُ. واللِّبْسُ: بالكسر مثله. ولِبْسُ الكعبةِ، والهودجِ: ما عليهما من لِباسٍ. انظر: الجوهري، الصحاح (ج973/3).

ذَلِكَ الْجَمْعَ امْتَنَعَ فِي غَيرِ أَفْعَالِ القُلُوبِ؛ لِنُدُورِ اتِّحَادِ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ، فِيهِ المُؤَدِّي إِلَى سَبْقِ الْوَهْمِ إِلَى اخْتِلَافِهِمَا، وَوُقُوعِ اللَّبْسِ بِسَبَبِ الْغَفْلَةِ عَنْ حَرَكَةِ التَّاءِ؛ فَقَدْ يُقَالُ حِينَئِذٍ: لَيْسَ نَظِيرُ ذَلِكَ بِمُتَحَقِّقٍ[1] فِي الأَمْرِ مِنْ مُضَارِعِ (تَعَلَّمَ) لَوْ كُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ؛ لِعَدَمِ نُدُورِ ذَلِكَ الأَمْرِ؛ فَفِيمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّارِحُ نَظَرٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ مَاضِي التَّفَاعُلِ مَثَلًا، وَالْأَمْرِ مِنْهُ اعْتِمَادًا عَلَى حَرَكَةِ اللَّامِ مَعَ أَنَّهَا أَخْفَى مِنْ تِلْكَ الْحَرَكَةِ كَمَا لَا يَخْفَى؛ فَالْأَوْلَى فِي التَّعْلِيلِ مَا قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْإِيجَازِ[2]، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كُسِرَ كَمَا فُعِلَ بِغَيْرِهِ لَزِمَ الْتِبَاسُ المَصْدَرِ بِالمُضَارِعِ ذِي التَّاءِ إِذَا حُذِفَ إِحْدَى تَاءَيْهِ تَخْفِيفًا، وَكَانَ مُعَتَلَّ اللَّامِ. قَالَ: أَلَا تَرَى: إِنَّ (تَزَكَّى)؟ لو كَانَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُورًا ثُمَّ خُفِّفَ بِحَذْفِ إِحْدَى التَّاءَيْنِ لَقِيلَ فِيهِ: تَزَكَّى؛ فَيَقُولُ بِلَفْظِ المَصْدَرِ؛ فَوَجَبَ تَرْكُ مَا أَدَّى إِلَى ذَلِكَ. انتهى. هَذَا وَقَدْ عَلَّلَ نَجْمُ الْأَئِمَةِ رَضِيُّ الدِّينِ مَنْعَ ذَلِكَ الجَمْعِ؛ بِأَنَّ أَصْلَ الْفَاعِلِ أَنْ يَكُونَ مُؤَثِّرًا وَالمَفْعُولِ بِهِ مُتَأَثِّرًا مِنْهُ، وَأَصْلُ الْمُؤَثِّرِ أَنْ يُغَايِرَ المُتَأَثِّرَ؛ فَلَمْ يَقُولُوا: (ضَرَبْتَنِي)، وَإِنْ تَخَالَفَا لَفْظًا؛ لِاتِّحَادِهِمَا مَعْنًى، وَاتِّفَاقِهِمَا لَفْظًا مِنْ حَيْثُ كَوْنِ كُلٍّ مِنْهُمَا ضَمِيرًا مُتَّصِلًا، فَقَصَدُوا مَعَ اتِّحَادِهِمَا مَعْنًى تَغَايُرَهُمَا لَفْظًا بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، فَمِنْ ثَمَّ قَالُوا: (ضَرَبَ زيدٌ نَفْسَهُ)، صَارَ النَّفْسُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ زَيْدٍ كَأَنَّهُ غَيْرُهُ؛ لِغَلَبَةِ مُغَايَرَةِ المُضَافِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، قَالَ: وَأَمَّا أَفْعَالُ القُلُوبِ؛ فَإِنَّ المَفْعُولَ بِهِ فِيهَا لَيْسَ مَنْصُوبَ الْأَوَّلِ فِي الْحَقِيقَةِ بَلْ هُوَ مَضْمُونُ الْجُمْلَةِ؛ فَجَازَ اتِّفَاقُهُمَا لَفْظًا؛ لِأَنَّهُمَا /ق38أ/ لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا بِهِ، وَإِلَى قَرِيبٍ مِمَّا قَالَهُ، يُشِيرُ قَوْلُ المُوصِلِيِّ لَمَّا كَانَ المَقْصُودُ فِي نَحْوِ: (ظَنَنْتَنِي عَالِمًا)، وَ(عَلِمْتَنِي كَرِيمًا) هُوَ الثَّانِي لِتَعَلُّقِ الْعِلْمِ أَوِ الظَّنِّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّهُمَا بَقِيَ الْأَوَّلُ كَأَنَّهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ بِخِلَافِ (ضَرَبْتَنِي)، وَ(ضَرَبْتُكَ) فَإِنَّ الْمَفْعُولَ مَحَلُّ الْفِعْلِ فَلَا يُتَوَهَّمُ عَدَمُهُ ثُمَّ قَالَ المَوْصِلِيُّ كَغَيْرِهِ، وَقَدْ حَمَلُوا: (عَدَمْتَ، وَقَعَدْتَ) فِي ذَلِكَ عَلَى أَفْعَالِ القُلُوبِ؛ فَقَالُوا: (عَدَمْتَنِي، وَقَعَدْتَنِي)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ دَعَا عَلَى نَفْسِهِ كَانَ الْفِعْلُ فِي الْمَعْنَى لِغَيْرِهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (عَدَمَنِي غَيْرِي).

قَوْلُهُ[3]: **[بَيْنَ ضَمِيرَيِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولَ]** فَلَا يُقَالُ: (ضَرَبْتَنِي) بِخِلَافِ: (عَلَّمْتَنِي، وَرَأَيْتَنِي ضَارِبًا) مَثَلًا. ض.

قَوْلُهُ[4]: **[وَلَمْ يَذْكُرْهُ المُصَنِّفُ]**؛ أَيْ: لَمْ يَذْكُرْ مِثَالَهُ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ قَوْلَهُ: مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً لِلتَّفَعُّلِ –أَيْضًا– فَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْقَاعِدَةِ غَيْرُ مَذْكُورٍ مِثَالُهُ.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص270).

(2) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص74).

(3) ساقط في (ك)، (م)، إلى قَوْلِهِ: [ولم يذكره المصنف] هو داخل.

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص271).

قَوْلُهُ: [وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ] هُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ مِثَالًا.

قَوْلُهُ[1]: **[وَلَمْ يُجَوِّزُوا الضَّمَّ]**؛ أَيْ: فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ. ض.

قَوْلُهُ: [لِاجْتِمَاعِ الضَّمَّتَيْنِ] وَهُمَا ضَمَّةُ المُضَارِعِ، وَضَمَّةُ مَا قَبْلَ الآخِرِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ضَمَّةَ المُضَارِعِ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ؛ فَلَا عِبْرَةَ بِهَا. ض.

قَوْلُهُ: [وَبَيْنَ مَصَادِرِهَا]؛ فَإِنَّ مَصَادِرَهَا مَضْمُومٌ مَا قَبْلَ آخِرِهَا كَ(التَّعَلُّمِ، وَالتَّجَاهُلِ، وَالتَّدَحْرُجِ).

قَوْلُهُ: [وَتَحْقِيقُهُ أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ كَانَ مَكْسُورًا]؛ أَيْ: فَيَصِحُّ تَرْكُ اسْتِثْنَائِهِ نَظَرًا لِلْأَصْلِ وَهُوَ التَّحْقِيقُ، وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ كَمَا فَعَلَ المُصَنِّفُ؛ نَظَرًا لَلْحَالِ، لَكِنَّ عِبَارَتَهُ لَا تَشْمَلُ نَحْوَ: **(يُشَاقُّ)**؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُكَرَّرَ اللَّامِ.

قَوْلُهُ[2]: **[وَقَدْ رَدَّ الشَّاعِرُ الْهَمْزَةَ فِي قَوْلِهِ: شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا]** كَذَا فِي النُّسَخِ، وَأَنْشَدَهُ غَيْرُهُ: شَيْخًا بِالنَّصْبِ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِ(يَحْسَبُ) مِنْ **قَوْلِهِ:** (يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يُعْلَمَا) قَالَ العَيْنِيُّ [3] تَبَعًا لِلْأَعْلَمِ. وَالضَّمِيرُ فِي (يَحْسَبُهُ) لِلْجَبَلِ؛ لِأَنَّهُ يَصِفُ جَبَلًا، وَقَدْ عَمَّهُ الْخَصْبُ، وَحَفَّهُ النَّبَاتُ. انتهى. وَهُوَ غَرِيبٌ، وَعَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ[4]: يَحْسَبُهُ الْوَطَبَ الذِي هُوَ زِقُّ[5] اللَّبَنِ[6]؛ وَعَلَيْهِ القِمَعُ الذِي يُصَبُّ فِيهِ اللَّبَنُ، حَتَّى يَصِيرَ إِلَى الوَطَبِ وَقَدِ ابْيَضَّتْ مِنَ الثُّمَالِ؛ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْخِ الْأَشْيَبِ يَحْسَبُهُ شَيْخًا جَالِسًا عَلَى كُرْسِيٍّ؛ لِعُلُوِّهِ، وَانْتِصَابِهِ، وَالوَطْبُ[7] بِفَتْحِ الوَاوِ وَسُكُونِ المُهْمَلَةِ، وَالقِمَعُ: بِكَسْرِ القَافِ وَفَتْحِ المِيمِ، وَالثُّمَالُ: بِضَمِّ المُثَلَّثَةِ: جَمْعُ ثُمَالَةٍ، وَهِيَ /ق38ب/ الرَّغْوَةُ، وَالرَّغْوَةُ: مُثَلَّثَةُ الرَّاءِ: زَبَدُ اللَّبَنِ.

قَوْلُهُ: [فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا] قِيلَ: لَيْسَ قَائِلُ[8] هَذَا المِصْرَاعِ قَائِلَ الْأَوَّلِ، بَلْ هُمَا مُخْتَلِفَانِ.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [ولم يذكره المصنف].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص273- 274).

(3) انظر: العيني، (المقاصد النحوية) في شرح شواهد شروح الألفية (ج1804/4).

(4) الزمخشري، أساس البلاغة (ج44/1)، و(ج342/2).

(5) في (م): (شق). المبرد، المقتضب (ج98/2).

(6) ارتجاج الوطب، و(الوطب): زق اللبن وارتجاجه: اضطرابه. القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج599/2).

(7) في (م): (بسكون الواو، وفتح المهملة).

(8) تخريج هذا البيت في حاشية: شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا.

قَوْلُهُ(1): **[مَنْ قَالَ: وَصَالِيَات**(2)**]** أَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ(3)

فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مِثْلَ: يُؤَكْرِمُ، وَيَكُونُ عَلَى لُغَةِ مَنْ قَالَ: ثَفَيْتُ الْقِدْرَ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

... ... **لَمْ يُثفَّ لَهُ قِدْرِي**(4)

وَعِنْدَ هَذَا القَائِلِ كَانَتِ الْأَثْفِيَةُ أَفْعُولَةٌ، وَاللَّامُ مُرَادٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ يَاءً، وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ يُؤْثِفْنَ تَفْعَلْنَ بِمَنْزِلَةِ (تَسْلَفِينَ وَتَجْعَبِينَ)؛ فَالْأَثْفِيَةُ عَلَى هَذَا فَعْلِيَةٌ، وَيَكُونُ عَلَى لُغَةِ مَنْ قَالَ: (أَثِفَتِ الْقِدْرُ)، وَعَلَى هَذَا قَوْلُ النَّابِغَةِ:

وَإِنْ تَأْثَفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرِّفَدِ(5)

أَيْ: صَارُوا حَوْلَكَ كَالْأَثَافِي حَوْلَ الرَّمَادِي لَنَا مِنَ الْمُنْتَقَى.

قَوْلُهُ:[وَحُطَامٍ كِنْفَيْنِ] قَالَ شَارِحُ المُغْنَي: خَفَضَ كِنْفَيْنِ عَلَى البَدَلِيَةِ، مِنْ حُطَامٍ(6).

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: :[وحطام كنفين].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص275).

(3) سبق تخريجه، ص143.

(4) من [الطويل]:

... ... وذاكَ صَنيعٌ لم تُثَفَّ لَهُ قِدْرِي

بلا نسبة عند: ابن جني(ت392هـ)، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص193)، وابن منظور، لسان العرب (ج114/14)، والزبيدي، تاج العروس (ج280/37).

(5) من [البسيط] للنابغة: وقبله:

لَا تَقْذِفَنّي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ ... وَإِن تَأَثَّفَكَ الأعداءُ بالرِّفَدِ

الشاهد: أن تكون الثاء بدلا من الفاء – أيضًا–؛ لأنّا لم نسمعهم قالوا: أثية. فَقَوله: تأثفك وَزنه تفعلك لَا يَصح فِيهِ غَيره وَلَو كَانَ من ثفيت الْقدر لقَالَ تثفاك. وَمَعْنَاهُ صَار أعدائي حولك كالأثافي تظافراً. انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1036/2)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج316/2).

(6) في (م)، و(ط): (والحطام).

قَوْلُهُ[1]: **[وَالحُطَامُ مَا تَكَسَّرَ مِنَ اليَبَسِ]** هُوَ بِضَمِّ الحَاءِ المُهْمَلَةِ كَمَا ذَكَرَهُ –أَيْضًا– العَيْنِيُّ[2]، وَغَيْرُهُ. وَقَالَ الشُّمُنِّيُّ[3]: الحُطَامُ الزِّمَامُ؛ فَأَشْعَرَ أَنَّهُ عِنْدَهُ بِكَسْرِ الخَاءِ المُعْجَمَةِ.

قَوْلُهُ: [وَالكِنْفُ] بِكَسْرِ الكَافِ، وَسُكُونِ النُّونِ، قَالَ ذَلِكَ غَيْرُهُ –أَيْضًا– وَاقْتَضَى كَلَامُ الطِّيبِيِّ، والتفتازانيّ: أَنَّهُ بِـ(فَاءٍ وَمُثَنَّاةٍ) فَإِنَّهُمَا قَالَا: والكَفْتُ[4]: الْقِدْرُ الصَّغِيرُ.

قَوْلُهُ: [كَنِيفٌ مَلِيءٌ عِلْمًا][5] عَنِ ابْنِ سَعْدٍ [6] فِي الطَّبَقَاتِ[7] أَخْبَرَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ [8] عَنِ

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص276).

(2) العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (ج2129/4).

(3) الشمني(801هـ – 872هـ) أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشمنيّ القسنطينيّ الأصل، الإسكندريّ. أبو العباس، تقيّ الدّين: محدّث مفسّر نحويّ. ولد بالإسكندرية، وتعلم ومات في القاهرة. من كتبه: (شرح المغني، لابن هشام)، و(مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا)، و(كمال الدراية في شرح النقاية) في فقه الحنفية. انظر: ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج100/2)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج375/1).

(4) الكَفْتُ: القِدْرُ الصَّغيرةُ، وفي الأمثال: في باب الظلم فيمن حَمَّل رجلاً مكروهًا ثم زاده – أيضاً–: قال أبو عبيدة: ومن أمثالهم في هذا: كفت إلى وئيةٍ. قال: والكفت في الأصل: هي القدر الصغير، والوئية هي الكبيرة يضرب للرجل يحملك البلية الكبيرة، ثم يزيدك إليها أخرى صغيرة. انظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية (ص40)، وابن سلاّم، الأمثال (ص264).

(5) مالك، الموطأ، رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص206)، والصنعاني، مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ج13/10)، وابن حنبل، فضائل الصحابة (ج843/2)، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج401/3).

(6) ابن سعد(168هـ – 230هـ) محمد بن سعد بن منيع الزهري، مولاهم، أبو عبد الله: مؤرخ ثقة، من حفاظ الحديث. ولد في البصرة، وسكن بغداد، فتوفي فيها. وصحب الواقدي المؤرخ، زمانًا، فكتب له، وروى عنه، وعرف بكاتب الواقدي. قال الخطيب: في تاريخ بغداد: محمد بن سعد عندنا من أهل العدالة، وحديثه يدلُّ على صدقه؛ فإنه يتحرى في كثير من رواياته. أشهر كتبه: (طبقات الصحابة) يعرف بـ(طبقات ابن سعد). انظر: البغدادي: الخطيب، تاريخ بغداد (ج369/2)، الصفدي، الوافي بالوفيات (ج75/3).

(7) أن عمر ذكر ابن مسعود فقال: (كنيفٌ مليءٌ علمًا آثَرْت به أهلَ القادسيةِ). ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج262/2).

(8) عبد الله بن نمير(ت199ه) الحافظ الإمام أبو هشام الهمداني ثم الخارفي الكوفي والد الحافظ الكبير محمد: حدث عن هشام بن عروة، والأعمش، وأشعث بن سوار، وإسماعيل بن أبي خالد، ويزيد بن أبي زياد، وعبيد الله ابن عمر، وعدة. وعنه: أحمد، وابن معين، وابن المديني، وإسحاق الكوسج، وأحمد بن الفرات، والحسن بن علي ابن عفان، وخلق. وثَّقَهُ يحيى بن معين، وغيره. وكان من كبار أصحاب الحديث. توفي سنة تسع وتسعين ومائة وله أربع وثمانون سنة – رحمة الله عليه –. انظر: الباجي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (ج834/2)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج26/8).

الْأَعْمَشِ[1] عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ[2] أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ [3] يَقُولُ ذِلِكَ، يُرِيدُ: ابْنَ مَسْعُودٍ، وَفِي النِّهَايَةِ

(1) سليمان الأعمش(61هـ – 148هـ) سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، أبو محمد، الملقب بالأعمش: تابعي، مشهور. شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدي، الكاهلي مولاهم، الكوفي، الحافظ. أصله: من نواحي الرّيّ. فقيل: ولد بقرية أُمّهِ من أعمال طبرستان يوم قتل الحسين –رضي الله عنه– وذلك يوم عاشوراء سنة سنة إحدى وستين(61هـ)، وقدموا به إلى الكوفة طفلًا. روى عن أنس بن مالك، وعن عبد الله بن أُبي – رضي الله عنهما – ومنشأه ووفاته في الكوفة. كان عالمًا بالقرآن والحديث والفرائض، يروي نحو: 1300 حديثًا، قال الذهبي(ت748هـ): كان رأسًا في العلم النافع، والعمل الصالح. وقال السخاوي(ت902هـ): قيل: لم ير السلاطين والملوك والأغنياء في مجلس أحقر منهم في مجلس الأعمش مع شدة حاجته وفقره. انظر: البغدادي: الخطيب، تاريخ بغداد (ج13/9)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج344/6).

(2) زيد بن وهب(ت83هـ) الإمام، الحجة، أبو سليمان الجهني، الكوفي، مخضرم قديم. ارتحل إلى لقاء النبي – ﷺ–، وصحبته، فقبض – ﷺ– وزيد في الطريق. سمع عمر، وعليًّا، وابن مسعود، وأبا ذر الغفاري، وحذيفة بن اليمان، وطائفة. وقرأ القرآن على ابن مسعود. حدّث عنه: حبيب بن أبي ثابت، وعبد العزيز بن رفيع، وحصين بن عبد الرحمن، وسليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وآخرون. توفي بعد وقعة الجماجم، في حدود سنة ثلاث وثمانين. قال ابن سعد: شهد مع علي مشاهده. وغزا في أيام عمر أذربيجان. وقال الأعمش: رأيته يصفر لحيته. وثقه: ابن سعد. انظر: ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة (ج377/2)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج110/5)، وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج534/2).

(3) عمر بن الخطاب(ت23هـ) ابن نفيل القرشي العدوي، أبو حفص: ثاني الخلفاء الراشدين، وأول من لقب بأمير المؤمنين، الصحابي الجليل، أسلم قبل الهجرة بخمس سنين، وشهد الوقائع. قال ابن مسعود: ما كنا نقدر أن نصلي عند الكعبة حتى أسلم عمر. وبويع بالخلافة يوم وفاة أبي بكر(سنة 13هـ) بعهد منه. وفي أيامه تم فتح الشام والعراق، وافتتحت القدس والمدائن ومصر والجزيرة. وهو أول من وضع للعرب التاريخ الهجري، وكانوا يؤرخون بالوقائع. واتخذ بيت مال المسلمين، وأمر ببناء البصرة والكوفة فبنيتا. وأول من دون الدواوين في الإسلام، وكان يطوف في الأسواق منفردًا. ويقضي بين الناس حيث أدركه الخصوم. وله كلمات وخطب ورسائل غاية في البلاغة. وكان لا يكاد يعرض له أمر إلا أنشد فيه بيت شعر. له في كتب الحديث 537 حديثًا. لقبه النبي ﷺ بالفاروق، وكناه بـ(أبي حفص). وكان يقضي على عهد رسول الله ﷺ. قتله أبو لؤلؤة فيروز الفارسي (غلام المغيرة بن شعبة) غيلة، بخنجر في خاصرته وهو في صلاة الصبح. وعاش بعد الطعنة ثلاث ليال. انظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك (ج195/4)، وابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة (ج137/4)، والذهبي، تاريخ الإسلام (ج253/3).

لِابْنِ الْأَثِيرِ(1):

قَوْلُهُ: [كُنَيْف] هُوَ تَصْغِيرٌ كَقَوْلِ الحُبَابِ بْنِ المُنْذِرِ(2): (أَنَا جُذَيْلُها المُحَكَّكُ وعُذَيْقُها المُرَجَّبُ)(3) وَسَيَأْتِي مَا فِي **قَوْلِهِ:** تَصْغِيرُ تَعْظِيمٍ. وَالجَاذِلُ بِجِيمٍ وَذَالٍ مُعْجَمَةٍ.

قَوْلُهُ: [وَأَرَادَ بِالصَّالِيَاتِ: الحِجَارَةَ التِي جُعِلَتْ أَثَافِي] قَالَ شَارِحُ المُغْنِي: يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْبِيهُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ. والَصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِالصَّالِيَاتِ: الحِجَارَةُ المُحْتَرِقَةُ؛ فَيَصِحُّ(4) تَشْبِيهًا(5) بِالْأَثَافِي،

---

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (544هـ – 606هـ) المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري، أبو السعادات، مجد الدين: المحدث اللغوي الأصولي. ولد ونشأ في جزيرة ابن عمر. وانتقل إلى الموصل، فاتصل بصاحبها، فكان من أخصائه. وأصيب بالنقرس فبطلت حركة يديه ورجليه. ولازمه هذا المرض إلى أن توفي في إحدى قرى الموصل، قيل: إن تصانيفه كلها، ألفها في زمن مرضه، إملاءً على طلبته، وهم يعينونه بالنسخ والمراجعة. من كتبه: (النهاية في غريب الحديث)، و(جامع الأصول في أحاديث الرسول) جمع فيه بين الكتب الستة، و(الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف) في التفسير، و(المرصع في الآباء والأمهات والبنات)، و(الرسائل) من إنشائه، و(الشافي في شرح مسند الشافعي) في الحديث، و(المختار في مناقب الأخيار)، و(تجريد أسماء الصحابة)، و(منال الطالب، في شرح طوال الغرائب)، جمع فيه من الأحاديث الطوال والأوساط ما أكثر ألفاظه غريب، وصنفه بعد انتهائه من كتابه: (النهاية). وهو أخو ابن الأثير المؤرخ علي بن محمد عز الدين(ت630هـ)، وابن الأثير الكاتب نصر الله بن محمد الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين(ت637هـ). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج5/2268)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج4/141)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/274)، والزركلي، الأعلام (ج5/272).

(2) الْحُبَابُ بْنُ المُنْذِرِ (ت20هـ) بن الجموح الأنصاريُّ الخزرجيُّ ثُمَّ السُلَمِيُّ: صحابيٌّ، مِنَ الشجعان الشعراء، يقال له (ذو الرأي) قال الثعالبيُّ: (هو صاحب المشورة يوم بدر، أخذ النبيُّ ﷺ برأيه، ونزل جبريل فقال: "الرأي ما قال حُبَاب"، وكانت له في الجاهلية آراء مشهورة). وهو الذي قال عند بيعة أبي بكر يوم السقيفة: أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب؛ فذهبت مثلًا. توفي في خلافة عمر نحو عشرين هجرية، وقد زاد على الخمسين. انظر: الثعالبي، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب (ص288)، وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج2/9)، والزركلي، الأعلام (ج2/163).

(3) قَوْلُهُ: (أنا جُذَيْلُها المُحَكَّك، وعُذَيقها المرجَّبُ، وحجيرها المأوَّبٌ): ذهب هذا القول مثلًا. الجُذَيْل: تصغير الجِذْل، وهو أصل الشجرة، والمُحَكَّكُ عود تتحكك به الإبل الجربى، والعُذَيْق: تصغير العذق، وهو النخلة، والمُرَجَّبُ: الذي جُعِلَتْ له دعامة تقيه العواصف. يريد أنه الرجل الذي يستشفي الناس برأيه وينصرونه؛ أي: عِمادُها ومَلْجَأُها. انظر: الخليل، العين (ج6/94).

(4) في (ك): (فَيصيح).

(5) في (م): (لشبهها).

وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى صَوَابِهِ التَّفْتَازَانِيَّ؛ فَفِي شَرْحِ الكَشَّافِ[1] لَهُ مَا نَصُّهُ: وَصَالِيَاتٍ: أَيْ: أَحْجَارٍ صَالِيَاتٍ بِالنَّارِ كَالْحِجَارَةِ التِي تُجْعَلُ أَثَافِيَ. وَفِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ لِلْعَيْنِيِّ[2] مَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ وَمَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْجَوَابُ عَمَّا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ أَرَادَ أَثَافِيَ صَالِيَاتٍ ثُمَّ قَالَ: وَالْكَافُ الْأُولَى حَرْفُ /ق39أ/ جَرٍّ، وَالثَّانِيَةُ اسْمٌ؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الجَرِّ عَلَيْهَا، وَ(مَا) مَصْدَرِيَّةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: كَأَثَافِيهَا[3]؛ أَيْ: وَالْمَعْنَى حِينَئِذٍ: وَحِجَارَةٌ أَثَافِي صَالِيَةٌ كَأَثَافِهَا؛ أَيْ: عَلَى هَيْئَةِ وَضْعِهَا[4] لَمْ يَتَغَيَّرْ عَنْ ذَلِكَ الْوَضْعِ هَذَا وَقَدِ أغرب الطيبي؛ فَقَالَ: أَيْ: رُبَّ نِسَاءٍ صَالِيَاتٍ بِالنَّارِ كَالْأَثْفِيَةِ وَشَبَّهَهُنَّ بِالْأَثْفِيَةِ[5]، وَهِيَ الْحَجَرُ الْمَنْصُوبُ لِلْقِدْرِ لِدَوَامِهِنَّ عَلَى الْكَانُونِ وَاسْوِدَادِ ثِيَابِهِنَّ مِنَ الدُّخَانِ. انتهى.

وَالْأَثَافِيُّ: بِتَشْدِيدِ اليَاءِ، وَتَخْفِيفِهَا: جَمْعُ أُثْفِيَةٍ، بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وِكَسْرِهَا، وَمُثَلَّثَةٌ: وَهِيَ الْحَجَرُ يُوْضَعُ عَلَيْهِ الْقِدْرُ[6].

قَوْلُهُ: [وَأَثْفَيْتَ الْقِدْرَ إِذَا جَعَلَتَ لَهَا أَثَافِيَ] هَذَا الاسْتِعْمَالُ لَا يُنَاسِبُ مَا فُسِّرَ بِهِ الصَّالِيَاتُ، وَالمُنَاسِبُ لَهُ: أَثْفَيْتُ الحِجَارَةَ إِذَا جَعَلْتَهُ أَثَافِيَ، وَلَمْ أَرَهُ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ.

---

(1) للتَّفْتَازَانِيّ: حاشية الكشاف. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج294/2). والزركلي، الأعلام (ج219/7).

(2) انظر: العيني(ت855هـ)، (المقاصد النحوية) في شرح شواهد شروح الألفية (ج1129/4-1130).

(3) (كَأَثْفَايِهَا)، هكذا في جميع النسخ.

(4) (على هيئة وضعها)، ساقط في (ك).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص277).

(6) في (م): (الألف).

الباب الرابع عشر: [الْأَمر وَاسم الْفَاعِل وَاسم الْمَفْعُول وأفعل التَّفْضِيل][1]

(1) الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، لم يتعرض لها ابن جماعة(ت819هـ)، لا بالذكر، ولا بالشرح؛ والسبب في ذلك: كما جاء في الشافية (ص لابن الحاجب: الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، تقدمت. وكما جاء في شرح الجاربردي: قوله: [الأمر]: لما كان البحث عن كيفية عمل: الأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل متعلقًا بـ(علم النحو) ذكره هنالك – يقصد في (الكافيّة)؛ (فهي في النحو)– لذلك، وكان البحث عن كيفية وضعها، وصيغها متعلقًا بصيغ الصرف؛ لكونها من الأحوال غير الإعرابية، وقد ذكرها هنالك بالعرض، عدّها ها هنا ليعلم أنها من (علم الصرف). انظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف والنيساري، الوافية نظم الشافية (ج24/1)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص277) .

الباب الخامس عشر: الصفة المشبهة

قَوْلُهُ[1]: **[ذَكَرَ حَدَّهَا**[2]**]** وَهُوَ مَا اشْتُقَّ مِنْ (فِعْلٍ لَازِمٍ) لِمَنِ قَامَ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ.

قَوْلُهُ[3]: **[وَجَاءَتْ عَلَى (فَعِيلٍ)]**؛ أَيْ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ مِنْ (فَعِلَ) بِالْكَسْرِ.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وحطام كنفين]. اسم الفاعل: اسم مشتق من الفعل المبنى للمعلوم يدل على من قام بالحدث. صوغه من الثلاثي: يصاغ منه بوزن (فَاعِل)، من الفعل الصحيح اللازم المتعدي. مثل: (خارج)، و(كاتب). أما (غير الصحيح السالم) ففيه بعض التغيرات: المهموز، (مهموز الفاء) على مثال: (آكل)؛ أي: أن الهمزة الممدودة تمثل (فاء) الكلمة، و(ألف) الفاعل. أما مهموز (العين)، مثل: (سأل)، ومهموز (اللام)، مثل: (قرأ) فلا يتغير فيه فيقال: (سائل)، و(قارئ). بوزن (فاعل). و(المضعف): مثل: (رَدَّ) اسم الفاعل منه: (رَادٌّ)، وتظهر عليه الحركات الإعرابية الثلاث. (المعتل المثال): مثل: (وثق) لا تغير فيه: (واثق)، و(ياسر). (الأجوف)، مثل: (قال)، و(باع): (قائل)، و(بائع)، و(سائل) ممكن أن تكون من (سأل)، أو (سال). (الناقص) مثل: (فنى)، و(رمى)، و(عزا): يكثر فيه التغيير؛ فيقال: (فانٍ)، و(رامٍ)، و(غازٍ) حتى في حالتي الرفع والجر من دون (أل) وزن اسم الفاعل على: (فَاعٍ). اسم الفاعل من غير الثلاثي: بوزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر؛ مثل: (أَحْسَنَ) فهو من غير الثلاثي: بوزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة: (مُحْسِنٌ)، و(المعتل) من غير الثلاثي: مثل: (أغنى) فهو (مُغْنٍ)، و(المُغْنِي). و(استدعى): (مُسْتَدْعٍ)، و(المُسْتَدْعِي). وفي الخماسي تَظَلُّ (أَلِفًا): (اختار): (مُخْتَارٌ). وفي الرباعي تقلب ياء. ملحوظة: يأتي سماعًا من (أَفْعَلَ) على (فَاعِلٍ) مثل: (أَلْقَحَ): (لاقح)، و(أيفع): (يافع). كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: 22]، وعلى المثاليين: (أعشب) فهو (عاشب)، و(مُعْشِبٌ). انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص531).

(2) الصفة المشبهة: اسم مشتق من الفعل الثلاثي اللازم، تدل على صفة تفيد اللزوم والدوام من الفعل على وزن(فَعُلَ)، مثل: (كَرُمَ) أو على وزن: (فَعِلَ)، مثل: (فَرِحَ)، أمَّا اللَّازِمُ على وزن (فَعَلَ)، مثل: (خَرَجَ) فالوصف منه: (اسم فاعل)، و(اسم الفاعل) من المتعدي واللازم، والصفة المشبة من اللازم. واسم الفاعل يدل على التجدد والحدوث، و(الصفة المشبهة) تدل على الثبوت والدوام. مثل: (محمد كاتب). لا نصف محمداً بالكتابة إلا حين يكتب بالفعل الحدث. و(الكتابة) حدث مرة واحدة، أمّا(محمد شفوق بابنه): فالشفقة طبع دائم وثابت، ليس بالضروة حدوثه الآن. وإذا أراد (اسم الفاعل) صفة دائمة فهي صفة مشبهة. مثل (محمد يشتغل بوزارة التعليم). أوزان الصفة المشبهة: ثلاثية ساكنة الوسط. مثل: (فَعْلٌ): (سَهْلٌ)، و(صَعْبٌ). و(فُعْلٌ): (صُلْبٌ)، و(حُرٌّ). و(فِعْلٌ): (مِلْحٌ)، و(صِفْرٌ)، و(خِلْوٌ). الصفة المشبهة الثلاثية المحركة العين مثل: (فَعَلٌ): (بَطَلٌ)، و(حَسَنٌ)، و(جَذَعٌ). الصيغ الرباعية التى قبل آخرها مد: (فعيل): مثل: (كَرِيمٌ)، و(بَخِيلٌ)، و(عَزِيزٌ). و(فَعُولٌ): مثل: (خَجُولٌ)، و(طَرُوبٌ)، و(طَمُوحٌ). و(فَعَالٌ): مثل: (جَبَانٌ)، و(حَصَانٌ). و(فُعَالٌ): مثل: (شُجَاعٌ)، و(هُمَامٌ). الصيغ التى آخرها ألف ونون زائدتان: (فَعْلَانٌ)، مثل: (ظَمْآنٌ)، و(حَيْرَانٌ). ومؤنثه: (فَعْلَى): (ظَمْآنٌ: ظَمْأَى)، و(حَيْرَانٌ: حَيْرَى). الصيغ التى أولها همزة زائدة، مثل: (أَحْمَرُ)، و(أَعْرَجُ)، و(أَحْمَقُ)، مؤنثه: (فَعْلَاءُ)، و(حَمْرَاءُ)، و(حَمْقَاءُ)، و(عَرْجَاءُ). الصيغ المحولة عن اسم الفاعل: مثل: (طَاهِرُ القَلْبِ)، و(مُتَّسِعُ الصَّدْرِ). الصيغ المحولة عن اسم المفعول، مثل: (مَحْمُودُ الخِصَالِ، مُهَذَّبُ الطِّبَاعِ). انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص546)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص278).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص279).

قَوْلُهُ [وَفِي الْحَدِيثِ: إِنَّ أَصْفَرَ الْبُيُوتِ[1] إِلَى آخِرِهِ] سَاقَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ [2] بِهَذَا اللَّفْظِ بِدُونِ (إِنَّ) وَأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ[3] بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: "هَذَا الْقُرْآنُ مَأْدُبَةُ اللهِ – تَعَالَى– فَمَنِ اسْتَطَاعَ أَنْ يَعْلَمَ مِنْهُ شَيْئًا فَلْيَفْعَلْ؛ فَإِنَّ أَصْفَرَ الْبُيُوتِ مِنَ الْخَيْرِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ – تَعَالَى–"[4].

قَوْلُهُ[5]: [وَمِنْهَا]؛ أَيْ: مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحُلِيِّ[6].

قَوْلُهُ[7]: [فَإِنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا فِيهِ] الضَّمِيرُ فِي (فِيهِ) الْمَفْتُوحُ عَيْنِ المَاضِي، وإِنْ كَانَ أَبْعَدَ.

---

(1) عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال: "إن أصفر البيوت بيت ليس فيه من كتاب الله شيء، فاقرءوا القرآن، فإنكم تؤجرون عليه بكل حرف عشر حسنات، أما إني لا أقول الم، ولكني أقول ألف، ولام، وميم". الحاكم، المستدرك على الصحيحين (ج755/1).

(2) الْحَدِيثُ: (أَصْفَرُ الْبُيوت مِنَ الخَيْر البَيْتُ الصِّفْر مِنْ كِتَابِ اللَّهِ)، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج36/3).

(3) الطَّبَراني(ت360هـ) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم: من كبار المحدثين. أصله من طبرية الشام، وإليها نسبته. ولد بعكا، ورحل إلى الحجاز واليمن ومصر والعراق وفارس والجزيرة، وتوفي بأصبهان. له ثلاثة (معاجم) في الحديث، منها (المعجم الصغير) رتب فيه أسماء المشايخ على الحروف. وله كتب في (التفسير)، و(الأوائل)، و(دلائل النبوة) وغير ذلك. انظر: الطبراني، المعجم الكبير، والبغدادي: الخطيب، تاريخ بغداد (ج91/21)، وابن نقطة، إكمال الإكمال (ج39/4)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج407/2).

(4) عن معمر، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص قال: قال ابن مسعود: "إن هذا القرآن مأدبة الله، فمن استطاع أن يتعلم منه شيئًا فليفعل، فإنَّ أصفر البيوت من الخير البيت الذي ليس فيه من كتاب الله – تعالى– شيء، وإنَّ البيت الذي ليس فيه من كتاب الله شيء خرب كخراب البيت الذي لا عامر له، وإن الشيطان يخرج من البيت يسمع سورة البقرة تقرأ فيه". الصنعاني، مصنف الصنعاني (ج368/3) .

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص280).

(6) والحِلْي بِكَسْرِ الحَاءِ، ورُبَّمَا ضُمَّتْ: جَمْعُ حِلْيَةٍ: وهِيَ الخِلْقَةُ والصُّورَةُ والصِّفَةُ. الحُلِيّ جمع الحَلْي، نحو: ثُدِيّ، وَثَدْي، قال تعالى: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَداً لَهُ خُوارٌ﴾ [الأعراف:148]. الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن (ص254)، وكما ذكر ابن جماعة، والزبيدي، تاج العروس (ج152/9).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص281).

قَوْلُهُ: [يَجِيءُ مِنَ الْجَمِيعِ][1] فِي بُغْيَةِ الطَّالِبِ لَمْ نَعْلَمْهُ جَاءَ مِنْ (فَعَلَ)[2]؛ فقَوْلُهُ: وَيَجِيءُ مِنَ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى: الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدِّهِمَا عَلَى (فَعْلَان) مِنْ كَلَامٍ غَيْرِ مُرْضي[3] انتهى. وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَنَّ (فَعُلَ) لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ، وَاقْتِصَارُ المُصَنِّفِ[4] وَالشَّارِحِ[5] عَلَى التَّمْثِيلِ لِلْآخَرَينِ دُونَهُ.

---

(1) وقد تجيء الصفة المشبهة من الجميع؛ أي: من (فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ) مِمَّا فيه معنى (الجوع والعطش)، وضدّهما، على (فَعْلان)، نحو: (جاع يجوع)؛ فهو (جَوْعان)، و(عَطِش يَعْطش)؛ فهو (عَطْشان)، و(شَبِع يشبع)؛ فهو (شَبْعان)، و(رَوِي) من الماء – بالكسر – (يروي)؛ فهو (رَيَّان). ركن الدين الاستراباذي، شرح الشافية (ج289/1).

(2) وعن ركن الدين الإستراباذي: (قد تجيء لغير ما ذكرنا، نحو: (خَزَى يَخْزَى خِزْيا)؛ فهو (خَزْيان). ركن الدين، شرح الشافية (ج290/1).

(3) (مُرْضي) هكذا في جميع النسخ.

(4) في (ط): (المص). وكأنه اختصار عن (المصنف).

(5) الجاربردي(ت746هـ).

الباب السادس عشر(1): المَصْدَرُ

قَالَ(2) المُصَنِّفُ: [المَصْدَرُ إِلَى آخِرِهِ] المَصْدَرُ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِلْمَوْضِعِ الذِي يَصْدُرُ(3) عَنْهُ الإِبِلُ. قِيلَ: إِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الإِبِلَ إِذَا انْصَرَفَتْ عَنْ المَاءِ رُوِيَتْ صُدُورُهَا فَهُوَ (مَفْعَلٌ) مِنَ المَصْدَرِ ثُمَّ نَقَلَهُ أَئِمَّةُ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى الْحَدَثِ الذِي هُوَ (فِعْلُ الفَاعِلِ) كـ(الضَّرْبِ، وَالقِيَامِ وَالقُعُودِ) فَسَمَّوْهُ(4) مَصْدَرًا؛ لِأَنَّ مِثْلَ الْأَفْعَالِ صَادِرَةٌ عَنْهُ فَهُوَ مَوْضُوعُ صُدُورِهَا بِهَا، وَتَسْمِيَتُهُ بِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَبْلَ(5): (الفِعْلِ) وأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، وَلَوْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنَ الفِعْلِ يُسمَّى صَادِرًا، ويُسَمَّى الفِعْلُ مَصْدَرًا، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ هَذَا. وَلَمَّا كَانَتِ المَصَادِرُ مِنْ جُمْلَةِ الأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ، وَالنَّكِرَاتِ الأُولَى تَلَاعَبَتِ الْعَرَبُ بِهَا كَتَلَاعُبِهَا سَائِرَ الأَجْنَاسِ كَمَا أَنَّ حَيَوَانًا وَإِنْسَانًا وَرَجُلًا وَفَرَسًا وَجَمَلًا وطَائِرًا وَأَمْثَالَهَا مِنَ النَّكِرَاتِ الأولَى مُتَبَايِنَةٌ وَمُضْطَرِبَةٌ غَيْرُ سَالِكَةٍ فِي نَهْجٍ وَاحِدٍ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَكَمَا نَقُولُ: فِيهَا مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ وَالنَّقْلِ، كَذَلِكَ نَقُولُ فِي المَصَادِرِ: لِأَنَّهَا –أَيْضًا– مُخْتَلِفَةُ الصِّيَغِ فَتَفَاوُتُهُ المثل لَا يَطَّرِدُ وَلَا يَأْخُذُ عَلَى سَنَنٍ، وَلَا يَسْتَقِرُّ عَلَى طَرِيقَةٍ بَلْ هِيَ فِي الغَالِبِ أَمْرُهَا مَسْمُوعَةٌ غَيْرُ مُعَلَّلٍ بِعِلَّةٍ، وَلَا مَقِيسٍ بِقِيَاسٍ مِنَ المَنْفِي(6).

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص282).

(2 ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وضبطه أن نقول إلى آخره].

(3) فِي قَوْله –تَعَالَى–: ﴿حَتَّى يَصْدُرَ الرِّعَاءُ﴾]الْقَصَص 23]؛ أَي: يَرْجِعُوا من سَقْيِهِمْ وَمن قَرَأَ: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ أَرَادَ حَتَّى يُصْدِرُوا مَواشيَهُمْ من وِرْدِهِم؛ فَحذف المفعولَ. وحذفُ الْمَفْعُول كثير فِي التَّنْزِيل. ابن سيده، المخصص (ج2/459).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص283).

(5) في (ك)، و(ط): (قيل).

(6) تعريفٌ شافٍ للمصدر من ابن جماعةَ لكنَّهُ لُغويٌّ أكثر منه اصطلاحيّ. أمّا (المصدر) عند: عبد القاهر الجرجاني(471هـ): "ما دلَّ على الحدث لا غير، ولا يسمى حدثًا وحدثانًا واسم معنى". وأبنية المصدر الثلاثي من المجرد كثيرة، ذكر سيبويه أنها ترتقي إلى أربعة وثلاثين بناء أو (اثنين)، وزاد ابن الحاجب عليها بناءين (بغاية)، و(كراهية). أمّا أبنية المصادر غير الثلاثية: فقياسية. أمّا (**اسم المصدر**): فهو ما يساوي المصدر في الدلالة، ونقص منه بعض الحروف التي كانت في فعله دون تعويض؛ فمثلًا: الأفعال التي على وزن: (أفعل) مثل: (أخرج)، و(أكرم)، و(أنفق)، و(أعطى) فمصادرها على وزن: (إفعال)؛ فتقول: (إخراج)، و(إكرام)، و(إنفاق)، و(إعطاء). وكذلك: (أقام)، و(أجاب) مصدرها على وزن (إفالة)؛ فتقول: (إجابة)، و(إقامة) بحذف عينه، وتعويض تاء التأنيث عنها. وبعبارة أخرى نجد أن مصادر غير الثلاثي قياسية، ولها وزن خاص فمتى خرج المصدر عن هذا الوزن بسبب نقصان بعض الحروف سُمِّيَ (اسم المصدر). ولا مانع أن يكون للفعل مع ذلك مصدر –أيضًا– وذلك مثل: 1– (أعطى): (إعطاءً)، و(عطاءً). 2– (قَبَّلَ): (تَقْبِيلًا)، و(قُبْلَةً). 3– (أَنْفَقَ): (إنْفَاقًا)، و(نَفَقَةً). 4– (عَاشَرَ): (مُعَاشَرَةً)،=

قَوْلُهُ: /ق39ب/ [1]**[وَضَبْطُهُ أَنْ نَقُولَ إِلَى آخِرِهِ]** تَلْخِيصُ هَذَا الضَّبْطِ أَنْ نَقُولَ: (الفِعْلُ الثُّلاثِيُّ المُجَرَّدُ) يَكُونُ مَصْدَرُهُ سَاكِنَ (العَيْنِ)، مُثَلَّثَ (الفَاءِ)، مُجَرَّدًا عَنِ زِيَادَةٍ، وَمزِيدٌ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، أَوْ أَلِفُهَا، أَوْ أَلِفٌ وَنُونٌ، وَيَكُونُ مُتَحَرِّكَ (العَيْنِ) بِدُونِ زِيَادَةٍ كَ(طَلَبٍ)[2]، وَ(خَنِقٍ) بِفَتْحِ المُعْجَمَةِ، وَكَسْرِ النُّونِ، وَ(صِغْرٍ)[3]، وَ(هُدىً)، وَمَزِيدًا فِيهِ أَلِفٌ وَنُونٌ كـ(نَزَوَانٍ) مِنْ (نَزَا الفَحْلُ): (يَنْزُو)، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ كـ(غَلَبَةٍ[4] وَسَرِقَةٍ)، وَمَدَّةٌ، هِيَ (أَلِفٌ) كـ(ذَهَابٍ) وَ(صِرَافٍ[5]) مِنْ (صَرَفَتِ[6] الكَلْبَةُ) بِالْفَتْحِ إِذَا اشْتَهَتِ الفَحْلَ، وَ(سُؤَالٍ)، أَوْ هِيَ مَعَ التَّاءِ كـ(زَهَادَةٍ)، وَ(دِرَايَةٍ)، وَ(بُغَايَةٍ)، أَوْ هُمَا مَعَ يَاءٍ كـ(كَرَاهِيَةٍ) أَوْ مَدَّةٍ، هِيَ وَاوٌ كـ(دُخُولٍ)، وَ(قَبُولٍ)، أَوْ هِيَ مَعَ التَّاءِ كـ(صُهُوبَةٍ) مِنْ صُ◌هَابِ[7] الشَّعْرِ بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ[8]، وَتَقَدَّمَ مَعْنَاهُ[9]، أَوْ مَدَّةٍ، هِيَ يَاءٌ كـ(وَجِيفٍ)، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنْ سَيْرِ الإِبِلِ وَالخَيْلِ، أَوْ مِيمٍ كـ(مَدْخَلٍ)، وَ(مَرْجَعٍ)، أَوْ هِيَ مَعَ التَّاءِ كـ(مَسْعَاةٍ)، وَ(مَحْمِدَةٍ)؛ بِكَسْرِ المِيمِ

=و(عِشْرَةً). 5- (تَوَضَّأَ): (تَوَضُّؤًا)، و(وُضُوءًا). 6- (زَكَّى): (تَزْكِيَةً)، و(زَكَاةً). 7- (صَلَّى): (تَصْلِيَةً)، و(صَلَاةً). يعمل اسم المصدر كما يعمل المصدر مثل: (بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ) مفعول به. انظر: سيبويه، الكتاب (ج6/4)، والجرجاني: عبد القاهر، المفتاح الصرف (ص52)، ودنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص14)، ورضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص561).

(1) نصُّ الجاربردي(ت746هـ): (بعض أبنية المصدر قياسي، وبعضها سماعي، وقدَّم المصنف السماعي، وَضَبْطُهُ أنْ نقول: عينه إما ساكن أو متحرك...

(2) (طَلَبٌ) مِنْ: (طَلَبَ يَطْلُبُ). (هُدًى) مِنْ: (هَدَاهُ: يَهْدِيهِ). (نَزَوَان) مِنْ: (نَزا الفَحْلُ: يَنْزو). (سَرِقَةٌ) مِنْ: (سَرِقَ: يسْرِقُ). (ذَهَابٌ) مِنْ: (ذَهَبَ: يذهَبُ). (سُؤَالٌ) مِنْ: (سَأَلَ: يَسْأَلُ). (زَهَادَةٌ) مِنْ: (زَهِدَ: يَزْهَدُ). (دِرَايَةٌ) مِنْ: (دَرَى: يَدْرِي). صهب: الصَّهَبُ والصُّهْبة: لوَن حمرة في شَعَر الرأسِ واللِّحية إذا كان في الظاهر حُمرة وفي الباطن سواد. وبعيرٌ أَصْهب وصُهابيٌّ، وناقةٌ صَهْباءُ وصُهابيَّةٌ. والصُّهابيّة أيضاً نعتٌ للجراد. (وَجِيفٌ) مِنْ: (وَجَف البعيرُ: يَجِفُ). (مَدْخَلٌ) مِنْ: (دَخَلَ: يَدْخُلُ). (مَرْجِعٌ) مِنْ: (رَجَعَ: يَرْجِع. (مَسْعَاةٌ) مِنْ: (سَعَى: يَسْعَى). (مَحْمَدَةٌ) مِنْ: (حَمِدَ: (يَحْمَدُ). (بُغَايَةٌ) مِنْ: (بَغَى الشَّيءَ) إذا طلبه: (بُغايةً). (كَرَاهِيَةٌ) مِنْ: (كَرِهَ: يَكْرَهُ): (كَرَاهَةً وكَرَاهِيَةً). انظر: الخليل، العين، (ج413/3)، ركن الدين الاستراباذي، شرح الشافية (ج291/1).

(3) على (فِعْلٍ)، نَحْو: (صَغِرَ: يصْغِرُ)؛ فهو (صِغْرٌ). وعلى رواية: (صَغَرٌ) مِنْ: (صَغِرَ الرجلُ)، بالكسر: (يَصْغَرُ). ركن الدين، شرح الشافية (ج288/1-291).

(4) في (ك): (غَايَةٍ).

(5) في (ك): (وصِوَافٍ).

(6) في (ك): (صوفت).

(7) في (م): (صَهْبِ).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص284).

(9) قَوْلُهُ: [ثمَّ أَشَارَ المُصَنِّفُ - رحمه الله- إلى آخِرِهِ] جاء - أَيْضًا- بِالضَّمِّ والكَسْرِ: (صَهُ◌بَ الشَّعْرُ): احْمَرَّ ظَاهِرُهُ، وبَاطِنُهُ أَسْوَدُ.

الثَّانِيةِ[1] فَتِلْكَ أَرْبَعَةٌ وَثَلاثُونَ بِنَاءً[2]، وَقَدْ ذَكَرَ سِيبَوَيْه[3] مِنْهَا اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ، وَهِيَ مَا عَدَا (بُغَايَةً)، وَ(كَرَاهِيةً)، وَهِيَ فِي التَّسْهِيلِ[4] وَغَيْرِهِ أَبْنِيَةٌ كَثِيرَةٌ أُخْرَى بَلْ قَالَ الشَّرِيفُ[5]: إِنَّ ابْنَ القَطَّاعِ[6] زَادَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ **المُصَنِّفُ** واحدًا[7] وَستِينَ بِنَاءً.

قَوْلُهُ[8]: **[إِلَّا أَنَّ الغَالِبَ[9]]** مَا قَالَ: إِنَّهُ الغَالِبُ جَعَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ[10]، وَغَيْرُهُ مَقِيسًا، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْه[11]،

(1) (بكسر الميم الثانية)، ساقط في (ط).

(2) للمصدر. مصدر الثلاثي المجرد سماعي، لا ضبط له، ولا ترتقي أوزانه إلى عدد معين عند جميع الصرفيين إلا عند سيبويه؛ فإنّ ما ذكره نوع من الضبط، قيل: إن المصادر الثلاثية عند سيبويه أربعة وثلاثون بابًا المذكورة، و(بغاية وكراهية)، لكن تركهما المصنف؛ لقلتهما، ووجه الضبط أن المصدر عينه إمّا ساكن أو متحرك، والساكن إمّا أنْ لا يزاد فيه شيءٌ، أو يُزاد تاءُ التأنيث، أو ألفُ التأنيث، أو الألفُ والنونُ المشبهتان بهما، وعلى التقادير الأربعة إمّا مفتوحُ الفاءِ، أو مكسورُهُ أو مضمومُهُ... انظر: دنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص14).

(3) سيبويه، الكتاب (ج4/6).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج2/468).

(5) ركن الدين، شرح الشافية (ج1/292).

(6) ابن القطاع(433هـ – 515هـ) علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطاع: عالم بالأدب واللغة. من أبناء الأغالبة السعديين أصحاب المغرب. ولد في صقلية. ولما احتلها الفرنج انتقل إلى مصر، فأقام يعلم ولد الأفضل الجمالي. وتوفي بالقاهرة. له تصانيف، منها: (كتاب الأفعال)، في اللغة، و(أبنية الأسماء)، و(الدرة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة)؛ أي: صقلية، و(لمح الملح) جمع فيه طائفة من شعر الأندلسيين، و(العروض البارع)، و(الشافي في القوافي)، و(أبيات المعاياة)، و(فرائد الشذور وقلائد النحور) أدب. انظر: القفطي، إنباه الرواة (ج3/347)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/322)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج4/325)، والزركلي، الأعلام (ج4/269).

(7) في جميع النسخ: (إحدى)، والصواب: (واحدًا).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص286).

(9) قوله: إلاَّ أنَّ الْغَالِبَ في (فَعَلَ) اللَّازِمِ، نَحْو: (رَكَعَ) عَلَى (رُكُوع)، وَفِي المُتَعَدِّي، نَحْوَ: (ضَرَبَ) عَلَى (ضَرْبٍ)، وَفِي الصَّنَائِعِ، وَنَحْوِهَا، نَحْوَ: (كَتَبَ) على (كِتابة) وفي الاضطرابات، نَحْو: (خَفَق) عَلَى (خَفَقان)، وَفِي الأَصْوَاتِ، نَحْو: (صَرَخ) عَلَى (صُراخ). ركن الدين، شرح الشافية (ج1/293).

(10) قال ابن مالك في ألفيته:

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِيْ ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدًّا

وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ ... كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ

وفَعَلَ اللازم مثل قعدا ... له فُعُول باطراد، كغدا

ما لم يكن مستوجبًا فِعالًا... أو فَعَلانًا –فادر– أو فُعَالًا

ابن مالك، ألفية ابن مالك (ص40).

(11) سيبويه، الكتاب (ج4/7).

وَالْأَخْفَشِ[1] إِلَّا أَنَّهُمَا قَالَا: إِنَّ (فَعْلًا) – مَثَلًا– قِيَاسٌ فِي المُتَعَدِّي مِنْ (فَعَلَ)، وَ(فَعْلٌ) فِيمَا لَا يُسْمَعُ خِلَافُهُ فَإِنْ سُمِعَ خِلَافُهُ وُقِفَ عِنْدَهُ. وَقَالَ سِيبَوَيْه[2]: قَالُوا: (ضَرَبَهَا الفَحْلُ ضِرَابًا)، وَالقِيَاسُ (ضَرْبٌ). وَلَا يَقُولُونَهُ: كَمَا لَا يَقُولُونَ: (نَكْحًا، وَهُوَ القِيَاسُ)[3]، وَظَاهِرُ قَوْلِ الفَرَاءِ: إِنَّ القِيَاسَ جَائِز وإِنْ سُمِعَ غَيْرُهُ، وَقِيلَ: لَا يُقَاسُ[4] /ق40أ/ فَلَوْ وَرَدَ (فِعْلٌ) مِنْهُ لَا يُدْرَى كَيْفَ نُطِقَ بِمَصْدَرِهِ لَمْ يَجُزْ النُّطْقُ بِهِ عَلَى (فَعْلٍ) عَلَى الثَّالِثِ، وَيَجُوزُ عَلَى الآخَرِينَ، وَالمُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِ المُصَنِّفِ هُوَ الثَّالِثُ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْأَوَّلِ، وَجَعَلَ الغَلَبَةَ مُجَوِّزَةً لِلْقِيَاسِ إِذَا لَمْ يُسْمَعْ خِلَافُ الغَالِبِ، وَ– اللهُ تَعَالَى أَعَلَمُ–.

قَوْلُهُ: [قَالَ الخَلِيلُ: الْأَصْلُ فِي الْمَصْدَرِ الثُّلاثِيِّ (فَعْلٌ)] قَالَ أَبُو سَعِيدٍ[5] –أَيْضًا–: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ (فَعْلٌ) هُوَ الْأَصْلَ فِي مَصْدَرِ الْأَفْعَالِ الثُّلاثِيَّةِ كُلِّهَا؛ لِأَنَّهَا لَمَّا أَرَدْنَا المَرَّةَ الوَاحِدَةَ مِنْ هَذِهِ، قُلْنَا: (فَعْلَةً)، نَحْوَ: (جَلَسَ جَلْسَةً)، وَ(قَومَةً). قَالَ: وَ(فَعْلٌ) هُوَ جَمْعُ (فَعْلَةٍ)، نَحْوَ: (تَمْرَةٌ)، وَ(تَمْرٌ)؛ فَيَكُونَ مَحَلَّ (الضَّرْبِ) مِنَ (الضَّرْبَةِ) كـ(التَّمْرِ) مِنَ (التَّمْرَةِ).

قَوْلُهُ: [فَزِيدَتِ الوَاوُ فِي اللَّازِمِ كـ(قُعُودٍ)، وَ(خُرُوجٍ)، وَأَبْقَوْا المُتَعَدِّيَ عَلَى (فَعْلٍ)] قَدْ يَنْخَرِمُ هَذَا كَمَا هوَ قَضِيَةُ الغَلَبَةِ، قَالُوا: (جَحَدْتُهُ جُحُودًا)، وَ(وَرَدْتُ المَاءَ وُرُودًا). قَال سِيبَوَيْه [6]: شَبَّهُوا مَا يَتَعَدَّى بِمَا لَا يَتَعَدَّى؛ لِأَنَّ بِنَاءَ الفِعْلِ وَاحِدٌ، وَجَاءَ (فَعْلٌ) – أَيْضًا– فِي اللَّازِمِ. قَالُوا: (تَمَكَ

(1) اشترط في (التسهيل) لكون (فَعْلٍ) – كـ(فَهِمَ فَهْمًا– قياسًا في مصدر (فَعِلَ) المكسور العين، أن يفهم عملًا بالفم، ولم يشترط ذلك سيبويه، والأخفش بل أطلقا كما هنا و(فَعِلَ) المكسور العين اللازم، بابه: (فَعَلٌ) بفتح الفاء والعين؛ قياسًا سواء كان صحيحًا أو معتلًّا أو مضاعفًا، كـ(فَرَحٍ) وكـ(جَوًى)، وكـ(شَلَلٍ)، مصادر: فرِحَ زيدٌ، وجَوَى عَمْرٌو، وشُلَّتْ يَدُهُ، والأصل شللت. ويستثنى من ذلك ما دلَّ على لون؛ فإنَّ الغالب على مصدره (الفُعْلَةُ) نحو: سَمِرَ سمْرَةً، وَشَهِبَ شُهْبَةً، وَكَهِبَ كُهْبَةً. الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، لألفية ابن مالك (ج460/2).

(2) (وقالوا: (ضربها الفحل ضراباً)، كالنكاح، والقياس: (ضربًا). سيبويه، الكتاب (ج9/4).

(3) الدقة، والأمانة في النقل، حرفية بلا زيادة، ولا نقصان، مع نسبة القول لصاحبه؛ فالكلام المنقول من كتاب سيبويه. سيبويه، الكتاب (ج9/4).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص287).

(5) السِّيرَافِيُّ، شرح كتاب سيبويه (ج399/4).

(6) سيبويه، الكتاب (ج6/4 – 14– 17).

السَّنَامُ[1] تَمْكًا[2]) طَالَ[3]، وَ(هَدَأَ اللَّيْلُ هَدْأً)، وَرُبَمَا اجْتَمَعَ (فَعْلٌ) وَ(فُعُولٌ) اللَّازِمُ؛ قَالُوا: (أُسْكُتْ سُكُوتًا)، وَ(سَكْتًا)، وَ(صَمَتَ صُمُوتًا)، وَ(صَمْتًا).

قَوْلُهُ[4]: **[كـ(عَبَّرَ الرُّؤْيَا)]** يُقَالُ: (عَبَّرَ الرُّؤْيَا عَبْرًا)، وَ(عِبَارَةً). وَ(عَبَّرَهَا): فَسَّرَهَا، وَأَخْبَرَ بِآخِرِ مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ أَمْرُهَا.

قَوْلُهُ[5]: **[وَإِنَّمَا قَالَ الفَرَاءُ[6] مَا قَالَ نَظَرًا لَلْغَالِبِ]** وَهُوَ (فَعْلٌ) فِي المُتَعَدِّي، وَ(فُعُولٌ) فِي اللَّازِمِ؛ أَيْ: إِنَّ أَهْلَ الحِجَازِ[7] يُجْرُونَهُ مَجْرَى مَصْدَرِ المُتَعَدِّي، وَأَهْلَ نَجْدٍ يُجْرُونَهُ مَجْرَى مَصْدَرِ اللَّازِمِ هَكَذَا قَرَّرَ الشَّيْخُ نِظَامُ الدِّينِ[8] .

قَوْلُهُ[9]: **[وَإِنَّمَا قَالَ الفَرَّاءُ[10] مَا قَالَ]** مَنْ أَنَّهُ إِذَا وَجَدْتَ (فَعْلًا)، وَلَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ؛ فَاجْعَلْ مَصْدَرَهُ عَلَى وَزْنِ (فَعْلًا) لِلْحِجَازِ وَعَلَى (فُعُولًا) لِنَجْدٍ.

---

(1) في (ك): (السَّالمُ).

(2 في (ط): (تمكًا).

(3) تَمكَ السَنامُ يَتْمُكُ تَمْكاً، أي طال وارتفع فهو تامِكٌ. الجوهري، الصحاح (ج1578/4).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص288).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص289).

(6) انظر: الفراء، معاني القرآن (ج449/1-450)، و(ج97/2).

(7) قَالَ الْفَرَّاءُ: إِذَا جَاءَكَ "فَعَل" مِمَّا لَمْ يُسمع مَصْدَرُهُ فَاجْعَلْهُ فَعْلا للحِجاز وفُعُولا لنَجْد. ركن الدين، شرح الشافية (ج293/1).

(8) النظام، شرح الشافية (ج74/1).

(9) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [الأول الجلب].

(10) انظر: الفراء، معاني القرآن (ج449/1-450)، و(ج97/2).

قَوْلُهُ[1]: **[إِلَّا لَفْظَانِ]**[2] مِنْ مَكْسُورِ الْعَيْنِ. ض.

قَوْلُهُ: [الْأَوَّلُ الْجَلَبُ] ثُمَّ **قَوْلُهُ: وَالثَّانِي الغَلَبُ**[3]، كِلَاهُمَا مِمَّا مُضَارِعُهُ مَكْسُورُ الْعَيْنِ؛ **فَقَوْلُهُ:** أَوْ مَفْتُوحَة مُسْتَدْرَكٌ مُوْهِمٌ، وَلَوْ قَالَ: (لَمْ يَجِئْ /ق40ب/ مِمَّا لَيْسَ مُضَارِعُهُ مَضْمُومُ العَيْنِ إِلَّا لَفْظَانِ)[4] لَكَانَ أَوْلَى.

قَوْلُهُ: [مِنْ جَلَبِ الجُرْحِ[5]**]** فِي القَامُوسِ [6]: (جَلَبَ الجُرْحُ: بَرَأَ: يَجْلِبُ)، وَ(يَجْلُبُ)، وك(يَسْمَعُ): اجْتَمَعَ، وَ(الجُلَبَةُ) بِالضَّمِّ: القِشْرَةُ تَعْلُو الجُرْحَ عِنْدَ البُرْءِ، وَفِي إِضَافَةِ الجَلَبِ إِلَى الجُرْحِ إِخْرَاجٌ لمَصْدَرِ (جَلَبَ الشَّيْءَ)؛ فَإِنَّهُ مِمَّا مُضَارِعُهُ مَضْمُومُ العَيْنِ، وَفِي شَرْحِ الشَّيْخِ نِظَامِ الدِّينِ [7] عَنِ الجَوْهَرِيِّ [8]: (جَلَبَ الشَّيْءَ يَجْلِبُهُ، وَيَجْلُبُهُ جَلْبًا وَجَلَبًا)، قَالَ: فَعَلَى هَذَا لَا يُحْتَاجُ إِلَى إِضَافَةِ (الجَلَبِ) إِلَى الجُرْحِ؛ لِأَنَّ (الجَلَبَ) بِالمَعْنَى الثَّانِي – أَيْضًا– جَاءَ عَلَى (يَفْعِلُ)، بِكَسْرِ العَيْنِ. انتهى. وَلَمْ أَرَ مَا نَقَلَهُ فِي النُّسْخَةِ التِي أُرَاجِعُهَا مِنَ الصِّحَاحِ، وَلَا فِي القَامُوسِ، وَعَلَى الاحْتِرَازِ شَرْحُ الشَّرِيفِ [9]، وغَيْرِهِ.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص290).

(2) نص الجاربردي في شرحه قول ابن الحاجب: (ونحو: (طَلَبٌ): [...؛ أي: لا يجيء مصدر على (فَعَلٍ) بفتح العين ممَّا مُضارعُهُ مكسورُ العينِ أو مفتوحُهُ إلا لفظانِ: الأوَّلُ: (الجَلَبُ) مِنْ: (جَلَبَ الجُرْحُ)؛ أي: علاه الجُلْبَةُ وهي جُلَيْدَةٌ تَعْلُو الجُرح عند البرءِ، وجلب في قوله: (جَلَبُ الجُرْحُ) مصدر مضاف إلى الفاعل والثاني: (الغلب)]. أي: أن المصدر الذي على وزن (فَعَلٌ) بفتح الفاء والعين مخصوص بـ(يَفْعُلُ) نحو: (طَلَب يَطْلُب طَلَبًا)، ولا يأتي من: (فعَل يفعِل) – بكسر العين في المضارع– إلا شاذًّا، نحو: (غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبًا)، و(جَلَبَ الجُرْحُ يَجْلِبُ جَلَبًا) من الجُلْبَةُ، وهي جُلَيْدَة تعلو الجرح عند البُرْءِ. وأما مصدر: (جَلَبَ يَجْلُبُ – بِضَمِّ العَيْنِ في المُضَارِعِ– فعلى القياس. انظر: ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب (ج1/295)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص290).

(3) في (ط)، و(م): (القلب).

(4) جَلَبَ: يَجْلِبُ، وغَلَبَ: يَغْلِبُ.

(5) قوله: نَحْوُ: (هُدًى وقِرًى) مُختص بِالمَنْقُوصِ، وَنَحْوُ: (طَلَبٌ) مختص بـ(يَفْعُل) إلّا (جَلَبَ الجُرْح والغَلَبَ). وركن الدين، شرح الشافية (ج1/295).

(6) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/68)، والزبيدي، تاج العروس (ج2/171).

(7) النظام، شرح الشافية (ج1/74).

(8) ابن سيده، المحكم (ج7/435).

(9) ركن الدين، شرح الشافية (ج1/295–296).

قَوْلُهُ[1]: **[وَكَمَا فَرَّقُوا فِي (فَعَلَ) بِالْفَتْحِ إِلَى آخِرِهِ]**؛ أَيْ: كَمَا فَرَّقُوا فِي (فَعَلَ) بِالْفَتْحِ بَيْنَ اللَّازِمِ وَالمُتَعَدِّي فَزِيدَتِ الوَاوُ فِي اللَّازِمِ كَ(قُعُودٍ)، وَأُبْقِيَ المُتَعَدِّي عَلَى (فَعْلٍ) كـ(قَتَلَ)، فَرَّقُوا هُنَا بِحَرَكَةِ العَيْنِ؛ فَحُرِّكَتْ فِي اللَّازِمِ دُونَ المُتَعَدِّي، لَكِنَّ تَخْصِيصَ اللَّازِمِ هُنَاكَ بِالزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ فَجُعِلَ لَهُ الأَثْقَلُ، وَلَا تَأْتِي مِثْلُهُ هُنَا؛ لِأَنَّ اللَّازِمَ فِي (فَعِلَ) بِالْكَسْرِ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا مِنِ المُتَعَدِّي فِيهِ كَمَا فِي التَّسْهِيلِ[2]، وَغَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: [عَطْفٌ عَلَيْهِ]؛ أَيْ: عَلَى (فَعَلٍ) بِالْفَتْحِ[3].

قَوْلُهُ: [يَكُونُ عَلَى (فَعَالَةٍ)]؛ أَيْ: بِفَتْحِ (الفَاءِ)، وَمِثْلُهَا عَلَى مَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ[4]، وَغَيْرُهُ[5]: (فُعُولَةٌ): كـ(السُّهُولَةِ، وَالصُّعُوبَةِ، وَالْعُذُوبَةِ، وَالْمُلُوحَةِ).

قَوْلُهُ: [يَكُونَ عَلَى (فَعَالَةٍ)] ذَكَرَ المُوصِلِيُّ، وَغَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ المَذْكُورَاتِ (فَعَالًا) بِفَتْحِ (الفَاءِ)، كـ(جَمُلَ) (جَمَالًا)، وَ(كَمُلَ) (كَمَالًا). وَ(فُعْلًا) بِضَمِّ (الفَاءِ)، وَسُكُونِ (العَيْنِ)، كـ(حُسْنٍ). وَ(فَعْلَةً)، بِفَتْحِ (الفَاءِ) مَعَ سُكُونِ (العَيْنِ)، كـ(كَثْرَةٍ). وَ(فُعْلَةً) بِضَمِّ /ق41أ/ (الفَاءِ) وسكون العين مَعَهُ[6]، كـ(كُدْرَةٍ).

قَوْلُهُ[7]: **[وَبَيَانُهُ أَنَّ الْأَشْيَاءَ]**؛ أَيْ: بَيَانُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الغَالِبِ وَالكَثِيرِ والنَّادِرِ أَوْ بَيَانِ الفَرْقِ بَيْنَ الثَّلاثَةِ.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص291).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/468–470).

(3) و(فَعُلَ)، نحو: (كَرُمَ) على(كَرامَة) غالباً، و(عِظَمَ وكَرَمَ) كثيرًا. ركن الدين، شرح الشافية (ج1/297).

(4) وأمَّا (فَعُلَ) المضموم العين فمضارعه على وزن (يَفْعُلُ)، ومصدره المقيس على وزن (فَعَالَة أو فُعُولَة)، وقال في الخلاصة:

فُعُولة فَعَالَة لِفَعُلاَ ... كَسَهُلَ الأمر وزيد جَذُلاَ

ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص71)، وابن مالك، الألفية،(الخلاصة) (ص40).

(5) في (م): (وجماعة).

(6) (وسكون العين مَعَهُ)، ساقط في (ط).

(7) ساقط في (م)، إلى قوله: [وَالثُّلاثِيُّ المَزِيدُ فِيهِ، وَالرُّبَاعِيُّ...].

قَوْلُهُ[1]: /ق18أ/ **[وَالثُّلاثِيُّ المَزِيدُ فِيهِ، وَالرُّبَاعِيُّ**[2] **المُجَرَّدُ وَالمَزِيدُ فِيهِ قِيَاسٌ]**[3] إِنَّمَا لَزِمَ مَا زَادَ على الثلاثيّ المُجَرَّدِ طَرِيقَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِقِلَّتِهِ، فَثَبَتُوا[4] فِيهِ عَلَى الْأَصْلِ، وَجَعَلُوا لِكُلِّ مِثَالٍ بِنَاءً يَخْتَصُّ بِهِ، وِنَظِيرُهُ جَمْعُ التَّكْسِيرِ، فَإِنَّ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ فِيهِ يَجْرِي عَلَى سَنَنٍ وَاحِدٍ.

قَوْلُهُ[5]: **[فِي النَّاقِصِ]**[6] هُوَ خَبَرُ (إِنَّ)[7]، وَالضَّمِيرُ فِي (مِنْهُ) عَائِدٌ لـ(تَفْعِلَةٍ)[8]؛ لِأَنَّهَا مَصْدَرٌ، وَفِي (مِثَالِهَا لَهَا) – أيضًا–؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ مُؤَنَّثَةٌ.

قَوْلُهُ: [9]**[إِذَا كَانَتْ نَصَفًا]** قَالَ الجَوْهَرِيُّ: "(النَّصَفُ) بِالتَّحْرِيكِ: المَرْأَةُ بَيْنَ الحَدَثَةِ، والمُسِنَّةُ،

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص292).

(2) في (ك) من دون (واو).

(3) نصُّ الجاربردي(ت746هـ): (عطف على قوله – ابن الحاجب(ت646هـ)– الثلاثي المجرد؛ أي: المصدر الثلاثي المجرد سماعي لا ضبط له، والثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد: فيه قياس. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص292).

(4) في (ط): (فتبنَّوا).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص293).

(6) الفعل المعتل الآخر.

(7) إن أكثر ما يجيء المصدر على (تَفْعِلَة) في الناقص، نحو: (وصَّيته: تَوْصِيَة)، ولا تحذف منه الهاء إلا لضرورة الشعر، وإذا حذفت الهاء منها عاد إلى (تفعيل). والضمير في (منه) عائد لـ(تفعلة). ركن الدين، شرح الشافية (ج297/1)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص292).

(8) قوله: (تكريم وتَكْرِمَة): (تفعيل) في غير الناقص مطرد قياسي، و(تَفْعِلَة) كثيرة، لكنها مسموعة، وكذا في المهموز اللام، نحو: (تخطيئًا، وتخطيئة، وتَهْنِيئاً، وتَهْنِئَة)، هذا عن أبي زيد، وسائر النحاة، وظاهرُ كلام سيبويه أن(تَفْعِلة) لازم في المهموز اللام كما في الناقص، فلا يقال: (تحطيئًا وتَهْنيئًا)، وهذا كما ألحق: (أَرَأَيْتَ بأقمتَ)، وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على (تفعلة) لا غير. مثل: وصَّى توصية. الرضي، شرح الشافية (ج164/1).

(9) نصُّ الجاربردي(ت746هـ): (أكثر ما يجيء المصدر على (تَفْعِلَة) في الناقص، نحو: (وصَّيته: تَوْصِيَة)، ولا تحذف منه الهاء إلا لضرورة الشعر، وإذا حذفت الهاء منها رجع إلى (تفعيل)، كقوله: [الرجز]

وَهِيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا

كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

يريد: تَنْزِيَةً. يَصِفُ نَاقَتَهُ: بِأَنَّهَا تُحَرِّكُ دَلْوَهَا، وامرأة شهلة إذا كانت نَصَفًا عاقلة، وهو اسم خاصة لا يوصف بها الرجال. الشاهد فيه: (تنزيا): – التفعيل–؛ حيث جاء مصدرًا للفعل (تنزي) المعتل اللام، والقياس (تنزية) بالياء المخففة قبل تاء التأنيث، كما تقول: (سَمَّى تَسْمِيَةً، وزَكَّى تَزْكِيَةً)، على وزن (تَفْعِلَةً). انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج297/1)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج867/2)، وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ج206/3)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص292).

وَتَصْغِيرُهَا (نُصَيْفٌ)، بِلَا (هَاءٍ)؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ، وَ(نِسَاءٌ أَنْصَافٌ)، وَ(رَجُلٌ نَصَفٌ)"[1].

قَوْلُهُ[2]: **[إِذَا كَانَتْ نَصَفًا]** (النَّصَفُ) بِالتَّحْرِيكِ المَرْأَةُ بَيْنَ الحَدَثَة والمُسِنَّةِ، وَتَصْغِيرُهَا (نُصَيفٌ) بلا هاء. صحاح[3].

قَوْلُهُ[4]: **[وَهُوَ اسْمٌ لَهَا]** ذُكِرَ بِتَأْوِيلِ هَذَا اللَّفْظِ أَوْ هَذَا الوَصْفِ. ض.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ اسْمٌ لَهَا خَاصَّةً]؛ أَيْ: لَا يُقَالُ: رَجُلٌ سَهْلٌ إِذَا كَانَ نَصَفًا.

قَوْلُهُ[5]: **[الْتَزَمُوا حَذْفَ حَرْفِ الْعِلَّةِ**[6]**]**[7] فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ تَحَقَّقَ أَنَّ الفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ المَصْدَرِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المَصْدَرَ مُشْتَقٌّ مِنَ الفِعْلِ، إِذْ فِي الإِعْلَالِ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ. قلْتُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَيْهِ فِي الاعْتِلَالِ اشْتِقَاقُ المَصْدَرِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَعَلُّوا (يَقُومُ) لاعْتِلَالِ (قَامَ)، وَلَيْسَ أَحَدٌ يَقُولُ إِنَّ (يَقُومُ) مُشْتَقٌّ مِنْ (قَامَ)، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الأَمْثِلَةُ كَالشَّيْءِ الوَاحِدِ وَجَبَ فِي بَعْضِهَا اعْتِلَالٌ أَجْرَوْهُ عَلَى الجَمْعِ؛ لِئَلَّا يَخْتَلِفَ البَابُ.

قَوْلُهُ: [وَأَصْلُهَا[8] **(تَعَزِّى) حَذَفُوا إِحْدَى اليَاءَيْنِ]** قَالَ الشَّيْخُ نِظَامُ الدِّينِ[9]: "الْأَصْوَبُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ (تَعْزِيَة) عَلَى وَزْنِ (تَفْعِلَةٍ)، مِثْلُ: (تَكْرُمَةٍ) مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ وَتَعْوِيضٍ"، وَمَا قَالَهُ مَذْهَبُ ظَاهِرِ كَلَامِ المَوْصِليّ تَرْجِيحُهُ، قَالَ: "أَمَّا (فَعَّلَ) ذُو التَّضْعِيفِ فَلَهُ أَرْبَعَةُ مَصَادِرَ:

الْأَوَّلُ: (التَّفْعِيلُ): وَهُوَ أَكْثَرُهَا؛ وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿**وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً**﴾[10].

---

(1) رجلٌ نَصَفٌ كَهْلٌ. انظر: الجوهري، الصحاح (ج1432/4)، وابن سيده، المخصص (ج63/1).
(2) ساقط في (ك)، إلى قَوْلِهِ: (أو هذا الوصف ض).
(3 الجوهري، الصحاح (ج1432/4).
(4) ساقط في (م)، إلى قوله: [وَهُوَ اسْمٌ لَهَا خَاصَّةً].
(5) ساقط في (ك)، إلى قَوْلِهِ: (لئلا يختلف الباب).
(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص294).
(7) التزموا حذف الياء أو غيرها في مصدر (فَعَّل) إذا كان ناقصًا، وفي مصدر (أَفْعَلَ)، و(استَفْعل) إذا كان أجوف. اعلم أن (فعَّل) إذا كان ناقصًا، نحو: (عَزَّى) حذف من مصدره إحدى الياءين؛ أي: الأصلية أو الزائدة؛ أعني ياء التفعيل للتخفيف، وعوض عن تاء التأنيث منها، وأن (أَفْعَلَ)، و(استَفْعل) إذا كان أجوف، نحو: (أجازَ واستَجاز)، تقول في مصدرهما: (إجازة واستجازة)؛ أصلها: (اجوازًا واستجوازًا)؛ نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقلبت ألفًا؛ فحذفت إحدى الألفين؛ لالتقاء الساكنين، ثم عوضت تاء التأنيث عن المحذوف. وإنما التزموا الحذف في المواضع الثلاثة؛ لئلا يلزم الجمع بين العوض – وهو التاء– والمعوض عنه. ركن الدين، شرح الشافية (ج299/1).
(8) في (ط): (وأصله).
(9) النظام، شرح الشافية (ص76/1).
(10) [النساء:164].

الثَّانِي: (التَّفْعُلَةُ)، نَحْوَ: (كَرَّمَ: تَكْرُمَةً)، وَ(بَصَّرَ: تَبْصُرَةً).

الثَّالثُ: **(فِعَّالٌ)**: بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ، كَقَوْلِهِ– تَعَالَى–: ﴿**وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً**﴾ (1).

الرَّابِعُ: (مُفَعَّلٌ)، نَحْوَ: (مَزَّقَ: مُمَزَّقًا)، وَتَكْثُرُ (التَّفْعِلَةُ) فِي مُعْتَلِّ اللَّامِ، نَحْوَ: (عَزَّى: تَعْزِيَةً) و(سَمَّى: تَسْمِيَةً)، وَقِيلَ: أَصْلُهَا: (التَّفْعِيلُ)، فَحَذَفَ إِحْدَى(2) الحَرْفَيْنِ تَخْفِيفًا، وَعَوَّضَ عَنْهُ اليَاءَ(3) تَعْوِيضًا لَازِمًا؛ لِئَلَّا يُؤَدِّي إِلَى صَيْرُورَةِ (يَاءِ التَّفْعِيلِ) حَرْفَ الإِعْرَابِ"(4) انتهى.

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ(5): "وَيُصَاغُ المَصْدَرُ مِنْ (فَعَّلَ) عَلَى (تَفْعِيلٍ)، وَقَدْ يُشْرِكُهُ /ق41ب/ (تَفْعِلَة)، وَيُغْنِي عَنْهُ غَالِبًا فِيمَا لَامُهُ هَمْزَةٌ، وَيَغْلِبُ فِي المَهْمُوزِ(تَفْعِلَة: تَفْعِيلًا)، نَحْوَ: (جَزَّأَ: تَجْزِئَةً)، وَوُجُوبًا فِي المُعْتَلِّ: نَحْوَ: (زَكَّى: تَزْكِيَةً)، وَ(حَيَّ: تَحِيَّةً).

وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ نِظَامُ الدِّينِ(6) أَخَذَهُ مِنْ (شَرْحِ المُفَصَّلِ)(7)؛ فَفِيهِ عَلَى وَجْهِ النَّظْرِ الوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ (تَعْزِيَةً) (تَفْعِلَةٌ)؛ لِأَنَّ (فَعَّلَ) قِيَاسُهُ عَلَى (التَّفْعِيلِ)، ثُمَّ حُذِفَ اللَّامُ، ثُمَّ عُوِّضَ عَنْهُ، فَإِنَّهُ تَعَسُّفٌ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَتَابَعَ هُنَا الزَّمَخْشَرِيَّ (8) وَلَمْ يُعَوِّلْ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ نَظَرُهُ عَلَى أَنْ جَعَلَهُ مَصْدَرًا لـ(تَفْعِلَةٍ) مَقِيسًا ظَاهِرًا. قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ – رحمه الله– : "وَقَدْ يُشْرِكُهُ (تَفْعِلَةٌ) عَلَى خِلَافِهِ".وَقَالَ الْأَنْدَلُسِيُّ(9): "مَصْدَرُ (فَعَّلَ) المَقِيسُ المُطَّرِدُ، هُوَ (التَّفْعِيلُ)، نَحْوَ: (كَلَّمْتُهُ: تَكْلِيمًا)".

---

(1) [النبأ:28].

(2) في جميع النسخ: (إحدى).

(3) في (ط): (التاء).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص295).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج472/2).

(6) النظام، شرح الشافية (ص76/1).

(7) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج602/1–607)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(8) الزَّمَخْشَرِيّ، الفائق في غريب الحديث (ج339/1).

(9) القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر اللُّوْرْقِيُّ الأندلسي المقرئ النحوي(571هـ – 661هـ)، اللُّوْرْقِيُّ: بضم اللام، وسكون الواو والراء، وبعدها قاف، هذه النسبة إلى لُوْرْقَةِ، وهي مدينة بالأندلس. شارح المفصل كما جاء في خزانة الأدب: "وَأما قَول الأندلسي وَعَلَيهِ اقْتصر ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي"، وفي نفس الصفحة ذكر صاحب خزانة الأدب: "وسلك نَحوه ابْن يعِيش فِي شرح الْمفصل فَقَالَ: الْبَيْت شَاذ"؛ وكذلك صرّح ابن جماعة(ت819هـ) في أكثر من موضع بـ(ابن يعيش) صاحب (شرح المفصل)؛ فلا يكون المقصود بالأندلسيّ هنا: ابن يعيش(ت643هـ)، وكيف يسميه مرّة ابن يعيش، ومرة الأندلسي؟! كما ذكر المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود. – وبعد البحث وبالأدلة والبراهين – تبين أن المقصود بالأندلسي هو (القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر (571هـ – 661هـ)، الإمام العلامة ذو الفنون، علم الدين أبو محمد المرسي اللورقي المقرئ النحوي، ومنهم من سماه: أبو القاسم محمد، والأول أصح. صاحب: (المحصل في=

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ [1]: "جَعَلُوا التَّاءَ التِي فِي أَوَّلِهِ بَدَلًا مِنَ العَيْنِ الزَّائِدَةِ فِي (فَعَّلْتَ)[2]، وَجَعَلُوا اليَاءَ بِمَنْزِلَةِ الْأَلِفِ التِي فِي (الْأَفْعَالِ)، فَغَيَّرُوا أَوَّلَهُ، كَمَا غَيَّرُوا آخِرَهُ". قَالَ؛ أَيْ: الأَنْدَلُسِيُّ: "ثُمَّ يَأْتِي لَهُ بِنَاءَانِ آخَرَانِ: (تَفْعِلَةٌ)، وَ(فَعَّالٌ)" إلى آخر كلامه[3]. **قَوْلُهُ: [انْقَلَبَتِ الوَاوُ أَلِفًا]**[4]؛ أَيْ: لِأَنَّ الفَاءَ فِي حُكْمِ

=شرح المفصل)، للنحوي اللُّوْرَقِيِّ الأندلسي(ت661هـ)، وهو أوسع شروح المفصل، وأغزرها مادة، وأكثرها فائدة. ويؤكد ذلك قول ابن جماعة في حاشيته هذه في باب النسب: وَعَلَّلَ الأَنْدَلُسِيُّ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ). حتى صارت عبارة (الأندلسي شارح المفصل) كالعلم على (اللورقي) يشار إليه في كتب النحو، والتراجم. والأندلسي هذا: قَرَأَ الْقُرْآن والنحو على أبي الْبَقَاء العكبري ببغداد؛ فقد اجتمع بأبي البقاء النّحويّ، وطبقته. وكذلك في حاشية ابن جماعة: "وقال الأندلسيُّ نقلًا عن أبي البقاء". وحاول الباحث جاهدًا أن يصل إلى (المحصل) الذي حُقِّقَ عبر سلسلة رسائل دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، ولكنه لم يصل إلا إلى ملخصات لهذه الرسائل التي حَقَّقَتْ مخطوطة (المحصل) تحت إشراف أ. د محمد المفدي، وهي: تحقيق: رشيد الربيش،1427–1428هـ. وتحقيق: سليمان البشري،1426–1427هـ. وتحقيق: سليمان النتيفي،1426–1427هـ. وتحقيق: ناصر الغامدي،1428–1429هـ. ولم يجد رسالة كاملة إلا رسالة واحدة تحمل أبوابًا من النحو، لا من الصرف، وكذلك حاول الاتصال عبر الهاتف الجوال، وعبر (النت– البريد الالكتروني–) مع أ. د حسن العثمان، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، محقق: (شافية ابن الحاجب)، و(بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، لابن الناظم(ت686هـ)، و(شرح الشافية لليزدي(بعد720هـ)، وله: في شرح النظام(850هـ) للشافية، والتي أنزل فيها مقالًا – عبر (الفيس)–عمن سرق تحقيق مخطوطة اليزدي مدعيًا أنها مخطوطة النظام، إلا أن أ. د حسن العثمان لم يستجب لكل هذه الاتصالات لعل السبب في ذلك وجوده حينها في تركيا. انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج5/2188)، والقفطي، إنباه الرواة، (ج4/167)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/38)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/884)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج24/83)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/250)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج8/457)، والدكتور: عبد الرحمن العثيمين، في مقدمة تحقيق: كتاب: (التخمير) في شرح المفصل لـ(الخوارزمي(ت617هـ)

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/455).

(2) ((فَعَّلَ) المَقِيسُ المُطَّرِدُ، هُوَ (التَّفْعِيلُ)، نَحْوَ: (كَلَّمْتُهُ: تَكْلِيمًا)". قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: "جَعَلُوا التَّاءَ التِي فِي أَوَّلِهِ بَدَلًا مِنَ العَيْنِ الزَّائِدَةِ فِي (فَعَّلْتَ). ساقط في (م).

(3) قوله تعالى:﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ:28]، وهو أحد مصادر المشدَّد، لأن مصدره قد يجئ على (تفعيل)، مثل: التَّكليم، وعلى (فِعَّال)، مثل: (كِذَّاب)، وعلى (تَفْعِلَة)، مثل: (توصية)، وعلى (مُفَعَّل)، مثل: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ:19]. الجوهري، الصحاح (ج1/210).

(4) التزموا حذف الياء أو غيرها في مصدر (فعَّل) إذا كان ناقصًا، وفي مصدر (أَفْعَلَ)، و(استَفْعل) إذا كان أجوف. اعلم أن (فعَّل) إذا كان ناقصًا، نحو: (عَزَّى) حذف من مصدره إحدى الياءين؛ أي: الأصلية أو الزائدة؛ أعني ياء التفعيل للتخفيف، وعوض عن تاء التأنيث منها، وأن (أَفْعَلَ)، و(استَفْعل) إذا كان أجوف، نحو: (أجازَ واستَجاز)، تقول في مصدرهما: (إجازة واستجازة)؛ أصلها: (اجوازًا واستجوازًا)؛ نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقلبت ألفًا؛ فحذفت إحدى الألفين؛ لالتقاء الساكنين، ثم عوضت تاء التأنيث عن المحذوف وإنما التزموا الحذف في المواضع الثلاثة؛ لئلا يلزم الجمع بين العوض – وهو التاء– والمعوض عنه. ركن الدين، شرح الشافية (ج1/299).

المُتَحَرِّكِ؛ نَظَرًا إِلَى الْأَصْلِ، حَمْلًا عَلَى (أَجَارَ)، وَ(اسْتَجَارَ) المَحْمُولَيْنِ عَلَى (جَازَ)، وَسَيَنْفَتِحُ فِي الإِعْلَالِ.

قَوْلُهُ: [وَحُذِفَتْ] ظَاهِرُهُ أَنَّ المَحْذُوفَ (العَيْنُ)، وَصَرَّحَ بِهِ **المُصَنِّفُ** فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[1] تَبَعًا للزَّمَخْشَرِيِّ[2]، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الخَلِيلُ[3]، وَسِيبَوَيْه[4]: أَنَّ المَحْذُوفَ هُوَ الأَلِفُ الثَّانِيَةُ الزَائِدَةُ[5]. وَسَتَأْتِي – أَيْضًا–.

قَوْلُهُ: [وَيَجُوزُ تَرْكُ /ق42أ/ **التَّعْوِيضِ فِي الفِعْلِ]** يُرِيدُ فِي مَصْدَرِهِ كَمَا لَا يَخْفَى.

قَوْلُهُ: [عِنْدَ الإِضَافَةِ] تَابَعَ فِي ذَلكَ **المُصَنِّفَ**– رحمه الله– [6] فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[7]، وَهُوَ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيْه [8] أَنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ التَّعْوِيضِ مُطْلَقًا. قَالَ المُوصِلِيُّ، بَعْدَ ذِكْرِ مَذْهَبِ سِيبَوَيْه ثُمَّ رَأْيِ الفَرَّاءِ: "وَأَمَّا (أَرَأَيْتَهُ إِرَاءَةً) فَلَا يَلْزَمُ فِيهِ التَّعْوِيضُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ عَيْنَ الكَلِمَةِ؛ وَهِيَ الهَمْزَةُ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى الفَاءِ وَحُذِفَتْ"[9]. انتهى. فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ[10]: [وَلَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي (فَعَّلَ) لِمَا يَلْزَمُ مِنْ جَعْلِ اليَاءِ عُرْضَةً[11] لِلتَّحْرِيكِ إِلَى

---

(1) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج606/1–607)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(2) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص527).

(3) الخَلِيلُ، العين (ج284/3)، و(ج176/6).

(4) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج81/4).

(5) سيبويه، الكتاب (ج473/3).

(6) ابن الحاجب(ت646هـ).

(7) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج606/1–607)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(8) سيبويه، الكتاب (ج83/4).

(9) قَالَ الْفَرَّاءُ: "الْعَرَبُ تَقُولُ (راءَيْتُ ورأَيْتُ)، وقرأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (يُرَاوُون النَّاسَ). (وَقَدْ رأَّيْتُ تَرْئِيَةً): مِثْلَ: (رَعَّيْت تَرْعِيَةً). وَقَالَ ابْنُ الأَعرابي: (أَرَيْتُه الشيءَ إِرَاءَةً، وإرايَةً، وإرءَاءَةً). الْجَوْهَرِيُّ: (أَرَيْتُه الشيءَ فرآهُ)، وأَصله: (أَرْأَيْتُه). انظر: الفراء، معاني القرآن (ج141/3)، وابن منظور، لسان العرب (ج295/14).

(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص296).

(11) في (ك): (عوضه).

آخِرِهِ] هَكَذَا وَجَّهَ الخَوَارِزْمِيُّ[1] فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)، وَقَالَ **المُصَنِّفُ**، وَغَيْرُهُ: سَبَبُهُ أَنَّهُ؛ أَيْ: (تَفْعِلَةً) أَحَدُ بِنَاءِ مَصْدَرَيْهِ القِيَاسِيّ، وَالْتَزَمَ دُونَ أَخِيهِ اسْتِثْقَالًا لِأَخِيهِ، فَلَا وَجْهَ لِحَذْفِ تَائِهِ بِخِلَافِ قَوْلِكَ: (إِقَامَةً)؛ فَإِنَّ القِيَاسَ حَذْفُ تَائِهِ، وَكَانَ حَذْفُهَا رَدًّا لَهُ إِلَى أَصْلِهِ، بِخِلَافِ (تَفْعِلَةٍ)، ثُمَّ لَوْ سُلِّمَ أَنَّهَا لِلتَّعْوِيضِ فِي التَّعْزِيَةِ، فَالفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِقَامَةٍ) أَنَّ الحَذفَ فِي (إِقَامَةٍ) لَازِمٌ[2] إِعْلَالًا كَلُزُومِ الحَذْفِ فِي (عَصَا)، وَالحَذْفُ فَي (تَعْزِيَةٍ) لَيْسَ عَلَى طَرِيقِ إِعْلَالٍ؛ إِذِ اجْتِمَاعُ اليَاءَيْنِ لَا يُوْجِبُ حَذْفًا.

وَسَكَتَ الشَّارِحُ عَنْ حُكْمِ تَرْكِ التَّعْوِيضِ فِي (الاسْتِفْعَالِ)، وَهُوَ كَالذِي نَفَاهُ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ نِظَامُ الدِّينِ[3]، وَعَلَّلَ بِطُولِ الْكَلَامِ: لَوْ جُعِلَ المُضَافُ إِلَيْهِ نَائِبًا عَنِ التَّاءِ[4]، ثُمَّ قَالَ: "وَرُبَّمَا يُجَبَّانِ؛ أي: (الإِفْعَالُ)، وَ(الاسْتِفعَالُ) مِنْ غَيْرِ تَعْوِيضٍ، وِلَا إِضَافَةٍ، مِثْلُ: (أَرْوَحَ اللَّحْمَ إِرْوَاحًا)، وَقَالَ– تَعَالَى–: ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ**﴾ [5]؛ أي: (غَلَبَ)، وَمَصْدَرُهُ: اسْتِحْوَاذٌ[6]. انتهى.

وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا الكَلَامُ فِيهِ؛ لِأَنَّ المَصْدَرَيْنِ /ق42ب/ لَا مَحْذُوفَ فِيهِمَا؛ لِيُؤْتَى بِالتَّاءِ؛ عِوَضًا عَنْهُ أَوِ الإِضَافَةِ بَدَلًا عَنْهَا، وَإِنَّمَا جَاءَا مُصَحَّحَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِعْلَالٍ[7]، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ. – إِنْ شَاءَ اللهُ – تَعَالَى –[8].

قَوْلُهُ: [بِالجَمْعِ بَيْنَ الحَرْفَيْنِ] هُمَا حَذْفُ اليَاءِ الأُولَى، وَحَذْفُ اليَاءِ الثَّانِيَةِ؛ أَيْ: إِذَا لَمْ يَكُنْ

---

(1) صدر الأفاضل (الخوارزمي)(ت617هـ) القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، مجد الدين، الملقب بـ(صدر الأفاضل): عالم بالعربية، من فقهاء الحنفية، من أهل خوارزم. له كتب، منها: (شرح المفصل) للزمخشري، في نحو ثلاثة مجلدات، و(ضرام السقط) في شرح سقط الزند للمعري، والتوضيح) في شرح المقامات، و(بدائع الملح)، و(الزوايا والخبايا) في النحو، و(السر في الإعراب)، وله نظم. قتله التتار. انظر: الخوارزمي، التخمير – شرح المفصل في صنعة الإعراب (ج309/1)، والحموي، معجم الأدباء (ج2191/5)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج252/2)، والغزي، ديوان الإسلام (ج200/2)، والزركلي، الأعلام (ج175/5).

(2) في (ك): (اللَّازِمَ).

(3) النظام، شرح الشافية (ج77/1).

(4) في (م): (الياء).

(5) [المجادلة:19].

(6) في (ك): (استحواذًا).

(7) في (ط): (إعمال).

(8) – إن شاء الله تعالى –. ليست موجودة في (ط).

ذَلِكَ المَصْدَرُ مُضَافًا أَوْ كَانَ مُضَافًا لِمَا[1] قَبْلَهُ[2] الأَلِفُ وَاللَّامُ.

قَوْلُهُ: [جَاءَ (فَاعَلَ) عَلَى (مُفَاعَلَةٍ)،[3] وَ(فِعَالٍ)] المقِيسُ مِنْهُمَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الأَنْدَلُسِيُّ، وَنَصَّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْه هُوَ (مُفَاعَلَةً)، وَ(فِعَالٌ) مَسْمُوعٌ كَثِيرٌ فِيمَا لَيْسَ فَاؤُهُ يَاءً، وَنَادِرٌ فِيمَا فَاؤُهُ اليَاءُ؛ لاشْتِغَالِ الكَثْرَةِ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ: (يَاسَرَ: مُيَاسَرَةً)، وَ(يَاوَمَ[4]: مُيَاوَمَةً). وَحَكَى ابْنُ سِيْدَه [5]: (يَوَامًا)، وَهُوَ نَادِرٌ.

قَوْلُهُ: [وَجَاءَ عَلَى (فَيْعَالٍ)] قَالَ المُصَنِّفُ، وَغَيْرُهُ: "وَهُوَ قَيَاسُ مَنْ قَالَ: (فَعَّالٌ) بِالتَّشْدِيدِ مِنْ (فَعَّلَ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا كُسِرَ الأَوَّلُ وَأُتِيَ بِحُرُوفِ الفِعْلِ انْقَلَبَتِ الأَلِفُ يَاءً؛ لانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَبَقِيَ (فَيْعَالٌ)، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ هُوَ قِيَاسُ هَذَا البَابِ جَعَلَ سِيبَوَيْه قَوْلَ مَنْ قَالَ: (فَعَّالٌ)؛ أَيْ: بِالتَّخْفِيفِ فِي مَصْدَرِ (فَاعَلَ) مَبْنِيًّا عَلَى حَذْفِ اليَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: كَأَنَّهُمْ حَذَفُوا اليَاءَ التِي جَاءَ بِهَا أُولَئِكَ فِي (فَيْعَالٍ)، وَنَحْوِهَا"[6]. انتهى.

قَوْلُهُ[7]: **[وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: إِنَّ (قِتَالًا)]**؛ أَيْ: بِتَخْفِيفِ التَّاءِ. **قَوْلُهُ: [**[8]**إِلَّا أَنَّكَ تَضُمُّ مَا قَبْلَ آخِرِهِ**[9]**]** قَالَ سِيبَوَيْه[10]: "وَضَمُّوا العَيْنَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الكَلَامِ اسْمٌ عَلَى (تَفَعُّلٍ)[11]، وَلَمْ يَزِيدُوا

---

(1) في (ك): (إلى ما قبله).

(2) في (ط): (فيه).

(3) في (ط): (مفاعل).

(4) في (ك): (ياومه).

(5) ابن سيده(398هـ – 458 هـ) علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن: إمام في اللغة وآدابها. ولد بمرسية (في شرق الأندلس) وانتقل إلى دانية فتوفي بها. كان ضريرًا (وكذلك أبوه)، واشتغل بنظم الشعر مدة، وانقطع للأمير أبي الجيش مجاهد العامري. ونبغ في آداب اللغة ومفرداتها، فصنف: (المخصص)، وهو من أثمن كنوز العربية، و(المحكم والمحيط الأعظم)، و(شرح ما أشكل من شعر المتنبي)، و(الأنيق) في شرح حماسة أبي تمام، وغير ذلك. انظر: القفطي، إنباه الرواة (ج226/2)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج353/13)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج100/20)، والزركلي، الأعلام (ج263/4).

(6) سيبويه، الكتاب (ج369/4).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص297).

(8) نصُّ ابن الحاجب: (ويأتي من (تَفَعّل) على (تَفَعُّل) نحو: تَكَرَّم تَكَرُّما). نصُّ الجاربردي: (يريد أن ما في أوله التاء يجيء مصدره على طريقة الماضي إلا أنك تضم ما قبل آخره، نحو: تَكَرَّم تَكَرُّما). ركن الدين، شرح الشافية (ج300/1)، وشاهين، مجموعة الشافية شرح نقرة (ص297).

(9) في (ك): (آخر).

(10) سيبويه، الكتاب (ج79/4).

(11) في (ك): (يَفْعُلُ).

(يَاءً) وَلَا (أَلِفًا) قَبْلَ آخرِهِ[1]؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا زِيَادَةَ (التَّاءِ)[2] مِنْ أَوَّلِهِ وَتَشْدِيدَ العَيْنِ عِوَضًا مِمَّا يُزادُ"، قَالَ: "وَأَمَّا الذِي قَالُوا: (كِذَّابًا)، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: (تَحَمَّلْتُ تِحْمَالًا)"[3]؛ أرَادُوا أَنْ يُدْخِلُوا الأَلْفَ كَمَا أَدْخَلُوهَا فِي (أَفْعَلْتَ)، وَأَرَادُوا[4] الكَسْرَ كَمَا /ق43أ/ كَسَرُوا فِي(إِفْعَالٍ)؛ يَعْنِي أَنَّهُمْ أَتَوْا بِحُرُوفِ الفِعْلِ بِأَسْرِهَا، وَزَادُوا قَبْلَ آخِرِهَا أَلِفًا، وَكَسَرُوا أَوَّلَهَا كَمَا فَعَلُوا فِي مَصْدَرِ (أَفْعَلْتَ). وَإِنَّمَا زَادُوا[5] فِي المَصْدَرِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الفِعْلِ؛ لِأَنَّ الاسمَ أَخَفُّ، فَكَانَ أَحْمَلَ لِلزِّيَادَةِ[6]. وَ(تِمِلّاق) بكسر التاء والميم وتشديد اللام، قال الجوهري: "يقال: تَمَلَّقَهُ وتَمَلَّقَ له تَمَلُّقًا وتِمِلَّاقًا[7] إذا تَوَدَّدَ إِلَيْهِ وَتَلَطَّفَ لَهُ"[8]، قال:

ثَلاثَـــةُ أَحْبَـــابٍ فَحُـــبُّ عَلاقَـــةٍ وَحُـــبُّ تِمِـــلَّاقٍ وَحُـــبٌّ هُـــوَ القَتْـــلُ[9]

انتهى.

والرِّوَايَةُ (حُبٌّ) بِالَّتْنوِينِ فِي المَوَاضِعِ الثَّلاثَةِ، وَيُرْوَى: (فَحُبُّ) بِالْإِضَافَةِ فِي كِلَا المَوْضِعَيْنِ، قَالَهُ الخوارزميُّ[10] في (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[11] .

---

(1) في (ك): (آخر).

(2) في (م): (الياء).

(3) سيبويه، الكتاب (ج4/79–80).

(4) في (ط): (وأزادوا).

(5) في (ط): (أرادوا).

(6) أمّا الّذين قَالُوا: (كِذَّابًا)؛ فَإِنَّهُم قَالُوا: (تحَمَّلتُ تِحِمَّالًا) أَرَادوا أَن يُدْخِلوا الألِفَ كَمَا أدخلوها فِي (أَفْعَلْت واستَفْعَلْت) أَعنِي: أَنهم أتَوا بحروف الْفِعْل بأسرها، وَزَادُوا قبل آخرهَا أَلِفاً، وكسروا أوّلها كَمَا فعلوا ذَلِك فِي مصدر (فعَّلت واستَفْعَلْت)، وَإِنَّمَا يزِيدُونَ فِي الْمصدر مَا لم يكن فِي الْفِعْل؛ لِأَن الْمصدر اسمٌ، والأسماء أخفُّ من الْأَفْعَال، وأحمَل للزِّيَادَة. ابن سيده، المخصص (ج4/314).

(7) (وتِمِلَّاقًا)، ساقط في (ك).

(8) انظر: الجوهري، الصحاح (ج4/1556).

(9) سبق تخريجه، ص80.

(10) الخوارزميُّ، شَرْحِ المُفَصَّلِ في صنعة الإعراب (ج3/77).

(11) في (شرح المفصل) ساقط في (ك)، و(م).

قَوْلُهُ: [(1)فَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الاسْمِ المُتَمَكِّنِ (وَاوٌ)] خَرَجَ بِالاسْمِ المُتَمَكِّنِ الفِعْلُ كـ(تَغْزُو)(2)، وَالاسْمُ غَيْرُ المُتَمَكِّنِ، نَحْوَ: (هُوَ)، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مَبْسُوطًا فِي الإِعْلَالِ.

قَوْلُهُ(3): [وَجَبَ قَلْبُ الوَاوِ يَاءً(4)]؛ لأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ فِي الاسْمِ (وَاوٌ) فِي الآخِرِ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، بِخِلَافِ غَيْرِ المُتَمَكِّنِ كـ(هُوَ).

قَوْلُهُ(5): [(6)أَيْ: (التِّفْعَالُ) كـ(التِّرْدَادِ)، وَ(التِّجْوَالِ)(7)] جَاءَ – أَيْضًا– (التِّلْعَابُ، وَالتِّهْذَارُ، وَالتِّقْتَالُ، وَالتِّسْيَارُ(8))، وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ البَابِ بَيَانُ مَعْنَى قَوْلِ المُصَنِّفِ (لِلتَّكْثِيرِ)، وَحَاصِلُهُ أَنَّ (التِّفْعَالَ) لَيْسَ مَصْدَرَ (فَعَّلَ)، بَلْ زِيدَ فِي مَصْدَرِ الثُّلَاثِيِّ زِيَادَةٌ؛ لِلْإِيذَانِ بِكَثْرَتِهِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ(9): "وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا مَصْدَرَ (فَعَلْتَ)، وَلَكِنْ لَمَّا(10) أَرَدْتَ(11) التَّكْثِيرَ بَنَيْتَ المَصْدَرَ عَلَى هَذَا"؛ أَيْ: إِنَّهُ تَكْثِيرٌ لِمَصْدَرِ الفِعْلِ الثُّلَاثِيِّ.

قالَ الْأَنْدَلُسِيُّ: "وَكَانَ الفَرَّاءُ وَغَيْرُهُ مِنَ الكُوفِيِّينَ يَجْعَلُونَ(12) (التِّفْعَالَ) بِمَعْنَى (التَّفْعِيلِ)،

---

(1) نصُّ ابن الحاجب: (ويأتي من (تَفَعّل) على (تَفَعُّل) نحو: تَكَرَّم تَكَرُّما). نصُّ الجاربردي: (يريد أن ما في أوله التاء يجيء مصدره على طريقة الماضي إلا أنك تضم ما قبل آخره، نحو: تكَرَّم تكرُّما...، إلا أنك إذا بنيت (التَّفَعُّلَ)، و(التَّفَاعُلَ) من الناقص كسرت العين فيهما نحو: (تَمَنَّى: تَمَنِّيًا)، و(تَخَافَى: تَخَافِيًا)؛ لِأَنَّ النَّاقِصَ إنْ كانَ يائِيًّا فَلِمُجَانَسَةِ الكسرة، وإن كان واويًّا؛ فَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ الاسْمِ المُتَمَكِّنِ (وَاوٌ) قبلها ضمة وجب قلب الواو ياء، والضمة كسرة. وركن الدين، شرح الشافية (ج300/1)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص297).

(2) في (ط): كـ(يغزو).

(3) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: غير المتمكن كـ(هو).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص298).

(5) المرجع السابق، ص299.

(6) هَذَا بابُ مَا تُكَثِّرُ فِيهِ المصدرَ من فَعَلْت فتُلحِق الزوائدَ وتَبنيهِ بِنَاء آخر كَمَا أَنَّك قلتَ فِي فَعَلْت فَعَّلت حِين كثَّرت وَذَلِكَ قَوْلك فِي الهَذْر التَّهْدار وَفِي اللَّعِب التَّلْعاب وَفِي الرَّد التَّرْداد وَفِي الصَّفْق التَّصْفاق وَفِي الجَوَلان التَّجْوال والتَّقْتال والتَّسْيار وَلَيْسَ شيءٌ من هَذَا مصدرَ فعَّلْت وَلَكِن لمّا أردْتَ التكثير بَنَيْت الْمصدر على هَذَا كَمَا بنيت فَعَلْت على فعَّلْت. قَالَ أَبُو سعيد: اعْلَم أَن سِيبَوَيْهِ يَجْعَل التَّفْعال تكثيراً للمصدر الَّذِي هُوَ للْفِعْل الثُّلاثيّ فَيصير التَّهْدار بِمَنْزِلَة قَوْلك الهَذْر الْكثير والتَّلْعاب بِمَنْزِلَة اللّعب الكثير وَكَانَ الفرَّاء وغيرُه من الْكُوفيّين يجْعَلُونَ التَّفْعال بِمَنْزِلَة التفعيل والألفَ عِوَضاً من الْيَاء ويجعلون ألف التَّكْرار والتَّرْداد بِمَنْزِلَة ياءِ تَكْرِير وتَرْدِيد والقولُ مَا قَالَه سِيبَوَيْهِ لِأَنَّهُ يُقَال التَّلْعاب وَلَا يُقَال التَّلْعيب. ابن سيده، المخصص (ج316/4).

(7) في (ك): (التحوال).

(8) في (م): (التيسار).

(9) سيبويه، الكتاب (ج84/4).

(10) (لما)، ساقط في (ك).

(11) في (ط): (ردتَّ).

(12) في (ط): (يجْمِعون).

وِالْأَلِفُ عِوَضٌ مِنَ اليَاءِ، فَأَلِفُ (التَّرْدَادِ) بِمَنْزِلَةِ يَاءِ (تَرْدِيدٍ)"[1]. وَالْأَصَحُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ[2].

هذا في (التَّفْعَالِ) بِفَتْحِ التَّاءِ، أَمَّا(التِّفْعَالِ) بِالْكَسْرِ كَـ(التِّبْيَانِ)؛ فَلَيْسَ مَصْدَرًا، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ جُعِلَ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِكَ: (أَغَرْتُ إِغَارَةً)، ثُمَّ تَجْعَلُ /ق43ب/ (غَارَةً) مَوْضِعَ (إِغَارَةٍ)، وَمِثْلُهُ (التِّلْقَاءُ) تُرِيدُ (اللُّقْيَانَ) كَمَا قَالَ:

أَمَّلْتُ خَيْرَكَ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِدُهُ ... فَاليومَ قَصَّرَ عَنْ تِلقائِهِ الأَمَلُ [3]

يُرِيدُ عَنْ لِقَائِكَ، قَالَ الشَّيْخُ نِظَامُ الدِّينِ[4]: "وَلَمْ يَجِئْ غَيْرُهُمَا، وَمُرَادُهُ مِمَّا[5] هُوَ اسْمُ مَصْدَرٍ، فَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ اللُّغَةِ: إِنَّهُ جَاءَ سِتَّةَ عَشَرَ حَرَفًا، لَا يَكَادُ يُوْجَدُ غَيْرُهَا، مِنْهَا: (التِّبْيَانُ)، وَ(التِّلْقَاءُ)، وَيُقَالُ: (مَرَّ تِهْوَاهُ[6] مِنَ اللَّيْلِ)، وَ(تِبْرَاكُ)، وَ(تِعْشَارُ)،[7] وَ(تِرْبَاعُ)[8]: مَوَاضِعُ، وَ(تِمْسَاحٌ): الدَّابَّةُ المَعْرُوفَةُ، وَ(الرَّجُلُ الكَذَّابُ)، وَ(تِجْفَافٌ): آلَةٌ لِلْحَرْبِ[9]، وَ(تِمْثَالٌ)، وَ(تِمْرَادٌ): بَيْتٌ لِلْحَمَامِ، وَ(تِلْفَافٌ)[10]: وَهُوَ ثَوْبَانِ يُلَفَّانِ[11]، وَ(تِلْقَامٌ): سَرِيعُ اللَّقْمِ، وَيُقَالُ: (أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى (تِضْرَابِهَا)؛ أي: الوَقْتِ الذِي ضَرَبَهَا فِيهِ الفَحْلُ، وَ(تِلْعَابٌ): كَثِيرُ اللَّعِبِ، وَ(تِقْصَارٌ): وَهُوَ المُخَنَّقَةُ[12]؛ أَيْ: القِلَادَةُ، وَ(تِنْبَالٌ): وَهُوَ القَصِيرُ.

---

(1) ابن سيده، المخصص (ج316/4).
(2) سيبويه، الكتاب (ج84/4).
(3) في (ك) عن تلقائك. البيت على [البسيط] لـ(الراعي). الشاهد: [من شوارد الأوزان]: تِفْعال: وتَفعال: لم يرد في كلام العرب صفة ولا اسم على وزن تفعال بكسر التاء إلا بضعة عشر حرفا. منها: رجل تكرام. وتلقام (عظيم اللقم) . وتجفاف للدابة. وتمثال. ورجل تمساح (أي كذاب) . وتنبال (قصير) . وتلعاب (كثير اللعب) . أما تلقاء وتبيان فمصدران في القرآن. انظر: سيبويه، الكتاب (ج84/4)، والجوهري، الصحاح (ج2484/6). ولعنترة بن شداد عند: التبريزي، شرح ديوان عنترة (ج10/1)، والزمخشري، أساس البلاغة (ج82/2)، والفيروزأبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (ج273/4)، والزبيدي، تاج العروس (ج441/13)، والسَّراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل (ص243).
(4) النظام، شرح الشافية (ج79/1).
(5) في (ك): (كما).
(6) في (ط): (تهوا).
(7) في (ك): (تعشان).
(8) في (ك): (وترتاع).
(9) في (ك): (الحرب).
(10) في (ك): (تلفات أو تلفاق).
(11) في (ك): (يلفقان).
(12 في (ط): (الخنقة).

قَوْلُهُ: [تَقُولُ[1]**: (كَانَ بَيْنَهُمْ رِمِّيًّا)**[2]**]** قال سِيبَوَيْه [3]: "تُرِيدُ[4] مَا كَانَ بَيْنَهُمْ مِنَ التَّرَامِي، وَكَثْرَةِ الرَّمِي، وَلَا يَكُونُ[5] (الرِّمِّيًّا) وَاحِدًا، وكذا[6] (الحِثِّيثَى): كَثْرَةُ الحَثِّ، وَلَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ؛ يَعْنِي: أَنَّ (الرِّمِّيًّا، والحِثِّيثَى، وَكَذَلِكَ الحِجِّيزى[7]) لَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ".

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ[8]: "وَقَدْ يَكُونُ مِنْ هَذَا الوَزْنِ لِوَاحِدٍ، قَالُوا: (دِلِّيلَى)؛ يُرَادُ بِهَا كَثْرَةُ العِلْمِ بِالدَّلَالَةِ، وَالرُّسُوخِ فِيهَا، وَقَالُوا: (القِتِّيتَى)، وَهِيَ النَّمِيمَةُ، وَ(الهِجِّيرِى): كَثْرَةُ الْقَوْلِ"[9].

قَوْلُهُ[10]: **[قَالَ عمرُ – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ–: "لَوْلَا الخِلِّيفَى لأَذَّنْتُ"]**[11]. سَاقَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي (النِّهَايَةِ)[12] عَنْهُ بِلَفظِ: "لَوْ أَطَقْتُ[13] الأذَانَ مَعَ الخِلِّيفَى لأذَّنْتُ"[14].

(1 في (ك): (يقول).

(2) "وترامى القوم رِمِّيًّا" بكسر الراء والميم المشددة، والقياس: تراميًا". الوقاد، شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج36/2).

(3) سيبويه، الكتاب (ج41/4).

(4) في (ك): (يريد).

(5) في (ط): (لا يكون).

(6) في (ك): (وكذلك).

(7) في (ط): (الحِجِّيرى).

(8) قال السيرافي: "قالوا: (الدّلّيلى) يراد به كثرة العلم بالدّلالة والرسوخ فيها، وقالوا: (القتّيتى)، وهي النّميمة)، و(الهجّيرى): كثرة القول والكلام". السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج426/4).

(9) في شرح شافية ابن الحاجب(ت646هـ)، الرضي الأستراباذي(ت686هـ): أمَّا (الْفِعِّيلَى) فليس – أيضاً– قياسيًّا، فـ(الحِثِّيثَى، والرِّمِّيَّا، والحِجِّيزَى): مبالغة التَّحَاثّ، والترامي، والتحاجز؛ أي: لا يكون من واحد، وقد يجئ منه ما يكون مبالغة لمصدر الثلاثي: كـ(الدِّلِّيلَى، وَالنِّمِّيمَى، وَالهِجِّيرَى، والخِلِّيفَى)؛ أي: كثرة الدلالة، والنميمة، والْهُجْر: أي: الهذر، والخلافة. وأجاز بعضهم المد في جميع ذلك، والأَوْلَى المَنْعُ، وقد حكى الكسائي(ت189هـ): (خِصِّيصَاء) بالمد، وأنكره الفراء(ت207هـ). انظر: الرضي، شرح الشافية (ج168/1)، ودنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص16).

(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص300).

(11) رُوِي في (النهاية): . وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ: "لَوْ أَطَقْتُ الْأَذَانَ مَعَ الخِلِّيفَى لأَذَّنْتُ" الخِلِّيفَى بِالْكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ وَالْقَصْرِ: الْخِلَافَةُ، وَهُوَ وَأَمْثَالُهُ مِنَ الأبْنِية، كالرِّمِّيَّا والدِّلِّيلا، مصدَرٌ يَدُل عَلَى مَعْنَى الكَثْرة. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج69/2).

(12) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج69/2).

(13) في (ط): (أطلقتُ).

(14) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج69/2).

وَابْنُ سَعْدٍ[1] فِي الطَّبَقَاتِ[2] بِسَنَدِهِ إِلَيْهِ بِلَفْظِ: "لَوْ كُنْتُ أُطِيقُ الأَذَانَ مَعَ الخِلِّيفَى لَأَذَّنْتُ"[3].

قَوْلُهُ: [قِيلَ: سُئِلَ الزَّمَخْشَرِيُّ] قَالَ الخَوَارِزْمِيُّ[4]: /ق44أ/ قَالَ العِمْرَانِيُّ[5]: سَأَلْتُ صَاحِبَ (الكَشَّافِ) فَقُلْتُ:[6] (الْفِعِّيلَى)؛ أَهُوَ عَلَى القِيَاسِ أَمْ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ؟ فَقَالَ: هُوَ كَثِيرُ الاسْتِعْمَالِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قِيَاسًا. وَعَنِ ابْنِ دُرَيْدٍ فِي (الجَمْهَرَةِ): لَيْسَ لِمُوَلَّدٍ أَنْ يَبْنِيَ ذَلِكَ إِلَّا مَا بَنَتِ العَرَبُ، وَتَكَلَّمَتْ بِهِ، وَلَوْ أُجِيزَ ذَلِكَ لَقُلِبَ[7] أَكْثَرُ الكَلَامِ فَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى مَا جَاءَ مِمَّا لَمْ تَسْمَعْهُ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ بِهِ شِعْرٌ فَصِيحٌ /ق19ب/"[8].

---

(1) محمد بن سعد بن منيع الزهريّ(168هـ – 230هـ) أبو عبد الله: مؤرخ ثقة، من حُفَّاظ الحديث. وُلد في البصرة، وسكن بغداد، وصحب الواقدي المؤرخ، زمانًا، فكتب له وروى عنه، وعرف بكاتب الواقدي. قال الخطيب في تاريخ بغداد: محمد بن سعد عندنا من أهل العدالة وحديثه يدل على صدقه فإنه يتحرى في كثير من رواياته. من أشهر كتبه: (طبقات الصحابة)، يعرف بـ(طبقات ابن سعد). انظر: البغدادي: الخطيب، تاريخ بغداد وذيوله (ج369/2)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (ج62/53)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج664/10).

(2) (طبقات الصحابة)، يعرف بـ(طبقات ابن سعد). المرجع السابق.

(3) قال عمر بن الخطاب– رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ–: "لَوْ كُنْتُ أُطِيقُ الآذَانَ مَعَ الخِلِّيفَى لَأَذَّنْتُ". ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج220/3).

(4) الخَوَارِزْمِيُّ، شرح المفصل في صنعة الإعراب – التخمير – (ج86/3).

(5) علي بن محمد بن علي بن أحمد بن هارون(ت560ه) العمراني الخوارزمي، أبو الحسن الأديب ابن الأديب: يلقب: بـ(حجة الأفاضل)، و(فخر المشايخ)، و(سيد الأدباء)، و(قدوة مشايخ الفضلاء)، و(المحيط بأسرار الأدب)، و(المطلع على غوامض كلام العرب). قرأ الأدب على فخر خوارزم (محمود بن عمر الزمخشري)، وكان من أنبه تلاميذه، فصار أكبر أصحابه، وأوفرهم حظًّا من غرائب آدابه، لا يشقّ غباره في حسن الخط واللفظ، ولا يمسح عذاره في كثرة السماع والحفظ، سمع الحديث من فخر خوارزم والامام عمر الترجماني، والإمام الحسن بن سليمان الخجندي، والقاضي عبد الواحد الباقرحي، وغيرهم. وكان ولوعًا بالسماع كتوبًا، وجعل في آخر عمره أيامه مقصورة، وأوقاته موقوفة على نشر العلم، وإفادته لطالبيه، وإفاضته على الراغبين فيه، وهو مع العلم الغزير والفضل الكثير علم في الدين والصلاح المتين، وإنه في الزهادة والسداد وحسن الاعتقاد أطهر أقرانه ذيلًا من العيوب، وأنقاهم جيبًا عن اقتراف الذنوب، وكان يذهب مذهب الرأي والعدل، وله شعر حسن، فمن قوله في صباه في مدح رسول الله – صلّى الله عليه وسلم – وخلفائه الراشدين يعارض قصيدة كعب بن زهير: بانت سعاد فقلبي اليوم متبول قال: كتبتها من خطه

أضاء برق وسجف الليل مسدول ... كما يهّز اليماني وهو مصقول

ومنها في مدح النبي – صلّى الله عليه وسلّم –:

هدى إلى دين إبراهيم أمّته ... وكلهم بعقال الشرك معقول

وله تصانيف حسان منها: (المواضع والبلدان)، و(تفسير القرآن)، و(اشتقاق الأسماء). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج961/5)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج62/22)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج195/2).

(6) في (ط): (فَقَلَبَ).

(7 في (ط): (فقلت).

(8) ابْنِ درَيْدٍ، جمهرة العرب (ج1192/2).

الباب السابع عشر: المصدر الميمي

قَوْلُهُ[1]: [لَكِنْ قَالَ فِي الصِّحَاحِ[2]] الحَاصِلُ أَنَّهُ يَجِيءُ بِمَصْدَرِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ عَلَى (مَفْعَلٍ)[3] بِالفَتْحِ إِنِ[4] اعْتُلَّتْ لَامُهُ مُطْلَقًا؛ أَيْ: سَوَاءٌ صَحَّتْ فَاؤُهُ، نَحْوَ: (غَزَا: مَغْزًى)، أَوْ اعْتُلَّتْ، نَحْوَ: (وَقَى: مَوْقًى). أَوْ صَحَّتْ لَامُهُ، وَلَمْ يَكُنْ مِثَالًا سَقَطَتْ فَاؤُهُ فِي مُسْتَقْبَلِهِ، مِثْلُ[5]: (مَوْجَلٍ)[6] سَوَاءٌ فُتِحَتْ عَيْنُ مُضَارِعِهِ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ كُسِرَتْ، كَـ(مَذْهَبٍ، وَمَوْجَلٍ، وَمَقْتَلٍ، وَمَضْرَبٍ، وَمَغْرَبٍ، وَمَرْجَعٍ) شَاذٌّ. فَإِنْ سَقَطَتْ فَاؤُهُ، فَبِالْكَسْرِ كَـ(مَوْعِدٍ، وَمَوْضِعٍ). وَجَاءَ بِالتَّاءِ مِنَ المَضْمُومِ عَيْنُ مُضَارِعِهِ، وَمِنْهُ: (المَدْعَاةُ إِلَى الطَّعَامِ)، وَمِنْ مَفْتُوحِهَا[7]، وَمِنْهَا: (المَسْعَاةُ)[8]؛ أَيْ: السَّعْيُ إِلَى الْخَيْرِ.

قَوْلُهُ: [كَـ(يَوْجِلُ)[9]] قَالَ سِيبَوَيْه[10]: مَنْ قَالَ فِي مُضَارِعِ: (وَجَلَ: يَوْجِلُ) مِنْ غَيْرِ إِعْلَالِ وَاوِهِ[11] قَالَ فِي المَصْدَرِ(مَوْجَلٌ) بِالْفَتْحِ، وَمَنْ قَالَ فِيهِ: (يَيْجِلُ)، أو (يَاجَلُ) بِقَلْبِ وَاوِهِ يَاءً أَوْ أَلِفًا، قَالَ فِي المَصْدَرِ: (مَوْجِلٌ) بِالْكَسْرِ؛ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لمَّا أُعِلَّ وَاوُهُ بِالإِبْدَالِ شُبِّهَ وَاوُهُ بِوَاوِ (يَعِدُ) الذَي أُعِلَّ بِالْحَذْفِ.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص301).

(2) المَوْضِعُ: المكان. والمَوْضِعُ أيضاً: مصدر قولك وضعت الشيء من يدي وَضْعاً، ومَوْضوعاً وهو مثل المعقول، ومَوْضِعاً. والمَوْضَعُ بفتح الضاد: لغة في الموضع، سمعها الفراء. ويقال في الحَجَر وفي اللبِن إذا بُنِي به: ضَعْهُ على غير هذه الوضعة والوضعة والضعة، كله بمعنى. انظر: الجوهري، الصحاح (ج1299/3)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص301).

(3) في (م): (معتل).

(4) في (ك): (أي). المصدر الميمي: اسم يدل على معنى المصدر مبدوء بميم زائدة، مثل: (مَقْدَمُكُمْ)؛أي: (قُدُومُكُمْ). أوزانه من الثلاثي: 1- (مَفْعَلٌ): (مَضْرَبٌ)، و(مَلْقًى)، و(مُعَاف) بفتح العين من: (ضَرَبَ)، و(لَقِي)، و(عافى) إذا كان الفعل صحيحًا أو ناقصًا أو أجوفَ بقطع النظر عن حركة العين. 2- (مَفْعِلٌ): بكسر العين. إذا كان مثالًا حذفت فاؤه في المضارع في (وَعَدَ): (يَعِدُ) (مَوْعِدٌ)، و(مَوْثِقٌ)، وَشَذَّ: (مَرْجِعٌ)، و(مَصِيرٌ)، و(مَعْرِفَةٌ)، و(مَقْدِرَةٌ) أوزان المصدر الميمي من غير الثلاثي: على وزن اسم المفعول، ويفرق بسياق الاستعمال، مثل: قوله – تعالى- ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه: 114] و﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾[الإسراء:80]؛ أي: بدخول صدق، وخروج صدق. انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص555).

(5) (مِثْلُ: (مَوْجَلٍ)، ساقط في (م).

(6) فَإِنْ سَقَطَتْ فَاؤُهُ، فَبِالْكَسْرِ كَـ(مَوْعِدٍ، وَمَوْضِعٍ). حاشية ابن جماعة، على شرح الجاربردي.

(7) في (ك): (ومن المفتوحها).

(8) في (ط): (المساعاة).

(9) نص الجاربردي: (ما كان فاؤه حرف علة سقطت في مستقبله كـ(يضع)؛ فالمصدر منه بالكسر كـ(الموضِع)، وإن ثبت الفاء في مستقبله، كـ(يَوْجَلُ)، أو كان لامه- أيضًا- حرف علة، وإن سقط فاؤه في المستقبل، كـ(بقي) فالمصدر منه مفتوح العين – أيضًا- كـ(المَوْجَل)، و(المَوْقَى). انظر: شاهين، مجموعة الشافية شرح الجاربردي (ص301).

(10) انظر: سيبويه، الكتاب (ج211/4-212).

(11) (قال في المصدر(موجَل) بالفتح، ومن قال فيه (ييجل) أو (ياجل) بقلب)، ساقط في (ك).

قَوْلُهُ: [لِأَنَّهُ جَاءَ (مَهْلَكٌ)[1]] حَكَاهُ الجَوْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُ.

قَوْلُهُ: [وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَه﴾ [2]] لَمْ أَجِدْ القِرَاءَةَ بِكَسْرِ الظَّاءِ وَضَمِّ السِّينِ، وَالإِضَافَةِ لِأَحَدٍ[3]، وَالمَنْقُولُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ[4]: أَنَّهُ قَرَأَ بِالضَّمِّ، وَالإِضَافَةِ[5]، ثُمَّ عَنْهُ أَنَّهُ قَرَأَ (فَنَاظِرَةٌ) عَلَى (فَاعِلَةٍ)، وَقَدْ خَرَّجَهَا أَبُو إِسْحَاقَ[6] عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ، نَحْوَ: ﴿ **لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ**﴾[7]، وَعَنْهُ (فَنَاظِرْهُ) /ق44ب/ عَلَى الْأَمْرِ؛ أَيْ: سَامِحْهُ بِالنَّظِرَةِ، وَالضَّمِيرُ لِلْغَرِيمِ، وَعَنْ

---

(1) لِأَنَّـهُ جَـاءَ (مَهْلُكٌ)، بضـمِّ الـلَّام، مصـدر (هلك)، و(ميسُـر) بضـمِّ السين، بمعنـى السـعة، والغنيمـة، وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسُرَه﴾ [البقرة:280]، بِضَمِّ السين، وَالإِضَافَةِ.

(2) [البقرة:280].

(3) أي: إضافة (ميسر) إلى (الهاء) (مَيْسُره) الذي هو الضمير المجرور فيه. كما ذكره ابن جماعة في الفقرة الآتية.

(4) ابن أبي رباح(ت114هـ): عطاء بن أسلم بن صفوان: الإمام، شيخ الإسلام، مفتي الحرم، أبو محمد القرشي مولاهم، تابعيّ، من أجلاء الفقهاء. كان عبدًا أسود. ولد في جند (باليمن) ونشأ بمكة فكان مفتي أهلها ومحدثهم، عطاء بن أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، ولد: في أثناء خلافة عثمان. حدث عن: عدة من الصحابة. كان عطاء أسود، أعور، أفطس، أشل، أعرج، ثم عمي، وكان ثقة، فقيها، عالمًا، كثير الحديث. وقطعت يده مع ابن الزبير. – وكان عالمًا بالحج –: قد حج زيادة على سبعين حجة. وكان يوم مات ابن نحو مائة سنة. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج78/5)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج78/20)، والزركلي، الأعلام (ج235/4).

(5) أي: (مَيْسُرَه).

(6) صـرح ابـن جماعـة فـي المخطوطـة: بـ(أبي إسـحاق بـن ملكـون) بقَوْلِـهِ: (ممـن غلطـوا ثـعلـباً). ابـن ملكون(ت581هـ) إبراهيم بن محمد بن منذر، أبو إسحاق ابن ملكون الحضرمي: نحوي، من أهل إشبيلية مولدًا ووفاة. أستاذ نحويٌّ جليلٌ. روى عَنهُ ابْنُ خروف(609هـ)، وابْنُ حوطِ اللهِ، و(الشلوبين(ت645هـ)، من كتبه: (إيضاح المنهج) جمع فيه بين كتابي ابن جني(ت392هـ): (التنبيه، والمبهج) على الحماسة، و(شرح الجمل) للزجاجي(ت337هـ)، و(النكت على التبصرة للصيمري(ت487هـ). لَهُ ذكر فِي جمع الْجَوَامِع. ولكنه ورد عند الزجاج: و(كَاذِبَة) مصدر كقولك: (عافاه) الله عافية وعَاقَبَهُ عاقبة، وكذلك: (كذب كاذبة)، وهذه أسماء في مَوْضِعِ المَصَادِرِ. انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج107/5)، والذهبي، تاريخ الإسلام (ج724/12)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج431/1)، والزركلي، الأعلام (ج62/1).

(7) [الواقعة:2].

مُجَاهِدٍ[1] – أَيْضًا–: أَنَّهُ قَرَأَ بِالضَّمِّ، وَالإِضَافَةِ، لَكِنَّهُ قَرَأَ (فَنَظْرَهُ) بِسُكُونِ الظَّاءِ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ، وَفِي الآيَةِ قِرَاءَاتٌ أُخْرَى، وَالمَشْهُورُ مِنْهَا: ﴿**فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ**﴾[2] بِكَسْرِ الظَّاءِ، وَفَتْحِ السِّينِ، وَضَمِّهَا[3] مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ.

---

(1) ابـن مجاهـد(ت370هــ) فــي القـرآت: وكلاهمـا ورد فــي المخطوطــة. أمَّـا هنـا فهـو (مجاهـد بـن جبر)(ت104هـ)، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم: تابعي، مفسر من أهل مكة. قال الذهبي: شيخ القراء والمفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاثين مرّة، يقف عند كل آية يسأله: فيم نزلت وكيف كانت؟ وتنقل في الأسفار، واستقر في الكوفة. وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب فنظر إليها: ذهب إلى (بئر برهوت) بحضرموت، وذهب إلى (بابل) يبحث عن هاروت وماروت. أمّا كتابه في (التفسير) فيتقيه المفسرون، وسئل الأعمش عن ذلك، فقال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب، يعني النصارى واليهود. ويقال: أنه مات وهو ساجد. انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (ج439/3)، والزركلي، الأعلام (ج278/5).

(2) [البقرة:280].

(3) (فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ) قَرَأَ الْجُمْهُورُ: (فَنَظِرَةٌ)، عَلَى وَزْنِ (نَبِقَةٍ). وَقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَالْحَسَنُ، وَالضَّحَّاكُ، وَقَتَادَةُ: بِسُكُونِ (الظَّاءِ) (فَنَظْرَةٌ) وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ، يَقُولُونَ فِي: كَبَدَ كَبْدَ. وَقَرَأَ عَطَاءُ: (فَنَاظِرَةٌ)، عَلَى وَزْنِ: (فَاعِلَةٌ) وَخَرَّجَهُ الزَّجَّاجُ(ت311ه) عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (يَعْلَمُ خائِنَةَ الْأَعْيُنِ) [غافر:19]، وَقَالَ: قَرَأَ عَطَاءُ: (فَنَاظِرَةٌ)، بِمَعْنَى: فَصَاحِبُ الْحَقِّ نَاظِرُهُ، أَيْ: مُنْتَظِرُهُ، أَوْ: صَاحِبُ نَظِرَتِهِ، عَلَى طَرِيقَةِ النَّسَبِ، وَعَنْهُ: (فَنَاظِرْهُ)، عَلَى الْأَمْرِ بِمَعْنَى: فَسَامِحْهُ بِالنَّظِرَةِ، وَبَاشِرْهُ بِهَا. وَنَقَلَهَا ابْنُ عَطِيَّةَ. وَعَنْ مُجَاهِدٍ: جَعَلَاهُ أَمْرًا، وَالْهَاءُ ضَمِيرُ الْغَرِيمِ: (فَنَاظِرْهُ). وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: (فَنَاظِرُوهُ)، أَيْ: فَأَنْتُمْ نَاظِرُوهُ. أَيْ: فَأَنْتُمْ مُنْتَظِرُوهُ. فَهَذِهِ سِتُّ قِرَاءَاتٍ، وَمَنْ جَعَلَهُ اسْمَ مَصْدَرٍ أَوْ مَصْدَرًا فَهُوَ يَرْتَفِعُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَأٍ محذوف تقديره: فَالْأَمْرُ وَالْوَاجِبُ عَلَى صَاحِبِ الدَّيْنِ نَظِرَةٌ مِنْهُ لِطَلَبِ الدَّيْنِ مِنَ الْمَدِينِ إِلَى مَيْسَرَةٍ مِنْهُ. وقرأها نافع وحده: (إلى مَيْسُرَةٍ) بضم السين. وقرأ الباقون: بفتح السين. (فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)، قال أبو منصور: هما لغتان: مَيسَرَة ومَيْسُرة، ومثله: مَقبَرة ومَقبُرة، ومشرَبة ومَشرُبة: للغُرفة. الباقون المقصودون من مجموع القراء: أولا– القراء السبعة: 1– ابن عامر (ت:118هـ)، 2–ابن كثير (ت120هـ)، 3– عاصم(ت127هـ)، 4– أبو عمرو (ت154هـ)، 5– حمزة(ت156هـ)، 6–نافع(ت169هـ)، 7– الكسائي(ت189هـ)، ثانيا– الثلاثة المتمون للعشرة: 8– أبو جعفر (ت130هـ)، 9– يعقوب(ت205ه)،10– خلف(ت229هـ)، ثالثا– الأربع الشواذ: 11– الحسن البصري(ت110هـ)، 12– ابن محيصين(ت123هـ)، 13–الأعمش(ت148ه). وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: إِلَى مَيْسُورِهِ، عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْغَرِيمِ. و(نظرة): قرئ: 1– بكسر الظاء (نَظِرَة)، على وزن نَبِقَة، وهى قراءة الجمهور. 2– بسكون الظاء (نَظْرَة) ، وهى قراءة أبى رجاء، ومجاهد، والحسن، والضحاك، وقتادة، وهى لغة تميمية. 3– (فَنَاظِرَة)، على وزن فاعلة، وهى قراءة عطاء، وخرجها الزجاج على أنها مصدر. 4– (فنَاظِرُهُ)، وهى قراءة عطاء، على معنى: فصاحب الحق ناظره أي: منتظره، أو صاحب نظرته، على طريق النسب. 5– (فَنَاظِرْهُ)، على صيغة الأمر، والهاء ضمير الغريم، ورويت عن مجاهد. 6– (فَنَاظِرُوهُ)، وهى قراءة عبد الله؛ أي: فأنتم ناظروه؛ أي: منتظروه. و(ميسرة): قرئ:1– بضم= =السين (مَيْسُرَة)، وهى قراءة نافع وحده، والضم لغة أهل الحجاز، وهو قليل. 2– بفتح السين (مَيْسَرَة)، وهى قراءة الجمهور، وهى لغة أهل نجد، وهى اللغة الكثيرة. 3– (ميسُورِهِ)، على وزن مفعول، مضافًا إلى ضمير الغريم، وهى قراءة عبد الله. 4– (مَيْسُرِهِ)، بضم السين وكسر الراء، بعدها ضمير الغريم، وهى قراءة عطاء، ومجاهد. انظر: الأزهري، معاني القراءات (ج232/1)، أبو حيان، البحر المحيط (ج717/2)، وجعفر شرف الدين، الموسوعة القرآنية، خصائص السور (ج122/5).

قَوْلُهُ[1]: **[بِضَمِّ السِّينِ وَالإِضَافَةِ**[2]**]**؛ أَيْ: إِضَافَة (مَيْسُر) إِلَى الهَاءِ[3] الذِي هُوَ الضَّمِيرُ المَجْرُورُ فِيهِ. ض.

قَوْلُهُ: [لِلُزُومِ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ][4] إِذَ أَصلُهُ حِينَئِذٍ (مَعْوَوِيٌّ).

قَوْلُهُ: [وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَجِيءِ (مَكْرُمَةٍ) بِمَعْنَى المَصْدَرِ] فِي القَامُوسِ: وَ(مَكْرُم، وَمَكْرُمَة) بِضَمِّ رَائِهِمَا، وَالأُكْرُومَةُ[5] بِالضَّمِّ: (فُعُولة)[6]: (فِعْلُ الكَرَمِ)، وَ(أَرْضٌ مَكْرُمَةٌ)، وَ(كَرَّمَ)[7] بِالتَّحْرِيكِ: كَرِيمَةٌ[8]، وَعَلَى الاسْتِعْمَالِ الْأَوَّلِ الإِشَارَةُ، بِقَوْلِ الجَوْهَرِيُّ: (وَالْمَكْرُمَةُ): وَاحِدَةُ المَكَارِمِ)[9].

قَوْلُهُ[10]: **[ثُمَّ إِنَّ جَعْلَهُ المَصْدَرَ المِيمِيَّ قِيَاسًا مَعَ ذِكْرِ (مَدْخَلٍ)، وَغَيْرِهِ فِي السَّمَاعِيِّ مَوْضِعُ تَأَمُّلٍ]** يُمْكِنُ التَّوْفِيقُ بِأَنَّهُ لَمْ يُقَيِّدْ مَصْدَرُ الثُّلَاثِيِّ بِالسَّمَاعِيِّ حَتَّى يُتَوَهَّمَ التَّنَاقُضُ، وَإِنَّمَا قَالَ: أَبْنِيَةُ الثُّلَاثِيِّ كَثِيرَةٌ، وَعَدَّ (المَدْخَلَ) مِنْهَا، فَلَا تَنَاقُضَ.

قَوْلُهُ: [وَالمَزِيدُ فِيهِ وَالرُّبَاعِيُّ قِيَاسٌ] لَا يُفْهَمُ أَنَّ المُجَرَّدَ سَمَاعِيٌّ، بَلْ إِنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسِيٍّ، وَهَذَا النَّفْيُ صَادِقٌ، وَإِنْ كَانَ البَعْضُ قِيَاسِيًّا، وَأُجِيبَ – أَيْضًا–: بِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ (مَدْخَلًا)، وَغَيْرَهُ فِي السَّمَاعِيِّ عَلَى أَنَّهُمَا مِنْهُ، بَلْ لَمَّا ذَكَرَ المَصْدَرَ المُجَرَّدَ وَالمَزِيدَ، وَكَانَتِ الزِّيَادَةُ إِمَّا أَلِفُ التَّأْنِيثِ أَوْ تَاؤُهُ أَوْ غَيْرُهُمَا ذَكَرَهُمَا هُنَاكَ بِاعْتِبَارِ الزِّيَادَةِ، ثُمَّ نَبَّهَ هُنَا عَلَى أَنَّهُمَا مِنَ المَصَادِرِ القِيَاسِيَّةِ فَأَفَادَ حُكْمَهُمَا، وَرَفَعَ ذَلِكَ الإِبْهَامَ.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: حينئذ (معوويّ).
(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص302).
(3) أي: (مَيْسُره).
(4) نص الجاربردي: (ذكر ابن القطاع(ت:515هـ) علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطاع: (أنه جاء (مَأْلُك) – بضم اللام– بمعنى: الرسالة والكلام. وقال الأخفش: ليس في الكلام (مَفْعُل) بغير الهاء، قول ابن الحاجب: (ولا غيرهما): أي: لا غير (مَكْرُم)، و(مَعْوُن)، جاء من المصادر على هذا الوزن. وإنما لم يجعل (معون) مما جاء على (مفعول)؛ للزوم كثرة التغيير، وهو حذف الواو، ونقل الحركة، فإذا جعل (مفعلًا) فلا يلزم إلا النقل. وذكر في الصحاح: (أن (المعونة) بمعنى (الإعانة)، وأن (المكرمة): واحد (المكارم)، وأنه يقال: (أرض مكرمة) للنبات، إذا كانت جيدة للنبات، ولم يتعرض لمجيء (مكرمة) بمعنى المصدر. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج304/1)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص301).
(5) في (ك): (وإلا كرومة).
(6) (فُعُولة) ساقط في (ك)، و(ط).
(7) في (م): (وكذا).
(8) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1153/1).
(9) الجوهري، الصحاح (ج2020/5).
(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص303).

قَوْلُهُ[1]: **[ثُمَّ إنَّ جَعْلَهُ المَصْدَرَ المِيمِيَّ]** هَذَا مَا وَعَدَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: وَفِي هَذَا القِسْمُ بَحْثٌ سَنُشِيرُ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: [مَوْضِعُ تَأَمُّلٍ؛ حَيْثُ عَدَّ (مَدْخَلًا) هُنَاكَ مِنَ السَّمَاعِيِّ، وَهَهُنَا مِنَ القِيَاسِ] فَفِي كَلَامِهِ تَنَاقُضٌ، وَالجَوَابُ: أَنَّهُ مَا قَيَّدَ هُنَاكَ مَصْدَرَ الثُّلَاثِيِّ بِالسَّمَاعِيِّ حَتَّى يَلْزَمَ التَّنَاقُضَ، وَإِنَّمَا قَالَ: أَبْنِيَةُ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ كَثِيرَةٌ أعمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهَا قِيَاسِيًّا أَوْ لا، فَعُدَّ مِنَ الكَثِيرِ (المَدْخَلُ) مَعَ أَنَّهُ قِيَاسِيٌّ، ثُمَّ لَمَّا لَمْ يُعْلَمْ هُنَاكَ أَنَّهُ سَمَاعِيٌّ أَوْ قِيَاسِيٌّ ذَكَرَ هُنَا أَنَّ مِثْلَ (مَدْخَلٍ) قِيَاسِيٌّ، فَلَا تَنَاقُضَ.

فَإِنْ قِيلَ[2]: تَخْصِيصُ المَزِيدِ وَالرُّبَاعِيِّ بِكَوْنِ مَصْدَرِهِمَا قِيَاسِيَّيْنِ فِي مُقَابَلَةِ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَصْدَرَهُ سَمَاعِيٌّ. وَ- أَيْضًا- قَوْلُهُ: إِلَّا إِنَّ الغَالِبَ فِي نَحْوِ: (مَدْخَلٍ) إِلَى آخِرِهِ دَلِيلٌ عَلِى كَوْنِ مَصْدَرِهِ سَمَاعِيًّا؛ فَيَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ؛ قُلْنَا: تَخْصِيصِهِمَا بِكَوْنِهِمَا قِيَاسِيَّيْنِ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثُّلَاثِيَّ المُجَرَّدَ لَيْسَ مَصْدَرُهُ قِيَاسِيًّا فَحَسْب؛ لِمَا أَنَّ مَصْدَرَهُمَا قِيَاسِيٌّ فَحَسْب بَلْ قَدْ يَكُونُ سَمَاعِيًّا فَحَسْب، وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُ سَمَاعِيًّا، وَبَعْضُهُ قِيَاسِيًّا، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ وَإِنْ دَلَّ عَلَى نَفْيِ الحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثُّلَاثِيَّ المُجَرَّدَ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ أَيْ: لَيْسَ بِقِيَاسِيّ فَحَسْب، وَنَفْيُ كَوْنِهِ قِيَاسِيًّا أَعَمُّ مِنَ القِسْمَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، وَلَا دَلَالَةَ لِلْأَعَمِّ عَلَى الْأَخَصِّ، وَ- أَيْضًا- اسْتِثْنَاءُ إِلَّا أَنَّ الغَالِبَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الثُّلَاثِيَّ المُجَرَّدَ لَيْسَ بِقِيَاسِيٍّ مُطْلَقًا، وَسَمَاعِيٍّ مُطْلَقًا، بَلْ فِيهِ السَّمَاعِيُّ وَالقِيَاسِيُّ، بِدَلِيلِ أَنَّ المُسْتَثْنَى قِيَاسِيٌّ، وَهُوَ فِيهِ، وَإِذَا كَانَ بَعْضُهُ قِيَاسِيًّا، وَبَعْضُهُ سَمَاعِيًّا؛ فَلَا يَكُونُ مَضْبُوطًا مُطْلَقًا، وَالاسْتِثْنَاءُ مِنْ عَدَمِ الضَّبْطِ فِيهِ كَمَا تَقَرَّرَ؛ سَلَّمْنَا أَنْ أَرَادَ أَوَّلًا أَنَّهُ سَمَاعِيٌّ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَنَاقُضَ؛ لِأَنَّ (مَفْعَلًا) مَجِيئُهُ فِيهِ سَمَاعِيٌّ، وَإِنْ أَرَادَ فِي إِفْرَادِهِ قِيَاسِيٌّ. ض.

قَوْلُهُ[3]: **[وَيَجِيءُ المَصْدَرُ عَلَى زِنَةِ المَفْعُولِ]** قَدْ يَكُونُ المَفْعُولُ مُحَقَّقًا كَ(مَخْرَجِ مُسْتَخْرَجٍ)، وَ(مُدَحْرَجٍ)، وَقَدْ يَكُونُ مُقَدَّرًا كَ(مُنْطَلَقٍ)، وَ(مُحْرَنْجَمٍ)، وَهُمَا مِنَ الأَبْوَابِ التِي يَكُونُ فِعْلُهَا لَازِمًا.

قَوْلُهُ: /ق45أ/ **[نَحْوَ: (أَخْرَجْتُهُ مُخْرَجًا)]** قَالَ اللهُ- تَعَالَى-: ﴿**وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ**﴾ [4]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

الْحَمْــدُ لِلَّهِ مُمْسَــانَا ومُصْــبَحَنا[5] ... ...

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: (وإنْ أراد في إفراده قياسيّ. ض).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص304).

(3) المرجع السابق، ص305.

(4) [سبأ:9].

(5) سبق تخريجه، 102.

أَيْ: وَقْتَ إِمَسَائِنَا، وَوَقْتَ إِصْبَاحِنَا[1]، عَلَى حَدِّ: (آتِيكَ خُفوقَ النَّجْمِ[2] وتَمَامَهُ)، بِالْخَيْرِ ومُصْبَحَنا[3] رَبِّي، وَمَمْسَانَا[4]، وَقَالَ:

وَقَــدْ ذُقْتُمونـــا مَـــرَّةً بَعْــدَ مَـــرَّةٍ   عِلْـمُ[5] بَيـانِ المَـرْءِ عِنْـدَ المُجَـرَّبِ[6]

أَيْ: عِنْدَ التَّجْرِبَةِ.

قَوْلُهُ: [المَيْسُورُ بِمَعْنَى اليُسْرِ] هُوَ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ أَفَادَهُ بِهِ أَنَّ القَلِيلَ هُوَ مَا يَكُونُ بِمَعْنَى اليُسْرِ؛ أَيْ: وَالمَعْسُورُ بِمَعْنَى العُسْرِ، كَقَوْلِهِمْ: (دَعْهُ إِلَى مَيْسُورِهِ وَإِلَى مَعْسُورِهِ)؛ أَيْ: إِلَى يُسْرِهِ وَإِلَى عُسْرِهِ، وَجَاءَ – أَيْضًا–: (المَوْضُوعُ وَالمَرْفُوعُ وَالمَعْقُولُ) بِمَعْنَى: (الوَضْعِ، وَالرَّفْعِ، وَالعَقْلِ)، وَمِمَّا لَحِقَتْهُ التَّاءُ: (المَكْرُوهَةُ) بِمَعْنَى الكَرَاهَةِ، وَ(المَصْدُوقَةُ) بِمَعْنَى الصِّدْقِ، وَ(المَاوِيَةُ) بِتَخْفِيفِ اليَاءِ[7] مِنْ (أَوَى) لَهُ بِالقِصَرِ إِذَا رَحِمَ.

قَوْلُهُ[8]: [بِمَعْنَى الْفِتْنَةِ إِذَا لَمْ تَجْعَلِ البَاءَ زَائِدَةً][9]؛ أَيْ: وَلَا لِلظَّرْفِيَّةِ وَلَمْ يُقَدَّرْ مُضَافٌ،

---

(1) في (م): (صباحنا).

(2) آتيك خفوق النجم ومقدم الحاج، أي: وقت خفوق النجم ووقت مقدم الحاج. الزوزني، شرح المعلقات السبع (ص111).

(3) في (م): (صبحنا).

(4) في (م): (مسانا).

(5) في (ك): (وعِلْمُ).

(6) في زهر الأكم في الأمثال والحكم، قاله بعض بني مازن مِنَ [الطويل]. وبلا نسبة: في شرح ديوان الحماسة، التبريزي(ت502هـ). الشاهد فيه قَوْلُهُ: (المجرب)؛ حيث ورد على زنة اسم المفعول، والمراد به المصدر؛ أي: (التجربة). انظر: اليوسي، زهر الأكم في الأمثال والحكم (ج1/238)، والأشموني، شرح الأشموني، لألفية ابن مالك (ج2/238)، والتبريزي، شرح ديوان الحماسة، أبو تمام حبيب بن أوس (ج1/286).

(7) (بتخفيف الياء)، ساقطة في (ك).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص306).

(9) نص الجاربردي: و(المفتون): في قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: 6]: بمعنى الفتنة، إذا لم تجعل الباء زائدة، وإذا جُعِلَتْ زائدة، فهو اسم مفعول. انظر: شاهين، مجموعة الشافية شرح الجاربردي (ص301).

فَـ(إِنْ) جُعِلَتْ بِمَعْنَى (فِي) وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مُجَاهِدٌ، وَالْفَرَّاءُ، يُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي[1] عَبْلَةَ[2] فِي ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [3] بِمَعْنَى اسْمِ المَفْعُولِ لَا مَصْدَرٍ، وَالمَعْنَى: (فِي أَيِّ فِرْقَةٍ وَطَائِفَةٍ مِنْكُمُ المَفْتُونُ)، وَكَذَا إِنْ قُدِّرَ مُضَافٌ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الأَخْفَشُ؛ أَيْ: (بِأَيِّكُمْ فَتْنُ المَفْتُونِ[4]، فَحُذِفَ المُضَافُ، وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَالبَاءُ عَلَى هَذَا سَبَبِيَّةٌ.

قَوْلُهُ: [وَإِذَا جُعِلَتْ زَائِدَةً فَهُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ] هُوَ اسْمُ مَفْعُولٍ[5]– أَيْضًا – إِذَا جُعِلَتْ لِلظَّرْفِيَّةِ أَوْ قُدِّرَ مُضَافٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِلَى زِيَادَتِهَا ذَهَبَ قَتَادَةُ[6] وَأَبُو عُبَيْدَةَ[7] إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّ البَاءَ

---

(1) في (م): (ابن عبلة).

(2) إبراهيم بن شمر (ت152هـ) وهو إبراهيم بن أبي عبلة العقيلي، يكنى بأبي إسماعيل، وقيل: يكنى: أبا العباس. وقيل: أبا سعيد، من أهل الرملة: الإمام، القدوة، شيخ فلسطين، أبو إسحاق العقيلي، الشامي، المقدسي. من بقايا التابعين. ولد: بعد الستين للهجرة. وروى عن: ابن عمر، وأبي عبد الله بن أم حرام، وواثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك، وأبي أمامة الباهلي، وبلال بن أبي الدرداء، وخالد بن معدان، وخلق سواهم. وروى عنه مالك، وسعيد بن عبد العزيز. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج323/6)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (ج440/6)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج105/2)، وابن حجر، تقريب التهذيب (ص92).

(3) [القلم:6].

(4) (المفتون): ساقط في (ط).

(5) (هو اسم مفعول)، ساقط في (ط).

(6) قتادة بن دعامة(61هـ – 118هـ) بن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي البصري: مفسر حافظ ضرير أكمه. قال الإمام أحمد ابن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة. وكان مع علمه بالحديث، رأسًا في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب. وكان يرى القدر، وقد يدلس في الحديث. مات بواسط في الطاعون. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ (ج92/1)، والحموي، معجم الأدباء (ج2233/5)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج85/4)، والزركلي، الأعلام (ج189/5).

(7) معمر بن المثنى(ت209هـ) معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيد النحوي: من أئمة العلم بالأدب واللغة. مولده ووفاته في البصرة. استقدمه هارون الرشيد إلى بغداد سنة 188هـ وقرأ عليه أشياء من كتبه. قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه. وكان إباضيًّا، شعوبيًّا، من حفاظ الحديث. قال ابن قتيبة: كان يبغض العرب وصنف في مثالبهم كتبًا. ولما مات لم يحضر جنازته أحد؛ لشدة نقده معاصريه. وكان، مع سعة علمه، ربما أنشد البيت فلم يقم وزنه، ويخطئ إذا قرأ القرآن نظرًا. له نحو:200 مؤلف، منها: (نقائض جرير والفرزدق)، و(مجاز القرآن)، و(العققة والبررة)، و(مآثر العرب)، و(المثالب)، و(فتوح أرمينية)، و(ما تلحن فيه العامة)، و(أيام العرب)، و(الإنسان)، و(الزرع)، و(الشوارد)، و(معاني القرآن)، و(طبقات الفرسان)، و(طبقات الشعراء)، و(المحاضرات والمحاورات)، و(الخيل)، و(الأنباذ)، و(إعراب القرآن)، و(القبائل)، و(الأمثال)، و(تسمية أزواج النبي، ﷺ، وأولاده). انظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج280/3)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج235/5)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج152/8)، والزركلي، الأعلام (ج272/7).

لَا تُزَادُ فِي المُبْتَدَأِ إِلَّا فِي (حَسْبُكَ) فَقَطْ. كَذَا فِي إِعْرَابِ /ق45ب/ الحَلَبِيّ[1].

قَوْلُهُ[2]: **[وَفَاعِلَة إِلَى آخِرِهِ]**[3] العَاقِبَةُ مَا شَرَحَهُ الشَّارِحُ، قَالَ فِي (الصَّحَاحِ)[4]: (عَقَّبَ فُلَانٌ مَكَانَ أَبِيهِ عَاقِبَةً)؛ أَيْ: خَلَفَهُ، وَهُوَ اسْمٌ جَاءَ عَلَى المَصْدَرِ، كَقَوْلِهِ- تَعَالَى: ﴿**لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ**﴾[5]. ض.

قَوْلُهُ: [كَالعَافِيَةِ بِمَعْنَى المُعَافَاةِ[6]**]** مِنْهُ – أَيْضًا – (الفَاضِلَةُ) بِمَعْنَى الإِفْضَالِ، وَ(الدَّالَّةُ)[7] لِلْإِدْلَالِ، وَقَالَ- تَعَالَى-:﴿**وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ**﴾[8]؛ أَيْ: خِيَانَةٍ، وَقَالَ- تَعَالَى: ﴿**لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً**﴾[9]؛ أي: لغو. وجاء المصدر بلفظ اسم الفاعل في قولهم: **(قُمْ قَائِمًا)**؛ يْ: قِيَامًا، وَفِي

---

(1) السمين، الدر المصون (ج401/10).

(2) ساقط في (م)، إلى عند: (كالعافية بمعنى...).

(3) اعلم أن مجيء المصدر على وزن (فاعلة) أقل من مجيء المصدر على وزن (مفعول) كالعافية، نحو: عافاه الله عافية، وكالعاقبة نحو: عقَّب فلان مكان أبيه عاقبة، وكالباقية؛ كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة:8]؛ أي: بقاء. وكالكاذبة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة:2]؛ أي: كذب. ركن الدين، شرح الشافية (ج307/1).

(4) انظر: الجوهري، الصحاح (ج85/1).

(5) [الواقعة:2].

(6) في (م): (القافية بمعنى المقافاة).

(7) في (م): (للدلالة).

(8) [المائدة:13].

(9) [الغاشية:14]. في (م): (لا يسمع). قرأ ابنُ كثيرٍ، وأبو عَمْرٍو، (لا يُسْمَعُ) بضمّ الياءِ، على معنى: (فُعِلَ)، ما لم يسم فاعلُهُ، وإنّما ذُكِرَ بلفظ التّذكيرِ؛ لأنّه انصرف إلى المعنى. يعني: إلى اللّغو. السمرقندي، تفسير السمرقندي = بحر العلوم (ج574/3).

قَوْلِ الفَرَزْدَقِ[1]:

عَلَـى حِلْفَـةٍ لا أَشْـتِمُ الـدَّهْرَ مُسْـلِمًا   وَلاَ خَارِجًـا مِـنْ فِـيَّ زُوْرُ كَـلاَمِ [2]

قَالَ سِيبَوَيْه [3]: "التَّقْدِيرُ: وَلَا يَخْرُجُ خُرُوجًا، أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهُ مَعْطُوفًا[4] عَلَى (لَا أَشْتِمُ)"، قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ: "وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يَقَعَ اسْمُ الفَاعِلِ مَوْقِعَ المَصْدَرِ؛ لِأَنَّ المَصْدَرَ قَدْ وَقَعَ – أَيْضًا – مَوْقِعَهُ فِي قَوْلِكَ: (رَجُلٌ عَدْلٌ وَزُورٌ وَخَصْمٌ)[5]، قَالَ: (وَكِلَا الْأَمْرَيْنِ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ[6] وَلَمْ يُسمَعْ إلَّا فِي الثُّلاثِيّ فَحَسْب).

---

(1) الفرزدق(ت110هـ) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس. يُشبَّهُ بزهير بن أبي سلمى. وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير في الجاهليين، والفرزدق في الإسلاميين. وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، كان شريفًا في قومه، عزيزَ الجانب، يحمي من يستجير بقبر أبيه، وكان أبوه من الأجواد الأشراف، وكذلك جدُّهُ. وفي شرح نهج البلاغة: كان الفرزدق لا ينشد بين يدي الخلفاء والأمراء إلا قاعدًا، وأراد سليمان بن عبد الملك أن يقيمه فثارت طائفة من تميم، فأذن له بالجلوس! وقد جُمع بعض شعره في (ديوان)، ومن أمَّاتِ كُتُبِ الأدبِ والأخبارِ: (نقائض جرير والفرزدق)، كان يُكنى في شبابه بـ(أبي مكية)، وهي ابنة له. ولُقِّب بالفرزدق، لجهامة وجهه وغلظه. وتوفي في بادية البصرة، وقد قارب المائة. وأخباره كثيرة. وكان مشتهرًا بالنساء، زير غوان، وليس له بيت واحد في النسيب مذكور. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج86/6)، والزركلي، الأعلام (ج93/8).

(2) سبق تخريجه، ص131.

(3) سيبويه، الكتاب (ج346/1).

(4) في (ك): (موصوفًا).

(5) قال ابن مالك:

ونعتوا بمصدر كثيرًا ... فالتزموا الإفراد والتذكيرًا

ونعتوا بمصدر كثيرًا، وكان حقه أن لا ينعت به؛ لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصدًا للمبالغة، أو توسعًا بحذف مضاف؛ فالتزموا (الإفراد والتذكيرا)؛ تنبيهًا على ذلك؛ فقالوا: (رَجُلٌ عَدْلٌ، ورضًا، وزُورٌ)، و(امرأةٌ عَدْلٌ، ورضًا، وزُورٌ)، و(رجلانِ عَدْلٌ، ورضًا، وزُورٌ)، وكذا في الجمع: (رِجالٌ عَدْلٌ ورِضًا وزَوْرٌ)؛ أي: هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق؛ أي: عادلٌ ومَرضِيٌّ وزائرٌ. تنبيهان: الأول: وقوع المصدر نعتًا –وإن كان كثيرًا– لا يَطَّرِدُ، كما لا يَطَّرِدُ وقوعُهُ حالًا، وإنْ كان أكثرَ من وقوعه نعتًا. الثاني: أطلق المصدر، وهو مقيد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كـ(مزار)، و(مسير)؛ فإنه لا يُنعت به، لا باطِّرادٍ، ولا بغيره. انظر: السمين، الدر المصون (ج454/4)، والأشموني، شرح الأشموني، لألفية ابن مالك (ج322/2).

(6) في (ط): (السمع).

الباب الثامن عشر: [أسماء الزمان والمكان] (1)

قَوْلُهُ(2): **[يَجِيءُ عَلَى فَعْلَلَةٍ وَفِعْلَالٍ]**(3) المُقَارَنَةُ بَيْنَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ تُوْهِمُ تَمَاثُلَهُمَا فِي الوُرُودِ وَلَيْسَ كَذِلِكَ؛ لِأَنَّ (فِعْلَالًا) فِي غَيْرِ المُضَاعَفِ غَيْرُ مُطَّرِدٍ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّارِحُ إِلَى ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ عَلَى المُلْحَقَاتِ.

قَوْلُهُ: [نَحْوَ: دَحْرَجَ وَدَحْرَجَةً وَدِحْرَاجًا] كَمَا فِي القَامُوسِ، وَ(بُغْيَةِ الطَّالِبِ)(4)، وَ(شَرْحِ الدُّرَّةِ (5))، وَغَيْرِهَا. وَعَنْ الصُّمَيْرِيِّ فِي التَّبْصِرَةِ (6): لَمْ يُسْمَعْ فِي (دَحَرَجَ: دِحْرَاجٌ)؛ وَلِذَا(7) قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي (شَرْحِ التَّسْـهِيلِ): "لَمْ يُسمَعْ فِي (دَحْرَجَ: دِحْرَاجٌ)، وَلَا فِي المُلْحَقِ بِـ(فَعْلَلَ)(8) إِلَّا (حِيْقَالٌ(9) مَصْدَرُ (حَوْقَلَ)"(10).

---

(1) أسماء الزمان والمكان: اسمان مبدوءان بميم زائدة؛ للدلالة على زمان الفعل، أو مكانه، مثل: (مصيف)، و(مشتى) أوزانهما: من الثلاثي: بفتح العين، وبكسرها. و(مَفْعَلٌ): بفتح العين مع المفتوح العين في المضارع الصحيح، مثل: (مَذْهَبٌ)، أو الأجوف، مثل: (مخاف) مع المضموم العين في المضارع، مثل: (مكتب)، و(مقال). المعتل اللام مُطلقًا؛ أي: بقطع النظر عن حركة عينه، مثل: (مَرْضِيٌّ)، و(مَدْعِيٌّ) (مَفْعِلٌ) بالكسر. إذا كان الفعل الصحيح اللام مكسور العين في المضارع، مثل: (مَبِيعٌ)، و(مَصِيفٌ)، و(مَوْعِدٌ) من غير الثلاثي، مثل: اسم المفعول يُفَرَّقُ بينهما بالسياق. انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص555).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص307).

(3) نص الجاربردي: قَوْلُهُ: [نَحْوَ: دَحْرَجَ)؛ أي: مصدر الرباعي، وما ألحق به يَجِيءُ عَلَى (فَعْلَلَةٍ وَفِعْلَالٍ). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص301).

(4) ابن الناظم، بغية الطالب في شرح غريب تصريف ابن الحاجب.

(5) ابن الخبّاز، الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية، لابن معطٍ.

(6) أبو محمد؛ عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَرِيُّ النحوي، نسبة إلى الصيمرة وهي بلد بالبصرة، كان عالمًا فاضلًا، قدم مصر، ونقل عنه أبو حيان كثيرًا. له كتاب جليل في النّحو يُسَمَّى: (التّبصرة) يشتغل به أهل المغرب، وقد أحسن فيه التعليل لمذهب البصريين، ولا يوجد به نسخة إلا من جهتهم. أَكثر أَبُو حَيَّان من النَّقْل عَنهُ. انظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، والقفطيّ، إنباه الرواة (ج123/2)، وحاشية: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،212/2، السيوطي، بغية الوعاة،49/2.

(7) (ولذا قال الأندلسيُّ وقال ابن عقيل في (شرح التسـهيل). ساقط في (ك).

(8) في (ك): (مفعل).

(9) في (ك): (الاحتقال).

(10) (شَرْحِ التَّسْـهِيلِ) ساقط في (م). ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج627/2).

قَوْلُهُ[1]: **[– أَيْضًا – كَذلِكَ]**؛ أَيْ: عَلَى (**فَعْلَلَةٍ**)، وَ(**فِعْلَالٍ**). ض.

قَوْلُهُ: [وَمَزَجَ بِهِ الرُّبَاعِيَّ المَزِيدَ][2] وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ تَقْيِيدَهُ الرُّبَاعِيَّ بِالمَزِيدِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّبَاعِيَّ المُجَرَّدَ لَا يُشَارِكُهُ فِي الضَّبْطِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَ– أَيْضًا– **المُصَنِّفُ** أَطْلَقَ فَقَالَ: المَزِيدُ فِيهِ وَالرُّبَاعِيُّ قِيَاسٌ، فَمِنْ أَيْنَ التَّقْيِيدُ بِالمَزِيدِ؟ فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا قَيَّدَهُ؛ لِأَنَّ الرُّبَاعِيَّ المُجَرَّدَ ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، قُلْنَا: إِنَّمَا ذَكَرَ الرُّبَاعِيَّ المُجَرَّدَ فِي الآخِرِ بَيَانًا لِكَيْفِيَّةِ مَصْدَرِهِ القِيَاسِيِّ، لَا لِكَوْنِهِ غَيْرَ دَاخِلٍ فِي الضَّبْطِ.

وَالعَجَبُ مِنَ الشَّارِحِ أَنَّهُ أَدْخَلَ الرُّبَاعِيَّ بِقِسْمَيْهِ فِي الضَّبْطِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَالمَزِيدُ فِيهِ وَالرُّبَاعِيُّ قِيَاسٌ فَكَيْفَ قَيَّدَهُ هَهُنَا بِالمَزِيدِ؟! وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ مُرَادَهُ بِمَزْجِ الرَّبَاعِيِّ المَزِيدِ مَزْجَهُ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ مَصَادِرِهِ[3]، وَهُوَ المُرَادُ بِالضَّابِطَةِ لَا المَزْجَ فِي مُجَرَّدِ كَوْنِهِمَا قِيَاسِيَّيْنِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِيهِ الرُّبَاعِيُّ المُجَرَّدُ – أَيْضًا– كَمَا صَرَّحَ **الشَّارِحُ** هُنَاكَ؛ فَانْدَفَعَ الاعْتِرَاضُ. وَلَكِنْ حِينَئِذٍ الأَوْلَى أَنْ يَقُومَ مَزْجُ الرَّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَالمَزِيدِ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي ضَابِطَةِ كَوْنِهَا قِيَاسِيَّةً، ثُمَّ مَزَجَ الثُّلَاثِيَّ المَزِيدَ وَالرُّبَاعِيَّ المَزِيدَ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ مَصَادِرِهِمَا؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي ذَلِكَ حَتَّى يَتِمَّ بَيَانُ تَرْتِيبِ الأَبْوَابِ وَلَا يَكُونُ (**جَرْحًا**). ض.

---

(1) محذوف من (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: ولا يكون (جرحا). ض.

(2) نص الجاربردي: (ثم اعلم أن ترتيب هذا الباب: أنه ذكر الثلاثي المجرد، ثم الثلاثي المزيد، ومزج به الرباعي المزيد؛ لاشتراكه معه في الضابط). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص307).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص608).

الباب التاسع عشر: اسم المرَّة(1)

قَوْلُهُ: [الذِي(2) **لَا تَاءَ فِي مَصْدَرِهِ**(3)**]**؛ أَيْ: لَا تَاءَ فِي مَصْدَرِهِ(4).

قَوْلُهُ(5): **[وَإِنْ لَمْ تَكُنْ**(6) **فِيهِ التَّاءُ فَالبِنَاءَانِ عَلَى مَصْدَرِهِ**(7) **مَزِيدًا فِيهِ التَّاءُ]**(8) إِنَّمَا تَلْحَقُ التَّاءُ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى المَرَّةِ فِي الأَبْنِيَةِ المقِيسَةِ، نَحْوَ: (انْطَلَقَ انْطِلَاقَةً) لَا غَيْرِهَا، نَحْوَ: (قَاتَلَ قِتَالًا)، وَ(دَحْرَجَ دِحْرَاجًا)، قَالَ ذَلِكَ الـمُرَادِيُّ(9)، وَغَيْرُهُ.

قَوْلُهُ(10): **[لِئَلَّا يَخْرُجَ مِنَ الإِطْلَاقِ إِلَى التَّقْيِيدِ]** كَذَا عَلَّلَ المُصَنِّفُ فِي الشَّرْحِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ وَغَيْرُهُ /ق46أ/ مِنَ الشَّارِحِينَ(11)، وَقَالَ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)(12) وَغَيْرُهُ: "لَا يُعْمَلُ شَيْءٌ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا

---

(1) اسم المرة: مصدر صيغ ليدل على حصول الفعل مرة واحدة. أوزانه: على وزن (فَعْلَةٍ) من الثلاثي: (جَلَسَ جَلْسَةً)، و(شَرِبَ شَرْبَةً). وإذا كان المصدرُ مختومًا بالتاء أصلًا وُصِفَ بِوَاحِدَةٍ، مثل: (دَعْوَةً وَاحِدَةً)، و(رَحْمَةً وَاحِدَةً). أوزانه من غير الثلاثي: بزيادة تاء على المصدر، مثل: (إِنْطِلَاقَةٍ)، وإن كان في المصدر تاءٌ أصلًا وُصِفَ بـ(وَاحِدَةٍ): (إِقَامَةً وَاحِدَةً)، و(اسْتِعَانَةً وَاحِدَةً). انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص558).

(2) (الذي)، ساقط في (ط).

(3) في (ط): (في مصدر فيه).

(4) أي: (لا تاء في مصدره)، ساقط في (ك).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص309).

(6) في (ك): (يكن).

(7) في (ط): (مصدر).

(8) نص الجاربردي: وأما البواقي، وهي الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد، والمزيد، فإن كان في مصدره التاء، فالمرة والنوع على مصدرها المستعمل، والفارق القرائن...، نحو: (استقامة، ودحرجة واحدة أو حسنة) وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ التَّاءُ فَالبِنَاءَانِ عَلَى مَصْدَرِهِ مَزِيدًا فِيهِ التَّاءُ، نحو: (انطلاقة، وتدحرجة واحدة، أو حسنة). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص309).

(9) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج866/2).

(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص311).

(11) بعد أن ألف ابن الحاجب(ت646هـ)، متنيه التعليميين: (الكافية) في النحو، و(الشافية) في الصرف، بدأ الشراح في تناول الكتابين بالتفصيل، والتعليق؛ فألفت على كل منهما عشرات الشروح العربية والتركية. وأشهر شروح (الكافية والشافية): شرح الرضي الإستراباذي(ت686هـ)، عليها. وهناك محاولات كثيرة للتعليق على شرح الإستراباذي على الكافية وإيضاح شواهده، أشهرها كتاب: البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ص92).

(12) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج603/1-605)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

أَسْمَاءُ الأَجْسَامِ، فَلَمْ تَعْمَلْ بِخِلَافِ المَصْدَرِ، فَإِنَّهُ اسْمٌ لِمَعْنًى كَالفِعْلِ، وَبِخِلَافِ اسْمِ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ؛ فَإِنَّهُمَا صِفَةٌ، وَالمَعْنَى فِي الصِّفَةِ هُوَ المَقْصُودُ، فَجَرَيَا مَجْرَى الفِعْلِ فِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ اسْمُ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا اسْمَانِ لِذَوَاتٍ غَيْرِ مَذْهُوبٍ بِهِمَا مَذْهَبَ الصِّفَةِ، فَيَجْرِيَانِ مَجْرَى اسْمِ الفَاعِلِ، وَلَا مُجَرَّدَ المَعْنَى فَيَجْرِيَانِ مَجْرَى المَصْدَرِ؛ فَلِذَلِكَ امْتَنَعَ العَمَلُ فِيهِمَا". انتهى.

وَقَدْ يُوْرَدُ عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ عَمَلُ اسْمِ المَكَانِ مَثَلًا عِنْدَ الإِضَافَةِ فِيمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ فَيُدْفَعُ بِأَنَّ عَمَلَهُ لِكَوْنِهِ مُضَافًا، وَالمُضَافُ عَامِلٌ وَإِنْ كَانَ جَامِدًا.

نَعَم، قِيلَ عَلَى الأَوَّلِ: إِنَّهُ بِالإِضَافَةِ – أَيْضًا – يَخْرُجُ عَنِ الإِطْلَاقِ إِلَى التَّقْيِيدِ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ، فَمَا الفَرْقُ؟ وَالجَوَابُ: إِنَّهُ حِينَئِذٍ لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ المَكَانِ المُتَعَارَفَةِ، بَلْ اسْمٌ لِبُقْعَةٍ مَخْصُوصَةٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي، وَبِهَذَا يُجَابُ – أَيْضًا – عَنِ الإِيرَادِ السَّابِقِ.

قَوْلُهُ[1]: **[وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ مَوْضِعَ مَجَرِّ الرَّامِسَاتِ**[2] **وَ(المَجَرُّ) مَصْدَرٌ]** هَذَا أَحَدُ تَأْوِيلَيْنِ، ذَكَرُوهُمَا. وَثَانِيهِمَا: أَنَّ المَجَرَّ وُضِعَ[3] عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالمُضَافُ مَحْذُوفٌ مَنَ الرَّامِسَاتِ، كَأَنَّهُ قَالَ: (مَجَرْجَر الرَّامِسَات). قَالَ المُصَنِّفُ، وَغَيْرُهُ: وَيُتَأَكَّدُ هَذَا بِأَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مُطَابَقَةُ المُشَبَّهِ بِالمُشَبَّهِ بِهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ ذِكْرُ المَوْضِعِ أَوَّلًا، وَالأَمْرِ ثَانِيًا، كَمَا أَنَّ المُشَبَّهَ بِهِ ذُكِرَ فِيهِ الرَّقُّ أَوَّلًا، وَالنَّمِيقُ ثَانِيًا، وَالآخَرُ أَنَّ المَحْذُوفَ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِ(مَجَرَّ)؛ لِأَنَّ (المَجَرَّ) مَعْنَاهُ مَوْضِعُ الجَرِّ؛ فَلَمْ يُقَدَّرْ إِلَّا مَا دُلَّ عَلَيْهِ بِخَلَافِ التَّقْدِيرِ الأَوَّلِ؛ فَإِنَّ المُؤَدَّى إِلَيْهِ امْتِنَاعُ اسْتِقَامَتِهِ /ق46أ/ الظَّاهِرِ، قَالَ: وَيَضْعُفُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ ذُيُولَهَا تَكُونُ مَنْصُوبَةً بِمَصْدَرٍ مُقَدَّرٍ، وَالنَّصْبُ بِالمَصَادِرِ المُقَدَّرَةِ لَا يَكَادُ يُوْجَدُ؛ وَمَنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَدَّمَ؛ أَيْ: الزَّمَخْشَرِيُّ[4] ذَلِكَ التَّقْدِيرَ الأَوَّلَ. انتهى.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص312).

(2) كَأَنَّ مجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولها ... عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

هذا بيت من الطويل، قاله النابغة ضمن قصيدة طويلة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه، ويهجو مرة بن ربيع بن قريع مصدر بمعنى الجر، والمضاف إلى المَجَر محذوف تقديره: كأن أثر جر الرامسات. والشاهد في قوله: (مجر الرامسات)؛ حيث استعمل (مَجَرّ) مصدرًا ميميًّا بمعنى الجر، وإضافته إلى الرامسات من إضافة المصدر لفاعله، والكلام على تقدير مضاف، وكأنه قال: كأن جر الرامسات ذيولها. انظر: ديوان النابغة الذبياني،79، برواية: (حصير) بدلًا من (قضيم). الزمخشري، المفصل (ص239)، والرضي، شرح الشافية (ج16/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج312/1)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص311)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب، في شرح شواهد الشافية (ج453/2).

(3) في (ك): (موضع).

(4) الزمخشري، الكشاف (ج745/2)، و الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ص305).

وَبِهِ يَظْهَرُ وَجْهُ اقْتِصَارِ الشَّارِحِ – أَيْضًا– عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ عَلَى أَنَّ مَا ذُكِرَ مِنَ الأَمْرِ الأَوَّلِ اعْتُرِضَ بِأَنَّ المُطَابَقَةَ حَاصِلَةٌ سَوَاءٌ قُدِّرَ المُضَافُ أُوْ لَا[1]، وَقِيلَ:[2] التَّقْدِيرُ: مَوْضِعُ (جَرِّ[3] الرَّامِسَاتِ)، أَوْ مِنَ الرَّامِسَاتِ، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: (مَجَرُّ جَرِّ الرَّامِسَاتِ)، وَقَدْ يُدْفَعُ بِأَنَّ المُشَبَّهَ – وَهُوَ المَوْضِعُ– لَمَّا ذُكِرَ وَدَلَّ عَلَى الأَثَرِ[4] صارَ – أَيْضًا– كَأَنَّهُ مَذْكُورٌ؛ فَحَصَلَتِ المُطَابَقَةُ بِخِلَافِ مَاذَا حُذِفَ؟ وَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ اسْتِقَامَةُ الكَلَامِ.

قَوْلُهُ[5]: **[وَامْرَأَةٌ صَنَاعُ اليَدَيْنِ]**[6] هُوَ بِفَتْحِ الصَّادِ، وَتَخْفِيفِ النُّونِ.

وقَوْلُهُ: [جَرَّتْ فِيهِ الرِّيَاحُ] وَيَجُوزُ أَنْ يُقرأَ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ؛ أَيْ: جَرَّتْ ذُيُولَهَا، كَمَا فِي البَيْتِ، وَأَنْ يُقرأَ بِتَخْفِيفِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْنَى جَرَيَانِهَا، وَ(الرَّقُّ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ الرَّقَّ لَا يَصِحُّ تَشْبِيهُهُ بِالجَرِّ] فِيهِ قَلْبٌ، وَالْأَصْلُ: (لأَنَّ الجَرَّ لَا يَصِحُّ تَشْبِيهُهُ بِالرَّقِّ).

قَوْلُهُ[7]: **[وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِنَصْبِ ذُيُولِهَا وَجْهٌ]** وَقِيلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مَجَرَّ) اسْمَ مَوْضِعٍ عَلَى ظَاهِرِ الكَلَامِ، وَالمُضَافُ مَحْذُوفٌ مِنَ (الرَّامِسَاتِ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (كَأَنَّ مَجَرَّ جَرِّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولَهَا)؛ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ نَصْبُ (ذُيُولَهَا) بِالمَصْدَرِ وَهُوَ المُضَافُ المَحْذُوفُ مِنَ (الرَّامِسَاتِ). إيضَاح[8].

قَوْلُهُ: [لِمَا مرَّ][9] مِنْ أَنَّ اسْمَ المَكَانِ لَا يَعْمَلُ.

---

(1) في (ط): (أولًا).

(2) (وقيل:)، ساقطة في (ك).

(3) في (م): (خبر).

(4) في (ط): (الأمر).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص313).

(6) (وامرأة صَناعُ اليدين)؛ أي: حاذقةٌ ماهرةٌ بعمل اليدين. وامرأتان صَنَاعَان. الجوهري، الصحاح (ج1246/3).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: (اسم المكان لا يعمل).

(8) القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح (ج237/1).

(9) ومعنى البيت:

كَأَنَّ مجَرَّ الرَّامِسَاتِ ذُيُولها ... عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ

تشبيه الموضع الذي جرت فيه الرياح بالرق الذي زينته الصوانع بالكتابة، والنقش. وإنما تأولوا هذا البيت...؛ لأنهم لو لم يقدروا المضاف فإما أن يجعلوا (المجر) مصدرًا، أو اسم مكان لا سبيل إلى الأول، وإلا لم يستقم الإخبار بقوله: (قضيم)؛ لأن (الرق) لا يصح تشبيهه بالجر ولا إلى الثاني، ولا لم يكن لنصب (ذيولها) وجه لِمَا مرَّ .

قَوْلُهُ: [فإنْ بُنِيَتْ[1] مِنْ ثُلَاثِيِّ مُجَرّدٍ] وَالحَاصَلُ أَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ عَلَى (مَفْعَلٍ) بِفَتْحِ العَيْنِ إِنْ كَانَ مَضْمُومَ عَيْنِ المُضَارِعِ أَوْ مَفْتُوحَهَا أَوْ نَاقِصًا وَلَوْ مَكْسورَهَا أَوْ لَفِيفًا مَفْرُوقًا أَوْ مَقْرُونًا كـ(مَقْتَلٍ، وَمَشْرَبٍ، وَمَرْمَى، وَمَوْقَى، وَمَطْوَى) وَعَلَى (مَفْعِلٍ) بِالكَسْرِ إِنْ كَانَ مَكْسُورَ عَيْنِ المُضَارِعِ[2] أَوْ مِثَالًا، وَلَوْ مَفْتُوحًا كـ(مَضْرِبٍ، وَمَوْعِدٍ، وَمَوْضِعٍ)، وَصِيرَ إِلَى الكَسْرَةِ فِي اثْنَتَي عَشْرَةَ كَلِمَةٍ[3])، رُوِيَ فِي بَعْضِهَا الكَسْرُ[4] عَلَى القِيَاسِ وَهُوَ /ق46ب/ (المَنْسِكُ) وَبِهِ قَرَأَ حَمْزَةُ[5] وَالكِسائِيُّ[6] قَوْلَهُ- تَعَالَى-: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسِكًا﴾[7] فِي الآيَتَينِ[8] وَ(المَطْلَعُ، وَالمَفْرَقُ، وَالمَسْكَنُ)، وَقَالَ الـفَرَّاءُ[9]: الفَتْحُ فِي كُلِّهَا جَائِزٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ[10]: شَذَّ بِالكَسْرِ وَحْدَهُ: (مَشْرِقٌ، وَمَغْرِبٌ، وَمَجْزِرٌ، وَمَسْقِطٌ، وَمَنْبِتٌ، وَمَرْفِقٌ، وَمَسْجِدٌ، وَمَظِنَّةٌ)، وَشُذَّ بِكَسْرٍ مَعَ سَمَاعِ القِيَاسِ، وَهُوَ الفَتْحُ: (مَنْسَكٌ، وَمَطْلَعٌ، وَمَفْرَقٌ، وَمَنْسَكٌ[11]، وَمَحْشَرٌ، وَمَجْمَعٌ، وَمَحَلٌّ، وَمَنْيَصٌ، وَمَدَبٌّ

(1) في (ط): (ثبت).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص314).

(3) وقد جاءت أسماء الزمان والمكان من الذي مضارعه (يَفْعُل – بضم العين– على وزن (مَفْعِل) – بكسر العين– على خلاف القياس من إحدى عشرة كلمة، وهي: (المَنْسِكُ، والمَجْزِر، والمَنْبِت، والمَطْلِع، والمَشْرِق، والمَغْرِب، والمَفْرِق، والمَسْقِط، والمَرْفِق، والمَسْجِد، والمَنْخِر) من: (نَسَكَ يَنْسُك، ونَبَت ينْبُت، وطَلَعَ يَطْلُع، وشَرَقَ يَشْرُقُ، وغَرب يغرُب، وفَرَقَ يفْرُقُ، وسَقَطَ يَسْقُط، ورَفَق يرفُق، وسجَد يَسْجُد، ونخر ينخُر من النخير، وهو صوت بالأنف. ركن الدين، شرح الشافية (ج313/1).

(4) في (م): (الفتْحُ). الفراء، معاني القرآن (ج2/ 148).

(5) حمزة بن حبيب(ت156هـ) بن عمارة بن إسماعيل، التيميّ، الزيات: أحد القراء السبعة. كان من موالي التيم فنسب إليهم. وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان (في أواخر سواد العراق مما يلي بلاد الجبل) ويجلب الجبن والجوز إلى الكوفة. ومات بحلوان. كان عالمًا بالقراآت، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول. قال الثوري: ما قرأ حمزة حرفًا من كتاب الله إلا بأثر، وقيل: توفي بحلوان سنة ست وخمسين ومائة هجرية. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج216/2)، والذهبي، ميزان الاعتدال (ج605/1)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (ج27/3)، والزركلي، الأعلام (ج277/2).

(6) ابن مجاهد، السبع في القراءات (ج437/1)، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (ج471/2).

(7) [الحج:34].

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص315).

(9) الفراء، معاني القرآن (ج148/2).

(10) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ج471/2).

(11) في (م): (مسكن).

النَّمْلِ، وَمَأْوَى الإِبِلِ، وَمَوْضَعٌ، وَمَوْحَلٌ، وَمَوْقَعَةُ الطَّائِرِ، وَمَقْبَرَةٌ، وَمَشْرَقَةٌ)، وَجَاءَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الضَّمُّ – أَيْضًا–، وَشُذَّ بِفَتْحٍ مَعَ سَمَاعِ القِيَاسِ، وَهُوَ الكَسْرُ: (مَنْزِلَةٌ، وَمَضْرِبةُ السَّيفِ). انتهى.

وَ(مَنْيَصٌ) بِمَعْنَى (مَنَاصٍ)، وَ(مَوْحِلٌ) بِالمُهْمَلَةِ، وَ(مَوْقِعَةُ الطَّائِرِ) الذِي أَلِفَ الوُقُوعَ عَلَيْهِ، وَفِي (القَامُوسِ)[1]: الضَّرِيبَةُ: الطَّبِيعَةُ، وَالسَّيْفُ وَحَدُّهُ كَالمَضْرِبِ وَالمَضْرِبَةِ، وَتُكْسَرُ رَاؤُهُمَا.

قَوْلُهُ: [كَيَحْسِرُ وَيُحْسَرُ] يَجُوزُ أَنْ يُقَيَّدَ بِالسِّينِ المُهْمَلَةِ. وَأَنْ يُقَيَّدَ بِالمُعْجَمَةِ، قَالَ فِي (القَامُوسِ): "حَسَرَ الشَّيءَ يَحْسُرُهُ وَيَحْسِرُهُ حَسْرًا: كَشَفَهُ، وَالشَّيْءَ حُسُورًا انْكَشَفَ"[2] قَالَ الجَوْهَرِيُّ: "حَسَرَتِ[3] النَّاسَ احْسُرْهُمْ وَاحْسِرْهُمْ حَسْرًا[4]جَمَعَتْهُمْ"[5].

قَوْلُهُ: [لِوَسَطِ الرَّأْسِ] هُوَ بِتَحْرِيكِ السِّينِ.

قَوْلُهُ: [[6]وَذَلِكَ لِمَا قِيلَ] نُقِلَ هَذَا التَّعْلِيلُ عَنِ الخَوَارِزْمِيِّ[7] (شَارِحِ المُفَصَّلِ).

قَوْلُهُ[8]: **[كما قالوا منتن]** هو بتاء مثناة.

---

(1) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج101/1).

(2) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج375/1).

(3) في (ك): (حَشَرَتِ).

(4) في (ط): (احشرهم واحشرهم حشرًا).

(5) (وحشرات الناس أَحْشِرُهُمْ وأَحْشُرُهُمْ حَشْراً: جمعتهم). الجوهري، الصحاح (ج629/2–630).

(6) نص الجاربردي: (وفتحوا في المنقوص، نحو: (مرمى)؛ للخفة، وكسروا في المعتل الفاء؛ لأن الكسرة مع الواو أخف مع الفتحة معه؛ إذ (موعِد) أخف من (موعَد)؛ وذلك لِمَا قيل: من أن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص316).

(7) الخوارزمي، التخمير، شرح المفصل في صنعة الإعراب (ج137/3– 138).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص316).

قَوْلُهُ[1]: **[**[2]**وَأَمَّا الضَّمُّ فَظَاهِرٌ**[3]**]** وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِمَا سَتَعْرِفُ مِنْ قَوْلِ المُصَنِّفِ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[4]: "إِنَّ (المَقْبَرَةَ) فِي المَكَانِ بِالفَتْحِ قِيَاسٌ حَيْثُ جَعَلَهَا مِثَالَ القِيَاسِيِّ، ولِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (شَرْحِ الهَادِي). ض.

قَوْلُهُ: [[5]**لَكِنْ قَيل**[6]**]** يُسْتَفاد مِنْهُ وَمِمَّا سَيَأْتِي عَنْ (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[7] أَنَّ (المَقْبَ ُرَةَ) فَتْحًا وَضَمًّا مِنْ حَيْثُ الحَرَكَةُ لَيْسَتْ بِخَارِجَةٍ عَنِ القِيَاسِ، أَمَّا الضَّمُّ فَلِمَا قِيلَ، وَأَمَّا الفَتْحُ فَلِمَا سَيَأْتِي، وَأَمَّا فِي المَتْنِ مُؤَوَّلٌ.

قَوْلُهُ: [[8]**خَارِجٌ عَنِ الغَرَضِ]**؛ أَيْ: لِأَنَّ الغَرَضَ بَيَانُ /ق47أ/ اسْمِ المَكَانِ وَالزَّمَانِ، و(المَقْبَرَةُ) إِنْ أُرِيدَ بِهَا البُقْعَةُ المَخْصُوصَةُ لَيْسَتْ مِنْ ذَلِكَ القَبِيلِ.

قَوْلُهُ[9]: **[خَارِجٌ عَنِ الغَرِضِ]** أَيْ: لِأَنَّ الغَرَضَ بَيَانُ اسْمِ المَكَانِ وَالزَّمَانِ، هِيَ حِينَئِذٍ لَيْسَتْ بِاسْمِ زَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ، وَالجَوَابُ أولا- لَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِاسْمِ مَكَانٍ إِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً حَتَّى يَكُونَ

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: صرح به في (شرح الهادي).

(2) نص الجاربردي: (أما الفتح فلأنه لم يرد بها وقوع الفعل، ولا زمانه بل أريد المكان المخصوص، والفتح لمكان الفعل أو زمانه، وأما الضم فظاهر؛ لأن مضارعهما مضموم العين فالقياس الفتح، لكن قيل: إنما يكون الضّمُّ غير قياسي لو أريد بها مكان الفعل، أما لو أريد بها المكان الخاص فلا، وإن التعرض لكون المقبرة فتحًا غير قياسي خارجة عن الغرض). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص317).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص317).

(4) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج636/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(5) نص الجاربردي: (أما الفتح فلأنه لم يرد بها وقوع الفعل، ولا زمانه بل أريد المكان المخصوص، والفتح لمكان الفعل أو زمانه، وأما الضم فظاهر؛ لأن مضارعهما مضموم العين فالقياس الفتح، لكن قيل: إنما يكون الضّمُّ غير قياسي لو أريد بها مكان الفعل، أما لو أريد بها المكان الخاص فلا، وإن التعرض لكون المقبرة فتحًا غير قياسي خارجة عن الغرض). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص317).

(6) في (ط): (قبل).

(7) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج638/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(8) نص الجاربردي: (أما الفتح فلأنه لم يرد بها وقوع الفعل، ولا زمانه بل أريد المكان المخصوص، والفتح لمكان الفعل أو زمانه، وأما الضم فظاهر؛ لأن مضارعهما مضموم العين فالقياس الفتح، لكن قيل: إنما يكون الضّمُّ غير قياسي لو أريد بها مكان الفعل، أما لو أريد بها المكان الخاص فلا، وإن التعرض لكون المقبرة فتحًا غير قياسي خارجة عن الغرض). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص317).

(9) ساقط في(ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: (وهذا الجواب جدليٌّ والأول تحقيق). ض.

التَّعَرُّضُ[1] لَهَا خَارِجًا عَنِ المَبْحَثِ، وَسَنَدَ المَنْعِ مَا سَنَعْرِفُهُ مِنْ أَنَّهَا بِالفَتْحِ اسْمُ مَكَانٍ، وَإِنَّمَا جُعِلَ شَاذَّةً؛ لِدُخُولِ التَّاءِ فِيهَا. وَثانيا- أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا التَّعَرُضَ خَارِجٌ عَنِ الغَرَضِ؛ لِأَنَّ الفَتْحَ بِحَسَبِ ظَاهِرِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا اسْمُ مَكَانٍ مِنْ (يَفْعَلُ)، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قِيَاسَهُ، فَدُفِعَ هَذَا الوَهْمُ بِأَنَّهَا مَعَ فَتْحِ العَيْنِ – أَيْضًا- شَاذَّةٌ. وَهَذَا الجَوَابُ جَدَلِيٌّ، وَالأَوَّلُ تَحْقِيقٌ. ض.

قَوْلُهُ: [قَالَ المُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[2]] يُعْلَمُ مِمَّا قَالَهُ أَنَّ (المَقْبرَةَ) إذا فُتِحَتْ تكونُ اسْمَ مَكَانٍ أُرِيدَ به موضِعَ الفِعْلِ، وفتحها جارٍ على القياس، ويؤيده ما ذكر في (شرح الهادي).

قَوْلُهُ: [وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ]؛ أَيْ: **المُصَنِّفِ** فِي (المَتْنِ) لَيْسَ بِقِياسٍ، إنَّ إِدْخَالِ التَّاءِ فِيهَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ عَلَى هَذَا مَشَى النَّظَّامُ فِي شَرْحِهِ[3].

قَوْلُهُ[4]: [وَهَذَا لَيْسَ مُخَالِفًا لِمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[5]]؛ أَيْ: لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِيهِ بِاعْتِبَارِ حَرَكَةِ العَيْنِ، وَمَا ذَكَرَهُ هُنَا بِاعْتِبَارِ دُخُولِ التَّاء[6].

قَوْلُهُ: [[7]يُعْرَفُ بِالتَّأَمُّلِ]؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[8] بِاعْتِبَارِ حَرَكَةِ العَيْنِ، وَهَهُنَا بِاعْتِبَارِ دُخُولِ التَّاءِ، أَوْ تَقُولُ بِأَنَّ مُرَادَهُ بِالقِيَاسِيِّ مَا كَانَ صِيغَةُ (مَفْعل) قِيَاسِيًّا، لَا دُخُولَ التَاءِ فِيهِ قِيَاسِيًّا. ض.[9].

قَوْلُهُ: [وَلِأَنَّ أَسْمَاءَ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ مَفْعُولٌ فِيهَا]: المُرَادُ مَدْلُولُهَا، وَعِبَارَةُ سِيبَوَيْه: "وَكَانَ بِنَاءُ المَفْعُولِ أَوْلَى بِهِ؛ لِأَنَّ المَكَانَ مَفْعُولٌ فِيهِ"[10].

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص318).

(2) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج638/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(3) النظام، شرح الشافية (ج88/1).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص319).

(5) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج636/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(6) في (ك): (الياء).

(7) نص الجاربردي: (قوله: ليس بقياس أن إدخال التاء فيها ليس بقياس مطرد، بل هو مقصور على السماع وَهَذَا لَيْسَ مُخَالِفًا لِمَا ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ) من أن بعضه قياسي، وبعضه غير قياسي يعرف بالتأمل). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص317).

(8) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج636/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(9) (أَوْ تَقُولُ بِأَنَّ مُرَادَهُ بِالقِيَاسِيِّ مَا كَانَ صِيغَةُ (مَفْعل) قِيَاسِيًّا، لَا دُخُولَ التَاءِ فِيهِ قِيَاسِيًّا. ض). ساقط في (م).

(10) سيبويه، الكتاب (ج95/4).

الباب العشرون: [اسم الآلة][1]

قَوْلُهُ[2]: **[[3]وَصِيغَتُهَا المُطَّرِدَةُ]** قَالَ الشَّيْخُ نِظَامُ الدِّينِ[4]: "وَهَذِهِ الأَوْزَانُ الثَّلَاثَةُ قِيَاسِيَّةٌ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُشْتَقَّ كُلٌّ منها[5] مِنْ أَيِّ فِعْلٍ اتُّفِقَ، وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ، بَلْ مِنْ حَيْثُ أَنَّ كُلًّا منها[6] إِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ بِهِ السَّمَاعُ فِي فِعْلٍ مُعَيَّنٍ أَمْكَنَ أَنْ يُطْلَقَ هُوَ عَلَى كُلِّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَعَانَ بِهِ فِي ذَلِكَ الفِعْلِ كَالمِفْتَاحِ، فَإِنَّ كُلَّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُفْتَحَ بِهِ البَيْتُ يُسَمَّى مِفْتَاحًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْآلَةَ المَعْرُوفَةَ بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ[7]: **[وَقِيلَ: إِنَّ مَا أُلْحِقَ بِهِ الهَاءُ سَمَاعِيٌّ]** قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ فِي شَرْحِهِ: "مَا لُحِقَ بِهِ الهَاءُ مَسْمُوعٌ مِثْلُهُ فِي الزَّمَانِ وَالمَكَانِ. ض.

قَوْلُهُ[8]: **[(المِحْرَضَةُ)[9] بِكَسْرِ المِيمِ]** اقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ القَامُوسِ[10]– أَيْضًا–.

---

(1) اسم الآلـة: اِسْمٌ مُشْـتَقٌ مصـوغ للدلالـة علـى مـا حصـل بواسـطته الفعـل. أوزانـه القياسـية: 1– (مِفْعَـالٌ): (مِنْشَـارٌ)، (مِصْـبَاحٌ)، (مِقْـرَاضٌ). 2– (مِفْعَـلٌ): بكسـر المـيم: (مِجْهَـرٌ)، (مِخْجَـنٌ)، (مِقَـصٌّ)، مِقْرَعَـةٌ)، (مِسْطَرَةٌ). انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص503).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص320).

(3) نص الجاربردي: (قوله: (الآلة) هي كل اسم مشتق من فعل اسمًا يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح؛ فإنه اسم لما يفتح بـه، والمكسحة؛ فإنه اسم ما يكسح به، وقد يطلق على ما يفعل فيه إذا كان مما يستعان به كالمحلب وصيغتها المطردة: (مفعل، ومفعال، ومفعلة) وقيل: إن ما ألحق به الهاء سماعي...). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص317).

(4) النظام، شرح الشافية (ج90/1).

(5) في (ط): (مِنْهُمَا).

(6) في (ط): (مِنْهُمَا).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: (في الزمان والمكان. ض).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص322).

(9) في (م): (المخرجة).

(10) (المُحْرُضَـةُ): إناءُ الأشنان. الأشنان والإشنان وَهُوَ الحُرُض. قَالَ الْفَارِسِي: إِن كَانَ عَرَبيا فَهُوَ فُعلال وَلَا يكـون أُفعـالاً لِأَن هَذَا الْبناء لَيْسَ فِي الْكَلَام وَلَا يُجعل أصـلا لموْضِـع الْإِشْكَال. غَيره: المِحرضـة – إِنَـاء الأُشنان وَهِي القابوعة والأُشناندانة والضّريع – يبيس الحمض والخلّة وَقيل هُوَ الشِبرِق مادام رطبًا وَقيل هُوَ نَبَات منتن يَرْمِي بِهِ الْبَحْر. والمِحْرَضَةُ، بالكسر: وعاؤُهُ. وما جاء مضموم الميم والعين: كـ(المُسْعُط والمُنْخُل والمُدُقّ والمُدْهُن والمُكْحُلَة والمُحْرُضَـة)؛ فأسماء لآلات مخصوصـة، لا باعتبار معنـى الفعل فيها، وليست بقياس، ولأجل أن هذه آلات مخصوصة، لا باعتبار معنى الفعل فيها؛ قال سيبويه: "لم يذهبوا فيها مذهب الفعل، ولكنها جعلت اسمًا لهذه الأوعيـة"؛ لأن الجاري على الفعل لا يختص بآلـة مخصوصـة، وهذه آلـة مخصوصـة؛ فلا يقال مُدْهُن إلا لآلة جعلت للدهن، ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم ذلك الوعاء بمدهن. وفي الصحاح: والحُرُضُ والحُرْضُ: الأُشْنانُ. والمِحْرَضَـةُ بالكسر: إناؤه. انظر: سيبويه، الكتاب (ج91/4)، والجوهري، الصحاح (ج1070/3)، وابن سيده، المخصص (ج250/3)، وركن الدين، شرح الشافية (ج318/1)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج640/1).

الباب الحادي والعشرون: [التصغير](1)

قَوْلُهُ: [المُصَغَّرُ هُوَ اللَّفْظُ الذِي زِيدَ فِي شَيْءٍ لِيَدُلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ] اعْتِرَاضٌ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ؛ لِدُخُولِ، نَحْوِ: (تَمْرَةٍ)(2)؛ وَلِدُخُولِ، نَحْوِ: هُوَ أَقَلُّ مِنْهُ وَأَصْغَرُ؛ لِأَنَّ الأَقَلَّ أَقَلُّ مِنَ القَلِيلِ، وَالأَصْغَرُ أَحَطُّ مِنَ الصَّغِيرِ، وَغَيْرُ جَامِعٍ لِخُرُوجِ نَحْوِ: (أُصَيْغَرُ(3)مِنْهُ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ هُوَ أَكْثَرُ صِغَرًا(4)، وَيَسْتَحِيلُ /ق47ب/ أَنْ يَدُلَّ عَلَى القِلَّةِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الكَثْرَةِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ التَّاءَ(5) لِلْوِحْدَةِ، وَالتَّقْلِيلُ لَازِمٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ، وَبِأَنَّ نَحْوَ: (أَقَلُّ وَأَصْغَرُ) لِلتَّفْصِيلِ، وَالتَّقْلِيلُ عَارِضٌ نَشَأَ مِنَ المَادَّةِ، وَلَيْسَ بِمُجَرّدِ صِيغَةِ (أَفْعَلَ)، وَبِأَنَّهُ إِذَا كَثُرَتِ القِلَّةُ فِي القَلِيلِ كَانَ أَقَلَّ مِمَّا كَانَ قَبْلُ قَطْعًا، فَوُجُودُ الكَثْرَةِ فِي القِلَّةِ لَا يُنَافِي التَّقْلِيلَ.

قَوْلُهُ(6): [(7)وَإِنَّمَا قُلْنَا: اللَّفْظَ وَلَمْ نَقُلِ الاسْمَ إِلخ] لَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ مَنْ عَبَّرَ بِالاسْمِ قَصَدَ تَعْرِيفَ غَيْرِ الشَّاذِّ، وَأَحَالَ نَحْوَ: مَا أَحْسَنَهُ(8) عَلَى المُقَايَسَةِ، وَمَا فَعَلَهُ أَوْفَقُ بِقَوْلِهِمْ: التَّصْغِيرُ مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ.

وَقَوْلُ الشَّارِحِ لَا يَحْسُنُ حِينَئِذٍ(9) أَنْ يُقَالَ: التَّصْغِيرُ مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ(10) مُعَارَضٌ بِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ(11) اللَّفْظُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ: مَا ذُكِرَ يَعُمُّ(12) التَّقْسِيمَ إِلَى الاسْمِ المُتَمَكِّنِ وَغيرِهِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي

---

(1) التصغير: فيه إيجاز بالحذف، فبدلًا من أن نقول: (رجل صغير): نقول: (رُجَيْلٌ). رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص606).

(2) في (م): (ثمره).

(3) في (م) (أصغر).

(4) في (ط): (صغيرًا).

(5) في (ك): (الياء).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص323).

(7) نص الجاربردي: (وَإِنَّمَا قُلْنَا: اللَّفْظَ وَلَمْ نَقُلِ الاسْمَ كما هو في الشروح ليشمل نحو: (ما أُحَيْسَنَهُ)؛ فإنه من المصغر؛ إذ لو لم يكن منه كيف يقال: إنه شاذٌّ؟؛ فإن شذوذه على تقدير: (كونه: مصغَّرًا؛ إذ التصغير من خواص الأسماء...). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص323).

(8) في (ط): (أُحيسنه).

(9) في (ط): (ح).

(10) (وَقَوْلُ الشَّارِحِ لَا يَحْسُنُ حِينَئِذٍ أَنْ يُقَالَ: التَّصْغِيرُ مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ). ساقط في (م).

(11) في (ط): (قبل).

(12) في (ط): (نعم).

يُنَاسِبُ التَّعْمِيمَ، وَيُعِينُ[1] فِي هَذَا المَقَامِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ؛ فَلْيُعْتَمَدْ، وَيَخُصُّ قَوْلُهُمُ: التَّصْغِيرَ مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ بِالقِيَاسِيِّ، وَإِنْ وُجِدَ فِيهَا غَيْرُهُ – أَيْضًا–.

قَوْلُهُ[2]: **[[3]كَيْفَ يُقالُ: إِنَّهُ شَاذٌّ؟[4]]** وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الشَّاذَّ كَالعَدَمِ؛ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ؛ فَلَا يَجُوزُ إِدْخَالُهُ فِي الحَدِّ إِذ الحَدُّ لِلتَّصْغِيرِ المُعْتَبَرِ، لَا لِلْمَرْدُودِ عِنْدَ العُلَمَاءِ، وَيُنَبِهُكَ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ: إِذِ التَّصْغِيرُ مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ. ض.

قَوْلُهُ: [[5]لَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ] فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "التَّصْغِيرَ مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ" لَيْسَ بِمَذْكُورٍ فِي الحَدِّ حَتَّى يَكُونَ رَكِيكًا، بَلْ مَذْكُورٌ بَعْدُ؛ لِتَفْصِيلِ مَا ذُكِرَ فِي الحَدِّ وَتَبْيِينُهُ كَمَا فِي سَائِرِ الحُدُودِ فَيَحْسُنُ. ض.

قَوْلُهُ: [لَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ[6] إِلَى آخِرِهِ]؛ أَيْ: لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: المَذْكُورَ زِيَادَةَ[7] شَيْءٍ عَلَى الاسْمِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ التَّقْلِيلِ[8] مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ؛ أَيْ: الزِّيَادَةَ التِي لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الاسْمِ مِنْ خَوَاصِّ الاسْمِ، وَفِيهِ رَكَاكَةٌ.

قَوْلُهُ[9]: **[يُعْرَفُ بِالتَّأَمُّلِ]** لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ بِقَيْدِ الاسْمِ يُعْرَفُ الاخْتِصَاصُ بِهِ، فَلَوْ قِيلَ: إِنَّ التَّصْغِيرَ مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ؛ لَكَانَ مُسْتَدْرَكًا هَذَا كَمَا قِيلَ: فِي (الكَافِيَةِ) فِي قَوْلِهِ: "وَالإِسْنَادُ إِلَيْهِ؛ أَيْ إِلَى اللَّفْظِ لَا إِلَى الاسْمِ وَأَلَّا يَكُونَ الحُكْمُ بِأَنَّهُ مِنْ خَوَاصِّ الاسْمِ غَيْرَ مُفِيدٍ. تَأَمَّلْ.

---

(1) في (ك): (ولعين).

(2) ساقط في(ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: (فِي سَائِرِ الحُدُودِ فَيَحْسُنُ. ض).

(3) نص الجاربردي: (وَإِنَّمَا قُلْنَا: اللَّفْظَ وَلَمْ نَقُلِ الاسْمَ كما هو في الشروح ليشمل نحو: (ما أُحَيْسَنَهُ)؛ فإنه من المصغر؛ إذ لو لم يكن منه كيف يقال: إنه شاذٌّ؟؛ فإن شذوذه على تقدير: (كونه: مصغَّرًا؛ إذ التصغير من خواص الأسماء...). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص323).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص322).

(5) نص الجاربردي: (وَإِنَّمَا قُلْنَا: اللَّفْظَ وَلَمْ نَقُلِ الاسْمَ كما هو في الشروح ليشمل نحو: (ما أُحَيْسَنَهُ)؛ فإنه من المصغر؛ إذ لو لم يكن منه كيف يقال: إنه شاذٌّ؟؛ فإن شذوذه على تقدير: (كونه: مصغَّرًا؛ إذ التصغير من خواص الأسماء، وأيضًا– لو قيل: الاسم المصغر الذي زيد فيه ليدل على التقليل لَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: التصغير من خواص الاسم. يعرف بالتأمل). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص323).

(6) في (ط): (قال).

(7) في (م): (أن فيه زيادة).

(8) في (ك)، و(ط): (لِيَدُلَّ عَلَى التَّقْلِيلِ).

(9) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: (غير مفيد. تأمل).

قَوْلُهُ[1]: [وَإِنَّمَا قُلْنَا: زِيدَ فِيهِ شَيْءٌ، وَلَمْ نَقُلْ (يَاءً) كَمَا قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ] هُوَ الشَّرِيفُ[2]، وَلَهُ أَنْ يَقُولَ: التَّعْبِيرُ بِاليَاءِ لَا يَقْتَضِي انْحِصَارَ الزِّيَادَةِ فِيهَا، وَإِنَّمَا خُصَّتْ بِالذِّكْرِ؛ لاطِّرَادِ زِيَادَتِهَا نعم لو[3]ورد مَا صُغِّرَ بِدُونِ يَاءٍ كَ(شِخْتَ) بِمُعْجَمَتَيْنِ، وَهُوَ الرَّجُلُ الرَّقِيقُ[4] فِي تَصْغِيرِ (دَمَكْمَك)[5]، وَهُوَ العَظِيمُ الخَلْقِ[6] لَصَحَّ إِيرَادُهُ لَكِنَّهُ لَيسَ مِنَ التَّصْغِيرِ المُصْطَلَحِ، وَيَرِدُ – أَيْضًا– عَلَى التَعْبِيرِ /ق21ب/ بِالشَّيْءِ.

قَوْلُهُ[7]: [لِأَنَّ الزِّيَادَةَ غَيْرُ مُنْحَصِرَةٌ فِي اليَاءِ] لِمَا سَنَعْرِفُ؛ لِأَنَّ في تَصْغِيرِ المُبْهَمَاتِ[8] كَمَا يُزَادُ يَاءٌ يُزَادُ – أَيْضًا– أَلِفٌ، فَلَا يَنْحَصِرُ الزِّيَادَةُ فِي اليَاءِ. /ق48أ/

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص324).

(2) ركن الدين، شرح الشافية (ج319/1).

(3) في (ط): قال. في (ك)، و(ط): (لواو رُدَّ).

(4) الشَّخت: الرَّقيق من الأَصْل لَا من الهُزال. وَقيل: هُوَ الرَّقِيق من كل شَيْء، وَالْأُنْثَى: شختة، وجمعهما: شخات. وَقد شَخُت شُخوتة. والشَّخيت والشَّتيت: الغُبار الساطع، (فَعْلِيلٌ) من الشَّخت، الَّذِي هُوَ الضاوي الرَّقِيق. وَقيل: هُوَ فَارسي مُعرَّب، أنشد ابْن الْأَعرَابِي:

وَهِي تثير الساطعَ الشِّخْتيتا

وَالَّذِي رَوَاهُ يعقوب: السِّختيتا، والسِّخِّيتا، لِأَن الْعَجم تَقول: سَخت. ابن سيده، المحكم (ج21/5).

(5) وَاخْتلف النحويون فِي وزن (صَمَحْمَح) من الْفِعْل، فَقَالَ سِيبَوَيْه، وَمن يسْلك سَبيله من الْبَصرِيين: هُوَ (فَعَلْعَلٌ)، وقَالَ الفَرَّاءُ وأتباعُه من الكوفيّين: هُوَ (فَعَلَّلٌ) مثل: (سَفَرْجَلٌ)، وَكَذَلِكَ: (دَمَكْمَكٌ). انظر: النهرواني، الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي (ص221).

(6) (رَحىً دَمَكْمَكٌ): شَدِيدَةُ الطّحن. قَالَ ابْن جني(ت392هـ): (الْكَاف) الأولى من (دَمَكْمَكٍ) زَائِدَة، وَذَلِكَ أَنَّهَا فاصلة بَين الْعَينَيْنِ، والعينان مَتى مَا اجتمعتا فِي كلمة وَاحِدَة مَفْصُولًا بَينهمَا، فَلَا يكون الْحَرْف الْفَاصِل بَينهمَا إِلَّا زَائِدًا نَحْو: (عَثَوْثَلٌ)، و(عَقَنْقَلٌ)، و(سَلَالِمٌ). وَقد ثبتَتْ أَن الْعين الأولى هِيَ الزَّائِدَة، فَثَبت إِذًا أَنَّ (الْمِيم وَالْكَاف) الْأُولَيَيْنِ هما الزائدتان، وَأَنَّ (الْمِيمَ وَالْكَافَ) الْأُخْرَيَيْنِ هما الأصلان. انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة (ج1186/2)، وابن سيده، المحكم (ج765/6).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: (فلا ينحصر الزيادة في الياء).

(8) فصل: في تصغير المبهمات والتصغير المسمى ترخيمًا، (أسماء الإشارة، والأسماء الموصولات)

صغِّرْ بـ(ذيا): (ذا)، (الذي): (اللذيا) ... (تيا) لـ(تا) ولـ(التي) (اللتيا)

وبـ(اللذيين) (اللتيين) ائت إن ... تثنية (الذي) مع (التي) تعن

وفي (الذين) جا (اللذيون) وفي ... جمع (التي) لفظ (اللتيات) اقتفي

مع (اللويتا) و(اللويين) اعتمد ... مصغر (اللائين) حيثما يرد

وسَمِّ ترخيمًا من التصغير ما ... يخلي الأصول من مزيدٍ علما

والمبهم نحو: (هذا وهذان)؛ تسميتهم هذه الأسماء المبهمة، مأخوذة من (أبهمت الباب)، إذا أغلقته. و(استبهم عليَّ الجواب)؛ أي: استغلق. وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب؛ فالاسم في هذا الباب هو الذال وحدها دون الألف، خلافاً لبعض البصريين، يدلُّ على ذلك سقوطها بالتثنية وفي المؤنث إذا قلت: (هذه، وتلك). انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1923/4)، والسهيلي، نتائج الفكر في النحو (ص177)، والجرجاني: الشريف، نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية (ص13).

قَوْلُهُ: [وَتَقْيِيدُ اليَاءِ؛ كَوْنُهَا ثَالِثَةً – أَيْضًا– غَيْرُ صَحِيحٍ] نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ – أَيْضًا– **المُصَنِّفُ** وَالشَّرِيفُ[1] فِي شَرْحَيْهِمَا. وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: لَا نَقْضَ؛ لِأَنَّ أَصْلَ (ذِيًّا) و(تِيًّا) (ذِيِيًّا) و(تِيِيًّا) كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ[2] وَغَيْرُهُ؛ فَيَاءُ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةٌ تَقْدِيرًا. قَالَ المُرَادِيُّ: "لأنَّ[3] أَصْلُ (ذِيًّا)، وَ(تِيًّا): (ذِيِيًّا)، وَ(تِيِيًّا) بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ، الأُوْلَى: عَيْنُ الكَلِمَةِ، وَالثَّانِيَةُ: لِلتَّصْغِيرِ، وَالثَّالِثَةُ: لَامُ الكَلِمَةِ، فَاسْتَثْقَلُوا ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ الأَلِفِ آخِرِهُ، فَحُذِفَتِ الأُولَى؛ لِأَنّ يَاءَ التَّصْغِيرِ لِمَعْنًى؛ فَلَا تُحْذَفُ؛ وَلِأَنَّ الثَّالِثَةَ لَوْ حُذِفَتْ لَزِمَ فَتْحُ يَاءِ التَّصْغِيرِ؛ لِأَجْلِ[4] الأَلِفِ والياء[5]، وَالدَّاعِي لِهَذَا التَّقْدِيرِ المُحَافَظَةُ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ لِيَاءِ التَّصْغِيرِ مِنْ كَوْنِهَا لَا تَلْحَقُ إِلَّا ثَالِثَةً"[6]. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: [يَشْمَلُ مَعَانِيَهُ[7] الثَّلَاثَةَ] فِي شُمُولِهِ لِلْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ اتِّسَاعٌ؛ لِأَنَّ التَّقْلِيلَ لِدَفْعِ احْتِمَالِ الكَثْرَةِ، وَلَا احْتِمَالَ لَهَا فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ) و(رَجُلٌ)، قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ[8]: اعْلَمْ أَنَّ التَّصْغِيرَ، لُغَةً: ضِدُّ التَّكْثِيرِ، وَأَصْلُهُ فِي الجُثَثِ، نَحْوَ: (جُمَيْلٌ) وَ(جُبَيْلٌ)، ثُمَّ اتَّسَعُوا فَاسْتَعْمَلُوهُ فِي مَعَانٍ[9] أُخَرٍ مِنْ تَحْقِيرِ مَا يُتَوَهَّمُ عَظِيمًا، كَ(رَجُلٍ)، وَ(رُجَيْلٍ)[10]، أَوْ لِتَقْرِيبِ مَا يُتَوَهَّمُ بَعِيدًا، نَحْوَ: (فُوَيْقِ السَّقْفِ)، وَ(دُوَيْنِ ذَلِكَ)، وَيَكُونُ هَذَا فِي المَكَانِ وَالزَّمَانِ[11]، أَوِ لِتَقْلِيلِ مَا يُتَوَهَّمُ كَثِيرًا، أَوْ يَخْتَصُّ بِالمَقَادِيرِ[12] نَحْوَ: (دُرَيْهِمَاتٍ)، وَ(أُجَيْمَالٍ).

قَوْلُهُ: [[13]وَهَذَا مُخْتَصٌّ بِالْجُمُوعِ]؛ أَيْ: وَمَا فِي مَعْنَاهَا مِنِ اسْمِ الجَمْعِ، وَاسْمِ الجِنْسِ

---

(1) ركن الدين، شرح الشافية (ج364/1-366).

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1924/4).

(3) (لأنَّ) ساقطة في (ك)، و(ط).

(4) (لأجل الألف، والداعي لهذا التقدير المحافظة على ما استقر لياء التصغير). ساقط في (ط).

(5) (والياء)، ساقط في (ك)، و(ط).

(6) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1441/3).

(7) في (ط): (معاينة).

(8) الأندلسي، المحصل في شرح المفصل.

(9) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص325).

(10) كَ(رَجُلٍ)، وَ(رُجَيْلٍ) ساقط في (ك)، و(ط).

(11) (نَحْوَ: (فُوَيْقِ السَّقْفِ)، وَ(دُوَيْنِ ذَلِكَ)، وَيَكُونُ هَذَا فِي المَكَانِ وَالزَّمَانِ). ساقط في (ك)، و(ط).

(12) في (ط): (بالتقادير).

(13) نص الجاربردي: (والثاني: تقليل ما يجوز أن يتوهم كثرته، كقولك: دريهمات، ودنينيرات، وَهَذَا مُخْتَصٌّ بِالْجُمُوعِ). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص325).

كـ(رَهْطٍ) وَ(تَمْرٍ)[1]، وَالمُرَادُ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى مَا ذُكِرَ، لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّهُ لَا يُتَنَاوَلُ لِتَصْغِيرِ الذِي لَهُ لِلتَّعْظِيمِ] فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مِنَ التَّصْغِيرِ مَا يَكُونُ لِلتَّعْظِيمِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ، قَالُوا: وَمِنْهُ تَصْغِيرُ (الدَّاهِيَةِ) فِي البَيْتِ[2]، وَقَوْلِ عُمَرَ فِي ابْنِ /ق48ب/ مَسْعُودٍ [3] – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا –[4]: "كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا"[5]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ[6]:

فُوَيْقَ جُبَيلٍ شَاهِقِ الرَّأْسِ لَمْ تكُنْ ... لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا [7]

---

(1) في (م): و(غزو).

(2) نص الجاربردي: (كقول الشاعر (لبيد): [الطويل]

وكل أناس سوف تدخل بينهم ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامل

الشاهد: صغر الداهية، والمراد به الموت، وأي داهية أكبر منه؟! ولا التصغير الذي للشفقة، كما يقال: (يا بني)، وأجيب عن الأول بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول؛ فَالتَّصْغِيرُ؛ لِتَقْلِيلِ المُدَّةِ). انظر: لبيد، ديوان لبيد (ص132)، وابن دريد، جمهرة اللغة (ج232/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج114/5)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص327).

(3) ابن مسعود(ت32هـ) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذليّ، أبو عبد الرحمن: صحابيّ. من أكابرهم، فضلًا وعقلًا، وقربًا من رسول الله ﷺ وهو من أهل مكة، ومِنَ السابقين إلى الإسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة. وكان خادم رسول الله الأمين، وصاحب سره، ورفيقه في حله وترحاله وغزواته، وأورد الجاحظ خطبة له ومختارات من كلامه. نظر إليه عمر يوما وقال: وعاء ملئ علما. وولي بعد وفاة النبي ﷺ بيت مال الكوفة. ثم قدم المدينة في خلافة عثمان. وكان قصيرًا جدًّا، يكاد الجلوس يوارونه. وكان يحب الإكثار من التطيب. فإذا خرج من بيته عرف جيران الطريق أنه مر، من طيب رائحته. له 848 حديثا. مات سنة ثنتين وثلاثين للهجرة عن ستين عامًا. وأورد الجاحظ (في البيان والتبيين) خطبة له ومختارات من كلامه. انظر: الجاحظ، البيان والتبيين (ج37/2)، والأصبهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (ج124/1).

(4) في (م): – رحمه الله –، وفي (ط): – رضي الله تعالى عنهما–.

(5) مالك، موطأ مالك، رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص206)، والصنعاني، مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ج13/10)، وابن حنبل، فضائل الصحابة (ج843/2).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص326).

(7) سبق تخريجه، ص81.

وَقَوْلِهِمْ: (أُخيّ وصُديقيّ)[1]، وَأَنْشَدَ فِي (المُغْنِي) البَيْتَ بِلَفْظِ[2]:

فُوَيْـــقَ جُبَيـــلٍ شَـــامِخٍ لَـــنْ تَنالَـــهُ لِقَتْنِـــهِ حَتَّـــى تَكِـــلَّ وَتَعْمَـــلا

وَالبَصْرِيُّونَ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ، وَيُؤَوِّلُونَ مَا يُوْهِمُهُ، قَالُوا: إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ صَغِيرَ الجِسْمِ قَصِيرًا، فَقَالَ عُمَرُ: (كُنَيْفٌ) فَصَغَّرَهُ لِيَدُلَّ عَلَى صِغَرِ جِسْمِهِ؛ لِأَنَّ (الكُنَيْفَ) شَيْءٌ فِيهِ أَدَاةُ الرَّاعِي؛ فَأَرَادَ أَنَّهُ حَافِظٌ لِمَا فِيهِ كَمَا يَحْفَظُ الكُنَيْفُ مَا فِيهِ. وَقَالُوا: إِنَّ ذَلِكَ الجَبَلَ جَبَلٌ صَغِيرُ العَرْضِ دَقِيقٌ لَكِنَّهُ طَوِيلٌ فِي السَّمَاءِ شَاقُّ المِصْعَدِ[3]؛لِطُولِهِ. وَقَوْلُهُمْ: (فلأنه أُخَيٌّ) هُوَ مِنْ لُطْفِ المَنْزِلَةِ، وَصِغَرِ الأَمْرِ الذِي أَحْكَمَ الوَصْلَةَ بَيْنَهُمَا.

قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ: "وَالحَاصِلُ أَنَّ التَّصْغِيرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ مُسْتَصْغَرٌ، هَذَا هُوَ الأَصْلُ، وَمَا سِوَاهُ فَتُجَوَّزُ[4]، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: هُوَ أُصَيْغِرُ مِنْكَ، لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ[5] المُرَادَ أَنَّهُ صَغِيرٌ؟ لِأَنَّ لَفْظَ (أَصْغَرَ) يَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي الصِّغَرِ؛ فَهُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ التَّصْغِيرِ بِهَذَا المَعْنَى، وَإِنَّمَا قَصَدَ إِلَى أَنَّ المُدَّةَ التِي بَيْنَهُمَا قَرِيبَةٌ. قَالَ الخَوَارِزْمِيُّ؛ أَيْ:[6] الذِي بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ فِي الصِّغَرِ وَالكِبَرِ قَلِيلٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ –عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ–: "أُصَيْحَابِي"[7]؛ أَرَادَ بِذَلِكَ[8] تَلْطِيفَ المَحَلِّ وَتَقْرِيبَهُ، وَتَقْلِيلَ

---

(1) (وأمَّا قَوْلهم فلانٌ أُخيّ وصُديقيّ فَهُوَ من لطف الْمنزلَة وصِغر الْأَمر الَّذِي أحكم الوصلةَ بَينهمَا). العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج2/159).

(2) البيت بهذه الرواية عند ابن هشام، مغني اللبيب (ج1/181).

(3) في (م): (مع تحقق مساق المصنف).

(4) في (ك)، و(ط): (فَتُجَوِّزُ).

(5) (إنَّ)، ساقط في (ك).

(6) (أي:)، ساقطة في (ك).

(7) نصُّ قوله ﷺ: "... فلأقولنَّ: أي ربِّ أُصيحابي أصيحابي، فليقالنَّ لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك". انظر: ابن حنبل، مسند أحمد (ج7/352). ومسلم، صحيح مسلم المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (ج7/70)، رقم الحديث: 6062.

(8) (بِذَلِكَ) ساقط في (ك)، و(ط).

المَسَافَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، وَقَدْ قَالُوا – أَيْضًا –: تَصْغِيرَ التَّمَدُّحِ، كَقَوْلِ الحُبَابِ بْنِ المُنْذِرِ[1] يَوْمَ السَّقِيفَةِ: "أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ"[2]. وَكُلُّ هَذِهِ الوُجُوهِ الأَصْلُ فِيهَا مَا ذَكَرْنَاهُ". انْتَهَى .

قَوْلُهُ[3]: **[كَقَوْلِ الشَّاعِرِ]** هُوَ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ العَامِرِيُّ[4] شَاعِرٌ مُفْلِقٌ فَارِسٌ جَوَادٌ /ق48ب/، صَحَابِيٌّ مُعَمَّرٌ، عَاشَ مَائَةً وَأَرْبَعِينَ سَنَةً، وَتُوُفِّيَ فِي خِلَافَةِ[5] عُثْمَانَ[6] ـ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ ـ[7].

---

(1) الْحُبَابُ بْنُ المُنْذِرِ (ت20هـ) بن الجموح الأنصاريُّ الخزرجيُّ ثُمَّ السُلَمِيُّ: صحابيٌّ، مِنَ الشجعان الشعراء، يقال له (ذو الرأي) قال الثعالبيُّ: (هو صاحب المشورة يوم بدر، أخذ النبيُّ ﷺ برأيه، ونزل جبريل فقال: "الرأي ما قال حُبَاب"، وكانت له في الجاهلية آراء مشهورة). توفي في خلافة عمر نحو عشرين هجرية، وقد زاد على الخمسين. انظر: الثعالبي، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب (ص288)، وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج9/2).

(2) وذهب هذا القول مثلًا. (الجُذَيْل): تصغير الجِذْل، وهو أصل الشجرة، والمُحَكَّكُ عود تتحكك به الإبل الجربى، والعُذَيْق: تصغير العذق، وهو النخلة، والمُرَجَّبُ: الذي جُعِلَتْ له دعامة تقيه العواصف. يريد أنه الرجل الذي يستشفي الناس برأيه وينصرونه. وهو الْحُبَابُ بْنُ المُنْذِرِ الذي قال عند بيعة أبي بكر يوم السقيفة: (أنا جذيلها المحكك، وعذيقها المرجب)؛ فذهبت مثلًا. انظر: الصنعاني، مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ج5/444)، وابن حنبل، مسند أحمد (ج1/453)، وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج9/2).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص327).

(4) لبيد بن ربيعة بن مالك(ت41هـ)، أبو عقيل العامريّ: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، ومِنَ المؤلفة قلوبهم. وترك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بيتًا واحدًا، قيل هو:

ما عاتَبَ المَرْءَ الكَرِيْمَ كَنَفْسِهِ وَالمَرْءُ يُصْلِحُهُ الجَلِيْسُ الصَّالِحُ

عاش وعَمَّرَ طويلًا. وهو أحد أصحاب المعلقات، وصدر معلقته:

عفت الديار: محلها فمقامها بمنىً تأبد غولها فرجامها

وكان كريمًا، جُمِعَ بعض شعره في (ديوان صغير)، تُرجم إلى الألمانية. انظر: الشيباني، شرح المعلقات التسع (ص264)، وابن قتيبة، الشعر والشعراء (ج1/266).

(5) (ابن عفان)، ساقط في (ك) و(ط).

(6) عثمان بن عفان(ت35هـ) من قريش: أمير المؤمنين، ذو النورين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين. ولد بمكة، وأسلم بعد البعثة بقليل. وكان غنيًّا شريفًا في الجاهلية. ومن أعظم أعماله في الإسلام: تجهيزه نصف جيش العسرة بماله، فبذل ثلاثمائة بعير بأقتابها وأحلاسها وتبرع بألف دينار. وصارت إليه الخلافة بعد وفاة عمر بن الخطاب سنة 23هـ فافتتحت في أيامه أرمينية والقوقاز وخراسان وكرمان وسجستان وإفريقية وقبس، وأتم جمع القرآن، وروى عن النبي ﷺ (146) حديثًا. نقم عليه الناس... فحاصروه أربعين يومًا، وتسور عليه بعضهم الجدار فقتلوه صبيحة عيد الأضحى وهو يقرأ القرآن في بيته، بالمدينة. ولقب بذي النورين؛ لأنه تزوج بنتي النبي ﷺ رقية ثم أم كلثوم – رضي الله عنهما –. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج3/40)، والبخاري، التاريخ الكبير (ج6/208)، والزركلي، الأعلام (ج4/210).

(7) في (ك): ـ رضي الله عنهما ـ.

قَوْلُهُ(1): **[وَأَيُّ**(2)**دَاهِيَةٍ أَكْبَرُ مِنْهُ؟]** وَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: لَمَّا لَمْ يَتَهَيَّأْ النَّاسُ لِلمَوْتِ، وَأَقْبَلُوا بِكُلِّيَّتِهِمْ عَلَى الدُّنْيَا، وَأَعْرَضُوا عَنْ تَحْصِيلِ زَادِ سَفَرِ الآخَرَةِ، فَكَأَنَّهُمْ حَقَّرُوا المَوْتَ وَصَغَّرُوهُ؛ لِعَدَمِ الالتِفَاتِ إِلَيْهِ فَأَوْرَدَ الكَلَامَ مَعَهُمْ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَالُهُمْ مِنْ تَصْغِيرِ المَوْتِ تَبْكِيتًا لَهُمْ وَجَرْيًا عَلَى سُنَّتِهِمْ حَتَّى إِذَا تَفَكَّرُوا وَأَنْصَفُوا أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ بَاطِلٌ، وَنَبَّهَ بِلَفْظْ (الدَّاهِيَةِ) عَلَى أَنَّ مَا صَغَّرُوهُ عَظِيمٌ يَجِبُ التَّنَبُّهُ لَهُ. ض.

قَوْلُهُ: [فَالتَّصْغِيرُ؛ لِتَقْلِيلِ المُدَّةِ] حَاصِلُهُ أَنَّ الدَّاهِيَةَ إِذَا كَانَتْ عَظِيمَةً كَانَتْ وُقُوعُهَا مُدَّةً سَرِيعَةً؛ فَيَرْجِعُ مِثْلُ هَذَا التَّصْغِيرِ إِلى المَعْنَى الثَّالِثِ، وَهُوَ تَقْرِيبُ مَا يَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمُ بَعْدَهُ. هَذَا حَلُّ مَا فِي الشَّرْحِ. وَفِيهِ نَظَرٌ.

أَمَّا أولا– فَلِأَنَّا نَمْنَعُ أَنَّ الدَّاهِيَةَ العَظِيمَةَ وُقُوعُهَا فِي مُدَّةٍ سَرِيعَةٍ بَلْ قَدْ يَكُونُ فِي مُدَّةٍ مَدِيدَةٍ.

وَأَمَّا ثانيا– فَلِأَنَّهُ لَا دَلَالَةَ؛ لِقَوْلِهِ: (دُوَيْهِيَةٌ) عَلَى الزَّمَانِ، وَالمُدَّةِ؛ حَتَّى يَكُونَ التَّصْغِيرُ لِتَقْلِيلِ المُدَّةِ، وَكَيْفَ يَدُلُّ التَّصْغِيرُ عَلَى مَعْنًى لَيْسَ فِي اللَّفْظِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ أَصْلًا؟ ض.

قَوْلُهُ: [فَالتَّصْغِيرُ لِتَقْلِيلِ المُدَّةِ]؛ أَيْ: لِتَقْرِيبِ مَا يَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ بَعْدَهُ. قَالَ (شَارِحُ المُغْنِي)(3): "وَفِيهِ تَعَسُّفٌ، وَيُقَالُ – أَيْضًا– فِي البَيْتِ مَا يُنَافِيهِ ظَاهِرٌ أَوْ هُوَ حَرْفُ التَّنْفِيسِ".

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قوله: (لَيْسَ فِي اللَّفْظِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ أَصْلًا؟ ض.).

(2) نص الجاربردي: (كقول الشاعر: [الطويل]

وكل أناس سوف تدخل بينهم ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامل

فصغر الداهية، والمراد به الموت، وأي داهية أكبر منه؟! ولا التصغير الذي للشفقة، كما يقال: (يا بني)، وأجيب عن الأول بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول؛ فَالتَّصْغِيرُ؛ لِتَقْلِيلِ المُدَّةِ). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص327).

(3) مُحَمَّد بن عمار(ت844هـ) مُحَمَّد بن عمار بن مُحَمَّد بن أَحْمد القاهري المصري المالكي الْمَعْرُوف بِابْن عمار: ولد بقناطر السبَاع، وَنَشَأ فِي كنف وَالِده، وَحفظ مختصرات عدَّة، وَأخذ عَن العراقي وَابْن الملقن، والبلقيني، وَالْمجد بن هِشَام، والعز ابن جمَاعَة، وَابْن خلدون. وَطلب الحَدِيث بِنَفسِهِ، وَسمع بِالْقَاهِرَةِ على جمَاعَة من الْمُحدثين، ودرس بمواطن. وَله تصانيف، مِنْهَا: (غَايَة الإلهام فِي شرح عُمْدَة الْأَحْكَام)، وَ(زَوَال الْمَانِع عَن شرح جمع الْجَوَامِع)، و(علاب الموائد فِي شرح تسهيل الْفَوَائِد)، و(الكافى فِي شرح المغني) لِابْنِ هِشَام، وَ(شرح مُخْتَصر ابْن الْحَاجِب الفرعي)، وَ(شرح الفية لعراقي)، وَكَانَ إماما عَلامَة فِي الْفِقْه، وأصوله، والعربية، وَالصرْف. وهناك (شرح المغني)، للجاربردي(ت746هـ) شرح لكافية ابن الحاجب، والبحث مستمر، وسيكون في ملحق، يوضح ما وصل إليه الباحث. الشوكاني، البدر الطالع (ج232/2).

قَوْلُهُ[1]: [وَبِأَنَّ المُرَادَ أَنَّ أَصْغَرَ الأَشْيَاءِ إِلَى آخِرِهِ] قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ: "وَأَمَّا تَصْغِيرُ (الدَّاهِيَةِ) فَلَيْسَ لِتَعْظِيمِهَا[2]، وَإِنَّمَا هِيَ[3] إِيذَانٌ بِأَنَّ حَتْفَ النُّفُوسِ قَدْ يَكُونُ بِصَغِيرِ[4] الأُمُورِ وَكَبِيرِهَا؛ أَيْ: أَنَّ أَصْغَرَ الدَّوَاهِي يُفْسِدُ[5] الأَحْوَالَ العِظَامَ، وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا مِنْ كَلَامِهِ مَا فِيهِ بَيَانٌ وَإِرْشَادٌ".

قَوْلُهُ[6]: [بِأَنَّ المُرَادَ] لَوْ قَالَ: بِأَنَّ المَوْتَ تَارَةً يَكُونُ سَبَبُهُ أَمْرًا عَظِيمًا، وَتَارَةً يَكُونُ سَبَبُهُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ أَمْرًا حَقِيرًا، فَذَكَرَ القِسْمَ الحَقِيرَ مِنْهُ؛ لِكَوْنِهِ كَافِيًا لِلإِهْلَاكِ مَعَ حَقَارَتِهِ، فَكَيْفَ بِالقِسْمِ العَظِيمِ مِنْهُ؟ تَنْبِيهًا بِالأَدْنَى عَلَى الأَعْلَى لَكَانَ أَوْلَى. تَأَمَّلْ. ض.

قَوْلُهُ: [إِنَّ أَصْغَرَ الأَشْيَاءِ] وَهَذَا المَعْنَى هُوَ الذِي أَثْبَتَهُ الكُوفِيُّونَ، وَسمَّوْهُ (تَصْغِيرَ التَّعْظِيمِ)، قِيلَ: مِنْ هَذَا القَبِيلِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لِعَائِشَةَ[7]– رَضِيَ اللهُ عَنْهَا–: "يَا حُمَيْرَاءُ، لَا تَفْعَلِي هَذَا"[8]، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، بَلْ هُوَ لِلشَّفَقَةِ.

قَوْلُهُ: [[9]لَا تُنَافِيهِ] فِي تَقْرِيرِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّنَافِي لَا يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ التَّنَافِي أَعَمُّ، وَالمَطْلُوبُ أَعْظَمُ وُجُودِ التَّعْلِيلِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَانِعٌ لِخُرُوجِهِ عَنِ الحَدِّ لَا مُسْتَدِلٌّ فَيَكْفِيهِ بَيَانُ عَدَمِ التَّنَافِي. ض.

قَوْلُهُ: (فَنَقُولُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ] أَوْ نَقُولُ: لِأَنَّ الاسْمَ لَمَّا نَقَصَ بِالتَّصْغِيرِ جُبِرَ بِأَقْوَى الحَرَكَاتِ أَوْ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ فِي مَعْنَى الوَصْفِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: (رُجَيْل) بِمَنْزِلَةِ: (رَجُلٌ صَغِيرٌ)؟

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص328).
(2) في (ط): (تعظيمها).
(3) في (ط): (هو).
(4) في (ط): (بصغر).
(5) في (ط): (تفسد).
(6) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قوله: [لأن المصغر فرع الكبر ودال عليه].
(7) عائشة أم المؤمنين(ت58هـ) بنت أبي بكر الصديق، من قريش: أفقه نساء المسلمين، وأعلمهن بالدِّين والأدب. كانت تكنى بأم عبد الله. تزوجها النبي ﷺ في السنة الثانية بعد الهجرة، فكانت أحبَّ نسائه إليه، وأكثرَهن رواية للحديث عنه، روي عنها 2210 أحاديث، ولها خطب ومواقف، وما كان يحدث لها أمر إلا أنشدت فيه شعرًا، وكان أكابر الصحابة يسألونها عن الفرائض فتجيبهم. وتوفيت في المدينة – رضي الله عنها وأرضاها. انظر: الأصبهاني، حلية الأولياء (ج43/2)، وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (233/8).
(8) قوله ﷺ: "يا حميراء، لا تفعلي فإنه يورث البرص". انظر: الشيرازي، المهذب في فقه الإمام الشافعي (ج17/1)، والنووي، تهذيب الأسماء واللغات (ج71/3).
(9) (صغَّر الداهية، والمراد به الموت. وأي داهية أكبر منه، ولا التصغير الذي للشفقة، كما يقال يا بني، وأجيب عن الأول : بأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول؛ فالتصغير لتقليل المدة، وبأن المراد بأن أصغر الأشياء قد يفسد الأمور العظام؛ فحتف النفوس قد يكون بالأمر الصغير الذي لا يؤبه به. وعن الثاني بأنه داخل في الحد. ولِمَ قلتم : بأنه ليس فيه التقليل؟ فإن الشفقة لا تنافيه. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص328).

فَيَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ: (الذَّاتِ وَالصِّفَةِ)؛ فَأُعْطِيَ لِذَلِكَ أَقْوَى الحَرَكَاتِ – أَيْضًا–؛ وَلِهَذَا المَعْنَى اخْتُصَّ التَّصْغِيرُ بِالأَسْمَاءِ؛ إِذِ الأَفْعَالُ لَا يُوْصَفُ، وَإِنَّمَا لَمْ تُوْصَفْ لِأَنَّ الصِّفَةَ ذِكْرُ حَالِ المَوْصُوفِ، وَالأَفْعَالَ لَا أَحْوَالَ لَهَا، وَكَذَلِكَ الحُرُوفُ.

قَوْلُهُ[1]: **[لِأَنَّ المُصَغَّرَ فَرْعُ المُكَبَّرِ**[2] **وَدَالٌّ عَلَيْهِ]** كَمَا يَدُلُّ الفِعْلُ المَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ عَلَى المَبْنِيّ لِلفَاعِلِ، فَضُمَّ مِثْلُهُ، وَمِنْ ثَمَّ كُسِرَ أَوَّلُهُ مَعَ اليَاءِ كَمَا يُكْسَرُ[3] فِي فِعْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فَنَقُولُ: فِي (بَيْتٍ) (بُيَيْتٍ)، وَفِي (شَيْخٍ) (شُيَيْخ) بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ كَمَا يُقَالَ: (شُدَّ الحَبْلُ) بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ[4]، وَقُرِئَ: ﴿**وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا**﴾[5] بِالوَجْهَيْنِ.

قَوْلُهُ: [أَوْ لِيَكُونَ اللَّفْظُ مُشَاكِلًا لِلْمَعْنَى] قَالَهُ الخَوَارِزْمِيُّ[6]، وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا قِيلَ: إِنَّهُ خُصَّ بِالضَّمَّةِ فِي أَوَّلِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ وَفْقِ مَعْنَاهُ وَشِبْهِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الضَّمَّةَ تَخْرُجُ مِنَ الشَّفَتَيْنِ مُنْضَغِطَةً بَيْنَ عُضْوَيْنِ فَكَأَنَّهَا لُطِّفَتْ وَصُغِّرَتْ؛ فَجُعِلَتْ فِيمَا يُشْبِهُهَا أَوَّلًا؛ إِيذَانًا بِقُوَّةِ مَعْنَى التَّصْغِيرِ[7]. حَكَاهُ الأَنْدَلُسِيُّ[8]، وَقَالَ: لَمْ يَتَعَرَّضْ لِتَعْلِيلِ ضَمِّ أَوَّلِ المُصَغَّرِ الأَكَابِرُ كَـ(أَبِي عَلِيٍّ)[9]، وَغَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: [فَتَحُوا[10] **ثَانِيَهُ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنَ الكَسْرِ]** وَقَالَ المُوصِلِيُّ مُرَاعِيًا لِلْيَاءِ المَزِيدَةِ: وَأَمَّا فَتْحُ ثَانِيهِ؛ فَلِأَنَّهُ لَوْ ضُمَّ [11]لَانْقَلَبَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ وَاوًا، وَلَوْ كُسِرَ لَالْتُبِسَ بِالْكَسْر[12]نَحْوَ: (مُقِيمٌ)؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ ضُمَّ لَتَوَالَتْ ضَمَّتَانِ، وَلَوْ كُسِرَ لَتَوَالَتْ كَسْرَتَانِ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ اليَاءِ مَكْسُورٌ[13]، وَهِيَ لِسُكُونِهَا لَا يُعْتَدُّ بِهَا حَاجِزًا.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص329).

(2) في (ط): (الكبر).

(3) في (ط): (تُكْسَر).

(4) (يشِدُّه ويشُدُّه). ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (2/ 51).

(5) [الأنعام:28].

(6) الخوارزمي، التخمير في شرح المفصل (ج405/2).

(7) المرجع السابق، ج405/2.

(8) الأندلسي، المحصل في شرح المفصل.

(9) من المؤكد أن المقصود (أبو علي الفارسي(ت377هـ).

(10) في (ط): (ففتحوا).

(11) (لانقلبت ياء التصغير واوًا، ولو كُسِرَ لالتبس بالكسر نحو: مقيم؛ ولأنه). ساقط في (ك)، والظاهر أنه قفزة لا إرادية.

(12) في (م): (بالمركب).

(13) في (ط): (يُكْسَر).

قَوْلُهُ: [وَزَادُوا يَاءً]؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَحْصُلُ الفَرْقُ؛ وَلِأَنَّ التَّصْغِيرَ/ق49أ/ مَعْنًى فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ حَرْفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: [وَخَصَّ اليَاءَ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ] يُرِيدُ أَنَّ الأَوْلَى بِالزِّيَادَةِ حُرُوفُ المَدِّ. وَالأَلِفُ قَدِ اسْتَبَدَّ بِهَا الجَمْعُ، وَاليَاءُ أَقْرَبُ إِلَيْهَا؛ لِثِقَلِ الوَاوِ فَخُصَّتْ بِالزِّيَادَةِ[1]، هَذَا وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ وَابْنُ الدَّهَانِ[2] أَنَّ الأَلِفَ قَدْ تُجْعَلُ عَلَامَةً لِلتَّصْغِيرِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ العَرَبِ فِي (هَدْهَد هُدَاهِد) يَعْنُونَ الصَّغِيرَ، وَفِي: (دَابَّةٍ وَشَابَّةٍ): (دُوَابَّةً وَشُوَابَّةً)، وتأوَّلَ ذلك البصريون بِأَنَّ (الهَدَاهِدَ) لُغَةٌ فِي (الهُدْهُدِ)، وَبِأَنَّ أَلِفَ (دَوَابَّةٍ وَشَوَابَّةٍ) بَدَلٌ عَنْ يَاءِ التَّصْغِيرِ، وِالأَصْلُ: (دُوَيْبَّةٌ وَشُوَيْبَّةٌ)؛ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ قَدْ تُجْعَلُ أَلِفًا إِذَا وَلِيَهَا حَرْفٌ مُشَدَّدٌ[3].

قَوْلُهُ[4]: [وَالْجَمْعُ أَثْقَلُ مِنَ المُصَغَّرِ]؛ أَيْ؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ تَكْرِيرِ الوَاحِدِ، وَالمُصَغَّرُ فِي مَعْنَى المَوْصُوفِ.

---

(1) لأن لها مخرجين اثنين.

(2) ابن الدهان البغدادي(494هـ – 569هـ) سعيد بن المبارك بن عليّ الأنصاريّ، أبو محمد، المعروف بابن الدهان: عالم باللغة والأدب. مولده ومنشأه ببغداد. انتقل إلى الموصل، تصانيفه كثيرة، وكان قد أبقاها في بغداد، فطغى عليها سيل، فأرسل من يأتيه بها إلى الموصل، فحُمِلَت إليه وقد أصابها الماء، فأُشير عليه أن يبخرها ببخور، فأحرق لها قسمًا كبيرًا أثَّر دخانه في عينيه فعمي! من كتبه: (تفسير القرآن)، و(شرح الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ)، و(الدروس) في النحو، و(الأضداد) رسالة في اللغة، و(النكت والإشارات على ألسنة الحيوانات)، و(ديوان شعر)، و(ديوان رسائل)، و(العروض)، و(الغرة) في شرح اللمع لابن جني، و(سرقات المتنبي)، و(زهر الرياض). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج1369/3)، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج47/2)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج382/2)، والزركلي، الأعلام (ج100/3).

(3) لم يجد الباحث نص ابن الدهان في باب (التصغير) في كتابيه: (شروح الدروس في النحو)،676، ولا في كتابه كتاب الفصول في العربية،75، ولا في (الغرة)، ولكن محقق (البديع في علم العربية)، لابن الأثير، ذكر أن المؤلف ابن الأثير تابع في هذا شيخه ابن الدهان، وبعض الكوفيين، الذين زعموا أن الألف قد تجعل علامة التصغير وأنشد ابن الدهان:

كهداهد كسر الرماة جناحه ... يدعو بقارعة الطريق هديلا.

وأحالنا إلى كتاب: (الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان(ت569هـ)، (239/2ب). ولم يجد الباحث ذلك في كتاب (الغرة)، ولكنه لعله وجد ذلك في نسخة مخطوط أخرى، كما أشار بقوله: (239/2ب). ابن الأثير، البديع في علم العربية (ج159/2).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص330).

قَوْلُهُ[1]: **[**[2]**لِماَ بَيْنَهُمَا مِنَ المُشَاكَلَةِ]**؛ أَيْ: بَيْنَ الفِعْلِ المَبْنِيِّ لِلمَفْعُولِ وَالمُصَغَّرِ مِنَ المُشَاكَلَةِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ المُصَغَّرَ فَرْعُ المُكَبَّرِ وَدَالٌّ عَلَيْهِ. إِلَخ.

قَوْلُهُ: [وَلِأَنَّهَا لَوْ زِيْدَتْ أَوَّلَا لَالتَبَسَ بِالمُضَارِعِ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ]؛ أَيْ: كَمَا قِيلَ[3] فِي تَصْغِيرِ (دَرَاهِمَ)[4]، وَقَالَ شَارِحٌ: لَمْ يُزَدْ[5] أَوَّلًا؛ طَلَبًا لِسُكُونِهَا.

قَوْلُهُ: [لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِيَاءِ الإِضَافَةِ] قِيلَ: - أَيْضًا- لَوْ زِيدَتْ آخِرًا لَكَانَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ فَيُفْضِي إِلَى حَذْفِهَا لِلتَّنْوِينِ الطَّارِئِ عَلَيْهَا.

قَوْلُهُ: [كَمَا قِيلَ فِي (فُلْكٍ) وَ(هِجانٍ)،[6] **(الفُلْكِ) مُفْرَدًا وَجَمْعًا]** (الفُلْكُ) بِالضَّمِّ: السَّفِينَةُ، وَاحِدٌ وَجَمْعٌ، يُذَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ، قَالَ- تَعَالَى-: ﴿**فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ**﴾ [7] وَقَالَ- تَعَالَى-: ﴿ **وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ**﴾ [8]، وقال- تعالى -: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم**﴾ [9]، وَهُوَ مُفْرَدٌ[10] كَـ"(قُفْلٍ) وَجَمْعٌ[11] كَـ(أُسْدٍ). وَ(الهِجَانُ) مِنَ الإِبِلِ البِيضِ، يَسْتوِي فِيهِ المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّثُ، وَالمُفَرَدُ وَالجَمْعُ، وَهُوَ مُفْرَدٌ كَـ(حِمَارٍ)، وَجَمْعٌ كَـ(رِجَالٍ).

قَوْلُهُ[12]: **[يُكْسَرُ مَا بَعْدَ اليَاءِ]**؛ أَيْ: وَلَوْ تَقْدِيرًا كَمَا فِي (أُصَيِّمٍ) تَصْغِيرُ (أَصَمّ).

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [ولأنها لو زِيْدَتْ].

(2) (...فناسب أن تزاد الياء ثالثة عند التصغير؛ لما بينهما من المشاكلة). انظر: شاهين، مجموعة الشافية شرح الجاربردي (ص328).

(3) (قيل)، ساقط في (ك).

(4) في (م): (درهم).

(5) في (ك): (تُزَدْ).

(6) في (ط): (هجان).

(7) [يس:41].

(8) [البقرة:164].

(9) [يونس:22].

(10) في (ط): (مفردًا).

(11) في (ط): (وجمعًا).

(12) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص331).

قَوْلُهُ: [[1]عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ[2]]؛ أَيْ: فَصاعِدًا؛ لِيَدْخُلَ نَحْوَ: (حَمْرَاءَ وسَكْرَانَ)، وَإِجْمَالُ.

قَوْلِهِ: [لِلْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ اليَاءِ /ق49أ/ **وَمَا بَعْدَهَا]** وَلِمُشَاكَلَةِ الجَمْعِ؛ وَلِأَنَّ حَقَّ هَذِهِ اليَاءِ[3] أَنْ يُكْسَرَ مَا قَبْلَهَا لِتَصْغِيرِ مَدَّةٍ حَقِيقِيَّةٍ[4]؛ لِأَنَّهَا جَارِيَةٌ مَجْرَى المَدَّةِ فِي أَنَّ سُكُونَهَا دَائِمٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا وَجَبَ فَتْحُ مَا قَبْلَهَا لِمَا مَرَّ كُسِرَ مَا بَعْدَهَا؛ طَلَبًا لِلتَّعادُلِ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ اسْتُثْنِيَ مِنَ الحُكْمِ بِالكَسْرِ أَرْبَعُ صُوَرٍ] يُسْتَثْنَى – أَيْضًا– مَا فِيهِ عَلَامَةُ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ وَالمُرَكَّبُ المَزْجِيُّ، نَحْوَ: زَيْدَانِ وَزَيْدُونَ وَبَعَلْبَكَ. وَسَيُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ: [مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ]؛ أَيْ: مِمَّا اتَّصَلَ فِيهِ بِهَا مَا بَعْدَ اليَاءِ بِقَرِينَةِ المِثَالِ وَالتَّعْلِيلِ، فَلَوِ انْفَصَلَ كُسِرَ عَلَى القِيَاسِ كَ(دُحَيْرِجَةٍ).

قَوْلُهُ[5]: [كَ(حُبَيْلَى وَحُمَيْرَاءَ)][6] مَذْهَبُ الجُمْهُورِ: أَنَّ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ فِي (حَمْرَاءَ) هِيَ الأَلِفُ المُنْقَلِبَةُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا تَأْنِيثَ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ لَمْ يُمَكِّنْهُمُ الجَمْعُ بَيْنَ أَلِفَيْنِ فَأُبْدِلَتِ المُطَرَّفَةُ أَلِفًا، وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ فِي الجَمْعِ إِيضَاحُهُ، وَذِكْرُ مُقَابِلِهِ.

قَوْلُهُ[7]: [مُرَاعَاةً لِبَقَائِهِمَا عَلَى حَالِها] إِذْ لَوْ كَسَرُوا مَا قَبْلَهَا لانْقَلَبَتْ يَاءً، فَزَالَتْ إِمَارَةُ التَّأْنِيثِ وَيُغَيَّرُ مِنْ صُورَتِهَا.

---

(1) (عند التصغير: يُكْسَرُ مَا بَعْدَ اليَاءِ في الاسم الذي عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص328).

(2) في (ط): (حروف).

(3) في (ط): (المدة).

(4) في (ط): (حقيقته).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص332).

(6) مثل:(شجرة)، و(عنبة) تعامل معاملة الثلاثي: (شُجَيْرَةٌ)، و(عُنَيْبَةٌ) ما كان رابعه (تاء مربوطة)، أو (ألف تأنيث مقصورة)، أو (ألف تأنيث ممدوة) تعامل معاملة الثلاثي:(حُبَيْلَى) من (حُبْلَى)، و(حُمَيْرَاءُ) من (حَمْرَاءَ). وكذلك ما كانت فيه ألف قبل الآخر مزيدة مثل: (أَجْمَالٍ): (أُجَيْمَالٌ)، و(أَفْرَاسٌ): (أُفَيْرَاسٌ)، و(سَكْرَان): (سُكَيْرَان). أما إذا جُمِعَ على: (فَعَالِين)، مثل: (سُلْطَان): (سَلَاطِين)، فإنه يصغر على (سُلَيْطِين). وكذلك: (سَرْحَان): (سُرَيْحِين). رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص607–608).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [مراعاة لبقائهما على حالها]؛ أي: لأنه يجب.

قَوْلُهُ: [مُرَاعَاةً لِبَقَائِهِمَا عَلَى حَالِهَا]؛ أَيْ: لِأَنَّهُ يَجِبُ المُحَافَظَةُ عَلَيْهِمَا مَا أَمْكَنَتْ، وَلَوْ كُسِرَ مَا قَبْلَهُمَا لَزِمَ تَغْيِيرُهُمَا؛ لِأَنَّ الأَلِفَ لَا تَقَعُ إِلَّا[1] بَعْدَ الكَسْرَةِ، وَقُلْنَا[2]: (مَا أَمْكَنَتْ)؛ لِيَخْرُجَ مَا إِذَا وَقَعَتِ العَلَامَةُ قَبْلَ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ، نَحْوَ: (حُبْلَيَانِ وَحُبْلَيَاتٍ)، وَإِنَّمَا غُيِّرَتْ فِي نَحْوِ: (حَمْرَاوِاتٍ) مَعَ عَدَمِ الضَّرُورَةِ؛ إِجْرَاءً لِلمَمْدُودَةِ فِي القَلْبِ قَبْلَ مَا ذُكِرَ مَجْرَى المَقْصُورَةِ.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي تَصْغِيرِ (مِعْزًى)، وَ(كِسَاءٍ): (مُعَيْزٍ)، وَ(كُسَيٌّ)] الأَلِفُ فِي (مِعْزًى) وَهُوَ مُنَوَّنٌ فِي كَلَامِهِ بَدَلٌ قَبْلَ سُقُوطِهَا مِنْ يَاءٍ زِيدَتْ لِلإِلْحَاقِ بِ(دِرْهَمٍ). وَتَصْغِيرُهَا[3] (مُعَيْزٍ) بِكَسْرِ الزَّايِ، وَالأَصْلُ (مُعَيْزِيٌّ) أُعِيدَتِ اليَاءُ لِزَوَالِ المُقْتَضَى؛ لِانْقِلَابِهَا ثُمَّ أُعِلَّ إِعْلَالَ (مَاضٍ)[4]، وَالهَمْزَةُ فِي (كِسَاءٍ) بَدَلٌ /ق49ب/ مِنْ وَاوٍ أَصْلِيَّةٍ؛ لِتَطَرُّفِهَا إِثْرَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ. وَتَصْغِيرُهَا (كُسَيٌّ)، وَالأَصْلُ (كُسَيْيٌ) بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ، فَحُذِفَ الأَخِيرَةُ نَسْيًا[5]، وَأُجْرِيَ الإِعْرَابُ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَسَيَأْتِي إِيضَاحُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ[6]: [الثَّالِثَةُ إِلَى آخِرِهِ[7]] عُلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَيْدٍ آخَرَ فِي الثَّلَاثَةِ الأُوَلِ المُسْتَثْنَاةِ؛ لِعَدَمِ كَسْرِ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، وَهُوَ أَنَّهَا وَقَعَتْ رَابِعَةً لِمَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ رَابِعَةً بَلْ خَامِسَةً، وَمَا فَوْقَهَا يُكْسَرُ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، نَحْوَ: (دُحَيْرِجَةٍ) فِي (دَحْرَجَةٍ)، وَ(حُجَيْجِيٌّ) في (حَجَجَى)، وَ(خُنَيْفِسَاء) فِي (خُنْفَسَاء)، وَ(زُعَيْفِرَان) فِي (زَعْفَرَان) إِذَا كَانَ عَلَمًا.

قَوْلُهُ: [8][المُشَبَّهَتَانِ بِأَلِفَيِّ التَّأْنِيثِ]؛ أَيْ: المَقْصُورَةِ وَالمَمْدُودَةِ، وَجْهُ الشَّبَهِ امْتِنَاعُ دُخُولِ تَاءِ التَّأْنِيثِ عَلَيْهِمَا، وَكَوْنُ المُؤَنَّثِ فِي نَحْوِ: (سَكْرَانَ) صِيغَةً أُخْرَى مُخَالِفَةً لِلْمُذَكَّرِ كَمَا أَنَّ المُذَكَّرَ فِي نَحْوِ: (مَرْضَى) وَ(حَمْرَاءَ) كَذَلِكَ، وَكَوْنُ الزَّائِدَيْنِ فِي نَحْوِ: (سَكْرَانَ) مُخْتَصَّيْنِ بِالمُذَكَّرِ كَمَا أَنَّ

---

(1) (إلا). ساقط في (ك).

(2) في (م)، و(ط): (قولنا).

(3) في (ط): (وتصغير).

(4) في (ط): قاضٍ).

(5) (نسيًا)؛ أي: حذفه منسيًّا، لا منويًّا. انظر: اليزدي، شرح الشافية (ج133/1).

(6) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [المشبهتان بألفي التأنيث].

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص333).

(8) (عند التصغير: لا يُكْسَرُ مَا بَعْدَ اليَاءِ في الاسم في أربع صور: الأولى: ما فيه تاء تأنيث، مثل: (طُلَيْحَة). الثانية: ما فيه ألفا التأنيث؛ أي: المقصورة، والممدودة، مثل: (حُبَيْلى)، و(حُمَيْرَاء). الثالثة: الألف والنون المشبهتان بألفي التأنيث، مثل: (سُكَيْرَان). الرابعة: ألف أفعال جمعًا، مثل: (أُجَيْمَال). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص331- 334).

الزَّائِدَيْنِ فِي نَحْوِ: (حَمْرَاءَ) مُخْتَصَّانِ بِالمُؤَنَّثِ، وَالشَّبَهُ الذِي يَفُوتُ بِفَوَاتِهِ التَّأْثِيرُ هُوَ الامْتِنَاعُ مِنَ التَّاءِ، وَالضَّابِطُ هُنَا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ، وَغَيْرِهِ.

وَفِي (بُغْيَةِ الطَّالِبِ)(1) أَنَّهُ أَمْثَلُ كَمَا(2) فِي المَتْنِ أَنَّ مَا هُمَا فِيهِ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ تَكْسِيرُهُ عَلَى (فُعَالِين) لَمْ يُكْسَرْ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِيهِ؛ لِلشَّبَهِ المَذْكُورِ كَ(عُثْمَانَ) وَ(سَكْرَانَ) (3)، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: (عُثَامِين)، وَلَا (سُكَارِين)، وَكَذَا (كَرَوَان(4))(5)، وَنَحْوُهُ مِمَّا لَمْ يُعْلَمْ كَيْفَ جَمَعَتْهُ العَرَبُ، وَإِنْ كُسِرَ عَلَى (فَعَالِين) كَ(سِرْحَانَ) وَ(سُلْطَان) كُسِرَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الأَلِفَ وَالنُّونَ لَمْ تُشْبِهَا أَلِفَي التَّأْنِيثِ(6).

قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ، وَغَيْرُهُ: "وَالفَرْقُ أَنَّ الذِي تُقْلَبُ؛ أَيْ: الأَلِفُ فِيهِ يَاءً؛ لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا يَجْعَلُ الزِّيَادَةَ فِيهِ لِلإِلْحَاقِ، وَالذِي لَا تُقْلَبُ يُجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ أَلِفَيّ التَّأْنِيثِ، فَ(سِرْحَانُ) مِثْلُ: (كِرْبَاسٍ)(7) هَذَا وَمَا فَسَّرَتْ بِهِ أَلِفَيّ التَّأْنِيثِ فِي كَلَامِهِ هُوَ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِ، وَعِبَارَةُ **المُصَنِّفِ**، صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُمَا، وَعَنْ

(1) ابن الناظم، بغية الطالب في شرح غريب تصريف ابن الحاجب.

(2) في (ط): (مما).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص334).

(4) (الكروان) بالتحريك: طائر... قالوا: ...الحبارى يصكه البازي؛ فيتقيه بسلحه. ويقال: هو الكركي... والجمع (كِرْوانٌ) بكسر الكاف على غير قياس، كما إذا جمعت الورشان قلت ورشان. وهو جمع بحذف الزوائد، كأنهم جمعوا (كر)، مثل: (أخ وإخوان). وقد قالوا كراوين كما قالوا: (وَرَاشِينَ). انظر: الجوهري، الصحاح (ج2474/6).

(5) كان قياس نحو: (وَرَشَان وَكَرَوَان): أن يكون كـ(ظَرِبَان)؛ إذ لا يقع موقع نونه لام، كما لم يقع موقع نون (ظَرِبَان)، و(سَبُعان)، لكنه لما جاءت على هذا الوزن الصفات – أيضاً– كـ(الصَّمَيَان وَالْقَطَوان)، وشبهت ألفها بألف (سكران) فلم تقلب كما مر، قصدوا الفرق بينهما، فقلبت في الاسم فقيل: (وُرَيْشين وكُرَيْوِين)؛ لأن تشبيه الصفة بالصفة أنسب وأولى من تشبيه الاسم بها وإن كانت الألف فوق الرابعة. الرضي، شرح الشافية (ج199/1).

(6) (ومما قبل فَعْلَان الذى لا يُجمع على فعالين، كـ(سكران وعثمان)، فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحه للخفة، ولبقاء ألِفَيْ التأنيث وما يشبههما في منع الصرف وللمحافظة على الجمع، فتقول: (شُجَيْرَة وحُبَيْلَى، وحُمَيْرَاء، وأُجَيْمَال، وأُفَيْرَاس وسُكَيْرَان، وعُثَيْمَان)؛ لأنهم لم يجمعوها على فَعَالين كما جمعوا عليه (سِرْحَانًا وسُلطانًا)، ولذا تقول في تصغيرهما: (سُرَيْحِين وسُلَيْطِين)، لعدم منع الصرف بزيادتها، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيرًا وتكسيرًا. الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف (ص101).

(7) (كربس): [الكِرباسةُ]: ثوب، وهي فارسية]، و[الكرباس]: ينسب إليه بياعه، فيقال: كَرابيسيّ]. وتصغر (كِرْبَاسَةٌ)، و(هِلْبَاجَةٌ) على: (كُرَيْبِيسَةٌ وهُلَيْبِيجِية). انظر: الخليل، العين (ج427/5)، وابن سيده، المخصص (ج190/5).

سِيبَوَيْه[1] أَنَّ التَّأْثِيرَ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ؛ أَيْ: وَنَحْوِهِ: إِنَّمَا هُوَ لِشِبْهِهَا بِالأَلِفِ المَمْدُودَةِ، ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ[2]، وَبَعْضُ أَوْجُهِ الشَّبَهِ /ق50أ/ السَّابِقَةِ أَنْسَبُ بِهِ.

قَوْلُهُ: [[3]لِلْمُحَافَظَةِ عَلَيْهَا]؛ أَيْ: لِئَلَّا يَخْتَلَّ مَعْنَى الجَمْعِ فَيَلْتَبِسَ بِتَصْغِيرِ المُفْرَدِ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ (أَجْمَالٍ)، وَ(أَنْعَامٍ) مُصَغَّرَيْنِ (أُجَيْمِيل)، وَ(أُنَيْعِيم)، فَلَوْ صُغِّرَتْ – أَيْضًا– (أَجْمَالًا)، وَ(أَنْعَامًا) جَمْعَيْنِ كَذَلِكَ لَالْتُبِسِ فَأَبْقَوا أَلِفَ الجَمْعِ عَلَى حَالِهَا مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا؛ لِيَتَحَقَّقَ الفَرْقُ؛ وَلِأَنَّ الجَمْعَ يُسْتَنْكَرُ تَصْغِيرُهُ فِي الظَّاهِرِ فَلَوْ لَمْ يَبْقَ عَلَامَةُ الجَمْعِ لَمْ يُحْمِلِ السَّامِعُ المُصَغَّرُ عَلَى أَنَّه مُصَغَّرٌ لِلتَّبَايُنِ.

---

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه،479/3، والجوهري، الصحاح (ج58/1).

(2) لم تقلب الألف التي قبل النون الزائدة ياء تشبيهاً لها بألف (حمراء)، وليس كل ألف ونون زائدتين في آخر الاسم تشبهان بألف التأنيث الممدودة، فيمتنعَ قلب ألفه في التصغير ياء، فإذا أردت تمييز ما يقلب ألفه ياء مما لا تقلب فاعلم أنهما إذا كانا في علم مرتجل نحو: (عُثْمان وعِمْران وسَعْدان وغَطَفان وَسَلْمَان وَمَرْوَان) شابهتاها، لأن تاء التأنيث لا تلحقهما، لا قبل العلمية ولا معها، أما قبلها فلفرضنا ارتجالها، وأما معها فلأن العلمية مانعة، فعلى هذا تقول: (عثيمان عميران وَسُعَيْدَان وغُطَيْفان وَسُلَيْمَان وَمُرَيَّان)، وأما (عُثْمانٌ) في فرخ الحُبَارى على ما قيل: و(سَعْدَانٌ) في نبت، فتصغيرهما: (عُثَيْمِين وسُعَيْدِين)، وليسا أصلين لـ(سَعْدَان وعثمان) علمين، بل اتفق العلم المرتجل، والجنس، كما اتفق الأعجمي والعربي في: (يعقوب وآزر)، وَ(سَعْدَان): اسم مرتجل من السعادة كـ(سُعَاد) منها، و(عثمان) مرتجل من (العثم). وكذا إن كانتا في صفة ممتنعة من التاء كَـ(جَوْعان وسكران) تشابهانها بانتفاء التاء، فتقول: (سُكَيْرَان وَجُوَيْعَان)، وإن كانتا في صفة لا تمتنع من التاء كـ(الْعُرْيَان وَالنَّدْمَان)، وَ(الصَّمَيَان): للشجاع، وَ(الْقَطَوان): للبطئ، شبهتا بالألف والنون في باب: (سكران)؛ لكونها صفات مثله، وإن لحقتها التاء، فقيل: (عُرَيَّان وَنُدَيْمَان وصُمَيَّان وَقُطَيَّان)، وإن كانتا في الاسم الصريح غير العلم فإنهما لا تشبهان بالألف والنون في باب: (سكران) مطلقاً، إذ لا يجمعهما الوصف كما جمع (عرياناً) و(سكران)، بل انظر هل الألف رابعة أو فوقها، فإن كانت رابعة نظر، فإن كان الاسم الذي هما في آخره مساويًا لاسم آخره؛ لأن قبلها ألف زائدة في عدد الحروف، والحركات والسكنات، وإن لم يساوه وزناً حقيقيًّا قُلِبَ في التصغير ياء؛ تشبيهاً لها بذلك الألف الذي قبل اللام، وذلك في ثلاثة أوزان فقط: (فَعْلَان، وَفُعْلَان، وَفِعْلَان)، كـ(حومان وسلطان وسرحان)، فإن نون (حومان) موقعها موقع اللام في (زَلْزال)، وموقع نون (سلطان) كـ(لام) (قرطاس)، وَ(زنَّار)، و(طومار)، وموقع نون (سِرْحان) كـ(لام) (سِرْبال)، و(مفتاح)، و(إصباح)، فتقول: (حُوَيمين وَسُلَيْطِين وَسُرَيْحِين)، كـ(زليزيل وقريطيس ومفيتيح)، وإن لم يكن الاسم المذكور مساوياً كما في: (الظَّرِبَان وَالسَّبُعَان)، و(فِعْلَان وفُعُلَان وفَعَلَان) إن جاءت في كلامهم لم يشبه ألفها بالألف التي قبل اللام، إذ لا يقع موقع الألف والنون فيها ألف زائدة بعدها لام، بل تُشَبَّه الألف والنون فيها بالألف والنون في باب: (سكران)، فلا نقلب الألف ياء، نحو: (ظُرَيْبَان وسُبَيْعَان) في تصغير (ظَرْبان وسَبُعان)...الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (ج196/1).

(3) (عند التصغير: لا يُكْسَرُ مَا بَعْدَ اليَاءِ في الاسم في أربع صور: ... الرابعة: ألف أفعال جمعًا، مثل: (أُجَيْمَال). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص334).

قَوْلُهُ: [[1]وَقُيِّدَ بِقَوْلِهِ: جَمْعًا] تبعَ[2] فِي هَذَا التَّقْيِيدِ الجَزُولِيَّ[3]، وَقَدْ أَنْكَرَهُ الشَّلَوْبِينُ[4]، وَقَالَ هَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ سِيبَوَيْهِ[5] قَالَ: إِذَا صَغَّرْتَ (أَفْعَالًا) اسْمَ رَجُلٍ، قُلْتَ: (أُفَيْعَالٍ) كَمَا تُصَغِّرُهَا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا[6]، وَعَلَى الإِطْلَاقِ مَشَى ابْنُ مَالِكٍ، بَلْ صَرَّحَ بِالتَّعْمِيمِ عَلَى مَا فِي بَعْضِ نُسَخِ (التَّسْهِيلِ)[7]، وَهِيَ نُسْخَةٌ (إليها الرقي) فَقَالَ جَمْعًا أَوْ مُفْرَدًا؛ أَيْ: بِأَنْ سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّ المُفْرَدَ لَا

---

(1) والرابعة: ألف أفعال جمعًا، نحو: أجيمال؛ للمحافظة عليها وَقُيِّدَ بِقَوْلِهِ: جَمْعًا؛ احترازًا عما ليس بجمع نحو: أعشار؛ فإن تصغيره: أعيشير. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص334).

(2) الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو (ص228).

(3) ابن يللبخت الجزولي(ت607هـ) عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى: من علماء العربية. تصدر للإقراء بالمرية، وَأخذ عَنهُ الْعَرَبيَّة جمَاعَة مِنْهُم الشلوبين(ت645هـ)، وَابْن معط(ت628هـ)، وولي خطابة مراكش، وتوفي فيها. من كتبه: (الجزولية) رسالة في النحو، و(شرح أصول ابن السراج)، و(شرح قصيدة بانت سعاد)، و(الأمالي) في النحو، و(مختصر شرح ابن جني(ت392هـ) لديوان المتنبي(ت354هـ). قال ابن خلكان: والجُزُولي، بضم الجيم والزاي، نسبة إلى (جزولة)، ويقال – أيضًا-: (كزولة) بالكاف، وهي بطن من البربر، يَلَلْبَخْت، بِفَتْح الْيَاء آخر الْحُرُوف وَاللَّام، وَسُكُون اللَّام الثَّانِيَة وَفتح الْبَاء الْمُوَحدَة، وَسُكُون الْخَاء الْمُعْجَمَة، وَبعدهَا تَاء مثناة من فَوْقهَا؛ وَهُوَ اسْم بربري مَعْنَاهُ ذُو الْحَظ. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/ 488)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج236/2)، والزركلي، الأعلام (ج104/5).

(4) الشَّلَوبينيّ أو الشَّلُوبين(ت645هـ) هو عمر بن محمَّد بن عمر الأزديّ، أبو علي: مِنْ كبار العلماء بالنَّحو واللُّغة، وعن أبي حيان: " لا يقال الشلوبيني، وإنما هو الشلوبين غير منسوب، وذلك لقب عليه"، من كتبه: (القوانين) في علم العربية، ومختصره (التوطئة)، و(شرح المقدمة الجزولية) في النحو، و(حواشٍ على كتاب المفصل للزمخشري) و(تعليق على كتاب سِيبَوَيْه) نحو. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج451/3)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج224/2)، وخليفة، كشف الظنون (ص508، و1800 و1428)، والزركلي، الأعلام (ج62/5).

(5) سيبويه الكتاب (ج496/3).

(6) انظر: سيبويه، الكتاب (ج496/3).

(7) وكأن كلام ابن جماعة في هذا الموضع منقول برمته من كتاب المرادي(ت749هـ) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، فالعلم رحم بين أهله: وذلك في تنبيه ذكره المرادي: في قوله: (أطلق الناظم (أفعالًا)، ولم يقيده بأن يكون جمعًا، فشمل المفرد، وفي بعض نسخ (التسهيل): "أو ألف (أفعال) جمعًا أو مفردًا"؛ فمثال الجمع ما ذكر، وأمَّا المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين، إلَّا ما سمي به من الجمع؛ لأن (أفعالًا) عندهم لم يثبت في المفردات. قال سيبويه: إذا حقرت (أفعالًا) اسم رجل قلت: (أفيعال) كما تحقرها قبل أن تكون اسمًا، فتحقير (أفعال) كتحقير (عطشان)، فرقوا بينها وبين (أفعال)؛ لأنه لا يكون إلَّا واحدًا، ولا يكون (أفعال) إلَّا جمعًا. انتهى. وقد أثبت بعض النحويين (أفعالًا) في المفردات، وجعل منه قولهم: (بُرْمَةَ أعشار، وثوب أخلاق وأسمال)، وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع وتصغيره=

يُتَصَوَّرُ تَمْثِيلُهُ[1] عَلَى قَوْلِ الأَكْثَرِينَ إِلَّا بِمَا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الجَمْعِ؛ لِأَنَّ (أَفْعَالًا) عِنْدَهُمْ لَمْ تَثْبُتْ فِي المُفْرَدَاتِ، و(بُرْمَة أَعْشَار)[2] وَ(ثَوْبٌ أَخْلَاقٌ وَأَسْمَالٌ) عِنْدَهُمْ مِنَ الوَصْفِ بِالجَمْعِ، قَالَ المُرَادِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ: إذا فرعنا[3] عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَثْبَتَهُ مِنَ المُفْرَدَاتِ، فَهَلْ يُصَغَّرُ عَلَى (أُفَيْعَالٍ) أَوْ (أُفَيْعِيلٍ)؟ قُلْتُ: مُقْتَضَى إِطْلَاقِ النَّاظِمِ، وَقَوْلُهُ فِي (التَّسْهِيلِ)[4]: جَمْعًا وَمُفْرَدًا[5] إِنَّهُ يُصَغَّرُ عَلَى (أُفَيْعَالٍ)،

=(أفيعال) كما سبق. فإن قلت: إذا فرعنا على مذهب من أثبته في المفردات، فهل يصغر على أفيعال أو على أفيعيل؟ قلت: مقتضى إطلاق الناظم وقوله في (التسهيل): جمعًا أو مفردًا أنه يصغر على (أفيعال) بالفتح. ومقتضى قول من قال من النحويين: "أو (أفعال) جمعًا" كأبي موسى (الجزولي(ت607هـ)، وابن الحاجب: إنه يصغر على (أفيعيل) بالكسر. وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب: قيد بقوله: (جمعًا) احترازًا عما ليس بجمع نحو: (أعشار)، فإن تصغيره (أعيشير). انتهى. وقال الشارح: "أو ألف (أفعال) جمعًا، وعلى هذا نبه بقوله (سبق)". انتهى. فقيد. وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل (سبق) قيدًا لـ(أفعال)؛ أي: ألف (أفعال) السابق في باب التكسير، وهو الجمع، أما تقييده فتتبع فيه أبا موسى ومن وافقه. وقال الشلوبين: مشيرًا إلى قول أبي موسى الجزولي(ت607هـ): هذا خطأ؛ لأن سيبويه قال: إذا حقرت (أفعالًا) اسم رجل قلت: (أفيعال) كما تحقرها قبل أن تكون اسمًا، وأما حمل كلام الناظم على التقييد، فلا يستقيم؛ لأن قوله: (سبق) ليس حالًا من (أفعال) فيكون مقيدًا به، بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير: كذلك ما سبق مدة (أفعال)، و– أيضًا– فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل. فعلى هذا يحمل كلامه. والله أعلم. انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1426/3).

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص335).

(2) في (ك)، و(م): يرمد أعشار، وفي (ط): (وبرمة أشعار). والصواب: (وبُرْمَة أَعْشَار)، كما في شرح الشافية: والنسب في (أفعال)؛ للغلبة، ولمشابهة لفظ (أَفعال) للمفرد، حتى قال سيبويه: إن لفظه مفرد، ولقوة شبهه بالمفرد كثر وصف المفرد به نحو: (بُرْمَة أَعْشَار)، و(ثوب أسمال)، و(نطفة أمشاج). (البُرْمَة): قدر من حجارة، ويقال: (بُرْمَةُ أعشار، وقَدْرُ أَعْشَار، وقدح أعشار)، إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة، وقيل: إذا كانت مكسرة على عشر قطع. ويقال: (ثوب أسمال)، ويقال: (ثوب أخلاق، إذا كان قد صار مزقًا. قال الراجز:

جاء الشتاء وقميصي أخلاق

و(النطفة): – بالضم – الماء الصافي، قَلَّ أو كَثُرَ، و(أمشاج): مختلطة بماء المرأة ودمها. الرضي، شرح الشافية (ص79/2).

(3) في (ط): (أَذَافِرعنا).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل (ج59/1).

(5) في (ك): (أو مفردًا).

وَمُقْتَضَى مَنْ قَيَّدَ بِالجَمْعِ كَأَبِي مُوسَى؛ يَعْنِي الجَزُولِيَّ[1]، وَابْنَ الحَاجِبِ أَنَّهُ يُصَغَّر عَلَى (أُفَيْعِيلٍ)[2].

قَوْلُهُ: [يَعْنِي لَا يُصَغَّرُ إِلَّا الثُّلَاثِيُّ وَالرُّبَاعِيُّ][3] أَخَذَ الحُكْمَ[4]، بِانْتِفَاءِ التَّصْغِيرِ مِنَ الحُكْمِ بِانْتِفَاءِ لَازِمِهِ، وَهُوَ زِيَادَةُ اليَاءِ، وَبِنَحْوِ: مَا شَرَحَ الشَّارِحُ شَرَحَ الشَّرِيفُ[5]، - أَيْضًا- /ق50ب/ فَقَالَ: أَيْ: وَلَا يُزَادُ المُصَغَّرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أُصُولٍ، وَكَذَا فَعَلَ (النَّظَّامُ)[6] غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُقَيِّدْ بِالأُصُولِ، بَلْ عَمَّمَ. وَعِبَارَتُهُ: وَلَا يُزَادُ حَرْفُ[7] المُصَغَّرِ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، وَاليَاءِ الحَاصِلَةِ عَنِ المَدَّةِ الرَّابِعَةِ إِنْ كَانَتْ هُنَاكَ مَدَّةٌ فِي غَيْرِ الصِّوَرِ الأَرْبَعِ، فَكَذَلِكَ الذِي قُلْنَا مِنْ عَدَمِ الزِّيَادَةِ[8] لَمْ يَجِئْ فِي غَيْرِهَا؛ أَيْ: فِي غَيْرِ الصِّوَرِ الأَرْبَعِ إِلَّا أَمْثِلَةٌ ثَلَاثَةٌ.

قَوْلُهُ: [[9]وَقِيلَ: أَيْ: لَا تُزَادُ الصِّوَرُ المُسْتَثْنَاةُ] هَذَا أَقْرَبُ إِلَى ظَاهِرِ المَتْنِ، وَعَلَيْهِ صِوَرُ اليَزْدِيّ [10] لَكِنَّ الأَوَّلَ أَقْرَبُ مَعْنًى[11].

قَوْلُهُ: [فِي غَيْرِ الصِّوَرِ المُسْتَثْنَاةِ[12]] هَذَا مُقْتَضَى المَتْنِ، وَكَانَ الأَوْلَى أَنْ يَقُولَ المُصَنِّفُ: فِي غَيْرِ (أَفْعَالٍ)؛ إِذْ لَا يَخْرُجُ عَنِ الأَمْثِلَةِ الثَّلَاثَةِ مَا فِيهِ تَاءُ تَأْنِيثٍ أَوْ أَلِفُهُ، أَوْ أَلِفٌ وَنُونٌ؛ لِرُجُوعِ نَحْوِ: (طُلَيْحَةَ)، وَ(حُبَيْلَى)، وَ(حُمَيْرَاءَ)، وَ(سُكَيْرَانَ) إِلَى (فُعَيْلٍ). وَرُجُوعُ، نَحْوَ: (خُنَيْفَسَاءَ)،

---

(1) الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو (ص228).

(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (ج1427/3).

(3) تصغير الثلاثي من: (سَبْع)، و(عَقْلٍ): بضم الأول، وفتح الثاني، وتزاد ياء ثالثة: (سُبَيْعٌ)، و(عُقَيْلٌ). وتصغير الرباعي من: (جَعْفَرٍ): (جُعَيْفَرٍ) بضم الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ثالثة، وكسر ما بعد الياء.و(حِصْرِم): (حُصَيْرِمٌ)، و(مَشْرِقٌ): (مُشَيْرِقٌ). وإذا كان ما قبل الآخر ياءُ مَدٍّ أدغم بـ(ياء) التصغير، مثل: (بَلِيغٍ): (بُلَيِّغٌ)، وإذا كان حرفَ مَدٍّ (واوٍ)، أو (أَلِفٍ) قُلِبَ يَاءً، وأدغم بـ(ياء) التصغير، مثل: (كِتَابٍ): (كُتَيِّبٌ)، و(صَبُوحٍ): (صُبَيِّحٌ). رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص66).

(4) في (م): (المحتكم).

(5) ركن الدين، شرح الشافية (ج324/1).

(6) النظام(ت850 هـ) النيسابوري. وفي (م): (الناظم). النظام، شرح الشافية (ج92/1).

(7) في (ك)، و(ط): (حُرُوفُ).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص336).

(9) على الأربع المذكورة فيما يأتي: (عند التصغير: لا يُكْسَرُ مَا بَعْدَ اليَاءِ في الاسم في أربع صور: الأولى: ما فيه تاء تأنيث، مثل: (طُلَيْحَة). الثانية: ما فيه ألفا التأنيث؛ أي: المقصورة، والممدودة، مثل: (حُبَيْلى)، و(حُمَيْرَاء). الثالثة: الألف والنون المشبهتان بألفي التأنيث، مثل: (سُكَيْرَان). الرابعة: ألف أفعال جمعًا، مثل: (أُجَيْمَال). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص336).

(10) انظر: اليزدي، شرح الشافية (ج146/1).

(11) (هَذَا أَقْرَبُ إِلَى ظَاهِرِ المَتْنِ، وَعَلَيْهِ صِوَرُ اليَزْدِيّ لَكِنَّ الأَوَّلَ أَقْرَبُ مَعْنًى). ساقط في (م).

(12) في (م): قَوْلُهُ:[وَقِيلَ: أَيْ: لَا تُزَادُ الصِّوَرُ المُسْتَثْنَاةُ].

وَ(زُعَيْفَرَان) إِلَى (فُعَيْعِلٍ)[1] قَالَ السِّيرَافِيُّ[2]: "مَا ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ مِنْ أَنَّ التَّصْغِيرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْثِلَةٍ لَوْ ضُمَّ إِلَيْهِ رَابِعًا، وَهُوَ (أُفَيْعَالٍ)[3] لَشَمِلَ. وَأَمَّا (فُعَيْلَانُ) وَ(فُعَيْلَاءُ) وَ(فُعَيْلَى) فَصَدَّرُوهَا مِنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَإِنَّمَا النَّقْضُ بِـ(أُفَيْعَالٍ)[4] فَقَطْ". انْتَهَى.

قَوْلُهُ: [فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل][5] هَذِهِ الأَوْزَانُ الثَّلَاثَةُ مِنْ وَضْعِ الخَلِيلِ، يُرْوَى أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لِمَ بَنَيْتَ التَّصْغِيرَ عَلَى هَذِهِ الأَمْثِلَةِ؟ فَقَالَ: وَجَدْتُ مُعَامَلَةَ النَّاسِ عَلَى فِلْسٍ وَدِرْهَمٍ وَدِينَارٍ[6].

قَوْلُهُ[7]: **[وَتَصْغِيرُ الخُمَاسِيِّ ضَعِيفٌ]**؛ أَيْ: لِأَنَّهُ ثَقِيلٌ[8]، وَبِالتَّصْغِيرِ يَزْدَادُ[9] ثِقَلًا وَلِاقْتِضَاءِ تَصْغِيرِهِ حُذِفَ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ مِنْهُ.

قَوْلُهُ[10]: **[أَحَدُهَا: وَهُوَ الأَجْوَدُ أَنْ يُحْذَفَ الخَامِسُ]** قَالَ المُوصِلِيُّ: "قَدِ اخْتُلِفَ فِي المَحْذُوفِ؛ فَسِيبَوَيْهِ[11] يُوجِبُ /ق51أ/ حَذْفَ الأَخِيرِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ بِهِ حَصَلَتْ؛ وَلِأَنَّ الاسْمَ لَا يَزَالُ فِي سُهُولَةٍ حَتَّى يَبْلُغَ الخَامِسَ، ثُمَّ يَرْتَدِعُ، وَإِنَّمَا يُحْذَفُ مَا ارْتُدِعَ عِنْدَهُ، وَلِأَنَّهُ طَرَفٌ[12]، وَهُوَ أَوْلَى بِالتَّغْيِيرِ". انْتَهَى.

وَلَعَلَّ المُرَادَ أَنَّ الاسْمَ لَا يُزَالُ فِي سُهُولَةٍ عِنْدَ بِنَائِهِ لِلتَّصْغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ الخَامِسَ، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ مَعْنَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ الزِّيَادَةَ بِهِ حَصَلَتْ)، وَيُوَضِّحُهُ أَنَّ سِيبَوَيْهِ[13] قَالَ قَبْلُ: – مَا نَصُّهُ–: "وَإِنَّمَا

---

(1) في (م): (فعيل).

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج165/4).

(3) في (م): (افتعال).

(4) في (م): (افتعال).

(5) تصغير الخماسي: كمايصغر: الرباعي بكسر ما بعد الياء مثل: (حُنَيْظِلَة) من:(حَنْظَلَة)، و(قُرَيْفِصَاء) من: (قُرْفُصَاء)، و(زُعَيْفَرَان) من: (زَعْفَرَان). وإذا كان الخماسي قبل آخره ألف ليست للتأنيث، وليست ألف (فعلان)، أو قبل آخره ياء أو واو فإن حرف العلة يقلب ياء كما في (تِمْسَاح): (تُمَيْسِيح)، و(عُصْفُور): (عُصَيْفِير)، و(إِقْلِيد): (أُقَيْلِيد). رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص608–609).

(6) انظر: سيبويه، الكتاب (ج415/3– 416، و446).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص337).

(8) في (م): (لا يقبل).

(9) في (ط): (يُزَاد).

(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص338).

(11) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج167/4).

(12) في (م): (ظرف).

(13) انظر: سيبويه، الكتاب (ج448/3).

يُحْذَفُ آخِرُ الاسْمِ لِأَنَّ التَّحْقِيرَ يَسْلَمُ[1] حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَيْهِ، وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ مَا يُحَقِّرُونَ مِنَ الأَرْبَعَةِ". انْتَهَى.

وَإِنَّمَا كَانَ الحَذْفُ أَجْوَدَ مِنَ الإِبْقَاءِ؛ لِأَنَّ الإِبْقَاءَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ عَجُزُ الكَلِمَةِ أَكْثَرَ[2] مِنْ صَدْرِهَا، وَالصَّدْرُ أَقْوَى. أَلَا تَرَى أَنَّ اليَاءَ وَقَعَتْ فِي وَسَطِ الرُّبَاعِيِّ؟ وَلَمَّا تَعَذَّرَ فِي الثُّلاثِيِّ وُقُوعُهَا كَذَلِكَ جَعَلُوا الأَوْفَرَ فِي الصَّدْرِ.

قَوْلُهُ: [فَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ (جَحَمْرَشٍ)[3] وَ(فَرَزْدَقٍ): (جُحَيْرِش) وَ(فُرَيْزِقٍ)] هَذَا مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ[4]، وَتَبِعَهُ **المُصَنِّفُ** وَالمُوصِلِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَقَالَ الأَنْدَلُسِيُّ[5] نَقْلًا عَنْ أَبِي البَقَاءِ[6] الذِي عَلَيْهِ

---

(1) في (م): (مسلم).

(2) في (م): (أوسع).

(3) (جَحْمَرِش) في الصفة، وهي الأفعى العظيمة. وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّه عَنْهُ: إِنِّي امرأَة (جُحَيمِر)؛ هُوَ تَصْغِيرُ (جَحْمَرِش)، بإِسقاط الْحَرْفِ الْخَامِسِ وَهِيَ الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ. انظر: الفارسي، التكملة (ص230)، وابن جني، التصريف الملوكي (ص29)، والرضي، شرح الشافية (ج49/1)، وابن منظور، لسان العرب (ج6/ 272)، والأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ج249/4).

(4) الزَّمَخْشَرِيُّ، المفصل في صنعة الإعراب (ص253).

(5) الأندلسي، المحصل في شرح المفصل.

(6) تبين أن المقصود بالأندلسي هو (القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر(571هـ – 661هـ)، الإمام العلامة ذو الفنون، علم الدين أبو محمد المرسي اللورقي المقرئ النحوي، ومنهم من سماه: أبو القاسم محمد، والأول أصح. صاحب: (المحصل في شرح المفصل)، للنحوي اللورقي الأندلسي(ت661هـ). ويؤكد ذلك قول ابن جماعة في حاشيته هذه في باب النسب: وَعَلَّلَ الأَنْدَلُسِيُّ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ). والأندلسي هذا: قَرَأَ الْقُرْآن والنحو على أبي الْبَقَاء العكبري ببغداد؛ فقد اجتمع بأبي البقاء النّحويّ، وطبقته. وكذلك في حاشية ابن جماعة: "وقال الأندلسيُّ نقلًا عن أبي البقاء". العكبري(ت616هـ): عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محبُّ الدِّين: عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب. أصله من عكبرا (بليدة على دجلة) ومولده ووفاته ببغداد. أصيب في صباه بالجدري، فعمي. وكانت طريقته في التأليف أن يطلب ما صنف من الكتب في الموضوع. فيقرأها عليه بعض تلاميذه، ثم يملي من آرائه وتمحيصه وما علق في ذهنه. من كتبه: (شرح ديوان المتنبي)، و(اللباب في علل البناء والإعراب)، و(شرح اللمع لابن جني)، و(التبيان في إعراب القرآن)، ويسمى (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقرآات في جميع القرآن)، و(الترصيف في الترصيف)، و(ترتيب إصلاح المنطق)، واسمه (المشوف في ترتيب الإصلاح) لابن السكيت على حروف المعجم، و(إعراب الحديث) على حروف المعجم، و(المحصل في شرح المفصل للزمخشري)، و(التلقين) في النحو، و(شرح المقامات الحريرية)، و(الموجز في إيضاح الشعر الملغز)،=

العُلَمَاءُ أَنَّ (فَرَزْدَقًا)[1] يَجُوزُ فِيهِ حَذْفُ القَافِ وَإِبْقَاءُ الدَّالِ، وَهُوَ القِيَاسُ، وَقَدْ جَوَّزُوا عَكْسَهُ، وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّ الدَّالَ تُشْبِهُ التَّاءَ[2]، وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ. وَأَمَّا (جَحَمْرَشٌ) فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِيمَا عَلِمْنَاهُ بَعْدَ البَحْثِ التَّامّ عَلَيْهِ، وَتَتَبُّعِ المَظَانِّ أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ إِلَّا الشِّينُ؛ لِأَنَّ الرَّاءَ التِي هِيَ مُجَاوِرَةُ الطَّرَفِ لَا تُحْذَفُ؛ إِذْ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَالذِي قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ حَذْفِ المِيمِ بَعِيدٌ جِدًّا سَمَاعًا وَقِيَاسًا، ثُمَّ قَالَ: "وَالذِي يَبْعُدُ قَوْلُهُ: (إِنَّ المِيمَ /ق51ب/ لَا تَلِي الطَّرَفَ، بَلْ بَيْنَهُمَا الرَّاءُ فَجَاوَرَهُ الحَذْفُ مِنَ الطَّرَفِ إِلَى الوَسَطِ أَبْعَدِ الأَشْيَاءِ". انْتَهَى. وَفِي (شَرْحِ اللُّبَابِ)[3] نَحْوُهُ، وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ فِي الجَمْعِ مَا يُوَافِقُهُ.

قَوْلُهُ:[وَهُوَ اليَاءُ[4]] وَجْهُ الشَّبَهِ اتِّحَادُ مَخْرَجِهِمَا مَعَ اشْتِرَاكِهِمَا فِي صِفَةِ الشِّدَّةِ، وَالسُّفْلِ،[5] وَالانْفِتَاحِ.

=و(الاستيعاب في علم الحساب). وليس المقصود: (ابن يعيش)؛ فقد صرح باسمه في أكثر من موضع -(ابن يعيش)، ولم يذكره بـ(أبي البقاء). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2188/5)، والقفطي، إنباه الرواة (ج167/4)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج100/3)، وركن الدين، شرح الشافية (ج884/2)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج38/2، و250)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج83/24)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج457/8)، وعند ابن يعيش، شرح المفصل (ج117/5).

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص339).

(2) في (م): (الياء).

(3) سبق التعريف به. ص85.

(4) في (ط): (التاء).

(5) في (م): (الشرك، والنفل).

قَوْلُهُ: [فَإِنَّ الأَخْفَشَ قَالَ: "سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ: (سُفَيْرِجِل)[1] **بِكَسْرِ الجِيمِ]**؛ أَيْ: لِلاتِّبَاعِ، وَالتَّقِييدُ بِالكَسْرِ هُوَ المَشْهُورُ فِي رُوَايَةِ الأَخْفَشِ، وَفِي (شَرْحِ اللُّبَابِ): أَنَّ رِوَايَةَ (سُفَيْرَجَل) بِإِبْقَاءِ فَتْحَةِ الجِيمِ. فَاللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: [لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّهُ عَلَى مِثَالِ (قُرَيْطِيس)]؛ أَيْ: لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ الجِيمَ سَاكِنٌ؛ هَرَبًا مِنْ تَوَالِي الكَسْرَتَيْنِ مَعَ ثِقَلِ الخُمَاسِيِّ كَمَا هُوَ رَأْيُ الخَلِيلِ، قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ: لَوْ كُنْتُ مُحَقِّرًا، مِثْلَ هَذِهِ الأَسْمَاءِ لَا أَحْذِفُ مِنْهَا شَيْئًا، لَقُلْتُ: (سُفَيْرِجْل)؛ حَتَّى يَصِيرَ مِثْلَ (دُنَيْنِير) يَعْنِي يُسَكِّنُ الجِيمَ، وَيَجْعَلُهَا فِي مُقَابَلَةِ اليَاءِ.

قَوْلُهُ[2]: **[عَلَى مِثَالِ (قُرَيْطِيس)]** يَعْنِي لَوْ قِيلَ: (سُفَيْرِجِل) مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِكَسْرِ الجِيمِ لَكَانَ عَلَى مِثَالِ (قُرَيْطِيس)؛ أَيْ: لِئَلَّا يُظَنَّ أَنَّ الجِيمَ سَاكِنٌ؛ لِتَوَالِي الكَسْرَتَيْنِ، وَثِقَلِ الخُمَاسِيِّ.

قَوْلُهُ[3]: **[**[4]**وَالكَلِمَاتُ الَّتِي ذَكَرَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ]** هُوَ الشَّرِيفُ[5] - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

---

(1) تَصْغِير الخماسي:

وَإِن يصغر الخماسي على ... ضعف فَحَذْفُ خَامِسٍ قَدْ فُضِّلَا

وَقيل مَا أَشْبَهَ زَائِدًا يَزَلْ ... وَقَدْ حَكَى أَخْفَشُهُمْ سَفَيْرَجَلْ

وسمع الأخفش(ت207هـ) (سفيرجل)، يعني بإثبات الحروف الخمسة؛ كراهة لحذف حرف أصلي، وبإبقاء فتحة الجيم كما كانت، وحكى سيبويه(ت180هـ) عن بعض النحاة في التصغير، والتكسير: (سُفَيْرِجَلٌ) و(سَفَارِجَلُ) – بفتح الجيم فيهما – فقال الخليل(ت170هـ) لو كنت محقِّراً للخماسي بلا حذف شيء منه لسكنت الحرف الذي قبل الأخير فقلت: (سُفَيْرِجْلٌ) قياسًا على ما ثبت في كلامهم، وهو نحو: (دُنَيْنِير)؛ لأن الياء ساكنة. وروى الأخفش أنه سمع من يقول: (سُفَيْرِجِل) بتحريك الجيم بالكسر للاتباع؛ ولأن الانتقال من الكسرة إلى الفتحة كالانتقال من سفل إلى علو [من غير حذف]، وهو ضعيف. أسرار العربية (ص: 254) فإن قيل: فَلِمَ إذا كان الاسم خماسيًّا، يحذف آخر حروفه في التصغير؛ نحو: (سَفَرْجَلٌ)، و(سُفَيْرِجٌ)؟ قيل: إنَّما وجب حذف آخر حروفه في التصغير؛ لطوله. وَتَصْغِيرُ (السَّفَرْجَلة): (سُفَيْرِجٌ)، و(سُفَيْجِلٌ)، وَذَكَرَهُ الأَزهري فِي الْخُمَاسِيِّ. انظر: الزمخشري، المفصل (ص203)، والأنباري: أبو البركات، أسرار العربية (ص254)، وابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والنيساري، الوافية نظم الشافية (ج29/2)، والرضي، شرح الشافية (ج205/1)، وابن منظور، لسان العرب (ج338/11)، وركن الدين، شرح الشافية (ج328/1).

(2) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [والكلمات التي ذكر بعض الشارحين].

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص340).

(4) (... وتصغير الخماسي ضعيف، ثم بين أنه إذا صغر على ضعفه ففيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن يحذف الخامس، وهو الأجود، كما في جمع التكسير، مثل: (جحمرش): (جحيمر)... والثاني: أن يحذف ما أشبه الزائدفي الجنس أو في الشبه، مثل: (جحمرش): (جحيرش)...والثالث: أن تبقى حروفها؛ فنقول: (سفرجل): (سفيرجِل)...وأما على التفسير الأول فأظهر، وَالكَلِمَاتُ الَتِي ذَكَرَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ كيفية تصغيرها ها هنا من نحو (مستخرِج)، وغيره فغير مناسب؛ إذ لها موضع تذكر فيه، وَكَأَنَّهُ لَمْ يُلَاحِظْ تَرْتِيبَ البَابِ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص337–340).

(5) ركن الدين، شرح الشافية (ج327/1–328).

قَوْلُهُ[1]: **[وَكَأَنَّهُ لَمْ يُلَاحَظْ تَرْتِيبُ البَابِ]**؛ لِأَنَّ **المُصَنِّفَ** ذَكَرَ أَوَّلًا تَصْغِيرَ الثُّلَاثِيِّ، ثُمَّ تَصْغِيرَ الرُّبَاعِيِّ، ثُمَّ تَصْغِيرَ المَزِيدِ، فَيَكُونُ ذِكْرُ (مُسْتَخْرِجٍ)[2] وَغَيْرِهِ غَيْرَ مُنَاسِبٍ فِي هَذَا المَوْضِعِ.

قَوْلُهُ[3]: **[فَإِنْ كَانَ غَيْرَ لَازِمٍ فَيُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ]** مِنْ ذَلِكَ – أَيْضًا – (ذَوَائِبُ)، فَلَوْ سَمَّيْتَ بِهِ ثُمَّ صَغَّرْتَهُ، لَقُلْتَ: (ذُؤَيْئِبٌ) بِهَمْزَةٍ قَبْلَ يَاءِ التَّصْغِيرِ وَبَعْدَهَا؛ لِأَنَّ الوَاوَ بَدَلُ هَمْزَةٍ، وَإِنَّمَا قُلِبَتْ فِي الجَمْعِ اسْتِثْقَالًا؛ لِاجْتِمَاعِ هَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلِفٌ، وَهِيَ تُشْبِهُ الهَمْزَةَ، فَكَانَ كَاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ هَمْزَاتٍ، وَذَلِكَ مَفْقُودٌ فِي المُصَغَّرِ، وَمِنْهُ – أَيْضًا – (قِيمَةٌ وَدِيمَةٌ)، وَهُمَا كَـ(مِيزَانٍ وَدِينَارٍ وَقِيرَاطٍ)، وَالأَصْلُ (دِنَّارٌ) وَ(قِرَّاطٌ)، أُبْدِلَ أَوَّلُ المِثْلَيْنِ يَاءً، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا: (قُوَيْمَةٌ)، وَ(دُوَيْمَةٌ)، وَ(دُنَيْنِيرٌ)، وَ(قُرَيْرِيطٌ)؛ لِزَوَالِ المُقْتَضِي لِلْقَلْبِ.

قَوْلُهُ: [[4]**وَإِنْ كَانَ لَازِمًا فَلَا يُرَدُّ]** مِنْهُ – أَيْضًا – (أَيْمَةُ) لَا تُرَدُّ يَاؤُهَا إِلَى الهَمْزَةِ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ الهَمْزَتَيْنِ بَلْ يُصَغَّرُ /ق52أ/ عَلَى لَفْظِهَا، فَيُقَالُ: (أُيَيْمَةُ)، وَمِثْلُ: (تُرَاثٍ)[5]:

---

(1) ساقط في (ك)، (م)، إلى قَوْلِهِ: [فإنْ كان غيرَ لازم فيرد إلى أصله].

(2) (اعلم أن الاسم إذا كان على أكثر من أربعة أحرف أصول، ولم يكن خماسيًّا حذفت زوائده حتى تصير على أربعة أحرف، نحو: (مُخَيْرِج) في: (مستخرِج)، و(سُرَيفيل)، و(سُمَيْعِيل)، و(بُرَيْهِيم) في تصغير: (إسرافيل وإسماعيل وإبراهيم) عند سيبويه؛ تشبيهًا للهمزة في أولها بهمزة الوصل. و(أسيرف وأسيمع وأُبَيْرِه) عند المبرد. ركن الدين، شرح الشافية (ج327/1).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص341).

(4) (... التغيير عند التصغير: إما بالقلب، أو بالحذف، أو بالزيادة، فإن كان بالقلب فالقلب إما لازم أو غير لازم، ونعني باللازم ما كان علة القلب فيه ثابتة في المكبر والمصغر، وبغير اللازم ما كانت العلة فيه في المكبر دون المصغر، وبغير اللازم: ما كانت العلة فيه في المكبر دون المصغر، فإن كان غير لازم فيرد إلى أصله كـ(باب)، و(ناب)، يقال في تصغيرهما: (بُوَيب)، و(نُوَيب). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص341).

(5) قول ابن الحاجب(ت646هـ): (بخلاف قائم وتُراث وأُدَر)؛ أي: يرد: (باب وناب)، مما فيه البدل غير لازم، إلى أصله، بخلاف باب: (قائم، وتراث، وأُدَد) وهو الذي البدل فيه لازم؛ لوجود المقتضي للقلب في التصغير –أيضًا–؛ لأن علة قلب الواو والياء همزة في: (قائم وبائع) كونهما اسمي (فاعل) من المعتل (العين)، وهي موجودة في المصغر كما هي موجودة في المكبر؛ فلهذا قيل في تصغير (قائم وبائع): (قويئم وبييئع)، وأن العلة في قلب (الواو) (تاء) في (تُراث)، و(همزة) في: (أُدَد)؛ كون (الواو) مضمومة في أول الاسم، وهي موجودة حال التصغير. (تراث): أصله: (وُراث)؛ استثقلوا (الواو المضمومة في أول الكلمة؛ فأبدلوها (تاء) إبدالًا على غير قياس. و(أُدَد): أبو قبيلة من اليمن، وهو (أُدد بن زيد بن كهلان) من سبأ بن حمير، و(أدد): أصله: (وُدَد)؛ فقلبت (الواو) المضمومة ضمة لازمة (همزة) جوازًا، فإذا صغر لم يزل التصغير سبب القلب فيه لبقاء الضمة. ومثله في ذلك (تراث). انظر: الجوهري، الصحاح (أُدَد) (ج440/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج330/1).

(تُخْمَةٍ)[1]. وَبَابُهُ فِي: (وَخْمَة) وَ(وُرَاث)[2].

قَوْلُهُ: [فَإِنَّ عِلَّةَ القَلْبِ فِيهِ كَوْنُهُ اسْمَ فَاعِلٍ إِلَى آخِرِهِ] قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ: "لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الوَاوَ فِي (قَائِلٍ) إِنَّمَا قُلِبَتْ هَمْزَةً؛ لِوُقُوعِهَا بَعْدَ أَلِفٍ، وَلَيْسَ الأَمْرُ كَذلِكَ لِمَا ثَبَتَ مِنْ حُكْمِ المُصَغَّرِ وَثُبُوتِ الهَمْزَةِ فِيهِ سَمَاعًا، وَلَوْ كَانَتْ العِلَّةُ مَا ذُكِرَ لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ: (قُوَيْلٌ) بِغَيْرِ هَمْزَةٍ، وَحَيْثُ وَرَدَ الهَمْزُ عَنْهُمْ دَلَّ عَلَى فَسَادِ تِلْكَ العِلَّةِ". انْتَهَى.

قَوْلُهُ: [قُلِبَتِ الوَاوُ تَاءً]؛ أَيْ: قَلْبًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

قَوْلُهُ: [[3]تُرَيِّث] هُوَ بِتَشْدِيدِ اليَاءِ.

قَوْلُهُ[4]: **[[5]وَهُوَ عَلَمٌ]** فِي القَامُوسِ: "وَأُدَدُ كـ(عُمَرَ) مَصْرُوفًا، وَبِضَمَّتَيْنِ (أَبُو قَبِيلَةٍ)"[6]. انْتَهَى. وَقَالَ الجَوْهَرِيُّ: "وَأُدَدُ: أَبُو قَبِيلَةٍ مِنَ اليَمَنِ، وَهُوَ أُدَدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ كهلان [7] بْنِ سَبَأِ بْنِ حِمْيَر"[8]، قَالَ: وَالعَرَبُ تَصْرِفُ أُدَدًا، جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ (ثُقَب)، وَلَمْ يَجْعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ (عُمَرَ).

قَوْلُهُ: [قُلِبَتِ الوَاوُ هَمْزَةً] هُوَ قَلْبٌ قِيَاسِيٌّ جَائِزٌ.

---

(1)(التخمة): بضم، ففتح: الثقل الذي يصيبك من الطعام، (تاؤه) مبدلة من (الواو). و(التهمة): بوزن (تُخْمَة): ظن السوء، وأصلها: (وُهْمَة) من الوهم، أبدلت (واوها) (تاء). وعند تصغير: (تُخمة وتُرَاث وتُهْمة) لا كلام فيها؛ لأن قلب (الواو) (تاء)؛ لأجل انضمامها في أول الكلمة، فكرهوا الابتداء بحرف ثقيل متحرك بأثقل الحركات، والضمة حاصلة في التصغير، وهذا القلب غير مطرد. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج216/1)، وابن منظور، لسان العرب (ج631/12).

(2) في (م)، و(ط): وَمِثْلُ: (تُرَاثٍ): (تُخْمَةٍ) (إِيَاب) فِي: (وَخْمَة) وَ(وَعِيَاب). والصَّوابُ:(وَمِثْلُ: (تُرَاثٍ): (تُخْمَةٍ)، وَبَابُهُ فِي: (وَخْمَة)، وَ(وُرَاث). كما جاء في أسار العربية: (تراث، وتجاه، وتخمة، وتهمة، و...)، والأصل فيه: (وُرَاث، ووجاه، ووخمة، ووهمة). انظر: الأنباري: أبو البركات، أسرار العربية (ص204).

(3) (... وكـ(تراث)، وهو المال الموروث، أصله: (وُرَاث)، قلبت الواو تاءً؛ للضمة، وذلك موجود في المصغر؛ فيقال في التصغير: (تريث). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص342).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص342).

(5) (... وكذا (أُدَد)، وهو عَلَمٌ، أصله: (وُدَد)، قلبت الواو همزة للضمة؛ فيقال في تصغيره: (أُدَيْد)؛ لبقاء علة القلب في المصغر). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص342).

(6) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج265/1).

(7) في (ك)، و(ط): (عَهْلَانَ).

(8) أدد بن زيد بن يشجب بن عريب الكهلانيّ، من قحطان: جد جاهليّ، بنوه طي والأشعريون ومذحج ومرة. انظر: الجوهري، الصحاح (ج440/2)، والزركلي، الأعلام (ج278/1).

قَوْلُهُ: [(1)جَوَابِ اعْتِرَاضٍ] يُقَالُ نَظِيرُهُ فِي تَصْغِيرِ: (مُتَّعِدٍ) و(مُتَّسِرٍ)(2) عَلَى الوَجْهِ الأَصَحِّ، وَيُجَابُ بِنَحْوِ مَا ذُكِرَ مِنْ إِرَادَةِ الفَرْقِ وَالتَّفْصِيلِ: أَنَّ الأَصْلَ (مُوْتَعِدٍ) وَ(مُيْتَسِرٍ)؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ (الوَعْدِ وَاليُسْرِ)، فقُلِبَتْ حَرْفُ العِلَّةِ يَاءً؛ لِأَجْلِ تَاءِ (مُفْتَعِلٍ)، فَلَمَّا صُغِّرَ حُذِفَتْ هَذِهِ لِزِيَادَتِهَا كَتَاءِ (مُكْتَسِبٍ) فَزَالَ مُوْجِبُ قَلْبِ حَرْفِ العِلَّةِ تَاءً؛ فَقَالَ السِّيرَافِيُّ: "تَبْقَى التَّاءُ(3) وَلَا تُرَدُّ إِلَى الوَاوِ وَاليَاءِ؛ فَنَقُولُ: (مُتَيْعِدٌ)، وَ(مُتَيْسِرٌ) كَمَا تَقُولُ: (تُخَيْمَةٌ) وَ(تُرَيْثٌ)"، وَقَالَ: إِنَّهُ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ(4)، وَقَالَ الزَّجَّاجُ، وَمَنْ وَافَقَهُ: "تُرَدُّ الوَاوُ وَاليَاءُ فَنَقُولُ: (مُوَيْعِدٌ)، وَ(مُيَيْسِرٌ)(5) كَمَا تَقُولُ: (تُخَيْمَةٌ)، وَ(تُرَيْثٌ)، وَقَالَ: إِنَّهُ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ(6)، وَقَالَ الزَّجَّاجُ(7) وَمَنْ وَافَقَهُ: "تُرَدُّ الوَاوُ وَاليَاءُ فَنَقُولُ: (مُوَيْعِدٌ)، وَ(مُتَيْسِرٌ)؛ لِتَشَابُهِ مَطَالِعِ الجُمَلِ؛ نَظَرًا إِلَى زَوَالِ مُوْجِبِ وُجُودِ التَّاءِ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ هُوَ الأَوَّلُ؛ /ق52ب/ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ لَوْ رُدَّ حَرْفُ العِلَّةِ بِتَصْغِيرِ (مُوْتَعِدٍ)، وَ(مُيْتَسِرٍ)، فَإِنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُهُمَا أَوْ بِتَصْغِيرِ (مَوْعِدٍ) أو (مَوْعَدٍ)(8)، وَنَحْوِهِ.

---

(1) (... (وقالوا: (عُيَيْد) جواب اعتراض، وهو أن يقال أصل: (عيد): (عود)، انقلبت الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، وقد ذهب المقتضى في التصغير، ولم يقولوا: (عُوَيد). أجاب: بأنهم لما جمعوه على (أعياد) فرقًا بينه وبين جمع (عود) حملوا المصغر عليه؛ لأن التكسير والتحقير من واد واحد؛ أي: أنه في المعنى مثله). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص341).

(2) في الهمع: (...أما ما فيه (تاء الافتعال)، كـ(متعد ومتسر) فسيبويه يحذف منه (تاء الافتعال) مع (تاء) أخرى مبدلة من حرف لين عند التصغير؛ فيقول: (مُتَيْعِد، ومُتَيْسِر)، كما يقول في (مكتسب): (مكَيْسِب)، وتبقى (التاء) المبدلة على حالها من غير رد إلى الأصل، وذهب قوم منهم الزجاج(ت311هـ): إلى أنه يرد إلى أصله؛ فيقال: (مُوَيْعِد)، و(مُيَيْسِر)؛ لأنهما من (الوعد واليسر)، قال صاحب (الإفصاح) – أظنه قصد: (الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب)، أبو نصر الفارابي(ت350هـ)– إنما كان المحذوف (تاء الافتعال)؛ لأنه لا بد من حذف، وهي زائدة، والزائد أحق بالحذف من الأصلي. السيوطي، همع الهوامع (ج385/3).

(3) في (م): (الياء).

(4) سِيبَوَيْهِ، الكتاب (ج464/3–465).

(5) (كما تقول (تخيمة) و(تريث)، وقال إنه قول سِيبَوَيْه وقال الزجاج ومَنْ وافقه ترد الواو والياء فنقول (مويعد) و(مييسر). ساقط في (ك).

(6) سِيبَوَيْهِ، الكتاب (ج464/3–465).

(7) السيوطي، همع الهوامع (ج385/3).

(8) ...إن كان الثاني حرفاً صحيحاً منقلباً عن حرف علة، أبقيته على حاله (في رأي سيبويه والجمهور)، أو أرجعتَهُ إلى أصله في قول: (الزَّجاج وأبي عليٍّ الفارسيّ)؛ فتقول في تصغير (مُتَّعِدٍ: (مُتَيعِدٌ) على قول سيبويه. قالوا: (وهو الصحيح)، و(مُوَيعد). (في رأيهما). وذلك لأن أصله: (مُوتعدٌ). وأصل هذا من (الوعد). وقولُ سيبويه أقرب إلى الفهم؛ كيلا يلتبس بتصغير: (مَوعِدٍ)، و(مُوعِدٍ)، و(مُوعَدٍ)، وقولهما: (أصحُّ في القياس). انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1909/4)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1431/3)، والوقاد، شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج573/2)، والغلاييني، جامع الدروس العربية، (ج89/2).

قَوْلُهُ[1]: **[من حيثُ إنهم قصدوا**[2]**]** ومن حيثُ إنهما يَرُدَّان الأشياء إلى أصولها غالبًا.

قَوْلُهُ[3]: **[وَلَوْ قِيلَ ابْتِدَاءً قَالُوا؛ (عُيَيْد) إلى آخِرِهِ]** سَبَقَهُ إِلَى هَذَا النَّظَرِ **المُصَنِّفُ** وَغَيْرُهُ، قَالَ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[4]: "وَلَوْ قَالَ فِي(عِيدٍ) إِنَّمَا قَالُوا: (عُيَيْد)؛ لِيُفَرِّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَصْغِيرِ (عُودٍ)، لَكَانَ أَقْرَبَ، وَقَدْ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ: "لَكَانَ مُسْتَقِيمًا – أَيْضًا–" إِنَّهُ لَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُمَا، وَكَأَنَّهُ لِمَا ذَكَرَهُ[5] مِنْ بَيَانِ الجَمْعِ عَلَى أَنَّهُمَا قَدْ يَفْتَرِقَانِ كَمَا فِي (رِيحٍ) فَإِنَّ جَمْعَهَا (أَرْوَاحٌ) عَلَى الأَفْصَحِ، وَمُقْتَضَى الأَوَّلِ أَنْ يُقَالَ فِي تَصْغِيرِهَا: (رُوَيْحَةٌ)، وَهُوَ مَا جَزَمَ بِهِ الأَنْدَلُسِيُّ، وَمُقْتَضَى الثَّانِي أَنْ يُقَالَ: (رُيَيْحَةٌ) بِاليَاءِ فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُصَغَّرِ (رُوحٍ).

قَوْلُهُ: [[6]**وَكَانَ حُكْمُ أَلِفِ (ضَارِبٍ)، وَيَاءِ (ضِيرَابٍ)]** بَيَّنَ بِهِ أَنَّ مُرَادَ **المُصَنِّفِ** أَنَّ المَدَّةَ الثَّانِيَةَ تُقْلَبُ وَاوًا إِنْ لَمْ تَكُنْ هَاءً، وَتَبْقَى إِنْ كَانَتِ الوَاوُ كَ(طُومَارٍ) إِذْ لَا مَعْنَى لِقَلْبِهَا وَاوًا وَأَنَّ المُرَادَ المَدَّةُ التِي لَا أَصْلَ لَهَا كَمَا عُلِمَ مِمَّا سَبَقَ؛ فَلَا يَرِدُّ نَحْوُ: (مُوقِظٍ)، وَ(دِينَارٍ)، وَ(قِيرَاطٍ)؛ لِأَنَّ المَدَّةَ فِيهَا بَدَلٌ.

قَوْلُهُ[7]: **[لَمَّا اضْطَرُّوا إِلَى تَحْرِيكِهِمَا**[8]**]**؛ أي: الأَلِفِ وَاليَاءِ لِوُقوعِهِمَا ثَانِيَةً، فَوَجَبَ تَحْرِيكُهُمَا بِالْفَتْحِ.

قَوْلُهُ: [وَكَانَتِ الوَاوُ أَقْعَدَ لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا]؛ أَيْ: لِمُنَاسَبَةِ الضَّمَّةِ لِلوَاوِ وَإِنْ قَالُوا: (مُتَيَقِّظٌ)[9] فَأَثْبَتُوا اليَاءَ، وَقَدْ يُسْتَحْسَنُ فِي الأَصْلِ لِكَوْنِهِ أَصْلًا لَا مَا لَا يُسْتَحْسَنُ فِي غَيْرِهِ.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [ولو قيل ابتداء].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص343).

(3) قَوْلُهُ: [وَلَوْ قِيلَ ابْتِدَاءً قَالُوا؛ (عُيَيْد) إلى آخِرِهِ] سَبَقَهُ إِلَى هَذَا النَّظَرِ المُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ، قَالَ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ): ساقط في (م).

(4) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج552/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(5) في (ط): (ذُكِرَ).

(6) (...لمَّا بين أن ألف باب تنقلب واوًا في التصغير؛ لِما مرَّ، وكان حكم ألف (ضَارِبٍ)، وَيَاءِ (ضِيرَابٍ) مثله في وجوب الانقلاب إلى الواو؛ لأنهم لما اضطروا إلى تحريكهما وجب قلبهما حرف لين، وكانت الواو أقعد؛ لانضمام ما قبلها). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص344).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وكانت الواو أقعد].

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص344).

(9) في (ط): (امتيقظ).

قَوْلُهُ(1): [مَوْضِعَ ذِكْرِهِ]؛ لِأَنَّ البَحْثَ فِي المَدَّةَ الثَّانِيَةِ المُنْقَلِبَةِ مِنَ الوَاوِ أَوِ اليَاءِ، وَالمَدَّةُ فِي (ضَارِبٍ) وَ(ضِيرَابٍ) لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ إِنَّهَا زَائِدَةٌ، فَلَا يَكُونُ المَوْضِعُ مَوْضِعَ ذِكْرِهِ، لَكِنْ ذُكِرَ هَهُنَا لِلمُنَاسَبَةِ المَذْكُورَةِ فِي الشَّرْحِ.

قَوْلُهُ: [(2)نَظَرًا]: فَهُوَ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، أَوْ حَالٌ مِنْ فَاعِلِ (ذِكْرِهِ)، أَوْ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ.

قَوْلُهُ: [دُونَ الآخَرِ] فِي أَلِفِ (ضَارِبٍ)، وَيَاءِ (ضِيرَابٍ).

قَوْلُهُ(3): [(4)فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ]؛ أَيْ: لَيْسَتْ بِـ(هَاءِ) تَأْنِيثٍ.

قَوْلُهُ(5): [فإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ]؛ أَيْ: يُعْتَدُّ بِهَا، بِأَنْ لَا يَكُونَ زِيَادَةٌ أَصْلًا أَوْ يَكُونَ، وَلَكِنْ لَا يُعْتَدُّ بِهَا كَمَا فِي تَاءِ (عِدَة) عَلَى مَا سَنَشْرَحُ.

قَوْلُهُ: [لِيُمْكِنَ بِنَاءُ فَعِيلٍ] وَلِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ وَلَمْ يُرَدَّ لَوَقَعَ يَاءُ التَّصْغِيرِ طَرَفًا فَلَزِمَ تَحْرِيكَهَا بِحَرَكَاتِ الإِعْرَابِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً، وَيَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيكِهَا قَلْبُهَا أَلِفًا وَمَنْ قَلَبَها حَذَفَها؛ لِوُقُوعِ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ مَثَّلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ بِمِثَالَيْنِ](6) فَإِنْ قُلْتَ: أَحَدَ المِثَالَيْنِ وَهُوَ(عِدَة) لِمَا فَاؤُهُ مَحْذُوفٌ، وَهُوَ مَعَ زِيَادَةٍ، وَالبَحْثُ فِيمَا بَقِيَ مِنْ حُرُوفِهِ الأُصُولِ حَرْفَانِ بِلَا زِيَادَةٍ قُلْتَ: لَمْ يُعْتَدَّ بِهَذِهِ التَّاءِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُجْعلُوهُ عِوَضًا لِتَصِيرَ كَالجُزْءِ وَلِهَذَا أَجْرَوْا عَلَيْهِ أَحْكَامَ التَّاءِ المُتَمَحِّضِ لِلتَّأْنِيثِ مِنْ عَدَمِ كِتَابَتِهَا طَوِيلَةً، وَيَقِفُونَ عَلَيْهَا بِالهَاءِ، وَلَمْ يُسَكِّنُوا مَا قَبْلَهَا بِخِلَافِ التَّاءِ فِي (أُخْتٍ)؛ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوه عِوَضًا عَنِ

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [نظرًا].

(2) (...ذكره ها هنا، وإن لم يكن هذا مَوْضِعَ ذِكْرِهِ؛ نَظَرًا إلى المناسبة، وإن تغايرا في أن في أحدهما رَدًّا إلى الأصل دُونَ الآخَرِ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص344).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص345).

(4) قول ابن الحاجب(ت646هـ): (والاسم على حرفين)، شرح الجاربردي(ت746هـ): (لما فرغ مما وقع فيه التغيير بالقلب شرع فيما غُيّر بالحذف، والمراد بيان ما لم يبق من حروفه الأصول إلا حرفان؛ فنقول: الاسم الذي بقي من حروفه الأصول حرفان لا يخلو من أن يكون من غير زيادة فيه أو مع زيادة، فإن كان من غير زِيَادَةٍ فالمحذوف إما (فاء)، أو (عين)، أو (لام)، وحكم الجميع رد المحذوف ليمكن بناء (فعيل)، ثم مثل لكل واحد بمثالين تمثيلًا واضحًا، وقيد (كل)، و(مذ) بقوله: اسمًا؛ لأن الأول لو كان (فعلًا)، والثاني حرفًا لا يصغَّران). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص345-346).

(5) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [ثم مثَّل لكل واحد بمثالين مثَّل لِمَا حُذِفَتْ فاؤه بـ(عدة).

(6) تصغير أقل من الثلاثي: يرد ما حذف فاؤه أو عينه أو لامه؛ فيقال في: (عدة)، و(يد): (عُيَيْدَة)، و(يُدَيَّه). ويفك التضعيف فيقال في: (مَذ): (مُذَيْد) وفي: (حَبّ): (حُبَيْبٌ) إذا كان ثاني الاسم ألف، مثل: (ناب) ترد إلى أصلها: (نُيَيْبٌ)، وتقلب واوًا إذا كان أصلها (واوًا) أو مجهولة أو زائدة: (شَاعِر): (شُوَيْعِر)، و(عَاج): (عُوَيْج)، و(حَال): (حُوَيْلٌ). كما تقلب الواو ياء، والياء واوًا أو تقلبان همزة تبعًا لأصل كل كلمة؛ فيقال في (قيمة): (قُوَيْمَة)، و(مُوْقِن): (مُيَيْقِنٌ)، وفي: (ذِيب): (ذُؤَيْبٌ) وفي: (رأس): (رُؤَيْسَة)، أو يُرَدُّ حرف العلة إلى أصله، مثل: (دينار): (دُنَيْنِيرٌ)، أصله صحيح (دنّار). وإذا كان مؤنثًا تأنيثًا مجازيًّا مثل: (أُذُن): (أُذَيْنَة)، و(عين): (عُيَيْنَة). رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص609-610).

المَحْذُوفِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُجْرُوا عَلَيْهِ أَحْكَامَ تَاءِ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهُمْ كَتَبُوهَا بِالتَّاءِ طَوِيلَةً، وَيَقِفُونَ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ سَاكِنَةً، وَأَسْكَنُوا مَا قَبْلَهَا، وَإِذَا رُدَّ المَحْذُوفُ زَالَتْ تَعْوِيضُهُ فَتُصَيِّرَ الأَمْرَ بِالعَكْسِ وَحاصِلُهُ أَنَّ التَّاءَ فِي (عِدَة) بَعْدَ الحَذْفِ مَحْضُ التَّأْنِيثِ كَمَا كَانَ قَبْلَ الحَذْفِ، وَالتَّاءُ فِي (أُخْتٍ) بَعْدَ الحَذْفِ لَمْ يَكُنْ لِمَحْضِ التَّأْنِيثِ بَلْ يَصِيرُ كَالجُزْءِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَعْتَدُّوا بِالتَّاءِ فِي (عِدَة)؛ لِأَنَّهُ زَائِدٌ قَطْعًا، وَاعْتَدُّوا بِالتَّاءِ فِي (أُخْتٍ)؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنَ الزِّيَادَةِ المَحْضَةِ فِي حُكْمِ الجُزْءِ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ مَثَّلَ لِكُلٍّ وَاحِدٍ بِمِثَالَيْنِ] مَثَّلَ لِمَا حُذِفَتْ فَاؤُهُ بِـ(عِدَةٍ)، وَ(كُلْ)؛ لِأَنَّهُمَا /ق53أ/ مِنَ (الوَعْدِ)، وَ(الأَكْلِ)، وَلِمَا حُذِفَتْ عَيْنُهُ بِـ(سَهٍ)، وَ(مُذْ). وَلِمَا حُذِفَتْ لَامُهُ بِـ(دَمْ)، وَ(حِرٍ)، وَالحَذْفُ فِي (عِدَة) قِيَاسِيٌّ، وَفِي البَقِيَّةِ عَلَى خِلَافِ القِيَاسِ.

قَوْلُهُ: [وَقُيِّدَ (كُلْ)، وَ(مُذْ) بِقَوْلِهِ: اسْمًا]؛ أَيْ: بِأَنْ سُمِّيَ بِهِمَا. أَوْ رَفْعُ (مُذْ) مَا بَعْدَهُ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ اسْمًا.

قَوْلُهُ[1]: **[وَأَصْلُ** (مُذْ): (مُنْذُ)**]** وَهَذَا هُوَ المَشْهُورُ وَذَهَبَ ابْنُ مَلْكُون إِلَى أَنَّهُمَا أَصْلَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَرَّفُ فِي الحَرْفِ وَشِبْهِهِ، وَقَالَ المَالِقِيّ[2]: "إِذَا كَانَتْ (مُذْ) اسْمًا فَأَصْلُهَا (مُنْذُ) أَوْ حَرْفًا، فَهِيَ أَصْلٌ.

قَوْلُهُ: [وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ (مُنْذ) إِلَى آخِرِهِ] لَيْسَ بِقَاطِعٍ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الضَّمُّ لِلاتِّبَاعِ، وَآثَرُوا عَلَى الكَسْرِ اسْتِثْقَالًا لِلخُرُوجِ إِلَيْهِ مِنَ الضَّمِّ، وَإِنْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ وَاسْتَدَلَّ ابْنُ هِشَامٍ – أَيْضًا– بِأَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: (مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ) فَيَضُمُّ مَعَ عَدَمِ السَّاكِنِ، وَلَيْسَ بِقَاطِعٍ – أَيْضًا– لِمَا سَبَقَ مِنَ الاحْتِمَالِ[3].

قَوْلُهُ[4]: **[بَلْ بِالكَسْرِ]** لِأَنَّ السَّاكِنَ إِذَا حُرِّكَ حُرِّكَ بِالكَسْرِ، وَإِنَّمَا ضُمَّ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ حَرَكَةٌ قَوِيَّةٌ فَجَبَرُوا بِهَا المَحْذُوفَ كَمَا فِي (قَبْلُ)، وَ(بَعْدُ).

قَوْلُهُ[5]: **[كَابْنٍ وَاسْمٍ]** أَصْلُ (ابْنٍ): (بَنَوٌ) بِالتَّحْرِيكِ، وَأَصْلُ (اسْمٍ): (سِ ُمُو) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ أَوْ ضَمِّهِ، فَحُذِفَ آخِرُهُمَا وَعُوِّضَ عَنْهُ هَمْزَةُ الوَصْلِ بَعْدَ إِسْكَانِ فَائِهِمَا؛ تَخْفِيفًا.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص346).

(2) المالقيّ(ت702هـ) أحمد بن عبد النّور بن أحمد أبو جعفر، جاء في (تاريخ غرناطة) : كان قيّمًا على العربيَّة ، عالمًا بالنَّحو، ومن أعظم مصنفاته: رصف المباني في شرح حروف المعاني. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج332/1).

(3) ابْنُ هِشَامٍ، مغني اللبيب (ص442).

(4) ساقط في (ك) إلى قَوْلِهِ: [كابن واسم].

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص347).

قَوْلُهُ[1]: **[[2]لَوْ بَنَيْتَ (فُعَيْلًا)]**؛ أَيْ: مِنْ غَيْرِ رَدِّ المَحْذُوفِ.

قَوْلُهُ: [بِتَحْرِيكِ مَا بَعْدَهَا] هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: مَعَ الاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا ابْتِدَاءً، ثُمَّ حَيْثُ بَطَلَ القِسْمَانِ تَعَيَّنَ رَدُّ المَحْذُوفِ، وَتُحْذَفُ حِينَئِذٍ هَمْزَةُ الوَصْلِ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا؛ لِوُجُوبِ تَحْرِيكِ الفَاءِ.

قَوْلُهُ[3]: **[فَنَقُولُ: (بُنَيَّةً وَأُخَيَّةً وَهُنَيَّةً)]**؛ أَيْ: لِأَنَّكَ لَمَّا رَدَدْتَ اللَّامَ اجْتَمَعَ وَاوٌ وَيَاءٌ، وسبقَتِ اليَاءُ سَاكِنَةً فَقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ اليَاءُ فِيهَا، قَالَ الجَوْهَرِيُّ: "وَقَدْ تُبْدَلُ مِنَ اليَاءِ الثَّانِيَةِ؛ أَيْ: فِي (هُنَيَّةٍ)[4] هَاءً، فَيُقَالُ: (هُنَيْهَةً)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا بَدَلًا مِنَ التَّاءِ التِي فِي (هَنْت)، قَالَ: وَالجَمْعُ (هَنَاتٌ)، وَمَنْ رَدَّ، قَالَ: (هَنَواتٍ) وَ(فِي فُلَانٍ هَنَاتٌ)؛ أَيْ: خَصْلَاتُ شَرٍّ، وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ فِي الخَيْرِ[5]"[6]. انْتَهَى.

قَوْلُهُ[7]: **[وَ(هَنْتُ)]** (هَنْتُ) كَلِمَةٌ كِنَايَةٌ عَنِ القَبَايِحِ.

قَوْلُهُ[8]: **[فَوَجَبَ الرَّدُّ]** وَإِذَا رَدُّوا المَحْذُوفَ قُلِبَتْ يَاءً، وَأُدْغِمَ اليَاءُ فِي اليَاءِ؛ فَنَقُولُ: (أُخَيَّةً وَبُنَيَّةً وَهُنَيَّةً).

قَوْلُهُ: [فَزَالَ حُكْمُهَا]؛ أَيْ: حُكْمُ العَوَضِيَّةِ مِنْ كِتَابَةِ التَّاءِ طَوِيلَةً وَالوَقْفِ عَلَيْهَا بِالسُّكُونِ، وَإِسْكَانِ مَا قَبْلَهَا، وَصَارَ الأَمْرُ بِالعَكْسِ. /ق53ب/

قَوْلُهُ: [[9]وَوَزْنُهُ (فِيلٌ)]؛ أَيْ: وَكَانَ أَصْلُهُ (مُيْوِتًا) عَلَى (فُيْعِلٍ) وَعِنْدَ الكُوفِيِّ: أَصْلُهُ (مُوْيِتٌ) عَلَى (فُعْيِلٌ)، فأُعِلَّتِ العَيْنُ لِإِعْلَالِهَا فِي (مَاتَ).

---

(1) ساقط في (م)، إلى قوله (بتحريك ما بعدها).

(2) (وإن كان المصغر مع زيادة، فإما أن يمكن جعل الاسم بها على (فُعَيل)، أو لا، فإن لم يمكن فهو قسمان: أحدهما: أن تكون الزيادة همزة وصل كـ(ابن)، و(اسم)؛ فإنك لو بنيت (فُعَيْلًا) منهما لضممت الهمزة، وفتحت ما بعدها، فإما أن تحذفها فتخل بـ(فُعَيل) أو تثبتها؛ فتخالف وضعها، وتنطق بها مع الاستغناء عنها وصلًا، وابتداءً – أيضًا- بتحريك ما بعدها. والثاني: أن تكون الزيادة تاء تأنيث. كـ(بنت)، و(أخت). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص347).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص348).

(4) (أي: في هنية)، ساقط في (ك)، و(م).

(5) في (ط): (المحبوب).

(6) الجوهري، الصحاح (ج2536/6).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [ووزنه فيل].

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص349).

(9) (...إذا لم يمكن جعل الاسم مع الزيادة على بناء (فُعَيْل)، وإن أمكن فحكمه أن تستغني بالزيادة عن المحذوف فتقول: في (ميت)، ووزنه (فيل) (مييت)، ولو رددت المحذوف لقلت: (مييت)، وفي: (هارٍ) (هوير)، وهو اسم فاعل من (هار يهور هورًا)، أصله (هاير) حذفت عينه، كما في (شاكٍ) شاذًّا، وليس مقلوب (هائر)، كما وقع في بعض الحواشي؛ إذ حكم مثله أن يكون (الياء) فيه كالثابتة. انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص349–350).

قَوْلُهُ[1]: **[[2]وَأَصْلُهُ (هَايِرٌ)]** المُنَاسِبُ لِمَا قَبْلَهُ أَنْ يَقُولَ: وَأَصْلُهُ (هَاوِرٌ)، لَكِنَّهُ قَصَدَ التَّنْبِيهَ عَلَى أَنَّ حَذْفَ العَيْنِ بَعْدَ انْقِلَابِهَا هَمْزَةً، وَفِي قَوْلِهِ: حُذِفَتْ عَيْنُهُ مَنَعَ مَا[3] قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي (الكَشَّافِ): "مِنْ أَنَّ (هَارًا)[4] فِعْلٌ قُصِرَ عَنْ فَاعِلٍ[5] كَ(خَلَف) عَنْ (خَالِفٍ)"[6]، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ فِي الإِعْلَالِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى مَا حَقَّقَهُ هُنَا.

قَوْلُهُ: [7][كَمَا فِي (شَاكٍ)]: لَا يُنَاقِضُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي الكَلَامِ عَلَى (جَاءَ) مِنْ أَنَّهُ مَقْلُوبٌ لِمَا حَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (شَاك) بِالرَّفْعِ فَيَحْذِفُ العَيْنَ، وَمَنْ يَقُولُ: (شَاكٍ) فَيَقْلِبُ. فَعَلَى اللُّغَتَيْنِ يَتَنَزَّلُ الكَلَامَانِ.

قَوْلُهُ[8]: **[كَمَا فِي (شَاكٍ) شَاذًّا]**؛ لِأَنَّ مِنْ قَوَاعِدِ العَرَبِيَّةِ أَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَيَاءٍ وَقَعَتْ بَعْدَ أَلِفِ اسْمِ الفَاعِلِ قُلِبَتْ هَمْزَةً؛ فَحِينَئِذٍ حَذْفُهُ شَاذٌّ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ حَذْفُ الهَمْزَةِ فِي كَلَامِهِمْ مِنَ اسْمِ الفَاعِلِ[9].

قَوْلُهُ: [وَقَعَ فِي بَعْضِ الحَوَاشِي] فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ القَلْبِ لَا يَصِيرُ عَيْنُ الفِعْلِ هَمْزَةً، بَلْ يُقْلَبُ العَيْنُ مِنَ الوَاوِ وَاليَاءِ إِلَى اللَّامِ كَمَا فِي (جَاءَ) عَلَى مَذْهَبِ الخَلِيلِ، كَمَا مَرَّ؛ فَعَلَى تَقْدِيرِ القَلْبِ يَصِيرُ (هَارٌ) (هَارِوًا) فقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ لِتَطَرُّفِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ (هَارِيًّا) فَاعِلَ إِعْلَالِ (قَاضٍ)،

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص350).

(2) انظر: حاشية قله السابق. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص349 –350).

(3) في (م)، و(ط): (لِمَا).

(4) في (م): (أنهارَ فعل).

(5) في الكتاب، لسيبويه: (... ومن ذلك قولهم في (هارٍ): (هويرٌ)، وإنَّما الأصل (هائرٌ)، غير أنَّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا (ياء) (ميّتٍ)، وكلاهما بدلٌ من (العين). وزعم يونس: أن ناساً يقولون: (هويئرٌ) على مثال (هويعرٍ)، فهؤلاء لم يحقروا (هاراً) إنَّما حقَّروا (هائراً)، كما قالوا: (رويجلٌ) كأنهم حقَّروا (راجلاً)، كما قالوا: (أبينون) كأنَّهم حقروا (أبنى)، مثل: (أعمى). سيبويه، الكتاب (ج456/3).

(6) الزمخشري، المفصل (ج312/2).

(7) انظر: حاشية قوله السابق. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص351).

(8) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [وقد ذكره المصنف فيما حُذِفَ منه حرف أصليٌّ].

(9) عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وتُقْلَبَانِ هَمْزَةً فِي نَحْوِ: (قَائِم وَبَائِع)، الْمُعْتَلّ فِعْلُهُ، بِخِلَافِ نحو: (عَاوِرٍ)، وَنَحْوُ: (شَاكٍ)، وَ(شَاكٌ) شَاذ، وَفِي نَحْو: (جاءٍ) قَوْلَانِ، قَالَ الْخَلِيلُ: مقلوب كـ(الشاكي)، وقيل: على القياس". وشرح قوله: "و(شاكٌ) شاذٌّ". جواب عن سؤال مقدر، وتقدير السؤال: (أنَّ أصل (شاكٍ): (شائكٌ) – لتامّ السلاح – من: (شاكتني الشوكة)، إذا دخلت في جسدي، فهو مثل: (قاوم) مع أنَّ واوه لم تقلب همزة، بل حذفت، وأنتم قلتم: إنها تقلب همزة؟ وأجاب عنه: بأنه شاذ، فمن قال: (شاكٍ) – بكسر الكاف– نقل العين إلى موضع اللام، ثم أعله إعلال (قاضٍ)، ومن قال: (شاكٌ) – برفع الكاف– حذف حرف العلة الذي هو العين؛ طلبًا للتخفيف، وجعله نَسْيًا مَنْسِيًّا، والأصْلُ – و(هو شائِكٌ) بقلب الواو همزةً– مستعمل كثير. انظر: ابن الحاجب، الشافية (ص12)، وركن الدين، شرح الشافية (ج772/2).

فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ حُكْمَ (قَاضٍ)؛ لَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَعُلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ مَحْذُوفُ (هَائِرٍ) لَا مَقْلُوبَهُ. تَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: [1]**[كَالثَّابِتَةِ]**؛ لِأَنَّ حَذْفَهُ إِعْلَالِيٌّ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ.

قَوْلُهُ: [تَقُولُ فِي الرَّفْعِ]؛ أَيْ: يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ هَكَذَا لَوْ كَانَ مَقْلُوبًا، وَلَكِنْ لَا تَقُولُ كَذَلِكَ، بَلْ تَقُولُ: (هَذَا هُوَيْرٌ)، وَ(رَأَيْتُ هُوَيْرًا).

قَوْلُهُ: [وَقَدْ ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ فِيمَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ لَا يُرَدُّ عِنْدَ التَّصْغِيرِ]؛ أَيْ: فِي أَحْوَالِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وِالجَرِّ، فَلَوْ كَانَ مَقْلُوبَ (هَائِرٍ) لَكَانَتِ اليَاءُ المَحْذُوفَةُ لِلإِعْلَالِ كَالثَّابِتَةِ فَيَرْجِعُ فِي حَالَةِ النَّصْبِ، وَهُوَ خِلَافُ مَا فَرَضَ **المُصَنِّفُ**.

قَوْلُهُ[2]: **[لَا يُرَدُّ عِنْدَ التَّصْغِيرِ]** وَعَلَى تَقْدِيرِ القَلْبِ يَصِيرُ المَحْذُوفُ مَلْفُوظًا عِنْدَ التَّصْغِيرِ كَمَا نَقُولُ فِي: (رَأَيْتُ هُوَيْرِيًّا[3])، فَلَا يَكُونُ مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ لَا يَرِدُ عَنْهُ التَّصْغِيرُ فَيَكُونُ بِخِلَافِ مَا قَالَهُ **المُصَنِّفُ**[4] فَلَا يَكُونُ (هَارٍ) مَقْلُوبَ (هَايِرٍ)؛ لِيَسْتَقِيمَ كَلَامُ **المُصَنِّفِ** بَلْ مَحْذُوفُ (هَايِرٍ). تأمل.

قَوْلُهُ: [وتُدْغَمُ فِي يَاءِ التَّصْغِيرِ] كَذَا فِي النُّسَخِ[5]، وَالأَصْوبُ: (وَتُدغَمُ يَاءُ التَّصْغِيرِ فِيهَا)، وَسِيَاقُ كَلَامِهِ يَقْتَضِي أَنَّ أَوَّلَ الضَّمِيرَيْنِ فِي قَوْلِهِ بعد وإدغامها فيه: (لِليَاءِ[6]، وَالثَّانِي لِيَاءِ التَّصْغِيرِ). وَالأَصْوبُ – أَيْضًا– عَكْسُهُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (قُلِبَتْ تِلْكَ الحُرُوفُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ).

---

(1) انظر: حاشية قوله السابق. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص349–350).

(2) ساقط في (ك)، و(م)، قَوْلُهُ: [وتُدْغَمُ في ياء التصغير].

(3) (هارَ البناءُ والجرفُ يهورُ هَوْرًا وَهُؤورًا؛ فهو هائرٌ وهارٍ) على القلب؛ فالفعل لازم ومتعدٍّ، مثل: (هارَ الشَّيْءَ): حزره. (وهارَ الْبناءَ هَوْراً): هَدمه. و(هارَ الْبناءُ الجرفُ هَوْرًا)، وقوله: (وهارٍ) على القلب يريد أن أصله (هاوِرٌ) ثم قدمت الراء على الواو؛ فصار: (هاروًا)، ثم قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها إثر كسرة، فصار: (هاريًا) ثم أعل إعلال قاض. فإذا صغرت (هائرًا) الذي بقي على أصله من غير قلب مكاني قلت: (هويئر)، كما تقول: (سويئل ونويئل وصويئم) في تصغير (سائل ونائل وصائم)، وإذا أردت تصغير: (هارٍ) الذى قدمت (لامه) على (عينه) قلتَ: (هوير) كما تقول: (قويض)، و(غويز) في تصغير (قاض)، و(غاز). انظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج4/416)، وحاشية: الرضي، شرح الشافية (ج1/224).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص351).

(5) في (م): (في بعض النسخ).

(6) في (م): (بعد واو إدغامها فيه للياء).

قَوْلُهُ:[1] **[قِيلَ: (نُوَيْسٌ)**[2]**]**؛ لِأَنَّ أَلِفَهُ وَقَعَتْ ثَانِيَةً، فَوَجَبَ قَلْبُهَا إِلَى الوَاوِ كَمَا مَرَّ فِي (ضَارِبٍ).

قَوْلُهُ: [لَقِيْلَ: (أُنَيْسٌ)]؛ لِأَنَّهُ إِذَا صُغِّرَ وَقَعَ أَلِفُهُ يَلِي يَاءِ التَّصْغِيرِ فَوَجَبَ قَلْبُهُ إِلَى اليَاءِ وَإِدْغَامِهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ قَاعِدَتَهُمْ: أَنَّهُ إِذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَاوٌ كـ(عُرْوَة) أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ كـ(عَصَا) أَوْ زَائِدَةٌ كـ(رِسَالَةٍ) قَلَبْتَ ذلِكَ الحَرْفَ يَاءً كَمَا ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ: (وَإِذَا وَلِيَ إِلَى آخِرِهِ).

قَوْلُهُ[3]: **[وَاضْطُرُّوا إِلَى تَحْرِيكِهَا]** وإلَّا يَلْزَمُ التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَتَحْرِيكِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ يَاءِ التَّصْغِيرِ وَالأَلْفِ مُتَعَذِّرٌ، فَوَجَبَ رَدُّ الأَلِفِ إِلَى أَصْلِهَا وَتَحْرِيكِهَا.

قَوْلُهُ: [وَاضْطُرُّوا إِلَى تَحْرِيكِهَا]؛ أَيْ: لِتَعَذُّرِ بَقَائِهَا؛ لِأَنَّ الأَلِفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا، وَيَاءُ التَّصْغِيرِ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً.

قَوْلُهُ: [رَدُّوهَا إِلَى أَصْلِهَا]؛ أَيْ: وَهُوَ الوَاوُ؛ لِقَوْلِهِمْ. /ق54أ/ فِي تَثْنِيَتِهَا (عَصَوَانِ).

قَوْلُهُ: [لِمَا مَرَّ]؛ أَيْ: مِنْ أَنَّ وُقُوعَهَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ المُقْتَضِي لِتَعَذُّرِ بَقَائِهَا.

قَوْلُهُ: [قَلَبُوهَا يَاءً]؛ أَيْ: لِمُنَاسَبَتِهَا يَاءَ التَّصْغِيرِ؛ وَلِأَنَّهَا لَوْ قُلِبَتْ وَاوًا لَصَارَتْ يَاءً، فَقَلْبُهَا يَاءً مِنْ أَوَّلِ الأَمْرِ أَوْلَى عَلَى أَنَّهُ قَدْ قِيلَ بِذَلِكَ فِي أَلِفِ (عَصَا)[4] وَنَحوِهَا، جَزَمَ بِهِ النَّظَّامُ وَهُوَ ظَاهِرُ[5] كَلَامِ الشَّرِيفِ[6].

قَوْلُهُ[7]: **[بَعْدَ الأَلِفِ]**؛ أَيْ: بَعْدَ الأَلِفِ الوَاقِعَةِ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلِهِ: [واضطرا إلى تحريكها].

(2) أصل (ناس): (أُناس)؛ فتقول في تصغيره: (نُوَيْس)، حذفت الهمزة لا لعلة موجبة، بل للتخفيف، وهذه العلة غير زائلة في حال التصغير، ولا حاجة ضرورية إلى رد المحذوف. وإنَّما لم يجب ردُّ المحذوف ههنا؛ لأنه يمكن بناء (فُعَيْل) من الباقي، لكنه يجوز ردّ المحذوف؛ فإذا رددته قلتَ في تصغيره: (مُيَيْتٌ)، و(هُوَيْرٌ)، و(أُنَيِّسٌ) على بناء (فُعَيْعِل). انظر: الرضي، شرح الشافية (ج224/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج336/1).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص352).

(4) النظام، شرح الشافية (ج100/1).

(5) (ظاهر)، ساقط في (ك).

(6) ركن الدين، شرح الشافية (ج336/1).

(7) ساقط في (م)، إلى قوله: [فَإِذَا صُغِّرَ انْقَلَبَتِ الأَلِفُ يَاءً].

قَوْلُهُ[1] /ق26أ/: [2]**[فَإِذَا صُغِّرَ انْقَلَبَتِ الأَلِفُ يَاءً]**؛ أَيْ: لِمَا سَبَقَ فِي أَلِفِ رِسَالَةٍ.

قَوْلُهُ: [وَزَالَ[3] **المُوْجِبُ]**؛ أَيْ: المُوْجِبُ لِقَلْبِ الوَاوِ هَمْزَةً، وَهُوَ تَطَرُّفُهَا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ فَرُدَّ؛ أَيْ: الهَمْزَةُ إِلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ الوَاوُ.

قَوْلُهُ[4]: **[وَزَالَ المُوْجِبُ]**؛ أَيْ: المُوْجِبُ لِقَلْبِ الوَاوِ هَمْزَةً، لِأَنَّ مُوْجِبَ قَلْبِ الوَاوِ هَمْزَةً أَنَّهَا وَقَعَتْ طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ وَفِي التَّصْغِيرِ، تُقْلَبُ الأَلِفُ يَاءً فَلَمْ يَقَعْ حِينَئِذٍ بَعْدَ الأَلِفِ؛ فَزَالَ المُوْجِبُ، فَوَجَبَ الرَّدُّ إِلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ الوَاوُ.

قَوْلُهُ[5]: **[ثُمَّ إِنَّ مَنْ صَحَّحَ فِي تَصْغِيرِ (أَسْوَد) نَظَرَ إِلَى المُكَبَّرِ]** يَجُوزُ – أَيْضًا– أَنْ يَكُونُ رَاعَى البِنْيَةَ وَحَافَظَ عَلَيْهَا كَمَا تَقُولُ: (سُوْيِر)، فَلَا يُدْغَمُ لِيُفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (سِيرَ) أَوْ أَنْ يَكُونَ نَظَرَ إِلَى أَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ عَارِضَةٌ، وَالعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ؛ أَلَا تَرَاهُمْ لَا يُدْغِمُونَ نَحْوَ: ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِكُ**﴾ [6]؛ لِعُرُوضِ مَجِيءَ اليَاءِ بَعْدَ الوَاوِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مَجِيئُهَا أَصْلًا فِي بِنْيَةِ الكَلِمَةِ.

قَوْلُهُ: [[7]**لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالفِعْلِ]**؛ أَيْ: لَوْ أُعِلَّ[8] فَقِيلَ: (أَسَاد) كَمَا قِيلَ فِي (أَقْوَمَ) وَ(أَجْوَبَ): (أَقَامَ)، وَ(أَجَابَ).

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص353).

(2) في اللسان: وإِذا صَغَّرْت (عَطاءً) حذفْت اللامَ فقلْتَ: (عُطَيٌّ)، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ اجْتَمَعَتْ فِيهِ ثَلَاثُ ياءَاتٍ، مِثْلُ: (عُلَيّ)، و(عُدَيّ)، حُذِفَت مِنْهُ اللَّامُ إذا لَمْ يَكُنْ مَبْنِيًّا عَلَى فِعْل. وأما في مجموعة الشافية: فتصغير: (عطاء)، أصلها (عطاو)، قلبت الواو همزة؛ لوقوعها طرفًا بعد الألف، فإذا صغر انقلبت الألف (ياءً)، وزال الموجب فرُدَّ إلى أصله، وقيل: (عُطَيو)، ثم قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها، وانكسار ما قبلها؛ فحصل (عُطَيٌّ)، ثم حذفت الياء الأخيرة. انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج70/15)، وشاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص353).

(3) حاشية قوله [فَإِذَا صُغِّرَ انْقَلَبَتِ الأَلِفُ يَاءً]. المرجع السابق، ص353.

(4) ساقط في (ك)، و(م)، قَوْلُهُ: [ثم إن مَنْ صحح في تصغير (أسود) نظر إلى المكبر].

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص354).

(6) [الزخرف:77].

(7) (ثُمَّ إِنَّ مَنْ صَحَّحَ فِي تَصْغِيرِ: (أَسْوَد) نَظَرَ إِلَى المُكَبَّر، ومن أعلّ، ثم أدغم؛ فلأن التصحيح في المكبر إنما كان لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالفِعْلِ، والتصغير يدفع ذلك). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص354).

(8) في (ط): (اعتل).

قَوْلُهُ: [[1]**مُحَافِظَةٌ عَلَى الإِلْحَاقِ]**؛ أَيْ: بِ(جَعْفَرَ) وَلَوْلَا الإِلْحَاقِ لأُعِلَّ بِقَلْبِ الوَاوِ القَائِمِ (أُسَيْوِدُ) مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ وَ(جُدَيْوِلٌ) مَصْرُوفٌ كَ(مُكَبَّرِهِمَا).

قَوْلُهُ: [وَخُصَّتِ الأَخِيرةُ بِالحَذْفِ لِتَطَرُّفِهَا] يُقَالُ: – أَيْضًا– إِنَّ الحَذْفَ لِلاسْتِثْقَالِ، وَهُوَ لَا يَقَعُ إِلَّا عِنْدَ اليَاءِ التِي هِيَ لَامٌ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ[2] فِي (فَرَزْدَق) (فُرَيْزِد).

قَوْلُهُ: [[3]**وَإِذَا حُذِفَتْ صَارَتْ نَسْيًا**[4]**]**؛ أَيْ: لِأَنَّهُ حَذْفٌ اعْتِبَاطِيٌّ لِلتَّخْفِيفِ كَالحَذْفِ فِي (دَم) وَ(يَد) وَنِ‌ِسْيًا بِكَسْرِ النُّونِ وَفَتْحِهَا.

قَوْلُهُ[5]: **[وَلَوِ اعْتُدَّ بِهَا]**؛ أَيْ: وَلَوْ حُذِفَتِ اليَاءُ بِالإِعْلَالِ كَمَا فِي (قَاضٍ) لَظَهَرَتْ فِي حَالِ النَّصْبِ.

قَوْلُهُ[6]: **[عُطَيّ**[7]**]** بِكَسْرِ اليَاءِ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ عَلَى القَوْلِ المَرْجُوحِ يَكُونُ المَحْذُوفُ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ فَيَصِيرُ كَ(قَاضٍ) فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ فِي الرَّفْعِ (عُطَيّ) بِكَسْرِ اليَاءِ[8].

قَوْلُهُ: [إِدْاوَةٌ] وَهِيَ المِطْهَرَةُ، هُمَا بِكَسْرِ الهَمْزَةِ وَالمِيمِ.

---

(1) (ومن صحح في تصغير (جدول)؛ فلصحة (جدول)؛ مُحَافِظَةٌ عَلَى الإِلْحَاقِ). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص354).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب (ج448/3).

(3) (ثم أشار إلى كيفية التصغير عند اجتماع ثلاث ياءات في آخر الكلمة – كما في (عطيّ)– فقال: حذفت الأخيرة؛ استثقالًا للياءات، وخصت الأخيرة بالحذف؛ لتطرفها، وكثرة تطرق التغيير إلى الأواخر، وَإِذَا حُذِفَتْ صَارَتْ نَسْيًا). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص354).

(4) تكررت لفظة (نَسْياً) في كتب الصرف كثيرًا، والمراد منها كما ذكر ابن جماعة: (الحَذْفُ الاعْتِبَاطِيُّ؛ لِلتَّخْفِيفِ، كَالحَذْفِ فِي (دَم) وَ(يَد) وَ(نِ‌ِسْيًا)، بِكَسْرِ النُّونِ وَفَتْحِهَا. وكما جاء في قول الرضي الاستراباذي، في شرح الشافية: (إِنِ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ ياءات حُذِفَتِ الأَخِيْرَةُ (نَسْياً) عَلَى الأَفْصَح، كَقَوْلِكَ في: (عَطَاء)، و(إِدَاوَةٍ)، وَ(غَاوِيَةٍ)، وَ(مُعَاوِيَة): (عُطَيٌّ)، وَ(أُدَيَّةٌ)، وَ(غُوَيَّةٌ)، وَ(مُعَيَّةٌ). الرضي، شرح الشافية (ج226/1).

(5) ساقط في (ك)، و(م)، قَوْلُهُ: [لأنه حذفت من (معاوية) الألف].

(6) نص الجاربردي (وَلَوِ اعْتُدَّ بِهَا لقيل: (عُطَيّ) في الرفع، والجر، و(عُطَيًّا) في النصب، كـ(قاضٍ). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص354).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص355).

(8) فيقال: (هذا عُطَيّ، ورأيت عُطَيًا، ومررت بعُطَيّ)، ولو اعتُدّ بالياء المحذوفة لقيل: (هذا عُطَيّ، ومررت بعُطَيّ) في الرفع والجر، و(رأيت عُطَيًّا) – في النصب– كقاض. ركن الدين، شرح الشافية (ج340/1).

قَوْلُهُ: [حُذِفَتِ الأَخِيرَةُ] يَعْنِي حُذِفَتِ الأَخِيرَةُ عَلَى الأَفْصَحِ، وَعَلَى غَيْرِ الأَفْصَحِ لَا يُحْذَفُ كَمَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّهُ حُذِفَتْ مِنْ (مُعَاوِيَةَ) الأَلِفُ] الضَّمِيرُ/ق54ب/ لِلشَّأْنِ، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ؛ لِأَنَّهَا، وَهُوَ ضَمِيرُ القِصَّةِ.

قَوْلُهُ: [ثُمَّ قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ] قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ: "قِيَاسُ مَنْ قَالَ (أُسَيْوِدُ) وَرَأَيْتُ (أُحَيْوِيًّا) أَنْ يَقُولَ: (مُعَيْوِيَّةَ)، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ". قَالَ السِّيرَافِيُّ [1]: "لو صُغِّرتْ (مُعَاوِيَةُ) عَلَى مَنْ قَالَ: (أُسَيْوِدُ) جَازَ إِقْرَارُ الوَاوِ؛ فَتَقُولُ: (مُعَيْوِيَّةَ)، وَالعَرَبُ صَغَّرَتْهُ عَلَى (مُعَيَّةَ)[2].

قَوْلُهُ[3]: [جَوَّزُوا (عُطَيَّ)[4]] يَعْنِي ثَلَاثَ يَاءَاتٍ مُدْغَمَتَيْنِ وَسَاكِنَةٍ.

قَوْلُهُ: [هَذَا حَاصِلُ كَلَامِهِ] عِبَارَتُهُ وَهُوَ الشَّرِيفُ[5]- رَحِمَهُ اللهُ - تَعَالَى- اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ أَوْرَدَ عَلَى قَوْلِهِ: الأَفْصَحَ أَنَّهُ يَقْتَضِي جَوَازَ أَنْ يُقَالَ فِي تَصْغِيرِ (عَطَا) (عُطَيَّ) وَمَرَرْتُ بِعَطَا[6]، وَ(رَأَيْتُ عُطَيًّا) كَ(قَاضٍ)، وَلَا تَكُونُ اليَاءُ المَحْذُوفَةُ نَسْيًا، وَهَذَا لَا يُجُوزُ وَلَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ، وَالصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ: فَإِذَا اجْتَمَعَ فِي الطَّرَفِ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ حُذِفَتِ الأَخِيرَةُ مِنْ غَيْرِ بَابِ (أَحْوَى) نَسْيًا بِإِجْمَاعٍ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ عَلَى الأَفْصَحِ قَيْدٌ فِي حَذْفِ اليَاءِ لَا فِي (نَسْيًا) فَإِنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ يَقُولُ: فِي تَصْغِيرِ (عَطَا)، وَ(كَسَا) (عُطَيّ)، وَ(كُسَيّ) كَمَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ (أَحْوَى): (أُحَيْ) بِسُكُونِ اليَاءِ؛ لِحَذْفِ الضَّمَّةِ وَالكَسْرَةِ مِنَ اليَاءِ وَإِثْبَاتِهَا؛ لِعَدَمِ مُوْجِبِ حَذْفِهَا. انْتَهَى كَلَامُهُ. فَلْيُتَأَمَّلْ. وَالمَوْرِدُ المُصَوِّبُ[7] هُوَ الشَّيْخُ بَدْرُ الدِّينِ ابْنُ مَالِكٍ[8].

---

(1) السِّيرَافِيُّ، شرح كتاب سيبويه (ج208/4).

(2) في (م): (مُعَيْوِيَّةَ).

(3) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [هذا حاصل كلامه].

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص356).

(5) ركن الدين، شرح الشافية (ج340/1).

(6) في (ط): (بعطي).

(7) لم أعثر على هذا اللقب لابن الناظم. الشَّيْخُ بَدْرُ الدِّينِ ابْنُ مَالِكٍ.

(8) ابن الناظم(ت686هـ) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين: النّحويّ بن النّحويّ: هو ابن ناظم (الألفية). من أهل دمشق مولدًا ووفاة. سكن بعلبك مدة. له (شرح الألفية) يعرف بـ(شرح ابن الناظم)، و(المصباح) في المعاني والبيان، و(روض الأذهان) في المعاني، و(شرح لامية الأفعال) في الصرف لأبيه، وكتاب في (العروض) وشرح غريب (تصريف ابن الحاجب)، وغير ذلك. توفي عن نيف وأربعين عامًا. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام (ج581/15)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج165/1)، والسيوطي، بغية الوعاة) (ج225/1)، والزركلي، الأعلام (ج31/7).

قَوْلُهُ: [إِذْ لَيْسَ فِيهِ تَنْوِينٌ]؛ أَيْ: لِكَوْنِهِ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ كَمَا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ[1]: **[خِلَافًا فِي أَنَّ الحَذْفَ**[2]**]** قَالَ بَعْضُهُمْ: جَعَلُوا الحَذْفَ فِي (أَحْوى) إِعْلَالِيًّا، فَلَا يَكُونُ اليَاءُ (نَسْيًا) عِنْدَهُ، وَالجُمْهُور عَلَى أَنَّ الحَذْفَ فِيهِ اعْتِبَاطِيٌّ، فَتَكُونَ اليَاءُ (نَسْيًا) عِنْدَهُ، وَالجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الحَذْفَ فِيهِ اعْتِبَاطِيٌّ، فَتَكُونَ اليَاءُ(نَسْيًا) عِنْدَهُمْ.

قَوْلُهُ: [وَيَظْهَرُ لَكَ مِنْ هَذَا]؛ أَيْ: بِمَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَى الأَفْصَحِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي بَعْضِ صُوَرِ اجْتِمَاعِ ثَلاثِ يَاءَاتٍ، وَهُوَ (أَحْوَى) خِلَافًا فِي أَنَّ الحَذْفَ فِيهِ يَكُونُ (نَسْيًا) أَوَّلًا، وَالأَفْصَحُ أَنْ يَكُونَ (نَسْيًا). وَقَوْلُهُ يَقْتَضِي جَوَازَ (عُطَيٍّ) بِكَسْرِ اليَاءِ حَالَ الرَّفْعِ مَمْنُوعٌ؛ فَإِنَّ تَعَلُّقَ قَولِهِ عَلَى الأَفْصَحِ بِقَوْلِهِ: (نَسْيًا)، لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّا قُلْنَا: إِنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي تَصْغِيرِ (أَحْوَى) خِلَافًا فِي أَنْ يَكُونَ الحَذْفُ فِيهِ (نَسْيًا) أَوَّلًا، وَالأَفْصَحُ أَنْ يَكُونَ (نَسْيًا)، وَلَا يَلْزَمُ مَعَهُ أَنْ لَا يَكُونَ الحَذْفُ فِي (أَحْوَى) عِنْدَ بَعْضِهِمْ (نَسْيًا)، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُونَ (نَسْيًا) فِي غَيْرِهِ – أَيْضًا – فَإِنَّ الحَذْفَ فِي غَيْرِ (أَحْوَى) يَكُونُ (نَسْيًا) بِالاتِّفَاقِ، وَأَمَّا فِي (أَحْوَى) فَخِلَافٌ فِي أَنَّ الحَذْفَ فِيهِ اعْتِبَاطِيٌّ أَوْ إِعْلَالٌ عِنْدَ بَعْضِهِمُ اعْتِبَاطِيٌّ؛ فَيَكُونَ (نَسْيًا)، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ إِعْلَالٌ فَلَا يَكُونُ عِنْدَهُ (نَسْيًا)، فَالخِلَافُ لَا يَكُونُ فِي (عُطَيٍّ) حَتَّى يَلْزَمَ مَا قَالَ، بَلْ فِي (أَحْوَى).

قَوْلُهُ: [[3]**حَمَلَ هَذَا الشَّارِحُ]** مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ جَوَازَ (عُطَيٍّ) بِكَسرِ اليَاءِ فِي الرَّفْعِ.

قَوْلُهُ: [عَلَى تَفْسِيرِهِ]؛ أَيْ: عَلَى تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: عَلَى الأَفْصَحِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (نَسْيًا).

قَوْلُهُ: [لَا يَقْتَضِي جَوَازَ قَوْلِكَ] وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ **المُصَنِّفُ**: حُذِفَتِ الأَخِيرَةُ (نَسْيًا) فِي الجَمِيعِ عَلَى الأَفْصَحِ، وَقُلْنَا يَتَعَلَّقُ عَلَى الأَفْصَحِ بِالجَمْعِ يَكُونُ مَا ذَكَرَهُ ظَاهِرًا، وَلَكِنَّ **المُصَنِّفَ** مَا ذَكَرَ لَفَظَ فِي الجَمِيعِ بَلْ قَالَ: حُذِفَتِ الأَخِيرَةُ (نَسْيًا) عَلَى الأَفْصَحِ؛ أَيْ: مُطْلَقًا؛ لِعَدَمِ التَّقْيِيدِ بِالبَعْضِ أَوْ الجَمِيعِ فَيَنْبَغِي بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لَوْ تَعَلَّقَ عَلَى الأَفْصَحِ بـ(نَسْيًا) أَنْ يَكُونَ القَوْلُ المَرْجُوحُ عَدَمَ كَوْنِهِ (نَسْيًا) مُطْلَقًا، وَمَا ذَكَرَهُ تَأْوِيلٌ عَلَى خِلَافٍ، وَمَا ذَكَرَهُ تَأْوِيلٌ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَقْيِيدُ المُطْلَقِ بِالجَمِيعِ. ض.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [لا يقتضي جواز قولك: (عطي) بكسر الياء].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص357).

(3) قول ابن الحاجب(646هـ) على الأفصح إشارة إلى أن في بعض صور اجتماع الياءات خلافًا في أن الحذف إعلالي أو لا، ويظهر لك من ذلك أن الاقتضاء الذي حَمَلَ هَذَا الشَّارِحُ عَلَى تَفْسِيرِهِ ممنوع؛ فإن تعلق قوله: (على الأفصح)، بقوله: (نسيًا) لَا يَقْتَضِي جَوَازَ قَوْلِكَ: (عُطَـي) في حال الرفع). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص354).

قَوْلُهُ: [لَا يَقْتَضِي جَوَازَ قَوِلِكَ: (عُطَيٍّ) بِكَسْرِ اليَاءِ]؛ أَيْ: بَلْ مُقْتَضَاهُ أَنَّ غَيْرَ الأَفْصَحِ أَنَّ الحُكْمَ لَيْسَ كَذَلِكَ فِي الجَمِيعِ، وَهُوَ لَا يُنَافِي تَعَيُّنَهُ فِي بَعْضِهَا.

قَوْلُهُ[1]: **[مِنَ (الحُوَّةِ)، وَهُوَ لَوْنٌ يُخَالِطُ الكُمْتَةَ**[2]**]** قَالَ فِي القَامُوسِ: (الحُوَّةُ) بِالضَّمِّ: سَوَادٌ إِلَى الخُضْرَةِ أَوْ حُمْرَةٌ إِلَى السَّوَادِ"[3]، وَقَالَ: /ق55أ/ "الكُمَيْتُ: الِذي خَالَطَ حُمْرَتَهُ قُنُوءٌ، وَلَوْنُهُ الكُمْتَةُ، وَ(قَدْ كَمُتَ): كَ(كَرُمَ)، وَقَالَ: (قَنَأَ) كَ(مَنَعَ): (قُنُوءًا): اشْتَدَّتْ حُمْرَتُهُ"[4].

قَوْلُهُ: [مِثْلُ: (صَدَأِ الحَدِيدِ)] قَالَ فِي (القَامُوسِ) فِي بَابِ الهَمْزَةِ: "يُقَالُ: صَدِئَ الفَرَسُ)، كَ(فَرِحَ وَكَرُمَ)، وَهُوَ أَصْدَا[5] بِالقَصْرِ[6]، وَهِيَ صَدْأُ[7] الحَدِيدِ عَلَاهُ الطَّبْعُ وَالوَسَخُ"[8].

قَوْلُهُ[9]: **[ثُمَّ قُلِبَتْ الوَاوُ الأُوْلَى يَاءً]** بِتَاءٍ عَلَى القَاعِدَةِ المَذْكُورَةِ، وَهِي أَنَّهُ إِذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَاوٌ قُلِبَتْ يَاءً.

قَوْلُهُ[10]: **[اِعْتِبَاطِيٌّ]** هُوَ بِ(عَيْنٍ) مُهْمَلَةٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: (عَبَطْتُ النَّاقَةَ وَاعْتَبَطُّهَا)؛ أَيْ: ذَبَحْتُهَا، وَلَيْسَ بِهَا عِلَّةٌ.

قَوْلُهُ: [[11]**فَإِنَّ التَّصْغِيرَ لَا يَمْنَعُ مِنَ اعْتِبَارِهِ]**؛ أَيْ: وَإِنْ تَغَيَّرَتْ مَعَهُ صِيغَةُ (أَفْعَلَ) بِالحَذْفِ وَالبَدَلِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ المُقَدَّرَ فَيهَا كَالمُحَقَّقِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَمْنَعُ صَرْفَ (أَشَدَّ) وَ(أُشَيْدَ) وَإِنْ

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص358).

(2) الحُوَّةُ: لونٌ يخالط الكُمْتَة، مثل صدأ الحديد. وقال الأصمعي: الحُوَّةُ حُمْرَةٌ تضرب إلى السواد. الجوهري، الصحاح (ج6/2322).

(3)انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/1277).

(4) انظر: المرجع السابق، ج1/159.

(5) (الصدأ): مهموزٌ مَقْصُورٌ: (الطبَع والدَّنَس) يَركبُ الحديدَ. الأزهري، تهذيب اللغة (ج12/153).

(6) (بالقصر)، ساقط في (ك).

(7) في (ك): (صَيْدَاوٌ).

(8) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/45).

(9) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [اعتباطيٌ].

(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص359).

(11) (في تصغير (أُحَيّ)، من (أَحْوَى) اختلفوا في أنه (اعتباطي)، أو (إعلالي)، ثم اختلف القائلون في أنه اِعْتِبَاطِيٌّ في أنه منصرف أو لا، فاختيار سيبويه، وكثير من النحويين إلى أنه غير منصرف لـ(الصفة، ووزن الفعل)؛ فَإِنَّ التَّصْغِيرَ لَا يَمْنَعُ مِنَ اعْتِبَارِهِ؛ بدليل قولهم: (هذا أُفَيْضِلُ منك)؛ فيقال: (هذا أُحَيُّ، و(رأيتُ أُحَيَّ)، و(مررتُ بأُحَيَّ). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص354).

تَغَيَّرَتْ صِيغَةُ (أَفْعَلَ)؟ فَكَذَا هَهُنَا وَالتَّفْصِيلُ فِيمَا بِهِ التَّصِغِيرُ مِنْ أَسْبَابِ مَنْعِ الصَّرْفِ هُوَ أَنَّهُ يَخِلُّ بِالعَدْلِ؛ لِأَنَّهُ يَزُولُ بِهِ الوَزْنُ المَعْدُولُ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ الوَزْنُ مُرَاعًى فِي العَدْلِ إِذِ العَدْلُ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ، وَيَخِلُّ بِالجَمْعِ الأَقْصَى؛ لِوُجُوبِ رَدِّهِ إِلَى وَاحِدَةٍ، فَتَقُولُ فِي (رُبَاعِ) وَ(مَسَاجِدَ): (رُبَيِّع) و(مُسَيْجِد)، وَبِوَزْنِ الفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ [1] (انْفَعَلَ)، كَـ(دَيَلَ)[2] دُونَ أَحْمَرَ، وَنَرْجِس، وَيَشْكُر، وَيْغَلِب، وَبِالأَلِفِ وَالنُّونِ إِذَا[3] انْقَلَبَتِ الأَلِفُ فِيهِ يَاءً، كَمَا تَقُولُ فِي (سُلْطَان) عَلَمًا[4](سُلَيْطِينٌ)[5] دُونَ مَا إِذَا بَقِيَتْ، نَحْوَ: (سُكَيْرَان) وَلَا يَخِلُّ بِالوَصْفِ وَالعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ[6] وَالتَّرْكِيبِ وَالعُجْمَةِ، قَالَ ذَلِكَ الرَّضِيُّ[7].

قَوْلُهُ[8]: **[وَاخْتَارَ عِيسَى بْنُ عُمَرَ[9] وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّهُ مُنْصَرِفٌ]**؛ أَيْ: نَظَرًا إِلَى أَنَّ الحَذْفَ هَهُنَا لَيْسَ كَالحَذْفِ فِي (قَاضٍ)، فَيَكُون مُرَادًا، فَصَارَتِ الكَلِمَةُ كَأَنَّهَا عَلَى هَذِهِ البِنْيَةِ فَخَرَجَتْ عَنْ صِيغَةِ (أَفْعَلَ)؛ وَلِذَلِكَ إِذَا صُغِّرَ (أَحْمَرُ) تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ /ق56أ/ قِيلَ (حُمَيْر) عَلَى وَزْنِ (فُعَيْل) بِلَا خِلَافٍ؛ لِانْتِفَاءِ صِيغَةِ (أَفْعَل)، وَإِنْ كَانَ فِي التَّقْدِيرِ عَلَيْهِ كَذَا فِي شَرْحَي (المُفَصَّلِ) **لِلمُصَنِّفِ**[10] وَالأَنْدَلُسِيِّ[11] قَالَا: وَكَأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ مَا التَّغْيِيرِ فِيهِ لِإِعْلَالٍ مُوجِبٍ فَيَكُونُ المَحْذُوفُ مُرَادًا مِثْلَهُ فِي

---

(1) (الفعل) عند: انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص322).

(2) في (ك): (كويل).

(3) في (ك): (إن).

(4) في (ك): (عَلَى عِلْمِي).

(5) في (ك)، و(ط): (سُيَلْطِين).

(6) (والتأنيث)، ساقطة في (ط).

(7) العلم المنقول عن الشيء فحكمه حكم المنقول عنه، تقول في (سِرْحَان)، وَ(وَرَشَانَ)، و(سُلْطَان) أعلاماً: (سُريحين)، و(وُرَيْشِين)، و(سُلَيْطِينٌ)، تكون قبل التصغير غير منصرفة؛ للعلمية والألف والنون، وتنصرف بعد التصغير؛ لزوال الألف بانقلابها ياءً. الرضي، شرح الشافية (ج201/1).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص360).

(9) عيسى بن عُمَرَ(ت149هـ) الثَّقفيّ بالولاء، أبو سليمان، ويقال: أبو عمر، وكان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة، وقراءته مشهورة. مِنْ أئمَّة اللُّغة، مِنْ أهل البصرة، وهو شيخ الخليل وسِيبَوَيْه والأصمعيّ ، وأوَّل مَنْ هذَّب النَّحو ورتَّبه، وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه. وهو من أهل البصرة. ولم يكن ثقفيا وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالي خالد بن الوليد المخزومي. وكان صاحب تقعر في كلامه، مكثرًا من استعمال الغريب. له نحو سبعين مصنفًا احترق أكثرها، منها: (الجامع)، و(الإكمال) في النحو، قال الأنباري: لم نرهما ولم نر أحدًا رآهما. انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ص28)، والحموي، معجم الأدباء (ج2141/5)، والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج374/2).

(10) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج554/1).

(11) (المحصل في شرح المفصل) للقاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر اللورقي المقرئ النحوي(ت661هـ).

(أَشَدَّ)[1] وَبَيْنَ مَا التَّغْيِيرُ فِيهِ لَيْسَ لِإِعْلَالٍ مُوْجِبٍ، فَلَا يَكُونُ الأَصْلُ مُرَادًا مِثْلَهُ فِي (حُمَيْر). انْتَهَى. **وَمَا حَقَّقْنَاهُ** يُنَافِيهِ الوَجْهُ الثَّانِي الآتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ. فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: [مبنيٌّ وَزْنُ الفِعْلِ[2]فِي أَمْثَالِهِ عَلَى الهَمْزَةِ] وَزْنُ الفِعْلِ المَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ هُوَ مَا يَكُونُ خَاصًّا بِالفِعْلِ كَوَزْنِ: (شَمَّرَ)[3]، وَ(دُئِلَ)، وَ(انْطَلَقَ)، وَ(اسْتَخْرَجَ) أعلامًا[4] أَوْ يَكُونُ الفِعْلُ أَوْلَى بِهِ؛ لِكَوْنِهِ غَالِبًا فِيهِ كـ(إصبع)[5] وَ(أُبْلُم)[6]، أَوْ مَبْدُوءًا بِزِيَادَةٍ تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِيهِ دُونَ الاسْمِ كَمَا مَرَّ، وَإِلَى هَذَا القِسْمِ الثَّالِثِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: فِي أَمْثَالِهِ.

قَوْلُهُ[7]: **[**[8]**فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ]** المَانِعُ أَنَّ الهَمْزَةَ بَاقِيَةٌ فِيهِ، وَإِذَا صَرَفُوا (أُعَيْلًا) صَرَفُوا (أُحَيٍّ) بِالقِيَاسِ عَلَيْهِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي حَذْفِ اليَاءِ مِنْ آخِرِهِمَا.

---

(1) في (ك)، و(م)، و(ط): ((أُسَيْد)، واعتمدنا ما كان في: شرح المصنف ابن الحاجي لـ(المفصل) (ج554/1).

(2) وزن الفعل: كـ(أحمد ويزيد ويشكر وتغلب، وشمر وتدمر). السَّراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل (ص78).

(3) في (ك): (سمر).

(4) في النسخ الثلاث، (ك)، و(م)، (ط): (إِعْلَامًا)؛ والصواب: (أعلامًا)؛ فإنه يتحدث عن الأعلام الممنوعة من الصرف على وزن الفعل.

(5) في النسخ، الثلاث، (ك)، و(م)، (ط): (أصبغ)؛ والصواب: (إصبع)؛ لأن الحديث عن العلم الممنوع من الصرف، على وزن الفعل، و(إصبع) منها؛ ففي كتاب سيبويه: (إذا سميت رجلاً بـ(إثمد) لم تصرفه؛ لأنَّه يشبه (اضْرِبْ)، وإذا سميت رجلاً بـ(إِصْبَعْ) لم تصرفه؛ لأنه يشبه (اِصْنَعْ)، وإن سميته بـ(أُبْلُمْ) لم تصرفه؛ لأنه يشبه (أُقْتُلْ). سيبويه، الكتاب (ج197/3).

(6) الأَبْلَمُ: خوصُ المُقْلِ. وفيه ثلاث لغات: أَبْلَمٌ وأُبْلُمٌ وإِبْلِمٌ، والواحدة بالهاء، سعف المقل. وفي توضيح المقاصد: من الممنوع من الصرف: ما كان الفعل به أولى، لكثرته فيه: كـ(إثمد)، و(إِصْبَع)، و(أبلم)؛ فإن أوزانها تقل في الاسم، وتكثر في الأمر من الثلاثي. أعلامًا؛ فإن وجود موازنها في الفعل أكثر كالأمر من (ضَرَبَ)، و(ذَهَبَ)، و(كَتَبَ). انظر: الجوهري، الصحاح (ج1874/5)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1211/3)، والجوجري، شرح شذور الذهب (ج849/2).

(7) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [وأُجيب عنه بأن أصل (أعيل): (أعيلي)].

(8) (من اختار في تصغير (أَحَيّ)، من (أَحْوَى) أنه منصرف عيسى بن عمر(ت149هـ) فيقول: (هذا أُحَيٍّ، و(رأيتُ أُحَيًّا)، و(مررتُ بأُحَيٍ)، واستدلَّ عليه بوجهين: الأول: أنهم صرفوا (خيرًا، وشرًّا)؛ مع أنهما في الأصل: (أخير، وأشر). الوجه الثاني: أنهم قالوا في تصغير (أعلى): (أُعَيْلٌ) بالتنوين فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ صرفوه، وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ أَصْلَ (أُعَيْلٍ): (أُعَيْلِيٌّ). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص360).

قَوْلُهُ: [وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ أَصْلَ (أُعَيْلٍ): (أُعَيْلِيُّ)] يَعْنِي بِضَمِّ اليَاءِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينِ (أُعِلَّ) بِحَذْفِ الضَّمَّةِ إِعْلَالَ (قَاضٍ) فَصارَ (أُعَيْلِيْ) بِإِسْكَانِ اليَاءِ كَذَا قَالَ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى القَوْلِ؛ بِأَنَّ مَنْعَ الصَّرْفِ مُقَدَّمٌ عَلَى الإِعْلَالِ وَالصَّحِيحُ[1] خِلَافُهُ.

قَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ رَضِيُّ الدِّينِ حِكَايَةً عَنِ المُبَرّدِ[2]: "إِنَّ التَّنْوِينَ فِي (جَوَارٍ) عِوَضٌ مِنْ حَرَكَةِ اليَاءِ، وَمَنْعُ الصَّرْفِ مُقَدَّمٌ عَلَى الإِعْلَالِ، وَالأَصْلُ (جَوَارِيٌّ) بِالضَّمِّ، ثُمَّ (جَوَارِي) بِحَذْفِ الحَرَكَةِ[3]، ثُمَّ (جَوَارٍ) بِتَعْوِيضِ التَّنْوِينِ مِنَ الحَرَكَةِ؛ لِيَخِفَّ الثَّقِيلُ بِحَذْفِ اليَاءِ لِلسَّاكِنَيْنِ[4]. وَنَقْلًا عَنْ سِيبَوَيْه[5]، والخَلِيلِ أَنَّ التَّنْوِينَ عِوَضٌ مِنَ اليَاءِ، وَأَنَّهُ فَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ مَنْعَ الصَّرْفِ مُقَدَّمٌ، وَأَنَّ الأَصْلَ (جَوَارِيٌّ) ثُمَّ (جَوَارِي)، ثُمَّ (جَوَارٍ) بِحَذْفِ اليَاءِ؛ لِاسْتِثْقَالِهَا مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا فِي غَيْرِ المُنْصَرِفِ الثَّقِيلِ؛ بِسَبَبِ الفَرْعِيَّةِ /ق56ب/ وَأَنَّهُ أَبْدَلَ التَّنْوِينَ مِنَ اليَاءِ؛ لِيَقْطَعَ طَمَعهَا فِي الرُّجُوعِ؛ إِذْ يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ لَوْ رَجَعَتْ، ثُمَّ رَدَّ المَذْهَبَيْنِ بِأَنَّهُ لَوْ[6] كَانَ مَنْعُ الصَّرْفِ مُقَدَّمًا عَلَى الإِعْلَالِ لَوَجَبَ الفَتْحُ فِي قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِجَوَارِي)، وَبِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يُقَالَ: (جَاءَ فِي الجَوَارِ)، وَ(مَرَرْتُ بِالجَوَارِ)، عِنْدَ سِيبَوَيْه بِحَذْفِ اليَاءِ؛ لِأَنَّ الكَلِمَةَ لَا تَخِفُّ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ.

قَالَ: وَفَسَّرَ السِّيرَافِيُّ[7] – وَهُوَ الحَقُّ– قَوْلَ سِيبَوَيْه: بِأَنَّ أَصْلَهُ: (جَوَارِي) بِالتَّنْوِينِ، وَالإِعْلَالِ، مُقَدَّمٌ عَلَى مَنْعِ الصَّرْفِ؛ إِذْ سَبَبُهُ قَوِيٌّ، وَهُوَ الاسْتِثْقَالُ الظَّاهِرُ المَحْسُوسُ فِي الكَلِمَةِ، وَسَبَبُ مَنْعِ الصَّرْفِ ضَعِيفٌ، وَهُوَ مُشَابَهَةٌ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ بَيْنَ الاسْمِ وَالفِعْلِ، قَالَ: فَحَذْفُ اليَاءِ لِلسَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ وَجَدَ بَعْدَ الإِعْلَالِ صِيغَةَ الجَمْعِ الأَقْصَى حَاصِلَةً تَقْدِيرًا؛ فَحَذَفَ تَنْوِينَ الصَّرْفِ، ثُمَّ خَافُوا رُجُوعَ اليَاءِ؛ لِزَوَالِ السَّاكِنَيْنِ فِي غَيْرِ المُنْصَرِفِ الثَّقِيلِ لَفْظًا؛ بِكَوْنِهِ مَنْقُوصًا، وَمَعْنىً بِالفَرْعِيَّةِ؛

---

(1) (والصحيح خلافه، قال نجم الأئمة رضى الدّين حكاية عن المبرد: "إن التنوين في (جوارٍ) عوض من حركة الياء ومَنْعُ الصرف مقدَّم على): ساقط في (ك).

(2) المبرد، المقتضب (ج143/1).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص361).

(4) المرجع السابق، ج143/1.

(5) سيبويه، الكتاب (ج308/3–311)، و(ج184/4).

(6) (لو) ساقط في (ط).

(7) السّيرَافِيُّ، شرح كتاب سيبويه (ج77/4).

فَعَوَّضَ التَّنْوِينَ مِنَ اليَاءِ ثُمَّ[1] قَالَ: وَكُلُّ غَيْرِ مُنْصَرِفٍ مَنْقُوصٌ حُكْمُهُ حُكْمُ (جَوَارٍ) فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، وَيَجِيءُ فِيهِ الخِلَافُ المَذْكُورُ، نَحْوَ: (قَاضٍ) اسْمُ امْرَأَةٍ، وَ(أُعَيْلٍ) تَصْغِيرُ (أَعْلَى)[2]. انتهى.

وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ مَا فِي الشَّرْحِ مَذْهَبُ المُبَرِّدِ، وَأَنَّ الحَقَّ خِلَافُهُ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: أَصْلُ (أُعَيْل) (أُعَيْلَيٌّ) بِالتَّنْوِينِ؛ فَحُذِفَتِ اليَاءُ لِلسَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ تَنْوِينُ الصَّرْفِ لِوَزْنِ الفِعْلِ تَقْدِيرًا، ثُمَّ عُوِّضَ التَّنْوِينُ مِنَ اليَاءِ.

قَوْلُهُ[3]: **[إِعْلَالُ قَاضٍ]** فِي حَذْفِ الضَّمَّةِ لَا غَيْرَ. تَأَمَّلْ. يُرِيدُ عَنِ الضَّمَّةِ، وَالكَسْرَةِ المَحْذُوفَةِ حَالَ الرَّفعِ أَوِ الجَرِّ.

قَوْلُهُ[4]: **[فَنَقُولُ: (أُحَيٌّ)]** بِالتَّنْوِينِ أَصْلُهُ: (أُحَيْوٍ)، وَقُلِبَتِ الوَاوُ الأَخِيرَةُ يَاءً؛ فَصَارَ (أُحَيْوِي)، ثُمَّ قُلِبَتِ الوَاوُ الأُولَى يَاءً؛ لِلقَاعِدَةِ المَذْكُورَةِ؛ فَأُدْغِمَ يَاءُ التَّصْغِيرِ فِيهَا فَصَارَ (أُحَيّ)، ثُمَّ يُحْذَفُ الأَخِيرَةُ؛ فَصَارَ (أُحَيّ).

قَوْلُهُ: [5]**[إِمَّا أَنْ يجْعَلَ تَنْوِين العِوَضِ أَوِ تَنْوِين الصَّرْفِ]** مَبْنِيٌّ الأَوَّلُ /ق57أ/ عَلَى أَنَّ المُغَيَّرَ لِلتَّصْغِيرِ فِي ذَلِكَ كَالبَاقِي، وَالأَصْلُ (أُحَيْوَو)، قُلِبَتِ الوَاوُ الأُوْلَى يَاءً؛ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ اليَاءِ.

---

(1) (ثم) ساقط في (ط).

(2) (أُعَيْلُ)، بضم الهمزة، وفتح العين: تصغير (أعلى) الذى هو (أفعل تفضيل) من (العلو)، والأصل الأول في المصغر: (أعيلو)، ثم قلبت (الواو) (ياء)؛ لتطرفها إثر كسرة، ثم استثقلت (الضمة) على (الياء)؛ فحذفت الضمة، فالتقى ساكنان: (الياء)، و(التنوين)؛ فحذفت (الياء)؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ثم حذف (التنوين)؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف؛ للوصفية، ووزن الفعل، ثم خيف من رجوع (الياء)؛ لزوال الساكنين، فجئ بالتنوين؛ عوضًا عن هذه (الياء). الرضي، شرح الشافية (ج1/58).

هذا مذهب سيبويه والخليل على ما ارتضاه المحققون في تقرير مذهبهما، وهو مبنى على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الاستقلال الظاهر المحسوس في الكلمة، وأما منع الصرف فسببه ضعيف إذ هو مشابهة الاسم للفعل وهى غير ظاهرة. الرضي، شرح الشافية (ج1/58).

(3) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [فمن لم يعوض عن الإعلال].

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص362).

(5) (إنَّ أَصْلَ (أُعَيْلٍ): (أُعَيْلِيٌّ)، أُعِلَّ إعلال القاضي، فصار (أُعَيْلِيٌّ) بإسكان الياء، فمن لم يعوض الإعلالَ التنوينَ يُبقِي الياء ساكنة في الرفع، والجرّ؛ فلا تنوين، ومن يعوض عن الإعلال التنوين يقول في الرفع، والجر: (أُعَيْلٌ) جاعلًا التنوين للعوض عن الإعلال، لا أنه منصرف عنده، يدلُّ عليه قولهم: (أُفَيْضَلُ منك)...هذا على مذهب من يجعل الحذف اعتباطًا، وأما من يجعله إعلاليًا، هو أبو عمرو يقول: (أُحَيّ) في الرفع والجرّ، فيُرَدُّ عليه أن التنوين إمَّا أَنْ يجْعَلَ تَنْوِين العِوَضِ أَوِ تَنْوِين الصَّرْفِ، وكلاهما باطلان . شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص360).

وَالثَّانِيَةُ: - أَيْضًا-؛ لِتَطَرُّفِهَا، وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ حُذِفَتْ ضَمَّتُهَا لِلاسْتِثْقَالِ، ثُمَّ اليَاءُ؛ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، ثُمَّ تَنْوِينُ الصَّرْفِ لِوَزْنِ الفِعْلِ، ثُمَّ أَتَى بِالتَّنْوِينِ؛ عِوَضًا عَنِ اليَاءِ، وَمَبْنِيُّ الثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ. كَمَا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ: [فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ: (عُطَيٍّ) بِكَسْرِ اليَاءِ]؛ أَيْ: لِأَنَّ الأَصْلَ (عُطَيِّو) فَقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ ثُمَّ أُعِلَّتْ إِعْلَالَ (قَاضٍ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي (أُحَيّ) غَيْرَ أَنَّ التَّنْوِينَ هُنَا تَنْوِينُ صَرْفٍ.

قَوْلُهُ[1]: **[يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ (عُطَيّ)]**؛ لِأَنَّهُمَا يَشْتَرِكَانَ فِي اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ، وَحُذِفَتِ الأَخِيرَةُ.

قَوْلُهُ: [بَيْنَ البَابَيْنِ]؛ أَيْ: بَابِ: (عُطَيّ)، وَبَابِ: (أُحَيّ)، وَإِنَّمَا جَعَلَهُمَا بَابَيْنِ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُنْصَرِفٌ، وَالآخَرُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ عِنْدَ البَعْضِ، فَيَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَابًا؛ وَلِأَنَّ الأَوَّلَ مُتَّفَقٌ، وَالثَّانِي مُخْتَلَفٌ.

قَوْلُهُ: [وَلَا قَائِلَ بِهِ[2]**]**؛ أَيْ: (يُعْطِي) بِكَسْرِ اليَاءِ حَالَ الرَّفْعِ.

قَوْلُهُ: [الأَوَّلُ مَا ذُكِرَ آنِفًا]؛ أَيْ: مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ: (عُطَيّ)[3] بِكَسْرِ اليَاءِ؛ لِأَنَّ إِعْلَالَهُ؛ أَيْ: إِعْلَالَ (عُطَيّ) عِنْدَهُ كَإِعلَالِ (قَاضٍ)، أَمَّا غَيْرُهُ فَيَقُولُ: إِنَّمَا حُذِفَتِ اليَاءُ الأَخِيرَةُ (نَسْيًا) كَمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ[4]: **[لُزُوم الدَّوْر**[5]**]** فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الأَلِفِ، وَعَدَمَ الصَّرْفِ حَاصِلَانِ مَعًا، وتَوَقُّفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ تَوَقُّفُ مَعِيَّةٍ كَالمُتَضَايِفَيْنِ، لَا تَوَقُّفُ تَقَدُّمٍ. وَتَأَخُّرٍ حَتَّى يَلْزَمَ الدَّوْرُ. ض.

وَثُبُوتَ الأَلِفِ، وَعَدَمَ الآخَرِ فِيهِ مُتَلَازِمَانِ، وَالاسْتِدَلَالُ المَذْكُورُ لِأَبِي عَمْرٍو[6] اسْتِدْلَالٌ مِنْ وُجُودِ أَحَدِ المُتَلَازِمَيْنِ عَلَى الآخَرِ، وَهُوَ صَحِيحٌ. تَأَمَّلْ؛ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ. ض.

قَوْلُهُ: [فَقِيَاسُهُ هَهُنَا أَنْ يُقَالَ: أَصْلُهُ (أُحَيْوو)] تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ، وَمَا فِيهِ مِنَ الخِلَافِ، فَلْيَنْزِلْ عَلَى ذَلِكَ.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [الأول ما ذُكِرَ آنفا].

(2) ينظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص360).

(3) (عطي) ساقط في (ط).

(4) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [فقياسه ههنا أن يقال: أصله: (أحيوو)].

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص363).

(6) لِأَبِي عَمْرٍو الشيباني(ت206هـ).

قَوْلُهُ[1]: [يَقُولُ: (أُحَيْوٍ)]؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ التِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ بَيْنَ التَّنْوِينِ وَاليَاءِ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ؛ فَصَارَ (أُحَيٌّ).

قَوْلُهُ: [يَقُولُ: (أُحَيْوِي)] بِإِثْبَاتِ اليَاءِ؛ لِعَدَمِ مُوْجِبِ حَذْفِهَا.

قَوْلُهُ: [وإنْ كَانَتْ مُقدَّرَةً فَتَظْهَرُ فِي الثُّلاثيِّ]؛ أَيْ: إِنْ لَمْ يَلْتَبِسْ ظُهُورُهَا، فَإِنِ التَبَسَ امْتُنِعَ؛ فَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ (شَجَرٍ)، وَ(بَقَرٍ): (شُجَيْرٌ)، وَ(بُقَيْرٌ)، لَا (شُجَيْرَةٌ)، وَ(بُقَيْرَةٌ)؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَا بِالمُفْرَدِ، وَيَدْخُلُ فِي الثُّلَاثِيِّ مَا عَرَضَتْ ثُلَاثِيَّتُهُ[2]؛ بِسَبَبِ التَّصْغِيرِ، نَحْوَ: (حَمْرَاءَ)، وَ(حُبْلَى) مُصَغَّرَيْنِ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ، تَعُمُّ[3] نَحْوَ[4]: (جَاءَ حَائِضٌ، وَطَالِقٌ). تَقُولُ: إِذَا صَغَّرْتَهُمَا كَذَلِكَ: (حُيَيْضٌ)، وَ(طُلَيْقٌ) بِدُونِ تَاءٍ؛ لِأَنَّهُمَا فِي الأَصْلِ صِفَةٌ لِمُذَكَّرٍ.

قَالَ فِي (التَّسْهِيلِ)[5]: "وَلَا اعْتِبَارَ فِي العَلَمِ بِمَا نُقِلَ عَنْهُ مِنْ تَذْكِيرٍ أَوْ تَأْنِيثٍ خِلَافًا لِابْنِ الأَنْبَارِيِّ[6]؛ أَيْ: فَلَوْ سُمِّيَتْ امْرَأَةٌ بِـ(رُمْحٍ) لَقُلْتَ: (رُمَيْحَة)؛ نَظَرًا إِلَى مَا صَارَ إِلَيْهِ مِنَ التَّأْنِيثِ، وَلَمْ يَقُلْ (رُمَيْح)؛ /ق57ب/ نَظَرًا إِلَى أَصْلِهِ، وَكَذَا لَوْ سَمَّيْتَ مُذَكَّرًا بِـ(أُذُنٍ) لَقُلْتَ: (أُذَيْن)، لَا (أُذَيْنَة)؛ نَظَرًا إِلَى الحَالِ؛ لِأَنَّ الاعْتِبَارَ بِالمَوْجُودِ لَا المَفْقُودِ. وَاحْتَجَّ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ بِنَحْوِ قَوْلِهِمْ: (عُيَيْنَةُ بْنُ حُصَيْنٍ، [7]

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قَوْلُهُ: [وإنْ كانت مقدَّرة فتظهر في الثلاثيّ].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص364).

(3) في (ط): (نعم).

(4) (نحو)، ساقط في (ك).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/426–428)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج3/1436).

(6) ابن الأنباري(ت328هـ) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري: من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظًا للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن. فإنه كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين، وأكثرهم حفظاً للغة؛ وكان زاهداً متواضعاً. أخذ عن أبي العباس ثعلب. ولد في الأنبار (على الفرات) وتوفي ببغداد. وكان يتردد إلى أولاد الخليفة الراضي بالله، يعلمهم. من كتبه: (الزاهر) في اللغة، و(شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات)، و(إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ)، و(الهاآت)، و(عجائب علوم القرآن)، و(شرح الألفات)، و(خلق الإنسان)، و(الأمثال)، و(الأضداد)، وأجلُّ كتبه: (غريب الحديث)، قيل: إنه 45000 ورقة. وله (الأمالي). انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ص197)، والزركلي، الأعلام (ج6/334).

(7) عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو بن جوية قيس عيلان الفزاري، يكنى أبا مالك وكان من صناديد العرب وكان فظًا غليظًا، وجرئ اللسان والقول: أسلم بعد الفتح. وقيل: أسلم قبل الفتح، وشهد الفتح مسلماً، وشهد، وكان من المؤلفة قلوبهم، ومن الأعراب الجفاة، قيل: إنه دخل على النبي ﷺ من غير إذن، فقال له: أين الإذن؟ فقال: ما استأذنت على أحد من مضر. ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي (ج1/117).

وَمَالِكُ[1] بْنُ نُوَيْرَةَ)[2]، وَأَجَابَ مُخَالِفُوهُ، وَهُمُ الجُمْهُورُ: يُمْنَعُ أَنَّ التَّصْغِيرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِالمُكَبَّرِ، بَلْ ذَلِكَ مِمَّا نُقِلَ مُصَغَّرًا، وَإِذَا سَمَّيْتَ مُؤَنَّثًا بِـ(بِنْتٍ)، وَ(أُخْتٍ) حُذِفَتْ هَذِهِ التَّاءُ [3]ثُمَّ صُغِّرَتْ، وأُلْحِقَتْ تَاءَ التَّأْنِيثِ، فَنَقُولُ: (بُنَيَّة)، وَ(أُخَيَّة)، وإِذَا سَمَّيْتَ بِهَا مُذَكَّرًا لَمْ تُلْحِقِ التَّاءَ، فَتَقُولُ: (بُنَيَّ)، وَ(أُخَيَّ).

قَوْلُهُ: [لِئَلَّا يَجْتَمِعَ فَرْعِيَّتَانِ: التَّصْغِيرُ وَالتَّقْدِيرُ] قِيلَ: – أَيْضًا– أَنَّ التَّصْغِيرَ يَجْرِي مَجْرى وَصْفِ الكَلِمَةِ بِالصِّغَرِ. وَالصِّفَةُ يَجِبُ فِيهَا إِلحَاقُ الهَاءِ إِنْ كَانَ المَوْصُوفُ مُؤَنَّثًا؛ فَكَذَلِكَ فِيمَا يَنْزِلُ مَنْزِلَتَهَا، وَقِيلَ: إِنَّ المَجِيءَ بِالعَلَامَةِ هُوَ الأَصْلُ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مَعْنًى زَائِدٌ فَاسْتَحَقَّ لَفْظًا دَالًّا عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى خِلَافِ الأَصْلِ؛ فَلَمَّا صَغَّرْتَ الأَصْلَ[4] رَدَدْتَهَا إِلَى أَصْلِهَا، إِذْ كَانَ التَّصْغِيرُ مِمَّا يَرُدُّ الشَّيْءُ إِلَى أَصْلِهِ فِي مَوَاضِعَ.

قَوْلُهُ[5]: **[لِئَلَّا يَجْتَمِعَ فَرْعِيَّتَانِ]**؛ أَيْ: لَوْ لَمْ يَظْهَرِ التَّاءُ فِي التَّصْغِيرِ لاجْتَمَعَ فَرْعِيَّانِ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ الإِظْهَارُ.

قَوْلُهُ: [وَعُرَيْبٌ وَعُرَيْسٌ شَاذٌّ] شَذَّ مِنَ الحُكْمِ المَذْكُورِ كَمَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ: نَصِفُ وَصْفًا لِلمَرْأَةِ، وَ(ذَوْدُ) بِمُعْجَمَةٍ ثُمَّ مُهْمَلَةٍ، وَ(حَرْبٌ)، وَ(قَوْسٌ)، وَ(عَرَبٌ)، وَ(فَرَسٌ)، وَ(دِرْعٌ): الحَدُّ[6] وَ(نَعْلٌ)، وَ(نَابٌ) لِلمُسِنَّةِ مِنَ الإِبِلِ، وَ(عِرْسٌ)، وَ(عُرْسٌ) بِالكَسْرِ، وَالضَّمِّ، وَ(شَوْلٌ)[7]، وَ(ضُحَى)، وَغَيْرُهَا.

---

(1) مالك بن نويرة(ت12هـ) بن جمرة بن شداد اليربوعيّ التميميّ، أبو حنظلة: فارس شاعر، من أرادف الملوك في الجاهلية. يقال له (فارس ذي الخمار) وذو الخمار فرسه، وفي أمثالهم: (فتى ولا كمالك)، وكانت فيه خيلاء، وله لمة كبيرة. أدرك الإسلام وأسلم، وولاه رسول الله ﷺ صدقات قومه (بني يربوع)، ولما صارت الخلافة إلى أبي بكر اضطرب مالك في أموال الصدقات وفرقها. وقيل: ارتد، فتوجه إليه خالد بن الوليد وقبض عليه، وأمر ضرار الأسدي، فقتله. انظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج560/5)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج24/2)، والزركلي، الأعلام (ج267/5).

(2) انظر: المرادي(ت749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1439/3).

(3) في (ك): (الياء).

(4) في (م)، و(ط): (الكلمة).

(5) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [وعريب وعريس شاذ].

(6) في (ط): (أحديد).

(7) (الشَّوْلُ) من النُّوق: الَّتِي قد أَتَى عَلَيْهَا سَبْعَة أشهر من يَوْم نَتَاجها، فَلم يَبْقَ فِي ضروعها إِلَّا شَوْلٌ من اللَّبن؛ أَي: بقيّة مِقْدَار ثلث مَا كانَتْ تحلبُ فِي حِدْثَان نَتَاجها، واحِدَتُها شائِلة. الأزهري، تهذيب اللغة (ج282/11).

قَوْلُهُ[1]: **[لِأَنَّ العَرَبَ فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ سُمِّيَ بِهِ]**؛ أَيْ: فَرَاعَوْا أَصْلَهُ، وَقِيلَ: مِثْلُ ذَلِكَ فِي تَصْغِيرِ (حَرْبٍ)، كَمَا سَيَأْتِي. وَنَحْوُهُ فِي تَصْغِيرِ: (قَوْسٌ)، وَ(نَابٌ)، وَالأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: لِمَ تَلْحَقِ التَّاءُ فِي مُصَغَّرِ (حَرْبٍ)؟ لِئَلَّا يُشْبِهَ تَصْغِيرَ (حَرْبَةٍ).

قَوْلُهُ[2]: **[فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ]** فَعَدَمُ اعْتِبَارِ التَّأْنِيثِ فِي (العَرَبِ) نَظَرًا إِلَى المَصْدَرِ الذِي هُوَ مُذَكَّرٌ.

قَوْلُهُ: [الحَرْبُ يُؤَنَّثُ[3]**]** مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ البَيْتِ لَفْظُ (الصِّحَاحِ)[4]، وَإِنَّمَا أَوْرَدَ الشَّارِحُ لِيُعْلَمَ أَنَّ تَصْغِيرَ (حَرْبٍ) مِثْلُ تَصْغِيرِ: (عُرْسٍ)، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ (حُرَيْبَةٌ) بِالتَّاءِ؛ ذَهَابًا إِلَى أَنَّهُ فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ.

قَوْلُهُ: [(مِرْجَمُ): حَرْبٌ تَلْتَظِي حِرَابُهُ[5]**]** فِي (الصِّحَاحِ) وَغَيْرِهِ /ق58أ/(تَلْتَقِي (حِرَابُهُ)[6] وَهُوَ وَاضِحٌ. وَ(المِرْجَمُ) كَ(مِنْبَرٍ)[7] الشديد[8] كَأَنَّهُ يَرْجُمُ بِهِ عَدُوَّهُ[9].

قَوْلُهُ[10]: **[وَشَذَّ (قُدَيْدِيمَةٌ)، وَ(وُرَيْئَةٌ)]** هُوَ بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ، وَلَيْسَ (الوَرَاءَ) كَ(عَطَاءِ)؛ لِأَنَّ هَمْزَتَهُ أَصْلِيَّةٌ؛ فَلَا تَنْقَلِبُ كَمَا لَوْ صَغَّرْتَ تراه[11]، فَإِنَّكَ تَقُولُ: (قَرِيبَةٌ)[12]

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص365).

(2) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [مرجم حرب تلتظي جرابه].

(3) الجوهري، الصحاح (ج1/108).

(4) البيت من [الرجز] بلا نسبة:

وَهْوَ إِذَا الْحَرْبُ هَفَا عُقَابُهُ
مِرْجَمُ حَرْبٍ تَلْتَظِي حِرَابُهُ

وهذا [الرجز] أورده الجوهري(ت393هـ) في الصحاح: (مادة: ح ر ب)، و(هـ ف ا)، ونقل كلامه الجاربرديُّ(ت746هـ) برمته، وهو فيه غير منسوب لأحد، ولم يتكلم عليه ابن بري(ت582هـ) في أماليه بشيء، وقد وقع في بعض نسخ الصحاح: (تلتقي) بدل (تلتظي)، وقال الصفدي(ت763هـ) في حاشيته عليه: (الذي رواه ابن الأعرابي(ت231هـ): (تلتظي حرابه) بدل (تلتقي)، وكذا هو بخط الجوهري، والذي وجده الرضي الأستراباذي(ت686هـ) بخط ياقوت(ت626هـ): (تلتقي)، والصواب كما يراه الرضي: (تلتظي) كما رواه ابن الأعرابي، انتهى. انظر: الجوهري، الصحاح (ج1/108)، والرضي، شرح الشافية (ج4/98).

(5) في (ط): (جرابه).

(6) في (ط): (جرابه).

(7) في (م): كـ(مغبر).

(8) (الشديد)، ساقط في (ط).

(9) لم أقف على شيء من هذا في الصحاح.

(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص366).

(11) في (ك): (تراه أو قراه)، في (ط): (قراءة).

(12) في (ك): (قرنية أو ترنية)، وفي (ط): (قريبة).

كـ(فَعِيلَةٍ)[1] قَالَ فِي (القَامُوسِ): "وَ(الوَرَاءُ) مَهْمُوزٌ، لَا مُعْتَلٌّ، وَوَهِمَ الجُوْهَرِيّ[2]، وَيَكُونُ خَلْفَ، وَأَمَامَ ضِدّ، وَيُؤَنَّثُ، وتَصْغِيرُهَا (وُرَيِّئَةٌ)"[3]. انْتَهَى.

وَمِثْلُهُمَا فِي الشُّذُوذِ تَصْغِيرُ (أَمَامَ) عَلَى (أُمَيْمَة). ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّان[4]، وَغَيْرُهُ لَكِنْ مَنَعَ سِيبَوَيْه[5] تَأْنِيثَهُمَا، وَقَالَ: "كُلُّ العَرَبِ تُذَكِّرُهُ، أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ يُونُسُ[6]". وَحَكَاهُ غَيْرُهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ القَامُوسِ أَنَّهُ المَشْهُورُ.

قَوْلُهُ: [وَقِيلَ: فِي وَجْهِ إِلْحَاقِ التَّاءِ[7] بِهِمَا إِلَى آخِرِهِ] فِي شَرْحِ الشَّرِيفِ [8]، مَا نَصُّهُ: "ذَكَرَ فِي شَرْحِ الكِتَابِ: إِنَّمَا خَالَفَا القِيَاسَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ تَأْنِيثِهِمَا بِالإِخْبَارِ عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا مُلازِمَا الظَّرْفِيَّةِ، وَلَا بِوَصْفِهِمَا، وَلَا بِإِعَادَةِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِمَا، بَلْ يَاءُ التَّصْغِيرِ[9] فَقَطْ، بِخِلَافِ مِثْلِ (العَقْرَبِ) فَأُعِيدَتِ التَّاءُ فِي تَأْنِيثِهِمَا مُلَازِمًا؛ لِيُعْلَمَ تَأْنِيثُهُمَا. انْتَهَى.

وَقَوْلُهُ: [وَلَا بِوَصْفِهِمَا] أَرَادَ لِامْتِنَاعِهِ؛ لِأَنَّ المَوْصُوفَ فِي الحَقِيقَةِ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ، وَهُمَا مُلَازِمَانِ لِلظَّرْفِيَّةِ.

---

(1) في (ط): كـ(فيفعلة). وساقطة في (م).

(2) وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: 79]؛ أي: أمامهم. وتصغيرها: (وُرَيْئَةٌ) بالهاء، وهي شاذَّة. الجوهري، الصحاح (ج2523/6).

(3) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج55/1).

(4) قال أبو حيان: هذه جملة ما حفظ مما شذ من ذلك وشذ لحاقها للرباعي والخماسي بدون شرط، كقولهم في: (وراء وأمام وقدام): (وريئة وأميمة وقديديمة). السيوطي، همع الهوامع (ج386/3).

(5) سيبويه، الكتاب (ج267/3).

(6) يونس بن حبيب(ت182هـ) الضَّبيّ بالولاء، أبو عبد الرَّحمن، ويُعرف بالنَّحويّ: علَّامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره وهو من قرية (جَبُل) بفتح الجيم وضم الباء المشددة، على دجلة، بين بغداد وواسط. أعجمي الأصل.، أخذ عنه سِيبَوَيْه والكسائيُّ والفراء وآخرون. قال ابن النديم: كانت حلقته بالبصرة، ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية. وقال أبو عبيدة (معمر بن المثنى(ت209هـ): اختلفت إلى يونس(ت182هـ) أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحي من حفظه. وقال ابن قاضي شهبة(ت851ه): هو شيخ سيبويه الذي أكثر عنه النقل في كتابه. من كتبه: (معاني القرآن) كبير، وصغير، و(اللغات)، و(النوادر)، و(الأمثال). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2850/6)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج244/7)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج244/7)، والزركلي، الأعلام (ج261/8).

(7) في (ك)، و(م): (الياء).

(8) ركن الدين، شرح الشافية (ج347/1).

(9) في (ط): (بالتصغير).

وَقَوْلُهُ[1]: **[وَلَا بِإِعَادَةِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِمَا]** بَلْ عَلَّلَ – أَيْضًا– بِأَنَّ الضَّمِيرَ قَائِمٌ مَقَامَ المُظْهَرِ؛ فَهُوَ فِي حُكْمِهِ. وَحُكْمُهُ هَهُنَا الظَّرْفِيَّةُ عَلَى الدَّوَامِ، وَحُكْمُ الضَّمِيرِ خِلَافُهُ؛ فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ[2]: **[وَلَا بِوَصْفِهِمَا]**؛ أَيْ: لَا يُعْلَمُ تَأْنِيثُ (دَامَ) وَ(وَرَاءَ) بِالْوَصْفِ؛ لِأَنَّ المَوْصُوفَ فِي الحَقِيقَةِ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ، وَهُمَا لَازِمَانَ لِلظَّرْفِيَّةِ؛ فَلَا يَكُونَانِ مَوْصُوفَيْنِ.

قَوْلُهُ: [وَلَا بِإِعَادَةِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِمَا]؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ قَائِمٌ مَقَامَ المُظهر، فَهُوَ فِي حُكْمِهِ. وَحُكْمُهُ هَهُنَا الظَّرْفِيَّةُ عَلَى الدَّوَامِ، وَحُكْمُ الضَّمِيرِ بِخِلَافِهِ؛ فَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ تَأْنِيثُهُمَا بِإِعَادَةِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِمَا. كَذَا السَّمَاعُ مِنَ الشَّارِحِ.

قَوْلُهُ: [[3]**وَلِأَنَّ القُدّام بِمَعْنَى المَلِك**[4]**]**؛ أَيْ: بِفَتْحِ المِيمِ، وَكَسْرِ اللَّامِ، قَالَ فِي (القَامُوسِ): "(قُدَّامٌ): كَ(زُنَّارٍ) ضِدُّ (وَرَاءَ) كَ(القَيْدَامِ)، وَ(القَيْدُومِ) /ق58ب/، وَقَدْ يُذَكَّرُ. تَصْغِيرُهَا: (قُدَيْدِيمَةٌ)، وَ(قُدَيْدِيمٍ)، ثُمَّ قَالَ: وَكَ(سِكِّيت) وَ(زُنَّارٍ)[5]. وَ(شَدَّاد): (المَلِكُ)، وَ(السَّيِّدُ)، وَمَنْ تَقَدَّمَ النَّاسَ بِالشَّرَفِ"[6].

قَوْلُهُ: [وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً فَمَا فَوْقَهَا حُذِفَتْ] قَالَ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[7]: فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَمْ تُحْذَفْ تَاءُ التَّأْنِيثِ كَمَا حُذِفَتْ أَلِفُ التَّأْنِيثِ فِي الاسْمِ الرُّبَاعِيِّ، أَوْ تَثْبُتْ أَلِفُ التَّأْنِيثِ كَمَا تَثْبُتِ التَّاءُ[8] قَبْلَ أَلِفِ التَّأْنِيثِ مَعَ الاسْمِ كَالجُزْءِ مِنْهُ؟ لِأَنَّهَا لَا تُقَدَّرُ مُنْفَصِلَةً، بِخِلَافِ تَاءِ التَّأْنِيثِ؛ فَأُشْبِهَتِ الحَرْفَ مِنْ بِنْيَةِ الكَلِمَةِ، فَحُذِفَتْ كَمَا تُحْذَفُ، وَتُثْبَتُ رَابِعَةً؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَرْفًا مِنْ بِنْيَةِ الكَلِمَةِ؛ لَثَبَتَتْ فَكَذَلِكَ أَلِفُ التَّأْنِيثِ.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص367).

(2) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [ولأن القدام بمعنى الملك].

(3) ولأن (القدَّام) بمعنى (الملك)، وبمعنى الجهة، و(الوراء) بمعنى (ولد الولد)، وبمعنى الجهة؛ فتصغيرهما بدون التاء يوهم أنهما بمعنى (الملك)، و(ولد الولد)؛ فأثبت التاء؛ إزالة لهذا الوهم. شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص367).

(4) وَيُقَال: (القُدّام): الْملك. الأزهري، تهذيب اللغة (ج9/56).

(5) في (ك): (وَزْنًا).

(6) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/1147).

(7) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج1/556)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/1146).

(8) في (ك): (الباء).

قَوْلُهُ: [جَحْجَى [1]**]** هُوَ بِجِيمَيْنِ مَفْتُوحَتَيْنِ، بَيْنَهُمَا مُهْمَلَةٌ، قَالَ فِي (القَامُوسِ): "هُوَ حَيٌّ مِنَ الأَنْصَارِ"[2]، وَفِيهِ: "(حَوَلَايَا) قَرْيَةٌ مِنْ عَمَلِ النَّهْرَوَانِ"[3].

قَوْلُهُ[4]: **[وَإِنَّمَا قِيلَ: حُوَيْلِي]** جَاءَ – أَيْضًا– فِي تَصْغِيرِ (حَوَلَايَا): (حُوَيِّل)، قَالَ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[5]: فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَائِلُهُ حَذَفَ الأَلِفَ؛ لِزِيَادَتِهَا، ثُمَّ صُغِّرَ؛ فَقَالَ: (حُوَيْلِي)؛ أَيْ: بِيَاءٍ مُخَفَّفَةٍ ثُمَّ أُعِلَّ كَ(قَاضٍ)، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ[6] صَغَّرَهُ أَوَّلًا عَلَى (حُوَيْلِي)، ثُمَّ خَفَّفَ اليَاءَ كَمَا يُخَفَّفُ يَاءُ (صَحَارِي)، فَيُقَالُ (صَحَارٍ) فَيُعْتَلُّ كَمَا اعْتُلَّتْ يَاءُ (صحارٍ)[7].

قَوْلُهُ[8]: **[سَوَاءٌ كَانَتْ فِي الثُّلَاثِيِّ]**؛ أَيْ: يَثْبُتُ مُطْلَقًا سَوَاءٌ كَانَتْ رَابِعَةً، أَوْ خَامِسَةً، فَصَاعِدًا كَ(حَمْرَاءَ)، وَ(خُنْفَسَاءَ).

---

(1) الصواب: (جَحْجَبَى). ركن الدين، شرح الشافية (ج347/1).

(2)انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج66/1).

(3) انظر: المرجع السابق، ج990/1.

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص368).

(5) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج554/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(6) في (ك): (الباء).

(7) وفي: الوافية نظم الشافية للنيساري:

وَألفُ التَّأْنِيثِ غَيْرُ الرَّابِعَه ... مَقْصُورَةٌ تُحْذَفُ لِلْمُتَابَعَه

جُحَيْجِبٌ فِي جَحْجَبَى قَدْ ثَبَتَا ... كَمَا بِحَوَلَايَا حُوَيْلِيٌّ أَتَى

وفي الشافية: وتحذف ألف التَّأْنِيث الْمَقْصُورَة غير الرَّابِعَة كـ(جُحَيْجِب وحُوَيْلِي) فِي (جَحْجَبَى وحَوَلَايَا)، وَتثبت الممدودة مُطلقًا ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بعلبك بُعَيْلَبَكّ. لا تحذف الألف من (حَوْلَايا) – وهو اسم رجل – غير ألف التأنيث، ولا تحذف الألف التي بعد اللام لأنها مدة رابعة لا تحذف في التصغير، بل قد تجلب؛ لتكون عوضًا من زائد محذوف في موضع آخر، نحو (مُطَيْلِيق) في (منطلق)، فالإخلال بالبنية في (حَوْلَايا) و(لُغَيْزَى) من ألف التأنيث، لا من الألف والياء المتوسطتين، إذ لو حذفتهما وقلت: (لُغَيْغِزَى)، وَ(حُوَيْليا) لوقعت ألف التأنيث خامسةً موقع اللام في (سفَيْرِجَل)، فاحتجت إلى حذفها – أيضاً–، وأما في نحو: (حُبَارى) فكل واحدة من ألف التأنيث، والألف المتوسطة متساويتان في الإخلال ببنية التصغير، وأيتهما حذفت تحصل البنية. انظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية للنيساري (ج34/1)، و(ج30/2)، ركن الدين، شرح الشافية (ج326/1، و246).

(8) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [لأنها لمَّا زادت على حرف].

قَوْلُهُ: [[(1)] **لِأَنَّهَا لَمَّا زَادَتْ عَلَى حَرْفٍ]** فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ الجُمْهُورِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُهُ. تَسَمَّح.

قَوْلُهُ[(2)]: **[أُشْبِهَتْ كَلِمَةً أُخْرَى]** فَكَأَنَّ المُؤَنَّثَ بِالْأَلِفِ المَمْدُودَةِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: [وَلِذَا صَغَّرُوا]؛ أَيْ: لِأَجْلِ أَنَّ الاسْمَ الثَّانِي يُشْبِهُ تَاءَ التَّأْنِيثِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُمَا أُلْحِقَا بَعْدَ تَمَامِ البِنْيَةِ صَغَّرُوا الجُزْءَ الأَوَّلَ.

قَوْلُهُ[(3)]: **[مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ نَازِلٌ مَنْزِلَةَ ذَيْلِهِ، وَتَتِمَّتُهُ نُزُولُهُمَا بِهَاتِيكَ المَنْزِلَةِ]** الضَّمِيرُ فِي (أَنَّهُ) لِلجُزْءِ الثَّانِي، وَفِي (ذَيْلِهِ)، وَ(تَتِمَّتِهِ) لِلصَّدْرِ، وَفِي (نُزُولِهِما) لِلتَّاءِ، وَالتَّنْوِينِ، وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِـ(نُزُولِ).

قَوْلُهُ: [وَكَذَا المُرَكَّبُ المُتَضَمِّنُ لِلْحَرْفِ] مَثَّلَ لَهُ بِخَمْسَةَ عَشَرَ، وَاثْنَيْ عَشَرَ، وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ، وَإِنَّمَا كَانَ خَمْسَةَ عَشَرَ مَثْلًا مُتَضَمِّنًا لِلْحَرْفِ؛ لِأَنَّ[(4)] أَصْلَهُ خَمْسَةَ عَشْرَةَ، فَحُذِفَتِ الوَاوُ؛ قَصْدَ /ق59أ/ مَزْجِ الاسْمَيْنِ، وَتَرْكِيبِهِمَا، وَإِنَّمَا مَزَجُوا النَّيِّفَ مَعَ هَذَا العِقْدِ دُونَ سَائِرِ العُقُودِ، نَحْوَ: عِشْرِينَ، وَأَخَوَاتِهِ؛ لِقُرْبِ هَذَا المُرَكَّبِ مِنْ مَرْتَبَةِ الآحَادِ التِي أَلفَاظُهَا مُفْرَدَةٌ.

قَوْلُهُ[(5)]: **[كَمَا فِي (سَكْرَانَ) إلخ**[(6)]**]** هَذِهِ فِي المُسْتَثْنَيَاتِ مِنْ كَسْرِ مَا بَعْدَ اليَاءِ.

قَوْلُهُ: [[(7)]**فَنَقُولُ: تِلْكَ الزِّيَادَةُ]**؛ أَيْ: التِي لَيْسَتْ حَرْفَ تَأْنِيثٍ، وَلَا كَلِمَةً بِرَأْسِهَا، وَلَا مَدَّةً، وَلَمْ يُرِدْ الوِحْدَةَ، بَلِ الجِنْسَ؛ وَلِذَا[(8)] قَسَّمَهَا إِلَى الوِحْدَةِ[(9)] وَغَيْرِهَا، ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً، وَإِنْ كَانَتِ اثْنَتَيْنِ.

---

(1) (تثبت الألف الممدودة مطلقًا سَوَاءٌ كَانَتْ فِي الثُّلَاثِيِّ أو غيره؛ لِأَنَّهَا لَمَّا زَادَتْ عَلَى حَرْفٍ أشبهت؛ لِأَنَّهَا لَمَّا زَادَتْ عَلَى حَرْفٍ فثبتت كما ثبتت (بك) في (بعلبك)، وإنما ثبتت الكلمة الثانية في نحو: (بعلبك)؛ لئلا يلتبس بتصغير غير المركب). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص368).

(2) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [من حيثُ أنه نازل منزلة ذيله].

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص369).

(4) في (ك): (لأنه).

(5) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [فنقول تلك الزيادة].

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص370).

(7) نص الجاربردي: (قول ابن الحاجب: (وذو الزيادتين) إشارة إلى القسم الرابع؛ فتقول: تلك الزيادة: إما في الثلاثي، أو في الرباعي، فإن كان في الثلاثي فإما واحدة، واثنتان، أو ثلاث، فإن كانت واحدة فظاهرٌ؛ إذ يمكن بناء التصغير من غير تغيير، نحو: (مكيرم) في (مكرم)...). شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص301).

(8) في (ك): (وكذا).

(9) في (ك): (الواحدة).

قَوْلُهُ[1]: [وَهِيَ المِيمُ فِي الأَمْثِلَةِ المَذْكُورَةِ[2]]؛ لِأَنَّ المِيمَ مَوْضُوعَةٌ لِبِنَاءِ اسْمِ الفَاعِلِ، أَوِ المَفْعُولِ، وَهُوَ المَقْصُودُ بِالصِّيغَةِ، وَالزِّيَادَةِ الأُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ لِمَا يُعْتَوَرُ مِنْ مَعَانٍ أُخَرٍ؛ فَالمِيمُ أَقْوَى فِي الدَّلَالَةِ عَلَى المَقْصُودِ؛ فَوَجَبَ إِثْبَاتَهَا، وَحَذَفَ أُخْتَهَا. (شرح ابن الحاجب)[3] .

قَوْلُهُ: [[4]إِذِ المِيمُ مُوضِّحَةً لِلمُسَمَّى[5]]؛ أَيْ: لِأَنَّ المِيمَ مُوضُوعَةٌ لِبِنَاءِ اسْمِ الفَاعِلِ، وَهُوَ المَقْصُودُ بِالصِّيغَةِ، وَالزِّيَادَةِ الأُخْرَى إِنَّمَا هِيَ لِمَا يُعْتَوَرُ [6] مِنْ مَعَانٍ أُخَرٍ؛ فَالمِيمُ أَقْعَدُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى المَقْصُودِ؛ فَوَجَبَ إِثْبَاتُهَا، قَالَهُ **المُصَنِّفُ** [7]، وَغَيْرُهُ.

قَوْلُهُ[8]: [قُلَيْسِيَّة[9]] أَصْلُهُ (قَلْسُوة) قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ لِانْكِسارِ مَا قَبْلَهَا.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [إذا الميم مُوضِّحة للمسمَّى].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص371).

(3) صرح بذلك الجاربردي(ت746هـ)، بقوله: (قَالَ ذَلِكَ المُصَنِّفُ: في شَرْحِ المُفَصَّلِ). والمقصود بالشرح: انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج554/1). انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(4) قول ابن الحاجب(ت64هـ): (وذو الزيادتين) إشارة إلى القسم الرابع؛ فتقول: تلك الزيادة إما في الثلاثي، أو في الرباعي، فإن كان في الثلاثي، فإما واحدة، أو اثنتان، أو ثلاث، فإن كانت واحدة فظاهرٌ؛ إذ يمكن بناء التصغير من غير تغيير، نحو: (مُكَيْرِم) في (مُكْرِم)؛ فلذلك لم يذكرها هنا، وإن كانت اثنتين، ولا يكون إحداهما المدة الواقعة بعد كسرة التصغير؛ إذ حكم ذلك قد علم في القسم الثالث فإما أن يكون إحداهما الفضلى أو لا، فإن كان إحداهما الفضلى، وهو الميم في الأمثلة المذكورة؛ إذ الميم موضحة للمسمى، والزيادة الأخرى توضح نحو: (مُقَيْدِيم) في (مَقَادِيم) جمع (مِقْدَام). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص371).

(5) في (م): (للمثنى).

(6) في (ط): (يعنون).

(7) في (ك): (المص)، وتكرر ذلك أكثر من مرة، وكأنه اختصار لكلمة (المصنف).

(8) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [والحنبطي الصغير البطن] .

(9) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص372).

قَوْلُهُ: [وَالحَنْبَطِيُّ: الصَّغِيرُ البَطْنِ] كَذَا فِي النُّسَخِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَعَنْ جَامِعِالفَرْغَانِيّ[1]:

(الحَبَنْطَى)[2]، و(الحِنْبَطَا)[3]: العَظِيمُ البَطْنِ المُنْتَفِخُ. نَقَلَهُ الأَنْدَلُسِيُّ، وَفِي القَامُوسِ: "(الحَنْبَطَاةُ)[4]: القَصِيرَةُ، الدَّمِيمَةُ البَطِينَةُ. وَ(الحَنْبَطِيُّ): المُمْتَلِئُ غَيْظًا، أَوْ بِطْنَةً، وَبِهَمْزٍ، ثُمَّ قَالَ: وَ(الحَبْطَيْطَةُ)[5]: كـ(حمصيصة)[6]: الشَّيْءُ الحَقِيرُ الصَّغِيرُ[7]. وَ(احْبَنْطَى)[8]: انْتَفَخَ بَطْنُهُ"[9]. انْتَهَى. وَفِي الصِّحَاحِ: "(الحَنْبَطِيُّ): القَصِيرُ البَطِينُ[10]، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا فِي النُّسَخِ مُحَرَّفٌ مِنْهُ[11].

قَوْلُهُ[12]: [غَيْر المَدَّةِ[13]]؛ أَيْ: الوَاقِعَةِ بَعْدَ كَسْرَةٍ لِلتَّصْغِيرِ.

قَوْلُهُ: [نَحْوَ: (مُقَيْدِيم) فِي (مقاديم)]؛ أَيْ: إِذَا سُمِّيَ بِهِ فَلَا يُرَدُّ أَنَّ صَوَابَهُ (مُقَيْدِيمُون)**[14]**.

---

(1) لم أعثر له على ترجمة، ولا (جامعه)، وكذلك قال محقق (التخمير)، للخوارزمي(ت617هـ) الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وقال: أحسبه (الغوري) صاحب (الجامع)، الذي نقل عنه الخوارزمي من كتاب كبير في اللغة اسمه (الجامع في اللغة)، وهذا الكتاب نقل عنه المطرزي في (الإيضاح شرح المقامات)، و(المغرب في ترتيب المعرب)، كما نقل عنه المؤذني في (شرح المفتاح)، والبيكندي في (المقاليد)، والإسفندري في (المقتبس)، والكاتبي في شرح المفتاح، وهؤلاء جميعًا من بلاد ما وراء النهر. عاشوا في القرن السابع الهجري. وورد ذكر: (جَامِعِ الفَرْغَانِيّ)، عند الإسفندري(ت698هـ) في (المقتبس في توضيح ما التبس – شرح المفصل–). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2475/6)، وحاشية الخوارزمي، التخمير، والإسفندري، في المقتبس في توضيح ما التبس من شرح المفصل (ص1173).

(2) في النسخ الثلاث: (ك)، و(م)، و(ط): (الحَنْبَطِيُّ)، والصواب: (الحَبَنْطَى) المُمْتلِئ غَيْظاً أو بِطْنَةً، ويُهْمَزُ. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج662/1).

(3) الصواب: (الحَبَنْطَأ): بالهمز: العظيم البطن. الخليل، العين (ج334/3).

(4) الصواب: (الحَبَنْطاةُ): القصيرةُ الدَّميمةُ البَطينةُ. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج662/1).

(5) في (ط): و(الحبطبطة). في (ط): (كحمصصة).

(6) في (ط): (كحمصصة).

(7) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج662/1).

(8) (احْبَنْطَى): انْتَفَخَ بَطْنُه. انظر: المرجع السابق، ج662/1.

(9) كلمة(الحنبطا) فيها تصحيف، في: الصحاح: (الحبنطاة). الجوهري، الصحاح (ج662/1).

(10) (الحبنطى). الجوهري، الصحاح (ج1118/3).

(11) (أَنَّ مَا فِي النُّسَخِ مُحَرَّفٌ مِنْهُ). ساقط في (م).

(12) قَوْلِهِ: [غَيْر المَدَّةِ]؛ أَيْ: الوَاقِعَةِ بَعْدَ كَسْرَةٍ لِلتَّصْغِيرِ]، ساقط في (م).

(13) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص373).

(14) (قُدَّامُ)، كـ(زُنَّارٍ): ضِدُّ وراءَ، كالقَيْدامِ والقَيْدومِ، وقد يُذَكَّرُ. تَصْغيرُها: قُدَيْدِيمَةٌ وقُدَيْدِيمٌ. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1147/1).

قَوْلُهُ[1]: **[فِي (مقاديم)]** حُذِفَ أَلِفُهَا لِتَمَكُّنِ بِنَاءِ التَّصْغِيرِ، أَوْ بَقْيِ المَدَّةِ الوَاقِعَةِ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ، وَهِيَ التَّاءُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ تَصْغِيرٌ لِجَمْعِ الكَثْرَةِ فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّدِّ إِلَى المُفْرَدِ أَوْ جَمْعِ القِلَّةِ إِنْ كَانَ لَهُ جَمْعُ قِلَّةٍ، وَهَهُنَا رُدَّ إِلَى المُفْرَدِ وَهُوَ (مِقْدَامٌ) ثُمَّ صُغِّر. وَلَكِنْ فِي المَتْنِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ؛ وَهُوَ أَنَّهُ بَعْدَ الرَّدِّ، وَالتَّصْغِيرِ لَا بُدَّ أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ السَّلَامَةِ؛ فَيُقَالُ: (مُقَيْدِيمُون)، **وَالمُصَنِّفُ** لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا (مُقَيْدِيم). وَحِينَئِذٍ مِنْ أَيْنَ يُعْرَفُ أَنَّهُ تَصْغِيرُ مُفْرَدٍ أَوْ جَمْعٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: مُرَادُهُ بَيَانُ بَقَاءِ المَدَّةِ فَقَطْ فِي التَّصْغِيرِ لَا بَيَانِ كَيْفِيَّةِ تَصْغِيرِ (مَقَادِيم) بِتَمَامِهِ فَمَثَّلَ بِالتَّصْغِيرِ بَعْدَ الرَّدِّ إِلَى المُفْرَدِ قَبْلَ أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ السَّلَامَةِ؛ لِحُصُولِ المَقْصُودِ بِهِ. ض. وَهَذَا القِسْمُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ سِيبَوَيْه[2]، وَأَبِي العَبَّاسِ[3]؛ فَسِيبَوَيْه يُلْحِقُ بِالقِسْمِ الذي يَكُونُ فِيهِ زِيَادَةٌ لِغَيْرِ الإِلْحَاقِ، وَيُعَيِّنُ أَحَدَهُمَا لِلإِبْقَاءِ، وَهُوَ المِيمُ؛ لِكَوْنِهَا دَالًّا عَلَى الفَاعِلِ أَوْ غَيْرِهِ. وَاخْتَارَ **المُصَنِّفُ** هَذَا المَذْهَبَ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "وَذُو الثَّلَاثَةِ غَيْرُهَا تَبْقَى الفُضْلَى كـ(مُقَيْعِس) فِي (مُقْعَنِس)[4]؛ أَيْ: عِنْدَ اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ زَوَائِدَ: (المِيمِ، وَالنُّونِ، وَالسِّينِ)، غَيْرِ المَدَّةِ تَبْقَى الفُضْلَى، وَهِيَ المِيمُ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ أَقْعَدَ لِقُوَّةِ دَلَالَتِهَا عَلَى اسْمِ الفَاعِلِ. وَأَبُو العَبَّاسِ[5] يَحذِفُهَا، وَيُبْقِي السِّينَ لِلْإِلْحَاقِ؛ فَيَقُولُ: (قَعْنَس)[6]، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ المُلْحَقَ بِالْأَصْلِ قَرِيبٌ مِنْهُ، وَمَا اعْتَقَدَهُ سِيبَوَيْه[7] أَوْلَى لِاخْتِصَاصِ الفَاعِلِيَّةِ بِالاسْمِ دُونَ الإِلْحَاقِ؛ وَلِأَنَّهُ مُرَاعَاةٌ لِلْمَعْنَى ومُرَاعَاةُ المَعْنَى أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ صِيغَةِ اللَّفْظِ. أَلَا يُرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي مُصَغَّرِ (مِحْمَرٍّ)، وَ(مِحْمَارٍ): (مُحَيْمِرٌ) فَتَحْذِفُ الرَّاءَ مَعَ دَلَالَتِهَا[8]، عَلَى مِثَالِ: (افْعَلَّ)، وَ(افْعَالَّ) مُحَافَظَةً عَلَى المِيمِ.

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، قَوْلُهُ: [وقد غِلم البعير بالكسر غِلمة].

(2) سيبويه، الكتاب (ج429/3).

(3) يقصد بأبي العباس: المبرد، وقد سبق الترجمة له، ولم يقصد به ثعلبًا أحمد بن يحيى بن زيد ابن سيَّار الشِّيبانيّ بالولاء، أبو العباس: إمام الكوفيّين في النَّحو واللُّغة، فقد صرح ابن جماعة بذلك في أكثر من موضع. (كما في قَوْلُهُ: والمبرد بفتح الراء المشدد لقب أبى العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، ممن أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستانى)، وكذلك في قَوْلُهُ: (رجحه سِيبَوَيْه لكن رده أبو العباس المبرد).

(4) (وإذا حقَّرت (مُقْعَنْسِسٌ) حذفت النون وإحدى السينين؛ لأنَّك كنت فاعلاً ذلك لو كسرته للجمع. فإنْ شئت قلت: (مُقَيْعِسٌ)، وإن شئت قلت: (مُقَيْعِيسٌ). سيبويه، الكتاب (ج429/3).

(5) المبرد، المقتضب (ج253/2).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص374).

(7) سيبويه، الكتاب (ج429/3).

(8) (تقول في (مُحْمَرٍّ): (مُحَيْمِرٌ، ومحيميرٌ)، كما حقَّرت (مقدَّماً)؛ لأنَّك لو كسرت (مُحْمَرًّا)؛ للجمع أذهبت إحدى الراءين، لأنَّه ليس في الكلام (مفاعلّ). وتقول في (مُحْمَارٍّ): (محيميرٌ)، ولا تقول: (مُحَيْمِيرٌّ)؛ لأنَّ فيها إذا حذفت الراء ألفاً رابعة، فكأنك حقَّرت (مُحْمَارٌ). سيبويه، الكتاب (ج427/3).

قَوْلُهُ[1]: **[[2]إِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ المَدَّةُ]**؛ أَيْ: فِيمَا بَعْدَ الكَسْرَةِ، وَالأَوْلَى فِي الاسْمِ الذِي يُصَغَّرُ لِمُطَابَقَةِ المَتْنِ. ض.

قَوْلُهُ: [وَقَدْ غَلِمَ البَعِيرُ بِالكَسْرِ غُلْمَةً]؛ أَيْ: بِالضَّمِّ[3].

قَوْلُهُ: [بَعْدَ الفَرَاغِ مِنَ المُفْرَدِ شَرَعَ فِي الجَمْعِ] تَلْخِيصُ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ أَنَّ المُفْرَدَ الذِي يُرَادُ تَصْغِيرُهُ إِنْ كَانَ مُجَرَّدًا عَنِ القَلْبِ وَالحَذْفِ وَالزِّيَادَةِ بُنِيَ عَلَى صِيغَةِ (فُعَيْلٍ)، أَوْ (فُعَيْعِلٍ)، أَوْ (فُعَيْعِيلٍ)، أَوْ (أُفَيْعَالٍ) /ق59ب/، فَإِنْ كَانَ فِيهِ قَلْبٌ رُدَّ الحَرْفُ إِلى أَصْلِهِ إِنِ اخْتُصَّتْ عِلَّةُ القَلْبِ بِالمُكَبَّرِ كـ(بَاب)[4]،[5] أو حَذْفٌ رُدَّ المَحْذُوفُ[6] إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ زِيَادَةٌ كـ(كُلْ)، وَ(مُذْ)،وَ(حِرٍ)[7]، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ، وَلَمْ تَكُنْ بِنَاءُ (فعيل) كـ(ابن، واسم، وبنت، وأخت)، وَكُلُّ وَاوٍ، وَأَلِفٍ، وليست[8] يَاءَ التَّصْغِيرِ فَإِنَّهَا تُقْلَبُ يَاءً، تُدْغَمُ يَاءُ التَّصْغِيرِ فِيهَا، وَعِنْدَ اجْتِمَاعِ[9] ثَلَاثِ يَاءَاتٍ كَمَا فِي مُصَغَّرِ (عَطَاء)، وَ(أَحْوَى) تُحْذَفُ الأَخِيرَةُ نَسْيًا[10]، وَإِنْ كَانَ التَّغْيِيرُ بِزِيَادَةٍ فَإِنْ كَانَتْ تَاءَ تَأْنِيثٍ ظَاهِرَةً تَثْبُتْ مُطْلَقًا، أَوْ مُقَدَّرَةً ظَهَرَتْ فِي الثُّلَاثِيِّ دُونَ الرُّبَاعِيِّ إِلَّا مَا شَذَّ مِنْهُمَا، وَتَثْبُتُ – أَيْضًا– إِنْ كَانَتْ أَلِفًا مَقْصُورَةً رَابِعَةً، أَوْ مَمْدُودَةً أَوْ كَلِمَةً بِرَأْسِهَا، وَتُقْلَبُ وَاوًا إِنْ كَانَتْ مَدَّةً ثَانِيَةً، وَيَاءً إِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً[11]، وَكَذَا إِنْ كَانَتْ رَابِعَةً إِنْ لَمْ تُمَكِّنْهَا، وَالزِّيَادَةُ غَيْرُ المَذْكُورَاتِ تَبْقَى إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً، فَإِنْ تَعَدَّدَتْ،

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص375).

(2) قول ابن الحاجب(ت64هـ): (ويجوز) لمَّا بيَّن أنه قد يحذف الزائد عند التصغير. أشار إلى جواز التعويض عنه بمدة بعد الكسرة إن لم تكن فيه المدة كما إذا صغرت: (مغتلمًا)، وحذفت التاء كان لك أن تقول: (مُغَيْلِيم)؛ فتأتي بياء بعد كسرة التصغير). انظر: شاهين، مجموعة الشافية، شرح الجاربردي (ص371).

(3) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1997/5).

(4) في الشافية: (مَا يرد إِلَى أَصله)..

يُرَدُّ (مِيزَانٌ) وَ(مُوقِظٌ) إِلَى ... أَصْلٍ كـ(بَابٍ) مَعَ (نَابٍ) حولا

ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية، للنيساري (ج29/2).

(5) في (م): (على القلب بالمركبات).

(6) في (م): (أو رد المحذوف).

(7) في (ك)، و(م)، (ط): (مُزْدَجَر).

(8) في (ط): (وَلِيَتْ).

(9) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص376).

(10) في (ط): (نِسْيًا).

(11) في (ط): (إِنْ كَانَتْ قَبْلَ ثَالِثَةٍ).

وَالاسْمُ ثُلَاثِيٌّ[1] بَقِيَتِ الفُضْلَى، والاسم الثلاثي[2] إنْ كَانَتْ واحدة إنْ لَمْ تَكُنْ، وَحذف غيرها، والكُلُّ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا المَدَّة.[3]قَبْلَ الطَّرَفِ فَتُقْلَبُ يَاءً. والله– تعالى– أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: [4]**[وَهُوَ إِمَّا جَمْعُ قِلَّةٍ أَوْ جَمْعُ كَثْرَةٍ]** جَمْعُ القِلَّةِ هُوَ جَمْعُ التَّصْحِيحِ بِالوَاوِ، وَالنُّونِ أَوْ بالأَلِفِ، وَالتَّاءِ[5]، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ إذَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعُل)، أَوْ(أَفْعِلَةٍ)، أَوْ (فِعْلَةٍ)، أَوْ (أَفْعَالٍ) كـ(أَكْلُبٍ)، وَ(أَرْغِفَةٍ)، وَ(فِتْيَةٍ)، وَ(أَجْمَالٍ)، وَمَا عَدَا هَذِهِ جُمُوعُ كَثْرَةٍ، وَمَعْنَى كَوْنِ الجَمْعِ جَمْعَ قِلَّةٍ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلعَدَدِ القَلِيلِ، وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إلى العَشَرَةِ.

قَوْلُهُ: [فَلَا يُصَغَّرُ عَلَى بِنَائِهِ]؛ أَيْ: إِذَا لَمْ يُسَمَّ بِهِ، فَإِنْ جُعِلَ عَلَمًا صُغِّرَ كَذَلِكَ، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ: (مَسَاجِدَ) عَلَمًا: (مُسَيْجِد) بِحَذْفِ /ق60أ/ الأَلِفِ، وَلَا نَزِيدُ شَيْئًا. وَفِي تَصْغِيرِ (دَنَانِيرَ): كَذَلِكَ (دُنَيْنِير). وَكَذَا تَقُولُ: (سُرَيِّيل) إِذَا صَغَّرْتَ (سَرَاوِيلَ) بناء[6] عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا أَوِ امْرَأَةً بـ(سِنِين)[7]. وَالإِعْرَابُ بِالوَاوِ وَاليَاءِ، قُلْتَ: (سُنَيُّون) بِرَدِّ الذَّاهِبِ، وَمَنْ جَعَلَ المَحْذُوفَ هَاءً قَالَ: (سُنَيْهِون[8]). قَالَ: (وَلَوْ سَمَّيْتَ بِهِ، وَالإِعْرَابُ عَلَى نُونِهِ، قُلْتَ: إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا: (هَذَا سُنَيْنٌ) مَصْرُوفًا، وَإِذَا سَمَّيْتَ بِهِ امْرَأَةً: (هَذِهِ سُنَيْنُ) غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ، وَلَمْ تَزِدْ عَلَى يَاءِ التَّصْغِيرِ شَيْئًا؛ لِأَنَّ (سُنَيْنًا) أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ.

قَوْلُهُ: [لِلتَّنَافِي بَيْنَ الكَثْرَةِ وَالتَّصْغِيرِ] يُرِيدُ أَنَّ التَّصْغِيرَ فِيهِ مَعْنَى التَّقْلِيلِ، وَلَفْظُ الجَمْعِ يَقْتَضِي التَّكْثِيرَ؛ فَتَنَافَيَا فِي مُقْتَضَاهُمَا؛ فَكَرِهُوا اجْتِمَاعَهُمَا، وَبِهَذِهِ العِبَارَةِ عَبَّرَ المُوصِلِيُّ، وَالمُصَنِّفُ، وَغَيْرُهُمَا. وَمِنْهَا يَظْهَرُ انْدِفَاعُ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ التَّعْلِيلَ السَّابِقَ مَنْقُوضٌ بِجَوَازِ تَصْغِيرِ (أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ) مَعَ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى التَّفْضِيلِ. وَالكَثْرَةُ نَتِيجَتُهُ. وتصغير لفظ (كثير) مَعَ أَنَّ الجَمْعَ بَيْنَ التَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ فِيهِ نَصٌّ. وَوَجْهُ الانْدِفَاعِ أَنَّ الصِّيغَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا دَلَالَةَ لَهَا فِيمَا ذُكِرَ عَلَى التَّكْثِيرِ،

---

(1) (وَالاسْمُ ثُلَاثِيٌّ)، ساقط في (م)، و(ط).

(2) (وَالاسْمُ ثُلَاثِيٌّ)، ساقط في (م)، و(ط).

(3) (والكُلُّ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا المَدَّة)، ساقط في (م).

(4) نص الجاربردي: (بعد الفراغ من المفرد شرع في الجمع، وَهُوَ إِمَّا جَمْعُ قِلَّةٍ أَوْ جَمْعُ كَثْرَةٍ...). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص376).

(5) في (م): (والياء).

(6) (بناء)، ساقط في (م)، و(ط).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص377).

(8) في (م): (سنهيون). (ومن جعل (لامها): (هاءً) قال: (سنيهون). ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1919/4).

وَالمَعْنَى المُسْتَفَادُ مِنْهُ صَالِحٌ لِلتَّفَاوُتِ؛ فَجَازَ التَّصْغِيرُ؛ لِوُجُودِ القَابِلِ مَعَ عَدَمِ المُعَارِضِ بِخِلَافِ تَصْغِيرِ جَمْعِ الكَثْرَةِ. وَفِي قَوْلِ الشَّارِحِ بَعْدَ(1): (وَلَا يَفُوتُ بِذَلِكَ مَعْنَى جَمْعِ الكَثْرَةِ إِرْشَادٌ للمُرَادِ هُنَا).

قَوْلُهُ: [كَغِلْمَان] هُوَ مِثَالٌ لِجَمْعِ الكَثْرَةِ الذِي لِمُفْرَدِهِ جَمْعُ قِلَّةٍ، وَهُوَ (غِلْمَةٌ) بِكَسْرِ الغَيْنِ، وَسُكُونِ اللَّامِ.

قَوْلُهُ(2): [(3)وَإِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إلى آخِرِهِ(4)] فَإِنْ قُلْتَ: (الرَّدُّ إلى الأَمْرَيْنِ مُساويان(5) أَمْ لِأَحَدِهِمَا مَزِيَّةٌ عَلَى الآخَرِ)؟ قُلْتُ: (نُقِلَ عَنِ الأَخْفَشِ (6) أَنَّ الرَّدَّ إلى جَمْعِ القِلَّةِ أَوْلَى مِنَ الرَّدِّ إلى الوَاحِدِ؛ لِأَنَّ المُشَابَهَةَ بَيْنَ جَمْعِ الكَثْرَةِ، وَبَيْنَ جَمْعِ القِلَّةِ أَظْهَرُ وَأَتَمُّ مِنَ المُشَابَهَةِ بَيْنَ جَمْعِ الكَثْرَةِ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ، وَهَذَا أَوْضَحُ إِلَّا أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ سِيبَوَيْه إِنَّمَا هُوَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ فِي شَرْحِهِ(7): (مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إلى الجَمْعِ، وَإِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إلى الوَاحِدِ). وَحُجَّتَهُ أَنَّ الوَاحِدَ لَازِمٌ لِجَمْعِ الكَثْرَةِ، وَجَمْعُ الكَثْرَةِ غَيْرُ لَازِمٍ، وَرَدُّ الشَّيْءِ إلى مَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِهِ أَوْلَى مِنْ رَدِّهِ إلى مَا يُفَارِقُهُ.

قَوْلُهُ: [(8)مَا يَقْتَضِيهِ الأُصُولُ]؛ أَيْ: يُنْظَرُ أَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ العُقُولِ أَوْ لا؟ فَإِنْ كَانَ مِنْهَا فَبِالوَاوِ، وَالنُّونِ إِنْ كَانَ مُذَكَّرًا، وَبِالأَلِفِ وَالتَّاءِ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا، اسْمًا كَانَ أَوْ صِفَةً، مِنَ العُقَلَاءِ كَانَ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ جَمْعَ السَّلَامَةِ الذِي يَكُونُ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ مُخْتَصٌّ بِالمُؤَنَّثِ، سَواءٌ كَانَ اسْمًا أَوْ صِفَةً، وَإِلَّا فَبِالأَلِفِ وَالتَّاءِ.

قَوْلُهُ(9): [كَمَا نَقُولُ فِي: (شُعَرَاءَ)، وَ(مَسَاجِدَ): (شُوَيْعِرُونَ)، وَ(مُسَيْجِدَاتٌ)] مِمَّا يَتَّصِلُ/ق60ب/ بِذَلِكَ تَصْغِيرُ (سِنِينَ)، وَ(أَرَضِينَ)(10)، قَالَ فِي (شَرْحِ الكَافِيَةِ)(11): يُقَالُ فِي تَصْغِيرِ

---

(1) في (م): (بعد وألا يغوث).

(2) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قوله: [كَمَا نَقُولُ فِي: (شُعَرَاءَ)، وَ(مَسَاجِدَ):...].

(3) نص الجاربردي: (إذا أردت تصغير (دور) ترده إلى مفرده، فتصغره، ثم تجمعه على (دويرات) على حسب ما تقتضيه الأصول وَإِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إلى آخِرِهِ...). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص378).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص378).

(5) هكذا في جميع النسخ.

(6) ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص330).

(7) السِّيرَافِيُّ، شرح كتاب سيبويه (ج4/230).

(8) (إذا أردت تصغير (دور) ترده إلى مفرده، فتصغره، ثم تجمعه على (دويرات) على حسب ما تقتضيه الأصول، وَإِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إلى آخِرِهِ...). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص378).

(9) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص379).

(10) في (م): و(أرض).

(11) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج4/1919).

(سِنِين) عَلَى لُغَةِ مَنْ رَفَعَهَا بِالوَاوِ، وَجَرَّهَا، وَنَصَبَهَا بِاليَاءِ: (سُنَيَّات)، وَلَا يُقَالُ: (سُنَيُّون)؛ لِأَنَّ إِعْرَابَهَا بِالْوَاوِ وَاليَاءِ إِنَّمَا كَانَ عِوَضًا مِنَ اللَّامِ، وَإِذَا صَغَّرْتَ رَدَدْتَ اللَّامَ؛ فَلَوْ أُبْقِيَ إِعْرَابَهَا بِالوَاوِ وَاليَاءِ مَعَ التَّصْغِيرِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ العِوَضِ وَالمُعَوَّضِ مِنْهُ. وَكَذَا (الأَرْضَوْن) لَا يُقَالُ فِي تَصْغِيرِهِ إِلَّا (أُرَيْضَات)؛ لِأَنَّ إِعْرَابَ جَمْعِ (الأَرْض) بِالوَاوِ وَاليَاءِ إِنَّمَا كَانَ تَعْوِيضًا مِنَ التَّاءِ، فَإِنَّ حَقَّ المُؤَنَّثِ الثُّلَاثِيِّ أَنْ يَكُونَ بِعَلَامَةٍ[1]. وَمَعْلُومٌ أَنَّ تَصْغِيرَ الثُّلَاثِيِّ بِرَدِّهِ ذَا عَلَاقَةٍ[2]؛ فَلَوْ أُعْرِبَتْ حِينَئِذٍ بِالوَاوِ وَاليَاءِ لَزِمَ اجْتِمَاعُ العِوَضِ وَالمُعَوَّضِ مِنْهُ. قَالَ: وَمَنْ قَالَ: (مَرَّتْ سِنِينُ) فَجَعَلَ نُونَهُ حَرْفَ إِعْرَابٍ قَالَ فِي تَصْغِيرِهِ: (سُنَيِّن)، وَيَجُوزُ: (سُنَيْن)؛ أَيْ: بِالتَّخْفِيفِ عَلَى رَأْيٍ[3]. انتهى.

قَوْلُهُ: [أَمَّا اسْمُ الجَمْعِ] فالفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجَمْعِ أَنَّ الجَمْعَ مَوْضُوعٌ لِلآحَادِ المُجْتَمِعَةِ دَالٌّ عَلَيْهَا دَلَالَةَ تَكْرَارِ الوَاحِدِ بِالعَطْفِ كـ(مَسَاجِدَ)، وَ(أَبَابِيلَ)، وَاسْمُ الجَمْعِ مَوْضُوعٌ لَهَا دَالٌّ عَلَيْهَا[4] دَلَالَةَ المُفْرَدِ عَلَى جُمْلَةِ أَجْزَاءٍ مُسَمَّاةٍ كـ(قَوْمٍ)، وَ(رَهْطٍ).

قَوْلُهُ: [فَيُصَغَّرُ عَلَى بِنَائِهِ] قَالَ **المُصَنِّفُ** وَغَيْرُهُ:؛ لِأَنَّ ذَلِكِ المَعْنَى؛ أَيْ: السَّابَقَ نَقْلُهُ عَنْهُ مُنْتَفٍ؛ إِذْ أَلْفَاظُ أَسْمَاءِ الجُمُوعِ أَلْفَاظُ المُفْرَدَاتِ[5]، فَلَا مَعْنًى لِلْعُدُولِ عَنْهَا. انتهى.

وَإِلى مَا قَالَهُ يُؤَوَّلُ قَوْلُ الشَّارِحِ: وَلِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ جَمْعِ القِلَّةِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ التَّعْلِيلِ بِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الحُكْمَ لَيْسَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ[6]: [وَلِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ جَمْعِ القِلَّةِ[7]] حَيْثُ لَمْ يَخْتَصّ بِالْكَثْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَى مَا فَوْقَ العَشَرَةِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ المَجَازِ كَـ(القَوْمِ) فِيهِ نَظَرٌ.

قَوْلُهُ: [بَلْ يَجُوزُ كَمَا مَرَّ] مِنْ قَوْلِهِ: (وَيَجُوزُ أَنْ تَرُدَّهُ إِلى الوَاحِدِ، وَتَقُولَ: (كُلَيْبَاتٍ)، وَ(جُمَيْلَاتٍ).

قَوْلُهُ: [وَهَذَا يَشكُلُ بِمِثْلِ: (سُكَارَى)، و(حُمْر) إلى قَوْلِهِ: (بالواو والنون)]؛ لِأَنَّ الاسْمَ الذِي يُرَادُ جَمْعُهُ جَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمِ إِنْ كَانَ صِفَةً، فَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرًا عَاقِلًا، وَأَنْ لَا يَكُونَ

---

(1) في (م): (معللا منه)...

(2) في (م): (يرده ذا علامة).

(3) شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ج1919/4).

(4) (دَالٌّ عَلَيْهَا)، ساقط في (م)، و(ط).

(5) في (م): (يرده ذا علامة) في (م): [إِذْ أَلْفَاظُ الجُمُوعِ أَسْمَاءِ أَلْفَاظُ المُفْرَدَاتِ).

(6) ساقط في (ك)، (م) إلى قوله: [وَهَذَا يَشكُلُ بِمِثْلِ: (سُكَارَى)، و(حُمْر)].

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص380).

(أَفْعَلَ) الذِي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَاءُ)، نَحْوَ: (أَحْمَر): (حَمْرَاء)؛ فَرْقًا بَيْنَ (أَفْعَلَ) هَذَا، وَبَيْنَ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيلِ؛ لِصِحَّةِ جَمْعِ (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ هَذَا الجَمْعَ... نَحْوَ: (الأَفْضَلِينَ)، وَأَنْ لَا يَكُونَ (فَعْلَانَ) الذِي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَى)، نَحْوَ: (سَكْرَان)، وَ(سَكْرَى)؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ (فَعْلَان) هَذَا، وَبَيْنَ (فَعْلَان) الذِي لَيْسَ مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَى)، وَالأَوَّلُ لَا يُجْمَعُ هَذَا الجَمْعُ، وَالثَّانِي يَجُوزُ جَمْعُهُ هَذَا الجَمْعَ، نَحْوَ: (نَدْمَانُون) فِي جَمْعِ (نَدْمَان).

قَوْلُهُ: [وَهَذَا يَشكُلُ بِمِثْلِ: (سُكَارَى)، و(حُمْر)/ق61أ/**]** كَذَا قَالَ الشَّرِيفُ[1] – أَيْضًا– وَالحَقُّ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فَقَدْ نَصَّ ابْنُ مَالِكٍ[2]– رحمه الله–[3] وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي المُفْرَدِ المُذَكَّرِ أَنْ يَكُونَ مُكَبَّرُهُ مِمَّا يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ. قَالَ أَبُو حَيَّانَ[4] عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ: (وَلَا يُصَغَّرُ جَمْعَ كَثْرَةٍ إِلَّا[5] مَعَ الرَّدِّ إِلى تَكْسِيرِ قِلَّةٍ، أَوْ تَصْحِيحِ مُفْرَدِ المَذْكُورِ[6] إِنْ كَانَ لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ مُطْلَقًا مَا لَفْظُهُ). وَيَشْمَلُ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَنْ يَكُونَ جَمْعُ الكَثْرَةِ الذِي لِلمُذَكَّرِ العَاقِلِ لَهُ[7] جَمْعُ قِلَّةٍ كَ(فِتْيَانٍ)، وَ(غِلْمَانٍ)، أَوْ لَمْ يَكُنْ كَ(رِجَال)، وَ(سَكَارَى)[8] جَمْعُ (سَكْرَان)؛ فَإِنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ ذَلِكَ جَازَ فِيمَا لَهُ جَمْعُ قِلَّةٍ مِنْ ذَلِكَ: أَنْ تَرُدَّهُ إِلَى جَمْعِ القِلَّةِ، وَأَنْ تَرُدَّهُ إلى مُفْرَدِهِ، وَتَجْمَعَهُ بِالوَاوِ وَالنُّونِ؛ فَيُقَالُ فِي: (رِجَالٌ حُمْرٌ): (رُجَيْلُونَ أُحَمَيْرُون)[9]، وَفِي: (رِجَالٌ سَكَارَى): (رُجَيْلُون سُكَيْرانُون)، وَسَوَاءٌ كَانَ المُكَبَّرُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ

(1) ركن الدين، شرح الشافية (ج357/1).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج388/3).

(3) في (ك)، و(ط)، من دون – رحمه الله–.

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج392/3).

(5) في (ط): (إلى).

(6) في (ط): (الذُّكُور).

(7) (لَهُ)، ساقط في (م).

(8) الجمع: (سُكَارَى)، بالضَّمّ، وَهُوَ الأَكْثَرُ، و(سَكَارَى)، بالفَتْحِ، لُغَةٌ للبَعْضِ، كَمَا فِي المِصْباحِ. وَقَالَ بعضُهُمْ: المَشْهُورُ فِي هذه البِنْيَةِ هُوَ الفَتْحُ، والضَّمُّ لُغَةٌ لكثيرٍ من العَرَبِ، قَالُوا: وَلم يَرِدْ مِنْهُ إلاّ أَرْبَعَةُ أَلْفاظٍ: (سَكَارَى)، و(كَسَالَى)، و(عَجَالَى)، و(غَيَارَى)، كَذَا فِي شرحِ شيخِنَا. وَفِي اللّسَانِ قولُه تَعَالَى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى﴾ [الْحَج:2]، لم يَقْرَأْ أَحَدٌ من القُرَّاءِ (سَكارَى)، بِفَتْح السِّين، وَهِي لُغَة، وَلَا تجوزُ القرَاءَةُ بهَا؛ لأَنّ القراءَةَ سُنَّة. الزبيدي، تاج العروس (ج56/12).

(9) جاء عند الرضي(ت686هـ): (أُحَيْمِرُون) في قوله: (...وكذا إن اتفق أن يكون عاقلاً مؤنث اللفظ مذكر المعنى، أو عاقلاً مذكر اللفظ مؤنث المعنى، فتقولُ في: (جَرْحَى وحَمْقى وَحُمْر وعِطَاش) في المذكر: (جُرَيّحُون وأحَيْمِقون وأحَيْمِرُون وعطيشانون)، وفي المؤنث: (جُرَيِّحَات وَحُمَيْقَاوات وَحُمَيْرَاوات وعُطَيْشِيات)، بجمع المصغرات جمع السلامة، وإن لم يجز ذلك في المكبرات، وكذا تقول في: (حوائض) جمع (حائض): (حُوَيّضَات)، وإن لم تجمع حائضاً جمع السلامة. الرضي، شرح الشافية (ج266/1).

يُجْمَعَ بِالوَاوِ وَالنُّونِ أَوْ لَمْ يَكُنْ. انتهى. فَلَا حَاجَةَ إلى الاعْتِذَارِ الذِي قَالَهُ الشَّارِحُ، بَلْ لَا يَصِحُّ لِمُخَالَفَتِهِ لِلمَنْقُولِ.

قَوْلُهُ[1]: [وَلَا بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ[2]]؛ لِأَنَّ الاسْمَ الذِي يُرَادُ جَمْعُهُ جَمْعَ المُؤَنَّثِ السَّالِمَ، إِمَّا صِفَةً، أَوْ لَا. فَإِنْ كَانَ صِفَةً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مُذَكَّرٌ أَوْ لَا. فَإِنْ كَانَ لَهُ مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُذَكَّرُهُ جُمِعَ بِالوَاوِ وَالنُّونِ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ مَزِيَّةَ الفَرْعِ عَلَى الأَصْلِ؛ فَحِينَئِذْ لَمْ يَجُزْ جَمْعُ مِثْلِ: (حَمْرَاءَ)، وَ(سَكْرَى) هَذَا الجَمْعِ؛ لِامْتِنَاعِ جَمْعِ مُذَكَّرِهِ بِالوَاوِ وَالنُّونِ.

قَوْلُهُ: [مِمَّا ذُكِرَ فِي الكَافِيَةِ] فِي الجُمُوعِ؛ حَيْثُ قَالَ: (وَشَرْطُهُ؛ أَيْ: شَرْطُ الجَمْعِ بِالوَاوِ وَالنُّونِ، كَذَا وَكَذَا، وَأَنْ لَا يَكُونَ (أَفْعَلُ فَعْلَاء)، مِثْلُ: (أَحْمَر)، وَلَا (فَعْلَان أَفْعَل)[3]، مِثْلُ (سَكْرَان).

قَوْلُهُ: [عَلَى مَا يَجُوزُ جَمْعُهُ]؛ فَيَتَعَذَّرُ تَصْغِيرُ مِثْلِ: (سكَارَى)، وَ(حُمْرٌ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِمُفْرَدِهِ جَمْعَ قِلَّةٍ، وَلَا لِجَمْعِ السَّلَامَةِ. وَتَصْغِيرُ جَمْعِ الكَثْرَةِ عَلَى لَفْظِهِ جَمْعٌ بَيْنَ المُتَنَافِيَيْنِ.

قَوْلُهُ: [وَلَا يَشْكُلُ هَذَا[4] بِجَمْعِ الكَثْرَةِ الذِي لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مُسْتَعْمَلٌ] يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الجَمْعَ يُرَدُّ إلى وَاحِدِهِ المُسْتَعْمَلِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَاحِدٌ آخَرُ مُهْمَلٌ كُسِّرَ عَلَيْهِ. وَهُوَ مَذْهَبُ الجُمْهُورِ، خِلَافًا لِأَبِي زَيْدٍ[5]. مِثَالُهُ: (مَذَاكِير)[6]، و(مَلَامِيح)، وَاحِدُهُمَا المهمل: (مِذْكَار)، وَ(مِلْمَحَة)، وَوَاحِدُهُمَا المُسْتَعْمَلُ: (ذَكَرٌ)، وَ(لَمْحَةٌ)؛ فَتَرُدُّهُمَا إلى الوَاحِدِ المُهْمَلِ عِنْدَهُ؛ فَنَقُولُ: (مُذَيْكِرَات)، وَ(مُلَيْمِحَات)، وَإِلى المُسْتَعْمَلِ عِنْدَهُمْ، فَتَقُولُ: (ذُكَيْرَاتٍ)، وَ(لُمَيْحَاتٍ)؛ لِيَنْطَبِقَ بِمَا تَكَلَّمَتْ بِهِ العَرَبُ.

---

(1) ساقط في (ك)، (م) إلى قوله: [وَلَا يَشْكُلُ هَذَا بِجَمْعِ الكَثْرَةِ الذِي لَيْسَ لَهُ وَاحِدٌ مُسْتَعْمَلٌ].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص381).

(3) اعلم أنَّ أصل (فَعَالَى) في جمع المذكر أن يكون جمع (فَعْلَان) (فَعْلَى) كما يجئ، نحو: (سَكْرَان)، و(سَكَارَى). الرضي، شرح الشافية (ج145/2).

(4) (هَذَا)، ساقط في (ك).

(5) أبو زيد الأنصاري(ت215هـ) سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري: أحد أئمة الأدب واللغة. من أهل البصرة. ووفاته بها. وهو من ثقات اللغويين، قال ابن الأنباري: كان سيبويه إذا قال (سمعت الثقة) عني أبا زيد. من تصانيفه كتاب: (النوادر) في اللغة، و(الهمز)، و(المطر)، و(لغات القرآن)، و(بيوتات العرب)، و(الفرق)، و(غريب الأسماء). انظر: البغدادي: الخطيب، تاريخ بغداد وذيوله (ج78/9)، والأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ج101/1)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج372/2).

(6) (المَذَاكِير): الزبيدي، تاج العروس (ج382/11).

قَوْلُهُ[1]: **[فَعَبَادِيدُ]** هُوَ الفِرَقُ مِنَ النَّاسِ الذَّاهِبُونَ فِي كُلِّ وَجْهٍ، وَكَذَلِكَ: (العَبَابِيدُ)، وَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِ: (عَبَادِيدِيّ). صحاح[2].

[شواذ التصغير][3]:

قَوْلُهُ: [[4]لِأَنَّ شُذُوذَهُ] وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ القِسْمَةَ ثُنَائِيَّةٌ، لَا ثُلَاثِيَّةٌ، لَكِنَّ الشَّارِحَ جَعَلَ قِسْمَ القَسْمِ قَسْمًا بِرَأْسِهِ فَصَارَتْ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ: مَا يَرْجِعُ إلى اللَّفْظِ قُرْبَ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، مَا يَرْجِعُ إلى تَصْغِيرِ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِالمُصَغَّرِ؛ فَقَوْلُهُ: (فَقِيَاسُهُ: (أُنَيْسَانٌ)؛ لِأَنَّهُ تَصْغِيرُ (إِنْسَان)، وَهُوَ مِمَّا لَا يَاءَ فِيهِ، لَا لَفْظًا، وَلَا تَقْدِيرًا. فِيهِ نَظَرٌ. بَلْ صَوَابُهُ: (أُنَيْسُن)؛ لِأَنَّ الأَلِفَ وَالنُّونَ فِي (إِنْسَان) كَمَا فِي (سَرْحَان)، وَ(سُلْطَان)؛ حَتَّى يَكُونُ (أُنَيْسَان)، وَهُوَ - وَقَدْ عَرَفْتَ- فِي المُسْتَثْنَيَاتِ مِنْ كَسْرِ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ الفَرْق. ض.

قَوْلُهُ[5]: [وَقِيَاسُهُ: (أُنَيْسَيَانٌ)] كَذَا فِي شَرْحِ الشَّرِيفِ[6]، - أَيْضًا- وَبِهِ جَزَمَ الأَنْدَلُسِيُّ، وَالمُوصِلِيُّ وَغَيْرُهُمَا /ق61ب/ وَهُوَ الصَّوَابُ. وَقَالَ النَّظَّامُ[7]: (القِيَاسُ: (أُنَيْسِين)، وَقَالَ اليَزْدِيُّ[8] – أَيْضًا-: (أَنَّهُ القِيَاسُ، وَالمَنْقُولُ فِي الكُتُبِ). قالَ: (لِأَنَّ الأَلِفَ وَالنُّونَ فِيهِ لَيْسَتَا كَمَا فِي: (سَكْرَان)، بَلْ هُمَا كَمَا فِي (سَرْحَان)؛ فَتَنَبَّهْ. انتهى. وَكَأَنَّهُمَا نَظَرَا إلى أَنَّهُ جُمِعَ عَلَى (أَنَاسِين)، وإليه يشم قول اليزدي: بل هما كما في سرحان، وجوابه: إن جمعه على (أَنَاسِين)[9] شاذٌّ؛ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. أَشَارَ إلى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ[10]، وَغَيْرُهُ. وَقَالَ أبو حَيَّانَ[11]، وَأَتْبَاعُهُ: قالُوا فِي: (غَرْثَانَ): (غَرَاثِينَ)[12]، وَفِي

---

(1) ساقط في (ك)، (م) إلى قوله: [وَقِيَاسُهُ: (أُنَيْسَيَان)].

(2) (عباديدى). الجوهري، الصحاح (ج504/2).

(3) ركن الدين، شرح الشافية (ج363/1).

(4) نص الجاربردي: (لَمَّا فرغ من التصغير القياسي في المتمكن شرع فيما هو شاذٌّ، وذلك على ثلاثة أقسام؛ لِأَنَّ شُذُوذَهُ إمَّا من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى...). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص381).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص382).

(6) (والقياس: أُنَيْسان). ركن الدين، شرح الشافية (ج358/1).

(7) النظام، شرح الشافية (ج245/2).

(8) اليزدي، شرح الشافية (ج148/1).

(9) (وإليه يشم قول اليزدي: بل هما كما في سرحان، وجوابه: إن جمعه على (أناسين). ساقط في (ط).

(10) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1869/4).

(11) أبُو حَيَّانَ، البحر المحيط (ج103/1)، و(ج116/8).

(12) في (م): (غِرْبَان): (غَرَابِين). يصغر على (فُعَيْلَان)، مثال: (غَرْثَان)، و(إنسان)، فإِنَّهُمْ قالوا: جمعهما: (غَرَاثِين)، و(أَناسين) على جهة الشذوذ، فإن صُغِّرَا قيل فيهما: (غُرَيْثان)، و(أُنَيْسَان)، (وفى (غِرْبَان): (غَرَابِين)؛ تشبيهًا بـ(سلاطين)، و(سَراحين). المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية مالك (ج1428/3)، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف (ص97).

(إِنْسان): (أَنَاسِين) عَلَى جِهَةِ الشُّذُوذِ؛ فَلَا يُقَالُ: (غُرَيْثِين)(1)، وَلَا (أُنَيْسِين)(2)؛ لِشُذُوذِ، (غَرَاثِينَ)(3)، و(أَنَاسِينَ) فيهما.

قَوْلُهُ: [(4)وَهُوَ مَا بَيْنَ أَوَّلِ اللَّيْلِ إلى رُبْعِهِ] كَذَا قَالَ الجَوْهَرِيُّ(5). وَفِي القَامُوسِ(6): (العَشْوَةُ) بالفتح: الظُّلْمَةُ، كـ(العَشْوَاءِ)(7)، هو ما بَيْنَ أَوَّلِ(8) اللَّيْلِ إلى رُبْعِهِ.

قَوْلُهُ(9): [لِلْفَرْقِ بَيْنَ: (فَعَّلَ)، و(فَعْلَ)] فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ: (خَيَّبُوا) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ (التَّفْعِيلِ)، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ (الفَعْلَلَةِ)، أَمَّا إِذَا قِيلَ: (خَبْخَبُوا)؛ فَيَرْتَفَعُ هَذَا الاحْتِمَالُ، وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ (الفَعْلَلَةِ).

قَوْلُهُ: [وَهَذِهِ عِلَّةُ جَمِيعِ(10) مَا يُشْبِهُهَا مِنَ الكَلِمَاتِ]؛ أَيْ: نَحْوَ: (حَثْحَثَ)(11)، وَ(كَفْكَفَ)(12)، وَ(لَمْلَمَ)، وَ(زَلْزَلَ)، وَ(صَرْصَرَ)، وَ(كَبْكَبَ)، وَنَحْوِهَا؛ مِمَّا يُفْهَمُ المَعْنَى بِسُقُوطِ ثَالِثِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ، قَالُوا: (إِنَّ الثَّالِثَ مُبْدَلٌ مِنْ مِثْلِ الثَّانِي، وَالفِعْلُ ثُلَاثِيٌّ، وَالأَصْلُ: (حَثَّثَ)، وَ(كَفَّفَ)، إلى آخِرِهَا. وَاسْتَدَلُّوا بِالاشْتِقَاقِ لأَنَّهُمْ يَقُولُون: (كَفَفْتُ) فِي مَعْنَى: (كَفْكَفْتُ). وَ(كَبَبْتُ) فِي مَعْنَى: (كَبْكَبْتُ)(13). وَصَحَّحَ مَقَالَتَهُمْ الزُّبَيْدِيُّ(14) وَمَذْهَبُ جُمْهُورِ البَصْرِيِّينَ: (أَنَّ الفِعْلَ رُبَاعِيٌّ، وَالحُرُوفَ الأَرْبَعَةُ أُصُولٌ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ إِنَّمَا تُعْتَقَدُ بِدَلِيلٍ، وَلَا دَلِيل، بَلِ الدَّلِيلُ قَائِمٌ بِخِلَافِ الزِّيَادَةِ، وَهُوَ أَنَّ أَصَالَةَ اثْنَيْنِ مُتَيَقَّنَةٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ مُكَمِّلٍ لِأَقَلِّ الأُصُولِ، وَلَيْسِ أَحَدُ البَاقِيَيْنِ أَوْلَى مِنَ الآخَرِ؛

---

(1) في (م): (غُرَيْبِين).
(2) في (م): (أنسين).
(3) في (م): (غرابين).
(4) نص الجاربردي: (وكذا (عشيشية)، والقياس: (عشية)، ووجهها أنك لما صغرت (عشية) اجتمع ثلاث ياءات، والقياس حذف الأخيرة، كما في (عطية)، و(معية)، ولكن لو فعلوا كذلك، وقالوا: (عشية) لالتبس بتصغير (عشوة)، وَهُوَ مَا بَيْنَ أَوَّلِ اللَّيْلِ إلى رُبْعِهِ...). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص381).
(5) انظر: الجوهري، الصحاح (ج2427/6).
(6) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1311/1).
(7) في (م): (العشو).
(8) في (ط): (أَوْ).
(9) ساقط في (ك)، (م)، إلى قوله: [وَهَذِهِ عِلَّةُ جَمِيعِ...].
(10) في (م): (لجَمِيعِ).
(11) في (م): (جنحت).
(12) في (م): (لنكن)، مجرد ناسخ، يؤكد ذلك قوله بعد قليل: (وَالأَصْلُ: (حَثَّثَ)، وَ(كَفَّفَ).
(13) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص383).
(14) هو أبو بكر الزبيدي(ت379هـ) محمد بن الحسن الأندلسي الإشبيلي، من تصانيفه: (الواضح) في النحو، و(طبقات النحويين واللغويين)، و(لحن العامة)، و(مختصر العين) في اللغة، و(الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية)؛ لأن صاحب تاج العروس الزبيدي(ت1205هـ) متأخر عن المحشي. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج84/1)، والزركلي، الأعلام (ج82/6).

فـ(حَثَّ)، وَ(حَثْحَثَ) مَثَلًا مِنَ المُتَرَادِفَاتِ التِي /ق62أ/ تَوَافَقَتْ فِي مُعْظَمِ اللَّفْظِ. وَاخْتَارَ **المُصَنِّفُ**، وَابْنُ مَالِكٍ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ مَذْهَبَ هَؤُلَاءِ، وَسَتَأْتِي المَسْأَلَةُ مَبْسُوطَةً فِي بابِ (ذِي الزِّيَادَةِ).

قَوْلُهُ: [وأُغَيْلِمة، وأُصَيْبِيَة] مِمَّا شَذَّ – أَيْضًا– قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِ: (مَغْرِب)، و(عَشِيّ)[1]، وَ(لَيْلَة)، وَ(رَجُل)، و(بَنُون): (مُغَيْرِبَان)، و(عُشَيْشِيان)[2]، و(لُيَيْلِيَة)[3]، و(رُوَيْجِل)، و(أُبَيْنُون)[4].

قَوْلُهُ[5]: **[وَكَذَا بَاقِي الأَمْثِلَةِ]**؛ أَيْ: المَذْكُورَةِ فِي المَتْنِ، وَذَلِكَ البَاقِي هُوَ قَوْلُهُمْ: (دُوَيْنُ هذا)، وَ(فُوَيْقُ هَذَا).

قَوْلُهُ: [كقولهم: (مَا أُحَيْسنَ[6] **زيدًا]** قال في القاموس: (ما أُمَيْلِحَهُ). ولم يُصَغَّرْ مِنَ الفِعْلِ غَيْرُهُ. و(ما أُحَيْسَنَهُ)[7].

قَوْلُهُ[8]: **[**[9]**وَإِنَّمَا المَعْنَى: تَصْغِيرُ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الفِعْلُ]** أَرَادَ بِهِ المَفْعُولَ؛ وَلِكَوْنِ المُرَادِ بَيَانَ أَنَّه صَغِيرٌ مِنَ الجِهَةِ التِي تَعَجَّبَ مِنْهُ بِسَبَبِهَا، وَهِيَ الحَسَنُ، لَا أَنَّهُ صَغِيرٌ لِذَاتِهِ عَدَلَ عَنْ تَصْغِيرِهِ إلى تَصْغِيرِ اللَّفْظِ الحَامِلِ لِمَعْنَى الكلمات[10] المَلَاحَةِ. وَسَهَّلَ ذَلِكَ قُرْبُهُ مِنَ الاسْمِ؛ لِجُمُودِهِ، كَمَا صَحَّ دُخُولُ لَامِ الابْتِدَاءِ عَلَيْهِ فِي بَابِ: (إِنَّ)، وَأَنْ يَلِيَهُ (أَنْ) المَفْتُوحَةُ المُخَفَّفَةُ بِلَا فَاصِلٍ لِذَلِكَ. وَقِيلَ: – أَيْضًا–: (إِنَّهُمْ أَرَادُوا تَصْغِيرَ المَصْدَرِ، وَالإِعْلَامَ بِأَنَّ حُسْنَ زَيْدٍ قَلِيلٌ؛ فَلَمْ يَتَأَتَّ ذلك إِلَّا بِتَصْغِيرِ مَا يَدُلُّ عَلَى المَصْدَرِ إِذَا كَانَ (فِعْلُ التَّعَجُّبِ) لَا مَصْدَرَ لَهُ فَصَغَّرُوهُ كَمَا أَنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يُمْكِنْهُمْ تَسْلِيطُ الفِعْلِ عَلَى مَفْعُولِهِ الحَقِيقِيِّ فِي بَابِ: (ظَنَنْتُ) وَهُوَ النِّسْبَةُ سَلَّطُوهُ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ[11]، وَهُوَ

---

(1) في (م): و(عشا).

(2) في (م): (مُغَيْرِبَات) و(عُشَيْشِيات). قالوا في تصغير (مَغْرب): (مُغَيْرِبان)، ثم جمعوا فقالوا: (مُغَيْرِبَانَات)، وهذا جمع قياسي لتصغير غير قياسي، وكأنهم جعلوا كل جزء منه (مَغْرِباً). الرضي، شرح الشافية (ج276/1).

(3) في (م): و(لُيَيْلَة).

(4) في (م): و(أُبَنَيُون).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص384).

(6) في (ك)، (م): (ما أحسن).

(7) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج243/1).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص385).

(9) نص الجاربردي: (كقولهم: ما أُحَيْسَنَ زيدًا؛ فإنَّ معنى التصغيرِ الوصفُ بالصغر. والفعلُ لا يصحُّ وصفُهُ بالصغر وَإِنَّمَا المَعْنَى: تَصْغِيرُ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الفِعْلُ...). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص384).

(10) (الكلمات) من ساقط في (ط).

(11) في (م): (علمه).

الجُزْآن، وَنَحوَ ذَلِكَ – أَيْضًا– إِضَافَةُ ظُرُوفُ الزَّمَانِ إلى الفِعْلِ فِي نَحْوِ: قوله – تعالى–: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾ (1) مَعَ أَنَّ الإِضَافَةَ –أَيْضًا– مِنْ خَوَاصِّ الأَسْمَاءِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَيْهَا، وَقِيلَ: (المُرَادُ تَصْغِيرُ الفَاعِلِ /ق62ب/ لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مُضْمَرًا، وَالمُضْمَرُ إِذَا لُفِظَ بِهِ لَا يُصَغَّرُ، فَمَا الظَّنُّ بِهِ(2) وَقَدْ اسْتَتَرَ فَكَانَ الفِعْلُ شَدِيدَ الاتِّصَالِ بِفَاعِلِهِ؛ جَعَلَ تَصْغِيرَهُ نَائِبًا عَنْ تَصْغِيرِهِ كَمَا (ثَنَّى)(3) الفَاعِلَ. وَالمُرَادُ فِي قَوْلِهِ: (يا حَرَسِيَ اِضْرِبَا عُنُقَهُ)(4)، وَقَوْلُهُ – تَعَالى–: ﴿**أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ**﴾(5) عَلَى وَجْهٍ. فَإِنْ قِيلَ: فَما الذِي يُفِيدُ حِينَئِذٍ تَصْغِيرُ ضَمِيرِ (مَا)؟ وَالمُرَادُ إِنَّمَا هُوَ تَصْغِيرُ المُتَعَجَّبِ مِنْهُ؟ أُجِيبُ بِأَنَّ مُؤَثِّرَ الحُسْنِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فِي ذَاتِهِ كَانَ أَثَرُهُ أصغر(6).

قَوْلُهُ(7): [وَإِنَّمَا المَعْنَى تَصْغِيرُ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الفِعْلُ] وَالدَّلِيلُ الآخَرُ قَالَهُ الجِرمِي(8): (إِنَّمَا صَغَّرُوا الفِعْلَ فِي التَّعَجُبِ؛ لِأَنَّ هَذَا الفِعْلَ ضَعِيفٌ لَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأَفْعَالِ؛ فَأُشْبِهِ الأَسْمَاءَ؛ فَلِذَلِكَ صَغَّرُوهُ)(9).

قَوْلُهُ: [(10)تَصِفُهُ بِالمُلَحِ] وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ إِذَا عَمِلَ لَا يُصَغَّرُ لِقُرْبِهِ مِنَ الفِعْلِ؛ فَعَدَمُ تَصْغِيرِ الفِعْلِ أَوْلَى.

---

(1) [المائدة:119].

(2) في (ط): (فَالظَّنُّ بِهِ).

(3) في (ك) (بنى).

(4) والمعنى: أنه قد يخاطب الواحد به الاثنين. وهذه مقولة منسوبة للحجاج عند: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج46/5)، والأصبهاني، إعراب القرآن (ص390)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج148/6).

(5) [ق:24].

(6) في (ك)، و(ط): (صَغِيرًا).

(7) ساقط في (ك)، (م)، إلى قوله: [وَذَلِكَ قَلِيلٌ].

(8) صالح الجرمي(ت225ه) صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر: فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد. له كتاب في (السير) و (كتاب الأبنية) و (غريب سيبويه) وكتاب في (العروض). انظر: الأنباري: أبو البركات، نزهة الألباء (ص114)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج485/2)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج8/2)، والزركلي، الأعلام (ج189/3).

(9) ابن سيده، المخصص (ج268/4).

(10) نص الجاربردي: (كقولهم: ما أُحَيْسَنَ زيدًا؛ فإنَّ معنى التصغيرِ الوصفُ بالصغر. والفعلُ لا يصحُّ وصفُهُ بالصغر وَإِنَّمَا المَعْنَى: تَصْغِيرُ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الفِعْلُ؛ ولذلك قال الخليل في (أُميلحة): إنما يعنون الشيء الذي تَصِفُهُ بِالمُلَح، كأنك قلت: (زيدٌ مليح)، وعُلِمَ من هذا أن الأصل في الفعل لا يصغر). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص384).

أقليد[1].

وَ- أَيْضًا- المُصَغَّرُ مَوْصُوفٌ، وَالفَاعِلُ لَا يُوصَفُ. ض.

قَوْلُهُ[2]: **[وَذَلِكَ قَلِيلٌ]** منه[3]- أَيْضًا- (الثُّرَيَّا): لِلنَّجْمِ المَعْرُوفِ. وَ(القُصَيرَى): لأقصى[4] الأَضْلَاعِ. وَ(القطيعا)[5] لِضَرْبٍ مِنَ التَّمْرِ. وَ(الشريطا)[6] لِنَوْعٍ مِنَ الحَلْوَى. وَ(مُسَيْطِرٍ)، وَ(مُهَيْمِنٍ). قَالَ أَبُو حَيَّانَ: (وَأَكْثَرُ مَجِيْءِ المُصَغَّرِ دُونَ المُكَبَّرِ فِي أَسْمَاءِ الأَعْلَامِ كَ(قُرَيْظَةَ)، وَ(جُهَيْنَةَ)، وَ(بُثَيْنَةَ)، وَ(عُرَيْنَةَ)، وَ(قُرَيْشَ)، وَ(هُذَيْلَ)، وَ(سُلَيْمَ)، وَ(أَمّ حُبَيْنٍ)[7]، وَغَيْرِهَا.

قَوْلُهُ: [وَالكُعَيْتُ[8]: العَنْدَلِيبُ] كَذَا قَالَ اليَزْدِيُّ[9] - أَيْضًا- وَالذِي فِي الصِّحَاحِ، وَالقَامُوسَ[10]: (والكُعَيْتُ): البُلْبُلُ. وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانَ عَنِ المُبَرِّدَ: أَنَّهُ طَائِرٌ يُشْبِهُ البُلْبُلَ، وَلَيْسَ بِهِ. وَ(العَنْدَلِيبُ): الهزّار[11].

قَوْلُهُ: [عَلَى حِيَالِهِ] كَأَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (قَعَدَ حِيَالَهُ، وَبِحِيَالِهِ)؛ أَيْ: بِإِزَائِهِ.

---

(1) (...اعلم أنهم يصغرون فعل التعجب؛ [فيقولون في (ما أَحْسَنَهُ): ما أُحَيْسِنَهُ) وهو شاذٌّ؛ لأنَّ فعل التعجب فعل، والتصغير من خواص الأسماء، والذي يدل على أن الفعل لا يصغر أن اسم الفاعل إذا أُعمل لا يصغر؛ لقربه من الفعل؛ فعدم تصغير الفعل أولى؛ ولهذا قيل: المراد منه تصغير المتعجب منه؛ وهو الاسم الذي اشتق منه فعل التعجب، كالحسن... أو هو فاعل (أُحَيْسِن)، وهو (ما)، و(ما) لا يصغر، فجعل التصغير واقعًا على الفعل؛ لأنهم لو عدلوا عن (ما) إلى لفظ آخر وصغروه لبطل معنى التعجب. انظر: تاج الدين: أحمد بن محمود بن عمر الجندي(ت700هـ)، شرح المفصل، المسمى: بـ(الإقليد). وركن الدين، شرح الشافية (ج361/1).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص386).

(3) في (ط): (مِنْهَا).

(4) في (ط): (لأخرى).

(5) القطيعاء مثل الغبيراء: ضرب من التمر. الجوهري، الصحاح (ج1267/3).

(6) هكذا في جميع النسخ.

(7) (أُمُّ حُبَيْنٍ): دويبة، وهى معرفة مثل ابن عرس وأسامة وابن آوى وسام أبرص وابن قترة، إلا أنه تعريف جنس. وربما أدخل عليها الالف واللام، ثم لا تكون بحذف الالف واللام منها نكرة، وهو شاذ. الجوهري، الصحاح (ج2096/5).

(8) في (ك): (الكعيب)، وفي (م): (الكفيت).

(9) اليَزْدِيُّ، شرح الشافية (ص150-145).

(10) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج158/1).

(11) انظر: الجوهري، الصحاح (ج189/1).

قَوْلُهُ: [(1)فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مُكَبَّرَهُ فِي التَّقْدِيرِ: أَكْمَتَ] يَدُلُّ – أَيْضًا– عَلَى ذَلِكَ أَنَّ (كُمَيْتًا) مِنْ صِفَاتِ الأَلْوَانِ؛ فَهُوَ مِنْ بَابِ: (أَحْمَر)، وَ(أَسْوَد).

[تصغير الترخيم][(2)]: **قَوْلُهُ**[(3)]: **[هُوَ أَنْ تُحْذَفَ الزَّوَائِدُ كُلُّهَا، وَتُصَغِّرَ الاسْمَ]**؛ أَيْ: فَإِنْ كَانَتْ مِنْ أُصُولِهِ ثَلَاثَةٌ رُدَّ إلى (فُعَيْل) كَمَا مَثَّلَ. وَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعَةً رُدَّ إلى (فُعَيْعِل)[(4)]؛ فَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ (قِرْطَاس)، وَ(عُصْفُور): (قُرَيْطِيس)، وَ(عُصَيْفِير)[(5)]. وَقَوْلُهُمْ فِي: (إِبْرَاهِيمَ)، وَ(إِسْمَاعِيلَ): (بُرَيْه)، وَ(سُمَيْع)، بِحَذْفِ المِيمِ، وَاللَّامِ – أَيْضًا– مَعَ أَصَالَتِهِمَا بِالاتِّفَاقِ. وَدَخَلَ فِي كَلَامِهِ زِيَادَةُ الإِلْحَاقِ؛ فَنَقُولُ فِي (مُقْعَنْسِس): (قُعَيْس)[(6)]، وَشَمِلَ إِطْلَاقُهُ – أَيْضًا– الأَعْلَامَ، وَغَيْرَهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ. وَخَصَّهُ الفَرَّاءُ وَثَعْلَبٌ[(7)] بِهَا قِيَاسًا عَلَى تَرْخِيمِ النِّدَاءِ؛ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمَا فِي (حَارِث) غَيْرُ عَلَمِ (الأُحَيْرِث). وَمَذْهَبُ الجُمْهُورِ مِنَ النُّحَاةِ أَنَّ هَذَا النَّوْعِ مِنَ التَّصْغِيرِ قِيَاسِيٌّ. وقال ابْنُ مُعْطٍ[(8)]: (وَهُوَ شَاذٌّ لِمَا فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ الحَذْفِ، وَالالْتِبَاسِ)[(9)]؛ فَهُوَ مَقْصُورٌ عِنْدَهُ عَلَى السَّمَاعِ.

---

(1) نص الجاربردي: (...وفي (كُمَيْتٍ): (كَمَتٌ)؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مُكَبَّرَهُ فِي التَّقْدِيرِ: (أَكْمَت)؛ لأنَّ (فعلًا) جمعهُ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص384).

(2) ركن الدين، شرح الشافية (ج307/1).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص387).

(4) في (م): (فعليل).

(5) في (ط): (قُرَيْطِس)، وَ(عُصَيْفِر).

(6) في (م): (مقيس). والمُقْعَنْسِسُ: الشديدُ، تَصْغيرُهُ: مُقَيْعِسٌ، أو مُقَيْعِيسٌ، أو قُعَيْسٌ. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج566/1).

(7) الأزهري، تهذيب اللغة (ج125/1).

(8) ابن معطي(ت628هـ) يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين: عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق. نسبته إلى قبيلة زواوة (بظاهر بجاية في إفريقية) سكن دمشق زمنًا، ورغبه الملك الكامل محمد في الانتقال إلى مصر، فسافر إليها ودرس بها الأدب في الجامع العتيق بالقاهرة، وتوفي فيها. أشهر كتبه: (الدرة الألفية في علم العربية) في النحو، و(المثلث) في اللغة، و(العقود والقوانين) في النحو، و(الفصول الخمسون) في النحو، و(ديوان خطب)، و(ديوان شعر)، و(أرجوزة في القرآت السبع)، و(نظم ألفاظ الجمهرة)، والبديع في صناعة الشعر). ورجع الباحث إلى (الفصول الخمسون، لابن معطي،(ت628هـ)، تحقيق ودراسة: محمود محمود الطناحي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، 1972م. ابن معطي: بالياء مع المنقوص في الرفع والجر بإثبات الياء ورد عن الشافعي(204هـ) – رحمه الله– في كتابه الرسالة (ص294,415,417,432,483,530,542)، وكلامه ولغته وعلمه حجة. على الرغم من ورودها بحذف الياء في مخطوط لإحدى نسخ (المفصل، للزمخشري(ت538هـ). وصار بعدها المؤلف يكتب بإثباتها: (يحيى بن عبد المعطي)؛ منعًا للخُلْفِ). ذكر ذلك محقق (الفصول الخمسون): محمود الطناحي – تلميذ عبد السلام هارون، وتمام حسان – رحمهم الله جميعًا–. وأثبتها الطناحي على غلاف (الفصول الخمسون، لابن معطي) تحقيق ودراسة. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج197/6)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج344/2)، والزركلي، الأعلام (ج155/8)، والطناحي، الفصول الخمسون (ص12).

(9) ونقل ذلك محقق رسالة الملائكة في حاشيته لـ: المعري، رسالة الملائكة (ج130/1).

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ التَّرْخِيمَ هُوَ القَلِيلُ[(1)]] عِبَارَةُ الجَوْهَرِيّ [(2)] التَّرْخِيمُ التَّلْيِينُ. وَيُقَالُ: الحَذْفُ. وَفِي القَامُوسِ [(3)]: رَخُمَ الكَلَامُ، كَ(كَرُمَ)؛ فَهُوَ رَخِيمٌ: لَانَ، وَسَهُلَ. كَ(رَخَمَ)، وكَ(نَصَرَ). وَالجَارِيَةُ صَارَتْ سَهْلَةَ المَنْطِقِ؛ فَـ(هِيَ رَخِيمَةٌ وَرَخِيمٌ). وَمِنْهُ التَّرْخِيمُ فِي الأَسْمَاءِ؛ لأَنَّهُ تَسْهِيلٌ لِلنُّطْقِ بِهَا.

قَوْلُهُ: [وَلَا يُبَالِي بِالِالْتِبَاسِ؛ ثِقَةً بِالقَرَائِنِ] الاعْتِمَادُ عَلَى القَرَائِنِ – أَيْضًا– فِيمَا يَكُونُ تَصْغِيرُهُ مُرَخَّمًا كَتَصْغِيرِهِ فِي غَيْرِ التَّرْخِيمِ كَ(دُحَيْرِج) فِي (مُدَحْرِج)، وَمِمَّا يَحْصُلُ بِهِ الفَرْقُ فِيهِ أَنَّ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ لَا يَجُوزُ إِلحَاقُ التَّعْوِيضِ بِهِ، وَيَجُوزُ فِي غَيْرِهِ، نَحْوَ: (دُحَيْرِج).

قَوْلُهُ[(4)]: [وَلَا يُبَالِي بِالِالْتِبَاسِ؛ ثِقَةً] جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ.

قَوْلُهُ[(5)]: [أَشَارَ إلى حُكْمِ الأَسْمَاءِ المَبْنِيَّةِ] المُرَادُ المُتَوَغِّلَةُ فِي البِنَاءِ، وَهِيَ التِي /ق63أ/ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمَكُّنٌ قَطُّ؛ فَخَرَجَ (مَعْدِي كَرِب) فِي لُغَةِ البِنَاءِ؛ فَإِنَّهُ يُصَغَّرُ تَصْغِيرَ الأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ بِإِدْخَالِ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِي الصَّدْرِ، نَحْوَ: (بُعَيْلَبَكَّ)، وَقَدْ مَرَّ. وَخَرَجَ – أَيْضًا– المَبْنِي لِلنِّدَاءِ؛ فَإِنَّهُ يُصَغَّرُ كَذَلِكَ، نَحْوَ: (يَا **زُيَيْد**)، وَ(يَا جُعَيْفِرُ)، وَكَذَا: (عَمْرَوَيْه)، وَنَحْوَهُ؛ فَيُقَالُ: (عُمَيْرَوِيه)؛ لِأَنَّ البِنَاءَ إِنَّمَا عُرِضَ (بويه)؛ فَكَانَ كالمُنَادَى المُفْرَدِ المَعْرِفَةِ.

قَوْلُهُ[(6)]: [وَأَرْدَفَهَا]؛ أَيْ: بِذِكْرِ الأَسْمَاءِ المُعْرَبَةِ التِي لَا تُصَغَّرُ عُقَيْبَ الأَسْمَاءِ المَبْنِيَّةِ التِي بَعْضُهَا لَا يُصَغَّرُ، وَبَعْضُهَا يُصَغَّرُ.

قَوْلُهُ: [لَا يُصَغَّرُ] كَاسْمِ الفَاعِلِ عِنْدَ العَمَلِ، وَ(مَعَ)، وَ(غَيْرُ)، وَ(حَسْبُكَ).

قَوْلُهُ: [(7)][أَمَّا الْأَوَّلُ: فَبَعْضُ (أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ)، وَ(المَوصُولَاتِ)] القِيَاسُ أَنْ لَا تُصَغَّرَ المَذْكُورَاتُ مُطْلَقًا؛ لِلُزُومِ البِنَاءِ لَهَا، وَقُوَّةِ شَبَهِهَا بِالحَرْفِ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الأَسْمَاءِ

---

(1) في (م): (التعليل).

(2) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1930/5).

(3) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1112/1).

(4) ساقط في (م) إلى قَوْلُهُ: [أَشَارَ إلى حُكْمِ الأَسْمَاءِ المَبْنِيَّةِ].

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص388).

(6) ساقط في (م) إلى قَوْلُهُ: [أَمَّا الْأَوَّلُ: فَبَعْضُ (أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ)، وَ(المَوصُولَاتِ)].

(7) نص الجاربردي: (...أما الأسماء المبنية فهي باعتبار التصغير قسمان: قسم يصغر، لكن بخلاف تصغير المتمكن، وقسم لا يصغر.أَمَّا الْأَوَّلُ: فَبَعْضُ (أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ)، وَ(المَوصُولَاتِ)؛ فزادوا قبل آخرها ياءً). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص384).

فِي تَثْنِيَتِهَا، وَجَمْعِهَا، وَوَصْفِهَا. وَالوَصْفُ بِهَا، وَوُقُوعُهَا فَاعِلَةً، وَمَفْعُولَةً، وَمُضَافَةً إِلَيْهَا أُلْحِقَتْ بِالمُعْرَبَةِ[1] فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّهُ وَصْفٌ فِي المَعْنَى.

قَوْلُهُ[2]: **[فَبَعْضُ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ]** اِحْتِرَازٌ عَنْ: (ثَمَّةَ)، و(هُنَا).

وقَوْلُهُ: [وَبَعْضُ المَوْصُولَاتِ] اِحْتِرَازٌ عَنْ: (مَنْ)، و(مَا).

قَوْلُهُ: [فَزَادُوا قَبْلَ آخِرِهَا يَاءً] هِيَ يَاءُ التَّصْغِيرِ، كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدُ، وَأُدْغِمَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ فِيهَا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَقَعَتْ هنا ثَانِيَةً مِنَ الابْتِدَاءِ. وَقَدْ سَبَقَ أَوَّلَ البَابِ عَنِ المُرَادِي، وَغَيْرِهِ خِلَافُهُ. وَصَرَّحَ الأَنْدَلُسِيُّ بِأَنَّهَا وَقَعَتْ فِي تَصْغِيرِ(ذَا) ثَالِثَةٍ كَمَا تَقَعُ فِي المُعْرَبِ غَيْرَ أَنَّهُ قَدَّرَ زِيَادَتَهَا بَعْدَ الأَلِفِ، وَأَنَّهُ زِيدَ يَاءٌ بَعْدَهَا؛ لِتَقَعَ ثَالِثَةً، وَبَعْدَهَا حَرْفٌ. قَالَ: (وَصَارَتْ أَلِفُ (ذَا) (يَاءً) قَبْلَ يَاءِ التَّصْغِيرِ؛ فَصَارَ مَعَكَ ثَلَاثُ يَاآتٍ، فَحَذَفُوا أَحَدَيْهَا. وَالقِيَاسُ يَقتَضِي أَنْ يَكُونَ المَحْذُوفَةُ الأَوْلَى. اِنْتَهَى. وَالأَنْسَبُ بِقَوْلِ البَصْرِيِّين: أَنَّ لَفْظَ (ذَا) ثُلَاثِيّ الوَضْعِ. وَأَنَّ أَصْلَهُ (ذَيَيُ)[3]، فَحُذِفَتْ لَامُهُ هُوَ /ق63ب/ مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ البَابِ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الأَنْدَلُسِيّ كَمَا يَظْهَرُ أول الباب[4] بِالتَّأَمُّلِ. وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الشَّارِحِ، ذَكَرَهُ أَبُو البَقَاءِ[5] بَحْثًا لَهُ؛ فَقَالَ: (وَعِنْدِي يَاءُ التَّصْغِيرِ لَوْ جُعِلَتْ ثَانِيَةً مِنَ الابْتِدَاءِ، وَجُعِلَ بَدَلَ الأَلِفِ يَاءٌ مُتَحَرِّكَةٌ؛ لِتَقَعَ الأَلِفُ المُعَوّضَةُ مِنَ الضَّمَّةِ بَعْدَهَا لَكَانَ أَقْرَبَ إلى القِيَاسِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالحَذْفِ. وَالرُّجُوع – أَخِيرًا– إِلى هَذَا المَذْهَبِ ولو أَمْكَنَ فِي الاسْمِ المُعْرَبِ أَنْ تَقَعَ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَانِيَةً لأُوقعت، وإِنَّمَا مُنِعَ مِنْهُ انْضِمَامُ مَا قَبْلَهَا. اِنْتَهَى.

قَوْلُهُ: [فَقِيلَ فِي (ذَا)، وَ(تَا): (ذَيَّا)، وَ(تَيَّا)] شَمِلَ إِطْلَاقُهُ تَصْغِيرَهُمَا مَعَ حَرْفِ التَّثْنِيَةِ، وَمَعَ حَرْفِ الخِطَابِ؛ فَيُقَالُ: (هَذَيَّا)، وَ(هَاتَيَّا)، وَ(ذَيَّاكَ)، وَ(ذَيَّالِكَ)، وَ(تَيَّاكَ)، وَ(تَيَّالِكَ). وَقَالُوا: –أَيْضًا– فِي تَثْنِيَتِهِمَا: (ذَيَّانِ)، وَ(تَيَّانِ) رَفْعًا. وَ(ذَيَيْنِ)، وَ(تَيَيْنِ) جَرًّا، وَنَصْبًا. وَقَالُوا فِي (أُوْلَى) مَقْصُورًا، وَ(اليَاءُ)؛ فَتَقَعُ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةً فِي اللَّفْظِ – أَيْضًا– عَلَى أَصْلِهَا، وَتُقْلَبُ الأَلِفُ الأَخِيرَةُ يَاءً؛ لِسُكُونِهَا، وَسُكُونِ الأَلِفِ التِي زِيدَتْ آخِرًا؛ عِوَضًا مِنَ الضَّمَّةِ، وَلَيْسَتِ الضَّمَّةُ التِي فِي أَوَّلِهِ

---

(1) في (م): (بالمعرفة).

(2) ساقط في (م) إلى قَوْلُهُ: [فَزَادُوا قَبْلَ آخِرِهَا يَاءً].

(3) كان أصل (ذا): (ذَيَيُ)، أو (ذَوَيُ)، قلبت اللام – لام (فعل)– ألفاً، وحذفت العين شاذاً. (ذَيَيُ)، بلا تنوين؛ لبنائه، بالتحريك بدليل الانقلاب ألفًا، حذفت لامه اعتباطًا، وقلبت عينه ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج284/1)، والصبان، حاشية الصبان، على شرح الأشموني، لألفية ابن مالك (ج202/1).

(4) (أول الباب)، ساقط في (ط).

(5) ابن يعيش(ت643هـ).

لِلتَّصْغِيرِ، بَلْ هِيَ[1] التِي كَانَتْ فِي مُكَبَّرِهِ. وَفِي: (أُولَاءِ) مَمْدُودًا (أولَيَّاء)[2]. قَالَ المُبَرِّدُ[3]: (فَتُزَادُ أَلِفُ التَّعْوِيضِ قَبْلَ الهَمْزَةِ، وَتُقْلَبُ أَلِفًا، و(اليَاءُ) تُدْغَمُ فِيهَا (يَاءُ) التَّصْغِيرِ).

قَوْلُهُ[4]: [فَأَزَالُوا ضَمَّةَ الصَّدْرِ[5]]؛ أَيْ: الضَّمَّةَ التِي كَانَتْ فِي تَصْغِيرِ المُعْرَبَاتِ هُنَا[6]، وَعَوَّضُوا مِنْهَا الأَلِفَ فِي آخِرِهِ، أَوْ أَزَالُوا ضَمَّةَ اليَّاءِ، وَالذَّالِ مِنْ (تَا)، و(ذَا) عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ عَلَى قِيَاسِ المُعْرَبَاتِ، وَلَوْ قَالَ: (لَمْ يَضُمُّوا صَدْرَهُمَا، وَعَوَّضُوا مِنْ تَرْكِ الضَّمِّ الأَلِفَ فِي آخِرِهِ)؛ لَمْ يرد عَلَى عِبَارَتِهِ شَيء. ض.

قَوْلُهُ[7]: [[8]وَعَوَّضُوا منها الأَلِفَ] هَكَذَا قَالُوهُ. قِيلَ: (وَيَرُدُّ مَا حَكَى مِنْ ضَمِّ لَامِ (اللَّذَيَّا)، وَ(اللَّتَيَّا). قَالَ فَي التَّسْهِيلِ[9]: وَهِيَ لُغَيَّةٌ.

قَوْلُهُ: [وَلِلِاسْتِغْنَاءِ بتصغير (تا) عَنْ تَصْغِيرِهِمَا] مُقْتَضَى هَذِهِ العِلَّةِ أَنَّ (تِي)[10] لَا تُصَغَّرُ – أَيْضًا – وَهُوَ مَا قَالَهُ ابْنُ هِشَامٍ[11] خِلَافًا لابْنِ مَالِكٍ /ق64أ/.

قَوْلُهُ[12]: [وَلَا يُجُوزُ أَنْ يُقَالَ: زِيدَ قَبْلَ آخِرِهِمَا (يَآنِ)] الضَّمِيرُ لِـ(ذَا)، وَ(تَا)، وَمُرَادُهُ التَّصْرِيحُ بِمَفْهُومِ.

قَوْلِهِ: [فِيمَا مَرَّ؛ فَزَادُوا قَبْلَ آخِرَهَا[13] يَاءً، وَزَادُوا آخِرَهَا أَلِفًا].

---

(1) في (م): (مع).

(2) في (ك): (ممدود الياء).

(3) المبرد، المقتضب (ج2/290)، والرضي، شرح الشافية (ج1/288).

(4) ساقط في (ك) إلى قوله: [وَعَوَّضُوا منها الأَلِفَ].

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص390).

(6) قَوْلُهُ: [فَأَزَالُوا ضَمَّةَ الصَّدْرِ]؛ أَيْ: الضَّمَّةَ التِي كَانَتْ فِي تَصْغِيرِ المُعْرَبَاتِ هُنَا، ساقط في (م).

(7) ساقط في (م)، إلى قَوْلُهُ: [وَلِلِاسْتِغْنَاءِ بتصغير (تا) عَنْ تَصْغِيرِهِمَا].

(8) نص الجاربردي: (...وإنّما خولف بتحقير المبهمات تحقير ما سواها؛ لمخالفتها لسائر الأسماء؛ لأنها تقع على كل جنس، بخلاف نحو: (رجل)، و(فرس)؛ فَأَزَالُوا ضَمَّةَ الصَّدْرِ، وَعَوَّضُوا عنها الأَلِفَ في الآخر؛ لأن هذه الأسماء مبنية، وسكون الآخر هو الأصل في البناء؛ فناسب أن يؤتى في الآخر بحرف لام السكون، ثم أتوا بالياء ثانية؛ لأنَّ لمَّا لم يضم الأول لم يمتنع وقوع الياء الساكنة بعد الحرف الأول، ولا يصغر (ذي)، و(ذه)؛ لئلَّا يلتبس بتصغير المذكر، وَلِلِاسْتِغْنَاءِ بتصغير (تاء) عَنْ تَصْغِيرِهِمَا). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص384).

(9) ابن مالك، شرح التسهيل (ج1/195)، وأبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (ج3/17).

(10) قال أبو حيان: (...وتركوا تصغير (تي)، و(ذي)، و(ذه)؛ استغناء بتصغير (تا)، أو خوفًا من الالتباس بالمذكر). السيوطي، همع الهوامع (ج3/391).

(11) ابن هشام، مغني اللبيب (ص816).

(12) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص391).

(13) في (م)، و(ط): (آخِرِهِمَا).

قَوْلُهُ: [لِيكُونَ مَا قَبْلَ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِيهِمَا وَاحِدًا] الضَّمِيرُ لِاسْمِ الإِشَارَةِ، وَلِلِاسْمِ المَوْصُولِ. وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: (اللَّذَيَانِ)، وَ(اللَّتَيَانِ)، وَ(اللَّذَيَيْنِ)، وَ(اللَّتَيَيْنِ)؛ فَيُحْذَفُ العِوَضُ فِيهَا، وَلَمْ يُصَرِّحِ الشَّارِحُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا تُعْلَمُ مِمَّا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ[1]: **[فَإِنَّهُمْ زَادُوا]** فِيهِ مِنَ التَّكَلُّفِ مَا لَا يَخْفَى. وَالأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: (رَدُّوا (الَّذِينَ) إلى مُفْرَدِهِ؛ فَصَغَّرُوا، ثُمَّ جَمَعُوا بِـ(الوَاوِ وَالنُّونِ) كَمَا رَدُّوا (اللَّتِيَات). ض.

قَوْلُهُ[2]: **[ثُمَّ أَبْدَلُوا الفَتْحَةَ ضَمَّةً، وَالأَلِفَ وَاوًا]** وَالمَنْقُولُ أَنَّ سِيبَوَيْهِ[3] يَقُولُ فِي جَمْعِ (الذِي): (اللَّذَيُّونَ) بِضَمِّ اليَاءِ، وَ(اللَّذَيِّينَ) بِكَسْرِهَا. وَأَنَّ الأَخْفَشَ، والمُبَرِّدَ يَفتَحَانِهَا. قَالَ أَبُو حَيَّانَ[4]، وَغَيْرُهُ: مَنْشَأُ الخِلَافِ مِنَ التَّثْنِيَةِ؛ فَسِيبَوَيْهِ يَقُولُ: حُذِفَتْ أَلِفُ (اللَّذَيَانِ) فِيهَا؛ تَخْفِيفًا، وَفَرْقًا بَيْنَ المُتَمَكِّنِ، وَغَيْرِهِ؛ فَيَقُولُ: حذفت في الجمع – أيضًا –؛ لذلك،[5] ثم أدغمت علامة الجمع على الياء. والأخفش والمبرد[6]، يقولان حذفت فيها لالتقاء الساكنين؛[7] فحذف عندهما فِي الجَمْعِ – أَيْضًا –؛ لِذَلِكَ، وَتَبْقَى الفَتَحَةُ دَلِيلًا عَلَيْهَا كَمَا هُوَ فِي المَقْصُورِ، نَحْوَ: (المُصْطَفَيْنَ)، وَ(الأَعَلَيْنَ). قَالُوا: (لَمْ يَرِدْ عَنِ العَرَبِ سَمَاعٌ بأَحَدِ المَذْهَبَيْنِ)، وَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ سِيبَوَيْه [8] فِي الحُكْمِ دُونَ سَبَبِهِ. فَيُتَأَمَّلُ.

قَوْلُهُ[9]: **[[10]إِمَّا لِلشَّبْهِ بِالحَرْفِ]**؛ أَيْ: فِي وَضْعِهِ كَـ(مَنْ)، وَ(مَا)، أَوْ فِي مَعْنَاهُ، (كَأَيْنَ)، وَ(مَتَى).

---

(1) ساقط في (ك)، و(م)، إلى قَوْلُهُ: [ثُمَّ أَبْدَلُوا الفَتْحَةَ ضَمَّةً، وَالأَلِفَ وَاوًا].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص392).

(3) باب: (تحقير الأسماء المهمة). سيبويه، الكتاب (ج3/488).

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج1/393).

(5) (حذفت في الجمع – أيضًا –؛ لذلك)، ساقط في (م)، و(ط).

(6) المبرد، المقتضب،2/290، والرضي، شرح الشافية (ج1/288).

(7) (ثم أدغمت علامة الجمع على الياء. والأخفش والمبرد يقولان حذفت فيها لالتقاء الساكنين)؛ ساقط في (ط).

(8) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/145).

(9) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص393).

(10) نص الجاربردي: (...أَمَّا القسم الثاني: فكالضمائر: فإنها لا تصغر؛ لأن التصغير كالصفة، وهي لا توصف. و(من)، و(ما)، و(أين)، و(متى) إِمَّا لِلشَّبْهِ بِالحَرْفِ، والحرف لا يوصف؛ فلا تصغر، أو لأنها على وجه لا يمكن تصغيرها، وحيث استغني بتصغير المكان عن تصغيره، و(منذ) للاستغناء بتصغير (مذ) عن تصغيره، ولم يعكسوا؛ لأنها بحذف النون، والتصرف فيها أدخل في الاسمية من (منذ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص384).

قَوْلُهُ: [أَوْ لِأَنَّـهَا عَلَى وَجْهٍ لَا يُمْكِنُ تَصْغِيرُهَا]؛ أَيْ: كَمَا فِي (مَنْ)، وَ(مَا)، وَنَحْوِهِمَا.

قَوْلُهُ[1]: [عَلَى وَجهٍ لَا يُمْكِنُ] وَجْهُهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ فِي (أَيْنَ)، وَ(مَتَى) سِوَى مَا ذَكَرَ فِي التَّشْبِيهِ. ض.

قَوْلُهُ[2]: [وَأَمَّا /ق64ب/ الأَسْمَاءُ المُعْرَبَةُ التِي لَا تُصَغَّرُ فِهِي (مَعَ)] مِمَّا لَا يُصَغَّرُ – أَيْضًا– مِنْ هِذِهِ، وَمِنَ المَبْنِيَّاتِ: الأَسْمَاءُ المُصَغَّرَةُ، وَ(غَيْرُ)، وَ(سِوَى) بِمَعْنَاهَا، وَ(البَارِحَةُ)، وَ(أَمْسِ)، وَ(غَدٌ)، والأَسْمَاءُ المُخْتَصَّةُ بِالنَّفْيِ، وَالأَسْمَاءُ الوَاقِعَةُ عَلَى مَا يُعَظَّمُ شَرْعًا، وَأَسْمَاءُ شُهُورِ السَّنَةِ كَ(المُحَرَّمِ)، وَ(صَفَرٍ)، وَ(كُلٍّ)، وَ(بَعْضٍ)، وَ(أَيٍّ)، وَالأَسْماءُ المَحْكِيَّةُ، وَجُمُوعُ الكَثْرَةِ عَلَى الإِطْلَاقِ، وَأَسْمَاءُ الأُسْبُوعِ كَ(السَّبْتِ) وَ(الأَحَدِ)، وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ، كَ(دَرَاكِ)، وَ(تَرَاكِ)، وَغَيْرِهِمَا.

---

(1) ساقط في (م)، إلى قَوْلُهُ: [وَأَمَّا الأَسْمَاءُ المُعْرَبَةُ التِي لَا تُصَغَّرُ فِهِي مَعَ].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص394).

الباب الثاني والعشرون: النَّسَبُ(1)

قَوْلُهُ: [(2)قَالَ المُصَنِّفُ: (المَنْسُوبُ المُلْحَقُ آخِرُهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ؛ لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إلى المُجَرَّدِ عَنْهَا)] أَشَارَ فِي (تَعْرِيفِ المَنْسُوبِ) إلى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ العِلَلِ الأَرْبَعَةِ. أَمَّا (المَادِيُّ): فَهُوَ الاسْمُ المُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ. وَأَمَّا (الفَاعِلُ): فَهُوَ الذِي يُلْحِقُ اليَاءَ المُشَدَّدَةَ بِآخِرِ الاسْمِ؛ لِأَنَّ الإِلْحَاقَ بِدُونِ مَنْ يُلْحِقُهُ غَيْرُ مُتَصَوَّرٍ. وَأَمَّا (الصُّورِيُّ): فَهُوَ الهَيْئَةُ الحَاصِلَةُ مِنَ الاسْمِ بَعْدَ الإِلْحَاقِ. وَأَمَّا (الغَائِيُّ): فَهُوَ الذِي لِأَجْلِ الإِلْحَاقِ. وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إلى المُجَرَّدِ عَنْهَا.

قَوْلُهُ: [قَالَ المُصَنِّفُ: (لِيَدُلَّ)]؛ أَيْ: إِلْحَاقُ اليَاءُ عَلَى نِسْبَتِهِ؛ أَيْ: نِسْبَةِ الشَّخْصِ الذِي يُوْصَفُ بِالمَنْسُوبِ إلى المُجَرَّدِ عَنْهَا؛ أَيْ: عَنِ اليَاءِ، سَواءٌ كَانَ المُجَرَّدُ (أَبًا)، أَوْ (بَلَدًا)، أَوْ (صِنَاعَةً). وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا حَدٌّ لِلمَنْسُوبَ بِحَسَبِ الأَغْلَبِ. وَقَدْ تُزَادُ عِوَضًا عَنِ التَّشْدِيدِ قَبْلَ اليَاءِ أَلِفٌ كـ(يَمَانٍ)، وَ(شَآمٍ) فِي النِّسْبَةِ إلى (يَمَنٍ)، وَ(شَامٍ) عَلَى مَنْوَالِ (قَاضٍ)، وَقَدْ يُنْسَبُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الوَجْهِ، نَحْوَ: (بَتَّاتٍ)، وَ(تَامِرٍ) كَمَا يَجِيءُ.

قَوْلُهُ: [قَالَ المُصَنِّفُ: (لِنِسْبَتِهِ)]؛ أَيْ: نِسْبَةِ المُلْحَقِ بِآخِرِهِ، وَهُوَ المَنْسُوبُ، وَهُوَ الكَلِمَةُ التِي فِيهَا اليَاءُ المُشَدَّدَةُ، وَهَذَا أَوْلَى مِنَ الأَوَّلِ؛ لِئَلَّا يَنْشُرَ الضَّمِيرُ فَيَكُون ضَمِيرُ لـ(لِيَدُلَّ)(3). وَنِسْبَتُهُ عَائِدَينَ إلى المُلْحَقِ بِآخِرِهِ. ض.

قَوْلُهُ(4): [الغَرَضُ مِنَ النِّسْبَةِ]؛ أَيْ: الاصْطِلَاحِيَّةِ. وَإِنَّمَا سُمِّيَتِ الإِضَافَةَ(5) فِي المَعْنَى إلى القَبِيلَةِ أَوِ البَلْدَةِ، أَوِ الصناعة: (نِسْبَةً)؛ لأَنَّكَ تَعْرِفُ المَنْسُوبَ بِذَلِكَ كَمَا تَعْرِفُهُ بِآبَائِهِ. قَالُوا: وَيَحْدُثُ بِهَا ثَلَاثُ تَغْيِيرَاتٍ:

---

(1) سماه سيبويه: (هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة). النسب: فيه إيجاز باللفظ، فبدلًا من أن يقول: فلان من فلسطين نقول: (فلسطيني). والأصل في الأسماء عند النسب ألا يصيبها التغيير، مثل: بغداد: بغداديٌّ، ومصر: مِصْرِيٌّ، ويمن: يَمَنِيّ. انظر: سيبويه، الكتاب (ج335/3)، ورضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص611).

(2) ساقط في (م)، إلى قَوْلِهِ: [الغرض من النسبة...].

(3) من قَوْلِ المُصَنِّفِ: (لِيَدُلَّ)].

(4) نص الجاربردي: الغرض من النسبة أن يجعل المنسوب من آل المنسوب إليه. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص395).

(5) ساقط في (م)، إلى قَوْلِهِ: [الغرض من النسبة...]. في (ط): (الإِضَاعَةِ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص395).

الأَوَّلُ: لَفْظِيٌّ، وَهُوَ إِلْحَاقُ يَاءٍ مُشَدَّدَةٍ آخِرَ الاسْمِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ، وَكَسْرُ مَا قَبْلَهَا، وَنَقْلُ إِعْرَابِهِ إِلَيْهَا.

وَالثَّانِي: مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ صيرورتُهُ اسْمًا لِمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ.

وَالثَّالِثُ: حُكْمِيٌّ، وَهُوَ مُعَامَلَتُهُ مُعَامَلَةَ الصِّفَةِ المُشْتَقَّةِ فِي رَفْعِهِ لِلمُضْمَرِ، وَالظَّاهِرِ بِاطِّرَادٍ.

قَوْلُهُ[(1)]: **[أَوْ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ البَلْدَةِ أَوِ الصَّنْعَةِ]** كُلٌّ مِنَ البَلْدَةِ، وَالصَّنْعِةِ: يَتَنَاوَلُهُ لَفْظُ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ، لَكِنَّهُ مَا أَضَافَ إِلَيَهِ لَفْظَ (آل)، وَهُوَ إِنَّمَا يُضَافُ إلى مَنْ يَعْقِلُ مِمَّنْ لَهُ شَرَفٌ، وَخَطَرٌ لَمْ يَدْخُلَا فِيهِ؛ لِذِكْرِهِمَا. وَالتَّفْصِيلُ: أَنَّ المَنْسُوبَ قَدْ يَكُونُ إلى علم الإِنْسَانِ مُعَيَّنٌ كَ(حَنَفِيّ)، أَوْ قَبِيلَةٌ كَ(ثَقَفِيّ)، أَوْ بَلَدٌ كـ(كُوفِيّ) أَوْ غَيْرُهَا كَ(أَعْوَجِيّ)، وَأَعْوَجُ عَلَمُ فَرَسٍ. /ق65أ/ وَقَدْ يَكُونُ إلى صِنْفٍ كَ(رُومِيّ)، وَ(مَجُوسِيّ)، وَقَدْ يَكُونُ إلى شَيْءٍ يُرَادُ لَهُ كَ(بِتِّيّ)، وَ(عَاجِيّ)، أَوْ شَيْءٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ اِرْتِبَاطٌ، وَمُلَابَسَةٌ، كَ(أَبَوِيّ)، وَ(أَخَوِيّ)، وَ(بَلْغَمِيّ)، وَ(صَفْرَاوِيّ).

قَوْلُهُ[(2)]: **[وَفَائِدَتُهَا]**؛ أَيْ: فَائِدَةُ النِّسْبَةِ، مَثْلُ فَائِدَةِ الصِّفَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ حَمْلُ الصِّفَةِ بِـ(هُوَ هُوَ). مِثْلُ قَوْلِنَا: (زَيْدٌ ضَارِبٌ)؛ فَ(ضَارِبٌ) صِفَةٌ لـ(زَيْدٍ)، وَمَحْمُولٌ عَلَيْهِ بِـ(هُوَ هُوَ)؛ فَكَذَا يَجُوزُ حَمْلُ المَنْسُوبِ بِـ(هُوَ هُوَ)، مِثْلُ قَوْلِنَا: (زَيْدٌ عَلَوِيٌّ)، أَوْ (مَكِّيٌّ)، أَوْ (مَدَنِيٌّ) إلى غَيْرِ ذَلِكَ فعل المَنْسُوب (عَلَوِيّ)، وَالمَنْسُوبُ إِلَيْهِ (عَلِيّ)، وَ(زَيْدٌ) لَيْسَ بِمَنْسُوبٍ، وَلَا مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ مَوْصُوفُ المَنْسُوبِ الذِي هُوَ (عَلَوِيٌّ)، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى (زَيْدٍ): بِأَنَّهُ مَنْسُوبٌ مَجَازًا؛ أَيْ: مَوْصُوفٌ بِالمَنْسُوبِ. ض.

قَوْلُهُ: [وَفَائِدَتُهَا فَائِدَةُ الصِّفَةِ]؛ أَيْ: مِنَ التَّخْصِيصِ فِي النَّكِرَاتِ، وَالتَّوْضِيحِ فِي المَعَارِفِ، نَحْوَ: (رَأَيْتُ رَجُلًا كُوفِيًّا)، وَ(زَيْدًا الكُوفِيَّ)، وَقَدْ يَأْتِي لِلتَّعْظِيمِ، وَالتَّحْقِيرِ، وَغَيْرِهِمَا، كَ(الصِّفَةِ).

قَوْلُهُ[(3)]: **[وَإِنَّمَا أُلْحِقَتْ]**؛ أَيْ: العَلَامَةُ بِالآخِرِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الإِعْرَابِ مِنْ حَيْثُ العَرُوضُ؛ فَوُضِعَ زِيَادَتُهَا هُوَ الآخَرُ إِنَّمَا خُولِفَ فِي التَّصْغِيرِ؛ لِوُجُودِ المَانِعِ وَهُوَ الالْتِبَاسُ بِيَاءِ المُتَكَلِّمِ.

قَوْلُهُ: [وَإِنَّمَا كَانَتْ مُشَدَّدَةً؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِيَاءِ المُتَكَلِّمِ] ذُكِرَ لِذَلِكَ **وَجْهَانِ آخَرَانِ: أَحَدُهُمَا:** إِنَّهَا بِالتَّشْدِيدِ يَثْبُتُ وَيَحْتَمِلُ الإِعْرَابُ. وَلَوْ كَانَتْ وَاحِدَةً لَمْ تَحْتَمِلْهُ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا. وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ إِلْحَاقِ التَّنْوِينِ.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص396).

(2) ساقط في (ك)، إلى قوله: [وَفَائِدَتُهَا فَائِدَةُ الصِّفَةِ].

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص397).

الثَّانِي: إنَّ **النِّسْبَةَ**: إضَافَةُ شَيْءٍ إلى شَيْءٍ. **وَالتَّثْنِيَةُ**: ضَمُّ شَيْءٍ إلى شَيْءٍ. فَلَمَّا تَقَارَبَا فِي المَعْنَى سُوِّيَ بَيْنَهُمَا فِي كِمِّيَّةِ الزِّيَادَةِ.

قَوْلُهُ: [لِيَخْرُجَ نَحْوُ: (كُرْسِيّ)]؛ لِأَنَّهُ زِيدَ فِي آخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ،[1]لَكِنْ لَا يَدُلُّ عَلَى المُجَرَّدِ مِنَ اليَاءِ؛ إِذْ هُوَ مَوْضُوعٌ لِمَعْنًى مِنْ حَيْثُ (هُوَ هُوَ)، وَلَيْسَ لَهُ مُجَرَّدًا عَنِ اليَاءِ؛ فَإِنَّ الكُرْسِيَّ لَيْسَ اسْمًا لِشَيْءٍ؛ حتَّى يَكُونَ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: [وَاعْتَرَضَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ] هُوَ الشَّرِيفُ[2] –رَحِمَهُ اللهُ– وَاعْتَرَضَ –أَيْضًا– غَيْرُهُ بِأَنَّ المَنْسُوبَ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُلْحَقٍ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، كَقَوْلِكَ: (بَتَّات)، و(عَوَّاج)، وَبِأَنَّ اليَاءَ فِيهِ قَدْ تَكُونُ مُخَفَّفَةً، كَقَوْلِكَ: (رَجُلٌ يَمَانٍ)، وَبِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ دَالًّا عَلَى نِسْبَتِهِ إلى المُشْتَمِلِ عَلَى اليَاءِ، لَا إلى المُجَرَّدِ عَنْهَا كَقَوْلِكَ: (شَافِعِيٌّ) فِي النِّسْبَةِ إلى (الشَّافِعِيّ)، وَبِأَنَّ التَّعْرِيفَ مُشْتَمِلٌ /ق65ب/ عَلَى تَعْرِيفِ الشَّيْءِ نَفْسِهِ؟ وَأُجِيبُ: بِأَنَّ مِثْلَ: (بَتَّات)، وَ(عَوَّاج) لَيْسَ فِي الحَقِيقَةِ بِمَنْسُوبٍ. وَإِنَّمَا هُوَ جَارٍ مَجْرَاهُ، كَمَا سَيَأْتِي آخِرَ البَابِ. وَبِأَنَّ مِثْلَ: (يَمَانٍ) أَصْلُهُ (يَمَنِيٌّ) فَحُذِفَتْ إِحْدَى اليَاءَيْنِ؛ تَخْفِيفًا، وَعُوِّضَ مِنْهَا الأَلِفُ. وَسَيَأْتِي –أَيْضًا–، وَبِأَنَّ المَنْسُوبَ إلى (الشَّافِعِيّ) مَنْسُوبٌ إلى مُجَرَّدٍ عَنِ اليَاءِ المُلْحَقَةِ آخِرَ ذَلِكَ المَنْسُوبِ، كَمَا لَوْ نُسِبَ إلى (كُرْسِيّ)، وَنَحْوِهِ. وَبِأَنَّ النِّسْبَةَ الوَاقِعَةَ فِي التَّعْرِيفِ لُغَوِيَّةٌ. وَالنِّسْبَةَ المُشْتَقَّ مِنْهَا المَنْسُوبُ اصْطِلَاحِيَّةٌ.

قَوْلُهُ: [الأَوَّلُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ المَنْسُوبُ هُوَ المَنْسُوبَ إِلَيْهِ]؛ أَيْ: لِأَنَّ (بَغْدَادَ) مِنْ قَوْلِكَ: (بَغْدَادِيٌّ) يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ؛ فَتَكُونُ عَلَى مُقْتَضَى التَّعْرِيفِ (مَنْسُوبًا) مَعَ أَنَّهُ المَنْسُوبُ إِلَيْهِ. وَحَاصِلُ جَوَابِهِ أَنَّ اللَّفْظَ المَذْكُورَ، وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ مَا ذُكِرَ، لَكِنَّهُ خَرَجَ عَنِ التَّعْرِيفِ بِتَمَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى نِسْبَتِهِ إلى المُجَرَّدِ عَنِ اليَاءِ؛ إِذِ الشَّيْءُ لَا يَنْسِبُهُ[3] إلى نَفْسِهِ. وَالسُّؤَالُ وَالجَوَابُ بَنَاءً عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي كَلَامِهِ.

قَوْلُهُ[4]: [هُوَ المَنْسُوبُ إِلَيْهِ]؛ لِصِدْقِ أَحَدِهِمَا عَلَى الآخَرِ؛ لِأَنَّ المَنْسُوبَ هُوَ المُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ. وَالمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ هُوَ المَنْسُوبُ إِلَيْهِ؛ فَيَكُونُ أَحَدُهُمَا غَيْرَ الآخَرِ.

---

(1) ساقط في (ك): قول ابن جماعة: لَكِنْ لَا يَدُلُّ عَلَى المُجَرَّدِ مِنَ اليَاءِ؛ إِذْ هُوَ مَوْضُوعٌ لِمَعْنًى مِنْ حَيْثُ (هُوَ هُوَ)، وَلَيْسَ لَهُ مُجَرَّدًا عَنِ اليَاءِ؛ فَإِنَّ الكُرْسِيَّ لَيْسَ اسْمًا لِشَيْءٍ؛ حتَّى يَكُونَ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ.

(2) ركن الدين، شرح الشافية (ج394/1).

(3) نَسَبَ الشّاعرُ بالمرأة (يَنْسِبُ) بالكسر (نَسيباً). و(نَسَبْتُهُ إِلَى أَبِيهِ نَسَبًا) مِنْ بَابِ: (طَلَبَ): عَزَوْتُهُ إِلَيْهِ. الجوهري(ت393هـ)، الصحاح،224/1، والفيومي، المصباح المنير (ج602/2).

(4) ساقط إلى قوله: [وَعَنِ الثَّانِي].

قَوْلُهُ: [لِأَنَّهُمَا وَاحِدٌ]؛ أَيْ: لِأَنَّ المُلْحَقَ بِآخِرِهِ اليَاءُ، وَالمُجَرَّدَ عَنِ اليَاءِ وَاحِدٌ. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالَّذِي لُحِقَ بِآخِرِهِ اليَاءُ لَا يَدُلُّ عَلَى المُجَرَّدِ عَنِ اليَاءِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ.

قَوْلُهُ(1): **[عَلَى الآخِرِ]**؛ لِأَنَّهُ قَيَّدَ تَعْرِيفَ المَنْسُوبِ بِقَوْلِهِ: (لِيَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلى المُجَرَّدِ عَنْهَا، وَلَا يَصْدُقُ هَذَا القَيْدُ عَلَى المَنْسُوبِ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ(2): **[وَعَنِ الثَّانِي]** حَاصِلُ الجَوَابِ عَنْهُ أَنَّ التَّعْرِيفَ فِيهِ تَسَامُحٌ احْتَمَلَ لِظُهُورِ المُرَادِ. وَالحَقِيقَةُ أَنَّ المَنْسُوبَ هُوَ المُرَكَّبُ الحَاصِلُ بِالإِلْحَاقِ لَا المُلْحَقُ بِآخِرِهِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ، وِلَا يُوْصَفُ كَوْنَهُ مُلْحَقًا؛ لِأَنَّ المُسْتَفَادَ عَلَى الأَوَّلِ أَنَّ المَنْسُوبَ، وَالمَنْسَوبَ إِلَيْهِ وَاحِدٌ. وَعَلَى الثَّانِي: أَنَّ المَنْسُوبَ هُوَ المُلْحَقُ إلى صَاحِبِ اليَاءِ كَ(بَغَدَادَ) /ق66أ/ مِنْ (بَغْدَادِيّ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِيهِمَا.

قَوْلُهُ(3): **[(4)ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ اعْتِرَاضَهُ الثَّانِي**(5)**]** وَاعْلَمْ أَنَّ اعْتِرَاضَهُ الثَّانِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ المُرَادَ بِالمُلْحَقِ بِآخِرِهِ اليَاءُ نَفْسُ المُجَرَّدِ(6) عَنِ اليَاءِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ المُرَادُ المَجْمُوعُ المُرَكَّبُ مِنَ المُجَرَّدِ عَنِ اليَاءِ، وَمِنَ اليَاءِ المُشَدَّدَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ.

قَوْلُهُ: [لِيَدُلَّ الإِلْحَاقُ أَوِ اليَاءُ] الإِسْنَادُ إِلَيْهِمَا مَجَازِيٌّ. وَالدَّالُّ فِي الحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ المُرَكَّبُ المَذْكُورُ. وَفِي قَوْلِهِ: (عَلَى نِسْبَةِ المُلْحَقِ إلى المُجَرَّدِ)، حَذْفُ مُضَافٍ. وَالتَّقْدِيرُ: عَلَى نِسْبَةِ مَدْلُولِ المُلْحَقِ؛ أَيْ: بِالمَعْنَى السَّابِقِ إلى مَدْلُولِ المُجَرَّدِ. فَلْيُتَأَمَّلْ.

---

(1) نص الجاربردي: الأول: أن يقضي أن يكون المنسوب هو المنسوب إليه. والثاني: أن الذي ألحق آخره ياء مشددة لا يدل على نسبته إلى المجرد عنها؛ لأنهما واحد. وجواب الأول أنه المجرد عن الياء، فإذا لم يصدق ما ذكر في تعريف أحدهما على الآخر فكيف يكون أحدهما هو الآخر؟ انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص398).

(2) نص الجاربردي: وَعَنِ الثَّانِي أنه من الظاهر البين. أن المراد بالملحق آخره ياء مشددة المركب من المنسوب إليه، ومن الياء المشددة. والمجرد عن الياء المشددة هو المنسوب إليه فقط؛ فظهر أنهما ليسا واحدًا. المرجع السابق، ص399.

(3) نص الجاربردي: ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ اعْتِرَاضَهُ الثَّانِي يدلُّ على أنه توهم أن الضمير في قوله: (ليدل عائد على الملحق لكنه ليس كذلك، بل هو عائد إلى الإلحاق الذي يفهم من قوله: الملحق إن قرئ بالياء، وإن قرئ بالتاء فهو عائد إلى الياء المشددة؛ أي: لِيَدُلَّ الإِلْحَاقُ أَوِ اليَاءُ المشددة على نسبة الملحق إلى المجرد عن الياء. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص399).

(4) ساقط في (ك)، إلى قوله: [لِيَدُلَّ الإِلْحَاقُ أَوِ اليَاءُ].

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص399).

(6) التوكيد بـ(نفس) انظر: سيبويه، الكتاب (2/ 379)، والجاحظ، الحيوان (1/ 54)، وعمر، أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي (1/ 764)

قَوْلُهُ(1): **[(2)وَالصَّوَابُ إلى آخِرِهِ]** يَعْنِي إنْ قُلْنَا: إنَّ الضَّمْيرَ فِي (لِيَدُلَّ) عَائِدٌ إلى الإِلْحَاقِ أَوِ اليَاءِ المُشَدَّدَةِ لَكِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا إلى المُلْحَقِ بِآخِرِهِ اليَاءُ بِالمَعْنَى المُرَادِ مِنْهُ هُنَا مِنْ أَنَّ المُرَادَ بِالمُلْحَقِ بِآخِرِهِ اليَاءُ هُوَ المَجْمُوعُ المُرَكَّبُ مِنَ المُجَرَّدِ عَنِ اليَاءِ، وَمِنَ اليَاءِ المُشَدَّدَةِ، لَا نَفْسِ المُجَرَّدِ(3) عَنِ اليَاءِ، لَا بِالمَعْنَى الذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ المُرَادَ بِالمُلْحَقِ بِآخِرِهِ اليَاءُ نَفْسُ المُجَرَّدِ عَنِ اليَاءِ، فَاعْتَرَضَ بِسَبَبِهِ. وَإِنَّمَا قَالَ الشَّارِحُ الفَاضِلُ: وَالصَّوَابُ أَنْ نَقُولَ: إلى آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الدَّالَّ بالحَقِيقَةِ هِيَ نِسْبَتُهُ إلى المُجَرَّدِ عَنْهَا هُوَ المَجْمُوعُ لَا الإِلْحَاقُ، وَلَا اليَاءُ المُشَدَّدَةُ، فَإِنَّ مِعْنَى قَوْلِكَ: (بَغْدَادِيٌّ) الشَّيْءُ المَنْسُوبُ إلى (بَغْدَادَ)، وَهَذَا المَعْنَى مَعْنَى المَجْمُوعُ؛ فَالدَّالُّ بِالحَقِيقَةِ عَلَى المُرَادِ هُوَ المَجْمُوعُ لَا الإِلْحَاقُ، وَلَا اليَاءُ المُشَدَّدَةُ فَإِنَّ الصَّوَابَ مَا ذَكَرَهُ.

قَوْلُهُ(4): **[وَكَانَ إِعْرَابُهُ عَلَى مَا قَبْلَهَا فَصَارَ عَلَيْهَا]** فِي ظُهُورِ الإِعْرَابِ فِيهَا(5) دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِلكُوفِيِّينَ؛ فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا إلى أَنَّهَا اسْمٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةِ الأَوَّلِ إِلَيْهَا. وَاحْتَجُّوا بِمَا جَاءَ عَنِ العَرَبِ، نَحْوَ: (رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ **تَيْمِ** عَدِيٍّ)، **بِجَرِّ** (تَيْمِ) الثَّانِي، عَلَى البَدَلِ مِنَ اليَاءِ، وَلَا يُبْدَلُ الاسْمُ إِلَّا مِنْ مِثْلِهِ. قَالَ المُوصِلِيُّ: (وَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ جَرُّهُ بِإِضَافَةِ اسْمٍ مَحْذُوفٍ إِلَيْهِ). وَالتَّقْدِيرُ: صَاحِبَ تَيْمِ عَدِيٍّ، فَلَمَّا حُذِفَ المُضَافُ تُرِكَ المُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى جَرٍّ لِدَلَالَةِ النَّسَبِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ(6): **[جَارِيَةٌ عَلَى القِيَاسِ]** المُرَادُ بِالقِيَاسِ هَهُنَا المُسَاوَاةُ؛ أَيْ: مُسَاوَاةُ الحُكْمِ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ.

قَوْلُهُ: [وَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ] جَوَابٌ عَمَّا قَالَهُ السَّيِّدُ(7) أَنَّ فِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرًا. وَذَكَرَ هَذَا الوَجْهَ.

قَوْلُهُ: [وأَيْضًا اسْتَكْرَهُوا] عَلَّلَ – أَيْضًا– بِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ تُشْبِهُ يَاءَ النَّسَبِ لَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الشَّبَهِ بِأَنَّ اليَاءَ تُخَلِّصُ الوَاحِدَ مِنَ الجِنْسِ كَـ(رُومٍ)، وَ(رُومِيٍّ)، كَمَا تُخَلِّصُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ، نَحْوَ:

---

(1) نص الجاربردي: وَالصَّوَابُ أن نقول: الضمير يعود إلى المجموع المركب من المنسوب إليه، ومن الياء المشددة، وهو الملحق بآخره الياء بالمعنى المراد هنا. انظر: المرجع السابق، ص399.

(2) ساقط في (ك)، إلى قوله: [وَكَانَ إِعْرَابُهُ عَلَى مَا قَبْلَهَا فَصَارَ عَلَيْهَا].

(3) التوكيد بـ(نفس) انظر: سيبويه، الكتاب (2/ 379)، والجاحظ، الحيوان (1/ 54)، وعمر، أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي (1/ 764)

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص400).

(5) الضمير يعود على (ياء النسب).

(6) ساقط في (ك)، إلى قوله: [وأَيْضًا اسْتَكْرَهُوا].

(7)السيد ركن الدين الإستراباذي(ت715هـ)، صاحب شرح الشافية.

(نَخْلٌ)، وَ(نَخْلَةٌ)، وَبِأَنَّهَا تُغَيِّرُمَعْنَى الاسْمِ بِنَقْلِهِ مِنَ الجُمُودِ إلى الاشْتِقَاقِ، وَمِنَ الأَصْلِ – وَهُوَ الاسْمِيَّةُ– إلى الفَرْعِ – وَهُوَ الوَصْفِيَّةُ– كَمَا تَنْقُلُ التَّاءُ[1]مِنَ الجَنْسِ إِلَى الوَاحِدِ، وَمِنَ الأَصْلِ إِلَى الفَرْعِ، وَهُمَا التَّذْكِيرُ/ق66أ/ وَالتَّأْنِيثُ، وَبِأَنَّها تَصِيرُ حَرْفَ الإِعْرَابِ، كَمَا أَنَّ اليَاءَ كَذَلِكَ.

قَوْلُهُ[2]: **[تَاءُ التَّأْنِيثِ وَسَطًا]** لِأَنَّ التَّاءَ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ، وَكُلُّ مَا هُوَ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَطَرِّفَةً؛ فَيَنْتُجُ أَنَّ التَّاءَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَطَرِّفَةً.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ أَلِفَ التَّأْنِيثِ لَا يِجِبُ حَذْفُهَا] قَالَ المُوصِلِيُّ: تَشْبِيهًا لَهَا بِالمُنْقَلِبَةِ عَنِ الأَصلِ؛ لِلُزُومِهَا الكَلِمَةَ، وَثُبُوتِهَا فِي التَّصْغِيرِ، وَالتَّكْسِيرِ[3]. اِنْتَهَى.

وَمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّارِحُ سَبَقَهُ إِلَيْهِ الشَّرِيفُ[4]، وَكَانَ وَجَّهَهُ أَنَّ التَّاءَ[5]لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ، وَلَوْ لَفْظًا كَمَا فِي: (طَلْحَةَ)، وَ(تَمْرَةَ)، وَنَحْوِهِمَا بِخِلَافِ الأَلِفِ؛ فَقَدْ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً، وَلِلْإِلْحَاقِ. قَالَ الشَّرِيفُ[6] وَغَيْرُهُ – أَيْضًا–: (وَلِأَنَّهَا تَنْقَلِبُ إلى حَرْفٍ آخَرَ كَ(الوَاوِ) مَثْلًا؛ فَلَا يُكْرَهُ وُقُوعُهَا فِي الوَسَطِ؛ كَرَاهَةَ التَّاءِ[7].

قَوْلُهُ: [وَمِنْهَا حَذْفُ زِيَادَةِ التَّثْنِيَةِ، وَالجَمْعِ المُصَحَّحِ] مِثْلُهَا زِيَادَةُ مَا أَشْبَهَهُمَا، وَمِنَ الشَّبَهِ: (اثْنَانِ)، وَ(عِشْرُونَ)، وَ(أُولَاتُ)، وَنَحْوُهَا؛ فَنَقُولُ: إِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهَا: (اِثْنِيّ)، أَوْ (ثَنَوِيّ)، وَ(عِشْرِيّ)، وَ(أُولِيّ)، وَإِطْلَاقُهُ الجَمْعَ يَشْمَلُ المُذَكَّرَ، وَالمُؤَنَّثَ. وَقَدِ اقْتَصَرَ فِي البَيَانِ عَلَى الأَوَّلِ، وَمِثْلُهُ الثَّانِي، فِيمَا أَطْلَقَهُ ابْنُ مَالِكٍ[8]، وَغَيْرُهُ. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ[9] فِي نَحْوِ: (تَمَرَاتٍ) إِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ فَالنَّسَبُ إلى مُفْرَدِهِ، فَيُقَالُ: (تَمْرِيٌّ) بِالإِسْكَانِ. وَإِنْ كَانَ عَلَمًا فَمَنْ حَكَى إِعْرَابَهُ نَسَبَ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ. وَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ نَزَّلَ تَاءَهُ مَنْزِلَةَ تَاءِ (مَكَّةَ)، وَأَلِفَهُ مَنْزِلَةَ أَلِفِ (جَمَزَى)[10]؛ فَحَذَفَهُمَا، وَقَالَ: (تَمَرِيٌّ)

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قوله: [لِأَنَّ أَلِفَ التَّأْنِيثِ لَا يِجِبُ حَذْفُهَا].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص401).

(3) في (ك): (الياء). الرضي، شرح الشافية (ج165/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج322/1).

(4) ركن الدين، شرح الشافية (ج371/1–372)، و(ج408/1).

(5) في (ك): (الياء).

(6) ركن الدين، شرح الشافية (ج372/1).

(7) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج202/1).

(8) المرجع السابق، ج1940/4.

(9)ابْنُ هِشَامٍ، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص214).

(10) تُحْذَفُ الألفُ في مثل: (حُبْلِيّ وَجَمَزِيّ). الرضي، شرح الشافية (ج35/2).

بِالفَتْحِ. قَالَ: (وَأَمَّا نَحْوُ: (ضَخِمَاتٌ) فَفِي أَلِفِهِ القَلْبُ، وَالحَذْفُ؛ لأَنَّهَا كَـ(أَلِفِ) (حُبْلَى)، وَلَيْسَ فِي أَلِفِ نَحْوِ: (مُسْلِمَاتٍ)، وَ(سُرَادِقَاتٍ) إِلَّا الحَذْفُ. اِنْتَهَى.

قَوْلُهُ: [أَمَّا إِذَا سُمِّيَ بِهِمَا إِلى آخِرِهِ] فِي المُثَنَّى إِذَا سُمِّيَ بِهِ لُغَتَانِ: **الأُولَى:** أَنْ يُعْرَبَ بَعْدَ /ق66ب/ التَّسْمِيَةِ بِمَا كَانَ يُعْرَبُ بِهِ قَبْلَهَا. **وَالثَّانِيَةُ:** أَنْ يُجْعَلَ: كَـ(قَمَرَانِ)[1] فِي التِزَامِ الأَلِفِ. وَإِعْرَابُهُ عَلَى النُّونِ إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ. وَفِي المَجْمُوعِ المُذَكَّرِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ، **أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ:** – أَنْ يُعْرَبَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ بِمَا كَانَ يُعْرَبُ بِهِ قَبْلَهَا. – وَأَنْ يُجْعَلَ كَـ(غِسْلِين)[2] فِي التِزَامِ اليَاءِ[3]، وَجُعِلَ الإِعْرَابُ فِي النُّونِ مَصْروفًا. – وَأَنْ يُجْعَلَ كَـ(هَارُونَ) فِي التِزَامِ الوَاوِ، وَجُعِلَ الإِعْرَابُ عَلَى النُّونِ غَيْرَ مَصْرُوفٍ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ، وَشَبْهِ العُجْمَةِ. وَهَذَا دُونَ مَا قَبْلَهُ. وَالتِزَامُ الوَاوِ، وَفَتْحُ النُّونِ مُطْلَقًا، ذَكَرَهُ السِّيرَافِيُّ، وَهُوَ دُونَ سَابِقِهِ. وَأَمَّا المَجْمُوعُ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ فَإِنَّهُ يُعْرَبُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ عَلَى اللُّغَةِ الفُصْحَى بِمَا كَانَ يُعْرَبُ بِهِ قَبْلَهَا، وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَمْنَعُهُ التَّنْوِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْنَعُهُ الصَّرْفَ فَيَجُرُّهُ، وَيَنْصِبُهُ بِالفَتْحَةِ، وَلَا يُنَوِّنُ.

قَوْلُهُ[4]: **[وَقِنَّسرِين]** هِيَ بِكَسْرِ القَافِ، وَتَشْدِيدِ النُّونِ – مَكْسُورَةً وَمَفْتُوحَةً– بَلْدَةٌ بِالشَّامِ. وَيُقَالُ لَهَا – أَيْضًا– قِنَّسْرُون[5].

قَوْلُهُ[6]: **[وَهِيَ شَقَائِقُ النُّعْمَانِ]** هِيَ – أَيْضًا– اسْمُ قَبِيلَةٍ فِي بِنِي ضَبَّةَ بِنِي ضَبَّةَ مَنْقُولَةٌ مِنَ الشَّقِرَةِ وَاحِدَةُ الشَّقِرِ، بِمَعْنَى: (شَقَائِقِ النُّعْمَانِ)[7].

قَوْلُهُ: [أَوْ لَمْ يَكُنْ كَـ(نِمِرِيٍّ)] قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ: (لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ(يَعِدُ)، ثُمَّ نَسَبْتَ إِلَيْهِ، فَالقِيَاسُ فَتْحُ العَيْنِ؛ فَتَقُولُ: (يَعَدِيٌّ)، فَتَنْظُرُ إِلى اللَّفْظِ لَا إِلى أَصْلِ الوَزْنِ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ

---

(1) في (ك): (عمران).

(2) تقول في غِسْلين: غِسْلِينيّ. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج1/373).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص402).

(4) نص الجاربردي: وَقِنْسَرِين: علم بقعة غير منصرف للعلمية والتأنيث. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص402).

(5) جاء: (قِنَّسْرِينيّ وقِنَّسْرِيّ)؛ أي: ولأجل أنه يحذف علامة التثنية والجمع في النسب إلا إذا كان المنسوب، – عَلَمًا– أعرب بالحركات، جاء: (قِنَّسْرِي) – بحذف العلامة– وجاء: (قِنَّسْرِينيّ) – بعدم حذفها؛ لأنه أعرب (قِنّسْرين) بالحروف، وبالحروف وبالحركات – أيضًا–، فمن قال: (قِنَّسْرون) بالواو حالة الرفع قال في النسبة: (قِنَّسْريّ) – بحذف الواو والنون– ومن قال: (قِنَّسْرين) – بالياء والإعراب على النون– قال: (قِنَّسْرِينيّ). انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج1/373).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص404).

(7) الشَّقِرة واحدة الشَّقِر، وهي شقائق النعمان، نبت أحمر. ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص365).

بـ(يَضَعَ) مَنَعْتَهُ الصَّرْفَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ الفِعْلِ، فَإِنْ صَغَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ؛ فَتَقُولُ: (يُضَيْعٌ)[1]؛ لِأَنَّ وَزْنَ الفِعْلِ قَدْ زَالَ بِالتَّصْغِيرِ؛ فَلِذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يُرَاعَى اللَّفْظُ فِي /ق67أ/ (يَعْدُو)، لَا تَقُولُ أَصْلُهُ (يَوْعِدُ)، فَيُنْسَبُ[2]إِلَيْهِ كَمَا يُنْسَبُ[3]إلى (يَوْعِدُ)، وَلَوْ نَسَبْتَ إلى (يَزِرَ) اسْمِ رَجُلٍ. والأَصْلُ (يَزْئِرُ)؛ فَخُفِّفَ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ إلى السَّاكِنِ قَبْلَهُ فَفِيهِ وَجْهَان: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ عَلَى اللَّفْظِ إِذِ الهَمْزَةُ فِي النِّيَّةِ؛ فَهُوَ فِي التَّقْدِيرِ مِنْ بَابِ (تَغْلِب[4]). وَالثَّانِي: أَنْ تُجْرِيَهُ مَجْرَى (تَمْر)؛ اِعْتِبَارًا لَهُ بِمَا آلَ إِلَيْهِ. قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ (يَعِدُ)، وَ(يَزِرُ)؟ وَكِلَاهُمَا عَلَى وَزْنِ (فَعِل)؟ فَالجَوَابُ: أَنَّ الكَسْرَةَ فِي (يَعِدُ) أَصْلٌ، وَهِيَ فِي (يَزِرُ) عَارِضَةٌ. أَلَا تَرَى أَنَّ الأَصْلَ فِي (يَعِدُ): (يَوْعِدُ)، وَفِي: (يَزِرُ): (يَزْئِرُ)، وَلَا يَكُونُ الأَصْلِيُّ فِي الثِّقَلِ كَالعَارِضِ. اِنْتَهَى. وَ(يَزْئِرُ) مُضَارِعٌ مِنَ (الزَّئِيرِ)، وَهُوَ صَوْتُ الأَسَدِ مِنْ صَدْرِهِ. يُقَالُ: (زَأَرَ) كَـ(ضَرَبَ)، وَ(مَنَعَ)، وَ(سَمِعَ).

قَوْلُهُ[5]: **[**[6]**فَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ العَيْنَ]** فَيَقُولُ: (إِبَلِيٌّ)[7].

قَوْلُهُ: [لِمَا ذَكَرْنَا]؛ أَيْ: مِنْ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُفْتَحْ يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ الكَسْرَتَيْنِ؛ يَعْنِي: اليَاءَيْنِ، وَهُوَ مُسْتَثْقَلٌ عِنْدَهُمْ، وَهَهُنَا يَلْزَمُ اجْتِمَاعُ كَسْرَاتٍ مَعَ اليَاءَيْنِ؛ فَهَهُنَا بِطَرِيقِ الأَوْلَى أَنْ يُفْتَحَ لِرَفْعِ هَذَا الثِّقَلِ.

قَوْلُهُ[8]: **[وَمِنْهُمْ مَنْ يُبْقِي الْكَسْرَةَ؛ لِأَنَّ اللِّسَانَ يَعْمَلُ فِي جِهْةٍ وِاحِدَةٍ]** المُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ مِنَ الشَّارِحِينَ، وَكَلَامِ **المُصَنِّفِ** فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[9] أَنَّ نَحْوَ: (إِبِلٍ)، وَنَحْوَ: (نَمِرٍ) فِي الحُكْمِ

---

(1) كان المازني يرد نحو: (يَضَع)، وَ(هَارٍ) إلى أصله، نحو: (يويضع)، و(هويئرًا). وفي باب لتحقير عند سيبويه: (يُضَيْعٌ)، انظر: سيبويه، الكتاب (ج457/3)، والرضي، شرح الشافية (ج224/1).

(2) في (ك): (فتنسب).

(3) في (ك): (كما تنسب).

(4) الجيد في النسب إلى (تغلب) ونحوه من الرباعي الساكن الثاني المكسور الثالث بقاء الكسرة، والفتح عند أبي العباس مطرد، وعند سيبويه مقصور على السماع.

وافتح أو اكسر عين نحو (تغلبا) ... والكسر في (علبطي) وجبا

ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1931/4، و1947).

(5) نص الجاربردي: وإن كان فاؤه أيضًا مكسورًا كـ(إبل)، فمنهم من يفتح العين؛ لِمَا ذكرنا. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص404).

(6) ساقط في (ك)، إلى قَوْلِهِ: [وَمِنْهُمْ مَنْ يُبْقِي الْكَسْرَةَ؛ لِأَنَّ اللِّسَانَ يَعْمَلُ فِي جِهْةٍ وِاحِدَةٍ].

(7) إن كان المنسوب إليه ثلاثيًا مكسور العين فتحت عينه وجوبًا كقولك في (نَمِر): (نَمَرِيٌّ). وفي (إِبِلٍ): (إِبَلِيٌّ). وفي (الدّئل): (دُؤَلِيّ). انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1947/4).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص405).

(9) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج564/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

سَوَاءٌ، وَصَرَّحَ بِهِ ابْنُ هِشَـامٍ[1]؛ فَقَالَ: (وَيَجِبُ قَلْبُ الكَسْرَةِ فَتْحَةً فِي (فَعِلٍ) كَـ(نَمِرٍ)، و(فُعِلٍ) كَـ(دُئِلٍ)، وَ(فِعِلٍ) كَـ(إِبِلٍ). وَمِنْ قَبْلِهِ ابْنُ مَالِكٍ، قَالَ فِي شَرْحِ الكَافِيَـةِ[2]، وَإِذَا كَانَ المَنْسُوبُ إِلَيْهِ ثُلَاثِيًّا مَكْسُورَ العَيْنِ فُتِحَتْ عَيْنُهُ وُجُوبًا، كَقَوْلِكَ فِي: (نَمِرٍ): (نَمَرِيٌّ)، وَفِي: (إِبِلٍ): (إِبَلِيٌّ)، وَفِي: (الدُّئِلِ): (دُؤَلِيٌّ)، وَشَذَّ[3] قَوْلُهُمْ فِي: (الصَّعِقِ): (صِعِقِيٌّ)، وَالأَصْلُ: (صَعِق)؛ فَكَسَرُوا الفَاءَ؛ اِتِّبَاعًا لِكَسْرَةِ العَيْنِ، ثُمَّ أَلْحَقُوا يَاءَ النَّسَبِ، وَاسْتَصْحَبُوا الكَسْرَتَيْنِ؛ شُذُوذًا. وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: (لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي وُجُوبِ /ق67ب/ الفَتْحِ فِي: نَحْوِ: (نَمِرٍ)، وَ(دُئِلٍ)، وَ(إِبِلٍ) إِلَّا مَا ذَكَرَهُ طَاهِرُ القُزْوِينِيُّ[4]، فِي مُقَدِّمَةٍ لَهُ: (مِنْ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الجَوَازِ). وَقَدْ قِيلَ[5]: (وَإِنَّمَا فُتِحَتِ العَيْنُ فِي: نَحْوِ: (إِبِلٍ)؛ لِئَلَّا يَتَوَالى ثَلَاثُ كَسْرَاتٍ مَعَ يَاءِ النَّسَبِ؛ فَيَتَوَالى الثِّقَلُ. وَفُتِحَتْ فِي: (نَمِرٍ)، وَ(دُئِلٍ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُقِرَّ عَلَى كَسْرَةٍ لَكَانَ مُعْظَمُ الاسْمِ مُسْتَثْقَلًا).

قَوْلُهُ[6]: [لَمْ تُغَيَّرِ الكَسْرَةُ البَتَّةَ[7]] عَلَّلَ فِي شَرْحِ النَّظَّامِ[8]: بِأَنَّ الثِّقَلَ فِيهِ أَزْيَدُ مِنْ أَنْ يَتَدَارَكَهُ هَذَا القَدْرُ مِنَ التَّخْفِيفِ؛ فَالإِبْقَاءُ عَلَى الأَصْلِ أَوْلَى، وَسَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي الشَّرْحِ. وَعَلَّلَ

---

(1) يجب قلب الكسرة فتحة في:"(كل ثلاثي مكسور العين، سواءٌ كان مفتوح الفاء، أم مضمومها، أم مكسورها. فالمفتوح الفاء نحو: (فَعِل) كـ(نمر) بالنون. و(المضموم الفاء نحو: (فُعِل) كـ(دئل)، والمكسور الفاء نحو: (فِعِل) كـ(إبل)، فتقول في النسب إليها: (نمري، ودؤلي، وإبلي)، بفتح العين فيهن كراهة لتوالي الياءين والكسرتين. الوقاد، شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج592/2).

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1947/4).

(3) أسماءٌ شَذَّتْ عند النسب، وخرجت عن القواعد مثلُهُ: (رَبَّانِيٌّ)، و(شَعْرَانِيٌّ)، و(فَوقَانِيٌّ)، و(تَحْتَانِيٌّ)، و(جَوَّانِيٌّ)، و(مَرْوَزِيٌّ) نسبة إلى: (مَرْو)، و(أَمَوِيٌّ) بفتح الهمزة نسبة إلى (أُمَيَّةَ) بضمها، و(بَدَوِيٌّ) نسبة إلى البادية، و(جَلَوْلِيٌّ)، و(حَرَوْرِيٌّ) نسبة إلى (جَلَوْلَاء)، و(حَرَوْرَاءَ). انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص618-619).

(4) طاهر بن أحمد بن محمد القزويني(ت580هـ) يعرف بالنجار، (بهاء الدين)، ويكنى أبا محمد: أديب فاضل متفنن، نحوي، صرفي، له تصانيف جمة في فنون عدة ، وكان يغلب عليه علم الكلام. من آثاره: (سراج العقول في الكلام)، و(غاية التصريف)، و(لب الالباب في مراسم الإعراب). انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج1456/4)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج33/5).

(5) في (ك): (وقال قبل).

(6) نص الجاربردي: (ومنه من يبقي الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة فلا تثقل، وإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف، فإما أن يكون على أربعة أحرف، أو على أكثر منها، فإن كان على أكثر كـ(قُذَعْمِل)، و(مُسْتَخْرِج) لَمْ تُغَيَّرِ الكَسْرَةُ البَتَّةَ، ولا تُشَبِّهْهُ بـ(نَمِرٍ)؛ لبعده منه). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص405).

(7) ركن الدين، شرح الشافية (ج373/1).

(8) النظام، شرح الشافية (ج117/1).

الأَنْدَلُسِيُّ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[1]: (وَهُوَ أَوْلَى بِأَنَّ كَثْرَةَ الحُرُوفِ غَلَبَتْ عَلَى الكَسْرَةِ، وَصَارَتْ كَالمَنْسِيّ مَعَهَا؛ أَيْ: قَوِيَتِ الكَلِمَةُ بِالزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثَةِ يَعْنُونَ: أَنَّ الكَسْرَتَيْنِ فِي الثُّلَاثِيِّ يَسْتَفْرِقَانِ أَكْثَرَ الاسْمِ بِخِلَافِ الرُّبَاعِيّ، وَالأَكْثَرِ مِنْهُ.

قَوْلُهُ[2]: **[لَمْ تُغَيَّرِ الكَسْرَةُ البَتَّةَ]**؛ لِأَنَّ الثِّقَلَ أَزْيَدُ مِنْ أَنْ يَتَدَارَكَهُ هَذَا القَدْرُ مِنَ التَّخْفِيفِ فَالإِبْقَاءُ عَلَى الأَصْلِ أَوْلَى.

قَوْلُهُ: [وَلَا تُشَبِّهْهُ بِـ(نَمِرٍ)؛ لِبُعْدِهِ مِنْهُ]؛ أَيْ: فِي اللَّفْظِ. وَالتَّقْدِيرُ بِخِلَافِ، نَحْوِ: (تَغْلِبَ)، كَمَا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ[3]: **[فَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا كَـ(عُلَبِطٍ) فَلَمْ تُغَيَّرِ الكَسْرَةُ – أَيْضًا –]**؛ أَيْ: لأَنَّهُ خُمَاسِيٌّ فِي التَّقْدِيرِ: نَظَرًا إلى أَصْلِهِ، وَهُوَ (عَلَابِط)، أَوْ لِقِيامِ الحَرَكَةِ مَقَامَ الحَرْفِ الخَامِسِ.

قَوْلُهُ: [وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا]؛ أَيْ: كَـ(تَغْلِبَ)، وَهُوَ ابْنُ (وَائِلِ بْنِ قَاسِطٍ)[4] أَبُو حَيٍّ. وَ(يَثْرِبُ): وَهُوَ اسْمُ مَدِينَةِ الرَّسُولِ – صَلَى اللهُ تَعَالى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–. وَ(المَشْرِقُ)، وَ(المَغْرِبُ). **قَوْلُهُ**[5]: **[فَالأَفْصَحُ بَقَاءُ الكَسْرَةِ]** هُوَ اخْتِيَارُ سِيبَوَيْه[6]، وَالفَتْحُ عِنْدَهُ شَاذٌّ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَذَهَبَ المُبَرِّدُ [7]، وَابْنُ السَّرَاجِ[8]، وَمَنْ وَافَقَهُمَا إلى أَنَّهُ جَائِزٌ مُطَّرِدٌ.

---

(1) الأندلسي، المحصل في شرح المفصل.

(2) ساقط في (ك)، إلى قَوْلِهِ: [وَلَا تُشَبِّهْهُ بِـ(نَمِرٍ)؛ لِبُعْدِهِ مِنْهُ].

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص406).

(4) بنو وائل بن قاسط: بكرٌ، وتَغْلبُ، وعَنَزٌ، وشُخَيْص. تغلب بن وائل بن قاسط، من بني ربيعة، من عدنان: جد جاهلي، النسبة إليه (تغلبي) بفتح اللام، عند صاحبي القاموس والصحاح، ويجوز الكسر، واقتصر عليه صاحب اللباب. كانت منازل بنيه قبل الإسلام في الجزيرة الفراتية بجهات سنجار ونصيبين، وتعرف ديارهم هذه بديار ربيعة. أخبارهم في الجاهلية والإسلام كثيرة. وهم قبائل وبطون. منهم (الأراقم) رهط عمرو ابن كلثوم، وبنو (غنم) وبنو (عقامة) وبنو (حمدان) الحمدانيون، وبنو (فرسان) وآخرون. ويقال: من بقاياهم اليوم (الدواسر) ولابن السائب الكلبي كتاب (أخبار بني تغلب وأيامهم وأنسابهم). انظر: ابن دريد، الاشتقاق (ص335)، والزركلي، الأعلام (ج85/2).

(5) نص الجاربردي: (وإن كان على أربعة أحرف، فإما أن يكون قبل الحرف المكسور أو بعده حرف لين أو لم يكن، فإن لم يكن فإمّا أن يكون الحرف الثاني من ذلك الاسم متحركًا أو ساكنًا، فإن كان متحركًا كـ(عُلَبِط) فلم تغير الكسرة – أيضًا –، وإن كان ساكنًا فَالأَفْصَحُ بَقَاءُ الكَسْرَةِ، كـ(تَغْلِبِيّ)؛ لأن عدد حروف الكلمة كثيرة فلا يجدي عليه الخفة بوضع حركة مكان حركة). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص406).

(6) سيبويه، الكتاب (ج343/3).

(7) الرضي، شرح الشافية (ج19/2).

(8) ابن السراج، الأصول في النحو (ج64/3).

قَوْلُهُ[1]: **[فَالأَفْصَحُ بَقَاءُ الكَسْرَةِ]** فَإِنَّ سُكُونَ مَا قَبْلَ الكَسْرَتَيْنِ هَوَّنَ الخَطْبَ فِيهِ؛ فَتُرِكَ عَلَى الأَصْلِ.

قَوْلُهُ: [وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إلى آخِرِهِ] لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّكَلُّفِ، وَقَدْ /ق68أ/ حَمَلَ غَيْرُهُ مِنَ الشَّارِحِينَ العِبَارَةَ عَلَى ظَاهِرِهَا.

قَوْلُهُ[2]: **[كَلَامُ المُصَنِّفِ – أَيْضًا– يَدُلُّ عَلَيْهِ]**؛ أَيْ: عَلَى أَنَّ الاسْمِ إِذَا كَانَ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ لَمْ يُغَيِّرِ الكَسْرَةَ.

قَوْلُهُ[3]: **[مِنَ القِسْمِ الذِي نَحْنُ فِيهِ]** وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ الحَرْفِ المَكْسُورِ، أَوْ بَعْدَهُ حَرْفُ لِينٍ. فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ المُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: (مِنَ القِسْمِ الذِي نَحْنُ فِيهِ هَذَا الذِي ذَكَرَ فِي الحَاشِيَةِ، وَإِلَّا يَلْزَمُ اسْتِثْنَاءُ الشَّيْءِ مِنْ نَفْسِهِ، بَلِ المُرَادُ مِنَ القِسْمِ هُوَ: يَكُونُ فِي الاسْمِ كَسْرَةٌ، بِحَيْثُ إلى آخِرِهِ. وَهُوَ القِسْمُ الأَوَّلُ. تَأَمَّلْ؛ فَغَيْرُهُ لَا يَصِحُّ أَصْلًا. ض.

قَوْلُهُ: [وَيَكُونُ قَرِينَتهُ ذِكَرَ ذَلِكَ]؛ أَيْ: قَرِينَةَ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ المُرَادَ بِنَحْوِ: (تَغْلِبِيّ) مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ.

قَوْلُهُ[4]: **[وَلَا عِبْرَةَ بِالتَّاءِ]** جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ أَنَّ (فَعِيلَةَ) زَائِدَةٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ. وَالكَلَامُ فِيمَا لَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةٍ.

قَوْلُهُ[5]: **[قَرِيبَة مِنْ (فَعِيل)، وَ(فَعِيلَة) لَفْظًا، وَحُكْمًا]** أَمَّا لَفْظًا فَلِكَوْنِ كُلٍّ مِنْهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، ثَالِثُهَا حَرْفُ لِينٍ. وَأَمَّا حُكْمًا فَلِلْحَذْفِ وَعَدَمِهِ هُنَا[6]. وَلَا يَجُوزُ تَنْوِينُ (فَعِيلَة)، وَ(فَعُولَة)؛ وَنَحْوِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا أَعْلَامٌ لِلأَوْزَانِ.

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قَوْلِهِ: [وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إلى آخِرِهِ].

(2) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [قَرِيبَة مِنْ (فَعِيل)، وَ(فَعِيلَة) لَفْظًا، وَحُكْمًا].

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص407).

(4) نص الجاربردي: إذ الكلام فيما لا يزيد على أربعة، وَلَا عِبْرَةَ بِالتَّاءِ. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص407).

(5) نص الجاربردي: وفعيلة قَرِيبَة مِنْ (فَعِيل)، وَ(فَعِيلَة) لَفْظًا وَحُكْمًا. ذكر الجميع هاهنا فنقول: إما أن يكون معتل اللام أو لا، فإن لم يكن معتل اللام فتحذف منه الياء والواو، وَتُبْدَلُ الكَسْرَةُ وَالضَّمَّةُ فَتْحَةً مِنْ (فَعِيلَةٍ)، وَ(فَعُولَةٍ). انظر: المرجع السابق، ص408.

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص408).

قَوْلُهُ[(1)]: **[لَفْظًا وَحُكْمًا]** أَمَّا لَفْظًا؛ فَلِأَنَّها كُلَّهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ؛ فَإِنْ قُلْنَا لَا عِبْرَةَ بِالتَّاءِ، وَأَمَّا حُكْمًا؛ فَلِأَنَّ الوَاوَ، وَاليَاءَ يُحْذَفُ مِنْهَا.

قَوْلُهُ: [وَتُبْدَلُ الكَسْرَةُ وَالضَّمَّةُ فَتْحَةً مِنْ (فَعِيلَة)، وَ(فَعُولَة)] أَمَّا الإِبَدَالَ مِنْ (فَعِيلَةٍ) كـ(حَنِيفَةٍ) ؛ فَلِأَنَّهَا بَعْدَ حَذْفِ اليَاءِ، وَالتَّاءِ تَصِيرُ بِصُورَةِ: (نَمِرٍ). وَأَمَّا مِنْ (فَعُولَةٍ)[(2)] فَلِمَا سَيَأْتِي فِي حَذْفِ الوَاوِ مِنْهَا. وَخَالَفَ فِيهَا ابْنُ الطَّرَاوَةِ [(3)] فَذَهَبَ إلى أَنَّكَ تَحْذِفُ الوَاوَ، وَتُبْقِي الضَّمَّةَ؛ فَتَقُولُ: (رَكُبِيٌّ)، وَ(حَمُلِيٌّ) فِي النِّسْبَةِ إلى (رَكُوبَةٍ) وَ(حَمُولَةٍ) كَمَا لَوْ نَسَبْتَ إلى (عَضُدٍ)، وَ(سَمَرٍ)، وَنَحْوِهِمَا، وَالأَوَّلُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْه[(4)]، وَهُوَ الصَّحِيحُ لِلسَّمَاعِ؛ فَإِنَّ العَرَبَ حِينَ نَسَبَتْ إلى (شَنُوءَةٍ) قَالُوا: (شَنَئِيٌّ). فَإِنْ قِيلَ: (شَنَئِيٌّ) شَاذٌّ؟ أُجِيبَ: بِأَنَّهُ لَوْ وَرَدَ نَحْوُهُ مُخَالِفًا لَهُ صَحَّ ذَلِكَ، وَلَكِنْ لَمْ يُسْمَعْ فِي (فَعُولَة) غَيْرُهُ، وَلَمْ يُسْمَعْ إِلَّا كَذَلِكَ؛ فَهُوَ جَمِيعُ المَسْمُوعِ مِنْهُ فَصَارَ أَصْلًا يُقَاسُ عَلَيْهِ[(5)].

قَوْلُهُ[(6)]: **[فَتَقُولُ فِي (حَنِيفَةَ)، وَ(شَنُوءَةَ): (حَنَفِيٌّ)[(7)]]**

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَتُبْدَلُ الكَسْرَةُ وَالضَّمَّةُ فَتْحَةً مِنْ (فَعِيلَة)، وَ(فَعُولَة)].

(2) أَمَّا الإِبَدَالَ مِنْ (فَعِيلَةٍ) كـ(حَنِيفَةٍ)؛ فَلِأَنَّهَا بَعْدَ حَذْفِ اليَاءِ، وَالتَّاءِ تَصِيرُ بِصُورَةِ: (نَمِرٍ). وَأَمَّا مِنْ (فَعُولَةٍ) ساقط في (ك).

(3) سُلَيْمَان بن مُحَمَّد بن عبد الله السبائي المالقي أَبُو الْحُسَيْن ابْن الطَّراوة(ت528هـ)، كَانَ نحويًّا ماهرًا، أديبًا بارعًا، تجول كثيرا في بلاد الأندلس، لم يكن أحد أحفظ منه لكتاب سيبويه، ولا أعلم به ولا أوقف منه عليه، كان يعرف بالأستاذ، وذكروا أنه لا يلقب بالغرب بالأستاذ إلا النحوي الأديب. وَأَلَّفَ: (الترشيح على النَّحْو)، مختصر، و(المقدمات على كتاب سيبويه)، وكان له اعتراضات على الكتاب، يتتبع فيه هفوات سيبويه، و(مقالة في الاسم والمسمى). انظر: الضبّي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص304)، والحموي، معجم الأدباء (ج1402/3)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج602/1).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب (ج70/2).

(5) جعل أبو الحسن مثل هذ أصلًا يقاس عليه. وذلك أنه قال في النسب إلى فَعُولة: (فَعَلِيّ)، نحو: رَكَبِيّ في النسب إلى رَكُوبة، قياسًا على قولهم في النسب إلى شَنُوءة: شَنَئِيّ. وهو مذهب سيبويه. انظر: سيبويه، الكتاب (ج70/2)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص228).

(6) نص الجاربردي: وفعيلة قَرِيبَة مِنْ (فَعِيل)، وَ(فَعِيلَة) لَفْظًا، وَحُكْمًا. ذكر الجميع هاهنا فنقول: إما أن يكون معتل اللام أو لا، فإن لم يكن معتل اللام فتحذف منه الياء والواو، وَتُبْدَلُ الكَسْرَةُ وَالضَّمَّةُ فَتْحَةً مِنْ (فَعِيلَةٍ)، وَ(فَعُولَةٍ)، دون (فعيل)، و(فعول)، لكن بشرط صحة العين، ونفي التضعيف؛ فَتَقُولُ فِي (حَنِيفَة)، وَ(شَنُوءَة): (حَنَفِيّ)، و(شنيء). وفي (حنيف)، و(شنوء): (حنيفِيّ)، و(شنوئِيّ)؛ فرقًا بينهما. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص409).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص409).

ذَكَرَ ابْنُ الدَّهَّانِ[1]: أَنَّ النَّسَبَ إلى مَذْهَبِ (أَبِي حَنِيفَةَ): (حَنِيفِيٌّ)[2]. قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ: (كَأَنَّهُ أَرَادَ الفَرْقَ بَيْنَ النَّسَبِ إلى القَبِيلَةِ، وَالمَذْهَبِ، وَلَيْس بِعَرَبِيّ. وَ(حَنِيفَةُ) لَقَبُ (أُثَالِ بْنِ لُجَيْمٍ)[3] أَبِي حَيٍّ مِنَ العَرَبِ. وَ(الشَّنُوءَةُ) التَّقَزُّزُ، بِقَافٍ وَزَايَيْنِ، وَهُوَ التَّبَاعُدُ مِنَ الأَدْنَاسِ. يُقَالُ: (رَجُلٌ فِيهِ شَنُوءَةٌ)، وَمِنْهُ: (أَزْدُ شَنُوءَةَ) ، وَهِيَ مِنَ اليَمَنِ[4]، يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ (شَنَائِيٌّ). قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: وَرُبَّمَا قَالُوا: (أَزْدُ شَنُوَّةَ)[5]بالتَّشْدِيدِ مِنْ /ق68ب/ غَيْرِ مَهْمُوزٍ، يُنْسَبُ إِلَيْهَا (شَنَوِيٌّ)[6].

قَوْلُهُ[7]: **[[8]فَتَقُولُ فِي (حَنِيفَةَ) ، وَ(شَنُوءَةَ)]** وَفِي (شَنُوءَةَ) خِلَافٌ[9] بَيْنَ سِيبَوَيْه وَأَبِي العَبَّاسِ[10]؛ فسِيبَوَيْه يُجْرِيهَا مَجْرَى (فَعِيلَةٍ) فِي حَذْفِ وَاوِهَا بَعْدَ حَذْفِ تَاءِ التَّأْنِيثِ؛ فَيَبْقَى (شَنُؤ) كَ(عَضُد) فَيُفْتَحُ عَنِ الفِعْلِ المَضْمُومَةِ كَمَا يُفْتَحُ عَنِ المَكْسُورةِ؛ فَتَقُولُ: (شَنَئِيّ)، وَأَمَّا أَبُو العَبَّاسِ فَإِنَّهُ يُثْبِتُ واو (فَعُولَة)، وَيَقْتَصِرُ عَلَى حَذْفِ تَاءِ التَّأْنِيثِ، وَيَزْعُمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي (شَنُوءَةَ): (شَنَئِيٍّ) شَاذٌّ لَا يُؤْخَذُ بِهِ؛ إِذِ الوَاوُ لَا يُكْرَهُ فِي النَّسَبِ كَرَاهَةَ أُخْتِهَا، وَهِيَ اليَاءُ؛ أَلَا يُرَى أَنَّهُمْ قَالُوا في (عَدِيٍّ):

---

(1) وجد الباحث: في كتاب (شرح الدروس في النحو)، لـ(ابن الدهان)، ما نصه: في (حنيفة): (حنفيّ)، وذلك أنك لما حذفت (التاء)، و(الياء) في (حنيفة)، بقيت الكلمة (حنف)، (فعل)، إذا نسبت إليه فتحت وسطه كما فعلت في النسب إلى (نمر)، والقول ما قاله الدهان، ومحقق كتابه الإدكاوي وسبق أن ذكره ابن جماعة بقولهم: (حَنِيفَةٍ)؛ بَعْدَ حَذْفِ اليَاءِ، وَالتَّاءِ تَصِيرُ بِصُورَةِ: (نَمِرٍ). ولم يذكر عند الدهان أنه قصد التفرقة بين النسب إلى (حنيفة)، والنسب إلى مذهب (أبي حنيفة)! . وفي التمهيد: النسب إلى (فعيلة)مثل :صحيفة :صحفي)بحذف الياء و(حنيفة ،حنفي)بخلاف (جليلة)لتضعفية وبخلاف (طويلة)للاعتلال عينه؛ فيقال: (جبليي وطويلي)وشذ(عميري)و(سليقي). انظر: ابن الدهان، شرح الدروس في النحو (ص674، و686)، ورضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص616).

(2) (حَنِيفِيٌّ) ساقط في (ك).

(3) في (ك): (لحيم)، وفي (ط): (لخيم)، وفي (م): (نجم)، والصواب: (لُجَيْمٍ). انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (802/1).

(4) في (ك): (وهم حي مِنَ اليَمَنِ).

(5) في (ط): (أَزْدُ شَنُوءَةَ).

(6) منقول من: الجوهري، الصحاح (ج58/1). وانظر: الوقاد، شرح التصريح على التوضيح (ج596/2)، والسيوطي، همع الهوامع (ج400/3)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج509/6).

(7) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَالمُؤَنَّثُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ لِاسْتِثْقَالِهِمْ إِيَّاهُ].

(8) انظر: الوقاد، شرح التصريح على التوضيح (ج596/2)، والسيوطي، همع الهوامع (ج400/3)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج509/6).

(9) انظر: الرضي، شرح الشافية (ج24/2).

(10) ابن جني، الخصائص (ج112/2)، والسيوطي، همع الهوامع (ج400/3).

(عَدَوِيٌّ)، وَفِي (عَدُوٍّ): (عَدَوِيّ) فَيُغَيِّرُوا اليَاءَ، وَلَمْ يُغَيِّرُوا الوَاوَ، وَقَالُوا فِي (سَمَرٍ): (سَمَرِيٌّ)، وَفِي (نَمِرٍ): (نَمَرِيٌّ)، فَأَبْدَلُوا الكَسْرَةَ، وَأَثْبَتُوا الضَّمَّةَ؛ إِذِ المُسْتَثْقَلُ إِنَّمَا هُوَ اجْتِمَاعُ اليَاءاتِ وَالكَسْرَاتِ.

قَوْلُهُ[1]: **[وَالمُؤَنَّثُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ لِاسْتِثْقَالِهِمْ إِيَّاهُ]**؛ أَيْ: لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ ثِقَلُ اللَّفْظِ وَالمَعْنَى. وَفِي المُذَكَّرِ ثِقَلُ اللَّفْظِ فَقَط. وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمَّا حُذِفَ مِنْهُ التَّاءُ أتبع حَذْفَ اليَاءِ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يُؤْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ. وَقِيلَ: إِنَّ (فَعِيلًا)، وَ(فَعُولًا) مُقَدَّمَانِ عَلَى (فَعِيلَةٍ) وَ(فَعُولَةٍ). وَالأَصْلُ عَدَمُ الحَذْفِ فَكَانَا أَحَقَّ بِأَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِمَا كَمَا هُمَا. وَمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّارِحُ هُوَ مَا فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ[2]، وَقَالَ الأَنْدَلُسِيُّ [3]: إِنَّهُ الأَوْلَى.

قَوْلُهُ[4]: **[لِاسْتِثْقَالِهِمْ إِيَّاهُ]** أَوْ لِأَنَّ المُذَكَّرَ لَمَّا كَانَ هُوَ الأَصْلُ، وَالأَسْبَقُ أَخَذَ نَصِيبَ الأَصْلِ.

قَوْلُهُ[5]: **[فَلَمْ يُفَرِّقُوا فِيه]**؛ أَيْ: لَمْ يُحْذَفْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الوَاوِ، وَاليَاءِ، لَا فِي المُذَكَّرِ، وَلَا فِي المُؤَنَّثِ.

قَوْلُهُ: [فَلَوْ قَلَبُوا لَزِمَ زِيَادَةُ التَّغْيِيرِ مَعَ اللَّبْسِ] يَعْنِي لَوْ قَالُوا: (طَالِيٌّ) كَثُرَ التَّغْيِيرُ بِالإِعْلَالِ بَعْدَ الحَذْفِ، وَالتَبَسَ بِالنِّسْبَةِ إلى (طَالَ) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (طَلَى)[6].

قَوْلُهُ: [وَلَوْ لَمْ يَقْلِبُوا لَزِمَ الاسْتِثْقَالُ] قَالَ أَبُو حَيَّانَ: (فَإِنْ قُلْتَ قَدْ أَجَزْتَ (بَيَضَاتٍ)، وَ(جَوَزَاتٍ) بِالتَّحْرِيكِ؛ فَهَلَّا أَجَزْتَ (طَوَلِيّ) بَالتَّحْرِيكِ فِي النِّسْبَةِ إلى (طَوِيلَةٍ)؟ قُلْتُ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَهُوَ أَنَّ الحَرَكَةَ فِي (بَيَضَاتٍ)، وَ(جَوَزَاتٍ) عَارِضَةٌ؛ فَلَمْ يُعْتَدَّ بِهَا، وَالنِّسْبَةُ بِيَاءٍ مُسْتَأْنَفٌ[7]. انتهى.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص410).

(2) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج564/1).

(3) الأندلسي، المحصل في شرح المفصل.

(4) ساقط في (ك)، إلى قَوْلُهُ: [فَلَوْ قَلَبُوا لَزِمَ زِيَادَةُ التَّغْيِيرِ مَعَ اللَّبْسِ].

(5) نص الجاربردي: وَالمُؤَنَّثُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ لِاسْتِثْقَالِهِمْ إِيَّاهُ. أما المعتل العين فلم يفرقوا فيه؛ فقالوا: (طويلي) في (طويل)، و(طويلة)؛ لأنهم لو قالوا: (طَوَلِي) في (طويلة) لتحركت الواو، وانفتح ما قبلها. فلو قلبوا لزم زيادة التغير مع اللبس، ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال. وكذا: (قوولي) في (قوول)، و(قوولة). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص410).

(6) انظر: ابن سيده، المخصص (ج162/4).

(7) ...وإن كان معتلّ العين يجمع على فَعْلات –بسكون العين، نحو: بَيْضَات وجَوْزَات، في جمع: بَيْضة وجَوْزَة، لاستثقال الحركة على الواو والياء إن لم يقلبوهما ألفا، وحصول التغيير إن قلبوهما ألفا. وهُذَيْل تُسَوِّي بين الصحيح والمعتل العين، فتقول في جمع بَيْضَة وجَوْزَة: بَيَضات وجَوَزات – بفتح الياء [والواو] ولم تلتفت إلى حركتهما لعروضهما. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج432/1).

وَلَكَ أَنْ تَقُولَ – أَيْضًا–: (قَدْ صَحَّح (طَوِيلِيٌّ)، وَلَمْ يُعْمَلْ مَعَ وُجُودِ مُقْتَضَى الإِعْلَالِ؛ لِخَوفِ اللّبْسِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ؛ فَهَلّا جَازَ (طُولِيٌّ) لِغَرَضِ الفَرْقِ عَلَى قِيَاسِهِ مِنْ غَيْرِ إِعْلَالٍ لِنَظِيرِ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ[1]: **[**[2]**وَلَمْ يُفَرّقُوا فِيهِ – أَيْضًا–]** بِالحَذْفِ لَا فِي المُذَكَّرِ، وَلَا فِي المُؤَنَّثِ.

قَوْلُهُ: [وَ(حَرُورِيٌّ) فِي المُذَكَّرِ]؛ أَيْ: نِسْبَةً إِلى (حَرُورٍ). وَيُقَالُ – أَيْضًا–: (حَرُورِيٌّ)[3] فِي النِّسْبَةِ إِلى (حَرُورَاءَ)، اسْمُ قَرْيَةٍ، يُمَدُّ وَيُقْصَرُ نُسِبَ إِلَيْهَا (الحَرُورِيَّةُ) مِنَ الخَوَارِجِ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ مُجْتَمَعِهِمْ كَانَ بِهَا. وَسَيَأْتِي هَذَا. وَالمُرَادُ /ق69ب/ هُنَا الأَوَّلُ.

قَوْلُهُ[4]: **[مَعَ اللَّبْسِ]**؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَدْغَمَ يَصِيرُ (شَدّ)، وَهُوَ (عَلَمٌ)؛ فَيَلْتَبِسَ حَالُ النِّسْبَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ النِّسْبَةَ؛ أَيْ: (شَدّ) اسْمُ رَجُلٍ، أَوْ إِلى (شَدِيدٍ) أَوْ (حَرّ)، أَوْ إِلى (حَرُورٍ). ض.

قَوْلُهُ: [وَ(الحَرُّ)، وَ(الرّيحُ الحَارَّةُ)] وَبِمَعْنَى الحَرَارَةِ. قَالَ فِي القَامُوسَ: و(الحَرُورُ): الرّيحُ الحَارَّةُ بَاللّيْلِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالنَّهَارِ، وَحَرُّ الشَّمْسِ، وَالحَرُّ الدَّائِمُ، وَالنَّارُ[5].

قَوْلُهُ[6]: **[فَتَقُولُ فِي (جُهَيْنَةَ)**[7] **إِلَخ]** (جُهَيْنَةُ): اسْمُ قَبيلَةٍ، وَفِي المَثَلِ، وَ(عِنْدَ جُهَيْنَةَ الخَبَرُ اليَقِينُ)[8]. وَ(عُيَيْنَةُ): اسْمُ رَجُلٍ. وَيُقَالُ: (قُوَيْمَةٌ مِنْ نَهَارٍ)؛ أَيْ: سَاعَةٌ[9].

---

(1) نص الجاربردي: وأما المضاعف فَلَمْ يُفَرّقُوا فِيهِ – أَيْضًا– الياء كـ(شديديّ)، و(حروريّ) في المذكر، والمؤنث لأنهم لو حذفوا الياء والواو، وقالوا: (شدديّ)، و(حرري)؛ لأدى إلى الثقل، ولو أدغموا لزموا زيادة التغيير مع اللبس. و(الحرور)، و(الريح الحارة)، وبمعنى الحرارة – أيضًا–. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ج4109/1).

(2) ساقط في (ك)، إلى قَوْلُهُ: [وَ(حَرُورِيٌّ) فِي المُذَكَّرِ].

(3) في (ط): (حَرَوِيٌّ).

(4) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَ(الحَرُّ)، وَ(الرّيحُ الحَارَّةُ)].

(5) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج374/1).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص411).

(7) النسب إلى (فُعَيلَة)، مثل: (جُهَيْنَة): (جُهَنَيّ)، و(قُرَيْظِيٌّ) نسبة إلى (قُرَيْظَةَ)، بخلاف (قُلَيْلَة)، و(قُوَيْمَة) بتضعيف الأول واعتلال الثاني؛ فيقال: (قُلَيْلِيٌّ)، (قُوَيْمِيٌّ)، وشَذَّ: (رُدَيْنِيٌّ) إلى (رُدَيْنَة). انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص616).

(8) انظر: الميداني، مجمع الأمثال (ج3/2).

(9) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1152/1).

قَوْلُهُ[1]: **[فَلَا يَلْزَمُ المَحْذُورُ]** وَهُوَ زِيَادَةُ التَّغْيِيرِ مَعَ اللَّبْسِ، عَلَى تَقْدِيرِ القَلْبِ، وَالاسْتِثْقَالُ: عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ القَلْبِ.

قَوْلُهُ[2]: **[إِشَارَةٌ إلى أَنَّ الغَرَضَ]** لِأَنَّ الغَرَضَ الأَصْلِيَّ أَنْ تَكُونَ الكَلِمَةُ عَلَى أَرْبَعَةٍ، وَبَعْدَ الكَسْرَةِ حَرْفُ لِينٍ. وَمِثْلُ هَذِهِ الكَلِمَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى وَزْنِ (فَعِيلٍ)، أَوْ (فَعِيلَةٍ). وَأَمَّا (فَعُولَةٌ)[3]، وَأَخَوَاتُهَا فَلَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ فَلَا يَكُونُ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ بَلْ بِالعَرَضِ.

قَالَ المُصَنِّفُ: **[وَ(سُلَيْمِيٌّ) فِي** (الأَزْدِ)، **وَ(عُمَيْرِيٌّ) فِي** (كَلْبٍ) **شَاذٌّ]**[4] قَالَ الجَوْهَرِيُّ: (أَزْدٌ) : أَبُو حَيٍّ مِنَ اليَمَنِ، وَهُوَ (أَزْدُ بْنُ الغَوْثِ بْنِ نبت بْنِ مَالِكِ بْنِ كَهْلَانَ بْنِ سَبَأ)[5]، وَهُوَ بِالسِّينِ؛ أَيْ: السَّاكِنَةِ أَفْصَحُ[6]. وَيُقَالُ: (أَزْدُ شَنُوءَةَ) ، وَ(أَزْدُ عُمَانَ)، وَ(أَزْدُ سُرَاةَ) . وَقَالَ: (كَلْبٌ): حَيٌّ مِنْ قُضَاعَةَ. وَفِي القَامُوسِ: (أَزْدُ بْنُ الغَوْثِ)، وَبِالسِّينِ أَفْصَحُ: أَبُو حَيٍّ بِاليَمَنِ، وَمِنْ أَوْلَادِهِ: الأَنْصَارُ كُلُّهُمْ[7].

قَوْلُهُ[8]: **[لِئَلَّا يَلْتَبِسَ (بِسُلَيْمَةَ) التِي]** يَعْنِي إِنَّمَا لَمْ يُحْذَفِ اليَاءُ مِنْ (سُلَيْمَةَ) التي تُنْسَبُ إلى (الأَزْدِ)، وَ(السُّلَيْمِةُ) : أَبُو قَبِيلَةٍ مِنَ اليَمَنِ، يُنْسَبُ إِلَى (الأَزْدِ). وَ(الأَزْدُ): – أَيْضًا– قَبِيلَةٌ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِـ(سُلَيْمَةَ) ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ أُخْرَى، لَا يُنْسَبُ إِلَى (الأَزْدِ)؛ فَهِيَ جَارِيَةٌ عَلَى القِيَاسِ؛ فَتَقُولُ لِلأَوَّلِ: (سُلَيْمِيٌّ)، وَلِلثَّانِي (سُلَمَيٌّ)؛ لِلفَرْقِ بَيْنَهُمَا[9].

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قَول المُصَنِّفُ: [وَ(سُلَيْمِيٌّ) فِي (الأَزْدِ)، وَ(عُمَيْرِيٌّ) فِي (كَلْبٍ) شَاذٌّ].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص412).

(3) النسب إلى (فَعُولَة) بفتح الفاء: تحذف (واو) (فعولة) كما في (شنوءة): (شَنَئِيٌّ)، أو (شَنَوِيٌّ)؛ فتحذف الواو أو الهمزة بخلاف: (مَلُولَة)؛ لِتَضْعِيفِهَا، و(قَئُولَة)؛ لاعتلالها. انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف.

(4) قالوا في سليمة: سليميٌّ، وفي عميرةِ كلبٍ: عميريٌّ. سيبويه، الكتاب (ج339/3).

(5) انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، متمم الصحابة، الطبقة الرابعة (ص776).

(6) (...عَسْد والأَسْد! والأَزد)، هذه الثّلاثُ الكلماتُ معنَاهَا كلّهَا: (القُبُل). قَالَ: والأَزْد: – أَيضاً– يكون بمعنَى (العَزْد)، وَهُوَ النِّكاح. الزبيدي، تاج العروس (ج382/7).

(7) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج265/1).

(8) ساقط في (ك)، إلى قَوْلُهُ: [لِأَنَّ الجُذَيْمَةَ جُذَيْمَتَانِ].

(9) ركن الدين، شرح الشافية (ج376/1).

قَوْلُهُ[1]: **[وَ(عَمِيرَةُ) التِي]** يَعْنِي: إِنَّمَا لَمْ تُحْذَفُ التَّاءُ مِنْ (عَمِيرَةَ) التِي هِيَ قَبِيلَةٌ يُنْسَبُ إِلَى (بَنِي كَلْبٍ)؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِـ(عَمْيرَةَ) التِي لَا يُنْسَبُ إِلَى (بَنِي كَلْبٍ)، وَهِيَ جَارِيَةٌ عَلَى القِيَاسِ؛ فَنَقُولُ لِلْأَوَّلِ: (عَمِيرِيٌّ)، وَلِلثَّانِي: (عَمَرِيٌّ)؛ لِلفَرْقِ بَيْنَهُمَا[2].

قَوْلُهُ: [حَيْثُ ضَمُّوا أَوَلَهُمَا] لَا مِنْ حَيْثُ حَذْفُ اليَاءِ.

قَوْلُهُ: [هَذَا المَنْسُوبُ] وَهُوَ (عُبَدِيٌّ)، وَ(عُبَيْدَةُ): اسْمُ قَبِيلَةٍ مِنَ العَرَبِ[3].

قَوْلُهُ: [لأَنَّ الجُذَيْمَةَ جُذَيْمَتَانِ] قَالَ الجَوْهَرِيُّ[4]: (جُذَيْمَةُ) : قَبِيلَةٌ مِنْ (عَبْدِ القَيْسِ) يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ (جُذَمِيٌّ)[5] بِالتَّحْرِيكِ. وَكَذَلِكَ إِلَى (جُذَيْمَةَ) : (أَسَد). اِنْتَهَى. وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ[6]: (فِي العَرَبِ جَمَاعَةٌ اسْمُهُمْ (جُذَيْمَةُ)؛ فَفِي (الأزد)[7]: (جُذَيْمَةُ بْنُ زُهِيرٍ)[8]، وَفِي (خُزَاعَةَ): (جُذَيْمَةُ)، وَهُوَ (المُصْطَلَقُ). وَفِي (قُرَيْشٍ): (جُذَيْمَةُ بْنُ مَالِكٍ). وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ[9]: حَيٌّ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ. اِنْتَهَى. و(جُذَيْمَةَ): بجيم وذال معجمة.

قَوْلُهُ[10]: **[رُجُوعًا إِلَى الأَصْلِ]** يَعْنِي: الأَصْلُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ لَا يُحْذَفَ مِنْهُ شَيْءٌ.

قَوْلُهُ: [وَأَمَّا الضَّمُّ فَلَا وَجْهَ لَهُ مِنْ هَذَا القَبِيلِ] قَوْلُهُمْ فِي النِّسْبَةِ إِلَى: (زَبَيْنَةَ)[11]، بِزَايٍ وَموحدة وَنُونٍ: اسْمُ حَيٍّ مِنَ العَرَبِ: (زَبَانِيٌّ) بِالأَلِفِ. قَالَ أَبُو حَيَّانَ: (لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِهَا ثُمَّ نَسَبْتَ

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص413).

(2) المرجع السابق، ج376/1.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب (ج336/3).

(4) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1884/5).

(5) (جُذَمِيٌّ)، فيضم الجيم، ويجريه مجرى (عُبَدِيٌّ). سيبويه، الكتاب (ج336/3).

(6) أبو حيان، البحر المحيط (ج376/5).

(7) في (ط): (الأَسَدِ).

(8) بنو جذيمة – بطن من الأزد من القحطانية، وهم بنو جذيمة بن زهير بن قيس بن الحجر بن عمران، ذكرهم أبو حيان في شرح التسهيل. القلقشندي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب (ص208).

(9) انظر: معمر بن المثنى، مجاز القرآن (ج266/2).

(10) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَأَمَّا الضَّمُّ فَلَا وَجْهَ لَهُ مِنْ هَذَا القَبِيلِ].

(11) (زَبِينَة)، كـ(سَفِينَة): حيٌّ مِنَ العَرَبِ، وهم بنُو زَبِينَة بن جندع بنِ ليْثِ بنِ بكْرِ بنِ عبْدِ مَنَاة بنِ كنانَةَ، وولدُهُ عَبْد اللهِ، يقالُ لَهُ: سِرْبالُ المَوْتِ، مِن وَلدِ أُمَيةَ بنِ الحارِثِ بنِ الأَسْكرِ، لَهُ صُحْبَةٌ، وولدُهُ كِلَابٌ وأُبيّ، لَهما ذِكْرٌ؛ (والنِّسْبَةُ: (زَبانِيٌّ) مُخَفَّفَةٌ، عَن سِيْبَوَيْهِ على غيرِ قِياسٍ، كأَنَّهم أَبْدلُوا الأَلِفَ مَكان الياءِ فِي (زَبِينِيَّ). وقالَ الرَّشاطيُّ فِيهِ: (زَبْنِيُّ)، كـ(رَبْعِيّ)، و(رَبيعَةَ). انظر: سيبويه، الكتاب (ج338/3)، وابن سيده، المخصص (ج160/4)، والزبيدي، تاج العروس (ج137/35).

إِلَيْهِ لَمْ تَقُلْ: (زَبَانِيٌّ)، وَلَكِنْ: (زَبَنِيٌّ) عَلَى القِيَاسِ[1]؛ نَصَّ /ق70أ/ عَلَى ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ[2]، وَهُوَ مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ مَا شَذَّتْ فِيهِ العَرَبُ فِي النَّسَبِ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ فَصارَ عَلَمًا، وَأَرَدْتَ النِّسْبَةَ إِلَيْهِ، فَإِنَّمَا تَنْسِبُهُ عَلَى القِيَاسِ، لَا عَلَى الشَّاذِّ الذِي كَانَ فِي النَّسَبِ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ عَلَمًا. اِنْتَهَى.

قَوْلُهُ[3]: **[وَخُرَيبَةُ مَوْضِعٌ]**[4]؛ أَيْ: بِالبَصْرَةِ. وَ(خُرَبٌ): بِضَمِّ المُعْجَمَةِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ. وَ(المَزَادَةُ)[5]: بِفَتْحِ المِيمِ. وَ(فُقَمِيّ): نِسْبَةٌ إِلَى (فُقَيمٍ) مِنْ (كِنَانَةَ)، قَالَ الجَوْهَرِيُّ: (وَهُمْ نَسأَةُ الشُّهُورِ)[6].

قَوْلُهُ[7]: **[تُرِكَتْ يَاؤُهُ]** وَيُقَالُ: الضَّمِيرُ عَائِدٌ إِلَى (خُرَيْبَة)[8]؛ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ.

قَوْلُهُ: [وَارِدٌ عَلَى (فَعِيلٍ)]؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ (ثَقِيفُ) ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ مِنْ (هَوَازِنَ) ، وَالقِيَاسُ (ثَقَيْفِيٌّ)، كَـ(ظَرِيفٍ)، وَ(ظَرِيفَيّ). وَالقِيَاسُ: (قُرَيْشِيٌّ)، جَاءَ عَلَى القِيَاسِ. فِي قَوْلِهِ:

يَجِيءُ قُرَيْشِيٌّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ ... سَرِيعٌ إِلَى دَاعِي النَّدَى وَالتَّكَرُّمِ[9]

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص414).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب (ج3/338).

(3) نص الجاربردي: (قول المصنف: (وخُريبي)، وارد عن (فُعَيْلَة)، والقياس: (خُرَبِيٌّ)، ...و(خُريبة): تركت ياؤه في النسبة؛ لئلا يلتبس بالنسبة إلى (خرب) عملًا، وهو جمع (خربة)، وهي (عروة المزادة).

(4) (الخُرَيْبةُ): موضعٌ، وَالنّسب إِلَيْهِ: (خُرَيبيّ)، على غير قِيَاس، وَذَلِكَ أنّ مَا كَانَ على (فعيلة) فالنسب إِلَيْهِ بطَرح الْيَاء، إِلَّا مَا شَذَّ كَهَذا وَنَحْوه. ابن سيده، المحكم (ج5/178).

(5) الْمَزَادَةُ شَطْرُ الرَّاوِيَةِ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْقِيَاسُ كَسْرُهَا لِأَنَّهَا آلَةٌ يُسْتَقَى فِيهَا الْمَاءُ وَجَمْعُهَا مَزَايِدُ وَرُبَّمَا قِيلَ مَزَادٌ بِغَيْرِ هَاءٍ وَالْمَزَادَةُ مَفْعَلَةٌ مِنْ الزَّادِ لِأَنَّهُ يُتَزَوَّدُ فِيهَا الْمَاءُ. الفيومي، المصباح المنير (ج1/260).

(6) والنسبة إليهم: (فُقَمِيٌّ)، مثل: (هُذَلِيٌّ)، وهم نسأة الشهور. انظر: الجوهري، الصحاح (ج5/2003).

(7) ساقط في (ك)، إلى وَالقِيَاسُ: (قُرَيْشِيٌّ).

(8) وَالنّسب إِلَيْهِ: (خُرَيبيّ)، على غير قِيَاس.

(9) من [الطويل] بلا نسبة هَكَذَا أَنْشَدَه الجَوْهَرِيّ والخَلِيلُ، ونَقَلَه ابنُ دِحْيَةَ فِي التَّنْوِيرِ، والبيتُ من شَوَاهِدِ كتَابِ سِيبَوَيْه من جُمْلَةِ ثَلاثَةِ أَبياتٍ وَهِي:

وَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ ... إِذا مَا غَدَا يَغْدُو بِقَوْسٍ وأَسْهُمِ
ولكِنَّني أَغْدُو عَلَيَّ مُفَاضَةٌ ... دِلاَصٌ كأَعْيَانِ الجَرَادِ المُنَظَّمِ
بِكُل قُرَيْشِيٍّ عَلَيْه مَهَابَةٌ ... سَرِيعٌ إِلى دَاعِي النَّدَى والتَّكَرُّمِ

(ولَسْتُ)، هناك رواية: (فَلَسْتُ). و(بِشَاوِيٍّ): شاهد: على النسب إلى: (شاء). (ولكِنَّما أَغْدُو)، هناك رواية: (ولكِنَّني أَغْدُو). و(بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ): شاهد على (قُرَيْشِيٍّ) بالياء. و(كأَعْيَانِ): شاهد على جمع: (عين). والأبيات جاءت متفرقة في كتاب سيبويه.انظر: سيبويه، الكتاب (ج3/337)، و(ج3/367)، و(ج3/389)، والجوهري، الصحاح (ج3/1016)، والزبيدي، تاج العروس (ج17/326).

قَوْلُهُ[1]: **[[2]لِدَفْعِ اللَّبْسِ]** يَعْنِي أَنَّ (فُقَيْمًا) كَمَا هُوَ اسْمُ رَجُلٍ مِنْ (بَنِي كِنَانَةَ) ، كَذَلِكَ اسْمُ رَجُلٍ آخَرَ مِنْ (بَنِي تَمِيمٍ) . وَالنِّسْبَةُ إِلَى (فُقَيْمٍ) الذِي مِنْ (بَنِي تَمِيمٍ) (فُقَيْمِيٌّ)، بِإِثْبَاتِ اليَاءِ. وَالنِّسْبَةُ إِلَى (فُقَيْمٍ) الذِي مِنْ (بَنِي كِنَانَةَ) : (فُقَمِيٌّ) بِحَذْفِ اليَاءِ لِلفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

قَوْلُهُ: [وَفِي (مُلَيْحِ سَعْدٍ)] مِنْ أَنَّ (مُلَيْحًا) كَمَا هُوَ اسْمُ رَجُلٍ مِنْ (خُزَاعَةَ) ؛ فَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ آخَرَ مِنْ (بَنِي أَسَدٍ) ؛ فَالنِّسْبَةِ إِلَى الثَّانِي[3]: بِإِبْقَاءِ اليَاءِ عَلَى الأَصْلِ؛ لِلفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ[4].

قَوْلُهُ: [كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ اليَاءاتِ][5] قَدْ يُقَالُ: بِقَلْبِ الأَخِيرَةِ وَاوًا دُونَ حَذْفِ الأُولَى؛ يَنْدَفِعُ اجْتِمَاعُ اليَاءاتِ، فَلِمَ لَمْ يَقُولُوا: (غَنَوِيٌّ)، كَمَا قَالُوا: (عَدَوِيٌّ)، بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ اليَاءَ السَّاكِنَةَ أَخَفُّ مِنَ الوَاوِ السَّاكِنَةِ؟ فَيُجَابُ: بِأَنَّ اجْتِمَاعَ اليَاءِ وَالوَاوِ، وَسَبْقَ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ يَقْتَضِي القَلْبَ، فَيَعُودُ المَحْذُورُ.

قَوْلُهُ[6]: **[وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى (قُصَيٍّ)**[7]**]**؛ أَيْ: وَنَحْوِهِ: مِمَّا لَا يَكُونُ مُصَغَّرًا. أَمَّا (كُسَيٌّ) تَصْغِيرُ (كِسَاء) فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ فِيهِ: إِلَّا (كُسَيِّيّ) بِيَاءَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ، وَوَجْهُهُ: أَنَّكَ حِينَ صَغَّرْتَ اجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ يَاءاتٍ: يَاءُ التَّصْغِيرِ، وَاليَاءُ المُنْقَلِبَةُ عَنِ الأَلِفِ، وَاليَاءُ المُنْقَلِبَةُ عَنِ الهَمْزَةِ؛ فَحِينَ قِيلَ: (كُسَيٌّ) حُذِفَتْ يَاءُ الأَلِفِ، وَبَقِيَتْ[8]يَاءُ التَّصْغِيرِ وَيَاءُ الهَمْزَةِ. فَإِذَا جِيءَ بِيَاءِ النَّسَبِ لَا يُحْذَفُ لِتَصْغِيرِ؛

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص415).

(2) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ اليَاءاتِ].

(3) النسبُ إليها: (مُلَيْحِيٌّ).

(4) النسبُ إليها: (مُلَحِيٌّ).

(5) النسب إلى: (فَعِيل)، مثل: (غَنِيّ، غَنِيْيٌ) حذفت الياء الأولى ثم قلبت الكسرة فتحة (غَنَي) ثم قلبت الياء الثانية ألفًا (غَنَا)، ثم قلبت الألف واوًا (غَنَوِيٌّ)، ثم أضيفت ياء النسب المشددة، ويكسر الواو التى قبلها. وإذا كانت لام (فَعِيلٍ): مثل: (مَلِيحٍ)، و(عَقِيلٍ)، و(شَدِيدٍ) صحيحةً نقولُ: (مَلِيحِيٌّ)، و(عَقِيلِيٌّ)، و(شَدِيدِيٌّ)، وشَذّ: (ثَقِيف): (ثَقَفِيٌّ). رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص615).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص416).

(7) نص الجاربردي: (وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى (قُصَيٍّ)، و(قُصَيَّة)، و(أُمَيّ)، و(أُمَيَّة) حذفت الياء الأولى، وقلبت الأخيرة واوًا). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص416).

(8) في (ك): (وتقلب).

فَلِذَلِكَ ثَبَتَتْ الياءان. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ: فإِنْ كَانَ نَحْوُ (كِسَاء) مُصَغَّرًا لَا تُحْذَفُ مِنْهُ اليَاءُ المُشَدَّدَةُ /ق70ب/ أَصْلًا، وَرُبَّمَا تَدْخُلُ هَذِهِ المَسْأَلَةُ تَحْتَ كَلَامِ سِيبَوَيْه[1].

قَوْلُهُ: [وَجَاءَ (أُمَيِّيٌّ)] حَكَى ذَلِكَ يُونُسُ: وَهُوَ شَاذٌّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ،[2] وَأَبُو حَيَّانَ، وَغَيْرُهُمَا. وَظَاهِرُ كَلَامِ الُمصنِّفِ، وَالشَّارِحِ بِخِلَافِهِ[3]، وَسَيُصَرِّحَانِ بِجَوَازِ الوَجْهَيْنِ[4]. وَشَذَّ – أَيْضًا– قَوْلُهُمْ فِي (طُهَيَّةَ): (طُهْوِيٌّ) بِسُكُونِ الهَاءِ مَعَ ضَمِّ الطَّاءِ، وَفَتْحِهَا. هَذَا، وَ(قُصَيٌّ)[5] لَقَبُ جَدِّ النَّبِيِّ ﷺ[6]وَاسْمُهُ (زَيْدٌ) ، أَوْ (مُجَمِّعٌ) [7]، وَ(أُمَيَّةُ) اسمُ قَبِيلَةٍ مِنْ (قُرَيْشٍ)، وَهُوَ فِي الأَصْلِ تَصْغِيرُ (أَمَةٍ)، وَأَصْلُهَا (أَمَوَةٌ) رُدَّتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ إِلَى أَصْلِهَا؛ فَقِيلَ: (أُمَيْوَةٌ)، ثُمَّ (أُمَيَّة). وَ(طُهَيَّةُ) : حَيٌّ مِنْ تَمِيمٍ نُسِبُوا إِلَى أُمِّهِمْ[8].

قَوْلُهُ: [وَ(أَمَوِيٌّ) بِفَتْحِ الهَمْزَةِ[9]شَاذٌّ] وَهُوَ ظَاهِرٌ عَلَى مَا أَوْهَمَهُ كَلَامُهُ فِيمِا سَبَقَ. أَمَّا عَلَى مُقَابِلِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: شَذَّ؛ لأَنَّ فِي (أُمَيِّيٍّ) رُجُوعًا عَلَى الأَصْلِ نَظِيرَ مَا تَقَدَّمَ فِي (عُبَيْدِيّ)، وَ(عُبَدِيّ) بِالضَّمِّ.

---

(1) انظر: ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد (ص228)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج212/4)، وأبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج165/3).

(2) انظر: ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص138).

(3) في (ط): (والشَّريفِ).

(4) في: (غَنِيّ): (غنَوَيّ)، وفي: (قُصَيّ): (قُصَوِيٌّ)، وفي: (أُمَيَّةَ): (أُمَوِيٌّ). وذلك أنّهم كرهوا أنْ تتوالى في الاسم أربع ياءات؛ فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من: (سليم)، و(ثقيف)؛ حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة؛ لأنَّك إذا حذفت الزائدة فإنَّما تُبْقِي التي تصير ألفًا، كأنّه أضاف إلى (فعلٍ)، أو (فعلٍ). وزعم يونس: أنّ أناساً من العرب يقولون: (أُمَيِّيٌّ)، فلا يغيّرون لمَّا صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل، شبهوه به كما قالوا: (طيِّئيٌّ). وأمّا: (عُدِيِّيٌّ)، فيقال وهذا أثقل لأنه صارت مع الياءات كسرةٌ. انظر: سيبويه، الكتاب (ج344/3).

(5) شرح في حاشية (بِجَوَازِ الوَجْهَيْنِ) السطر السابق.

(6) في (ط): (عَلَيْهِ السَّلَامُ).

(7) (قُصَيّ)، اسمه: (زَيْدٌ)، وهو (فُعَيْلٌ)، من: (قصا يقصو قصاً). وإنّما سُمي (قُصَيّاً)؛ لأنّه تَقَصّى بالشام عن عشيرته. وكان يُقال له – أيضاً–: (مُجَمِّعٌ). قال الشاعر:

أبوكم قُصَيٌّ كان يُدعى مُجَمِّعا ... به جَمَّعَ اللهُ القبائل من فِهْرِ

الأنباري: أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس (ج123/2).

(8) انظر: الفيومي، المصباح المنير (ج25/1).

(9) بِفَتْحِ الهَمْزَةِ ساقط في (ك).

قَوْلُهُ[1]: **[مَعَ أَنَّهَا (تَفْعِلَةٌ)]**؛ أَي: وَأَصْلُهَا (تَحْيِيَةٌ) بِيَاءَيْنِ، كَمَا فِي القَامُوسِ، وَغَيْرِهِ، لَا (تَحْيِوَةٌ) بِيَاءٍ وَوَاوٍ، فَقُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً؛ لانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، كَمَا زَعَمَ شَارِحٌ مُخَالِفًا لِلنَّقْلِ وَالقِيَاسِ[2].

قَوْلُهُ[3]: **[[4]فَإِذَا نُسِبَ إِلَيْهَا تُحْذَفُ اليَاءُ]** الفَاءُ لَلتَّعْلِيلِ؛ لِمَا قَالَ مِنْ أَنَّ حُكْمَ (تَحِيَّة) مِثْلُ حُكْمِ (غَنِيَّة)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَزَاءَ شَرْطٍ مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: إِذَا كَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ (غَنِيَّة) فَإِذَا نُسِبَ[5]. ض.

قَوْلُهُ: [فَقَالَ المُبَرِّدُ: (عَدَوِيٌّ)] – أَيْضًا– زَعَمَ شَارِحٌ تَبَعًا لِلشَّرِيفِ[6]، وَالبَدْرِ بْنِ مَالِكٍ [7] أَنَّ كَلَامَ المُصَنِّفِ فِي الشَّرْحِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الحَاذِفُ المُبَرِّدُ[8] غَيْرَ الحَاذِفِ سِيبَوَيْهِ[9]، وَأَنَّهُ خَطَأٌ وَقَعَ مِنْهُ وَسَاقَ كَلَامَهُ عَلَى حَسَبِ مَا وَقَعَ فِي نُسْخَتِهِ، وَالذِي رَأَيْتُهُ فِي الشَّرْحِ المَذْكُورِ عَكْسَ ذَلِكَ الوَاقِعِ مُوَافِقًا لَمَا فِي المَتْنِ، وَلَعَلَّ النُّسَخَ مُخْتَلِفَةٌ؛ فَلْتُحَرَّرْ[10]. وَزَعَمَ – أَيْضًا– أَنَّ كَلَامَهُ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ[11] فَاسِدٌ مِنْ /ق71أ/ وَجْهٍ آخَرَ. وَذَكَرَ عِبَارَةً، وَبَيَّنَ وَجْهَ فَسَادِهَا وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ وَذَكَرَ، وَإِنَّمَا سَقَطَ مِنْ نُسْخَتِهِ مَا يَزِيدُ عَلَى سَطْرٍ؛ فَاخْتَلَّ مَا بَقِيَ. وَاللهُ المُوَفِّقُ.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص417).

(2) (تَحِيَّة)، أَصْلُهَا: تَحْيِيَة على (تَفْعِلَة)، نقلت حركة الياء إلى الحاء، وأدغمت الياء في الياء. ويكسر العين للياء، في نحو: تَآبٍ وتَنَاجٍ وتَنَاءٍ وتَغَافٍ. الجرجاني: عبد القاهر، المفتاح في الصرف (ص65).

(3) نص ابن الحاجب: (وأجري). نص الجاربردي: (لما كان حكم (تحية) مثل حكم (غنية) ذكر حكمها ها هنا مع أنها (تفعلة)، لا (فعيلة)، فإذا نسب إليها تحذف الياء الأولى، وتقلب الأخيرة واوًا، ويقال: (تحوي). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص417).

(4) ساقط في (ك)، إلى قوله: [قال المبرد...].

(5) (...ومن ذلك حذفهم ياء تحيَّة)، وإن كانت أصلًا حملًا لها على ياء (شَقِيَّة)، وإن كانت زائدة فلذلك قالوا: (تَحَوِيّ)، كما قالوا: (شَقَوِيّ وغَنَوِيّ) في (شقية وغنية). ابن جني، الخصائص (ج311/1).

(6) ركن الدين، شرح الشافية (ج381/1–382).

(7) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك (ص569).

(8) المبرد، المقتضب (ج140/3).

(9) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج98/4).

(10) ومنه نعلم أن التخليط الذى نسبه الجاربردي إلى ابن الحاجب ليس صحيح النسبة إليه، وإنما هو من تحريف النساخ. والشريف الذي يشير إليه هو الشريف الهادي، وهو أحد شراح الشافية، وليس هو الشريف الجرجاني. وقد قوى مذهب أبى العباس المبرد بعض العلماء من ناحية القياس والتعليل والأخذ بالنظائر والأشباه فقد قال العلامة ابن يعيش: "وقول أبى العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشد من جهة السماع. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج147/5)، والرضي، شرح الشافية (ج24/2).

(11) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج56/1–567)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

قَوْلُهُ[1]: **[فَقَدْ خَالَفَ هُنَا بَاب الصَّحِيحِ؛ إِذْ كَانَ يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ**[2]**]** المَنْقُولُ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي حَيَّانَ، وَغَيْرِهِ: أَنَّ المُبَرِّدَ[3] تَبَعًا لِلأَخْفَشِ، وَالجِرْمِي، يَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى (حُمُولَةٍ)، وَ(رُكُوبَةٍ): (حُمُولِيّ)، وَ(رُكُوبِيّ) مِن غَيْرِ حَذْفٍ، وَلَا يُفَرِّقُ فِي الوَاوِ بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ. قَالُوا: وَ(شَنْأَيٌّ) شَاذٌّ. وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: (وَمُلَخَّصُ حُجَّتِهِمْ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَجْرِيَ الوَاوُ مَجْرَى[4] اليَاءِ فِي الحَذْفِ كَمَا لَمْ تُجْرَ الضَّمَّةُ فِي: (عَضُدٍ)، وَنَحْوِهِ: مَجْرَى الكَسْرَةِ فِي التَّحْوِيلِ إِلَى الفَتْحَةِ. قَالَ: وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الوَاوَ أَثْقَلُ مِنَ الضَّمَّةِ، وَ- أَيْضًا- فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَعَ اليَاءِ مَا لَا يَجُوزُ مَعَ عَدَمِهَا. انْتَهَى. وَقَدَّم فِي المَسأَلَةِ مَذْهَبَ[5] ابنِ الطَّرَاوَةِ[6]. وَمَذْهَبَ سِيبَوَيْه[7] هُوَ الصَّحِيحُ.

قَوْلُهُ[8]: **[بَاب الصَّحِيحِ]**؛ لِأَنَّ الضَّابِطَ فِي المُؤَنَّثِ حَذَفُ الوَاوِ، وَفَتْحُ الثَّانِي كَمَا فِي (شَنُوءَة)؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ: (شَنَئِيّ)[9].

---

(1) نص الجاربردي: (قَدْ خَالَفَ هُنَا بَابَ الصَّحِيحِ؛ إِذْ كَانَ يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ، وها هنا لا يفرق؛ فنظر إِلَى مُقْتَضَى أَصْلِ النَّسَبِ، ولم يجعله مما استثني كـ(باب) (شنوءة)؛ لأنّ الإدغامَ أجراه مجرى الحرف الواحد). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص417).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص418).

(3) المرادي، توضيح المقاصد (ج1456/3).

(4) في (ط): (مَجِيءَ).

(5) ذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو وتترك ما قبلها مضموما، فتقول: (حملي). والصحيح مذهب سيبويه؛ لورود السماع في (شنوءة). انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1456/3)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4704/9).

(6) ابن الطَّرَاوَة(ت528هـ) سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسين ابن الطراوة: أديب، من كتاب الرسائل، له شعر، وله آراء في النّحو تفرّد بها. تجول كثيرًا في بلاد الأندلس، وألَّفَ: (الترشيح) في النحو، مختصر، و(المقدمات على كتاب سيبويه)و و(مقالة في الاسم والمسمى). انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج602/1)، وهمع الهوامع (ج400/3)، والزركلي، الأعلام (ج132/3).

(7) انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1456/3)، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4704/9).

(8) ساقط في (ك)، إلى قَوْلُهُ: [وَقَالَ سِيبَوَيْه: (عَدَوِيٌّ)].

(9) أَزْدُ شَنُوءَة قبيلة من ذلك النَّسَب إليه شَنِئِيٌّ أَجْرَوْا فَعُولَةَ مَجْرَى فَعِيلة لمُشابَهَتِها إيَّاها من عِدَّةِ أَوْجُه أحدها أن كلَّ واحدٍ منهما حَرْفُ لِينٍ يَجْرِي مَجْرَى صاحبِه ومنها أن في كلّ واحدٍ من فَعُولةَ وفَعِيلةَ تَاء التَّأنيثِ ومنها اصْطحابُ فَعُولٍ وفَعِيلٍ على المَوْضعِ الواحدِ نحو أَثِيمٍ وأَثُومٌ ورَحِيمٍ ورَحُومٍ فلما اسْتَمَرّتْ حالُ فَعُولةَ وفعيلةَ هذا الاسْتِمْرارَ أُجْرِيت واوُ شَنُوءةَ مَجْرَى ياءِ حَنِيفَةَ وكما قالوا حَنِيفيّ قِياساً. ابن سيده، المحكم (ج89/8).

قَوْلُهُ:[إِلَى مُقْتَضَى أَصْلِ النَّسَبِ] وَهُوَ عَدَمُ التَّغْيِيرِ فِي الكَلِمَةِ فَإِذَا حُذِفَ مِنْهُ شَيءٌ خَرَجَ مِنْ هَذَا الأَصْلِ فَيَكُونُ مُسْتَثْنًى مِنْهُ؛ فَوَجْهُ قَولِ المُبَرّدِ(1): أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى أَصْلِ النِّسْبَةِ، وَلَمْ يَجْعَلْ (عُدْوَة) مُسْتَثْنَى مِنَ الأَصْلِ؛ فَلَمْ يَحْذِفْ مِنْهُ شَيْئًا، بِخِلَافِ (شَنُوءَة) فَإِنَّهُ مُسْتَثْنَى بِحَذْفِ اليَاءِ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّ الإِدْغَامَ إِجْرَاءٌ]؛ أَيْ: لِأَنَّ الإِدْغَامَ يَجْعَلُ الحَرْفَيْنِ كَحَرْفٍ وَاحِدٍ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ (فَعُولًا)، بَلْ (فَعْلًا) فَلِذَلِكَ لَمْ يُفَرِّقْ هُنَا بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ. وَيُفَرَّقُ فِي الصَّحِيحِ.

قَوْلُهُ: [وَقَالَ سِيبَوَيْه: (عَدَوِيٌّ)] قَالَ **المُصَنِّفُ** فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[2] مَذْهَبُ سِيبَوَيْه هُوَ القِيَاسُ الذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْدَلَ عَنْهُ، وَلَيْسَ لِمَا قَالَهُ المُبَرّدُ وَجْهٌ فِي القِيَاسِ؛ لأَنَّ (عَدَوِيّ) أَثْقَلُ مِنْ قَوْلِكَ (عَدَوِيٌّ)؛ فَلَا مَعْنَى لِالْتِزَامِهِ(3). انتهى.

قَوْلُهُ(4): **[**(5)**ثُمَّ إِنَّ المُصَنِّفَ**(6)**]** يُرِيدُ أَنَّ يُبَيِّنَ تَرْتِيبَ المَتْنِ فَإِنَّ الوَهْمَ يُبَادَرُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي؛ فَيُجِيبُ عَنْهُ بِأَنَّهُ كَمَا يَنْبَغِي.

قَوْلُهُ: [(فُعولًا) إِلَى (فَعِيلٍ) فِي الأَوَّلِ]؛ أَيْ: فِي غَيْرِ المُعْتَلِّ اللَّامِ حَيْثُ. قَالَ: وَتُحْذَفُ اليَاءُ وَالوَاوُ مِنْ (فَعِيلَةٍ)، وَ(فَعُولَةٍ) بِشَرْطِ صِحَّةِ العَيْنِ، وَنَفْيِ التَّضْعِيفِ، وَإِنَّمَا قَالَ: (مِنْ (فَعُولَةٍ)، وَ(فَعِيلَةٍ) لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا تُحْذَفُ الوَاوُ وَاليَاءُ مِنْ (فَعِيلٍ)، وَ(فَعُولٍ)(7).

---

(1) المبرد، المقتضب (ج3/140).

(2) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج1/566، و576)، وركن الدين، شرح الشافية (ج2/1146).

(3) ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (ج1/37).

(4) نص الجاربردي: (ثُمَّ إِنَّ المُصَنِّفَ ضمَّ (فُعولًا) إِلَى (فَعِيلٍ) فِي الأَوَّلِ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الشَّرْطِ، وَأَخَّرَ (فَعْيلًا) عنهما، وَفِي الثَّانِي ضَمَّ (فَعِيلًا) إِلَى (فَعِيلٍ) لاشْتِرَاكِهِمَا فِي الحكم، وأخّر (فُعولًا) عنهما؛ (رومًا) لِلاخْتِصَارِ وَالمُنَاسَبَةِ فِيهِمَا. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص419).

(5) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الشَّرْطِ].

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص419).

(7) وتحذف الْيَاء وَالْوَاو من فعيلة وفعولة بِشَرْط صِحَة الْعين وَنفي التَّضْعِيف كـ(حَنَفِيّ وشنئي)، وَمن فعيلة غير مضاعف، كـ(جُهَيْنَة) بِخِلَاف: (شديدي وطويلي وسليقي وسليمي) فِي الأزد. وعميريّ) فِي كَلْبٍ شَاذٌّ. و(عُبَدِيٌّ وجُذَمِيٌّ) فِي بني عُبَيْدَة وجذيمة. وإنّما تحذف الياء والواو؛ للفرق بين النسبة إلى (فَعِيلَة وفَعُولة)؛ وبين النسبة إلى (فَعِيل)، و(فَعُول)؛ لأنهما لا يحذفان من (فَعِيل)، و(فَعُول)؛ تقول في النسبة إلى (كَرِيم)، و(صَبور): (كَرِيْمِيّ)، و(صَبُورِيّ). ولم يفعل الأمر بالعكس؛ لأن المؤنث أولى بالحذف لاستثقالهم إياه. انظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية (ج1/37)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1/374).

قَوْلُهُ: [لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الشَّرْطِ] وَهُوَ صِحَّةُ العَيْنِ، وَبَقِيَ[1]التَّضْعِيفِ.

قَوْلُهُ[2]: **[وَأَخَّرَ (فَعْيلًا)]**؛ حَيْثُ قَالَ: وَمِنْ (فَعِيلَةٍ) يَعْنِي تُحْذَفُ اليَاءُ مِنْ (فَعِيلَةٍ) لَا مِنْ (فَعِيلٍ)[3].

قَوْلُهُ: [وَفِي الثَّانِي ضَمَّ (فَعِيلًا)] حَيْثُ قَالَ: وَتُحْذَفُ اليَاءُ مِنَ المُعْتَلِّ اللَّامِ مِنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ إِلَّا فِي (فَعِيلٍ)، وَ(فَعِيلَةٍ) لَا مِنْ (فَعِيلٍ).

قَوْلُهُ: [وَفِي الثَّانِي ضَمَّ (فَعِيلًا)] حَيْثُ قَالَ: وَتُحْذَفُ اليَاءُ مِنَ المُعْتَلِّ اللَّامِ مِنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ إِلَّا فِي (فَعِيلٍ)، وَ(فَعِيلَةٍ)، وفعيل وفعيلة.

قَوْلُهُ: [لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الحُكْمِ] وَهُوَ حَذْفُ إِحْدَى اليَاءَيْنِ، وَقَلْبُ الأَخِيرَةِ، وَاوًا، وَفَتْحُ ثَانِيهِ.

قَوْلُهُ: [لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الحُكْمِ] وَهُوَ حَذْفُ أُولَى اليَاءَيْنِ، وَقَلْبُ الثَّانِيَةِ وَاوًا اتِّفَاقًا.

---

(1) في (ط): (ونَفْيِ).

(2) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الحكم].

(3) وَأمّا قَوْلهم فِي: (ثَقِيفٍ: ثَقَفِيٌّ)، وَفِي: (سُلَيْمٍ: سُلَمِيٌّ) فتغييره لما يَلْزَمُ آخِره الكسرة، وَهُوَ (الْفَاء) من: (ثَقِيف)، وَ(الْمِيم) من: (سُليم) فَإِذا فعلنَا ذَلِك اجْتمع يَاء النّسبة والكسرة الّتي قبلهَا اللَّازِمَة، و(ياء) (فَعِيْل)، و(فُعَيْل) وكل ذَلِك جنس وَاحِد فحذفوا الْيَاء الّتي فِي (فَعيل)، و(فُعَيْل)؛ استثقالاً وَإِن كَانَ الْقيَاس عِنْد سِيبَوَيْهِ إِثْبَاتهَا؛ فَيُقَال: (قُرَيْشِيّ)، و(سُلَيْمِيّ) فَإِذا كَانَ فِي آخِره هَاء التَّأْنيث وَجب حذفهَا ثمَّ لزم الكسرة للحرف الَّذِي قبل يَاء النّسبة، فَصَارَ مَا فِيهِ يلْزمه تَغْيِير الْحَرَكَة وَحذف حرف، فَكَانَ ذَلِك دَاعِيًا إِلَى لُزُوم حذف الْيَاء؛ لِأَن الْكَلِمَة كلما ازْدَادَ التّغيير لَهَا كَانَ الْحَذف لَهَا ألزم فِيمَا يستثقل مِنْهَا، وَإِن ساواها فِي الاستثقال غَيرهَا مِمَّا لَا يلْزم فِيهِ تَغْيِير كتغييرها. وتُحْذَفُ الْيَاءُ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللاَّمِ مِنَ المُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّث، وَتُقْلَبُ الْيَاءُ الأَخِيرَةُ وَاواً كَـ(غَنَوِيّ)، و(قُصَوِيّ)، وَ(أُمَوِيّ)، وهكذا إِنْ نسبت إلى (فَعِيل) معتل اللّام، نَحْوَ: (بَلِيّ)، وعَلِيّ)، و(عَدِيّ) حذفت الياء الأولى، وقلبت الثانية واواً، وفتحت ما قبل الواو؛ فقلت: (بَلَوِيٌّ)، و(عَدَوِيٌّ)، و(عَلَوِيٌّ)، وكذلك في (فُعيل) بالتصغير، نحوَ: (قُصيّ)، و(أُمَيَّة)، تقول فيها: (قُصَوِيٌّ)، و(أُمَوِيٌّ)؛ فإن كانت الياء متحركة لم يَجُزْ حذفها، نَحْوَ: (حِمْيَر) ينسب إليه: (حِمْيَرِيٌّ). وفي التمهيد في النحو والصرف: النسب إلى (فُعَيْلٍ): تحذف ياؤه إذا كانت معتلّ اللّام، مثل: (قُصَيّ): (قُصَيْيٌ)، فتصبح (قُصَيٌّ)، وتقلب الياء الباقية واوًا (قُصَوِيٌّ) مع إضافة ياء النسب. وكذلك: (لُؤَيٌّ): (لُؤَوِيٌّ) وإذا كان (فُعَيْلٌ) صحيح اللام لم تحذف ياؤه كما في (سُبَيْعٍ): (سُبَيْعِيٌّ)، وشَذَّ: (قُرَيْشٌ)، و(هُذَيْلٌ): مثل: (قُرَيْشِيٌّ)، و(هُذَيْلِيٌّ). انظر: ابن سيده، المخصص (ج161/4)، والرضي، شرح الشافية (ج20/2)، ورضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص215).

قَوْلُهُ[1]: **[لِلاخْتِصَارِ وَالمُنَاسَبَةِ فِيهِمَا]**؛ أَيْ: فِي مُعْتَلِّ اللَّامِ، وَغَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ أُفْرِدَ يَحْتَاجُ إِلَى حُكْمِ كُلِّ وَاحِدٍ فَيَطُولُ الكَلَامُ.

قَوْلُهُ: [يَجِبُ الإِدْغَامُ أَوَّلًا]؛ أَيْ: لَمْ يَكُنِ المَكْسُورُ حَرْفَ عِلَّةٍ؛ بِحَيْثُ يَجِبُ الإِدْغَامُ بِأَنْ لَا يَكُونَ حَرْفَ عِلَّةٍ كـ(عَالِمٍ) أَوْ يَكُونَ حَرْفَ عِلَّةٍ لَكِنْ لَا يَجِبُ الإِدْغَامُ كـ(عَاوِرٍ).

قَوْلُهُ: [وَإِنْ كَانَ الأَوَّلُ] وَهُوَ أَنْ يَكُونَ المَكْسُورُ –أَيْضًا– إِلَى آخِرِهِ.

قَوْلُهُ: [كـ(سَيِّدٍ)، وَ(مَيِّتٍ)] مِنْهُ –أَيْضًا– (أَيِّم) خِلَافًا لِأَبِي سَعِيدٍ[2]، وَكَذَا /ق71ب/ (غُزَيِّل)،[3]وَإِنْ كَانَ سِيبَوَيْه[4] لَمْ يُمَثِّلْ إِلَّا بِغَيْرِ المُصَغَّرِ.

قَوْلُهُ[5]: **[فَتُحْذَفُ اليَاءُ الثَّانِيَةُ]**؛ لِأَنَّهَا قَدْ أُعِلَّتْ بِالقَلْبِ؛ إِذِ الأَصْلُ: (سَيْوِد)، وَ(مَيْوِت)؛ فَيُعْمَلُ بِالقَلْبِ.

قَوْلُهُ[6]: **[وَيَلْزَمُ زِيَادَةُ التَّغْيير**[7]**]**؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ حِينَئِذٍ أَنَّ النِّسْبَةَ إِلَى (سَادِي) أَوْ إِلَى (سَيِّدِي)[8].

قَوْلُهُ: [فِيمَا هُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ]؛ لِأَنَّ الكَلَامَ فِيمَا فِيهِ قَبْلَ المَكْسُورِ، أَوْ بَعْدَهُ حَرْفُ لِينٍ، وَهُوَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ كَمَا ذُكِرَ.

قَوْلُهُ: [وَإِنْ كَانَ تَصْغِيرُهُ (مُهْوِم)] قَالَ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[9]: وَفَرَّقُوا بَيْنَ (مُهَيِّم) مُصَغَّرًا، وَمُكَبَّرًا عِنْدَ النِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَأَجْرَوْا (مُهَيِّمًا) المُكَبَّرَ عَلَى القِيَاسِ بِالحَذْفِ، وَزَادُوا يَاءً سَاكِنَةً فِي المُصَغَّرِ

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [كـ(سَيِّدٍ)، وَ(مَيِّتٍ)].

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج121/4).

(3) في (ط): (غُزَيْل).

(4) سيبويه، الكتاب (ج371/3).

(5) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَإِنْ كَانَ تَصْغِيرُهُ (مُهْوِم)].

(6) نصُّ الجاربردي: (وتقول: (سيدي)، و(ميتي)؛ كراهة كسرتين، وأربع ياءات، ولم يحذفوا الأولى؛ لئلا يرجع إلى تحرك حرف العلة، وانفتاح ما قبلها؛ فيلزم الثقل لو لم تقلب ألفًا، وَيَلْزَمُ زِيَادَةُ التَّغْيير مع اللبس لو انقلبت). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص420).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص420).

(8) انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج201/3).

(9) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج565/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

بَعْدَ المُشَدَّدَةِ؛ فَرْقًا بَيْنَهُمَا[1]، وَكَانَ إِجْرَاءُ المُكَبَّرِ عَلَى القِيَاسِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ حَذْفٌ فِيمَا لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَوْ عَكَسُوا لَحَذَفُوا فِيمَا حَذَفُوا مِنْهُ قَبْلَ النَّسْبِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَغْنُوا بِبَقَاءِ المُصَغَّرِ عَلَى صِيغَتِهِ، وَحَذْفِ اليَاءِ مِنَ المُكَبَّرِ مَعَ أَنَّ الفَرْقَ إِذًا حَاصِلٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ (مُهَيِّمِيٌّ)[2] أَثْقَلُ مِنْ لَفْظِ (مُهَيِّمِيٌّ)، وَلِأَنَّهُ أَمْرٌ جَازَ فِيهِ قَبْلَ النَّسَبِ فَجَازَ أَنْ يَبْقَى بَعْدَهُ عَلَى الحَالَةِ الَّتِي كَانَتْ تَكُونُ لَهُ فِي المُصَغَّرِ. انْتَهَى. وَهُوَ مُتَنَاوَلٌ بِإِطْلَاقِهِ لِمُصَغَّرِ (مُهَيِّم) اسْمَ فَاعِلٍ مِنْ (هَيَّمَ)، وَهُوَ (مُهَيِّمٌ) بِلَفْظِ المُكَبَّرِ؛ فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ – أَيْضًا– (مُهَيِّمِيٌّ) كَ(مُصَغَّرِ) (مُهَوِّمٍ)، وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ. وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَلِأَنَّهُ أَمْرٌ إِلَى آخِرِهِ إِلَى مَا تَقَدَّمَ فِي التَّصْغِيرِ مِنْ جَوَازِ التَّعْوِيضِ عَنِ المَحْذُوفِ

قَوْلُهُ[3]: **[لِأَنَّهُ لَمَّا صُغِّرَ (مُهَوِّمٌ) حُذِفَتْ]**؛ لِتَمَكُّنِ بِنَاءِ التَّصْغِيرِ مِنْهُ فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ حُذِفَتِ الوَاوُ الثَّانِيَةُ مِنْ (مُهَوِّمٍ) وُجُوبًا دُونَ الأُولَى؟ قُلْتُ: لِيَسْتَقِيمَ التَّعْوِيضُ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ اللُّزُومِ، وَلَوْ فَرَضْتَ أَنَّ المَحْذُوفَ – وَهُوَ الوَاوُ الأُولَى– لَمْ يَلْزَمِ التَّعْوِيضُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ إِذَا لَمْ تَكُنْ أَرْبَعَةً لَمْ يَلْزَمْ فِي التَّصْغِيرِ التَّعْوِيضُ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ (مُغْتَلِمًا)، وَنَحْوَهُ مِمَّا الزِّيَادَةُ فِيهِ ثَالِثَةٌ قُلْتَ: (مُغَيْلِمٌ)، وَإِنْ شِئْتَ عَوَّضْتَ، وَقُلْتَ: (مُغَيْلِيمٌ)[4]، وَإِذَا كَانَتِ الزِّيَادَةُ حَرْفًا رَابِعًا لَزِمَ التَّعْوِيضُ؛ فَتَقُولُ فِي (مِصْبَاحٍ): (مُصَيْبِيحٌ)، وَنَحْوِهِ؟

قَوْلُهُ[5]: **[لِأَنَّ أَصْلَهُ (طَيِّئٌ)]** كَ(سَيِّدِي) حُذِفَتِ اليَاءُ الثَّالِثَةُ فَصَارَ (طَيْئٌ) كَ(سَيِّدي).

قَوْلُهُ: [فَهَذَا وَجْهُ شُذُوذِهِ] الإِشَارَةُ لِلْقَلْبِ؛ قَالَ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[6]: هُنَا وَأَمَّا (طَائِيٌّ)[7] فَفِيهِ مِنَ الشُّذُوذِ وَضْعُ الأَلِفِ مَكَانَ اليَاءِ السَّاكِنَةِ لَا غَيْرَ، وَأَمَّا حَذْفُ[8] اليَاءِ المُتَحَرِّكَةِ فَقِيَاسٌ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص421).

(2) (مُهيّم) تَصْغِير (مُهَوِّم). قيل: (مُهَيِّيمِيٌّ)، بالتعويض. انظر: سيبويه، الكتاب (ج371/3)، وابن الحاجب، الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية (ج39/1).

(3) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [فَهَذَا وَجْهُ شُذُوذِهِ].

(4) وكأن الياء صارت بدلًا مما حذفوا. انظر: سيبويه، الكتاب (ج3/2).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص422).

(6) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج570/1–571)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(7) النسب إلى الاسم الذي وسطه ياء مشددة: (طَيِّب): تخفف الياء الأولى؛ فيقال في (طَيِّب): (طَيْبِيٌّ)، وفي: (لَيِّنٍ): (لَينِيٌّ)، وشَذَّ: (طَيء): (طَائِيٌّ)؛ أي: تقلب الياء ألفًا بعد أن خففت. رضوان محمد التمهيد في النحو والصرف (ص614).

(8) (حَذْفُ)، ساقط في (ك).

قَالُوا: (طَيْئ) لَمْ يَكُنْ فِيهِ شُذُوذٌ. اِنْتَهَى. وَأَصْلُ النَّظَرِ الفِكْرُ فِي الشَّيْءِ تُقَدِّرُهُ أَوْ تَقِيسُهُ. و(السَّدَادُ): بِالفَتْحِ الصَّوَابُ، وَالقَصْدُ فِي القَوْلِ وَالعَمَلِ، يُقَالُ مِنْهُ: (سَدَّ يَسِدُّ) /ق72أ/ بِالكَسْرِ صَارَ سَدِيدًا. وَأَمْرٌ سَدِيدٌ، وَأَسَدُّ: قَاصِدٌ[1].

قَوْلُهُ[2]: **[لَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا البَابِ]**؛ أَيْ: بَابِ النِّسْبَةِ بَلْ يَتَعَلَّقُ بِبَابِ الإِعْلَالِ.

قَوْلُهُ[3]: **[مِنْ حَيْثُ حَذْفُ اليَاءِ الأُولَى]** لا مِنْ حَيْثُ الانْقِلَابُ فَالانْقِلَابُ لا يَكُونُ شَاذًّا؛ لِتَحَرُّكِ اليَاءِ الثَّانِيَةِ حِينَئِذٍ، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

قَوْلُهُ: [مُخْتَصًّا بِحَالِ النِّسْبَةِ] لِأَنَّ القَلْبَ إِنَّمَا نَشَأَ مِنَ النِّسْبَةِ إِذْ لَوْ لَمْ يُنْسَبْ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ فِيهِ قَلْبٌ.

قَوْلُهُ[4]: **[لَمَّا فَرَغَ مِنَ القِسْمِ الأَوَّلِ]** وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فِي الاسْمِ كَسْرَةٌ بِحَيْثُ إِذَا نُسِبَ إِلَى ذَلِكَ الاسْمِ يَجْتَمِعُ مَعَ يَاءِ النِّسْبَةِ كَسْرَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ.

قَوْلُهُ: [سواءٌ كانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ] قِيلَ: أَوْ غَيْرَ مُنْقَلِبَةً كَ(أَلِفِ) (حَتَّى)، وَ(إِلَى) عَلَمِيْنِ.

قَوْلُهُ[5]: **[أَمَّا إِثْبَاتُهَا]؛ أَيْ:** عَدَمُ حَذْفِ الأَلِفِ، وَأَمَّا قَلْبُهَا وَاوًا، إِنَّمَا لَمْ يَبْقَوُا الأَلِفَ عَلَى حَالِهَا؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ يَاءُ النِّسْبَةِ مُشَدَّدَةً، وَالأَلِفُ لَا تَقْبَلُ الحَرَكَةَ فَإِذَا تَعَيَّنَ الوَاوُ، فَجَوَّزُوا تَحْرِيكَهَا مَعَ انْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا مِنْ غَيْرِ قَلْبِهَا أَلِفًا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ لِأَجْلِ وُقُوعِهَا قَبْلَ سَاكِنٍ وَهُوَ اليَاءُ الأُوْلَى مِنَ النِّسْبَةِ، وَوُقُوعِ حَرْفِ المَدِّ قَبْلَ سَاكِنٍ يُمْنَعُ لِلْإِخْلَالِ فِيهِ فَلَا يَنْقَلِبُ؛ لِأَنَّ الانْقِلَابَ إِمَّا أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ أَوْ إِلَى الانْقِلَابِ مَرَّةً أُخْرَى إِذْ حَرْفُ المَدِّ لَوْ كَانَ وَاوًا كَ(نَوَى)، فَإِنِ انْقَلَبَتِ الوَاوُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا لَوَجَبَ تَحْرِيكُهَا، وَهِيَ لَا تَقْبَلُ الحَرَكَةَ فَيُؤَدِّي التِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ. وَلَوِ انْقَلَبَتْ يَاءً لَوَجَبَ تَحْرِيكُهَا – أَيْضًا–. وَحُرُوفُ العِلَّةِ إِذَا تَحَرَّكَتْ مَعَ تَحَرُّكِ مَا قَبْلَهَا، وَحَرَكَتُهُمَا مُخْتَلِفَةٌ لانْقَلَبَتْ إِلَى مَا يُنَاسِبُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا؛ فَيُؤَدِّي إِلَى الانْقِلَابِ بَعْدَ الانْقِلَابِ؛ فَتَعَيَّنَ إِثْبَاتُهَا مَعَ انْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا مِنَ المنقى. فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ أَنَّ الأَلِفَ قُلِبَتْ هَمْزَةً فِي كَثِيرٍ مِنَ المَوَاضِعِ فَهَلَّا قُلِبَتْ إِلَيْهَا؟ قُلْتُ مُشَابَهَةُ الأَلِفِ مَعَ الوَاوِ أَكْثَرُ مِنَ الهَمْزَةِ؛ لِكَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ

---

(1) (وأَمر سَدِيدٌ وأَسَدُّ؛ أَي: قَاصِدٌ). انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج210/3).

(2) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [سواءٌ كانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ].

(3) نص الجاربردي: (...فـ(طائيٌّ) شاذٌّ مِنْ حَيْثُ حَذْفُ اليَاءِ الأُولَى). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص422).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص423).

(5) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَإِنْ كَانَتْ عَنْ يَاءٍ كَ(رَحَى)].

فَكَانَ قَلْبُهَا إِلَى الوَاوِ أَوْلَى، وأَمَّا قَلْبُهَا دُونَ إِبْقَائِهَا عَلَى حَالِهَا؛ لِوُجُوبِ كَسْرَةِ مَا قَبْلَ اليَاءِ فِي النِّسْبَةِ، وَامْتِنَاعِ الأَلِفِ عَنْ قَبُولِ الحَرَكَةِ.

قَوْلُهُ[1]: **[فَظَاهِرٌ]**؛ لِأَنَّكَ لَمَّا احْتَجْتَ إِلَى تَحْرِيكِهَا فليرجع إِلَى أَصْلِهِ.

قَوْلُهُ: [وَإِنْ كَانَتْ عَنْ يَاءٍ كَـ(رَحَى)] إِنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ تُقْلَبْ هَمْزَةً؟ أُجِيبَ بِأَنَّ الهَمْزَةَ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الأَلِفِ بِخِلَافِ الوَاوِ[2]:؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا حَرْفُ عِلَّةٍ.

قَوْلُهُ[3]: **[وَيَجُوزُ حَذْفُهَا]** أَجَازَ السِّيرَافِيُ في ثَالِثِهَا؛ - وَهُوَ قَلْبُهَا وَاوًا- زِيَادَةَ أَلِفٍ قَبْلَهَا كَـ(أَلِفِ) التَّأْنِيثِ.

قَوْلُهُ: [مِنَ الاسْمِ الذِي هُوَ فِيهِ] الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرَ المُنْفَصِلَ لِلأَلِفِ. وَالمَعْنَى مِنَ الاسْمِ الذِي هُوَ فِيهِ، وَكَذَا الضَّمِيرُ المَجْرُورُ فِي قَوْلِهِ: [فَيَجُوزُ فِيهِ]، وَالضَّمَائِرُ المُؤَنَّثَةُ بَعْدَهُ.

قَوْلُهُ: [فَيَجُوزُ فِيهِ الحَذْفُ] هُوَ المُخْتَارُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ، وَالمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِمَا، وَالمُرَادُ الحَذْفُ مَعَ بَقَاءِ السُّكُونِ. وقَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى (بَنِي الحُبْلَى) حَيٌّ مِنَ الأَنْصَارِ: (حُبَلَى) بِفَتْحِ البَاءِ شَاذٌّ.

قَوْلُهُ: [لِزِيَادَتِهَا]؛ أَيْ: وَتَشْبِيهًا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ؛ فَإِنْ قُلْتَ: الأَلِفُ أَلْزَمُ؟ أُجِيبَ: بِأَنَّ اليَاءَ أَقْوَى؛ لِأَنَّ الأَلِفَ شَيءٌ خَفِيٌّ يَجْرِي مَجْرَى النَّفْسِ، لَا مُعْتَمَدَ لَهُ؛ وَلِذَلِكَ لَا يُمْكِنُ تَضْعِيفُهُ؛ فَكَانَ طَرْحُهُ أَسْهَلَ.

قَوْلُهُ[4]: **[تَشْبِيهًا لَهَا بِـ(مَلْهَى)]** وَجْهُ الشَّبَهِ لُزُومُهَا الكَلِمَةَ، وَثُبُوتُهَا فِي التَّصْغِيرِ وَالتَّكْبِيرِ.

قَوْلُهُ: [تَشْبِيهًا بِـ(مَلْهَى)] وَجْهُ الشَّبَهِ أَنَّهُ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ رَابِعَةٌ كَمَا فِي (مَلْهَى).

قَوْلُهُ: [تَشْبِيهًا لَهَا بِالْأَلِفِ المَمْدُودَةِ]؛ أَيْ: لِأَنَّهَا عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ -أَيْضًا-، وَلِذَلِكَ جُمِعَ مَا فِي آخِرِهِ الأَلِفُ المَقْصُورَةُ وَالمَمْدُودَةُ عَلَى (فَعَالَى)، نَحْوَ: (حَرَامَى)، وَ(صَحَارَى) جَمْعُ: (حَرَمَى)،

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص424).

(2) (الوَاوِ): ساقطة في (ك).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص425).

(4) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [تَشْبِيهًا لَهَا بِالْأَلِفِ المَمْدُودَةِ].

وَ(صَحَرَى)[1]. قَالَ الأَنْدَلُسِيُّ: وَهَذَا الوَجْهُ أَبْعَدُ الوُجُوهِ، وَأَضْعَفُهَا، وَهُوَ نَظِيرُ مَدِّ المَقْصُورِ. قَالَ هُوَ وَالمُصَنِّفُ[2]: وَهَلِ الأَلِفُ زَائِدَةٌ؟ والوَاوُ مُنْقَلِبَةٌ مِنْ أَلِفِ التَّأْنِيثِ، أَوْ بِالعَكْسِ؟ كُلُّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ /ق72ب/. انتهى. وَجَزَمَ الشَّارِحُ بِالأَلِفِ[3]، وَهُوَ المُخْتَارُ؛ لِأَنَّ أَلِفَ التَّأْنِيثِ لَا تَقَعُ حَشْوًا.

قَوْلُهُ[4]: **[لَمْ يَصْرِفْ (سَقَرَ)، وَقَدَّمَ عَلَمَيْنِ]**؛ أَيْ: لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ مَعَ تَحَرُّكِ الوَسَطِ.

قَوْلُهُ[5]: **[مِنَ (الجَمْزِ)[6]]** هُوَ بِجِيمٍ وَزَايٍ، وَفِعْلُهُ: كَ(ضَرَبَ).

قَوْلُهُ: [وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ] هُوَ دُونَ (الحُضْرِ)، وَفَوْقَ (العَنَقِ). وَ(الحُضْرُ): بِضَمِّ المُهْمَلَةِ، وَسُكُونِ المُعْجَمَةِ: اِرْتِفَاعُ الفَرَسِ فِي عَدْوِهِ. وَ(العَنَقُ): بفتحتين سَيْرٌ مسْرِعٌ.

قَوْلُهُ[7]: **[وَاعْلَمْ أَنَّ المُرَادَ]** هَذَا كَأَنَّهُ جَوَابُ سُؤَالٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ: (وَتُقْلَبُ الأَلِفُ الأَخِيرَةُ الثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ المُنْقَلِبَةُ التِي لِغَيْرِ الإِلْحَاقِ؛ لِئَلَّا يُرَدَّ عَلَيْهِ، نَحْوَ:

---

(1) (الحَرْمَي): ناقة تشتهي الفحل (شاةٌ حَرْمَى)، و(شِياهٌ حِرامٌ، وحَرامَى)، مثل: (عِجالٍ، وعَجالَى). أمَّا (صحارى): فمن أجل كون همزة (صحراء) ألفًا في الأصل، وليست بأصلية - لا يجوز جعلها-؛ أي: همزة (صحراء) -همزة-؛ أي: إبقاءَها - في نحو: (صحارَى)- بفتح الراء جمع (صحراء)، فإذا أردت أن تجمعها أدخلت بين الحاء والراء، وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع في مثل: (مصابيح)، و(مساجد)، و(جعافر)، فتقلب الألف التي بعد الراء ياء؛ للكسرة التي قبلها، وتقلب ألف التأنيث - أيضًا- ياء؛ لاستدعاء الياء، وتدغم إحدى الياءين في الأخرى، فصار (صحاريّ) بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة؛ للتخفيف، كما في (سيّد)، وأبدلوا من الياء الباقية ألفًا؛ للتخفيف في الجمع الثقيل، فلزم فتح الراء، فصار (صحارَى). انظر: الجوهري، الصحاح (ج1896/5)، وركن الدين، شرح الشافية (ج464/1)، ودنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف (ص143)، والزبيدي، تاج العروس (ج458/31).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص426).

(3) في (ك): (بِالأَوَّلِ).

(4) نص الجاربردي: (...ألا ترى أنّ من صرف (هِنْدًا)، و(دَعْدًا)، لَمْ يَصْرِفْ (سَقَرَ)، وَقَدَّمَ عَلَمَيْنِ؛ لأن الحركة صيرتهما في حكم: (زينب)، و(سعاد). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص426).

(5) نص الجاربردي: (... يقال: (حمار جمزى: أي: سريع من الجمز، وهو ضرب من السير). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص426).

(6) ابْن دُرَيْد الجَمْزُ أشدُّ من العَنَق أَبُو عبيد فَإِذا ارْتَفع عَن ذَلِك فَهُوَ الذَّمِيلُ، والزَّفِيف: الذَّميل، وهُوَ الإِسْرَاع، وهُوَ أوَّل عَدْوِ النَّعَام، وزَفَّتِ الإبلُ تَزِفُّ إذا أَسْرَعَت. (فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُّونَ) [الصافات:94]، قُرِئَ: (فَأَقْبَلُوا إليهِ يَزِفُّون)، و(يُزِفُّون). انظر: ابن سيده، المخصص (ج191/2).

(7) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [حُكْمُهُ حُكْمُ أَلِفِ التَّأْنِيثِ].

(مِعْزَى)[1]؛ لِأَنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنِ اليَاءِ مَعَ أَنَّهَا لَا يَتَعَيَّنُ قَلْبُهَا إِلَى الوَاوِ).

قَوْلُهُ: [عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ] فَإِنْ قِيلَ: لَا فَائِدَةَ فِي هَذَا القَيْدِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ المُنْقَلِبَةِ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ جَوَّزَ الحَذْفَ، وَالإِثْبَاتِ فِيهِمَا؟ قُلْنَا فِي الأَصْلِيَّةِ الإِثْبَاتُ أَحْسَنُ؛ فَتَكُونُ فِي التَّقْيِيدِ فَائِدَةٌ. وَأَقُولُ: أَلِفُ الإِلْحَاقِ كَأَلِفِ التَّأْنِيثِ حُكْمًا؛ فَفِيهِ وُجُوهٌ ثَلَاثَةٌ كَمَا ذَكَرَهُ بِخِلَافِ المُنْقَلِبَةِ عَنِ الأَصْلِ فَإِنَّ فِيهِ وَجْهَيْنِ لَا يَجُوزُ الثَّالِثُ.

قَوْلُهُ: [حُكْمُهُ حُكْمُ أَلِفِ التَّأْنِيثِ]؛ أَيْ: فِي جَوَازِ الثَّلَاثَةِ، لَكِنَّ الحَذْفَ فِي التِي لِلتَّأْنِيثِ أَرْجَحُ، وَالقَلْبَ فِي أَلِفِ الإِلْحَاقِ أَرْجَحُ مِنَ المُنْقَلِبَةِ عَنْ أَصْلٍ، صَرَّحَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ وَغَيْرُهُ، قَالُوا: وَالقَلْبُ فِي المُنْقَلِبَةِ خَيْرٌ مِنَ القَلْبِ فِي التِي لِلْإِلْحَاقِ وَالحَذْفِ بِالعَكْسِ.

قَوْلُهُ[2]: **[تَشْبِيهًا بِالمُنْقَلِبَةِ]** وَجْهُ الشَّبَهِ كَوْنُهُمَا رَابِعَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: [تَشْبِيهًا بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ] فِي كَوْنِهِمَا زَائِدَتَيْنِ رَابِعَتَيْنِ.

قَوْلُهُ[3]: **[وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً]**؛ أَيْ: سَوَاءً كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ أَصْلٍ كَأَلِفِ (مُرَامًى) و(مُصْطَفَى)، أَوْ زَائِدَةً لِلتَّأْنِيثِ كَأَلِفِ (حُبَارَى)، أَوْ لِلْإِلْحَاقِ كَأَلِفِ (حَبَنْطَى).

قَوْلُهُ: [أَوْ سَادِسَةً]؛ أَيْ: سَوَاءٌ كَانَتْ – أَيْضًا– مُنْقَلِبَةً كَمَا فِي (مُستَدْعًى) أَوْ لِلتَّأْنِيثِ كـ(حِثِّيثَى)، أَوْ لِلتَّكْثِيرِ كـ(قَبَعْثَرَى).

قَوْلُهُ: [فَالْحَذْفُ لَا غَيْرَ] مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ حَذْفُ الأَلِفِ المُنْقَلِبَةِ عَنْ أَصْلٍ خَامِسٍ بَعْدَ حَرْفٍ مُشَدَّدٍ، نَحْوَ: (مُعَلًّى)، وَ(مُثَنًّى)، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْه[4] والجُمْهُورِ، وَأَجَازَ يُونُسُ[5] فِيهَا القَلْبَ؛ لِأَنَّ المُضَعَّفَ فِي حُكْمِ حَرْفٍ وَاحِدٍ فَكَأَنَّهَا رَابِعَةٌ كَأَلِفِ (مُعْطَى)، قَالَ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ: وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ المُدْغَمَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَيْسَ بِمُدْغَمٍ فِي الزِّنَةِ.

قَوْلُهُ[6]: **[فَالْحَذْفُ لَا غَيْرَ]** وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ حَذْفِهَا إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً فَنَاسَبَ ذَلِكَ أَنْ يَلْزَمُوا الحَذْفَ فِيمَا وَقَعَتْ خَامِسَةً، أَوْ سَادِسَةً؛ فَرْقًا بَيْنَ مَا قَلَّتْ حُرُوفُهُ، أَوْ كَثُرَتْ وَحَذَارًا مِنْ إِلْغَاءِ

---

(1) قَالَ سِيبَوَيْهِ: (مِعْزًى) مُنَوَّنٌ مَصْرُوفٌ لِأَنَّ الْأَلِفَ لِلْإِلْحَاقِ لَا لِلتَّأْنِيثِ. الرازي، مختار الصحاح (ص295).

(2) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَإِنْ كَانَتْ خَامِسَةً].

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص427).

(4) في الكتاب: (ظَبْيٌ)، و(دَلْوٌ). انظر: سيبويه، الكتاب (ج3/310).

(5) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج9/4688).

(6) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَيَفْتَحُ مَا قَبْلَهَا].

كَثْرَةِ الحُرُوفِ عَنِ الاعْتِبَارِ؛ فَلِذَلِكَ جَعَلَ قِلَّةَ الحُرُوفِ مُجَوِّزَةً لِلحَذْفِ، وَكَثْرَتَهَا مُوجِبَةً وَمُلْزِمَةً لَهُ أَيضًا-.

قَوْلُهُ: [خَطَأ]؛ لِأَنَّ الأَلِفَ فِيهِ خَامِسَةً، وَمَعَ هَذَا لَمْ تُحْذَفْ.

قَوْلُهُ[1]: **[قُلِبَتْ فِي النِّسْبَةِ وَاوًا]**؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ كَسْرُ مَا قَبْلَ يَاءِ النِّسْبَةِ، وَالأَلِفِ يَمْتَنِعْ كَسْرُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ النُّطْقُ بِهَا إِلَّا سَاكِنَةً؛ فَيَلْزَمُ مِنْ أَحَدِ الأَجْوِبَةِ الثَّلَاثَةِ إِمَّا حَذْفُ الأَلِفِ وَكَسْرُ الحَرْفِ الذِي قَبْلَهَا، وإِمَّا قَلْبُ الأَلِفِ إِلَى اليَاءِ، وَإِمَّا قَلْبُهَا إِلَى الوَاوِ لَا سَبِيلَ إِلَى الحَذْفِ إِذِ الإِجْحَافُ مِمَّا قَلَّتْ حُرُوفُهُ مُمْتَنِعٌ، وَلَا إِلَى قَلْبِ الأَلِفِ يَاءً؛ حَذَارًا مِنِ اجْتِمَاعِ كَسْرَةٍ، وَثَلَاثَةِ يَاءاتٍ؛ فَتَعَيَّنَ قَلْبُهَا إِلَى الوَاوِ؛ فَتَقُولُ (عَمَوِيٌّ)[2] فِي (عَمٍ)، وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مِنَ (العَمَى)، وَ(شَجَوِيٌّ) فِي (شَجٍ)، وَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مِنَ (الشَّجْوِ).

قَوْلُهُ: [وَبِفَتْحِ مَا قَبْلَهَا كَمَا فِي (نَمِر)] لِاسْتِثْقَالِ الكَسْرَتَيْنِ، وَاليَاءَيْنِ.

قَوْلُهُ: [وَيَفْتَحُ مَا قَبْلَهَا] قَالَ المُرَادِيُّ[3] وَغَيْرُهُ: اِعْلَمْ أَنَّ فَتْحَ مَا قَبْلَ اليَاءِ سَابِقٌ عَلَى قَلْبِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ النَّسَبُ إِلَى (شَجٍ) /ق73أ/، وَنَحْوِهِ فُتِحَتْ عَيْنُهُ كَمَا يُفْتَحُ عَيْنُ (نَمِرٍ)، فَإِذَا فُتِحَتِ انْقَلَبَتِ اليَاءُ أَلِفًا[4]؛ لِتَحَرُّكِهَا، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَيَصِيرُ (شَجِيٌّ)، مِثْل: (فَتَى)، ثُمَّ تُقْلَبُ أَلِفُهُ وَاوًا كَمَا قُلِبَتْ أَلِفُ (فَتَى) فَقَدْ ظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ اليَاءَ لَمْ تُبْدَلْ وَاوًا إِلَّا بِوَاسِطَةٍ. اِنْتَهَى. وَقَالَ الخَوَارِزْمِيُّ: كَذَا قَالَ النَّحْوِيُّونَ، وعِنْدِي: أَنَّهَا تُقْلَبُ اليَاءُ وَاوًا.

قَوْلُهُ[5]: **[وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً]**؛ أَيْ: اليَاءُ المُتَطَرِّفَةُ المُخَفَّفَةُ المَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص428).

(2) إن كان منقوصًا مختومًا بياء من الصفة المشبهة، مثل :(شَجِيّ)، (عَمِيّ) قلبت الياء واوًا: (شَجَوِيّ)، و(عَمَوِيّ) إن كانت الياء رابعة: جاز حذفها، وجاز قلبها واوًا مثل: (قَاضي)، (قَاضِيٌّ)، و(قَاضِوِيٌّ). وإن كانت خامسة أو سادسة حذفت مثل: (المستعلي)، و(المستكفي)، و(المقتضي) فكأن الكلمة لما طالت حذفنا في الخماسي والسداسي حرف العلة من آخرها عند النسب، أمّا الثلاثي فيقلب آخره المعتل واوًا فلا يحذف (حيّ): (حيويّ). أما الرباعي فهو وسط فيجوز فيه الأمران: الحذف والقلب، مثل: (قاضٍ): (قاضيٌّ)، و(قاضويٌّ). انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص612).

(3) المُرَادِيُّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1449/3).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص429).

(5) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَهُوَ الأَفْصَحُ].

قَوْلُهُ: [وَهُوَ الأَفْصَحُ] وَقَالَ سِيبَوَيْه[1]: وَهُوَ الأُجْودُ؛ لِأَنَّ الاسْمَ إِذَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ لَمْ يَكُنِ الإِجْحَافُ بِهِ؛ لِأَجْلِ التَّخْفِيفِ مَحْذُورًا.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ الأَفْصَحُ] قَالَ المُوصِلِيُّ: لِأَنَّ فَتْحَ مَا قَبْلَ آخِرِ الرُّبَاعِيِّ لَمَّا كَانَ مَحْمُولًا عَلَى فَتْحِ آخِرِ (تَغْلِبَ) ، وَكَانَ إِبْقَاءُ الكَسْرَةِ فِيهِ هُوَ المُخْتَارَ كَانَ إِبْقَاءُ كَسْرَةِ المُنْقُوصِ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مُكْسُورًا كَانَتْ سَاكِنَةً عَلَى حَالِهَا، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ حَذْفُهَا؛ لِئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ. اِنْتَهَى، وَأَرَادَ الشَّارِحُ بِالكَسْرَتَيْنِ كَسْرَةَ اليَاءِ؛ لِالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ إِنْ لَمْ تُحْذَفْ كَسْرَةُ مَا قَبْلَهَا، وَيَشْهَدُ لِلْحَذْفِ – أَيْضًا– قَوْلُهُ:

كَأَنَّ رِيقَتَهَا بَعْدَ الكَرَى اغْتَبَقَتْ ... صِرْفاً تَخَيَّرَهَا الحَانُون خُرْطُومَا [2]

وَ(الخُرْطُومُ) مِنْ أَسْمَاءِ الخَمْرِ. قَالَ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ):[3] وَإِنَّمَا كَانَ المُخْتَارُ هُنَا الحَذْفُ فِي اليَاءِ، وَفِي الأَلِفِ القَلْبُ؛ **لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا:** أَنَّ الأَلِفَ أَخَفُّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مُرَاعَاةِ الأَخَفِّ مُرَاعَاةُ الأَثْقَلِ. **وَالآخَرُ:** أَنَّ الأَلِفَ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا تَغْيِيرٌ وَاحِدٌ، وفِي اليَاءِ تَغْيِيرٌ آخَرُ، وَهُوَ قَلْبُ الكَسْرَةِ فَتْحَةً؛ فَلِذَلِكَ كَانَ الحَذْفُ فِي اليَاءِ أَحْسَنَ مِنَ الأَلِفِ، وَبِالعَكْسِ.

قَوْلُهُ[4]: [كَمَا فَعَلَهُ بَعْضُهُمْ] اِسْتَشْهَدَ لَهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَكَيْف لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيّ وَلَا نَقْدُ [5]

قَالَ السِّيرَافِيُّ[6]: ذَكَرَ أَصْحَابُنَا[7] أَنَّ المَوْضِعَ الذِي يُبَاعُ فِيهِ الخَمْرُ: يُقَالُ لَهُ: حَانِيةً

---

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج29/4).

(2) البيت من [الطويل] في المفضليات للأسود بن يعفر:

كأَنَّ رِيقَتَها بَعْدَ الكَرَى اغْتَبَقَتْ ... صِرْفاً تَخَيَّرَها الحانُونَ خُرْطومَا

انظر: الضبي، المفضليات، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج383/3).

(3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج568/1)،، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص430).

(5) البيت من [الطويل] لابْنِ مُقْبِلٍ، في المغرب في ترتيب المعرب:

وَكَيْف لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا ... دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانُوتِيِّ وَلَا نَقْدُ

وفي تهذيب اللغة: ينسب إلى الحانوت حاني وحانوي ولا يقال حانوتي.

دوانيق عند الحانوي ولا نقد

انظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج163/5)، والمُطَرّزِيّ، المغرب في ترتيب المعرب (ص335).

(6) السِّيرَافِيُّ، شرح كتاب سيبويه (ج100/4).

(7) أي: (البصريون).

كـ(نَاحِيَةٍ)، وَالمَعْرُوفُ (حَانَهُ)، وَلَعَلَّ الذِي /ق73ب/ قَالَ: (الحَانَوِيّ) جَعَلَ البُقْعَةَ[1] (حَانِيَةً)؛ لِأَنَّهَا تُعْطَفُ عَلَى الشَّرَابِ بِالُّلطْفِ وَالَّلذَّةِ. وَفِي (شَرْحِ الشَّوَاهِدِ)[2] قَالَ: قَالَ سِيبَوَيْه[3]: (الوَجْهُ الحَانِي)؛ لِأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى (الحَانَةِ)، وَهِيَ بَيْتُ الخَمَّارِ. وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يُقَالَ: (حَانَوِيٌّ)؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ وَاحِدُهُ عَلَى (فَاعِلَةٍ) مِنْ (حَنَا يَحْنُو)، إِذَا عُطِفَ يُرِيدُ أَنَّهُ نِسْبَةٌ إِلَى مُقَدَّرٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ – أَيْضًا– السِّيرَافِيُّ. وَالذِي فِي الصّحَاحِ وَالقَامُوسِ: أَنَّ (الحَانِيَّةَ)؛ أَيْ: بِالتّشْدِيدِ: (الخَمْرُ) مَنْسُوبَةٌ إِلَى (الحَانَةِ)، وهِيَ مَوْضِعُ بَيْعِهَا[4].

قَوْلُهُ: [لِسُكُونِ ثَانِيهِ] هُوَ عِلَّةٌ **لِقَوْلِهِ: [إِجْرَاءٌ]** يُرِيدُ أَنَّهُ أَجْرَى اليَاءَ فِي نَحْوِ: (قَاضِي)؛ لِسُكُونِ ثَانِيهِ، وَالسَّاكِنُ كَالمَعْدُومِ مَجْرَى اليَاءِ فِي (شَجّ) بِفَتْحِ مَا قَبْلَهَا – أَيْضًا– فَانْقَلَبَتْ أَلِفًا ثُمَّ وَاوًا كَمَا أَجْرَى (مَلْهَى) مَجْرَى (رَحَى) كَذَلِكَ – أَيْضًا– فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَطَّرِدُ هَذَا الوَجْهُ؟ قُلْتُ: ظَاهِرُ كَلَامِ المُصَنِّفِ، وَابْنِ مَالِكٍ[5] اطِّرَادُهُ. وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ[6]: أَنَّ القَلْبَ عِنْدَ سِيبَوَيْه مِنْ شَوَاذِّ تَغْيِيرِ النَّسَبِ. قِيلَ: وَلَمْ يُسْمَعْ إِلَّا فِي البَيْتِ السَّابِقِ، وَالقَوْلُ بِشُذُوذِهِ هُوَ المُوَافِقُ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ سِيبَوَيْه[7] فِي فَتْحِ (تَغْلِب)، وَنَحْوِهِ.

قَوْلُهُ[8]: [لِسُكُونِ ثَانِيهِ] فَيَكُونُ السَّاكِنُ كَالمَعْدُومِ، فَصَارَ (قَاضٍ) كـ(عَمٍ).

---

(1) في (ط): (البَقِيَّةَ).

(2) العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (ج2055/4).

(3) أي: (البصريون). سيبويه، الكتاب (ج341/3).

(4) و(الوجه الحانيُّ)، كما قال علقمة بن عبدة:

كأسُ عَزيزٍ مِنَ الأعْنابِ عتَّقها ... لبعضِ أَرْبابِها حانِيّةٌ حُومُ

انظر: سيبويه، الكتاب (ج341/3)، والجوهري، الصحاح (ج2106/5)، وابن سيده، المحكم (ج446/3)، والمُرَادِيُّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1448/3)، وانظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1192/1).

(5) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1943/4).

(6) لم يسمع هذا إلا في بيت واحد وهو:

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا ... دراهم عند الحانويّ ولا نقد

انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج605/2)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1448/3).

(7) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج101/4).

(8) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [كَ(أُمَيِّيٍ)].

قَوْلُهُ[1]: **[مَجْرَى رَحَوِيٍّ]**؛ لِسُكُونِ ثَانِيهِ – أَيْضًا– فَتَكُونُ – أَيْضًا– كَالمَعْدُومِ، فَصَارَ كَـ(رَحًى).

قَوْلُهُ: [وَهَذَانِ القِسْمَانِ] أَحَدُهُمَا مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ ثَالِثَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ كـ(عَمٍ)، وَثَانِيهُمَا مَا فِي آخِرِهِ يَاءٌ رَابِعَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ كَـ(القَاضِي).

قَوْلُهُ: [وَعدْنَا بَيَانَـهُمَا] حَيْثُ قَالَ: فَإِنْ كَانَ حَرْفٌ عَلَى مَا سَنَذْكُرُ فِي القِسْمِ الثَّانِي.

قَوْلُهُ: [فِي القِسْمِ الأَوَّلِ] لِأَحَدِهِمَا فِيمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، وَلِلآخَرِ فِيمَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُذِفَتْ؛ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الحَذْفَ لَمَّا كَانَ أَحْسَنَ فِيمَا وَقَعَتْ رَابِعَةً وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَامًا فِيمَا وَقَعَتْ خَامِسَةً، أَوْ سَادِسَةً إِذِ المَطْلُوبُ هُوَ التَّخْفِيفُ، وَهُوَ فيهِ أَشَدُّ وَآكَدُ وأَوْلَى.

قَوْلُهُ[2]: **[حُذِفَتِ الأَخِيرَةُ]**؛ أَيْ: التِي حُذِفَتْ بِالإِعْلَالِ؛ أَيْ: لَمْ تُرَدَّ الخَامِسَةُ المَحْذُوفَةُ.

قَوْلُهُ: [كَـ(أُمَيِّيٍّ)] قَالَ المُرَادِيُّ[3]: فِي هَذَا التَّنْظِيرِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ (أُمَيِّيًّا) شَاذٌّ، وَأَمَّا (مُحَيِّيٍّ) فَهُوَ وَجْهٌ قَوِيٌّ. قَالَ مَبْرَمَانُ[4]: سَأَلْتُ أَبَا العَبَّاسِ[5]: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ مِنْ (محيي) بِاجْتِمَاعِ اليَاءاتِ؟ فَقَالَ: لَا؛ لِأَنَّ (مُحَيًّا) جَاءَ عَلَى (فعله)، والَّلامُ تُعْتَلُّ كَمَا تُعْتَلُّ فِي الفِعْلِ. قَالَ: وِالاخْتِيارُ عِنْدِي (مُحَيِّيِيٌّ) لأَنِّي لَا أَجْمَعُ حَذْفًا /ق74أ/ بَعْدَ حَذْفٍ. اِنْتَهَى. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ المُصَنِّفَ لَا يَرَى أَنَّ (أُمَيِّيًّا)

---

(1) أُجْرِيَ (مَلْهَوِيٌّ): مَجْرَى (رَحَوِيٍّ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص430).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص431).

(3) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المُرَادِيُّ (ج1447/3).

(4) مَبْرَمَان(ت326هـ)، أو (ت345هـ) محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أبو بكر، المعروف بـ(مَبْرَمَانَ)؛ لقّبه المبرد بـ(مبرمان)؛ لكثرة ملازمته له وسؤاله إيّاه: من كبار العلماء بالعربية. من أهل بغداد. ولد في طريق رامهرمز، وأخذ عن المبرد والزجاج. وأخذ عنه الفاسي والسيرافي. وكان ضِنينًا بالأخذ عنه، لا يقرئ كتاب سيبويه إلَّا بمائة دينار. من كتبه: (شرح شواهد سيبويه)، و(النحو المجموع على العلل)، و(العيون)، و(التلقين)، و(صفة شكر المنعم)، و(شرح كتاب سيبويه). لم يُتِمَّهُ. انظر: الحموي، معجم الأدباء (ج2572/6)، والقفطي، إنباه الرواة (ج189/3)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج175/1)، والزركلي، الأعلام (ج273/6).

(5) المبرد(ت285هـ)، شيخ مَبْرَمَانَ.

شَاذٌّ، فَلَا نَظَرَ عِنْدَهُ. ومَا اخْتَارَهُ المُبَرِّدُ عَكَسَهُ أَبُو عمرو[1]، فَقَالَ: (مُحَوِيٌّ) أَجْوَدُ، وَهُوَ أَجْوَدُ، بَلْ صَرَّحَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الكَافِيَةِ، وَشَرْحِهَا: بِأَنَّ (مُحَيِّيًا) شَاذٌّ، كـ(أُمَيِّيٍّ)[2].

قَوْلُهُ[3]: **[فَيَجُوزُ الوَجْهَانِ]؛** أَيْ: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: (مُحَوِيّ) بِحَذْفِ إِحْدَى اليَاءَيْنِ، وَقَلْبِ البَاقِيَةِ وَاوًا (مُحَيّيّ) بِأَرْبَعِ يَاءَاتٍ كَمَا قُلْنَا فِي (أُمَوِيٌّ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ **الوَجْهَانِ: الأَوَّلُ:** مَنْعُ الجَمْعِ بَيْنَ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ حذف مِنَ اليَاءَيْنِ **البَاقِيَيْنِ: الأُولَى:** وَهِيَ السَّاكِنَةُ، فَتَبْقَى يَاءٌ وَاحِدَةٌ، وَقَبْلَهَا فَتْحَةٌ، فَتَنْقَلِبُ أَلِفًا، وَيُصَيِّرُ الكَلِمَةَ عَلَى (مح) كـ(هدى) ثُمَّ تُقْلَبُ الأَلِفُ وَاوًا لِمَا عَرَفْتَهُ فِي (عَصًا)[4] وَ(رَحًى). وَتَقُولُ: (مُحَوِيٌّ) كَمَا تَقُولُ: (أَحَوِيٌّ)، و(هُدَوِيٌّ). **والثاني:** نَحْوَ: تَجْوِيزُ الجَمْعِ بَيْنَ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ لأَجْلِ الإِدْغَامِ اقتصر عَلَى حَذْفِ الخَامِسَةِ لَا غَيْرَ، وَتَرْكِ اليَاءِ المُشَدَّدَةِ بِحَالِهَا، وَنُسِبَ إِلَيْهَا. وَقَالَ: (مُحَيِّيٌّ) كَمَا قِيلَ: (أُمَيِّيٌّ)[5].

قَوْلُهُ[6]: **[كَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ الصَّحِيحِ]** فَتَكُونُ النِّسْبَةُ إِلَى هَذِهِ الأَشْيَاءُ كَالنِّسْبَةِ إِلَى (ثَمَرَة)، وَ(سُرَّة)، و(حُجْرَة)[7].

---

(1) أبو عمرو بن العلاء(ت154هـ).

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج4/1949).

(3) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَأَمَّا مَا فِيهِ التَّاءُ: فَقَالَ:].

(4) النسب إلى المقصور وله أحوال: 1- الألف الثالثة: تقلب واوًا، سواءً أكان أصلها واوًا أم ياءً؛ فنقول في: (فتى): (فتويّ)، وفي: (عصا): (عَصَوِيّ). 2- الألف الرابعة: إن كانت في اسم محرك الثاني، مثل: (بردى) فيجب حذفها فتصبح (بَرَدِيٌّ). وإذا كان ساكن الثاني جاز حذف الألف الأخيرة، وجاز إبقاؤها في: (ملهي): (مَلْهِيٌّ)، و(مَلْهَوِيٌّ) 3- إذا كانت الألف خامسة أو سادسة تحذف مثل: (حُبَارَى): (حُبَارِيّ)، و(مصطفى): (مُصْطَفِيٌّ)، و(مستعلى): (مُسْتَعْلِيٌّ). ومن الملاحظ أنّ ما قيل في المنقوص من أن حرف العلة في الثلاثي يقلب واوًا، وفي الخماسي والسداسي يحذف، وفي الرباعي يجوز الأمران؛ أي: أن الكم له دخل في الموضوع. أمّا بقيّةُ الأسماء فتغير من داخلها - من وسطها- مثل: الثلاثي المكسور العين تفتح عينه عند النسب سواء أكانت عينه مفتوحة أو مضمومة، أو مكسورة، مثل: (نَمِر)، و(دُئِل)، و(إِبِل)؛ فنقول: (نَمَرِيٌّ)، و(دُئَلِيٌّ)، و(إِبَلِيٌّ)، وبعضهم يجيز في الأخير كسر العين اتّباعًا للفاء. انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص613).

(5) انظر: ابن سيده، المحكم (ج4/35)، وابن عصفور، الممتع (ص380).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص432).

(7) (سَرُوِيٌّ): في (سَرُوَةَ). الرضي، شرح (ج2/46).

قَوْلُهُ: [وَأَمَّا مَا فِيهِ التَّاءُ: فَقَالَ: يُحَرَّكُ فِيهِ السَّاكِنُ] أَنْكَرَ ذَلِكَ الجُمْهُورُ إِلَّا الزَّجَاجُ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُقَوِّيهِ، وَيَقُولُ: إِنَّ التَّغْيِيرَ إِنَّمَا وَجَبَ مِنْ أَجْلِ الهَاءِ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ الهَاءُ أَوْلَى بِالتَّغْيِيرِ، وَأَقْوَى، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي اليَاءِ عَلَى مَا فِي بَعْضِ نُسَخِ التَّسْهِيلِ[1] وَقَوَّاهُ فِي الكَافِيةِ فِيهَا، وَوَهَّاهُ فِي الوَاوِ بَعْدَ أَنْ جَزَمَ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْه والجمهور، و(بَنُو زِنْيِةَ)[2]: بِكَسْرِ الزَّايِ، وَسُكُونِ النُّونِ: (حَيٌّ).

قَوْلُهُ[3]: [تَحَرَّكَ فِيهِ السَّاكِنُ] وَهُوَ الحَرْفُ الثَّانِي فِي: (ظَبْيَة)، وَ(غَزْوَة)[4].

قَوْلُهُ: [وَتُقْلَبُ اللَّامُ وَاوًا إِنْ لَمْ يُكَنِّهَا]؛ أَيْ: إِنْ لَمْ يَكُنْ اللَّامُ وَاوًا فَإِنَّهُ، وَ(عَمٍ) إِنَّ التَّغْيِيرَ مَعَ تَاءِ التَّأْنِيثِ أَقْوَى مِنْهُ مَعَ عَدَمِهَا أَلَا يُرَى أَنَّهُمْ غَيَّرُوا فِي (حَنِيفَةَ) ، وَ(جُهَيْنَةَ)، وَلَمْ يُغَيِّرُوا فِي (سَعِيدٍ)، وَ(عَقِيلٍ).

قَوْلُهُ[5]: [وَكَانَ الخَلِيلُ يَعْذُرُهُ]؛ أَيْ: الخَلِيلُ يَعْذُرُ يُونُسَ فِي تَحْرِيكِ اللِّسَانِ، وَقَلْبِ اليَاءِ وَاوًا فِي بَنَاتِ اليَاءِ.

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4720/9).

(2) وأمَّا (زِنَوِيّ) في: (بني زِنْيَة)، و(قُرَوِيّ) في: (قَرْيَة)؛ فشاذٌّ عند سيبويه؛ لأنّ القياس: (زِنَيِيّ)، و(قَرَيِيّ)، كما في الصحيح. انظر: سيبويه، الكتاب (ج347/3)، والجوهري، الصحاح (ج2369/6)، وركن الدين، شرح الشافية (ج391/1).

(3) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَيُفْتَحُ كَمَا فِي (نَمِرٍ)].

(4) قال يونس: النسبة إلى ما لا تاء فيه كـ(ظَبْي)، و(غَزْو)، حكمها حكم الصحيح، فيقال في المنسوب إليهما: (ظَبْيِيّ)، و(غَزْوِيّ)، والنسبة إلى ما فيه التاء كـ(ظَبْيَة)، و(غَزْوَة) إنما هي بفتح الساكن الذي قبل الياء والواو وقلب الياء واوًا كـ(ظَبوِيّ)، و(غَزَوِيّ) بفتح الياء والزاي بالقياس على عَمَوِيّ في قلب الياء واوًا وفتح الميم وكذلك سائرها، وهذا القياس بعيد؛ للفرق، وهو أن ما قبل الياء في (ظَبْيَة)، و(غَزْوَة) ساكن، والسكون يجعل الياء كالصحيح كما ثبت في الإعراب في نحو: (ظَبْي)، و(دَلْو). وإنما قيل: الياء في (عَمٍ) متحركة، واتفق سيبويه ويونس على أن حكم النسبة في (ظَبْي)، و(غَزْو) حكم الصحيح. انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج391/1).

(5) نص الجاربردي: (وَكَانَ الخَلِيلُ يَعْذُرُهُ فِي بَنَاتِ اليَاءِ دون بنات الواو؛ لوجهين: الأول: إنَّهُ حَمَلَ (ظَبْيًا)على (عَمٍ)؛ لئلَّا يجتمع الياءات؛ فإنه مستكره. الثاني: أنه قد جاء مثل ذلك في اليائي؛ حيث قالوا: (زِنَوِيّ) في: (بني زِنْيَة)، و(قُرَوِيّ) في: (قَرْيَة)...). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص433).

قَوْلُهُ: [إِنَّهُ حَمَلَ (ظَبِيًّا)[1]**]** أَرَادَ بَعْدَ حَذْفِ اليَاءِ لِيَكُونَ (ظَبْيَة) مَحْمُولًا عَلَى (عَمٍ)، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (ظَبِيًّا) مُذَكَّرًا لَا تُقْلَبُ يَاؤُهُ وَاوًا بِالاتِّفَاقِ.

قَوْلُهُ: [مِثْلُ ذَلِكَ]؛ أَيْ: تَحْرِيكِ السَّاكِنِ وَقَلْبِ اليَاءِ وَاوًا.

قَوْلُهُ[2]: **[شَاذٌّ عِنْدَهُمَا]**؛ أَيْ: عِنْدَ سِيبَوَيْه[3] وَيُونُسَ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا بِعَدَمِ التَّغْيِيرِ فِيمَا لَا تَاءَ فِيهِ مِثْلُ: (ظَبْيٍ)، وَ(بَدْوٍ)؛ فَيُقَالُ فِي النِّسْبَةِ: (بَدْوِيٌّ)، وَ(ظَبْيِيٌّ) بِسُكُونِ الدَّالِ وَالبَاءِ.

قَوْلُهُ[4]: **[وَيُفْتَحُ كَمَا فِي (نَمِرٍ)]**؛ أَيْ: كَمَا يُفْتَحُ الحَرْفُ الثَّانِي فِي (نَمِرٍ)، وَإِنِ اخْتَلَفَ المُقْتَضَى فَإِنَّهُ فِي (نَمِرٍ) الفِرَارُ مِن اجْتِمَاعِ كَسْرَتَيْنِ، وَيَاءَيْنِ، وَفِي (طَيٍّ)، وَ(حَيٍّ) الحَذَرَ مِن اجْتِمَاعِ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ وَكَسْرَةٍ؛ فَفُتِحَتْ فِيهِمَا؛ لِتُقْلَبَ الثَّانِيَةُ أَلِفًا؛ لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ الأَلِفُ وَاوًا؛ لِأَجْلِ يَاءِ النِّسْبَةِ كَمَا فِي (فَتًى)، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ السِّيرَافِيُّ وغيرُهُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى (حَيَّة) بِقَوْلِهِمْ: (كَرِهُوا اجْتِمَاعَ يَاءَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ؛ فَبَنَوْا (فَعْلَة) عَلَى (فَعَلَةٍ)، فَصَارَ (حَيَاةً)، ثُمَّ قَلَبُوا الأَلِفَ وَاوًا، فَصَارَ (حَيَوِيٌّ) عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: (حَيْوِيٌّ) بِالسُّكُونِ لانْقَلَبَتِ الوَاوُ يَاءً، وَلَزِمَ المَحْذُورُ، وَلَوْ قَالُوا: (طَوِيٌّ) بِالإِدْغَامِ لَالْتَبَسَ بِبَابِ (دَوّ). قَالَ المُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ: وَلَيْسَ (طَيٌّ) مَثْلَ (ظَبْيٍ)؛ أَيْ: وَإِنْ /ق74ب/ سُكِّنَ ثَانِيهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: (ظَبْيٌ)؛ لأَدَّى إِلَى اجْتِمَاعِ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ، وَكَسْرَةٍ مَعَ قِلَّةِ حُرُوفِ الكَلِمَةِ.

قَوْلُهُ[5]: **[فَيُقَالُ فِي (طَيّ): (طَوَوِي)]**[6] لَمْ يَقْلِبُوا الوَاوَ الأُوْلَى أَلِفًا؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ زِيَادَةِ التَّغْيِيرِ مَعَ اللَّبْسِ، وَلَا الثَّانِيَةِ؛ لِسُكُونِ مَا بَعْدَهَا، كَيْفَ؟، وَيَاء النِّسْبَةِ تَقْتَضِي انْقِلَابَ الأَلِفِ وَاوًا، وَكَذَا القَوْلُ فِي (حَيَوِيٍّ)؟

---

(1) يقال في (ظَبْيَة): (ظَبْيِيًّا). انظر: ركن الدين، شرح الشافية (ج390/1).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص433).

(3) سيبويه، الكتاب (ج310/3).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص434).

(5) المرجع السابق، ص435.

(6) النسب إلى ما آخره ياء مشددة قبلها حرف واحد، مثل: (حيّ)، (طيّ) فالكلمة الأولى عينها (ياء) في (حيّ)، والكلمة الثانية عينها واو في (طي)، وفي هذه الحالة ترد العين لأصلها، أما اللام فإنها تقلب واوًا؛ فتقول: (حَيَوِيٌّ)، و(طَوَوِيٌّ). أمَّا النسب إلى الاسم الذي آخره تاء التأنيث: تحذف منه التاء، مثل: (مكّة): (مَكِّيٌّ)، و(إسكندريّة): (إِسْكَنْدَرِيٌّ). انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص612).

قَوْلُهُ: [وَفِي (حَيٍّ): (حَيَوِيٌّ)] قَالَ فِي التَّسْهِيلِ:[1] وَشَذَّ نَحْوُ: (حَيِّيٍ)، وَفِي كِتَابِ سِيبَوَيْه[2]: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي (حَيَّةَ بْنِ بَهْدَلَةَ) مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ مَنَاةَ: (حَيَوِيٌّ)، وَكَانَ أَبُو عُمْرٍو [3] يَقُولُ: (حَيَوِيٌّ) يَعْنِي اخْتَارَ هَذِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ زَائِدٌ يُحْذَفُ.

قَوْلُهُ: [فِي النِّسْبَةِ إِلَى (دَوٍّ)] هُوَ بِفَتْحِ الدَّالِ المُهْمَلَةِ، و(الكَوُّ)، وَ(الكَوَّةُ): بِفَتْحِ الكَافِ، وَضَمِّهَا.

قَوْلُهُ[4]: **[فَفِيهَا وَجْهَانِ**[5]**]** (مَرْمِيٌّ)، و(مَرْمَوِيٌّ)، وَالأَوَّلُ أَشْهَرُ كَمَا قُلْتَ: (مَلْهِيٌّ) فِي (مَلْهَى) مَعَ أَنَّهَا بَعَدَ الثَّلَاثَةِ حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ. وَهَهُنَا حَرْفَانِ؛ مِنْهَا فَهُوَ أَجْدَرُ.

قَوْلُهُ: [كَمَا فِي (غَنِيّ)[6]**]** مِنْ حَيْثُ أَنَّ اليَاءَ الثَّانِيَةَ أَصْلِيَّةٌ كَـ(يَاءِ) (غَنِيّ)[7].

---

(1) ناظر الجيش(ت778هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4686/9).

(2) في كتاب سيبويه: (وسألته عن الإضافة إلى (حَيَّةٍ)؛ فقال: (حَيَوِيٌّ)، كراهية أن تجتمع الياءات. والدليل على ذلك قول العرب في (حَيَّةَ بْنِ بَهْدَلَةَ): (حَيَوِيٌّ)، وحركت الياء لأنَّه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة. فإن أضفت إلى (لَيَّةٍ) قلت: (لَوَوِيٌّ)؛ لأنَّك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء (حَيَّة). فلما حركتها رددتها إلى الأصل كما تردُّها إذا حركتها في التصغير. ومن قال: (أُمَيِّيٌّ) قال: (حَيِّيٌّ). وكان أبو عمرو يقول: (حييٌّ وليّيٌّ). و(ليّةٌ) من (لويت يده ليةً). سيبويه، الكتاب (ج345/3).

(3) صاحب هذا الرأي هو أبو عمرو بن العلاء(ت154هـ)، وليس المقصود أبا عُمَرَ الجِرْمِيّ(ت225هـ)؛ لأنه لمّا أراده صرح باسمه أضف إلى ذلك أن سيبويه نقل عن شيخه سابقه (أبو عمرو بن العلاء). انظر: سيبويه، الكتاب (ج345/3)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج65/3).

(4) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَالثَّانِي حَذْفُهُمَا اسْتِثْقَالًا]. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص436).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص436).

(6) (غَنِيّ): حيّ من غطفان. الجوهري، الصحاح (ج2450/6).

(7) تحذف الياء في المعتل اللام من (فَعِيل)، و(فُعَيل) إذا نسب إليهما، وتفتح العين في النسبة إلى (فعيل)، وتقلب الياء الأخيرة واوًا؛ فيقال في (غَنِيّ)، و(قَصِيّ)، و(أُمَيّة): (غَنَوِيّ)، و(قَصَوِيّ)، و(أَمَوِيّ) بحذف ياء (فَعِيل)، و(فُعَيل)، وقلب الياء الأخيرة واوًا؛ لكراهتهم اجتماع أربع ياءات. وإذا حذفت الياء الزائدة وجب فتح الحرف الثاني في (غَنَوِيّ)، كما وجب فتح الثاني في (نَمَرِي)، مع صحة الثاني. ركن الدين، شرح الشافية (ج379/1).

إقليد(1).

قَوْلُهُ: [وَالثَّانِي حَذْفُهُمَا اسْتِثْقَالًا] هَذَا هُوَ المُخْتَارُ، كَمَا قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ وغَيْرُهُ، وَالأَوَّلُ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ. وَفِي بُغْيَةِ الطَّالِبِ: أَنَّهَا لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ. قَالَ: وَمَنْ قَالَ: (قَاضَوِيٌّ)، قَالَ: (مَرْمَوِيٌّ).

قَوْلُهُ(2): [وَيُقَالُ: (كُرْسِيٌّ) – أَيْضًا–](3) وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ مُتَّحِدًا، وَلَكِنَّ المَعْنَى مُخْتَلِفٌ فَإِنَّ اليَاءَ المُشَدَّدَةَ المَحْذُوفَةَ التِي كَانَتْ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ غَيْرُ مُتَضَمِّنَةٍ لِمَعْنَى الوَصْفِيَّةِ، وَلَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى التَّخْصِيصِ بِخِلَافِ يَاءِ النِّسْبَةِ اللَّاحِقَةِ.

قَوْلُهُ(4): [وَ(البُخْتِيّ) نَوْعٌ مِنَ الإِبِلِ] بِضَمِّ المُوَحَّدَةِ، وَسُكُونِ المُعْجَمَةِ: الإِبِلُ الخُرَاسَانِيَّةُ، الجَمْعُ: (بُخَاتِيٌّ) بِالتَّشْدِيدِ، وَ(بُخَاتَى): بِأَلِفٍ. وَ(بُخَاتٌ). قَالَ الجَوْهَرِيُّ: وَهُوَ مُعَرَّبٌ(5). وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: هُوَ عَرَبِيٌّ، وَينشد:

لَبَنُ البُخْتِ فِي قِصَاعِ الخَلَنْجِ(6)

انتهى.

(1) شرح المفصل، المسمى: بـ(الإقليد) لتاج الدين: أحمد بن محمود بن عمر الجندي(ت700هـ). انظر: محقق (التخمير)، للخوارزمي(ت617هـ) الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ج52/1)، وخليفة، كشف الظنون (ج1776/2)، والزركلي، الأعلام (ج254/1).

(2) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَ(البُخْتِيّ) نَوْعٌ مِنَ الإِبِلِ].

(3) إذا كان آخر الاسم ياءً أصلا، مثل: (كرسيّ) تبقى كما هي، فيقدر الصرفيون الياء التي في المنسوب إليه حذفت وحلت محلها ياء أخرى. أمّا الياء المشددة في صيغة (مفعول)، مثل: (مَرْمِيّ)، و(مَقْضِيّ) بعضهم يجيز النسب إليها على لفظها فتحلّ ياء النسب محلّ الياء المشددة، وبعضهم يقول: (مَرْمَوِيّ)، و(مَقْضَوِيّ)؛ أي: بحذف اللام، ورجوع واو مفعول ثم زيادة ياء النسب. انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص611–612).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص437).

(5) انظر: الجوهري، الصحاح (ج243/1).

(6) في (ط): (الخَلَنْجِي). لكنها في الصحاح: (الخلنج).البيت من [الخفيف]، وهو لـ(عبيد الله بن قيس الرقيات). وتمام البيت:

يَهَبُ الأَلْفَ والخُيُولَ ويَسْقِي...لَبَنَ البُخْتِ فِي قِصاعِ الخَلَنْجِ

وفي لسان العرب – أيضًا– في مادة (خلج): يَلْبَسُ الْجَيْشَ بِالْجُيُوشِ، وَيَسْقِي ... لبَنَ البُخْتِ فِي عِسَاسِ الخَلَنْجِ الواحد: (بختِيٌّ)، والأنثى: (بُخْتِيَّة)، والجمع: (بَخَاتِيُّ) غير منصرف؛ لأنه بزنة جمع الجمع، ولك تخفيف الياء، فتقول: (البخاتِي)؛ فالياء في (البَخاتِي): متجددة للنسب، وليس (بُخْتِي) و(بُخاتِي) كـ(قُمَرِيّ)، و(قَمارِي)، ألا ترى أنّ الياء في (قُمَرِيّ) ليست للنسب إلى: (قمر)، ولكنها في (بُختيّ) للنسب إلى (بُخْتٍ)، و(بُخْتِيّ) [وبخت] كـ(تُرْكِيّ)، و(تُرْكٍ)، فكما لا يُقال في (تُرْكِيّ): (تَرَاكِيّ)، كذا كان القياس أن لا يُقالَ في: (بُخْتِيّ): (بَخَاتِيّ). انظر: ابن قيس، ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (ص181)، والجوهري، الصحاح (ج243/1)، وابن منظور، لسان العرب (ج9/2)، مادة: (بخت)، و(ص261)، ومادة: (خلنج) (ج261/2)، والوقاد، شرح التصريح على التوضيح (ج551/2).

قَوْلُهُ[1]: [(بَخَاتِيُّ) غَيْرُ مُنْصَرِفٍ] لِمَا إِذَا كَانَ جَمْعًا، فَوَاضِحٌ لِأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ: (مَصَابِيحَ)، وَإِنْ كَانَ اسْمَ رَجُلٍ، فَكَ(رَجُلٍ) سَمَّيْتَهُ بِ(مَصَابِيحَ).

قَوْلُهُ: [لَيْسَتْ مِنْ بِنْيَةِ الكَلِمَةِ] فَخَرَجَ البَاقِي عَنْ كَوْنِهِ عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ حِينَئِذٍ بَعْدَ أَلِفٍ يَكُونُ حَرْفًا وَاحِدًا؛ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ يَاءِ النِّسْبَةِ.

قَوْلُهُ: [وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ يَاءِ النِّسْبَةِ لَمْ يَنْصَرِفْ]؛ أَيْ: كَمَا فِي (بَخَاتِيّ) فَإِنَّهُ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ أَقْصَى؛ لِكَوْنِ اليَاءِ دَاخِلَةً فِي بِنْيَتِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ: (جُمَالِيّ)[2] اِنْصَرَفَ؛ لِكَوْنِهِ مُفْرَدًا مَعَ دُخُولِ اليَاءِ وَهُوَ /ق75أ/ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِنْيَةَ الكَلِمَةِ إِذْ لَوْ كَانَتْ مِنْهَا لَكَانَتْ كَغَيْرِهَا لَا يَدْخُلُ[3] إِلَّا فِيمَا هُوَ بِصِيغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ، فَلَا يَنْصَرِفُ وَإِذَا حُمِلَ مَا فِي الشَّرْحِ المَنْسُوبِ عَلَى هَذَا المَعْنَى اسْتَقَامَ، وَانْدَفَعَ عَنْهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ مِنَ الاعْتِرَاضِ.

قَوْلُهُ[4]: [وَفِيهِ نَظَرٌ[5]] كَأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (كَانَتْ) لِليَاءِ فِي (جُمَالِيّ)، فَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ لَيْسَ يُجْمَعُ ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ قِيلَ: المُرَادُ لَوْ كَانَ اليَاءُ لِلجَمْعِ لَكَانَ بَعِيدًا عَنِ التَّوْجِيهِ؛ أَيْ: لأَنَّ اليَاءَ لاَ تَكُونُ لِلجَمْعِ إِلَّا فِيمَا مُفْرَدُهُ يَاءٌ[6]مُشَدَّدَةٌ.

قَوْلُهُ[7]: [وَفِيهِ نَظَرٌ]؛ أَيْ: فِي هَذَا الكَلَامِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ...إلخ.

قَوْلُهُ: [بَعِيدًا عَنِ التَّوْجِيهِ]؛ لأَنَّ الكَلاَمَ فِي أَنَّ يَاءَ النِّسْبَةِ لَيْسَتْ مِنَ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ، وَتَوْجِيهُهُ وَلَوْ كَانَ اليَاءُ لِلجَمْعِ لَكَانَتْ مِنْ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ حِينَئِذٍ أَنَّ يَاءَ النِّسْبَةِ لَيْسَتْ مِنَ الأَبْنِيَةِ؟ وَحَاصِلُ كَلَامِهِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَنَّ يَاءَ النِّسْبَةِ لَيْسَتْ مِنَ الأَبْنِيَةِ، وَإِلَّا لَوْ كَانِ اليَاءُ لِلجَمْعِ لَمْ يَنْصَرِفْ، وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَهُ: [لَوْ كَانَ لِلجَمْعِ لَيْسَ مُنَافِيًا **لِقَوْلِهِ: [إِنَّ يَاءَ النِّسْبَةِ لَيْسَتْ مِنَ الأَبْنِيَةِ]** فَلَا يُرَدُّ مِنْ هَذِهِ، وَأَنْتَ بِصَدَدِ الرَّدِّ. ض.

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ يَاءِ النِّسْبَةِ لَمْ يَنْصَرِفْ].

(2) (رَجُلٌ جُمالِيٌّ): بِالضَّمِّ، والياء مشدّدة: ضَخْمُ الأعضاءِ، تامُّ الخَلْقِ كالجَمَلِ. انظر: الجوهري، الصحاح (ج1662/4)، والزبيدي، تاج العروس (ج233/28).

(3) في (ك): (تدخل).

(4) نصُّ الجاربردي: (...ألا ترى أنك لو نسبت إلى (جمال) لقلت: (جماليٌّ) منصرفًا، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ يَاءِ النِّسْبَةِ لَمْ يَنْصَرِفْ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص439).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص438).

(6) (ياء): ساقطة في (ك).

(7) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَهُوَ بِلاَدُ العَرَبِ].

قَوْلُهُ:[إِلَّا جَمْعًا] وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ (يَمَانِيًّا) لَيْسَ بِـ(مَفَاعِلَ)، وَلَا (مَفَاعِيلَ)؛ حَتَّى رُدَّ.ض.

قَوْلُهُ: [وَهَذَا أَقْرَبُ]؛ أَيْ: التَّوْجِيهُ الثَّانِي بـ(قَوْلِهِ: [وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا: إلخ].

قَوْلُهُ: [عَلَيْهِ الاعْتِرَاضُ] وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ (يَمَانِيًّا) جَمْعًا حَتَّى لَزِمَ مِنْ جَعْلِهِمْ مِنَ الصِّيَغِ التِي لَا يَكُونُ إِلَّا جَمْعًا مَنْعُ صَرْفِهِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ أَنْ لَوْ كَانَ جَمْعًا كَمَا قُلْنَا فِي (جُمَالِيٍّ).

قَوْلُهُ[1]: **[وَهُوَ بِلَادُ العَرَبِ]** قَالَ فِي القَامُوسِ[2]: (اليَمَنُ) مُحَرَّكَةٌ: مَا عَنْ يَمِينِ القِبْلَةِ مِنْ بِلَادِ الغَوْرِ. وَالغَوْرُ: مَا انْحَدَرَ مَغْرِبًا عَنْ تِهَامَةَ.

قَوْلُهُ: [وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: (يَمَانِيٌّ) بِالتَّشْدِيدِ] إِلَى هُنَا كَلَامُ الصِّحَاحِ[3]. وَأَنْشَدَ:

يَمَـــانِيٌّ يَظَـــلُّ يَشُـــدُّ كِيـــرًا وَيَــنْفُخُ دَائِمًــا لَهَــبَ الشُّــوَاظِ[4]

قَوْلُهُ: [وَالظَّاهِرُ أَنَّ النِّسْبَةَ إِلَيْهِ (مَغْزَوِيٌّ)] نَصَّ عَلَى ذَلِك سِيبَوَيْه فِي كِتَابِهِ[5]، نَقَلَهُ اليَزْدِيُّ[6] وغيره. وَقَالَ الأَنْدَلُسِيُّ فِي شَرْحِ المُفَصَّلِ[7] حُذِفَتِ اليَاءُ الأَخِيرَةُ فِي (مَرْمِيٍّ)، وَإِنْ كَانَتْ لَامَ الفِعْلِ اسْتِثْقَالًا لِليَاءَاتِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ نَسَبْتَ إِلَى (مَغْزُوٍّ) لَقُلْتَ: (مَغْزَوِيٌّ)، وَلَمْ يُحْذَفِ الوَاوُ؛ لِمُخَالَفَةِ الوَاوِ، وَاليَاءِ فِي النِّسْبَةِ. انتهى.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص439).

(2) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج452/1، و1241).

(3) انظر: الجوهري، الصحاح (ج2219/6).

(4) البيت من [الوافر]، للشاعر: أمية بن أبي الصلت(ت5هـ) في ذم حسان بن ثابت(ت54هـ)، وقد ورد في الديوان هكذا:

يمانيًا يظلُّ يَشُبُّ كيرًا... وينفخُ دائبًا لهبَ الشواظِ

ولأمية بن خلف في: الصحاح، وشرح ديوان المتنبي. انظر: أمية بن أبي الصلت، ديوان أمية بن أبي الصلت (ص168)، والجوهري، الصحاح (ج2219/6)، والعكبري، شرح ديوان المتنبي (ج175/2).

(5) قالوا في (مغزوٍ): (مغزوّيٌّ)؛ لأنَّه لم تجتمع الياءات. فكذلك: (كوةٌ)، و(عدوٌّ). و(حيّةٌ) قد اجتمعت فيه الياءات. سيبويه، الكتاب (ج345/3).

(6) اليزدي، شرح الشافية (ج376/3).

(7) (المحصل في شرح المفصل).

قَوْلُهُ[1]: **[إِلَى صَنْعَاءِ اليَمَنِ]** هِيَ بِفَتْحِ الصَّادِ وَسُكُونِ النُّونِ: بَلَدٌ كَثِيرُ الأَشْجَارِ، وَالمِيَاهِ، تُشْبِهُ[2]دِمَشْقَ[3]. وَ(بَهْرَاءُ) : بِفَتْحِ المُوَحَّدَةِ، وَسُكُونِ الهَاءِ: اِسْمُ قَبِيلَةٍ مِنْ قُضَاعَةَ، وَقَدْ يُقْصَرُ[4].

قَوْلُهُ: [وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُهُ /ق75ب/**]** حَكَاهُ فِي بَهَرَاءَ: صَاحِبُ القَامُوسِ[5].

قَوْلُهُ:[6] **[تُشَابِهَانِ أَلِفَي التَّأْنِيثِ]** أَرَادَ الأَلِفَ المَمْدُودَةَ[7].

قَوْلُهُ[8]: **[أَلِفَي التَّأْنِيثِ]** اللَّتَيْنِ فِي الاسْمِ المَمْدُودَةِ، نَحْوَ: (حَمْرَاءَ)[9].

قَوْلُهُ: [وَهُوَ بَلَدٌ] قَالَ فِي القَامُوسِ[10]: الرَّوْحَاءُ: مَوْضِعٌ بَيْنَ الحَرَمَينِ عَلَى ثَلَاثِينَ، أَوْ أَرْبَعِينَ مِيلًا مِنَ المَدِينَةِ، وَقَرِيبَةٌ[11]مِنْ رَحْبَةِ الشَّامِ، وَقَرِيبَةٌ[12]مِنْ نَهْرِ عِيسَى.

قَوْلُهُ: [وَالكَلَامُ فِيهِ كَمَا فِي (صَنْعَانِيٍّ)]؛ أَيْ: أَنَّهُمْ أَبْدَلُوا مِنَ الهَمْزَةِ فِي (رَوْحَاءَ) النُّونَ لِلمُشَابَهَةِ المَذْكُورَةِ ثُمَّ نَسَبُوا إِلَيْهَا.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص440).

(2) في (ك): (يشبه).

(3) الحازمي، ما اتفق لفظه وافترق مسماه (ص606).

(4) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج355/1).

(5) المرجع السابق.

(6) (قَوْلُهُ): ساقط في (ك).

(7) (صَنْعانِيّ)، و(بَهْرانِيّ)، و(رَوْحانِيّ)، بفتح الراء، فشاذٌّ؛ لجعلهم النون موضع الواو، والقياس: (صَنْعاوِيّ)، و(بَهْراوِيّ)، و(رَوْحاوِيّ). وأضاف ابن جني: أنَّ النون تبدل من ألف التأنيث، قالوا في (صنعاء): (صنعانيّ)، و(بهراء): بهرانيّ)، وإنْ شئتَ قلتَ: النّون بدل من الواو في (صنعاويّ)، و(بهراويّ). انظر: ابن جني، شرح الملوكي (ص285)، وركن الدين، شرح الشافية (ج395/1).

(8) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَهُوَ بَلَدٌ].

(9) النسب إلى الاسم الممدود، مثل: (قَرَّاء)، و(صَحْرَاء): (قَرَّائِيٌّ)، و(صَحْرَائِيٌّ)، أو (قَرَّاوِيٌّ)، و(صَحْرَاوِيٌّ)، و(كِسَائِيٌّ)، و(كِسَاوِيٌّ). وشَذَّ: (صَنْعَانِيٌّ)، من: (صَنْعَاءَ)، و(بَهْرَائِيٌّ) من: (بَهْرَاءَ) كما شَذَّ (يَمَانِيٌّ) من: (يَمَنٍ)، والأفصح: (يَمَنِيٌّ). رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص614).

(10) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج221/1).

(11) (قرية) في (ك).

(12) (قرية) في (ك).

وَقَدْ يُرِيدُ[1]– أَيْضًا– أَنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يقَوْلُهُ: عَلَى القِياسِ، وَهُوَ المَذْكُورُ فِي الصّحَاحِ**[2]**.

قَوْلُهُ[3]: **[كَمَا فِي (صَنْعَانِيٍّ)]** يَعْنِي أَبْدَلُوا فِيهِ – أَيْضًا– مِنَ الهَمْزَةِ النُّونَ.

قَوْلُهُ: [وَبِضَمِّ الرَّاءِ إِلَى آخِرِهِ] ذَكَرَ اِسْتِطْرَادًا لِلمُنَاسَبَةِ، وَلَيْسَ مِمَّا الكَلَامُ فِيهِ.

قَوْلُهُ: [قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ] بِمَا قَالَهُ جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ القَامُوسِ.

قَوْلُهُ: [وَ(جَلَوْلَاءُ) قَرْيَةٌ]؛ أَيْ: بِبَغْدَادَ قُرْبَ خَانِقِيْنَ بِمَرْحَلَةٍ، وَهِيَ بِمُعْجَمَةٍ[4]مَفْتُوحَةٍ. وَخَانِقِيْنُ: بِمُعْجَمَةٍ، وَنُونٍ، وَقَافٍ، مَكْسُورَتَيْنِ.

قَوْلُهُ[5]: **[فَتَقُولُ فِي (قُرَّاء)]** هو[6]بِضَمِّ القَافِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ[7].

قَوْلُهُ[8]: **[المُتَنَسِّكُ]**؛ أَيْ: المُتُعَبِّدُ مِنْ قَرَأَ إِذَا تَنَسَّكَ؛ أَيْ: عَبَدَ. بِخِلَافِ (قُرَّاء): جَمْعُ قَارِئٍ. فَافْهَمْ.

قَوْلُهُ: [وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُهَا وَاوًا] ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ**[9]**: أَنَّ الأَصْلِيَّة يَتَعَيَّنُ سَلَامَتُهَا، وَبِهِ صَرَّحَ البَدْرُ بْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الأَلْفِيَةِ**[10]**، وكَذَا الأَنْدَلُسِيُّ. وَقَالَ: وَقَدْ جَاءَ قَلْبُهَا شَاذًّا لَكِنَّهُ فِي

---

(1) في (ط): (يُرَدُّ).

(2) انظر: الجوهري، الصحاح (ج371/1).

(3) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَبِضَمِّ الرَّاءِ إِلَى آخِرِهِ].

(4) في (ك): (بجيم).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص441).

(6) (هو)، ساقط في (ط).

(7) وهمز ذي مد يُنال في النسب ... ما كان في تثنية له انتسب

حكم الهمزة الممدودة في النسب كحكمها في التثنية، فإن كانت للتأنيث قلبت واوا، كقولك في حمراء: حمراوي. إن كانت أصيلة سلمت، كقولك في قُرَّاء: قُرَّاءان – القراء –بضم القاف وتشديد الراء مع المد– المتنسك.–، فتقول في النسب إليه: قُرَّائِيّ، وإن كانت بدلًا من أصل أو للإلحاق فوجهان: كقولك في (كساء)، و(عِلْبَاء)– العلباء: عصب عنق البعير.–: (كساءان)، و(علباءان)، وإن شئت: (كساوان)، و(علباوان)؛ فتقول في النسب إليهما: (كسائِيّ)، و(علبائِيّ)، و(كساوِيّ)، و(علباوِيّ). وذكر في التسهيل فيها الوجهين، وقال: أجودهما التصحيح. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1457/3).

(8) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [مِنْهُمْ مَنْ يَقْلِبُهَا وَاوًا].

(9) الوقاد، شرح التصريح على التوضيح، لابْنِ هِشَامٍ (ج512/2).

(10) ابن الناظم، شَرْحُ الأَلْفِيَةِ (ص569).

التّسْهِيلِ[1] ذَكَرَ الوَجْهَيْنِ فِيهَا، وَقَالَ: أَجْوَدُهُمَا التّصْحِيحُ مُوَافِقًا لِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ المُصَنِّفِ.

قَوْلُهُ[2]: **[أَوْ عَنْ حَرْفِ الإِلْحَاقِ]**؛ أَيْ: الهَمْزَةِ المُنْقَلِبَةِ عَنْ يَاءٍ زِيدَتْ لِلْإِلْحَاقِ.

قَوْلُهُ: [نَحْوَ (عِلْبَاء)[3]] هِيَ بِكَسْرِ المُهْمَلَةِ، وَسُكُونِ اللَّامِ، وَمُوَحَّدَةٍ.

قَوْلُهُ[4]: **[زِيدَتْ لِلْإِلْحَاقِ]** (بِسِرْدَاح): وَهُوَ المَكَانُ اللَّيِّنُ، وَ(بِحِمَلَاق): وَهُوَ بَاطِنُ الجِفْنِ[5].

قَوْلُهُ: [فَفِيهَا وَجْهَانِ] الضَّمِيرُ لِلمُنْقَلِبَةِ عَنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ، أَوْ عَنْ حَرْفِ إِلْحَاقٍ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِ، وَكَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُمَا سَوَاءٌ. قَالَ أَبُو حَيَّانَ، وَقَالَ غَيْرُهُ؛ أَيْ: غَيْرُ ابْنِ مَالِكٍ إِقْرَارُهَا /ق76أ/ هَمْزَةً فِي (كِسَاء) أَحْسَنُ، وَقَلْبُهَا وَاوًا فِي (عِلْبَاء) وَبَابُهُ: أَحْسَنُ؛ فَبَنَاهُ فِي النَّسَبِ عَلَى مَا بَنَاهُ فِي التَّثْنِيَةِ. انتهى. وَكَذَا فَعَلَ ابْنُ هِشَامٍ؛ فَأَوْجَبَ فِي الأَصْلِيَّةِ التّصْحِيحَ، وَفِي المَزِيدَةِ لِلتَّأْنِيثِ القَلْبَ، وَجَوَّزَ فِي المُنْقَلِبَةِ وَالّتِي لِلْإِلْحَاقِ الوَجْهَيْنِ. وَقَالَ: الأَرْجَحُ فِي المُنْقَلِبَةِ التَّصْحِيحُ، وَفِي الّتِي لِلْإِلْحَاقِ الإِعْلَالُ[6].

قَوْلُهُ[7]: **[تَشْبِيهًا بِالأَصْلِيَّةِ]** وَجْهُ الشَّبَهِ أَنَّهُمَا غَيْرُ زَائِدَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَصْلِيَّةٍ.

قَوْلُهُ: [تَشْبِيهًا بِالأَصْلِيَّةِ]؛ أَيْ: لِأَنَّ بَدَل[8] الأَصْلِ، وَالمُلْحَق بِهِ فِي مَعْنَى الأَصْلِ.

قَوْلُهُ: [تَشْبِيهًا بِالهَمْزَةِ الّتِي لِلتَّأْنِيثِ]؛ أَيْ: لِضَعْفِهَا[9]بِالبَدَلِ، فَكَانَتْ كَالزَّائِدَةِ، بَلِ المُبْدَلَة مِنْ حَرْفِ الإِلْحَاقِ زَائِدَة.

---

(1) ابن مالك، التسهيل (ص361)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1457/3).

(2) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [نَحْوَ (عِلْبَاء)].

(3) في (ك): (غلياء).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص442).

(5) والهمزة في: (عِلْبَاء) للإلحاق بـ(سِرْدَاح)، و(حِمْلاقُ العيْنِ)، بالكسرِ والضم. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج224/1، و877).

(6) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1782/4– 1783، و1951).

(7) نص الجاربردي: (والهمزة في (علباء) منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق؛ ففيها وجهان: الإبقاء؛ تَشْبِيهًا بِالأَصْلِيَّةِ، والقلب واوًا؛ تَشْبِيهًا بِالهَمْزَةِ الّتِي لِلتَّأْنِيثِ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص442). ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [تَشْبِيهًا بِالهَمْزَةِ الّتِي لِلتَّأْنِيثِ].

(8) في (ك): (لا بدل).

(9) في (ك): أضعفها).

قَوْلُهُ[1]: **[تَشْبِيهًا بِالهَمْزَةِ]** وَجْهُ الشَّبَهِ أَنَّهُمَا غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ.

قَوْلُهُ: [لِمَا بَيْنَ]؛ أَيْ: فِي المَتْنِ فِي قَوْلِهِ: [قُبَيْلَ هَذَا]، وَإِلَّا فَالوَجْهَانِ كَ(كِسَاوِيّ)، وَ(عِلْبَاوِي) فَإِنَّهُ قُلِبَتْ حَرْفُ العِلَّةِ فِيهِمَا هَمْزَةً؛ لِوُقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ.

قَوْلُهُ[2]: **[وَبَابُ: (زاي)، و(زاية)]** قَالَ شَارِحٌ عَقِبَهَا لِلحَرْفِ المَعْرُوفِ، فَاقْتَضَى أَنَّهُمَا بِالزَّايِ المُعْجَمَةِ. وَالمَفْهُومُ مِنْ تَفْسِيرِ الشَّيْخِ نِظَامِ الدِّينِ[3] (الرَّايَةَ): (العَلَمَ)[4]: أَنَّهَا بِالرّاءِ المُهْمَلَةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَكَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ يَشْهَدُ لَهُ. قَالَ فِي القَامُوسِ: وَ(الرَّايَةُ): (العَلَمُ)، وَالجَمْعُ: (رَايَاتٌ)، وَ(رَاي)، ثُمَّ قَالَ: وَ(الزَّاي) إِذَا مُدَّ كُتِبَتْ بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الأَلِفِ. وَوَهِمَ الجَوْهَرِيُّ؛ أَيْ: فِي قَوْلِهِ: [إِنَّهَا لَا تُكْتَبُ إِلَّا بِاليَاءِ] وَفِيهِ لُغَاتٌ: (الزَّايُ)، وَ(الزَّاءُ)، وَ(الزَّا)، وَ(الزَّيُّ)، كـ(طَيّ)، وَ(زَيْ)، كَ(كَيْ)، وَ(زًا): مُنَوَّنَةً. الجَمْعُ: (أَزْوَاءٌ)، و(أَزْيَاء)، وَ(أَزْوٌ)، وَ(أَزْيٍ)[5]. انتهى. فَلْيُتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ[6]: **[الوَاقِعَةُ]** صِفَةٌ لِلْحَرْفِ، وَالضَّمِيرُ فِي (كَانَتْ) – أَيْضًا– لَهُ.

قَوْلُهُ: [قُلِبَتْ هَمْزَةً]؛ أَيْ: وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُ اليَاءِ؛ فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ قَالُوا: (سِقَايَة) فَأَقَرُّوا اليَاءَ لَمَّا جَعَلُوا التَّاءَ فِي حُكْمِ الحَرْفِ المُتَّصِلِ، وَيَاءُ النَّسَبِ أَوْلَى بِالاتِّصَالِ لِتَغْيِيرِهَا مَعْنَى /ق76ب/ الاسْمِ؛ قُلْنَا فِي النَّسَبِ قَدِ انْكَسَرَتْ فَلَا يَلْزَمُ مِنِ احْتِمَالِهَا مَفْتُوحَةً أَنْ يُحْتَمَلَ مَكْسُورَةً مَعَ أَنَّهَا أَثْقَلُ وَ– أَيْضًا– انْضَمَّ إِلَيْهَا فِيهِ يَاءَانِ فَعَظُمَ الاسْتِثْقَالُ.

قَوْلُهُ[7]: **[وَهُوَ التَّاءُ]** فَإِنَّهُ إِذَا حُذِفَتِ التَّاءُ فِي النِّسْبَةِ بَقِيَتِ اليَاءُ مُتَطَرِّفَةً بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ؛ فَوَجَبَ قَلْبُهَا هَمْزَةً، فَالنِّسْبَةُ إِلَيْهِ: (سَقَائِيٌّ).

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَبَابُ: (زاي)، و(زاية)].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص443).

(3) النظام، شرح الشافية (ج2/245).

(4) في (ك): (بالعلم).

(5) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/1292).

(6) نص الجاربردي: (وَبَابُ: (سقاية)، و(شقاوة)، إشارة إلى الأول، وَبَابُ: (زاي)، و(زاية) إشارة إلى الثاني؛ فنقول في الأول حرف العلة الواقعة بعد الألف إن كانت ياء قُلِبَتْ هَمْزَةً؛ فيقتال: (سقائيّ) بالهمزة؛ لئلا تجتمع الياءات مع ذهاب المانع وهو التاء، ولو قلبوها واوًا...). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص442).

(7) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَلَوْ قَلَبُوهَا وَاوًا لَمْ يَبْعُدْ].

قَوْلُهُ: [وَلَوْ قَلَبُوهَا وَاوًا لَمْ يَبْعُدْ] الظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ لَمْ يَرَ نَقْلًا بِذَلِكَ، وَقَدْ جَزَمَ بِجَوَازِهِ – أَيْضًا – ابْنُ مَالِكٍ فِي الكَافِيَةِ وَغَيْرِهَا، وَتَعَرَّضَ لَهُ فِي التَّسْهِيلِ[1] عَلَى مَا فِي بَعْضِ نُسَخِهِ، بِقَوْلِهِ: (وَقَدْ تُجْعَلُ[2]واوًا) قَالَ أَبُو حَيَّانَ[3]: وَهُوَ صَحِيحٌ. قَالَ. وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: [وَقَدْ تُجْعَلُ[4]] عَائِدًا إِلَى الهَمْزَةِ؛ أَيْ: وَقَدْ تَجْعَلُ[5]الهَمْزَةَ فِي (سَقَّائِيّ)، وَنَحْوِهِ: (وَاوًا)؛ فَيُقَالُ: (سَقَّاوِيٌّ)، وَلَيْسَ عَائِدًا إِلَى اليَاءِ. انتهى. فَالضَّمِيرُ – أَيْضًا – فِي قَوْلِ الشَّارِحِ: وَلَوْ قَلَبُوهَا لِلهَمْزِ كَمَا يُشْعَرُ بِهِ.

قَوْلُهُ[6]: **[فِي (رِدَاوِيّ)**[7]**]**[8] وَيُفِيدُهُ – أَيْضًا – كَلَامُ **المُصَنِّفِ** فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[9] لَكِنَّهُ فِيهِ مَنَعَ القَلْبَ المَذْكُورَ، وَاسْتَبْعَدَهُ. وَعِبَارَتُهُ كَـ(الأَنْدَلُسِيّ) لَمَّا كَرِهُوا اجْتِمَاعَ اليَاءَاتِ هُنَا قَدَّرُوهَا يَعْنِي يَاءً[10]: (سِقَايَةً) فِي النَّسَبِ مُتَطَرِّفَةً بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، فَقَلَبُوهَا هَمْزَةً عَلَى قِيَاسِهَا ثُمَّ لَمْ يَقْلِبُوهَا وَاوًا؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ قَلْبُهَا هَمْزَةً؛ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ يَاءِ النَّسَبِ. وَهُمْ إِنَّمَا يَقْلِبُونَ الهَمْزَةَ إِذَا كَانَتْ هَمْزَةً قَبْلَ ياءِ النَّسَبِ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ[11]هَذِهِ هَمْزَةً قَبْلَ يَاءِ النَّسَبِ لَمْ يَكُنْ لِقَلْبِهَا وَاوًا مَعْنًى. اِنْتَهَى. فَأَوْقَعَ[12] فِي الشَّرْحِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ بَحْثًا مِمَّا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ، فَمُخَالِفٌ[13] لِكَلَامِهِ هَذَا، وَمَرْدُودٌ بِهِ عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ

---

(1) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4718/9).

(2) في (ك): (يجعل).

(3) أَبُو حَيَّانَ(ت745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج625/2).

(4) في (ك): (يجعل).

(5) في (ك): (يجعل).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص444).

(7) في (ك): (رادوي).

(8) إنْ لم تكن الهمزة للتأنيث ولا أصلية، نحو: (كِساء، ورِداء، وعِلْباء) جاز قلبها واوًا نحو: (كِساوِيّ ورِداوِيّ وعِلْباوِيّ)؛ تشبيهًا لها بهمزة التأنيث من حيث إنها لم تكن أصلية. وجاز إبقاؤها همزة، نحو: (كِسائيّ، ورِدائيّ وعِلْبائيّ)، تشبيهًا لها بالهمزة الأصلية من حيث كانت بدلًا عن أصل، كما في (كساء ورداء) ؛ لأن أصلها: (كساو، ورداي)، أو تشبيها بالأصل بأن زيدت للإلحاق، كعِلْباء، فإنه زيدت الهمزة للإلحاق بـ(سِرْدَاحٍ) – ناقة كريمة–. ركن الدين، شرح الشافية (ج396/1).

(9) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج572/1)،، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(10) في (ك): (با).

(11) في (ك): (يكن).

(12) في (ك): (لمّا وقع).

(13) في (ك): (يخالف).

نِظَامَ الدِّينِ[1] رَدَّهُ – أَيْضًا– وَإِنْ لَمْ يَحْكِهِ بِلُزُومِ التَّغَايُرِ[2]دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَبِالجُمْلَةِ فَالمَنْقُولُ/ق77أ/ الجَوَازُ كَمَا تَقَدَّمَ. وَالرَّأْيُ لَا يُعَارِضُ الرِّوَايَةَ.

قَوْلُهُ[3]: **[لَمْ يَبْعُدْ]** لأَنَّ غَايَتَهَا أَنَّهَا تُقْلَبُ هَمْزَةً فِي النِّسْبَةِ. وَمِثْلُ هَذِهِ النِّسْبَةِ تُقْلَبُ وَاوًا كَ(رِدَاوِيّ)، فَيَجُوزُ قَلْبُهَا وَاوًا. أَقُولُ: إِنَّمَا لَمْ يَقْلِبُوهَا وَاوًا مِنْ قائمي الهَمْزَةِ الحَاصِلَةِ بَعْدَ النِّسْبَةِ وَالحَاصِلَةِ قَبْلَهَا. ض. لأَنَّ هَذِهِ الهَمْزَةَ قَدْ قُلِبَتْ وَاوًا فِي نَحْوِ: (رِدَاوِيّ)، وَالأَوَّلُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَهُوَ (سَقَائِيٌّ)؛ فَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ المُصَنِّفُ عَلَى التَّفْصِيلِ عَلَى الأَوَّلِ.

قَوْلُهُ[4]: **[إِنْ لَمْ تُسْتَثْقَلِ الوَاوُ مَعَ اليَاءَيْنِ]** كَاسْتِثْقَالِ اليَاءَاتِ؛ وَلأَنَّهُمْ يَفِرُّونَ[5]إِلى الوَاوِ فِيمَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ، فَإِذَا ظَفِرَ بِهَا لَمْ يَعْدِلْ عَنْهَا.

قَوْلُهُ[6]: **[كَاسْتِثْقَالِ اليَاءَاتِ]**؛ لأَنَّهُمْ قَالُوا: (دَوِيٌّ)، وَ(كَوِيٌّ)، ولم يقولوا: (طَيِيٌّ)[7].

قَوْلُهُ: [بَاقٍ تَقْدِيرًا] لِيَكُونَ لِبَقَاءِ الوَاوِ وَجْهٌ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَأَنَّهُ لَمْ يَقْعُ طَرَفًا.

قَوْلُهُ: [(راي)، و(رَايَةٌ)[8]] قَالَ ابْنُ جِنِّي: (الرَّايَةُ) عِنْدَهُمْ مُشْتَقَّةٌ مِنْ رَوَيْتُ الحَدِيثَ؛ أَيْ: أَشَعْتُهُ، وَأَظْهَرْتُهُ. وَكَذَلِكَ: (الرَّايَةُ) فِي الحَرْبِ: مَأْخُوذَةٌ مِنْ إِظْهَارِ الغَزْوَةِ، وَالسَّلْطَنَةِ. وَوَزْنُهَا (فَعْلَى).

---

(1) النظام، شرح الشافية (ج1/129–130).
(2) في (ك): (التَّغَايِيرِ).
(3) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [إِنْ لَمْ تُسْتَثْقَلِ الوَاوُ مَعَ اليَاءَيْنِ].
(4) نص الجاربردي: (...إن كانت واوًا بقيت؛ فيقال: (شَقاوِيّ)، إذْ لَمْ تُسْتَثْقَلِ الوَاوُ مَعَ اليَاءَيْنِ كَاسْتِثْقَالِ اليَاءَاتِ؛ فيقال حينئذ: التاء بَاقٍ تَقْدِيرًا لو خلف ياء النسبة عنها...). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص442).
(5) في (ك): (يقرون).
(6) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَيَكُونُ تَاءُ التَّأْنِيثِ فَارِقَةً بَيْنَ الوَاحِدِ وَغَيْرِهِ].
(7) في بَاب: (طَي)، وَ(حَي) تُرَدُّ – الياء– الأولى إِلَى أَصْلِهَا، وتُفْتَحُ؛ فَتَقول: (طَوَوِيٌّ)، وَ(حَيَوِيٌّ) بِخِلَاف: (دَوِيّ)، و(كَوِيّ). ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية (ج1/40).
(8) المراد بباب: (راي)، و(راية): الاسم الثلاثي الذي تقع فيه الياء بعد ألف مقلوبة من حرف أصلي، وتكون تاء التأنيث فارقة بين الواحد والجمع، نحو: (راي)، و(راية)، و(ثاي)، و(ثايَة) – الحظيرة، وحجارة ترفع، فتكون علمًا يهتدى به–. ولِلْعِلْمِ فإنّ بابَ: (راي)، و(راية) في النسب على حال واحدة؛ لأنّه وجب حذف التاء عن (راية) في النسب، وحينئذ لا يبقى فرق بين (راي)، و(راية)؛ لتقول في النسبة إليهما: (رايِيّ)، كما تقول: (ظَبْيِيّ)؛ يجوز اجتماع الياءات مع الكسرة؛ لسكون ما قبل الياء الأولى كما جُوّز في (ظَبْيِيّ). وتقول – أيضًا– في النسبة إليهما: (رَائِيٌّ) – بالهمزة–؛ تشبيهًا له بـ(سقائِيّ)؛ لوقوع الياء في الموضعين بعد الألف، وتقولُ – أيضًا– في النسبة إليهما: (راوِيٌّ)؛ لأنّه لمّا اجتمعت الياءات بعد ألف كان أثقل من باب: (ظَبْيِيّ)؛ لأنّ الساكن في (ظَبْيِيّ) صحيح، بخلاف (رايِيّ)، فقلبت الياء في: (رَايِيّ) واوًا. ركن الدين، شرح الشافية (ج1/398).

وَالأَلِفُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ، وَهُوَ مُنْقَلِبٌ عَنِ الوَاوِ(1).

قَوْلُهُ: [وَيَكُونُ تَاءُ التَّأْنِيثِ فَارِقَةً بَيْنَ الوَاحِدِ وَغَيْرِهِ] إِنَّمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ (راي)، وَ(رَايَةً) مِثَالَيْنِ لِذَلِكَ إِذَا كَانَا بِـ(الرَّاءِ)، لَا بِـ(الزَّايِ) كَمَا عُلِمَ مِمَّا قَدَّمْتُهُ عَنِ القَامُوسِ. وَسَيَأْتِي فِي الإِعْلَالِ فِي ذَلِكَ مَزِيدُ كَلَامٍ(2).

قَوْلُهُ: [فَيَجُوزُ (زَايِيٌّ)(3)بياءات إلى آخره] لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلأَجْوَدِ مِنْهَا بَلْ ظَاهِرُ كَلَامِهِ اسْتِوَاؤُهَا، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى مَا بَعْضِ نُسَخِ التَّسْهِيلِ (4)؛ فَقَالَ: أَجْوَدُهَا الهَمْزَةُ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ: وَذَلِكَ لِسَلَامَتِهِ مِنْ ثِقَلِ اليَاءَاتِ مَعَ الكَسْرِ المَوْجُودِ كَمَا فِي الوَجْهِ الأَوَّلِ، وَمِنَ الإِبْدَالِ بَعْدَ الإِبْدَالِ كَمَا فِي الوَجْهِ الثَّالِثِ.

قَوْلُهُ(5): [فِي القِسْمِ الرَّابِعِ] وَهُوَ مَا كَانَ عَلِى حَرْفَيْنِ بِحَذْفِ الفَاءِ، أَوْ العَيْنِ، أَوِ اللَّامِ.

قَوْلُهُ: [وَمَا يَمْتَنِعُ، وَمَا(6)يَسُوغُ فِيهِ الأَمْرَانِ] مَا فِيهِمَا، وفِيمَا قَبْلَهُمَا مَوْصُوفَةٌ، وَالرَّابِطُ فِيهِمَا مَحْذُوفٌ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ – تعالى-: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (7)؛ أَيْ(8): فِيهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ – أَيْضًا- مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. وَجَعْلُهَا مَوْصُولَةً بَعِيدٌ فِي المَعْنَى، وَكَذَا فِي الصِّنَاعَةِ؛ لِشُذُوذِ حَذْفِ العَائِدِ المَذْكُورِ حِينَئِذٍ.

قَوْلُهُ(9): [وَهُوَ الاسْتُ(10)] الاسْتُ: اسْمٌ لَلْعَجُزِ. وَقَدْ يُرَادُ بِهِ حَلْقَةُ الدُّبُرِ. وَأَصْلُهُ – أَيْضًا–

---

(1) الصحيح: (راي)، و(راية): – غير المعجمة– و(الراية): العَلَمُ، وهي من: (رَوَيْتُ الحديثَ)؛...، ووزنها: (فَعْلَةٌ)، والألف منقلبة عن واو، بخلاف ألف سقاية فإنها زائدة. ركن الدين، شرح الشافية (ج398/1)، والفيومي، المصباح المنير (ج247/1).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص445).

(3) في (ك): (رايي).

(4) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج4719/9).

(5) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَمَا يَمْتَنِعُ، وَمَا يَسُوغُ فِيهِ الأَمْرَانِ].

(6) (مَا)، ساقط في (ك).

(7) [البقرة:48، و123].

(8) في (ط): ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾.

(9) نص الجاربردي: ((كـ(أَبَوِيّ)، و(أَخَوِيّ)، و(سهيّ) في (ست)، وأصله: (سته)، وهو (الاست)، وإنما يجب الرّدّ؛ لأنهم لو لم يردوا لأخلوا بالكلمة بسبب حذف اللام، وحركة العين؛ لأن الحركة الآن إنما هي لأجل ياء النسبة مع أن المحذوف لام وهو قابل للتغييرات.). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص446).

(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص446).

(سَتْهُ)[1] حُذِفَتْ لَامُهُ، وَأُتِيَ بِهَمْزَةِ الوَصْلِ[2].

قَوْلُهُ[3]: **[لِأَنَّ الحَرَكَةَ الآنَ]** أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: (أَبِي)، وَ(أَخِي) لَكَانُوا قَدْ حَذَفُوا الَّلامَ، وَحَرَّكُوا العَيْنَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الحَرَكَةَ إِنَّمَا هِيَ لِأَجْلِ يَاءِ النِّسْبَةِ.

قَوْلُهُ[4]: **[وَلَمْ تُعَوَّضْ هَمْزَةَ وَصْلٍ]**؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ الرَّدُّ، وَلَمْ يُرَدَّ؛ لِقَوْلِهِمْ: (دَمِيٌّ).

قَوْلُهُ[5]: **[كَـ(حَذِرٍ)، وَ(فَرِقٍ)]** يَعْنِي اتَّحَدَ (الدَّمُ). وَ(الحَذَرُ)، وَ(الفَرَقُ) فِي المَاضِي، وَالمُضَارِعِ، وَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ؛ فَكَذَا فِي المَصَادِرِ، وَلَمَّا كَانَ مَصْدَرُهُمَا بِتَحْرِيكِ العَيْنِ فَكَذَا مَصْدَرُ (دَمٍ). ش.

قَوْلُهُ: [نَحْوَ: جَنِبِ الرَّجُلِ] هُوَ – أَيْضًا– مِنْ بَابِ (فَرِقَ).

---

(1) في (ك): (ستة).
(2) إنْ كانَ المَحْذُوفُ فَاءً وَهُوَ مُعتَلُّ اللاَّمِ وَجَبَ رَدُّهُ كَـ(أَبَوِيٍّ)، و(أَخَوِيٍّ)، وَ(سَتَهِيٍّ) في (سَتٍ)، وَ(وِشَوِيٍّ) فِي (شِيَةٍ)، وقَالَ الأخفش: (وشي) عَلَى الأَصْلِ، وَإِنْ كانَت لاَمُهُ صَحِيحَةً والْمَحْذُوفُ غَيْرُهَا لَمْ يُرَدَّ كَـ(عِدِيٍّ)، وَ(زِنِيٍّ)، وَ(سَهِيٍّ) في (سَهٍ). وجَاءَ (عِدَوِيٌّ)، ولَيْسَ بِرَدٍّ، ومَا سِواهُمَا يَجُوزُ فيهِ الأمْرَانِ، نَحْوُ: (غَدِيٍّ)، و(غَدَوِيٍّ)، و(ابنِيٍّ)، و(بَنَوِيٍّ)، و(حِرِيٍّ)، و(حِرَحِيٍّ)، وأَبو الْحَسَنِ: يُسَكِّنُ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ فَيَقولُ: (غَدْوِيٍّ)، و(حِرْحِيٌّ). انظر: الرضي، شرح الشافية (ج60/2)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1246/1).
(3) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [نَحْوَ: جَنِبِ الرَّجُلِ].
(4) نص الجاربردي: كـ(أَبَوِيٍّ)، و(أَخَوِيٍّ)، و(سهيّ) في (ست)، وأصله: (سته)، وهو (الاست)، وإنما يجب الرّدّ؛ لأنهم لو لم يردوا لأخلوا بالكلمة بسبب حذف اللام، وحركة العين؛ لأن الحركة الآن إنما هي لأجل ياء النسبة مع أن المحذوف لام وهو قابل للتغييرات. فإن قلتَ: هذا منقوضٌ بقولهم: (دَمِيٌّ)، و(دَمَوِيٌّ)، مع أنّ (دمًا) متحرك الأوسط في الأصل – دَمَوٌ –، والمحذوف (لام)، وَلَمْ تُعَوَّضْ هَمْزَةَ وَصْلٍ؟ قلتُ: إنّ (دمًا) في الأصل: (فَعْلٌ) بسكون العين عند سيبويه، والأخفش. نعم هو عند المبرد (فَعَلٌ) بفتح العين؛ واستدلّ عليه بقولهم: (دَمِيَ يَدْمَى دَمًا)، كما يقال: (فَرِقَ يَفْرَقُ فَرَقًا)، و(حَذِرَ يَحْذَرُ حَذَرًا)، والصفة منه: (دَمٌ)، كـ(حَذِرٍ)، و(فَرَقٍ)، وهذا ضعيفٌ؛ لجوازِ أَنْ يكونَ الشَّيءُ على وزنٍ، فإذا اشتق منه (فِعْلٌ) كان مصدر ذلك الفعل على غير وزن ذلك، نحو: (جَنِبَ الرَّجُلُ يَجْنَبُ جَنَبًا) إذا اشتكى جنبه. والفعل مأخوذ من (الجَنْبِ) بسكون النون، والمصدر (فعَلٌ) بفتح العين. انظر: الجوهري، الصحاح (ج2340/6)، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج438/3)، وركن الدين، شرح الشافية (ج403/1)، والزبيدي، تاج العروس (ج64/38)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص446).
(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص447).

قَوْلُهُ: [وَاسْتَدَلَّ – أَيْضًا– بِقَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ /ق77ب/ **(دَمَيَانِ)]** قَالَ الشَّاعِرُ:

فَلَـــوْ أَنَّـــا عَلَـــى حَجَـــرٍ[1]ذُبِحْنَـــا جَــرَى الــدَّمَيَانِ بِـــالخَبَرِ اليَقِـــينِ[2]

قَوْلُهُ[3]: [فَلَسْنَا عَلَى الأَعْقَابِ...البَيْت] في هَذَا البَيْتِ كِنَايَتَانِ: الأَوْلَى:

فَلَسْـنَا عَلَــى الأَعْقَــابِ تُــدْمَى كُلُومُنــا وَلَكِـنْ عَلَــى أَقْـدَامِنَا يَقْطُـرُ الـدَّمَا[4]

وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ عَدَمِ الإِدْبَارِ فِي القِتَالِ؛ لأَنَّ عِنْدَ الإِدْبَارِ يَصِلُ الكَلْمُ إِلَى الظَّهْرِ. وَالدَّمُ إِذَا نَزَلَ مِنَ الكَلْمِ الذِي عَلَى الظَّهْرِ يَصِلُ العَقِبَ؛ فَنَفَى اللَّازِمَ، وَأَرَادَ نَفْيَ المَلْزُومِ. وَالثَّانِي:

عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا

وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الإِقْدَامِ إِلَى القِتَالِ، وَالدُّخُولِ فِي مُعْظَمِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَصِلُ الكَلْمُ غَالِبًا عَلَى البَطْنِ وَالصَّدْرِ، وَمَا يَكُونُ فِي المُوَاجَهَةِ[5]، وَالدَّمُ النَّازِلُ مِنْهُ يَقْطُرُ عَلَى القَدَمِ لَا عَلَى العَقِبِ؛ فَذَكَرَ اللَّازِمَ، وأَرادَ المَلْزُومَ. قالَ أَبُو البَقَاءِ[6]: (الكُلُومُ): جَمْعُ: (كَلْمٍ)، وَهُوَ مَصْدَرٌ فِي الأَصْلِ، وَإِنَّمَا جَمَعَهُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ (الكَلْمَ) اسْمًا لِلمَوْضِعِ المَكْلُومِ؛ لأَنَّ الذِي يَقْطُرُ الدَّمُ، وَهُوَ نَفْسُ المَوْضِعِ المَجْرُوحِ، لَا فِعْلُ

---

(1) في (ك): (حجز). وفي شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، وفي رواية البغدادي (على جُحْرٍ) بضم الجيم، وسكون الحاء المهملة، كذا ضبط الكلمة في الخزانة (ج351/3)، وشرح شواهد الشافية (113)، ولذا فسره بأنه الشق فى الأرض، وفي سائر المصادر (حجر) بحاء مهملة مفتوحة وجيم مفتوحة. انظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (ج448/6).

(2) البيت من [الوافر]، البيت مختلف في نسبته كثيرًا: لـ(المثقب العبدي) في ديوانه (ص212،211)، والحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (ج2153/4)، والعيني، المقاصد النحويَّة في شرح شواهد الألفية (ج192/1)، ولعلي بن بدال في: أمالي الزجاجي (ج20/1)، والرضي، شرح الشافية (ج113/4)، والبغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج267/1). وبلا نسبة عند: الأنباري: أبو البركات، الإنصاف (ج357/1)، وابن السراج، الأصول في النحو، والبَعْلِيّ، المطلع على ألفاظ المقنع (ص53).

(3) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [أَخْرَجَهُ عَلَى أَصْلِهِ].

(4) سبق تخريجه، ص52.

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص448).

(6) ابن يعيش(ت643هـ) هو يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: من كبار العلماء بالعربية. موصلي الأصل. مولده ووفاته في حلب، توفي عام 643هـ، صاحب شرح المفصل المشهور، والشهير. انظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج45/4)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج46/7)، الزركلي، الأعلام، (ج206/8).

الجَارِحِ. وَ(يَ ُقْطُرُ) يُرْوَى بِفَتْحِ اليَاءِ، وَضَمّهَا. وَالفَاعِلُ ضَمِيرُ (الكُلُوم)، وَأَمَّا (الدَّمُ) فَيُرْوَى بِفَتْحِ الدَّالِ. وَفِيهِ **وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا:** أَنَّ الأَلِفَ نَشَأَتْ عَنْ إِشْبَاعِ فَتْحَةِ المِيمِ. وَ(الدَّمَ) مَفْعُولٌ بِهِ. وَ(يَقْطُرُ) عَلَى هَذَا مُتَعَدٍّ. **وَالثَّانِي:** أَنَّ الأَلِفَ لَامُ الكَلِمَةِ، وَأَصْلُهَا يَاءٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: (دَمَيَانِ)، وَهُوَ مَفْعُولٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الأَلِفُ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ. وَنَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ. وَيُرْوَى: (يُقْطِرُ) بِكَسْرِ الطَّاءِ، وَضَمِّ اليَاءِ؛ فَهُوَ مُتَعَدٍّ بِالهَمْزَةِ. وَيُرْوَى: (الدِّمَاءِ) بِكَسْرِ الدَّالِ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ. وَقَصْرُهُ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ. وَيُرْوَى: بِالفَاءِ، وَضَمِّ اليَاءِ، وَفَاعِلُهُ (الدِّمَاءُ). وَ(الدِّمَاءُ) عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

قَوْلُهُ: [أَخْرَجَهُ عَلَى أَصْلِهِ]؛ أَيْ: هُوَ الذِي تَحَرَّكَتِ اليَاءُ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا؛ فَقُلِبَتْ أَلِفًا.

قَوْلُهُ: [وَلَوْ كَانَ مُتَحَرِّكَ العَيْنِ كَـ(عَصَا) لَا يُجْمَعُ عَلَى ذَلِكَ]؛ أَيْ: قِيَاسًا مُطَّرِدًا؛ فَقَدْ جَاءَ فِي جَمْعِ (عَصَا): (عِصِيٌّ) عَلَى أَنَّ (أَفْعَالًا)[1] مُطَّرِدٌ فِي جَمْعِ مَا يَكُونُ صَحِيحَ اللَّامِ، كَـ(حِمْلٍ)[2]، وَلَيْسَ مِمَّا الكَلَامُ فِيهِ[3].

قَوْلُهُ[4]: **[حُذِفَتْ فَاؤُهُ]** وَنُقِلَتْ كَسْرَةُ الوَاوِ إِلَى الشِّينِ، وَهَذَا قِيَاسٌ مُسْتَمِرٌّ، نَحْوَ: (عِدَةٌ)، أَصْلُهُ (وِعْدَةٌ)[5].

قَوْلُهُ: [لِمَا سَيَجِيءُ] ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي الإِعْلَالِ: أَنَّ الفَاءِ إِذَا كَانَتْ وَاوًا تُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: (العِدَةِ)، وَأَصْلُهَا: (وِعْدَةٌ)؛ لاسْتِثْقَالِهِمُ الكَسْرَةَ عَلَى الوَاوِ مَعَ كَوْنِ[6] الفِعْلَ مُعْتَلًّا[7].

---

(1) في (ك): (فعالًا).

(2) في (ط): (جَمَلٍ).

(3) من أبنية القلة: (أفعال)، وهو: جمع لاسم ثلاثي لا يستحق (أفعل)، إمّا لأنّه على: (فَعْلٍ)، بفتح أوله وسكون ثانيه، ولكنّه مُعْتَلُّ العين بالياء أو بالواو، نحو: (سيف)، و(أسياف)، و(ثوب)، و(أثواب). أو لأنّه على غير (فَعْلٍ). بفتح الفاء، وسكون العين، فيشمل ثمانية أوزان: ثلاثة: معَ فتح الفاء، نحو: (جَمَلٍ)، و(نَمِرٍ)، و(عَضُدٍ)، وثلاثة: مع كسرها، نحو: (حِمْلٍ)، و(عِنَبٍ)، و(إِبِلٍ)، واثنان: مع ضَمِّ الفَاءِ، نحوَ: (قُفْلٍ)، و(عُنُقٍ). فنقول في جمعها: (أجمال)، و(أنمار)، و(أعضاد)، و(أحمال)، و(أعناب)، و(آبال)، بإبدال الهمزة الثانية ألفًا، و(أقفال)، و(أعناق). الوقاد، شرح التصريح على التوضيح في النحو (ج524/2).

(4) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [لِمَا سَيَجِيءُ].

(5) وتحذف الواو [من نحوِ: (العِدَة)، و(المِقَة)، اعلم أنه إذا قُصِدَ بِنَاءُ (فِعْلة) من الفعل المعتل الفاء بالواو، حُذِفَتِ الواوُ منها، نحوَ: (عِدَةٌ)، و(مِقَةٌ). أصلهما: (وِعْدَةٌ)، وَ(وِمْقَةٌ)، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إِلَى مَا بَعْدَهَا؛ فَحُذِفَتْ لِلتَّخْفِيفِ. وإثبات الواو في (فِعْلَةٍ) مِنَ المعتل الفاء بالواو قليلٌ، نَحْوَ: (وِجْهَةٌ) قَليلٌ نَادِرٌ لَا يُقَاسُ عليه. ركن الدين، شرح الشافية (ج741/2).

(6) في (ط): (كَوْنِهِ).

(7) حاشية: (وِعْدَةٌ) السابقة.

قَوْلُهُ[1]: **[وَإِذَا رُدَّ المَحْذُوفُ**[2]**]** اِخْتَلَفَ **الشَّيْخَانِ**[3] فِي إِقْرَارِ حَرَكَةِ العَيْنِ فِي النِّسْبَةِ أَوْ رَدِّهَا إِلَى أَصْلِهَا، وَهُوَ السُّكُونُ؛ فسيبَوَيْهِ[4] يُقِرُّ الحَرَكَةَ؛ فَيَقُولُ: (وِشَوِيٌّ): بِكَسْرِ الوَاوِ، وَفَتْحِ الشِّينِ؛ لِأَنَّ الشِّينَ قَبْلَ الرَّدِّ مُتَحَرِّكَةً، وَقَدِ احْتَجْنَا إِلَى رَدِّ الحَرْفِ فَرَدَدْنَاهُ، وَتَرَكْنَاهُ عَلَى حَالِهِ؛ إِذِ الضَّرُورَةُ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى أَكْثَرَ مِنْ رَدِّ الحَرْفِ الذَّاهِبِ فَقَطْ. وَأَبُو الحَسَنِ[5] يَرُدُّ الكَلِمَةَ إِلَى أَصْلِهَا، وَهِيَ (وِشْيَة) بِسُكُونِ الشِّينِ، وَالذِي أَوْجَبَ كَسْرَهَا إِنَّمَا هُوَ حَذْفُ الوَاوِ، وَنَقْلُ كَسْرَتِهَا إِلَيْهِ كَمَا عَرَفْتَهُ فَإِذَا رَجَعَتِ الوَاوُ الذَّاهِبَةُ زَالَ المُوجِبُ لَتَحْرِيكِ الشِّينِ؛ فَوَجَبَ سُكُونُهُ؛ لِأَنَّهُ الأَصْلُ؛ فَتَقُولُ: (وِشْيٌّ) بِكَسْرِ الوَاوِ، وَسُكُونِ الشِّينِ[6].

قَوْلُهُ[7]: **[وَجَبَ فَتْحُ الشِّينِ]** هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْه [8] وَالجُمْهُورِ. وَرَجَعَ إِلَيْهِ الأَخْفَشُ [9] فِي الأَوْسَطِ، وَحَكَاهُ سَمَاعًا عَنِ العَرَبِ.

قَوْلُهُ: [لِأَنَّهُ لَوْ أُبْقِيَ سَاكنًا] وَجْهٌ – أَيْضًا– بِأَنَّ الشِّينَ تَحَرَّكَةٌ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَغْيِيرِ البِنَاءِ بِالسُّكُونِ، وَإِنَّمَا احْتِيجَ إِلَى حَرْفٍ آخَرَ؛ فَرَدَدْنَاهُ، فَبَقِيَ البَاقِي عَلَى حَالِهِ مَنَ الحَرَكَةِ، وَأَمَّا خُصُوص الفَتْحِ فَلِأَنَّكَ لَمَّا رَدَدْتَ أَلِفًا صَارَ (الوِشِيّ) بِكَسْرَتَيْنِ كَ(إِبِلٍ)، فَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ فَتْحَةً كَمَا تَفْعَلُ فَي نَحْوِ: (إِبِلٍ)؛ فَانْقَلَبَتِ اليَاءُ أَلِفًا، ثُمَّ الأَلِفُ وَاوًا[10].

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَجَبَ فَتْحُ الشِّينِ].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص449).

(3) قصد بالشيخين: (سيبويه)، و(الأخفش الأوسط).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب (ج369/3–370).

(5) الأخفش، معانى القرآن (ج113/1).

(6) في النسبة إلى: (وِشَوِيّ) – بفتح الشين–، وقلب الياء واوًا؛ كراهةَ اجتماعِ ثَلاثِ يَاءَاتٍ. هذا مذهب سيبويه، وتابعه أبو العباس المبرِّد. وقال الأخفشُ: يقال في النسبة إليها: (وِشْيِيّ) بِرَدِّ الواوِ، وَإِبْقَاءِ اليَاءِ على الأصلِ، وَوَجْهُهُ أنّهُ لمّا رَجَعَتِ الكلمةُ إلى أصلِهَا فَصَارَتْ: (وِشْيَة)، والنسبة إلى (وِشْيَة): (وِشْيِيٌّ)؛ فكذلك ههنا. وهو ضعيف؛ لأنَّهُ أثبت الواو مع وجود المُوجِبِ لحذفها في (شِيَة). و(الشِّيةُ): كل لون يُخالِفُ مُعْظَمَ لَوْنِ الفرس وغيره. انظر: سيبويه، الكتاب (ج369/3–370)، والمبرد، المقتضب (ج156/3–157، و169)، والجوهري(ت393هـ)، الصحاح، (وشي)،2524/6، وركن الدين، شرح الشافية (ج400/1).

(7) نص الجاربردي: (وإذا رُدَّ المحذوفُ وَجَبَ فَتْحُ الشِّينِ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص449).

(8) انظر: سيبويه، الكتاب (ج369/3–370).

(9) الأخفش، معانى القرآن (ج113/1).

(10) انظر: قَوْلُهُ السابق: [وَجَبَ فَتْحُ الشِّينِ].

قَوْلُهُ: [وَأَجَازَ الأَخْفَشُ] ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُجِيزُ – أَيْضًا– الفَتْحَ، وَلَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ، بَلِ المَنْقُولُ عَنِ الأَخْفَشِ: أَنَّهُ يَقُولُ: (وِشْيٌّ) بِالسُّكُونِ.

قَوْلُهُ[1]: **[وَالفَرْقُ بَيْنَ الوَاوِ فِي (وَحْيِيٌّ)**[2]**]** فَحِينَئِذٍ لَمْ يَتَحَقَّقْ مُوجِبُ حَذْفِ الواو فِي (وَحْيِيٌّ)، بخلاف ما نحن فيه، وهو (وشي)؛ لأنه لو أُبْقِيَ ساكنًا لزم بقاء الواو مع موجب الحذف، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ.

قَوْلُهُ: [أَوْ تُفْتَحُ[3] **فَيَكُونُ التَّحْرِيكُ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ]**؛ أَيْ: لِأَنَّ (عِدَة) عِنْدَ رَدِّ المَحْذُوفِ يَرْجِعُ إِلى أَصْلِهِ، وَهُوَ[4](وِعْدَةٌ) بِسُكُونِ العَيْنِ فَلَا /ق78أ/ يَكُونُ لِلتَّحْرِيكِ مُوجِبٌ.

وَفِي **قَوْلِهِ: [مَعَ أَنَّ المَحْذُوفَ غَيْرُ اللَّامِ احْتِرَازٌ عَنِ الفَتْحِ]** فِي (غَدٍ)[5] عَلَى مَا سَيَأْتِي مِنْ مَذْهَبِ سِيبَوَيْه[6].

قَوْلُهُ[7]: **[مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ]** وَهُوَ اجْتِمَاعُ الكَسْرَتَيْنِ مَعَ اليَاءَيْنِ كَمَا فِي (نَمِرٍ)؛ لِأَنَّ العَيْنَ حِينَئِذٍ سَاكِنٌ فِي (وِشْيِيٍّ).

قَوْلُهُ: [الثَّانِي أَنْ تَكُونَ اللاَّمُ صَحِيحَةً] وَالمَحْذُوفُ العَيْنِ مَحَلُّ عَدَمِ رَدِّ المَحْذُوفِ فِيمَا ذُكِرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُضَاعَفًا، فَلَوْ سَمَّيْتَ بِـ(رُبَ)[8] مُخَفَّفًا مِنْ (رُبَّ) ثُمَّ نَسَبْتَ رَدَدْتَ المَحْذُوفَ فَقُلْتَ: (رُبِّيٌّ)

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَجَبَ فَتْحُ الشِّينِ]. شاهين، مجموعة الشافية.

(2) جاء في (ك): (فَحِينَئِذٍ لَمْ يَتَحَقَّقْ مُوجِبُ الحَذْفِ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ) ساقط منه جزء من النص. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص450).

(3) في (ك): (يفتح).

(4) في (ط): (هِيَ).

(5) قَالَ الأخفش: (وشي) عَلَى الأَصْلِ، وَإِنْ كانَت لاَمُهُ صَحِيحَةً والْمَحْذُوفُ غَيْرُهَا لَمْ يُرَدَّ كَـ(عِدِيٍّ)، وَ(زِنِيٍّ)، وَ(سَهِيٍّ) في: (سَهٍ)، وجَاءَ: (عِدَوِيٌّ)، ولَيْسَ بِرَدٍّ، ومَا سِواهُمَا يَجُوزُ فيهِ الأَمْرَانِ، نَحْوُ: (غَدِيٍّ)، و(غَدَوِيٌّ)، و(ابنِيٍّ)، و(بَنَوِيٍّ)، و(حِرِيٍّ)، و(حِرَحِيٍّ)، وأَبو الْحَسَنِ يُسَكِّنُ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ فَيَقولُ: (غَدْوِيٌّ)، و(حِرْحِيٌّ)، و(أُخْتٌ)، و(بِنْتٌ)، كَـ(أَخ) (ابن) عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَعَلَيْهِ: (كِلَوِيٌّ)، وَقَالَ يُونُسُ: (أُخْتِيٌّ)، وَ(بِنْتِيٌّ)، وَعَلَيْهِ: (كِلْتِيٌّ)، وَ(كِلْتَوِيٌّ)، وَ(كِلْتَاوِيٌّ). الرضي، شرح الشافية (ج60/2).

(6) انظر: سيبويه، الكتاب (ج358/3).

(7) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [الثَّانِي أَنْ تَكُونَ اللاَّمُ صَحِيحَةً].

(8) وقال صاحب المغني: "وفى (رُبَ) ستَ عشْرَةَ لُغَةً: ضَمُّ الرَّاءِ، وَفَتْحُهَا، وكلاهما مع التشديد والتخفيف. والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة ومع التجرد منها: فهذه اثنتا عشرة. والضم والفتح مع إسكان الباء وضَمِّ الحرفين مع التشديد ومع التخفيف". انظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ص184)، والرضي، شرح الشافية (ج224/1).

بِالتَّضْعِيفِ. نَصَّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْه [1]، وَلَا خِلَافَ فِيهِ. قَالَ أَبُو حَيّانَ: وَمِثْلُ النَّسَبِ إِلَى (رُبَ) الخَفِيفَةِ نِسْبَتُهُمْ إِلَى (قُرَةٍ) خَفِيفَةِ الرَّاءِ، وَهُمْ قَوْمٌ مِنْ (عَبْدِ القَيْسِ) ، قُرِئَ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ، وَلَمْ يَقُولُوا: (قُرَوِيٌّ)؛ كَرَاهِيَةَ ثِقَلِ التَّضْعِيفِ.

قَوْلُهُ[2]: [رَدًّا لِلفَاءِ المَحْذُوفِ[3]] وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ قَبِيلِ القَلْبِ المَكَانِيِّ، بِأَنْ يُرَدَّ الفَاءُ المَحْذُوفُ، وَقَلَبُوا إِلَى اللَّامِ؛ لِيَجْعَلَ المَحْذُوفَ فِي مَحَلِّ التَّغِيِيرِ؟ قُلْنَا: التَّعْوِيضُ فِي كَلَامِهِمْ أَكْثَرُ مِنَ القَلْبِ المَكَانِيِّ، وَالحَمْلُ عَلَى الأَكْثَرِ أَوْلَى.

قَوْلُهُ: [بَلْ كَالْعِوَضِ عَنِ المَحْذُوفِ] قَالَ المُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ) [4]: لِلأَنْدَلُسِيِّ كَأَنَّهُمْ لَمَّا تَعَذَّرَ عَلَيْهِمُ الرَّدُّ فِي مَوْضِعِ الحَذْفِ إِذْ لَيْسَ مَوْضِعَ التَّغْيِيرِ قَلَبُوا إِلَى مَوْضِعِ التَّغْيِيرِ أَوْ زَادُوا فِي مَوْضِعِ التَّغْيِيرِ.

قَوْلُهُ[5]: [وَأَصْلُهُ: (سِ ُمو) لِمَا سَيَجِيءُ[6]] فِي بَابِ الابْتِدَاءِ؛ حَيْثُ قَالَ: الرَّابِعُ: (اِسْمٌ)، وَأَصْلُهُ: (سِ ُمو)[7].

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب (ج359/3).

(2) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [بَلْ كَالْعِوَضِ عَنِ المَحْذُوفِ]. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص451).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص451).

(4) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج577/1)،، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(5) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [إِذْ لَمْ يَثْبُتْ حَذْفُ العَيْنِ إِلَا فِي (سَهٍ)، وَ(مُذْ)، ...]. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص453).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص452).

(7) أصل: (اسْمٍ): (سِمْوٌ)، أو (سُمْوٌ) بسكون الميم، وكسر السين، أو ضمِّهَا؛ كـ(جِبْرٍ)، و(قُفْلٍ) بدليل قولهم: (سِ ُمٌ) من غير همزة وصل، كقوله:

باسم الذي في كل سورة سِمُه ... قد وردت على طريق تَعْلَمُه

وليس في (اسْمٍ) تغييرٌ قياسيٌّ من الحذف والزيادة، فيجب ألّا يكونَ في الفرع على هذين القولين. وروى غير سيبويه (أُسْمٌ) – بضم همزة الوصل – وهو مشتق من (سَما)؛ لأنه (يسمو) بمسماه ويشْهرُه، ولولا (الاسم) لكان خاملاً. وقال الكوفيون: أصله (وِسْمٌ)؛ لكون (الاسم) كالعلامة على المسمى، فحذف الفاء وبقى العين ساكنًا. انظر: الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج15/1)، والرضي، شرح الشافية (ص258/2، وركن الدين، شرح الشافية (ج973/2).

قَوْلُهُ: [وَلَمْ[1] يَثْبُتْ حَذْفُ العَيْنِ إِلَا فِي (سَهٍ)، وَ(مُذْ)[2]، وَ(ثُبَة)[3]] هَذَا الحَصْرُ وإِنْ سَلِمَ لَا يُفِيدُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّصْوِيرُ بِنَحْوِ: (يَرَى) عَلَمًا، وَقَدْ صَوَّرَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ [4]، وَقَالَ: فَنَقُولُ: (يَرَى) بِفَتْحَتَيْنِ، وَكَسْرَةٍ عَلَى قَوْلِ سِيبَوَيْه [5] فِي إِبْقَاءِ الحَرَكَةِ بَعْدَ الرَّدِّ[6]، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ (يَرَأَي) بِوَزْنِ (جَمَزَى)؛ فَيَجِبُ حِينَئِذٍ حَذْفُ الأَلِفِ. وَقِيَاسُ قَوْلِ أَبِي الحَسَنِ: (يَرْئِيٌّ)، وَ(يَرْأَوْيٌّ) كَمَا تَقُولُ: (مَلْهَى)، و(مَلْهَوِيٌّ). انتهى.

قَوْلُهُ: [وَ(ثُبَة) عَلَى قَوْلِ] نِسْبَةِ الفَاضِلِ المَذْكُورِ، وَهُوَ ابْنُ إِيَاز[7]؛ فَقَالَ فِي قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: وَلَا يَذْكُرُونَ مَعَ /ق78ب/ ذَلِكَ (نَحْوِيًّا) وَشِبْهَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ لِعُرُوضِ الحَذْفِ. اِنْتَهَى. وَمِثْلُ: (نحوى): (رُبَ) مُخَفَّفًا، وَنَحْوِهِ[8].

---

(1) في (ط): (إِذْ لم).

(2) [سته] الاسْتُ: العَجُزُ، وقد يُراد به حلقة الدبر. وأصلها: (سته) على (فَعَلٍ) بالتحريك، يدلُّ على ذلك أن جمعه: (أستاه)، مثل: (جَمَل)، و(أَجْمَال). ولا يجوز أن يكون مثل: (جِذْعٍ)، و(قُفْلٍ) اللذين يجمعان – أيضًا– على: (أفعال)؛ لأنك إذا رددت الهاء التي هي لام الفعل، وحذفت العين، قلتَ: (سَه) بالفتح أصل: (مُذْ): (مُنْذُ)؛ فَخُفِّفَتْ عنها. وفي النسب إلى المحذوف العين إن كانت لامه صحيحة لم يجبر، كقولك في: (سَهٍ)، و(مُذْ) – مُسَمًّى بهما–: (سَهِيٌّ)، و(مُذِيٌّ). قال المبرد: فأمّا (مُذْ) فدلّ على أنّها اسْمٌ أنّها محذوفةٌ مِنْ (مُنْذُ) التي هي اسم، لأنّ الحذف لا يكون في الحروف، إنّما يكون في الأسماء والأفعال، نحو: (يَدٌ)، و(دَمٌ)، وما أشبهه. انظر: المقتضب، المبرد (ج31/3)، والجوهري، الصحاح (ج2233/6)، وركن الدين، شرح الشافية (ج333/1)، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1464/3).

(3) (الثُبَةُ): وسط الحوض الذي يَثوب إليه الماء، والهاء ها هنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه؛ لأن أصله: (ثوب)، كما قالوا: (أقام إقامة)، وأصله: (إقوامًا)، فعوضوا الهاء من الواو الذاهبة من عين الفعل. والثُبَةُ: الجماعةُ: وأصلها: (ثُبَيٌ)، والجمع: (ثُباتٍ)، و(ثُبونَ)، و(ثِبونَ)، و(أثابيُّ). الجوهري، الصحاح (ج2291/6).

(4) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى (ص214).

(5) سيبويه، كتاب (ج457/3)، والفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج88/3).

(6) (يَرْئِيٌّ)، بعد رد العين المحذوفة، وهي الهمزة.

(7) ابْن إِيازِ النَّحْوِيّ(ت681هـ) الْحُسَيْن بن أياز، العلامة جمال الدين شيخ العربية. ولي تدريس المستنصرية ببغداد، وكان من أعيان العلماء، وله مصنفات منها: (كتاب المطارحة)، و(الإسعاف فِي الْخلاف). انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج259/9)، ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (ج150/5)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج532/1).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص453).

قَوْلُهُ[1]: **[غَيْرُ اللَّامِ دَاخِلٌ فِي الوَاجِبِ]**؛ أَيْ: أَحَدِ القِسْمَيْنِ دَاخِلٌ فِي الوَاجِبِ، وَالقِسْمِ الآخَرِ فِي المُمْتَنِعِ، وَالدَّاخِلُ فِي الوَاجِبِ هُوَ مُعْتَلُّ اللَّامِ، وَلَا يَكُونُ المَحْذُوفُ فِيهِ إِلَّا الفَاءَ كَمَا عَرَفْتَ، وَالدَّاخِلُ فِي المُمْتَنِعِ هُوَ صَحِيحُ اللَّامِ، وَالمَحْذُوفُ غَيْرُ اللَّامِ سَواءٌ كَانَ فَاء أَوْ عَيْنًا.

قَوْلُهُ: [والأَصْلُ (غَدْوٌ)[2]]، وَشَاهِدُهُ: قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ وَأَهْلِهَا ... بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا وغَدْواً بَلَاقِعُ [3]

قَوْلُهُ: [والأَصْلُ (حِرْحٌ)]؛ أَيْ: لِقَوْلِهِمْ فِي تَصْغِيرِهِ (حُرَيْحٌ)، وَفِي جَمْعِهِ: (أَحْرَاحٌ)[4].

قَوْلُهُ: [فَإِنْ شِئْتَ رَدَدْتَ المَحْذُوفَ]؛ أَيْ: فِي النَّسَبِ إِلَى (غَدٍ)، و(حِرٍ)، وَنَحْوِهِمَا مِمَّا حُذِفَتْ لَامُهُ، وَهُوَ صَحِيحُ العَيْنِ، أَمَّا مُعْتَلُّهَا فَيَجِبُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ رَدُّ اللَّامِ. ذِكْرُهُ فِي التَّسْهِيلِ، وَالكَافِيَةِ [5]، وَغَيْرِهِمَا، وَذَلِكَ نَحْوَ: (شَاةٍ)، وَالأَصْلُ (شَوْهَةٌ) كَ(صَحْفَةٍ)، فَحُذِفَتْ لَامُهُ، فَوَلِيَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ الوَاوَ، فَفُتِحَتْ فَانْقَلَبَتْ أَلِفًا. وَدَلِيلُ أَنَّ المَحْذُوفَ هَاءٌ: قَوْلُهُمْ فِي الجَمْعِ (شِيَاهٌ)، وَدَلِيلُ سُكُونِ الوَاوِ أَنَّ (فعلة) أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ مِنْ (فعلة)؛ فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ: (شاهِيٌّ) بِرَدِّ المَحْذُوفِ. وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْه[6] أَنَّكَ تُبْقِي الأَلِفَ[7]، وَلَا تَأْتِي بِوَاو موضعها لِأَجْلِ رَدِّ اللَّامِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِمَا عُرِضَ كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ فِي (يَدٍ): (يَدَوِيٌّ) بِالتَّحْرِيكِ؛ نَظَرًا إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الحَرْفُ قَبْلَ رَدِّ اللَّامِ. وَالمَنْقُولُ عَنِ

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [والأَصْلُ (غَدْوٌ)].

(2) نص الجاربردي: [كـ(غَدٍ)، الأصل: (غَدْوٌ)]. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص453).

(3) البيت من [الطويل]، وهو للبيد في ديوانه (ص169)، والفارابي، معجم ديوان الأدب (ج3/4)، (ج155/8)، والباهلي، ملحق ديوان ذي الرمة (ص1887)، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج346/3)، وبلا نسبة عند: الخليل، العين (ج436/4)، وسيبويه، الكتاب (ج358/3)، البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج479/7).

(4) حذف الحاء، في نحو: (حِرٍ)، أصله: (حِرْحٌ). والحِر: فَرْج المرأة. ودليل حذف حائه أنك تقول في تحقيره: (حُرَيْحٌ)، وفي تكسيره: (أَحْرَاحٌ). انظر: ابن جني، شرح الملوكي (ص431)، والجرجاني: عبد القاهر، المفتاح في الصرف (ص102)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص،398)، البغدادي: عبد القادر، خزانة الأدب (ج463/11).

(5) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1954/4).

(6) انظر: سيبويه، الكتاب (ج367/3).

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص454).

الأَخْفَشِ [1] أَنَّكَ تَقُولُ: (شُوَهِيٌّ)، فَتَأْتِي بِالوَاوِ كَمَا تَقُولُ فِي (يدٍ): (يُدَيِّيٌّ)، فَتَرُدُّ الدَّالَ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ السُّكُونِ، وَتَقَدَّمَ نَظِيرُ هَذَا الخِلاَفِ، وَهُوَ مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ كَمَا سَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ. وَتَقَدَّمَ – أَيْضًا– أَنَّ الأَخْفَشَ رَجَعَ إِلَى مُوَافَقَةِ سِيبَوَيْه[2].

قَوْلُهُ[3]: **[وأَصْلُهُ: (بَنُو)]**؛ أَيْ: فَحُذِفَتْ لَامُهُ، وَعُوِّضَ عَنْهَا هَمْزَةَ الوَصْلِ بَعْدَ إِسْكَانِ /ق79أ/ فَائِهِ؛ تَخْفِيفًا، وَكَذَا القَوْلُ فِي (اسْمٍ).

قَوْلُهُ[4]: **[وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُسَكِّنْ]**[5] تَقَدَّمَتِ الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الفَتْحَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْه وَالجُمْهُورِ. وَتَقَدَّمَ الاحْتِجَاجُ لَهُ.

قَوْلُهُ: [لَمْ يَكُنْ فِي آخِرِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِ]؛ أَيْ: قَبْلَ النِّسْبَةِ، وَأَرَادَ **بِقَوْلِهِ: [وَقَبْلَهُ سُكُونٌ]** السُّكُونَ التَّقْدِيرِيَّ حَالَ النِّسْبَةِ.

قَوْلُهُ[6]: [(طَوَوِيٌّ) فِي (طَيٍّ)] فَإِنَّهُ وَقَعَ فِيهِ التَّغْيِيرُ بِوَاوٍ لَمْ يَكُنْ فِي آخِرِ المَنْسُوبِ إِلَيْهِوَقَبْلَهُ سَاكِنٌ[7].

---

(1) انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1461/3)، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج403/3).

(2) (شاةٌ)، وأصلها: (شَوْهَةٌ)، فحذفت الهاء؛ لقولهم في تحقيرها: (شُوَيهة)، وفي تكسيرها: (شِياهٌ)، وبدليل ما حكاه أبو زيد من قولهم: (شَوَّهتُ شاةً)؛ أي: اصطَدتُها. وإذا أضفت إلى (شاةٍ) قلت: (شاهيٌّ)، ترد ما هو من نفس الحرف، وهو الهاء، ألا ترى أنّك تقول: (شُوَيْهَةٌ). انظر: سيبويه، الكتاب (ج367/3)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ص397).

(3) نص الجاربردي: عند النسب إلى محذوف اللام، كـ(ابن)، وأصله: (بنو)، فإن شئت حذفت همزة الوصل، ويكون حكمه حكم (أب)؛ فتقول: (بَنَوِيٌّ)، وإن شئت بقيت همزة الوصل، وتقول: (ابْنِيّ)، ولا يجوز (ابنوي)؛ لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص454).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص455).

(5) في النسب إلى: (غدْوٍ)، و(ابن)، و(حرح): (غَدِيّ)، و(غَدَوِيّ)، و(ابنِيّ)، و(بَنَوِيّ)، و(حِرِيّ)، و(حِرَحِيّ)، وأَبو الْحَسَنِ: يُسَكِّنُ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ فَيَقولُ: (غَدْوِيّ)، و(حِرْحِيٌّ). انظر: الرضي، شرح الشافية (ج60/2)، انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1246/1).

(6) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [لَكِنَّ مَذْهَبَ الأَخْفَشِ أَقْيَسُ].

(7) وَبَاب: (طَيٍّ)...ترد الأولى – الياء الأولى– إِلَى أَصْلهَا، وتُفْتَحُ؛ فَتَقول: (طَوَوِيٌّ). ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية (ج40/1).

قَوْلُهُ[1]: **[لَكِنَّ مَذْهَبَ الأَخْفَشِ**[2] **أَقْيَسُ]** الصَّحِيحُ، وَمَذْهَبُ سِيبَوَيْه[3]، وَبِهِ وَرَدَ السَّمَاعُ[4].

قَوْلُهُ[5]: **[فَقَالَ سِيبَوَيْه]**؛ أَيْ: وَمَنْ وَافَقَهُ كَالخَلِيلِ[6].

---

(1) نص الجاربردي: ثم يحمل غير المعتل كـ(حِرٍ)على المعتل كـ(غَدٍ)؛ لمَّا كان موافقًا في الحذف والرّدَ، لَكِنَّ مَذْهَبَ الأَخْفَشِ أَقْيَسُ. انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص455).

(2) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج121/4).

(3) المرجع السابق، ج220/1، وج121/4.

(4) ومذهب سيبويه ألا يرد عين المجبور إلى السكون إن كان أصلها السكون، بل تفتح ويعامل الاسم معاملة المقصور إن كان معتلًّا، ومعاملة (جمل)، و(عنب)، و(صرد) إن كان صحيحًا كقولك في (شية)، و(حِرٍ): و(شوي)، و(حرحي)، و(حِرِيٌّ)، ومذهب الأخفش: أن ترد عين المجبور إلى سكونها إن كانت ساكنة في الأصل، فيقال على مذهبه: (وشيي)، و(حِرَحِيٌّ). وتصغيره: (حُرَيْحٌ)، والجمع: (أَحْرَاحٌ). سيبويه، الكتاب (ج359/3)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1957/4).

(5) نص الجاربردي: (اختلف في النسبة إلى (أُخْتٍ)، و(بِنْتٍ)؛ فقال سيبويه: هي كالنسبة إلى (أخ)، و(ابن)؛ لأن التاء تحذف في النسبة فَيُقَالُ فِي (أُخْتٍ): (أَخَوِيٌّ) كـ(الأخ)، وفي (بنت): (بنوي)، كما ينسب إلى (ابن)، بحذف همزته؛ فعلى هذا يقال في (كلتا): (كِلْتَوِيٌّ)؛ لأنّ أصل (كلتا) على المختار: (كِلْوَى)، ووزنه: (فِعْلَى)، أبدل الواو تاء؛ إِشْعَارًا لِلتَّأْنِيثِ، ولم يكتفِ بالألف؛ لأنها تنقلب ياء في النصب، والجر، فإذا نسب إليها وجب حذف التاء؛ لأنها إنما أبدلت من الواو؛ دلالة على التأنيث، كما عوضت في (أخت)، و(بنت)عن المحذوف لذلك، وهو يحذف التاء منهما فكذا هنا ورد الواو التي أبدل عنها التاء كما في (أخت)، و(بنت)، وحذف الألف؛ كراهة اجتماع الواوين، لو قلبت واوًا، أو الياءات لو قلبت ياءً؛ فيقال: (كِلَوِيّ). ويقول سيبويه في (كلتا): (كِلَوِيٌّ)،

ويقول يونس بإثبات التاء: (كِلْتِي)، أو (كِلْتَوِيٌّ). انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1956/4)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص455).

(6) قال سيبويه: وإذا أضفت إلى (أخت) قلت: (أَخَوِيٌّ)، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس. وَذَا القياس قول الخليل، من قِبَلِ: أنك لمّا جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، ورددت إلى الأصل. فالإضافة تحذف كما تحذفَهُ الهاء، وهي أَرَدُّ لَهُ إلى الأصل. وفي التمهيد في النحو والصرف: النسب إلى الاسم المحذوف أحد أصوله: إن كان المحذوف الفاء في أوله لم تُرَدَّ؛ فنقول: (صَفِيٌّ)، و(صِلِيٌّ)، و(عِدِيٌّ) من(صِفَة)، و(صِلَة)، و(عِدَة)، ويجوز رَدُّهَا على لغة ضعيفة. فإن كانت لامه حرف علة رُدَّتْ فاؤه، كما في (شِيَة)؛ فيقال: (وَشْوِيٌّ) بكسر الواو، وسكون الشين، أو كسرها، وإن كان محذوف اللام ردت اللام؛ فنقول في (أب)، و(أخ)، و(سنة)، و(شفة): (أَبَوِيٌّ)، و(أَخَوِيٌّ)، و(سَنَوِيٌّ)، و(شَفَوِيٌّ)، أو (سَنَهِيٌّ)، و(شَفَهِيٌّ)، و قيل في الاسم الذي عوض من لامه التاء: يجوز فيه رَدُّ اللَّامِ، أمّا: (يَدٌ)، و(دَمٌ): (يَدَوِيٌّ)، و(دَمَوِيٌّ). ويُقَالُ: (يَدَيٌّ)، و(دَمَيٌّ) تبعًا للتثنية؛ حيث لا نردُّ لاميهما في التثنية، أو بإخضاع قاعدة هذه المسألة لقاعدة التثنية، فما يثبت بالتثنية هناك يثبت هنا، وما حذف يحذف ولكن الحذف وعدمه في التثنية سماعي غالبًا. انظر: الخليل، العين (ج320/4)، وسيبويه، الكتاب (ج3/360–361)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج116/4، و162)، والفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج194/3)، وركن الدين، شرح الشافية (ج406/1)، ورضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (617).

قَوْلُهُ[1]: **[فَيُقَالُ فِي (أُخْتٍ): (أَخَوِيٌّ)]**؛ أَيْ: كَمَا يُقَالُ فِي الجَمْعِ: (أَخَوَاتٌ) بِحَذْفِ التَّاءِ. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَسِرُّهُ أَنَّ الصِّيغَةَ كُلَّهَا لِلتَّأْنِيثِ؛ فَوَجَبَ تَغْيِيرُهَا إِلَى صِيغَةِ التَّذْكِيرِ كَمَا وَجَبَ حَذْفُ التَّاءِ فِي: (بَصْرِيٍّ)، وَ(مِصْرِيٍّ)، وَ(مُسْلِمَاتٍ)، وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلُ المُوصِلِيِّ تُحْذَفُ التَّاءُ، فَيُقَالُ: (أَخَوِيٌّ)؛ تَشْبِيهًا لَهَا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ مَا هِيَ فِيهِ مُؤَنَّثٌ. انتهى. وَمِثْلُ: (أُخْتٍ)، وَ(بِنْتٍ) فِيمَا ذَكَرَ: نَظَائِرُهُمَا، وَهِيَ (ثِنْتَانِ)، وَ(ذَيْتَ)، وَ(كَيْتَ)، وَكَذَا: (كِلْتَا)، كَمَا سَيَأْتِي. و(التَّاءُ) فِي (ذَيْتَ)، وَ(كَيْتَ) (هَاءٌ) فِي الأَصْلِ، وَأَصْلُ: (ذَيْتَ) مَثَلًا: (ذَيَّة)، كـ(حَيَّة)[2].

قَوْلُهُ[3]: **[وَعَلَى هَذَا يُقَالُ]**؛ أَيْ: عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ النِّسْبَةِ إِلَى: (أُخْتٍ)، وَ(بِنْتٍ)، كَالنِّسْبَةِ إِلَى: (أَخٍ)، وَ(ابْنٍ).

قَوْلُهُ: [إِشْعَارًا لِلتَّأْنِيثِ] فِيهِ إِشْعَارٌ بِرَدِّ مَا قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنَ الجَمْعِ بَيْنَ عَلَامَتَيِ تَأْنِيثٍ، وَتَقْرِيرُهُ أَنَّ التَّاءَ لَمْ تَتَمَحَّضْ لِلتَّأْنِيثِ بَلْ فِيهَا رَائِحَةٌ مِنْهَا[4]؛ لِكَوْنِهَا بَدَلًا مِنَ اللَّامِ فِي المُؤَنَّثِ كـ(أُخْتٍ)، وَ(بِنْتٍ)؛ وَلِهَذَا لَمْ يَنْفَتِحْ مَا قَبْلَهَا، وَلَمْ تَنْقَلِبْ تَاءُ (أُخْتٍ)، وَ(بِنْتٍ) فِي الوَقْفِ (هَاءً).

قَوْلُهُ: [وَهُوَ يَحْذِفُ] الضَّمِيرُ لِسِيبَوَيْه.

وقَوْلُهُ: [وَ(رَد) /ق79ب/، وَ(حذف)] بَعْدَهُ مَعْطُوفَانِ عَلَى (حَذف) السَّابِقِ؛ أَيْ: وَجَبَ حَذْفُ التَّاءِ، وَرَدُّ الوَاوِ، وَحَذْفُ الأَلِفِ.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص456).

(2) قال سيبويه: (واعلم أنّ (ذَيْتَ) بمنزلة (بِنْتٍ)، وإنّما أصلُها: (ذَيَّة)، عُمِلَ بها ما عُمِلَ بـ(بِنْتٍ)...، ثم قال: وتقول في الإضافة إلى (ذَيَّة)، و(ذَيْتَ): (ذَيَوِيٌّ) فيهما. وَقد ثَقَّل قومٌ فَقَالُوا: (ذَيَّتَ)، و(ذَيَّتَ)، فَإِذا وقفُوا قَالُوا: (ذَيَّه)، بِـ(الْهَاءِ). وَقَالَ أَبُو عُبيدة: يُقَال كَانَ من الْأَمر (كَيْتَ وكَيْتَ)، و(كَيْتِ وكَيْتِ)، و(ذَيْتَ وذَيْتَ)، و(ذيتِ وذيتِ). وروى ابْن شُمَيل، عَن يُونس: (ذيَّةُ)، و(كيَّةُ): مُشدَّدة مَرْفوعة. أما فِي النِّسْبَةِ إِلَى (حَيَّة) فقال السِّيرَافِيُّ وغيرُهُ: (كَرِهُوا اجْتِمَاعَ يَاءَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ؛ فَبَنَوْا (فَعْلَة) عَلَى (فعلة)، فَصَارَ (حَيَاةً)، ثُمَّ قَلَبُوا الأَلِفَ وَاوًا، فَصَارَ (حَيَوِيٌّ) عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: (حَيْوِيٌّ) بِالسُّكُونِ لانْقَلَبَتِ الوَاوُ يَاءً. و(ثِنْتَانِ): حكمهما حكم (أخت)، و(بنت)؛ فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها، فتقول: (ثَنَوِيٌّ)، وعلى مذهب يونس تقول: (ثِنْتِيٌّ) بإثبات التاء. انظر: سيبويه، الكتاب (ج363/3)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج41/15)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1956/4).

(3) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [إِشْعَارًا لِلتَّأْنِيثِ].

(4) في (ك): (منه).

قَوْلُهُ[1]: **[لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ عِوَضًا مِنَ المَحْذُوفِ فَكَأَنَّهَا أَصْلٌ]**؛ أَيْ: وَلِذَلِكَ سُكِّنَ مَا قَبْلَهَا، وَيُوْقَفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ. وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ[2]: (اِحْتَجَّ يُونُسُ بِأَنَّ التَّاءَ فِي: (أُخْتٍ)، وَ(بِنْتٍ) لِغَيْرِ التَّأْنِيثِ، وَذَلِكَ مُسَلَّمٌ، وَلَكِنَّهُمْ عَامَلُوا صِيغَتَهُمَا مُعَامَلَةَ تَاءِ التَّأْنِيثِ بِدَلِيلِ مَسْأَلَةِ الجَمْعِ. انتهى. وَالمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ وَغَيْرِهِ أَنَّ التَّاءَ لَمَّا عُوِّضَتْ عَنِ المَحْذُوفِ إِشْعَارًا بِالتَّأْنِيثِ جَرَتْ مَجْرَى الأَصْلِ فِي إِسْكَانِ مَا قَبْلَهَا، وَالوَقْفُ عَلَيْهَا تَاءٌ، وَإِبْقَائِهَا فِي النَّسَبِ عِنْدَ يُونُسَ، وَ(مَجْرَى) المُتَمَحِّضَةُ لِلتَّأْنِيثِ فِيهِ عِنْدَ غَيْرِهِ، فَحُذِفَتْ مِثْلُهَا، وَمَا قَالَهُ ابْنُ هِشَامٍ – أَيْضًا– حَسَنٌ، وَالأَمْرُ فِي ذَلِكَ سَهْلٌ هَذَا، وَقَدْ قَالَ المُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ):[3] مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[4] أَقْيَسُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: (أُخْتِيٌّ) لَجَازَ أَنْ يُقَالَ فِي التَّصْغِيرِ: (أُخَيْتٌ)، وَلَمَّا لَمْ يَجُزْ لَمْ يَجُزْ، وَبَيَانُ المُلَازَمَةِ هُوَ أَنَّهَا لَمْ تَثْبُتْ فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّهَا مُنْزَلَةٌ مَنْزِلَةَ التَّأْنِيثِ، وَهُمْ لَا يَعْتَدُّونَ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ فِي مِثَالِ التَّصْغِيرِ، فَكَذَلِكَ لَمْ يَعْتَدُّوا بِمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَكَذَلِكَ هُمْ لَا يَأْتُونَ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ قَبْلَ يَاءِ النَّسَبِ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ. انتهى. وَأَلْزَمَ الخَلِيلُ يُونُسَ أَنْ يَنْسِبَ إِلَى (هَنْتٍ)، وَ(مَنْتٍ) بِإِثْبَاتِ التَّاءِ، وَهُوَ لَا يَقُولُ بِهِ. قَالَ المُرَادِيُّ: وَلَهُ أَنْ يُفَرِّقَ بِأَنَّ التَّاءَ فِيهِمَا لَا تَلْزَمُ بِخِلَافِ: (أُخْتٍ)، وَ(بِنْتٍ) /ق80أ/؛ لِأَنَّ التَّاءَ فِي (هَنْتٍ) فِي الوَصْلِ خَاصَّةً، وَفِي (مَنْتٍ) فِي الوَقْفِ خَاصَّةً[5].

قَوْلُهُ[6]: **[لَيْسَتْ عِوَضًا]**؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ فِيهِ بَاقِيَةً فَلَا يَكُونُ التَّاءُ عِوَضًا بِخِلَافِ (هَنْتٍ) فَإِنَّهُ حُذِفَ الهَمْزَةُ فِيهِ فَيَكُونُ التَّاءُ عِوَضًا مِنْهَا.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص457).

(2) الوقاد، شرح التصريح (ج72/1).

(3) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج577/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب (ج360/3–361)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج116/4، و162)، والفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج194/3).

(5) كان يونس يجيز في (بنت)، و(أخت) مع (بَنَوِي)، و(أَخَوِي): (بِنْتِيّ)، و(أُخْتِيّ) – أيضاً–، نظراً إلى أن التاء ليس للتأنيث، وهي بدل من اللام، فألزمه الخليل أن يقول: (مَنتيٌّ)، وَ(هَنْتِيٌّ) – أيضاً–، ولا يقوله أحد. أصل: (مَنْتِيّ): (مَنْ)، ثم زيدت فيه التاء عند الحكاية وقفًا في غير اللُّغة الفصحى، واللغة الفصحى إبدالُ تائِهِ (هاءً)، وتحريك نونه، وبهذا يتبين أنّ إلزام الخليل ليونس يتم في (هَنْتٍ)؛ لأنه ثلاثي الوضع، لا في (مَنْتٍ) الثنائي الوضع؛ إذ كلام يونس فيما حذفت (لامه)، وعوض عنها التاء، فالظاهر أنّ (منتًا) يجرى عليه حكم الثنائي الوضع الصحيح الثاني، على أنّ ليونس أن يجيب عن (هَنْتٍ) بأنّ كلامه فيما لزمته التاء وقفًا ووصلًا، و(هَنْتٌ) تلزمه التاء في الوصل، لا في الوقف. سيبويه، الكتاب (ج363/3)، والرضي، شرح الشافية (ج69/2).

(6) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ].

قَوْلُهُ[1]: **[وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَقُولُ]** هَذَا القَوْلُ مَحْكِيٌّ عَنْ أَبِي عُمَرَ الجِرْمِيِّ وَهُوَ بِضَمِّ العَيْنِ، وَفَتْحِ الجِيمِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ[2].

قَوْلُهُ[3]: **[عِنْدَ سِيبَوَيْهِ**[4] **(فِعْتَل)]** حَيْثُ جَعَلَ التَّاءَ لِلتَّأْنِيثِ فَقَطْ، وَفِي نَظَرِهِ نَظَرٌ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ اعْتِبَارَ جِهَةِ التَّأْنِيثِ، لَا أَنَّهُ لَيْسَ بِعِوَضٍ بِخِلَافِ يُونُسَ فَإِنَّهُ يَعْتَبِرُ جِهَةَ الوَصْفِيَّةِ، وَلَا يَعْتَبِرُ جِهَةَ التَّأْنِيثِ. ض.

قَوْلُهُ[5]: **[وَغَيْرُ الإِضَافِيِّ إِسْنَادِيٌّ، وَمُتَضَمِّنٌ لِلْحَرْفِ، وَامْتِزَاجِيٌّ]** أَمْثِلَتُهَا: (تَأَبَّطَ شَرًّا، وَخَمْسَةَ عَشَرَ، وَبَعَلْبَكَ)، وَتَقَدَّمَ فِي التَّصْغِيرِ بَيَانُ مَعْنَى تَضَمُّنِ الحَرْفِ، وَفِي مَعْنَى الجُمْلَةِ المُرَكَّبِ الجَارِي مَجْرَاهَا فِي الحِكَايَةِ، نَحْوَ: (لَوْلَا)، وَ(حَيْثُمَا) عَلَمَيْنِ.

قَوْلُهُ: [أَمَّا غَيْرُ الإِضَافِيِّ فَيُنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ]؛ أَيْ: فَتَقُولُ: (تَأَبَّطِيٌّ وَخَمْسِيٌّ، وَبَعَلِيٌّ)، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: (لَوِيٌّ)، بِتَخْفِيفِ الوَاوِ، وَ(حَيْثِيٌّ)، وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى: (كُنْتُ): (كَوْنِيٌّ)، فَتُرَدُّ الوَاوُ؛ لِزَوَالِ مُوجِبِ حَذْفِهَا، وَهُوَ اجْتِمَاعُهَا سَاكِنَةً مَعَ النُّونِ السَّاكِنَةِ؛ لِأَجْلِ الضَّمِيرِ. وَ(الكَوْنِيُّ): الشَّيْخُ الكَبِيرُ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: (كُنْتُ كَذَا)، وَقَوْلُ المُصَنِّفِ يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ شَامِلٌ لِلمُرَكَّبِ مِنْ أَكْثَرَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، كَـ(خَرَجَ اليَوْمَ زَيْدٌ) عَلَمًا؛ فَتَقُولُ إِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ: (خَرَجِيٌّ)، فَتَحْذِفُ (اليَوْمَ)، وَ(زَيْدًا)، وَلَا يَشْمَلُهُ مَنْ عَبَّرَ بِحَذْفِ العَجُزِ ثُمَّ مَا ذَكَرَ هُوَ الأَعْرَفُ؛ فَعَنِ الجِرْمِيِّ [6]: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي (بَعَلْبَكَ) أَنْ يُنْسَبَ إِلَى عَجُزِهِ؛ فَيُقَالُ (بَكِّيٌّ)، وَوَرَدَ النَّسَبُ إِلَى الجُزْئَيْنِ جَمِيعًا، نَحْوَ: **قَوْلِهِ: [تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً**

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص458).

(2) وأما أبو عمر الجرمي فذهب إلى أنّها – (كلتا) على وزن– (فِعْتَل)، وأن التاء فيها علم تأنيثها، وخالف سيبويه. ويشهد بفساد هذا القول أن تاء التأنيث لا تكون علامة تأنيث الواحد إلّا وقبلها فتحة نحو طلحة وحمزة، وقائمة وقاعدة، أو تكون قبلها ألف، نحو: (سعلاة)، و(عزهاة)، واللام في (كِلْتَا) ساكنة كما ترى، فهذا وجه. ووجه آخر أن علامة التأنيث لا تكون أبدًا وسطًا، إنّما تكون آخرًا لا محالة. ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج162/1).

(3) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَغَيْرُ الإِضَافِيِّ إِسْنَادِيٌّ].

(4) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبوي (ج117/4)، والفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج190/3).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص459).

(6) الرضي، شرح الشافية (ج72/2).

هُرْمُزِيَّةٌ] وَفِي[1] النَّسَبِ إِلَى (كُنْتُ)[2]: (كُنْتِيٌّ) فِي قَوْلِ الأَعْشَى:

فَأَصْبَحَتُ كُنْتِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا   وَشَرُّ خِصَالِ المَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ[3]

قَوْلُهُ[4]: **[اِخْتَلَّ المَعْنَى]** فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ هَذَا الاخْتِلَالَ لَازِمٌ إِذَا كَانَ اسْمَ رَجُلٍ؛ لِأَنَّ النِّسْبَةَ إِلَى (خَمْسَةَ عَشَرَ) اسْمَ رَجُلٍ: (خَمسِيٌّ)، وَإِلَى (خَمْسَةٍ) اسْمَ رَجُلٍ – أَيْضًا- (خَمْسِيٌّ)؛ فَيَقَعُ الالْتِبَاسُ. قُلْتُ: وُقُوعُ ذَلِكَ نَادِرٌ، وَالعَدَدُ كَثِيرٌ؛ فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الامْتِنَاعِ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى اللَّبْسِ – غَالِبًا- الامْتِنَاعُ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَيْهِ نَادِرًا.

قَوْلُهُ[5]: **[كَ(زُبَيْرِيٍّ) فِي ابْنِ الزُّبَيْرِ]** مَثَّلَ لِذَلِكَ البَدْرُ ابْنُ مَالِكٍ /ق80ب/ بِـ(غُلَامِ زَيْدٍ) – أَيْضًا-، وَفِي تَمْثِيلِهِ بِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُمْ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ: يَعْنُونَ بِالمُضَافِ فِي هَذَا البَابِ مَا كَانَ عَلَمًا تَعْلِيقًا، أَوْ غَلَبَةً كَـ(ابْنِ الزُّبَيْرِ)، لَا مِثْلَ: (غُلَامُ زَيْدٍ)؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَجْمُوعِهِ مَعْنَى مُفْرَدٍ يُنْسَبُ إِلَيْهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى (غُلَامٍ)، وَإِلَى (زَيْدٍ) عَلَى حَسَبِ القَصْدِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ

---

(1) البيت من [الطويل]، وعجزه:

... ...   بفَضْلِ الذِّي أَعْطَى الْأَمِير من الرِّزْقِ

من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق، والاستشهاد به على أن الشاعر نسب إلى المركب المزجي. انظر: ابن سيده، المخصص (ج162/4)، والرضي، شرح الشافية (ج72/2)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص460).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص460).

(3) البيت من [الطويل]، للأعشى في همع الهوامع. وبلا نسبة في مجمل اللغة، والمخصّص ابن سيده. الشاهد: النسب إلى: (كُنْتُ)، وكان القياس أنْ تقولَ في (كُنْتُ): (كُونِيُّ)، تحذف التاء؛ لأنها الفاعل، وتحرك النون، فترد الواو التي هي عين الفعل من (كُنْتُ)، فقولهم: (كُنْتِيٌّ)، وإقرارهم التاء التي هي ضمير الفاعل مع ياء الإضافة، يدل على أنهم قد أجروا الضمير الفاعل مع الفعل مجرى دال (زيد) من (زايه)، و(يائه)، وكأنهم نبهوا بهذا ونحوه مما يجري مجراه على اعتقادهم قوة اتصال الفعل بالفاعل، وأنهما قد حلَّا جميعًا محل الجزء الواحد. انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج224/1)، وابن فارس، مجمل اللغة (ج450/23)، وابن سيده، المخصص (ج646/13)، الأستراباذي الرضي، شرح شافية ابن الحاجب (ج118/4)، والسيوطي، همع الهوامع (ج395/3).

(4) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [كَ(زُبَيْرِيٍّ) فِي ابْنِ الزُّبَيْرِ].

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص461).

النَّسَبِ إِلَى المُفْرَدِ لَا إِلَى المُضَافِ. قال المُرَادِيُّ: وَإِنْ أَرَادَ (غَلَامَ زَيْدٍ)[1] مَجْعُولًا عَلَمًا، فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ مَا يُعْرَفُ فِيهِ الأَوَّلُ بِالثَّانِي، بَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ مَا يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ[2].

قَوْلُهُ: [وَامْرِئِيٌّ]؛ أَيْ: بِإِثْبَاتِ هَمْزَةِ الوَصْلِ، وَكَسْرِ الرَّاءِ؛ تَبَعًا لِكَسْرَتِهَا، وَجَاءَ – أَيْضًا– (مَرَيٌّ) بِحَذْفِهَا، وَفَتْحِ المِيمِ وَالرَّاءِ. وَقَدْ حَكَى اللُّغَتَيْنِ ابْنُ مَالِكٍ فِي الكَافِيَةِ وَغَيْرُهُ. وَقَالَ سِيبَوَيْه [3]: وَأَمَّا الإِضَافَةُ إِلَى (امْرِئِ القَيْسِ) فَعَلَى القِيَاسِ تَقُولُ: (امْرِئِيٌّ)، وَإِنْ أَضَفْتَ إِلَى (امْرَأَةٍ) فَكَذَلِكَ. وَقَدْ قَالُوا: (مَرَيٌّ) فِي (امْرِئِ القَيْسِ). انتهى. قَالَ أَبُو حَيَّانَ: يُرِيدُ أَنَّهُمْ نَسَبُوهُ إِلَى أَصْلٍ مُقَدَّرٍ، وَهُوَ (مرء)[4]، وَلَمْ يَقُولُوا فِي (امْرِئِ القَيْسِ): (مر القَيْسِ)، وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ فِي الابْتِدَاءِ: أَنَّهُمْ أَدْخَلُوا هَمْزَةَ الوَصْلِ فِي (مَرْءٍ)، وَ(مَرْأَةٍ)، وَإِنْ كَانَا تَامَّيْنِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ لَامَهُمَا هَمْزَةٌ، وَيَلْحَقُهَا التَّخْفِيفُ، فَيُقَالُ: (مرء)[5]، وَ(مرة)، فَجَرَيَا مَجْرَى (ابْنٍ)، وَ(ابْنَةٍ). وَمِنْهُ يُسْتَفَادُ وَجْهٌ آخَرُهَذَا وَقَدْ ذُكِرَ فِي القَامُوسَ [6] جَمَاعَةٌ صَحَابِيُّونَ[7]، وَشُعْرَاءُ، كُلٌّ مِنْهُمْ يُعْرَفُ بِـ(امْرِئِ القَيْسِ) ثُمَّ قَالَ /ق81أ/ كَـ(ابْنِ[8]

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص462).

(2)المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1460/3).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب (ج368/3، 361)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج376/4).

(4) في (ط): (مر).

(5) في (ط): (مر).

(6) قَيْسُ: كُورَةٌ بمصر، سمّيَتْ بِمُفْتَتِحِها قَيْسِ بن الحارِثِ، وجزيرَةٌ ببَحْرِ عُمانَ، مُعَرَّبَةُ كَيْشَ. والقَيْسانِ من طَيِّئٍ: قيسُ بنُ عَتَّابٍ، بالنون، وقيسُ بنُ هَذَمَة بنِ عَتَّابٍ. وعبدُ القَيْسِ بنُ أفْصَى: أبو قبيلةٍ من أسَدٍ. وامْرُؤُ القَيْسِ بنُ عابِسٍ الكِنْدِيُّ، وابنُ الأَصْبَغِ الكَلْبِيُّ، وابنُ الفاخِرِ بن الطَّمَّاح: صحابيُّونَ، والمَلِكُ الضِّلِّيلُ الشاعِرُ: سليمانُ بنُ حُجْرٍ، رافعُ لِواءِ الشُّعَراءِ إلى النارِ، وابنُ بَحْرٍ، وابنُ بَكْرٍ، وابنُ حُمامٍ، بالضم، وابنُ رَبيعةَ، وابنُ عَدِيٍّ، وابنُ كُلابٍ، بالضم، وابنُ مالِكٍ: كُلُّهم شُعراءُ، والنِّسبَةُ إلى الكُلِّ: مَرْئِيٌّ، إلا ابنَ حُجْرٍ فإنها مَرْقَسِيٌّ. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج569/1).

(7) في (ك): (صَحَابِيّينَ).

(8) في (ك): (حبيب).

الحَبِيبِ)(1) النِّسْبَةَ إِلَى الكُلِّ (مَرِيٌّ) إِلَّا ابْنَ حَجَرٍ فَإِنَّهَا (مَرْقَسِيٌّ)(2). انتهى.

وَ(ابْنُ حَجَرٍ) هُوَ (الكِنْدِيُّ) المَشْهُورُ، صَاحِبُ المُعَلَّقَةِ، وَاسْمُهُ (سُلَيْمَانُ)، وَيُعْرَفُ – أَيْضًا– بِـ(المَلِكِ الضِّلِّيلِ)، بِمُعْجَمَةٍ، وَلَامَيْنِ، بِوَزْنِ (سِكِّيتٍ).

قَوْلُهُ: [إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: (أَمْنًا فِي خَوْفِ اللَّبْسِ)]؛ أَيْ: وَاغْتَفَرُوا اللَّبْسَ حِينَئِذٍ بِالمَنْسُوبِ إِلَى (مَنَافٍ)؛ لِكَوْنِهِ بِمَحَلٍّ خَاصٍّ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: (عَبْدِيٌّ) فَإِنَّهُ يَلْتَبِسُ فِي مَحَالٍّ كَثِيرَةٍ(3).

قَوْلُهُ(4): **[(5)خَوْفَ اللَّبْسِ]** لِلْعَبْدِ المُضَافِ إِلَى المَنَافِ لِعَبْدِ غَيْرِ مَنَافٍ.

قَوْلُهُ: [وَلِي فِي هَذَا الكَلَامِ نَظَرٌ] وَيُمْكِنُ أَنْ يُنْتَصَرَ لِسِيبَوَيْهِ(6) بِأَنَّ قَوْلَنَا: (عَبْدَ مَنَافٍ) كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي الأَعْلَامِ قَبْلَ كَوْنِ المُضَافِ اسْمَ صَنَمٍ؛ فَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ الثَّانِي مَقْصُودًا مَعَ أَنَّ اسْتِقْرَاءَهُمْ أَكْثَرُ. والفَضْلُ لِلمُتَقَدِّمِ فَافْهَمْ.

---

(1) في (ك): (حبيب)، ابن حَبِيب(ت245هـ) محمد بن حبيب الهاشمي، بالولاء، أبو جعفر البغدادي، علامة بالأنساب والأخبار واللغة والشعر. مولده ببغداد ووفاته بسامراء. كان مؤدبًا. قال ابن النديم: وكتبه صحيحة. منها: (من نسب إلى أمه من الشعراء) و(المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام)، و(مختلف القبائل ومؤتلفها) رسالة، و(المحبر) بفتح الباء وتشديدها، وإليه ينسب مؤلفه: (ابن حبيب) فيقال له: المحبري، و(خلق الإنسان)، و(المنمّق) في أخبار قريش، و(أمهات النبيّ) رسالة، و(الأمثال على أفعل)، و(كتاب ما جاء اسمان أحدهما أشهر من صاحبه إلخ) رسالة، و(أخبار الشعراء وطبقاتهم)، و(شرح ديوان الفرزدق)، و(مقاتل الفرسان)، و(الشعراء وأنسابهم). انظر: ابن النديم، فهرست (ج136/1)، والحموي، معجم الأدباء (ج2480/6)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج73/1)، والزركلي، الأعلام (ج78/6).

(2) استثنى محمدُ بْنُ حبيبٍ (امرأ القيس الكندي)؛ فإنه ينسب إلى: (مَرْقَسِيٌّ). وفي تاج العروس: أن نسبة (مَرْقَسِيٌّ) هي لامرئ القيس بن حجر وفي حاشية شرح التصريح على التوضيح: الصواب: امرؤ القيس بن الحارث بن معاوية كما حققه بن الجواني في المقدمة. انظر: أبو حيان، الارتشاف (ج287/1)، والوقاد، شرح التصريح على التوضيح (ج600/2)، والزبيدي، تاج العروس (ج420/16).

(3) فإن خيف لَبْسٌ حُذِفَ الصدرُ، وَنُسِبَ إلى العجز، كقولهم: (مَنَافِيٌّ)، و(أَشْهَلِيٌّ) في المنسوب إلى: (عبد مناف)، و(عبد الأشهل). ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1954/4).

(4) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [إِنَّ الخِطَابَ لِقُرَيْشٍ].

(5) نص الجاربردي: (جاء (منافيّ) في عبد مناف. قال سيبويه: سألت الخليل عن قولهم في (عبد مناف): (منافيّ)؟ فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أَنَّهُمْ قَالُوا: (منافيّ) مخافةَ الالتباسِ، ولي في هذا الكلام نظر؛ لأن للقائل أن يقول: لا نسلم أن الثاني ليس بمقصود في عبد مناف؛ لأن منافًا اسم صنم، وقد قصد المضاف إليه فأضيف إليه. سيبويه، الكتاب (ج376/3)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص462).

(6) انظر: سيبويه، الكتاب (ج367/3)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج127/4)، والفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (ج194/3).

قَوْلُهُ[1]: **[إِنَّ الخِطَابَ لِقُرَيْشٍ]** لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَيْهِ فِي الكَشَّافِ، بَلْ ذَكَرَهُ وَجْهًا ثَانِيًا، وَاسْتَحْسَنَهُ. لَكِنِ اسْتَبْعَدَهُ التَّفْتَازَانِيُّ بِأَنَّ المُخَاطَبِينَ لَمْ يُخْلَقُوا مِنْ نِفْسِ (قُصَيٍّ)[2]، لَا كُلُّهُمْ، وَلَا جُلُّهُمْ، وَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ زَوْجُهُ[3]عَرَبِيَّةً قُرَشِيَّةً بَلْ هِيَ بِنْتُ سَيِّدِ مَكَّةَ مِنْ خُزَاعَةَ، وَقُرَيْشٍ؛ إِذْ ذَاكَ مُتَفَرِّقُونَ[4].

قَوْلُهُ: [قُرَشِيَّةً] قَالَ الجَوْهَرِيُّ [5]: كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ وَلَدِ النَّضْرِ فَهُوَ قُرَشِيٌّ دُونَ وَلَدِ كَنَانَةَ. قَالَ: وَرُبَّمَا قَالُوا: قُرَيْشِيٌّ. وَهُوَ القِيَاسُ.

قَوْلُهُ[6]: **[أَوْلَادُهُمَا الأَرْبَعُ]** وَقَدْ مَزَجُوا مِنَ الاسْمَيْنِ اسْمًا، وَنَسَبُوا إِلَيْهِ كَمَا قَالُوا: (عَبْدَرِيٌّ)، وَ(عَبْقَسِيٌّ)، وَ(مَرْقَسِيٌّ) فِي النِّسْبَةِ إِلَى (عَبْدِ الدَّارِ)، وَ(عَبْدِ القَيْسِ)، وَ(امْرِئِ القَيْسِ)، وَلَيْسَ مِمَّا يُعْبَأُ بِهِ، وَرُبَّمَا قَالُوا: (عَبْدِيٌّ قَيْسِيٌّ)، فَنَسَبُوا إِلَى الاسْمَيْنِ مَعًا.

قَوْلُهُ: [وَذَكَرَ فِي حَوَاشِيهِ] مَا حَكَاهُ مَذْكُورٌ بِلَفْظِهِ فِي حَوَاشِي الكَشَّافِ لِلطِّيبِيِّ(ت743هـ)[7]. ثُمَّ (النَّدْوَةُ): بِفَتْحِ النُّونِ، قَالَ فِي القَامُوسِ[8]: الجَمَاعَةُ. وَدَارُ النَّدْوَةِ بِمَكَّةَ بَنَاهَا قُصَيٌّ، وَكَانُوا يَجْتَمِعُونَ فِيهَا لِلْمُشَاوَرَةِ. وَ(يَخْطِرُ): بِكَسْرِ الطَّاءِ، وَضَمِّهَا. وَاقْتَصَرَ الجَوْهَرِيُّ عَلَى الضَّمِّ[9].

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص463).

(2) التوكيد بـ(نفس) انظر: سيبويه، الكتاب (2/ 379)، والجاحظ، الحيوان (1/ 54)، وعمر، أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي (1/ 764)

(3) في (ك): (لم يكن زوجها).

(4) السيوطي، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي (ج455/3).

(5) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1016/3).

(6) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَذَكَرَ فِي حَوَاشِيهِ].

(7) الطِّيبي(ت743هـ) الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي: من علماء الحديث والتفسير والبيان. من أهل توريز، من عراق العجم. كان شديد الردّ على المبتدعة، ملازمًا لتعليم الطلبة والإنفاق على ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، متواضعًا، ضعيف البصر. من كتبه: (التبيان في المعاني والبيان)، بلاغة، و(الخلاصة في معرفة الحديث)، و(شرح الكشاف) في التفسير، سماه: (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)، و(شرح مشكاة المصابيح) في الحديث. انظر: ابن حجر، الدرر الكامنة (ج185/2)، والشوكاني، البدر الطالع (ج229/1)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج239/8)، والزركلي، الأعلام (ج256/2).

(8) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج386/1).

(9) انظر: الجوهري، الصحاح (ج648/2).

قَوْلُهُ[1]: **[وَإِلَّا هَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهِ**[2]**]**؛ أَيْ: إِنْ لَمْ يَكُنْ يُوَافِقُ مَا فِيهِ التَّاءُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ هُنَاكَ. ض.

قَوْلُهُ: [وَجَبَ رَدُّهُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى الوَاحِدِ][3] قَالَ فِي التَّسْهِيلِ: وَرُبَّمَا نُسِبَ إِلَى ذِي الوَاحِدِ.

بِلَفْظِهِ؛ لِتَشَبُّهِهِ بِالوَاحِدِ، وَصَلَاحِيَّاتِهِ /ق81ب/ لِلْجَمْعِ[4]، أَيْ: كَمَا قَالُوا: (كِلَابِيُّ الخُلُقِ)؛ لِشَبَهِ (كِلَابٍ) بـ(كِتَابٍ)؛ وقَوْلُهُمْ فِي جَمْعِهِ: (كِلَابَاتٌ)، وَالقِيَاسُ: (كَلْبِيُّ الخُلُقِ). قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا بُنِيَ عَلَيْهِ قَاعِدَةٌ، وَإِنَّمَا مَوْرِدُهُ مَوْرِدُ الشُّذُوذِ.

قَوْلُهُ[5]: **[لِأَنَّ الغَرَضَ مِنَ النِّسْبَةِ]** وَلِأَنَّ المَنْسُوبَ وَصْفٌ لِلمَنْسُوبِ إِلَيْهِ فِي الحَقِيقَةِ، وَالمَنْسُوبُ إِلَيْهِ وَاحِدٌ، فَوَجَبَ المَنْسُوبُ لِيُطَابِقَ الصِّفَةَ بِالمَوْصُوفِ.

قَوْلُهُ: [وَ(فَرَائِضُ)، وَ(صُحُفِيٌّ) بِضَمَّتَيْنِ خَطَأٌ] كَذَا قَالَ الأَكْثَرُونَ، وَأَجَازَ ذَلِكَ قَوْمٌ، وَذَهَبُوا فِي(قُرِيٌّ)، وَ(دُبْسِيٌّ)، وَهُمَا بِضَمِّ القَافِ، وَالدَّالِ إِلَى أَنَّهُمَا مَنْسُوبَانِ إِلَى الجَمْعِ فِي قَوْلِهِمْ: (طُيُورُ قُرٍّ)، وَ(طُيُورُ دُبْسٍ). قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَهِي عِنْدَهُمْ مَنْسُوبٌ إِلَى (القُمَّرَةِ)، وَهِيَ البَيَاضُ، وَإِلَى (الدُّبْسَةِ)، وَهِي لَوْنٌ بَيْنَ السَّوَادِ وَالحُمْرَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ: (كُرْسِيٍّ) مِمَّا بَنَى البِنَاءَ التِي تُشْبِهُ يَاءَ النَّسَبِ، قَالَ: وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: يُقَالُ: (مَا بِهَا دُورِيٌّ) مَنْسُوبٌ إِلَى (الدُّورِ)، وَهُوَ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا (دُورِيٌّ) مِثْلُ: (كُرْسِيٍّ)[6]، وَمَعْنَاهُ مَا بِهَا[7] أَحَدٌ.

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَجَبَ رَدُّهُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى الوَاحِدِ].

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص464).

(3)هل ينسب إلى الجمع وإلى (المثنى)؟ قرر الصرفيون أنّه لا بل يرد إلى المفرد ثم يثنى، أو يجمع المنسوب، أما اسم الجمع كـ(قوم) اسم الجنس كـ(شجر) ينسب لهما على لفظهما؛ فيقال: (قَوْمِيٌّ)، و(شَجَرِيٌّ)، ولكنه ينسب إلى جمع التكسير كـ(أبابيل)، وإلى الجمع المسمَّى به كـ(بساتين)، وإلى الجمع الجاري مجرى العلم كـ(الأنصار)، وكالجمع الذي يحدث فيه اشتباه كـ(أعراب)؛ فينسب إليها، فنقول: (أَبَابِيلِيٌّ)، و(بساتينيٌّ)، و(أنصارِيٌّ)، و(أَعْرَابِيٌّ)، وما عدها ينسب إلى مفرده، كما في (دولة): (القانون الدَّوْلِيُّ)، و(صَحَفِيٌّ): بالفتح، (صَحَفِيُّون)، ولا يقال: (صُحُفِيُّ) بالضَّمّ. انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (618).

(4) في (ط): (لِلجَمِيعِ).

(5) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَ(فَرَائِضُ)، وَ(صُحُفِيٌّ) بِضَمَّتَيْنِ خَطَأٌ].

(6) في (ك): (كُسِيٍّ).

(7) في (ك): (بَابُهَا).

قَوْلُهُ[1]: **[بَلْ صَارَ عَلَمًا]**؛ أَيْ: تَعْلِيقًا كَ(مَسَاجِدَ)، كَمَا مَثَّلَ، وَكَ(أَنْمَارٍ)، وَ(كِلَابٍ)، وَ(ضِبَابٍ) لِقَبَائِلَ، وَكَ(مَدَائِنَ) لِبَلَدٍ، أَوْ بِالْغَلَبَةِ كَ(الأَنْصَارِ)[2].

قَوْلُهُ[3]: **[لَمْ يَحْصُلِ المَقْصُودُ]**؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ النِّسْبَةُ إِلَى العَلَمِ، وَإِذَا رَدَدْتَهُ إِلَى الوَاحِدِ لَمْ يَبْقَ العَلَمُ، فَلَا يَكُونُ نِسْبَةً إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: [مَجْرَى القَبِيلَةِ] فَكَأَنَّهُ عَلَمٌ، وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ أَنَّهُ جَمْعٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَّرَ عَنْ مَعْنَى الجَمْعِيَّةِ.

قَوْلُهُ: [وَأَنَّهُ مُحَالٌ] بِاعْتِبَارِ مَفْهُومِهِ، لَا بِاعْتِبَارِ الصِّدْقِ فَإِنَّ المُفْرَدَ بِهَذَا الاعْتِبَارِ أَعَمُّ مِنَ الجَمْعِ؛ فَتَأَمَّلْ إِلَى (مَحَاسِنَ) جَمْعِ (حَسَنٍ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

قَوْلُهُ[4]: **[وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلجَمْعِ وَاحِدٌ]** فِي مَعْنَاهُ اسْمُ الجَمْعِ، وَاسْمُ الجِنْسِ، كَ(قَوْمٍ)، وَ(تَمْرٍ).

قَوْلُهُ: [نَحْوَ: (عَبَادِيدِيٍّ) فِي (عَبَادِيدَ)[5]**]** قَالَ فِي القَامُوسِ: وَ(العَبَابِيدُ)، وَ(العَبَادِيدُ)، بِلَا وَاحِدٍ مِنْ لَفْظِهِمَا: الفِرَقُ مِنَ (النَّاسِ)، وَ(الخَيْلِ)، الذَّاهِبُونَ فِي كُلِّ وَجْهٍ، وَ(الآكَامُ)، و(الطُّرُقُ البَعِيدَةُ).

قَوْلُهُ[6]: **[وَكَذَلِكَ لَا يُرَدُّ الجَمْعُ الذِي لَيْسَ عَلَى لَفْظِ وَاحِدِهِ إِلَى وَاحِدِهِ]** هَذَا مَذْهَبُ أَبِي زَيْدٍ[7]، وَحَكَاهُ عَنِ العَرَبِ قَالَ: قَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى (مَحَاسِنَ) /ق82أ/: (مَحَاسِنِيٌّ)، فَذَهَبَ

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص465).

(2) وَالْجمع يرد إِلَى الْوَاحِد فَيُقَال فِي (كُتُبٍ وَصُحُفٍ وَمَسَاجِدِ وَفَرَائِضَ(: (كِتَابِيٌّ وَصَحَفِيٌّ وَمَسْجِدِيٌّ وَفَرَضِيٌّ)، وَأَمَا بَابُ مَسَاجدَ –عَلَماً فَمَسَاجِدِيّ، كأنصاري وكلابي. وَمَا جَاءَ على غير مَا ذكر فشاذ. هذا إذا كان الجميع غير علم وكان للجمع واحد مستعمل. أما إذا كان عَلَمًا، كما إذا سُمِّي رجل بمساجد؛ فإنه ينسب إلى لفظه؛ لأن حكمه حكم المفرد؛ لأنه لا يفيد معنى الجمع؛ ولأن الأعلام لا تغير، فيقال في (مساجد) عَلَمًا: (مَسَاجِدِيّ)، وفي (الأنصار): (أَنْصَارِيٌّ)؛ لأنّ (الأنصار) غلب حتى صار عَلَمًا، وفي (كِلاب): (كِلابيٌّ)، وفي (مدائن): (مَدائِنِيٌّ)؛ –لأنه اسم بلد. انظر: ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية، للنيساري (ج42/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج411/1).

(3) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلجَمْعِ وَاحِدٌ].

(4) نص الجاربردي: (وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلجَمْعِ وَاحِدٌ، نَحْوَ: (عَبَادِيدِيٍّ) فِي (عَبَابِيدَ). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص465).

(5) فِي (ط): (عَبَابِيدَ).

(6) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص466).

(7) في (ك)، و(م)، و(ط): (أبي يزيد).

سيبَوَيْه[1] والجُمْهُورُ خِلَافَهُ، قَالَ فِي التَّسْهِيلِ[2]: وَذُو الوَاحِدِ الشَّاذِّ كَ(ذِي) الوَاحِدِ القِيَاسِيّ، لَا كَالمُهْمَلِ الوَاحِدِ، خِلَافًا لِـ(أَبِي زَيْدٍ[3])، فَيُنْسَبُ إِلَى الأَوْحَدِ الشَّاذِّ[4] الذِي لَيْسَ جَارِيًا عَلَى قِيَاسِ الجَمْعِ، فَيُقَالُ فِي (مَحَاسِنَ)، وَ(مَذَاكِيرَ)، وَ(مَلَامِيحَ): (حَسَنَيٌّ)، و(ذَكَرِيٌّ)، و(مَلَحِيٌّ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُ هَذَا الخِلَافِ فِي التَّصْغِيرِ.

قَوْلُهُ[5]: **[فِي النِّسْبَةِ إِلَى (مَحَاسِنَ)]** قَالَ الجَوْهَرِيُّ: الحُسْنُ: نَقِيضُ القُبْحِ. وَالجَمْعُ: (مَحَاسِنُ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

قَوْلُهُ: [كـ(صَنْعَانِيٍّ)] هُوَ بِفَتْحِ الصَّادِ، وَسُكُونِ النُّونِ. وَ(الرَّيُّ) بِفَتْحِ الرَّاءِ. وَ(بَدَوِيٌّ) بِفَتْحِ المَوَحَّدَةِ وَالدَّالِ. وَ(هِنْدُوَانِيٌّ) بِكَسْرِ الهَاءِ عَلَى الأَصْلِ، وَضَمِّهَا اتِّبَاعًا لِضَمَّةِ الدَّالِ. وَ(مَرْوٌ): بِفَتْحِ المِيمِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ: اسْمُ بَلَدٍ بِـ(خَرَاسَانَ)[6].

قَوْلُهُ[7]: **[كـ(رَازِيٍّ)]** قِيَاسُهُ: (رَيَوِيٌّ)، كـ(حَيَوِيٍّ). ض.

قَوْلُهُ: [وَبَدَوِيٌّ] قِيَاسُهُ: (بَادِيٌّ)، كـ(قَاضِيٍّ)، أو (بَادَوِيٍّ)، كـ(قَاضَوِيٍّ)[8].

قَوْلُهُ: [وَ(أَزَلِيٌّ) مَنْسُوبٌ إِلَى: (لَمْ يَزَلْ)] لَا ضَرُورَةَ إِلَى ذَلِكَ، بَلْ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى (الأَزَلِ) عَلَى القِيَاسِ. قَالَ فِي القَامُوسِ: الأَزَلُ بِالتَّحْرِيكِ: القِدَمُ. وَهُوَ أَزَلِيٌّ. وَأَصْلُهُ (يَزَلِيٌّ)، مَنْسُوبٌ إِلَى: (لَمْ يَزَلْ)، ثُمَّ أُبْدِلَتِ اليَاءُ أَلِفًا؛ لِلْخِفَّةِ.

قَوْلُهُ: [وَثُلَاثِيٌّ]؛ أَيْ: بِالضَّمِّ، وَالقِيَاسُ الفَتْحُ.

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب (ج3/379)، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج4/129).

(2) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ج9/4731).

(3) في (ك)، و(م)، و(ط): (أبي يزيد).

(4) ساقط في (ك)، قوله: (كَـ(ذِي) الوَاحِدِ القِيَاسِيّ، لَا كَالمُهْمَلِ الوَاحِدِ، خِلَافًا لِـ(أَبِي يَزِيدَ)، فَيُنْسَبُ إِلَى الأَوْحَدِ الشَّاذِّ).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص467).

(6) خُراسانُ: بِلادٌ. والنِّسبَةُ: خُراسانيٌّ وخُراسِنِيٌّ وخُرَسَنِيٌّ وخُرْسيٌّ وخُراسِيٌّ. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/540).

(7) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَ(أَزَلِيٌّ) مَنْسُوبٌ إِلَى: (لَمْ يَزَلْ)].

(8) انظر: ابن سيده، المخصص (ج4/161)، والغلاييني، جامع الدروس العربية (ج2/84).

قَوْلُهُ[1]: **[وَمِنْهُ: قَوْلُهُمْ: (عَقْبَسِيٌّ)]**؛ أَيْ: مِمَّا شَذَّ – أَيْضًا– بِنَاءُ (فَعْلَلٍ) مِنْ جَزْيِ[2] المُضَافِ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ. قَالَ المُرَادِيُّ[3]: وَالمَحْفُوظُ مِنْ ذَلِكَ: (تَيْمَلِيٌّ)، وَ(عَبْدَوِيٌّ)، وَ(مَرْقَمِيٌّ)، وَ(عَبْقَسِيٌّ)، وَ(عَبْشَمِيٌّ)، فِي (تَيْمِ اللَّاتِ)، وَ(عَبْدِ الدَّارِ)، وَ(امْرِئِ القَيْسِ بْنِ حَجَرٍ)، وَ(عَبْدِ القَيْسِ)، وَ(عَبْدِ شَمْسٍ)، وَشُذَّ – أَيْضًا– نَظِيرُ ذَلِكَ فِي المُرَكَّبِ. قَالُوا فِي النِّسْبَةِ إِلَى: (حَضْرَمَوْتَ): (حَضْرَمِيٌّ)، وَمِمَّا لَمْ يَتَقَدَّمْ قَوْلُهُمْ: (عَلَوِيٌّ) فِي النِّسْبَةِ إِلَى /ق82ب/ (عَالِيَةِ الحِجَازِ)، وَ(دَهْرِيٌّ) بِضَمِّ الدَّالِ فِي (الدَّهْرِ). و(بَحْرَانِيٌّ): فِي (البَحْرَيْنِ)، وَهُوَ بَلَدٌ. وَ(خُرَاسِيٌّ)، وَ(خُرْسِيٌّ) فِي النِّسْبَةِ إِلَى (خُرْسَانَ). و(حَرْنَانِيٌّ) فِي (حَرَّانَ)، بِفَتْحِ المُهْمَلَةِ، وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ بحزيرة ابنِ عُمَرَ. و(أَقْحَاطِيٌّ) فِي (قَحْطَانَ)، وَغَيْرِهَا[4].

قَوْلُهُ: [فَقَالُوا لِعَامِلِ (البَتُوتِ)، وَ(بَايِعِهَا): (بَتَّاتٌ)[5]] جَاءَ – أَيْضًا–: (بَتِّيٌّ) عَلَى القِيَاسِ المُتَقَدِّمِ، ومِنْهُ:؛ (عُثْمَانُ البَتِّيُّ)[6].

قَوْلُهُ: [وَ(البَتُّ): (الطَّيْلَسَانُ)] كَذَا فِي القَامُوسِ. وَقَالَ – أَيْضًا–: (الطَّيْلَ ُ ِسُ)،

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص468).

(2) في (ط): (جُزْئَيِ).

(3) انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1460/3).

(4) وفي التمهيد في النحو والصرف: النسب إلى المركب تركيبًا إسناديًّا أو مزجيًّا أو إضافيًّا ينسب إلى صدره، ويترك عجزه (بعلبك): (بَعْلِيٌّ)، و(امرؤ القيس): (اِمْرِئِيٌّ). وفي (جاد الرَّبّ): (جادِيٌّ)، ويجوز النسب إلى الاسم كله: (بعلبكِيٌّ)، وفي: (رام هرمز): (رامهرمزِيٌّ)، و(حضرموت): (حَضْرَمِيٌّ)، وفي (المركب الإضافي)، مثل:(أبي بكر)، و(ابن عباس): ينسب إلى عجزه: (بَكْرِيٌّ)، و(عَبَّاسِيٌّ)، وفي(عبد شمس): (عَبْشَمِيٌّ). انظر: الجوهري، الصحاح (ج922/3)، وركن الدين، شرح الشافية (ج414/1)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج540/1)، والزبيدي، تاج العروس (9/16)، ورضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص616).

(5) البَتُّ: كِساءٌ غليظٌ مُهَلْهَلٌ مُرَبَّعٌ أَخْضَرُ، وقيل: هو من وبَرٍ وصُوفٍ، والجمع: أَبُتٌّ وبِتَاتٌ. والبَتَاتُ: مَتاعُ البَيتِ. والبَتَاتُ: الزَّادُ. انظر: سيبويه، الكتاب (ج381/3)، ابن سيده، المحكم (ج468/9).

(6) عثمان البتي(ت230هـ) هو ابن سليمان بن جرموز. وكان ثقة له أحاديث. وكان صاحب رأي وفقه. كان عثمان البتي من أهل الكوفة فانتقل إلى البصرة فنزلها. وكان مولى لبني زهرة. ويكنى أبا عمرو. وكان يبيع البتوت فقيل البتي. روى عن الحسن، والشعبي، وروى عنه الثوري، وحماد بن سلمة، وأشعث بن عبد الملك، ويزيد بن زريع. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج191/7)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج145/6).

وَ(الطَّيْلَسَانُ): مُثَلَّثُ اللَّامِ عَنْ عِيَاضٍ [1] وَغَيْرِهِ: مُعَرَّبٌ[2]. وَ(البَتُّ) بِفَتْحِ المُوَحَّدَةِ، وَبِمُثَنَّاةٍ.

قَوْلُهُ: [وَهُوَ عَلَى (فَاعِلٍ)] هَذَا هُوَ الغَالِبُ فِيهِ كَالذِي قَبْلَهُ، فَقَدْ يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الآخَرِ، فَمِنْ قِيَامِ (فَعَّالٍ) مَقَامَ (فَاعِلٍ) **قَوْلُهُمْ: (نَبَّالٌ)**؛ أَيْ: (صَاحِبُ نَبْلٍ)؛ وَعَلَيْهِ حَمَلَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ –تَعَالَى-: ﴿ **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيد**﴾ [3]؛ أَيْ: بِذِي ظُلْمٍ، وَمِنْ قِيَامِ (فَاعِلٍ) مَقَامَ (فَعَّالٍ): قَوْلُهُمْ: (حَائِك) فِي مَعْنَى (حَوَّاكٍ)؛ لِأَنَّ (الحِيَاكَةَ) مِنَ الحِرَفِ، وَقَدْ يَقُومُ غَيْرُهُمَا مَقَامَهُمَا، قَالُوا: (امْرَأَةٌ مِعْطَارٌ)؛ أَيْ: ذَا عِطْرٍ. وَ(رَجُلٌ طَعْمٌ)؛ أَيْ: ذُوْ طَعَامٍ، وَ(رَجُلٌ نَهَارِيٌّ)[4]؛ أَيْ: ذُو عَمَلٍ فِي النَّهارِ. قال ابْنُ مَالِكٍ[5]: وَهَذَا كُلُّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ[6]. انتهى. وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبويه [7]. قَالَ: لَا يُقَالُ لِصَاحِبِ الدَّقِيقِ: (دَقَّاقٌ)، وَلَا لِصَاحِبَ الفَاكِهَةِ: (فَكَّاهٌ)، وَلَا لِصَاحِبِ الشَّعِيرِ: (شَعَّارٌ). وَعَنِ المُبَرِّدِ[8]: أَنَّ

---

(1) (الطيلسان): شبه الأردية، يوضع على الْكَتِفَيْنِ وَالظّهْر. قَالَ الْقَابِسِيّ: أرى كَانَت صفرًا؛ فَلذَلِك قَالَ هَذَا لما جَاءَ فِي الحَدِيث أَن أَتْبَاعَ الدَّجَّال من يهود أَصْبَهَان، عَلَيْهِم الطيالسة الصفر: يُقَال: (طيلسان): بِفَتْح اللَّام، وَكسرهَا. قَالَ الْخَلِيل: وَلم أسمع (فيعلان) بِالْكَسْرِ غَيره، وَأكْثر مَا يَأْتِي (فيعلان) مَفْتُوحًا أَو مضمومًا. وَلم يعرف الْأَصْمَعِي الْكسر. وَقَوله: (جُبَّة طيالسية). انظر: عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (ج324/1).

(2) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج554/1).

(3) [فصلت:46].

(4) في (ك): (نهراي). وقد يُغني (فَعِل) عن ذي الياء؛ كقولهم: (نَهِرٌ) بمعنى: (نَهَارِيٌّ). قالوا: (نَهِرٌ)، وإنّما يريدون (نَهَارِيٌّ)، فيجعلونه بمنزلة عمل، وفيه ذلك المعنى. وقال الشاعر:

لستُ بِلَيْلِيِّ ولكنِّي نَهِرْ ... لا أُدْلِجُ اللّيلَ ولكنْ أَبْتَكِرْ

انظر: سيبويه، الكتاب (ج384/3)، وابن الضائع، اللمحة في شرح الملحة (ج685/2).

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص469).

(6) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة (ج565/1)، وابْنُ مَالِكٍ، شرح الكافية الشافية (ج1963/4)، وابن الضائع، اللمحة في شرح الملحة (ج685/2)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (ج1466/3)، والسيوطي، همع الهوامع (ج408/3)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص469).

(7) سيبويه، الكتاب (ج382/3).

(8) وقد ذكره في بَاب: (مَا يبْنى عَلَيْهِ الِاسْم لِمَعْنى الصِّنَاعَة؛ لِتَدُلَّ مِنَ النّسَبِ على مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْيَاءُ). المبرد، المقتضب (ج161/3).

(فَاعِلًا) بِمَعْنَى صَاحِبٍ. كَذَا قِيَاسٌ، وَفِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[1]، وَكَثُرَ (فَعَّالٌ) حَتَّى لَا يَبْعُدَ دَعْوَى القِيَاسِ /ق83أ/ فِيهِ، وَقَلَّ (فَاعِلٌ)؛ فَلَا يُمْكِنُ دَعْوَى القِيَاسِ فِيهِ؛ لِنُدُورِهِ.

قَوْلُهُ: [وَ(لَا دِرْع)] هُوَ بِـ(دَالٍ) مُهْمَلَةٍ، يُقَالُ: (رَجُلٌ دَارِعٌ)؛ أَيْ: عَلَيْهِ دِرْعٌ.

قَوْلُهُ[2]: **[جَمَلٌ شَائِلٌ]** شَالَتِ النَّاقَةُ بِذَنَبِهَا تَشولُه، وَأَشَالَتْهُ؛ أَيْ: رَفَعَتْهُ. وَشَالَ ذَنَبُهَا؛ أَيْ: اِرْتَفَعَ. وَ(الشَّوْلُ) – أَيْضًا-: النُّوقُ التِي جَفَّ لَبَنُهَا، وَارْتَفَعَ ضِرْعُهَا، وَأَتَى عَلَيْهَا مِنْ نِتَاجِهَا سَبْعَةُ أَشْهُرٍ وَثَمَانِيَةٌ. الوَاحِدَةُ: شَائِلَةٌ، وهِيَ جَمْعٌ عَلَى غَيْرِ القِيَاسِ. وَأَمَّا الشَّائِلُ بِلَا هَاءٍ؛ فَهِيّ النَّاقَةُ التِي تَشُولُ بِذَنَبِهَا لِلِّقَاحِ، وَلَا لَبَنَ لَهَا أَصْلًا. وَالجَمْعُ: شُوَّلٌ، مِثْلَ: (رَاكِعٍ)، وَ(رُكَّعٌ).صِحَاح[3].

قَوْلُهُ: [وَنَاقَةٌ شَائِلٌ] قَالَ الجَوْهَرِيُّ [4]: يُقَالُ: (شَالَتِ النَّاقَةُ بِذَنَبِهَا، وَأَشَالَتْهُ)؛ أَيْ: رَفَعَتْهُ.

قَوْلُهُ: [أَيْ: ذَاتُ انْفِطَارٍ] فِيهِ أَوْجُهٌ أُخْرَى، ذَكَرَهَا الحَلَبِيُّ فِي إِعْرَابِهِ[5]، وَغَيْرُهُ: **أَحَدُهَا**: أَنَّ التَّذْكِيرَ عَلَى تَأْوِيلِ: (السَّقْفِ)، أَوْ (شَيْءٍ)، وَالبَاءُ فِي (بِهِ): لِلْآلَةِ. وَالضَّمِيرُ: لِلْيَوْمِ. **وَثَانِيهَا**: أَنَّ السَّمَاءَ تُذَكَّرُ وَتُؤَنَّثُ، أَنْشَدَ الفَرَّاءُ:

وَلَوْ رَفَعَ السَّمَاءُ إِلَيْهِ قَوْمًا ... لَحِقْنَا بِالسَّماءِ وبالسحابِ[6]

---

(1) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج603/1-604)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(2) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَنَاقَةٌ شَائِلٌ].

(3) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1742/5).

(4) انظر: المرجع السابق، ج1742/5.

(5) ومنها: أنها على النَّسَبِ؛ أي: ذات انفطارٍ. نحو: مُرْضِعٍ وحائضٍ. السمين، الدر المصون (ج528/10).

(6) البيت من [الوافر]، للفرزدق في منتهى الطلب، والدر المصون، وبلا نسبة في: معاني القرآن، للفراء.

والشاهِدُ فيه: تذكيرُ السَّمَاءِ وَتأنيثُها. وفي اللسان: أَنشد ابْنُ بَرِّيّ فِي التَّذْكِيرِ:

فلَوْ رفَعَ السَّمَاءُ إِلَيْهِ قَوْماً، ... لَحِقْنا بالسَّمَاءِ مَعَ السَّحابِ

انظر: الفراء، معاني القرآن (ج199/3)، والبغدادي: محمد، منتهى الطلب من أشعار العرب (ج235/1)، لسان العرب (14/ 398)، والسمين، الدر المصون (ج528/10).

وَثَالِثُهَا: أَنَّهَا اسْمُ جِنْسٍ، يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ؛ فَيُقَالُ: (سَمَاءَةٌ)، وَاسْمُ الجِنْسِ يُذَكَّرُ، وَيُؤَنَّثُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الفَارِسِيُّ[1]: هُوَ كَقَوْلِهِ تعالى:﴿**جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ**﴾[2]، و﴿**الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ**﴾[3]، و﴿ **أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ**﴾[4].

قَوْلُهُ[5]: **[﴿بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ﴾[6]]** الفَارِضُ[7]: المُسِنَّةُ، وَقَدْ فَرَضَتْ فُرُوضًا، وَكَأَنَّهَا سُمِّيَتْ فَارِضًا؛ لِأَنَّهَا فَرَضَتْ سِنَّهَا، وَطَعَنَتْهَا، وَبَلَغَتْ آخِرَهَا. كشاف[8].

قَوْلُهُ: [؛ أَيْ: ذَات فُرُوضٍ] هُوَ مَصْدَرٌ. يُقَالُ: فَرَضَتِ البَقَرُ، كَ(ضَرَبَ)، وَ(كَرُمَ) فُرُوضًا، وَفِرَاضَةً: طَعَنَتْ فِي السِّنِّ[9]. وَ(الكُسْوَةُ): بِضَمِّ الكَافِ، وَكَسْرِهَا. وَ(الحُطَيْئَةُ): بِمُهْمَلَتَيْنِ، ثُمَّ بِهَمْزَةٍ كَ(جُهَيْنَةٍ): لَقَبُ (جَرْوَلٍ) الشَّاعِرِ. وَ(البُغْيَةُ): - أَيْضًا- بِالضَّمِّ وَالكَسْرِ.

قَوْلُهُ[10]: **[أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي[11]]** فِي قَوْلِهِمْ: (كَاسٍ): مِنْ بَابِ: (لَابِنٍ)، وَ(تَامِرٍ)؛ لِأَنَّ (الكَاسِي): مِنْ (كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً)، يَقْتَضِي مَفْعُولَيْنِ، فَلَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ لاخْتَلَّ المَعْنَى؛ لِأَنَّ الكَاسِي فِي

---

(1) الفارسي، الحجة للقراءات السبعة (ج31/4)، والشربيني، السراج المنير (ج421/4).

(2) [القمر:7].

(3) [يس:80].

(4) [القمر:20].

(5) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [أَيْ: ذَات فُرُوضٍ].

(6) [البقرة:68].

(7) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص470).

(8) انظر: (فَرُضَت البَقَرَةُ فُروضةً): لُغَةٌ في: (فَرَضَتِ البقرةُ تَفْرِضُ فُروضاً)؛ أي: صارتْ فارضاً، وهي الكَبيرةُ. انظر: الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج274/2)، والجوهري، الصحاح (ج1097/3)، والزمخشري، الكشاف (ج148/1).

(9) فَرَضَتِ البَقَرَةُ، كضَرَبَ وكَرُمَ، فروضاً وفَراضةً: طَعَنَتْ في السِّنِّ. انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ج650/1).

(10) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [حتَّى لَوْ أَرَادُوا الإِجْرَاءَ عَلَى الفِعْلِ لَأَتَوْا بِالتَّاءِ].

(11) هذا بيت من [البسيط]، قاله الحطيئة ضمن قصيدة يمدح بها بغيضًا، ويهجو الزِبْرِقان بن بدر:

دَعِ المكارِمِ لا تَرْحَلْ لبُغْيَتِها ... واقْعُدْ فإنّك أنت الطَّاعِمُ الكاسي

وقد استشهد بالبيت على أنهم قالوا: (إنَّ الطاعِمَ الكاسِيَ) من باب النسبة، ثم رُدَّ؛ أي: ذو طعام، وذو كسوة. انظر: الحطيئة، ديوان الحطيئة (ص108)، والخليل، العين (ج143/1)، والرضي، شرح الشافية (ج88/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج417/1).

(طَاعِمٍ)، (كَاسٍ) بِمُقَابَلَةِ (الطَّاعِمِ)، وَهُوَ (آكِلُ الطَّعَامِ)، فَكَذَا (كَاسٍ) وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: (ذَا الكُسْوَةِ)؛ أَي: اللَّابِسُ؛ لِيُطَابِقَ الثَّانِي الأَوَّلَ. وَإِذَا أُرِيدَ غَيْرُ ذَلِكَ انْتَفَتِ المُطَابَقَةُ، وَانْتِفَاؤُهَا مُنْتَفٍ، فَيُحْمَلُ (الكَاسِي) عَلَى النَّسَبِ، وَمَعْنَاهُ: ذُو كُسْوَةٍ)، حُمِلَ (الطَّاعِمُ) عَلَى مَعْنَى: (ذُو طَعَامٍ)، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُدْعَى فِيهِمَا أَسْمَاءُ فَاعِلِينَ، إِذْ لَيْسَ مُرَادُهُمْ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ لَهُمَا[1]: أَنَّ ثَمَّةَ (فِعْلًا) هُوَ (طَعِمَ)، وَ(كَسَا)، فَإِذَا وَجَبَ العُدُولُ إِلَى مَعْنَى النَّسَبِ. وَلِذَا قَالَ الخَلِيلُ فِي (رَاضِيَةٍ) مِنْ (رَضِيتُ)، فَعَدَلَ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ بِمَعْنَى: (ذَاتُ رِضًى)، كَمَا أَنَّ (اللَّابِنَ)، وَ(التَّامِرَ) فِي **قَوْلِهِ**[2]:

وغَرَرْتَنِي وزَعَمْتَ أَنْـ ... ـنَكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرْ

بِمَعْنَى: (ذُو لَبَنٍ)، وَ(ذُو تَمْرٍ). وَمِمَّا سَنَحَ بِي خَاطِرٌ قَوْلِي[3]:

تَرْضَى مِنَ الدُّنْيَا بِقُوتٍ وَخِرْقَةٍ ... تُوَارِيكَ وَاعْلَمْ أَنَّكَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

فَكَمْ مِنْ ذِيْ حِرْصٍ لَقَوْا سَكْرَةَ النَّدَى ... عِطَاشًا وَمَا أَبْقَوْا سِوَى فَضْلِ الكاسي[4]

إقليد[5].

قَوْلُهُ: [مَجَازًا] إِسْنَادُ الاسْمِ الفَاعِلِ إِلَى المَفْعُولِ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الإِسْنَادِ المَجَازِيِّ، وَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ بِمَعْنَى ذِي كَذَا، فَلَا يَكُونُ مَا ذَكَرَهُ جَوَابًا عَمَّا يَرِدُ عَلَى الخَلِيلِ، بَلْ تَوْجِيهًا ابْتِدَائِيًّا. ض.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص471).

(2) هذا بيت من [مجزوء الكامل]، للحطيئة: (لَابِنٌ في الصَّيْفِ تَامِرُ)؛ أي: (ذُو لَبَنٍ وتَمْر). وفي اللسان: قَالَ الْحُطَيْئَةُ:

وغَرَرْتَني، وزَعَمْتَ أَنَّكَ ... لابنٌ، بالصَّيْفِ، تامِرْ

وفي كتاب الألفاظ:

أَغَرَرتَني، وزَعَمتَ أَنَّكَ لابِنٌ، بالصَّيفِ، تامِرْ؟

بالاستفهام للإنكار. انظر: ابن السكيت، كتاب الألفاظ (ص455)، والزوزني، شرح المعلقات السبع (ص43)، وابن منظور، لسان العرب (ج374/13)، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف (ص113).

(3) من نظم ابن جماعة.

(4) البيتان من [الطويل]، ولم أجد لهما نسبة. وربما الصواب (ذوي] بدلًا من (ذي]، و(فاضل] بدلا من (فضل]؛ حتى يستقيم الوزن والمعنى.

(5) شرح المفصل، المسمى: بـ(الإقليد) لتاج الدين: أحمد بن محمود بن عمر الجندي(ت700هـ).

قَوْلُهُ[1]: **[حتَّى لَوْ أَرَادُوا الإجْرَاءَ عَلَى الفِعْلِ لَأَتَوْا بِالتَّاءِ]** جَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ – تَعَالَى-: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذهَلُ كُلُّ مُرضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[2] قَالُوا: (المُرْضِعَةُ): التِي هِيَ فِي حَالِ الإرْضَاعِ مُلْقِمَةً ثَدْيَهَا الصَّبِيَّ، وَ(المُرْضِعُ)[3]: التِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُرْضِعَ، وَإِنْ لَمْ تُبَاشِرِ الإِرْضَاعَ فَي حَالِ وَصْفِهَا /ق83ب/ بِهِ، وَالمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ مِنْ شِدَّةِ الهَوْلِ تَذْهَلُ عَنْ وَلَدِهَا! فَكَيْفَ بِغَيْرِهَا؟

قَوْلُهُ: [وَحَمَلَهُ سيبويه[4] **عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ شَيْءٍ أَوْ إِنْسَانٍ]** قَالَ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ)[5]: مَا ذَكَرَهُ الخَلِيلُ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّهُ رَدَّهُ إِلَى مَعْنًى يَقْتَضِي حَذْفَ التَّاءِ، وَمَا ذَكَرَهُ سِيبَوَيْه تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ، وَاتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الصِّفَةِ الثَّابِتَةِ دُونَ الحَادِثَةِ، دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الخَلِيلُ [6] إِذْ لَوْ كَانَ المُصَحّحُ تَأْوِيلُهُ بِأَنَّهُ شَيْءٌ لَجَرَى فِي الحُدُوثِ وَغَيْرِهِ عَلَى سَوَاءٍ.

قَوْلُهُ[7]: **[(مُهْيَع) مُعَبَّدٌ**[8]**]**؛ أَيْ: طَرِيقٌ مُذَلَّلٌ.

قَوْلُهُ: [وَيَبْطُلُ طَرْدُهُ] أَجَابَ فِي (شَرْحِ المُفَصَّلِ) : بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا جَعَلُوهُ؛ أَيْ: الاخْتِصَاصَ، مُجَوِّزًا، لَا مُوجِبًا، وَأَجَابَ – أَيْضًا- عَمَّا أَوْرَدَ عَلَى العَكْسِ، بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُمْ إِلَّا أَنْ يُعَمِّمُوا، وَهُمْ إِنَّمَا عَلَّلُوا نَحْوَ: (حَائِضٍ)، وَ(طَامِثٍ). انتهى. وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: لَا بُدَّ لِمِثْلِ قَوْلِهِمْ: (نَاقَةٌ ضَامِرٌ)؛ أَي: هَزِيلَةٌ مِنْ سَبَبٍ يَقْتَضِي حَذْفَ التَّاءِ، وَإِذَا بَطُلَ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الاخْتِصَاصِ؛ لِعَدَمِهِ فِيهِ، تَعَيَّنَ أَحَدُ القَوْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ، فَوَجَبَ القَوْلُ بِهِ عَلِى الاطِّرَادِ[9]. والله أعلم.

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص472).

(2) [الحج:2].

(3) وما كان على (مُفْعِل) ممّا لا يوصف به المذكر فهو بغير هاء، نحو: (مُرْضِعٍ)، و(ظُبْيَةٍ مُشْدِنٍ) فإذا أرادوا الفعل قالوا: (مُرْضِعَةٌ). السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ج192/2).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب (ج383/3–384).

(5) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج533/1)، وركن الدين، شرح الشافية (ج1146/2).

(6) الخليل، العين (ج270/1).

(7) قصد: (حائض، وطالق، ومرضع). انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص472).

(8) طريقٌ (مَهْيَعٌ)، كـ(مَقْعَدٍ): بَيِّنٌ، ج: (مَهايِعُ). وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ: (اتقُّوا البِدَعَ والْزَمُوا المَهْيَعَ) هُوَ الطَّرِيقُ الواسِعُ المُنْبَسِطُ. وَالْمِيمُ زائدةٌ، وَهُوَ (مَفْعَلٌ) مِنَ (التَّهَيُّعِ): الانْبِساطِ. انظر: أبو مسحل، نوادر أبي مسحل (ج9/1)، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج377/4)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج777/1).

(9) وما كان على فاعل مما لا يكون وصفًا للمذكر فهو بغير هاء نحو: (حائض وطالق وطامث)، فإذا أرادوا الفعل قالوا: (طالقة وحاملة). وقد جاءت أشياء على (فاعل) تكون للمذكر والمؤنث، فلم يفرقوا بينهما. قالوا: (جمل ضامر)، و(ناقة ضامر)، و(رجل عاشق)، و(امرأة عاشق). وقد يأتي فاعل وصفًا للمؤنث بمعنيين، فتثبت الهاء في أحدهما دون الآخر، يقال: (امرأة طاهر من الحيض)، و(طاهرة من العيوب)، و(حامل من الحَمْل)، و(حاملة على ظهرها). و(قاعد عن الحيض)، و(قاعدة من القعود). السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها (ج192/2).

قَوْلُهُ[1]: **[وَامْرَأَةٌ عَاشِقٌ، وَنَاقَةٌ ضَامِرٌ]** حَيْثُ لَمْ يُفَرِّقُوا فِيهِمَا بَيْنَ المُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ، مَعَ كَوْنِ مَعْنَاهُمَا غَيْرُ مَخْصُوصٍ بِالمُؤَنَّثِ، بَلْ هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، فَلَمْ يُوْجَدْ العِلَّةُ، وَوُجِدَ الحُكْمُ.ض.

(1) ساقط في (ك)، إلى قَوْله: [وَالمُرَادُ هُنَا بَيَانُ الجَمْعِ المُكَسَّر].

الباب الثالث والعشرون: الجمع

قَوْلُهُ[(1)]: **[وَالمُرَادُ هُنَا بَيَانُ الجَمْعِ المُكَسَّرِ]**[(2)] هُوَ مَا تَغَيَّرَ فِيهِ[(3)] بِنَاءُ وَاحِدِهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ تَغَيُّرِ النَّظْمِ؛ لِأَنَّ تَغْيِيرَ البِنَاءِ يُغْنِي عَنْهُ، ثُمَّ لَهُ **أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ: أَحَدُهَا:** أَنْ يَكُونَ الجَمْعُ أَكْثَرَ مِنَ الوَاحِدِ، كَ(صِنْوَانٍ). **وَالثَّانِي:** عَكْسُهُ، كَ(كُتُبٍ). **وَالثَّالِثُ:** أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الحُرُوفِ، وَيَخْتَلِفَا فِي الحَرَكَةِ، كَ(جَوَالِقَ)؛ فَإِنَّهُ يُضَمُّ أَوَّلُهُ فِي الوَاحِدِ، فَإِذَا كَثُرَ جُعِلَ بَدَلُ الضَّمَّةِ /ق84أ/ فَتْحَةً، وَتُتُوَهَّمُ الأَلِفُ فِي الجَمْعِ غَيْرُهَا فِي المُفْرَدِ. **وَالرَّابِعُ:** أَنْ يَتَسَاوَيَا فَيهِمَا، ويَخْتَلِفَا[(4)]فِي التَّقْدِيرِ، كَ(فُلْكٍ)، وَ(هِجَانٍ)، وَالحَاصِلُ: أَنَّ التَّغْيِيرَ يَكُونُ بِزِيَادَةٍ، أَوْ نَقْصٍ، أَوْ تَبَدُّلِ شَكْلٍ لَفْظًا، أَوْ تَقْدِيرًا، وَقَدْ يَجْتَمِعُ الثَّلَاثَةُ كَ(غِلْمَانٍ)، وَ(اثْنَانِ) مِنْهَا، كَ(رِجَالٍ).

قَوْلُهُ: [فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كـ(فَلْسٍ)]؛ أَيْ: فَإِنْ كَانَ عَلَى (فَعْلٍ) بِفَتْحِ الفَاءِ، فَيُجْمَعُ غَالِبًا فِي القِلَّةِ عَلَى (أَفْعُلٍ)، أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ صَحِيحَ اللَّامِ، أَوْ مُعْتَلَّهَا بِاليَاءِ، أَوْ بِالوَاوِ، نَحْوَ: (فَلْسٍ)، وَ(ظَبْيٍ)، وَ(دَلْوٍ)، فَيُقَالُ: (أَفْلُسٌ)، وَ(أَظْبٌ)، وَ(أَدْلٌ)، وَفِي الكَثْرَةِ عَلَى (فُعُولٍ)؛ فَيُقَالُ: (فُلُوسٌ)، وَ(ظُبُيٌّ)، وَ(دُلُيٌّ).

---

(1) أمثلة جمع القلة: (أَفْعِلَةٌ)، كـ(أَسْلِحَةٍ)، و(أَفْعُلٍ) كـ(أَفْلُسٍ)، و(فِعْلَةٍ) كـ(فِتْيَةٍ)، و(أَفْعَالٍ) كـ(أَفْرَاسٍ). وماعدا هذه الاربعة فجموع كثرة، قد يستغرق ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة: مثل:(رجل، وأرجل)و(عنق، وأعناق)،و(فؤاد، وأفئدة). وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة: مثلُ: (رَجُلٍ): (رِجَالٌ)، و(قَلْبٍ): (قُلُوب). و(أَفْعُلٌ) جمع لكل اسم (ثلاثي) على (فَعْلٍ) صحيح العين، نحو: (كَلْبٍ): (أَكْلُبٌ) وخرج بالاسم الصفة فلا يجوز نحو: (ضَخْمٍ): (أَضْخُمٌ)، وجاء (عَبْدٌ): (أَعْبُدٌ)، وخرج بصحيح العين معتل العين نحو: (ثَوْبٍ): (أَثْوُبٌ)، و(عَيْنٍ): (أَعْيُنٌ) إلَّا شُذُوذاً. انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص617).

(2) جمع التكسير: هو ما دَلَّ على أكثر من اثنين، بتغيير ظاهره كـ(رَجُلٍ): (رِجَالٌ)، أو مقدر كـ(فُلْكٍ) للمفرد والجمع، والضمة التي في المفرد كالضمة في (قُفْلٍ)، والضمة التي في الجمع كضمة: (أُسْدٍ)، وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة؛ فجمع القلة يَدُلُّ حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وجمع الكثرة يَدُلُّ على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، ويستعمل كل منهما في موضوع الآخر مجازاً. انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص617).

(3) (فِيهِ)، ساقط في (ط).

(4) في (ط): (أَوَ يخْتَلِفَا).

قَوْلُهُ[1]: **[كَمَا يُجْمَعُ (زَنْدٌ)]** يُرِيدُ أَنَّ (فَعْلًا) الصَّحِيحَ العَيْنِ غَلَبَ فِيهِ – أَيْضًا– (فِعَال)، كَ(زَنْدٍ)، وَ(كَعْبٍ)، وَتَقَيَّدَ بِمَا إِذَا كَانَ صَحِيحَ الفَاءِ؛ لِيَخْرُجَ مُعْتَلُّهَا؛ فَإِنَّ جَمْعَهُ عَلَى (فِعَالٍ) نَادِرٌ، كَقَوْلِهِمْ فِي: (بَعْرٍ)، وَهُوَ (الجَدْيُ): (بِعَارٌ)[2].

قَوْلُهُ: [وَإِنْ كَانَ يَائِيًّا، كـ(سَيْلٍ) فَلَا يُقَالُ فِيهِ: (سِيَالٌ)] الحَاصِلُ أَنَّ (فَعْلًا) المُعْتَلَّ العَيْنِ يُجْمَعُ غَالِبًا عَلَى (أَفْعَالٍ)، كَ(ثَوْبٍ)، وَ(أَثْوَابٍ)، وَ(بَيْتٍ)، وَ(أَبْيَاتٍ)، وَيُجْمَعُ عَلَى (فِعَالٍ) إِنْ كَانَ وَاوِيًّا.

قَوْلُهُ: [وَشَذَّ (ضِيَافٌ)] لَا وَجْهَ لِذِكْرِهِ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ فِي الاسْمِ. وَ(ضَيْفٌ) مِنَ الصِّفَةِ كَمَا سَيَجِيءُ.

قَوْلُهُ[3]: **[وَإِنَّمَا جَوَّزُوا فِي: (ثِيَابٍ)]** جَوَابُ سُؤَالٍ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: الكَسْرَةُ قَبْلَ اليَاءِ لَوْ كَانَتْ ثَقِيلَةً فِي (سِيَالٍ)، لَمَّا وَقَعَتْ فِي (ثِيَابٍ)، فَأَجَابَ بِأَنَّهُ حَصَلَ خِفَّةٌ بِقَلْبِ الوَاوِ يَاءً؛ إِذْ مُفْرَدُهُ (ثَوْبٌ)، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ كَسْرَةٌ وَيَاءٌ نَظَرًا إِلَى أَصْلِهِ. ض.

قَوْلُهُ[4]: **[فَيُقَالُ: (رِئْلَان)]** هُوَ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ. وَ(بُطْنَان): بِضَمِّ البَاءِ. وَ(غِرَدَةٌ)[5]: هُوَ بِكَسْرِ المُعْجَمَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ. وَ(الكَمْأَةُ)[6]: بِفَتْحِ الكَافِ، وَسُكُونِ المِيمِ، وَهَمْزَةٍ: نَبَاتٌ. قَالَ الجَوْهَرِيُّ: وَاحِدُهَا: (كَمْءٌ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَهُوَ مِنَ النَّوَادِرِ، تَقُولُ: (هَذَا كَمْءٌ)، وَ(هَذَانِ كُمَّانِ)، وَ(هَؤُلَاءِ أَكْمُؤٌ ثَلَاثَةٌ)، فَإِذَا كَثُرَتْ فَهِيَ (الكَمْأَةُ)[7]. وَ(سُقُفٌ): بِضَمِّ /ق84ب/ السِّينِ، وَالقَافِ، قَالَ المُصَنِّفُ: وَ(أَنْجِدَةٌ) شَاذٌّ. مِمَّا شَذَّ – أَيْضًا– قِيَاسًا: قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ (عَيْنٍ): (أَعْيُنٌ)، قِيَاسًا. وَسَمَاعًا:

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص474).

(2) الزِّنـادُ: جمـع زَنْـد، وكِعـاب: جمـع كَعْـب. المبـرد، المقتضـب (ج131/1)، والفـارابي، معجـم ديـوان الأدب (ج456/1).

(3) ساقط في (ك)، إلى قوله: [فَيُقَالُ: (رِئْلَان)].

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص475).

(5) الغَرْدُ: (ضَـرْبٌ من الكَمْـأَةِ) ، قيل: هِيَ الصِّـغارُ مِنْهَا. وَقيل: هِيَ الرَّدِيئـةُ مِنْهَـا، (كـالغَرْدَةِ) بِالْفَتْح أَيضـاً (والغِرْدَةِ، والغِرْدِ، بكسرِهما، والغَرَدِ محرَّكَةً) ، والغَرَدَةِ. الزبيدي، تاج العروس (ج465/8).

(6) (الكَمْـأُة): نبـات يـنقض الأرض، فيخـرج كمـا يخـرج الفطـر، واحـدها: (كَـمْءٌ)، والجميـع: (الكَمْـأَةُ)، وثلاثـة (أَكْمُؤٍ). (كَمْءٌ) لِلْوَاحِد، وجمْعُه: (كَمْأَةٌ)، وَلَا يُجْمعُ على (فَعْلَـة) إلاَّ (كَمْءٌ)، و(كَمْاةٌ)، ورَجْلٌ ورَجْلَـة. انظـر: الخليل، العين (ج420/5)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج221/10).

(7) انظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط (ج797/2).

قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ (ثَوْبٍ)، وَ(سَيْفٍ): (أَثْوُبٌ)، وَ(أَسْيُفٌ)، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الكَافِيَةِ[1]: وَكَمَا شَذَّ فِي المُعْتَلِّ: (أَعْيُنٌ)، وَ(أَثْوُبٌ)، شَذَّ فِيمَا فَاؤُهُ وَاوٌ: (أَوْجُهٌ)، وَنَحْوُهُ. وَقَالَ – أَيْضًا– فِي المُضَاعَفِ: لَمْ يُسْمَعْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا النَّوْعِ: (أَفْعُلٌ)[2]: إِلَّا نَادِرًا، كَ(كَفٍّ)، وَ(أَكُفٍّ)، وَهَذَانِ الكَلَامَانِ يَقْتَضِيَانِ تَقْيِيدَ الإِطْلَاقِ السَّابِقِ.

قَوْلُهُ[3]: **[قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ[4]]** مَا قَالَهُ هُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[5] خِلَافًا لِلأَخْفَشِ[6]، نَقَلَهُمَا المُوصِلِيُّ[7].

قَوْلُهُ[8]: **[قَالَ عَبْدُ القَاهِرِ[9]]** هَذَا كَأَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ، وَهُوَ أَنَكَ ذَكَرْتَ فِي جَمْعِ (فَعْلٍ) غَالِبَةً، وَكَثِيرَةً، وَشَاذَّةً، وَمَا ذَكَرْتَ (فَعِيلًا) فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَعَ مَجِيئِهِ كَ(عَبِيدٍ) فِي جَمْعِ: (عَبْدٍ)، فَلِمَ تَرَكْتَهُ؟ فَأَجَابَ: **أولا**– بِأَنَّ (عَبِيدًا) لَيْسَ يُجْمَعُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ [10] فَلَمْ يَرِدْ عَلَيْنَا. **وَثانيا**– بِأَنَّهُ وَلَوْ كَانَ جَمْعًا كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الصّحَاحِ، لَكِنْ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا. أَلَا يُرَادُ بِهِ، لِكَوْنِهِ عَزِيزًا، فَيَكُونُ كَالعَدَمِ[11].

قَوْلُهُ: [تُوُهِّمَ] لِأَنَّ **قَوْلَهُ: [وَبَابُ: (ثَوْبٍ)]** يُشْعِرُ بِأَنَّ حُكْمَ الوَاوِيِّ كَذَلِكَ، دُونَ اليَائِيِّ.

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج4/1947).

(2) تأتي: (أَفْعُلٌ) –أيضًا– جمع لكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره مدة كـ(عَنَاقٍ) (أَعْنُقٌ)، و(يَمِينٍ): (أَيْمُنٌ)، وشَذَّ (شِهَابٌ): (أَشْهُبٌ)، و(غُرَابٌ): (أَغْرُبٌ)، وما لا يَطَّرِدُ فيه من الثلاثي: (أَفْعُلٌ) يجمع على (أَفْعَالٍ) وذلك كـ(ثَوْبٍ): (أَثْوَابٌ)، و(جَمَلٍ): (أَجْمَالٌ) و(عَضُدٍ): (أَعْضَادٌ)، و(حِمْلٍ): (أَحْمَالٌ)، و(عِنَبٍ): (أَعْنَابٌ،)، و(إِبِلٍ): (آبَالٌ)، و(قِفْلٍ): (أَقْفَالٌ). انظر: رضوان محمد، التمهيد في النحو والصرف (ص617).

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص476).

(4) الجرجاني، المفتاح في الصرف (ص108).

(5) سِيبَوَيْه، الكتاب (ج3/628).

(6) الأخفش، معانى القرآن (ج2/456).

(7) سِيبَوَيْه، الكتاب (ج3/628)، والمبرد، المقتضب (ج1/30)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج3/328).

(8) ساقط في (ك)، إلى قوله: [وَكَلَامُ المُصَنِّفِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا المَعْنَى].

(9) الجرجاني، المفتاح في الصرف (ج1/58).

(10) استخدم الجرجاني لفظة: (الشيخ) أكثر من مرة في كتابيه: (دلائل الإعجاز)، و(أسرار البلاغة)، وقصد به: (الشيخ أبو علي). انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز (ج1/204، و328، و373)، وأسرار البلاغة (ص306، و355، و419).

(11) قَالَ سِيبَوَيْهِ: وَرُبَّمَا جَاءَ – الجَمْعُ– (فَعِيلًا) وَهُوَ قَلِيلٌ، نَحْوَ: (الْكُلَيْبُ)، وَ(الْعَبِيدُ). انْتَهَى. ويعقب أبو حيان: فَلَمَّا كَانَ (فِعَالٌ) هُوَ الْمَقِيسَ فِي جَمْعِ: (عَبْدٍ)، جَاءَ: (عِبَادٌ) كَثِيرًا. وَأَمَّا وَ﴿وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:46]؛ فَحَسُنَ مَجِيئُهُ هُنَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقِيسًا أَنَّهُ جَاءَ لِتَوَاخِي الْفَوَاصِلِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَبْلَهُ: ﴿أُولئِكَ يُنادَوْنَ مِنْ مَكانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت:44]، وَبَعْدَهُ قالُوا: ﴿آذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ﴾ [فصلت:47] فَحَسُنَ مَجِيئُهُ بِلَفْظِ (الْعَبِيدِ)؛ مُوَاخَاةَ هَاتَيْنِ الْفَاصِلَتَيْنِ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَما أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق:29]؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ قال: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ﴾ [ق:28]، وَبَعْدَهُ: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق:30]، وَأَمَّا مَدْلُولُهُ فَمَدْلُولُ: (عِبَادٍ)، سَوَاءٌ. وسبق الجوهري إلى ذلك خاله أبو إبراهيم إسحاق الفارابي(ت350)، في معجمه: العَبْدَ: خلاف الحُرّ، والجمع: (عَبِيدٌ)، مِثْلُ: (كَلْبٍ)، و(كَلِيبٍ) – وهو جمع عزيز –. انظر: الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج1/103)، والجوهري، الصحاح (ج2/502)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج3/231).

قَوْلُهُ: [وَكَلَامُ المُصَنِّفِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا المَعْنَى]؛ أَيْ: لَمَّا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُ فِي هَذَا البَابِ، فِي كُلِّ بِنَاءٍ مِنْ ذِكْرِ جَمْعِهِ الغَالِبِ، ثُمَّ ذَكَرَ المَحْفُوظَ القَلِيلَ، وَلَمَّا ذَكَرَ المَحْفُوظَ هُنَا وَقَيَّدَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ مُقَابَلَةَ الغَالِبِ مُطْلَقٌ عَنْ ذَلِكَ القَيْدِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا أُرِيدَ بِبَابِ (ثَوْبٍ) مُطْلَقُ مُعْتَلِّ العَيْنِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ. وَقَوْلُ شَارِحٍ: إِنَّ تَأْوِيلَ الشَّارِحِ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ لِاسْتِلْزَامِهِ التَّحَكُّمَ، سَاقِطٌ. نَعَمْ قَدْ يُنَازَعُ المُصَنِّفُ فِي جَعْلِ: (فِعَالٍ) مِنَ القَلِيلِ، بِتَصْرِيحِ ابْنِ مَالِكٍ[1] وَغَيْرِهِ بِخِلَافِهِ، وَفِي: بُغْيَةِ الطَّالِبِ: كُلُّ اسْمٍ عَلَى (فَعْلٍ) صَحِيحِ العَيْنِ، فَالغَالِبُ أَنَّهُ يُجْمَعُ فِي الكَثْرَةِ عَلَى (فُعُولٍ)، وَ(فِعَالٍ) لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الآخَرِ؛ وَذَلِكَ نَحْوَ: (نُسُورٍ)، وَ(بُطُونٍ)، وَ(كِلَابٍ)، وَ(كِبَاشٍ)، وَ(فُرُوخٍ)، وَ(فِرَاخٍ)، وَ(كُعُوبٍ)، وَ(كِعَابٍ)، وَ(فُحُولٍ)، وَ(فِحَالٍ). انتهى. وَالتَّقْيِيدُ بِصَحِيحِ العَيْنِ لَيْسَ لِإِخْرَاجِ مُعْتَلِّهَا مُطْلَقًا، بَلْ هُوَ إِنْ كَانَ وَاوِيًّا لَمْ يَطَّرِدْ فِيهِ (فُعُولٌ)، /ق85أ/ وَقَدْ جَاءَ (نُوْحٌ)، وَ(نُوُوحٌ)[2]، وَإِنْ كَانَ يَائِيًّا لَمْ يَطَّرِدْ فِيهِ: (فِعَالٌ)[3]: وَقَدْ جَاءَ: (ضَيْفٌ)، وَ(ضِيَافٌ) كَمَا تَقَدَّمَ، وَسَيَأْتِي قَرِيبًا فِي كَلَامِ المُصَنِّفِ ذكر هذا التفصيل[4] وَالتَّنْبِيهُ عَلَى مَا شَذَّ فِي المُعْتَلِّ العَيْنِ[5].

قَوْلُهُ[6]: [بِهَذَا الحُكْمِ عُلِمَ] وَإِنَّمَا يُجْمَعُ المُعْتَلُّ العَيْنِ عَلَى (فِعَالٍ) إِذَا لَمْ يَكُنْ يَائِيًّا[7].

---

(1) وفي (فِعَالٍ) و(فُعُولٍ) ضعفا ... معَ (فعيلة) قليلًا عرفا
ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1827/4).

(2) في (ك): (فَوْجٌ)، وَ(فُوُوجٌ).

(3) في (ط): (فَعَالَ).

(4) (ذكر هذا التفصيل)، ساقط في (ط).

(5) قال سيبويه: وفي الكثرة على: (فُعُول)، و(فِعَال)، و(الفُعُول) أكثر، وربما اقتصروا على واحد منهما في القليل والكثير معاً. وقد يجئ على (فِعَالٍ) كـ(سِبَاعٍ)، و(رِجَالٍ)؛ وذلك لتشبيهه بـ(فَعَل) مفتوحِ العينِ. انظر: الرضي ، شرح الشافية (ج93/2، و98).

(6) ساقط في (ك)، إلى قوله: [وَقَدْ قَالُوا: (زَنْدٌ)، وَ(أَزْنَادٌ)].

(7) قال سيبويه: وفي الكثرة على: (فُعُول)، و(فِعَال)، و(الفُعُول) أكثر، وربما اقتصروا على واحد منهما في القليل والكثير معاً، فإن كان أجوف (يائياً) لزمه (الْفُعُول)، كـ(الفُيُول)، و(الْجُيُود)، ولا يجوز (الْفِعَال). وإنَّ (فِعَالاً) في جمع (فَعْلٍ) غَيْرِ الْيَائِيِّ الْعَيْنِ قِيَاسٌ مُطَّرِدٌ، وَجَمْعُ (فَعْلٍ) عَلَى (فَعِيلٍ) لَا يَطَّرِدُ. انظر: الرضي، شرح الشافية (ج93/2، و98).

قَوْلُهُ[1]: **[وَإِنَّمَا مَثَّلَ بِـ(زِنَادٍ)]** وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ مَثَّلَ بالمُعْتَلِّ العَيْنِ الوَاوِيِّ، كَـ(ثِيَابٍ)، مَثَلًا، إِنْ كَانَ يَحْصُلُ هَذَا المَقْصُودُ أَمْ لَا؟ فِيهِ سِرٌّ. تَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: [وَقَدْ قَالُوا: (زَنْدٌ)، وَ(أَزْنَادٌ)[2] **إِلَى آخِرِهَا]** مِمَّا جُعِلَ – أَيْضًا– عَلَى **(أَفْعَالٍ)** مِنْ صَحِيحِ العَيْنِ: (سِفْرٌ)[3]، وَ(جِدٌّ)[4]، وَ(مَنٌّ)[5]، وَ(عَمٌّ)، وَ(أَلْفٌ)، وَ(جَهْلٌ)[6]، وَ(كَأْسٌ)، وَ(ثَلْجٌ)[7]، وَ(أَهْلٌ)[8]، وَ(حِبْرٌ)[9]، وَ(وَحْلٌ)[10]، وَ(شَخْصٌ)[11]، وَ(غَرْسٌ)[12]، وَ(مَحْلٌ)[13]، وَ(سَمْعٌ)[14]،

---

(1) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص477).

(2) (زِنَادٌ) بِالْكَسْرِ قِيَاسًا، (وأَزْنُدٌ) مثلُه فِي أَوزان القِلَّة، كـ(فَلْسٍ)، و(أَفْلُسٍ). (و) أَمّا (أَزْنادٌ) فشاذٌّ وَلَا نَظيرَ لَهُ، إِلّا (فَرْخٌ)، و(أَفْرَاخٌ)، و(حَمْلٌ)، و(أَحْمَالٌ)، لَا رابعَ لَهَا كَمَا قَالَه ابنُ هِشَام؛ و(زُنُودٌ)، و(أَزانِدُ): جَمْعُ الجَمْع. الزبيدي، تاج العروس (ج146/8).

(3) (السِّفْرُ) مِنَ الْكُتُبِ: وَاحِدُ (الأَسْفَارِ)؛ لِأَنَّهُ يَكْشِفُ عَمَّا تَضَمَّنَهُ. انظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج174/2)، والزبيدي، تاج العروس (ج44/12).

(4) المضاعف من (فَعْلٍ) كالذي فاؤه واو في أنّ (أفعالًا) في جمعه أكثر من (أفعل) كـ(عَمٍّ)، و(أعمام)، و(جَدٍّ)، و(أَجْدَادٍ)، و(رَبٍّ)، و(أَرْبَابٍ)، و(بِرٍّ)، و(أبرار)، و(شَتٍّ)، و(أشتَاتٍ)، و(فَنٍّ)، و(أفنَانٍ)، و(فَذٍّ)، و(أفذَاذٍ). انظر: سيبويه، الكتاب (ج568/3)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1819/4).

(5) (المَنُّ): (المَنا)، وهو رِطلان، والجمع: (أَمْنانٌ)، وجمع (المَنا): (أَمْناءٌ). انظر: الجوهري، الصحاح (ج2207/6)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1235/1).

(6) و(الأجهال): جمع: (جَهْلٍ) وَهُوَ قَلِيل، وَهُوَ شَاذٌّ عند أبي حيان، وَالْكثير: (جُهُولٌ). انظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج400/1)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج38/10).

(7) كـ(ثَلْجٍ)، و(أَثْلَاجٍ)، و(فَرْخٍ)، و(أَفْرَاخٍ). ابن جني، الخصائص (ج61/3).

(8) وقد جاء في الشعر: (آهالٌ)، مثل: (فرخ)، و(أفراخ)، و(زند)، و(أزناد). الجوهري، الصحاح (ج1629/4).

(9) (الحِبْرُ)، و(الحَبْرُ): العالِمُ من علماء أهل الدين، وجمعهُ أحبار. الخليل، العين (ج218/3).

(10) (الوَحَلُ): طينٌ يرتطم فِيهِ الدَّوَابّ، يُقَال: (وحِلَ فِيهِ يَوحَل وحَلاً فَهُوَ وحِلٌ) إذا وَقع فِي الوحَل. والجميع: (الأوْحَالُ)، و(الوُحُول)، قد استَوْحَلَ الْمَكَان. الأزهري، تهذيب اللغة (ج162/5).

(11) (الشخص): سواد الإنسان إذا رأيته من بعيد، وكل شيء رأيت جسمانه فقد رأيت شخصه، وجمعه: (الشُّخوص)، و(الأشخاص). الخليل، العين (ج165/4).

(12) (الغَرْسُ): الشَّجَرُ الذي يُغْرَسُ، وجمعه: (أَغْرَاسٌ). الخليل، العين (ج376/4).

(13) جمع (المَحْلِ): (أَمْحَالٌ)، و(مُحُولٌ). الخليل، العين (ج242/3).

(14) (السَمْعُ): سَمْعُ الإنسان، يكون واحداً، وجمعاً، كقوله – تعالى–: {ختم الله على قلوبهم وعلى سَمْعِهِمْ} [البقرة: 7]؛ لأنَّه في الأصل مصدرُ قولك: (سمعت الشيء سمعًا وسماعًا). وقد يُجمعُ على (أَسْماعٍ)، وجمع (الأَسْماعِ): (أَسامِعُ). الجوهري، الصحاح (ج1231/3).

وَ(قُرْءٌ)[1]، وَ(طَرْفٌ)[2]، وَ(رَمْسٌ)[3]، وَ(وَعْلٌ)[4]، وَ(عَرْضٌ)[5]، وَ(مَأْقٌ)[6]، وَ(نَهْرٌ)[7]، وَ(بَعْضٌ)[8]، وَ(شَكْلٌ)[9]، وَ(لَفْظٌ)[10]، وَ(جُكان كتاب التصعْلٌ)[11]، وَ(كِتْفٌ)[12]، وَ(سَطْرٌ)[13]، وَ(مَطَرٌ)[14]، وَ(طَبْلٌ)[15]، وَ(كَهْفٌ)، وَ(لَحْظٌ)[16]، وَ(نَجْدٌ)[17]، وَ(وَطَبٌ)[18]،

---

(1) (فُعْلٌ) صحيح – بضم الفاء وسكون العين– يجمع كثيرًا في القِلَّةِ على (أَفْعَالٍ)، وفي الكثرة على (فُعُول)، نحو: (قُرْءٍ)، على (أَقْرَاء)، و(قُرُوء). ركن الدين، شرح الشافية (ج422/1).

(2) (الطِّرْفُ) من الخَيْلِ: الكَرِيمُ العَتيقُ. الجَمعُ: (أطرافٌ). و(الطِّرْفُ)، و(الطَّرْفُ): الخَرْقُ الكَرِيمُ من الرِّجالِ، وجَمْعُهما: (أَطرافٌ). والطَّرْفُ: العَيْنُ، لا يُجْمَعُ، لأَنه في الأَصْلِ مَصْدَرٌ، أو اسمٌ جامعٌ للبَصَرِ، لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، وقيلَ: أطْرافٌ. قَالَهُ الزَّمخشري. انظر: ابن سيده، المحكم (ج147/9)، وابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج120/3)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج831/1).

(3) (الرَّمْسُ): القَبْرُ. والجمعُ: (أَرْمَاسٌ)، و(رُمُوسٌ). ابن سيده، المحكم (ج495/8).

(4) (الأوْعال): جمع (وَعِل)، وهو التيس الجبلي. السيوطي، المزهر في علوم اللغة (ج440/2).

(5) (الْعَرْضُ): (بِفَتْح الْعين): فَهُوَ خلاف (الطول)، وَالْجَمْعُ: (أَعْرَاضٌ). الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص (ص291).

(6) تكسيره: (أمآقٌ)، كـ(قُفْلٍ)، و(أَقْفَالٍ). ابن عصفور، الممتع في التصريف (ص70).

(7) نهر: النَّهَرُ لُغَةٌ في النَّهْر، والجميع: (نُهُرٌ)، و(أَنْهار). الخليل، العين (ج44/4).

(8) بَعْضُ الشَّيْء: طَائِفَة مِنْهُ. وَالْجمع: (أبعاض). ابن سيده، المحكم (ج414/1.)

(9) (الشَّكْلُ) بِالْفَتْحِ الْمِثْلُ وَالْجَمْعُ (أَشْكَالٌ). الرازي، مختار الصحاح، 168.

(10) اسْتُعْمِلَ مَصْدَرُ (لفظ): اسْمًا. وَجُمِعَ عَلَى أَلْفَاظٍ، مِثْلَ: (فَرْخٍ)، وَ(أَفْرَاخٍ). الفيومي، المصباح المنير (ج555/2).

(11) جَمْعُ (جُعْلٍ): (أَجْعَالٌ)، و(جُعُولٌ). و(الْجُعْلُ): بِالضَّمِّ مَا جُعِلَ لِلْإِنْسَانِ مِنْ شَيْءٍ عَلَى فِعْلٍ. انظر: الرازي، مختار الصحاح (ص58)، وابن منظور، لسان العرب (ج113/11)، وعمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (ج378/1).

(12) (الكَتِفُ)، و(الكِتْفُ): مِثْلُ: (كَذِبٍ)، و(كِذْبٍ): عَظْمٌ عَرِيضٌ خَلْفَ المَنْكِب، أُنثى وَهِيَ تَكُونُ لِلنَّاسِ وَغَيْرِهِمْ. وَالْجَمْعُ (أَكْتَافٌ. انظر: لسان العرب، ابن منظور،294/9، والفيومي، المصباح المنير (ج525/2).

(13) (أَسَاطِيرُ): جمع: (أَسْطَارٌ)، و(أَسْطَارٌ): جَمْعُ: (سَطْرٌ). ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج/256).

(14) (المَطَرُ): ماءُ السَّحابِ. ج: (أَمْطارٌ). انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج476/1).

(15) (الطَّبْلُ): الَّذِي يُضْرَبُ، وهو ذُو الوَجهِ الوَاحِدِ، والوَجْهَين، والجَمْعُ: (أَطْبالٌ)، و(طُبُولٌ). وابن سيده، المحكم (ج177/9).

(16) (اللَّحْظُ)، بالفَتْحِ: (لَحَاظُ العَيْنِ)، والجَمْعُ: (أَلْحَاظٌ): يُقَالُ: (فَتَنَتْه بلَحاظِهَا وأَلْحَاظِها)، وجَمْعُ (اللَّحَاظِ): (اللُّحُظُ)، كـ(سَحَابٍ)، و(سُحُبٍ). و(رَجُلٌ لَحَّاظٌ)، كـ(شَدَّادٍ). الزبيدي، تاج العروس (ج270/20).

(17) وَ(رجل نَجْد، ونَجِد، ونَجُد، ونَجِيد): شُجَاع مَاض فِيمَا يعجز عَنهُ غَيره... وَالْجمع: (أنجاد). وَلَا يتوهمن (أنجاد): جمع: (نَجيد)، كـ(نصير)، و(أنصار)، قِيَاسًا على أَنّ (فَعْلًا)، و(فَعُلًا) لَا يكسران؛ لقلتهما فِي الصّفة، وَإِنَّمَا قياسهما الْوَاو وَالنُّون، فَلَا تحسبن ذَلِك؛ لِأَن سِيبَوَيْهٍ قد نَصّ على أَنّ (أنجادًا) جمع: (نَجْد ونَجُد). وجمع (نَجِدٍ): (أنجاد)، مثل: (يَقِظ)، و(أيقاظ). انظر: سيبويه، الكتاب (ج631/3)، والجوهري، الصحاح (ج542/2)، وابن سيده، المحكم (ج338/7).

(18) (وطب): وَهُوَ سقاء اللَّبن خَاصَّة، وَجمعه على (أوطاب) من الشاذ؛ لأن (فَعْلًا) لم يَأْتِ على (أفعَال) إِلَّا نَادرًا. عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (ج285/2).

وَ(سَقَبٌ)[1]، وَ(نَقَبٌ)[2]، وَ(صَحْبٌ)[3]، وَ(وَحْشٌ)[4]، وَ(وَكْرٌ)[5]، وَ(وَقْسٌ)[6]، وَنَحْوِهِ: و(لَحْدٌ)[7]، وَ(سَقْطٌ)[8]، وَ(رَأْيٌ)[9]، وَ(نَذْلٌ)[10]، وَ(شَعْرٌ)[11]، وَ(وَصْلٌ)[12]، وَ(وَصْفٌ)[13]، وَ(وَقْفٌ)[14]، وَغَيْرُهَا.

---

(1) (العَمود): (عَمود الخِباء)، وَالْجمع: (عُمُد). و(عُمُد الخِباء): (أسقابه)، الْوَاحِد: (سَقْب). ابن دريد، جمهرة اللغة (ج664/2).

(2) (النَّقْبُ)، و(النُّقْبُ): الطريقُ، وَقِيلَ: الطريقُ الضَّيِّقُ فِي الجَبل: الثَّقْبُ، ج: (أَنْقابٌ)، و(نِقابٌ)، وقَرْحَةٌ تَخْرُجُ في الجَنْبِ، والجَرَبُ. انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج139/1).

(3) (الأَصْحاب): جَمَاعَةُ الصَحْب، مِثْلَ: (فَرْخ وأَفْراخ). (صَحِبْتُهُ أَصْحَبُهُ صُحْبَةً)، فَأَنَا صَاحِبٌ. وَالْجَمْعُ: (صَحْبٌ)، وَ(أَصْحَابٌ)، وَ(صَحَابَةٌ). انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج519/1)، والفيومي، المصباح المنير (ج333/1).

(4) (رجل موحِشٌ وَوَحْشٌ): وَهُوَ الجائع من قوم (أَوْحاشٍ). وَ(بَات فلَان وحشاً)، وَجمعه: (أوحاش). انظر: الأزهري، تهذيب اللغة (ج94/5)، والزمخشري، الفائق في غريب الحديث (ج48/4).

(5) (الوَكْرُ): (وَكْر الطَّائِر)، وَالْجمع: (أوكار)، و(وُكور). ابن دريد، جمهرة اللغة (ج800/2).

(6) (الوَقْسُ): الْفَاحِشَةُ، وذِكْرُها، وَقَوْمٌ أَوْقاسٌ: نَطِفُون مُتَّهَمُون يُشَبَّهون بالجَرْباء. و(أَتانَا أوقاسٌ من بني فُلانٍ): جَماعةٌ، أو سُقَّاطٌ. انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج257/6)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج580/1).

(7) (اللَّحْدُ)، و(اللُّحْدُ): الَّذِي يكون فِي جَانب الْقَبْر. وَقيل: الَّذِي يحْفر فِي عرضه. وَالْجمع: (ألحادٌ)، و(لُحُوْد). ابن سيده، المحكم (ج261/3).

(8) سقط الْبَيْت: ما أُسْقِطَ من الشيءِ، وما لا خيرَ فيه. ج: (أَسْقاطٌ)، والفضِيحةُ، ورَدِيءُ المَتاعِ. ابن سيده، المحكم (ج223/6)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج671/1).

(9) (الرَأْيُ): معروف، وجمعه: (أرْآءٌ)، و(آرَاءٌ) – أيضاً– مقلوب. الجوهري، الصحاح (ج2347/6).

(10) (النَّذْلُ)، و(النَّذِيلُ) من النّاسِ الخسِيسُ المُحْتَقَرُ في جَمِيع أَحْوالِه، والجَمْعُ: (أَنْذَالٌ)، و(نُذُولٌ)، و(نُذَلاءُ). (ندل): (عامية) تصحيف: (نذل)، والجمع: أندال). انظر: ابن سيده، المحكم (ج71/10)، وعمر، تكملة المعاجم العربية (ج190/10).

(11) (الشَّعْرُ)، و(الشَّعَرُ): مذكَّرانِ: نبتة الْجِسْم، مِمَّا لَيْسَ بصوف وَلَا وبر. وَجمعه: (أَشْعار)، و(شُعور). ابن سيده، المحكم (ج365/1).

(12) (الوِصْلُ)، و(الوُصْلُ): كلُّ عَظْمٍ لا يُكَسَّر، ولا يُخْلَطُ بغيرِه. والجمع: (أَوْصالٌ)، وقيل: (الأَوصالُ): مُجْتَمَعُ العِظامِ، وكلُّه من الوَصْلِ. ابن سيده، المحكم (ج375/8).

(13) نَبَّهَ ابن مالك: على أن (أفعالًا) أكثر من (أفعل) في (فعل) الذي فاؤه واوٌ كـ(وقت)، و(أوقات)، و(وصف)، و(أوصاف)، و(وقف)، و(أوقاف). ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1818/4).

(14) (وَقْفٌ): تَسْمِيَةٌ بِالْمَصْدَرِ، وَالْجَمْعُ: (أَوْقَافٌ)، مِثْلُ: (ثَوْبٍ)، وَ(أَثْوَابٍ). الفيومي، المصباح المنير (ج669/2).

قَوْلُهُ: [الأَوَّلُ مَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ جِنِّي] قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ (1) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الأَلْفَاظَ المُتَقَدِّمَةِ، وَغَيْرَهَا، وَزَعَمَ ابْنُ جِنِّي: أَنَّ مَا جُمِعَ مِنْ صَحِيحِ العَيْنِ، عَلَى (أَفْعَالٍ) فِيهِ وَجْهٌ يُلْحِقُهُ بِالمُتَحَرِّكِ؛ فَالرَّاءِ فِي: (فَرْدٍ)، وَ(أَفْرَادٍ) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْرِيرِ كَأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ، وَالنُّونُ فِي (زَنْدٍ)، وَ(أَزْنَادٍ) لِمَا فِيهَا مِنَ الغُنَّةِ، وَزِيَادَةِ الصَّوْتِ بِهَا تَكَادُ تُلْحِقُهُ بِمَا تَحَرَّكَتْ عَيْنُهُ، أَوْ بِمَا عَيْنُهُ مُعْتَلَّةٌ، وَقَالُوا: (بَلْجٌ)، و(أَبْلَاجٌ)(2)؛ لِأَنَّ اللَّامَ أُخْتُ النُّونِ، أَوْ قَالَ: (أَهْلٌ)، وَ(آهَالٌ)(3)؛ لِمُضَارَعَةِ الهَاءِ حَرْفَ العِلَّةِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الخَفَاءِ، وَقَالُوا: (عَمٌّ)، وَ(أَعْمَامٌ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أُدْغِمَتِ العَيْنُ خَفِيَتْ، فَأُشْبِهَتْ حَرْفَ العِلَّةِ؛ فَعَلَى هَذَا جَاءَك (جَدٌّ)، وَ(أَجْدَادٌ)، وَ(مَنٌّ)، وَ(أَمْنَانٌ)، وَقَالَ: وَهَذَا الذِي ذَهَبَ /ق85ب/ إِلَيْهِ ابْنُ جِنِّيٍّ لَا يَطَّرِدُ، فَقَدْ جَاءَتْ عَيْنُ الكَلِمَةِ مِنْ أَكْثَرَ مِنْ حَرُوفِ المُعْجَمِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَلَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى اقْتِبَاسِ (أَفْعَالٍ) فِي (فَعْلٍ) الصَّحِيحِ العَيْنِ، لَكَانَ قَدْ ذَهَبَ مَذْهَبًا حَسَنًا؛ لِكَثْرَةِ مَا وَرَدَ مِنْهُ هَذَا. وَابْنُ جِنِّي: هُوَ الإِمَامُ أَبُو الفَتْحِ عُثْمَانُ مِنْ أَصْحَابِ الأُسْتَاذِ أَبِي عَلِيٍّ، وَيَاؤُهُ سَاكِنَةٌ عَلَى مَا نَقَلَهُ (شَارِحُ المُغْنِي)(4) عَنْ (شَرْحِ المُفَصِّل لَلفَخْرِ الإِسْفَنْدَرِي)(5)،

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب (ج264/1).

(2) في (ط): (ثَلْجٌ): (أَثْلَاجٌ).

(3) وقد جاء في الشعر: (آهالٌ)، مثل: (فرخ)، و(أفراخ)، و(زند)، و(أزناد). الجوهري، الصحاح (ج1629/4).

(4) مُحَمَّد بن عمار (ت844هـ) ابن مُحَمَّد بن أَحْمد القاهري المصري المالكي الْمَعْرُوف بِابْن عمار: ولد يَوْم السبت الْعشْرين من جُمَادَى الْآخِرَة سنة 768 ثَمَان وَسِتِّينَ وَسَبْعمائة بقناطر السبَاع وَنَشَأ فِي كنف وَالِده وَحفظ عدَّة مختصرات وَأخذ عَن الْعِرَاقِي وَابْن الملقن والبلقيني وَالْمجد بن هِشَام والعز بن جمَاعَة وَابْن خلدون وَطلب الحَدِيث بِنَفسِهِ وَسمع بِالْقَاهِرَةِ على جمَاعَة من الْمُحدثين ودرس بمواطن وَله تصانيف مِنْهَا غَايَة الإلهام فِي شرح عُمْدَة الْأَحْكَام فِي ثَلَاث مجلدات وَزَوَال الْمَانِع عَن شرح جمع الْجَوَامِع وجلاب الموائد فِي شرح تسهيل الْفَوَائِد، والكافي فِي شرح المغني لِابْنِ هِشَام، وَشرح مُخْتَصر ابْن الْحَاجِب الفرعي وَشرح الفية لعراقي وَكَانَ إماما عَلامَة فِي الْفِقْه وأصوله والعربية وَالصرْف مشاركًا فِي كثير من الْفُنُون أمارا بِالْمَعْرُوفِ قَالَ السخاوي وَلَوْلَا مزِيد حِدته الَّتِي أدَّت إِلَى أن خرج فِيهِ جذام قبل مَوته بِسنتَيْنِ، وَاسْتمرّ يتزايد إِلَى مَوته لأخذ عَنهُ الجم الْغَفِير. الشوكاني، البدر الطالع (ج232/2).

(5) علي بن عمر بن خليل بن علي الإِسْفَنْدَرِي(ت698هـ) – نسبة إلى اسفيذار: بلدة كبيرة في ما وراء النهر (خوارزم، أو خراسان)– (أبو عاصم، فخر الدين) نحوي. من تصانيفه: (المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل) للزمخشري. مقتبسة مواده: من كتب جرت مجرى الشروح (للمفصل): (كالتخمير) ، و(الإيضاح)، و(العقارب) ، و(المحصل)، وشرح ابن يعيش النحوي(ت643هـ)، وشرحه المرادي(ت749هـ)، وحواشي المفصل)، أشار إليها في شرحه، و(نظم المصباح في النحو)، لـ(المطرزي)، وغيرها من الشروحات، والتعليقات، والحواشي الكثير. ولم نعثر على المتن المذكور والمنقول في (المقتبس)، المواضع العشرة التي ذكر فيها (ابن جني)، لعله مذكور فيكتبه الأخرى كـ(حواشي الفصل). انظر: الإِسْفَنْدَرِي، المقتبس في توضيح ما التبس في شرح المفصل (ص9)، وخليفة، كشف الظنون (ج1776/2)، والزركلي، الأعلام (ج172/5)، وكحالة، معجم المؤلفين (ج158/7).

قَالَ: وَلَيْسَ مَنْسُوبًا، وَكَذَا ضَبَطَ المَحَلِّيُّ[1] فِي (شَرْحِ جَمْعِ الجَوَامِعِ)[2]، وَقَالَ: هُوَ مُعَرَّبٌ (كَنِيْ)[3] بَيْنَ الكَافِ، وَالجِيمِ عَلَى مَا نَقَلَهُ. لَكِنْ وَقَعَ فِي كَافِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ مُنَوَّنًا فِي قَوْلِهِ: (قُبَيْلَ التَّصْرِيفِ)، وَفَتْحُ وَاوِ ﴿اِشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾[4] عَنِ ابْنِ جِنِّي[5]: لَدَيَّ عَدَالَةٌ، وَلَعَلَّهُ ضَرُورِيٌّ[6].

قَوْلُهُ[7]: **[يَعْنِي شَبَّهُوهُ بِفِعْلٍ]** يَعْنِي أَنَّ (فَعَلًا) بِفَتْحِ العَيْنِ فِي الصَّحِيحِ قَدْ جَاءَ جَمْعُهُ عَلَى (أَفْعَالٍ)، كَ(جَمَلٍ)، وَ(أَجْمَالٍ)، فَشَبَّهُوا (فَعْلًا) بِسُكُونِ العَيْنِ بِهِ، وَحَمَلُوا عَلَيْهِ؛ لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ، فَكَأَنَّهَا كَالعَدَمِ. ض.

قَوْلُهُ[8]: **[عَلَى طَيْرٍ]** فَإِنَّهُ جَاءَ فِيهِ (أَطْيَارٌ)، وَ(الفَرْخُ): طَيْرٌ.

قَوْلُهُ: [فَعُلِمَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الشَّارِحِينَ] المُرَادُ بِهِ الشَّرِيفُ[9]، وَهُوَ – أَيْضًا– المُعْتَرِضُ السَّابِقُ.

---

(1) جَلَال الدِّين المَحَلِّي(ت864هـ) الشافعيّ: أصولي، مفسر. مولده ووفاته بالقاهرة. عرّفه ابن العماد بـ(تفتازاني العرب). وكان يقول عن بنفسه: (إنّ ذهني لا يقبل الخطأ)، ولم يكن يقدر على الحفظ، حفظ مرة كرّاسًا من بعض الكتب فامتلأ بدنه حرارة. وكان مهيبًا صدّاعًا بالحق، يواجه بذلك الظَّلَمَةَ الحُكَّامَ، ويأتون إليه، فلا يأذن لهم. وعُرِضَ عليه القضاءُ الأكبر فامتنع. وصنّفَ كتابًا في التفسير، أتمه (الجلال السيوطي(ت911هـ)؛ فسمي: (تفسير الجلالين)، و(كنز الراغبين)، في شرح (المنهاج في فقه الشافعية)، و(البدر الطالع، في حل جمع الجوامع) في أصول الفقه، و(شرح الورقات) أصول، و(الأنوار المضية): شرح مختصر للبردة، و(القول المفيد في النيل السعيد)، و(الطب النبوي). انظر: السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (ج443/1)، وابن العماد، شذرات الذهب (ج447/9)، والزركلي، الأعلام (ج333/5).

(2) (جمع الجوامع): في أصول الفقه، لـ(تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن السبكي الشافعي(ت771هـ)، له شروح كثيرة، أحسنها: شرح جلال الدين المحلي الشافعي(ت864هـ). انظر: حاشية: المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف (ص86).

(3) (عُثْمَان بن جني) بِسُكُون الْيَاء مُعرّب (كَنِي)، بـ(الكاف) الفارسية التي بَيْنَ الكَافِ، وَالجِيمِ، وتكتب بالفارسية: (ك)، هو أَبُو الْفَتْح النَّحْوِيّ. انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج132/2).

(4) [البقرة:16].

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج401/2)، والمنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص213).

(6) (وَلَعَلَّهُ ضَرُورِيٌّ). ساقط في (ك).

(7) ساقط في (ك)، إلى قوله: [فَعُلِمَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الشَّارِحِينَ].

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص478).

(9) ركن الدين، شرح الشافية (ج420/1-421).

قَوْلُهُ[1]: **[لَيْسَ بِصَحِيحٍ]**؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ هَكَذَا يَلْزَمُ اخْتِصَاصُ (فِعَالٍ) بِالمُعْتَلِّ العَيْنِ الوَاوِيِّ، لَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِمَجِيءِ (فِعَالٍ) فِي الصّحِيحِ كَالأَمْثِلَةِ المَذْكُورَةِ.

قَوْلُهُ: [فَيُجْمَعُ غَالِبًا فِي القِلَّةِ (أَحْمَالٍ)[2]**]**؛ أَيْ: وَلَوْ مُعْتَلَّ العَيْنِ كَ(مَيْلٍ)، وَ(أَمْيَالٍ)، وَ(حِينٍ)، وَ(أَحْيَانٍ)، وَ(عِيدٍ)، وَ(أَعْيَادٍ).

قَوْلُهُ: [وَ(الحِمْلُ) بِالكَسْرِ. إِلى آخِرِهِ] كَذَا قَالَ الجَوْهَرِيُّ، وَحَكَى القَامُوسُ: مَعَهُ مَذَاهِبَ أُخْرَى[3].

قَوْلُهُ: [فَيُقَالُ: (قِدَاحٌ) فِي (قَدَحٍ)] جُمِعَ – أَيْضًا– عَلَى (أَقْدُحٍ)، وَ(أَقَادِيحَ).

قَوْلُهُ[4]: **[وَ(صِنْوَان)]** هُوَ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ، وَ(ذُؤْبَان) بِضَمَّةٍ.

قَوْلُهُ[5]: **[بِرَفْعِ النُّونِ]** لَوْ قَالَ: بِحَرَكَاتِ الإِعْرَابِ، وَالتَّنْوِينِ لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ، بَلْ هُوَ مُعْرَبٌ بِالحَرَكَاتِ بِخِلَافِ: (صِنْوَان) لِلتَّثْنِيَةِ، فَإِنَّهُ أُعْرِبَ بَالحَرْفِ، وَلَيْسَ فِيهِ تَنْوِينٌ. ض.

قَوْلُهُ: [شُرُوعٌ فِي المَضْمُومِ الفَاءِ] وَإِنَّمَا أَخَّرَ المُصَنِّفُ (فُعْلًا) بِضَمِّ الفَاءِ وَسُكُونِ العَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ تَصَرُّفًا مِنْ (فِعْلٍ) بِكَسْرِ الفَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَثْقَلُ مِنْهُ؛ إِذِ الضَّمُّ أَثْقَلُ مِنَ الكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِعَمَلِ العَضَلَتَيْنِ الصُّلْبَتَيْنِ الوَاصِلَتَيْنِ إِلَى طَرَفَي الشَّفَةِ، بِخِلَافِ الكَسْرِ، فَإِنَّهُ يَكْفِي فِيهِ العَضَلَةُ الجَاذِبَةُ مِنَ المنقي.

---

(1) ساقط في (ك)، إلى قوله: [فَيُجْمَعُ غَالِبًا فِي القِلَّةِ عَلَى (أَجْمَالٍ)].

(2) في (ط): (أجمال).

(3) و(الحِمْلُ): بالكسر: ما كان على ظهرٍ أو رأسٍ. يقال: (امرأةٌ حاملٌ وحامِلَةٌ)، إذا كانت حُبْلى. فمن قال: (حامِلٌ) قال هذا نعتٌ لا يكون إلا للإناث . ومن قال: (حاملة) بناه على حَمَلَتْ، فهي حامِلَةٌ. وفي القاموس: (حَمَلَهُ يَحْمِلُهُ حَمْلاً وحُمْلاناً؛ فهو مَحْمولٌ وحَميلٌ)، واحْتَمَلَهُ. و(الحِمْلُ)، بالكسر: ما حُمِلَ، ج: (أحْمالٌ). و(الحُمْلانُ)، بالضم: ما يُحْمَلُ عليه من الدوابِّ، في الهِبَةِ خاصَّةً. وفي اصْطِلاحِ الصاغَةِ: ما يُحْمَلُ على الدَّراهِمِ من الغِشِّ. و(الحَمْلُ): بالفتح ما كان في بطن أو على شجر. انظر: الجوهري، الصحاح (ج1676/4)، انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج987/1)، وشاهين، مجموعة الشافية (ص478).

(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص479).

(5) ساقط في (ك)، إلى قوله: [فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَتَّلَ العَيْنِ].

قَوْلُهُ: [فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَتَّلَ العَيْنِ] يُشْتَرَطُ – أَيْضًا- فِي جَمْعِهِ عَلَى (فُعُولٍ) أَنْ لَا يَكُونَ مُعْتَلَّ اللَّامِ، وَلَا مُضَاعَفًا، وَشَذَّ فِي (النُّؤْيِ): (نُؤِيٌّ)، وَفِي (حَصٍّ) بمُهْمَلَتَيْنِ، وَهُوَ (الوَرَسُ): (حُصُوصٌ)[1].

قَوْلُهُ[2]: **[كَالضَّمَّةِ فِي (الأُسْدِ)**[3]**]** قَالَ أَبُو بَكْرٍ[4]: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ (أُسْدٍ) (أُسُودًا)، فَخَفَّفُوا الوَاوَ، وَأَبْقَوُا الضَّمَّةَ، فَعَلَى هَذَا يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الفُلْكُ) كَذَلِكَ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: (يَزْعُمُونَ).

قَوْلُهُ: [فَيُجْمَعُ – أَيْضًا-] إِنَّمَا قَالَ – أَيْضًا-؛ لِأَنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعَالٍ) كَمَا يُجْمَعُ غَيْرُ المُعْتَلِّ عَلَى ذَلِكَ، نَحْوَ: (قُرْءٍ)، وَ(أَقْرَاء)، فَكَذَا هُنَا يُقَالُ: (عُودٌ)، وَ(أَعْوادٌ)، فَيَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا، وَ(فَعْلَانٌ) مُخْتَصٌّ بِمُعْتَلِّ العَيْنِ.

---

(1) إن (فُعْلًا) إن لم يضاعف، ولم يعل لم يشذ جمعه على: (فُعُولٍ) كـ(جُنْدٍ)، و(جُنُودٍ)، و(بُرْدٍ)، و(بُرُودٍ). فإنْ ضوعف كـ(خُفٍّ)، أو أُعِلّ كـ(حُوتٍ)، و(مُدَى)، لم يجمع على (فُعُولٍ) إلّا ما شذّ من قولهم في (الحُصِّ) – وهو الورس: الورس: نبات من الفصيلة القرنية الفراشية لتلوين الملابس الحريرية لاحتوائه على مادة حمراء- : (حُصُوصٌ)، وفي (النُّؤْيِ)- جرى يحفر حول الخيمة أو الخباء يقيها السيل-: (نُؤِيٌّ). ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1843/4).

(2) ساقط في (ك)، إلى قوله: [فَيُجْمَعُ – أَيْضًا- عَلَى (عِيدَان)].

(3) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص480).

(4) صَرَّحَ ابْنُ جماعةَ: بـ(أَبِي بَكْرٍ الزبيدي، في موضع آخر. في شرحه قول الجاربري: [وأجاب سيبويه عنه بأنه شاذ] أجيب بأن أبا بكر الزبيدي ذكر في (مختصر العين) من ذوات الواو. ولكننا وجدنا النص عند أبي بكر، محمد بن السراج(ت316هـ)، أحد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. كان يلثغ بالراء فيجعلها غينا. ويقال: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله. مات شابا. وكان عارفا بالموسيقى. من كتبه (الأصول – ط) في النحو، و (شرح كتاب سيبويه) و (الشعر والشعراء) و (الخط والهجاء) و (المواصلات والمذكرات) في الأخبار و (الموجز في النحو)، و(العروض). وأمّا أَبُو بَكْر الزَّبِيدِي(ت379هـ) محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي الإشبيلي: عالم باللغة والأدب، شاعر. أصل سلفه من حمص (في الشام) ولد ونشأ واشتهر في إشبيلية. وطلبه الحكم (المستنصر بالله) إلى قرطبة، فأدب فيها وليّ عهده هشامًا (المؤيد بالله) ثم ولي قضاء إشبيلية، فاستقر، وتوفي بها. من تصانيفه: (الواضح) في النحو، و(طبقات النحويين واللغويين)، و(لحن العامة)، و(مختصر العين) في اللغة، و(الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية) رحل إلى خراسان والعراق وأصبهان. وتخرج به جماعة من الفقهاء. انظر: الزَّبِيدِي، طبقات النحويين واللغويين (ص122)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج431/2)، والحموي، معجم الأدباء (ج2518/6)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج393/12)، والصفدي، الوافي بالوفيات (ج86/3)، والفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ج262/1)، والزركلي، الأعلام (ج82/6، و136).

قَوْلُهُ: [فَيُجْمَعُ – أَيْضًا– عَلَى (عِيدَان)]؛ أَيْ: كَمَا يُجْمَعُ عَلَى (أَعْوَادٍ)، وَالحَاصِلُ أَنَّ (فُعْلًا) يُجْمَعُ عَلَى (أَفْعَالٍ)، ثُمَّ إِنْ كَانَ مُعْتَلَّ /ق86أ/ العَيْنِ جُمِعَ – أَيْضًا– عَلَى (فِعْلَانٍ)، وَلَا يُجْمَعُ – أَيْضًا– عَلَى (فُعُولٍ)(1).

قَوْلُهُ(2): [وَفِي الكَثْرَةِ عَلَى (جِمَالٍ)] يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ (فَعَلًا) مُضَاعَفًا، وَلَا مُعْتَلَّ اللَّامِ، وَإِنْ كَانَ كـ(طَلَلٍ)، وَ(فَتًى) لَمْ يُجْمَعْ عَلَى (فِعَالٍ)(3).

قَوْلُهُ: [وَهُوَ خِلَافُ (الأُنَيْثِ) مِنَ الحَدِيدِ]؛ أَيْ: أَنَّهُ اسْمٌ لِأَيْبَسِ الحَدِيدِ وَأَجْوَدِهِ، وَإِنَّمَا فَسَّرَهُ بِهَذَا؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ مُقَابِلُ الأُنْثَى مِنَ الصِّفَاتِ وَالكَلَامِ فِي الأَسْمَاءِ. وَ(خِزْبَان) بِكَسْرِ المُعجَمَةِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ. يُقَالُ – أَيْضًا– فِي جَمْعِ (خِرْبٍ): (أَخْرَابٌ)، وَ(خِرَابٌ)(4) بِالكَسْرِ، قَالَهُ فِي القَامُوسِ(5)، قَالَ: وَ(الخَرَبُ)، مُحَرَّكَةٌ: ذَكَرُ (الحُبَارَى)، وَالشَّعَرُ الشَّقِرُ والمُتَشَقِّرُ(6)فِي الخَاصِرَةِ، أَوِ المُخْتَلِفُ وَسَطَ المِرْفَقِ. وَقَالَ: وَ(الحُبَارَى): طَائِرٌ لِلذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَالوَاحِدِ وَالجَمْعِ. وَأَلِفُهُ لِلتَّأْنِيثِ. وَ(حُمْلَان): بِضَمِّ المُهْمَلَةِ. وَ(الحَمَلُ): اسْمٌ لِلْخَرُوفِ، أَوِ (الجِذْعِ) مِنْ أَوْلَادِ الضَّأْنِ، فَمَا دُونَهُ، وَيُجْمَعُ – أَيْضًا– عَلَى (أَحْمَالٍ)(7). وَ(جِبْرَة): بِكَسْرِ الجِيمِ، وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ(8). وَ(حِجْلَى): بِكَسْرِ الحَاءِ، وَسُكُونِ الجِيمِ. وَ(القَبْجُ): بِفَتْحِ القَافِ، وَسُكُونِ المُوَحَّدَةِ، وَجِيمٍ: طَائِرٌ.

قَوْلُهُ(9): [وَهُوَ خِلَافُ (الأُنَيْث)(10)] إِنَّمَا فَسَّرَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ بِمَعْنَى خِلَافِ الأُنْثَى مِنَ الصِّفَاتِ، وَبَحْثُهُ فِي الأَسْمَاءِ يَدُلُّكَ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ: [فِي الصِّفَاتِ، وَذكرَان].

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج593/3).

(2) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص481).

(3) في (ك): (أفعال).

(4) في (ط): (خَرَابٍ): (خِرَابٌ). وَ(خِرَابٌ).

(5) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج79/1).

(6) في (ط): (المُقْشَعِرُ). (الشَّقِرة): واحدة (الشَّقِر)، وهي (شقائق النعمان)، نبت أحمر. ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني (ص365).

(7) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1860/4)، والرضي، شرح الشافية (ج119/2).

(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص482).

(9) في (ك)، ساقط إلى قوله: [فَيُجْمَعُ غَالِبًا عَلَى (أَفْخَاذٍ) فِي القِلَّةِ وَالكَثْرَةِ].

(10) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص483).

قَوْلَهُ: [فَيُجْمَعُ غَالِبًا عَلَى (أَفْخَاذٍ) فِي القِلَّةِ وَالكَثْرَةِ]؛ أَيْ: وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِالقَرِينَةِ. وَنَظِيرُهُ (أَرْجُلٌ) فِي جَمْعِ (رِجْلٍ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِهِ أَنَّ بِنَاءَ جَمْعِ القِلَّةِ اسْتُعِيرَ لِلْكَثْرَةِ، وَاسْتُغْنِيَ بِهِ عَنْ جَمْعِهَا، وَقَدْ جَاءَ عَكْسُهُ كَ(قُلُوبٍ)، وَ(رِجَالٍ)، وَ(صِرْدَان)[1].

قَوْلُهُ[2]: [عَلَى (أَفْخَاذٍ) فِي القِلَّةِ وَالكَثْرَةِ] فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الوَزْنُ مُخْتَصٌّ بِالقِلَّةِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ القِلَّةِ وَالكَثْرَةِ؟ أُجِيبُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَاهُ كَذَلِكَ، بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّ هَذَا الوَزْنَ يُسْتَعْمَلُ فِي القِلَّةِ، وَالكَثْرَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ اسْتِعْمَالَ أَحَدِهِمَا مَكَانَ الآخَرِ عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ جَائِزٌ، فَيَكُونُ هَذَا الوَزْنُ حَقِيقَةً فِي القِلَّةِ مَجَازًا فِي الكَثْرَةِ.

قَوْلُهُ: [كَـ(نُمُورٍ)، وَ(نُمُرٍ) فِي (نَمِرٍ)] جَاءَ فِيهِ – أَيْضًا– الغَالِبُ وَهُوَ (أَنْمَارٌ)، وَجَاءَ: (أَنْمُرٌ)، وَ(نُمْرٌ) بِسُكُونِ المِيمِ، وَ(نِمَارٌ)، وَ(نِمَارَةٌ) بِكَسْرِ النُّونِ فِيهِمَا.

قَوْلُهُ: [وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ المُرَادُ إلخ] اعْتَرَضَ فِي بُغْيَةِ الطَّالِبِ عَلَى المُصَنِّفِ بِأَنَّهُ /ق86ب/ لَا وَجْهَ لِإِيرَادِ (رِجْلَةٌ)[3] هُنَا، لِأَنَّ الكَلَامَ فِي (فِعْلٍ). وِ(رِجْلَةٌ) لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا جَمْعُ (رِجْلٍ)،

---

(1) وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة؛ فالأول: كـ(رِجْلٍ)، و(أَرْجُلٍ)، و(عُنُقٍ)، و(أَعْنَاقٍ)، و(فُؤَادٍ)، و(أَفْئِدَةٍ). والثاني: كـ(رَجُلٍ)، و(رِجَالٍ)، و(قَلْبٍ)، و(قُلُوبٍ)، و(صُرَدٍ)، و(صِرْدَانٍ)– الصُّرَدُ: طائر أكبر من العصفور، ضخم الرأس والمنقار، يصيد صغار الحشرات، وربما صاد العصفور–. جَمْعُ (فَعَلٍ) الصحيح العين على (أَفْعَالٍ) شَاذٌّ كـ(فَرَحٍ): (أَفْرَاحٌ)، وأَمَّا (فُعَلٌ) فجاء على (أَفْعَالٍ): كـ(رُطَبٍ): (أَرْطَابٌ)، والغالب مجيئهُ على (فِعْلَان)، كـ(صُرَدٍ): (صِرْدَان)، و(نُغَرٍ): (نِغْرَان). و(أَفْعِلَةٌ) جمع لكل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة، نحو: (قَذَالٍ): (أَقْذِلَةٌ)، و(رَغِيفٌ): (أَرْغِفَةٌ)، و(عَمُودٌ): (أَعْمِدَةٌ)، والتزم (أَفْعِلَةٌ) في جمع المضاعف أو المعتل اللام من (فعال)، أو (فِعَالٍ) كـ(بَتَاتٍ): (أَبِتَّةٌ)، و(زِمَامٍ): (أَزِمَّةٌ)، و(قَبَاءٌ): (أَقْبِيَةٌ)، و(فِنَاءٌ): (أَفْنِيَةٌ). انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج1811/4)، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ألفية ابن مالك (ج114/4).

(2) في (ك)، ساقط إلى قوله: [كَـ(نُمُورٍ)، وَ(نُمُرٍ) فِي (نَمِرٍ)].

(3) وَلَيْسَ رجلة بتكسير الرجل ... بل اسْم جمع راجل حَيْثُ تحل

لا يقال: إنه يجمع على (فِعْلة) – بكسر الفاء، وسكون العين، نحو: (رِجْلَة) – لجماعة الرجال– في جمع رَجُل)؛ لأنا نقول: ليس (رِجْلَة) جمع (رَجُل) – على المختار– بل اسم منفرد موضوع لجماعة (الرجال)؛ لتصغيرها على لفظها، ولمجيئها مميز (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)، ومميز (عشرين)، وما فوقها من العشرات. وهي جمع عند أبي علي. أمّا (رَجْلَة) – بفتح الراء– فلا شك أنه ليس بتكسير بل اسم جمع؛ لأن (فَعْلَة) ليس من أبنية الجمع؛ لئلا يتوهم أنه جمع رَجُل – بضم الجيم–، بل يتوهم أنه جمع: (راجِل)، وحينئذ لا وجه لإيراده ههنا، وإن أورده ههنا بكسر الراء فإنه جمع لأنه يقال: (ثلاثة رِجْلَة)، بمعنى: (ثلاثة رِجَالٍ). ومذهب سيبويه أنّ (فِعْلَة) من أبنية التكسير، ولم يخالف في ذلك إلا ابن السراج؛ – حيث يرى أنه (اسم جمع) لا (جمعٌ)، وحجته أنّه رآه لا يطرد. وردَّ عليه أبو حيان: قائلًا: إنّها حُجَّةٌ ضعيفةٌ؛ لأنّ لنا أبنيةَ جموعٍ بإجماعٍ، ولا تطّرِدُ. والمصنف لم يتبع في ذلك ابن السراج؛ لأن المصنف عدّه مثل غيره في أمثلة جمع (فَعُل)، ولم يذكر أنّه ليس بتكسير، فعلم أنّه جرى في ذلك على مذهب سيبويه. وضعفه ظاهر؛ لأنّ إضافة ثلاثة فما فوقها إلى (رَجْلَة) لا يدُلُّ على أنّ (رَجْلَة) جَمْعٌ؛ لجواز أن يكون (اسم جمع). انظر: سيبويه، الكتاب (ج574/3)، وابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، والوافية نظم الشافية، للنيساري (ج37/2)، وركن الدين، شرح الشافية (ج424/1– 425).

بَلْ إِنَّهَا جَمْعُ (رَاجِلٍ)؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَأْتِ بِمَعْنَى (رِجَالَةٍ)[1]بل بمعنى (رجالة)[2]، وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ (رِجْلًا) قَدْ جَاءَ بِمَعْنَى (رَاجِلٍ) فَرُبَّمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ (رِجْلَةً) جَمْعٌ لَهُ فَأَرَادَ المُصَنِّفُ دَفْعَهُ، وَلَعَلَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى هَذَا الجَوَابِ بِمَا قَالَهُ، لَكِنَّهُ يَرُدُّ أَنَّ (رِجْلًا) بِمَعْنَى (رَاجِلٍ) صِفَةً، وَالكَلَامُ فِي الاسْمِ؛ فَالأَحْسَنُ الجَوَابُ بِمَنْعِ قَوْلِهِمْ: لَمْ نَجِدْ (رِجْلَةً) بِمَعْنَى (الرِّجَالِ)، فَفِي القَامُوسِ: (الرَّجُ ُلُ) بِضَمِّ الجِيمِ، وَسُكُونِهِ مَعْرُوفٌ، ثُمَّ قَالَ: الجَمْعُ (رِجَالٌ)، وَ(رِجَالَاتٌ)، وَ(رِجَلَةٌ) كَ(عِنَبَةٍ). وَقَالَ: بعد وَ(رَجِلَ): كـ(فَرِحَ)؛ فَـ(هُوَ رَاجِلٌ)، وَ(رَجِلٌ)، وَ(رِجْلٌ)، وَ(رَجِيلٌ)، وَ(رَجْلَان)، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ ظَهْرٌ يَرْكَبُهُ. الجَمْعُ: (رِجَالٌ)، وَ(رِجَالَةٌ)، وَ(رُجَالٌ)، وَ(رُجَالِي)، وَ(رَجَالَى)، وَ(رُجْلَان) بِالضَّمِّ، وَ(رِجْلَةٌ)، وَ(رَجِلَةٌ)، وَ(أَرْجُلَةٌ)، وَ(أَرَاجِلُ)، وَ(أَرَاجِيلُ).

قَوْلُهُ[3]: **[أَمَا أُقَاتِلُ عَنْ دِينِي[4]]**؛ أَيْ: أَمَا أُدَافِعُ، وَأَمَا أُذَابُ عَنْ دِينِي، فَيَتَعَلَّقُ عِنْ **قَوْلِهِ: [أُقَاتِلُ]** بِتَضْمِينِ أَحَدِ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ

قَوْلُهُ: [سَوَاءٌ كَانَ فَارِسًا، أَوْ رَاجِلًا] فِيهِ العَطْفُ بِـ(أَوْ) بَعْدَ (سَواءٍ)، وَقَدْ صَرَّحَ بِجَوَازِهِ السِّيرَافِي[5]، وَغَيْرُهُ، وَصَوَّبَ ابْنُ هِشَـامٍ [6] الإِتْيَانَ بَدَلَهَا بِـ(أَمْ) مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفَهَامِ بَعْدَ (سَوَاءٍ).

قَوْلُهُ[7]: **[بَعْدَهُمْ: (خَيْلًا)]**؛ أَيْ: (فَوَارِسَ)، لَا (أَفْرَاسًا). ض.

قَوْلُهُ: [وَلَا يَكُونُ مَضْمُومًا]؛ لِعَدَمِ (فُعْلٍ) فِي كَلَامِهِمْ.

قَوْلُهُ[8]: **[وَقَدْ جَاءَ (أَضْلُعُ) وَ(ضُلُوعٌ)]** لَيْسَ مِمَّا الكَلَامُ فِيهِ؛ لِأَنَّ (الضِّلَ ْعَ) مُؤَنَّثَةٌ كَمَا فِي القَامُوسِ [9] وَغَيْرِهِ، قَالَ المُوصِلِيُّ: وَفِي الحَدِيثِ: (خُلِقَتِ المَرْأَةُ مِنْ ضِلَ ْعٍ عَوْجَاءَ نُزِعتْ من جَنْبِ

---

(1) في (ك): (رجال).
(2) (بل بمعنى (رجالة)، ساقط في (ط).
(3) في (ك)، ساقط إلى قوله: [وَقَدْ جَاءَ (أَضْلُعُ) وَ(ضُلُوعٌ)].
(4) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص484).
(5) السِّيرَافِيُّ، شرح كتاب سيبويه (ج232/2)، و(ج287/4).
(6) ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص580)، ومغني اللبيب (ص24).
(7) في (ك)، ساقط إلى قوله: [سَوَاءً كَانَ فَارِسًا، أَوْ رَاجِلًا].
(8) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص485).
(9) (الضِّلَعُ): كـ(عِنَبٍ)، و(جِذْعٍ): مُؤَنَّثَةٌ، ج: (أَضْلُعٌ)، و(ضُلُوعٌ)، و(أَضْلَاعٌ)، وهم كذا علىَّ (ضِلَعٌ) جائرةٌ. قَالَ الْفراء: إذا كَانَ الْقَوْم يَمِيلونُ على الرَّجُل قيل: (أنتُمْ (ضِلَعٌ) جائِرةٌ). وَرُبمَا جمَعُوا (الأضْلَع)؛ فَقَالُوا: (الأَضَالِع). انظر: ابن سيده، المخصص (ج127/5)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج742/1).

آدَمَ عَلَيْهِ السلامُ)[1]، وَقَدْ يَعْتَذِرُ بِأَنَّ المُصَنِّفَ أَرَادَ بِالمُذَكَّرِ مَا لَا تَاءَ فِيهِ، كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّرِيفِ[2] وَغَيْرِهِ مِنَ الشَّارِحِينَ، وَتَمْثِيلُ المُصَنِّفِ لِلمُؤَنَّثِ بِمَا فِيهِ التَّاءُ فَقَطْ، وَلِلْمُذَكَّرِ بِالعَيْنِ؛ وَالقَوْسِ وَالسَّاق /ق87أ/ وَغَيْرِهِ، يُؤَيِّدُهُ:

قَوْلُهُ: [وَهُوَ لُغَةٌ فِي (ضِلْعٍ) بِالسُّكُونِ] ظَاهِرُهُ أَنَّ السُّكُونَ فِيهِ أَرْجَحُ. وَالمُتَبَادَرُ مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ خِلَافُهُ، قَالَ الجَوْهَرِيُّ[3]: (الضِّلَعُ): بِكَسْرِ الضَّادِ، وَفَتْحِ اللَّامِ وَاحِدَةُ (الضُّلُوعِ)، وَ(الْأَضْلَاعِ). وَتَسْكِينُ اللَّامِ فِيهَا جَائِزٌ.

قَوْلُهُ[4]: [فِي القِلَّةِ وَالكَثْرَةِ] وَالفَارِقُ القَرَائِنُ.

قَوْلُهُ: [أَوْ مَضْمُوم]؛ لِعَدَمِ (فُعْلٍ) فِي كَلَامِهِمْ. ض.

قَوْلُهُ: [وَ(رِبَاع) فِي (رُبْعٍ)] جَاءَ – أَيْضًا– فِي جَمْعِهِ: (أَرْبَاعٌ).

قَوْلُهُ[5]: [كـ(عُنُقٍ)[6]] لَا يَعْتَرِضُ بِأَنَّ (العُنُقَ) مُؤَنَّثَةٌ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ مُعْطٍ، فَقَدْ حَكَى الجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ تَذْكِيرَهَا – أَيْضًا–، بَلْ ظَاهِرُ كَلَامِ القَامُوسِ: أَنَّهُ أَشْهَرُ عَلَى أَنَّهُ يُجَابُ بِمَا تَقَدَّمَ[7].

قَوْلُهُ[8]: [عَلَى (أَفْعُل)] وَإِنْ كَانَ القِيَاسُ جَمْعُهُ عَلَى ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: [وَ(النَّابُ) مِنَ السِّنِّ] إِنَّمَا فَسَّرَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِمَعْنَى النَّاقَةِ المُسِنَّةِ يُجْمَعُ عَلَى (نِيبٍ)[9].

---

(1) ابن سيده، المخصص (ج127/5)، والفيومي، المصباح المنير (ج703/2).

(2) ركن الدين، شرح الشافية (ج426/1).

(3) انظر: الجوهري، الصحاح (ج1250/3).

(4) في (ك)، ساقط إلى قوله: [وَ(رِبَاع) فِي (رُبْعٍ)].

(5) انظر: شاهين، مجموعة الشافية (ص486).

(6) (العُنْقُ): بالضّمّ، وَقَالَ سيبَويْه: هُوَ مُخفَّف من العُنُق بضمّتَيْن. الزبيدي، تاج العروس (ج209/26).

(7) (العُنْقُ)، و(العُنُقُ): يذكَّر ويؤنَّث. والجمع: (الأعْناقُ). انظر: الجوهري، الصحاح (ج1533/4)، والفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج912/1).

(8) في (ك)، ساقط إلى قوله: [وَ(النَّابُ) مِنَ السِّنِّ] قَالَ ذَلِكَ.

(9) (النّابُ): النّاقةُ المُسِنّة، والجميع: (نِيبٌ)، و(أَنْيَابٌ). الخليل، العين (ج381/8).

قَوْلُهُ: [وَ(النَّابُ) مِنَ السِّنِّ] قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (النَّابَ) بِمَعْنَى النَّاقَةِ المُسِنَّةِ مِنَ الصِّفَاتِ، وَلِأَنَّهَا لَمْ يَأْتِ فِي جَمْعِهَا (أَنْيُبٌ)، قَالَ فِي القَامُوسِ: (النَّابُ) السِّنُّ خَلْفَ الرُّبَاعِيَّةِ، مُؤَنَّثَةٌ. الجَمْعُ (أَنْيُبٌ)، وَ(أَنْيَابٌ)، وَ(نُيُوبٌ)، وَ(أَنَابِيبٌ)[1]. انتهى.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

ولا حول ولا قوة إلا بالله

تَمَّ بِحَمْدِ اللهِ الانتهاء من متن الرسالة صبيحة يوم السبت في: (1439/1/12هـ) الثاني عشر من محرم سنة تِسْعٍ وثلاثين وأربعِمائةٍ وألفٍ، الموافق: 2017/10/2م الثاني من شهر أكتوبر سنة سَبْعَ عَشْرَةَ وألفين.

---

(1) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج140/1).

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الآمدي، الحسن بن بشر. (1944م). *الموازنة بين أبي تمام والبحتري*. تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د. ط). بيروت: المكتبة العلمية.

الأبياري، إبراهيم بن إسماعيل. (1405هـ). *الموسوعة القرآنية*. (د. ط). (د. م): مؤسسة سجل العرب.

ابن الأثير، علي بن محمد الشيباني الجزري. (1415هـ-1994م). *أسد الغابة في معرفة الصحابة، حوادث سنة 40*. تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. ط1. (د. م): دار الكتب العلمية.

ابن الأثير، علي بن محمد الشيباني الجزري. (1417هـ-1997م). *الكامل في التاريخ*. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني الجزري. (1420هـ). *البديع في علم العربية*. تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني الجزري. (1399هـ-1979م). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي. (د. ط). بيروت: المكتبة العلمية.

الأحمد نكري، القاضي. (1421هـ-2000م). *دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون*. عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ادوارد، كرنيليوس فانديك. (1313هـ-1896م)، *اكتفاء القنوع بما هو مطبوع*. صححه وزاد عليه: السيد محمد علي البيلاوي. (د. ط). مصر: مطبعة التأليف (الهلال).

الأزهري، خالد بن عبد الله الوقاد. (1421هـ-2000م.). *شرح التصريح على التوضيح في النحو*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور. (2001م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض مرعب ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور. (د. ت). *الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي*. تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني.(د. ط). (د. م): دار الطلائع.

الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور. (1412هـ-1991م). *معاني القراءات*. ط1. المملكة العربية السعودية: مركز البحوث في كلية الآداب.

الإسفندري، علي بن عمر. (1424هـ). *المقتبس في توضيح ما التبس – شرح المفصل-، من أول باب (المفعول فيه)، حتى نهاية باب: (من أصناف الاسم الخماسي)*. دراسة وتحقيق: مطيع الله السلمي. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الأسمر، راجي. (1992م). *شرح ديوان الأخطل*. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الأسمر، راجي. (1413هـ-1993م). *المعجم المفصل في علم الصرف*. مراجعة: إميل يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأشْمُوني، علي بن محمد. (1419هـ). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن أبي الأصبع، زكي الدين عبد العظيم. (د. ت). *بديع القرآن*. تقديم وتحقيق: حفني محمد شرف، تقديم: أحمد الشايب. (ط). القاهرة: دار نهضة مصر.

الأصبهاني، إسماعيل بن محمد. (1415هـ- 1995م). *إعراب القرآن*. قدمت له ووثقت نصوصه: د. فائزة بنت عمر المؤيد. ط1. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

ابن الإفليلي، إبراهيم بن محمد. (1412هـ-1992م). *شرح معاني شعر المتنبي*. دراسة وتحقيق: الدكتور مُصْطفى عليَّان. (د. ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.

امرؤُ القيس، امرؤُ القَيْس بن حجر. (1425هـ-2004م). *ديوان امرئ القيس*. اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي. ط2. بيروت: دار المعرفة.

أمية بن أبي الصلت. (1998م). *ديوان أمية بن أبي الصلت*. جمعه وحققه وشرحه: سجيع جميل الجبيلي. ط1. بيروت: دار صادر.

أمين، أحمد أمين. *ضحى الإسلام*. (1964م). (د. ط). القاهرة: مكتبة النهضة.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. (1424هـ- 2003م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. ط1. (د. م): المكتبة العصرية.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. (1420هـ-1999م). *أسرار العربية*. ط1. (د. م): دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. (1957م). *لمع الأدلة*. تحقيق: سعيد الأفغاني. (د. ط). سوريا: طبعة الجامعة السورية.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات. (1405هـ-1985م). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. تحقيق: إبراهيم السامرائي. ط3. الزرقاء: مكتبة المنار.

الأنباري. محمد بن القاسم أبو بكر. (1412هـ-1992م). *الزاهر في معاني كلمات الناس*. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن أنس، مالك بن أنس. موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني. تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. ط2. (د. م): المكتبة العلمية.

الأيجي، القاضي عضد الملة والدين عبد الرحمن. (1393هـ-1973م). *شرح القاضي عضد الملة والدين عبد لمختصر المنتهى الأصول لابن الحاجب*. مراجعة وتصحيح: شعبان محمد إسماعيل. (د. ط). (د. م). مكتبة الكليات الأزهرية.

البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمود. (1983م). *شرح التلخيص*. تحقيق: محمد رمضان صوفية. ط1. طرابلس: المنشأة العامة للنشر.

ابن البَاذِش، أحمد بن علي. (د. ت). *الإقناع في القراءات السبع*. (د. ط). (د. م): دار الصحابة للتراث.

الباقلاني. (1997م). *إعجاز القرآن*. تحقيق: السيد أحمد صقر. ط5. مصر: دار المعارف.

الباهلي، أحمد بن حاتم أبو نصر. (1402هـ-1982م). دي*وان ذي الرمة غيلان ابن عقبة، وملحقه*. تحقيق: عبد القدوس أبو صالح. ط1. جدة: مؤسسة الإيمان.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (د. ت)، *التاريخ الكبير*. (د. ط). حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). *صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه*. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. (د. م): دار طوق النجاة.

ابن برّيّ. عبد الله بن بري. (1986م). *التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح*. تحقيق: مصطفى حجازي. ط1. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن بسام، علي بن بسام. (1978–1979–1981م). *الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة*. تحقيق: إحسان عباس. ط1– ط2. ليبيا: الدار العربية للكتاب.

بشر، كمال. *دراسات في علم اللغة*. (د. ط). (د. م): دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

البَعْلِيّ، محمد بن أبي الفتح (1423هـ–2003م). *المطلع على ألفاظ المقنع*. تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب. ط1. (د. م): مكتبة السوادي للتوزيع.

البغدادي، أحمد الخطيب. (1407هـ). *موضح أوهام الجمع والتفريق*. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط1. بيروت: دار المعرفة.

البغدادي، أحمد الخَلّال الحنبلي. (1424هـ–2003م). *الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر*. تحقيق: د. يحيى مراد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

البغدادي، أحمد بن علي. (1417هـ). *تاريخ بغداد وذيوله. 1– تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. 2– المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، للذهبي. 3 – ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار. 4 – المستفاد من تاريخ بغداد، لابن الدمياطي. 5– الرّد على أبي بكر الخطيب البغدادي، لابن النجار*. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

البغدادي، إسماعيل بن محمد الباباني (د. ت). *إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون*. عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البغدادي، إسماعيل بن محمد الباباني. (1951م). *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*. (د. ط). استانبول: وكالة المعارف الجليلة. أعادت طبعه بالأوفست، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1299هـ). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. ط1. مصر: المطبعة الأميرية.

البغدادي، محمد بن ميمون. (د. ت). *منتهى الطلب من أشعار العرب*. (د. ط). (د. م): (د. ن).

البغوي، الحسين بن مسعود. (1403هـ-1983م). *شرح السنة*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ومحمد زهير الشاويش. ط2. دمشق. بيروت: المكتب الإسلامي.

البقري، أحمد ماهر. (1980م). *الشواهد النحوية*. (د. ط). القاهرة: دار النشر الجامعي.

البكري، عبد الله بن عبد العزيز أبو عبيد الأندلسي. (د. ت). *سمط اللآلي في شرح أمالي القالي*. نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني. بيروت: دار الكتب العلمية.

البيضاوي، عبد الله بن عمر. (1418هـ). *تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل*. بن تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

التبريزي، يحيى بن علي. (د. ت). *شرح ديوان الحماسة، اختاره أبو تمام حبيب بن أوس*. (د. ط). بيروت: دار القلم.

التبريزي، يحيى بن علي. (1412هـ - 1992م). *شرح ديوان عنترة*. تحقيق: مجيد طراد. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الترمذي، محمد بن عيسى. (1395هـ-1975م). *سنن الترمذي*. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ3)، وإبراهيم عطوة عوض (ج4، 5). ط2. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

التفتازاني، مسعود بن عمر. (2013هـ). *المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم*. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. ط13. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بردي. *المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي*. حققه ووضع حواشيه: د. محمد محمد أمين. تقديم: د. سعيد عبد الفتاح عاشور. (د. ط). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن تغري بردي، يوسف بن تغري بردي. (د. ت). *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. (د. ط). مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دار الكتب.

التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد. *نيل الابتهاج بتطريز الديباج*. (2000م). عناية وتقديم: د. عبد الحميد عبد الله الهرامة. ط2. ليبيا: دار الكاتب.

التنوخي، المحسن بن علي البصري. (1391هـ). *نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة*. (د. ط). (د. م): (د. ن).

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1419هـ–1999م)، *اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم*. تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل. ط7. بيروت: دار عالم الكتب.

ثابت، حسان بن ثابت. (1973م)، ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: د. سيد حنفي. (د. ط). مصر: دار المعارف.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد أبو منصور. *ثمار القلوب في المضاف والمنسوب*. (د. ط). القاهرة: دار المعارف.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد أبو منصور. (د. ت). *خاص الخاص*. تحقيق: حسن الأمين. (د. ط). بيروت: دار مكتبة الحياة.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد أبو منصور. (1422هـ–2002م). *فقه اللغة وسر العربية*. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط1. (د. م): إحياء التراث العربي.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد أبو منصور. (1403هـ–1983م). *يتيمة الدهر*. تحقيق: د.مفيد محمد قمحية. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجاحظ، عمرو بن بحر. (1423هـ). البيان والتبيين. (د. ط). بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الجاربردي، أحمد. (737هـ). شرح شافية ابن الحاجب. الرياض: مخطوطات جامعة الرياض.

الجرجاني، السيد الشريف. (1971م). الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم (في علوم البلاغة)، للتفتازاني. قرأه وعلق عليه: د. رشيد أعرضي. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (د. ت). *أسرار البلاغة*. قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر(أبو فهر). (د. ط). القاهرة: مطبعة المدني دار المدني بجدة.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (2008م). *دَرْجُ الدُّرَرِ في تفسير الآي والسُّورِ*. تحقيق: وليد بن أحمد الحسين. (د. ط). مانشستر، بريطانيا طبع في مجلة الحكمة.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1413هـ–1992م). *دلائل الإعجاز*. تحقيق: محمود محمد شاكر(أبو فهر). ط3. القاهرة: مطبعة المدني دار المدني بجدة.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1407هـ–1987م). *المفتاح في الصرف*. حققه وقدم له: علي توفيق الحَمَد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف. *نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية*. (1408هـ = 1987م). المعرب عن الفارسية: حامد حسين. وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر. ضبطها: مجاهد صغير أحمد صودهوري. ط1. شاهي جامع مسجد ماركيت، اندرقلعة، شيتاغونغ: مكتبة الفيصل.

جرير، جرير بن عطية. (د. ت). *ديوان جرير*. تحقيق: نعمان أمين طه. ط3. مصر: دار المعارف.

ابن الجزري. محمد بن محمد. (د. ت). *النشر في القراءات العشر*. تحقيق: علي محمد الضباع. (د. ط). (د. م): المطبعة التجارية الكبرى.

الجزولي، *المقدمة الجزولية في النحو*. (د. ت).تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد. راجعه: د حامد أحمد نيل و د. فتحي محمد أحمد جمعة. (د. ط). (د. م): مطبعة أم القرى.

ابن جماعة، عز الدين الكناني. (2007م). *المقاصد في شرح القواعد الصغرى لابن هشام*. تحقيق: د. الشويكي هشام محمد عواد. فلسطين: جامعة الخليل.

ابن جنّي، عثمان بن جني. (1390هـ). *التصريف الملوكي*. عني بتحقيقه: محمّد سعيد مصطفى النعساني. وعلّق عليه: أحمد الخاني، ومحيي الدين الجراح. ط2. حماة: (د. ن).

ابن جنّي، عثمان بن جني. (د. ت). *الخصائص*. ط4. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جنّي، عثمان بن جني. (1421هـ–2000م). *سر صناعة الإعراب*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جنّي، عثمان بن جني. (1420هـ–1999م). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. (د. ط). (د. م): وزارة الأوقاف. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن جنّي، عثمان بن جني. (1373هـ–1954م). *المنصف. شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)*. ط1. (د. م): دار إحياء التراث القديم.

الجندي، أحمد بن محمود تاج الدين. (د. ت). *الإقليد – شرح المفصل–*. (د. ط). (د. م): (د. ن).

الجوجري، محمد بن عبد المنعم. (1423هـ–2004م). *شرح شذور الذهب*. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. (رسالة ماجستير منشورة). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. المدينة المنورة.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. (1407هـ–1987م). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.

حاجي، مصطفى بن عبد الله خليفة. (1941م). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. (د. ط). بغداد: مكتبة المثنى.

ابن أبي حاتم. عبد الرحمن بن محمد. (1271هـ–1952م). *الجرح والتعديل*. ط1. الهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1425هـ–2005م). *الإيضاح في شرح المفصل*. تحقيق: إبراهيم عبدالله. (د. ط). دمشق: دار سعد الدين.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1982م). *الإيضاح في شرح المفصّل*. تحقيق: د. موسى بناي العليلي. (د. ط). بغداد: مطبعة العاني.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1415هـ). *الشافية في علم التصريف، ومعها: (الوافية نظم الشافية)، للنيساري*. تحقيق: د. حسن العثمان. مكة المكرمة: المطبعة المكية.

ابن الحاجب، والجاربرديّ، وابنِ جَمَاعَةَ. (1404هـ–1984م). *مجموعة الشافية من علمي الصّرف والخَطِّ*. ط3. بيروت: عالم الكتب.

الحازمي، أحمد بن عمر. (1431هـ–2010م). *فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، (نظم الآجرومية) لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي*. (د. ط). مكة المكرمة: مكتبة الأسدي.

الحاكم، محمد بن عبد الله. (1411هـ–1990م). *المستدرك على الصحيحين*. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حبان، محمد بن حبان. (1393هـ–1973م). *الثقات*. تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. ط1. حيدر آباد الدكن الهند: دائرة المعارف العثمانية. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (1415هـ). *الإصابة في تمييز الصحابة*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (1389هـ–1969م). *إنباء الغمر*. د. حسن حبشي. (د. ط). مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (د. ت). *تبصير المنتبه بتحرير المشتبه*. تحقيق: محمد علي النجار. مراجعة: علي محمد البجاوي. (د. ط). بيروت: المكتبة العلمية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (1406هـ-1986م). *تقريب التهذيب*. تحقيق: محمد عوامة. (د. ط). سوريا: دار الرشيد.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (1326هـ). *تهذيب التهذيب*. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني أبو الفضل. (1392هـ-1972م). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. ط2. حيدر أباد. الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن حجر، أوس بن حجر. (1986م). *ديوان أوس بن حجر*. تحقيق: محمد يوسف نجم. (د. ط). بيروت: دار بيروت للطباعة.

الحديثي، خديجة الحديثي. (1980م). *دراسات في كتاب سيبويه*. (د. ط). الكويت: (د. ن).

الحريري، القاسم بن علي. (1418-1998هـ). *درة الغواص في أوهام الخواص*. تحقيق: عرفات مطرجي. (د. ط). بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد. (1403هـ-1983م). *جمهرة أنساب العرب*. تحقيق: لجنة من العلماء. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

حسّان، تمام حسّان. (2000م). *الأصول دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي*. (د. ط). القاهرة: (د. ن).

حسن، عباس حسن. (د. ت). *النّحو الوافي*. ط15. (د. م): دار المعارف.

حماد. أسامة محمد. (1429هـ-2008م). *شروح عز الدين بن جماعة على قواعد الإعراب. (رسالة ماجستير منشورة)*. إشراف: أ. د محمود العامودي. الجامعة الإسلامية، غزة.

الحملاوي، أحمد بن محمد. (د. ت). *شذا العرف في فن الصرف*. تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله. (د. ط). الرياض: مكتبة الرشد.

الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1414هـ - 1993م). معجم *الأدباء. = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الحموي، ياقوت بن عبد الله. (1995م). معجم *البلدان*. ط2. بيروت: دار صادر.

الحميرى، نشوان بن سعيد اليمني. (1420هـ-1999م). *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*. تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري وآخرون. ط1. بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (1403هـ-1983م). *فضائل الصحابة*. تحقيق: د. وصي الله محمد عباس. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن حنبل، أحمد بن محمد. (1421هـ-2001م)، *مسند الإمام*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. ط1. (د. م): مؤسسة الرسالة.

أبو حيان، علي بن محمد التوحيدي. (1408هـ-1988م). *البصائر والذخائر*. تحقيق: د. وداد القاضي. ط1. بيروت: دار صادر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. (1418هـ-1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد. مراجعة: رمضان عبد التواب. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. (1420هـ). *البحر المحيط في التفسير*. تحقيق: صدقي محمد جميل. (د. ط). بيروت: دار الفكر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. (د. ت). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. د. حسن هنداوي. ط1. دمشق: دار القلم، ودار كنوز إشبيليا.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. (1402هـ-1982م). *المبدع في التصريف*. تحقيق وشرح وتعليق: د. عبد الحميد السيد طلب. ط1. الكويت: مكتبة دار العروبة.

الخالدي، أحمد بن محمد. (1437هـ-2006م). *بغية الطالب ومنية الراغب على مقدمة ابن الحاجب*. تحقيق ودراسة: صادق يسلم العي. (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

ابن الخبّاز، أحمد بن الحسين. (685هـ). *الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية*. الرياض: مكتبة جامعة الرياض- قسم المخطوطات.

ابن الخبّاز، أحمد بن الحسين. (1412هـ-1992م). *النهاية في شرح الكفاية*. تحقيق ودراسة: عبد الله إبراهيم. (رسالة ماجستير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

خزانة التراث، فهرس مخطوطات. (د. ت). قام بإصداره: مركز الملك فيصل. (د. ط). المملكة السعودية: نبذة: فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم تشتمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية.

الخضر، اليزدي. (1416هـ-1996م). *شرح الشافية*، تحقيق: د. حسن العثمان. ط1. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

ابن خلكان، أحمد بن محمد. (1900-1971-1994م). *وفيات الأعيان*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر.

الخليل، الخليل بن أحمد. (1416هـ-1995م). *الجمل في النحو*. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط5. (د. م): (د. ن).

الخليل، الخليل بن أحمد. (د. ت). *العين*. تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي. (د. ط). (د. م): دار ومكتبة الهلال.

الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله القزويني. (1409هـ). *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*. المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

الخوارزمي، صدر الأفاضل، القاسم بن الحسين. (1990م). التخمير. *شرح المفصل في صنعة الإعراب*. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الداني، عثمان بن سعيد أبو عمرو. (1404هـ- 1984م). *التيسير في القراءات السبع*. المحقق: أوتو تريزل. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي .

ابن دريد، محمد بن الحسن. (1411هـ-1991م). *الاشتقاق*. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ط1. بيروت: دار الجيل.

ابن دريد، محمد بن الحسن. (1987م). *جمهرة اللغة*. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين.

الدميري، محمد بن موسى. (1424هـ). *حياة الحيوان الكبرى*. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

دنقوز، شمس الدين أحمد المعروف. (1379هـ-1959م). *شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف*. ط3. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

ابن الدهان، سعيد بن المبارك. (1411هـ-1991م). *شرح الدروس في النحو*. دراسة وتحقيق: د. إبراهيم الإدكاوي. ط1. القاهرة: مطبعة الأمانة.

ابن الدهان، سعيد بن المبارك. (د. ت). *الغرة في شرح اللمع، من أول باب (إن وأخواتها)، إلى آخر باب (العطف)*. دراسة وتحقيق: د. فريد السليم. ط1. الرياض: دار التدمرية.

ابن الدهان، سعيد بن المبارك. (1409هـ-1988م). *الفصول في العربية*. تحقيق: د. فائز فارس. ط1. الأردن: دار الأمل مؤسسة الرسالة.

دويكات، بيامين عبد الجليل أحمد. (2003م). جهود السيوطي الصرفية. (رسالة ماجسيتر منشورة). إشراف: أ. د محمود العامودي. جامعة النجاح. نابلس.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1413هـ-1993م). *تاريخ الإسلام*. تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1419هـ-1998م). *تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1427هـ-2006م). *سير أعلام النبلاء*. (د. ط). القاهرة: دار الحديث.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1417هـ-1997م). *معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار*. ط1. (د م): دار الكتب العلمية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1408هـ). *المقتنى في سرد الكنى*. المحقق: محمد صالح عبد العزيز المراد. ط1. المدينة المنورة: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1382هـ-1963م). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط1. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

الرازي، محمد بن أبي بكر. (1420هـ-1999م). *مختار الصحاح*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. ط5. بيروت: المكتبة العصرية. الدار النموذجية.

الرازي، محمد بن عمر. (1420هـ). *تفسير الرازي. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير*. ط3. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الراغب، الحسين بن محمد الأصفهانى. (1420هـ). *محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء*. ط1. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الراغب، الحسين بن محمد الأصفهاني. (1412هـ). *المفردات في غريب القرآن*. تحقيق: صفوان عدنان الداودي. ط1. دمشق : بيروت: دار القلم. الدار الشامية.

ابن رشيق، علي بن الحسن (1951م). *العمدة في محاسن الشعر وآدابه*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط5. بيروت: دار الجيل.

رضا كحالة، عمر بن رضا. (د. ت). معجم *المؤلفين*. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

رضوان محمد، وآخرون. (1987م). *التمهيد في النحو والصرف*. (ط. 4). ليببيا. منشورات جامعة قاريونس.

الرضي، الحسن بن محمد الصغاني. (د. ت). *العباب الزاخر واللباب الفاخر*. (د. ط). (د. م): (د. ن).

الرّضيّ، محمد بن الحسن الاسْتَرآباذي. (1982م). *شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده*. لعبد القادر البغدادي. حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن، وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية.

ركن الدين، حسن بن محمد الأستراباذي. (1425هـ – 2004م). *شرح شافية ابن الحاجب*. المحقق: عبد المقصود محمد عبد المقصود. ط1. (د. م): مكتبة الثقافة الدينية.

الزبيدي، محمد بن الحسن أبو بكر. (1890م). *الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبًا*. باعتناء المستشرق الإيطالي: أغناطيوس كويدي. (د. ط). روما: (د. ن).

الزبيدي، محمد بن الحسن أبو بكر. (د. ت). *طبقات النحويين واللغويين*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. (د. م): دار المعارف.

الزبيديّ، محمد بن الحسن أبو بكر. (1981م). *لحن العامة*. تحقيق: د. عبد العزيز مطر. (د. ط). القاهرة: دار المعارف.

الزَّبيدي، محمّد بن محمّد. (د. ت). *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: مجموعة من المحققين. (د. ط). (د. م): دار الهداية.

الزجاج، إبراهيم بن السري أبو إسحاق. (1408هـ– 1988م). *معاني القرآن وإعرابه*. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم. (1407هـ-1987م). *الأمالي*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط3. بيروت: دار الجيل.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم. (1984م). *حروف المعاني والصفات*. المحقق: علي توفيق الحمد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزركلي، خير الدين بن محمود. (2002م). *الأعلام*. ط15. (د. م): دار العلم للملايين.

الزّمخشريّ، محمود بن عمرو أبو القاسم. (د. ت). *أساس البلاغة*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزّمخشريّ، محمود بن عمرو أبو القاسم. (د. ت). *الفائق في غريب الحديث*. تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. لبنان: دار المعرفة.

الزّمخشريّ، محمود بن عمرو أبو القاسم. (1407هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. ط3 . بيروت: دار الكتاب العربي.

الزّمخشريّ، محمود بن عمرو أبو القاسم. (1993م). *المفصل في صنعة الإعراب*. تحقيق: د. علي بو ملحم. ط1. بيروت: مكتبة الهلال.

الزوزني، حسين بن أحمد. (1423هـ-2002م). *شرح المعلقات السبع*. ط1. دار إحياء التراث العربي.

الزنجانيّ، عز الدِّين عبد الوهاب. (1139هـ). *الكافي في شرح الهادي*.

MILLET GENNEL KUTUPHANESI V. Caru LLah 1956

زين الدين محمد، عبد الرؤوف بن تاج العارفين. (1410هـ-990م). *التوقيف على مهمات التعاريف*. ط1. القاهرة: عبد الخالق ثروت. عالم الكتب.

السبكي، عبد الوهاب بن تقي. (1413هـ)، *طبقات الشافعية الكبرى*. المحقق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو. ط2. (د. م): هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (د. ت). *الضوء اللامع لأهل القرن التاسع*. (د. ط). بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

ابن السراج، محمد بن السري. (1405هـ-1985م). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

السَّراج، محمد علي. (1403هـ-1983م). *اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل*. مراجعة: خير الدين شمسي باشا. ط1. دمشق: دار الفكر.

السرقسطي، أبو طاهر إسماعيل بن خلف. (1405هـ). *العنوان في القراءات السبع*. المحقق: د. زهير زاهد، ود. خليل العطية. (د. ط). بيروت: عالم الكتب.

سركيس، يوسف بن إليان (1346هـ-1928م). *معجم المطبوعات العربية والمعربة*. (د. ط). مصر: مطبعة سركيس

ابن سعد، محمد بن سعد. (1408هـ). *الطبقات الكبرى*. تحقيق: زياد محمد منصور. ط2. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. (1423هـ-2002م). *إصلاح المنطق*. تحقيق: محمد مرعب. ط1. (د. م): دار إحياء التراث العربي.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. (1407هـ 1987م). *ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت*. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه. ط1. (د. م): دار صادر.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. (د. ت). *الكنز اللغوي في اللسن العربي*. تحقيق: أوغست هفنر. القاهرة: مكتبة المتنبي.

ابن سلَّام، القاسم بن سلاّم أبو عُبيد. (1400هـ-1980م). *الأمثال*. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش. ط1. (د. م): دار المأمون للتراث.

السمرقندي، نصر بن محمد . (د. ت). *تفسير السمرقندي = بحر العلوم*. (د. ط). (د. م): (د. ن).

السمعاني، عبد الكريم بن محمد. (1382هـ-1962م). *الأنساب*. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. ط1. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

السمعوني، طاهر بن صالح. (1416هـ - 1995م). *توجيه النظر إلى أصول الأثر*. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط1. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

السمهودي، علي بن عبد الله. (د. ت). *خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى*. دراسة وتحقيق: د. محمد الأمين محمد محمود أحمد الجكيني. (د. ط). (د. م): طبع على نفقة السيد: حبيب محمود أحمد.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (د. ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. (د. ط). دمشق: دار القلم.

السُّهَيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. (1412هـ-1992م). *نتائج الفكر في النَّحو*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية .

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1408هـ-1988م). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (1421هـ-2000م). *المحكم والمحيط الأعظم*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (د. ت). *المخصّص*. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلميّة.

السيرافي، الحسن بن عبد الله. (2008م). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن. (1976م). *شرح أبيات سِيبَوَيْه*. تحقيق: محمد علي سلطان. (د. ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (2006م). *الاقتراح في علم أصول النحو*. تحقيق: محمود سليمان ياقوت، (د. ط). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د. ط). لبنان: المكتبة العصرية.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1387هـ-1967م). *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. مصر: دار إحياء الكتب العربية .

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). *لب اللباب في تحرير الأنساب*. (د. ط). بيروت: دار صادر.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1418هـ-1998م). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). *نظم العقيان في أعيان الأعيان*. تحقيق: فيليب حتي. د. ط). بيروت: المكتبة العلمية.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1424هـ-2005م). *نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية على تفسير البيضاوي*. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

السّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (د. ط). مصر: المكتبة التوفيقية.

ابن شاكر، محمد بن شاكر. (1973م–1974م). *فوات الوفيات*. تحقيق: إحسان عباس. (د. ط). بيروت: دار صادر.

شاهين، محمد عبد السلام. (1435هـ–2014م). *ضبط واعتنى مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط على: (متن الشافية لابن الحاجب(ت646هـ)، وخمسة شروح لها: 1- شرح الشافية للجاربردي(ت746هـ)، 2- شرح الشافية لنقرة كار(ت776هـ)، 3- حاشية على شرح الجاربردي لابن جماعة(ت819هـ)، 4- المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري(ت926هـ)، 5- الفوائد الجليلة في شرح الفرائد الجميلة لإبراهيم الكرمياني(ت1016هـ)*. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية.

الشربيني محمد بن أحمد (د. ت). *الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع*. تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. (د. ط). بيروت: دار الفكر.

الشربيني، محمد بن أحمد. (1285هـ). *السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير*. (د. ط). القاهرة: مطبعة بولاق (الأميرية).

شرف الدين، جعفر شرف الدين. (1420هـ). *الموسوعة القرآنية خصائص السور*. تحقيق: عبد العزيز بن عثمان التويجزي. ط1. بيروت: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية.

شهاب الدين، أحمد بن محمد الخفاجي. (د. ت). حاشيه *الشهاب علي تفسير البيضاوي = عنايه القاضي وكفاية الراضي*. (د. ط). بيروت: دار صادر.

شهبة ابن قاضى، أبو بكر بن أحمد. (1407هـ). *طبقات الشافعية*: تحقيق: الحافظ عبد العليم خان. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الشهرستاني أبو الفتح، محمد بن عبد الكريم. (د. ت). *الملل والنحل*. (د. ط). مؤسسة الحلبي.

الشوكاني، محمد بن علي. (د. ت). *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*. (د. ط) بيروت: دار المعرفة.

الشيباني أبو عمرو، إسحاق بن مرّار. (1394هـ–1974م). *الجيم*. تحقيق: إبراهيم الأبياري. راجعه: محمد خلف أحمد. (د. ط). القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

الشيرازي، إبراهيم بن علي. (د. ت). *المهذب في فقه الإمام الشافعي*. (د. ط). (د. م): دار الكتب العلمية.

ابن الصائغ، محمد بن حسن. (1424هـ–2004م). *اللمحة في شرح الملحة*. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج. (د. ت). *تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. كناشة النوادر.

صافي، محمود بن عبد الرحيم. (1418هـ). *الجدول في إعراب القرآن*. ط4. دمشق: دار الرشيد مؤسسة الإيمان.

صالح، محمد سالم صالح. (1430هـ–2009م). *أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري*. ط2. القاهرة. دار السلام.

الصبان، أحمد بن محمد. (د. ت). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. (د. ط). بيروت: دار صادر.

الصعيدي، حمد بن مُحَمَّد. (1417هـ–1418هـ). *فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ابن مالك*. تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي. (د. ط). المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلامية.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (1407هـ–1987م). *تصحيح التصحيف وتحرير التحريف*. حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي. راجعه: د. رمضان عبد التواب. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (1428هـ–2007م). *نكث الهميان في نكت العميان*. علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (1420هـ–2000م). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وآخرون. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث.

صفي الدين، عبد المؤمن بن عبد الحق. (1412هـ). *مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع*. ط1. بيروت: دار الجيل.

صلاح الدين الزعبلاوي. (د. ت). *دراسات في النحو*. (د. ط). (د. م): موقع اتحاد كتاب العرب.

ابن أبي الصّلت، أميّة بن أبي الصّلت. (1934م). *ديوان أميّة بن أبي الصّلت*. جمعه: بشير يموت. ط1. (د. م): (د. ن).

الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني. (1403هـ)، *مصنف الصنعاني*. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. (ط2). بيروت: المكتب الإسلامي.

الصنعاني، محمد الحسني اليمني. (د. ت). *الملحق التابع للبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع*. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.

صهيب عبد الجبار. (2013م). *المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة*. (د. ط). (د. م): (د. ن).

الصولي، أبو بكر محمد بن يحيى (1400هـ–1980م). *أخبار أبي تمام*، تحقيق وتعليق: خليل محمود عساكر، ورفيقاه، تقديم: د. أحمد أمين. ط3. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

الصيمري، عبد الله بن علي. (1402هـ). *التبصرة والتذكرة من نحاة القرن الرابع*. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

الضبّي، أحمد بن يحيى أبو جعفر.(1967م). *بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس*. (د. ط). القاهرة: دار الكاتب العربي.

طباطبا، محمد بن أحمد. (د. ت)، *عيار الشّعر*. تحقيق: عبد العزيز بن ناصر المانع. (د. ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (د. ت). *المعجم الكبير*. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط2. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

الطبري، محمد بن جرير. (1969م). *تاريخ الرسل والملوك*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. القاهرة: دار المعارف.

الطحطاوي، أحمد بن محمد. (1418هـ–1997م). *حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح*. تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي. بيروت: دار الكتب العلمية.

طرفة، طرفة بن العبد. (1423هـ–2002م). *ديوان طرفة بن العبد*. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. ط3. (د. م): دار الكتب العلمية.

ابن عادل، عبد الله بن الحسين. (1416هـ 1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب*. تحقيق: د. عبد الإله النبهان. ط1. دمشق: دار الفكر.

عاشور، عبد اللطيف عاشور. (د. ت). *موسوعة الطير والحيوان في الحديث النبوي*. (د. ط). القاهرة: (د. ن).

عبد التواب، رمضان عبد التواب. (1417هـ-1997م). *مدخل إلى علم اللغة*. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد العزيز، محمد حسن. (1415هـ-1995م). *القياس في اللغة العربية*. ط1. القاهرة. دار الفكر العربي.

عبد الغفار، محمد حسن عبد الغفار. (د. ت). *شرح كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد*. مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، الكتاب مرقم آليا. ورقم الجزء هو رقم الدرس - 24 درسًا. http://www.islamweb.net.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى. (1381هـ). *مجاز القرآن*. تحقيق: محمد فواد سزگين. القاهرة: مكتبة الخانجى.

العجاج، عبد الله بن رؤبة. (1971م). *ديوان العجاج - رواية الأصمعي، عبد الملك بن قريب-*. تحقيق: عزة حسن. (د. ط). بيروت: دار الشرق.

ابن عساكر، علي بن الحسن. (1415هـ-1995م). *تاريخ دمشق*. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. (د. ط). (د. م): دار الفكر

العسكري، أبو أحمد الحسن بن عبد الله. (1402هـ). *تصحيفات المحدثين*. المحقق: محمود أحمد ميرة. ط1. القاهرة: المطبعة العربية الحديثة.

العسكري، الحسن بن عبد الله، أبو هلال. (1996م). *التلخيص في معرفة أسماء الأشياء*. عني بتَحقيقِه: د. عزة حسن. ط2. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

العسكري، الحسن بن عبد الله، أبو هلال. (د. ت). *الفروق اللغوية*. حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم. (د. ط). مصر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1402هـ). *شرح الجمل*. تحقيق: صاحب أبو جناح. ط1. (د. م): (د. ن).

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1980م). *ضرائر الشعر*. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط1. (د. م): دار الأندلس.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (1996م). *الممتع الكبير في التصريف*. ط1. لبنان: مكتبة لبنان.

عضيمةَ، محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ. (1420هـ-1999م)، *المغني في تصريف الأفعال*. ط1. القاهرة: دار الحديث.

ابن عطية، عبد الحق بن غالب. (1422هـ). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1400هـ -1980م) *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط20. القاهرة: دار التراث. دار مصر للطباعة. سعيد جودة السحار وشركاه.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1402هـ-1982م). *المساعد على تسهيل الفوائد*. تحقيق، وتعليق: د. محمد كامل بركات. ط1. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (د. ت). *التبيان في إعراب القرآن*. تحقيق: علي محمد البجاوي. (د. ط). (د. م): عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (د. ت). *شرح ديوان المتنبي*. تحقيق: مصطفى السقا، وآخرون. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1416هـ-1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب*. تحقيق: د. عبد الإله النبهان. ط1. دمشق: دار الفكر.

أبو العلاء المعري، أحمد بن عبد الله. (1412هـ-1992م). *رسالة الملائكة*، عني بتحقيقه وشرحه وضبطه ومعارضته: محمد سليم الجندي. (د. ط). بيروت: دار صادر.

أبو علي، الحسن بن عبد القيسي. (1408هـ-1987م). *إيضاح شواهد الإيضاح*. دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدّعجاني. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. (1406هـ-1986م). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. تحقيق: محمود الأرناؤوط. خرّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. ط1. دمشق، بيروت: دار ابن كثير.

عمر، أحمد مختار بمساعدة فريق عمل. (1429هـ-2008م). معجم *الصواب اللغوي دليل المثقف العربي*. ط1. القاهرة: عالم الكتب.

أبو عمرو، إسحاق بن مرار الشيباني. (1422هـ-2001م). *شرح المعلقات التسع*. تحقيق وشرح: عبد المجيد همو. (د. ط). بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

العمري، أحمد بن يحيى. (1423هـ)، *مسالك الأبصار في ممالك الأمصار*. ط1. أبو ظبي: المجمع الثقافي.

عياض، عياض بن موسى. (د. ت). *مشارق الأنوار على صحاح الآثار*. (د. ط). (د. م): المكتبة العتيقة ودار التراث.

العيني، محمود بن أحمد. (1427هـ-2006م). *مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار*. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العيني، محمود بن أحمد. (1431هـ-2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية يعرف بالشواهد الكبرى، وفرائد القلائد مختصر شرح شواهد الألفية، ويعرف بالشواهد الصغرى*. تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرون. ط1. القاهرة: دار السلام.

أبو غريبة، عصام أبو غريبة. (د. ت). *أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق*. (د. ط). (د. م). الهيئة المصرية للكتاب.

ابن الغزي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. (1411هـ-1990م). *ديوان الإسلام*. تحقيق: سيد كسروي حسن. ط1. بيروت: لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن الغزي، نجم الدين محمد بن محمد. 1418هـ-1997م). *الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة*. تحقيق: خليل المنصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الغلاييني، مصطفى بن محمد. (1414هـ-1993م). جامع *الدروس العربية*. ط28. بيروت: المكتبة العصرية.

الفارابي. إسحاق بن إبراهيم. (1424هـ-2003م). معجم *ديوان الأدب*. تحقيق: د. أحمد مختار عمر. مراجعة: د. إبراهيم أنيس. (د. ط). القاهرة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر.

ابن فارس. أحمد بن فارس. (1406هـ-1986م). مجمل *اللغة*. دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ط2. بيروت: دار النشر. مؤسسة الرسالة.

ابن فارس. أحمد بن فارس. (1399هـ-1979م). معجم *مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د. ط). (د. م): دار الفكر.

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (1410هـ-1990م). *التعليقة على كتاب سيبويه*. تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي. ط1. (د. م): (د. ن).

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (1401هـ). *التّكملة*. تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. ط1. الرياض: شركة الطباعة العربية السعودية.

الفارسي، الحسن بن أحمد أبو علي. (1401هـ). *الحجة للقراءات السبعة*. تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. ط4. بيروت: دار الشروق.

الفاروقي، التهانوي محمد بن علي. (1996م). *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*. تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، ط1. بيروت: مكتبة لبنان.

الفراء، يحيى بن زياد أبو زكريا (د. ت). *معاني القرآن*. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي. وآخرون. ط1. مصر: دار المصرية.

أبو الفرج، المعافى بن زكريا. (1426هـ-2005م). ال*جليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي*. تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن فرحون، إبراهيم بن علي. (د. ت). *الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب*. تحقيق وتعليق: د. محمد الأحمدي أبو النور. (د. ط). القاهرة: دار التراث للطبع والنشر.

الفرزدق، (1418هـ- 1997م). *ديوان الفرزدق*. شرحه وضبطه د. عمر فاروق الطباع. ط1. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

ابن الفقيه، أحمد بن محمد. (1416هـ-1996م). *البلدان*. تحقيق: يوسف الهادي. ط1. بيروت: عالم الكتب.

الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب. (د. ت). *بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز*. تحقيق: محمد علي النجار. (د. ط). القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. لجنة إحياء التراث الإسلامي.

الفيروزأبادي، محمد بن يعقوب. (1421هـ-2000م). *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*. ط1. (د. م): دار سعد الدين.

الفيومي، أحمد بن محمد. (د. ت). *المصباح المنير المصباح المنير في غريب* الشرح الكبير. (د. ط). بيروت: المكتبة العلمية.

القادوسي، عبد الرازق بن حمودة. (1431هـ-2010م). *أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجًا*. *(رسالة دكتوراه منشورة)*. جامعة حلوان، مصر.

القاضي عبد الفتاح بن عبد الغني (د. ت). *البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة – القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب*. (د. ط). بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن قتيبة. عبد الله بن مسلم. (د. ت). *أدب الكتاب*. تحقيق: محمد الدالي. (د. ط). (د. م): مؤسسة الرسالة.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (د. ت). *الجراثيم*. تحقيق: محمد جاسم الحميدي. قدم له: د. مسعود بوبو. (د. ط). دمشق: وزارة الثقافة.

ابن قتيبة. عبد الله بن مسلم. (1423هـ). *الشعر والشعراء*. (د. ط). القاهرة: دار الحديث.

القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب. *جمهرة أشعار العرب*. (د. ت). حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجاوي. (د. ط). مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

القرني، مهدي بن علي. (فسنة النشر). *الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري*. مجلة جامعة أم القرى، كلية المعلمين في بيشة. (مج19/6–24)، (459).

القضاعي، محمد بن عبد الله البلنسي. (1415هـ– 1995م). *التكملة لكتاب الصلة*. تحقيق: عبد السلام الهراس. لبنان: دار الفكر للطباعة.

القفطي، علي بن يوسف. (1406هـ–1982م). *إنباه الرواة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي. و بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

القلقشندي، أحمد بن علي. (د. ت). *صبح الأعشى في صناعة الإنشاء*. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

القلقشندي، أحمد بن علي. (1400هـ–1980م). *نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب*. تحقيق: إبراهيم الإبياري. ط2. بيروت: دار الكُتَّابِ اللبنانين.

القيرواني، إبراهيم بن علي. (د. ت). *زهر الآداب وثمر الألباب*. (د. ط). بيروت: دار الجيل.

ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلي. (1405هـ–1985م). شرح *ألفية ابن معطي*. تحقيق ودراسة: د. علي موسى الشوملي. ط1. الرياض: مكتبةالخريجي.

ابن قيس، عبيد الله بن قيس الرقيات. (1958م). *ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات*. تحقيق: د. محمد يوسف نجم. بيروت:

ابن كثير. إسماعيل بن عمر. (1408هـ- 1988م). *البداية والنهاية*. تحقيق: علي شيري. ط1. (د. م): دار إحياء التراث العربي.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1420هـ-1999م). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: سامي ابن محمد سلامة. ط2. دار طيبة للنشر والتوزيع.

الكفوي، أيوب بن موسى أبو البقاء (د. ت). *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*. تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري. (د. ط). بيروت: مؤسسة الرسالة.

لبيد، لبيد بن ربيعة العامري. (1984م). *ديوان لبيد بن ربيعة*. تحقيق: إحسان عباس. ط2. الكويت: وزارة الإعلام في الكويت. مطبعة حكومة الكويت.

ابن ماجة، محمد بن يزيد. (د. ت). *سنن ابن ماجة*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ط). (د. م): دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (د. ت). *الألفية - (الخلاصة)*. د. ط). (د. م): دار التعاون.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1422هـ-2002م). *إيجاز التعريف في علم التصريف*. المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم. ط1. المدينة المنورة. المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1387هـ). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*. تحقيق: د: محمّد كامل بركات. (د. ط). القاهرة. دار الكاتب العربي.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1410هـ-1990م). *شرح التسهيل*. محمد بن عبد الله، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون. (د. ط). (د. م): هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1982م). *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

المبرد، محمد بن يزيد (1417هـ - 1997م). *الكامل في اللغة والأدب*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط3. القاهرة: دار الفكر العربي.

المبرد، محمد بن يزيد (د. ت). *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. (د. ط). بيروت: عالم الكتب.

المتقي الهندي، علي بن حسام. (1401هـ-1981م). *كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال*. تحقيق: بكري حياني – صفوة السقا. ط5. (د. م): مؤسسة الرسالة.

المثقب العبدي، عابد بن محصن. (1970م). *ديوان المثقب العبدي*. تحقيق: حسن كامل الصيرفي. (د. ط). القاهرة: مجلة معهد المخطوطات العربية.

مجمع اللغة العربية، إبراهيم مصطفى وآخرون. (د. ت). *المعجم الوسيط*. (د. ط). القاهرة: دار الدعوة.

ابن مجاهد (1392هـ-1972م). *القراء السبعة*. تحقيق: شوقي ضيف. (د. ط). مصر . دار المعارف

محيسن محمد محمد. (1412هـ - 1992م). معجم *حفاظ القرآن عبر التاريخ*. ط1. بيروت: دار الجيل.

المرادي، حسن بن قاسم. (1428هـ-2008م). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط1. (د. م): دار الفكر العربي.

المرزوقي، أحمد بن محمد. (1424هـ-2003م). *شرح ديوان الحماسة*. تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (1400هـ-1980م). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة .

أبو مسحل، عبد الوهاب بن حريش. (د. ت). *نوادر أبي مسحل* (د. ط). (د.م): (د. ن).

مسلم القشيري النيسابوري. (1334هـ). مسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. تحقيق: مجموعة من المحققين. (د. ط). بيروت: دار الجيل.

المطرزي، ناصر بن عبد السيد. (د. ت). *الإيضاح لمقامات الحريري*. تحقيق: حمد بن ناصر الدخيل. (د. ط). (رسالة دكتوراه منشورة). (د. ن). (د. م).

المُطَرِّزِيّ، ناصر بن عبد السيد. (د. ت). *المغرب في ترتيب المعرب*. (د. ط). (د. م): دار الكتاب العربي.

ابن المعتز، عبد الله بن محمد. (د. ت). *طبقات الشعراء*. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. ط3. القاهرة: دار المعارف.

ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي المغربي. (1972م). *الفصول الخمسون*. تحقيق ودراسة: محمود محمود الطناحي. (رسالة ماجستير منشورة). كلية دار العلوم، القاهرة.

المفضل الضبي، المفضل بن محمد. (د. ت). *المفضليات*. تحقيق: أحمد بن محمد شاكر، وعبد السلام هارون. ط6. القاهرة: دار المعارف.

المقدسي، المطهر بن طاهر (د. ت). *البدء والتاريخ*. (د. ط). بور سعيد: مكتبة الثقافة الدينية.

أبو المكارم، علي أبو المكارم. (د. ت). *أصول التفكير النحوي*. (د. ط). (د. م): دار غريب.

مكرم، عبد العال سالم. (1413هـ –1993م). *الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي*. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الملك المؤيد، ابن أيوب، صاحب حماة. الكناش في فني النحو والصرف. (2000م). دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام. (د. ط). بيروت – لبنان. المكتبة العصرية للطباعة.

ابن مَنْجُويَه، أحمد بن علي. *رجال صحيح مسلم*. (1407هـ). المحقق: عبد الله الليثي. ط1. بيروت: دار المعرفة.

ابن مَنْدَه، أبو عبد الله محمد بن إسحاق. (1417هـ– 1996م). *فتح الباب في الكنى والألقاب*. المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. ط1. الرياض: مكتبة الكوثر.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). *لسان العرب*. ط3. بيروت: دار صادر.

الميداني، أحمد بن محمد. (د. ت)، *مجمع الأمثال*. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. (د. ط). بيروت: دار المعرفة.

النابغة، النابغة الذبياني. (1990م). *ديوان النابغة الذبياني*. تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. ط3. القاهرة: دار المعارف.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (1428هـ)، *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. *شرح التسهيل = تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون. ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك. (1410هـ–1990م). *بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب*. تحقيق: حسن العثمان. (رسالة ماجستير منشورة) جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ابن الناظم، محمد بن محمد بن مالك. (1420هـ–2000م). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد باسل عيون السود. (د. ط). (د. م): دار الكتب العلمية.

النجار، محمد عبد العزيز. (1422هـ-2001م). *ضياء السالك إلى أوضح المسالك*. ط1. (د. م): مؤسسة الرسالة.

نحلة، محمود نحلة. (1407هـ-1987م). *أصول النحو العربي*. ط1. بيروت. دار العلوم العربية.

ابن النديم، محمد بن إسحاق. (1417هـ- 1997م). *فهرست*. تحقيق: إبراهيم رمضان. ط2. بيروت: دار المعرفة.

النسائي، أحمد بن شعيب. (1406هـ- 1986م). *سنن النسائي = المجتبى من السنن. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة*. (د. ط). حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

نظام الدين. الحسن بن محمد النيسابوري. (1412هـ-1992م). *شرح شافية ابن الحاجب*. دراسة وتحقيق: ثريا عقاب. (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني(1394هـ - 1974م). *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*. (د. ط). مصر: السعادة.

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني. (1410هـ). *إكمال الإكمال*. تحقيق: د. عبد القيوم. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

النووي، يحيى بن شرف. (د. ت)، *تهذيب الأسماء واللغات*. عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

الهاشمي، أحمد بن إبراهيم. (د. ت). *جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع*. ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي. (د. ط). بيروت: المكتبة العصرية.

الهاشمي، أحمد بن إبراهيم. (د. ت). *السحر الحلال في الحكم والأمثال*. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

الهروي، محمد بن علي. (1420هـ). *إسفار الفصيح*. تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د. ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. (د. ط). (د. م): دار الفكر للطباعة.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1383هـ). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. ط11. القاهرة: (د. ن).

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1985م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. ط6. دمشق: دار الفكر.

هنداوي، حسن هنداوي. (1409هـ-1989م). *مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة*. ط1. دمشق: دار القلم.

الواحدي، علي بن أحمد. (1415هـ - 1994م). *التفسير الوسيط. الوسيط في تفسير القرآن المجيد*. تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون. قدمه وقرظه: أ. د عبد الحي الفرماوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الوردي، عمر بن مظفر. (1417هـ-1996م). *تاريخ ابن الوردي*. (د. ط). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن ولاد، أحمد بن محمد. (1416هـ-1996م). *الانتصار لسيبويه على المبرد*. دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. ط1. (د. م): مؤسسة الرسالة.

أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف. (1406هـ- 1986م). *التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح*. تحقيق: د. أبو لبابة حسين. ط1. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (1422هـ-2001م). *شرح المفصل*. قدم له: د. إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

اليوسي، الحسن بن مسعود. (1401هـ-1981م). *زهر الأكم في الأمثال* . تحقيق: د. محمد حجي، د محمد الأخضر. ط1. المغرب: دار الثقافة.

الفهارس العامة

1- فهرس الآيات القرآنية

سورة **الأنعام**(6)	
الآية: 28 ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾	113، 474
الآية: 57 ﴿ إِنِ الْحُكْمُ﴾	112، 120، 310
الآية: 145 ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ﴾	114
الآية: 161 ﴿ دِينًا قِيَمًا﴾	311
الآية: 164 ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾	108، 120، 390
سورة **الأعراف** (7)	
الآية: 83 ﴿ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾	228
الآية: 113 ﴿ أَرْجِهْ﴾	116
سورة **التوبة** (9)	
الآية: 42 ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾	117
سورة **يونس** (10)	
الآية: 22 ﴿ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾	106، 108، 476
الآية: 101 ﴿ قُلِ انْظُرُوا﴾	112، 120، 310
سورة **هود** (11)	
الآية: 41 ﴿ مَجْرَاهَا﴾	117
الآية: 88 ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾	ث، 47، 206
سورة **يوسف** (12)	
الآية: 31 ﴿ واعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَاءً﴾	115
الآية: 40، 67 ﴿ إِنِ الْحُكْمُ﴾	109، 117، 306
الآية: 43 ﴿ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾	115
الآية: 43 ﴿ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ﴾	115
سورة **الرعد** (13)	
الآية: 31 ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ﴾	56، 227
سورة **إبراهيم** (14)	
الآية: 7 ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾	224
سورة **الحجر** (15)	
الآية: 9 ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	104
سورة **النحل** (16)	
الآية: 115 ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ﴾	114
سورة **الإسراء** (17)	
الآية: 85 ﴿ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾	112، 120، 310

سورة **الكهف** (18)	
الآية: 18 ﴿ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ﴾	117
الآية: 97 ﴿ فَمَا اسْطَّاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾	88
سورة **مريم** (19)	
الآية: 74 ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾	105
الآية: 83 ﴿ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾	214
سورة **طه** (20)	
الآية: 81 ﴿ وَمَنْ يَحْلِلْ﴾	118
سورة **الحج** (22)	
الآية: 2 ﴿ يَوْمَ تَرَوْنَها تَذهَلُ كُلُّ مُرضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾	609
الآية: 15 ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾	119
الآية: 29 ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾	119
الآية: 34 ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾	114، 460
سورة **النور** (24)	
الآية: 52 ﴿ وَيَتَّقْهِ﴾	49، 116، 158، 159، 161
سورة **الفرقان** (25)	
الآية: ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾	88
الآية: 69 ﴿ مُهَانًا﴾	117
سورة **الشعراء** (26)	
الآية: 36 ﴿ أَرْجِهْ﴾	111
سورة **النمل** (27)	
الآية: 28 ﴿ فَأَلْقِهْ﴾	117
سورة **القصص** (28)	
الآية: 61 ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾	119
سورة الروم (30)	
الآية: 2 ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ﴾	112، 120، 310
الآية: 4 ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ﴾	58، 231
سورة **لقمان** (31)	
الآية: 12 ﴿ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾	ح
الآية: 19 ﴿ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾	118
سورة **الأحزاب** (33)	
الآية: 58 ﴿ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا﴾	108، 120، 390

سورة **سبأ** (34)	
الآية: 9 ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّق﴾	103، 107، 450
سورة **يس** (36)	
الآية: 40 ﴿ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾	112
الآية: 41 ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾	105، 108، 476
الآية: 80 ﴿ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ﴾	607
سورة **الصافات** (37)	
الآية: 25 ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾	110
سورة **فصلت** (41)	
الآية: 46 ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيد﴾	605
سورة **الزخرف** (43)	
الآية: 77 ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ﴾	115، 498
سورة **ق** (50)	
الآية: 24 ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾	527
سورة **الذاريات** (51)	
الآية: 7 ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾	109، 309
سورة **القمر** (54)	
الآية: 7 ﴿ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾	607
الآية: 20 ﴿ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾	607
سورة **الرحمن** (55)	
الآية: 39 ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾	119
سورة **الواقعة** (56)	
الآية: 2 ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾	86، 107، 109، 447، 453
سورة **المجادلة** (58)	
الآية: 19 ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾	107، 439
سورة **الممتحنة** (60)	
الآية: 10 ﴿ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا﴾	71
سورة **التحريم** (66)	
الآية: 12 ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾	106، 228
سورة **القلم** (68)	
الآية: 6 ﴿ بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾	84، 114، 116، 452

الآية: 22 ﴿ **أَنِ اغْدُوا**﴾	117
سورة **الجن** (72)	
الآية: 1 ﴿ **إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا**﴾	1
سورة **المدثر** (74)	
الآية: 3 ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾	115
الآية: 6 ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾	118
الآية: 38 ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾	108، 119، 390
سورة **النبأ** (78)	
الآية: 28 ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً﴾	**107، 436**
سورة **الغاشية** (88)	
الآية: 14 ﴿ **لاَّ تَسْمَعُ فِيهَا لاَغِيَة**﴾	107، 453
سورة **الزلزلة** (99)	
الآية:7، 8 ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾	391
الآية: 7، 8 ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾	391
سورة **العاديات** (100)	
الآية: 6 ﴿ **إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ**﴾	227
سورة **الإخلاص** (112)	
الآية: 2 ﴿ **أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ**﴾	67، 111

2- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

3- فهرس الأشعار

المطلع	القافية	البحر	القائل	الصفحة
مِن آلِ	أُخَرْ	الرجز	العجاج(ت90هـ)	**86، 99، 135**
إذا تَخَازَرْتُ	من خَزَرْ	الرجز	أرطأة بن سهية	382
لو عُصْرَ	انْعَصَرْ	الرجز	أبو النجم الراجز(ت131هـ)	139
وَصَالِيَاتٍ	يُؤَثْفَيْنْ	الرجز	خِطَام الْمُجَاشِعِي	**144، 146، 418**
ضَرْبَاً	الجِلِدَا	البسيط	عبد مناف بن عبد الجربي	**80، 139، 252**
فَالشَّمْسُ	والقمرَا	البسيط	جرير(ت110هـ)	**132، 145، 363**
أَتَتْهُ	أذيالَهَا	المتقارب	أبو العتاهية(ت211هـ)	**79، 133، 223**
فُوَيْقَ جُبَيلٍ	وَتَعْمَلَا	الطويل	أويس بن حجر	**81، 83، 136، 470**
فَلَسْنَا	الدَّمَا	الطويل	الحصين بن الحمام(نحو 10 ق.هـ)	585
شيخٌ أو شيخًا	معمَّمَا	الرجز	للعجاج أو لأبي حناء الفقعسي	134، 417
كأَنَّ رِيقَتَها	خُرْطُومَا	الطويل	الأسود بن يعفر(نحو 22 ق.هـ)	566
باتَتْ	زِيَمَا	البسيط	النابغة الذبياني(نحو 18 ق.هـ)	138، 311
الْحَمْدُ	وَمَسَّانَا	البسيط	أمية بن أبي الصلت(ت5هـ)	137، 142، 450
بَدَا لِيَ	جَائِيَا	الطويل	زهير بن أبي سلمى(ت13ق.هـ)	131
فإن أَهْجُهُ	وغَارِبُهْ	البسيط	الأخطل(ت90هـ)	**140، 312**
وَكَيْف لنا	ولا نَقْدُ	الطويل	ابن مقبل(ت بعد37هـ)	566
لا تَجْعَلَنِّي	يُعْذَرُ	المتقارب	ناسخ مخطوطة المدينة المنورة	190

إِلَهِي	المَحْشَرُ	**المتقارب**	ناسخ مخطوطة المدينة المنورة	190
وغَرَرْتَنِي	تَامِرُ	مجزوء الكامل	الحطيئة(ت45هـ)	608
مِنْ حَيْثُمَا	فَأَنْظُورُ	البسيط	إبراهيم بن هَرْمَةَ(ت175هـ)	**72، 82، 133، 152، 354**
وما النّاسُ	بَلَاقِعُ	الطويل	لبيد بن ربيعة(ت41هـ)	132، 591
سَفَرْجَلٌ	هُنْدَلِعِ	مجزوء المتقارب	ابن جماعة عز الدين(ت819هـ)	147، 328
عمرُو	عجافُ	الكامل	مطرود الخزاعي،أو ابن الزبعرى	66، 109
ثَلاثَةٌ	القَتْلُ	الطويل	بلا نسبة	**134، 143، 441**
وَكُلٌّ	الأنامِلُ	الطويل	لبيد بن ربيعة(ت41هـ)	142
أمَّلْتُ	الأَمَلُ	البسيط	الراعي(ت90هـ)	**80، 82، 140، 443**
أعُوذُ	العَقْرابِ	الرجز	بلا نسبة	**115، 143، 357**
الشائلاتُ	الأذنابِ	الرجز	بلا نسبة	115، 143، 358
وَقَدْ دُقْتُمونا	المُجَرَّبِ	الطويل	بلا نسبة	**137، 451**
لَبَنُ	الخَلَنْجِ	الخفيف	عبد الله بن قيس	573
عَلَى مَا	رَمَادِ	الوافر	حسان بن ثابت(ت54هـ)	**132، 138**
لَا تَقْذِفَنّي	بالرِّفَدِ	البسيط	النابغة الذبياني(نحو18 ق.هـ)	418
وَإِنْ تَأَثَّفَكَ	بِالرَّفَدِ	البسيط	النابغة الذبياني(نحو18 ق.هـ)	418
فما وَالَ	أبو هندٍ	الهزج	أنشده ابن بري(ت582هـ)	79، 83، 147، 302
وذاكَ صَنيعٌ	قِدْرِي	الطويل	بلا نسبة	144، 418

بِسَبْحَلِ	عَيْسَجُورِ	الرجز	العجاج(ت90هـ)	**141، 332**
مِنْ لَدُنِ	العصيرِ	الرجز	بلا نسبة	65
تنتهض	ظهيري	الرجز	بلا نسبة	65
تَرْضَى	الكاسي	البسيط	ابن جماعة عز الدين(ت819هـ)	34، 607، 608
فَكَمْ مِنْ	الكاسي	الطويل	ابن جماعة عز الدين(ت819هـ)	35، 608
دع المكارم	الكاسي	البسيط	ابن جماعة عز الدين(ت819هـ)	34
دع المكارم	الكاسي	البسيط	الحطيئة(ت45هـ)	34
يَمَانِيٌّ	الشَّوَاظِ	الوافر	أمية بن خلف(ت2هـ)، أو أمية بن أبي الصلت	575
لَهُ أَيْطَلا	تتفُلِ	الطويل	امرؤ القيس(ت80 ق. هـ)	60، 147، 316
يَجِيءُ	وَالتَّكَرُّمِ	الطويل	بلا نسبة	552
تَوَيَّلَ	بالقليلِ	الهزج	أنشده ابن بري(ت582هـ)	79، 83، 147، 301
عَلَى حَلْقَةٍ	كلامِ	الطويل	الفرزدق(ت110هـ)	132، 137، 454
فَلَوْ أَنَّا	اليَقِينِ	الوافر	المثقب العبدي(نحو 35 ق.هـ)	585

4- فهرس الأعلام

4- فهرس أسماء الكتب

5- فهرس الأماكن والبلدان

6- فهرس القبائل والطوائف واللهجات